

مركز دراسات
الوحدة العربية



المعهد السويدي بالإسكندرية



معهد ستوكهولم
لأبحاث السلام الدولي

التسلّح ونزع السلاح والأمن الدولي

الكتاب السنوي

2018

فريق الترجمة:

عمر سعيد الأيوبي
أمين سعيد الأيوبي
إشراف وتحرير: مركز دراسات الوحدة العربية

التسلّح
ونزع السلاح
والأمن الدولي

الكتاب السنوي 2018

سيبري

معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي

سيبري معهد دولي مستقل متخصّص بأبحاث الصراع والتسلّح وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. أنشئ سيبري في سنة 1966، وهو يعتمد على المصادر المفتوحة لتقديم البيانات والتحليل والتوصيات إلى صنّاع السياسات، والباحثين، ووسائل الإعلام، والجمهور المهتم.

إن مجلس إدارة المعهد غير مسؤول عن الآراء الواردة في منشورات المعهد.

د. إيان دايفس، مدير التحرير التنفيذي

جُوِي م. فوكس، مديرة التحرير

المحرّرون

جون باثو، فرانك إسباراغا، أندرو ماش، أنيكا سالِسبوري

سيبري

معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي

Signalistgatan 9
SE-169 72 Solna, Sweden
Telephone: +46 8 655 97 00
Fax: +46 8 655 97 33
Email: sipri@sipri.org
Internet: www.sipri.org

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

التسلّح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2018/فريق الترجمة عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، إشراف وتحرير مركز دراسات الوحدة العربية.

639 ص.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-844-2

في رأس صفحة العنوان: مركز دراسات الوحدة العربية [و] المعهد السويدي بالإسكندرية [و] معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي.

1. التسلّح. 2. نزع الأسلحة. 3. الأمن الدولي. أ. الأيوبي، عمر سعيد (مترجم). ب. الأيوبي، أمين سعيد (مترجم). ج. مركز دراسات الوحدة العربية (مشرف ومحرّر)

327.174

العنوان الأصلي بالإنكليزية

Sipri Yearbook 2018: Armaments, Disarmament and International Security

(Oxford; New York: Oxford University Press, 2018)

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: 6001 ـ 113

الحمرا ـ بيروت 2034 2407 ـ لبنان

تلفون: 750084 ـ 750085 ـ 750086 ـ 750087 (9611+)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: 750088 (9611+)

email: info@caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر 2018

المحتويات

القسم الأول

النزاعات المسلّحة وإدارة النزاعات، 2017

القسم الثاني
الإنفاق العسكري والتسلّح، 2017

الفصل الخامس: نقل الأسلحة على الصعيد الدولي

القسم الثالث

عدم الانتشار، وتحديد الأسلحة، ونزع الأسلحة، 2017

الملحقات

مقدمة الطبعة العربية

يستمر مركز دراسات الوحدة العربية منذ عام 2003، بالاتفاق مع معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ـ سيبري، وبدعم من المعهد السويدي بالإسكندرية للعام الثاني على التوالي، في إصدار الطبعة العربية من **كتاب سيبري السنوي** حول التسلُّح ونزح السلاح والأمن الدولي. وهو كتاب مرجعي يغطي كعادته أبرز التطورات على الساحة العالمية في ما يخص قضايا التسلُّح والنزاعات المسلحة وعوامل التوتر وفقدان الأمن، فضلاً عن عمليات السلام واتفاقات الحد من التسلُّح في العالم. تكمن أهمية إصدار هذا الكتاب السنوي، في ما يحتويه من معلومات ورصد للوقائع والتحولات، والصراعات العسكرية والأمنية والاستراتيجية، ومن عرض لتطور حركة التسلُّح وتجارة السلاح أو الحد من التسلُّح، وتطور التقانات العسكرية والأمنية والمخاطر التي تواجه العالم على هذا الصعيد... فيقدم الكتاب بذلك مادة مرجعية تهم كل العاملين والمهتمين بالشؤون العسكرية والأمنية وشؤون التسلُّح والنزاعات، من باحثين وخبراء ودبلوماسيين وقادة وصناع قرار.

يغطي الكتاب، من جملة ما يغطيه من تطورات عالمية وإقليمية على هذه الصعد، تطورات التسلُّح والنزاعات المسلَّحة في منطقة «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، أي المنطقة العربية وجوارها، نظراً إلى ما تحتله هذه المنطقة من مكانة محورية على صعيد التسلُّح والإنفاق العسكري والحروب والنزاعات المسلحة والإرهاب، وهشاشة الأمن، وانكشاف الدول والمجتمعات فيها على التدخل الخارجي الإقليمي والدولي، وعلى التغيرات البيئية والمناخية وما تتركه من آثار في الأمن المائي والغذائي وبالتالي في مستوى التنمية في أماكن مختلفة من هذه المنطقة. وهي كلها ملفات عرف عام 2017 تطورات فيها ولو باتجاهات مختلفة؛ ففي الوقت الذي حققت الحرب على الإرهاب، وبخاصة في سورية والعراق، إنجازات جذرية في طريق القضاء على مشروع «الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش)، وتم تحرير أراضٍ واسعة في كلا البلدين من قبضة داعش وغيرها من التنظيمات الإرهابية، وهو ما خفّف من منسوب الأعمال الحربية والتهديد الأمني والعنف

في كلا البلدين، شهدت ملفات أخرى مزيداً من التصعيد الأمني والعسكري، وبخاصة الحرب في اليمن والاشتباكات المسلحة في ليبيا، والاستمرار في عقد صفقات تسلح ضخمة من جانب بعض دول المنطقة، فضلاً عن استمرار حدة التوتر والاستقطاب بين السعودية وإيران أو استمرار الأزمة بين قطر والسعودية، ومن معها من دول خليجية وعربية أخرى. تترافق هذه التوترات مع ارتفاع حجم الإنفاق العسكري في بعض دول المنطقة، وبخاصة السعودية، التي تحولت إلى ثاني أكبر مستورد للأسلحة في العالم خلال المرحلة 2013 ـ 2017، محتلةً المرتبة الثالثة من ناحية الإنفاق العسكري الأعلى في العالم بعد الولايات المتحدة والصين.

تساعد المتابعة الدورية لكتب **سيبري** السنوية، على رصد الاتجاهات التي تتخذها حركة التسلُّح والإنفاق على الأسلحة في المنطقة وعلاقتهما بتطور مستوى التوتر والنزاعات فيها. ونحن إذ نقف على مشارف نهاية عام 2018، نلحظ كيف أكملت مؤشرات التسلُّح والنزاعات في عام 2017 التي رصدها هذا الكتاب، اتجاهها في الفصول الثلاثة الأولى من عام 2018، سواء على مستوى تطور الأحداث في سورية والعراق التي أخذت ظاهرة داعش وأخواتها فيها منحى تراجعياً استكمل المنحى الذي اتخذته الأحداث عام 2017، أم على مستوى حرب اليمن التي شهدت مزيداً من التصعيد هذا العام، المترافق مع مزيد من الإنفاق العسكري لدى دول التحالف الذي تقوده السعودية، مقابل مزيد من الدمار والكوارث الاجتماعية والجوع والمرض والحرمان في اليمن، وبالتالي مزيد من الأصوات التي تخرج في الغرب داعية إلى الكف عن تزويد دول التحالف بالأسلحة التي تستخدمها في حرب اليمن. وهذا الاتجاه في المواقف التي تظهر في الغرب ضد تسليح دول التحالف مرشح للتصاعد في العام المقبل، مع وصول الحل العسكري في اليمن إلى طريق مسدود مقابل تصاعد وتعمق الأزمة الإنسانية الكارثية التي تحل بالمجتمع اليمني. لكن على الرغم من ذلك، أظهر تطوّر بعض المواقف الغربية تجاه صفقات التسلُّح في المنطقة، بسبب النتائج الكارثية لحرب اليمن، عجزَ الموقف الرسمي الغربي عن اتخاذ قرار لإيقاف تلك الصفقات حرصاً على المصالح الاقتصادية للدول الغربية، أو حتى للشركات الغربية المؤثرة في صنع القرار في تلك الدول، بغض النظر عن كل شعارات حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية التي تدعي الدول الغربية أن سياستها الخارجية تقوم عليها. وهذا ما ينطبق أيضاً، ولو لأسباب مغايرة، على علاقة التسلّح بين الغرب و«إسرائيل»، على الرغم من استمرار «إسرائيل» في انتهاك القوانين الدولية وشِرع حقوق الإنسان في فلسطين والمنطقة.

النزاع الآخر الذي اتخذ منحى دراماتيكياً مغايراً في المنطقة منذ عام 2017 هو الصراع العربي ـ الإسرائيلي، الذي طالما مثل ّ الأزمة الأكبر والأقدم والأعمق في الشرق الأوسط منذ نحو سبعة عقود على الأقل ـ وهو سيظل يمثل الخلفية الحاكمة لكثير من النزاعات والتوترات والحروب وعمليات

التسلُّح والإنفاق على السلاح في عدد من دول المنطقة ـ ، إذ يتعرض هذا الصراع لمحاولات إنهاء قسري تتخطى ما يسمى «قرارات الشرعية الدولية» وكل معايير حقوق الإنسان التي كان يمكن أن يحفظ حل الصراع وفقها ولو جزءاً من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. فقد جاءت زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للسعودية في أيار/مايو 2017 لتكشف عن بوادر صفقة تقدمها الإدارة الأمريكية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، كشف عام 2018 عن بعض ملامحها التي عُبِّر عنها بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس اعترافاً بالقدس عاصمة لدولة «إسرائيل»، مقابل دفع الولايات المتحدة وتحريضها دول المنطقة على تصعيد مواقفها ضد إيران ودعوتها إلى تأسيس حلف ناتو عربي جديد لمواجهة إيران ودورها في المنطقة، وهو ما ينذر في السنوات المقبلة بأخذ المنطقة إلى دوامة جديدة متصاعدة من التوتر والنزاع والانقسام، تزيد من وتيرة التسلُّح والصراعات والحروب التي يصعب تقدير نتائجها من اليوم. وهذا سيناريو بدأت الولايات المتحدة بتطبيقه فعلاً عبر انسحابها من الاتفاق النووي مع إيران.

كل ذلك يحدث في ظل تعمق حدة المواجهة بين الولايات المتحدة وروسيا، وإلى حد ما مع الصين، والانسحاب الأمريكي من معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى مع روسيا، المترافق مع تزايد الدعوات في الإدارة الأمريكية إلى ضرورة تحديث الترسانة العسكرية الأمريكية، بما فيه النووية، في مواجهة القفزة التحديثية التي يشهدها التصنيع العسكري الروسي، وهو ما ينذر بالتالي بدخول العالم في أجواء حرب باردة وسباق تسلح جديدين.

تمهيد

أنجز هذا الإصدار التاسع والأربعون من **كتاب سيبري السنوي** إزاء خلفيةٍ تعمّق المواجهة المتصوّرة على نطاق واسع بين روسيا والولايات المتحدة وما يتناسب معه من ارتفاع في التوتّرات الدولية. وقد وقعت هذه الأحداث في سياق أثّرت فيه الاتجاهات الواسعة التي كانت سمة مهمة من سمات عام 2017، والتي يتتبّعها هذا الكتاب السنوي. وازدادت عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي واستقرّ الإنفاق العسكري العالمي عند مستوى أعلى مما كانت عليه في نهاية الحرب الباردة. كما شهد عام 2017 العديد من التحدّيات أمام أداء النظام الدولي لإدارة النزاعات المسلحة المعقّدة بسلاسة واستمرار. وشملت هذه التحديات التصعيد الخطابي بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، وتعمّق التصدّعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (وبخاصة بين السعودية وإيران)، والضغوط الكبيرة على المعاهدات الرئيسة للحد من الأسلحة.

في مواجهة هذه المخاطر على الأمن البشري والاستقرار الدولي، من المهم أكثر من أي وقت مضى أن تقوم الحجج والسياسات على الأدلة. فقد اكتسب مصطلح «أخبار مزيفة» رواجاً في السنوات الأخيرة. ويعكس انتشاره على نطاق واسع المخاوف من القدرة على التلاعب بالمعلومات، كما أنه غالباً ما يكون أداة للترويج لمعلومات مضلّلة. وتبقى مجابهة هذا الاتجاه وتقديم الحقائق الدامغة من الأغراض المركزية لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (سيبري) وكتابه السنوي. ويشكّل تصنيف التطوّرات الرئيسية في مجال الأمن الدولي، وتحليلها ووضعها في سياقها والتحقّق منها مهمة عسيرة لا بدّ منها. فمن دون وجود مجموعة من الحقائق المشتركة والمتفق عليها، يتعذّر على الناس إصدار أحكامهم المستنيرة، ولا تستطيع الحكومات أن تستوثق من أن سياساتها وإجراءاتها قائمة على أسس متينة.

السلام والأمن والنزاع موضوعات واسعة ومتعدّدة الأبعاد. في المقابل، تشمل بحوث **سيبري** كل هذه الموضوعات، وينعكس تنوّعها في منشورات المعهد. ويمكن بسهولة إيجاد بحوث **سيبري**

في القضايا التي تشكّل أفق السلام والأمن العالمي، من التقارير إلى المذكّرات، على الموقع الإلكتروني لسيبري (www.sipri.org). وفي إطار هذه الأعمال الواسعة، يتقصّى الكتاب السنوي التطوّرات الحاصلة في مجال السلام والأمن والنزاع في سنة 2017 ويقدّم خلفية عنها.

تتأمّل المقدّمة (الفصل الأول) في سنة شهدت اشتداداً لبعض المخاطر على الاستقرار العالمي والأمن البشري، بينما تدار مخاطر أخرى بفاعلية. ويغطّي القسم الأول النزاعات المسلّحة وإدارة النزاعات في سنة 2017. وفي تغيير جديد، توخّينا مراقبة اللحظات والاتجاهات الرئيسة في تصاعد النزاعات وبناء السلام بدلاً من عرض بيانات موجزة عن كل النزاعات المسلّحة في السنة. يركّز الفصل الثاني على النزاعات المسلّحة وعمليات السلام، وينظر في الأسباب الجذرية المتعدّدة الأوجه لكل منهما، ويوجز آخر التطوّرات. وتقدّم عمليات السلام المتعدّدة الأطراف في الفصل الثالث، وفيه تبحث أيضاً العمليات غير المتصلة بالسلام للمرّة الأولى.

يركّز القسمان الثاني والثالث على قضايا ذات صلة بالتسلّح ونزع الأسلحة، ويستند جانب كبير من عمل المعهد إلى جمع البيانات الأصيلة والدقيقة ـ وهو أساس قواعد بيانات **سيبري**. وقد خصّص القسم الثاني للإنفاق العسكري والتسلّح، بما في ذلك التقييم المفصّل للاتجاهات الحديثة في الإنفاق العسكري (الفصل الرابع)، ونقل الأسلحة وإنتاجها على الصعيد الدولي (الفصل الخامس). ويقدّم الفصل السادس تفاصيل عن القوات النووية في العالم وبرامج تحديث الأسلحة النووية الراهنة. ويشمل القسم الثالث عدم الانتشار، والحدّ من الأسلحة ونزع السلاح؛ فينظر الفصل السابع في معاهدة حظر الأسلحة النووية الجديدة، واستمرار إيران في تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة لتحديد برنامجها النووي. ويناقش الفصل الثامن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية والعراق، والتطوّرات الأخرى للتهديدات الأمنية الكيميائية والبيولوجية. ويشمل الفصل التاسع موجزاً عن المبادرات الإنسانية للحدّ من الأسلحة في سنة 2017، بما في ذلك النقاش الدائر بشأن كيفية تنظيم منظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتية التشغيل. ويقدّم الفصل العاشر تقريراً عن الجهود لتقوية الضوابط على الاتجار بالأسلحة التقليدية والموادّ ذات الاستخدام المزدوج، ويضمّ مقطعاً عن الضوابط على التحويلات غير الملموسة للتكنولوجيا.

تعالج هذه المجموعة معاً بعض المسائل الأكثر إلحاحاً التي تواجه الإنسانية اليوم. ويستمر **سيبري** في البحث عن طرائق للاستخدام الأمثل للكتاب السنوي ومحتوياته هي بمثابة أداة للشفافية والمساءلة. ولهذه الغاية، يترجم الكتاب السنوي منذ عدّة سنوات إلى الصينية، والروسية، والأوكرانية، واستؤنفت ترجمته إلى العربية في سنة 2017.

يعتمد كتاب **سيبري** السنوي على جهد كثير من الأشخاص. ويقدّم إصدار هذه السنة مساهمات من 32 مؤلّفاً. ويخضع محتواه لتحكيم واسع، داخلياً وخارجياً. وتحرص فرق مخصّصة على امتثال الكتاب لأعلى معايير النشر. ويساهم العاملون في الاتصالات، والمكتبة، والعمليات، وتكنولوجيا

المعلومات بطرق مختلفة في إنتاج الكتاب وتوزيعه. وأود انتهاز هذه الفرصة للتعبير عن امتناني لكل الأشخاص المشاركين في سيبري وخارجه.

كتاب سيبري السنوي هو نقطة البداية لإيجاد مصدر معلومات معمّقة ومرجعية ومفتوحة المصدر عن قضايا الأمن الدولي والأسلحة ونزع السلاح الحسّاسة. ويعني التزام سيبري بالتحقّق من الوقائع أن يظلّ هذا المجلّد سلعة عامة عالمية لا يستغنى عنها، حتى في هذا العصر الرقمي الذي يتيح العثور على «الحقائق» من شتى الأنواع خلال نصف ثانية من البحث.

دان سميث

المدير، سيبري

ستوكهولم، حزيران/يونيو 2017

المختصرات والاصطلاحات

ABM قذيفة مضادة للقذائف البالستية
AG مجموعة أستراليا
ALCM قذيفة انسيابية تطلق من الجو
APC ناقلة جند مدرّعة
APEC (منتدى) التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ
APM لغم مضاد للأشخاص
APT آسيان (ASEAN) زائد ثلاثة
ARF منتدى آسيان الإقليمي
ASEAN رابطة أمم جنوب شرق آسيا
ATT معاهدة تجارة الأسلحة
ATTU المنطقة الممتدة من الأطلسي إلى الأورال
AU الاتحاد الأفريقي
BCC اللجنة الاستشارية الثنائية (لمعاهدة ستارت الجديدة الروسية ـ الأمريكية)
BMD دفاع ضدّ القذائف البالستية
BSEC منظمة التعاون الاقتصاديّ لمنطقة البحر الأسود
BTWC اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمّية
CAR جمهورية أفريقيا الوسطى
CBM تدبير لبناء الثقة
CBSS مجلس دول بحر البلطيق
CBW سلاح/حرب كيميائية وبيولوجية
CCM اتفاقية الذخائر العنقودية
CCW (اتفاقية) أسلحة تقليدية معيّنة
CD مؤتمر نزع السلاح
CDS مجلس الدفاع الأمريكي الجنوبي
CEEAC الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا
CFE (معاهدة) القوات المسلحة التقليدية في أوروبا
CFSP السياسة الخارجية والأمنية المشتركة
CICA المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا
CIS رابطة الدول المستقلة
COPAX مجلس السلم والأمن في وسط أفريقيا

تدبير لبناء الثقة والأمن	CSBM
سياسة دفاعية وأمنية مشتركة	CSDP
منظمة معاهدة الأمن الجماعي	CSTO
معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية	CTBT
منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية	CTBTO
سلاح/حرب كيميائي	CW
اتفاقية الأسلحة الكيميائية	CWC
نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	DDR
إدارة عمليات حفظ السلام	DPKO
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (كوريا الشمالية)	DPRK
جمهورية الكونغو الديمقراطية	DRC
الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (أوراتوم)	EAEC
مجلس الشراكة الأوروبيّة – الأطلسيّة	EAPC
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	ECOWAS
وكالة الدفاع الأوروبية	EDA
المواد الدفاعية الفائضة	EDA
مخلّفات الحرب من المتفجّرات	ERW
الاتحاد الأوروبي	EU
فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية	FATF
معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية	FMCT
منتدى التعاون الأمني	FSC
السنة المالية	FY
جمهورية مقدونية اليوغسلافية السابقة	FYROM
مجموعة الدول الصناعية السبع	G7
مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي)	GCC
إجمالي الناتج المحلي	GDP
فريق من الخبراء الحكوميين	GGE
قذيفة انسيابية تطلق من البرّ	GLCM
جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا	GUAM
مدوّنة لاهاي لقواعد السلوك	HCOC
يورانيوم عالي التخصيب	HEU
الوكالة الدولية للطاقة الذرية	IAEA
قذيفة بالستية عابرة للقارات	ICBM
المحكمة الجنائية الدولية	ICC
محكمة العدل الدولية	ICJ
جهاز متفجّر يدوي الصنع (مرتجل)	IED
السلطة الحكوميّة الدولية الخاصّة بالتنمية	IGAD
(معاهدة) القوّات النووية المتوسطة المدى	INF
قوة المساعدة الأمنية الدولية	ISAF
المجموعة الاستشارية المشتركة	JCG
يورانيوم منخفض التخصيب	LEU
أهداف التنمية للألفية	MDGs
مركبة عودة متعددة الرؤوس مستقلة التوجيه	MIRV
قذيفة بالستية متوسطة المدى	MRBM
نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف	MTCR
حركة عدم الانحياز	NAM

منظمة معاهدة شمال الأطلسي (الناتو)	NATO
منظمة غير حكومية	NGO
معاهدة عدم الانتشار	NPT
مجموعة المورّدين النوويين	NSG
دولة حائزة للأسلحة النوويّة	NWS
منظّمة الدول الأمريكيّة	OAS
المنظمة المشتركة للتعاون في مجال التسلح	OCCAR
المساعدة الإنمائية الرسمية	ODA
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	OECD
مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان	OHCHR
منظمة المؤتمر الإسلامي	OIC
وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	OPANAL
منظمة حظر الأسلحة الكيميائية	OPCW
منظّمة البلدان المصدّرة للنفط	OPEC
اللجنة الاستشارية للأجواء المفتوحة	OSCC
منظمة الأمن والتعاون في أوروبا	OSCE
الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن الدولي	P5
الشراكة من أجل السلام	PFP
مجلس السلام والأمن (التابع للاتحاد الأفريقي)	PSC
المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار	PSI
البحث والتطوير	R&D
المجتمع الإنمائي للجنوب الإفريقي	SADC
الأسلحة الصغيرة والخفيفة	SALW
قذيفة سطح - جو	SAM
منظمة شانغهاي للتعاون	SCO
أهداف التنمية المستدامة (للأمم المتحدة)	SDGs
منظومة التكامل في أمريكا الوسطى	SICA
قذيفة بالستية تطلق من الغواصات	SLBM
قذيفة انسيابية تطلق من البحر	SLCM
معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية	SORT
قذيفة بالستية قصيرة المدى	SRBM
لجنة استشارية دون إقليمية	SRCC
معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية	START
تجهيزات محدودة بموجب معاهدة	TLE
الإمارات العربية المتحدة	UAE
مركبة جوية بلا طيّار	UAV
مركبة قتالية جوية بلا طيار	UCAV
الأمم المتحدة	UN
اتحاد بلدان أمريكا الجنوبية	UNASUR
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP
مفوّض الأمم المتحدة السامي للاجئين	UNHCR
مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح	UNODA
سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية	UNROCA
ترتيب واسينار	WA
أسلحة الدمار الشامل	WMD

اصطلاحات

..	بيانات غير متوافرة أو لا تنطبق
ـ	لا شيء أو رقم يمكن إهماله
( )	بيانات غير مؤكّدة
كلغ	كيلوغرام
كلم	كيلومتر (1000 متر)

المناطق الجغرافية الإقليمية ودون الإقليمية

أفريقيا	تتكوّن من شمال أفريقيا (تونس والجزائر وليبيا والمغرب، لكن من دون مصر) وأفريقيا جنوب الصحراء
الأمريكات	تتكوّن من أمريكا الشمالية (كندا والولايات المتحدة)، وأمريكا الوسطى والبحر الكاريبي (بما في ذلك المكسيك) وأمريكا الجنوبية
آسيا وأوقيانيا	تتكوّن من آسيا الوسطى وشرق آسيا وجنوب آسيا (بما في ذلك أفغانستان) وجنوب شرق آسيا
أوروبا	تتكوّن من أوروبا الشرقية (أرمينيا وأذربيجان وروسيا البيضاء وجورجيا ومولدوفا وروسيا وأوكرانيا) وأوروبا الغربية والوسطى (مع جنوب شرق أوروبا)؛ عند بحث النفقات العسكرية، تدرج تركيا مع أوروبا الغربية والوسطى
الشرق الأوسط	تتكوّن من الأردن وإسرائيل وإيران وتركيا ودول شبه الجزيرة العربية وسورية والعراق والكويت ولبنان ومصر

الفصل الأول

المقدّمة: الاستقرار الدولي والأمن الإنساني في عام 2017

دان سميث

شهد العقد الماضي تدهوراً ملحوظاً للأمن العالمي؛ فارتفع عدد النزاعات المسلحّة(1)؛ ووقع عنف متمادٍ وصادم في أنحاء واسعة من الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا. ومثّل ضمّ روسيا للقرم في عام 2014 ودعم القوى الانفصالية في شرق أوكرانيا نقطة خلاف محورية وسط جوّ عامّ يعمّق المواجهة بين روسيا والغرب. وازدادت عمليات النقل الدولي للأسلحة الرئيسة، واستقرّ الإنفاق العسكري العالمي عند قمّة عالية ـ فوق المستوى الذي بلغته إبان السنين الأخيرة للحرب الباردة(2). كما ارتفع عدد الدول الحائزة أسلحة نووية، رغم استمرار انخفاض عدد الرؤوس الحربية النووية المنتشرة(3). غير أن التدابير التي حقّقت هذه الانخفاضات تتعرّض للخطر.

علّقت الفصول التمهيدية في الإصدارين الأخيرين من **كتاب سيبري السنوي** على تراجع ظروف الاستقرار الدولي والأمن الإنساني في عامَي 2015 و2016(4). وعلى الرغم من تكاثر النزاعات والحوادث العنيفة في كثير من الشرق الأوسط وأنحاء من أفريقيا وجنوب آسيا، فإن إطار المؤسسات الدولية المتعدّدة الأطراف واصل أداءه الجيّد، فأنتج خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق

---

(1) M. Sollenberg and E. Melander, «Patterns of Organized Violence, 2007–16,» *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 25–46.

انظر الفصل الثاني، القسم I في هذا الكتاب.

(2) انظر N. Tian [et al.], «Trends in World Military Expenditure, 2016,» SIPRI Fact Sheet, April 2017.

انظر أيضاً: الفصل الرابع، القسم I من هذا الكتاب.

(3) عن مخزونات تلك الدول التي تمتلك أسلحة نووية، انظر الأقسام I-IX من الفصل السادس في هذا الكتاب.

(4) D. Smith, «Introduction: International Security, Armaments and Disarmament,» *SIPRI Yearbook 2016*, pp. 1–13, and D. Smith, «Introduction: International Security, Armaments and Disarmament,» *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 3–20.

باريس بشأن تغيّر المناخ في عام 2015[5]. وفي عام 2016، استمرّ تراجع العديد من مؤشّرات السلام والأمن، رغم تقدّم العمل لتنفيذ هذين الاتفاقين العالميين، إذ ارتفع الإنفاق العسكري وعمليات نقل الأسلحة والنزاع العنيف. وأثارت هذه التطوّرات أسئلة محرجة مثل، هل انعكست المكاسب في العلاقات السلمية منذ نهاية الحرب الباردة؟ وهل الهيكل الأمني الدولي متين؟ وهل يمكن أن يعرقل التنافس الاستراتيجي بين القوى الكبرى إدارة مخاطر النزاع المتزايدة[6]؟ ومن مصادر عدم القدرة على التوقّع الأخرى المحتملة في نهاية عام 2016 أثر الرئيس الأمريكي القادم دونالد ترامب.

وفي عام 2017، استمرّت أسئلة السنة الماضية المحرجة من دون الحصول على إجابات حاسمة. فمع أن بعض المخاطر على الاستقرار العالمي والأمن الإنساني اشتدّت، فإن مخاطر أخرى تدار إدارة فعّالة. ولتقديم عرض عامّ لهذا المجال، تنظر هذه المقدّمة في تطوّرات الاستقرار العالمي، مركّزة على تحديد الأسلحة، بما في ذلك معاهدة حظر الأسلحة النووية لعام 2017. وتناقش بعد ذلك التوتّرات بين القوى الكبرى، ثم تستعرض بعض مسائل الأمن الإنساني الأشدّ إلحاحاً في العالم ـ مركّزة على العنف، وانعدام الأمن الغذائي، وتغيّر المناخ. وتختتم ببعض التأمّلات بشأن آفاق المؤسسات الدولية.

I الأسلحة النووية في السياسة الدولية

تحديد الأسلحة النووية

في أثناء الحرب الباردة، كانت مفاوضات تحديد الأسلحة النووية سمة رئيسة من سمات الانفراج السوفياتي الأمريكي. وعندما تدهورت العلاقات، تعثّر تحديد الأسلحة وأصبح أمراً مثيراً للانزعاج. لكن مع حدوث التغيّر في الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة، أحدث تحديد الأسلحة وخفضها تغيّراً جذرياً في الساحة الدولية. على الجبهة النووية، شكّلت معاهدتان بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة قدوة تحتذى: معاهدة إزالة القذائف ذات المدى المتوسط والأقصر لعام 1987 (معاهدة إزالة القوات النووية المتوسطة المدى) أزالت كل القذائف النووية والتقليدية التي تنطلق من البرّ (وقاذفاتها) من أي مدى بين 500 و5500 كم[7]. ومعاهدة خفض

(5) UN General Assembly Resolution 70/1, «Transforming our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development,» adopted 25 September 2015, A/RES/70/1, 21 October 2015.

واتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، التي اعتمدت في 12 كانون الأول/ديسمبر 2015، وافتتحت للتوقيع في 22 نيسان/أبريل 2016، وأصبحت نافذة في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

(6) انظر: W. R. Mead, «The Return of Geopolitics,» *Foreign Affairs* (May-June 2014), and World Economic Forum (WEF), *The Global Risks Report 2016*, 11th ed. (Geneva: WEF, 2016), pp. 24–28.

(7) للاطلاع على موجز وتفاصيل أخرى عن معاهدة إزالة القوات النووية المتوسطة المدى ومعاهدات تحديد الأسلحة الأخرى في هذا القسم، انظر القسم III من الملحق (أ) في هذا الكتاب. وعن تطوّرات تحديد الأسلحة المتعلّقة بالولايات المتحدة وروسيا، انظر القسم II من الفصل السابع في هذا الكتاب.

الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحدّ منها لعام 1991 (ستارت 1) خفّضت مخزون كل جانب إلى 6000 رأس حربي نووي استراتيجي على 1600 مركبة إيصال كحدٍ أقصى (طائرات قاذفة وقذائف). وجاءت مزيد من التخفيضات بموجب المبادرات النووية الرئاسية في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 1991 التي أجرت خفضاً كبيراً لعدد الأسلحة النووية التكتيكية (المستعملة في ساحة المعركة) لدى الجانبين[8]. واستغرقت المفاوضات بشأن معاهدة متابعة عقدين من الزمن تقريباً. وعندما انسحبت الولايات المتحدة من معاهدة الحدّ من منظومات القذائف المضادة للقذائف البالستية لعام 1972، وهي من أوائل إنجازات تحديد الأسلحة النووية السوفياتية الأمريكية، جاء الردّ الروسي هادئاً، ربما بسبب معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (سورت، معاهدة موسكو) التي اتفق عليها في السنة نفسها[9]. ففي عام 2010، وقّعت روسيا والولايات المتحدة المعاهدة المتعلقة بالمزيد من خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحدّ منها (ستارت الجديدة)، التي تحدّد لكل جانب 1550 رأساً حربياً نووياً منتشرة على 700 نظام إيصال استراتيجي. وعلى العموم، انخفض عدد الأسلحة النووية في العالم من 65,000 ـ 70,000 في ذروته في أواسط ثمانينيات القرن العشرين إلى 14,470 في نهاية عام 2017.

وكان تحديد الأسلحة التقليدية كبيراً بالقدر نفسه. فقد حدّدت معاهدة القوات المسلّحة التقليدية في أوروبا لعام 1990 مستويات قصوى متساوية لعدد الأسلحة الثقيلة المنتشر بين المحيط الأطلسي وجبال الأورال لدى الأعضاء في منظمة معاهدة شمال الأطلسي (حلف الناتو) ومنظمة معاهدة وارسو (حلف وارسو) في ذلك الوقت[10]. وظلّت حدود هذه المعاهدة تطبّق على الدول الأخيرة، حتى بعدما تفكّك حلف وارسو نفسه وانضمّ عدد من أعضائه إلى حلف الناتو.

ومن المعالم البارزة الأخرى لتحديد الأسلحة في تلك الفترة اتفاقية الأسلحة الكيميائية لعام 1993، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام 1996، واتفاقية حظر الألغام المضادّة للأفراد لعام 1997، وفي وقت لاحق اتفاقية الذخائر العنقودية لعام 2008، ومعاهدة تجارة الأسلحة لعام[11].

---

(8) «The Presidential Nuclear Initiatives (PNIs) on Tactical Nuclear Weapons at a Glance,» Arms Control Association, 1 July 2017.

(9) S. N. Kile, «Russian–US Nuclear Arms Control,» *SIPRI Yearbook 2003*, pp. 600–605.

(10) للاطلاع على موجز وتفاصيل أخرى عن معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، انظر القسم II من الملحق (أ) في هذا الكتاب.

(11) للاطلاع على موجز وتفاصيل أخرى عن هذه الاتفاقات لتحديد الأسلحة، انظر القسم I من الملحق (أ) في هذا الكتاب.

المشهد مختلف كثيراً اليوم. لم تصبح معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية نافذة[12]. وتتهم روسيا والولايات المتحدة إحداهما الأخرى بانتهاك معاهدة القوات المسلّحة التقليدية في أوروبا، وعلى الرغم من تنفيذ معاهدة ستارت الجديدة، فإنها تنتهي في شباط/فبراير 2021، وليس هناك محادثات اليوم بشأن تمديدها أو استبدالها[13].

الأفق ملبّد أيضاً في حالة الأسلحة التقليدية. فقد علّقت روسيا مشاركتها في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا في عملية ممتدّة انتهت في عام 2015[14]. ويستند جوهر الحجّة الروسية إلى أن توسيع حلف الناتو عنى فقدان التساوي في السقوف الأصلية. وعلى الرغم من الجهود المتكرّرة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإنه لم يحدث تقدّم في تدابير بناء الثقة والأمن ولم تُجرَ إلا قليل من المحادثات الفاعلة بشأنها.

جاء ما يعدّه البعض أكبر فشل مؤخّراً وأكبر نجاح مؤخّراً في تحديد الأسلحة خارج نطاق ساحة المفاوضات العادية. فمن ناحية، انضمّت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (كوريا الشمالية) إلى صفوف الدول الحائزة أسلحة نووية، على الرغم من الجهود الدولية الكبرى لمنع ذلك. ومن ناحية أخرى، تعدّ خطة العمل الشاملة المشتركة التي اتفق عليها مع إيران ناجحة، حتى الآن، مع أنها تتعرّض للضغط.

على الرغم من الجزاءات التي فرضتها تسعة قرارات لمجلس الأمن الدولي، فإن برامج تطوير القذائف البالستية والأسلحة النووية الكورية الشمالية أحبطت مسعى دولياً رئيساً لمنع الانتشار[15]. وربما تمتلك كوريا الشمالية ترسانة من 10 إلى 20 رأساً حربياً نووياً يمكن نشرها، والقدرة على ضرب القوى الإقليمية بقذائف بالستية[16]. وتشير كل الأدلة إلى أنها تتطلّع إلى امتلاك قذائف نووية بالستية قادرة على ضرب أهداف في الولايات المتحدة، وستمتلكها. وبعد أن وصلت كوريا الشمالية إلى هذا المركز، قدّمت بعض التلميحات إلى رغبتها في الانخراط في دبلوماسية موضوعية بشأن المسائل الأمنية في أثناء زيارة قام بها وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية، جفري

---

(12) على الرغم من أن 166 دولة صدّقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإنها لا تصبح نافذة إلى أن تصدّق عليها الصين، ومصر، والهند، وإيران، وإسرائيل، وكوريا الشمالية، وباكستان، والولايات المتحدة. انظر القسم I من الملحق (أ) في هذا الكتاب.

(13) A. Panda, «The Uncertain Future of the INF Treaty,» Backgrounder, Council on Foreign Relations, 21 February 2018; Russian Ministry of Foreign Affairs, «The Treaty between the USSR and the US on the Elimination of Their Intermediate-Range and Shorter-Range Missiles (INF Treaty),» 1 March 2018; US Department of State, Bureau of Arms Control, Verification and Compliance, «INF Treaty: At a Glance,» Fact sheet, 8 December 2017, and A. F. Woolf, *The New START Treaty: Central Limits and Key Provisions*, Congressional Research Service (CRS) Report for Congress R41219 (Washington, DC: US Congress, CRS, 2018).

انظر أيضاً القسم II من الفصل السابع في هذا الكتاب.

(14) I. Anthony, «A Relaunch of Conventional Arms Control in Europe?,» *SIPRI Yearbook 2017*, p. 577.

(15) انظر القسم IV من الفصل السابع في هذا الكتاب.

(16) انظر القسم IX من الفصل السادس في هذا الكتاب.

فلتمان، إلى بيونغيانغ في كانون الأول/ديسمبر 2017[17]. وفي 1 كانون الثاني/يناير 2018، قدّم الزعيم الكوري الشمالي، كيم يونغ أون، عروضاً دبلوماسية إلى جمهورية كوريا (كوريا الجنوبية) في خطاب ذكر فيه صراحة أنه يتحدّث الآن من موقع قوة وأمن[18]. واقترح أن تتخذ الدولتان خطوات لتخفيف المواجهة في شبه الجزيرة الكورية وتحسين العلاقات بينهما.

خلافاً لكوريا الشمالية، لم تعترف إيران بأنها تمتلك برنامجاً لتطوير الأسلحة النووية ولم يثبت أنها تمتلك هذا البرنامج. مع ذلك، يمكن اعتبار خطة العمل الشاملة المشتركة تدبيراً لتحديد الأسلحة؛ فإضافة إلى تقييد برنامج إيران لتخصيب اليورانيوم والمسار المحتمل نحو الأسلحة النووية حتى عام 2030، أدخلت الخطة مزيداً من تدابير المراقبة والشفافية التي يستمرّ العمل بها بعد وقت طويل من ذلك التاريخ[19]. وعلى الرغم من نجاح تنفيذ الخطة حتى الآن، فقد خضعت لضغط من الولايات المتحدة منذ بداية عام 2018. وهدّد الرئيس ترامب بانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق ما لم تُصحّح ما أسماها «عيوب» الاتفاق ـ ولا سيّما أن خطة العمل الشاملة غير دائمة ولا تشمل البرنامج الإيراني للقذائف البالستية[20]. بينما رفضت إيران إدخال أي تغيير على الخطة[21]. ربما يبدو من المفارقة أنه بينما يعدّ تحديد الأسلحة أداة ضعيفة نسبياً لتعزيز الأمن العالمي، فإن أحد أطراف خطة العمل يقوّض واحداً من إنجازاتها لأسباب خارجة عنها.

«حظر» الأسلحة النووية: لحظة حاسمة أو تشتيت للانتباه؟

على الرغم من الانخفاضات بعد الحرب الباردة في مخزون الأسلحة النووية العالمي، فإن نفاد الصبر من احتفاظ عدد من الدول بالأسلحة النووية واستمرار بروز هذه الأسلحة في العقائد العسكرية ينمو باطّراد منذ ما يزيد على عقد من الزمن في أوساط كثير من الدول غير الحائزة أسلحة نووية. وثمة مقايضة مهمّة ذات أهمية مركزية في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1968: في حين وافقت الدول غير الحائزة أسلحة نووية على عدم السعي للحصول على أسلحة نووية، فإن الدول الحائزة تلك الأسلحة وافقت بموجب المادة السادسة على اتخاذ إجراءات

(17) «North Korea Crisis: UN Political Chief in Rare Visit to Pyongyang,» BBC News, 5 December 2017, and M. Krever and J. Berlinger, «UN Official Who Visited North Korea Sees «High Risk» of Miscalculation,» CNN, 15 December 2017.

(18) «Kim Jong UN's 2018 New Year's Address,» National Committee of North Korea, 1 January 2018.

(19) خطة العمل الشاملة المشتركة اتفاق محدّد بمهلة زمنية ذات تواريخ انتهاء مختلفة للأقسام المختلفة من الاتفاق. انظر: T. Rauf, «Resolving Concerns about Iran's Nuclear Programme,» *SIPRI Yearbook 2016*, pp. 673–688, and T. Rauf, «Implementation of the Joint Comprehensive Plan of Action in Iran,» *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 505–510.

انظر أيضاً: القسم V من الفصل السابع في هذا الكتاب.

(20) S. Holland, «Trump Issues Ultimatum to «Fix» Iran Nuclear Deal,» Reuters, 12 January 2018.

(21) «Iran Fulfilling Nuclear Deal Commitments: IAEA Chief,» Reuters, 30 October 2017, and A. Dixit, «Iran is Implementing Nuclear-related JCPOA Commitments, Director General Amano Tells IAEA Board,» International Atomic Energy Agency (IAEA), 5 March 2018.

للتخلّص من أسلحتها النووية[22]. غير أن الخفوض الكبرى في الترسانتين الروسية والأمريكية لم تفضِ إلى علامات على الاستعداد للتخلّص التامّ من الأسلحة النووية، باستثناء خطابات بين الحين والآخر، كخطاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما في براغ في عام 2009[23]. وكرّر الرئيس ترامب باقتضاب الإعراب عن الحلم بعالم خالٍ من الأسلحة النووية، لكنه في غضون ذلك، مثله مثل سلفه في البيت الأبيض وزعماء الدول الأخرى الحائزة أسلحة نووية، اختار استمرار المشاركة بنشاط في تطوير الأسلحة النووية[24]. وتقوم كل الدول الحائزة أسلحة نووية بتحديث أسلحتها النووية ومنظومات إيصالها والبنى التحتية ذات الصلة، إضافة إلى تطوير منظومات أسلحة جديدة أو نشرها[25].

بدا إحباط الدول غير الحائزة أسلحة نووية من استمرار حيازة الأسلحة النووية واضحاً في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في عام 2015. فقد برزت انقسامات حادّة بشأن نزع الأسلحة. وكان من قضايا الخلاف الرئيسة عدم تنفيذ الخطة التي اتفق عليها في مؤتمر الاستعراض في عام 2010 بشأن عقد مؤتمر لإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وفي بعض الحالات، كانت الانقسامات بين الدول الحائزة أسلحة نووية (إلى جانب حلفائها) والدول غير الحائزة أسلحة نووية حادّة جداً بحيث يمكن أن يصبح مؤتمر المراجعة المقبل في عام 2020 لحظة حرجة لمعاهدة عدم الانتشار.

ومع أن أزمة معاهدة عدم الانتشار التي تتفاقم ببطء ربما لا تكون ظاهرة لمعظم غير الخبراء، فإن المخاوف العامّة ارتفعت في السنوات الأخيرة بسبب تزايد بروز المخاطر النووية. وفي تعبير رمزي عن إدراك المخاطر العالمية، قدّمت **نشرة علماء الذرّة** (*Bulletin of the Atomic Scientists*) عقارب ساعة يوم القيامة «دقيقتين قبل منصف الليل»، وذلك هو أقرب وقت إلى منتصف الليل منذ عام 1959[26]. وفي حين يسترشد ذلك التقييم بقضايا تزيد على مخاطر الحرب النووية ـ ومن أبرزها

---

(22) للاطلاع على موجز وتفاصيل أخرى عن معاهدة عدم الانتشار، انظر القسم I من الملحق (أ) في هذا الكتاب. ووفقاً لمعاهدة عدم الانتشار، فإن الدول التي صنعت جهازاً نووياً وفجّرته قبل 1 كانون الثاني/يناير 1967 هي وحدها المعترف بها قانونياً بأنها دول حائزة أسلحة نوية. وبموجب هذا التعريف، هناك 5 دول حائزة أسلحة نووية: روسيا، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. أما الدول الأخرى التي تمتلك أسلحة نووية فإنها لا تدخل ضمن هذا التعريف.

(23) White House, Office of the Press Secretary, Remarks by President Barack Obama in Prague as Delivered, 5 April 2009.

(24) S. Holland, «Trump Wants to Make Sure US Arsenal «at Top of the Pack»,» Reuters, 23 February 2017.

(25) انظر الفصل السادس في هذا الكتاب.

(26) Science and Security Board, «It is Now Two Minutes to Midnight: 2018 Doomsday Clock Statement,» *Bulletin of the Atomic Scientists*, 25 January 2018.

وقد ضبطت الساعة على دقيقتين قبل منتصف الليل في سنة 1953 وظلت كذلك حتى سنة 1960، عندما تحرّكت إلى 7 دقائق قبل منتصف الليل «Timeline», *Bulletin of the Atomic Scientists*.

تغيّر المناخ ـ ويمكن على أي حال التشكيك فيها ومناقشة دقّتها، فإنه يعكس قلقاً عاماً متزايداً في الظاهر(27).

يمكن القول في إطار هذه التطوّرات المجتمعة إنه ليس مفاجئاً أن يكتسب الاتجاه المعارض تأييداً متنامياً. وتكمن الخلفية في وجهة النظر الإنسانية إلى الأسلحة النووية. وفي حين أن لجنة الصليب الأحمر الدولية دعت سابقاً إلى تطبيق منظور القانون الإنساني الدولي على الأسلحة النووية، فإن هذه الفكرة ارتبطت لأول مرة بمعاهدة عدم الانتشار في مؤتمر استعراض المعاهدة في عام 2010. وأدّى ذلك إلى سلسلة من ثلاثة مؤتمرات حكومية دولية (في أوسلو في عام 2013، وفي ناياريت بالمكسيك في عام 2014، وفي فيينا في عام 2014) أبرزت العواقب الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية ومخاطر الاستخدام غير المتعمّد. وأنتج مؤتمر فيينا أيضاً «تعهّداً إنسانياً» تبنّته النمسا يدعو إلى تعاون دولي «لملء الفجوة القانونية لحظر الأسلحة النووية وإزالتها»(28). لقي هذا النهج، الذي حظي بدعم حركات المجتمع المدني، إضافة إلى العديد من الدول غير الحائزة أسلحة نووية، اهتماماً في الأمم المتحدة؛ فأنشئ فريق عمل في أواخر عام 2015 «لمناقشة التدابير المحدّدة القانونية والفعّالة، والأحكام والقواعد القانونية التي يجب إبرامها للتوصّل إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية والمحافظة عليه»(29). وأنتج اتفاقاً على أن التوصّل إلى معاهدة حظر، حتى من دون الدول الحائزة أسلحة نووية، هو أفضل الطرق للمضي قدُماً(30). وفي تموز/يوليو 2017، اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة معاهدة حظر الأسلحة النووية، بتأييد أصوات 122 دولة غير حائزة الأسلحة النووية. ووقّعتها خمسون دولة يوم فتح باب توقيعها(31).

معاهدة حظر الأسلحة النووية هي أول معاهدة متعدّدة الأطراف تحدّد بوضوح أن حيازة الأسلحة النووية أو استخدامها، أو التهديد باستخدامها غير قانوني بموجب القانون الدولي. ومنذ وقت مبكّر في المناقشات الدولية التي أدت إلى صوغ هذه المعاهدة واعتمادها، كان الهدف تطوير أداة لوصم

---

(27) S. Savitsky, «82% of Americans Fear Nuclear War with North Korea,» Axios, 11 August 2017; K. Murphy, «Australians Fear North Korea Standoff Will Lead to War-Guardian Essential Poll,» *The Guardian*, 9/10/2017, and V. Badham, «Fear, Anxiety and Sleepless Nights: The Cold War Terrors Have Returned,» *The Guardian*, 21/4/2017.

(28) General Assembly Resolution 70/33, «Taking Forward Multilateral Nuclear Disarmament Negotiations,» adopted 7 December 2015, A/RES/70/33, 11 December 2015, para. 2.

(29) UN General Assembly Resolution 70/33, «Taking Forward Multilateral Nuclear Disarmament Negotiations,» adopted 7 December 2015, A/RES/70/33, 11 December 2015, para. 2.

(30) International Campaign to Abolish Nuclear Weapons (ICAN), «Majority of UN Members Declare Intention to Negotiate Ban on Nuclear Weapons in 2017,» Media release, 19 August 2016.

(31) للاطلاع على موجز وتفاصيل أخرى عن معاهدة حظر الأسلحة النووية، انظر القسم I من الملحق (أ) في هذا الكتاب. وعن المفاوضات الخاصة بالمعاهدة، انظر القسم I من الفصل السابع في هذا الكتاب.

الأسلحة النووية تمهيداً لحظرها وإزالتها(32). والمنطق وراء ذلك هو أن النجاح في وصم الأسلحة النووية سيحمل الدول في النهاية «على اتخاذ إجراء عاجل بشأن نزع الأسلحة»(33).

لم يكن مستغرباً أيضاً وجود معارضة كبيرة لمعاهدة حظر الأسلحة النووية والجهود المبذولة للوصم. فقد أصدرت فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بياناً مشتركاً أعلنت فيه معارضتها غير المشروطة للمعاهدة الجديدة بمجرد اعتمادها، بحجة أنها لم «تعالج المخاوف الأمنية التي تستمر في جعل الردع النووي ضرورياً»(34). وكانت روسيا أيضاً واضحة في معارضتها. فوصف وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، بروز حركة حظر الأسلحة النووية بأنه «اتجاه خطير ومضلّل يتجاهل أهمية تقييم جميع العوامل الحالية التي تؤثّر في الاستقرار الاستراتيجي»(35). وكانت الصين أقل الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الدولي عدم تعاطف في موقفها المعلن من معاهدة حظر الأسلحة النووية، إذ امتنعت عن التصويت بدلاً من التصويت ضدّ مفاوضات المعاهدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة. ووفقاً لبيان صادر عن وزارة الخارجية الصينية في آذار/مارس 2017، فإن هدف الصين الرامي إلى «الحظر الشامل والنهائي للأسلحة النووية وتدميرها بأكملها ينسجم جوهرياً مع أهداف المفاوضات بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية»(36).

أما بشأن مؤيّدي معاهدة حظر الأسلحة النووية، فإن المعاهدة تقدّم طريقاً جديداً إلى الأمام، وربما فرصة حاسمة لبدء التقدّم ثانية نحو نزع الأسلحة النووية بأكملها. بينما يرى معارضوها أنها إلهاء لا يعالج حقائق سياسة القوة العالمية والدور الاستراتيجي للأسلحة النووية. ويرى المؤيّدون أن التزام الدول الحائزة أسلحة نووية بالحفاظ على الدور الاستراتيجي للأسلحة النووية في الاتجاه الراهن للسياسة العالمية هو المشكلة التي تحتاج إلى معالجة. في حين يعتبر معارضوها أن تلك الرؤية تُبرز ببساطة الصدام بين واقعيتهم والمثالية الساذجة التي أنجبت المعاهدة. كما أعلن عن أسباب أخرى للقلق بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية، وليس أقلها احتمال أن يؤدي التقيّد بها إلى تقويض فعالية معاهدة عدم الانتشار، على الرغم من أن معاهدة حظر الأسلحة النووية

---

(32) International Campaign to Abolish Nuclear Weapons (ICAN), «Stigmatize, Ban and Eliminate: A Way Forward for Nuclear Disarmament,» 1 October 2013.

(33) Beatrice Fihn, Executive Director of the International Campaign to Abolish Nuclear Weapons, quoted in D. Högsta, «ICAN at the UNGA,» Heinrich Böll Stiftung, 16 November 2016.

(34) US Mission to the United Nations, «Joint Press Statement from the Permanent Representatives to the United Nations of the United States, United Kingdom, and France Following the Adoption of a Treaty Banning Nuclear Weapons,» 7 July 2017.

(35) Russian Ministry of Foreign Affairs, «Foreign Minister Sergey Lavrov's Remarks at a UN Security Council Meeting on the Non-proliferation of Weapons of Mass Destruction: Confidence Building Measures, New York, January 18, 2018,» 18 January 2018.

انظر أيضاً: Russian Ministry of Foreign Affairs, «Statement by Foreign Minister Sergey Lavrov at the 72nd Session of the UN General Assembly, New York, September 21, 2017,» 21 September 2017.

(36) Chinese Ministry of Foreign Affairs, «Foreign Ministry Spokesperson Hua Chunying's Regular Press Conference on March 20,» 20 March 2017.

تعترف بمعاهدة عدم الانتشار وتدعمها، فضلاً عن أنها تفتقر إلى الوضوح بشأن كيفية التحقق من الامتثال للمعاهدة[37]. غير أنه يوجد في صلب المناقشات حول قيمة معاهدة حظر الأسلحة النووية اختلافات فلسفية عميقة وقائمة منذ أمد بعيد تتعلّق بالعلاقة بين الأسلحة النووية والأمن الدولي. كما أن العديد من الناقدين النافذين لمعاهدة حظر الأسلحة النووية يرون أن الأسلحة النووية تسهم في أمنها وفي الاستقرار العالمي. وذلك صحيح لا للدول الحائزة أسلحة نووية فحسب، وإنما للدول الأخرى أيضاً التي تقيم سياساتها الأمنية على التأثير الرادع المتصوّر للأسلحة النووية التي يمتلكها حليف، مثل الدول الأعضاء في حلف الناتو التي لا تمتلك أسلحة نووية خاصة بها. في المقابل، يرى مؤيدو معاهدة حظر الأسلحة النووية خطراً يتعذّر استئصاله؛ إذ ما دامت الأسلحة النووية موجودة فإنه يمكن استخدامها، بطريقة مقصودة أو عَرَضية، ويحاجّون بأن عواقبها الوخيمة تجعل أي خطر مرتفعاً جداً.

لن تسوّى هذه القضية بالحجّة الفلسفية لصالح أي من جانبَي القضية، ولكن بالثقل السياسي. والمشكلة التي يواجهها مؤيدو معاهدة حظر الأسلحة النووية هي أنه في حين وقعت 50 دولة غير حائزة الأسلحة النووية المعاهدةَ على الفور، فإنه لم توقّعها إلا 6 دول أخرى لغاية نهاية عام 2017. وعلى الحركة التي تتطلّع إلى تحدي الوضع الراهن أن تحافظ على زخمها وإلا فإنها ربما تتلاشى. ومشكلة الدول الحائزة الأسلحة النووية، وبخاصة الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن، أنها ستظلّ أقلية على الدوام، حتى عند إدراج حلفائها، في هذه القضية في كل منتدى دولي باستثناء مجلس الأمن نفسه.

ستصبح المعاهدة نافذة بعد 90 يوماً من تصديق الدولة الخمسين عليها. وبينما تتابع الدول الموقّعة عمليات التصديق الخاصة بها، وربما بينما توقّع دول إضافية، فإن الحجج الخاصة بمعاهدة حظر الأسلحة النووية ستبدأ بالارتباط بالتحضيرات لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في عام 2020. وقد مثّلت مؤتمرات الاستعراض السابقة مناسبة لكي تعبّر الدول غير الحائزة أسلحة نووية عن إحباطاتها ولكي تتخذ الدول الحائزة أسلحة نووية موقفاً دفاعياً ومعرقلاً. لكن من المنعش أن يمثّل مؤتمر عام 2020 استثناءً بهذا الخصوص. فيمكن على سبيل المثال اتخاذ خطوات لزيادة خفض عدد الرؤوس النووية وتعزيز السلامة النووية. وربما يجد معارضو معاهدة حظر الأسلحة النووية ومؤيدوها أنفسهم وهم يتقاسمون على غير المتوقّع هدف حماية صكّ عدم الانتشار الرئيسي في العالم ـ معاهدة عدم الانتشار نفسها ـ من خطر التقويض، الذي يرى كل طرف أن الطرف الآخر يمثله.

---

(37) M. Rühle, «The Nuclear Weapons Ban Treaty: Reasons for Scepticism,» *NATO Review* (19 May 2017); J. Carlson, «The Nuclear Weapon Ban Treaty is Significant but Flawed,» The Interpreter, Lowy Institute, 11 July 2017, and Y. Afina [et al.], *Negotiation of a Nuclear Weapons Prohibition Treaty: Nuts and Bolts of the Ban—The New Treaty: Taking Stock* (Geneva: UN Institute for Disarmament Research, 2017).

II التوتّرات الدولية وديناميات القوة المتغيّرة

روسيا والولايات المتحدة والغرب

تشمل خلفية توقّف تحديد الأسلحة النووية منذ توقيع معاهدة ستارت الجديدة في عام 2010 تراجع العلاقة بين روسيا والولايات المتحدة. وقد تطوّرت هذه المشكلة ببطء. فقبل وقت طويل من ضم روسيا شبه جزيرة القرم في عام 2014، كانت إدارة أوباما تريد إعادة تصحيح العلاقات مع روسيا، التي توتّرت بعد القتال بين جورجيا وروسيا في آب/أغسطس 2008[38]. بل حتى قبل ذلك، كانت المصاعب تلوح في أفق تحديد الأسلحة الروسية ـ الأمريكية. ويرجع ذلك جزئياً إلى أن روسيا تسعى للعودة إلى موقع قوة عالمية وتنظر إلى الكثير من اتفاقات تحديد الأسلحة، التي كانت تقيّدها في ذلك الوقت، بوصفها منتجات للضعف الروسي السابق. وكانت هناك أيضاً مشكلات في مجال التسلّح وتحديد الأسلحة نفسه. فعقب انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الحدّ من منظومات القذائف المضادة للقذائف البالستية في عام 2002، رأت روسيا أن قيام الولايات المتحدة بتطوير منظومات دفاعية مضادّة للقذائف يشكّل عقبة رئيسة أمام خفض الأسلحة النووية، إذ إن هذه الأنظمة ستزعزع استقرار علاقة الردع إذا أصبحت فعّالة. وأثارت روسيا هذه المخاوف ولا سيَّما منذ عام 2007، وبخاصة في ما يتعلق بمعاهدة إزالة القذائف المتوسطة والأقصر مدى، بعد الإعلان عن خطط الولايات المتحدة لإقامة دفاعات مضادّة للقذائف البالستية في أوروبا الشرقية[39]. وعلى الرغم من أن النقاش في الولايات المتحدة وغيرها من أعضاء حلف الناتو تركّز على الدفاع المضادّ للقذائف الإيرانية المحتملة، فإن المسؤولين الروس كرّروا أن هذا التطوّر سيضعف موقف الردع النووي الروسي. وفي عام 2008، بدأت روسيا اختبار قذائف جوّالة (كروز) تطلق من البرّ ذات نطاق محظور بموجب معاهدة إزالة القذائف المتوسطة والأقصر مدى[40]. وفي شباط/فبراير 2017 ذكرت وسائل الإعلام الأمريكية أن روسيا نشرت هذه القذائف الجوّالة التي تطلق من البرّ، وكرّر مسؤول أمريكي رفيع هذا الادعاء في جلسة استماع في الكونغرس الأمريكي[41]. ليس ممكناً إثبات أن روسيا ما كانت لتطوّر قذائف جوّالة تطلق من البرّ جديدة وتختبرها في غياب القدرة الأمريكية للدفاع المضادّ للقذائف. غير أن البيانات الروسية التي تعبّر عن القلق والحاجة إلى الاستجابة كانت مستمرة وواضحة.

---

(38) «Obama Resets Ties to Russia, but Work Remains,» *New York Times*, 7/7/2009, and M. Zygar, «The Russian Reset That Never Was,» *Foreign Policy* (9 December 2016).

(39) T. Erastö, *Between the Shield and the Sword: NATO's Overlooked Missile Defense Dilemma* (San Francisco, CA: Ploughshares Fund, 2017).

(40) M. R. Gordon, «US Says Russia Tested Cruise Missile, Violating Treaty,» *New York Times*, 28/7/2014.

(41) M. R. Gordon, «Russia Deploys Missile, Violating Treaty, and Challenging Trump,» *New York Times*, 14/2/2017, and I. Ali, «US General Says Russia Deploys Cruise Missile, Threatens NATO,» Reuters, 8 March 2017.

انظر أيضاً القسم II من الفصل السابع في هذا الكتاب.

إن أسباب الانزعاج الناشئة عن تطوير الأسلحة والوقف الفعلي للحدّ من التسلّح لا تعدو تكون جزءاً من قصة تزايد التوتّرات بين روسيا والولايات المتحدة. ويرجع القلق من المواجهات من قرب بين القوات الروسية وقوات حلف الناتو في الجوّ والبحر إلى ما قبل عدّة سنوات[42]. وفي الآونة الأخيرة كانت هناك ادعاءات عن تدخّل روسيا في السياسة الداخلية الغربية، وبخاصة الانتخابات الرئاسية الأمريكية في عام 2016[43]. غير أن ضمّ روسيا لشبه جزيرة القرم ومشاركتها في النزاع في شرق أوكرانيا هو الذي شكّل لحظات حاسمة في التدهور الطويل للعلاقة[44]. وقد أنهت هذه الأعمال أي احتمال بشأن إمكان تكامل روسيا مع الغرب على المتوسّط، مثلما حاولت أن تفعل في تسعينيات القرن العشرين. بل إن تطوّر استراتيجية روسيا الكبرى أكّد بدلاً من ذلك نهجاً يهدف إلى أن تصبح نقطة الارتكاز الجيوسياسية في أوراسيا[45]. وذلك يعني ضمناً أن روسيا تهدف إلى إقامة علاقة متوازنة مع الصين وأنها تقوم بدور رائد في تشكيل البيئة الاستراتيجية السياسية في جوارها، كما يظهر بصورة جلية جداً في القرار الروسي بالتدخل العسكري في سورية منذ أيلول/سبتمبر 2015[46]. من ناحية أخرى، تعكس استراتيجية الأمن الوطني الأمريكية، التي أعلن عنها في كانون الأول/ديسمبر 2017، قراءة مشابهة تفيد بأن محاولة التكامل مع روسيا (وكذلك مع الصين) قد فشلت على الأغلب[47].

تذكّر هذه التوتّرات بين روسيا والغرب بالحرب الباردة إلى حدّ ما. لكن ينبغي عدم الإفراط في عرض أوجه التشابه، إذ إن جانباً كبيراً من الأهمية الأساسية تغيّر في العقود الثلاثة منذ انتهاء تلك المواجهة. ومن الاختلافات البارزة أن العلاقة الصعبة بين روسيا ومجموعة القوى التي تقودها الولايات المتحدة ليست سوى واحدة من بين عدة مواقع مهمّة للتوتّرات الدولية في عالم السياسة المعاصر.

---

(42) D. Sharkov, «NATO: Russian Aircraft Intercepted 110 Times above Baltic in 2016,» *Newsweek* (4 January 2017); T. Frear, «List of Close Military Encounters between Russia and the West, March 2014-March 2015,» European Leadership Network, [2015], and T. Frear, Ł. Kulesa, and I. Kearns, *Dangerous Brinkmanship: Close Military Encounters Between Russia and the West in 2014* (London: European Leadership Network, 2014).

(43) M. Gessen, «Russian Interference in the 2016 Election: A Cacophony, Not a Conspiracy,» *New Yorker* (3 November 2017); «Russian Hacking and Influence in the US Election,» *New York Times*, [n. d.], and R. Mason, «Theresa May Accuses Russia of Interfering in Elections and Fake News,» *The Guardian*, 14/11/2017.

(44) عن تدهور العلاقة بين روسيا والولايات المتحدة، انظر: Smith, in: *SIPRI Yearbook 2017,* pp. 10–12.

حول استبعاد روسيا من الهندسة الأمنية الأوروبية، انظر: I. Anthony, «Conflict or Peace in Europe? Increasing Uncertainties, Rising Insecurities,» *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 119–139.

وعن النزاعات في فضاء ما بعد الاتحاد السوفياتي، انظر: E. Klimenko, «Conflicts in the Post-Soviet Space: Recent Developments,» *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 140–150.

(45) D. Trenin, «Russia's Evolving Grand Eurasia Strategy: Will it Work?,» Carnegie Moscow Center, 20 July 2017.

(46) «Unlikely Partners,» *The Economist* (29 July 2017).

(47) White House, *National Security Strategy of the United States of America* (Washington, DC: White House, 2017), p. 3.

بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي والتوتّرات بين الصين والهند

مكّن الجمع بين النموّ الاقتصادي والقوة العسكرية معاً الصين من اتباع سياسة دولية متزايدة القوة، في الجغرافيا السياسية الإقليمية وعلى المسرح العالمي. ولا تزال النزاعات الإقليمية التي لم تحلّ عنصراً رئيساً في علاقات الصين داخل منطقتها. ومن بين هذه النزاعات المركزية النزاعات مع العديد من دول جنوب شرق آسيا بشأن الجزر الصغيرة في بحر الصين الجنوبي ومع اليابان بشأن ثماني جزر صغيرة غير مأهولة في بحر الصين الشرقي[48]. وقد اشتدّت هذه النزاعات في عام 2016: رفض التحكيم الدولي ادعاءات الصين في بحر الصين الجنوبي في دعوى رفعتها الفيليبين، وأعلنت اليابان في أواخر عام 2016 أنها ستزيد عمليات انتشار بحريتها في بحر الصين الشرقي[49].

غير أن حدّة التوتّر في كل من هذين النزاعين خفّت إلى حدّ ما في عام 2017. وفي حزيران/يونيو، وافقت الصين واليابان على إطلاق آلية اتصال جوي وبحري لتجنّب الاشتباكات في منطقة بحر الصين الشرقي[50]. وعلى نحو مماثل، اتفقت رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) والصين في تشرين الثاني/نوفمبر، على بدء مفاوضات بشأن مدوّنة لقواعد السلوك خاصة بالأنشطة البحرية الإقليمية في بحر الصين الجنوبي[51].

في المقابل، طفت التوتّرات في العلاقة الصعبة دائماً بين الصين والهند على السطح في أواسط عام 2017، ونتج ذلك في الظاهر من قيام جيش التحرير الصيني بإنشاء طريق في المنطقة التي تطالب بها الصين وبوتان على مقربة من ولاية سيكيم الهندية[52]. لم يكن ذلك نزاعاً إقليمياً مباشراً بين الصين والهند، ولكن الهند نشرت وحدات عسكرية نيابة عن بوتان، البلد الوحيد المجاور الذي لا تقيم الصين علاقات دبلوماسية معه. واستمرت المواجهة أكثر من شهرين قبل أن يخرج منها الطرفان. غير أن انعدام الثقة المزمن الذي شكّل أساس تلك الأزمة الصغيرة والمحدودة احتدم ثانية

---

(48) K.-C. Lin and A. Villar Gertner, *Maritime Security in the Asia-Pacific: China and the Emerging Order in the East and South China Seas* (London: Chatham House, 2015).

(49) Permanent Court of Arbitration (PCA), «PCA Case no. 2013-19 in the Matter of the South China Sea Arbitration before an Arbitral Tribunal Constituted under Annex VII to the 1982 United Nations Convention on the Law of the Sea between the Republic of the Philippines and the People's Republic of China: Award,» 12 July 2016, and Associated Press, «Japan Boosts Coast Guard Fleet to Defend Disputed East China Sea Islands,» *The Guardian*, 22/12/2016.

للحصول على دليل مفيد للنزاع والحكم المكون من 500 صفحة، انظر: O. Holmes and T. Phillips, «South China Sea Dispute: What You Need to Know about The Hague Court Ruling,» *The Guardian*, 12/7/2016.

(50) «China, Japan Agree on Early Launch of Air, Maritime Contact Mechanism,» Xinhua, 30 June 2017.

(51) يبقى أن نرى كيف ستكون مدوّنة قواعد السلوك مختلفة عن إعلان آسيان الصين بشأن سلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي. انظر: Y. Lee, «A South China Sea Code of Conduct: Is Real Progress Possible?,» *The Diplomat*, 18/11/2017.

(52) Bhutanese Ministry of Foreign Affairs, Press release, 29 June 2017.

في كانون الأول/ديسمبر 2017، عندما تحطّمت مركبة جوية هندية بلا طيار في الجانب الصيني من الحدود الصينية الهندية مقابل سيكيم[53].

احتدام النزاع الهندي ـ الباكستاني بشأن كشمير

للهند علاقات أكثر اضطراباً مع باكستان. وشكّلت هذه المواجهة التي لم تحلّ ـ وتخلّلتها أربع حروب وعدد من الاشتباكات الصغيرة ـ مسألة حاسمة في جنوب آسيا[54]. يقع هذا النزاع الإقليمي المستمرّ بشأن كشمير، الذي لم يسوَّ البتة منذ استقلال البلدين في عام 1947، في صميم هذه التوتّرات. فقد اندلعت اشتباكات متعدّدة على خط المراقبة وأوقعت إصابات في كلا الجانبين منذ نزاع كارغيل في عام 1999، رغم وقف إطلاق النار المتفق عليه في عام 2003[55]. وفي عام 2017، قُتل ما يزيد على 200 متشدّد، ونحو 80 من أفراد الأمن، وما لا يقلّ عن 57 مدنياً، ما جعلها أشدّ السنوات فتكاً في المنطقة المتنازع عليها في عشر سنين[56].

التنافس الجغرافي السياسي بين إيران والسعودية

تخوض إيران والسعودية صراعاً على النفوذ، يمكن أن يصبح مزمناً، كما هي الحال في علاقات الهند مع الصين وباكستان. فكل منهما قوّة إقليمية، ويواجه أحدهما الآخر من جانبين متعارضين في النزاعات المسلحة في العراق وسورية واليمن. وتشكل نزاعاتهما أحد خطوط الانقسام الرئيسة في الشرق الأوسط، ما جعل بعض المعلّقين يصفون الوضع بأنه حرب باردة إقليمية جديدة[57]. وغالباً ما يفسّر التنافس بينهما بأنه نتاج الصراع بين السنّة والشيعة في الإسلام. فللدين دور سياسي حاسم في كلتا الدولتين: الدستور الإيراني يحرص على أن يكون المرشد الأعلى عالماً مسلماً شيعياً، في حين أن للعائلة المالكة في السعودية علاقة طويلة ووثيقة مع التفسير الوهّابي للإسلام السنّي، كما أن المملكة تقوم بخدمة الحرم في مكة. وفي حين أن للعنصر الديني أهمّيته، فإن المنافسة الإيرانية ـ السعودية الصريحة على القوة الإقليمية لا تقلّ أهمّية، حيث تحدّد الأهداف الاستراتيجية

(53) Chinese Ministry of Foreign Affairs, «Foreign Ministry Spokesperson Geng Shuang's Regular Press Conference on December 7, 2017,» 8 December 2017, and Indian Press Information Bureau, «In Response to the Media Article of 07 Dec 17 by Xinhua News Agency,» 7 December 2017.

(54) «Conflict between India and Pakistan,» Council on Foreign Relations, 15 March 2018.

(55) «Kargil Conflict Timeline,» BBC News, 13 July 1999; H. Kumar, «Indian and Pakistani Forces Agree to Cease-fire in Kashmir,» *New York Times*, 26/11/2003; A. Raja, «Over 4,500 Soldiers Killed along LOC in Pak Firing since 2001: Army,» *Indian Express*, 5/11/2016, and «Indian Army Killed 137 Pak Soldiers in 2017: Reports,» The Quint, 10 January 2018.

(56) Agence France-Presse, «Indian Troops Kill Top Militant in Kashmir,» *The Guardian*, 26/12/2017.

(57) انظر مثلاً: R. H. Santini, «A New Regional Cold War in the Middle East and North Africa: Regional Security Complex Theory Revisited,» *International Spectator*, vol. 52, no. 4 (2017), pp. 93–111.

وعن النزاعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، انظر القسم V من الفصل الثاني في هذا الكتاب.

لكل دولة بتفسيرها لمصالحها الوطنية. وللخصائص التاريخية والوطنية لهذه العلاقة أهمّية مماثلة لأنها مسألة بين العرب والفرس بقدر ما هي بين الإسلام السني والإسلام الشيعي.

تشمل مصالح إيران الاستراتيجية في المنطقة دعم احتفاظ الرئيس بشار الأسد بالسلطة في سورية، وتقوية حلفائها في العراق والمحافظة على وحدة أراضي البلد بمعارضة التطلّعات الكردية للاستقلال، ومساندة حزب الله في لبنان، ومساعدة الحوثيين في اليمن. ويعدّ الحرس الثوري الإسلامي الجهة الرئيسة لدعم هذه الأهداف الاستراتيجية التي تسعى إيران لتحقيقها من طريق تقديم المساعدات العسكرية وتجنيد المقاتلين في صفوف الميليشيات الشيعية في العراق وسورية[58].

وتسعى السعودية إلى منع تحقيق مزيد من المكاسب في النفوذ الإيراني وتعزيز نفوذها بمساعدة من حلفائها في المنطقة، ولا سيَّما دولة الإمارات العربية المتحدة، وبدعم من الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، وإسرائيل، بصورة أقل وضوحاً. وقد أدى ذلك إلى سلسلة من المعارك العسكرية والدبلوماسية في المنطقة ـ في العراق ولبنان وسورية واليمن، ومع قطر ـ التي تحرّض إيران والسعودية إحداهما على الأخرى. وعندما قطعت المملكة ودولة الإمارات والبحرين العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع قطر لدعمها المزعوم للجماعات الإرهابية، كانت إيران من بين البلدان التي تقدمت لدعمها والاستفادة من تعزيز التجارة معها[59].

وفي سورية، تدعم إيران نظام الأسد، في حين تحاول المملكة تقويضه؛ وفي اليمن، تدعم المملكة الحكومة، بينما بدأت إيران بتزويد المتمرّدين ببعض الأسلحة. وعلى الرغم من أن القوات الإيرانية والسعودية لم تقاتل بعضها بعضاً مباشرة، فإن كلاً منهما قاتل قوات يدعمها الطرف الآخر، كما قاتل وكلاؤهما بعضهم بعضاً. ولم يؤدّ انخراطهما في نزاعات المنطقة إلى حل سلمي لأي منها، على الرغم من النيات المعلنة.

التوتّرات داخل حلف الناتو مع تركيا

إلى جانب التوتّرات بين ثنائيات البلدان المتنافسة أو داخل مناطق جغرافية محددة، ثمة صورة كبيرة لتغيّر العلاقات الجيوسياسية والجيواستراتيجية وديناميات القوى. ولا يفيد النموذج العالمي الثنائي القطب لعصر الحرب الباردة ولا النموذج الأحادي القطب في العقد الأول تقريباً بعد نهاية الحرب الباردة، في تفسير ما يحدث الآن. وفي حين أنه من الواضح أن التغيير قادم، فإن ما ستكون عليه النتيجة غير واضح. وفي ضوء ذلك، قد يكون لتزايد الصعوبات في العلاقة بين معظم أعضاء

(58) J. Hiltermann, *Tackling the MENA Region's Intersecting Conflicts* (Brussels: International Crisis Group, 2017), pp. 4–5, and K. Katzman, *Iran's Foreign and Defense Policies*, Congressional Research Service (CRS) Report for Congress RL44017 (Washington, DC: US Congress, CRS, 2018).

(59) H. Adil, «Turkey, Iran, Pakistan See Big Trade Boost with Qatar,» Al Jazeera, 3 December 2017.

حلف الناتو وتركيا أهمية على المدى الطويل لا تقلّ عن التحولات في العلاقة بين روسيا والولايات المتحدة وفي توازن القوى بين الصين والولايات المتحدة.

ليس جديداً أن مكان تركيا في حلف شمال الأطلسي غير مريح في الغالب، على الرغم من أنها دولة عضو منذ أكثر من سبعة عقود وحصن استراتيجي في الجبهة الجنوبية الشرقية للتحالف. على سبيل المثال، شكّلت النزاعات بين اليونان وتركيا بشأن قبرص وبحر إيجة جزءاً من السياسة داخل حلف الناتو منذ انضمامها إلى الحلف في عام 1952. وعلى نطاق أوسع، واجهت علاقة تركيا المعقّدة بالدول الأوروبية والاتحاد الأوروبي، نتيجة التحامل المعادي لتركيا في بعض الأوساط السياسية الأوروبية، مزيداً من الصعوبات بسبب الحكم العسكري المباشر في الفترتين الممتدَّتين بين عامَي 1960 ـ 1965 وعامَي 1980 ـ 1983 والسيطرة العسكرية على السياسة في أعوام 1971 ـ 1973 و1997. أثارت تلك الفترات مخاوف بشأن حقوق الإنسان التي عادت إلى الظهور مع محاولة الانقلاب العسكري على الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في تموز/يوليو 2016، ولا سيَّما ردّ فعل الحكومة عليها. فعقب محاولة الانقلاب، طُردت أعداد كبيرة من الموظفين الحكوميين، بمن فيهم كثير من الضباط العسكريين. ويقدّر أن ما بين 110,000 و150,000 موظف حكومي طردوا وأن ما بين 36,000 و50,000 شخص اعتُقلوا، ودخلت عام 2018 بينما لا يزال عدد كبير من المحاكمات مستمراً[60]. ومع أن منتقدي الحكومة التركية عبّروا عن مخاوفهم من المساس بالحريات، فإن مخاوف مؤيديها تشمل استمرار إقامة فتح الله غولن، العقل المدبر المزعوم للانقلاب، في الولايات المتحدة[61]. وظهرت على السطح في وقت مبكر شكوك بشأن تورّط الولايات المتحدة في ما وصفته تركيا باستمرار بأنه «انقلاب غولني»، ولا يبدو البتة أنها اختفت[62]. وظهرت مخاوف كثيرة في عام 2017 بشأن التغييرات الدستورية لمنح الرئاسة التركية سلطات أكبر[63].

---

(60) التقديرات المتدنية مأخوذة من: «Turkey Suspends 291 Navy Personnel over Links to Failed Coup,» Reuters, 13 November 2016.

والأرقام المرتفعة من: «Admirals, Others Sentenced to Life for FETÖ's 2016 Coup Bid,» *Daily Sabah*, 6/3/2018.

وعن محاولة الانقلاب، انظر أيضاً: M. Sahlin, «Turkey's Search for Stability and Legitimacy in 2016,» in: *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 151–162.

(61) أقرّ البرلمان الأوروبي بدعم من مختلف الأحزاب، قراراً غير ملزم يدين «التدابير القمعية غير المتناسبة» بعد محاولة الانقلاب وحثّ الاتحاد الأوروبي على تجميد كل المحادثات بأن عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي. انظر: European Parliament, Resolution on EU–Turkey relations, 2016/2993(RSP), 24 November 2016, and J. Rankin and K. Shaheen, «Turkey Reacts Angrily to Symbolic EU Parliament Vote on its Membership,» *The Guardian*, 24/11/2016.

(62) T. Arango and C. Yeginsu, «Turks Can Agree on One Thing: US Was Behind Failed Coup,» *New York Times*, 2/8/2016, and «Turkey Seeks Arrest of ex-CIA Officer Fuller over Coup Plot,» BBC News, 1 December 2017.

(63) M. Srivastava, «Why Does Erdogan Want a New Turkish Constitution?,» *Financial Times*, 19/1/2017, and K. Shaheen, «Erdoğan Clinches Victory in Turkish Constitutional Referendum,» *The Guardian*, 16/4/2017.

ثمة تطوّران آخران حديثان وتّرا العلاقات بين تركيا وحلفائها في الناتو: التطوّر المتعلّق بسورية والتطوّر المتعلّق بروسيا.

أولاً، كانت إطاحة الرئيس الأسد هدفاً استراتيجياً وسياسياً لتركيا في سورية، على مدى خمس سنوات منذ عام 2011. وفي عام 2016، تحوّلت أهداف تركيا وضاق نطاق اهتمامها، وأصبحت تهدف إلى: تأمين حدودها؛ وضمان استمرار نفوذها داخل سورية؛ ومواجهة حزب العمال الكردستاني ومنظماته الشقيقة في شمال سورية، وحزب الاتحاد الديمقراطي، ووحدات حماية الشعب؛ وإلحاق الهزيمة بالجماعة التي تسمى الدولة الإسلامية. عنى هذا التحوّل بالضرورة أن تركيا أخذت تنأى بنفسها عن الأهداف الاستراتيجية الأمريكية وعملياتها في سورية. وتفاقم الانشقاق الذي أحدثه هذا التحوّل عندما انضمت تركيا إلى إيران وروسيا في عقد مؤتمر في أستانا بكازاخستان في أواخر عام 2016. نتج من المؤتمر وقف لإطلاق النار في سورية وهُمّشت، في إطار هذه العملية، مساعي صنع السلام الدبلوماسية الأمريكية(64). واستمرّت محادثات أستانا على مدى عام 2017؛ ومع أن إنتاجيتها تراجعت، فقد بعثت على ما يكفي من التفاؤل لاجتذاب الأمم المتحدة إلى المشاركة فيها(65). ظلّت الولايات المتحدة خارج العملية. وفي آب/أغسطس 2016 شنّت تركيا هجمات في شمال تركيا على الدولة الإسلامية والجماعات الكردية(66). ومع أن الولايات كانت تستهدف الدولة الإسلامية أيضاً، فإنها كانت في الوقت نفسه تدعم القوات الكردية التي تعرّضت للهجوم التركي.

ثانياً، بينما كانت علاقة تركيا مع الولايات المتحدة تتدهور في سورية، وقّعت تركيا اتفاقاً مع روسيا لشراء منظومة قذائف سطح جوّ إس 400 الدفاعية(67). ومع تزايد التوتّر بين حلف الناتو وروسيا، يسود قلق في حلف الناتو مما يمكن تفسيره بأنه مسعى تقوم بهم الحكومة التركية للوقوف على جانبي الخط الفاصل. وهناك أيضاً المسألة التقنية التي لا تقلّ أهمية، وهي أن النظام الروسي غير قابل للتشغيل المتبادل مع أنظمة حلف الناتو التي يجري تطويرها حالياً(68). وبينما تطلب تركيا منظومة قذائف سطح جوّ جديدة من روسيا، فإنها تحتفظ بطلبها مقاتلات إف 35 ومنظومات أسلحة

---

(64) S. Walker and K. Shaheen, «Syria Ceasefire Appears to Hold after Rivals Sign Russia-backed Deal,» *The Guardian*, 30/12/2016, and A. Osborn and O. Coskun, «Russia, Turkey, Iran Eye Dicing Syria into Zones of Influence,» Reuters, 28 December 2016.

عن تركيا والأكراد، انظر القسم V من الفصل الثاني في هذا الكتاب.

(65) D. Solovyov and T. Miles, «UN to Join Syria Talks in Astana, with Humanitarian Hopes,» Reuters, 21 December 2017.

(66) عن التقييم والعمليات التركية في عام 2016، انظر: Sahlin, «Turkey's Search for Stability and Legitimacy in 2016».

(67) لم يتضح حجم الاتفاق أو القيمة النهائية للمشتريات. T. Gumrukcu and E. Toksabay, «Turkey, Russia Sign Deal on Supply of S-400 Missiles,» Reuters, 29 December 2017.

(68) «Turkey's $2bn Arms Deal with Russia Faces Hurdles, and Possible Sanctions,» *The Economist* (30 November 2017).

أخرى من الولايات المتحدة، التي لا تزال أهمّ مورّدي الأسلحة إلى تركيا من دون منافس(69). كما أن تركيا من بلدان «المشاركة النووية» في حلف الناتو: على الرغم من أنها غير حائزة أسلحة نووية، فإن هناك نحو 50 سلاحاً نووياً أمريكياً مخزوناً في قاعدة إنجرليك الجوية(70).

في الخلافات والنزاعات بين تركيا ومختلف حلفائها في الناتو، تغلّبت المصالح الاستراتيجية المتبادلة في التحالف على كل الاعتبارات الأخرى حتى الآن. ولا توجد أدلة كافية للاستنتاج بأن ذلك لن يكون صحيحاً بعد الآن. لكن مع حدوث تغييرات أخرى في أنماط القوة العالمية، فإن حدوث تغيير جوهري في تمركز تركيا الاستراتيجي ليس أمراً مستبعداً. وإذا أعادت التوجّه بعيداً من حلف الناتو وأوروبا والولايات المتحدة ـ ربما باتجاه دور أكثر تحديداً في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مع حلفاء جدد وأولويات جديدة ـ فستهتزّ بعض الافتراضات الاستراتيجية الرئيسة لحلف الناتو وروسيا وبعض القوى الإقليمية في الشرق الأوسط.

III الأمن وانعدام الأمن الإنساني

نزاعات مسلّحة أكثر تعقيداً

ثمة اتجاه عام في هذا العقد حتى الآن نحو تزايد النزاعات المسلحة، مع عودة العدد كل عام إلى مستويات بداية التسعينيات عندما كانت الحرب الباردة توشك على الانتهاء(71). وقد حدث بعض التقدّم؛ ففي كولومبيا على سبيل المثال، صمد اتفاق السلام لسنة 2016 رغم المخاوف في المناطق الحدودية مع الإكوادور وبيرو وفنزويلا(72). واستمرّ بناء السلام أيضاً في نيبال(73). لكن إجراء مسح لبعض النزاعات المسلّحة الرئيسة تكشف عن استعصائها وتكاليفها الإنسانية، التي تقع على السكان المدنيين بالدرجة الأولى(74). ففي هذا العقد، تضاعف عدد وفيات المدنيين في النزاعات العنيفة، وكذلك عدد الوفيات الناجمة عن القتال، وهي تتفاقم دائماً بسبب الآثار الفتّاكة غير المباشرة للنزاع التي تتخذ صورة سوء التغذية والمجاعة، وتلوث إمدادات المياه، وانهيار

---

(69) انظر قاعدة بيانات عمليات نقل الأسلحة في سيبري. وعن شراء مقالات إف 35، انظر: F-35 Lightning II, «Turkey: Building on Decades of Partnership,» Lockheed Martin, [n. d.].

وتركيا واحدة من 8 حلفاء موّلوا تطويرها: «The 11 Countries Expected to Buy F-35 Fighter Jet,» Reuters, 6 June 2014.

(70) K. Reif, «US Nuclear Weapons in Turkey Raise Alarm,» Arms Control Association, November 2017.

(71) Sollenberg and Melander, «Patterns of Organized Violence, 2007–16,» in: *SIPRI Yearbook 2017*.

(72) عن اتفاق السلام في كولومبيا، انظر: P. Valenzuela, «Out of the Darkness? The Hope for Peace in Colombia,» in: *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 47–57.

انظر أيضاً القسم II من الفصل الثاني في هذا الكتاب

(73) عن بناء السلام في نيبال، انظر القسم III من الفصل الثاني في هذا الكتاب.

(74) انظر القسم I من الفصل الثاني في هذا الكتاب.

الخدمات الصحية في البلدان التي تشهد نزاعات[75]. ويقدر مفوّض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن 28,300 شخص يجبرون على الفرار من ديارهم في كل يوم بسبب النزاعات العنيفة والاضطهاد. ويزيد إجمالي النازحين قسراً على 65 مليون نسمة، وشهد هذا الرقم ارتفاعاً حادّاً في السنوات الأخيرة، ناجماً عن آثار النزاعات العنيفة في المقام الأول[76].

يشهد الأمن الإنساني تضاؤلاً في كثير من الأماكن بسبب طبيعة النزاعات المتغيّرة والفوضوية في الغالب. وقد ارتفع عدد الجماعات المسلحة الفاعلة في كل نزاع: ارتفع المتوسّط من 8 في كل نزاع داخلي في عام 1950 إلى 14 في عام 2010[77]. والرقم الأخير متواضع جداً مقارنة بتكاثر الجماعات المسلّحة في بعض الحروب: حدّد في سورية أكثر من 1000 ميليشيا منفصلة، وما يصل إلى 2000 في ليبيا[78]. وبينما تستمرّ النزاعات، تتغيّر ولاءات هذه الميليشيات، فتقيم تحالفات انتهازية مع قوات أشدّ بأساً أو تنفصل عنها. وثمة جماعات من بينها تصدّر النزاع على نمط هجمات إرهابية. وقد سجّل مكتب الشرطة الأوروبي (يوروبول) تراجعاً بين عامَي 2014 و2016 في عدد محاولات الهجمات الإرهابية في البلدان الأوروبية (من 226 إلى 142، نفّذ ثلثها فحسب)[79]. ونجمت معظم الوفيات التي بلغ عددها 142 في هجمات إرهابية في دول الاتحاد الأوروبي في عام 2016 عن أعمال ارتكبتها جماعات أو أفراد يدّعون الولاء لجماعات مقاتلة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولا سيّما الدولة الإسلامية[80].

يغلّف العنف الإجرامي أنشطة الكثير من الجماعات المسلحة في حالات متعددة. وتُظهر الدراسات عن العلاقة بين الجريمة والنزاع أن المنظمات الإجرامية والسياسية غالباً ما تشغل المجال الاستراتيجي والجغرافي نفسه، متنافسة للسيطرة عليه أحياناً، ومتعاونة في استغلاله في أحيان أخرى[81]. ومن الأمثلة على هذه المجالات طرق الاتجار بالمخدرات والبشر والأسلحة والممنوعات مثل التبغ؛ ومواقع التعدين اليدوية غير المشروعة أو غير المحمية؛ والمجتمعات المهمّشة؛ ومناطق في بلد، ووظائف حكومية تغيب عنها السيطرة المركزية للدولة أو تكون محدودة أو فاسدة. وفي مثل هذه الحالات، يصبح التمييز بين ما هو إجرامي وما هو سياسي مسألة تسمية تعسفية في الغالب.

---

(75) World Bank Group and United Nations, *Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict—Main Messages and Emerging Policy Directions* (Washington, DC: World Bank, 2017), pp. 6–8.

(76) UN High Commissioner for Refugees, «Figures at a Glance,» 17 June 2017.

(77) World Bank Group and United Nations, *Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict—Main Messages and Emerging Policy Directions*, p. 6.

(78) المصدر نفسه، ص 6، و «Guide to Key Libyan Militias,» BBC News, 11 January 2016.

(79) European Union Agency for Law Enforcement Cooperation (Europol), *European Union Terrorism Situation and Trend Report 2017* (The Hague: Europol, 2017), p. 10.

(80) المصدر نفسه. وعن مكافحة الإرهاب في أوروبا، انظر القسم IV من الفصل الثاني في هذا الكتاب.

(81) J. De Boer and L. Bossetti, *The Crime–Conflict Nexus: Assessing the Threat and Developing Solutions*, Crime–Conflict Nexus Series; no. 1 (Tokyo: United Nations University, Centre for Policy Research, 2017).

القدرات الفتّاكة للعنف الإجرامي لا تقلّ عما نشهده في الحروب بين الدول. وتشير بعض التقديرات في المكسيك إلى أن جرائم القتل المرتبطة بالجريمة المنظمة تجاوزت 100,000 بين سنتي 2006 و2017؛ وعام 2006 هو الذي تولّى فيه الرئيس فيليبي كالديرون منصبه وبدأت الحكومة المكسيكية حملة كبرى على منظمات الاتجار بالمخدرات في البلد[82]. وبعد ارتفاع مستوى العنف بين عامَي 2007 و2011، انخفض معدل جرائم القتل إلى حدّ ما، لكن أفيد عن أنه عاود الارتفاع في عام 2014 ووصل إلى أعلى مستوى له منذ 30 عاماً في عام 2017[83]. ويبرز الوضع في المكسيك منذ عام 2006 لارتفاع مستوى العنف الإجرامي ونطاقه، وهو يوضح كيف يمكن أن تصبح المشكلة مدمّرة.

تضاف طبقات أخرى من التعقيد بتدويل ما يبدأ بمنزلة نزاعات داخلية بحتة في الغالب. وتزيد النزاعات المسلحة الحالية المدوّلة على الثلث، مقيسة بمشاركة قوات أجنبية في النزاع، كجهات تقاتل مباشرة أحياناً ولكن ليس دائماً[84]. تتأثّر أربعة من النزاعات المسلحة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تأثّراً كبيراً بمشاركة قوات أجنبية ـ النزاعات في العراق وليبيا وسورية واليمن. ويمكن أيضاً تدويل النزاعات بمعنى أوسع، من طريق الدعم الخارجي ـ السياسي أو المالي أو التقني مثل التدريب أو التزويد بالمعدات ـ لواحد أو أكثر من المقاتلين، كما هي الحال في مصر والصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي[85].

وفي أفريقيا أيضاً، تنشأ النزاعات المسلحة في الظروف الداخلية للبلد، الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والبيئية على نحو متزايد، ثم تصبح مدوّلة على نحو لا يمكن إنكاره. ومن جوانب عملية التدويل في أفريقيا، قيام فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بأنشطة لمكافحة الإرهاب متوازية مع ميل بعض الجماعات المسلحة في أفريقيا إلى الانحياز إلى تنظيم القاعدة أو الدولة الإسلامية[86].

عندما تضطلع الجهات الخارجية بدور فاعل في النزاعات الداخلية، يتطوّر لديها في الغالب اهتمام بإطالة أمد النزاع أو التأثير في التسوية التي تضع حدّاً للعنف. وفي كل النزاعات المسلحة الراهنة تقريباً، يجب أخذ المصالح الخارجية في الحسبان بطريقة ما للتوصل إلى تسوية سلمية يمكن تطبيقها.

---

(82) J. S. Beittel, *Mexico: Organized Crime and Drug Trafficking Organizations*, Congressional Research Service (CRS) Report for Congress R41576 (Washington, DC: US Congress, CRS, 2017), p. 2.

انظر أيضاً القسم II من الفصل الثاني في هذا الكتاب.

(83) N. P. Flannery, «Is Mexico Really the World's Most Dangerous War Zone?,» *Forbes* (10 May 2017), and P. Gillespie, «Mexico Reports Highest Murder Rate on Record,» CNN, 22 January 2018.

(84) Sollenberg and Melander, «Patterns of Organized Violence, 2007–16,» in: *SIPRI Yearbook 2017*.

(85) انظر القسم V من الفصل الثاني في هذا الكتاب.

(86) انظر القسم VI من الفصل الثاني في هذا الكتاب.

أثر تغيّر المناخ

ثمة منطقة شاسعة، في منطقة الساحل، تمتد من مالي وحوض بحيرة تشاد شرقاً إلى الصومال، تعاني الآن انعدام أمن مزمناً. فهناك نزاع مسلح في الكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وشمال إثيوبيا، ومالي، وشمال نيجيريا، والصومال، وجنوب السودان. وهناك، إضافة إلى ذلك، حالات من الصراع العنيف المحلّي في أنحاء كثيرة من منطقة الساحل، في منازعات لا تنطوي على محاولة جماعة متمرّدة الاستيلاء على سلطة الدولة. تؤدّي هذه الحالات إلى حالة متوطّنة من انعدام الأمن. وفي آذار/مارس 2017، ركّز مجلس الأمن الدولي الاهتمام والسياسات الدولية على منطقة بحيرة تشاد عقب زيارة المنطقة في بداية السنة. وكان قرار مجلس الأمن بالنتيجة جديراً بالملاحظة لاعترافه بدور تغيّر المناخ إلى جانب عوامل أخرى في تفاقم انعدام الأمن البشري[87]. غير أن التقرير اللاحق عن المنطقة الذي كلّف الأمين العام للأمم المتحدة بوضعه لم يُشر إلى تغيّر المناخ بوصفه مسألة ذات صلة[88]. ويتبيّن من ذلك أنه لا يزال من الصعب إدخال المناخ والعوامل البيئية الأخرى في مناقشات السياسات والإجراءات المتعلقة بالأمن وانعدام الأمن. ومع ذلك، فإن مجموعة متزايدة من الأبحاث تُبرز أدلة على تأثير تغيّر المناخ في إحداث عدم استقرار اجتماعي وسياسي، من طريق المتغيّرات المتداخلة لانعدام الأمن الغذائي والمائي إلى حدّ كبير[89].

ومثلما يتفاعل تغيّر المناخ مع عوامل أخرى ـ كانعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية وعدم فعّالية الحكم أو عدم تحمّله المسؤولية أو فساده ـ لتهيئة الأوضاع للنزاع العنيف، فإنه يتفاعل مع العنف لإنتاج مزيد من الآثار المدمّرة. وبعد فترة طويلة شهد فيها الجوع في العالم تراجعاً مطّرداً، فهو عاود الارتفاع مدفوعاً بتغيّر المناخ والنزاع. ويعاني اليوم 815 مليون شخص من جوع مزمن، أي نحو 11 بالمئة من سكان العالم[90]. وتتأثر بعض المناطق الأشدّ تضرّراً من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية تأثّراً حاداً بالنزاع وتغيّر المناخ. وقد ضربت المجاعة أجزاء من جنوب السودان عدّة أشهر في أوائل عام 2017. وفي حين دعت الأمم المتحدة إلى زيادة عاجلة في المساعدات الإنسانية هناك، فقد أشارت إلى أن شمال شرق نيجيريا، والصومال واليمن ـ وكلها مناطق متأثّرة بالنزاع ـ معرّضة لخطر المجاعة[91].

---

(87) UN Security Council Resolution 2349, 31 March 2017.
عن النزاع في منطقة بحيرة تشاد، انظر أيضاً القسم VI من الفصل الثاني في هذا الكتاب.

(88) United Nations, Security Council, Report of the Secretary-General on the Situation in the Lake Chad Basin Region, S/2017/764, 7 September 2017.

(89) J. Vivekananda [et al.], *Action on Climate and Security Risks: Review of Progress 2017* (The Hague: Clingendael, 2017).

(90) Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), *The State of Food Security and Nutrition in the World 2017: Building Resilience for Peace and Food Security* (Rome: FAO, 2017), p. 2.

(91) «Famine «Largest Humanitarian Crisis in History of UN»,» Al Jazeera, 11 March 2017.

إن تبعات تغيّر المناخ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، من طريق آثاره المترتّبة على الأمن الغذائي، ليست مجرد أمور تثير القلق في المناطق التي تشهد الآثار المباشرة لتغيّر المناخ. فالأمن الغذائي العالمي يتوقّف بشكل متزايد على التجارة الدولية. وإنتاج الحبوب شديد التركّز. فمعظم القمح وفول الصويا والذرة يُزرع في ثلاث مناطق هي: الغرب الأوسط الأمريكي، ومنطقة البحر الأسود والبرازيل[92]. وتتضاعف المخاطر السياسية عندما تكون أسعار الغذاء متقلّبة[93]. على سبيل المثال، أدى ارتفاع أسعار الغذاء في مصر عام 2008 إلى أعمال شغب، وفي أوائل عام 2011 إلى التعبئة الشعبية التي أطاحت الرئيس حسني مبارك[94]. كما توجد مخاطر أخرى في نقاط اختناق التجارة ـ الأماكن الحرجة على طرق النقل التي يمرّ عبرها مقدار هائل من التجارة. وثمة أربع عشرة نقطة من هذه النقاط ذات أهمية حاسمة للأمن الغذائي العالمي، وقد وجدت دراسة في عام 2017 أن تغيّر المناخ يزيد مخاطر اضطرابها: يسبّب التكرّر المتزايد لحالات الطقس الشديدة إغلاقاً متكرّراً لنقاط الاختناق ويضرّ بالبنية التحتية المادية، بينما يشكّل ارتفاع مستويات البحر خطراً على عمليات الموانئ[95]. ويهدّد الصراع وانعدام الأمن أيضاً المرور السلس للتجارة عبر نقاط الاختناق الأربع عشرة ذات الأهمية الحاسمة. باختصار، إن قضية الأمن الغذائي وعلاقتها بتغيّر المناخ والنزاع، من ناحية، والأمن الإنساني والاستقرار السياسي، من ناحية أخرى، مسألة تثير قلقاً عالمياً ولا تقتصر على الدول الفقيرة، أو التي تتأثر تأثّراً مباشراً وحادّاً بتغيّر مناخ، أو الغارقة في النزاعات العنيفة.

IV الاحتمالات الخاصة بالمؤسسات الدولية

في بداية عام 2017، تولت شخصيتان جديدتان أدواراً رئيسة على المسرح العالمي: دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة وأنطونيو غوتيريس أميناً عاماً للأمم المتحدة. وما من شكّ في أن الأول لديه القوة العملية الأعظم، والمسرح الأوسع الذي يمكن اعتلاؤه عليها والمكانة العالمية الأرفع. وقد عبّرت البيانات التي أدلى بها ترامب بوصفه مرشحاً للرئاسة (بل حتى قبل ذلك) عن شكوك عميقة وثابتة في الأمم المتحدة وفي أهمية المؤسسات الدولية للولايات المتحدة[96]. كما

(92) R. Bailey and L. Wellesley, *Chokepoints and Vulnerabilities in Global Food Trade* (London: Chatham House, 2017), p. v.

(93) L. Rüttinger [et al.], *A New Climate for Peace: Taking Action on Climate and Fragility Risks* (Berlin: Adelphi, 2015), pp. 42–47.

(94) C. S. Hendrix and S. Haggard, «Global Food Prices, Regime Type, and Urban Unrest in the Developing World,» *Journal of Peace Research*, vol. 52, no. 2 (March 2015), pp. 143–57, and Potsdam Institute for Climate Impact Research and Climate Analytics, *Turn Down the Heat: Confronting the New Climate Change Normal* (Washington, DC: World Bank, 2014), pp. 144–147.

(95) Bailey and Wellesley, *Chokepoints and Vulnerabilities in Global Food Trade*, p. vi.

(96) S. Begley, «Read Donald Trump's Speech to AIPAC,» *Time*, 21 March 2016, and H. Alexander, «Donald Trump and the United Nations: A Fight Waiting to Happen?,» *Daily Telegraph*, 19/1/2017.

أكّد خطاب تنصيبه ضمناً على هذا التشكيك، بتكرار حديثه عن «أمريكا أولاً»[97]. ويبدو أنه عبّر عن ذلك عملياً عندما أعلن عن نيته سحب الولايات المتحدة من اتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ[98].

انتخب غوتيريس أميناً عاماً تاسعاً للأمم المتحدة، بعد أن ترشّح بموجب برنامج يمنح منع النزاع العنيف أولوية مركزية في رؤيته السياسية[99]. وكما أوضح مضمون هذه المقدمة (والفصول الأخرى في هذا المجلّد)، فإن ذلك ليس الاتجاه الذي يسلكه العالم مؤخراً. ومن الواضح أن مهمة المنع ذات حجم كبير ومعقّدة، وبالتالي تبرز الحاجة إليها أيضاً. مع ذلك، ورغم التحديات الواضحة الكثيرة التي تعترض عمل النظام الدولي بسلاسة لإدارة النزاعات وتعزيز الأمن البشري، فإن هناك دعماً دولياً واسع النطاق للقيام بهذا المسعى. وقد بقي اتفاق باريس بالرغم من التزام الرئيس ترامب بالانسحاب منه بأسرع ما يمكن، إذ ظلّت كل بلدان العالم الأخرى ملتزمة بموجبات ذلك الاتفاق[100]. وفي الوقت نفسه، تظل خطة 2030 وأهداف التنمية المستدامة الأهداف التي تحفز جهود التنمية العالمية. وهي تعبّر عن تصميم على تخليص العالم من الفقر المدقع وتحقيق عالم أفضل من اليوم وأكثر سلاماً وأكثر إنصافاً واستدامة بحلول عام 2030[101].

ثمة اعتراف متزايد بأن اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء داخل البلدان وفيما بينها يضعف الديمقراطية ويشكّل عاملاً دافعاً محتملاً للنزاع[102]. ووفقاً لدراسة واحدة في عام 2017، تستند إلى مجموعة جديدة وشاملة من مؤشرات عدم المساواة على مستوى العالم، ازداد بين عامَي 1980 و2016 مجموع ثروات أغنى 1 بالمئة من سكان العالم بمقدار ضعفَي مجموع ثروات أفقر 50 بالمئة[103]. وحذّر واضعو التقرير من أن عدم المساواة ارتفع إلى «مستويات قصوى» في بعض

---

(97) White House, «The Inaugural Address: Remarks of President Donald J. Trump—as Prepared for Delivery,» 20 January 2017.

(98) M. D. Shear, «Trump Will Withdraw US from Paris Climate Agreement,» *New York Times*, 1/6/2017, and V. Volcovici, «US Submits Formal Notice of Withdrawal from Paris Climate Pact,» Reuters, 4 August 2017.

(99) A. Guterres, «Challenges and Opportunities for the United Nations,» Vision Statement Circulated by the president of the UN General Assembly, 4 April 2016.

(100) كل الدول التي تستطيع الانضمام إلى اتفاق باريس وقّعته أو صدّقت عليه، أو خلفت عليه. وأقرب وقت ممكن يستطيع الطرف في الاتفاق أن يقدّم إخطاراً بالانسحاب هو 3 سنوات بعد نفاذها. وبما أن الاتفاق أصبح نافذاً بالنسبة للولايات المتحدة في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، فليس في وسعها تقديم الإخطار قبل 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، ويصبح نافذاً بعد سنة من تقديمه. اتفاق باريس، المادة 28 (1).

(101) عن أهداف التنمية المستدامة المدرجة في قرار الأمم المتحدة رقم 70/1، انظر: S. Jang and G. Milante, «Development in Dangerous Places,» in: *SIPRI Yearbook 2016*, pp. 345–363.

(102) انظر مثلاً: World Bank Group and United Nations, *Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict—Main Messages and Emerging Policy Directions*, and African Development Bank, *African Development Report 2015—Growth, Poverty and Inequality Nexus, Overcoming Barriers to Sustainable Development* (Abijan: African Development Bank Group, 2016). SDG 10 is to «reduce inequality within and among countries».

انظر أيضاً: Jang and Milante, Ibid.

(103) F. Alvaredo [et al.], *World Inequality Report 2018* (World Inequality Lab, December 2017).

البلدان ـ بما في ذلك البرازيل والهند وروسيا والولايات المتحدة ـ وبلغ مستويات حادّة جداً في أفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط. لذلك فإن ربط أهداف التنمية وبناء السلام، كما هي الحال في أهداف التنمية المستدامة ـ وبخاصة الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بتحقيق السلام والعدالة ببناء مؤسسات قوية ـ يحظى بأهمية كبيرة في آفاق الأمن العالمي.

من السابق لأوانه أن نتمكّن من التوصّل إلى استنتاجات بشأن التأثير الذي يمكن أن يحدثه الرئيس الأمريكي، أو الأمين العام للأمم المتحدة، على مدى سنوات ولايتيهما وحجمه. إلى جانب ذلك، هناك أطراف فاعلة أخرى يتزايد نفوذها في السياسة العالمية بينما يستمرّ تغيّر أنماط وديناميات القوة الدولية. وستكون أفعالهم ونفوذهم وتفضيلاتهم جزءاً من مزيج العوامل التي تحدّد إن كان سيصبح العالم أكثر أو أقل سلاماً في السنوات المقبلة، ويخصّص مزيداً أو قليلاً من الموارد للاستعدادات العسكرية، ويتحرّك أكثر أو أقلّ في اتجاه نزع السلاح. وسيكون للإصدارات اللاحقة من **كتاب سيبري السنوي** المزيد مما تقوله في هذا المجال.

القسم الأول

النزاعات المسلّحة وإدارة النزاعات، 2017

الفصل الثاني

النزاعات المسلّحة وعمليات السلام

إيان دايفس

عرض عام

شهد عام 2017 نزاعات محتدمة في 22 دولة على الأقلّ، وانخرطت في كثير منها مجموعات مسلّحة متعدّدة من غير الدول وجهات فاعلة خارجية. وبالمثل، شهدت عمليات سلام معقّدة ومتعدّدة الجوانب، لكن لم يشهد عام 2017 غير قليل من الأمثلة البارزة على تدخّلات بناء سلام ناجحة في النزاعات المسلّحة الرئيسة التي نناقشها في هذا الفصل. وقد تحمّل السكان المدنيون جلّ الخسائر البشرية الناجمة عنها.

زاد معدّل وفيّات المدنيين الناجمة عن أسلحة متفجّرة في الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2017 بنسبة 42 بالمئة على نظيره في عام 2016، مسجلاً مقتل أكثر من 15000 شخص، سقط معظمهم في المدن. وزاد عدد المشرّدين قسراً على مستوى العالم على 65 مليون شخص في بداية عام 2017. والظاهر أنّ هذه الأرقام القياسية استمرّت طوال العام، ولا سيّما بسبب أزمة تشرّد جديدة في ميانْمار، وأزمات تشرّد مطوَّلة في أماكن أخرى كأفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وجنوب السودان وسورية واليمن. وأسهمت النزاعات المسلّحة أيضاً في تفاقم عدم الأمن الغذائي في عام 2017، بحيث وصلت مستويات انعدام الأمن الغذائي إلى درجة الأزمة أو حالة الطوارئ في أوساط ربع السكّان على الأقلّ في سبع دول، هي اليمن وجنوب السودان وسورية ولبنان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأفغانستان والصومال.

ظهرت علامات إيجابية في الأمريكات على أنّ عملية السلام الجارية في كولومبيا قد تُنهي عمّا قريب النزاعَ المسلّح الوحيد الدائر في نصف الكرة الغربي (انظر القسم II). لكن بقيت مستويات

العنف السياسي والإجرامي مرتفعة في دول كثيرة في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية (وهذا يشمل السلفادور والمكسيك والباراغواي). في الواقع، تعتبر مدن الأمريكات من أخطر مدن العالم، وهناك أزمة تشرّد قسري متفاقمة.

انخرطت خمس دول في آسيا وأوقيانيا في نزاعات مسلّحة محتدمة في عام 2017، وهي أفغانستان والهند وميانْمار وباكستان والفيليبين (انظر القسم III). في ميانْمار، امتدّت تأثيرات التشريد القسري للروهينغا إلى بنغلادش، بينما ارتكبت قوّات الأمن الحكومية أعمال عنف واسعة النطاق من دون أيّ عقاب في أماكن أخرى كالفيليبين. وأصبح تنظيم الدولة الإسلامية تهديداً متعاظماً في أفغانستان والفيليبين، بينما بقيت مناطق أخرى في آسيا وأوقيانا متأثّرة بعدم الاستقرار الناجم عن طائفة من القضايا. نشير على الخصوص إلى اشتداد التوتّرات في شمال شرق آسيا، بسبب برنامج الأسلحة النووية وبرنامج القذائف البالستية في كوريا الشمالية أساساً. لكن هناك أمارة إيجابية وهي أنّ عمليات السلام الجارية في نيبال وسريلانكا أسهمت في زيادة الاستقرار في تلك الدولتين.

شهدت أوروبا نزاعين مسلّحين محتدمَين في عام 2017: في ناغورنو كاراباخ (وشاركت فيه أرمينيا وأذربيجان)، وفي أوكرانيا (انظر القسم IV). وفي الوقت عينه، بدا أنّ نزاعات معلقة في قبرص وجورجيا (أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية) ومولدوفا (ترانز ـ دنيسْتِر) وكوسوفو مستعصية أبداً، وإن لم تكن محتدمة. وفي الخلفية، ظلّت التوتّرات شديدة بين روسيا وأعضاء حلف الناتو والغرب بوجه عامّ، وسرت مزاعم حول تدخّل روسي في السياسات المحلّية الغربية. وبقيت الأولوية لدى الدول الأوروبية لمحاربة الإرهاب أيضاً.

شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سبعة نزاعات مسلّحة محتدمة في عام 2017: في مصر، والعراق، و«إسرائيل» وفلسطين [أي الأراضي المحتلة عام 1967]، وليبيا، وسورية، وتركيا واليمن (انظر القسم V). هناك تداخل بين العديد من هذه النزاعات التي تنخرط فيها قوى إقليمية دولية، إضافة إلى جهات فاعلة كثيرة متفرّعة عن دول. تضمّنت التطوّرات الإقليمية الرئيسة استمرار تداعيات الربيع العربي؛ والمنافسة الإقليمية بين إيران والسعودية؛ وخسارة تنظيم الدولة الإسلامية كثيراً من الأراضي التي سبق أن سيطر عليها. وتنتظر العراقَ مهامّ مضنية لإعادة إعمار المناطق التي كانت تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية ـ ولا سيّما في مدينة الموصل التي شهدت دماراً واسع النطاق ـ وتحقيق مصالحة سياسية حقيقية بين المجتمعات الكردية والمجتمعات العربية السنّية والشيعية وداخل كلّ من هذه المجتمعات. وتدور رحى حرب معقّدة في سورية تشارك فيها قوى إقليمية ودولية، وقد أدّت إلى تشريد نصف السكان ـ أكثر من 5.4 مليون لاجئ وأكثر من 6.1 مليون مشرّد داخلياً ـ وخلّفت 6.5 مليون شخص في حالة عدم أمن غذائي حادّ و4 ملايين شخص آخرين مهدّدين بالمصير نفسه. ولم تحقّق محادثات السلام بوساطة الأمم المتحدة، ولا مفاوضات أستانا

الموازية، تقدّماً كبيراً. وفي اليمن، واصل التحالف الذي تقوده السعودية حصاره الجزئي للأراضي التي يسيطر عليها الحوثيون، وكان لذلك تداعيات إنسانية مدمّرة: يواجه 17 مليون على الأقلّ، أو 60 بالمئة من السكان عدم أمن غذائي حادّاً.

شهدت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى سبعة نزاعات محتدمة: في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، ومالي، ونيجيريا، والصومال، وجنوب السودان (انظر القسم VI). إضافة إلى ذلك، شهدت دول أخرى نزاعاتٍ وتوتّرات أعقبت حروباً أو كانت بؤراً ساخنة لنزاعات مسلّحة محتمَلة، منها بوروندي، والكاميرون، وغامبيا، وكينيا، وليسوتو، والسودان، وزيمبابوي. يمكن ملاحظة تطوّرين واسعَين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: **الأوّل** تداخل نزاعات كثيرة عبر الدول والمناطق بسبب أنشطة عبر الحدود الوطنية لجماعات إسلامية عنيفة، وجماعات مسلّحة أخرى وشبكات إجرامية. وفي العديد من الدول، ولا سيّما تلك الواقعة في منطقتَي الساحل وبحيرة تشاد، هناك صلة بين هذه النزاعات المتداخلة والفقر المدقع، وعدم الاستقرار وهشاشة الاقتصاد، وضعف القدرة. و**الثاني** هو تنامي تدويل أنشطة مكافحة الإرهاب في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بقيادة جهتين فاعلتين من الدول ـ فرنسا والولايات المتحدة.

I تتبّع النزاعات المسلّحة وعمليات السلام في عام 2017

إيان دايفس

بعض الذيول الرئيسة للنزاعات المسلّحة في عام 2017

تنحصر النزاعات المسلّحة الحديثة في المناطق العمرانية وتؤثّر في المدنيين: ذكرت منظّمة مكافحة العنف المسلّح أنّ 15399 مدنياً على الأقل قُتلوا من جرّاء أسلحة متفجّرة في الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2017، وأنّ أغلبية الضحايا سقطوا في المدن، بزيادة نسبتها 42 بالمئة مقارنة بعام 2016[1]. إحدى النواحي الجوهرية والجديدة لتلك البيانات أنّ الغارات الجوّية (وبالتالي الدول) كانت مسؤولة عن أكثر من 50 بالمئة من الوفيّات الناجمة عن أسلحة متفجّرة، وذلك لأوّل مرّة منذ تسجيل هذه البيانات[2]. إنّ استخدام أسلحة متفجّرة في مناطق آهلة بالمدنيين ـ ولا سيّما الأسلحة المتفجّرة ذات الشعاع التدميري الكبير أو ذات نظم الإيصال غير الدقيقة أو ذات القدرة على إيصال ذخائر متعدّدة إلى منطقة واسعة ـ مصدر قلق متزايد وجزء من الجهود الإنسانية الجارية لتحديد الأسلحة[3]. وبقي إحصاء إصابات المدنيين في النزاعات محلّ خلاف في عام 2017، إذْ إنّ التقديرات الرسمية أدنى في الغالب من الأعداد الحقيقية للإصابات[4].

---

(1) Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), *States of Fragility 2016: Understanding Violence* (Paris: OECD, 2016); I. Anthony, «International Humanitarian Law: ICRC Guidance and its Application in Urban Warfare,» in: *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 545–553; International Committee of the Red Cross, «War in Cities,» [n.d.], and Action on Armed Violence, «First 11 Months of 2017 Sees 42% Increase in Civilian Deaths from Explosive Weapons Compared to 2016,» 8 January 2018.

(2) Action on Armed Violence, Ibid.

(3) انظر الفصل التاسع، القسم I، في هذا الكتاب.

(4) للاطّلاع على طريقة تسجيل الإصابات، انظر A. Giger, «Casualty Recording in Armed Conflict: Methods and Normative Issues,» in: *SIPRI Yearbook 2016*, pp. 247–261.

انظر أيضاً: A. Khan and A. Gopal, «The Uncounted,» *New York Times Magazine* (16 November 2017), and P. Cockburn, «There's No Such Thing as Precise Air Strikes in Modern Warfare—Just Look at the Civilian Casualties in Iraq and Syria,» *The Independent*, 1/12/2017. =

تُرتكب أعمال عنف جنسي على نطاق واسع في الحرب، وهي في حالة النساء امتداد للعنف الذي يواجهنه في غير أوضاع النزاع المسلّح. وذكر تقرير للأمين العام للأمم المتحدة في عام 2017 أنّ زيادة الأعمال المتطرّفة العنيفة والشبكات الإجرامية الهجينة والنزوح الجماعي وثقافات الإفلات من العقاب عوامل خطر حرجة تُسهم في العنف الجنسي المرتبط بالنزاع[5]. وقد مثّلت إدانة 12 عضواً في ميليشيا بجرائم عنف جنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام 2017 معْلماً تاريخياً محتملاً في مكافحة الإفلات من العقاب في جرائم من هذا النوع (انظر القسم VI).

النزاع المسلّح سبب رئيس لانعدام الأمن الغذائي والتشرّد، كون المدنيين مرغمين على الفرار من العنف والاضطهاد[6]. بلغ عدد المشرّدين قسراً 65.6 مليون شخص على نطاق العالم في عام 2016، والظاهر أنّ هذه الأرقام القياسية استمرّت في عام 2017[7]. وحصلت أزمة تشريد جديدة عندما فرّ 580000 لاجئ من طائفة الروهينغا من العنف في ميانْمار (انظر القسم III)، بينما استمرّت أزمات التشرّد المطوَّلة في مناطق أخرى كثيرة، منها أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وجنوب السودان وسورية واليمن. وعبّر كثير من المشرّدين الحدود الدولية طلباً للحماية والمساعدة كلاجئين، مع أنّ أغلبيتهم شُرِّدوا في أوطانهم[8].

أخيراً، أسهمت النزاعات المسلّحة في زيادة عدم الأمن الغذائي في عام 2017، حين وصلت مستويات انعدام الأمن الغذائي في سبع دول إلى درجة الأزمة أو حالة الطوارئ في أوساط ربع السكان على الأقلّ. وفي اليمن، واجه 60 بالمئة من السكان (17 مليون نسمة) انعدام أمن غذائي حادّاً، بينما بلغت النسبة 45 بالمئة (4.8 مليون نسمة) في جنوب السودان. الدول الأخرى التي احتلّت مراتب مرتفعة على صعيد أعلى النسب السكانية التي تعاني انعدام الأمن الغذائي هي سورية ولبنان وجمهورية أفريقيا الوسطى وأفغانستان والصومال[9].

= خلَص خان وغوبال إلى أنّ خُمس وفيّات المدنيين ناجمة عن غارات جوّية، وهو معدّل يزيد بمقدار 31 ضعفاً على ما اعترف به تحالف سلاح الجوّ الذي تقوده الولايات المتّحدة في العراق.

(5) United Nations, Security Council, Report of the Secretary-General on Conflict-Related Sexual Violence, S/2017/249, 15 Apr. 2017.

(6) انظر L. Grip, «Coping with Crises: Forced Displacement in Fragile Contexts,» in: *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 253–83

(7) ترجع أحدث الأرقام المتاحة إلى عام 2016. انظر: UN High Commissioner for Refugees (UNHCR), *Global Trends: Forced Displacement in 2016* (Geneva: UNHCR, 2017).

(8) المصدر نفسه.

(9) Food and Agriculture Organization of the UN (FAO) and Word Food Programme (WFP), Monitoring Food Security in Countries with Conflict Situations, Report for the UN Security Council, issue no. 3 (FAO/WFP: [Rome], Jan. 2018)

لمعرفة العلاقة بين النزاع وانعدم الأمن الغذائي، انظر: Food and Agriculture Organization of the UN (FAO), International Fund for Agricultural Development (IFAD), UN Children's Fund (UNICEF), World Food Programme (WFP) and World Health Organization (WHO), *The State of Food Security and Nutrition in the World 2017: Building Resilience for Peace and Food Security* (Rome: FAO, 2017).

تعريف النزاع المسلّح

يتوقّف تحديد وجود «نزاع مسلّح» في إطار القانون الدولي على ما إذا كان النزاع المسلّح بين دولتين أو أكثر (نزاع مسلّح بين الدول) أو بين دولة وواحدة أو أكثر من الجماعات المسلّحة المنظّمة من غير الدول (نزاع مسلّح غير دولي أو داخل الدول). حدّد برنامج أوبسالا لبيانات النزاعات (UCDP) 280 نزاعاً مسلّحاً منفصلاً بين عامي 1946 و2016[10]. وبناء على بيانات البرنامج، طرأت زيادة كبيرة في النزاعات المسلّحة في الأعوام 2014 ـ 2016 (47 نزاعاً في السنة في المتوسّط) مقارنة بأيّ حقبة مدّتها ثلاث سنوات في الأعوام 2007 ـ 2013 (35 نزاعاً في السنة في المتوسّط)؛ علماً بأنّ أغلبية هذه النزاعات اندلعت داخل دول[11]. وإذا كانت النزاعات بين الدول أكثر صور النزاع المسلّح شيوعاً اليوم، فإنّ العتبة التي تميّز أوضاع العنف أو التوتّرات السياسية الداخلية عن أوضاع نزاع مسلّح بين الدول قضية سياسية وقانونية جوهرية، ولا سيّما أنّها الدافع لتطبيق القانون الإنساني[12].

هناك معياران رئيسان يُحدّدان عموماً إن كان يوجد نزاع مسلّح بين دول بموجب القانون الدولي: شدّة العنف وحدّ أدنى لتنظيم الضالعين فيه (كوجود هيكلية قيادة لدى الجماعات من غير الدول). ويرى سليفاين فيتي، وهو مستشار قانوني للجنة الدولية للصليب الأحمر، أنّ وصف هذين المكوّنَين بعبارات مجرّدة متعذّر، وأنّه يلزم تقييمهما تبعاً لكلّ حالة بقياس مجموعة من البيانات الإرشادية، كأمد النزاع، وتواتر أعمال العنف والعمليات العسكرية، وطبيعة الأسلحة المستخدَمة، وتشرّد مدنيين، وسيطرة قوى معارضة على مناطق وعدد الضحايا (قتلى، جرحى، مشرّدون... إلخ)[13].

إضافة إلى ما تقدّم، للنزاعات المسلّحة بين الدول أبعاد دولية كبيرة غالباً مع خطر الامتداد إلى دول مجاورة. لذلك، صارت نزاعات مسلّحة كثيرة بين الدول «مدوَّلة»، بمعنى أنّها تشمل جنوداً أو مجموعات مسلّحة أو صورة أخرى لتدخّل عسكري الطابع (كنقل الأسلحة والتدريب) من جانب دول أخرى (أو مجموعات مسلّحة أو جهات خاصّة في دول مجاورة) لصالح واحد أو أكثر من الأطراف المتحاربة. وفي عام 2016، صنّف برنامج أوبسالا نحو ثلث النزاعات المسلّحة الـ 49 بأنّها مدوَّلة[14].

---

(10) M. Sollenberg and E. Melander, «Patterns of Organized Violence, 2007–2016,» in: *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 25–46.

(11) المصدر نفسه.

(12) انظر مثلاً: F. Bouchet-Saulnier, *Medecins Sans Frontieres: The Practical Guide to Humanitarian Law*, 3rd ed. (Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2013), «Non-International Armed Conflict», and J. Odermatt, «Between Law and Reality: «New Wars» and Internationalised Armed Conflict,» *Amsterdam Law Forum*, vol. 5, no. 3 (Summer 2013), pp. 19–32.

(13) S. Vité, «Typology of Armed Conflicts in International Humanitarian Law: Legal Concepts and Actual Situations,» *International Review of the Red Cross*, vol. 91, no. 873 (March 2009).

(14) Sollenberg and Melander, «Patterns of Organized Violence, 2007–2016».

باختصار، تتزايد النزاعات المسلّحة تعقيداً مع انخراط جهات فاعلة متعدّدة الوجوه فيها على عدّة مستويات ولغايات متنوّعة. يمثّل هذا التعقيد تحدّياً كبيراً للتصنيف التصوّري القانوني للنزاع المسلّح، إضافة إلى التفكير في حلّ النزاع (عبر عمليات سلام) وتلافيه[15]. يتعامل هذا الفصل مع النزاعات المسلّحة الموصوفة في قاعدة بيانات برنامج أوبسالا كنقطة انطلاق، ثمّ يوسّع النطاق قليلاً ليشمل حالات مواجهة وعنف إجرامي، وكلاهما نذير لعنف مسلّح أو نتيجة له أحياناً. واختيرت أمثلة رئيسة للمناقشة بناءً على مزيج من المؤلفات ذات الصلة، وتقارير، ووسائل إعلام وبينات مرتبطة بالنزاعات في عام 2017[16].

عمليات السلام وانتكاسة السلام

ربّما تشمل عملياتُ السلام مجموعة واسعة من الأنشطة ـ بدءاً بالتوصّل إلى وقف لإطلاق النار عبر مفاوضات، ومروراً بتوقيع اتّفاقيات سلام، وانتهاءً بنزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة تأهيلهم وبناء الدولة ـ للتوصّل إلى تسوية دائمة بالتفاوض بين الأطراف المتحاربة أو المتنازعة[17]. كما أنّ عمليات سلام متعدّدة الأطراف، بما في ذلك العمليات المكلَّفة من الأمم المتحدة، ربّما تكون جزءاً من عملية سلام أيضاً[18].

عمليات السلام واحدة من جملة أدوات تستخدمها جهات فاعلة داخل المجتمعات وبينها، وجماعات مسلّحة من غير الدول، ودول والمجتمع الدولي لتحقيق السلام[19]. لكن ليس كلّ عمليات السلام تؤدّي إلى سلام مستدام، فالعديد من هذه العمليات لم يثمر غير سلام مؤقّت أو وقف للأعمال العدائية، بينما تؤدّي تسوية سياسية غير حاسمة أو إخفاق في معالجة الأسباب الرئيسة للنزاع أو فلتان أمني وتوتّر مستمرّ إلى استئناف النزاع المسلّح آخر الأمر[20]. ففي أيرلندا الشمالية مثلاً، ضمّت عملية السلام وسائل متدرِّجة رئيسة كثيرة، منها إعلان داونينغ ستريت (1993)

---

(15) يرد وصف لهذا التعقيد في: United Nations and World Bank, *Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict* (Washington, DC: World Bank, 2018)

(16) UCDP Georeferenced Event Dataset (GED).

(17) اتّفاقية السلام تسوية سياسية غايتها إدارة أخطار العنف والتوّصل إلى استقرار في صورة ما. انظر: United Nations and World Bank, *Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict.*

للوصول إلى قاعدة بيانات لمستندات يمكن اعتبارها في الإطار الواسع بأنّها اتّفاقيات سلام، انظر الموقع الإلكتروني للأمم المتّحدة صانعة السلام (United Nations Peacemaker).

(18) لمعرفة المزيد عن عمليات السلام، انظر الفصل الثالث في هذا الكتاب.

(19) لـلاطّـلاع على تفسيرات متنوّعة لكلمة «سـلام»، إضافة إلى أدوات تحقيق السلام الأخـرى، انظر: المصدر نفسه، و «Sustaining Peace and Sustainable Development in Dangerous Places,» in: *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 211-252.

(20) C. Bell [et al.], *Navigating Inclusion in Peace Settlements: Human Rights, and the Creation of the Common Good* (London: British Academy, 2017), and C. Bell and J. Pospisil, «Negotiating Inclusion in Transitions from Conflict: The Formalised Political Unsettlement,» *Journal of International Development*, vol. 29, no. 5 (July 2017).

ووقف لإطلاق النار من جانب الجيش الجمهوري الأيرلندي (1994)، إلى أن أفضى اتّفاق الجمعة العظيمة أخيراً إلى سلام (1998) ـ مع أنّه انقضى عقدان ولا يزال الوضع متشنّجاً (انظر القسم IV). وبالمثل، جلبت اتّفاقية السلام في كولومبيا في عام 2016 منافع كثيرة قصيرة الأجل، لكن تبقى هناك تحدّيات كبيرة (انظر القسم II).

منذ أواسط تسعينيات القرن الماضي، معظم النزاعات المسلّحة عبارة عن نزاعات قديمة تجدّدت وليست نزاعات جديدة، ومن أصل 216 اتّفاقية سلام موقَّعة في الأعوام 1975 ـ 2011، تلا 91 اتّفاقية تجدّدُ العنف في غضون خمس سنوات[21]. ومع ذلك، يشير ما تقدّم إلى أنّه إذا كان السلام صعباً، وعمليات السلام معقّدة ومتعدّدة الجوانب، فإنّ الاتّفاقات التي نجحت في إنهاء نزاعات مسلّحة أكثر من تلك التي أخفقت في ذلك. سنسرد في الأقسام التالية الاتّجاهات والحوادث التي حصلت في عام 2017 وأثّرت في كلّ النزاعات المسلّحة وفي عمليات السلام الرئيسة الملازمة لتلك النزاعات. ونناقش أيضاً أمثلة على عنف متدنّي الشدّة بين الدول (أيّ العنف الذي يمكن أن يتدنّى عن العتبة القانونية لنزاع مسلّح بين الدول)، لكن في سياق العنف السياسي في أمريكا الجنوبية أساساً (القسم II)[22].

لتكوين «الصورة الأكبر» ـ كتحديد إن كانت اتّجاهات النزاعات المسلّحة أدّت إلى «انتكاسة سلام» في السنين الأخيرة ـ ينبغي أن تُقرأ التطوّرات التي سنناقشها في الأقسام التالية بالتزامن مع بعض مجموعات البيانات عن العنف والنزاع بصورهما المتنوّعة، بما في ذلك مشروع موقع النزاع المسلّح وبيانات الحوادث (ACLED)، وقاعدة بيانات الإرهاب في العالم (GTD) ومجموعة البيانات الجغرافية الإسناد (GED) لبرنامج أوبسالا[23].

---

(21) S. Högbladh, «Peace Agreements 1975–2011: Updating the UCDP Peace Agreement Dataset,» in: T. Pettersson and L. Themnér, eds., *States in Armed Conflict 2011*, Department of Peace and Conflict Research Report; 99 (Uppsala: Uppsala University, 2012), pp. 39–56; and S. von Einsiedel [et al.], *Civil War Trends and the Changing Nature of Armed Conflict*, UN University Centre for Policy Research, Occasional Paper; no. 10 (Tokyo: UN University, 2017)

(22) يُستكمَل الفصل بتسلسل زمني للحوادث في الملحق (ج) في هذا الكتاب.

(23) لتحديد إن كانت اتّجاهات النزاع المسلّح تشير إلى انتكاسة سلام في السنين الأخيرة، انظر E. Melander and I. Svensson, «A Reversal of Peace? The Role of Foreign Involvement in Armed Conflict: A Case Study on East Asia,» in: *SIPRI Yearbook 2016*, pp. 220–235.

للاطّلاع على عرض عامّ للتقدم الأخير في جمع وإتاحة بيانات عن النزاعات المسلّحة، انظر: M. Brzoska, «Progress in the Collection of Quantitative Data on Collective Violence,» in: *SIPRI Yearbook 2016*, pp. 191–200.

II النزاع المسلّح في الأمريكات

مارينا كاباريني
وخوسيه ألفارادو كوبار

شهدت الأمريكات نزاعاً مسلّحاً محتدماً واحداً في عام 2017، وتحديداً في كولومبيا بين الحكومة الكولومبية وجماعات فدائية متنوّعة. ظهرت علامات إيجابية على أنّ عملية السلام الجارية قد تُنهي عمّا قريب، على مشكلاتها الكثيرة، أطول نزاع مسلّح في نصف الكرة الجنوبي. لكنّ مستوى العنف السياسي والإجرامي كان مرتفعاً في دول كثيرة في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية إلى حدّ أنّها ترقى إلى نزاعات مسلّحة «تقليدية»، وإن لم يكن تعريفها كذلك ممكناً بالضرورة. نتج من الجهود العسكرية الطابع لمكافحة العصابات الإجرامية الضالعة في تهريب المخدّرات ـ جهود مدعومة غالباً بمساعدات عسكرية وأمنية أمريكية ـ زيادة معدّلات جرائم القتل. وهذا ما جعل مدن الأمريكات من أخطر المدن في العالم. يضاف إلى ما تقدّم فساد سياسي متوطّن، ونظم قضائية واهية، وضعف الثقة بمؤسّسات الدولة. وبالجملة، أدّى ما تقدّم إلى تفاقم أزمة التشرّد القسري.

يستعرض هذا القسم التطوّرات في النزاعات في الأمريكات في عام 2017. لكن قبل تقصّي النزاع الدائر في كولومبيا بالتفصيل، سنبيّن ونستعرض بعض التطوّرات العامّة الرئيسة في الأمريكات على صعيد العنف الجرمي، مع دراسات حالة مفصَّلة عن السلفادور والمكسيك والباراغواي.

التطوّرات العامّة الرئيسة: ديناميات النزاع والعنف الإجرامي وتداعياته

يتحمّل مسؤوليةَ العنف في دول كثيرة في الأمريكات عصاباتٌ إجرامية، وكارتيلات المخدّرات، وميليشيات ضالعة في تهريب المخدّرات، ومجموعات فدائية، إضافة إلى قوّات الشرطة والقوّات المسلّحة الحكومية. وقد اعتمد كثير من هذه الدول مقاربة القبضة الحديدية ومقاربة عسكرية الطابع في التعامل مع العصابات الإجرامية الضالعة في تهريب المخدّرات، وهي مقاربة مدعومة

بمساعدات عسكرية وأمنية أمريكية. ففي هندوراس مثلاً، استثمرت الولايات المتحدة نحو 114 مليون دولار في مساعدات أمنية منذ عام 2009 لتشكيل وحدات نخبة عسكرية ووحدات شرطة وتحسين أمن الحدود وتنفيذ عمليات مكافحة المخدّرات[1]. هناك مؤشّر رئيس على تفاقم انعدام الأمن وهو أنّ 43 مدينة في أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى مصنَّفة الآن في عداد المدن الخمسين الأشدّ خطراً في العالم بناء على معدّلات جرائم القتل[2].

ضعف الثقة بمؤسّسات الدولة

على الرغم من التقدّم الاجتماعي الاقتصادي وتضييق فجوات عدم المساواة، من شأن عدم تحقيق التطلّعات حيال توسيع الطبقة الوسطى أن يُوهن العلاقات بين المواطنين والدولة. كما أنّ إحكام الرؤساء الحاليين قبضتهم على السلطة، والفساد المستوطن، وتزايد مستويات الجريمة وضعف النظم القضائية أدّى إلى شيوع حالات الإفلات من العقاب، وضعف الثقة بالمؤسّسات العامّة[3].

عانت غواتيمالا وهندوراس وفنزويلا عنفاً إجرامياً عالي المستوى وتوتّرات سياسية في عام 2017. ففي غمرة استقطاب سياسي متطرّف في فنزويـلا مثـلاً، غرقت البلاد في أزمة اقتصادية وإنسانية، ورافق ذلك تظاهرات مستمرّة مناوئة للحكومة وعنف من جانب الموالاة والمعارضة[4].

وبالمثل، أُرجئ الإعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية التي جرت في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 في هندوراس وعُرقلت، علاوة على ارتفاع مستويات الإجرام المتّصلة بتجارة المخدّرات، ومكافحة المخدّرات والفساد. أطلق ذلك شرارة أسوأ أزمة سياسية هناك منذ نحو عقد[5]. عمّت الاحتجاجات شتّى أرجاء البلاد ولقي 31 شخصاً مصرعهم في أحداث عنف تلت الانتخابات[6].

---

(1) S. Kinosian, «Crisis of Honduras Democracy Has Roots in US Tacit Support for 2009 Coup,» *The Guardian*, 7/12/2017.

(2) «The World's Most Dangerous Cities,» *The Economist* (31 March 2017).

انظر أيضاً: Seguridad, Justicia y Paz, *Metodología del ranking (2016) de las 50 ciudades más violentas del mundo* [منهجية تصنيف (2016) المدن الخمسين الأشدّ عنفاً في العالم] (Seguridad Justicia y Paz: Mexico City, 6 April 2017).

(3) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Development Bank of Latin America (CAF) and UN Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), *Latin American Economic Outlook 2018: Rethinking Institutions for Development* (Paris: OECD, 2018), chapter 1.

(4) K. Semple and A. V. Herrero, «Antonio Ledezma, Venezuelan Opposition Leader, Flees to Colombia,» *New York Times*, 17/11/2017; «Venezuela's Shameless and Colossal Vote-rigging,» *The Economist* (3 August 2017); M. Castro, Maduro acapara todo el poder municipal,» [مادورو يحتكر كلّ سلطات البلديات] *El País* (Madrid), 13/12/2017, and P. Torres and N. Casey, «Armed Civilian Bands in Venezuela Prop up Unpopular President,» *New York Times*, 22/4/2017.

(5) S. M. Fernández, «Do the Numbers Lie? Mistrust and Military Lockdown after Honduras' Disputed Poll,» International Crisis Group (4 December 2017).

(6) S. Kinosian, «Families Fear No Justice for Victims as 31 Die in Honduras Post-election Violence,» *The Guardian*, 2/1/2018.

وفي كانون الأول/ديسمبر، خلصت منظّمة الدول الأمريكية (OAS) إلى حصول «مخالفات وحالات تقصير» في الانتخابات[7]. ومع ذلك، اعترفت الولايات المتحدة بشاغل منصب الرئاسة خوان أورلاندو هيرنانديز فائزاً، وأقرّ خصمه بهزيمته[8].

تشريد قسري

من المظاهر الرئيسة للانفلات الأمني المتزايد في الأمريكات تفاقم أزمة المشرّدين قسرياً في أمريكا الوسطة والمكسيك[9]. وبقيت سياسات الولايات المتحدة تؤثّر في المنطقة وفي كلّ دولة على حدّة بطرق شتّى. لكنّ السياسة الأمريكية شهدت ثلاثة تغييرات رئيسة في عام 2017، وهي (أ) إعلان العزم على وقف الهجرة غير الشرعية؛ و(ب) زيادة حالات ترحيل المهاجرين الذين ليس لديهم أوراق ثبوتية ممّن قدموا من أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي ويقيمون في الولايات المتحدة على أساس إنساني مؤقّت؛ و(ج) تعزيز أمن الحدود مع المكسيك[10].

ورداً على مجيء عشرات الآلاف من القصّر غير المصحوبين والأُسر الفارّة من العنف في السلفادور، أنهت الولايات المتحدة في آب/أغسطس 2017 برنامج قُصّر أمريكا الوسطى لسنة 2014[11]. وهناك برنامج منفصل صار مهدّداً، وهو «وضع الحماية المؤقّتة» (TPS). أتاح برنامج الحماية المؤقّتة منذ عام 1990 تأشيرات لأسباب إنسانية لأشخاص قدموا من دول متنوّعة تعاني نزاعاً مسلّحاً جارياً، أو كوارث طبيعية أو ظروفاً غير عادية أخرى، وبذلك أمكنهم العيش والعمل بطريقة قانونية في الولايات المتحدة مؤقّتاً[12]. بناءً على ذلك، زاد حملة تأشيرات بموجب برنامج وضع الحماية المؤقّتة في عام 2017 على 435000 شخص قدموا من 10 دول[13]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت الولايات المتحدة إنهاء الوضعية المؤقّتة لأكثر من 50000 هاييتي و2500 نيكاراغوي، وتلا ذلك قرار في مطلع كانون الثاني/يناير 2018 أنهى الوضعية المؤقّتة لـ250000

---

(7) Organization of American States, «Statement by the OAS General Secretariat on the Elections in Honduras,» Press Release E-092/17, 17 December 2017

انظر أيضاً: «Plan B»: Is Honduras' Ruling Party Planning to Rig an Election?,» *The Economist* (25 November 2017), and G. Palencia, «OAS Says Honduran Presidential Election Should Be Redone,» Reuters, 18 December 2017.

(8) J. Webber, «Honduras Opposition's Nasralla Concedes Defeat after US Backs Hernández,» *Financial Times*, 22/12/2017.

(9) R. Muggah, «Organised Violence is Ravaging Central America and Displacing Thousands,» *The Guardian*, 29/6/2017.

(10) G. Miller, «Stop Saying «Mexico is Not Going to Pay for the Wall»: Trump Urges Mexican President in Leaked Transcript,» *Washington Post*, 3/8/2017.

(11) M. Rosenberg, «US Ends Program for Central American Minors Fleeing Violence,» Reuters, 16 August 2017.

(12) D. Cohn and J. S. Passel, «More than 100,000 Haitians and Central American Immigrants Face Decision on their status in the US,» Pew Research Center, 8 November 2017.

(13) M. Park, «Trump Administration Ended Protected Status for 250,000 Salvadorans: These Immigrants Might Be Next,» CNN, 10 January 2018.

شخص قدموا من السلفادور[14]. وأُرجئ قرار في شأن الوضع المؤقّت للقادمين من هندوراس إلى تمّوز/يوليو 2018[15]. وللمفارقة، كانت سياسات الولايات المتحدة المناوئة للهجرة ـ ولا سيّما ترحيل نحو 100000 شخص مدانين بجرائم في الولايات المتحدة، إلى أمريكا الوسطى في الأعوام 2010 ـ 2012 ـ سبب تفاقم أعمال العنف المرتبطة بالعصابات وكارتيلات المخدّرات في المنطقة، وهو ما أطلق بدوره موجة مهاجرين قُصّر لا يحملون وثائق إلى الولايات المتحدة[16].

لتسليط مزيد من الضوء على ظاهرة العنف السياسي والإجرامي هذه، نناقش أدناه ثلاثة أمثلة بمزيد من التفصيل: السلفادور والمكسيك والباراغواي.

العنف السياسي والإجرامي في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية

السلفادور

تغيّر المشهد السياسي في السلفادور عقب توقيع اتّفاقية تشابولْتيبيك للسلام في عام 1992، فحلّ السلام عقب حرب أهلية دامت عقداً[17]. ومع ذلك يبقى الركود الاقتصادي وعنف الجريمة المنظّمة والعصابات قضايا تنموية واجتماعية رئيسة تؤثّر في المجتمع السلفادوري. واستناداً إلى الشرطة السلفادورية، تدير أكبر العصابات ـ مارا سالفترُوشا أو أم ـ أس ـ 13، وباريو 18 ـ وعصابات صغيرة أخرى أكثر من 600 خلية في مختلف أنحاء البلاد، وهي مسؤولة عن أغلب الجرائم[18]. وفي كانون الثاني/يناير 2017، اقترح قادة عصابة M-13 التفاوض على اتّفاقية سلام مع الحكومة. تضمّنت مسودّة الاقتراح بنداً يشير إلى التفكيك المحتمل للعصابة[19]. لكنّ ذلك أبرز تحدّياً للحكومة كون المحكمة الدستورية قضت في عام 2015 بأنّ العصابات جماعات إرهابية، وهو ما يعرّضها للملاحقة القضائية بسبب كلّ الجرائم المرتكَبة[20].

---

(14) المصدر نفسه؛ Washington Office on Latin America (WOLA), «Trump Administration's Decision to End TPS for Haitians is Misguided, Discriminatory and Encourages Other Governments to Reject Refugees,» Press Release (21 November 2017), and N. Miroff, «DHS Ends Protected Immigration Status for Nicaraguans, but Hondurans Get Extension,» *Washington Post*, 6/11/2017.

(15) S. Raphelson, «Central American Immigrants Brace for End of Temporary Protected Status Program,» National Public Radio, 10 November 2017.

(16) A. Chardy, «Deportation of Criminals Blamed for Exodus from Central America,» *Miami Herald*, 3/8/2014.

(17) C. J. Wade, *Captured Peace: Elites and Peacebuilding in El Salvador* (Athens, OH: Ohio University Press, 2016), p. 2.

(18) EFE, «El Salvador registró 317 homicidios en enero de 2018, 58 más que en 2017» [سجّلت السلفادور 317 جريمة قتل في كانون الثاني/يناير 2018، بزيادة 58 جريمة مقارنة بعام 2017]، elsalvador.com, 1 February 2018.

(19) «El Salvador Gang Calls for Ending «War» with Government,» Telesur, 10 January 2017.

(20) C. Martínez and R. Valencia, «MS-13 pide diálogo al gobierno y pone sobre la mesa su propia desarticulación» [MS-13 تعرض على الحكومة الحوار وتضع اقتراحها على الطاولة]، *El Faro* (San Salvador), 9/1/2017.

وفي أيلول/سبتمبر 2017، قدّمت جماعات مدافعة عن حقوق الإنسان وتتّخذ من السلفادور مقرّاً لها تقريراً إلى لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان (IACHR) التابعة لمنظّمة الدول الأمريكية. عدّد التقرير عمليات القتل المزعومة خارج نطاق القضاء على يد عناصر من الشرطة السلفادورية، وزعم أنّ الوضع يشبه نزاعاً متدنّي الشدّة، مع تحوّل الصراع من عنف بين العصابات إلى عنف بين العصابات والدولة[21]. ومع أنّ العدد الإجمالي لجرائم القتل انخفض من 5287 جريمة في عام 2016 إلى 3947 جريمة في عام 2017، تبقى السلفادور إحدى أخطر الدول التي خارج مناطق الحرب في العالم، حيث يبلغ معدّل جرائم القتل 60 جريمة لكلّ 100000 شخص[22].

وعلى الرغم من التطوّرات السلبية، شهد عام 2017 تطوّرَين إيجابيَّين متّصلَين بالمساءلة على الحرب الأهلية. **الأوّل** هو اعتراف الحكومة في تشرين الأوّل/أكتوبر بأنّ الجيش أعدم 978 شخصاً في قرية إلْموزتي في أثناء الحرب الأهلية في عام 1981. لكنّ عملية دفع التعويضات تسير ببطء: بحلول أيار/مايو 2017، لم يتلقّ غير 172 ناجياً وأُسرة (27 بالمئة ممّن يحقّ لهم تعويض) حصّتهم من 1.8 مليون دولار أنفقتها الحكومة[23]. والتطور **الثاني** كان تسليم الولايات المتحدة إينوسينتي أورلانـدو مونتانو لإسبانيا في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، وهو عقيد سابق في الجيش السلفادوري. يواجه مونتانو تهماً متّصلة بمجزرة وقعت في عام 1989 وراح ضحيتها ستّة كهنة يسوعيين (منهم خمسة إسبان)، ومدبّرة منزلتهم وابنتها المراهقة[24]. وتشرح ألْمودينا بيرنابيئو، وهي محامية إسبانية مدافعة عن حقوق الإنسان أعدّت القضية ضدّ مونتانو، «تتيح هذه المحاكمة فرصة للحقيقة والعدالة، ولو في إسبانيا، وهي خطوة فاعلة نحو إنهاء حالة الإفلات من العقاب في السلفادور»[25].

المكسيك

بينما واجهت المكسيك تحدّيات كثيرة في عام 2017، كان اتّجاه النزاع الأشدّ خطورة تسارع وتيرة الجرائم المتّصلة بالمخدّرات وتأثيرها. إنّ تاريخ تجارة المخدّرات في المكسيك طويل ومعقّد، ومساراته في العنف والسلام متقلّبة[26].

---

(21) T. Clavel, «El Salvador Police Running Clandestine Jails: Report,» InSight Crime, 20 September 2017.

(22) T. Clavel, «InSight Crime's 2017 Homicide Round-up,» Insight Crime, 19 January 2018.

(23) N. Rauda Zablah, «El Estado hace oficial el número de víctimas en El Mozote: 978 ejecutados, 553 niños» [الدولة تعلن العدد الرسمي للضحايا في إلْموزوتي: 978 أُعدموا، 553 طفلاً]، *El Faro* (San Salvador), 4/12/2017.

(24) R. Burgos Viale, «La defensa de Montano peca de inocente» *El Faro* (San Salvador), [مرافعة فريق دفاع مونتانو بالبراءة خطيئة]، 2017/12/5.

(25) «Former El Salvador Colonel Extradited to Spain over 1989 Murder of Jesuits,» *The Guardian*, 29/11/2017.

(26) M. Fisher and A. Taub, «Mexico's Record Violence is a Crisis 20 Years in the Making,» *New York Times*, 28/10/2017, and D. Agren, «Mexico Maelstrom: How the Drug Violence Got so Bad,» *The Guardian*, 26/12/2017.

اندلع أحد أشدّ نزاعات الكارتيلات عنفاً في كويداد خواريز بولاية تشيهْواهْوا في أقصى شمال المكسيك. في حمأة حرب المخدّرات بين كارتيلَي سينالاو وخواريز للسيطرة على طرق تهريب المخدّرات المربحة إلى الولايات المتحدة في عام 2010، سُجّل وقوع أكثر من 3000 جريمة قتل، بمعدّل 8 جرائم قتل في اليوم[27]. انتعشت إصلاحاتُ المجتمع لنظام العدالة الجنائية الآمال، فتراجعت حدّة العنف (مؤقّتاً وصولاً إلى 543 جريمة قتل في عام 2016)، بسبب زيادة الدعم المتاح للشرطة وتقوية الحكومة المحلّية[28]. لكنّ وتيرة العنف تصاعدت مرّة أخرى في عام 2017 مع تسجيل 770 جريمة قتل في كويداد خواريز[29].

كما أنّ العنف شهد فورة أخرى على نطاق المكسيك في عام 2017 وسجّلت البلاد 29168 جريمة قتل، وهو أعلى رقم منذ 30 عاماً، متجاوزاً الرقم القياسي السابق (27213 جريمة قتل) في أثناء حرب المخدّرات في عام 2011[30]. بلغ إجمالي معدّل جرائم القتل في المكسيك 22.5 لكلّ 100000 شخص في عام 2017[31]. يمكن تعليل الزيادة بأنّها نتيجة صراعات بين مجموعات إجرامية للسيطرة على مناطق إنتاج المخدّرات وتنافس على مبيعات المخدّرات المحلّية وعلى طرق التهريب. مثال ذلك، تصاعد العنف بعد كانون الثاني/يناير عقب اعتقال يواكين إلْشابو غوزمان، زعيم كارتيل سينالاو، وتسليمه للولايات المتحدة[32].

مع اشتداد العنف وانتشاره، دفع من يملك المال ثمن أمنه إمّا للشرطة أو لشركة أمنية خاصّة. وفي هذا الصدد، يقدّر بأنّ 70 بالمئة من رجال الشرطة يشاركون في حماية المصالح الخاصّة، بينما يزعم قادة قطاع الأمن الخاصّ أنّ الطلب يزيد بنسبة 40 ـ 60 في السنة[33]. كما تشهد المكسيك منذ عام 2013 ظهور ميليشيات الدفاع الذاتي. برزت هذه الميليشيات في البلدات التي تعاني ارتفاع نسب عدم المساواة الاقتصادية والتي أدّى ضعف حضور الدولة التاريخي فيها إلى إحساس

---

(27) R. Downs, «Dozens Killed as Wave of Violence Hits Juárez, Chihuahua,» UPI, 8 January 2018, and Seguridad, Justicia y Paz, «San Pedro Sula, la ciudad más violenta del mundo; Juárez, la segunda» [سان بيدرو سولا، أشدّ مدن العالم عنفاً؛ خواريز الثانية]، بيان صحافي، 11 كانون الثاني/يناير 2012.

(28) S. Quinones, «Once the World's Most Dangerous City, Juárez Returns to Life,» National Geographic, June 2016.

(29) Downs, Ibid.

(30) M. Stevenson, «Mexico Posts Highest Homicide Rate in Decades,» Associated Press, 21 January 2018.

(31) N. Torres, «Mexico Suffers Deadliest Month on Record, 2017 set to be Worst Year,» Reuters, 22 November 2017, and Clavel, «InSight Crime's 2017 Homicide Round-up».

(32) «Mexico Murder Rate Reaches Record High,» Al Jazeera, 22 June 2017; K. Heinle, O. Rodriguez Ferreira, and D. A. Shirk, *Drug Violence in Mexico: Data and Analysis through 2016* (San Diego: Justice in Mexico, 2017), p. 3, and J. de Córdoba, «With «El Chapo» Gone, Violence Soars in Fight for Control of Cartel,» *Wall Street Journal*, 17/7/2017.

(33) M. Fisher and A. Taub, ««The Social Contract is Broken»: Inequality Becomes Deadly in Mexico,» *New York Times*, 30/9/2017, and «Regulating Security Sector,» *The Business Year: Mexico 2017* (Dubai: The Business Year, 2017).

المواطنين الشديدي الفقر بالحرمان من الأمن الخاصّ وأمن الدولة[34]. لكنّ الكارتيلات أفسدت كثيراً من ميليشيات الدفاع الذاتي، وأصبحت نفسها منظّمات قيّمة على القانون، وتتصرّف غالباً بحصانة بحكم الأمر الواقع[35].

إضافة إلى ما تقدّم، تتواصل الجرائم الانتهازية في حقّ مهاجري أمريكا الوسطى ـ سرقة، اعتداءات جنسية، خطف وابتزاز، وعنف قاتل أحياناً. يُزعَم أن المذنبين كارتيلات المخدّرات وعصابات إجرامية إمّا أنّها تعمل بالتواطؤ مع الشرطة المحلّية وأفراد الأمن وإما تستغلّ عجزهم[36].

من العوامل التي تؤجّج التوتّرات في المكسيك الفساد المستشري في أوساط مسؤولي الحزب الثوري الدستوري الحاكم (PRI) وانتفاء الإرادة السياسية لتطبيق إجراءات مكافحة الفساد الجديدة ومقاضاة المذنبين[37]. وإذا كان الغضب الشعبي أرغم المدعي العام راوول سيرفانتيز على التنحّي أخيراً في تشرين الأوّل/أكتوبر لجهده المزعوم للتهرّب من دفع الضرائب المتوجّبة على سيارته الرياضية، تبقى ثقة الناس ضعيفة بقدرة الشرطة والنظام القضائي على التعامل مع الجريمة[38]. فالجرائم التي أُبلغ عنها وأُدين مرتكبوها لا تتخطّى 4.5 بالمئة، ومعدّل الإفلات من العقوبة 95 بالمئة، وهو ما يجعل المكسيك صاحبة واحد من أعلى معدّلات الإفلات من العقوبة في العالم. وبما أنّ الجرائم المبلَّغ عنها لا تتجاوز 7 بالمئة، يتبيّن باستقراء أرقام الإدانات أنّ معدّل الإفلات من العقوبة يبلغ 99 بالمئة[39].

أجاز الكونغرس المكسيكي في كانون الأول/ديسمبر قانوناً يعزّز دور الجيش في محاربة الجريمة المنظّمة، وهذا يشمل السماح للحكومة بنشر جنود في مناطق تحت سيطرة عصابات المخدّرات[40]. قوبل الإجراء بالنقد كون زيادة قدرة الرئيس على استخدام الجيش من دون رقابة

(34) B. J. Phillips, «Inequality and the Emergence of Vigilante Organizations: The Case of Mexican Autodefensas,» *Comparative Political Studies*, vol. 50, no. 10 (September 2017), pp. 1358–1389.

(35) V. Felbab-Brown, «The Rise of Militias in Mexico: Citizens' Security or Further Conflict Escalation?,» PRISM, vol. 5, no. 4 (2016), p. 184.

(36) *Migración en tránsito por México: Rostro de una crisis humanitaria internacional* [الهجرة تمرّ عبر المكسيك: وجه لأزمة إنسانية دولية] (Mexico City: REDODEM, 2016), and N. Lakhani, «Mexican Kidnappers Pile Misery onto Central Americans fleeing Violence,» *The Guardian*, 21/2/2017.

(37) J. Webber, «Mexico Arrests Fail to Satisfy Anti-corruption Critics,» *Financial Times*, 18/4/2017.

(38) E. Malkin, «Mexico's Attorney General Resigns under Pressure,» *New York Times*, 16/10/2017, and Agence France-Presse, «A Ferrari and a Fake Address: Mexico's Attorney General Resigns after «Tax Dodge» Scandal,» *South China Morning Post*, 17/10/2017.

(39) J. A. Le Clercq Ortega and G. Rodríguez Sánchez Lara, *Global Impunity Dimensions: Global Impunity Index 2017* (Puebla: Universidad de las Américas, 2017), p. 96, and R. Herrera, «Revelan impunidad de 99% en México» [ظهر أنّ معدّل الإفلات من العقوبة 99 بالمئة في المكسيك]، Reforma (Mexico City), 28 August 2017, and G. R. Zepeda Lecuona, «El tamaño de la impunidad en México» [مدى الحصانة في المكسيك]، Impunidad Cero, 2017.

(40) Ley de Seguridad Interior [قانون الأمن الداخلي], *Diario Oficial de la Federación*, vol. 771, no. 18 (December 2017).

برلمانية أو قضائية يثير مخاوف حيال انتهاك حقوق الإنسان[41]. إنّ اختفاء 43 معلّماً وطالباً جامعياً على نحو غامض في ولاية غويريرو في عام 2014، على يد شرطة محلّية وكارتيلات مخدّرات على ما يبدو، ومحاولات مسؤولين حكوميين التستّر المتكرّر على الموضوع، حادثة حيّة تذكّر بالإساءات التي يرتكبها تجّار المخدّرات والشرطة والجنود وجهات فاعلة حكومية أخرى من دون عقاب غالباً. ويقدّر بأنّ نحو 33000 شخص اختفوا في المكسيك بين عامي 2006 و2017[42].

بعدما تقرّر إجراء الانتخابات الرئيسة والبرلمانية في تموز/يوليو 2018، لا يمكن استبعاد حصول أعمال عنف وعمليات تزوير لأنّه يُتوقَّع أن تسعى جماعات الجريمة المنظّمة للتلاعب بالنتائج، بينما تستمرّ عمليات اغتيال مسؤولين حكوميين وناشطين وصحافيين من دون عقاب غالباً[43].

الباراغواي

اجتازت ديمقراطيةُ الباراغواي الهشّة الاحتجاجاتِ العنيفة في 31 آذار/مارس 2017 حين أجاز مجلس الشيوخ للرئيس أوراسيو كارتيز الترشّح لمدّة رئاسية ثانية[44]. انتهت الأزمة في نيسان/أبريل حين نقض مجلس النوّاب القرار وأعلن كارتيز عدم ترشّحه لمدّة رئاسة ثانية، وهو ما صان على ما يبدو رقابة الدستور القوية على السلطة التنفيذية.

لا تزال المنطقة الحدودية بين الباراغواي والبرازيل موبوءة بتهريب المخدّرات وعنف العصابات. الباراغواي ثاني أكبر مُنتج للماريجوانا في أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى، ويباع 80 بالمئة من إنتاجها في البرازيل[45]. كما أنّ منطقة المثلّث الحدودي المشترك بين الباراغواي (بالقرب من مدينة كويداد ديل إستي) والأرجنتين (بالقرب من بيويرتو إغواجو) والبرازيل (بالقرب من فوز دو إغواسو) معبر مهمّ أيضاً للكوكايين الذي يجري إنتاجه في بوليفيا والبيرو وكولومبيا. تقاتل العصابات البرازيلية للسيطرة على طرق التهريب، ويُعتقد أنّها توسّع نطاق وجودها في الباراغواي أيضاً[46]. ومع أنّ معدّل جرائم القتل في الباراغواي البالغ 7.8 لكل 100000 شخص في عام 2017 متدنّ نسبياً بحسب المعايير الإقليمية، لطالما كانت مقاطعة أمبامبي على الحدود مع البرازيل أكثر المناطق عنفاً في البلاد، حيث بلغ

(41) E. Malkin, «Mexico Strengthens Military's Role in Drug War, Outraging Critics,» *New York Times*, 15/12/2017.

(42) A. Ahmed, «In Mexico, Not Dead. Not Alive. Just Gone,» *New York Times*, 20/11/2017.

(43) K. Paterson, «Who and What Will the 2018 Mexican Elections Bring?,» NMPolitics.net, 7 February 2018.

(44) S. Romero, «Protests Erupt in Paraguay over Efforts to Extend President's Term,» *New York Times*, 31/3/2017.

(45) S. Carneri, «Los narcos brasileños también matan en Paraguay» [تجار المخدّرات البرازيليون يمارسون القتل في الباراغواي أيضاً]، *El Pais* (Madrid), 4/12/2017.

(46) T. Clavel, «Commando-style Heist Plunges Paraguay Border Town into Chaos,» InSight Crime, 25 April 2017.

معدّل جرائم القتل 66.7 لكل 100000 شخص في عام 2014، علماً أنّ جلّ هذه الحالات مرتبط بالمخدّرات[47].

لا تزال السلطات الباراغويانية عاجزة أيضاً عن تفكيك جيش الشعب الباراغوياني (EPP)، وهو فصيل فدائي يساري سريع التأقلم. ينشط جيش الشعب الباراغوياني منذ عام 2008 في المناطق الريفية الواقعة في مقاطعات كونسبكيون وسان بيدرو وكانينديو الشمالية، وهو يركّز على ملكية الأراضي والإصلاح الزراعي وحقوق المزارعين أو الكامبيسينوس[48]. الباراغواي إحدى أكثر الدول إجحافاً في أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى على صعيد توزيع الأراضي: مع أنّ 30 بالمئة من السكان يعيشون في المناطق الريفية، 85.5 بالمئة من الأراضي مِلك لـ2.6 بالمئة وحسب من السكان[49]. ومع أنّ القطاع الزراعي مزدهر، يعيش 40 بالمئة من السكان تحت خطّ الفقر[50]. بل إنّ السياسات الحكومية الحالية تحابي أصحاب مالكي الأراضي والأعمال التجارية الزراعية (ولا سيّما إنتاج الصويا) أصحاب المزارع الصغيرة والمتوسّطة وجماعات السكان الأصليين الذين نزحوا إلى البلدات والمدن[51].

يتراوح عدد أفراد جيش الشعب الباراغوياني بين 50 و150 شخصاً، وهو يستهدف الشرطة ورجال الأعمال والأثرياء. قَتل 50 شخصاً، منهم أفراد في القوى الأمنية، وخطف أفراداً لقاء فديات، وهاجم مرافق عامّة، كأبراج شبكة الكهرباء[52]. ويموّل هذا الجيش نفسه عن طريق «الضرائب» التي يفرضها على أصحاب المزارع ومالكي الأراضي المحلّيين، والفديات، وانخراطه المتزايد المزعوم في تجارة المخدّرات، مستفيداً من التدريب الذي تلقّاه على يد القوات المسلّحة الثورية الكولومبية (فارك)، وهي مجموعة فدائية كولومبية[53]. وفي عام 2013، شكّلت الحكومة الباراغويانية فرقة عمل مختلطة مشتركة بين الجيش والشرطة (FTC) لمحاربة جيش الشعب. لكنّ هذه الفرقة تواجه انتقادات لإخفاقها في هزيمته، وللفساد المزعوم في صفوفها وعدم التنسيق مع الأجهزة الأمنية

---

(47) المصدر نفسه؛ S. Tabory, «Paraguay Homicides Drop, but Border Remains Violent,» InSight Crime, 23 September 2015, and US Department of State, Overseas Security Advisory Council, «Paraguay 2016 Crime & Safety Report,» 9 May 2016.

(48) «Paraguayan Guerrilla and Land Conflict: The Next Colombia?,» Telesur, 8 October 2014.

انظر أيضاً: US Department of State, *Country Reports on Terrorism 2016* (Washington, DC: Department of State, 2017), pp. 294–296.

(49) O. Yorke, «Paraguay's Agricultural Sector: How Much is at Risk?,» Global Risk Insights, 19 September 2017, and «Rural Paraguayans Renew Demand for Land Reform,» EFE, 29 March 2017.

(50) «Aumenta la pobreza en el país durante era Cartes» [زاد الفقر في البلاد في حقبة كارتيز]، ABC Color, 16 June 2017.

(51) Yorke, Ibid.

(52) «Suspected Rebels Kill Eight Soldiers in Ambush in Paraguay,» BBC News, 27 August 2016.

(53) T. Clavel, «Military Commander's Firing Highlights Failures in Combating Paraguay rebels,» InSight Crime, 31 May 2017.

الباراغوايانية الأخرى[54]. لذلك، استُبدل رئيس فرقة العمل المختلطة في عام 2017، وعيّن محلّه رئيس جديد هو السابع في أربع سنين[55].

النزاع المسلّح في كولومبيا

مضى على النزاع المسلّح في كولومبيا أكثر من خمسة عقود، موقعاً أكثر من 220000 قتيل، إضافة إلى 6.9 مليون مشرّد داخلياً في دولة يبلغ عدد سكانها 48 مليون نسمة[56]. هناك جماعات مسلّحة متنوعة ضالعة في النزاع، إضافة إلى كارتيلات المخدّرات والحكومة، لكنّ النزاع المسلّح الرئيس في كولومبيا انتهى بتوقيع اتّفاقية سلام في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 بين الحكومة وفارك[57].

اتُّخذت خطوات كثيرة لتطبيق اتّفاقية السلام في عام 2017. ففي كانون الثاني/يناير، شكّلت الحكومة وفارك بعثة انتخابية خاصّة لإعداد توصيات لتحديث النظام الانتخابي الكولومبي، ولا سيّما تقنين مشاركة فارك وضمانها كحزب سياسي[58]. وفي شباط/فبراير، شُكّلت اللجنة الوطنية للضمانات الأمنية وكُلّفت بتفكيك المنظّمات الإجرامية واختيار القضاة الذين سيرأسون الولاية القضائية الخاصّة من أجل السلام (JEP). ستتولّى الولاية القضائية مقاضاة ومعاقبة المسؤولين عن أخطر الجرائم المرتكَبة في أثناء النزاع المسلّح. وكإمارة على التزام فارك بالعملية، ذكر تقرير المفوّضية السامية المعنيّة بالسلم التابعة للحكومة في 6 شباط/فبراير أنّ نحو 6000 عضو في فارك سُرّحوا في مراكز التجميع العشرين ومناطق التسريح الثماني التي حدّدتها الحكومة وأدارتها بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا (UNMC)[59].

وفي آذار/مارس 2017، أصدر مكتب التسجيل وثائق هُوية وطنية لأعضاء فارك السابقين كوسيلة لإدماجهم في المجتمع. وفي نيسان/أبريل، وُسّعت العملية لتشكيل كيان خاصّ للمساعدة على ضمان تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تطبيق اتّفاقية السلام[60]. يوجد خطر كامن في إمكان

---

(54) Economist Intelligence Unit, «Divisions over Anti-guerrilla Strategy Emerge,» 28 August 2015, and D. Gagne, «Suspected Guerrilla Ambush Leaves 8 Paraguay Solders Dead,» InSight Crime, 29 August 2016.

(55) Clavel, Ibid.

(56) C. Davis and H. Trinkunas, «Has Colombia Achieved Peace?: 5 Things You Should Know,» Order from Chaos, Brookings Institution, 5 August 2016.

للاطّلاع على مفاوضات عملية السلام، انظر: P. Valenzuela, «Out of the Darkness? The Hope for Peace in Colombia,» in: *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 47–57.

(57) Final Agreement to End the Armed Conflict and Build Stable and Lasting Peace, 24 November 2016.

(58) «Cronología de la implementación del acuerdo de paz» [التسلسل الزمني لتطبيق اتّفاقية السلام]، Agenda Propia, 15 June 2017.

(59) L. Goi and J. McDermott, «Colombia FARC Soldiers Demobilize, Militias Remain in Field,» InSight Crime, 6 February 2017.

للمزيد عن بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، انظر الفصل الثالث، القسم II في هذا الكتاب.

(60) Office of the High Commissioner for Peace, «Así marcha el Acuerdo de Paz» [الوضع الحالي لاتّفاقية السلام]، 2017

التحاق أفراد فارك السابقين بعصابات الجريمة المنظّمة إن لم يُدمَجوا بنجاح في أنشطة مُنتجة تكفل لهم ولأُسرهم معيشة شرعية وكريمة[61]. ولا يُعرف بعد إذا ما كانت خطط إعادة الإدماج ستتيح وظائف كافية لمقاتلي فارك السابقين.

ذكرت بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا في 20 حزيران/يونيو أنّ فارك أكملت تسليم أسلحتها قبل الموعد المقرّر في 27 حزيران/يونيو[62]. غير أنّ مجموعات منشقّة عن فارك، تقدَّر أحجامها بنحو 5 ـ 15 بالمئة من العدد الإجمالي لأعضاء فارك السابقين، واصلت التمدّد في مناطق معيّنة، وبخاصّة على الحدود مع الإكوادور والبيرو وفنزويلا[63].

وفي 4 أيلول/سبتمبر 2017، وقّع جيش التحرير الوطني (ELN)، وهو ثاني أكبر مجموعة فدائية في كولومبيا، اتّفاقية وقف مؤقّت لإطلاق النار مع الحكومة تنتهي في كانون الثاني/يناير 2018[64]. وبرغم هذه الاتّفاقية، واصل جيش التحرير الوطني مهاجمة مسؤولين أمنيين حكوميين في منطقة أراوكا[65].

وبعدما تقرّر إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في عام 2018، ستسعى فارك للاندماج بالكامل في المشهد السياسي تحت اسمها الجديد القوّة الثورية البديلة المشتركة (فارك أيضاً)، وهي تدعو إلى إصلاحات مع شركائها في التحالف. لكن لا يُعرف إن كان الكونغرس سيقرّ قوانين متّصلة بالولاية القضائية الخاصة للسلام وإصلاحات أخرى مرادها تيسير مشاركة فارك الرسمية في السياسة[66].

---

(61) S. Labbé, C. Seucharan, and A. Villagas, «Disarmed and Dangerous: Can Former Farc Guerrillas Adjust to Civilian Life?,» *The Guardian*, 24/5/2017.

(62) United Nations, Security Council, Report of the Secretary-General on the United Nations Mission in Colombia, S/2017/539, 23 June 2017, p. 10.

(63) A. Albaladejo, «Is Colombia Underestimating the Scale of FARC Dissidence?,» InSight Crime 17 October 2017.

(64) Office of the High Commissioner for Peace, «Acuerdo y comunicado sobre el cese al fuego bilateral y temporal entre el Gobierno y el ELN» [اتّفاقية وبيان حول وقف النار الثاني المؤقّت بين الحكومة وجيش التحرير الوطني]، 4 أيلول/سبتمبر 2017.

(65) «Escalada de ataques en Arauca deja tres policias heridos,» [تصاعد الهجمات في أراوكا يوقع ثلاثة جرحى في صفوف الشرطة]، *El Tiempo* (Bogotá), 24/9/2017.

(66) J. Bargent, «Time Running Out for Colombia Congress to Pass FARC Peace Legislation,» InSight Crime, 6 November 2017.

III النزاع المسلّح في آسيا وأوقيانيا

إيان دايفس، ريتشارد غياسي وفي سو

انخرطت خمس دول في آسيا وأوقيانيا في نزاعات مسلّحة محتدمة في عام 2017، وهي أفغانستان والهند وميانْمار وباكستان والفيليبين. في ميانْمار، شُرّدت طائفة الروهينغا قسراً (وكان لذلك تداعيات في بنغلادش)؛ وقامت قوات الأمن الحكومية بأعمال عنف واسعة النطاق من دون عقاب في أماكن كالفيليبين؛ وانتقل تنظيم الدولة الإسلامية إلى دول كأفغانستان والفيليبين. وبموازاة ذلك، بقيت أجزاء من آسيا وأوقيانيا تعاني عدم استقرار لأسباب متنوّعة، من غير ظهور اتّجاه موحّد ووحيد: تصاعدت التوتّرات في شمال شرق آسيا التي تعدّ إحدى أكثر المناطق تسلّحاً في العالم، بسبب برنامجَي الأسلحة النووية والقذائف البالستية لكوريا الشمالية أساساً؛ واستمرّت المنافسة بين الصين وجاراتها في بحر الصين الجنوبي وفي بحر الصين الشرقي؛ واشتعل النزاع الهندي ـ الباكستاني حول كشمير من جديد؛ واستمرّ تدهور العلاقات بين الصين والهند عقب مواجهة عسكرية في المنطقة الحدودية المجاورة لبوتان[1]. وازدادت المخاوف في شأن انتهاكات حقوق الإنسان طوال عام 2017 أيضاً في دول كثيرة في المنطقة[2].

سنناقش بإيجاز في هذا القسم خلفيّة كلّ نزاع مسلّح وعمليات السلام الجارية في دولتين. ونناقش الوضع في نيبال كمثال على عملية سلام لا تزال مستمرّة برغم التحدّيات المتنوّعة،

(1) للاطّلاع على الإنفاق العسكري في آسيا، انظر الفصل الرابع، القسم II في هذا الكتاب. ولمعرفة المنافسة بين الدول المطلّة على بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي، والاطلاع على تفاصيل النزاع في كشمير والتوتّرات بين الهند والصين، انظر الفصل الأول، القسم II في هذا الكتاب.

(2) انظر مثلاً: Z. R. Al Hussein, UN High Commissioner for Human Rights, «Current Development and Challenges in the Asia-Pacific region,» Statement at the Jakarta Conversation on the 70th year of the Universal Declaration on Human Rights and 25th year of the Vienna Declaration and Programme of Action, 5 February 2018.

والوضع في سريلانكا في سياق عملية سلام لاحقة لنزاع، هدفها البحث عن الحقيقة والعدالة والمصالحة.

النزاع المسلّح في أفغانستان

سكان أفغانستان هم الأكثر شباباً في آسيا، إذْ بلغ العمر المتوسّط 18.8 فقط في عام 2017[3]. كما أنّ أكثر من 70 بالمئة من السكان الأفغان وُلدوا في غمرة نزاع عنيف احتدم من دون انقطاع تقريباً منذ عام 1979. لذلك، النزاع وعدم الأمن جزء من الحياة في نظر كثير من الأفغان. وبقي الوضع الأمني شديد الاضطراب في عام 2017 من غير ظهور أيّ علامات على إمكان تحسّن الوضع الأمني في البلاد على المدى القصير والمتوسّط.

سجّلت الأمم المتحدة 23744 حادثة مرتبطة بالأمن في عام 2017، وعُزي 63 بالمئة منها إلى اشتباكات مسلّحة[4]. وواصل المتمرّدون الذين يتألّفون من طالبان، ومجموعة حقّاني المنتسبة إلى طالبان وتنظيم الدولة الإسلامية ـ ولاية خراسان (مجموعة محلّية منتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية)، هجماتهم المنهجية على قوّات الدفاع الوطني والأمن الأفغانية (ANDSF) وعلى المراكز السكانية الرئيسة في عام 2017، وبقيت هذه الهجمات السبب الرئيس لإصابات المدنيين. ودفع العنفُ اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى الإعلان في تشرين الأول/أكتوبر 2017 عن تقليص وجودها في البلاد، وأنّه ما عاد في مقدورها مواصلة العمل في بعض الأقاليم[5].

وثّقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (UNAMA) مقتل 3438 شخصاً وإصابة 7015 شخصاً آخر بجروح في عام 2017، وعزت 65 بالمئة من هذه الإصابات إلى «عناصر معادية للحكومة» (42 بالمئة إلى طالبان، و10 بالمئة إلى تنظيم الدولة الإسلامية ـ ولاية خرسان، و13 بالمئة إلى «عناصر معادية للحكومة» غير محدَّدة) و20 بالمئة إلى قوات موالية للحكومة (16 بالمئة إلى قوّات الدفاع الوطني والأمن الأفغانية، و2 بالمئة إلى القوات العسكرية الدولية و2 بالمئة إلى جماعات مسلّحة أخرى موالية للحكومة)؛ وعُزيت الـ 15 بالمئة المتبقّية إلى أسباب متنوّعة، كتبادل لإطلاق نار بين أطراف غير محدّدة. ومع أنّ عدد الإصابات انخفض بنسبة 9 بالمئة بين عامي 2016 و2017، شهد العام 2017 وقوع عدد كبير من الإصابات (22 بالمئة مقارنة بـ17 بالمئة في عام 2016) بسبب تفجيرات انتحارية وهجمات أخرى باستخدام أجهزة متفجّرة يدوية صنع (IEDs)[6].

---

(3) US Central Intelligence Agency, «Country Comparison to the World,» World Factbook, [n. d.].
إنّ البيانات الديمغرافية بشأن أفغانستان محدودة لعدم وجود إحصاء حديث للسكان.

(4) United Nations, General Assembly and Security Council, «The Situation in Afghanistan and Its Implications for International Peace and Security,» Report of the Secretary-General, A/72/768–S/2018/165, 27 February 2018, para. 14.

(5) F. Abed and R. Najim, «Red Cross Reduces Presence in Afghanistan after Staff is Attacked,» *New York Times*, 9/10/2017.

(6) UN Assistance Mission in Afghanistan (UNAMA), *Afghanistan Protection of Civilians in Armed Conflict: Annual Report 2017* (Kabul: UNAMA, 2018).

وفي 31 أيار/مايو 2017، وقع الهجوم الأشدّ فتكاً منذ سقوط نظام طالبان في عام 2001، حين قتلت شاحنة ضخمة 150 شخصاً على الأقلّ وأصابت أكثر من 300 آخرين بجروح، وأغلبيتهم من المدنيين[7]. وقع الهجوم قبل ستّة أيام وحسب من انطلاق عملية كابل، وهي عملية سلام تقودها الحكومة الأفغانية وتضمّ أصحاب مصلحة من الدول المجاورة ودول أخرى بعيدة، لكنّ طالبان آثرت عدم المشاركة[8]. لذلك، لم يطرأ تقدّم ملموس يفضي إلى عملية سلام في عام 2017.

واصل تنظيم الدولة الإسلامية ـ ولاية خرسان مهاجمة طائفة الهزارة ذات الأغلبية الشيعية طوال عام 2017 في مسعى واضح لإشعال عنف طائفي شيعي ـ سنّي، وهو الأمر الذي تجنّبته أفغانستان بالكامل تقريباً طوال سنوات النزاع[9]. وعلى الرغم من الاضطرابات المتّصلة بقيادة طالبان وتوجّهها الاستراتيجي في عام 2017، استطاعت الحركة مواصلة نهوضها الذي بدأته منذ «الانتقال الثلاثي» في آخر عام 2014 ـ اللحظة التي تصوّرت فيها منح المجتمع الدولي الحكومة الأفغانية استقلالية في السياسة والأمن والاقتصاد. وانتزعت طالبان أراضي بالتدريج من الحكومة الأفغانية منذ ذلك الانتقال. وبحلول منتصف عام 2017، ساد اعتقاد بأنّ 45 بالمئة من مساحة البلاد بات تحت سيطرة طالبان أو في مرمى محاولاتها ـ معظمها في مناطق ريفية[10].

بدا أنّ النزاع بلغ حالة مراوحة في عام 2017، وإن ازدادت المخاوف من أنّ قوّات الدفاع الوطني ربّما تتكبّد إصابات قد تعجز عن تحمّلها على المدى الطويل[11]. وفي ما يتّصل بقدرة هذه القوات العسكرية المحدودة، استمرّت المراوحة ولو جزئياً بسبب توليفة من الحوكمة الضعيفة والمناكفات السياسية والتخطيط الجيوسياسي في أوساط أصحاب مصلحة خارجيين واقتصاد رسمي مشلول إلى حدّ بعيد.

أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب استراتيجية أمريكية جديدة في أفغانستان في آب/أغسطس 2017. عكست هذه الاستراتيجية، بتركيزها المتواصل على استخدام القوة العسكرية، الاستراتيجيات التي اعتمدتها الإدارتان الأمريكيتان السابقتان. لكنّها اقترحت الانتقال من مقاربة معتمدة على الزمن في الحرب إلى مقاربة معتمدة على الأوضاع على الأرض، مع إرفاد الجنود المنتشرين بنحو 4000 جندي[12]. هذا إضافة إلى نحو 8300 جندي أمريكي من أصل 13576 جندياً دولياً منضوين في بعثة الدعم الحازم التابعة للناتو التي انطلقت في عام 2015 لتقديم مزيد من التدريب والمشورة والمساعدة لقوّات الدفاع الوطني[13]. وشدّد الرئيس ترامب على أنّ الاستراتيجية ستركّز على هزيمة

---

(7) لم تزعم أيّ مجموعة المسؤولية، لكنّ الحكومة الأفغانية اتّهمت شبكة حقّاني. انظر: R. Nordland, «Death Toll in Kabul Bombing has Hit 150, Afghan President Says,» *New York Times*, 6/6/2017.

(8) Afghan Ministry of Foreign Affairs, «The Kabul Process,» 6 June 2017.

(9) M. Comerford, «Islamic State's Khorasan Province, 2 Years On,» *The Diplomat* (26 January 2017).

(10) B. Roggio and A. Gutowski, «LWJ Map Assessment: Taliban Controls or Contests 45% of Afghan Districts,» *FDD's Long War Journal*, Foundation for the Defense of Democracies (FDD), 26 September 2017.

(11) US Special Inspector General for Afghanistan Reconstruction (SIGAR), *Quarterly Report to the United States Congress* (Arlington, VA: SIGAR, 2017).

(12) «Trump Rules out Afghan Troops Withdrawal,» BBC News, 22 August 2017.

(13) لا تكشف الولايات المتّحدة العدد الدقيق لجنودها في أفغانستان. لمعرفة حجم بعثة الدعم الحازم، انظر NATO, «NATO and Afghanistan,» 10 November 2017, and NATO, «Resolute Support Mission (RSM): Key Facts and Figures,» May 2017.

طالبان والجماعات المسلّحة الأخرى وليس على بناء الدولة، وذلك من خلال (أ) تدريب أفضل لقوّات الدفاع الوطني؛ و(ب) تدريب مزيد من القوّات الخاصّة الأفغانية؛ و(ج) عمليات مكافحة إرهاب أفغانية أمريكية مشتركة[14]. وهناك احتمال أن يؤدّي تخفيف الضوابط على استخدام الولايات المتحدة للقوّة العسكرية إلى زيادة إصابات المدنيين، وبحلول آخر السنة، ظهرت أدلّة على أنّ ذلك ما حصل فعلاً[15].

وكجزء من هذه الاستراتيجية الجديدة، أعلنت الولايات المتحدة أيضاً أنّها ستمارس ضغوطاً أكبر على باكستان لمنع الهجمات عبر الحدود[16]. تتبادل أفغانستان وباكستان اللوم على تواتر هذه الهجمات، وقد تواصلت في عام 2017 الاتّصالات السياسية المتبادلة على أعلى المستويات بين الدولتين لمحاولة التوصّل إلى حلّ لهذه القضية. إضافة إلى ذلك، اعتمدت الدولتان آلية مشتركة للسيطرة على الأزمات لإجراء اتّصالات طارئة بوساطة صينية؛ وأطلقتا عمليات مشتركة تستهدف الإرهابيين على الشريط الحدودي لكلّ من الدولتين بوساطة أمريكية[17]. وسرت مزاعم طوال عام 2017 بأنّ روسيا تموّل وتسلّح طالبان في قتالها تنظيم الدولة الإسلامية ـ ولاية خراسان، بهدف لجم تأثير تنظيم الدولة الإسلامية في آسيا الوسطى. لكن يصعب الحصول على معلومات موثوق بها حول إمدادات الأسلحة التي تصل إلى طالبان بالأسلحة[18].

النزاع المسلّح في الهند

تواجه الهند عدداً من التهديدات الأمنية الداخلية المستمرّة كتمرّد الناكسال الماوي الطويل الأمد، إضافة إلى توتّرات بينها وبين الصين وتجدّد النزاع المناطقي مع باكستان حول كشمير في عام 2017[19]. بدأ النزاع في صورته الحالية عقب اندماج مجموعة الحرب الشعبية (PWG) والمركز الشيوعي الماوي (MCC) وتشكيل الحزب الشيوعي الهندي (CPI) ـ الماوي، ويُعرف أيضاً بالحزب

(14) T. Gibbons-Neff, «US-led Mission in Afghanistan Lacks Troops for New Strategy,» *New York Times*, 9/11/2017.

(15) انظر مثلاً: S. E. Rasmussen, «Afghan Civilians Count Cost of Renewed US Air Campaign,» *The Guardian*, 5/9/2017, and N. Rahim and R. Nordland, «Did Airstrikes in Afghanistan Last Week Kill Civilians? US and UN Disagree,» *New York Times*, 10/11/2017.

(16) J. Hirschfield Davis and M. Landler, «Trump Outlines New Afghanistan War Strategy with Few Details,» *New York Times*, 21/8/2017.

(17) Afghan Ministry of Foreign Affairs, «Joint Press Release by China, Afghanistan and Pakistan,» 25 June 2017, and A. Gul, «Afghanistan Accepts Pakistan's Offer of «Coordinated» Anti-terror Operations,» Voice of America (5 July 2017).

(18) S. E. Rasmussen, «Russia Accused of Supplying Taliban as Power Shifts Create Strange Bedfellows,» *The Guardian*, 22/10/2017.

للاطّلاع على عمليات نقل الأسلحة، انظر الفصل الخامس، القسم I في هذا الكتاب.

(19) لمعرفة المزيد عن التوتّرات بين الهند والصين، وعن النزاع في جامو وكشمير، انظر الفصل الأول، القسم II في هذا الكتاب.

الناكسالي. كما أنّ جيش التحرير الغواري الشعبي (PLGA) هو الجناح العسكري للحزب الشيوعي الهندي الماوي[20].

في منتصف العقد الأوّل من هذا القرن، أثّر النزاع في نحو نصف ولايات الهند البالغة 28 ولاية آنذاك. لكنّ وجود الحزب الشيوعي الهندي الماوي انحسر في العقد المنصرم عقب إطلاق عملية مكافحة تمرّد في عام 2009 بالتزامن مع سلسلة برامج اجتماعية أطلقتها الحكومة الهندية منذ أواسط العقد الأوّل، منها مشروع الأمن الغذائي لسنة 2013 ومخطّط المهاتما غاندي الوطني لضمان فرص العمل في المناطق الريفية (MGNREGS). وغداة هذه البرامج، تحدّثت الحكومة الهندية عن تراجع مستوى العنف بالتدريج لكن باطراد منذ عام 2010، مع أنّ الإصابات بقيت في حدود عدّة مئات كلّ سنة[21]. لكن أُفيد عن مقتل 433 شخصاً في النزاع عام 2016 (244 شيوعياً و123 مدنياً و66 جندياً حكومياً)، وتُعزى الإصابات بدرجة كبيرة إلى كمين محكم واحد[22].

انحصر العنف في عام 2017 في ولاية تشهاتيسْغراه، حيث شنّ جيش التحرير الغواري الشعبي هجوماً في آذار/مارس وآخر في نيسان/أبريل، أدّيا إلى مقتل 36 عنصراً أمنياً هندياً على الأقلّ، وسقط في الولاية طوال ذلك العام 169 قتيلاً (78 شيوعياً و32 مدنياً و59 عنصراً أمنياً)[23]. وعلى العموم، قُتل في النزاع نحو 333 شخصاً في عام 2017، ولا يزال الوضع في حالة مراوحة لعدم بروز آمال قريبة بعملية سلام أو حلّ سياسي ـ وبخاصّة أنّ الحكومة الهندية ترى أنّ استراتيجيتها في مكافحة الإرهاب فاعلة[24].

النزاع المسلّح في ميانْمار

خضعت ميانْمار بين عامي 1962 و2011 لحكومة انتفاضة عسكرية قمعت كلّ المعارضين تقريباً. وأصبح الاعتقال الإداري لآونغ سان سيو كيي، زعيمة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية (NLD)، رمزاً لهذا القمع. وأفضت عملية التحرّر التدريجي التي بدأت في عام 2010 إلى إجراء انتخابات عامّة متعدّدة الأحزاب في تشرين الثاني/نوفمبر 2015، وإلى انتخاب هتين كياو من الرابطة في آذار/مارس 2016 ليصبح أوّل رئيس غير عسكري للبلاد منذ عام 1962. ومع أنّ الدستور منع

(20) «India's Maoist Rebels: An Explainer,» Al Jazeera, 26 April 2017.

(21) «Indian Parliament Passes Food Security Bill,» *BRICS Post*, 26/8/2013, and D. Reddy, A. A. Reddy, and M. C. S. Bantilan, «The Impact of Mahatma Gandhi National Rural Employment Guarantee Act (MGNREGA) on Rural Labor Markets and Agriculture,» *India Review*, vol. 13, no. 3 (2014), pp. 251–273.

(22) South Asia Terrorism Portal (SATP), «Fatalities in Left-wing Extremism: 2016»; «India's Maoist Rebels: An Explainer,» and S. Roy, «Half a Century of India's Maoist Insurgency,» *The Diplomat* (21 September 2017).

(23) R. Drolial, «25 Jawans Killed as Maoists Attack CRPF Team in Chhattisgarh's Sukma,» *Times of India*, 24/4/2017, and South Asia Terrorism Portal (SATP), «Fatalities in Left-wing Extremism: 2017».

(24) South Asia Terrorism Portal (SATP), «Fatalities in Left-wing Extremism: 2017»; Roy, «Half a Century of India's Maoist Insurgency,» and N. Chauhani, «New Anti-Maoist Strategy Delivers Results, Red Corridor Shrinks to 58 Districts,» *Times of India*, 24/1/2018.

آونغ سان سيو كيي من أن تصبح رئيسة، فقد أصبحت رئيسة الحكومة من خلال منصب المستشار الذي استُحدث مؤخّراً[25].

يحتفظ الجيش بنفوذ كبير، ولطالما ساند هيمنة البامار، أكبر مجموعة إثنية في ميانْمار، وهو ما أشعل سلسلة من عمليات التمرّد الطويلة الأمد.

توجد أزمات إنسانية خطيرة في أجزاء كثيرة من البلاد، وهي مرتبطة بعدم الأمن الغذائي على نطاق واسع، وفقر مزمن، وانعدام الرعاية الصحّية المناسبة وغيرها من الخدمات بسبب عقود من الحكم العسكري، والانقسامات الطائفية والإثنية والتفاوتات الهيكلية ونزاع طويل الأمد[26]. تشكّل الأقلّيات في ميانْمار نحو 40 بالمئة من السكان، وهي تعيش أساساً في المناطق الحدودية، حيث توجد جماعات متمرّدة عديدة. لكنّ الحكومة العسكرية أبرمت بعد مفاوضات اتّفاقات مع بعض من هذه الجماعات، مجيزة لها إدارة جيوب صغيرة، لكنّها لم تكن مستعدّة للقبول بحلٍّ فدرالي أو إزالة مظالم الأقلّيات الإثنية على نطاق أوسع[27].

أفضت عملية سلام متدرّجة إلى مشروع اتّفاق لوقف إطلاق النار في عام 2015، سُمّي اتّفاقية وقف إطلاق النار في كل أنحاء البلد (NCA)، لكن من أصل 20 جماعة مسلّحة إثنية على الأقلّ ناشطة في ميانْمار، لم يوقّع الاتّفاقية إلا 8 جماعات. وكجزء من عملية السلام هذه، يتعيّن أن ينعقد مؤتمر سلام للاتّحاد كلّ ستّة شهور. وقد انعقد أوّل هذه المؤتمرات بين 31 آب/أغسطس و4 أيلول/سبتمبر 2016[28].

وفي آذار/مارس 2017، شنّت مجموعة غير معروفة تُدعى جيش التحالف الديمقراطي الوطني لميانمار (MNDAA) هجمات على مدنيين وقوات الشرطة وأهداف عسكرية في لوكاي شرق ولاية شان، فقُتل 30 شخصاً على الأقلّ. وهذا الجيش جزء من ائتلاف مضطرب إلى حدّ بعيد لمجموعات متمرّدة، وهو لم يشارك في عملية السلام لعام 2015[29]. وبقي الوضع الأمني في شان متفجّراً بقيّة السنة، وكذلك في ولاية كاتشين في الشمال، حيث تواصل نزاع مسلّح بين الحكومة وجيش استقلال كاتشين، وهو الجناح العسكري لمنظّمة استقلال كاتشين[30].

(25) لمعرفة المزيد عن انتقال ميانْمار من الحكم العسكري إلى الديمقراطية، انظر: B. Xu and E. Albert, «Understanding Myanmar,» Backgrounder, Council on Foreign Relations, 25 March 2016.

(26) United Nations and Partners, Humanitarian Country Team, *2017 Myanmar Humanitarian Response Plan: January–December 2017* (United Nations: Dec. 2016)

(27) «Ending Myanmar's Insurgencies: A Long Road,» *The Economist* (10 September 2016).

(28) International Crisis Group (ICG), *Myanmar's Peace Process: Getting to a Political Dialogue*, Crisis Group Asia Briefing; no. 149 (Brussels: ICG, 2016).

(29) W. Moe and M. Ives, «Attacks by Rebels in Myanmar Leave Dozens Dead,» *New York Times*, 7/10/2017, and A. Davis, «Myanmar's Army Struggles against a Strong New Rebel Alliance,» *Nikkei Asian Review* (6 April 2017).

(30) N. Thompson, «Myanmar's Unhappy Rebels,» *The Diplomat* (8 January 2018), and S. Naw, «Myanmar's Other Ethnic Atrocity,» *Asia Times*, 27/12/2017.

انعقد ثاني مؤتمرات السلام للاتّحاد في 24 ـ 29 أيار/مايو 2017 بمشاركة نحو 140 من أصحاب المصلحة، منهم مندوبون عن الحكومة، والبرلمان، والجيش، والأحزاب السياسية، والجماعات الإثنية المسلّحة، وجماعات المجتمع المدني(31). تميّز المؤتمر بثلاثة تطوّرات حاسمة في عملية السلام: (أ) رفض المجلس الاتّحادي الموحَّد للجنسيات المشاركة، وهو فصيل قوّي يضمّ غير الموقّعين على اتّفاقية وقف إطلاق النار (NCA)، برغم امتثاله للعملية قبل ذلك؛ و(ب) عودة ظهور قضية الانفصال وتعدّد صور فهم الفدرالية كخطوط انقسام بين أصحاب المصلحة؛ و(ج) تعاظم دور الصين في عملية الحوار، ولا سيّما على صعيد التوسّط لحمل الجماعات الإثنية المسلّحة في شمال وفي شمال شرق ميانْمار على المشاركة(32).

إذا كان مجرّد انعقاد المؤتمر ـ بعد تأخير ناهز ثلاثة شهور ـ عنى إحراز تقدّم، ولو ضئيل، أظهرت الحوادث التي وقعت في شمال ولاية راخاين في آب/أغسطس 2017 هشاشة عملية السلام الوليدة. طائفة الروهينغا مجموعة إثنية أغلبيتها من المسلمين السنّة وتقيم أساساً في راخاين غرب ميانْمار، ولطالما عانت التمييز والحرمان من الحقوق الأساسية والتشريد القسري والعنف الطائفي منذ ثمانينيات القرن الماضي(33). وللنزاع أبعاد طائفية وسياسية، فمشاعر العداء للمسلمين متفشّية في صفوف القوّات المسلّحة وشرائح كبيرة في المجتمع المدني (وبخاصّة المجموعات البوذية الراديكالية) بل بين أعضاء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. لذلك، تقوم جماعات طائفية، وليس القوّات المسلّحة، ببعض أعمال العنف في حقّ الروهينغا؛ وعلى المستوى السياسي بوجه عام، تظلّ (NLD) ضعيفة في علاقتها بالقوّات المسلّحة في جميع المسائل المتّصلة بالأمن.

وفي تصعيد خطير لهذا النزاع الطويل، شنّ مسلّحون من جيش إنقاذ روهينغا أراكان (ARSA) ـ جماعة مسلّحة إثنية حديثة نسبياً زعمت الدفاع عن حقوق الروهينغا ـ هجمات منسَّقة على 30 مركزاً للشرطة وعلى قاعدة عسكرية في 25 آب/أغسطس(34). قُتل نحو 80 مسلّحاً و12 من أفراد قوّات الأمن. ردّ الجيش بتنفيذ «عمليات تطهير»، وظهرت أدلّة في أثنائها على إحراق قرى روهينغا، وإخلاء ما يصل إلى 4000 مدني غير مسلم عبر البحر(35). وفي إثر ذلك، حاول ما يصل إلى 38000 من أبناء الروهينغا الهرب إلى بنغلادش(36). وبحلول أوائل أيلول/سبتمبر، كان نحو 580000 مدني

---

(31) N. Kipgen, «The Continuing Challenges of Myanmar's Peace Process,» *The Diplomat* (6 June 2017).

(32) المصدر نفسه، و A. Choudhury, «Second 21CPC and Myanmar's Stuttering Peace Process,» Institute of Peace and Conflict Studies (28 June 2017).

(33) للاطّلاع على التشريعات التمييزية المناوئة للروهينغا، انظر: «Still Oppressed: Rohingya Policies and Restrictions under Myanmar's New Government,» Joint briefing paper, International Federation for Human Rights (FIDH) and Alternative ASEAN Network on Burma, 26 October 2016.

(34) كان جيش إنقاذ روهينغا أراكان يُعرف بحركة اليقين (HaY). انظر: International Crisis Group (ICG), *Myanmar: A New Muslim Insurgency in Rakhine State*, Asia Report; no. 283 (Brussels: ICG, 2016).

لمعرفة المزيد عن الهجمات وما تلاها، انظر مثلاً: International Crisis Group, «Myanmar Tips into New Crisis After Rakhine State attacks,» 27 August 2017.

(35) Human Rights Watch, «Burma: 40 Rohingya Villages Burned since October,» 17 December 2017.

(36) «Nearly 40,000 Rohingya Fled Escalating Myanmar Fighting: UN Sources,» Reuters, 1 Septeber 2017.

من الروهينغا قد فرّوا عبر الحدود، وهو ما أحدث إحدى أسرع أزمات اللجوء تعاظماً منذ الحرب العالمية الثانية(37).

منعت حكومة ميانْمار بعثة تقصّي حقائق تابعة للأمم المتحدة ومعظم وكالات الغوث الدولية والصحافيين من دخول المنطقة(38). واتّهم مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة جيشَ ميانْمار بتنفيذ تطهير عِرقي، بينما اتّهمه مراقبون ووكالات أخرى بارتكاب جرائم جنسية وجرائم ضدّ الإنسانية(39). أنكر مسؤولون كباراً في ميانْمار هذه التهم، لكنّ أعضاء الاتّحاد الأوروبي والولايات المتحدة ردّوا بتعليق أو تقييد التعاون الدفاعي مع ذلك البلد(40). وذكرت تقارير أيضاً أنّ قوات الأمن الميانْمارية تبني أسياجاً وتزرع ألغاماً أرضية على طول الحدود لمنع الناس من العبور إلى بنغلادش(41). وقدّرت منظّمة أطبّاء بلا حدود أنّ 9000 ـ 13700 من الروهينغا، منهم 1000 طفل على الأقلّ تحت سنّ الخامسة، قُتلوا بين آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2017، وأنّ 71 بالمئة يعانون وقوع «وفيّات ناجمة عن أعمال عنف» وأنّ البقيّة يموتون جوعاً أو لأسباب أخرى نتيجة الفرار من العنف(42).

وفي بنغلادش، يقدَّر بأنّ 700000 ـ 900000 من أبناء الروهينغا، منهم أولئك الذين شُرّدوا من قبل، بحاجة ماسّة إلى مساعدات إنسانية. أقامت بنغلادش، على ضعف قدرتها على الردّ، معسكراً في كوتوبالونغ لإيواء 800000 شخص، ونسّقت مع شركاء دوليين في مجال المساعدة الإنسانية لإقامة مرافق أساسية وتأمين مساعدات طبّية(43). وفي أيلول/سبتمبر 2017، نشر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) وشركاؤه خطّة ردّ تمهيدي طالباً 77 مليون

---

(37) A. Ramzy, «Rohingya Refugees Fleeing Myanmar Await Entrance to Squalid Camps,» *New York Times*, 18/10/2017.

(38) International Crisis Group, «The Rakhine State Danger to Myanmar's Transition,» 8 September 2017.

(39) Al Hussein, Z. R., UN High Commissioner for Human Rights, «Darker and More Dangerous: High Commissioner Updates the Human Rights Council on Human Rights Issues in 40 Countries,» Opening Statement, UN Human Rights Council 36th session, 11 September 2017.

انظر أيضاً مثلاً: Amnesty International, «Myanmar: Crimes against Humanity Terrorize and Drive Rohingya Out,» 18 October 2017; Human Rights Watch, «Burma: New Satellite Images Confirm Mass Destruction,» 17 October 2017, and Human Rights Watch (HRW), *«All of My Body Was Pain»: Sexual Violence against Rohingya Women and Girls in Burma* (New York: HRW, 2017)

(40) R. Oliphant and N. Connor, «Britain to Stop Training Burmese Military until Rohingya Crisis is resolved,» *Daily Telegraph*, 19/9/2017; Agence France-Press, «European Union to Cut Ties with Myanmar Military Chiefs over Rakhine Crisis,» *Frontier Myanmar* (12 October 2017), and M. F. Martin, R. Margesson and B. Vaughn, *The Rohingya Crises in Bangladesh and Burma*, Congressional Research Service (CRS) Report for Congress R45016 (Washington, DC: US Congress, CRS, 2017).

(41) K. N. Das, «Bangladesh Protests over Myanmar's Suspected Landmine Use Near Border,» Reuters, 5 September 2017.

للاطّلاع على معلومات عن الألغام الأرضية، انظر أيضاً الفصل التاسع، القسم II في هذا الكتاب.

(42) Médecins Sans Frontières, «Myanmar/Bangladesh: MSF Surveys Estimate that at Least 6,700 Rohingya Were Killed during the Attacks in Myanmar,» 12 December 2017.

(43) M. Arora and B. Westcott, «Bangladesh to Move 800,000 Rohingya into Single Enormous Camp,» CNN, 23 October 2017, and World Health Organization, «900,000 Vaccines «en route» to Cox's Bazar to Prevent Cholera,» Press Release 1666, 29 September 2017.

دولار لمعالجة الأزمة القائمة في ميانْمار وبنغلادش، ثمّ زاد ذلك الرقم إلى 434 مليون دولار[44]. وفي إطار مسعى تقاسم تكلفة الردّ، نظّم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) والمنظّمة الدولية للهجرة (IOM) مؤتمراً للإعلان عن تبرّعات اشترك الاتّحاد الأوروبي والكويت في استضافته وجمع 360 مليون دولار[45].

بُذلت جهود لتيسير العودة الطوعية والآمنة للروهينغا المشرَّدين لكنّها واجهت صعوبات جمّة، وبخاصّة أنّ بنغلادش وميانْمار اختلفتا على شروط العودة. آثرت بنغلادش تدخّل الأمم المتحدة، بينما أرادت ميانْمار إدارة العودة بموجب اتّفاقية وقّعتها الدولتان في عام 1992 بعد مفاوضات أعقبت حالة تشريد جماعي سابقة[46].

وقبل يوم من هجمات آب/أغسطس 2017، قدّمت بعثة دولية خاصّة شكّلتها آونغ سان سيو كيي وترأّسها الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان، سلسلة توصيات في شأن كيفية إنهاء التوتّرات الإثنية في راخاين، تضمّنت مطالبة بإلغاء قانون يقيّد حق الروهينغا في الحصول على الجنسية وتحسين تطبيق حكم القانون[47]. قبلت آونغ سان سيو كيي بمعظم هذه التوصيات وعيّنت لجنة في 9 تشرين الأول/أكتوبر لتطبيقها، وانتهت السنة من غير أن يتّضح مدى ذلك التطبيق[48]. ثمّ وقّعت ميانْمار وبنغلادش اتّفاق عودة في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، لكن بحلول آخر السنة، ذكرت وكالات الأمم المتحدة أنّ الظروف المناسبة لعودة طوعية وآمنة للاجئين غير موجودة، وأنّ معظم وكالات الغوث لا تزال ممنوعة من العمل في راخاين[49].

تُعدّ إزالة مظالم الأقلّيات الإثنية إحدى العقبات الرئيسة أمام تحقيق عملية سلام مستدامة في ميانْمار، وأزمة لاجئي الروهينغا فاقمت ذلك التحدّي. اقترحت الصين في آخر تشرين الثاني/نوفمبر خطّة سلام من ثلاث مراحل بدا أنّها تتيح حلّاً براغماتياً للأزمة. لكن لم تظهر مؤشّرات في آخر عام 2017 على العمل بذلك الاقتراح[50]. وبالنظر إلى الأبعاد الطائفية والسياسية للنزاع، ليس هناك

---

(44) UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), *2017 Humanitarian Response Plan: September 2017–February 2018: Rohingya Refugee Crisis* (OCHA, October 2017).

(45) UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), «Rohingya Refugee Crisis: Pledging Conference,» [n. d.], and Pledging Conference for the Rohingya Refugee Crisis, «Pledges,» 23 October 2017.

(46) S. Cameron-Moore, «Myanmar Warns UN Scolding Could Harm Talks with Bangladesh on Rohingya Crisis,» Reuters, 8 November 2017, and S. S. Zaman, «Repatriating Rohingya under 1992 Agreement «Will be Difficult»,» *Dhaka Tribune*, 5/10/2017.

(47) Advisory Commission on Rakhine State (ACRS), *Towards a Peaceful, Fair and Prosperous Future for the People of Rakhine,* Final Report of the ACRS (Yangon: ACRS, 2017).

(48) Martin, Margesson and Vaughn, *The Rohingya Crises in Bangladesh and Burma*, p. 13.

(49) «Myanmar Rohingya Crisis: Deal to Allow Return of Muslim Refugees,» BBC News, 23 November 2017; International Crisis Group (ICG), *Myanmar's Rohingya Crisis Enters a Dangerous New Phase*, Asia Report; no. 292 (Brussels, ICG, 7 December 2017), and N. Cumming-Bruce, «Myanmar's Rohingya Actions May be Genocide, UN Official Says,» *New York Times*, 5/12/2017.

(50) H. Ge, «China's Pragmatic Solution to Rohingya Crisis,» *Global Times*, 26/11/2017, and K. S. Venkatachalam, «Can China Solve the Rohingya Crisis?,» *The Diplomat* (2 December 2017).

جهة سياسية محلّية مستعدّة حالياً، ولو في أوساط جماعات الأقلّيات الإثنية، لأداء دور وسيط في ميانْمار.

النزاع المسلّح في باكستان

يوجد بين باكستان وجارتيها الهند وأفغانستان نزاعات، وهي تتحوّل إلى أعمال عنف من حين لآخر. وتواجه باكستان تهديدات أمنية داخلية خطيرة أيضاً. وقد قُتل عشرات الألوف من الباكستانيين وشُرّد نحو 1.5 مليون شخص في العقد الماضي بسبب هجمات محلّية من جانب جماعات مسلّحة يائسة وبسبب هجمات مضادّة من جانب الجيش الباكستاني(51). ومع أنّ الوضع الأمني في باكستان تحسّن في السنين الأخيرة، استمر العنف عند مستويات خطيرة طوال عام 2017، بما في ذلك وقوع بعض أكثر الهجمات دموية منذ عام 2014.

في شباط/فبراير 2017، شنّ تنظيم الدولة الإسلامية وحركة طالبان الباكستانية ومسلّحون آخرون عدّة هجمات على أهداف حكومية ودينية وغيرها، منها هجوم انتحاري في 16 شباط/فبراير على أحد أشهر الأضرحة الصوفية في البلاد بإقليم السند وزعم تنظيم الدولة الإسلامية المسؤولية عنه. أوقع الهجوم 88 قتيلاً على الأقلّ وأصاب أكثر من 20 آخرين بجروح. اتّهم الجيش الباكستاني «قوى معادية» بتوجيه الهجمات واستخدام الملاذات الآمنة في أفغانستان(52)، وأغلق الحدود الباكستانية الأفغانية إلى أجل غير محدّد وهاجم عدّة أهداف داخل أفغانستان. وفي 22 شباط/فبراير، نفّذت باكستان عملية جديدة لمكافحة الإرهاب على نطاق البلاد مع تركيز على إقليم البنجاب(53).

لكنّ مقاربة مكافحة الإرهاب تواجه قيوداً. فعلى الرغم من إطلاق عملية مكافحة إرهاب ثانية في تموز/يوليو في وادي راجغال في المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتّحادية بالقرب من الحدود مع أفغانستان، واصلت الجماعات المسلّحة هجماتها مدى العام(54). إضافة إلى ذلك، تزايد القلق حول عدد كبير لـ «حالات اختفاء» أشخاص ـ معزوّة في الغالب إلى أنشطة الأجهزة الأمنية في سياق مكافحة التمرّد في إقليم بلوشستان ـ وحول تضييق على المنظّمات غير الحكومية الدولية العاملة في البلاد(55). جاء هذا التضييق الأخير في سياق ردّ فعل أوسع على المانحين الغربيين، وقرار

(51) «The Current Situation in Pakistan,» Fact sheet, United States Institute of Peace, 9 January 2017.

(52) J. Boone, «Pakistan Launches Crackdown as Isis Shrine Attack Toll Rises to 88,» *The Guardian*, 17/2/2017, and M. H. Khan, Q. A. Khushik and I. Ali, «At Least 70 Dead as Bomb Rips through Lal Shahbaz Shrine in Sehwan, Sindh,» *Dawn* (22 February 2017).

(53) «Pakistan's Army Launches «Operation Radd-ul-Fasaad» across the Country,» *Dawn* (22 February 2017).

(54) A. Gul, «Pakistan Unleashes New Anti-IS Military Operation near Afghan Border,» Voice of America (16 July 2017); S. E. Rasmussen, «Dozens Killed in Two Separate Attacks in Pakistan on Eve of Eid,» *The Guardian*, 23/6/2017, and I. Khan, «Pakistani Taliban Dressed in Burqas Kill Students at Dormitory,» *New York Times*, 1/12/2017.

(55) K. Stacey and F. Bokhari, «Pakistan Orders Expulsion of 29 International NGOs,» *Financial Times*, 14/12/2017, and D. Hadid, «Concern Grows in Pakistan over Cases of Disappearance,» National Public Radio, 14 December 2017.

الحكومة الباكستانية تقليل الاعتماد على تلك المنظّمات للفرص الاقتصادية والأمنية الجديدة التي أتاحها الممرّ الاقتصادي بين الصين وباكستان[56].

النزاع المسلّح في الفيليبين

وقّعت جبهة تحرير مورو الإسلامية (MILF) والحكومة الفيليبينية اتّفاق سلام في عام 2014 في مسعى لإنهاء واحد من أكثر النزاعات أمداً وفتكاً في آسيا[57]. لكن تبيّن أنّ إنهاء تمرّد الجيش الشعبي الجديد (NPA) ـ الجناح العسكري للحزب الشيوعي الفيليبيني (CPP) ومنظّمته السياسية الجامِعة، الجبهة الوطنية الديمقراطية (NDF) ـ أكثر استعصاءً. يخوض (NPA) حرب عصابات مع حكومة الفيليبين منذ عام 1969، ولا يزال ينشط في أقاليم كثيرة برغم خسائره[58]. لكن هناك محادثات متقطّعة بين الجبهة الوطنية الديمقراطية والحكومة منذ سنين[59].

جرى تنصيب رودريغو دوتيرتي رئيساً للفيليبين في 30 حزيران/يونيو 2016. وعقب ذلك، استأنف محادثات السلام المتوقفة مع الحزب الشيوعي الفيليبيني، حيث تولّت النرويج كطرف ثالث تيسير جولتَي محادثات[60]. وبعد أربع جولات من محادثات السلام في تسعة شهور وتعليق جولة خامسة وانهيار وقف إطلاق النار الذي أعلنه كلّ طرف من جانب واحد ـ وفي كلام عنيف متبادل بين دوتيرتي وقادة الجبهة الوطنية الديمقراطية ـ أنهت الحكومة رسمياً محادثات السلام في تشرين الثاني/نوفمبر 2017. وفي 5 كانون الأول/ديسمبر، سمّى دوديرتي الجيش الشعبي الجديد الجناح العسكري للحزب الشيوعي الفيليبيني جماعة إرهابية[61].

هناك جدل كثير يكتنف رئاسة دوتيرتي. ومن بين أكثر سياساته المثيرة للجدل حملة مكافحة المخدّرات التي دعا فيها المواطنين والشرطة إلى قتل المشتبه فيهم خارج سلطان القضاء. ويُعتقد أنّ آلاف الأشخاص قد قُتلوا[62]. وفي حين فرضت الولايات المتحدة والاتّحاد الأوروبي قيوداً على المساعدات والتجارة بسبب تأثيرات «حربه على المخدّرات»

---

(56) S. Shafqat, «CPEC and the Baloch Insurgency,» *The Diplomat* (8 February 2017).
انظر أيضاً: R. Ghiasy and J. Zhou, *The Silk Road Economic Belt: Considering Security Implications and EU–China Cooperation Prospects*, SIPRI and Friedrich Ebert Stiftung (Stockholm: SIPRI, 2017), p. 37.

(57) لمعرفة المزيد عن عملية السلام مع (MILF)، انظر: I. Svensson and M. Lundgren, «Mediation and Peace Agreements,» in: *SIPRI Yearbook 2014*, pp. 51–52.

(58) P. Cane, «Philippines Sees Resurgence in Communist Violence,» NYA, 25 October 2017.

(59) لمعرفة المزيد عن محادثات السلام، انظر: «Timeline: The Peace Talks between the Government and the CPP–NPA–NDF, 1986–Present,» GMA, 6 December 2017.

(60) المصدر نفسه.

(61) E. P. Santos, «How Peace Talks with Communist Rebels Failed,» CNN Philippines, 31 December 2017, and E. Punay, «DOJ to Seek Declaration of CPP-NPA as Terrorist Group,» *Philippine Star* (26 December 2017).

(62) O. Holmes, «Rodrigo Duterte Pulls Philippine Police out of Brutal War on Drugs,» *The Guardian*, 12/10/2017.

في حقوق الإنسان، أفصحت دول أخرى، وفي مقدّمها الصين وروسيا، عن دعم غير مشروط لسياسته[63].

أثار دوتيرتي مزيداً من الجدل في أيار/مايو 2017 حين فرض القانون العرفي على جزيرة منديناو والجزر المجاورة ردّاً على محاولة للاستيلاء على مدينة مراوي من جانب جهات مسلّحة فاعلة غير حكومية منتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية، كمجموعة موت (Maute) التي تسمّي نفسها تنظيم الدولة الإسلامية في لاناو أيضاً، وفصيل تابع لمجموعة أبو سيّاف[64]. ثمّ استعادت حكومة الفيليبين مراوي في تشرين الأول/أكتوبر بعد حصار فرضته القوات الحكومية مصحوباً بغارات جوّية على مدى خمسة شهور. ويقدَّر بأنّ النزاع شرّد نحو 360000 شخص؛ واستناداً إلى أرقام حكومية رسمية، قُتل 920 مسلّحاً و165 جندياً و47 مدنياً في القتال[65]. لكنّ بحثاً أجرته منظّمة العفو الدولية يرجّح أن تكون حصيلة قتلى المدنيين أكبر من ذلك كثيراً، وطالبت بتحقيق في التناسب في استخدام القوّة والدمار الذي لحق بالبنية الأساسية المدنية وإزهاق أرواح مدنيين[66]. وفي 13 كانون الأوّل/ديسمبر، مدّد دوتيرتي العمل بالأحكام العرفية في جزيرة مندناو سنة أخرى[67].

يُعتقد أنّ كثيراً من المتمرّدين الضالعين في الهجوم على مراوي مقاتلون سابقون من جبهة تحرير مورو الإسلامية أو من جماعات مسلّحة إسلامية أخرى، هي «مناضلو بانغسامورو الإسلاميون في سبيل الحرية» (BIFF)[68]. يمثل اصطفافهم مع تنظيم الدولة الإسلامية واستعدادهم لشنّ هجمات واسعة النطاق، كحالة مراوي، تهديداً خطيراً لاستقرار عملية السلام الجارية بين الحكومة وجبهة تحرير مورو الإسلامية ـ وبخاصّة أنّ الجماعات المنتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية تعَدّ بديلاً راديكالياً لجبهة تحرير مورو الإسلامية. لذلك، تظلّ إعادة إدماج المقاتلين السابقين والسير بعملية السلام قُدُماً تحدّيات ضاغطة، ولا سيّما بسبب الوضع في مندناو والمعارضة داخل القوات المسلّحة الحكومية والكونغرس. ولغاية تموز/يوليو 2017، سُرّح 145 مقاتلاً فقط بموجب اتّفاقية

---

(63) P. Kine, «Philippine President Rodrigo Duterte's «War on Drugs»,» *Harvard International Review* (14 October 2017).

(64) «Rodrigo Duterte has Declared Martial Law in the Southern Philippines,» *The Economist* (25 May 2017).

(65) Philippine Department of Social Welfare and Development (DSWD), Disaster Response Assistance and Management Bureau, Disaster Response Operations Monitoring and Information Center (DROMIC), «DSWD DROMIC Report #93 on the Armed Conflict in Marawi City,» 14 October 2017, and J. Gomez, «Philippines Declares End to 5-Month Militant Siege in Marawi,» Associated Press, 23 October 2017.

(66) Amnesty International, *«The Battle of Marawi»: Death and Destruction in the Philippines* (London: Amnesty International, 2017).

(67) E. Rauhala, «Liberated and Angry,» *Washington Post*, 9/12/2017, and F. Villamor, «Philippines Extends Martial Law in South for Another Year,» *New York Times*, 13/12/2017.

(68) R. Postings, «The Battle of Marawi: A Brief Summary,» *International Review* (24 December 2017), and Reuters, «Who are the ISIS-linked Maute Group Militants Terrorizing the Philippines?,» *Newsweek* (23 June 2017).

السلام لعام 2014 مع جبهة تحرير مورو الإسلامية، وهو ما يتيح للجماعات المسلّحة الأخرى فرصاً كثيرة للتجنيد[69].

عملية السلام في نيبال

بالتوقيع على اتّفاق السلام الشامل (CPA) في عام 2006، انتهت الحرب الأهلية النيبالية الطويلة الأمد (1995 ـ 2006) بين الحزب الشيوعي النيبالي الماوي والمملكة النيبالية، التي أدّت إلى مقتل نحو 18000 شخص[70]. عالج اتّفاق السلام الشامل قضايا التحوّل الاجتماعي والسياسي والشمول، إضافة إلى إنهائه العنف رسمياً. وشرّع المشهدُ السياسي بعد النزاع أبوابه لعناصر جديدة، منها الحزب الشيوعي النيبالي الماوي الذي برز كأكبر حزب في انتخابات الجمعية التأسيسية الأولى لسنة 2008. وفي عام 2012، سُرّح جيش التحرير الشعبي الماوي أخيراً ـ وهو الجناح العسكري للحزب الشيوعي النيبالي الماوي ـ بعدما لازم معسكراته أكثر من ستّ سنين. وفي انتخابات الجمعية التأسيسية الثاني في عام 2013، استعادت الأحزاب السياسية الأقدم نفوذها[71].

وعقب زلزالين مدمّرَين في عام 2015، التقت الأحزاب السياسية الثلاثة الرئيسة في الجمعية التأسيسية، وهي حزب المؤتمر النيبالي، والحزب الشيوعي النيبالي ـ الماركسي اللينيني الموحَّد (CPN-UML) والحزب الشيوعي النيبالي الماوي (CPN-M) الموحَّد ـ إلى جانب منتدى مادهيسي جناذْهيكار الديمقراطي (MJF-D)، أكبر حزب يمثّل شعب مادهيسي، وقرّرت تسريع إقرار دستور جديد سبق اعتماده في أيلول/سبتمبر 2015. ولقي ما لا يقلّ عن 46 شخصاً مصرعهم في اضطرابات استمرّت أسابيع قُبَيل إعلان الدستور الجديد وبُعَيده بعدما عُدّل في عام 2016 لضمان شمول أكبر[72].

رغم التحوّل الكبير الذي شهدته نيبال منذ اتّفاق السلام الشامل في عام 2006، فهي تظلّ واحدة من أفقر الدول في العالم، ولا تزال شديدة الاعتماد على الحوالات المالية الخارجية (ولا سيّما من النيباليين العاملين في الهند)، وعلى المساعدات والسياحة[73]. ومع إطلالة عام 2017، بقيت قضايا الشمول السياسي والعدالة الانتقالية ترخي بظلالها.

---

(69) Third Party Monitoring Team, «Fourth Public Report, March 2016 to June 2017,» 28 July 2017, p. 14.

(70) Nepal Institute for Policy Studies (NIPS), *Nepal's Peace Process: A Brief Overview* (Kathmandu, NIPS, July 2013).

(71) المصدر نفسه، و D. Thapa and A. Ramsbotham, eds., *Two Steps Forward, One Step Back: The Nepal Peace Process*, Accord; no. 26 (London: Conciliation Resources, 2017).

(72) Thapa and Ramsbotham, Ibid., and «Nepal's Election May at Last Bring Stability,» *The Economist* (23 Novemver 2017).

(73) C. Sapkota, «Remittances in Nepal: Boon or Bane?,» *Journal of Development Studies*, vol. 49, no. 10 (2013), pp. 1316–1331, and World Bank, *Nepal Development Update: Remittances at Risk* (Washington, DC: World Bank, 2016).

أصبح شير بهادور ديوبا، زعيم حزب المؤتمر النيبالي، رئيس الوزراء في حزيران/يونيو 2017 في عملية نقل مزمعة للسلطة عقب تنحّي بوشبا كمال داهال، زعيم الحزب الشيوعي النيبالي الماوي الوسط (CPN-MC)، أو (CPN-M) الموحَّد سابقاً[74]. اتفق شريكا الائتلاف في آب/أغسطس 2016 على التداول على المنصب. وفي انتخابات مجلس النوّاب، الذي يبلغ عدد مقاعده 275 مقعداً، في 26 تشرين الثاني/نوفمبر و7 كانون الأوّل/ديسمبر 2017، فاز تحالف اليسار ـ الذي شكّله الحزب الشيوعي النيبالي ـ الماركسي اللينيني الموحَّد والحزب الشيوعي النيبالي الماوي الوسط في تشرين الأوّل/أكتوبر ـ بأغلبية ثلثَي المقاعد تقريباً. مثّلت تلك الانتخابات الخطوة الثانية في تطبيق الدستور الجديد الذي يُؤمَل بأنّ يُفضي إلى حقبة استقرار سياسي وتطوّر اقتصادي[75].

مع أنّ مسألة العدالة الانتقالية لضحايا النزاع لم تُحَلّ بعد، حقّقت عملية السلام في نيبال نجاحات باهرة مع إدماج المقاتلين السابقين في الجيش الوطني وفي المجتمع ككلّ، وتطبيق الدستور الجديد[76]. كما قامت نيبال بخطوات منسَّقة لإصلاح قطاعها الأمني وزيادة مشاركة المرأة في القوى الأمنية، مع أنّ العوائق أمام مشاركتها على نحو فاعل تبقى قائمة[77].

عملية السلام في سريلانكا

بدأت الحرب بين الحكومة السريلانكية وحركة نمور تحرير تاميل إيلام (LTTE) أو نمور التاميل في عام 1983، وانتهت حين استولت الحكومة على آخر منطقة كان يسيطر عليها نمور التاميل في عام 2009. لكنّ تبادل الطرفين الاتّهامات بارتكاب تجاوزات استمرّ. وعقب انتخاب الرئيس مايْثريبالا سريسينا في عام 2015، انتعشت التوقّعات بإجراء تحقيق رسمي في جرائم حرب ارتُكبت في أثناء النزاع. وفي عام 2016، أقامت الحكومة مكتب المفقودين لاقتفاء أثر أكثر من 20000 شخص ـ اختفوا في أثناء النزاع. لكن أُحرز تقدّم ضئيل لمعرفة حقيقة ما حصل لأولئك المختفين[78].

وفي عام 2015، وافق الرئيس سريسينا على إقامة محكمة جرائم حرب بناء على توصية التقرير الشامل عن سريلانكا الذي أعدّته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR) وبناء

(74) «Sher Bahadur Deuba Elected 40th PM of Nepal,» *Kathmandu Post*, 6/6/2017.

(75) «Nepal's Election May at Last Bring Stability,» and P. Pattisson, «‹Politics is Still a Man's Game›: Can Nepal's Elections Finally Bring Stability?,» *The Guardian*, 24/11/2017.

(76) C. Bhandari, «The reintegration of Maoist ex-combatants in Nepal,» *Economic and Political Weekly* (28 February 2015).

(77) M. Racovita, *Women in State Security Provision in Nepal: Meaningful Participation?* Briefing Paper (Geneva: Small Arms Survey, 2018).

للإحاطة بالأهمية البالغة للجنوسة في عملية السلام، انظر: J. Baniya [et al.], *Gender and Nepal's Transition from War*, Accord Spotlight (London: Conciliation Resources, 2017).

(78) M. Hart, «The Long Road to Justice for Sri Lanka Civil War Victims,» Geopolitical Monito, 4 December 2017.

على قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة شاركت في رعايته سريلانكا[79]. وتقرّر أن تتألّف المحكمة من قضاة سريلانكيين ودوليين وأن يمثل أمامها أولئك الذين يُشتبه في ارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية في أثناء النزاع. هنا أيضاً، أحرز تقدّم بطيء في إقامة هذه المحكمة[80].

شكّلت الحكومة السريلانكية فرقة العمل الاستشارية المعنية بآليات المصالحة في شباط/فبراير 2016، وقدّمت الفرقة تقريرها النهائي في 3 كانون الثاني/يناير 2017[81]. كان ذلك المسح العامّ الأوّل لتطلّعات المواطنين السريلانكيين حيال الحقيقة والعدالة، وهذا يشمل آراءهم حيال الآليات المقترحة كما هي مبيّنة في قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وإضافة إلى تأييد اقتراح تشكيل محكمة جرائم حرب من دون أفق زمني لولايتها القضائية، تضمّنت توصيات فرقة العمل الأخرى تقديم مساعدات مالية وتعويضات، وتسوية دستورية وسياسية، وفضّ نزاعات قديمة على الأراضي، وزيادة الاهتمام بالحاجات النفسية الاجتماعية[82].

كان آذار/مارس 2017 الأجل النهائي المحدَّد لتطبيق توصيات قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في شأن إقامة محكمة جرائم حرب وتعويض الضحايا. انقضى الأجل من دون الوفاء بالالتزامات. لكنّ مجلس حقوق الإنسان مدّد لسريلانكا سنتين لتنفيذ الإصلاحات[83]. ومع أنّ الحكومة نفّذت إصلاحات محدودة، إلّا أنّ تأخيرها تنفيذ عملية مقبولة لمعرفة حقيقة ما حصل في أثناء النزاع، يقوّي احتمال اشتداد التوتّرات الطائفية[84]. على سبيل المثال، قام البوذيون بأعمال عنف وترويع في حقّ المسلمين في أيار/مايو ثمّ في تشرين الثاني/نوفمبر 2017[85].

---

(79) United Nations, General Assembly, Human Rights Council, Comprehensive Report of the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights on Sri Lanka, A/HRC/30/61, 28 September 2015, and United Nations, General Assembly, Human Rights Council, Resolution 30/1, «Promoting Reconciliation, Accountability and Human Rights in Sri Lanka,» 1 October 2015, A/HRC/RES/30/1, 14 October 2015.

(80) R. Sirilal, «UN Says Sri Lanka's Delay in Post-war Reconciliation Involves Risks,» Reuters, 23 October 2017, and «Sri Lanka Leader to Shield General from War Crimes Case,» Al Jazeera, 3 September 2017.

(81) اكتمل التقرير في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، لكنّه لم يصدر إلّا في كانون الثاني/يناير 2017. يتضمّن المجلّد الأوّل ملاحظات فرقة العمل في أثناء عملية التشاور وتوصياتها بشأن آليات العدالة الانتقائية الأربع. ويتضمّن المجلّد الثاني تقارير فرق العمل المناطقية المقدَّمة إلى فرقة العمل بعد اختتام اللقاءات العامّة ومناقشات والمجموعات المتخصّصة في المناطق. انظر: Consultation Task Force on Reconciliation Mechanisms (CTF), *Final Report of the Consultation Task Force on Reconciliation Mechanisms*, vol. I, and *Consolidated Report: Zonal Task Forces on Reconciliation Mechanisms*, vol. II (CTF, November 2016).

(82) Human Rights Watch, «Sri Lanka: Adopt Task Force's Justice Proposals,» 12 January 2017.

(83) S. Aneez, «UN Presses Sri Lanka to Meet Commitments on War Crimes Investigations, Reform,» Reuters, 23 March 2017.

(84) K. Cronin-Furman, «Why a Sri Lankan Leader Might be Tried for War Crimes in Brazil,» *Washington Post*, 30/8/2017.

(85) «Militant Buddhist Extremism Resurfaces in Sri Lanka,» *Southasian Monitor* (23 May 2017), and «Sri Lanka Violence: 19 Held Amid Buddhist–Muslim Street Clashes,» BBC News, 18 November 2017.

IV النزاع المسلّح في أوروبا

إيان دايفس
وإيان أنطوني

شهدت أوروبا في عام 2017 نزاعين مسلّحين محتدمين: في ناغورنو كاراباخ (شاركت فيه أرمينيا وأذربيجان)، وفي أوكرانيا. وفي الوقت عينه، بدت نزاعات معلقة أخرى مستعصية كما كانت دائماً، وإن لم تكن مستعرة. وفي الخلفية، بقيت التوتّرات على أشدّها بين روسيا والدول الأعضاء في حلف الناتو والغرب بوجه عام، وسرَت مزاعم حول تدخّل روسي في السياسات المحلّية الغربية[1]. كما أبقت الدول الأوروبية الأولوية لمحاربة الإرهاب. نستعرض في هذا القسم التطوّرات في جهود مكافحة الإرهاب الأوروبية، والنزاعات المعلقة في أوروبا والتطوّرات في النزاعَين المسلّحين المستعرَين.

الإرهاب في أوروبا

إذا قارنّا أوروبا بمناطق أخرى، نجد أنّها في مأمن نسبياً من الهجمات الإرهابية[2]. لكن إذا كانت البيانات على مستوى العالم في شأن الحوادث الإرهابية تشير إلى انخفاض عدد الحوادث والوفيّات

(1) لمعرفة المزيد عن العلاقة المتدهورة بين روسيا والولايات المتّحدة، انظر: D. Smith, «International Politics and Global Security,» in: *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 10–12.

انظر أيضاً الفصل الأول، القسم II في هذا الكتاب. ولمعرفة المزيد عن ابتعاد روسيا عن التركيبة الأمنية الأوروبية، انظر: I. Anthony, «Conflict or Peace in Europe? Increasing Uncertainties, Rising Insecurities,» in: *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 119–139.

وللاطّلاع على مزاعم تدخّل روسي في الانتخابات الغربية، انظر: «Russian Hacking and Influence in the US Election,» *New York Times*, [n. d.], and R. Mason, «Theresa May Accuses Russia of Interfering in Elections and Fake News,» *The Guardian*, 14/11/2017.

(2) لا يوجد تعريف أوروبي مشترك للإرهاب، لكنّ مجلس أوروبا يناقش حالياً صياغة تعريف. انظر: Council of Europe, «Council of Europe Counter-Terrorism Committee,» [n. d.].

الناجمة عن الإرهاب، فقد شهدت أوروبا منحى معاكساً. وبناءً على مؤشّر الإرهاب العالمي، زاد عدد الوفيّات الناجمة عن هجمات إرهابية في أوروبا من أقلّ من 20 حالة وفاة في عام 2002 إلى نحو 650 حالة وفاة في عام 2016[3].

كانت مدن أوروبية كبرشلونة وإسطنبول ومانشستر وسان بطرسبورغ أهدافاً لهجمات إرهابية في عام 2017، وإن كانت أقلّ فتكاً من هجمات عام 2016[4]. عاد إلى أوروبا منذ عام 2014 عدد كبير من المواطنين الأوروبيين الذين سافروا كـ «مقاتلين أجانب» إلى دول تشهد نزاعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لكنّ أعداد العائدين تنخفض، وبينما لا يُتوقَّع الآن أن يعود غير «عدد ضئيل» وحسب من أولئك المقاتلين الذين ما زالوا في منطقة النزاع، سيكون العائدون «مقاتلين متمرّسين وسيشكّلون تهديداً خطيراً عند عودتهم»[5].

الوصول إلى ردّ فاعل على الهجمات الإرهابية بند على أجندة كلّ مؤسّسات بناء الأمن الأوروبية. وإلى جانب عمل منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) على تعزيز تطبيق الاتّفاقيات والمبادئ التوجيهية القائمة لمكافحة الإرهاب، فهي شدّدت في عام 2017 على قضيتين: (أ) مبادرات الحوار مع المجموعات الشبابية في منطقة البحر الأسود وآسيا الوسطى ومنطقة غرب البلقان؛ و(ب) إدراج تقليص خطر الإرهاب كأحد عناصر بناء مدن شاملة وآمنة ومستدامة[6]. هذه القضية الأخيرة تعزيز لبرنامج لدعم مقاربات محلّية في مواجهة التحدّيات العالمية[7].

كانت الصلة بين الجريمة المنظّمة والإرهاب موضع اهتمام كبير من جانب مجلس أوروبا في عام 2017، مع تشديد على تمويل الإرهاب[8]. كما أنّ الاتّحاد الأوروبي جعل محاربة الإرهاب مكوّناً مركزياً في «استراتيجية الأمن الداخلي المتجدّدة» للأعوام 2015 ـ 2020. وكانت مكافحة استخدام الإرهابيين للتكنولوجيا الرقمية وتعزيز مراقبة الحدود الأولويتين الرئيستين للاتّحاد الأوروبي في عام 2017[9]. ففي نيسان/أبريل 2017 مثلاً، أُجريت مراجعة لقانون شنغن للحدود،

---

(3) Institute for Economics and Peace, *Global Terrorism Index 2017: Measuring and Understanding the Impact of Terrorism* (Sydney: Institute for Economics and Peace, 2017).

(4) مع أنّ بيانات مؤشّر الإرهاب العالمي تُدرج إسطنبول كجزء من أوروبا، يناقش هذا الفصل الوضع في تركيا في القسم V.

(5) United Nations, Security Council, «Nineteenth Report of the Analytical Support and Sanctions Monitoring Team Submitted Pursuant to Resolution 2253 (2015) Concerning ISIL (Da'esh), Al-Qaida and Associated Individuals and Entities,» 30 December 2016, S/2017/35, 13 January 2017.

(6) OSCE Secretariat, *Transnational Threats Department, Overview of OSCE Counter-Terrorism Related Commitments* (Vienna: OSCE, 2017); «OSCE-wide Counter-terrorism Conference 2017: Preventing and Countering Violent Extremism and Radicalization that Lead to Terrorism,» Vienna, 23–24 May 2017, and P. R. Neumann, «Countering Violent Extremism and Radicalisation that Lead to Terrorism: Ideas, Recommendations, and Good Practices from the OSCE Region,» OSCE, 28 September 2017.

(7) OSCE, «Security Days-Creating Inclusive, Safe and Sustainable Cities: Local Approaches to Global Challenges,» Vienna, 30–31 March 2017.

(8) Council of Europe, Committee of Experts on Terrorism (CODEXTER), «Abridged Report: List of Items Discussed and Decisions Taken,» 32nd Plenary Meeting, 23–24 May 2017, Strasbourg, 24 May 2017.

(9) Council of the European Union, «Renewed European Union Internal Security Strategy and Counter Terrorism Implementation Paper: Report of the First Half of 2017 and Programme for the Second Half of 2017,» 10827/17, 12 July 2017.

وأرغمت الدول المشاركة على إجراء عمليات تفتيش منهجية تشمل تقييماً للخطر الأمني الذي يمثّله كلّ من يدخل أو يخرج عند الحدود الخارجية لمنطقة الشنغن (التي تشمل معظم الدول الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي وبعض الدول المجاورة)[10].

النزاعات المعلقة في أوروبا

مع أنّ معظم أوروبا بدت آمنة طوال عقدين تقريباً، تبقى هناك توتّرات متّصلة بالنزاعات المعلقة في قبرص، وجورجيا (أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية)، ومولدوفا (ترانس دنيستر)، وكوسوفو. وفي تطوّر إيجابي، سلّمت مجموعة الباسك الانفصالية، «وطن وحرية الباسك» (إيتا)، أسلحتها للسلطات الفرنسية في ما اعتُبر خطوة حاسمة نحو سدْل الستار نهائياً على نزاع مسلّح مع إسبانيا استمرّ من عام 1959 إلى عام 2011[11].

وفي قبرص، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنتونيو غوتيريس في 7 تموز/يوليو أنّ المفاوضات الرامية إلى إعادة توحيد البلاد قد انهارت عقب إنهاء المحادثات بين زعيمَي القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك في سويسرا[12]. يسعى دبلوماسيو الأمم المتحدة منذ عقود لإبرام اتّفاق لإعادة توحيد قبرص. عُزي الانهيار إلى عدم التوصّل إلى اتّفاق على الضمانات الأمنية وترتيبات تقاسم السلطة في حكومة موحَّدة، مع إلقاء كلّ طرف اللوم على الآخر[13]. والراجح أنّ التنقيب عن الغاز في المناطق المتنازَع عليها قبالة شاطئ قبرص يؤجّج التوتّرات[14].

باشرت «الدوائر المتخصّصة في كوسوفو» و«مكتب المدعي العام المتخصّص» أعمالهما، لكن لم يتّضح متى سيتمّ إيداع قرارات الاتّهام الأولى[15]. إنّها محكمة محلّية أُنشئت في لاهاي مع فريق عمل دولي للنظر في جرائم الحرب الخطيرة التي ارتكبها جيش تحرير كوسوفو في حرب كوسوفو بين عامي 1998 و1999. ولا تزال التوتّرات بين صرب كوسوفو وألبان كوسوفو على حالها، ولا سيّما في الشمال، ولم تحرز عملية تطبيع العلاقات مع صربيا غير تقدّم محدود[16].

---

(10) European Commission, Communication from the Commission to the European Parliament and the Council on Preserving and Strengthening Schengen, COM(2017) 570 final, 27 September 2017.

(11) «Eta: Basque Separatists Begin Weapons Handover,» BBC News, 8 April 2017, and G. Tremlett, «Eta Declares Halt to Armed Conflict,» *The Guardian*, 20/10/2011.

(12) United Nations, Secretary-General, «The Secretary-General Remarks at the Closure of the Conference on Cyprus,» 7 July 2017.

(13) H. Smith, «Cyprus Reunification Talks Collapse Amid Angry Scenes,» *The Guardian*, 7/7/2017, and «Cyprus May Have Missed Its Last Chance for Reunification,» *The Economist* (9 July 2017).

(14) S. Orphanides, «Cyprus Ready for all Outcomes as Drilling Programme Commences,» *Business Mail* (Nicosia), 28/12/2017.

(15) F. Bytyci, «Kosovo War Crimes Court Ready for First Indictments: Chief Judge,» Reuters, 24 November 2017.

(16) D. Morina and M. Zivanovic, «Kosovo–Serbia Talks Fail to Defuse Tensions,» Balkan Insight, 2 Feb.2017.

وفي مولدوفا، تبذل منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) محاولات لحلّ النزاع مع ترانس دنيستِر التي سيطرت منذ عام 1992 على الأراضي المولودوفية الواقعة شرق نهر دنيستِر[17]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2017، أفادت المنظمة عن إحراز «تقدّم كبير» في المحادثات بين قادة مولدوفا والمنطقة الانفصالية، إذْ «زاد [الجانبان] توطيد الاتّفاقات المتعلّقة بقضايا اجتماعية واقتصادية كثيرة جرى توقيعها في الأيام الأخيرة»، منها إعادة فتح جسر يصل بين المناطق؛ والتزم بإيجاد حلول سريعة لبقيّة القضايا في مطلع عام 2018[18]. وفي مطلع كانون الثاني/ديسمبر، أصدر المجلس الوزاري لمنظّمة الأمن والتعاون في أوروبا بياناً رحّب فيه بهذه الإنجازات[19]. لكن لا يُعرف إن كانت هذه الاختراقات كافية لإزالة الخلافات العميقة المتجذّرة في نزاع مضى عليه 25 عاماً[20].

برزت توتّرات وشكوك في أيرلندا أيضاً، حيث سُوّي بدرجة كبيرة نزاعٌ طويل في عام 1998 من خلال اتّفاق الجمعة العظيمة وتأسيس جمعية أيرلندا الشمالية وهيئتها التنفيذية التوافقية. غير أنّ نتيجة استفتاء أجرته المملكة المتحدة حول الانسحاب من الاتّحاد الأوروبي في عام 2016 أثار شكوكاً حيال شكل الحدود البرّية بين المملكة المتحدة وأيرلندا. كان تحويل الحدود إلى منطقة منزوعة السلاح وتيسير عبورها مكوّنين مهمَّين في اتّفاق الجمعة العظيمة. زد على ذلك أنّ الخلافات بين أكبر حزبين سياسيَّين في أيرلندا الشمالية في كانون الثاني/يناير 2017 أفضت إلى انتخابات غير حاسمة في آذار/مارس. ومع عدم التوصّل إلى اتّفاق على تعيين هيئة تنفيذية جديدة، بقيت الجمعية مشلولة مدى العام[21]. وتبقى هناك مخاوف من عودة محتملة إلى العنف إذا تبيّن استحالة صون التسوية السياسية والدستورية، لأيّ سبب كان، في أيرلندا الشمالية[22].

النزاع المسلّح في ناغورنو كاراباخ

نزاع ناغورنو كاراباخ مواجهة بين دولتين هما أرمينيا وأذربيجان على أرض متنازَع عليها ويرابط فيها جيشان حديثان في خنادق متقابلة على طول خطّ التماس[23]. وبعدما أنهى وقفُ إطلاق النار حربَ ناغورنو كاراباخ (1988 ـ 1994)، بقي النزاع الأساسي من دون حلّ، وهو يتحوّل إلى عنف

---

(17) E. Klimenko, «Conflicts in the Post-Soviet Space: Recent Developments,» in: *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 140–150.

(18) OSCE, «Substantial Progress in Transdniestrian Settlement Talks in Vienna, Clear Commitment to Resolve Remaining Issues Says OSCE Special Representative,» Press release, 28 November 2017.

(19) OSCE, Ministerial Council, «Ministerial Statement on the Negotiations on the Transdniestrian Settlement Process in the «5+2» Format,» MC.DOC/1/17, 8 December 2017.

(20) W. H. Hill, «The Moldova–Transdniestria Dilemma: Local Politics and Conflict Resolution,» Carnegie Moscow Center, 24 January 2018.

(21) «Northern Ireland Notches up a Year without a Government,» *The Economist* (24 January 2018).

(22) D. Kennedy, «Growing Gap between Irishness and Britishness is Most Dangerous,» *Irish Times*, 20/12/2017, and S. Lyall, «On Irish Border, Worries that «Brexit» Will Undo a Hard-won Peace,» *New York Times*, 5/8/2017.

(23) مع أنّ هذا النزاع اعتُبر سابقاً نزاعاً مدوَّلاً بين دول، من المتعارف عليه عموماً الآن أنّه آل إلى نزاع بين دول. انظر مثلاً: T. de Waal, «The Karabakh Conflict as «Project Minimum»,» Carnegie Moscow Center, 20 February 2018.

من حين لآخر كما حصل في نيسان/أبريل 2016 وفي عام 2017[24]. وقد أخفقت محادثات السلام المنتظمة الجارية بين أرمينيا وأذربيجان بوساطة فريق مينسك التابع لمنظّمة الأمن والتعاون في أوروبا في حلّ نزاع سيدخل عقده الرابع في عام 2018[25]. وقد عزّز الجانبان قدراتهما العسكرية في السنين الأخيرة، ويتعاظم باستمرار خطر احتدام النزاع على نطاق واسع مرّة أخرى[26].

اشتدّ تبادل إطلاق النار بين قوّات أرمينيا وأذربيجان في محيط ناغورنو كاراباخ في عام 2017[27]. وفي كانون الأوّل/ديسمبر، أصدر رؤساء فريق مينسك، وهم وزراء خارجية فرنسا وروسيا والولايات المتحدة، بياناً مشتركاً يساند استئناف المساعي الدبلوماسية وتكثيفها، ودعوا إلى الاتّفاق على توسيع مكتب الممثّلين الخاصّين وحثّوا الجانبَين على «تركيز جهودها على إيجاد حلول توافقية للقضايا الجوهرية في التسوية السياسية»[28]. لكن في غمرة المساعي الدبلوماسية المكثَّفة، حصلت حوادث قليلة أوقعت بعض الإصابات في كانون الأوّل/ديسمبر[29].

النزاع المسلّح في أوكرانيا

سعت أوكرانيا منذ استقلالها غداة انفراط عقد الاتّحاد السوفيّاتي في عام 1991 للموازنة بين زيادة تكاملها مع أوروبا الغربية وتعاونها مع روسيا. ترى روسيا فيّ أوكرانيا ميّالةً إلى الغرب تهديداً لمصالحها، وهي ضمّت القرم في آذار/مارس 2014 عقب سقوط الرئيس الأوكراني فكتور يانوكوفيتش. كما أنّ هذه الخطوة أطلقت تمرّداً في منطقتَي لوهانسك ودونيتسك في إقليم دونباس الصناعي شرق أوكرانيا (انظر الشكل الرقم (2 ـ 1))[30]. وبعد حرب دامت ثلاث سنين وسقوط نحو 10000 قتيل، يهيمن التدخّل العسكري الروسي على معظم نواحي الحياة السياسية في أوكرانيا[31].

(24) للاطّلاع على معلومات عن مفاوضات وقف إطلاق النار، انظر: R. Dehdashti-Rasmussen, «The Conflict over Nagorno- Karabakh: Causes, the Status of Negotiations, and Prospects,» in: Institute for Peace Research and Security Policy at the University of Hamburg (IFSH), *OSCE Yearbook 2006* (Baden-Baden: Nomos, 2007), pp. 189-210.

(25) للاطّلاع على وصف موجز وعلى قائمة بأعضاء فريق مينسك التابع لمنظّمة الأمن والتعاون في أوروبا، انظر الملحق (ب)، القسم II في هذا الكتاب.

(26) انظر: Klimenko, «Conflicts in the Post-Soviet Space: Recent Developments,» pp. 143-146, and De Waal, «The Karabakh Conflict as «Project Minimum»».

(27) انظر مثلاً: E. Sanamyan, «Fighting in Karabakh Flares as Azerbaijan Marks Memorial,» *Eurasianet* (27 February 2017), and International Crisis Group (ICG), *Nagorno-Karabakh's Gathering War Clouds*, Europe Report; no. 244 (Brussels ICG, 2017).

(28) OSCE, «Joint statement by the Heads of Delegation of the OSCE Minsk Group Co-chair Countries,» Press release (7 December 2017).

(29) International Crisis Group, «CrisisWatch: Tracking Conflict Worldwide,» December 2017.

(30) هناك جدال ساخن حول الأسباب الرئيسة للنزاع في أوكرانيا، ومدى اعتبارها حرباً أهلية بموارد محلّية أساساً أو بتدخّل روسي خارجي. انظر: A. Wilson, «External Intervention in the Ukraine Conflict: Towards a Frozen Conflict in the Donbas,» in: *SIPRI Yearbook 2016*, pp. 143–157.

(31) Office of the UN High Commissioner for Human Rights, «Conflict in Ukraine Enters its Fourth Year with No End in Sight—UN Report,»13 June 2017.

لكنّ بعثة الرصد الخاصّة في أوكرانيا (SMM) التابعة لمنظّمة الأمن والتعاون في أوروبا ذكرت أنّ اتّفاق السلام واتّفاق وقف إطلاق النار الذي تُوصّل إليه في اتّفاقية مينسك II في شباط/فبراير 2015 تعرّض لخروق شبه يومية في عام 2017[32].

اشتدّ القتال في شرق أوكرانيا في آخر كانون الثاني/يناير. وأعرب مجلس الأمن في بيان صحافي عن «قلق بالغ حيال تدهور الوضع إلى حد خطير في شرق أوكرانيا وتأثيره الشديد في السكان المدنيين المحلّيين»[33]. دارت رحى القتال من مسافة بعيدة غالباً باستخدام المدفعية. وفي آذار/مارس 2017، فرضت أوكرانيا حصاراً اقتصادياً على الأراضي التي سيطر عليها الانفصاليون. وتوقّع المصرف المركزي الأوكراني أن تؤدّي هذه الخطوة إلى خفض نمو أوكرانيا الاقتصادي إلى 1.9 بالمئة في عام 2017 بعدما كانت التقديرات السابقة تشير إلى نمو بنسبة 2.8[34].

بقي النزاع يزداد شدّة وقوّة على مدار العام على امتداد خط الجبهة البالغ 400 كم. وبحلول آخر تشرين الأول/أكتوبر 2017، أحصت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) 1.8 مليون مشرَّد داخلياً أو متأثّر بالنزاع في أوكرانيا، منهم 22000 من القرم. أدّى القتال إلى انتقال كثير من الناس غرباً نحو نواحٍ مجاورة غالباً ضمن منطقتَي لوهانسك ودونيتسك، ونحو منطقة خاركيف، وانتقل آخرون إلى كييف. إضافة إلى ذلك، انتقل نحو 430000 شخص شرقاً لاجئين إلى روسيا[35]. وذكرت وكالات إنسانية أنّ 4.4 مليون شخص تأثّروا بالنزاع بشكل مباشر، بينما احتاج 3.8 مليون شخص إلى مساعدة عاجلة[36]. وتحدّثت بعثة الرصد الخاصّة في أوكرانيا عن 411 وفاة مؤكّدة في صفوف المدنيين في الشهور العشرة الأولى من عام 2017[37].

---

(32) تُعدّ (SMM) تقارير أسبوعية وتقارير خاصّة عن الأزمة في أوكرانيا. انظر: OSCE, Special Monitoring Mission to Ukraine, [n.d.], «Daily and Spot Reports from the Special Monitoring Mission to Ukraine».

وللمزيد عن النزاع وعن إدارة الأزمة في أوكرانيا، انظر: Anthony, «Conflict or Peace in Europe? Increasing Uncertainties, Rising Insecurities,» pp. 137-138; Klimenko, «Conflicts in the Post-Soviet Space: Recent Developments,» pp. 146-149; Wilson, «External Intervention in the Ukraine Conflict: Towards a Frozen Conflict in the Donbas,» pp. 143-158, and «The Ukraine Conflict and its Implications,» in: *SIPRI Yearbook 2015*, pp. 55-98.

(33) United Nations, Security Council, «Security Council Press Statement on Deterioration of Situation in Donetsk Region, Ukraine,» SC/12700, 31 January 2017; United Nations, Security Council, «Thousands of Civilians Risk Losing Access to Basic Necessities as Fighting Escalates in Eastern Ukraine, Security Council Told,» SC/12704, 2 February 2017, and M. Grono, «Ukraine Flare-up Lays Bare Fears in Europe's East,» Commentary, International Crisis Group, 3 February 2017.

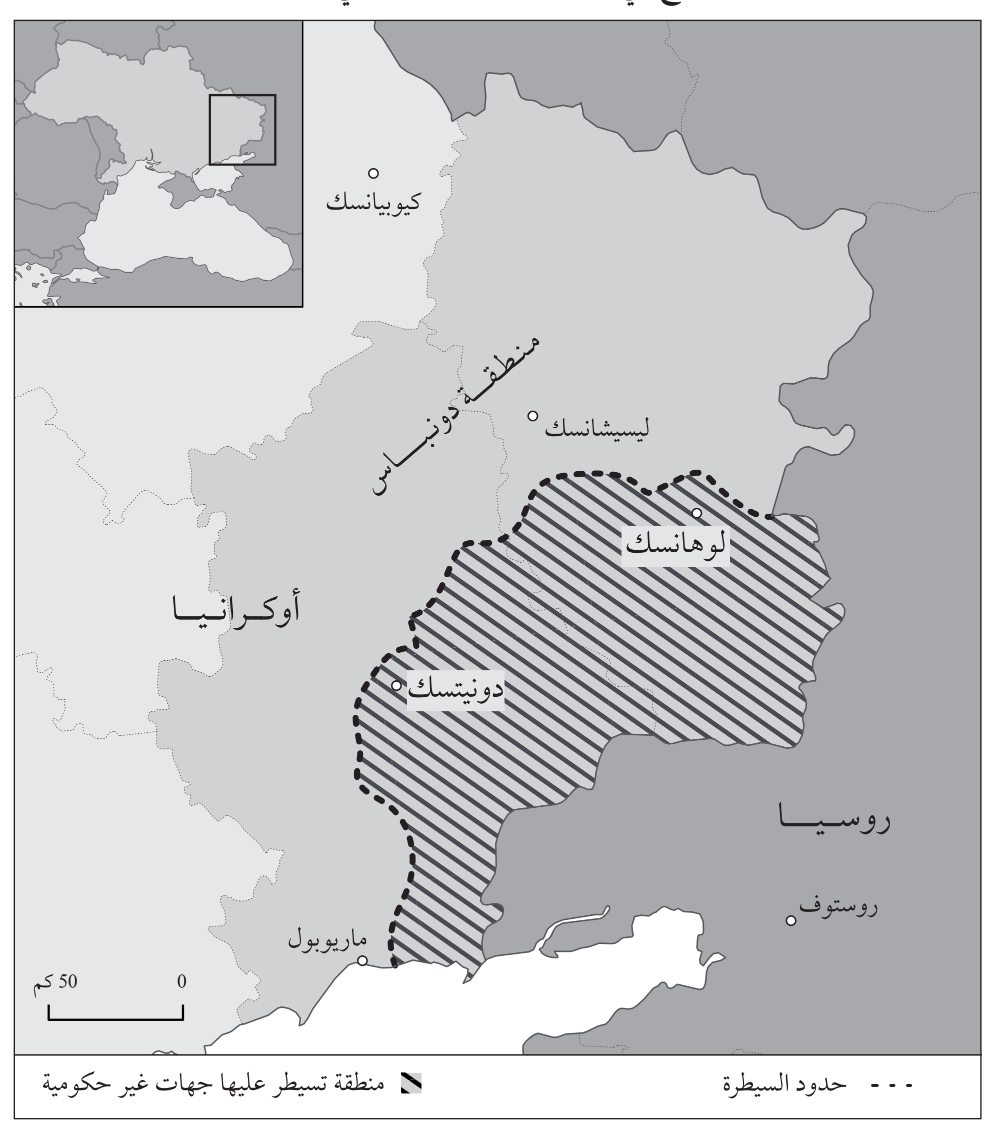
(34) P. Polityuk, «Ukrainian Economy to Feel the Squeeze of Economic Blockade,» Reuters, 21 March 2017.

(35) UN High Commissioner for Refugees (UNHCR), «Ukraine,» Fact sheet, October 2017; UN High Commissioner for Refugees (UNHCR), «Ukraine, 01–31 Oct. 2017,» Operational update, and A. Bonenberger, «The War No One Notices in Ukraine,» *New York Times*, 20/6/2016.

(36) J. Coman, «On the Frontline of Europe's Forgotten War in Ukraine,» *The Observer*, 12/11/2017.

(37) OSCE, Special Monitoring Mission to Ukraine, «Status report as of 01 November 2017,» 1 Novmber 2017.

الشكل الرقم (2 ـ 1)
منطقة النزاع في شرق أوكرانيا، كانون الثاني/يناير 2018



نقلاً عن: Hugo Ahlenius, Nordpil.

المصدر: «Ukraine,» Live Universal Awareness Map (Liveuamap), 1 January 2018.

عرضت روسيا في أيلول/سبتمبر مسودّة قرار لمجلس الأمن يقترح عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في شرق أوكرانيا، وقدّمت أوكرانيا اقتراحاً بديلاً بُعَيد ذلك[38]. لكن حصل مزيد من التصعيد وخروق لوقف إطلاق النار في منتصف كانون الأول/ديسمبر. وبحلول آخر السنة، سجّلت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا نحو 400000 خرق لإطلاق النار في عام 2017، إضافة إلى نحو 4000 حالة نشر لأسلحة محظورة في انتهاك لخطوط الانسحاب المتفَق عليها[39]. وفي الوقت عينه، لم يسرِ مفعول أيّ من البنود الرئيسة في اتّفاقية مينسك II ـ وقف إطلاق نار ووضع دستوري خاصّ للأراضي التي يسيطر عليها الانفصاليون في منطقة دونباس، والتي سيعاد دمجها في أوكرانيا وتُجرى انتخابات.

---

(38) A. Arbatov, «A UN Peacekeeping Operation is the Only Way Forward in Ukraine,» War on the Rocks, University of Texas, 28 Sepyember 2017; «Canada Making Diplomatic Push for Ukraine's UN Peacekeeping Plan,» Radio Free Europe/Radio Liberty, 10 November 2017, and International Crisis Group (ICG), *Can Peacekeepers Break the Deadlock in Ukraine?*, Europe Report; no. 246 (Brussels, ICG, 2017).

(39) «OSCE SMM: Over 400,000 Ceasefire Violations Recorded in Eastern Ukraine This Year,» Ukraine Crisis Media Center, 22 December 2017.

للمزيد عن تقارير (SMM) عن انتهاكات وقف إطلاق النار، انظر: OSCE, Special Monitoring Mission to Ukraine, [n.d.], «Daily and Spot Reports from the Special Monitoring Mission to Ukraine».

7 النزاع المسلّح في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

إيان دايفس

شهد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سبعة نزاعات محتدمة في عام 2017، وذلك في مصر، والعراق، و«إسرائيل» وفلسطين [أي الأراضي المحتلة عام 1967]، وليبيا، وسورية، وتركيا واليمن. هناك تداخل بين بعض هذه النزاعات التي تنخرط فيها قوى إقليمية ودولية، إضافة إلى كثير من الجهات الفاعلة المتفرّعة عن دول[1]. تضمّنت التطوّرات الرئيسة في عام 2017 استمرار تداعيات الربيع العربي، ومنافسة إقليمية بين إيران والسعودية، وخسارة تنظيم الدولة الإسلامية كثيراً من أراضيه. سنبدأ بهذه التطوّرات في هذا القسم، ثمّ نصف كلّاً من هذه النزاعات المسلّحة التي شهدتها المنطقة في عام 2017.

التطوّرات العامّة الرئيسة

استمرار تداعيات الربيع العربي

بقيت ذيول الربيع العربي تصوغ الحوادث في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2017. أخفقت الثورات التي بدأت في تونس في عام 2010 وانتشرت بسرعة في معظم أرجاء العالم العربي في تأسيس ديمقراطيات سلمية. استمرّ الخلاف المدني والعنف والحرب في ليبيا وسورية واليمن. وعادت حالة من الاستقرار الهشّ إلى أغلب ربوع مصر، لكنّ النزاع المسلّح استمرّ في شبه جزيرة سيناء، وبقي أغلب السكان يعانون أوضاعاً اجتماعية واقتصادية صعبة. وواصلت الدول العربية المُنتجة للنفط استخدام مواردها المالية في مقاومة موجة التغيير على نطاق واسع. وفي

(1) J. Hiltermann, *Tackling the MENA Region's Intersecting Conflicts* (Brussels: International Crisis Group, 2017).

الأردن والمغرب، أُدخلت إصلاحات محدودة من دون تعديل الوضع الراهن جوهرياً[2]. ولم تُفضِ الاحتجاجات إلى إصلاحات توافقية بقيادة المجتمع إلّا في تونس[3].

المنافسة الإقليمية بين إيران والسعودية

تخوض إيران والسعودية صراع قوى وصفه بعض المعلّقين بحرب باردة إقليمية جديدة[4]. اشتعلت في عام 2017 مواجهة بالوكالة بين إيران والمملكة في قطر ولبنان (لكنّها اقتصرت على الدبلوماسية والعقوبات والسياسات) واستمرّت في النزاعات المسلّحة المستعرة في العراق وسورية واليمن. وفي حزيران/يونيو، قادت السعودية جهوداً لإرغام قطر على وقف دعمها المزعوم للإرهاب وإيران. وتوافقت السعودية مع البحرين ومصر والإمارات العربية المتحدة واليمن على قطع الروابط الدبلوماسية بقطر وعلى إغلاق مداخل النقل إليها[5]. وفي تشرين الأول/أكتوبر، طالبت البحرين بتعليق عضوية قطر في مجلس التعاون الخليجي (GCC)[6]. وفي كانون الأول/ديسمبر، أعلنت الإمارات العربية المتحدة تشكيل حلف سياسي وعسكري جديد مع السعودية[7].

عقب المبادرات الإصلاحية في كلّ من إيران والسعودية والاحتجاجات في إيران في كانون الأول/ديسمبر، برزت متغيّرات جديدة وغير متوقَّعة[8]. لكن يبقى هناك كثير من نقاط التوتر والقليل من الدبلوماسية بوجه عام، وبقي الخطر شديداً في آخر عام 2017 من إمكان حصول مواجهة أوسع بين تكتّل تقوده المملكة وتهيمن عليه دول ومجموعات سنّية وتكتّل تقوده إيران وتهيمن عليه دول ومجموعات شيعية.

خسارة تنظيم الدولة الإسلامية الأراضي المسيطر عليها

أعلن كلّ من العراق وسورية انتصاره على تنظيم الدولة الإسلامية في كانون الأول/ديسمبر 2017 بعد عام عمل فيها جيشاهما الوطنيان ومجموعة من الحلفاء الخارجيين وقوّات محلّية متنوّعة على

---

(2) Delegation of the European Union to Jordan, «The European Union Supports Jordan on Political and Environmental Reforms with €115 Million,» Press Release, 12 February 2017; and H. Saleh, «Rabat Pushes Modernity as Morocco's Political Reforms Stall,» *Financial Times*, 3/11/2017.

(3) M. Muasher, «Nascent Hopes,» IMF, *Finance and Development*, vol. 54, no. 4 (December 2017).

(4) انظر مثلاً R. H. Santini, «A New Regional Cold War in the Middle East and North Africa: Regional Security Complex Theory Revisited,» *International Spectator*, vol. 52, no. 4 (2017), pp. 93–111.

انظر أيضاً الفصل الأول، القسم II في هذا الكتاب.

(5) J. Hiltermann, «Qatar Punched above its Weight: Now It's Paying the Price,» *New York Times*, 18/6/2017.

(6) G. A. Khan, «Bahrain Calls for Suspension of Qatar's GCC Membership,» Arab News, 31 October 2017.

للاطّلاع على وصف موجز لمجلس التعاون الخليجي، انظر الملحق (ب)، القسم II في هذا الكتاب. يضمّ المجلس ستّة أعضاء هم البحرين والكويت وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتّحدة.

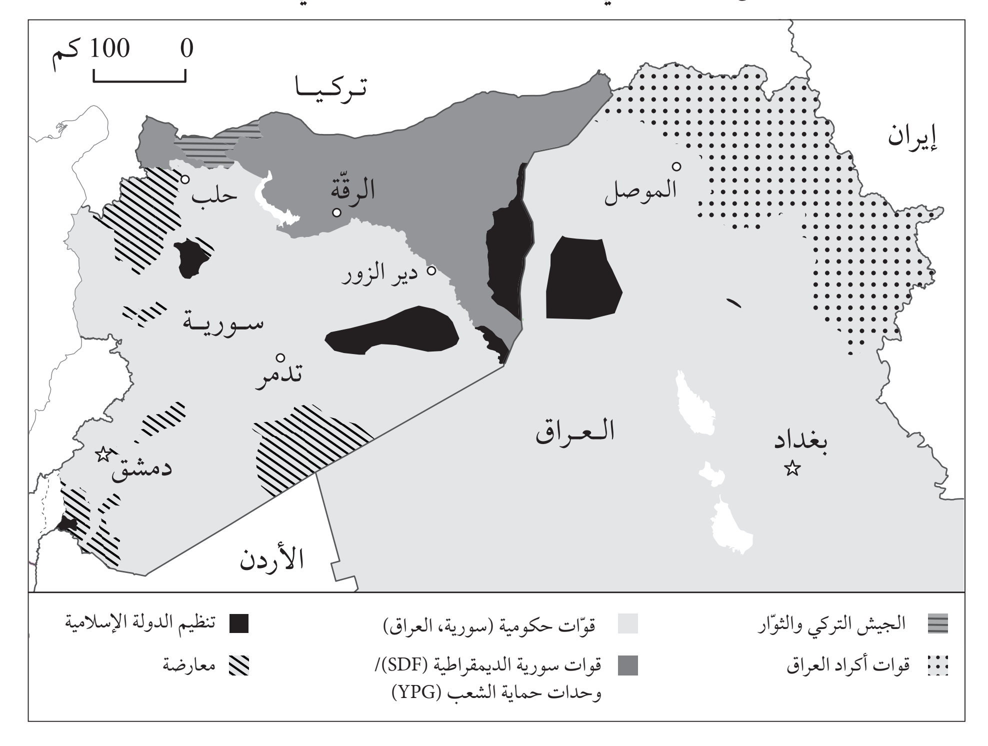
(7) P. Wintour, «UAE Announces New Saudi Alliance that Could Reshape Gulf Relations,» *The Guardian*, 5/12/2017.

(8) T. Erdbrink, «Rouhani Wins Re-election in Iran by a Wide Margin,» *New York Times*, 20/5/2017; «Iran Protests: Violence on Third Day of Demonstrations,» BBC News, 30 December 2017; S. K. Dehghan, «Rouhani Acknowledges Iranian Discontent as Protests Continue,» *The Guardian*, 31/12/2017; M. Chulov and J. Borger, «Saudi King Ousts Nephew to Name Son as First in Line to Throne,» *The Guardian*, 21/6/2017, and «Muhammad bin Salman Has Swept Aside Those Who Challenge his Power,» *The Economist* (9 November 2017).

إخراج مقاتلي التنظيم من البلدات والقرى التي شكّلت ذات يوم خلافته التي أعلنها[9]. وبحسب الائتلاف العالمي بقيادة الولايات المتحدة لهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، بقي أقلّ من 1000 مقاتل تابعين لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسورية في آخر السنة[10]. لكنّ تهديد تنظيم الدولة الإسلامية يظلّ ماثلاً لقوّته الخطرة والمرنة في العراق وسورية (انظر الشكل الرقم (2 ـ 2)) ولإعادة تركيزه الجغرافي بوجه أعمّ، ولا سيّما على الجماعات المنتسبة إليه في ليبيا والفيليبين وسيناء وغرب أفريقيا، ولتشديده القويّ على توجيه أعمال الإرهاب وتمكينها وإلهامها[11].

الشكل الرقم (2 ـ 2)

الفصائل المسلّحة في العراق وسورية، كانون الثاني/يناير 2018



نقلاً عن: Hugo Ahlenius, Nordpil.

المصدر: Live Universal Awareness Map (Liveuamap), cited in «What Foreign Powers Want from the Syrian War,» *Deutsche Welle*, 22/2/2018.

---

(9) لمعرفة المزيد عن تنظيم الدولة الإسلامية وأهدافه وعملياته والمنتسبين إليه، وعن الحملة العسكرية الدولية التي استهدفت هزيمته، انظر: I. Davis, «The Aims, Objectives and Modus Operandi of the Islamic State and the International Response,» in: *SIPRI Yearbook 2016*, pp. 22–39, and I. Davis, «The Islamic State in 2016: A Failing «Caliphate» but a Growing Transnational Threat?,» in: *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 89–104.

(10) «Less Than 1,000 IS Fighters Remain in Iraq and Syria, Coalition Says,» Reuters, 27 December 2017.

(11) M. Coker, E. Schmitt, and R. Callimachi, «With Loss of its Caliphate, ISIS May Return to Guerrilla Roots,» *New York Times*, 18/10/2017.

لتلافي تمرّد أو فشل دولة آخر، يجب أن يستتبع النصر العسكري على تنظيم الدولة الإسلامية باستراتيجيات لإعادة البناء السياسي والاقتصادي في العراق وسورية[12]. وسيكون التصدّي لمشكلة مقاتلي التنظيم الأجانب عند عودتهم إلى أوطانهم، داخل المنطقة وخارجها، تحدّياً رئيساً آخر[13].

النزاع المسلّح في مصر

مصر هي الدولة العربية الأكثر سكّاناً، وقد اضطلعت بدور محوري في سياسات الشرق الأوسط في الأزمنة الحديثة. وفي عام 2011، أطاحت احتجاجات الربيع العربي الرئيس حسني مبارك بعدما أمضى في الرئاسة نحو 30 سنة. وفي تموز/يوليو 2013، أزيح خلَفه الرئيس محمد مرسي عن السلطة في انقلاب عسكري مدعوم شعبياً، وفي أيار/مايو 2014، انتُخب عبد الفتّاح السيسي رئيساً، وهو مشير متقاعد ووزير دفاع سابق[14].

اندلع تمرّد في شمال سيناء في عام 2013 وركّز هجماته على القوّات الأمنية. لكن بعدما انتسب المسلّحون في سيناء إلى تنظيم الدولة الإسلامية في عام 2014 (وحملوا اسم تنظيم الدولة الإسلامية ـ ولاية سيناء)، شُنّت هجمات واسعة النطاق على أهداف مدنية، بما في ذلك تفجير طائر ركاب روسية في عام 2015، وهو ما أدّى إلى مقتل طاقمها وجميع ركّابها الـ224[15]. وهناك حالة طوارئ مفروضة على شمال سيناء منذ تشرين الأول/أكتوبر 2014، لكنّ التمرّد هناك مثّل أكبر تهديد أمني لمصر في آخر عام 2016[16].

وفي نيسان/أبريل 2017، كثّف تنظيم الدولة الإسلامية هجماته، ولا سيّما على الكنائس القبطية. ففي 9 نيسان/أبريل، قُتل 48 شخصاً في هجومين منفصلَين على كنيستين قبطيتين، وهو ما حمل الحكومة على إعلان حالة الطوارئ في البلاد بأسرها[17]. وتواصلت هجمات تنظيم الدولة الإسلامية على المسيحيين في أيار/مايو حين شنّ التنظيم هجومه الكبير الأوّل في جنوب مصر، مُوقِعاً 29 قتيلاً على الأقلّ[18]. ردّت الحكومة المصرية بشنّ غارات جوّية على ما زعمت أنّه معسكرات

---

(12) انظر مثلاً: S. Culbertson and L. Robinson, *Making Victory Count After Defeating ISIS: Stabilization Challenges in Mosul and Beyond* (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2017); International Crisis Group (ICG), *Counterterrorism Pitfalls: What the US fight Against ISIS and al-Qaeda Should Avoid*, Special Report; no. 3 (Brussels: ICG, 2017), and Crocker, R. (chair), *Report of the Task Force on the Future of Iraq: Achieving Long-term Stability to Ensure the Defeat of ISIS* (Washington, DC: Atlantic Council, 2017).

(13) «5600 «Have Returned Home» from ISIL-held areas, 25 October 2017, and E. Schmitt, «Defeated in Syria, ISIS Fighters Held in Camps Still Pose a Threat,» *New York Times*, 24/1/2018.

(14) «Egypt Country Profile,» BBC News, 6 November 2017.

(15) «Russian Plane Crash: What We Know,» BBC News, 17 November 2015.

(16) Agence France-Presse, «Egypt Declares State of Emergency in Sinai after Checkpoint Bombing,» *The Guardian*, 25/10/2014.

(17) «Egypt's Coptic Churches Hit by Deadly Blasts on Palm Sunday,» BBC News, 9 April 2017.

(18) R. Michaelson, «Egypt Launches Raids in Libya after Attack on Coptic Christians Kills 26,» *The Guardian*, 26/5/2017.

تدريب لمقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا، وبزيادة التنكيل في مصر[19]. وتشير تقارير أيضاً إلى أنّ تعاون إسرائيل ومصر على تنظيم الدولة الإسلامية في سيناء شمل غارات جوّية إسرائيلية على التنظيم داخل مصر[20].

وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو 2017، أعلنت قبائل محلّية متعددة في شمال سيناء أنّها ستشارك في قتال تنظيم الدولة الإسلامية، بما في ذلك الترابين والسواركة، وهما أكبر تلك القبائل[21]. وفي تموز/يوليو قُتل 23 جندياً على الأقلّ حين فجّر مقاتلان من تنظيم الدولة سيارتيهما عند نقطتَي تفتيش عسكريتين في سيناء[22]. وإمعاناً في تصعيد النزاع، قتل التنظيم في تشرين الثاني/نوفمبر أكثر من 300 شخص في مسجد للصوفيين في شمال سيناء[23]. وتعرّض مسيحيون أقباط خارج القاهرة لهجوم آخر أوقع تسعة قتلى على الأقلّ في كانون الأول/ديسمبر[24].

وما إن وصل العام إلى نهايته حتّى واجهت مصر أسوأ وضع لحقوق الإنسان منذ عقود وحرباً أهلية مفتوحة في سيناء[25]. واستباقاً للانتخابات الرئاسية المزمَع إجراؤها في آذار/مارس 2018، فرضت الحكومة مجموعة من القوانين القمعية وجدّدت العمل بحالة الطوارئ وقمعت المعارضة بجميع صورها[26].

النزاع المسلّح في العراق

تكافح الحكومات التي يهيمن عليها الشيعة لفرض الأمن منذ وصولها إلى السلطة في العراق في عام 2003 في غمرة عنف طائفي شديد. استولى تنظيم الدولة الإسلامية على أجزاء واسعة من ذلك البلد في عام 2014، وبقي محتفظاً بها إلى أن طُرد من أغلب البلاد في عام 2016[27]. واستمرّ النزاع المسلّح في عام 2017 لطرد تنظيم الدولة الإسلامية من بقيّة جيوب أراضيه في شمال العراق، وبخاصّة في مدينتَي الموصل وتلّعفر (انظر الشكل الرقم (2 ـ 2)). وتزيد هذا التحدّي

---

(19) A. Aboulenein, «Egypt Detains ex-presidential Candidate, Latest in Arrest Series,» Reuters, 23 May 2017, and Y. El-Shimy and A. Dworkin, *Egypt on the Edge: How Europe Can Avoid Another Crisis in Egypt*, Policy Brief; no. 218 (London: European Council on Foreign Relations, 2017).

(20) D. D. Kirkpatrick, «Secret Alliance: Israel Carries out Airstrikes in Egypt, with Cairo's OK,» *New York Times*, 3/2/2018.

(21) G. Mikhail, «Sinai Tribes Take up Arms against IS,» *Al-Monitor* (15 May 2017).

(22) Associated Press, «At Least 23 Egyptian Soldiers Killed in Attack on Sinai Checkpoint,» *The Guardian*, 7/7/2017.

(23) D. Walsh and D. D. Kirkpatrick, «In Egypt, Furious Retaliation but Failing Strategy in Sinai,» *New York Times*, 25/11/2017.

(24) «Egypt Attack: Gunman Targets Coptic Christians in Church and Shop,» BBC News, 29 December 2017.

(25) P. Luther, «Stronger EU–Egypt Ties Must not Disregard Human Rights,» *EU Observer*, 24 July 2017.

(26) «Human Rights Watch, Egypt: Untamed Repression,» 18 January 2018.

(27) لمعرفة المزيد عن النزاع في العراق، انظر الفصول التي تتناول النزاعات المسلّحة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في كتب سيبري السنوية 2015 و2016 و2017، ولمعرفة المزيد عن تنظيم الدولة الإسلامية، انظر: *SIPRI Yearbook 2016* and *SIPRI Yearbook 2017*.

صعوبةً التوتّراتُ الطائفية الكامنة في العراق، ولا سيّما بين الجماعات السنّية والشيعية، وتشتّت القوّات المناوئة للدولة الإسلامية. وإضافة إلى الجيش العراقي المدعوم من تحالف تقوده الولايات المتحدة، تخوض جماعات أخرى معارك للإبقاء على سيطرتها على الأراضي، منها قوّات البشمركة التابعة لحكومة إقليم كردستان (KRG)، وقوات الحشد الشعبي (قوّات معظمها من الشيعة وتدعمها إيران) وقوّات سنّية محلّية قبلية[28].

بدأت معركة الموصل، ثاني أكبر مدينة عراقية، في أيلول/سبتمبر 2016 بمشاركة نحو 54000 جندي عراقي، و14000 مقاتل من البشمركة، و500 جندي أمريكي ضدّ 5000 ـ 9000 من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية[29]. بدأ الهجوم لاستعادة المناطق الواقعة غرب الموصل في 19 شباط/فبراير 2017، لكنّ التقدّم كان بطيئاً لمواجهة الجنود مقاومة شرسة[30]. وبدأت معركة الاستيلاء على وسط الموصل في حزيران/يونيو، وانتُزعت المدينة من تنظيم الدولة الإسلامية أخيراً في تموز/يوليو، وانتُزعت تلّعفر والحويجة بعد بضعة أسابيع[31].

ذكرت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI) ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR) أنّ 2521 مدنياً على الأقلّ قُتلوا في معركة الموصل. عُزي مقتل أغلب هؤلاء إلى أنشطة تنظيم الدولة الإسلامية، كإعدام 741 شخصاً على الأقلّ، لكنّ التقرير عزا مقتل 461 مدنياً إلى غارات جوّية[32]. وبالمثل، أشارت منظّمة العفو الدولية في سياق اتّهامها للجانبين بانتهاك القانون الدولي في القتال إلى الاستخدام المكثّف للأسلحة المتفجّرة ذات الآثار الواسعة النطاق للقذائف الصاروخية المرتجَلة من جانب القوّات العراقية والتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، وإلى تقصير الحكومة العراقية في اتّخاذ التدابير الاحتياطية اللازمة لتلافي سقوط مدنيين[33]. وسرت مزاعم بأنّ تنظيم الدولة الإسلامية استخدم أسلحة كيميائية في الموصل[34].

أطلقت القوّات العراقية عمليات جديدة في محافظة الأنبار في تشرين الأول/أكتوبر، وأعلنت الحكومة العراقية رسمياً في مطلع كانون الأول/ديسمبر طرد تنظيم الدولة الإسلامية من كلّ الأراضي

---

(28) R. Mansour and E. Van Veen, «Iraq's Competing Security Forces after the Battle for Mosul,» War on the Rocks, 25 August 2017.

(29) T. Hume, «Battle for Mosul: How ISIS is Fighting to Keep its Iraqi Stronghold,» CNN, 25 October 2016, and R. Wright, «The Secret Eye inside Mosul,» *New Yorker* (27 October 2016).

(30) F. Karimi, H. Alkhshali and B. Atassi, «Iraq Starts Operation to Drive ISIS out of West Mosul,» CNN, 20 February 2017, and «How the Battle for Mosul Unfolded,» BBC News, 10 July 2017.

(31) K. Al Ansary, D. Abu-Nasr, and C. Alexander, «Honking Horns Hail the Liberation of Mosul from Islamic State,» Bloomberg, 10 July 2017, and «IS Conflict: Iraq Launches Ground Offensive in Tal Afar,» BBC News, 20 August 2017.

(32) UN Assistance Mission for Iraq and Office of the UN High Commissioner for Human Rights, «Report on the Protection of Civilians in the Context of the Ninewa Operations and the Retaking of Mosul City, 17 October 2016–10 July 2017,» (November 2017).

(33) Amnesty International, *At Any Cost: The Civilian Catastrophe in West Mosul, Iraq* (London: Amnesty International, 2017).

(34) لمعرفة المزيد عن هذه المزاعم، انظر الفصل الثامن، القسم II في هذا الكتاب.

التي كانت تحت سيطرته[35]. لكن باعتبار أنّ التنظيم ظهر كحركة تمرّد، يبدو أنّه سيبقى ـ أو فروعه الجديدة التي لم تظهر بعد ـ تهديداً مستمرّاً لسنين متعددة قادمة. وتقع على كاهل العراق أيضاً مهمّة مضنية هي إعادة إعمار وإعادة إدماج المناطق التي كانت تحت سيطرة تنظيم الدولة ـ ولا سيّما مدينة الموصل التي عانت دماراً واسع النطاق ـ ونحو 3 ملايين عراقي لا يزالون مشرَّدين لغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2016[36]. التحدّيات الرئيسة التي تواجه العراق بعد هزيمة تنظيم الدولة هي تحقيق مصالحة سياسية حقيقية بين المجتمعات الكردية والعربية الشيعية والعربية السنّية وداخل كلّ من هذه المجتمعات، وهذا يشمل تفكيك كلّ الميليشيات وبناء مؤسّسات حكومية أكثر مرونة واستقلالية وشمولية[37].

وكجزء من عملية توحيد البلاد في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية، وقّعت الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان الذي يتمتّع باستقلال ذاتي اتّفاقاً في كانون الأول/ديسمبر 2014 لتقاسم الثروة النفطية والموارد العسكرية في البلاد. لكن يبقى هناك بعض النزاعات المناطقية بين حكومة إقليم كردستان والحكومة المركزية، ولا سيّما حول المناطق التي سيطرت عليها القوّات الكردية في أثناء قتال تنظيم الدولة في عام 2016، كمدينة كركوك وحقول النفط المجاورة وأجزاء من محافظة نينوى. واشتدّت التوتّرات في آخر عام 2016 لإعداد حكومة إقليم كردستان خططاً للتفاوض على استقلال كردستان.

مضت حكومة إقليم كردستان قدُماً وأجرت استفتاءً على الاستقلال عن العراق في 25 أيلول/ سبتمبر 2017، متجاهلةً طلب جهات في المنطقة تأخيره أو إلغاءه، كالحكومة العراقية وكلّ من إيران وتركيا اللتين تعيش على أراضيهما أقلّيات كردية، وجهات أخرى[38]. ومع أنّ أكثر من 92 بالمئة صوّتوا لصالح الاستقلال، رفضت الحكومة العراقية الاعتراف بالنتيجة، وهدّدت المنطقةُ بفرض عزلة اقتصادية وسياسية ما لم يُلغَ الاستفتاء. وعلى الصعيد الدولي، وحدها إسرائيل منحته دعماً مطلقاً، بينما أبدى أغلب حلفاء حكومة إقليم كردستان الغربيين ـ أهمّهم الولايات المتحدة ـ دعماً علنياً للمحافظة على وحدة الأراضي العراقية[39]. وما إن مضى على الاستفتاء أربعة أيام حتى حظرت الحكومة العراقية الرحلات الجوّية الدولية من كردستان العراقي وإليه وشرعت في الاستعداد

(35) G. Abdul-Ahad, «After the Liberation of Mosul, an Orgy of Killing,» *The Guardian*, 21/11/2017, and E. Graham-Harrison, «Iraq Formally Declares End to Fight against Islamic State,» *The Guardian*, 9/12/207.

(36) Internal Displacement Monitoring Centre, «Iraq: Mid-year Update 2017 (January–June),» [n. d.], B. Videmsek, «Mosul Was Destroyed to «Save» it from Islamic State: Can its Inhabitants Return?,» *Sydney Morning Herald*, 9/12/2017, and T. Westcott, «Donors Talk Big on Iraq Reconstruction, but Mosul Residents Go it Alone,» IRIN, 15 February 2018.

(37) Y. Sayigh, «The Crisis of the Iraqi State,» Carnegie Middle East Center, 23 November 2017, and R. Mansour, *Iraq after the Fall of ISIS: The Struggle for the State*, Research Paper (London: Chatham House–Royal Institute of International Affairs, 2017).

(38) International Institute for Strategic Studies, «The Repercussions of the Iraqi Kurdistan Independence Referendum,» *Strategic Comments*, vol. 23, no. 10 (November 2017), pp. iii–v.

(39) المصدر نفسه.

لهجوم عسكري لتسترجع بالقوّة كركوك وحقول النفط المجاورة ومناطق أخرى متنازَع عليها[40]. وبرغم بعض الاشتباكات المحدودة بين القوات الحكومية والقوات الكردية، تراجعت أغلبية القوات الكردية إلى مواقع ما قبل عام 2014 من دون حوادث[41].

وبعدما لم يعد أمام حكومة إقليم كردستان خيارات أخرى كثيرة، عرضت في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2017 تعليق مساعيها لنيل الاستقلال ودعت إلى حوار. ومع ذلك، بقيت الحكومة العراقية مصرّة على أن تصرّح حكومة إقليم كردستان بأنّ الاستفتاء باطل ولاغٍ. وفي 29 تشرين الأول/أكتوبر، استقال مسعود البرزاني، رئيس الإقليم[42]. ومع أنّ حكومة إقليم كردستان ذكرت في بيان أصدرته في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر أنّها ستحترم حكم المحكمة الاتّحادية العليا الذي قضى بعدم شرعية انفصال أي إقليم عراقي، بقيت حكومة إقليم كردستان والحكومة العراقية بعيدَين من أيّ اتّفاق في آخر السنة[43].

الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي

إذا كانت النزاعات الأخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد طغت على أخبار الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي بدرجة كبيرة في السنين الأخيرة، فقد بقي مؤثّراً وخطراً في عام 2017. تجلّى في تموز/يوليو 2017 عرضٌ لافت للوحدة الفلسطينية عبر الخطّ الأخضر ـ الحدود المعترَف بها دولياً والتي تفصل «إسرائيل» عن الأراضي الفلسطينية المحتَلّة [عام 1967]. وعقب مقتل شرطيّين إسرائيليّين بالقرب من المسجد الأقصى في القدس الشرقية في 14 تموز/يوليو، ركّبت السلطات الإسرائيلية أجهزة لكشف المعادن عند مدخل المكان[44]. غير أنّ تظاهرات فلسطينية عارمة أفضت إلى تفكيك تلك الأجهزة في 24 تموز/يوليو[45].

وفي 6 كانون الأول/ديسمبر، عاد النزاع إلى مسرح الأحداث حين اعترف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رسمياً بالقدس عاصمة لإسرائيل، وأعلن أنّ السفارة الأمريكية ستُنقل من تل أبيب إلى هناك[46]. جميع الدول الأخرى تعترف بتل أبيب بأنّها العاصمة، ولا يعترف أيّ منها بضمّ إسرائيل للقدس الشرقية. أطلق الاعتراف احتجاجات فلسطينية في مختلف أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزّة

(40) «Iraq Imposes Flight Ban on Kurdish Region after Poll,» Al Jazeera, 29 September 2017.

(41) «Iraq Takes Disputed Areas as Kurds «Withdraw to 2014 Lines»,» BBC News, 18 October 2017.

(42) «Iraqi Kurdish Leader Massoud Barzani to Step Down,» BBC News, 29 October 2017, and International Crisis Group (ICG), *Oil and Borders: How to Fix Iraq's Kurdish Crisis*, Crisis Group Middle East Briefing; no. 55 (Brussels: ICG, 2017).

(43) A. Rasheed and R. Jalabi, «Abadi Says Iraq to Act soon over Border Areas in Stand-off with Kurds,» Reuters, 14 November 2017.

(44) O. Zalzberg, «Palestinian Activism Reawakens in Jerusalem after Holy Esplanade Attack,» Commentary, International Crisis Group, 19 July 2017.

(45) P. Beaumont, «Israel Removes Metal Detectors from Holy Site in Jerusalem,» *The Guardian*, 25/7/2017.

(46) M. Landler, D. M. Halbfinger, and I. Kershner, «Did Trump kill-off a Two-state Solution? He says no, Palestinians Say Yes,» *New York Times*, 7/12/2017, and S. Chan, «Nearly Every Former US Ambassador to Israel Disagrees with Trump's Jerusalem Decision,» *New York Times*, 7/12/2017.

والقدس. وقُتل أربعة فلسطينيين في اشتباكات مع قوات الأمن الإسرائيلية، وازداد إطلاق الصواريخ من غزّة على إسرائيل وشنّ سلاح الجوّ الإسرائيلي غارات على أهداف في غزّة[47].

دأبت إسرائيل على وصف القدس بأنّها عاصمتها «الموحَّدة والأبدية»، بينما يصرّ الفلسطينيون على وجوب أن تكون القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطينية مستقلّة مستقبلية. الرأي الدولي الذي وافقت جميع الإدارات الأمريكية السابقة عليه هو وجوب تحديد وضعية المدينة من خلال مفاوضات. وفي 13 كانون الأول/ديسمبر، ردّ اجتماع لمنظّمة التعاون الإسلامي في تركيا على خطوة الرئيس ترامب بإعلان القدس الشرقية رسمياً بأنّها العاصمة الفلسطينية، بينما ذكر الرئيس الفلسطيني محمود عبّاس في خطاب ألقاه في ذلك الاجتماع أنّه ما عاد يقبل بأيّ دور للولايات المتحدة في عملية السلام[48].

وفي 18 كانون الأول/ديسمبر، استخدمت الولايات المتحدة حقّ النقض في مجلس الأمن لأوّل مرّة منذ ستّ سنين لمنع صدور قرار ينتقد بشكل غير مباشر قرار الولايات المتحدة الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل[49]. وفي 20 كانون الأول/ديسمبر، أصدرت الجمعية العامّة للأمم المتحدة بأغلبية 128 صوتاً واعتراض 9 أصوات وامتناع 35 عن التصويت، قراراً غير مُلزم (وبالتالي فهو رمزي بدرجة كبيرة)، يطالب الولايات المتحدة بإلغاء قرارها الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل[50].

النزاع المسلّح في ليبيا

بقيت ليبيا تحت حكم معمّر القذّافي 42 عاماً إلى حين إطاحته في عام 2011 في عصيان مسلّح مدعوم بتدخّل عسكري غربي. أعقب ذلك فراغ في السلطة، وعدم استقرار وظهور إسلامي مسلّح، وهو ما سمح بهجرة واسعة النطاق من أفريقيا والشرق الأوسط عبر ليبيا، وتمكّن كثير من هؤلاء المهاجرين من بلوغ أوروبا. وفي سنوات النزاع التالية، وكجزء من الاتّفاق السياسي الليبي (LPA) الموقّع في الصخيرات بالمغرب في كانون الأول/ديسمبر 2015، نُصّبت «حكومة وحدة» جديدة مدعومة من الولايات المتحدة، سُمّيت حكومة الوفاق الوطني، في قاعدة بحرية في طرابلس في

(47) O. Zalzberg and N. Thrall, «Counting the Costs of US Recognition of Jerusalem as Israel's Capital,» International Crisis Group (7 December 2017); «Palestinians Killed in Protests against Jerusalem Move,» Al Jazeera, 15 December 2017, and R. Shehadeh, «The Power Politics behind Trump's Jerusalem Declaration,» *New Yorker* (26 December 2017).

(48) Z. Bilginsoy and S. El Deeb, «Palestinian President Says No Role for US in Peace Process,» *Arab News*, 13/12/2017, and C. Gall, «Muslim Leaders Declare East Jerusalem the Palestinian Capital,» *New York Times*, 13/12/2017.

(49) United Nations, Security Council, «Permanent Member Vetoes Security Council Draft Calling upon States not to Establish Diplomatic Missions in Jerusalem,» SC/13125, 18 December 2017.

(50) UN General Assembly Resolution 72/240, «Permanent Sovereignty of the Palestinian People in the Occupied Palestinian Territory, Including East Jerusalem, and of the Arab Population in the Occupied Syrian Golan over their Natural Resources,» 20 December 2017, A/RES/72/240, 18 January 2018, and R. Gladstone and M. Landler, «Defying Trump, UN General Assembly Condemns US Decree on Jerusalem,» *New York Times*, 21/12/2017.

عام 2016. لكنّ حكومة الوفاق الوطني بقيت تواجه معارضة من حكومتين منافستين وميليشيات كثيرة. وازداد الوضع تعقيداً لتوتّر العلاقات بين فايز السراج، رئيس الوزراء ورئيس حكومة الوفاق الوطني، والمشير خليفة حفتر قائد ما سمّاه الجيش الوطني الليبي في شرق ليبيا، وهو خليط من وحدات عسكرية وجماعات مسلّحة قبلية وإقليمية[51].

وفي مطلع آذار/مارس 2017، سقطت مرافق تصدير النفط الرئيسة في سيدرا وراس لانوف في يد سرايا الدفاع عن بنغازي، وهي تحالف يتكوّن أساساً مقاتلين من بنغازي يعارضون الجيش الوطني الليبي ويضمّ أعضاء أنصار الشريعة، وهي ميليشيا إسلامية سلفية. لكن لم تمضِ أسابيع حتّى استعاد الجيش الوطني الليبي المنطقتين ودفع سرايا الدفاع عن بنغازي إلى التقهقر إلى منطقة الجفرة جنوب غرب البلاد. وفي طرابلس، اشتبكت فصائل مسلّحة متنافسة في عدّة أحياء[52]. وفي 2 أيار/مايو، التقى السراج بحفتر في أبوظبي لإجراء محادثات لأوّل مرّة منذ أكثر من سنة، ثمّ التقيا في باريس في تموز/يوليو، لكنّ اندلاع مزيد من الاشتباكات بين ميليشيات متنوّعة في الجنوب وفي طرابلس يوحي بأنّ الاتفاق على مستقبل ليبيا مستبعد[53].

وفي 20 أيلول/سبتمبر، نفّذت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) خطّة عمل أعدّتها الأمم المتحدة وساندها مجلس الأمن والاتّحاد الأفريقي والاتّحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية. أدارت البعثة محادثات أثمرت اتّفاقاً على تعديلات مقترَحة في (LPA)، لكنّها أخفقت في التوصّل إلى إجماع في شأن ترتيبات القيادة العسكرية، والسلطات المناظرة، وآليات حكم الكيانات، وقضايا دستورية أخرى[54].

اشتدّ القتال غرب البلاد في مطلع تشرين الأول/أكتوبر. وذكرت «غرفة عمليات ثوّار ليبيا»، وهي ميليشيا معادية لتنظيم الدولة الإسلامية، أنّها استولت على مدينة صبراتة الساحلية، وهي نقطة تجمّع مهمّة للمهاجرين غير الشرعيين الذين يعبرون البحر المتوسّط للوصول إلى أوروبا[55]. واستولت قوى أخرى متعاطفة مع جيش التحرير الوطني على مناطق استراتيجية غرب ليبيا. وفي أثناء ذلك، انهارت المحادثات التي تقودها الأمم المتحدة بهدف إعادة التفاوض على أجزاء من

---

(51) «A Quick Guide to Libya’s Main Players,» European Council on Foreign Relations (December 2016).
لمعرفة المزيد عن النزاع الليبي في سنة 2016، انظر: D. Smith, «The Middle East and North Africa: 2016 in Perspective,» in: *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 83–84.
ولمعرفة المزيد عن حظر السلاح المفروض على ليبيا، انظر الفصل العاشر، القسم II في هذا الكتاب.

(52) C. Gazzini, «New Libyan Militia’s Oil Strike Risks Wider Conflagration,» International Crisis Group (10 March 2017).

(53) C. Gazzini, «Libya: No Political Deal Yet,» International Crisis Group (11 May 2017), and International Crisis Group, «CrisisWatch: Tracking Conflict Worldwide,» May 2017.

(54) C. M. Blanchard, *Libya: Transition and US Policy*, Congressional Research Service (CRS) Report to Congress RL33142 (US Congress, CRS: Washington, DC, 8 January 2018), p. 3.

(55) A. Elumami and A. Lewis, «Armed Force Claims Victory in Libyan Migrant Smuggling Hub,» Reuters, 6 October 2017, and F. Mannocchi, «After Sabratha Battle, Scramble for Western Libya is On,» Middle East Eye, 25 October 2017.

الاتفاق السياسي الليبي[56]. كانت الولايات المتحدة قد شنّت غارات جوّية متقطّعة على تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا في آب/أغسطس وفي كانون الأول/ديسمبر 2016، ثمّ استأنفت غاراتها في آخر أيلول/سبتمبر 2017، ثمّ في 17 و19 تشرين الثاني/نوفمبر. وقد استهدفت مسلّحين في واحة الفقها جنوب معقل تنظيم الدولة الإسلامية في سرت[57].

وفي عام 2017، وصل 118064 مهاجراً على الأقلّ إلى إيطاليا بحراً، وهم رقم أدنى بنسبة 34 بالمئة عن نظيره في عام 2016. وقضى 2832 مهاجراً على الأقلّ نحبهم في المسار المتوسطي المركزي الذي ينطلق من ليبيا، وهو رقم أدنى بنسبة 39 بالمئة عن نظيره في عام 2016[58]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، فتحت حكومة الوفاق الوطني تحقيقاً في تجارة عبيد مزعومة في ليبيا عقب بثّ شريط فيديو أظهر مهاجرين من بلدان أفريقية أخرى وهم يباعون لليبيين كعبيد[59].

وفي الذكرى السنوية الثانية للاتفاق السياسي الليبي في 17 كانون الأول/ديسمبر 2017، قال المشير حفتر إنّه يعتبر الاتّفاق منتهياً وأنّ المؤسّسات ذات الصلة، ولا سيّما حكومة الوفاق الوطني ومجلس الرئاسة بقيادة السراج، صارت الآن «منتهية»[60]. وقال حفتر إنّ جيش التحرير الوطني هو «المؤسّسة الشرعية الوحيدة» الآن، ورفض سلطة أيّ حكومة أو برلمان إلى حين إجراء انتخابات جديدة. وقد أبرزت هذه الخطوة إمكان اندلاع قتال جديد في غرب البلاد بين حلفائه والقوات المتحالفة مع حكومة الوفاق الوطني المدعومة من الأمم المتحدة[61].

النزاع المسلّح في سورية

لطالما هيمنت نخبة علوية على السلطة السياسية في سورية. لكن يجري التنازع على تلك السلطة منذ عام 2011 في نزاع مسلّح متعدّد الأطراف أطلق الربيعُ العربي شرارته الأولى، ثمّ آل إلى حرب معقّدة تنخرط فيها قوى إقليمية ودولية. وبقي النزاع سبب الحاجات الإنسانية في سورية. وقد أدّت الحرب لغاية 7 كانون الأول/ديسمبر 2017 إلى تشريد نصف السكان ـ أكثر من 5.4 مليون

---

(56) International Crisis Group, «Restoring UN Leadership of Libya's Peace Process,» Statement, 18 September 2017.

(57) T. Joscelyn and B. Roggio, «US Resumes Airstrikes against Islamic State in Libya,» *FDD's Long War Journal*, Foundation for Defense of Democracies (FDD), 30 September 2017, and C. Babb, «US Launches New Airstrikes against Islamic State in Libya,» Voice of America, 21 November 2017.

(58) International Organization for Migration, «Mediterranean Migrant Arrivals Reach 168,314 in 2017; Deaths Reach 3,115,» Press release, 19 December 2017; International Organization for Migration, Missing Migrants Project, and D. Walsh and J. Horowitz, «Italy, Going it Alone, Stalls the Flow of Migrants: But at What Cost?,» *New York Times*, 17/9/2017.

(59) A. Cascais, «Slave Trade in Libya: Outrage across Africa,» *Deutsche Welle* (22 November 2017), and S. Jacobson, «EU–African Union Summit to Debate Alleged Libyan Slave Trading,» *The National* (Abu Dhabi), 29/11/2017.

(60) «Haftar: Libya's UN-backed Government's Mandate Obsolete,» Al Jazeera, 18 December 2017.

(61) I. El Amrani, «New Risks in Libya as Khalifa Haftar Dismisses UN-backed Accord,» Commentary, International Crisis Group, 21 December 2017.

لاجئ وأكثر من 6.1 مليون مشرَّد داخلياً، علماً أنّ نحو 3 ملايين منهم في «مناطق يصعب الوصول إليها وفي مناطق محاصرة»[62]. ولغاية تشرين الثاني/نوفمبر 2017، صار 13.1 مليون شخص، أي أكثر من نصف الشعب السوري، بحاجة ماسّة إلى مساعدات إنسانية، و6.5 مليون شخص في حالة عدم أمن غذائي حادّة و4 ملايين شخص آخرون يتهدّدهم خطر انعدم أمن غذائي شديد[63]. وبرغم عدم وجود إحصاءات موثوق بها للإصابات، يُعتقد أنّ أكثر من 400000 سوري لقوا حتفهم نتيجة للقتال[64].

وفي غمرة مصفوفة معقّدة من القوى المتنافسة في سورية، مال ميزان القوى بقوة لصالح الرئيس بشار الأسد في آخر عام 2016[65]. واستناداً إلى منظّمة العفو الدولية، استخدمت الحكومة السورية اتّفاقيات محلّية ـ قُدّمت في صورة «جهود مصالحة» ـ تمّ التوصّل إليها بين آب/أغسطس 2016 وآذار/مارس 2017 لإحداث تشريد جماعي للمدنيين والاستيلاء على الأراضي. وزعمت منظّمة العفو الدولية أنّ صور الحصار والقتل غير القانوني والتشريد القسري من جانب القوات الحكومية يمثّل جرائم ضدّ الإنسانية[66].

أجريت محادثات سلام برعاية الأمم المتحدة في جنيف بين 23 شباط/فبراير و3 آذار/مارس 2017، لكنّها أخفقت في إحراز تقدّم. وفي نيسان/أبريل، أدّى تصعيد العنف من جانب القوات السورية وتدخّلات خارجية من جانب تركيا والولايات المتحدة إلى تلاشي احتمال التوصّل إلى تسوية سياسية. وفي 4 نيسان/أبريل، أدّى هجوم بالأسلحة الكيميائية على بلدة خان شيخون التي تسيطر عليها المعارضة إلى مقتل 80 شخصاً على الأقلّ. حمّلت الولاياتُ المتحدة وغيرها نظامَ الأسد المسؤولية عن الهجوم[67]. وبعد ثلاثة أيام، أطلقت الولايات المتحدة صواريخ كروز على القاعدة الجوّية التي يُعتقد أنّ الهجوم جاء منها[68]. وفي تطوّرات تصعيدية حصلت في نيسان/أبريل، قصفت تركيا مقاتلي «وحدات حماية الشعب» (YPG) الأكراد في شمال شرق سورية، بينما

---

(62) UN High Commissioner for Refugees (UNHCR), «Syria Emergency,» 7 December 2017.

(63) Food and Agriculture Organization of the UN (FAO), *Global Early Warning—Early Action Report on Food Security and Agriculture January–March 2018* (Rome: FAO, 2018), p. 18.

(64) R. Kleinfeld, Carnegie Endowment for International Peace, «Why is it so Difficult to Count Dead People?,» BBC News, 12 October 2017, and C. Humud, R. Margesson and S. Chesser, «Counting Casualties in Syria and Iraq: Process and Challenges,» *CRS Insight*, Congressional Research Service (CRS), 12 April 2016.

(65) انظر: Smith, «The Middle East and North Africa: 2016 in Perspective,» pp. 77-82.

للاطّلاع على معلومات عن حظر سلاح فرضته الأمم المتّحدة على سورية، انظر الفصل العاشر، القسم II في هذا الكتاب.

(66) Amnesty International, *«We Leave or We Die»: Forced Displacement under Syria's «Reconciliation» Agreements* (London: Amnesty International, 2017).

(67) M. Chulov and K. Shaheen, «Syria Chemical Weapons Attack Toll Rises to 70 as Russian Narrative is Dismissed,» *The Guardian*, 5/4/2017, and «Syria chemical «attack»: What we Know,» BBC New, 26 April 2017.

انظر أيضاً الفصل الثامن، القسم I في هذا الكتاب.

(68) S. Ackerman [et al.], «Syria Missile Strikes: US Launches First Direct Military Action against Assad,» *The Guardian,* 7/4/2017.

تهيّأت قوات سورية الديمقراطية (قسد) المدعومة من الولايات المتحدة وتقودها وحدات حماية الشعب الكردي أساساً لمهاجمة مدينة الرقّة آخر معقل لتنظيم الدولة الإسلامية[69].

وفي 6 أيار/مايو، استُحدثت أربع «مناطق خفض تصعيد» في غرب سورية في اتّفاق بين إيران وروسيا وسورية وتركيا[70]. أتاح وقف إطلاق النار الجزئيّ هذا لنظام الأسد نقل موارده شرقاً حيث كان ينافس الائتلاف الذي تقوده الولايات المتحدة وقوات سورية الديمقراطية على أراضٍ تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية. وفي حزيران/يونيو، أسقطت الولاياتُ المتحدة طائرة حربيةً سورية من طراز سوخوي ـ 22 ونفّذت عدّة غارات جوّية على قوات موالية للنظام كانت تزحف نحو بلدة تسيطر عليها قوات سورية الديمقراطية[71]. إضافة إلى ذلك، نشرت تركيا قوات على حدودها مع سورية استعداداً لشنّ هجوم على بلدة عفرين الواقعة تحت سيطرة الأكراد في شمال شرق البلاد[72].

قدّمت روسيا إلى الحكومة السورية دعماً سياسياً ومساعدات عسكرية منذ بداية النزاع في عام 2011، وشاركت عسكرياً أيضاً بصورة مباشرة في النزاع المسلّح منذ 30 أيلول/سبتمبر 2015[73]. وذكرت وزارة الدفاع الروسية أنّ 41 من جنودها قُتلوا في سورية بين تشرين الأول/أكتوبر 2015 وكانون الأول/ديسمبر 2017[74]. وتحدّثت تقارير عن مقتل 73 من المرتزقة الروس على الأقلّ هناك[75]. مع أنّ روسيا أعلنت خفض قوّاتها في كانون الأول/ديسمبر، لكنّها ستحتفظ بمرفقها البحري في طرطوس (الذي أُسّس في عام 1971) وبقاعدة حميميم الجّوية في محافظة اللاذقية (بدأ تشغيلها في أيلول/سبتمبر 2015)[76]. وبموجب معاهدة جديدة مع سورية وُقّعت في كانون الثاني/ يناير 2017، مُدّد استئجار روسيا لكِلا المرفقين 49 سنة، مع خيار تمديد الاتّفاقية على فترات من 25 سنة[77].

---

(69) International Crisis Group (ICG), *Fighting ISIS: The Road to and Beyond Raqqa*, Crisis Group Middle East Briefing; no. 53 (Brussels: ICG, 2017).

(70) Russian Ministry of Foreign Affairs, «Memorandum on the Creation of De-escalation Areas in the Syrian Arab Republic,» 6 May 2017.

(71) J. Binnie, «Tensions Increase in Syria after Su-22 shoot-down,» *IHS Jane's Defence Weekly* (26 June 2017).

(72) N. Bonsey, «The Post-Caliphate Gauntlet in Eastern Syria,» War on the Rocks, 3 July 2017.

(73) لمعرفة المزيد عن انخراط روسيا في النزاع، انظر: Smith, «The Middle East and North Africa: 2016 in Perspective,» pp. 77-82, and D. Trenin, *What is Russia up to in the Middle East?* (Cambridge, UK: Polity Press, 2018).

(74) «Heroes of War: Casualties among Russian Servicemen in Syria,» TASS, 7 March 2018, and N. Vasilyeva, «Thousands of Russian Private Contractors Fighting in Syria,» Associated Press, 12 December 2017.

(75) المصدر نفسه، و M. Tsvetkova, «Death Certificate Offers Clues on Russian Casualties in Syria,» Reuters, 27 October 2017.

(76) D. Pinchuk, «Russia will Keep Bases in Syria to Strike at Insurgents—Kremlin,» Reuters, 12 December 2017, and A. Roth, «On Visit to Syria, Putin Lauds Victory over ISIS and Announces Withdrawals,» *Washington Post*, 11/12/2017.

(77) «Moscow Cements Deal with Damascus to Keep 49-year Presence at Syrian Naval and Air Bases,» TASS, 20 January 2017.

عانى تنظيم الدولة الإسلامية نكسات خطيرة في شرق سورية بتحرير دير الزور والرقّة من قبضته. استولت قوات سورية الديمقراطية على الرقّة، العاصمة الرمزية للدولة الإسلامية، في تشرين الأول/أكتوبر 2017. دُمّرت البنية الأساسية للمدينة في أثناء الحملة، ويتعيّن نزع الألغام المزروعة فيها[78]. واستعاد نظام الأسد دير الزور في تشرين الثاني/نوفمبر، لكنّ مستوى الدمار هناك شديد ومعظم السكان تشرّدوا[79]. والراجح أنّ استمرار عدم الاستقرار والتقلّبات في محافظتَي دير الزور والرقّة ستمنع اللاجئين من العودة على نطاق واسع[80].

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، التقى الرئيس السوري بشار الأسد بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين في سوتشي بروسيا. ثمّ التقى بوتين بالرئيس الإيراني حسن روحاني وبالرئيس التركي رجب طيّب أردوغان، اللذَين وافقا على تنسيق عملياتهما العسكرية المناوئة لتنظيم الدولة الإسلامية في سورية[81]. وعلى هامش قمّة لمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا ـ والمحيط الهادئ، اتّفقت روسيا والولايات المتحدة أيضاً في بيان مشترك على مواصلة جهودهما لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية، مع الإشارة أيضاً إلى أنّه ليس هناك حلّ عسكري للنزاع في سورية[82]. ومع ذلك، استمرّ القتال ولو في مناطق خفض التصعيد وصارت المساعدات الإنسانية محدودة. وفي 13 تشرين الثاني/نوفمبر، شُنّت غارات جوّية على سوق في بلدة الأتارب بمحافظة حلب شمال سورية أدّت إلى مقتل 53 شخصاً على الأقلّ، ويعتقَد أنّ الحكومة السورية أو روسيا نفّذتها[83].

استُؤنفت محادثات السلام بوساطة الأمم المتحدة بين الحكومة السورية والمعارضة في جنيف في آخر تشرين الثاني/نوفمبر، لكن من دون إحراز تقدّم يُذكر. وقال الوسيط الأممي ستافان دي ميستورا إنّه «لا يرى أنّ... الحكومة السورية تسعى فعلاً لإيجاد طريق لحوار وتفاوض»[84]. مع ذلك، اقتُرح إجراء محادثات إضافية في كانون الثاني/يناير 2018[85]. وأُجريت مفاوضات موازية ودورية بدعم روسي وإيراني وتركي في العاصمة الكازاخستانية أستانا. أفضت الجولة الثامنة من المحادثات في أستانا في 21 ـ 22 كانون الأول/ديسمبر إلى اتّفاق لعقد مؤتمر سلام لسورية في

---

(78) A. Barnard and H. Saad, «Raqqa, ISIS «Capital», is Captured, US-backed Forces Say,» *New York Times*, 17/10/2017.

(79) L. Loveluck and T. El-Ghobashy, «Syrian Army Declares Victory in Deir al-Zour as Islamic State Territory Crumbles,» *Washington Post*, 3/11/2017.

(80) K. Khaddour, «Back to What Future? What Remains for Syria's Displaced People,» Brief, Carnegie Endowment for International Peace, January 2018.

(81) Y. Chulkovskaya, «Have Russia, Turkey Reached Syrian Simpatico Yet?,» *Al-Monitor*, 15 November 2017, and P. Wintour, «Putin Brings Iran and Turkey Together in Bold Syria Peace Plan,» *The Guardian*, 22/11/2017.

(82) «Trump, Putin Agree «No Military Solution» in Syria,» Al Jazeera, 11 November 2017.

(83) «Syria War: Air Strikes on Atareb Market «Kill More than 50»,» BBC News, 13 November 2017.

(84) UN Office at Geneva, «Transcript of Press Conference by UN Special Envoy for Syria, Mr. Staffan de Mistura,» 14 December 2017.

(85) N. Cumming-Bruce, ««Golden Opportunity Missed»: Syria Peace Talks Falter, Again,» *New York Times*, 14/12/2017.

سوتشي في آخر كانون الثاني/يناير 2018[86]. لكنّ نحو 40 فصيلاً معارضاً رفض المؤتمر المقترَح، زاعمين أنّ روسيا تحاول الالتفاف على عملية جنيف[87].

النزاع المسلّح بين تركيا والأكراد

ازدادت التوتّرات على طول الحدود بين تركيا وسورية منذ بداية النزاع المسلّح في سورية في عام 2011، وتدفّق اللاجئون بأعداد كبيرة إلى تركيا. وشهدت تركيا في تموز/يوليو 2016 محاولة انقلاب عسكري أفضت إلى زيادة توطيد سلطة الرئيس رجب طيّب أردوغان وحزب العدالة والتنمية (AKP)[88]. وفي آب/أغسطس 2016، شنّت تركيا هجوماً عسكرياً على تنظيم الدولة الإسلامية وجماعات كردية في شمال سورية.

ومع أنّ تركيا أعلنت اكتمال الهجوم العسكري في آذار/مارس 2017، فقد واصلت تقديم الدعم عبر الحدود لقوّة المعارضة السورية غير الكردية[89]. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2017، نشرت تركيا قوات في محافظة إدلب، وهي إحدى مناطق خفض النزاع الأربع المعلَنة في سورية في أيار/مايو 2017 (انظر أعلاه)، وتسري تكهّنات بإمكان توسيع تركيا عملياتها في مناطق أخرى يسيطر عليها الأكراد في سورية[90]. وفي أيار/مايو 2017، قرّرت الولايات المتحدة مواصلة تعاونها العسكري مع قوات سورية الديمقراطية التي تقودها وحدات حماية الشعب الكردي، وهذا يشمل التدريب وتقديم أسلحة، وهو ما أجّج توتّرات مختمرة بين الولايات المتحدة وتركيا منذ أن بدأت إدارة الرئيس باراك أوباما السابقة ذلك التعاون لقتال تنظيم الدولة الإسلامية في عام 2015[91].

ينبغي فهم العمل العسكري التركي ضدّ القوات الكردية في شمال سورية، وحساسية تركيا تجاه اقتراحات بتقوية القوات الكردية أو دعم قدر من الاستقلال السياسي الكردي في المنطقة في ضوء النزاع في المنطقة التي تقطنها أغلبية كردية في جنوب شرق تركيا. لا تزال هذه المنطقة مركز مواجهة عسكرية شبه مستمرّة بين القوات الأمنية التركية وحزب العمال الكردستاني (PKK)، وإن تخلّلها وقف إطلاق نار من حين إلى آخر منذ عام 1984. وفي تموز/يوليو، أدّى انهيار اتّفاق لوقف إطلاق

---

(86) «Russia, Turkey and Iran Agree Syrian Peace Talks for January,» France 24, 23 December 2017.

(87) Associated Press, «Syria Rebels, Opposition Reject Russia-proposed Talks,» *Wall Street Journal*, 26/12/2017.

(88) للاطّلاع على الحوادث التي جرت في تركيا في عام 2016، انظر: M. Sahlin, «Turkey’s Search for Stability and Legitimacy in 2016,» in: *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 151–162.

انظر أيضاً الفصل الأوّل، القسم II في هذا الكتاب.

(89) «Turkey «Ends» Euphrates Shield Campaign in Syria,» BBC News, 30 March 2017.

(90) C. Lister, «Turkey’s Idlib Incursion and the HTS Question: Understanding the Long Game in Syria,» War on the Rocks, 31 October 2017, and «Turkish Military’s Idlib Operation Almost Completed, Next is Afrin: Erdoğan,» *Hürriyet Daily News*, 24/10/2017.

(91) M. R. Gordon and E. Schmitt, «Trump to Arm Syrian Kurds, Even as Turkey Strongly Objects,» *New York Times*, 9/5/2017.

النار أُبرم في عام 2013 إلى دورة عنف جديدة[92]. واستناداً إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، قُتل 2000 شخص، وربّما احتُجز الآلاف، وشُرد 350000 ـ 500000 شخص بسبب القتال الذي اندلع بين تموز/يوليو 2015 وكانون الأول/ديسمبر 2016[93].

استمرّ العنف في عام 2017. ووفقاً لأرقام الحكومة التركية، التي تبالغ في نجاحات عمليات مكافحة حزب العمال الكردستاني، قُتل أكثر من 2500 من مسلّحي الحزب واعتُقل أكثر من 7200 في عام 2017، بينما قُتل 148 من عناصر القوات الأمنية و32 مدنياً[94]. لإنهاء النزاع مع حزب العمال الكردستاني، لا بدّ من بناء علاقات سلمية بين تركيا ووحدات حماية الشعب الكردي في سورية، لكن مع اقتراب السنة من نهايتها، بدا أنّ الأمل ضئيل بإجراء محادثات سلام بين الأطراف وصولاً إلى هذه الخاتمة.

النزاع المسلّح في اليمن

للنزاع والأزمة الإنسانية الراهنة في اليمن أسباب معقّدة ومحلّ جدل[95]. تشكّلت الدولة عقب توحيد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (اليمن الجنوبي) والجمهورية العربية اليمنية (اليمن الشمالي) في عام 1990. أصبح علي عبد الله صالح، الذي كان رئيساً لليمن الشمالي منذ عام 1978، أوّل رئيس لليمن. لكنّ التوتّرات استمرّت بين الشمال والجنوب. وهُزمت حركة انفصالية جنوبية عقب حرب أهلية قصيرة في عام 1994. وبدأ التمرّد الحوثي في عام 2004 حين أشعل حسين بدر الدين الحوثي، زعيم الطائفة الزيدية، تمرّداً، وعُرف المتمرّدون بالحوثيين منذ ذلك الحين (مع أنّ اسمهم الرسمي أنصار الله). مرّت سنوات من الحرب المتقطّعة في الشمال، راح ضحيتها المئات وشُرّد أكثر من 250000 شخص، ثمّ انتهت باتّفاق وقف إطلاق النار في عام 2010. لكن اندلعت احتجاجات أخرى مستلهمة من الربيع العربي في عام 2011 وشنّت قوات المعارضة هجوماً كبيراً على المجمّع الرئاسي، وهو ما أرغم الرئيس صالح على التنحّي. وأصبح اليمن أيضاً قاعدة للمنتسبين إلى تنظيم القاعدة (تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وتنظيم الدولة الإسلامية (تنظيم الدولة الإسلامية ـ ولاية اليمن)، وهو ما أذكى الانفلات الأمني في البلاد.

---

(92) لمعرفة دور الأكراد في عالم السياسية التركي، انظر: S. Özel and A. Yilmaz, «The Kurds in the Middle East, 2015,» in: *SIPRI Yearbook 2016*, pp. 53–71.

(93) Office of the UN High Commissioner for Human Rights (OHCHR), *Report on the Human Rights Situation in South-East Turkey: July 2015 to December 2016* (OHCHR, February 2017).

(94) Anadolu Agency, «Over 2,500 PKK Terrorists Neutralized in Turkey in 2017,» *Yeni Şafak*, 4/1/2018.

للحصول على حساب بديل للأرقام عن الضحايا، انظر: B. Mandıracı, «Turkey's PKK Conflict Kills almost 3000 in Two Years,» Commentary, International Crisis Group, 20 July 2017.

(95) انظر مثلاً Royal Institute of International Affairs (RIIA), Yemen: Drivers of Conflict and Peace, Workshop summary, 7–8 November 2016 (London: Chatham House–RIIA, 2017), and A. Orkaby, «Yemen's Humanitarian Nightmare: The Real Roots of the Conflict,» Foreign Affairs (November-December 2017).

وبعد عدّة سنوات من العنف المتفشّي، غرقت البلاد في المرحلة الثانية من حرب بين حكومة عبد ربّه منصور هادي المعترَف بها دولياً وتحالف مضطرب جمع الحوثيين والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح، سيطر على العاصمة صنعاء وعلى أجزاء واسعة من البلاد في عام 2014. وأعقب ذلك تدخّل عسكري لائتلاف تقوده السعودية لصالح حكومة هادي في آذار/مارس 2015. من الناحية الرسمية، جاء التدخّل تلبية لطلب الرئيس هادي، المقيم الآن في المنفى بالسعودية، لكن بحلول آخر عام 2016، رأى عدد من المحلّلين أنّ التدخّل جزء من حرب أوسع بالوكالة مع إيران(96). وأُطلقت مبادرات سلمية كثيرة لم تتكلّل بالنجاح، وأخفقت مساعي وقف إطلاق النار في وقف القتال، وأصبح مليون شخص على شفير المجاعة(97).

وفي كانون الثاني/يناير 2017، شنّ الائتلاف الذي تقوده السعودية والقوات اليمنية الموالية للرئيس هادي هجوماً عسكرياً جديداً على قوات الحوثي ـ صالح في جنوب غرب البلاد وفي شمالها. وقدّرت الأمم المتحدة بأنّ النزاع أودى بحياة أكثر من 10000 شخص، جلّهم من المدنيين، وشرّد 3 ملايين شخص منذ آذار/مارس 2015؛ وأنّ أكثر من 10 ملايين شخص بحاجة إلى «مساعدة عاجلة»(98). واستمرّ قتال شديد طوال شهر آذار/مارس، ثمّ تصاعدت حدّته مجدّداً في تموز/يوليو، ولا سيّما في محافظة تعز الواقعة جنوب غرب البلاد(99). وفي 22 تموز/يوليو، زعم الحوثيون إطلاق قذيفة بالستية على السعودية، وكانت آخر محاولات ضرب أهداف في المملكة بقذائف بالستية بعيدة المدى(100).

وفي 24 آب/أغسطس، أقام علي عبد الله صالح مهرجاناً كبيراً في صنعاء، وهو ما زاد الاحتقان داخل تحالف صالح ـ الحوثي، وكثّف الائتلاف الذي تقوده السعودية غاراته الجوّية بعد ذلك(101)، فشنّ 5676 غارة في الشهور الستّة الأولى من عام 2017 بعدما شنّ ما مجموعه 3936 غارة في كامل عام 2016(102). وردّاً على قذيفة بالستية أُطلقت على الرياض في 4 تشرين الثاني/نوفمبر،

---

(96) N. Blasina, «Saudi Arabia and Iran: Four Proxy Conflicts Explained,» *Wall Street Journal*, 8/12/2017.

(97) Smith, «The Middle East and North Africa: 2016 in Perspective,» pp. 85-87; C. Duncan, «The Conflict in Yemen: A Primer,» Lawfare, 28 November 2017 and «How Yemen became the Most Wretched Place on Earth,» *The Economist* (30 November 2017).

للاطّلاع على معلومات عن حظر السلاح الذي فرضته الأمم المتّحدة على اليمن، انظر الفصل العاشر، القسم II في هذا الكتاب.

(98) «Death Toll in Yemen Conflict Passes 10,000,» Al Jazeera, 17 January 2017, and UN Children’s Fund (UNICEF), «Yemen Humanitarian Situation Report,» (March 2017).

(99) L. Dearden, «Yemen Civil War: 20 Civilians Including Women and Children «Killed in Saudi-led Air Strike» UN says,» *The Independent*, 19/7/2017.

(100) L. Carlino, «Incremental Improvements in Houthi Militants’ Ballistic Missile Campaign Increase Risk to Assets in Central Saudi Arabia,» *IHS Jane’s Intelligence Weekly* (26 July 2017).

(101) A. Al-Mujahed and S. Raghavan, «Tens of Thousands Rally in Support of Yemen’s Former President Amid Growing Rifts,» *Washington Post*, 24/8/2017.

(102) Protection Cluster Yemen, «Protection Cluster: Update,» August 2017.

صعّد الائتلاف الذي تقوده السعودية حملة القصف الجوّي[103]. وفي مسعى لوقف شحنات أسلحة مزعومة من إيران إلى الحوثيين، أغلقت السعودية مؤقّتاً أيضاً كلّ موانئ الدخول إلى اليمن. ومع تشديد حصار المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، تفاقمت الأزمة الإنسانية الشديدة أصلاً في البلاد[104]. وبلغ عدد الحالات التي يُشتبه أنّها كوليرا مليون حالة في كانون الأول/ديسمبر، وهو ما يمثّل أكبر وأسرع تفشٍّ لهذا المرض في التاريخ الحديث[105].

وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر، اندلعت اشتباكات مسلّحة في صنعاء بين الحوثيين وقوات صالح وانتهت بمقتل صالح في 4 كانون الأول/ديسمبر. وذُكر أنّ صالح سعى للتحاور مع السعودية وحلفائها[106]. وبمقتل صالح، أصبح الحوثيون أقوى قوّة في شمال اليمن مع استمرار حالة المراوحة في الحرب الأهلية[107]. وفي 19 كانون الأول/ديسمبر، ذُكر أن قذيفة بالستية ثانية أُطلقت على الرياض واعترضتها الدفاعات الجوّية السعودية، وزعمت السعودية والولايات المتحدة أنّ إيران هي من ورّد تلك القذيفة[108]. تلا ذلك تصعيد آخر للغارات الجوّية التي ينفّذها الائتلاف بقيادة السعودية[109].

وفي 20 كانون الأول/ديسمبر، أكّدت الولايات المتحدة حصول «عمليات برّية متعددة» بمشاركة قوات أمريكية في اليمن، إضافة إلى نحو 125 غارة جوّية أمريكية ـ أكثر من مجموع غارات السنين الأربع السابقة ـ على تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وعلى تنظيم الدولة الإسلامية ـ ولاية اليمن في عام 2017، ولا سيّما في جنوب البلاد[110].

---

(103) A. Longley Alley, «A Huthi Missile, a Saudi Purge and a Lebanese Resignation Shake the Middle East,» Commentary, International Crisis Group, 10 November 2017, and L. Carlino, «Houthi Missile Fired at Riyadh Indicates Intent to Engage Targets Deep in Saudi Arabia, Despite Escalation Risk,» *IHS Jane's Country Risk Daily Report* (6 November 2017).

(104) A. Erickson, «Saudi Arabia Lifted its Blockade of Yemen: It's not Nearly Enough to Prevent a Famine,» *Washington Post*, 1/12/2017, and T. Miles, «Famine Survey Warns of Thousands Dying Daily in Yemen if Ports Stay Closed,» Reuters, 21 November 2017.

(105) International Rescue Committee, «Yemen Hits 1 Million Cases of Cholera as Even More Preventable Diseases Wreak Havoc on Yemeni Children,» Press release, 21 December 2017.

انظر أيضاً: World Health Organization, Regional Office for the Eastern Mediterranean, «Cholera Outbreak Response,» *Weekly Cholera Bulletins*.

(106) S. K. Dehghan, «Killing of Ali Abdullah Saleh Changes Dynamics of Yemen's Civil War,» *The Guardian*, 5/12/2017.

(107) A. Longley Alley, «The Killing of Former President Saleh Could Worsen Yemen's War,» Commentary, International Crisis Group, 6 December 2017.

(108) B. Hubbard and N. Cumming-Bruce, «Rebels in Yemen Fire Second Ballistic Missile at Saudi Capital,» *New York Times*, 19/12/2017.

(109) P. Wintour, «Saudi-led Airstrikes Kill 68 Civilians in One Day in Yemen's «Absurd» War»,» *The Guardian*, 28/12/2017.

(110) J. Purkiss and A. Fielding-Smith, «US Counter Terror Air Strikes Double in Trump's First Year,» Bureau of Investigative Journalism, 19 December 2017, and H. Nichols and M. Gains, «Pentagon Confirms US Ground Operations in Yemen,» NBC News, 20 December 2017.

بحلول آخر السنة، كان الائتلاف الذي تقوده المملكة يُطبق حصاره الجزئي على الأراضي التي يسيطر عليها الحوثيون مع ما يستتبع ذلك من عواقب إنسانية مدمّرة، إذْ واجه 17 مليون شخص على الأقلّ، أو 60 بالمئة من السكان، عدم أمن غذائي حادّاً[111]. وجدّد رؤساء ثلاث وكالات تابعة للأمم المتحدة في بيان مشترك مطالبتهم جميع الأطراف التيسير الكامل لوصول المساعدات الإنسانية ووقف القتال[112].

(111) Food and Agriculture Organization of the UN (FAO), *Global Early Warning—Early Action Report on Food Security and Agriculture January–March 2018*.

(112) UN Children's Fund (UNICEF), «Joint Statement: WHO, WFP and UNICEF: Yemen's Families Cannot Withstand Another Day of War, Let Alone 1,000,» 29 December 2017.

VI النزاع المسلّح في أفريقيا جنوب الصحراء

إيان دايفس، فلوريان كرامب،
نيل ميلفين وزوي غورمان

شهدت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى سبعة نزاعات مسلّحة محتدمة في عام 2017: في مالي، ونيجيريا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، والصومال، وجنوب السودان[1]. يضاف إلى ذلك معاناة عدة دول نزاعاً وتوتراً أعقب حرباً أو كانت بؤراً لنزاع مسلّح محتمل، منها بوروندي، والكاميرون، وغامبيا، وكينيا، وليسوتو، والسودان وزيمبابوي.

تفاقمت التوتّرات القديمة في أقاليم الكاميرون الناطقة بالإنكليزية أساساً في عام 2017، وتحوّلت إلى عنف في أيلول/سبتمبر، بينما بقي شمال البلاد متأثّراً بتمرّد جماعة بوكو حرام الإسلامية الإقليمية (تسمّى أيضاً تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا)[2]. وهيّأ إعلان جماعات انفصالية أنغلوفونية مسلّحة الاستقلال الرمزي في 1 تشرين الأول/أكتوبر الوضع لمزيد من العنف في الكاميرون[3]. يسبّب النزاعُ أزمة لاجئين متعاظمة بفرار 7500 شخص على الأقلّ إلى نيجيريا منذ 1 تشرين الأول/أكتوبر[4]. وعقب عنف انتخابي خطير في كينيا، انتهى العام بانقسامات وتوتّرات

(1) يناقش هذا الفصل النزاعات المسلّحة في شمال أفريقيا في القسم V.

(2) A. B. Atabong, «The Crisis in Cameroon's English-speaking Regions Has Turned Violent with Bombings,» *Quartz Africa*, 22/9/2017, and Amnesty International, «Cameroon: Seventeen Killed Following Protests in Anglophone Regions,» Press release, 2 October 2017.

(3) T. Iyare and F. Essomba, «In Nigeria and Cameroon, Secessionist Movements Gain Momentum,» *New York Times*, 8/10/2017, and International Crisis Group (ICG), *Cameroon's Anglophone Crisis at the Crossroads*, Africa Report; no. 250 (Brussels: ICG, 2017).

(4) «Cameroon Separatists Kill Four Gendarmes as Anglophone Crisis Worsens,» Reuters, 18 December 2017.

كبيرة بين الرئيس يهيورو كينياتا وزعيم المعارضة رايلا أودينغا[5]. وفي زيمبابوي، أدّت التوتّرات السياسية إلى انقلاب عسكري في تشرين الثاني/نوفمبر وتنحية الرئيس روبرت موغابي الذي حكم البلاد منذ استقلالها في عام 1980، وتعيين نائبه السابق إميرسون منانْغاغْوا مكانه[6]. نشير هنا إلى أنّ كلّاً من بوروندي وغامبيا وليسوتو والسودان استضافت عملية سلام متعدّدة الأطراف في عام 2017[7].

يستعرض هذا القسم التطوّرات في كلّ من النزاعات المسلّحة المحتدمة السبعة. وقبل أن نبدأ، سنبيّن أولاً اتّجاهين عامَّين يمكن تحديدهما في النزاعات المسلّحة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

الاتّجاهات العامّة الرئيسة

بالنظر إلى تعقيد أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وتنوّعها، يصعب الوصول إلى تعميمات في شأن الاتّجاهات في المنطقة. لكن يمكن تحديد تطوّرَين عريضَين، **الأوّل** هو تداخل عدد من النزاعات عبر الدول والمناطق بفعل الأنشطة عبر الحدود الوطنية للجماعات الإسلامية العنيفة، وجماعات مسلّحة أخرى وشبكات إجرامية. وفي عدد من هذه الدول، وبخاصّة في منطقتَي الساحل وبحيرة تشاد، ترتبط هذه النزاعات المتداخلة بفقر مدقع وعدم استقرار وهشاشة اقتصادية وتدنّي القدرة على التأقلم ـ وهي أوضاع تزداد تفاقماً لتغيّر المناخ والفساد والسياسات الاقتصادية غير المناسبة وسوء الإدارة. والثاني هو تدويل متزايد لأنشطة مكافحة الإرهاب في أفريقيا، بقيادة جهتين رئيستين خارجيّتين هما فرنسا والولايات المتحدة.

النزاعات عبر الحدود: أزمات الساحل وبحيرة تشاد

شهدت منطقة الساحل عقب أزمة مالي عام 2012 تصاعد النشاط المتطرّف العنيف وتفريخ شبكات تهريب وهجرة[8]. عانت المنطقة على مرّ التاريخ حوكمة ضعيفة، وبطالة مرتفعة وسط الشباب، وحدوداً كثيرة الثغرات، وجفافاً وعدم أمن غذائي وتقدّماً إنمائياً تافهاً. كما أنّ وجود

(5) U. Kenyatta, «Kenya Deserves a Strong and Credible Opposition,» *Washington Times*, 18/12/2017; M. Chepkwony, «US Pushing for Uhuru, Raila Talks,» *The Standard* (Nairobi), 20 December 2017, and S. Kisika, «Ten out of 92 Killed in Poll Chaos Were Kids–Report,» *The Star* (Nairobi), 21/12/2017.

(6) «Will Zimbabwe's New President Make Things Better?,» *The Economist* (25 November 2017), and International Crisis Group (ICG), *Zimbabwe's «Military-Assisted Transition and Prospects for Recovery*, Africa Briefing; no. 134 (Brussels: ICG, 2017).

(7) لمزيد من المعلومات عن التطوّرات المتّصلة بحفظ السلام في هذه الدول، انظر الفصل الثالث، القسم II في هذا الكتاب.

(8) J. De Melo, «Sahel Faces Poverty and Conflict Traps: A Call for International Action,» Brookings Institute, 1 December 2016, and O. J. Walther, Wars *and Conflicts in the Sahara-Sahel*, West African Papers; no. 10 (Paris: OECD, 2017).

تنظيم الدولة الإسلامية في أفريقيا فاقم عدم استقرارها. يضمّ التنظيم نحو 6000 مقاتل أفريقي في العراق وسورية، وربّما يتطلّعون إلى منطقة الساحل بوصفها ملاذهم الآمن التالي[9]. لكنّ التدخّلات الأجنبية أخفقت في توفير الاستقرار في المنطقة (انظر أدناه)[10].

أزمة بحيرة تشاد مثال على علاقة تزداد تعقيداً بين الأمن عبر الحدود الوطنية وتغيّر المناخ. تقع منطقة بحيرة تشاد جنوب الصحراء، وتحدّها الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا. تتفاعل عوامل كثيرة كالبطالة والفقر والنزاع مع التغيّر والتدهور البيئي في المنطقة المحيطة بالبحيرة. وقد تقلّصت بحيرة تشاد في السنين الأربعين الماضية بنسبة 90 بالمئة[11]. تتضمّن العوامل المساهِمة في ذلك سوء إدارة الموارد المائية ومواسم جفاف شديد طويلة. يضاف إلى ذلك تمرّد جماعة بوكو حرام المستمرّ في شمال نيجيريا، الذي يزيد معيشة المجتمعات وأمنها تردّياً في المنطقة. نتج من هذه العوامل تراجع مستويات المعيشة، وفقر مدقع وتوتّرات شديدة بين رعاة الماشية والمزارعين وصيّادي السمك[12]. ومع انتقال تمرّد بوكو حرام من نيجيريا إلى شتّى أرجاء المنطقة، تدهور الوضع الأمني، مسبّباً أزمة إنسانية شديدة وتزايد تشرّد الشعوب عبر الحدود[13].

وفي آذار/مارس 2017، أقرّ مجلس الأمن بخطورة أزمة بحيرة تشاد وأصدر بالإجماع قراراً في شأن الإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان في حوض بحيرة تشاد[14]. وإضافة إلى وصف تمرّد بوكو حرام بأنّه عامل مُخِلّ بالاستقرار، أقرّ القرار بدور تغيّر المناخ في تفاقم انعدام الأمن البشري. لكنّ تقريراً لاحقاً للأمين العام للأمم المتحدة لم يأتِ على ذكر المناخ والتغيّر البيئي بالمطلق، مع أنّه شدّد على فظاعة الأزمة الراهنة بتقديره حاجة نحو 10.7 مليون شخص في منطقة بحيرة تشاد إلى مساعدة إنسانية الآن. يشمل هذا الرقم 8.5 مليون شخص في نيجيريا، و7.2 مليون شخص يواجهون عدم أمن غذائيّ حادّاً، منهم 4.7 مليون شخص في شمال شرق نيجيريا[15].

---

(9) «L'Union africaine redoute le retour de 6000 combattants de l'Etat islamique sur le continent,» [The African Union Fears the Return of 6000 Islamic State combatants to the continent], *Le Monde*, 11/12/2017.

(10) K. Sieff, «The World's Most Dangerous Un Mission,» *Washington Post*, 17/2/2017; G5 Sahel, Permanent Secretariat, Résolution 00-01/2017 relative à la creation d'une force conjointe du G5 Sahel [Resolution on the Creation of a joint G5 Sahel Force], 6 February 2017, and A. Hickendorff, A. Tobie, and J. Van der Lijn, «Success of Joint Force Sahel Depends on Local Actor Engagement,» Commentary, SIPRI, 18 August 2017.

(11) L. Wirkus and B. Volker, «Transboundary Water Management on Africa's International Rivers and Lakes: Current State and Experiences,» in: W. Scheumann and S. Neubert, eds., *Transboundary Water Management in Africa: Challenges for Development Cooperation*, Deutsches Institut für Entwicklungspolitik (DIE) Studies no. 21 (Bonn: DIE, 2006), pp. 11–102, and H. Gao [et al.], «On the Causes of the Shrinking of Lake Chad,» *Environmental Research Letters*, vol. 6, no. 3 (2011).

(12) United Nations, Security Council, Report of the Secretary-General on the situation in the Lake Chad Basin Region, S/2017/764, 7 September 2017, and B. Thébaud and S. Batterbury, «Sahel Pastoralists: Opportunism, Struggle, Conflict and Negotiation: A Case Study from Eastern Niger,» *Global Environmental Change*, vol. 11, no. 1 (April 2001), pp. 69–78.

(13) United Nations, S/2017/764, and H. Angerbrandt, Nigeria and the Lake Chad Region beyond Boko Haram, Nordic Africa Institute (NAI) Policy Note, no. 3 (Uppsala: NAI, 2017).

(14) UN Security Council Resolution 2349, 31 March 2017.

(15) United Nations, S/2017/764.

عمليات مكافحة الإرهاب الدولية في أفريقيا

تبني جهات فاعلة خارجية كثيرة من الدول حضوراً عسكرياً في أفريقيا جنوب الصحراء[16]. تقع جيبوتي في القرن الأفريقي، وهي مركز هذا الوجود العسكري الأجنبي، إذْ إنّ للصين وفرنسا (التي تستضيف جنوداً من ألمانيا وإسبانيا أيضاً) وإيطاليا واليابان والولايات المتحدة، قواعد عسكرية في جيبوتي[17]. لكنّ دولاً قليلة وحسب تضطلع بدور مباشر في مكافحة الإرهاب، وبخاصّة فرنسا والولايات المتحدة.

لا يزال العدد الإجمالي للجنود الأمريكيين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى صغيراً مقارنة بمناطق أخرى في العالم ـ قرابة 6000 جندي، يرابط نحو ثلثيهم في جيبوتي. ومع أنّه لم يكن في جيبوتي حتّى الأمس القريب غير قاعدة عسكرية أمريكية واحدة معترَف بها رسمياً في المنطقة، إلّا أنّ الوجود الأمريكي أوسع انتشاراً ممّا يوحي به ما تقدّم، وذلك عائد بدرجة كبيرة إلى العدد المتزايد لبعثات «المشورة والمساعدة والتدريب». إنّها ترتيبات بعيدة من الأنظار و«قليلة البروز»[18]. زادت أعداد القوات الخاصّة الأمريكية ونطاقها العالمي زيادة كبيرة منذ بداية «الحرب العالمية على الإرهاب» في عام 2001، وشهدت أفريقيا الزيادة الأكبر في عمليات الانتشار في العقد الماضي[19]. وفي عام 2017، بلغ عدد جنود القوات الخاصّة الأمريكية نحو 1700 جندي، وهم منتشرون في 33 دولة أفريقية على الأقلّ، وهذا ثاني أكبر انتشار للقوات الخاصّة الأمريكية في أيّ مكان في العالم بعد الشرق الأوسط[20]. هناك ناحية أخرى للوجود العسكري الأمريكي المتعاظم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهي تمركز واستخدام طائرات بلا طيّار (UAVs)[21]. وفي هذا الصدد، صدر اتهامان خطيران على الأقلّ بانتهاك حقوق الإنسان، مرتبطان بجهود الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام 2017[22].

---

(16) انظر: E. Sköns and O. Ismail, SIPRI, *Security Activities of External Actors in Africa* (Oxford: Oxford University Press, 2014).

(17) A. L. Dahir, «How a Tiny African Country Became the World's Key Military Base,» *Quartz Africa*, 18/8/2017, and G. R. Olsen, «Transatlantic Cooperation on Terrorism and Islamist Radicalisation in Africa: The Franco-American axis,» *European Security*, vol. 27, no. 1 (2018), pp. 41–57.

(18) E. Sköns, «The United States,» in: Sköns and Ismail, eds., *Security Activities of External Actors in Africa*; G. Myre, «The US Military in Africa: A Discreet Presence in Many Places,» National Public Radio, 20 October 2017, and N. Turse, «The US Military is Conducting Secret Missions All Over Africa,» Vice, 25 October 2017.

(19) تخضع القوات الخاصّة الأمريكية المرابطة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى للقيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا (AFRICOM) وهي تشمل كلّ شمال أفريقيا عدا مصر.

(20) N. Turse, «The Next Niger,» Vice, 29 November 2017.

(21) H. Cooper and E. Schmitt, «Niger Approves Armed US Drone Flights, Expanding Pentagon's Role in Africa,» *New York Times*, 30/11/2017.

(22) E. McClaughlin and L. Martinez, «US Military Orders New Investigation after Report that Special Operations Killed Somali Civilians,» ABC News, 14 December 2017; P. McLeary, «Pentagon Investigating if US Troops Knew of Torture at Cameroonian Base,» *Foreign Policy* (27 July 2017), and C. Goldbaum, «On the eve of Congressional Hearings, New Evidence about Alleged US Massacre in Somalia,» Daily Beast, 6/12/2017.

القوات الخاصّة الفرنسية والأصول العسكرية الأخرى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مكرَّسة بالكامل تقريباً لعملية بارخان التي تضمّ 3500 ـ 4000 جندي يستهدفون متطرّفين إسلاميين في خمس دول في منطقة الساحل، وهي بوركينا فاسو وتشاد وساحل العاج، ومالي والنيجر[23]. كما أنّ لفرنسا قوات عسكرية مرابطة في جيبوتي (1450 فرداً)، وساحل العاج (900 فرد)، والغابون (350 فرداً) والسنغال (350 فرداً)[24].

وعلى الضدّ من الولايات المتحدة وفرنسا، تقدّم دول أخرى دعماً بمشاركة مباشرة ضئيلة أو معدومة على الأرض. وفي المقابل، تركّز هذه الدول حالياً على تقديم تدريبات على مكافحة الإرهاب ومكافحة التمرّد ومساعدات عسكرية. مثال ذلك، تقدّم المملكة المتحدة تدريباً ومساعدة عسكرية لكينيا ونيجيريا وسيراليون، وهذا يشمل القوات الكينية التي تقاتل حركة الشباب في الصومال، والقوات النيجيرية التي تقاتل جماعة بوكو حرام[25]. وللصين أيضاً وجود أمني متعاظم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يشمل عمليات مكافحة القرصنة في خليج عدن (منذ عام 2008)، وانتشار 2400 من حفظة السلام في عمليات تابعة للأمم المتحدة، وفتح أوّل قواعدها العسكرية خارج البلاد في جيبوتي في عام 2016 (مع إضافة مكوّن بحري في عام 2017)، إضافة إلى مكانتها كأحد أهمّ مورّدي الأسلحة التقليدية[26]. وترعى الصين أيضاً برامج بناء قدرة عسكرية، بما في ذلك برامج مكافحة الإرهاب[27].

النزاع المسلّح في جمهورية أفريقيا الوسطى

شهدت جمهورية أفريقيا الوسطى عنفاً وأعمالاً عدائية دينية وطائفية منذ عام 2013. استولت جماعة مسلّحة أغلبية أفرادها مسلمون، وتدعى سِليكا، في آذار/مـارس 2013. لكنّها واجهت معارضة من أنتي بالاكا، وهي جماعة مسلّحة أغلبية أفرادها مسيحيون. وفي عام 2014، رضخت سِليكا للضغط الدولي وسلّمت السلطة لحكومة انتقالية. لكنّ العنف استمرّ وصارت البلاد مقسّمة من الناحية الفعلية رغم وجود عملية فرنسية (انسحبت في تشرين الأول/أكتوبر 2016) وعملية سلام أممية هي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا

(23) French Ministry of Defence, «Opération Barkhane» [العملية بارخان]، 28 كانون الأول/ديسمبر 2017.

(24) French Ministry of Defence, «Forces prépositionnées,» [قوات مرابطة سابقاً]، تشرين الأول/أكتوبر 2016.

(25) J. V. Tossini: «The British Forces in Africa: The Training Unit in Kenya,» *UK Defence Journal* (30 March 2017), and «British Forces in Nigeria: A Long Partnership in West Africa,» *UK Defence Journal* (29 August 2017), and British Government, «UK Reiterates Support to the Fight against Boko Haram,» News release, 6 October 2017.

(26) للمزيد عن عمليات نقل الأسلحة الصينية إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، انظر الفصل الخامس، القسم I في هذا الكتاب.

(27) «Djibouti: Chinese Troops Depart for First Overseas Military Base,» BBC News, 12 July 2017; M. Duchâtel, R. Gowan, and M. Lafont Rapnouil, *Into Africa: China's Global Security Shift*, Policy Brief; no. 179 (London: European Council on Foreign Relations, 2016), and P. Nantulya, «Pursuing the China dream through Africa: Five Elements of China's Africa Strategy,» Africa Center for Strategic Studies, 6 April 2017.

الوسطى (مينوسكا)[28]. وتمرّ البلاد منذ عام 2014 في مرحلة انتقالية بإشراف دولي وتشمل استفتاءً دستورياً وانتخابات رئيسة وبرلمانية[29].

وفي شباط/فبراير 2017، اشتدّ القتال بين فصائل متنافسة ضمن سِليكا ـ الجبهة الشعبية لنهضة جمهورية أفريقيا الوسطى (FPARC) والاتّحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (UPC) ـ وأطلقت مروحية هجومية تابعة للأمم المتحدة النار على مقاتلين من الجبهة الشعبية لاقترابهم من بلدة بمباري[30]. وفي أيار/مايو، اشتدّ العنف بين جماعات مسلّحة عديدة تابعة لكلّ من أنتي بالاكا وسِليكا في جنوب وشرق وشمال غرب البلاد، وهو ما أدّى إلى مقتل 300 شخص على الأقلّ وتشريد نحو 100000 شخص. كما استُهدف جنود حفظ السلام الأمميون في بعض الهجمات[31].

بُذلت سلسلة من جهود الوساطة الموازية لعمليات السلام في عام 2017 من جانب الاتّحاد الأفريقي، وبعض الدول الأفريقية الأخرى، منها أنغولا وتشاد، وجماعة سانت إيجيديو التابعة للكنيسة الكاثوليكية الرومانية. وفي سياق عملية سلام مختلطة جمعت الجهود الموازية السابقة، نتج من اجتماع للجماعات المسلّحة في روما «اتّفاق سلام سياسي» في حزيران/يونيو 2017 بين الحكومة و13 جماعة من أصل 14 جماعة مسلّحة[32]. لكنّ الاتّفاق تعرقل بعد وقت وجيز مع استئناف أعمال العنف[33]. وفي تموز/يوليو، أعدّ الاتّحاد الأفريقي وشركاؤه (ضمن عملية السلام المختلطة) خريطة طريق جديدة للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى[34].

وفي آب/أغسطس 2017، اشتدّت أعمال العنف بدرجة كبيرة في الشمال وفي الغرب بين مسلّحين من أنتي بالاكا والاتحاد من أجل السلام الذي انشقّ عن سِليكا بحلول ذلك الوقت. أوقعت أعمال العنف هذه أكثر من 100 قتيل وأدّت إلى تعليق وكالات المعونة عملياتها بعد

---

(28) لمعرفة المزيد عن مينوسكا، انظر الفصل الثالث، القسم II في هذا الكتاب.

(29) «Central African Republic Country Profile,» BBC News, 21 September 2017, and International Crisis Group (ICG), *Central African Republic: The Roots of Violence*, Africa Report; no. 230 (Brussels: ICG, 2015).

(30) «UN Air Operation Disperses Central African Republic Militia,» Reuters, 26 February 2017.

(31) International Crisis Group (ICG), *Avoiding the Worst in Central African Republic*, Africa Report no. 253 (Brussels: ICG, 2017); «Militia Violence in Central African Republic Leaves 300 Dead,» Reuters, 25 May 2017, and «Armed Group Attacks Civilians, UN in Central African Republic Overnight; Peacekeeper Killed,» UN News Centre, 13 May 2017.

(32) International Crisis Group (ICG), *Avoiding the Worst in Central African Republic*, pp. 14-23; «Accord politique pour la paix en République centrafricaine [اتّفاق سياسي من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى]، Comunità di Sant’Egidio [19 حزيران/يونيو 2017]؛ International Crisis Group Reuters, «Central African Republic Foes Sign Church-Mediated Peace Accord,» Voice of America (19 June 2017).

(33) International Crisis Group (ICG), *Avoiding the Worst in Central African Republic*.

(34) «African Union adopts new crisis resolution roadmap for CAR,» Agence de Presse Africaine, 19 July 2017.

استهداف عمّالها من قبل الجماعات المسلّحة[35]. ونبّه وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسّق الإغاثة في حالات الطوارئ ستيفن أوبراين مجلسَ الأمن في 7 آب/أغسطس إلى أنّ الوضع يُبدي «علامات تحذير من إبادة جماعية» وطالب بإمداد مينوسكا بمزيد من الجنود[36]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، مُدّدت ولاية مينوسكا إلى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، وأُرفدت بـ900 جندي إضافي[37].

بقي الوضع يتدهور إلى أن زاد عدد المشرَّدين داخلياً على 600000 شخص وصار 538000 شخص إضافي لاجئين في الدول المجاورة بحلول آخر تشرين الأول/أكتوبر، وهذا يعني تشرّد نحو ربع السكان بالإجمال[38]. لكن لم يُقدَّم في عام 2017 غير 40.7 بالمئة فقط من مبلغ الـ497.3 مليون دولار لخطّة الاستجابة الإنسانية الخاصّة بجمهورية أفريقيا الوسطى التي وافق عليها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)[39]. وبقيت احتمالات استئناف حرب أهلية في ذلك البلد تتزايد بحلول آخر عام 2017[40].

النزاع المسلّح في جمهورية الكونغو الديمقراطية

يغلب على التاريخ الحديث لجمهورية الكونغو الديمقراطية حروب أهلية وفساد يُذكيه تنافس على الثروات المعدنية الهائلة في البلاد. انخرط في حرب الكونغو الثانية بين عامي 1998 و2003 قوات مسلّحة تابعة لستّ دول على الأقلّ، وراح ضحيتها ما يصل إلى 5.4 مليون شخص (مع أنّ هذا الرقم محلّ جدل)، إمّا كنتيجة مباشرة للقتال وإما بسبب المرض وسوء التغذية[41]. واستمرّ النزاع منذ عام 2003 في شرق البلاد، حيث هناك عشرات الجماعات

(35) R. Ratcliff, ««People are dying»: Violence Forces Aid Workers out of Central African Republic,» *The Guardian*, 1/9/2017.

(36) S. O’Brien, UN Under-Secretary-General for Humanitarian Affairs and Emergency Relief Coordinator, «Statement to member states on his 16–21 July 2017 mission to the Central African Republic and the Democratic Republic of the Congo,» UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, 7 August 2017.

(37) «Central African Republic: UN mission Mandate Extended, Additional «Blue Helmets» Authorized,» UN News Centre, 15 November 2017.

(38) UN High Commissioner for Refugees (UNHCR), «Refugees from the Central African Republic,» UNHCR Operational Data Portal.

(39) UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, «Central African Republic 2017 (Humanitarian Response Plan),» Financial Tracking Service, [n.d.]; and ‘«Leave No Stone Unturned» to Secure Aid Funding for Central African Republic, Senior UN Official Urges’, UN News Centre, 9 November 2017.

(40) C. Vinograd, «The Central African Republic Could be on the Brink of a Bloodbath,» Washington Post, 10/10/2017.

(41) إنّ تقدير مقتل 5.4 مليون شخص عائد إلى «لجنة الإنقاذ الدولية» (IRC)، وهي منظّمة إنسانية غير حكومية. لكنّ تقرير الأمن البشري طعن فيه بوصفه «مبالغة كبيرة». انظر: International Rescue Committee (IRC), *Mortality in the Democratic Republic of Congo: An Ongoing Crisis* (New York: IRC, 2006), p. 16, and «DR Congo War Deaths «Exaggerated»,» BBC News, 20 January 2010.

المسلّحة، ولا تزال عمليات السلام الأممية منتشرة منذ عام 2000[42]. نشير هنا إلى أنّ جوزف كابيلا، الذي لا يزال رئيساً منذ عام 2001، قد فاز في دورتين انتخابيتين متتاليتين في عام 2006 وعام 2011.

كان قد تقرّر إجراء الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر 2016 مع انتهاء مدّة ولاية كابيلا الأخيرة، لكن لم تُجرَ الانتخابات في إثر اتّفاق توسّطت فيه الكنيسة الكاثوليكية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ووُقّع في 31 كانون الأول/ديسمبر 2016. وبموجب الاتّفاق السياسي الشامل والجامع (ويسمّى اتّفاق سانت سيلفسترِ أيضاً)، بقي كابيلا في السلطة وأُرجئت الانتخابات إلى آخر عام 2017؛ ويُتوقَّع أن يحكم بالشراكة مع المعارضة بموجب اتّفاق تقاسم سلطة انتقالي؛ وتقرّر تشكيل آلية مراقبة وبرنامج لمزيد من المحادثات، أو ما يُعرف باسم «المجلس الوطني لمراقبة الاتّفاق والعملية الانتخابية» (CNSA)[43]. لكن زادت الشكوك التي تكتنف تطبيق الاتّفاق عقب وفاة زعيم المعارضة الرئيس إتيان تشيشيكدي في 1 شباط/فبراير 2017[44]. وعقب إخفاق جولة جديدة من المفاوضات بين المعارضة و«التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية» أكبر الأحزاب في الجمعية الوطنية، سحبت الكنيسة الكاثوليكية وساطتها في آذار/مارس[45]. ومع أنّ المحادثات استمرّت، بدا التوصّل إلى إجماع حول النواحي الجوهرية لترتيبات الحكم مستبعَداً من دون مشاركة الأساقفة.

اشتبكت قوات الأمن مع جماعات المعارضة في أقاليم كثيرة في شباط/فبراير 2017، وتورّطت ميليشيا كاموينا نسابو في أعنف هذه الاشتباكات في إقليم كاساي، حيث قُتل 100 شخص على الأقلّ[46]. استمرّ العنف في كاساي في آذار/مارس، حيث أُفيد عن مقتل 39 رجل شرطة في كمين[47]. كما قُتل اثنان من خبراء الأمم المتحدة الذين يحقّقون في العنف[48]. ثمّ اشتدّ العنف في كاساي بين آذار/مارس وآب/أغسطس، وقُتل نحو 5000 شخص في النزاع هناك في 12 شهراً آخرها آب/أغسطس، وشُرّد نحو 1.5 مليون شخص (من أصل 4.1 مليون مشرَّد في البلاد)[49]. وبحلول

(42) لمعرفة المزيد عن عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، انظر الفصل الثالث، القسم II في هذا الكتاب.

(43) International Crisis Group (ICG), *Time for Concerted Action in DR Congo*, Africa Report; no. 257 (Brussels: ICG, 2017).

(44) H. Hoebeke and R. Oncrieff, «What Does Opposition Leader Etienne Tshisekedi's Death Mean for DR Congo's Road to Elections,» African Arguments (3 February 2017).

(45) Catholic News Service, «Bishops in Democratic Republic of Congo Withdraw from Peace Talks,» *Catholic Herald*, 28/3/2017.

(46) «Reported Killings in DR Congo Town Could amount to Serious Rights Violations-UN Rights Arm,» UN News Centre, 14 February 2017.

(47) I. Akwei, «DRC Police Accuses Rebels of Killing 39 Officers, AU Calls for Restraint,» *Africa News* (28 March 2017).

(48) K. De Freytas-Tamura and S. Sengupta, «For 2 Experts Killed in Congo, UN Provided Little Training and No Protection,» *New York Times*, 20/5/2017.

(49) J. Burke, «Congo Violence Fuels Fears of Return to 90s Bloodbath,» *The Guardian*, 30/6/2016; International Crisis Group (ICG), *Time for Concerted Action in DR Congo*, and Oxfam, «Congo's Cinderella Crisis: Horrific Suffering Overlooked in Largest Displacement Crisis of 2017,» Press Release, 1 September 2017.

آخر تشرين الأول/أكتوبر، عاد نحو نصف المشرّدين إلى ديارهم مع تراجع حدّة العنف[50]. لكن تصاعدت حدّة العنف بين القوات الحكومية والميليشيات في مناطق قريبة من حدود البلاد الشرقية مع بوروندي ورواندا وأوغندا.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2017، أُعلن عن تغيير موعد الانتخابات ليصبح في 23 كانون الأول/ديسمبر 2018[51]. وبحلول آخر السنة، طبّق نظام كابيلا اتّفاق سانت سيلفستِر على نحو غير توافقي: بقي مسيطراً على الحكومة والمجلس الوطني لمراقبة الاتّفاق والعملية الانتخابية واللجنة الانتخابية[52]. إضافة إلى استمرار المراوحة السياسية، تصاعدت حدّة العنف في أقاليم كثيرة، وهو ما سبّب أزمة إنسانية متفاقمة[53]. وبقي نحو 3.2 مليون شخص يعانون عدم أمن غذائي حادّ في كاساي، و762000 شخص مشرَّد داخلياً. ويقدَّر بأنّ نحو مليوني شخص كانوا مشرَّدين داخلياً في أقاليم كيفو الشمالي وكيفو الجنوبي وتانغنييكا[54].

وفي كانون الأول/ديسمبر، حوكم 12 فرداً من ميليشيا كونغولية، منهم عضو في الجمعية الإقليمية لإقليم كيفو الجنوبي وكان العقل المدبّر للهجمات التي وقعت بين 2013 و2016، وأُدينوا باغتصاب فتيات صغيرات في قضية مشهودة في مكافحة الإفلات من العقوبة في جرائم العنف الجنسي. دامت المحاكمة شهراً وأزيد وعُقدت في محكمة عسكرية جوّالة في كافيومو بإقليم كيفو الجنوبي، حيث ارتُكبت الجرائم، ليتسنّى للسكان المحليين حضورها[55].

النزاع المسلّح في إثيوبيا

شهدت إثيوبيا موجة عنف إثني سياسي في عام 2017، وكانت بدايتها في عام 2014. السبب المباشر للعنف تدهور العلاقات بين الجماعات الإثنية في البلاد، ولا سيّما أكبر تلك الجماعات وهي جماعة الأورومو والأمهرا والصومالي. يرجع العنف إلى نزاع بين هذه الجماعات والحكومة المركزية والجماعات شبه العسكرية التابعة للحكومة. إنّ الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (EPRDF) الحاكمة هي ائتلاف تهيمن عليه إثنية تيغاري. ربّما تُعدّ القلاقل العنيفة في إثيوبيا عاقبة فدرالية إثنية اعتمدتها الجبهة في عام 1994. وفي العقود التالية، قوّى النظام الدستوري

---

(50) «Half of Central Congo's 1.5 Million Displaced People Have Returned', Reuters, 23 October 2017.

(51) Congolese National Independent Electoral Commission (Commission Electorale Nationale Indépendante, CENI).

القرار الرقم 065/CENI/BUR/17 في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

(52) International Crisis Group (ICG), *Time for Concerted Action in DR Congo*.

(53) «The Democratic Republic of Congo (DRC): A Dangerous Stalemate,» Commentary, International Crisis Group, 26 October 2017, and D. Ataman, «The Art of Resilience in the Democratic Republic of the Congo,» *Huffington Post*, 6/10/2017.

(54) Emergency Telecommunications Cluster (ETC), «Democratic Republic of Congo (DRC)- Conflict,» ETC Situation Report no. 1, Reporting period 20 November 2017–5 December 2017.

(55) R. Maclean, «Congolese Fighters Convicted of Raping Young Girls in Landmark Case,» *The Guardian*, 13/12/2017.

الجديد تسييس الهُويّات الإثنية وأذكى منافسة مناطقية وخلافات ونزاعات على الموارد والمياه والأرض[56].

إن منطقة أوروميا مركز أغلب هذا النزاع الإثني الذي يعكس مظالم شديدة وحسّاً بالتهميش في أوساط الأورومو، أكبر جماعة إثنية في البلاد، إذْ يُقدَّر بأنّها تمثّل نحو ثلث السكان[57]. وتمثّل الأمهرا، ثاني أكبر جماعة إثنية، نحو ربع السكان[58].

بدأت الاحتجاجات في أوروميو الغربية في نيسان/أبريل 2014، وما لبث أن اكتسبت زخماً فامتدّت إلى منطقة الأمهرا على الخصوص في تموز/يوليو 2016[59]. واتّسعت دائرة الاحتجاجات أيضاً لتشمل شكاوى إثنية محلّية ومظالم في شأن هيمنة الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي والقيود المفروضة على الجماعات الإثنية التي تمثّل أكثرية[60]. ردّت قوات الأمن الحكومية بعنف على التظاهرات التي غلب عليها الطابع السلمي، وهو ما أودى بحياة نحو 500 شخص[61]. ومع تصاعد حدّة الاشتباكات، فرضت الحكومة حالة الطوارئ في تشرين الأول/أكتوبر.

وفي مطلع عام 2017، شنّت شرطة ليو، وهي مجموعة شبه عسكرية تابعة لحكومة منطقة صومالي شرق إثيوبيا، غارات شرق أوروميا وجنوبها، فقُتل المئات[62]. وقدّرت لجنة حكومية بأنّ 900 شخص قُتلوا بالإجمال من حين بدء القلاقل إلى منتصف عام 2017، لكنّها حمّلت جماعات المعارضة مسؤولية أغلب أعمال العنف[63]. رُفعت حالة الطوارئ في تموز/يوليو 2017، لكنّ الاحتجاجات على الغارات شبه العسكرية أدّت إلى تجدّد العنف ومقتل العشرات[64]. واشتدّ القتال عندما اشتبكت جماعة الصومالي مع جماعة الأورومو على امتداد الحدود الإدارية الإقليمية بسبب نزاع مناطقي، وذُكر أنّه أودى بحياة المئات بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر[65].

---

(56) International Crisis Group (ICG), *Ethiopia: Ethnic Federalism and Its Discontents*, Africa Report; no. 153 (Brussels, ICG, 2009).

(57) Y. Woldemariam, «What is Behind the Oromo Rebellion in Ethiopia?,» *Huffington Post*, 21/12/2015.

(58) US Central Intelligence Agency, «Ethiopia,» World Factbook, 3 January 2018.

(59) M. Pinaud, C. Raleigh, and J. Moody, «Popular Mobilisation in Ethiopia: An Investigation of Activity from November 2015 to May 2017,» Country Report, Armed Conflict Location and Event Data Project (ACLED), June 2017.

(60) Human Rights Watch, «Ethiopia,» in: *World Report 2017* (New York: Seven Stories Press, 2017), pp. 251-256.

(61) المصدر نفسه.

(62) «What is Behind Clashes in Ethiopia's Oromia and Somali Regions?,» BBC News, 18 September 2017.

(63) «Report: 669 Killed in Ethiopia Violence since August,» Al Jazeera, 18 April 2017.

(64) B. Fuller, «Ethiopia—November 2017 Update,» Armed Conflict Location and Event Data Project (ACLED), 14 November 2017, and L. Feleke, «Analysis of Rising Death Toll, Displacement and Protests in East, South and South East Ethiopia. What Lies Beneath?,» *Ethiopia Observatory* (15 September 2017).

(65) J. Jeffrey, «Ethnic Violence in Ethiopia Leaves Deep Wounds,» *Deutsche Welle*, 5/12/2017, and P. Schemm, ««They Started to Burn our Houses»: Ethnic Strife in Ethiopia Threatens a Key US Ally,» *Washington Post*, 20/10/2017.

فرّ عشرات الآلاف من منطقتَي صومالي وأوروميا في واحدة من أوسع حالات تشريد السكان داخلياً في إثيوبيا[66]. وذكر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) في مطلع عام 2018 أنّ مليون شخص تشرّدوا بسبب النزاع على طول الحدود بين أوروميا وصومالي (نحو 700000 في عام 2017 فقط)[67]. وفي غمرة النزاع الجاري، ظهرت علامات على خلاف متعاظم داخل الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي حول إمكان إدخال إصلاحات سياسية في البلاد[68].

النزاع المسلّح في مالي

يرجع النزاع في مالي إلى سعي الطوارق إلى تقرير المصير، وهم مجموعة إثنية تقطن أساساً منطقة الصحراء الشاسعة التي تضمّ جنوب غرب ليبيا وجنوب الجزائر وشمال المناطق الصحراوية في مالي وأجزاء من النيجر وبوركينا فاسو. يشكّل الطوارق الانفصاليون جزءاً من ائتلاف مسلّح، يسمّى تنسيقية حركات أزواد (CMA)، وهو يشارك بانتظام في انتفاضات أو ثورات على «المنبر»، وهو ائتلاف منافس يساند الوحدة الوطنية. لكنّ الثورات التي اندلعت في عام 2012، وأذكاها تدفّق المقاتلين من ليبيا بعد عام 2011، تحوّلت إلى تمرّد إسلامي. منذ ذلك الحين يتّسع النزاع مع انتشار في شمال ووسط مالي لجماعات مسلّحة تسعى وراء مصالح فصائل إثنية أو دينية أو إجرامية متنوّعة.

تدخّلت فرنسا عسكرياً بالتعاون مع الحكومة المالية في عملية سرفال في عام 2013، فتفرّقت الجماعات المتطرّفة في معاقل صحراوية نائية. ومع تأليف بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما) في نيسان/أبريل 2013، انقسم التدخّل الدولي في مالي إلى بعثتين عسكريتين من الناحية الفعلية: عملية السلام التابعة للأمم المتحدة وعملية سرفال (التي استُعيض عنها في أيلول/سبتمبر 2014 بالعملية بارخان، وهي جهد إقليمي لمكافحة الإرهاب بقيادة فرنسية)[69].

على الرغم من وقف لإطلاق النار برعاية الأمم المتحدة واتّفاق سلام مع بعض الانفصاليين الطوارق في عام 2015 ـ وهو الخامس بين الحكومة المالية والحركة المسلّحة التي يقودها الطوارق في عام 2015 ـ تبقى التحدّيات كبيرة[70]. بقي الثوار الطوارق نشطين من حين لآخر في بداية عام

(66) «What is Behind Clashes in Ethiopia's Oromia and Somali Regions?» (note 62).

(67) UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), «Ethiopia».

(68) «Ethiopia's Ruling Coalition Sweats over Insecurity as Oromo, Amhara MPs Protest,» *Africa News* (21 December 2017).

(69) B. Charbonneau, «Intervention in Mali: Building Peace between Peacekeeping and Counterterrorism,» *Journal of Contemporary African Studies*, vol. 35, no. 4 (August 2017), and Sieff, «The World's Most Dangerous Un Mission».

لمعرفة المزيد عن دور (MINUSMA)، انظر أيضاً الفصل الثالث، القسمين I وII في هذا الكتاب.

(70) للاطّلاع على تسلسل زمني للأزمة في مالي وتطور عملية السلام، انظر: E. Sköns, «The Implementation of the Peace Process in Mali: A Complex Case of Peacebuilding,» in: *SIPRI Yearbook 2016*, pp. 159–188.

2017، بينما واصل التمرّد الإسلامي هجماته في شمال ووسط مالي من خلال مسلّحين منتسبين إلى تنظيم القاعدة. ففي كانون الثاني/يناير 2017، قتلت إحدى هذه الجماعات، وتُدعى المرابطون، 47 شخصاً على الأقلّ بسيارة مفخّخة في معسكر عسكري بغاو شمال مالي، وهو مقرّ جنود حكوميين وثوّار سابقين اجتمعوا في سياق اتّفاق السلام لعام 2015[71].

وفي شباط/فبراير، اكتسبت عملية السلام زخماً جديداً على ثلاثة محاور بفضل لجنة المتابعة، وهي فريق وساطة دولي يرأسه وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة. في المحور **الأوّل**، سُيّرت في 23 شباط/فبراير دوريات مشتركة في غاو وتضمّ قوات حكومية وقوات من جماعة المنبر وتنسيقية حركات أزواد[72]. وكانت هاتان المجموعتان المسلّحتان الأخيرتان قد قاطعتا اللجنة في كانون الثاني/يناير لعدم شموليتها. وعُرقلت خطط لدوريات مشتركة إضافية في كيدال الواقعة في الشمال أيضاً عقب تجدّد أعمال عنف بين المنبر وتنسيقية حركات أزواد، لكن تقرّر إطلاقها بعد وقف لإطلاق النار في أيلول/سبتمبر[73].

وفي المحور **الثاني**، أمكن التوصّل إلى اتّفاق في شأن تركيبة السلطات المؤقّتة في خمس مناطق في شمال مالي. شُكّلت هذه السلطات المؤقّتة في كيدال في 28 شباط/فبراير (لكن من دون ممثّلين للمنبر)، وفي غاو وفي ميناكا في 2 آذار/مارس، وفي تيمبوكتو وتاويوديني في 20 نيسان/أبريل[74].

وفي المحور **الثالث**، عُقد مؤتمر الوفاق الوطني بين 27 آذار/مارس و2 نيسان/أبريل. في البداية، أعلنت جماعات مسلّحة وأحزاب سياسية معارضة أنّها ستقاطع المؤتمر، لكنّها قرّرت المشاركة لاحقاً. أسهم المشاركون في صياغة ميثاق للسلام والوحدة والمصالحة الوطنية، وهو يسجّل بعض القضايا الرئيسة للأزمة ويجدّد الالتزام بالتوصّل إلى حلول لها[75].

وفي حزيران/يونيو بقي العنف في شمال مالي يعيق تطبيق اتّفاقية السلام، ليندلع العنف الإثني في وسط مالي من جديد. وصارت الهواجس الأمنية هناك بكثرة تلك التي في الشمال[76]. وفي هذه الأثناء، اشتبك مزارعون من إثنية الدوغون مع رعاة ماشية من جماعة فولاني في عدد من القرى

(71) «Dozens Killed in Suicide Attack on Gao Military Camp in Northern Mali,» France 24, 18 January 2017.

(72) S. A. Anara, «Mali Soldiers, Armed Groups Hold First Joint Patrol in Northern Town,» Reuters (23 February 2017).

(73) «New Indefinite Ceasefire between CMA and GATIA,» GardaWorld (22 September 2017).

(74) United Nations, Security Council, Report of the Secretary-General on the situation in Mali, S/2017/811, 28 September 2017.

(75) A. Boutellis and M.-J. Zahar, «Mali: Two Years after Bamako Agreement, What Peace is There to Keep?,» IPI Global Observatory, International Peace Institute (IPI), 22 June 2017, and United Nations, Security Council, Report of the Secretary-General on the situation in Mali, S/2017/271, 30 March 2017.

(76) International Crisis Group (ICG), *Central Mali: An Uprising in the Making?*, Africa Report; no. 238 (Brussels: ICG, 2016), and A. Tobie, «Central Mali: Violence, Local Perspectives and Diverging Narratives,» SIPRI Insights on Peace and Security no. 2017/5, December 2017.

الواقعة في منطقة موبتي في وسط مالي وقُتل 30 شخصاً[77]. وفي تموز/يوليو، استؤنف القتال في كيدال بين تنسيقية حركات أزواد ومجموعة الدفاع الذاتي للطوارق إمغاد وحلفائها (GATIA)، وهي عضو في المنبر[78].

وعلى صعيد عملية السلام، فرض مجلس الأمن في 5 أيلول/سبتمبر نظام عقوبات على مالي، شمل حظر سفر وتجميد أصول لأفراد وكيانات اعتُبرت أنّها تعيق تطبيق اتّفاق السلام لسنة 2015[79]. وبُعَيد ذلك، توصّلت تنسيقية حركات أزواد والمنبر في 20 أيلول/سبتمبر إلى اتّفاق تضمّن وقف إطلاق نار، وإطلاق سجناء الحرب وتدابير بناء ثقة أخرى. كما أنّ محادثات المصالحة التي جرت في 5 ـ 11 تشرين الأول/أكتوبر في منطقة كيدال أرست تدابير إضافية. **أوّلاً**، اتفق الجانبان على خريطة طريق لتطبيق اتّفاق 20 أيلول/سبتمبر. **ثانياً**، ألّفا لجان مصالحة لزيارة المناطق الشمالية ونشر تفاصيل الاتّفاق الأخير[80].

وفي آخر العام، بقيت عملية السلام في مالي هشّة، إذْ واصل متطرّفون إسلاميون عنيفون وجماعات ثائرة مسلّحة شنّ هجمات على قوات حكومة مالي وعلى حفظة السلام الأمميين. قرّرت الحكومة تأجيل الانتخابات المحلّية والإقليمية التي كانت مقرّرة في كانون الأول/ديسمبر 2017 إلى نيسان/أبريل 2018 متذرّعة بمناخ عديم الاستقرار[81]. ومن المقرّر أيضاً إجراء انتخابات رئاسية في تموز/يوليو 2018 وانتخابات الجمعية العامّة في كانون الأول/ديسمبر.

النزاع المسلّح في نيجيريا

بعد سلسلة من النظم العسكرية، صار لنيجيريا رئيس مدني منتخَب منذ عام 1999. لكن لا تزال البلاد تعاني انقسامات إثنية ودينية. اشتدّت هذه الانقسامات بسبب جماعة بوكو حرام المتمرّدة التي نشأت في عام 2002 وبدأت تمرّدها العنيف في عام 2009، مع تطلّعات انفصالية متنامية في شرق نيجيريا[82]. كما عانت البلاد منذ عودتها إلى الديمقراطية حوادث عنف ديني دورية بين المسيحيين والمسلمين[83].

---

(77) Agence France-Presse, «Over 30 Killed in Ethnic Violence in Central Mali,» *Indian Express* (20 June 2017).

(78) T. Diallo, «Tuareg Separatists Seize North Mali tTown in Battle,» Reuters, 12 July 2017.

(79) United Nations, Security Council, «Security Council Imposes Sanctions on Those Derailing Mali Peace Process, Unanimously Adopting Resolution 2374 (2017),» SC/12979, 5 September 2017, and UN Security Council Resolution 2374, 5 September 2017.

(80) United Nations, Security Council, Report of the Secretary-General on the situation in Mali, S/2017/1105, 26 December 2017, p. 2.

(81) المصدر نفسه.

(82) N. Obasi, «Nigeria's Biafran Separatist Upsurge,» Commentary, International Crisis Group, 4 December 2015.

(83) I. T. Sampson, «Religious Violence in Nigeria,» *African Journal on Conflict Resolution*, vol. 12, no. 1 (April 2012).

استمرّ تمرّد بوكو حرام الذي مضى عليه ثماني سنين طوال عام 2017، على الرغم من إعلان الرئيس النيجيري محمّدو بوهاري في كانون الأول/ديسمبر 2016 هزيمة الجماعة[84]. وفي عملية تبادل للسجناء في أيار/مايو 2017، تمّ تحرير 82 فتاة من أصل 276 تلميذة كانت بوكو حرام قد خطفتهنّ في تشيبوك بولاية بورنو في عام 2014[85]. ومع تركيز قوات الأمن الحكومية هجماتها على بقيّة معاقل بوكو حرام، ردّت الجماعة بزيادة الاعتماد على الهجمات الانتحارية على القوات الأمنية والمدنيين[86]. ففي تشرين الثاني/نوفمبر مثلاً، كثّفت بوكو حرام هجماتها في شمال شرق البلاد، مُحدثة زيادة كبيرة في إصابات المدنيين، كالهجوم على مسجد في كانو راح ضحيته 50 شخصاً على الأقلّ[87]. يضاف إلى ذلك زيادة استخدام بوكو حرام للنساء والأطفال في تنفيذ هجمات انتحارية، فاستخدمت 83 طفلاً في هذه الهجمات، بزيادة أربعة أضعاف منذ عام 2016[88].

المتاعب الاقتصادية المتزايدة في نيجيريا تزيد عدم أمنها سوءاً. واللافت للنظر أنّ النزاعات العنيفة بين رعاة الماشية البدو والمجتمعات الزراعية المستقرّة تصاعدت في السنين الأخيرة. وازداد هذا الوضع توتّراً في عام 2017 حين أُقرّ تشريع جديد في شأن مناطق رعي الماشية في ولايتَي بنيو وترابا[89]. تُوّج ذلك بهجوم الحرس الأهليين على مستوطنات الرعاة في ولاية أدماوا وهو ما أدّى إلى مقتل نحو 60 شخصاً في تشرين الثاني/نوفمبر[90].

النزاع المسلّح في الصومال

اشتعلت الحرب الأهلية في الصومال في عام 2009، وهي في المرحلة الراهنة نزاع بين حكومة الصومال الاتّحادية المدعومة من عملية سلام تابعة للاتّحاد الأفريقي ـ بعثة الاتّحاد الأفريقي في الصومال (أميسوم) ـ وجماعات إسلامية عنيفة، وفي مقدّمها حركة الشباب[91]. كما يعاني الصومال

(84) C. Gaffey, «Nigeria's President Says Boko Haram is Finished as a Fighting Force,» *Newsweek* (7 December 2016).

(85) «Nigeria Chibok Girls: Eighty-two Freed by Boko Haram,» BBC News, 7 May 2017.

(86) L. Ola and A. Kingimi, «Suicide Bombers Kill 12 in Nigeria's Borno State—Police,» Reuters, 19 June 2017, and S. Hickie, C. Abbott, and M. Clarke, *Remote Warfare and the Boko Haram Insurgency* (London: Oxford Research Group, 2018), p. 25.

(87) R. Maclean, «Nigeria Mosque Attack: Suicide Bomber Kills Dozens,» *The Guardian*, 21/11/2017.

(88) S. Nebehay and A. Akwagyiram, «Boko Haram Nigerian Child Bombings This Year Are Quadruple 2016's: UNICEF,» Reuters, 22 August 2017, and «Women Suicide Bombers Kill 27 in North-east Nigeria,» *The Guardian*, 16/8/2017.

(89) International Crisis Group, «Watch List 2017: Second Update,» 20 July 2017, pp. 3–6.

انظر أيضاً: I. Johnson and A. Olaniyan, «The Politics of Renewed Quest for a Biafra Republic in Nigeria,» *Defense and Security Analysis*, vol. 33, no. 4 (October 2017), pp. 320–332.

(90) International Crisis Group (ICG), *Herders against Farmers: Nigeria's Expanding Deadly Conflict,* Africa Report; no. 252 (Brussels: ICG, 2017), and K. R. Anwar, «60 Adamawa Fulani Killed in Suspected Ethnic Attack,» *Daily Trust* (Abuja), 21/11/2017.

(91) لمعرفة المزيد عن دور (AMISOM) في الصومال، انظر الفصل الثالث، القسم II في هذا الكتاب. وللمزيد عن حظر الأسلحة الأممي على الصومال، انظر الفصل العاشر، القسم II في هذا الكتاب.

اقتتالاً عشائرياً، وعنفاً بين عشائر متنافسة، وخلافات بين الحكومة الاتّحادية وبعض الحكومات المحلّية، بما في ذلك منطقة أرض الصومال المنفصلة ومنطقة بونتلاند المستقلّة ذاتياً[92].

هيمنت على الحوادث في عام 2017 جهود جارية من جانب الحكومة الاتّحادية والاتّحاد الأفريقي والاتّحاد الأوروبي والأمم المتحدة والولايات المتحدة لإرساء الاستقرار السياسي في البلاد وتحسين الأمن ومقاومة الجماعات الإسلامية العنيفة، ولا سيّما حركة الشباب. وفي كانون الثاني/يناير، قُتل 28 شخصاً على الأقلّ في هجوم نفّذته حركة الشباب على فندق في مقديشو، وقُتل أكثر من 50 جندياً كينياً في غارة شنّتها حركة الشباب على قاعدة لأميسوم في جنوب الصومال[93]. وقُتل 34 شخصاً على الأقلّ وجُرح نحو 50 آخرين في مطلع شباط/فبراير بانفجار سيارة مفخّخة في سوق في مقديشو. لم تزعم أيّ جماعة مسؤوليتها عن الهجوم، لكن يُشتبه في تورّط حركة الشباب في تنفيذه[94].

وفي شباط/فبراير أيضاً، انتُخب رئيس الوزراء الأسبق محمّد عبد الله «فرماجو» محمّد رئيساً لمدّة أربع سنين عقب هزيمته شاغل المنصب حسن شيخ محمود. اعتُبر انتخاب فرماجو خطوة مهمّة نحو إرساء الاستقرار السياسي في الصومال ومعالجة الأزمة الأمنية في البلاد[95]. جرت الانتخابات الرئاسية بموجب نظام هيئة انتخابية برلمانية جديد اعتُمد للشكّ في القدرة على إجراء انتخابات آمنة على نطاق البلاد. وفي نيسان/أبريل، تفاوض فرماجو على اتّفاق بين الحكومة الاتّحادية والولايات الاتّحادية على هيكلية أمنية جديدة، وأعلن عفواً مدّته 60 يوماً عن مسلّحي حركة الشباب وعرض إجراء محادثات مفتوحة مع قيادة الحركة[96]. استسلم نحو 50 مسلّحاً عقب صدور العفو، لكنّ صفوف قيادة الشباب بقيت موحَّدة، وردّت بحملة هجمات مدمّرة في جنوب ووسط الصومال ووسّعت مدى عملياتها ليشمل مناطق أخرى في البلاد[97]. وفي حزيران/يونيو، أظهرت حركة الشباب التزامها بتوسيع حضورها انطلاقاً من جنوب ووسط الصومال بشنّ هجوم على قاعدة في بونتلاند راح ضحيّته 70 شخصاً على الأقلّ[98].

---

(92) H-M. Loubser and H. Solomon, «Responding to State Failure in Somalia,» *Africa Review*, vol. 6, no. 1 (2014), pp. 1–17, and «Galkayo and Somalia's Dangerous Faultlines,» International Crisis Group, Commentary, 10 December 2015.

(93) A. Sheikh and F. Omar, «Somali Militants Ram Car Bomb into Hotel, Killing 28,» Reuters, 25 January 2017, and J. Burke, «Witnesses Say Dozens Killed in al-Shabaab Attack on Kenyan Troops,» *The Guardian*, 27/1/2017.

(94) «Somalia Mogadishu Car Bomb: At Least 34 People Killed,» BBC News, 9 February 2017.

(95) J. Burke, «Somalis Greet «New Dawn» as US Dual National Wins Presidency,» *The Guardian,* 8/2/2017, and D. Fantaye, ed., «2017 Elections: Making Somalia Great Again?,» *Horn of Africa Bulletin*, vol. 29, no. 1 (January–February 2017).

(96) «Al-Shabab Fighters Offered Amnesty as New Somali President Declares War,» BBC News, 6 April 2017.

(97) O. S. Mahmood, «Al-Shabaab Holds its Ground against Somalia's Amnesty Deal,» Institute for Security Studies, 4 August 2017.

(98) «Al-Shabab Attack Puntland Army Base Leaves Scores Dead,» Al Jazeera, 8 June 2017.

تضمّنت سياسات الرئيس فرماجو الأخرى جهوداً متجدّدة لتشكيل جيش وطني صومالي (SNA) لبدء انسحاب أميسوم على مراحل. وفي مؤتمر التأم في لندن في أيار/مايو 2017، اتّفق الصومال مع مانحين دوليين على ميثاق أمن يتمّ بموجب تقديم التدريب للجيش والشرطة الصومالية(99).

وفي أيلول/سبتمبر، افتتحت تركيا قاعدة تدريب عسكرية في مقديشو لتقديم بعض من هذا الدعم. إنّها أكبر قواعد تركيا العسكرية خارج البلاد ووظيفتها تدريب جنود الجيش الوطني الصومالي(100). لكنّ حلول الجيش الصومالي محلّ أميسوم في آخر السنة واجه تحدّيات شديدة بسبب مشاجرات سياسية بين الحكومة الاتّحادية والحكومات الإقليمية، وتفشّي الفساد وزيادة هجمات الشباب(101). وفي أيلول/سبتمبر، تعرّضت قاعدة للجيش الصومالي لهجوم أوقع 15 قتيلاً على الأقلّ، وزادت حركة الشباب هجماتها في مقديشو أيضاً، وكان أهمّها هجوم بشاحنة مفخّخة أوقع 587 قتيلاً في 14 تشرين الأول/أكتوبر(102).

وفي نيسان/أبريل، نشرت الولايات المتحدة في الصومال نحو 500 جندي لمساندة حملة الحكومة الصومالية على حركة الشباب. إنّها المرّة الأولى التي ترسل فيها الولايات المتحدة قوات نظامية إلى الصومال منذ عام 1994(103). وفي أيار/مايو، قُتل جندي من القوات الخاصّة الأمريكية في قتال مع الشباب، ليكون أوّل ضحيّة أمريكية تسقط في قتال في الصومال منذ مقتل 18 عنصراً من القوات الخاصّة في مقديشو في عام 1993(104). كما كثّفت الولايات المتحدة ضرباتها الجوّية في الصومال في عام 2017 أيضاً. ففي مطلع كانون الأول/ديسمبر، نُفّذت 30 ضربة جوّية، أي ضعفي عدد الضربات الجوّية في عام 2016. وذُكر أنّه قُتل في إحدى هذه الضربات أكثر من 100

---

(99) British Department for International Development, British Foreign and Commonwealth Office and British Ministry of Defence, «Security Pact,» London Somalia Conference, 11 May 2017.

(100) A. Hussein and O. Coskun, «Turkey Opens Military Base in Mogadishu to Train Somali Soldiers,» Reuters, 30 September 2017.

(101) P. D. Williams, «Somalia's African Union Mission has a New Exit Strategy: But Can Troops Actually Leave?,» *Washington Post*, 30/11/2017.

(102) F. Omar and A. Sheikh «Militants Attack Somali Military Base, Kill at Least 15,» Reuters, 29 September 2017.

قدّرت لجنة صومالية حقّقت في هجوم 14 تشرين الأول/أكتوبر الحصيلة الأوّلية للهجوم بنحو 358 قتيلاً قبل أن تتوصّل إلى حصيلة جديدة هي 512 قتيلاً في كانون الأول/ديسمبر. ثمّ وصل الرقم في تقرير اللجنة النهائي إلى 587. انظر E. Sullivan, «Mogadishu Truck Bomb's Death Toll Now Tops 500, Probe Committee Says,» National Public Radio, 2 December 2017, and «Committee: 587 Dead in Oct. 14 Terror Attack,» Hiiraan Online, 5 March 2018.

(103) «US Troops to Help Somalia Fight al-Shabab,» BBC News, 14 April 2017, and J. Vandiver, «US Escalates Somalia Fight While Pentagon Downplays Buildup,» *Stars and Stripes* (17 November 2017).

(104) P. Stewart and A. Sheikh, «US Navy SEAL Killed in Somalia Raid on Militant Compound,» Reuters, 5 May 2017.

من مسلّحي الشباب في تشرين الثاني/نوفمبر(105). ومع زيادة الولايات المتحدة نشاطها العسكري، يقدَّر بأنّ هزيمة الشباب ستستغرق سنتين أخريين(106).

خفّفت الولايات المتحدة قواعدها القتالية في الصومال في آذار/مارس. وحدّدت من حيث المبدأ أجزاء من الصومال بأنّها «منطقة أعمال عدائية فعلية»، وهو ما يمنح القادة الأمريكيين حرّية تصرّف أوسع في تنفيذ ضربات جوّية وغارات برّية هجومية على مسلّحي الشباب. يزيد على العموم خطر وقوع إصابات في صفوف المدنيين في مناطق تطبيق قواعد استهداف المنطقة(107). وفي آخر عام 2017، ذُكر أنّ هناك مناقشات جارية لإدخال تغييرات أخرى في الخطوط التوجيهية القتالية الأمريكية كجزء من تصعيد المواجهة مع حركة الشباب(108). تجدّد التركيز على قواعد القتال مع ورود تقارير تحدّثت عن إصابات مدنية محتملة نتيجة غارة عسكرية شاركت فيها قوات أمريكية في آب/أغسطس(109). وتبقى هناك مخاوف حيال فساد بعض أفراد قوات الأمن الصومالية وهو ما حمل الولايات المتحدة أيضاً على تعليق بعض مساعداتها الغذائية والوقود للجيش في كانون الأول/ديسمبر(110).

إذا كانت حركة الشباب شكّلت أكبر تحدّ للحكومة الصومالية، فيُنظر إلى تنظيم الدولة الإسلامية على أنّه تهديد للبلاد أيضاً لاحتمال تدفّق مقاتلين من العراق وسورية. وذكرت الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر 2017 أنّ تنظيم الدولة يهيّئ لعملياته في الصومال(111). وقد أسّس وجوداً له في بونتلاند على الخصوص، حين ذُكر لأوّل مرّة أنّه ينشط هناك في عام 2016(112). وفي تلك السنة، زعم تنظيم الدولة مسؤوليته عن هجمات في الصومال سعياً منه لإزاحة حركة الشباب(113). وفي تشرين الثاني/نوفمبر، وجّه الجيش الأمريكي ضربتين جوّيتين لأوّل مرّة لتنظيم الدولة في بونتلاند(114).

---

(105) B. Starr and R. Browne, «US Airstrike in Somalia Kills More than 100 al-Shabaab Militants,» CNN, 21 November 2017.

(106) C. Savage and E. Schmitt, «Pentagon Foresees at Least Two More Years of Combat in Somalia,» *New York Times*, 10/12/2017.

(107) C. Savage and E. Schmitt, «Trump Eases Combat Rules in Somalia Intended to Protect Civilians,» *New York Times*, 30/3/2017.

(108) المصدر نفسه.

(109) J. Vandiver, «AFRICOM Seeks Probe into Civilian Deaths in Somalia Raid,» *Stars and Stripes* (13 December 2017), and K. J. Kelley, «US Lawmaker Presses Pentagon on Reports of Civilian Massacre in Somalia,» *Daily Nation* (Nairobi), 9/12/2017.

(110) K. Houreld, «US Suspends Aid to Somalia's Battered Military over Graft,» Reuters, 14 December 2017.

(111) «Islamic State «Significantly Growing» in Somalia: UN Report,» The New Arab, 11 November 2017, and United Nations, Security Council, Report on Somalia of the Monitoring Group on Somalia and Eritrea, S/2017/924, 2 November 2017.

(112) «The Islamic State Threat in Somalia's Puntland State,» Commentary, International Crisis Group 17 November 2016.

(113) C. Gaffey, «ISIS Claims Somali Suicide Attack as it Vies with al-Shabab for Recognition,» *Newsweek* (24 May 2017).

(114) «US Launches Air Strikes against Isis Fighters in Somalia for First Time,» *The Independent*, 3/11/2017.

ومع اقتراب عام 2017 من نهايته، زادت هجمات الشباب عرقلة جهود إرساء الاستقرار في البلاد. ففي كانون الأول/ديسمبر، قُتل 18 عنصر شرطة على الأقلّ في هجوم على أكاديمية الشرطة في مقديشو[115]. وبسبب العنف خلال العام، صار الصومال الدولة الأكثر تأثّراً بالنزاع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في الشهور التسعة الأولى من عام 2017، حين تعرّض لمثلَي عدد الحوادث التي حصلت في جنوب السودان، ثاني أكثر الدول عنفاً[116]. وفي كانون الأول/ديسمبر، أبرز تقرير للأمم المتحدة المستوى العالي للعنف الذي يصيب مدنيين، ولا سيّما على يد حركة الشباب، وعلى يد قوات أميسوم أيضاً[117].

النزاع المسلّح في جنوب السودان

نال جنوب السودان استقلاله عن السودان في 9 تموز/يوليو 2011 عقب اتّفاق أنهى في عام 2005 إحدى أطول الحروب الأهلية. لكنّ حرباً أهلية بعد الاستقلال شرّدت 2.2 مليون شخص بين عامَي 2013 و2015؛ وعلى الرغم من اتّفاق سلام نصّ في عام 2015 على تأليف حكومة تقاسم سلطة، بقيت تركة النزاع تهدّد إحدى أجدد دول العالم.

يخوض النزاعَ المسلّح في الأساس مجموعتان ـ حكومة جنوب السودان وحلفاؤها بقيادة سلفا كير (من قبيلة الدنكا)، والجيش الشعبي لتحرير السودان ـ التيار المعارض (SPLA-IO) وجيش النوير الأبيض بقيادة نائب الرئيس السابق ريك مشار (من قبيلة النوير). ومع أنّ قبيلتَي الدنكا والنوير هما الطرفان الرئيسان في الحرب الأهلية، تتفاوت ديناميات النزاع الرئيسة بدرجة كبيرة بحسب المنطقة، وغدت جماعات المعارضة أكثر تشرذماً وقوي طابعها المحلّي[118].

وفي شباط/فبراير 2017، أعلنت الأمم المتحدة أنّ هناك مجاعة في جنوب السودان بسبب النزاع المسلّح الجاري وانهيار الاقتصاد[119]. ولغاية نيسان/أبريل 2017، أدّى النزاع بين الفصائل المختلفة إلى تشريد أكثر من 1.9 مليون شخص داخلياً، و224000 فرّوا إلى قواعد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (أونيميس)، و1.6 مليون لاجئ في الدول المجاورة. شكّل ذلك أكبر نزوح وطني

---

(115) «Somalia Suicide Bomber Kills Police at Mogadishu Academy,» BBC News, 14 December 2017.

(116) إضافة إلى معاناة الصومال من أكبر عدد من حوادث الجريمة المنظّمة (1537 حادثة)، شهد أكبر عدد للوفيّات (3287 وفاة) في عام 2017. وشهد جنوب السودان 686 حادثة جريمة منظّمة. انظر: R. Kishi, «Somalia-September 2017 Update,» Armed Conflict Location and Event Data Project (ACLED), 22 September 2017.

(117) Office of the UN High Commissioner for Human Rights (OHCHR), «Somalia Conflict Exacting Terrible Toll on Civilians- UN Report Al Shabaab Responsible for Most Civilian Casualties,» 11 December 2017, and K. J. Kelley, «Kenya Disputes UN Claim that KDF Killed 40 Somali Civilians,» *Daily Nation* (Nairobi), 11/12/2017.

(118) J. V. Kalpakian, «Peace Agreements in a Near-permanent Civil War: Learning from Sudan and South Sudan,» *South African Journal of International Affairs*, vol. 24, no. 1 (2017), p. 11, and International Crisis Group, «Instruments of Pain (II): Conflict and Famine in South Sudan,» *Crisis Group Africa Briefing*, no. 124 (April 2017).

(119) B. Quinn, «Famine Declared in South Sudan,» *The Guardian*, 20/2/2017.

جماعي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عشرين سنة[120]. واستناداً إلى بايتون نومبف من معهد الولايات المتحدة للسلام، تدور الآن رحى خمس حروب أهلية ضمن النزاع الأوسع في البلاد: «حرب مقاومة ضدّ نظام كير في جوبا من جانب القاطنين في محيط المنطقة الاستوائية الكبرى؛ وتنافس على الأراضي بين قبيلتَي الدنكا والشيلوك في ولاية أعالي النيل؛ وحرب ضمن النوير في يونيتي؛ ومحاولة لفرض هيمنة الدنكا على منطقة بحر الغزال الكبرى؛ و«أزمات استنسابية» تضليلية يستغلّها كير وحلفاؤه في منطقة البحيرات وولاية جونقلي»[121].

وفي أيار/مايو، أعلن الرئيس كير وقف إطلاق النار من جانب واحد وأطلق عملية حوار وطني[122]. لكنّ ذلك لم يمنع الولايات المتحدة من الردّ على استمرار القتال وعلى مضايقة حفظة السلام الأمميين وعمّال الإغاثة بالتهديد بفرض عقوبات إضافية على البلاد، علماً أنّها فرضت عقوبات أصلاً على ثلاثة مسؤولين سودانيين كبار في أيلول/سبتمبر. لكن لم يتوصّل مجلس الأمن إلى اتّفاق على فرض حظر سلاح أممي على جنوب السودان[123]. وفي تشرين الأول/أكتوبر، حذّر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جون بيار لاكْروا، مجلسَ الأمن من أن البلاد تغرق في الفوضى وعنف متصاعد[124].

وبينما كان المفاوضون مجتمعين في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا لعقد جولة أخرى من محادثات السلام في كانون الأول/ديسمبر، استولت القوات الحكومية على بلدة لاسو بولاية وسط الاستوائية، وكانت المقرّ الشمالي للجيش الشعبي لتحرير السودان ـ التيار المعارض. أدّى سقوط لاسو إلى زيادة تشرذم جماعات المعارضة التي خسرت مساحات شاسعة من الأراضي أمام زحف الحكومة في الشهور الأخيرة[125]. لكنّ استمرار القتال لم يمنع الحكومة والمعارضة من توقيع اتّفاق وقف إطلاق نار في أديس أبابا في 21 كانون الأول/ديسمبر[126]. قوبل الاتّفاق بترحيب المملكة المتحدة والنرويج والولايات المتحدة، وهي دول «الترويكا» التي ساندت اتّفاق 2005 الذي أفضى إلى استقلال جنوب السودان. ويُتوقَّع أن تركّز المرحلة التالية من المفاوضات على ترتيبات تقاسم سلطة معدّلة في المرحلة التي تسبق إجراء انتخابات جديدة[127].

---

(120) International Crisis Group, «Instruments of Pain (II): Conflict and Famine in South Sudan».

لمعرفة المزيد عن (UNMISS)، انظر الفصل الثالث، القسم II في هذا الكتاب.

(121) P. Knopf, «South Sudan's Conflict and Famine,» Testimony before the US Senate Foreign Relations Subcommittee on Africa and Global Health Policy, United States Institute of Peace, 26 July 2017.

(122) «South Sudan's Kiir Declares Unilateral Ceasefire, Prisoner Release,» Reuters, 22 May 2017.

(123) M. Nichols, «US Threatens South Sudan Action, Russia Warns against UN Measures,» Reuters, 28 November 2017.

لمعرفة المزيد عن التهديدات بفرض حظر سلاح أممي، انظر الفصل العاشر، القسم II في هذا الكتاب.

(124) R. Gladstone, «UN Peacekeeping Chief Issues Warning on South Sudan,» *New York Times*, 17/10/2017.

(125) J. Patinkin and J. Moore, «South Sudan Army Makes Push against Rebels as Peace Talks Begin,» *New York Times*, 19/12/2017.

(126) A. Maasho, «South Sudan Government, Rebel Groups Sign Ceasefire,» Reuters, 21 December 2017.

(127) British Foreign and Commonwealth Office, «The Troika Statement on South Sudan,» 21 December 2017.

الفصل الثالث

عمليّات السلام وإدارة النزاع

يابر فان دير لين

عرض عام

كان عام 2017 مُضنياً لعمليّات السلام، خلافاً لعام 2016، سواء في الميادين أم في المقارّ، ولا سيّما عمليّات الأمم المتّحدة. واستمرّ في عام 2017 انخفاض العدد الإجمالي للأفراد المنتشرين في عمليّات السلام، الذي بدأ في عام 2012، بتقليص قوة المساعدة الأمنية الدولية (ISAF). تراجع العدد الإجمالي للأفراد المنتشرين في الميادين (145911) بنسبة 4.5 بالمئة مقارنة بعام 2016. ومع أنّ عمليّات الانتشار التابعة للأمم المتّحدة بقيت تزداد قبل عام 2016، فقد استمرّ انخفاضها في عام 2017 بنسبة 7.6 بالمئة، في حين زاد عدد الأفراد المنتشرين في عمليّات غير أممية بنسبة 2.3 بالمئة ليبلغ 47557 فرداً (انظر القسم (I)).

بلغ عدد عمليّات السلام الجارية 63 عملية في عام 2017، بزيادة عملية واحدة على عام 2016. وأُنهيت ثلاث عمليّات سلام تابعة للأمم المتّحدة، وهي عملية الأمم المتّحدة في ساحل العاج (UNOCI)، وبعثة الأمم المتّحدة في كولومبيا (UNMC) وبعثة الأمم المتّحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (MINUSTAH). واستُعيض عن العمليتين الأخيرتين ببعثتين أصغر حجماً: بعثة الأمم المتّحدة للتحقّق في كولومبيا (UNVMC) وبعثة الأمم المتّحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (MINUJUSTH). البعثة الوحيدة غير الأممية التي أُنهيت في عام 2017 هي بعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان (RAMSI)، بينما شُكّلت ثلاث عمليّات غير أممية جديدة: بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غامبيا (ECOMIG)، وبعثة الاتّحاد الأوروبي الاستشارية لدعم إصلاح قطاع الأمن في العراق (EUAM Iraq)، والبعثة الوقائية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في مملكة ليسوتو (SAPMIL) (انظر القسم II).

وبموجب المحافظة على أجندة السلام، تُولي عمليّات السلام التابعة للأمم المتّحدة اهتماماً متزايداً للعمليّات السياسية، وبناء السلام ومنع نشوب النزاعات. وهي بقيامها بذلك، تواجه توتّرات على نحو متزايد على خلفية السيادة الوطنية والعمل بناء على موافقة الدولة المُضيفة. وهذا ما تجلّى أصلاً في بوروندي وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تعتبر الحكوماتُ المضيفة جهود الأمم المتّحدة انتهاكاً لسيادتها وتردّ بإعاقة الانتشار. لكن أمكن فعل الكثير خارج نظام الأمم المتّحدة. فقد آثرت الدول المضيفة حلولاً يغلب عليها الطابع العسكري دعماً لسلطاتها، كالقوّة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (FC-G5S) والقوة المشتركة المتعدّدة الجنسيات (MNJTF) لمكافحة جماعة بوكو حرام. وفي حالتَي غامبيا وليسوتو، استطاعت المنظّمات الإقليمية التدخّل في دول صغيرة، وإن كان حجم دعم الحكومة المضيفة محلّ نقاش في غامبيا.

مع أنّ الأمم المتّحدة لا تزال بوضوح الجهة الرئيسة في عمليّات السلام، تُظهر العمليتان غير الأمميتين، اللتان تديرهما جماعتان اقتصاديتان إقليميتان أفريقيتان، مدى تعاظم دور جهات أفريقية على مسرح عمليّات السلام. وذلك ينعكس أيضاً على تكوين FC-G5S، وهي عملية متعدّدة الأطراف غير متّصلة بالسلام وتنتمي إلى المنطقة الرمادية خارج إطار تعريف سيبري لعمليّات السلام المتعدّد الأطراف.

بقي إصلاح حفظ السلام، بما في ذلك تطبيق تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعنيّ بعمليّات السلام الأممية، موضع نقاش في الجمعية العامّة وفي مجلس الأمن. خيّم على هذه المناقشة تطوّران آخران من حين لآخر: تزايد انعدام أمن الأفراد المنتشرين في عمليّات السلام الأممية، وجهود إدارة الرئيس الأمريكية دونالد ترامب لخفض موازنة حفظ السلام الأممية بدرجة كبيرة.

كان مقتل أفراد حفظ السلام المرتبط بأعمال عدائية تحدّياً في السنين السابقة لبعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA مينوسما) أساساً. لكنّ بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (MINUSCA مينوسكا) وبعثة منظّمة الأمم المتّحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUSCO مونوسكو) تكبّدتا خسائر ثقيلة أيضاً في عام 2017. ومن العلامات السيئة على الخصوص ذلك الهجوم على قاعدة عمل سريّة تابعة لمونوسكو في سيموليكي بإقليم كيفو الشمالي في 7 كانون الأول/ديسمبر، وهو ما أدّى إلى مقتل 15 من أفراد حفظ السلام التنزانيين وجرح 53 آخرين على الأقلّ. عموماً، شهدت العمليّات التابعة للأمم المتّحدة زيادة كبيرة في الوفيّات المرتبطة بأعمال عدائية ـ بالأرقام المطلقة (من 43 في سنة 2016 إلى 61 في سنة 2017) وكنسبة من عدد الأفراد المنتشرين (من 0.31 إلى 0.61 في الألف). وأظهرت دراسة مستقلّة لأمن حفَظة السلام أشرف على إعدادها الفريق كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز سؤالاً رئيساً بقي من

دون إجابة: كيف يمكن للأمم المتّحدة أن تبني القوّات الرشيقة والمتحرّكة اللازمة لوضعية قوة أشدّ بأساً واستباقية للتعامل مع هذه البيئات المليئة بالتحدّيات؟

لم تعد عمليّات السلام الأممية، كعمليّات السلام الأفريقية، متأكّدة من «تمويل متوقَّع ومستدام» في عام 2017. فخفض الميزانيات الذي سعت له إدارة ترامب عنى على الخصوص وجوب أن تعيد الأمم المتّحدة النظر في استراتيجيتها في عمليّات كثيرة. أمِل عدد من الدول المساهمة في أموال بإمكان استغلال خفض الموازنات هذه بصورة براغماتية لتعزيز إصلاح حفظ السلام. لكنّ تأثيرات «تكتيكات تقطيع السلامي» في بعض العمليّات، مثل مونوسكو، وتأثيرات الخفوض الكبيرة في عمليّات أخرى، كالعملية المختلطة للاتّحاد الأفريقي والأمم المتّحدة في دارفور (UNAMID يوناميد)، قد تزيد الخطر المحدق بحفَظة السلام وهشاشة أوضاع السكّان. في هذه الحالة، يبرز السؤال التالي: هل يمكن على نحو واقعي توقّع مواصلة الأمم المتّحدة فعل المزيد مع توافر القليل، وهل الأمر يستحقّ هذه المخاطرة؟

I الاتّجاهات والتطوّرات العالمية في عمليّات السلام

تيمو سميت
وياير فان دير لين

عمليات السلام المتعددة الأطراف في عام 2017

شهد عام 2017 نحو 63 عملية سلام جارية متعدّدة الأطراف (انظر الشكل الرقم (3 ـ 1))[(1)]، أي بزيادة عملية واحدة على العمليّات التي نُفّذت بين عامي 2008 و2017.

من هذه العمليّات الثلاث والستين، كانت هناك خمس بعثات جديدة وأربع عمليّات أُنهيت في عام 2017. وكانت بقيّة البعثات الـ54 نشطة طوال العام. والبعثات الجديدة، بحسب تسلسلها الزمني، هي بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غامبيا (ECOMIG إيكوميغ)؛ وبعثة الأمم المتّحدة للتحقّق في كولومبيا (UNVMC يونفمك)؛ بعثة الأمم المتّحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (MINUJUSTH)؛ بعثة الاتّحاد الأوروبي الاستشارية لدعم إصلاح قطاع الأمن في العراق (EUAM Iraq يوام العراق)؛ والبعثة الوقائية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في مملكة ليسوتو (SAPMIL سابميل). والبعثات التي أُنهيت في عام 2017، بحسب تسلسلها الزمني، هي بعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان (RAMSI رامسي)، وعملية الأمم المتّحدة في ساحل العاج (UNOCI يونوسي)، وبعثة الأمم المتّحدة في كولومبيا (UNMC يونمك) وبعثة الأمم المتّحدة

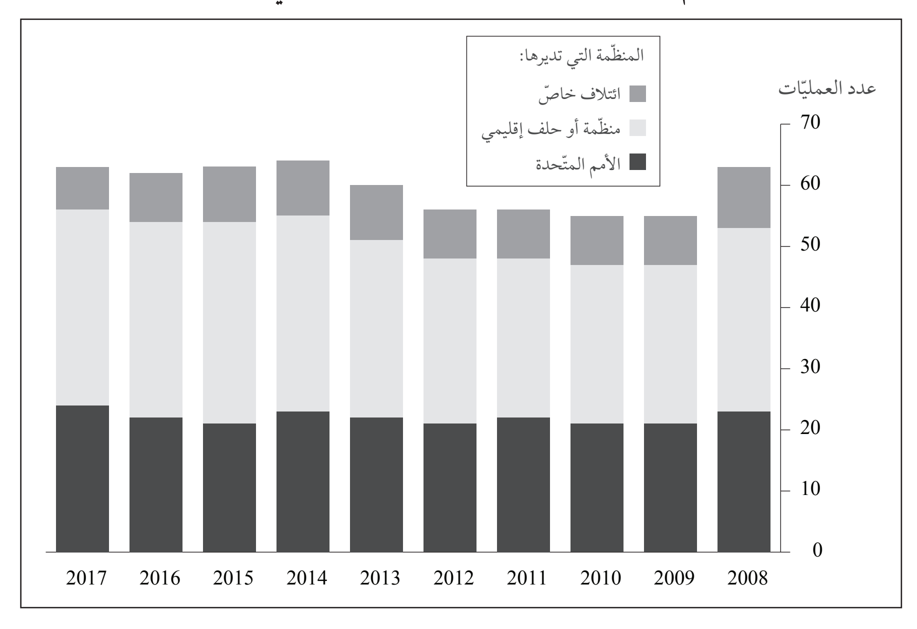
(1) يعتمد التحليل الكمّي على بيانات جمعها سيبري لمعاينة اتّجاهات عمليّات السلام. وبحسب تعريف سيبري، يتعيّن أن تكون الغاية المعلنة من عمليّة سلام متعدّدة الأطراف: (أ) العمل كأداة لتيسير تطبيق اتّفاقيات سلام مبرَمة أصلاً، أو (ب) مساندة عمليّة سلام، أو (ج) المساعدة على تلافي نزاع أو الإسهام في جهود بناء السلام. بناء على ذلك، لا تُدرَج المساعي الحميدة، وبعثات تقصّي الحقائق وبعثات مساعدة عمليّات انتخابية، وبعثات تضمّ أفراداً غير مقيمين أو فرقاً تفاوضية (انظر القسم IV). وبما أنّه يجري استعراض كلّ البيانات بشكل مستمرّ وتعديلها إذا أُتيحت بيانات أدقّ، ربّما لا تناظر الإحصاءاتُ في هذا الفصل البيانات الواردة في الإصدارات السابقة لكتاب **سيبري** السنوي أو منشورات سيبري الأخرى دائماً.

لتحقيق الاستقرار في هايتي (MINUSTAH مينوستا)[2]. عنى إنهاء هذه البعثات الأربع وجود 59 عملية سلام جارية متعدّدة الأطراف في آخر السنة.

انتشرت عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف في 42 دولة ومنطقة في عام 2017[3]. وهي تضمّ دولتين ـ غامبيا وليسوتو ـ لم تستضيفا عملية سلام في السنة السابقة. ولم تعد ساحل العاج وجزر سليمان تستضيفان أيّ عمليّات سلام عقب إنهاء رامسي ويونوسي في منتصف عام 2017. وهناك 19 دولة استضافت أكثر من عملية سلام واحدة. واستضافت مالي أربع عمليّات سلام في عام 2017 ـ وهي الأولى في العالم من حيث عدد العمليّات.

الشكل الرقم (3 ـ 1)

عدد عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف بحسب المنظّمة التي تديرها، 2008 ـ 2017



الاتّجاهات في عمليّات نشر الأفراد

انخفض العدد الإجمالي للأفراد المنتشرين في جميع عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف بنسبة 4.5 بالمئة في عام 2017 ـ من 152822 فرداً إلى 145911 فرداً ـ وانخفض إلى ما دون 150000 فرد لأوّل مرّة في الحقبة 2008 ـ 2017 (انظر الشكل الرقم (3 ـ 2))[4]. وهذا استمرار لتراجع مطّرد

(2) للاطّلاع على وصف للبعثات التي فُتحت وأُنهيت في عام 2017، انظر القسم II.

(3) منها أبيي (في السودان) والصحراء الغربية والأراضي الفلسطينية.

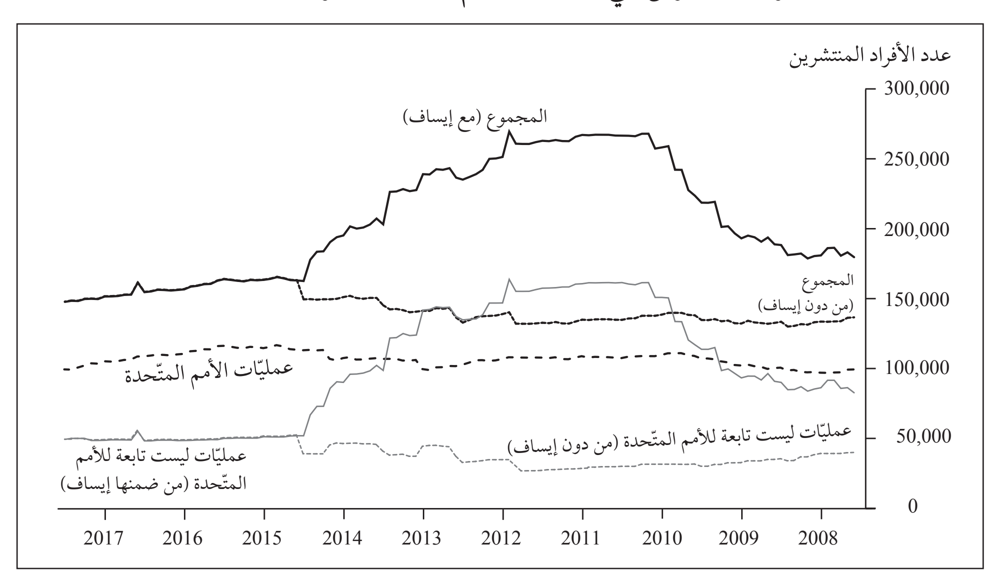
(4) تعتمد تحليلات مستويات الأفراد في هذا الفصل على تقديرات عدد الأفراد الدوليين (أي الأفراد العسكريين ورجال الشرطة والمستخدمين المدنيين الدوليين) المنتشرين في آخر كلّ شهر في كلّ عملية سلام متعدّدة الأطراف كانت نشطة في =

بدأ في عام 2016، بعدما بقيت عمليّات الانتشار الإجمالي للأفراد ثابتة نسبياً عند مستوى قريب من 162000 فرد في عام 2015. ومن أصل الأفراد المنتشرين في عام 2017، كان 94 بالمئة أفراداً نظاميين (125803 عسكريين و11846 رجال شرطة)، بينما كان 8262 أفراداً مدنيين دوليين.

زاد عدد الأفراد المنتشرين في عمليّات سلام متعدّدة الأطراف زيادة كبيرة في الحقبة 2008 ـ 2014، لكن تُعزى الزيادة أساساً إلى قوة المساعدة الأمنية الدولية (إيساف) في أفغانستان. وضخّمت إيساف الأرقام ـ بلغت قوّتها القصوى مع أكثر من 130000 فرد في عام 2010 ـ إلى حدّ أنّها أخفت الاتّجاهات الرئيسة. فقد انخفض عدد الأفراد المنتشرين في جميع عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف انخفاضاً حادّاً عندما قلّص حلف الناتو وجوده في أفغانستان إلى نحو 13000 بين عام 2012 وآخر عام 2014، حين أُنهيت إيساف. لكنّ العدد الإجمالي للأفراد في جميع عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف الأخرى زاد بنسبة 13 بالمئة في المدّة نفسها، من نحو 130000 فرد إلى أكثر من 147000 فرد.

الشكل الرقم (3 ـ 2)

عدد الأفراد المنتشرين في عمليّات سلام متعدّدة الأطراف، 2008 ـ 2017



إيساف = قوّة المساعدة الأمنية الدولية.

ملاحظة: يبيّن مؤشّر السنة البيانات الشهرية في منتصف السنة (شهر حزيران/يونيو).

= الحقبة الممتدّة بين كانون الثاني/يناير 2008 وكانون الأول/ديسمبر 2017. استخدمت تحليلاتٌ مشابهة في إصدارات كتاب سيبري السنوي السابقة بياناتٍ سنوية سريعة في شأن عدد الأفراد الدوليين في عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف في آخر كلّ سنة، أو العدد في سنة الإنهاء إذا أُنهيت عملية في أثناء سنة تقويمية. بالتالي، لا تناظر بيانات هذا الفصل بدقّة البيانات الواردة في طبعات **كتاب سيبري السنوي** السابقة.

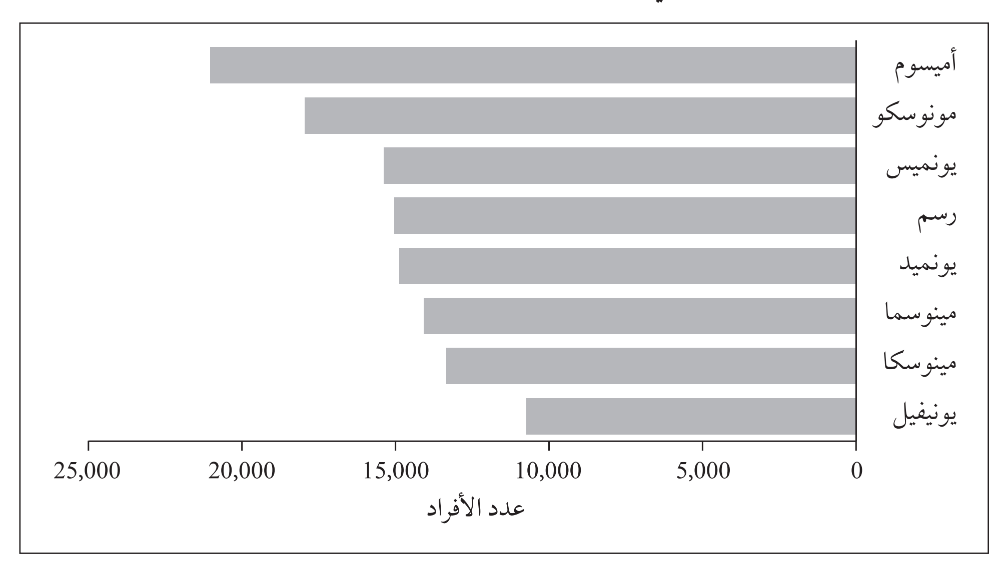
إنّ انخفاض العدد الإجمالي للأفراد المنتشرين في عمليّات سلام متعدّدة الأطراف بعد عام 2015 ناجم أساساً عن تراجع مطّرد في انتشار أفراد الأمم المتّحدة. ومع أنّ عدد الأفراد المنتشرين في عمليّات السلام الأممية زاد زيادة كبيرة من أقلّ من 100000 إلى نحو 115000 فرد بين عامي 2012 و2015، فقد انخفض إلى 98354 فرداً بحلول كانون الأول/ديسمبر 2017 ـ إلى مستوى قريب من مستواه قبل ارتفاعه قبل خمس سنين. يُعزى في الأساس انخفاض عدد الأفراد المنتشرين في عمليّات السلام الأممية في عامين (2016 و2017) إلى خفوض في قوّة يوناميد، ومونوسكو وبعثة الأمم المتّحدة في ليبيريا (UNMIL يونميل)، إضافة إلى مغادرة حفَظة السلام بالتدريج ساحل العاج وهايتي قبل إنهاء يونوسي ومينوستا. ومع أنّ الأوضاع على الأرض برّرت هذه الخفوض في قوّة البعثات، فقد كان للقيود المالية دور أيضاً، لأن الخفوض الكبيرة في موازنة حفظ السلام الأممية أرغمت الأمانة العامة للأمم المتّحدة على خفض عدد حفَظة السلام في الميدان.

بقي عدد الأفراد المنتشرين في عمليّات سلام غير أممية ـ وهي عمليّات سلام متعدّدة الأطراف تديرها منظّمات وأحلاف إقليمية أو ائتلافات خاصّة من مجموعة دول ـ بين 45000 و50000 في أعوام 2014 ـ 2017. طرأ انخفاض بسيط على عدد الأفراد في تلك العمليّات أولاً في عامين (2014 و2015)، لكنّه زاد بنسبة 2.3 بالمئة في سنة 2017 من 46432 فرداً إلى 47557 فرداً. شمل ذلك مستوى ذروة ملحوظاً، وإن كان وجيزاً، في كانون الثاني/يناير2017 لانتشار إكوميغ التي ضمّت في البداية 7000 فرد قبل إعادة تشكيلها بسرعها لتصبح بعثة أصغر كثيراً قوامها 500 فرد بعد حلّ الأزمة التالية للانتخابات في شأن خلافة الرئيس الغامبي.

بقيت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (AMISOM أميسوم) أكبر عملية سلام متعدّدة الأطراف على مدى عام 2017. بلغ إجمالي عدد أفرادها 21039 فرداً في آخر العام. وإلى جانب أميسوم، توجد سبع عمليّات تضمّ الواحدة أكثر من 10000 فرد (انظر الشكل الرقم (3 ـ 3))، وهي بترتيب تنازلي بحسب الحجم: بعثة منظّمة الأمم المتّحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUSCO مونوسكو)؛ بعثة الأمم المتّحدة في جنوب السودان (UNMISS يونميس)؛ بعثة الدعم الوطيد (RSM رسم)؛ العملية المختلطة للاتّحاد الأفريقي والأمم المتّحدة في دارفور (UNAMID يوناميد)؛ بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA مينوسما)؛ بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (MINUSCA مينوسكا)، وقوّة الأمم المتّحدة المؤقّتة في لبنان (UNIFIL يونيفيل). وفي أثناء العام، تجاوزت عمليتا يونميس ورسم عملية يوناميد لتصبحا ثالث ورابع أكبر العمليّات، على التوالي، بينما تجاوزت عمليةُ مينوسما عمليةَ مينوسكا لتصبح سادس أكبر بعثة. وفي آخر عام 2017، استحوذت ثماني بعثات فقط على 84 بالمئة من كلّ الأفراد المنتشرين في عمليّات سلام متعدّدة الأطراف في العالم قاطبة.

الشكل الرقم (3 ـ 3)

عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف التي ضمّت أكثر من 10000 فرد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2017



أميسوم = بعثة الاتّحاد الأفريقي في الصومال؛ مونوسكو = بعثة منظّمة الأمم المتّحدة لتحقيق الاستقرار في الكونغو؛ يونميس = بعثة الأمم المتّحدة في جنوب السودان؛ رسم = بعثة الدعم الوطيد؛ يونميد = العمليّة المختلطة للاتّحاد الأفريقي والأمم المتّحدة في دارفور؛ مينوسما = بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي؛ مينوسكا = بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ يونيفيل = قوّة الأمم المتّحدة المؤقّتة في لبنان.

المنظّمات التي تدير عمليّات السلام

كانت الأمم المتّحدة، كما في السنين السابقة، المنظّمة التي أدارت أكبر عدد من عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف ونشرت أكبر عدد من الأفراد في عام 2017. قادت الأمم المتّحدة 24 من أصل 63 عملية سلام متعدّدة الأطراف ناشطة في عام 2017، بزيادة عمليتين على عام 2016. أُنهيت خلال عام ثلاث من هذه البعثات، وهي يونوسي ومنيونستا ويونمك. وخلفت البعثتان الأمميتان الجديدتان مسنوجوست وأونفمك في وقت وجيز عمليتين مينوستا ويونمك (انظر القسم II). ومع أنّ عدد الأفراد المنتشرين في عمليّات السلام الأممية انخفض بنسبة 7.6 بالمئة ليصل إلى 98354 فرداً، استحوذت الأمم المتّحدة على ثلثَي كلّ الأفراد المنتشرين في عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف في آخر سنة 2017 (مقارنة بـ70 بالمئة في آخر سنة 2016).

قادت منظّمات وأحلاف إقليمية 32 عملية سلام من أصل 63 عملية سلام متعدّدة الأطراف ناشطة في عام 2017. وفي آخر عام 2017، نشرت هذه الجهات 44902 فرد في عمليّات سلام

متعدّدة الأطراف استحوذت على 31 بالمئة من إجمالي عدد الأفراد المنتشرين. كما أنّ عدد الأفراد المنتشرين في عمليّات سلام تقودها منظّمات وأحلاف إقليمية زاد بنسبة 2.7 بالمئة في عام 2017.

أدارت منظّمات إقليمية أفريقية سبع عمليّات سلام متعدّدة الأطراف، فقاد الاتّحاد الأفريقي أربع عمليّات وبقيت المنظّمة الإقليمية التي نشرت أكبر عدد من الأفراد في بعثاتها. انخفض عدد الأفراد المنتشرين في بعثات الاتّحاد الأفريقي بنسبة 4.1 بالمئة في عام 2017، من 22004 أفراد إلى 21104 أفراد، لانسحاب 1000 جندي من أميسوم التي بقيت تستحوذ على كلّ الأفراد تقريباً في عمليّات السلام التي يقودها الاتّحاد الأفريقي. وأدارت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS إكُواس) عمليتَي سلام، بزيادة عملية عن عام 2016. وزاد عدد الأفراد في عمليتَي إكُواس في سنة 2017 من 543 فرداً إلى 977 فرداً نتيجة لانتشار إكوميغ. وأدارت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC) عملية سلام واحدة، هي (SAPMIL سابميل) التي انتشرت في ليسوتو في كانون الأول/ديسمبر 2017.

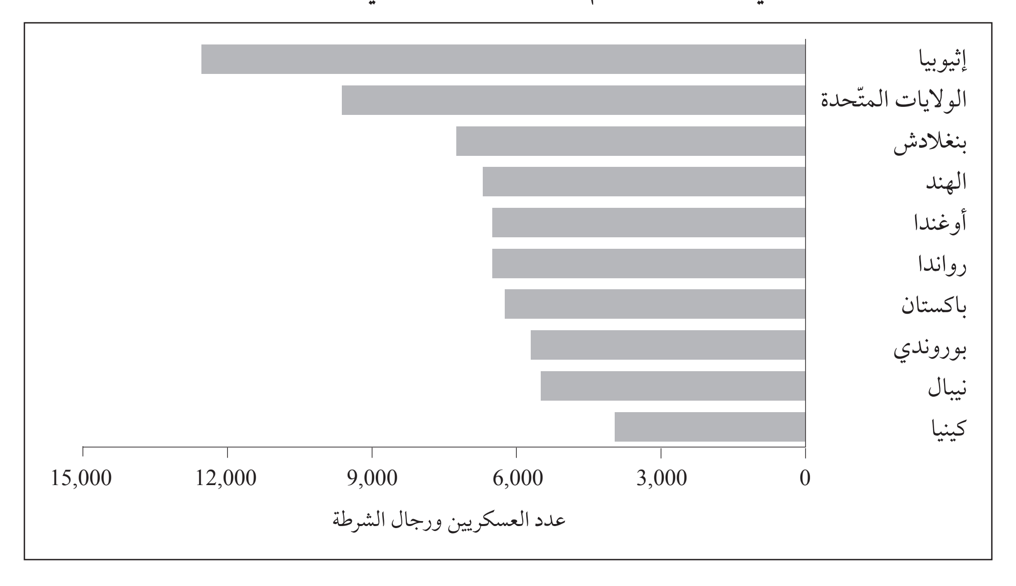
قاد الاتّحاد الأوروبي ومنظّمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) 23 بعثة وعملية مصنَّفة عمليّات سلام متعدّدة الأطراف. وزاد عدد الأفراد المنتشرين في عمليتين يقودهما حلف الناتو، هما رسم والقوّة الأمنية الدولية في كوسوفو (KFOR كفور)، من 17621 فرداً إلى 19077 فرداً، أي بنسبة 8.3 بالمئة، في عام 2017. وأدار الاتّحاد الأوروبي 12 عملية سلام ضمن إطار سياسته الأمنية والدفاعية المشتركة (CSDP). انطلقت عملية يوام العراق في تشرين الثاني/نوفمبر 2017. وزاد عدد الأفراد المنتشرين في عمليّات السلام التي يديرها الاتّحاد الأوروبي من 2395 فرداً إلى 2460 فرداً، أي بنسبة 2.7 بالمئة، في عام 2017. وأدارت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تسع عمليّات سلام، ونشرت في آخر السنة 1000 فرد في هذه البعثات، وهو العدد ذاته تقريباً قبل سنة.

أدار كلّ من «منتدى جزر المحيط الهادئ» و«منظّمة الدول الأمريكية» عملية سلام واحدة في عام 2017، وهما رامسي وبعثة منظّمة الدول الأمريكية لدعم عملية السلام في كولومبيا (MAPP ماب)، على التوالي. أُنهيت رامسي في منتصف عام 2017، لكن لم تطرأ تغيّرات ملحوظة على تكوين ماب.

أخيراً، أدارت ائتلافات خاصة من دول سبع عمليّات سلام متعدّدة الأطراف، بنقصان عملية واحدة عن عام 2016. انخفض عدد الأفراد المنتشرين في عمليّات السلام التي تديرها هذه الائتلافات غير الدائمة من 2722 فرداً إلى 2655 فرداً، أي بنسبة 2.5 بالمئة، في عام 2017. نجم هذا الانخفاض في الأساس عن اكتمال إعادة تشكيل القوّة المتعدّدة الجنسيات والمراقبين التابعة لها (MFO) في شبه جزيرة سيناء التي كانت أكبر عملية سلام مخصَّصة في عام 2017، مع أنّ القوّة خُفّضت من 1383 فرداً إلى 1300 فرد.

الشكل الرقم (3 ـ 4)

المساهمون الكبار في عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف في 31 كانون الأول/ديسمبر 2017



الإسهامات بجنود وضبّاط شرطة

كانت إثيوبيا والولايات المتّحدة وبنغلادش المساهمين الكبار الأُول بأفراد نظاميين (جنود ورجال شرطة) في عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف في عام 2017 (انظر الشكل الرقم (3 ـ 4)). وقدّم المساهمون العشرة الكبار نحو نصف الأفراد النظاميين في عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف لغاية 31 كانون الأول/ديسمبر. وهي الدول ذاتها التي أسهمت بأكبر عدد من الأفراد النظاميين في عام 2016.

لا تزال إثيوبيا أكبر مساهم بالأفراد النظاميين في عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف منذ انضمامها إلى أميسوم في عام 2014. كما أنّ إثيوبيا أكبر مساهم بأفراد نظاميين في عمليّات السلام الأممية أيضاً. ففي كانون الأول/ديسمبر 2017، أسهمت إثيوبيا بـ12534 فرداً نظامياً في عمليّات السلام: 8420 فرداً في عمليّات السلام التابعة للأمم المتّحدة، وبـ4114 فرداً في أميسوم. وكانت مساهماً رئيساً في أميسوم ويوناميد ID) وقوة الأمم المتّحدة الأمنية المؤقّتة لأبيي (UNISFA يونيسفا) ويونميس، وجميعها أنشطة في دول مجاورة. كما أنّ كلّ الجنود ورجال الشرطة الإثيوبيين منتشرون في هذه العمليّات الأربع إلّا ضابط ركن يعمل في مينوسما.

حلّت الولايات المتّحدة في المرتبة الثانية في كبار المساهمين بأفراد نظاميين في عمليّات سلام متعدّدة الأطراف في عام 2017، وكانت الدولة الغربية الوحيدة التي في عداد كبار المساهمين العشرة. قدّمت الولايات المتّحدة 9627 فرداً نظامياً، بزيادة نحو 1500 فرد عن السنة السابقة. وأتت

الزيادة في مساهمات الولايات المتّحدة في عمليّات السلام من قرار الحكومة الأمريكية نشر مزيد من القوّات في أفغانستان، إضافة إلى دواعٍ أخرى، تعزيزاً لرسم التي يقودها حلف الناتو (انظر القسم II). وإضافة إلى رسم، كانت الولايات المتّحدة مساهماً رئيساً في كفور التي يقودها حلف الناتو والقوة المتعدّدة الجنسيات والمراقبين التابعين لها في شبه جزيرة سيناء. لكنّ إسهامها في عمليّات السلام الأممية اقتصر على 55 عسكرياً ورجل شرطة.

أصبحت بنغلادش في عام 2017 ثالث أكبر مساهم بأفراد نظاميين في عمليّات سلام متعدّدة الأطراف. وتخطّت الهند التي كانت ثالث أكبر مساهم، وباكستان التي كانت رابع أكبر مساهم في كانون الأول/ديسمبر 2016 ـ بعدما زادت إسهاماتها من 6862 إلى 7246 فرداً نظامياً. وفي المدّة ذاتها، انخفض إسهام الهند من 7710 إلى 6697 فرداً نظامياً وهو ما جعلها رابع أكبر مساهم، وانخفض إسهام باكستان من 7156 إلى 6238 فرداً نظامياً وهو ما جعلها سابع أكبر مساهم بأفراد نظاميين. وحافظت نيبال على موقعها كتاسع أكبر مساهم، وهي الدولة الجنوب الآسيوية الأخرى التي تقع في المساهمين العشرة الكبار. لكنّ إسهامات بنغلادش والهند ونيبال وباكستان تقتصر على عمليّات السلام التابعة للأمم المتّحدة.

الدول الأخرى التي كانت ضمن المساهمين العشرة الكبار هي بوروندي وكينيا ورواندا وأوغندا. كانت رواندا السادسة في ترتيب المساهمين في عمليّات سلام متعدّدة الأطراف في عام 2017، والسادسة في ترتيب المساهمين في عمليّات السلام الأممية. ومع أنّ بوروندي وكينيا وأوغندا أسهمت بأفراد نظاميين في بعثات الأمم المتّحدة، يأتي ترتيبها في الغالب بسبب مفارزها الكبيرة في أميسوم. وتوضح حقيقة كون خمس دول أفريقيا في عداد المساهمين العشرة الكبار في عمليّات سلام متعدّدة الأطراف مدى أهمّية الدور الذي تؤديه هذه الدول[5].

الوفيّات في صفوف أفراد عمليات السلام

انتشر كثير من عمليّات سلام متعدّدة الأطراف النشطة في عام 2017 في غمرة نزاعات مسلّحة جارية أو متفاقمة في مناطق؛ إمّا أنّه ليس فيها اتّفاقيات سلام قابلة للتطبيق أو سلطة حكومة، وإما أنّها هشّة جداً وموضع خلاف. وقد واجه عدد من البعثات العاملة في هذه البيئات تهديدات مستمرّة وهجمات مقصودة من جماعات مسلّحة من غير الدول ومن مُخرّبين آخرين (انظر القسم II).

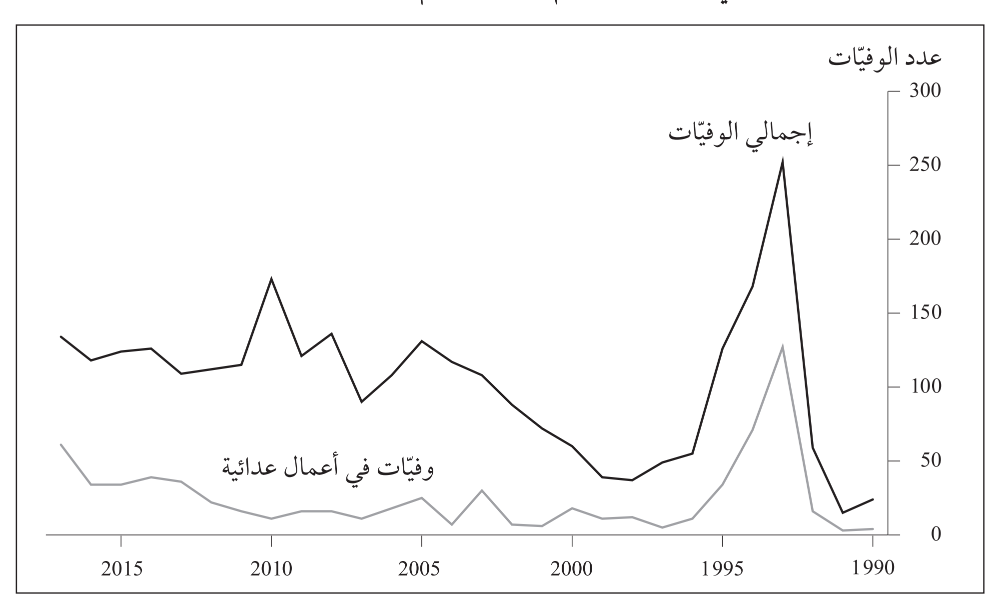
لا تزال عمليّات السلام الأممية تعاني من أجل التأقلم مع هذه الحقائق الجديدة على الأرض. وهذا ما انعكس زيادة في عدد الوفيّات ـ أي الوفيّات الناجمة عن أعمال كيدية ـ في صفوف الأفراد المنتشرين في عمليّات السلام الأممية في السنين الأخيرة. زاد عدد الوفيّات الناجمة عن أعمال عدائية زيادة كبيرة في المدّة 2013 ـ 2017 على أيّ مدّة أخرى منذ الأعوام 1993 ـ 1995، حين

(5) X. Avezov, J. Van der Lijn, and T. Smit, *African Directions: Towards an Equitable Partnership in Peace Operations* (Stockholm: SIPRI, 2017).

تكبّدت الأمم المتّحدة خسائر استثنائية في البوسنة والهرسك وكمبوديا والصومال (انظر الشكل الرقم (3 ـ 5)). وكانت نسبة الوفيّات الناجمة عن أعمال عدائية لكلّ ألف فرد أكبر في المدّة 2013 ـ 2017 منها في المدد السابقة، وإن أُفيد بانتظام عن نسب مساوية أو حتى أعلى في تسعينيات القرن الماضي، بل وفي العقد الأوّل من هذا القرن من حين لآخر (انظر الشكل الرقم (3 ـ 6)). أحد الأمور التي ينبغي التنبّه إليها أنّ نصف حفَظة السلام الأمميين الذين قُتلوا في أعمال عدائية في المدّة 2013 ـ 2016 كانوا يخدمون في مينوسما التي عانت منذ تشكيلها في أوساط عام 2013 وفيّات في أعمال عدائية فاقت ما عانته أيّ بعثة أممية معاصرة أخرى. في الواقع، نسبة الوفيّات في أعمال عدائية في جميع عمليّات السلام الأممية، باستثناء مينوسما، في المدّة 2013 ـ 2016 لم تكن مرتفعة على نحو غير عادي مقارنة بالسنين السابقة ـ بل إنّها كانت في عام 2016 الأدنى طوال المدّة 1990 ـ 2017.

الشكل الرقم (3 ـ 5)

الوفيّات في عمليّات السلام التابعة للأمم المتّحدة، 1990 ـ 2017



لكنّ الواضح أنّ الحال لم تكن كذلك في عام 2017، كون عمليّات السلام الأممية شهدت زيادة كبيرة في الوفيّات بسبب أعمال عدائية وذلك بالأرقام المطلقة وبالأرقام النسبية. عانت عمليّات السلام الأممية 61 وفاة بسبب أعمال عدائية في عام 2017، منها 58 وفاة في صفوف الأفراد النظاميين. وكانت نسبة الوفيّات لأسباب عدائية في صفوف الأفراد النظاميين ـ 0.61 في الألف ـ في عام 2017 مثلَي نظيرتها في عام 2016. كما أنّ عدد ونسبة الوفيّات بسبب أعمال عدائية أعلى

كثيراً في عام 2017 منهما في أيّ عام آخر منذ عام 1994. وإذا استثنينا مينوسما، ارتفعت نسبة الوفيّات بسبب أعمال عدائية من 0.07 في الألف إلى 0.42 في الألف ـ وهي الأعلى منذ عام 2000. إضافة إلى ذلك، شكّلت الوفيّات الناجمة عن أعمال عدائية أكثر من نصف كلّ الوفيّات (52 بالمئة)، وذلك لأوّل مرّة منذ عام 1993. حصلت كلّ الوفيّات في صفوف الأفراد المنتشرين في عمليّات سلام أممية بسبب أعمال عدائية في أفريقيا، والغالبية العظمى من حفَظة السلام الذين قُتلوا في أعمال عنف كانوا أنفسهم أفارقة[6]. كما أنّ جميع من قُتلوا في أعمال عدائية في عام 2017، عدا شخص واحد، كانوا منتشرين في مينوسكا أو مينوسمو أو مونوسكو.

الشكل الرقم (3 ـ 6)

نسب الوفيّات في صفوف الأفراد النظاميين في عمليّات السلام التابعة للأمم المتّحدة، 1990 ـ 2017



مينوسما = بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

تزيد هذه التطوّرات المُقلقة شدّة المخاوف حيال سلامة حفَظة السلام الأمميين وأمنهم وقدرتهم على تنفيذ المهمّات الموكَلة إليهم في بيئات أمنية معقّدة. لذلك، عيّن الأمين العام للأمم المتّحدة الفريق المتقاعد كارلوس ألبيرتو دوس سانتوس كروز من البرازيل في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 ليرأس استعراضاً مستقلاً للوفيّات والإصابات الناجمة عن أعمال عدائية في صفوف حفَظة السلام الأمميين، ويقترح تدابير لخفضها. خلَص الاستعراض إلى أنّ الزيادة في الوفيّات الناجمة عن أعمال عدائية في السنين الأخيرة «ليست ارتفاعاً مفاجئاً وإنّما زيادة في

(6) C. A. Dos Santos Cruz, W. R. Phillips, and S. Cusimano, *Improving Security of United Nations Peacekeepers: We Need to Change the Way we are Doing Business* (New York: United Nations Independent Report, 2017), p. 5.

مستوى مستقرّ على نحو مستمرّ»[7]. حثّ تقرير كروز الأمَمَ المتّحدة والمساهمين في عمليّات حفظ السلام الأمنية على أن يقبلوا ويتأقلموا مع الطبيعة المتغيّرة لبيئات البعثات التي تتميّز فيها التحدّيات بتعددّ الوجوه والتعقيد والتقلّب، حيث ما عاد في وسع معتمري الخوذات الزرق الاعتماد على وضعيتهم كقوّة محايدة تتيح لهم الحماية من التهديدات الأمنية الناشئة عمّا تقدّم. لمواجهة هذه التحدّيات، شدّد التقرير، في جملة أمور، على أنّ قيادة أقوى، واستراتيجيات وتكتيكات أقلّ تهرّباً من المخاطر، وتفسيراً أكثر مرونة للمبادئ التوجيهية لحفظ السلام ينبغي أن يجيز استخدام البعثات القوّة الاستباقية والوقائية ضدّ المحاربين الذين كانوا سيمثّلون تهديداً لها لولا ذلك الاستخدام[8].

موازنة الأمم المتّحدة لحفظ السلام

إضافة إلى التطوّرات في الميدان، شهدت السنة أيضاً عدداً من المناقشات والتطوّرات المتّصلة بعمليّات حفظ السلام الأمنية في مجلس الأمن وفي الجمعية العامّة بنيويورك. جرت هذه المناقشات في ظلّ عزم إدارة ترامب على خفض إنفاقها على حفظ السلام الأمني بنسبة ربّما تصل إلى 40 بالمئة[9]. ومن المزمع تحقيق ذلك بخفض حصّة الولايات المتّحدة في الإسهامات المقدَّرة في ميزانية الأمم المتّحدة لحفظ السلام من 28 بالمئة إلى 25 بالمئة، وبخفض هذه الميزانية بدرجة كبيرة[10]. بناء على هذا الهدف، دعت سفيرة الولايات المتّحدة لدى الأمم المتّحدة نيكي هايلي إلى استعراض بعثات حفظ السلام الأمنية الستّ عشرة، ومجادلة بأنّه ربّما ما عاد بعضها نافعاً، بينما ربّما يكون البعض الآخر في حاجة إلى إعادة تشكيل، أو تقليص أو إنهاء[11].

وجادلت مذكّرة مفهومية أمريكية بأنّ «الأمم المتّحدة باتت معلقة في هذه النزاعات المجمَّدة، وأنّ بعثات حفظ السلام التي ارتُئي في الأصل أنّها توفّر أمناً مؤقّتاً يتيح مجالاً لترسيخ حلول سياسية، صارت تنتشر طوال سنين من دون ولايات واضحة أو خطط خروج»[12]. لاقت دعوة هايلي صدى لدى عدد من الدول المساهمة بأموال ولدى الأمين العام، كونها رأت فيها فرصة لجعل عمليّات السلام الأمنية ملائمة للغرض المنشود. وإذا كان البعض لا يحبّذ خفضات مفاجئة في موازنة

(7) المصدر نفسه، ص 5.

(8) المصدر نفسه، القسم III، ص 9 ـ 17.

(9) C. Lynch, «$1 Billion in Cuts to UN Peacekeeping,» *Foreign Policy* (23 March 2017).

(10) US Senate Foreign Relations Committee, Hearing Transcript, Hearing on the nomination of Gov. Haley to be US Ambassador to the United Nations, 18 January 2017.

(11) United Nations, Security Council, Seventy-second Year, 7918th Meeting, United Nations Peacekeeping Operations, S/PV.7918, 6 April 2017.

(12) United Nations, Security Council, Annex to the letter dated 4 April 2017 from the Permanent Representative of the United States of America to the United Nations addressed to the Secretary-General, «Concept Paper: Thematic Debate, Peacekeeping Operations Review,» S/2017/287, 5 April 2017.

حفظ السلام، فهم يودّون رؤية الأمم المتّحدة أكثر تركيزاً على تلافي النزاعات ومساندة العمليّات السياسية[13].

كانت حصيلة المفاوضات في عام 2017 خفض ميزانية الأمم المتّحدة لحفظ السلام من نحو 7.9 مليار دولار في عامين 2016 ـ 2017 إلى نحو 6.8 مليار دولار في عامين 2017 ـ 2018. وانخفضت حصّة إسهامات الولايات المتّحدة المقدّرة والمحدّدة في عام 2015 لمدّة تنتهي في عام 2018 من 28.5 بالمئة أو أكثر إلى ما دون تلك النسبة قليل. نتيجة لذلك، انخفض إسهام الولايات المتّحدة المقدّرة للمدّة 2017 ـ 2018 بنحو 300 مليون دولار، أو 14 بالمئة، مقارنة بمدّة الموازنة السابقة[14]. وإذا كانت إدارة ترامب تواصل السعي لزيادة خفض إسهام الولايات المتّحدة في موازنة حفظ السلام، النتيجة مرهونة بالنتائج الدبلوماسية من الناحية العملية، والتي يرجَّح أن تخفّف الضغوط الرامية إلى تقليص التكاليف العملانية إلى ما دون مستواها في عام 2017[15].

إصلاح عمليّات الأمم المتّحدة لحفظ السلام

تُستخدم عبارة «إصلاح حفظ السلام» في وصف المناقشات المتّصلة بطائفة من التعديلات سواء داخل أمانة سرّ الأمم المتّحدة أم في الميدان وذلك عقب تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليّات السلام (HIPPO) وتقرير الأمين العام في شأن تطبيق توصيات تقرير هذا الفريق[16]. تشمل هذه التوصيات مسائل جوهرية شبيهة بتلك التي أثارتها الإدارة الأمريكية، كتحديد كيفية مواصلة العمل حين لا تكون هناك عملية سياسية يراد دعمها، وكيفية تفادي توسيع مهمّات البعثات وكيفية العمل حين تكون الموافقة الاستراتيجية من جانب الحكومة المضيفة ضعيفة أو معدومة. يضاف إلى ذلك أسئلة عن كيفية ضمان وجود استراتيجية خروج، ولا سيّما عند انهيار العملية السياسية، وعن وجود أيّ بدائل لعمليّات حفظ السلام في هذه الحالات[17]. ومن جملة إصلاح حفظ السلام أيضاً نواحٍ عملانية إضافية، كتلك التي اقترحها الممثّل الدائم

(13) R. Gowan, «Why Trump Could Speed Up-and Complicate-Inevitable UN Peacekeeping Reforms,» *World Politics Review* (27 March 2017).

(14) United Nations, General Assembly, Scale of assessments for the apportionment of the expenses of United Nations peacekeeping operations: Implementation of General Assembly resolutions 55/235 and 55/236, Report of the Secretary-General, A/70/331/Add.1, 28 Dec. 2015; United Nations, General Assembly, Fifth Committee, Administrative and budgetary aspects of the financing of the United Nations peacekeeping operations: Approved resources for peacekeeping operations for the period from 1 July 2016 to 30 June 2017, A/C.5/70/24, 22 June 2016, and United Nations, General Assembly, Fifth Committee, Administrative and budgetary aspects of the financing of the United Nations peacekeeping operations: Approved resources for peacekeeping operations for the period from 1 July 2017 to 30 June 2018, A/C.5/71/24, 30 June 2017.

(15) US Department of State, Congressional Budget Justification: Department of State, Foreign Operations, and Related Programs, fiscal year 2019.

(16) انظر: J. Van der Lijn, «A Year of Reviews,» in: S*IPRI Yearbook 2016*, pp. 294–304.

(17) United Nations, Security Council, «Letter dated 4 April 2017 from the Permanent Representative of the United States of America to the United Nations addressed to the Secretary-General,» S/2017/287, 5 April 2017.

لإثيوبيا لدى الأمم المتّحدة، وهي: (أ) تقييم أثر الإصلاحات المطبَّقة في السنتين الماضيتين في أداء البعثات؛ (ب) تعزيز دور مجلس الأمن في ضمان التطبيق والمتابعة؛ (ج) جهود الأمين العام لإصلاح حفظ السلام والتركيبة الأمنية للأمم المتّحدة؛ (د) مستوى التزام الدول الأعضاء في تشكيل القوّة ونشر قدرات حيوية والثغر المتبقّية؛ (هـ) الشراكة الاستراتيجية الجديدة بين الأمم المتّحدة والاتّحاد الأفريقي؛ (و) مساندة عمليّات دعم السلام التي يقودها الاتّحاد الأفريقي[18]. والراجح أنّ المناقشات المتّصلة بكلّ هذه المواضيع ستستمرّ عدّة سنين، لكن يُتوقَّع إحراز بعض التقدّم في سنة 2018 بالنظر إلى الزخم المتوافر حالياً.

أحد البنود الرئيسة التي أُحرز فيها تقدّم في هذه الأجندة في عام 2017 هو عزم الأمين العام على إصلاح الأمانة العامّة للأمم المتّحدة لتعزيز السلام والهيكلية الأمنية. شكّل الأمين العام غداة تولّيه منصبه فريق استعراض داخلياً لدراسة الاقتراحات وتقديم خيارات للمضي في تطوير الهياكل وطرائق العمل، وتقدّم بخمسة اقتراحات أساسية: (أ) إعادة هيكلة إدارة الشؤون السياسية؛ إدارة عمليّات حفظ السلام (DPKO) ومكتب دعم بناء السلام لتشكيل إدارة للشؤون السياسية وإدارة لبناء السلام؛ (ب) بناء هيكلية سياسية وعملانية واحدة بقيادة مساعدي الأمين العام لتولّي المسؤوليات الإقليمية ورفع تقارير إلى وكلاء الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون بناء السلام وعمليّات السلام؛ (ج) تشكيل فريق مبادئ دائم تابع لوكيل الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ (د) تعزيز التماسك والتنسيق بين ركيزة السلام والأمن، و(هـ) إدخال تغييرات غير هيكلية في طريقة عمل ركيزة السلام والأمن بشكل يومي[19]. وساندت الجمعيةُ العامّة رؤية الأمين العام الإصلاحية وطلبت إليه صوغ اقتراح شامل لتنفيذها[20].

إدامة السلام وعمليات السلام

ترجع أصول مفهوم «إدامة السلام» إلى تقرير فريق الخبراء الاستشاري لعام 2015 حول استعراضه هيكل الأمم المتّحدة لبناء السلام عام 2015[21]. كما استخدم الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليّات السلام هذه العبارة أيضاً[22]. وفي عام 2017، أبدى الأمين

---

(18) United Nations, Security Council, «Letter dated 22 August 2017 from the Permanent Representative of Ethiopia to the United Nations addressed to the Secretary-General,» S/2017/766, 12 September 2017, and UN Security Council Resolution 2378, 20 September 2017.

(19) United Nations, General Assembly, Strengthening of the United Nations system, «United Nations reform: Measures and proposals», Restructuring of the United Nations peace and security pillar, Report of the Secretary-General, A/72/525, 13 October 2017.

(20) United Nations, General Assembly Resolution 72/199, 19 Jan. 2018.

(21) لمعرفة المزيد عن إدامة السلام، انظر: *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 220–332.

(22) Advisory Group of Experts, The challenge of sustaining peace: Report of the Advisory Group of Experts for the 2015 review of the United Nations peacebuilding architecture, 29 June 2015, and United Nations, General Assembly and Security Council, «Identical letters dated 17 June 2015 from the Secretary-General addressed to the President of the General Assembly and the President of the Security Council,» A/70/95-S/2015/446, 17 June 2015.

العام عناية خاصّة بالعلاقة بين عمليّات السلام وإدامة السلام في بيان رئاسي. ورأى مجلس الأمن هذا المفهوم في الإطار العام بأنّه «هدف وعملية لتكوين رؤية مشتركة لمجتمع، وضمان أخذ حاجات كلّ الشرائح السكّانية في الاعتبار، وهذا يشمل الأنشطة الرامية إلى تلافي نشوب النزاع وتفاقمه واستمراره وتجدّده، ومعالجة أسبابه الرئيسة، ومساعدة أطراف النزاع على إنهاء الأعمال العدائية، وهو ما يضمن المصالحة الوطنية، والمضيّ قدُماً نحو التعافي وإعادة الإعمار والتنمية»[23].

شدّد مجلس الأمن على أنّ إدامة السلام تستلزم وجود الركائز الثلاث للأمم المتّحدة وعلى أنّه ينبغي لعمليّات حفظ السلام الإحاطة بتحدّيات بناء السلام وإدامة السلام عند إطلاق البعثة وذلك من خلال تقييم وتخطيط متكاملَين. وأعرب عن عزمه على دراسة العناصر التالية عند تفويض عمليّات سلام: (أ) تقييم تطبيق التفويض بجميع أبعاده، وهذا يشمل بناء السلام وإدامته؛ (ب) مساندة عملية تشاورية ضمن البعثة لدعم الملكية الوطنية؛ (ج) وجود أهداف وغايات واضحة لبناء السلام وإدامته، (د) إعداد تحليلات استراتيجية متكاملة ودورية للفرص والتحدّيات الماثلة للسلطات الوطنية والمحلّية في بناء السلام وإدامته؛ (هـ) التقدّم في تنفيذ الولايات على المستويين السياسي والعملاني بطريقة منسّقة؛ (و) وضوح أدوار ومسؤوليات عمليّات السلام والجهات الأخرى ضماناً لتكامل فاعل للجهود ولأكبر إسهام في معالجة الأسباب الرئيسة للنزاع؛ (ز) وجود استراتيجية خروج ترسي أسس سلام دائم ومستدام[24]. غير أنّ الجهود السابقة بيّنت صعوبة تطبيق كثير من هذه العناصر وأنّ التقدّم لا يتحقّق إلّا ببطء.

البصمة البيئية والتراث الثقافي وتعميم مراعاة المنظور الجنساني

زاد مجلس الأمن في عام 2017 اهتمامه بثلاثة مواضيع متّصلة بعمليّات السلام: (أ) إدارة أثرها البيئي؛ (ب) دورها في حماية التراث الثقافي؛ (ج) إسهامها في تحسين العلاقات الجنسانية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

بوجود 98354 فرداً على الأرض في عمليّات السلام التي تقودها الأمم المتّحدة، زاد مجلس الأمن تشديده على أهمّية إدارة التأثير البيئي لعمليّات السلام. أُشير إلى هذا الموضوع لأوّل مرّة في سنة 2013، وذلك في تحديد ولايتَي مينوسما ويوناميد، ثمّ في سنة 2015 في سياق دعم الأمم المتّحدة عملية أميسوم. وفي عام 2017، جرى التشديد على هذا الموضوع في تجديد ولايات البعثات في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وعالجه مجلس الأمن في

(23) United Nations, Security Council, Statement by the President of the Security Council, S/PRST/2017/27, 21 December 2017.

(24) المصدر نفسه.

بيان صحافي منفصل[25]. لكنّ الولايات المتّحدة اعترضت على إدراج عبارة «تغيّر المناخ» في قرار متعلّق بحوض بحيرة تشاد[26].

كانت عملية مينوسما المرّة الأولى، ولا تزال إلى الآن الوحيدة، التي أدرج فيها مجلسُ الأمن التراث الثقافي في ولاية عملية سلام[27]. لكن في قرار خاصّ حول هذا الموضوع في عام 2017، أكّد المجلس إمكان تكليف عمليّات السلام التي تقودها الأمم المتّحدة بمساعدة الحكومات على حماية التراث الثقافي من التدمير، والتنقيب المحظور والنهب والتهريب، ووجوب أن تعمل العمليّات بتأنٍّ في جوار تلك المواقع[28].

أخيراً، حظيت الجنوسة باهتمام أكبر في ولايات عمليّات السلام في عام 2017، فطُلب إلى مكتب الأمم المتّحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا ـ بيساو (UNIOGBIS) وإلى بعثة الأمم المتّحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) إدراج منظور جنساني في جهودهما[29]. وجدّد المجلس تأكيده أيضاً أهمّية تعميم مراعاة المنظور الجنساني حين تشكيل بعثة الأمم المتّحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (MINUJUSTH)[30]. لكنّ الصين وروسيا قاومتا مراراً إدراج هذه العبارات لأنّهما اعتبرتاها توسيعاً لأجندة المرأة والسلام والأمن، أو تحدّياً للسيادة الوطنية أو مسؤولية أطراف أخرى في نظام الأمم المتّحدة[31].

إضافة إلى ما تقدّم، بقي الاستغلال والانتهاك الجنسيان (SEA) على يد حفظة سلام تابعين للأمم المتّحدة في صدارة جدول الأعمال. سُجّلت 62 دعوى استغلال وانتهاك جنسي في عمليّات حفظ السلام التي تقودها الأمم المتّحدة والبعثات السياسية الخاصّة في عام 2017 مقارنة بـ103 دعاوى في عام 2016، و69 دعوى في عام 2015. ومن بين الدعاوى الـ62 في عام 2017، تورّط أفراد عسكريون في 41 منها، وبلغ عدد المذنبين المزعومين 103 أفراد. وبقيّة الحوادث متّصلة بحالات فردية، منها 11 حادثة تورّط فيها أفراد مدنيون و10 حوادث تورّط فيها رجال شرطة. وشملت الدعوى 130 ضحية في سنة 2017، منهم 21 فتاة و100 امرأة. وبلغت نسبة دعاوى (SEA) المتّصلة بالاعتداءات الجنسية ـ وليس الاستغلال الجنسي ـ 32 بالمئة في عام 2017، مقارنة بـ55

---

(25) UN Security Council Resolution 2387, 15 November 2017; UN Security Council Resolution 2348, 31 March 2017; and United Nations, Security Council, Press statement on environmental management of peacekeeping operations, Press Release SC/13134-ENV/DEV/1830-PKO/700, 21 December 2017.

(26) «Resolution on the Lake Chad Basin,» What's in Blue, 31 March 2017.

(27) UN Security Council Resolution 2100, 25 April 2013.

(28) UN Security Council Resolution 2347, 24 March 2017.

(29) UN Security Council Resolution 2343, 23 February 2017, and UN Security Council Resolution 2376, 14 September 2017.

(30) UN Security Council Resolution 2350, 13 April 2017.

(31) «Presidential Statement on the Liberia Peacebuilding Plan and Elections Preparation,» What's in Blue, 21 July 2017.

بالمئة في عام 2016. هذه النسبة المئوية المتدنّية أكثر انسجاماً مع السنين السابقة. إنّ انخفاض عدد دعاوى استغلال وانتهاك جنسي في عام 2017 مقارنة بعام 2016 مرتبط إلى حدّ بعيد بانخفاض عدد الدعاوى على مينوسكا في عام 2017، مقارنة بـ52 دعوى في عام 2016. بناءً على ذلك، انخفضت نسبة دعاوى الاستغلال والانتهاك الجنسي التي طالت أفراداً في مينوسكا من النصف تقريباً في عام 2016 إلى أقلّ من الثلث في عام 2017[32].

(32) United Nations, General Assembly, Report of the Secretary-General, Special Measures for Protection from Sexual Exploitation and Abuse, A/72/751, 15 February 2018.

II الاتّجاهات والتطوّرات الإقليمية في عمليّات السلام

يابر فان دير لين
وتيمو سميت

توزّعت عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف الثلاثة والستين التي كانت نشطة في عام 2017 على جميع المناطق الرئيسة في العالم (انظر الجدول الرقم (3 ـ 1)). وهي على الشكل التالي: 25 عملية سلام في أفريقيا، و18 في أوروبا، و9 في الشرق الأوسط، و6 في آسيا وأوقيانيا، و5 في الأمريكات. ومع أنّ مسارح أغلبية عمليّات السلام في أفريقيا وأوروبا ـ كما كانت الحال في جميع سنوات الحقبة 2008 ـ 2017 (انظر الشكل الرقم (3 ـ 7)) ـ استضافت هاتان المنطقتان نوعين مختلفَين تماماً من البعثات. فإذا كانت أغلبية عمليّات السلام في أوروبا بعثات مدنية صغيرة في دول خرجت من نزاعات، تضمّنت عمليّات السلام النشطة في أفريقيا بعثات رئيسة كثيرة فيها عناصر نظامية مهمّة. مثال ذلك، تجاوزت قوّة ستّ بعثات في أفريقيا 10000 فرد (انظر القسم (I)). وفاقمت قواها مجتمعة إجمالي عدد الأفراد المنتشرين في جميع عمليّات السلام الـ18 في أوروبا.

تُظهر مقارنات توزيع الأفراد بين المناطق المختلفة في الأعوام 2008 ـ 2017 مدى تزايد تركيز عمليّات السلام في أفريقيا (انظر الشكل الرقم (3 ـ 8)). زاد عدد الأفراد المنتشرين في أفريقيا بنحو 60 بالمئة في السنين الثماني الأولى من الحقبة 2008 ـ 2017، وذلك من نحو 75000 فرد إلى نحو 12000 فرد في كانون الأوّل/ديسمبر 2015. ومع أن عدد البعثات في أفريقيا انخفض بنسبة 11 بالمئة في عامَي 2016 ـ 2017، بقيت البعثات هناك تستحوذ على الأغلبية العظمى من الأفراد المنتشرين في عمليّات سلام متعدّدة الأطراف. فحتى نهاية عام 2017، كان ثلاثة أرباع هؤلاء الأفراد منتشرين في أفريقيا.

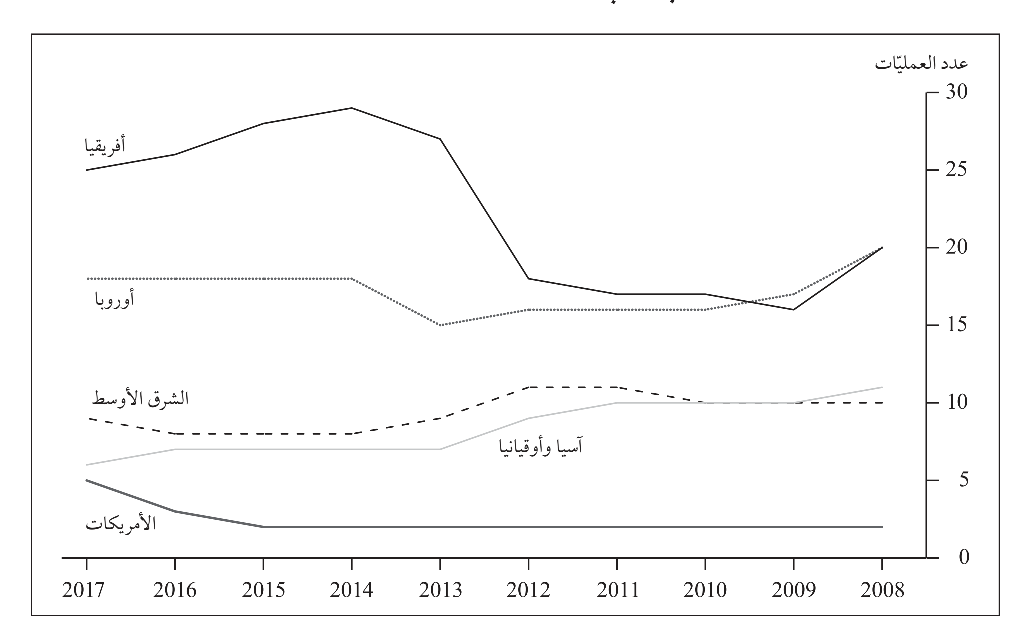
أفريقيا

كان في أفريقيا 25 عملية سلام متعدّدة الأطراف في عام 2017، أي أقلّ بعملية واحدة عن عام 2016. وانخفض عدد الأفراد العاملين في البعثات في أفريقيا بنسبة 4 بالمئة خلال العام، من 110623 فرداً إلى 106240 فرداً. تلك كانت السنة الثانية على التوالي التي ينخفض فيها عدد الأفراد المنتشرين في المنطقة، بعد حقبة من الزيادة المستمرّة بشكل أو بآخر منذ عام 2000.

الشكل الرقم (3 ـ 7)

عدد عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف،

بحسب المنطقة، 2008 ـ 2017



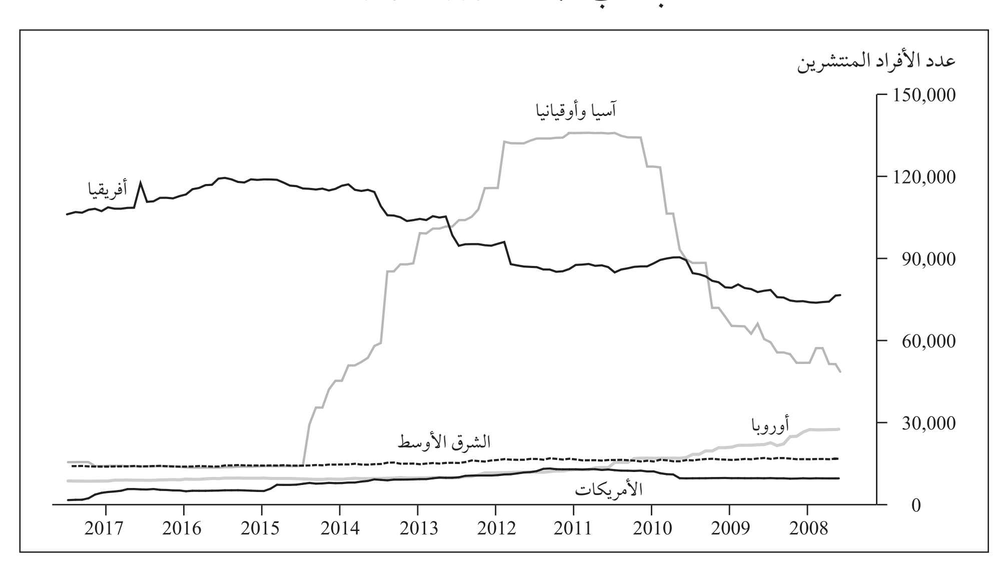
ازدادت الشراكة بين الأمم المتّحدة والاتّحاد الأفريقي متانة في عام 2017. جرى توقيع اتّفاق إطاري مشترك بين الأمم المتّحدة والاتّحاد الأفريقي لتعزيز التعاون في 19 نيسان/أبريل[1]. وأعدّ الأمين العام للأمم المتّحدة تقريراً عرض الخيارات المختلفة للتخطيط لعمليّات دعم سلام بقيادة الاتّحاد الأفريقي وتفويض وتمويل الاتّحاد الأفريقي وعمليّات السلام التي يفوّضها[2]. لكن تبيّن أنّ تأسيس صندوق السلام التابع للاتّحاد الأفريقي على أساس ضريبة مقدارها 0.2 بالمئة

(1) UN Security Council Resolution 2378, 20 September 2017.

(2) United Nations, Security Council, «Report of the Secretary-General on Options for Authorization and Support for African Union Peace Support Operations,» S/2017/454, 26 May 2017.

على «الـواردات المشمولة» التي تدخل القارّة ليس بالأمر السهل للزوم إيجاد طرق للتنفيذ[3]. وبحلول أيار/مايو، جبت 14 دولة عضواً في الاتّحاد الأفريقي 12 بالمئة من إجمالي الإسهامات المنشودة[4]. وتواصلت المناقشات حول التمويل المتوقَّع لعمليّات السلام التي يقودها الاتّحاد الأفريقي بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتّحدة. ومع إقرار مجلس السلام والأمن التابع للاتّحاد الأفريقي بوجوب أخذ القرارات المتعلّقة بتمويل البعثات الخاصّة بحسب كلّ حالة، سعى لإقرار مبدأ يُوجب تمويل عمليّات دعم السلام المفوَّضة أو المجازة من الاتّحاد الأفريقي والمجازة من مجلس الأمن من أنصبة الأمم المتّحدة المقرَّرة[5]. وأعرب مجلس الأمن عن عزمه على إرساء آليات لتمويل الأمم المتّحدة بحسب الحالة مع الإشراف والمساءلة الاستراتيجية والمالية اللازمة[6].

الشكل الرقم (3 ـ 8)
عدد الأفراد في عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف،
بحسب المنطقة، 2008 ـ 2017



ملاحظة: يشير محور السنوات إلى البيانات الشهرية في منتصف السنة (شهر حزيران/يونيو).

(3) P. Apiko and F. Aggad, «Analysis of the Implementation of the African Union's 0.2% levy: Progress and Challenges,» Briefing Note no. 98 (European Centre for Development Policy Management: Maastricht, November 2017).

(4) «Briefing and Informal Interactive Dialogue on AU-UN Cooperation,» What's in Blue, 14 June 2017.

(5) «African Union, Peace and Security Council, 689th Meeting, Communiqué PSC/PR/COMM (DCLXXXIX), 30 May 2017.

(6) UN Security Council Resolution 2378, 20 September 2017.

الجدول الرقم (3 ـ 1)

عدد عمليّات السلام والأفراد المنتشرين، بحسب المنطقة ونوع كلّ منظّمة، 2017

المنظّمة المسؤولة	أفريقيا	الأمريكات	آسيا وأوقيانيا	أوروبا	الشرق الأوسط	العالم
العمليّات	**25**	**5**	**6**	**18**	**9**	**63**
الأمم المتّحدة[أ]	12	4	2	2	4	24
منظّمة أو حلف إقليمي	12	1	2	14	3	32
ائتلاف خاصّ	1	ـ	2	2	2	7
الأفراد[ب]	**106240**	**1606**	**15467**	**8597**	**14001**	**145911**
الأمم المتّحدة[أ]	82739	1580	375	1101	12559	98354
منظّمة أو حلف إقليمي	23404	26	15046	6347	79	44902
ائتلاف خاصّ	97	ـ	46	1149	1363	2655

(أ) تتضمّن أرقامُ الأمم المتّحدة عمليّات السلام التي تقودها إدارة عمليّات حفظ السلام في الأمم المتّحدة، وإدارة الشؤون السياسية في الأمم المتّحدة، والعمليّة المختلطة للاتّحاد الأفريقي والأمم المتّحدة في دارفور (UNAMID).

(ب) أرقام الأفراد عائدة إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2017.

المصدر: قاعدة بيانات سيبري الخاصّة بعمليّات السلام المتعدّدة الأطراف.

غرب أفريقيا

أُنهيت عمليتا سلام في غرب أفريقيا في عام 2017، بينما استضافت المنطقة في المقابل تدخّلاً سريعاً وناجحاً في غامبيا. أكملت عملية الأمم المتّحدة في ساحل العاج (UNOCI) ولايتها وأُنهيت بعد نحو 13 سنة في 30 حزيران/يونيو 2017. لكن ستواصل الأمم المتّحدة التزامها من خلال فريقها القطري، والمشاركة الشخصية للأمين العام ومكتب الأمم المتّحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (UNOWAS)(7). كما أنّ بعثة الأمم المتّحدة في ليبيريا (UNMIL) توشك أن تُنهي ولايتها في 30 آذار/مارس 2018. وبعد فوز لاعب كرة القدم السابق جورج وياه في الانتخابات الرئاسية في كانون الأول/ديسمبر، بقيت لديها مهمّة وهي الإسهام في تطوير القدرات الوطنية لصون السلام. وسيواصل الفريق القطري التابع للأمم المتّحدة ولجنة بناء السلام مشاركتهما بعد رحيل بعثة الأمم المتّحدة في ليبيريا(8).

عقب استعراض استراتيجي، وبالنظر إلى استمرار حالة المراوحة السياسية والدستورية وتعليق تنفيذ اتّفاق كوناكري، أعيد ترتيب أولويات مكتب الأمم المتّحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا ـ بيساو (UNIOGBIS) لإيجاد المجال السياسي لسلام مستدام. ويجري الآن تقديم مساعيه الحميدة ومهمّات التيسير السياسي على المهمّات الأخرى مع تبسيط هيكليته الإدارية(9).

بقيت بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا بيساو (ECOMIB) تعاني متاعب مالية. ولطالما عانت البعثة من إهمال طويل الأجل في شأن مستقبلها. لكنّ قمّة مونروفيا لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) مدّدت ولايتها ثلاثة أشهر فوق تاريخ إنهائها الذي كان مزمعاً في 30 حزيران/يونيو(10). ودعا مجلس الأمن إلى تمديد إضافي وإلى تقديم دعم مالي دولي(11). ومع أنّ هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لم تمدّد البعثة في قمّتها التالية، واصلت بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا بيساو جهودها في غياب ولاية رسمية.

بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غامبيا (ECOMIG) هي البعثة الجديدة الوحيدة في غرب أفريقيا. سلّم الرئيس يحيى جاميه بهزيمته بادئ الأمر عقب انتخابات 1 كانون الأول/ديسمبر 2016 التي فاز فيها أداما بارو، لكنّ جاميه زعم في 9 كانون الأول/ديسمبر حصول مخالفات ورفض النتائج. ونشرت حكومة جاميه قوّات في شوارع بانجول، وفي 18 كانون الثاني/يناير 2017،

---

(7) United Nations, Security Council, Statement by the President of the Security Council, S/PRST/2017/8, 30 June 2017, and UN Security Council Resolution 2284, 28 April 2016.

(8) United Nations, Security Council, Statement by the President of the Security Council. S/PRST/2017/11, 24 July 2017, and C. MacDougall and C. Cooper, «George Weah Wins Liberia Election,» *New York Times*, 28/12/2017.

(9) UN Security Council Resolution 2343, 23 February 2017.

(10) Economic Community of West African States, Final Communique of the 51st Ordinary Session of the ECOWAS Authority of Heads of States and Government, 4 June 2017.

(11) UN Security Council Resolution 2343, 23 February 2017.

وافق البرلمان الغامبي على إعلان حالة طوارئ لمدّة 90 يوماً. لكنّ الضغط الدولي على جاميه ليتنحّى كان قوياً وموحّداً من البداية، واعترفت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجلس السلام والأمن التابع للاتّحاد الأفريقي ومجلس الأمن الدولي ببارو رئيساً جديداً. ونبّه الطرفان الأوّلان، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجلس السلام والأمن التابع للاتّحاد الأفريقي، إلى أنّ استخدام القوّة ليس مستبعداً، بينما رحّب مجلس الأمن الدولي بجهود الطرفين الأوّلَين وساندها، لكنّه أضاف أنّه ينبغي السعي إلى حلّ «بالوسائل السياسية أوّلاً»[(12)].

وفي 19 كانون الثاني/يناير، نُصّب بارو رئيساً شرعياً، في حين بقيت حكومة الأمر الواقع الحالية برئاسة جاميه في السلطة. وما إن نُصّب بارو رئيساً شرعياً ونال اعترافاً دولياً حتّى دخلت قوّة إقليمية غامبيا، بدعوة منه، قوامها جنود سنغاليون ونيجيريون وغانيون وماليون وتوغويون ضمن بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غامبيا (إكوميغ)[(13)]. تألّفت إكوميغ بادئ الأمر من نحو 7000 جندي وأُوكل إليها: (أ) ضمان سلامة الرئيس بارو والقادة السياسيين وعموم السكّان، و(ب) دعم نتائج الانتخابات الرئاسية، و(ج) ضمان أداء الرئيس المنتخَب بالقسم الدستوري[(14)]. وتحت الضغط العسكري، وعقب اتّفاق سياسي، رضخ جاميه وحصل انتقال سلمي للسلطة[(15)]. وفي 9 شباط/فبراير، مدّد الرئيس بارو ولاية إكوميغ ثلاثة أشهر[(16)]. سرى مفعول الولاية الجديدة في 21 شباط/فبراير، وطُلب إلى إكوميغ تيسير بناء الثقة بين السلطات الجديدة وقوّات الأمن والدفاع الغامبية إضافة إلى ضمان الأمن. خُفّضت القوّة بعد ذلك إلى 500 فرد، مع أنّ عدد أفرادها خُفّض بدرجة كبيرة أصلاً من الناحية الفعلية[(17)]. لكنّ الوضع الأمني بقي هشّاً، وفي 4 حزيران/يونيو، مدّدت هيئة رؤساء دول وحكومات بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غامبيا ولاية إكوميغ مدّة سنة وأضافت مهمّة دعم تدريب القوّات المسلّحة الغامبية وإعادة توجيهها. وطلبت هيئة بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غامبيا جنوداً إضافيين للقيام بهذا الدور[(18)].

(12) Economic Community of West African States, Final Communique of the 50th Ordinary Session of the ECOWAS Authority of Heads of States and Government, 17 December 2016, African Union, Peace and Security Council, 647th Meeting, Communiqué PSC/PR/COMM (DCXLVII), 13 January 2017, and UN Security Council Resolution 2337, 19 January 2017.

(13) T. Cocks and E. Farge, «West African Military Halt Gambia Operation, Issue Jammeh Deadline,» Reuters, 19 January 2017.

(14) A. Jobe, «ECOMIG Forces Explain Mandate in Gambia,» *The Point*, 31 January 2017, and P. D. Williams, «A New African Model of coercion? Assessing the ECOWAS mission in the Gambia,» IPI Global Observatory, 16 March 2017.

(15) Office of the Spokesman for the UN Secretary-General, Note to Correspondents, Joint Declaration on the Political Situation in The Gambia, 21 January 2017, and United Nations, Security Council, Statement by the President of the Security Council, S/PRST/2017/10, 24 July 2017.

(16) «President Barrow Extends ECOMIG Mandate by 3 Months,» *The Point*, 9 February 2017.

(17) E. De Cherisey, «ECOMIG Gets New Mandate as Some Troops Withdraw,» *Janes 360*, 28 February 2017.

(18) Economic Community of West African States, Final Communique of the 51st Ordinary Session of the ECOWAS Authority of Heads of States and Government, 4 June 2017.

منطقتا الساحل والمغرب

منطقتا الساحل والمغرب بقعتان ساخنتان تنشر فيهما مجموعةٌ من المنظّمات الدولية عمليّات سلام متنوّعة. بقيت بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA مينوسما) تعاني نقصاً في القدرات الأساسية اللازمة لتعمل في بيئات أمنية معقّدة. لذلك، تستمرّ التهديدات اللامتكافئة بسبب هجمات عدائية متكرّرة. والتأم مؤتمر غير عادي لبناء القوّة في 22 ـ 23 أيار/مايو وأثمر تعهّدات بسدّ الثغر في القدرات. ودعا مجلس الأمن الدولي إلى النشر العاجل لقوّة الردّ السريع التابعة لعملية الأمم المتّحدة في ساحل العاج (UNOCI يونوسي)، ووحدة جوّية تساندها في مالي. وطلب إلى الأمين العام أيضاً دراسة خطط مداورة طويلة الأجل للقدرات الجوهرية وإلى شِراكات مبتكرة بين الدول التي تُسهم بمعدّات أو جنود أو شرطة كخيارات جديدة تعزيزاً لقدرات مينوسما. وغداة التجديد السنوي لولاية مينوسما في حزيران/يونيو، أبقى مجلس الأمن على مهمّاتها وأجاز قوّة مقدارها 15209 أفراد نظاميين (13289 عسكرياً و1920 شرطياً)[19]. وعقب نشر القوّة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (G5 Sahel)، حُذفت فكرة نشر لواء تدخّل تابع للقوّة ضمن مينوسما من الأجندة (انظر القسم III). لكن بنهاية عام 2017، حازت مينوسما 88.3 بالمئة فقط من قوّتها المجازة (11698 عسكرياً و1725 شرطياً).

وفي 15 أيار/مايو 2017، أقرّ مجلس الاتّحاد الأوروبي مفهوم عمليّات لبعثات الاتّحاد الأوروبي للهيكلة الإقليمية للسياسة المشتركة للأمن والدفاع (CSDP) في منطقة الساحل: بعثة الاتّحاد الأوروبي للسياسة المشتركة للأمن والدفاع في النيجر (EUCAP Sahel Niger)، وبعثة الاتّحاد الأوروبي للسياسة المشتركة للأمن والدفاع في مالي (EUCAP Sahel Mali) وبعثة الاتّحاد الأوروبي للتدريب (EUTM) في مالي. الغايات الاستراتيجية للهيكلة المناطقية هي دعم التعاون عبر الحدود في الساحل، ودعم هياكل التعاون الإقليمي وتعزيز القدرات الوطنية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وشُكّلت خليّة تنسيق إقليمي (RCC) لهذا الغرض ضمن بعثة الاتّحاد الأوروبي للسياسة المشتركة للأمن والدفاع في مالي[20].

ومع أنّه تمخّضت حكومةُ وفاق وطني عن الاتّفاق السياسي الليبي الموقَّع في الصخيرات بالمغرب في 17 كانون الأول/ديسمبر 2015، بقيت ليبيا مقسَّمة من الناحية الفعلية في عام 2017. لذلك، كلّف مجلسُ الأمن الدولي بعثةَ الأمم المتّحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL يونسميل)، عقب استعراض تقييمي استراتيجي، بمساندة عملية سياسية شمولية ضمن إطار اتّفاق السلام، إضافة إلى

(19) United Nations, Security Council, Report of the Secretary-General on the situation in Mali, S/2017/478, 6 June 2017, and UN Security Council Resolution 2364, 29 June 2017.

(20) Council Decision 2017/1102/CFSP of 20 June 2017 amending Decision 2014/219/CFSP on the European Union CSDP Mission in Mali (EUCAP Sahel Mali), Official Journal of the European Union, L158/44, 21 June 2017.

ولايتها الحالية[21]. وفي أثناء السنة، واصلت يونسميل وفريق الأمم المتّحدة القطري (UNCT) زيادة عمليّاتهما في ليبيا بالتدريج، وأبقتا على وجود تناوبي مؤقّت. واكتمل انتشار وحدة حراسة لحماية مقارّ يونسميل في طرابلس بحلول نهاية السنة[22]. وردّاً على تقارير تحدّثت عن بيع المهاجرين كعبيد في ليبيا، رحّب مجلس الأمن الدولي بعمل يونسميل على تنسيق ودعم تقديم المساعدة الإنسانية للمهاجرين واللاجئين[23].

لم يُسمح لغير 25 موظّفاً مدنياً في بعثة الأمم المتّحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (MINURSO مينورسو) بالعودة عقب طرد العنصر المدني في سنة 2016، على الرغم من مؤشّرات سابقة أشارت إلى العكس. زد على ذلك استمرار التوتّر بين القوّات المسلّحة المغربية وجبهة البوليساريو في القطاع العازل بكركرات، حتى بعد انسحاب القوّات المغربية. أثار مجموع هذه القضايا أسئلة في مجلس الأمن حول التركيبة المستقبلية لمينورسو وكيفية قياس أدائها. وسُمح لمينورسو بزيادة نسبة الموظّفين الطبّيين ضمن سقف قوّاتها المجاز حالياً[24].

جمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرّر بموجب الاتّفاق السياسي الشامل والجامع الموقَّع في كينشاسا في 31 كانون الأول/ديسمبر أن يبقى الرئيس الحالي لوران كابيلا على رأس الدولة إلى حين انتخاب خليفة له قبل نهاية كانون الأول/ديسمبر 2017[25]. لكنّ المجال السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية تقلّص وتحدّثت تقارير عن زيادة الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي ولحقوق الإنسان. وانتقلت أعمال العنف بين المجتمعات المحلية وعنف الميليشيات في الوقت عينه من مناطق كإقليمَي كيفو (بما في ذلك مدينة بيني) وإقليمَي إيتوري إلى إقليمَي كاساي وتنجانيكا[26]. ودعماً للعملية الانتخابية في هذه البيئة المتدهورة، طلب الأمين العام رفع السقف المجاز لعنصر الشرطة في بعثة منظّمة

(21) «Restoring UN Leadership of Libya's Peace Process,» Statement, International Crisis Group, 18 September 2017, and UN Security Council Resolution 2376, 14 September 2017.

لمعرفة المزيد عن النزاع في ليبيا، انظر الفصل الثاني، القسم V في هذا الكتاب.

(22) United Nations, Security Council, Report of the Secretary-General on the United Nations Support Mission in Libya, S/2018/140, 12 February 2018.

(23) United Nations, Security Council, Statement by the President of the Security Council, S/PRST/2017/24, 7 December 2017.

(24) «Western Sahara: Morocco to Pull out of UN Buffer Zone,» BBC News, 27 February 2017, and United Nations, Security Council, Report of the Secretary-General on the Situation Concerning Western Sahara, S/2017/307, 10 April 2017, and UN Security Council Resolution 2351, 28 April 2017.

(25) تقرّر في الجدول الزمني للانتخابات الصادر في كانون الأول/ديسمبر إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والإقليمية في 23 كانون الأول/ديسمبر 2018.

(26) UN Security Council Resolution 2348, 31 March 2017, and United Nations, Security Council, Report of the Secretary-General on the United Nations Organization Stabilization Mission in the Democratic Republic of the Congo, S/2017/824, 2 October 2017.

لمعرفة المزيد عن النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، انظر أيضاً الفصل الثاني، القسم VI في هذا الكتاب.

الأمم المتّحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUSCO مونوسكو) من 1050 فرداً إلى 1370 فرداً. وتوقّع عدم حاجة جهود إعادة التشكيل إلى أفراد عسكريين إضافيين مع أنّ العنصر العسكري يواجه مصاعب في تنفيذ مهمّته[27].

عندما حان وقت التجديد السنوي لولاية مونوسكو، كان عدد الجنود السبعة عشر ألفاً الذين نشرتهم البعثة في السنتين السابقتين قد تدنّى كثيراً عن سقف قوّاتها المجاز والبالغ 19815 فرداً. ومع ذلك، طالبت الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة بخفض إضافي للقوّات، برغم معارضة الدول الأعضاء الأخرى في مجلس الأمن. حتّى إنّ الولايات المتّحدة هدّدت باستخدام الفيتو لمنع تجديد ولاية البعثة إذا لم يخفَّض عديد القوّات بدرجة كبيرة. ورأت أمانة سرّ الأمم المتّحدة أن خفضاً إضافياً بسحب 500 جندي لن يؤثّر في قدرة مونوسكو على تنفيذ ولايتها «على نحو سلبي جداً». وأشارت أيضاً إلى إمكان تأمين الزيادة المطلوبة في عنصر الشرطة عبر تعاون بين البعثات[28]. بناء على ذلك، خفّض مجلسُ الأمن مستويات القوّات المجازة لمونوسكو، من 19815 إلى 16215 جندياً، ومن 760 إلى 660 مراقباً عسكرياً وضابط ركن. لكنّه لم يزد حجم عنصر الشرطة البالغ 391 شرطياً و1050 فرداً في وحدات الشرطة المشكلة (FPUs)، بيد أنّه طلب إلى الأمين العام استطلاع خيارات لتعاون بين البعثات[29].

بقيت ولاية مونوسكو على حالها تقريباً، غير أنّ جهودها المدنية وجهود إرساء الاستقرار السياسي باتت مؤطَّرة الآن في سياق اتّفاق 31 كانون الأول/ديسمبر 2016. إضافة إلى ذلك، حثّ مجلس الأمن مونوسكو على مواصلة إدراج الدروس المستخلَصة في إصلاح البعثة لتمكينها من تنفيذ مهمّاتها على نحو أفضل، ولا سيّما حماية المدنيين. وفي هذا الصدد، خصّ المجلسُ بالذكر التسلسل القيادي لمونوسكو وفاعليتها وسلامة وأمن أفرادها، وقدرتها على إدارة أوضاع معقّدة. كما نبّه إلى الأثر السلبي المحتمل في البعثة بسبب المحاذير الوطنية غير المعلَنة، وعدم كفاءة القيادة والسيطرة، والتقصير في إطاعة الأوامر، والمعدّات غير اللائقة، والإخفاق في الردّ على الهجمات التي تستهدف مدنيين. أخيراً، طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام إجراء استعراض استراتيجي لمعاينة استمرار جدوى مهمّات البعثة، وأولوياتها ومواردها ذات الصلة، وإعداد استراتيجية خروج وخيارات لخفض القوّة بعد تنفذ اتّفاق 31 كانون الأول/ديسمبر[30].

وبعدما زعزعت التوتّرات في شأن انتقال السلطة استقرارَ البلاد ككلّ، جادل محلّلون بأنّه ينبغي أن يثمر الاستعراض الاستراتيجي لمونوسكو بعثةً أكثر حركية وأقلّ تركيزاً على شرق جمهورية

(27) United Nations, Security Council, Report of the Secretary-General on the United Nations Organization Stabilization Mission in the Democratic Republic of the Congo, S/2017/206, 10 March 2017.

(28) «Vote on Draft Resolution Renewing MONUSCO Mandate,» What's in Blue, 31 March 2017, and C. Lynch and T. McCormick, «Nikki Haley Threatened to Withhold Backing for UN's Congo Mission, Then Blinked,» *Foreign Policy* (30 March 2017).

(29) UN Security Council Resolution 2348, 31 March 2017.

(30) UN Security Council Resolution 2348, 31 March 2017.

الكونغو الديمقراطية[31]. خلَص الاستعراض الاستراتيجي إلى أنّه: «بالنظر إلى المساحة الشاسعة للبلاد، واتّساع مصفوفة التهديدات التي يواجهها السكّان والموارد المحدودة»، يتعيّن على مونوسكو أن تنصرف من «الحماية من خلال الحضور إلى الحماية من خلال بسط القوّة». وجادل بأنّ هدف مونوسكو النهائي هو تلافي انهيار جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأنّ تنفيذ اتّفاق 31 كانون الأول/ديسمبر واحتواء الجماعات المسلّحة فقط سيسمح لمونوسكو بصرف تركيزها من الحماية إلى خفض لحجم القوّة. وذكر أنّه «من الشروط الأساسية أن تتيح الدول الأعضاء لمونوسكو الموارد اللازمة لتنفيذ مهمّاتها» وأنّه ينبغي لهذه الدول «توخّي الحذر حين يراد المضيّ في خفض موازنة البعثة على نحو يهدّد قدرتها على تنفيذ أولوياتها الأساسية»[32].

لم يكد ينقضي شهران حتّى تلقّت مونوسكو ضربة قاسية في 7 كانون الأول/ديسمبر حين هوجمت قاعدة تشغيل سريّة في سيموليكي بإقليم كيفو الشمالي، وذُكر أنّ تحالف القوى الديمقراطية (ADF) نفّذ الهجوم. قُتل خمسة عشر تنزانياً من حفَظة السلام من لواء التدخّل التابع للقوّة (FIB)، وخمسة أفراد من القوّات المسلّحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأُصيب 53 فرداً آخرين على الأقلّ بجروح[33]. صدمت الحادثةُ نظام الأمم المتّحدة بأكمله ومندوبي الدول الأعضاء في نيويورك. وبيّن وكيل الأمين العام المساعد لعمليّات حفظ السلام جان بيار لاكْروا أنّ لواء التدخّل يقاتل تحالف القوى الديمقراطية، وأنّه رأى في الهجوم ردّاً على موقف مونوسكو الذي يزداد حزماً[34]. وتساءل بعض المحلّلين عمّا إذا كان خفّض القوّة الذي تمّ في عام 2017 قد أضعف مونوسكو[35]. كان الهجوم بداية زيادة الانفلات الأمني في المنطقة، وهو ما أشار إلى أنّ إعادة هيكلة مونوسكو وإغلاق القواعد في غياب الأصول الجويّة اللازمة قد قلّص قدرتها على حماية المدنيين على الأقلّ. تمّ خفض القوّات في بيئة عدم أمن متزايد وقبل الخطط الأصلية لخفض القوّات. كما أنّه أُجري قبل أن يقدّم الاستعراض الاستراتيجي رؤى حيال إمكان خفض القوّات ونواحي ذلك الخفض. لذلك، بدا أنّ البعثة غير مهيَّأة للحماية من خلال بسط القوّة[36].

(31) J. Guéhenno, «Open Letter to the UN Secretary-General on Peacekeeping in DRC,» International Crisis Group, 27 July 2017.

(32) United Nations, Security Council, «Special Report of the Secretary-General on the Strategic Review of the United Nations Organization Stabilization Mission in the Democratic Republic of the Congo,» S/2017/826, 29 September 2017.

(33) United Nations, Security Council, Press statement on attack against United Nations Organization Stabilization Mission in Democratic Republic of Congo, Press Release SC/13114-PKO/699, 8 December 2017.

(34) F. Mahamba, «Rebels Kill 15 Peacekeepers in Congo in Worst Attack on UN in Recent History,» Reuters, 8 December 2017.

(35) C. Vogel, «UN Peacekeepers Were Killed in Congo: Here's What We Know,» *Washington Post*, 8/12/2017.

(36) L. Spink, *Protection with Less Presence: How the Peacekeeping Operation in The Democratic Republic of Congo is Attempting to Deliver Protection with Fewer Resources* (Center for Civilians in Conflict, 10 January 2018).

بوروندي

بقي الوضع الأمني في بوروندي هادئاً نسبياً. لكن زاد عدد اللاجئين والمشرَّدين داخلياً، وبقي وضع حقوق الإنسان مدعاة للقلق واستمرّ الجمود السياسي. لم يأتِ مجلس الأمن على ذكر نشر عنصر شرطة تابع للأمم المتّحدة في بيانه الرئاسي حول ذلك البلد، لكنّه ساند الجهود المبذولة لتطبيق القرار المُنشِئ للبعثة[37]. ولم تستطع الأمم المتّحدة وحكومة بوروندي التوصّل إلى اتّفاق حول طرائق نشر عنصر الشرطة التابع للأمم المتّحدة، لمعارضة بوروندي ذلك. إضافة إلى ما تقدّم، جادل بعض أعضاء مجلس الأمن بأنّ ولاية عنصر الشرطة البالغة سنة واحدة قد انتهت بعد سنة من صدور القرار، بينما جادل آخرون بأنّ ولايتها تبدأ فقط من حين تواجد ذلك العنصر على الأرض[38].

أبدى مجلس الأمن قلقه أيضاً من استمرار تأخير انتشار مراقبي حقوق الإنسان والخبراء العسكريين التابعين للاتّحاد الأفريقي. فبحلول آخر كانون الأول/ديسمبر 2017، لم ينتشر غير 37 من مراقبي حقوق الإنسان و8 مراقبين عسكريين، وهذا أدنى كثيراً من المراقبين المئتين الذين وافقت على انتشارهم حكومة بوروندي من قبل وأدنى من العدد المنتشر في سنة 2016. ودعا كلّ من مجلس الأمن والاتّحاد الأفريقي إلى المسارعة إلى توقيع مذكّرة تفاهم لجعل بعثة الاتّحاد الأفريقي عملانية بالكامل[39].

ليسوتو

كشفت التوتّرات في ليسوتو وجود منافسة بين شخصيتين عسكريتين رفيعتين، هما العميد مابرانكوي ماهاو والفريق تلادي كامولي، والسياسي توم ثابان، حليف الأوّل، والسياسي باكاليثا وموسيسيلي، حليف الثاني. وفي عام 2014، أُبرم اتّفاق بوساطة نائب رئيس جنوب أفريقيا سيريل رامافوزا تضمّن إقالة كامولي وماهاو من منصبيهما[40]. لكنّ اغتيال ماهاو بعد ذلك في أيار/مايو 2015 دفع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC) إلى التدخّل وتأليف لجنة تحقيق مستقلّة ولجنة رقابة للعمل كآلية إنذار مبكر تحسّباً لعدم استقرار محتمل في البلاد وللتدخّل عند الحاجة. إضافة إلى ذلك، حثّت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ليسوتو على إصلاح دستورها وقطاعها الأمني[41]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2016، تنحّى كامولي من منصب قائد قوّة ليسوتو الدفاعية

---

(37) United Nations, Security Council, Statement by the President of the Security Council, S/PRST/2017/13, 2 August 2017, and J. van der Lijn and T. Smit, «Regional Trends and Developments,» in: *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 188-189.

(38) «Burundi Presidential Statement,» What's in Blue, 1 August 2017.

(39) United Nations, Security Council, Statement by the President of the Security Council, S/PRST/2017/13, 2 August 2017.

(40) ENCA, «SADC Agree to Commission of Inquiry into Recent Turmoil in Lesotho,» African News Agency, 4 July 2017.

(41) Southern African Development Community (SADC), Communiqué, Extraordinary Summit of the Double Troika, Pretoria, Republic of South Africa, 3 July 2015.

(LDF)[42]. وبعدما قضى ثابان سنتين في المنفى، فاز في انتخابات عام 2017، وخلف موسيسيلي كرئيس للوزراء[43].

وفي قمّة بريتوريا التي انعقدت في آب/أغسطس 2017، أمهل رؤساءُ دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ليسوتو حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2017 لإعداد خريطة طريق لتنفيذ جميع قرارات الجماعة اللاحقة[44]. تضمّنت هذه القرارات رفع دعوى قضائية على كامولي وضابطين آخرَين تورّطا في اغتيال ماهاو، بحسب لجنة التحقيق التي شكّلتها الجماعة. وبعد أسبوعين، اغتيل قائد قوّة ليسوتو الدفاعية لإحجامه عن منع مقاضاة المتورّطين في اغتيال ماهاو[45].

في إثر هذه الأحداث، أوفدت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بعثة وزارية لتقصي الحقائق إلى ليسوتو لتقييم الوضع. وجدت البعثة أنّ الوضع الأمني متفجّر وأنّ الاستقرار السياسي في البلاد في خطر. وأشارت قمّة ثلاثية مزدوجة لرؤساء دول وحكومات الجماعة إلى الحاجة إلى مساعدة ليسوتو على إعادة بسط القانون والنظام والسلام، وإلى إتاحة تنفيذ قرارات الجماعة ـ ولا سيّما القرارات المتّصلة بإصلاح القطاع الأمن (SSR) والإصلاح الدستوري وتشكيل لجنة تحقيق. وفي هذا الصدد، وافقت القمّة على نشر قوّة وحدة مؤلّفة من خبراء عسكريين وأمنيين واستخباريين ومدنيين دعماً لحكومة ليسوتو. وفي هذه الأثناء، زاد عدد أفراد لجنة الرقابة لتضمّ 34 خبيراً عسكرياً وأمنياً واستخبارياً ومدنياً[46].

شُكّلت وحدة القوّة، التي سُمّيت البعثة الوقائية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في مملكة ليسوتو (SAPMIL سابميل)، في 2 كانون الأول/ديسمبر بموافقة حكومة ليسوتو. وكلجنة الرقابة السابقة لها، تتألّف البعثة من 217 عسكرياً و15 مسؤولاً استخبارياً و24 رجل شرطة و13 مدنياً. مُنحت في البداية ولاية مدّتها ستّة شهور قابلة للتجديد بناء على التقدّم الذي يتم إحرازه[47]. وفي 28 كانون الثاني/يناير، رحّب مجلس السلام والأمن التابع للاتّحاد الأفريقي بالبعثة وناشد جميع الدول الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي وفي الأمم المتّحدة تزويد سابميل بالدعم الفنّي والمالي[48].

---

(42) Agence France-Presse, «Lesotho Army Chief Accused of 2014 Coup Attempt Resigns,» News24, 9 November 2016.

(43) I. Akwei, «Lesotho: Incumbent Mosisili Loses Election to Former Prime Minister Thabane,» Africa News, 6 June 2017.

(44) SADC, Communiqué of the 37th Summit of SADC Heads of State and Government, Department of International Relations and Cooperation, Pretoria, South Africa, 19–20 August 2017.

(45) P. Fabricius and K. van Schie, «Lesotho: Political Tensions Run High Following Army Shootings,» *Daily Maverick*, 6 September 2017.

(46) SADC, Final Communiqué of the Double Troika Summit of SADC Heads of State and Government, Department of International Relations and Cooperation, Pretoria, South Africa, 15 September 2017.

(47) Reliefweb, «SADC Officially Launches the SADC Preventive Mission in the Kingdom of Lesotho on December 2, 2017,» Press release, SADC, 2 December 2017.

(48) African Union, Peace and Security Council, «Communiqué,» 748th meeting, PSC/PR/COMM(DCCXLVIII), 24 January 2018.

جمهورية أفريقيا الوسطى

تعرّضت بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (MINUSCA مينوسكا) لهجمات متزايدة من جانب مجموعات تابعة لأنتي بالاكا، وبعامّة أفرادها مسيحيون، ولميليشيا روحانية حاربت حركة سيليكا المتمرّدة، وبعامّة أفرادها مسلمون، عقب استيلاء الأخيرة على السلطة في عام 2013. بلغت هذه الأعمال العدائية ذروتها في هجوم أودى بحياة أربعة من حفَظة السلام في 8 أيار/مايو بالقرب من بنغاسو[49]. هدفت مينوسكا طوال عام إلى التعامل مع الوضع بحماية المدنيين ومحاربة الجماعات المسلّحة بتنفيذ عمليّات بكبا (BEKPA)، وماراز (MARAZE)، ودواماكونغو (DAMAKONGO). ومن خلال التنسيق مع بعثة التدريب العسكري للاتّحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى (EUTM-RCA)، ساندت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى أيضاً في إعداد خطّة إعادة انتشار للقوّات المسلّحة للجمهورية لبسط سلطة الدولة والأمن في مختلف أنحاء البلاد[50].

لكنّ تفشّي المواجهات المسلّحة والعنف، وسّع انتشار مينوسكا وشتّت مواردها، فعجزت عن مواجهة التحدّيات الأمنية، وهو ما فسح في المجال لانتشار الجماعات المسلّحة. للردّ على هذا الوضع، طلب الأمين العام جنوداً وقدرات إضافية. ومع أنّ هذه الموارد الإضافية لن تتيح لمينوسكا حماية كلّ المدنيين في البلاد، ستمنح البعثة مزيداً من المرونة في مناطق لها الأولوية من الناحية الجغرافية، وتعزّز وضعياتها الاستباقية والتفاعلية في المناطق الشديدة الخطورة[51].

وردّاً على تدهور الوضع الأمني، وبناءً على اتّفاق 19 حزيران/يونيو الموقَّع في روما برعاية جماعة سانت إيجيديو، وعلى خريطة الطريقة المشتركة التي حظيت بموافقة الاتّحاد الأفريقي والدول المجاورة في ليبرفيل، أدخل مجلس الأمن الدولي تعديلات طفيفة على ولاية مينوسكا مقارنة بعام 2016. بقيت البعثة مكلَّفة بحماية المدنيين والمرافق، وبتوفير بيئة آمنة لتقديم المساعدات الإنسانية، لكن أُعطيت الأولوية لمكاتب المساعي الحميدة ولمساندة عملية السلام، بما في ذلك العدالة الانتقالية، بينما احتلّ دعم وحماية حقوق الإنسان مرتبة ثانوية. إضافة إلى ذلك، زاد المجلس مستويات القوة المجازة للبعثة بمقدار 900 عسكري ليصبح عديدها 11650 فرداً، منهم 480 مراقباً عسكرياً وموظفاً عسكرياً، تعزيزاً لمرونة البعثة وحركيتها[52].

---

(49) K. Guilbert, «Four UN Peacekeepers Killed, Eight Wounded, in Central African Republic,» Reuters, 9 May 2017.

لمعرفة المزيد عن النزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى، انظر أيضاً الفصل الثاني، القسم VI في هذا الكتاب.

(50) UN Security Council Resolution 2387, 15 November 2017.

(51) United Nations, Security Council, «Report of the Secretary-General on the Central African Republic,» S/2017/865, 18 October 2017.

(52) United Nations, Security Council, Statement by the President of the Security Council, S/PRST/2017/9, 13 July 2017, and UN Security Council Resolution 2387, 15 November 2017.

تحدّثت تقارير قليلة عن ارتكاب أفراد من مينوسكا أعمال استغلال وانتهاك جنسيَّين عام 2017. ونظراً إلى ارتفاع أعداد التقارير الواردة في السنين السابقة، بدا ذلك تطوراً إيجابياً ملحوظاً. وعزا مجلس الأمن الدولي هذا النجاح إلى تجديد الأمين العام للأمم المتّحدة التزامه بسياسة عدم تسامح الأمم المتّحدة في المسائل المتّصلة بالاستغلال والانتهاك الجنسيَّين[53].

جنوب السودان وجمهورية السودان

بقي جنوب السودان وجمهورية السودان منطقتين مُربكتين للبعثات في وضع مأزوم بعلاقات صعبة مع الحكومتين المضيفتين.

ازداد الوضع في جنوب السودان تدهوراً لعجز الأطراف المتنازعة عن التوصّل إلى اتّفاق لوقف إطلاق النار، ولضعف تماسك الأطراف وبروز حركات متمرّدة جديدة. وتحدّثت آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية (CTSAMM) عن انتهاكات منتظمة لاتّفاق السلام لعام 2015 من جانب الحكومة وقوّات المعارضة في مختلف أنحاء جنوب السودان[54]. لكنّ بعثة الأمم المتّحدة في جنوب السودان (UNMISS يونميس) واصلت حماية أكثر من 200000 مدني في معسكراتها[55]. وتحسّنت صورة يونميس وقدرتها على حماية المدنيين خارج معسكراتها في سنة 2017 لاعتمادها وضعية قوّة أكثر تشدّداً[56]. لكنّ جهود العاملين في المجال الإنساني وحفَظة السلام في يونميس واجهت عراقيل دائماً، وهو ما زاد المعاناة في المناطق التي تعاني مجاعة[57]. وواصل مجلس الأمن الدعوة إلى إزالة كلّ العراقيل فوراً تيسيراً لعمل يونميس[58].

جدّد مجلس الأمن أيضاً طلبه إزالة كلّ العوائق التي تعترض أفراد آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية الذين بقيت حرّية حركتهم مقيّدة، ونشر قوّة الحماية الإقليمية (RPF) التابعة ليونميس[59]. لكنّ مجلس الأمن لم ينفّذ تهديده بفرض حظر أسلحة إذا واصلت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية إعاقة انتشار قوة الحماية الإقليمية. لكن بحلول أيار/مايو، بدأت العناصر

---

(53) UN Security Council Resolution 2387, 15 November 2017.

(54) Ceasefire and Transitional Security Arrangements Monitoring Mechanism (CTSAMM), CTSAMM Violation Reports.

لمعرفة المزيد عن النزاع في جنوب السودان، انظر أيضاً الفصل الثاني، القسم VI في هذا الكتاب.

(55) United Nations, Security Council, «Report of the Secretary-General on South Sudan (covering the period from 2 September to 14 November 2017),» S/2017/1011, 1 December 2017.

(56) United Nations, Security Council, «Letter dated 17 April 2017 from the Secretary-General addressed to the President of the Security Council’, S/2017/328, 17 April 2017, and J. Patinkin, «UN Moves to Protect South Sudan Civilians after Years of Criticism,» Reuters, 28 August 2017.

(57) United Nations, Security Council, Statement by the President of the Security Council, S/PRST/2017/25, 14 December 2017, and «UN Denied Access to South Sudan Town Alleged to Be Massacre Site,» Reuters, 7 April 2017.

(58) United Nations, Security Council, Statement by the President of the Security Council, S/PRST/2017/4, 23 March 2017.

(59) المصدر نفسه.

الأولى من تلك القوّة بالوصول[60]. وتحسّن الوضع الأمني في جوبا بدرجة كبيرة منذ آب/أغسطس 2016 حين تكليف قوة الحماية الإقليمية، علماً أنّ انتشارها في جوبا سيمكّن يونميس من إعادة توزيع مواردها خارج المدينة[61]. وعلى الرغم من الجهود الدبلوماسية التي بذلتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، لم يُسجَّل تقدّم يُذكر[62]. وفي آب/أغسطس، منعت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية طائراتِ الأمم المتّحدة من التحليق بسبب خلاف حول ما إذا كانت قوة الحماية الإقليمية مكلّفة بالسيطرة على مطار جوبا[63]. وفي نهاية العام، لم ينتشر غير 742 فرداً من أصل أفراد قوة الحماية الإقليمية الأربعة آلاف[64]. بحلول ذلك الوقت، بالكاد امتلكت يونميس 76.1 بالمئة من إجمالي قوّتها المجازة والبالغة 17000 جندي و2101 رجل شرطة (12969 جندياً و1559 شرطياً). ولدى التجديد السنوي لولاية يونميس في منتصف كانون الأول/ديسمبر، مُنحت البعثة تمديداً تقنياً مدّته ثلاثة أشهر كي تستكمل استعراضها الاستراتيجي[65].

تعذّر إحراز تقدّم ذي شأن على صعيد بلوغ المعالم المحدّدة للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها (JBVMM) وإزالة العوائق المفروضة عليها. وفي مجلس الأمن، أرادت الولايات المتّحدة على الخصوص تعليق الدعم الذي تقدّمه قوة الأمم المتّحدة الأمنية المؤقّتة لأبيي (UNISFA يونيسفا) للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، بينما أرادت إثيوبيا على الخصوص مواصلة تقديم هذا الدعم[66]. وفي النهاية، حذّر مجلس الأمن في تجديده نصف السنوي الأوّل لليونيسفا من أنّ ذلك سيكون التجديد الأخير للدعم ما لم «يُظهر [الأطراف] بأفعالهم التزاماً واضحاً وضمانات أكيدة للتنفيذ». ولمواصلة هذا الدعم، طالب مجلس الأمن باستئناف مناقشات ترسيم الحدود، والاجتماعات المنتظمة للآلية السياسية والأمنية المشتركة، وضمان حرّية الحركة الكاملة للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. كما خفّض مجلس الأمن سقف القوّات المجاز بمقدار 535 فرداً لتتألّف البعثة من 4791 فرداً[67].

وبعد انقضاء نصف سنة، وتحديداً في تشرين الثاني/نوفمبر، اعترف مجلس الأمن بحصول قدر من التحسّن، لكنّه أشار إلى عدم إحراز «تقدّم كبير»[68]. واتّفق الأمين العام ومجلس الأمن

---

(60) M. Nichols, «Eight Months after Approval, New UN Troops Trickle into South Sudan,» Reuters, 18 May 2017.

(61) United Nations, Security Council, 8056th meeting, Reports of the Secretary-General on Sudan and South Sudan (Provisional), S/PV.8056, 26 September 2017.

(62) Intergovernmental Authority on Development, Communiqué of the 31st Extra-ordinary Summit of IGAD Assembly of Heads of State and Government on South Sudan, 12 June 2017, Addis Abba.

(63) A. Maasho, «South Sudan Grounds UN Planes in Airport Row,» Reuters, 21 August 2017.

(64) United Nations, Security Council, «Report of the Secretary-General on South Sudan (covering the period from 2 September to 14 November 2017),» S/2017/1011, 1 December 2017.

(65) UN Security Council Resolution 2392, 14 December 2017.

(66) «Council Consultations and Possible Vote on Draft Resolution on UN Interim Security Force for Abyei,» What's in Blue, 12 May 2017.

(67) UN Security Council Resolution 2352, 15 May 2017.

(68) UN Security Council Resolution 2386, 15 November 2017.

على أنّ الأطراف يتحمّلون المسؤولية الرئيسة عن إنجاح العملية. وحثّ مجلسَ الأمن في الوقت عينه على «إيلاء الاهتمام الواجب لضرورة صون آليات الاستقرار النسبي» في أبيي، كما جادل بأنّ يونيسفا تعمل على احتواء «خطر حقيقي متمثّل بإمكان العودة إلى نزاع مسلّح دولي»[69]. وفي نهاية المطاف، آثر مجلس الأمن تجديد ولاية يونيسفا لمدّة نصف سنة كالمعتاد، لكنّه حذّر من أنّ البعثة ربما لا تدعم الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها في المرّة الثانية، وأنّه ربّما تحصر تركيزها في أبيي فقط إذا أخفق الأطراف في الوفاء بالمعايير. وسيلي ذلك خفض السقف المجاز بمقدار 556 فرداً ليصل إلى 4235 فرداً[70].

انخفض عدد المواجهات العسكرية في دارفور، وأعلنت الحكومة السودانية من جانب، وجماعتا المعارضة الرئيستان جيش تحرير السودان/جناح مِني مناوي (SLA/MM) وحركة العدل والمساواة (JEM) ـ جناح جبريل من جانب آخر وقفاً أحادياً للأعمال العدائية. ومع ذلك، استمرّت أعمال العنف بين المجتمعات المحلية. زد على ذلك أنّ التحسّن الذي أُحرز لم يحلْ دون استمرار تأثير القيود الحكومية في العملية المختلطة للاتّحاد الأفريقي والأمم المتّحدة في دارفور (UNAMID يوناميد)، كتقييد حرّية الحركة والقيود المفروضة على التأشيرات، وفي قدرتها على تنفيذ مهمّاتها[71].

ساند مجلس الأمن استراتيجية ذات شقّين للبعثة. تركّز هذه الاستراتيجية على الحماية العسكرية وعلى الإغاثة في حالات الطوارئ في منطقة جبل مرة، مع التشديد على إرساء الاستقرار ومساندة الشرطة ومؤسّسات سيادة القانون، والتوسّط في النزاعات بين المجتمعات المحلّية في المناطق التي لم تشهد اقتتالاً حديثاً. وهذا يضيف مهمّات جديدة إلى ولاية يوناميد؛ لذلك أعيد تشكيلها لتتمكّن من القيام بمهمّاتها الجديدة. خُفّض سقف القوّة المجاز للبعثة في حقبة الشهور الستّة الأولى، أي المرحلة **الأولى**، فسُحب 4450 عسكرياً ليصل حجم البعثة إلى 11395 عسكرياً؛ وسُحب 255 شرطياً ليصل حجم عنصر الشرطة إلى 2888 شرطياً، وهذا يشمل أفراد الشرطة المنتدبين (IPOs) ووحدات الشرطة المشكّلة (FPUs). وفي المرحلة **الثانية** التي تبدأ في 31 كانون الثاني/يناير 2018 سيعاد خفض القوّة، في حال تحقيق بعض المعايير، بسحب 2660 عسكرياً و388 شرطياً، ليصبح عدد العسكريين 8735 فرداً ورجال الشرطة 2500 شرطي بحلول 30 حزيران/يونيو 2018. وشدّد مجلس الأمن على وجوب ألّا يكون لهذا الخفض أثر في قدرة البعثة على الردّ السريع على التهديدات. وسيتمّ إجراء استعراض للموظّفين المدنيين لمعاينة العناصر المدنية في يوناميد[72].

---

(69) United Nations, Security Council, Report of the Secretary-General on the Situation in Abyei, S/2017/870, 17 October 2017.

(70) UN Security Council Resolution 2386, 15 November 2017.

(71) UN Security Council Resolution 2363, 29 June 2017, and UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Sudan: Darfur Humanitarian Overview, 1 October 2017.

(72) UN Security Council Resolution 2363, 29 June 2017, and UN Security Council Resolution 2363, 29 June 2017.

قوبل خفض حجم يوناميد بانتقادات لاذعة من محلّلين، وجماعات الضغط، مثل هيومان رايتس واتش ومشروع كفى (The Enough Project) وممثّلي الجماعات المحلّية. تحدّثوا عن «أخطاء فظيعة» و«روايات كاذبة عن انتهاء الحرب في دارفور»، وجادلوا بأنّ الخفض سيجعل مناطق كثيرة غير آمنة لتقديم المساعدات الإنسانية وللسكّان المحلّيين(73).

الصومال

طلب مجلس السلام والأمن التابع للاتّحاد الأفريقي من مجلس الأمن الدولي في منتصف كانون الثاني/يناير 2017 إجازة 4500 جندي إضافي لبعثة الاتّحاد الأفريقي في الصومال (AMISOM أميسوم) لمدّة ستّة شهور غير قابلة للتجديد. الهدف من هذه الزيادة الكبيرة تطبيق مفهوم العمليّات لسنة 2016، وتوسيع العمليّات الهجومية على التحديد وتيسير استراتيجية الخروج(74).

وفي 8 شباط/فبراير، شهدت الصومال اختتام عمليتها الانتخابية بانتخاب الرئيس محمّد عبد الله محمّد «فرماجو». اضطلعت أميسوم بدور حيوي في تأمين هذه الانتخابات. وفي الوقت عينه، بقي الوضع في البلاد صعباً، وشنّت حركة الشباب المجاهدين الإسلامية (حركة الشباب أو الشباب) هجمات متكرّرة(75). كما تعرّضت أميسوم لضربات شديدة أحياناً(76). وعلى الصعيد الدولي، أُحرز تقدّم في مؤتمر الصومال الذي انعقد بلندن في أيار/مايو لتأمين دعم إضافي للصومال، وأُبرمت اتّفاقيات في شأن تنسيق المراقبة والتدريب والمعدّات والأجور المخصّصة لقوّات الشرطة والقوّات العسكرية، كالجيش الوطني الصومالي الذي يبلغ عدد أفراده 10900 فرد(77).

ومع ذلك، زعمت الدول المساهمة بجنود في أميسوم أنّها تواجه متاعب مالية بعدما حوّل الاتّحاد الأوروبي 20 بالمئة من الأموال المرصودة للبدلات إلى صور دعم أخرى لأميسوم، كالتدريب والتكاليف غير المباشرة. إضافة إلى ذلك، تخضع حكومة بوروندي لعقوبات، لذلك لم يعوّض الاتّحاد الأوروبي الاتّحاد الأفريقي لتغطية تكاليف الحكومة البوروندية. بعدما هدّدت بوروندي بسحب قوّاتها، توصّل الاتّحاد الأفريقي والحكومة البوروندية إلى اتّفاق لتمرير أجور القوّات البوروندية عبر مصرف تجاري(78).

---

(73) «UN Decides to Downsize Peacekeeping Mission in Darfur,» *Dabanga*, 30 June 2017.

(74) African Union, Peace and Security Council, 'Communiqué', 649th Meeting, PSC/PR/COMM(DCXLIX), 16 January 2017.

(75) United Nations, Security Council, Statement by the President of the Security Council, S/PRST/2017/3, 10 February 2017.

لمعرفة المزيد عن النزاع في الصومال، انظر أيضاً الفصل الثاني، القسم VI في هذا الكتاب.

(76) J. Burke, «Witnesses Say Dozens Killed in al-Shabaab Attack on Kenyan Troops,» *The Guardian*, 27/1/2017, and F. Omar, «African Union Troops Ambushed in Somalia, Official Says 24 Dead,» Reuters, 30 July 2017.

(77) UN Security Council Resolution 2372, 30 August 2017.

(78) P. D. Williams, «Paying for AMISOM: Are Politics and Bureaucracy Undermining the AU's Largest Peace Operation?,» 11 January 2017, IPI Global Observatory, and K. Karuri, «Burundi, AU Resolve AMISOM Pay Dispute,» *Africa News* (16 February 2017).

أجرى الاتّحاد الأفريقي والأمم المتّحدة استعراضاً مشتركاً لأميسوم لمعرفة الحاجات المستقبلية للبعثة. عُدّت زيادة مستويات القوّة المجازة لأميسوم بعد عام 2012 وسيلة لتعزيز قدرة البعثة كجزء من استراتيجية خروجها. لكنّ الاستعراض المشترك تجاهل مطالبة مجلس السلام والأمن التابع للاتّحاد الأفريقي بزيادة حجم البعثة، وأوصى عوضاً من ذلك بالبدء بخفض تدريجي وعلى مراحل للجنود وبإعادة تشكيل أميسوم لتتمكّن من الاضطلاع بدور أكبر في دعم قوّات الأمن الصومالية بينما تتولّى هذه القوّات دوراً قيادياً باطراد(79). وعدّل مجلس الأمن بعد ذلك الأهداف الاستراتيجية للبعثة عملاً بهذه التوصيات.

إضافة إلى تقليص تهديد حركة الشباب، أُعطيت أولوية لتسليم المسؤوليات الأمنية لقوّات الأمن الصومالية، واستُعيض عن توفير الأمن لتمكين العملية السياسية وجهود إرساء الاستقرار والمصالحة وبناء السلام بتقديم المساعدة لقوّات الأمن الصومالية للغايات نفسها. ثمّ خفّض مجلس الأمن مستوى القوّات المجاز بسحب 500 عنصر ليصبح عديد البعثة 21626 عنصراً بحلول آخر سنة 2017 ـ يشمل هذا الرقم 1040 ضابط شرطة في خمس وحدات شرطة مشكّلة. وتقرّر أن يشمل هذا الخفض 1000 جندي إضافي بحلول آخر شهر تشرين الأول/أكتوبر 2018. وكان العنصر المدني في البعثة لا يزال غير عملاني، واقتضى عنصر حقوق الإنسان على الخصوص موظّفين إضافيين. وفي الوقت عينه، عزم الاتّحاد الأفريقي على تطوير مفهوم عمليّات جديد أريد منه تقوية هياكل القيادة والسيطرة للبعثة، إضافة إلى أمور أخرى(80). لكن تساءل محلّلون عمّا إذا كانت استراتيجية خروج بسيطة قابلة للتنفيذ في بيئة تحقّق فيها حركة الشباب مكاسب على الأرض(81).

الأمريكات

شهدت الأمريكات خمس عمليّات سلام متعدّدة الأطراف في عام 2017، بزيادة عمليتين على عام 2016. وأُنهيت عمليتان في عام 2017، وخلفتهما بعثتا متابعة على الفور. لذلك، لم تنتشر في المنطقة غير ثلاث عمليّات سلام في وقت واحد، كالعام الذي قبله. وانخفض عدد الأفراد المنتشرين في عمليّات سلام متعدّدة الأطراف في الأمريكات بنسبة 71 بالمئة، بسحب 5464 فرداً ليصبح عدد الأفراد المنتشرين 1606، وذلك راجع في الأساس إلى إنهاء بعثة الأمم المتّحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (MINUSTAH مينوستا) في تشرين الأول/أكتوبر 2017. والعملية الوحيدة التي لم تشهد أيّ تغيير جوهري في عام 2017، إن على صعيد الولاية أو التكوين، هي بعثة منظّمة الدول الأمريكية لدعم عملية السلام في كولومبيا (MAPP/OEA) التي انتشرت هناك منذ عام 2004.

(79) UN Security Council Resolution 2372, 30 August 2017.

(80) UN Security Council Resolution 2372, 30 August 2017.

(81) P. Williams, «Somalia's African Union Mission Has A New Exit Strategy: But Can Troops Actually Leave?,» *Washington Post*, 30/11/2017.

هايتي

أدّى جوفينيل مويز اليمين الدستورية كرئيس جديد لهايتي في 7 شباط/فبراير 2017، منهياً عملية انتخابية، ومعيداً «النظام الدستوري»، بحسب مجلس الأمن الدولي الذي قرّر إنهاء ولاية مينوستا في 15 تشرين الأول/أكتوبر وسحب عنصرها العسكري في الشهور الستّة المتبقّية. ساعدت مينوستا الشرطةَ الوطنية الهايتية والبلاد ككلّ على التعافي من زلزال عام 2010، لكنّها كانت المسؤولة أيضاً عن تفشّي وباء الكوليرا الذي أصاب نحو 800000 وحصد أرواح أكثر من 9000 شخص في عام 2010. وعلى الرغم من التقدّم الملحوظ، احتاجت الشرطة الوطنية الهايتية إلى مساعدة دولية مستمرّة لتوسيع نطاقها الإقليمي وبناء قدرتها التقنية وبرامجها المجتمعية[82].

أجاز مجلس الأمن بعثة الأمم المتّحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (MINUJUSTH) كبعثة متابعة تشكّل عقب إنهاء مينوستا ولمدّة ستّة شهور أوّلية بدأت في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2017. وتقرّر أن تستمرّ ولايتها لمساعدة الحكومة وتوطيد مكاسب مينوستا عبر: (أ) تقوية مؤسّسات سيادة القانون؛ (ب) زيادة دعم الشرطة الوطنية الهايتية وتطويرها؛ (ج) مراقبة وضع حقوق الإنسان وإعداد تقارير عنه وتحليله. وأُجيز لها نشر سبع وحدات شرطة مشكّلة أو 980 فرداً ـ أيّ أقلّ بأربع وحدات عن مينوستا. لكنّ مجلس الأمن عازم على مواصلة خفض هذا الرقم إذا زادت قدرة الشرطة الوطنية الهايتية كما هو متوقّع في مدّة سنتين. كُلّفت وحدات الشرطة المشكّلة بالمحافظة على المكاسب الأمنية وتقديم مساعدة عملانية للشرطة الوطنية الهايتية. وسيساعد أفراد الشرطة المنتدبون الـ295 التابعون لبعثة الأمم المتّحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، وكان عددهم 1001 في مينوستا، على تطوير الشرطة الهايتية، فيما سيعمل موظّفو الإصلاحيات الـ38، وكان عددهم 50 موظّفاً، على تعزيز إدارة السجون. وفي نهاية المطاف، ستتحوّل المشاريع ذات الأثر السريع التي تنفّذها بعثة الأمم المتّحدة لدعم نظام العدالة في هايتي وجهود الحدّ من العنف داخل المجتمعات المحلّية إلى جهات فاعلة إنمائية. وبعد عملية وضع معايير يُتوقَّع أن تدوم سنتين، من المزمع أن تتولّى جهات من غير حفَظة السلام التابعين للأمم المتّحدة تقديم المساعدة لهايتي[83].

وغداة إنهاء مينوستا، قرّرت الجمعية العامّة نقل 40.5 مليون دولار لم تُنفَق إلى صندوق الأمم المتّحدة الاستئماني المتعدّد الشركاء لمكافحة الكوليرا في هايتي. وقرّرت الولايات المتّحدة عدم المشاركة كونها أنفقت 100 مليون دولار أصلاً على برنامج مكافحة وباء الكوليرا[84].

(82) J. Guyler Delva and M. Brice, «Businessman Jovenel Moise Takes Office as President of Haiti,» Reuters, 8 February 2017, and UN Security Council Resolution 2350, 13 April 2017.

(83) UN Security Council Resolution 2350, 13 April 2017.

(84) United Nations, General Assembly, Strengthening of the coordination of humanitarian and disaster relief assistance of the United Nations, including special economic assistance: Special economic assistance to individual countries or regions, The new United Nations approach to cholera in Haiti, A/71/L.78, 10 July 2017, and UN approves use of unspent funds on Haiti’s cholera epidemic, VOA News, 13 July 2017.

كولومبيا

طرأ مزيد من التحسّن على الوضع في كولومبيا في عام 2017، وبلغ العنف أدنى مستوى له في 40 عاماً. وكجزء من تنفيذ اتّفاق السلام، ألقت القوّات المسلّحة الثورية الكولومبية (فارك) أسلحتها وسرّحت عناصرها. وقد أكملت بعثة الأمم المتّحدة في كولومبيا (UNMC يونمك) هذه العملية وتحقّقت منها في 27 حزيران/يونيو[85]. وعقب إنهاء يونمك في 25 أيلول/سبتمبر، عدّد الأمين العام بعض الاستنتاجات في تقرير عن البعثة، أهمّها: (أ) كان الدعم القوي والموحَّد من جانب مجلس الأمن والإرادة السياسية لدى الأطراف عناصر جوهرية في نجاح البعثة؛ (ب) ظهرت فاعلية عملية تفويضها المقسَّمة إلى مرحلتين، وشملت تفويضاً أوّلياً تلاه تفويض أكثر تفصيلاً بعد إتاحة كلّ المعلومات؛ (ج) كان التعاون مع فريق الأمم المتّحدة القطري حاسماً ولو لم يُدمج في البعثة[86].

ومن المزمع تنفيذ النواحي الأخرى لاتّفاق السلام، كالنواحي المتعلّقة بالمصالحة. وللتحقّق من هذه الجهود، شكّل مجلس الأمن بعثة الأمم المتّحدة للتحقّق في كولومبيا (UNVMC يونفمك) في 26 أيلول/سبتمبر لمتابعة يونفمك لمدّة أوّلية مقدارها 12 شهراً. وهي مكلّفة بالتحقّق من إدراج (فارك) على المستويين الاقتصادي والاجتماعي وتنفيذ الضمانات الشخصية والجمعية وتطبيق إجراءات حماية للمجتمعات والمنظّمات[87]. وأُجيز ليونفمك نحو 120 مراقباً دولياً غير مسلّح وعنصر مدني مناسب ليتمركز في مقرّ البعثة في بوغوتا، وفي تسعة مكاتب إقليمية، وفي 26 فريقاً محلّياً. تهدف البعثة إلى تغطية النواحي ذات الأولوية في إعادة الدمج والضمانات الأمنية في منطقة انتشارها الجغرافي، وإلى إعادة التموضع والتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتّحدة القطْري[88].

وقّعت حكومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني (ELN) اتّفاقاً مؤقّتاً لوقف إطلاق النار في 4 أيلول/سبتمبر. وطلب الطرفان إلى الأمم المتّحدة أن تكون جزءاً من آلية المراقبة والتحقّق. وبعد مرور أسبوعين على سريان مفعول اتّفاق وقف إطلاق النار، أضاف مجلس الأمن إلى ولاية يونفمك مهمّة التحقّق من هذا الاتّفاق، إضافة إلى مهمّة تلافي الحوادث والردّ عليها. ولهذا الغرض، أجاز مجلس الأمن فريقاً يضمّ 70 مراقباً دولياً إضافياً على الأكثر[89].

---

(85) United Nations, Security Council, Statement by the President of the Security Council, S/PRST/2017/6, 11 May 2017, and UN Security Council Resolution 2366, 10 July 2017.

لمعرفة المزيد عن النزاع في كولومبيا، انظر أيضاً الفصل الثاني، القسم II في هذا الكتاب.

(86) United Nations, Security Council, Report of the Secretary-General on the United Nations Verification Mission in Colombia, S/2017/801, 26 September 2017.

(87) United Nations, Security Council, Statement by the President of the Security Council, S/PRST/2017/6, 11 May 2017, and UN Security Council Resolution 2366, 10 July 2017.

(88) United Nations, Security Council, Report of the Secretary-General on the United Nations Verification Mission in Colombia, S/2017/745, 30 August 2017, and UN Security Council Resolution 2377, 14 September 2017.

(89) UN Security Council Resolution 2381, 6 October 2017.

آسيا وأوقيانيا

كان في آسيا وأوقيانيا ستّ عمليّات سلام متعدّدة الأطراف في عام 2017، بنقصان عملية واحدة عن عام 2016. زاد عدد الأفراد المنتشرين في هذه المنطقة من 13975 فرداً إلى 15467 فرداً، أي بنسبة 11 بالمئة في عام 2017. تُعزى هذه الزيادة أساساً إلى زيادة عدد أفراد بعثة الدعم الوطيد (RSM) التي يقودها حلف الناتو في أفغانستان. أمّا عمليّات السلام الأخرى في المنطقة فكانت عمليتان مخصّصتان، هما لجنة الدول المحايدة للإشراف على الهدنة (NNSC) في شبه الجزيرة الكورية، وفريق المراقبة الدولي في جزيرة مِنديناو الفيليبينية؛ وبعثتان أمميّتان، هما فريق مراقبي الأمم المتّحدة العسكريين في الهند وباكستان (UNMOGIP) في ولاية جامو وكشمير، وبعثة الأمم المتّحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (UNAMA). وفي منتصف عام 2017، أُنهيت بعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان (RAMSI) التي كانت تقودها أستراليا ونيوزيلندا تحت السلطة السياسية لمنتدى جزر المحيط الهادئ.

كانت بعثة الدعم الوطيد (RSM رسم) إحدى عمليتَي السلام الجاريتين في أفغانستان في عام 2017 ـ الثانية هي بعثة الأمم المتّحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان التي أعقبت إنهاء بعثة الشرطة التابعة للاتّحاد الأوروبي في أفغانستان في آخر عام 2016 ـ وكانت أكبر بعثة في المنطقة. أريد من رسم في البداية أن تبقى في أفغانستان لمدّة سنتين، لمواصلة تدريب قوّات الأمن الوطنية الأفغانية (ANSF) ونصحها ومساعدتها عقب إنهاء إيساف والإنهاء الرسمي للعمليّات القتالية التي يقودها حلف الناتو في آخر عام 2014. لكنّ قادة حلف الناتو قرّروا التمديد لرسم فوق مدّة السنتين هذه في قمّتهم التي انعقدت في وارسو في عام 2016، وأعلنوا عزمهم على زيادة عدد قوّات رسم من 13000 فرد إلى 16000 فرد في تشرين الثاني/نوفمبر 2017. تلا ذلك قرار اتخذته إدارة ترامب بالاستعاضة عن السياسة الأمريكية القائمة المعتمدة على الجداول الزمنية للرحيل عن أفغانستان باستراتيجية معتمدة على الأوضاع، ونشر 400 جندي أمريكي إضافي في أفغانستان لتعزيز رسم وعملية حارس الحرّية التي تندرج في الحملة الأمريكية لمحاربة الإرهاب في المنطقة[90].

أوروبا

شهدت أوروبا 18 عملية سلام متعدّدة الأطراف في عام 2017، كما في العام الذي سبقه. لكنّ عدد الأفراد المنتشرين في عمليّات سلام في أوروبا انخفض من 8832 فرداً إلى 8597 فرداً، بنسبة 2.7 بالمئة. وفي ما عدا قوّة الأمم المتّحدة لحفظ السلام في قبرص (UNFICYP)، جميع عمليّات السلام التي في أوروبا منتشرة في الجمهوريات اليوغسلافية سابقاً أو في دول كانت جزءاً من الاتّحاد السوفيّاتي.

---

(90) لمعرفة المزيد عن النزاع في أفغانستان، انظر أيضاً الفصل الثاني، القسم III في هذا الكتاب.

كان في أوكرانيا ثلاث عمليّات سلام في عام 2017، وقد انتشرت ردّاً على النزاع المسلّح الذي اندلع هناك في سنة 2014، وهي بعثة المراقبة الخاصّة (SMM) التابعة لمنظّمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبعثة المراقبة عند نقطتي التفتيش الروسيتين في غوكوفو ودونتسك، والبعثة الاستشارية للاتّحاد الأوروبي (EUAM). وفي 5 أيلول/سبتمبر، اقترحت روسيا إطلاق بعثة دعم بقيادة الأمم المتّحدة لحماية بعثة المراقبة الخاصّة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في جنوب شرق أوكرانيا على طول خطّ التماس الفعلي[91]. بدا ذلك «تجميداً» للنزاع من وجهة نظر أوكرانيا. وذُكر أنّ اقتراحاً روسياً ثانياً تضمّن نشر عملية كهذه في جميع أنحاء منطقة بعثة المراقبة الخاصّة. حظي هذا الاقتراح باهتمام أكبر من جانب أوكرانيا والدول الغربية. وردّاً عليه، صاغت أوكرانيا اقتراحها نشر عملية سلام أوسع تتولّى مهمّات متنوّعة، منها المساعدة على إعادة منطقة دونباس إلى السيطرة الأوكرانية، وعلى تأمين الحدود الروسية. لكنّ هذا الاقتراح لم يُدرج لإعراض الولايات المتّحدة عنه وإيثارها المساعي الدبلوماسية المستمرّة[92].

كان في غرب البلقان 10 عمليّات سلام، أربع منها في كوسوفو، وثلاث في البوسنة والهرسك، وواحدة في كلّ من ألبانيا ومقدونيا وصربيا. وكانت قوّة كوسوفو (KFOR) بقيادة الناتو وبعثة الاتّحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون (EULEX) في كوسوفو أكبر هذه البعثات، بينما بقيّة البعثات صغيرة نسبياً. وعمليّات السلام المتبقّية منتشرة في جورجيا ومولدوفا وناغورنو كاراباخ.

الشرق الأوسط

كان في الشرق الأوسط تسع عمليّات سلام متعدّدة الأطراف في عام 2017، بزيادة عملية واحدة عن العام الذي قبله. وبقي عدد الأفراد المنتشرين في البعثات في هذه المنطقة ثابتاً خلال العام، فكان هناك 14001 فرد في عمليّات السلام في الشرق الأوسط في آخر عام 2017، مقارنة بـ13928 فرداً في آخر عام 2016.

وفي 19 حزيران/يونيو 2017، أعلن مجلس الاتّحاد الأوروبي تلقّيه طلباً من السلطات العراقية لنشر فريق أوروبي لإصلاح قطاع الأمن وتقديم المشورة والمساعدة. بناءً على ذلك، شُكّلت بعثة الاتّحاد الأوروبي الاستشارية لدعم إصلاح قطاع الأمن (SSR) في العراق (EUAM Iraq) في 16 تشرين الأول/أكتوبر بهدف: (أ) تقديم النصح والخبرات على المستوى الاستراتيجي إسهاماً في تنفيذ استراتيجية الأمن القومي العراقية؛ (ب) تحليل الفرص وتقييمها وتحديدها لزيادة دعم الاتّحاد الأوروبي لإصلاح قطاع الأمن في العراق؛ (ج) المساعدة على تنسيق دعم الاتّحاد الأوروبي

---

(91) United Nations, Security Council, «Letter dated 5 September 2017 from the Permanent Representative of the Russian Federation to the United Nations addressed to the Secretary-General and the President of the Security Council,» S/2017/754, 5 September 2017.

لمعرفة المزيد عن النزاع في أوكرانيا، انظر أيضاً الفصل الثاني، القسم IV في هذا الكتاب.

(92) International Crisis Group (ICG), *Can Peacekeepers Break the Deadlock in Ukraine?*, Report; no. 246 (Brussels: ICG Europe, 2017).

والدول الأعضاء في مجال إصلاح قطاع الأمن في العراق. وستساعد على نحو أوضح الجهودَ المبذولة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب، وإعداد استراتيجية وطنية لمكافحة الجريمة المنظّمة، ووضع خطّة للأنشطة الجارية لاستخلاص الدروس وتحديد الثغر. وقد انتشرت البعثة في بغداد في 17 تشرين الثاني/نوفمبر[93].

وعلى الرغم من استمرار القتال في منطقة الفصل بين إسرائيل وسورية، عادت قوة الأمم المتّحدة لمراقبة فضّ الاشتباك (UNDOF) ببطء إلى المواقع التي أخلتها سابقاً، بدءاً بمعسكر الفوار على الحدود الشرقية للمنطقة العازلة (الجانب برافو). لكنّها لا تزال تسعى جاهدة لامتلاك القدرة والموارد اللازمة لتنفيذ ولايتها بطريقة آمنة[94].

أظهرت الحوادث التي وقعت في منطقة عمليّات قوة الأمم المتّحدة المؤقّتة في لبنان (يونيفيل) بقاء الوضع الهشّ هناك[95]. ومع ذلك، ربّما كان المجلس الدولي ساحة أهمّ التطوّرات والمناقشات الساخنة. طلبت إدارة ترامب وإسرائيل من يونيفيل اتّخاذ موقف أشدّ، وسعياً لولاية أقوى لمجابهة حزب الله استباقياً لزعم الولايات المتّحدة أنّه يخزّن أسلحة بطريقة غير شرعية. لكنّ دولاً أخرى في مجلس الأمن، وبخاصّة المساهمة بقوّات في البعثة كفرنسا وإيطاليا، عارضت الاقتراح بقوّة، وجادلت بأنّ ذلك قد يزعزع استقرار جنوب لبنان[96]. ومع ذلك، صيغ النصّ النهائي لولاية يونيفيل المجدَّدة بلغة أقسى من قبل في مخاطبة حزب الله، وطلب إلى الأمين العام «البحث عن سبُل لتعزيز جهود يونيفيل... بما في ذلك طرائق لزيادة الحضور المرئي ليونيفيل عبر تسيير دوريات والقيام بعمليّات تفتيش ضمن ولايتها وقدراتها الراهنة». لكنّ ولاية يونيفيل لم تتغيّر[97].

أخيراً، واصلت القوة المتعدّدة الجنسيات والمراقبون التابعون لها (MFO) مراقبة تنفيذ معاهدة السلام الموقَّعة بين مصر وإسرائيل في عام 1979. وفي عام 2017، طرأ مزيد من الخفض على القوة بسحب 1383 فرداً ليصبح عديدها 1300 فرد. نتج هذا الخفض من إعادة تشكيل للقوّة في عامي 2016 و2017، بحيث قلّصت حضورها في شمال سيناء وزادت حضورها مستخدِمةً أجهزة استشعار من بُعْد عوضاً من المراقبة الأرضية[98].

---

(93) Council Decision 2017/1869/CFSP of 16 October 2017 on the European Union Advisory Mission in support of Security Sector Reform in Iraq (EUAM Iraq), Official Journal of the European Union, L266/18, 17 Oct. 2017; and European External Action Service, Common Security and Defence Policy, EU Advisory Mission in support of Security Sector Reform in Iraq (EUAM Iraq), November 2017.

لمعرفة المزيد عن النزاع في العراق، انظر أيضاً الفصل الثاني، القسم V في هذا الكتاب.

(94) UN Security Council Resolution 2361, 29 June 2017, and UN Security Council Resolution 2394, 21 December 2017.

(95) United Nations, Security Council, Report of the Secretary-General on the implementation of Security Council Resolution 1701 (2006), S/2017/591, 11 July 2017.

(96) «Vote on a Resolution Renewing UNIFIL,» What’s in Blue, 30 August 2017.

(97) UN Security Council Resolution 2373, 30 August 2017.

(98) D. Schenker, «The MFO 2.0,» The Washington Institute, 16 May 2016.

III عمليّات متعدّدة الأطراف غير متّصلة بالسلام

يابر فان دير لين

يتم نشر عدد متزايد من الأفراد العسكريين والمدنيين في عمليّات واقعة في المنطقة الرمادية خارج نطاق تعريف **سيبري** لعمليّات السلام المتعدّدة الأطراف. هذه العمليّات المتعدّدة الأطراف وغير المتّصلة بالسلام مفوَّضة أو مرحَّب بها من قبل مجلس الأمن الدولي، لكنّها تقع خارج نطاق تعريف **سيبري**، كونها لا تخدم كأدوات لتيسير اتّفاقيات سلام، أو دعم عمليّات سلام، أو المساعدة على تلافي نشوب نزاع، أو مساعدة جهود بناء السلام على سبيل المثال. وربّما تقع عمليّات أخرى متعدّدة الأطراف وغير متّصلة بالسلام خارج نطاق تعريف **سيبري** لعمليّات السلام المتعدّدة الأطراف كون وحداتها تعمل داخل أراضي الدولة المعنية[1].

استحوذت عمليتان على اهتمام إضافي في مجلس الأمن الدولي في عام 2017، هما القوّة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (FC-G5S)، والقوّة المشتركة المتعدّدة الجنسيات (MNJTF) لمكافحة جماعة بوكو حرام. إضافة إلى هاتين العمليتين، بذلت عمليّات أخرى جهوداً كبيرة، وهي عملية بارخان الفرنسية التي تضمّ 4000 جندي، والتي تنفّذ أيضاً مهمّات موكَلة من قِبل مجلس الأمن؛ وعملية الاتّحاد الأوروبي العسكرية في الجزء الجنوبي الأوسط من البحر المتوسط (EUNAVFOR MED أو العملية صوفيا) التي نشرت عدّة سفن أوروبية ونحو 1000 فرد في عام 2017، وهي مكلَّفة بفرض حظر الأسلحة على ليبيا عبر الاعتراض البحري؛ وفرقة العمل الإقليمية

(1) للاطّلاع على مناقشة لتعريف **سيبري** لعمليّات السلام المتعدّدة الأطراف والبعثات التي تقع في المنطقة الرمادية لهذا التعريف، انظر: T. Smit, «Global Trends in Peace Operations,» in: *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 165-175.

إنّ تزايد انتشار عمليّات متعدّدة الأطراف غير متّصلة بالسلام، ولا سيّما عندما تشمل عمليّات عسكرية، يقتضي اهتماماً متزايداً في إصدارات **كتاب سيبري السنوي** اللاحقة.

(RTF) التابعة لمبادرة التنسيق الإقليمي للاتّحاد الأفريقي للقضاء على جيش الرب للمقاومة. لكن عقب انسحاب القوّات الخاصّة الأمريكية في أيار/مايو وقوّة الدفاع الشعبي الأوغندية (UPDF) في آب/أغسطس، باتت فرقة العمل الإقليمية بلا حول ولا قوّة، على الرغم من تجديد مجلس السلام والأمن التابع للاتّحاد الأفريقي لولايتها سنة واحدة في أيار/مايو[2].

القوّة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل

شكّلت المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (G5 Sahel) في 6 شباط/فبراير 2017 القوّة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (FC-G5S) لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة على أراضي الدول الأعضاء في المجموعة، وهي بوركينا فاسو، وتشاد، ومالي، وموريتانيا، والنيجر[3]. وفي 13 نيسان/أبريل، ساند مجلس السلام والأمن التابع للاتّحاد الأفريقي المفهوم الاستراتيجي وأجاز بعثة قوامها 5000 فرد. وتقرّر أن تضمّ البعثة عنصراً عسكرياً وعنصر شرطة وعنصراً مدنياً، على أن يتعامل العنصران الأخيران على الخصوص مع القضايا المتّصلة بحقوق الإنسان وحماية المدنيين. وتقرّر أن تشمل ولاية القوة المشتركة (FC-G5S): (أ) مكافحة الإرهاب الاتّجار بالمخدّرات والاتّجار بالبشر بهدف إيجاد بيئة أكثر أمناً في منطقة الساحل عبر استئصال «الجماعات المسلّحة الإرهابية» وجماعات الجريمة المنظّمة؛ (ب) الإسهام في استعادة سلطة الدولة وعودة المشرَّدين واللاجئين؛ (ج) تيسير المساعدات الإنسانية؛ (د) دعم الجهود الإنمائية[4]. وبعدما تصبح القوة المشتركة عاملة بكل طاقتها، ستتألّف من 5000 فرد، منهم 500 شرطي.

أوصى الأمين العام مجلسَ الأمن بالموافقة على نشر القوة المشتركة وأجاز له البحث عن طرائق مالية وغيرها لدعمها[5]. وكان للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أهمّية خاصة بالنسبة إلى فرنسا، كونها جزءاً من استراتيجيتها لتخفيف الضغط عن قوّاتها المسلّحة التي أفرطت في الانتشار في عمليّات كـ «برخان». لذلك، لا تمانع فرنسا في الضغط بقوّة على الولايات المتّحدة التي تقاوم أيّ دعم، ماليّ أو غيره، من جانب الأمم المتّحدة، سعياً منها لتقليص ميزانية الأمم المتّحدة لحفظ السلام (ربّما لن تتسنّى رؤيتها معترضة على قوّة تكافح الإرهاب). جادلت الولايات المتّحدة بأنّ: (أ) القوّة لا تحتاج إلى تفويض من الأمم المتّحدة كونها تعمل على أرض تابعة لدول أعضاء فيها؛ (ب) ولاية القوّة واسعة للغاية وغير واضحة، كون القوّة ستستأصل «شبكات

(2) African Union, Peace and Security Council, Communiqué 685th meeting, PSC/PR/COMM(DCLXXXV), 12 May 2017.

(3) G5 Sahel, Permanent Secretariat, Resolution 00-01/2017, Relative a la creation d'une force conjointe du G5 Sahel [Resolution on the creation of a joint G5 Sahel force], 6 February 2017.

لمعرفة المزيد عن النزاع في منطقة الساحل، انظر أيضاً الفصل الثاني، القسم VI في هذا الكتاب.

(4) African Union, Peace and Security Council, Communiqué, 679th meeting, PSC/PR/COMM(DCLXXIX), 13 April 2017.

(5) United Nations, Security Council, Report of the Secretary-General on the situation in Mali, S/2017/478, 6 June 2017.

إجرامية غير محدَّدة»؛ (ج) القوّة مفتقرة إلى المساءلة والرقابة؛ (د) تنسيق القوّة مع العمليّات الأخرى في المنطقة بحاجة إلى مزيد من التفعيل؛ (هـ) افتقار القوّة إلى استراتيجية خروج يعني إمكان ابتعادها عن مهمّتها[6]. وفي آخر المطاف، رحّب مجلس الأمن بانتشار القوة المشتركة، لكن لم يُجز ما أرادته فرنسا وعارضته الولايات المتّحدة، وشجّع على إيجاد مصادر تمويل ثنائية الأطراف ومن خارج الأمم المتّحدة، ووافق على استعراض البعثة بعد أربعة أشهر[7]. كما طلب مجلس الأمن من بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA مينوسما) التنسيق مع القوة المشتركة عبر تقاسم المعلومات والاستخبارات، وطائفة من الأمور الأخرى[8].

وصلت القوة المشتركة طاقتها التشغيلية الابتدائية بحلول 17 تشرين الأول/أكتوبر وشرعت في عمليتها الأولى، هاوْبي، في المنطقة الحدودية الوسطى. وتقرّر أن تصبح عاملة بكل طاقتها بحلول آذار/مارس 2018[9]. وتمكّنت القوة المشتركة من جمع أكثر من نصف موازنتها المقدَّرة بـ500 مليون يورو من مانحين كالاتّحاد الأوروبي (50 مليون يورو)، والسعودية (100 مليون يورو)، والإمارات العربية المتّحدة (30 مليون يورو) والولايات المتّحدة (60 مليون دولار)[10]. إضافة إلى ذلك، رأى مجلس الأمن بعد أربعة أشهر أنّ القوة المشتركة تُسهم في استقرار مالي، وبالتالي فهي تُسهم في تنفيذ ولاية مينوسما. لذلك، طلب من مينوسما تقديم دعم تشغيلي ولوجستي للقوة المشتركة على الأراضي المالية إلى أنّ تصبح قادرة على الاعتماد على نفسها. سيشمل ذلك الدعم عمليّات الإجلاء الطبي (MEDEVAC) وإجلاء المصابين (CASEVAC)، والحصول على المياه، وحصصاً تموينية ووقوداً، واستخدام المهندسين في تهيئة قواعد العمليّات في مالي. زد على ذلك أنّه بالنظر إلى أنّ العمليّات العسكرية، للقوة المشتركة، تواجه خطر بروز تأثيرات معاكسة إن لم تحترم حقوق الإنسان احتراماً كاملاً، يضمن الدعمُ إطار امتثال قائم على سياسة بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان (HRDDP) في ما يتعلّق بدعم الأمم المتّحدة لقوّات الأمن غير التابعة لها[11].

القوة المشتركة المتعدّدة الجنسيات لمكافحة جماعة بوكو حرام

على نحو القوّة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، تشمل القوّة المشتركة المتعدّدة الجنسيات (MNJTF) التي تضمّ 10772 فرداً دولاً تنشر عمليّات على أراضيها. تعمل دول لجنة حوض بحيرة تشاد (LCBC) (وهي الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا) مع بنين على محاربة بوكو حرام. وقد طوّرت القوّة المشتركة المتعدّدة الجنسيات مفهوم عمليّاتها وتلقّت الدعم

---

(6) C. Lynch, «Trump Weighs Vetoing France's African Anti-terrorism Plan,» *Foreign Policy*, 13 June 2017, and M. Nichols, «US Wary of French Push for UN to Back Sahel Force: Diplomats,» Reuters, 6 June 2017.

(7) UN Security Council Resolution 2359, 21 June 2017.

(8) UN Security Council Resolution 2391, 8 December 2017.

(9) UN Security Council Resolution 2391, 8 December 2017.

(10) France Diplomatie, «G5 Sahel joint Force and Alliance for the Sahel».

(11) United Nations, Security Council, «Report of the Secretary-General on the Joint Force of the Group of Five for the Sahel,» S/2017/869, 16 October 2017, and UN Security Council Resolution 2391, 8 December 2017.

من مجلس السلام والأمن التابع للاتّحاد الأفريقي في عام 2014. وفي سياق الأمم المتّحدة، درس مجلس الأمن في آذار/مارس 2015 مشروع قرار في شأن تقديم مساعدة، بما في ذلك الدعم المالي، للقوّة المشتركة المتعدّدة الجنسيات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتّحدة. لكن عقب انتخاب نيجيريا محمّد بخاري رئيساً لها، عدّلت بلاده موقفها ولم تعد تنشد ولاية بموجب البند السابع، واختارت عوضاً من ذلك تمويل معظم العملية بنفسها[12]. وفي إثر ذلك، أثنى المجلس على جهود القوّة المشتركة المتعدّدة الجنسيات وأوعز إليها بتخفيف عواقب القتال على الصعيد الأمني والتنموي والإنساني[13]. وشجّع مجلس الأمن في الوقت عينه جهات فاعلة أخرى على تقاسم الاستخبارات مع القوّة المشتركة المتعدّدة الجنسيات[14].

وفي عام 2017، خصّ مجلسُ الأمن القوّة المشتركة المتعدّدة الجنسيات بقرار منفصل لأوّل مرّة. وأكّد ضرورة تنفيذ العمليّات وفقاً للقانون الدولي، وشدّد مرّة أخرى على الحاجة إلى مقاربة شمولية تتجاوز العمليّات العسكرية لتشمل الجهود المدنية، كتحسين الحوكمة والشمولية والتنمية الاقتصادية[15].

بدا العام ناجحاً نسبياً للقوّة المشتركة المتعدّدة الجنسيات، إذ استطاعت تحقيق مكاسب مهمّة في المناطق، وتحرير عدد من الرهائن وزيادة عدد المنشقّين. كما أولت دول المنطقة مزيداً من العناية للأسباب الرئيسة للنزاع من خلال جهود تنموية مثل «خطّة بخاري» في نيجيريا. لكنّ سلاح الجوّ النيجيري قصف بالخطأ معسكراً للاجئين في ران في كانون الثاني/يناير 2017. دعا مجلس الأمن إلى فتح تحقيق في الحادثة، وإلى نشر موظّفين مدنيين، وهذا يشمل مراقبي حقوق الإنسان ومراقبين جنسانيين، وإلى أن يفي المانحون بتعهّداتهم[16]. وبعدما خسرت بوكو حرام المناطق التي كانت تسيطر عليها، تفرّقت وكثّفت بالمقابل هجماتها الانتحارية. لذلك، تبقى بوكو حرام تهديداً قادراً على إحداث معاناة إنسانية واسعة النطاق برغم التقدّم الذي تمّ إحرازه[17].

---

(12) African Union, Peace and Security Council, 484th meeting at the Level of Heads of State and Government, Communiqué, PSC/AHG/COMM.2 (CDLXXXIV), 29 January 2015, and UN Office for West Africa, Security Council Report, «July 2015 Monthly Forecast», 1 July 2015.

لمعرفة المزيد عن النزاع في منطقة بحيرة تشاد، انظر أيضاً الفصل الثاني، القسم VI في هذا الكتاب.

(13) United Nations, Security Council, Statement by the President of the Security Council, S/PRST/2015/14, 28 July 2015.

(14) United Nations, Security Council, Statement by the President of the Security Council, S/PRST/2016/7, 13 May 2016.

(15) UN Security Council Resolution 2349, 31 March 2017.

(16) UN Security Council Resolution 2349, 31 March 2017.

(17) United Nations, Security Council, «Report of the Secretary-General on the Situation in the Lake Chad Basin region,» S/2017/764, 7 September 2017.

IV جدول عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف، 2017

تيمو سميت

يعرض الجدول الرقم (3 ـ 2) بيانات عن عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف الثلاث والستين التي كانت نشطة في سنة 2017، وهذا يشمل العمليّات التي انطلقت أو أُنهيت خلال تلك السنة.

يسرد الجدول العمليّات التي نُفّذت بإشراف الأمم المتّحدة، والعمليّات التي نفّذتها منظّمات وتحالفات إقليمية، والعمليّات التي نُفّذت بواسطة ائتلافات خاصّة (غير دائمة) لعدّة دول، إضافة إلى عمليّات انفرادية أجازتها الأمم المتّحدة أو أُجيزت بقرار من مجلس الأمن الدولي. تنقسم العمليّات التابعة للأمم المتّحدة إلى ثلاث فئات فرعية: (أ) عمليّات مراقبة وعمليّات سلام متعدّدة الأطراف تديرها إدارة عمليّات الأمم المتّحدة لحفظ السلام؛ (ب) بعثات سياسية وبعثات بناء سلام خاصّة؛ (ج) العمليّة المختلطة للاتّحاد الأفريقي والأمم المتّحدة في دارفور (UNAMID).

يعتمد الجدول على قاعدة بيانات **سيبري** لعمليّات السلام المتعدّدة الأطراف التي تتيح معلومات عن جميع عمليّات السلام التابعة للأمم المتّحدة وغير التابعة لها منذ سنة 2000، كمكان العمليّة وتاريخ انتشارها وتاريخ عملها وولايتها والدول المشاركة فيها وعدد أفرادها موازناتها ووفيّاتها.

الجدول الرقم (3 ـ 2)

عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف، 2017

جميع الأرقام صالحة لغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2017 أو لتاريخ الإنهاء، ما لم يُذكر خلاف ذلك. يظهر اسم العمليّات التي أُنهيت في عام 2017 بخطّ مائل، وهي لا تدخل في حساب الأرقام الإجمالية.

العمليّة	البداية	المكان	عسكريون	شرطة	مدنيون
عمليّات السلام التابعة للأمم المتّحدة			**68987**	**8277**	**3947**
UNTSO	1948	الشرق الأوسط	152	-	77
UNMOGIP	1951	الهند/باكستان	44	-	22
UNFICYP	1964	قبرص	888	68	32
UNDOF	1974	سورية (الجولان)	990	-	45
UNIFIL	1978	لبنان	10492	-	245
MINURSO	1991	الصحراء الغربية	227	2	74
MONUSCO	1999	جمهورية الكونغو الديمقراطية	15856	1351	747
UNMIK	1999	كوسوفو	8	10	95
UNMIL	2003	ليبيريا	428	306	186
MINUSTAH	*2004*	هايتي	*299*	*1497*	*136*
UNOCI	*2004*	ساحل العاج	-	-	*25*
UNISFA	2011	أبيي	4522	37	140
UNMISS	2011	جنوب السودان	12969	1599	861
MINUSMA	2013	مالي	11698	1725	663

يتبع

تابع

البعثة	السنة	البلد			
MINUSCA	2014	جمهورية أفريقيا الوسطى	10683	2020	649
MINUJUSTH	2017	هايتي	-	1199	111
بعثات سياسية خاصّة تابعة للأمم المتّحدة			**1142**	**75**	**1070**
UNAMA	2002	أفغانستان	4	2	303
UNAMI	2003	العراق	245	-	313
UNIOGBIS	2010	غينيا بيساو	1	11	59
UNSMIL	2011	ليبيا	232	3	148
UNSOM	2013	الصومال	539	14	143
UNMC	*2016*	كولومبيا	*167*	-	*98*
UNVMC	2017	كولومبيا	121	45	104
الأمم المتّحدة/الاتّحاد الأفريقي			**11449**	**2731**	**706**
UNAMID	2007	السودان (دارفور)	11449	2731	706
الاتّحاد الأفريقي			**20530**	**466**	**108**
AMISOM	2007	الصومال	20522	466	51
MISAHEL	2013	مالي	-	-	11
MISAC	2014	جمهورية أفريقيا الوسطى	-	-	9
بعثة الاتّحاد الأفريقي للمراقبة في بوروندي	2015	بوروندي	8	-	37
الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)			**707**	**270**	**-**
ECOMIB	2012	غينيا بيساو	332	145	-
ECOMIG	2017	غامبيا	375	125	-

يتبع

تابع

البعثة	السنة	البلد			
الاتّحاد الأوروبي			**1361**	**326**	**773**
EUFOR ALTHEA	2004	البوسنة والهرسك	536	-	21
EUBAM Rafah	2005	الأراضي الفلسطينية (معبر رفح)	-	1	7
EUPOL COPPS	2005	الأراضي الفلسطينية	-	12	36
EULEX Kosovo	2008	كوسوفو	-	194	225
EUMM Georgia	2008	جورجيا	-	-	206
EUTM Somalia	2010	الصومال	152	-	10
EUCAP Sahel Niger	2012	النيجر	-	30	67
EUTM Mali	2013	مالي	510	-	31
EUAM Ukraine	2014	أوكرانيا	-	42	92
EUCAP Sahel Mali	2015	مالي	-	38	63
EUTM RCA	2016	جمهورية أفريقيا الوسطى	163	-	1
EUAM Iraq	2017	العراق	-	9	14
منظّمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)			**19077**	-	-
KFOR	1999	كوسوفو	4031	-	-
RSM	2015	أفغانستان	15046	-	-
منظّمة الدول الأمريكية (OAS)			-	-	**26**
MAPP/OEA	2004	كولومبيا	-	-	26
منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)			-	-	**1000**
بعثة منظّمة الأمن والتعاون في سكوبيي	1992	مقدونيا	-	-	37

يتبع

تابع

البعثة	السنة	الموقع			
بعثة منظّمة الأمن والتعاون في مولدوفا	1993	مولدوفا	-	-	9
OSCE PRCIO	1995	أذربيجان (ناغورنو كاراباخ)	-	-	6
بعثة منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا في البوسنة والهرسك	1995	البوسنة والهرسك	-	-	29
وجود منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا بألبانيا	1997	ألبانيا	-	-	16
OMIK	1999	كوسوفو	-	-	76
بعثة منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا بصربيا	2001	صربيا	-	-	20
بعثة المراقبة الخاصة لمنظّمة الأمن والتعاون في أوروبا	2014	أوكرانيا	-	-	785
بعثة مراقبة نقطتي التفتيش الروسيتين جوكوفو ودونيتسك التابعة لمنظّمة الأمن والتعاون في أوروبا	2014	روسيا (نقطتا التفتيش جوكوفو ودونيتسك)	-	-	22
منتدى جزر المحيط الهادئ (PIF)			-	..	..
RAMSI	*2003*	جزر سليمان	-	..	..
الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC)			**222**	**24**	**12**
SAPMIL	2017	ليسوتو	222	24	12
تحالفات خاصة لدول			**2358**	**3**	**294**
NNSC	1953	كوريا الجنوبية	10	-	-
MFO	1982	مصر (سيناء)	1187	-	113
JCC	1992	مولدوفا (ترانزنيستريا)	1136	-	-
OHR	1995	البوسنة والهرسك	-	-	13
TIPH	1997	الأراضي الفلسطينية (الخليل)	-	-	63
IMT	2004	الفيليبين (منديناو)	25	3	8
CTSAMM	2015	جنوب السودان	-	-	97

ـ = لا ينطبق؛ .. = المعلومات غير متاحة؛ AMISOM = بعثة الاتّحاد الأفريقي في الصومال؛ CTSAMM = آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية؛ ECOMIB = بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا بيساو؛ECOMIG = بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غامبيا؛ EUAM Iraq = بعثة الاتّحاد الأوروبي الاستشارية لدعم إصلاح قطاع الأمن في العراق؛ EUAM Ukraine = البعثة الاستشارية للاتّحاد الأوروبي في أوكرانيا؛ EUBAM Rafah = بعثة الاتّحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية في معبر رفح؛ EUCAP Sahel Mali = بعثة الاتّحاد الأوروبي للسياسة المشتركة للأمن والدفاع في مالي؛ EUCAP Sahel Niger = بعثة الاتّحاد الأوروبي للسياسة المشتركة للأمن والدفاع في النيجر؛ EUFOR ALTHEA = العمليّة العسكرية للاتّحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك؛ EULEX Kosovo = بعثة الاتّحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو؛ EUMM Georgia = بعثة الاتّحاد الأوروبي العسكرية الاستشارية في جورجيا؛ EUPOL COPPS = بعثة شرطة الاتّحاد الأوروبي في الأراضي الفلسطينية؛ EUTM Mali = بعثة الاتّحاد الأوروبي العسكرية للمساهمة في تدريب القوّات المسلّحة المالية؛ EUTM RCA = بعثة التدريب العسكري للاتّحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ EUTM Somalia = بعثة الاتّحاد الأوروبي العسكرية للإسهام في تدريب قوّات الأمن الصومالية؛ IMT = الفريق الدولي للمراقبة؛ JCC = قوّة حفظ السلام للجنة المراقبة المشتركة؛ KFOR = قوّة كوسوفو؛ MAPP/OEA = بعثة منظّمة الدول الأمريكية لدعم عمليّة السلام في كولومبيا؛ MFO = القوّة المتعدّدة الجنسيات والمراقبون التابعون لها؛ MINUJUSTH = بعثة الأمم المتّحدة لدعم نظام العدالة في هايتي؛ MINURSO = بعثة الأمم المتّحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية؛ MINUSCA = بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ MINUSMA = بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي؛ MINUSTAH = بعثة الأمم المتّحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي؛ MISAC = بعثة الاتّحاد الأفريقي لجمهورية أفريقيا الوسطى ووسط أفريقيا؛ MISAHEL = بعثة الاتّحاد الأفريقي المعنية بمالي ومنطقة الساحل؛ MONUSCO = بعثة منظّمة الأمم المتّحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ NATO = منظّمة حلف شمال الأطلسي؛ NNSC = لجنة الدول المحايدة للإشراف على الهدنة؛ OHR = مكتب الممثّل السامي؛ OMIK = بعثة منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو؛ OSCE SMM = بعثة منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا للمراقبة الخاصّة في أوكرانيا؛ PRCIO = الممثل الشخصي للرئيس في النزاع الذي بُحث في مؤتمر مينسك الذي عقدته منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ RAMSI = بعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان؛ RSM = بعثة الدعم الوطيد؛ SAPMIL = البعثة الوقائية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في مملكة ليسوتو؛ TIPH = الوجود الدولي المؤقّت في الخليل؛ UNAMA = بعثة الأمم المتّحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان؛ UNAMI = بعثة الأمم المتّحدة لمساعدة العراق؛ UNAMID = العمليّة المختلطة للاتّحاد الأفريقي والأمم المتّحدة في دارفور؛ UNDOF = قوّة الأمم المتّحدة لمراقبة فضّ الاشتباك؛ UNFICYP = قوّة الأمم المتّحدة لحفظ السلام في قبرص؛ UNIFIL = قوّة الأمم المتّحدة المؤقّتة في لبنان؛ UNIOGBIS = مكتب الأمم المتّحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا بيساو؛ UNISFA = قوّة الأمم المتّحدة الأمنية المؤقّتة لأبيي؛ UNMIK = بعثة الأمم المتّحدة للإدارة المؤقّتة في كوسوفو؛ UNMIL = بعثة الأمم المتّحدة في ليبيريا؛ UNMISS = بعثة الأمم المتّحدة في جنوب السودان؛ UNMOGIP = فريق مراقبي الأمم المتّحدة العسكريين في الهند وباكستان؛ UNOCI = عمليّة الأمم المتّحدة في ساحل العاج؛ UNSMIL = بعثة الأمم المتّحدة للدعم في ليبيا؛ UNSOM = بعثة الأمم المتّحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال؛ UNTSO= هيئة الأمم المتّحدة لمراقبة الهدنة؛ UNVMC = بعثة الأمم المتّحدة للتحقّق في كولومبيا.

المصادر: قاعدة بيانات **سيبري** لعمليّات السلام المتعدّدة الأطراف. حصلنا على البيانات المتصلة بعمليّات السلام متعدّدة الأطراف من فئات المصادر المفتوحة التالية: (أ) المعلومات الرسمية المتاحة من قبل أمانة سرّ المنظّمة المعنية؛ (ب) المعلومات المتاحة من قبل العمليّات نفسها إمّا في منشورات رسمية أو في ردود خطّية على استبيانات **سيبري** السنوية؛ (ج) معلومات صادرة عن الحكومات الوطنية المساهمة في العمليّة المعنيّة. وفي بعض الحالات، ربما يجمع الباحثون في **سيبري** معلومات إضافية عن عمليّة ما بالرجوع إلى المنظّمة التي ترأس العمليّة أو إلى حكومات الدول المشاركة بإجراء محادثات هاتفية ومراسلات إلكترونية. ويجري دعم هذه المصادر الأولية بتشكيلة واسعة من المصادر الثانوية المتاحة للعموم مثل المجلّات المتخصّصة، والتقارير البحثية، والوكالات الإخبارية، والصحف الدولية والإقليمية والمحلّية.

القسم الثاني

الإنفاق العسكري والتسلّح، 2017

الفصل الرابع

الإنفاق العسكري

نان تيان

عرض عام

يقدَّر أنّ الإنفاق العسكري العالمي بلغ 1739 مليار دولار في عام 2017، وهذا أعلى مستوى له منذ انتهاء الحرب الباردة. وهو يمثّل 2.2 بالمئة من الناتج المحلّي الإجمالي العالمي أو 230 دولاراً للفرد (انظر القسم (I) والجدول الرقم (4 ـ 1) في هذا الفصل). بل إنّ الإنفاق العالمي الإجمالي زاد قدراً ضئيلاً في عام 2017 على عام 2016، وبلغت نسبة الزيادة 1.1 بالمئة بالأرقام الحقيقية.

تأثّر اتّجاه الإنفاق العسكري العالمي بشدّة بأنماط الإنفاق في ثلاث مناطق دون إقليمية كانت الأكثر إنفاقاً على التسلّح في عام 2017: أمريكا الشمالية، وشرق آسيا، وأوروبا الغربية. انخفض الإنفاق في أمريكا الشمالية للسنة السابعة على التوالي، وذلك بنسبة 0.2 بالمئة مقارنة بعام 2016. وفي المقابل، واصل الإنفاق العسكري ارتفاعه في شرق آسيا للسنة 23 على التوالي، وذلك بنسبة 4.1 بالمئة مقارنة بعام 2016. وفي أوروبا الغربية، زاد الإنفاق للسنة الثالثة على التوالي، وذلك بنسبة 1.7 بالمئة مقارنة بعام 2016. لكن بدت اتّجاهات الإنفاق العسكري في بقيّة العالم متضاربة: فبينما انخفض الإنفاق العسكري في أفريقيا وأمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي وأوروبا الشرقية، زاد الإنفاق في أوروبا الوسطى والشرق الأوسط (بناءً على الدول التي تتاح في شأنها بيانات) وأمريكا الجنوبية.

مثّل الإنفاق العسكري في الولايات المتّحدة أكثر من ثلث إجمالي الإنفاق العالمي في عام 2017 ببلوغه 610 مليار دولار، وبقيت الولايات المتّحدة أكبر المنفقين على السلاح في العالم. بلغ إنفاق الولايات المتّحدة نحو ثلاثة أضعاف (2.7) إنفاق الصين، ثاني أكبر المنفقين على السلاح. ومثّل الإنفاق العسكري للولايات المتّحدة 3.1 بالمئة من ناتجها المحلّي الإجمالي في عام 2017،

محافظاً على المستوى الذي كان عليه في عام 2016. ومع أنّ الإنفاق العسكري الأمريكي تدنّى في عام 2017 بنسبة 22 بالمئة عن ذروته التي بلغها في عام 2010، فقد ضعف اتّجاه هبوط هذا الإنفاق. وفي آخر عام 2017، أقرّ مجلس الشيوخ الأمريكي موازنة عسكرية جديدة بلغت 700 مليار دولار لعام 2018، بزيادة كبيرة على موازنة عام 2017. والمراد من هذه الزيادة في الموازنة تغطية زيادة الأفراد العسكريين وتحديث الأسلحة التقليدية والنووية.

الصين هي ثاني أكبر منفق على السلاح في العالم، إذ خصّصت لجيشها نحو 228 مليار دولار في عام 2017، بزيادة 5.6 بالمئة على عام 2016. وإذا كانت هذه الزيادة هي الأدنى منذ عام 2010، فهي تظلّ متماشية مع نموّ الناتج المحلّي الإجمالي زائد التضخّم. لذلك بقي عبء الصين العسكري عند 1.9 بالمئة من الناتج المحلّي الإجمالي. وأصبحت السعودية ثالث أكبر منفق على السلاح في عام 2017 بعدما زادت إنفاقها العسكري بنسبة 9.2 بالمئة ليصل إلى 69.4 مليار دولار. في المقابل، انخفض إنفاق روسيا العسكري بنسبة 20 بالمئة ليصل إلى 66.3 مليار دولار، وبذلك احتلّت روسيا المرتبة الرابعة في الإنفاق على السلاح في عام 2017. واحتلّت الهند المرتبة الخامسة في عام 2017 بعدما ارتفع إنفاقها بنسبة 5.5 بالمئة ليصل إلى 63.9 مليار دولار.

لعائدات النفط الحكومية دور جوهري في القرارات المتّصلة بالإنفاق في الدول التي تعتمد اقتصاداتها على صادرات النفط. فانخفاض سعر النفط في عام 2014 (وأسعاره المتدنّية منذ ذلك الحين) قلّص العائدات النفطية بشدّة في هذه الدول، وهو ما أبرز حاجة إلى موارد مالية بديلة (كالاقتراض أو الاستدانة) لتمويل الإنفاق، بما في ذلك الإنفاق العسكري (انظر القسم (II)) وبدراسة مجموعة من 15 دولة معتمدة على الصادرات النفطية، وهي الجزائر وأنغولا وأذربيجان والإكوادور وإيران والعراق وكازاخستان والكويت والمكسيك ونيجيريا والنرويج وروسيا والسعودية وجنوب السودان وفنزويلا، يمكننا تقييم اتّجاه أسعار النفط مقارنة باتّجاه الإنفاق والدَّين كحصة من الناتج المحلّي الإجمالي.

حين انخفضت العائدات النفطية في الدول الخمس عشرة المذكورة آنفاً، احتاجت إلى مصادر تمويل أخرى ووجدتها. وأصبح الاقتراض، المحلّي أو الخارجي، الخيار الشائع الأوّل في كثير من هذه الدول، سواء أكانت اقتصاداتها متنوّعة أم لا، متقدّمة أم نامية، في نزاع أم لا. انخفض الإنفاق العسكري لهذه الدول بنسبة 16 بالمئة في المتوسط بين عامي 2014 و2017، لكنّ سعر النفط هبط أكثر من 45 بالمئة، وبلغ متوسّط زيادة الدَّين العام كحصّة من الناتج المحلّي الإجمالي نحو 154 بالمئة (انظر الجدول الرقم (4 ـ 5)). وجرى تمويل الفرق بين العائد والنفقات في هذه الدول بالاقتراض غالباً، وهو ما تجلّى في أنغولا والسعودية كمثالَين محدّدَين.

خطا **سيبري** خطوات كبيرة لتحسين الشفافية في أرقام الإنفاق العسكري في عام 2017 بتحديد الإنفاق من خارج الموازنة في البيرو وفنزويلا (انظر القسم (III)). الإنفاق من خارج الموازنة يعني أنّه ليس جزءاً من موازنة الدولة، وهو إنفاق عديم الشفافية تتمّ تغطيته في العادة بصادرات الموارد

الطبيعية، وربّما تُستخدم، من دون علم البرلمان أو وزارة المالية غالباً، في سداد ثمن مشتريات السلاح وأنشطة أخرى. يتيح الإنفاق من خارج الموازنة للمسؤولين العموميين وللمؤسّسات التجارية الضالعة في عمليات صنع القرار فرصة دسمة للإثراء الذاتي. في حالة فنزويلا والبيرو، بلغ الإنفاق من خارج الموازنة مليارات الدولارات، ومن دون مساءلة أو إشراف غالباً (انظر الشكل الرقم (4 ـ 6) والجدول الرقم (4 ـ 6)).

تبقى الشفافية في الإنفاق العسكري على المستوى الدولي مصدر قلق، وبخاصّة في سياق تقرير الأمم المتّحدة عن النفقات العسكرية. بحلول 31 تموز/يوليو 2017، قدّمت 42 دولة على الأقلّ تقريراً إلى الأمم المتّحدة عن إنفاقها العسكري في عام 2016. لكن لم تُسلّم تقارير من أيّ دولة في أفريقيا أو الشرق الأوسط، ولا من أربع من الدول الخمس الأكثر إنفاقاً على التسلّح في العالم، وهي الولايات المتّحدة والصين والسعودية والهند. لذلك، فإنّ استمرار تدنّي المشاركة في آلية الأمم المتّحدة للإبلاغ، وعدم شمولية هذه المشاركة تثير شكوكاً حول جدواها في المستقبل.

I التطوّرات العالمية في الإنفاق العسكري

نان تيان، أود فلوران، ألكسندرا كويموفا،
بيتر د. ويزيمان وسيمون ت. ويزيمان

يقدَّر الإنفاق العسكري العالمي بـ 1739 مليار دولار في عام 2017، وهو أعلى مستوى له منذ انتهاء الحرب الباردة. وهذا يمثّل زيادة بنسبة 1.1 بالأرقام الحقيقية على عام 2016، وبنسبة 9.8 بالمئة منذ عام 2008 (انظر الجدول الرقم (4 ـ 1) والشكل الرقم (4 ـ 1))[1]. وبقي العبء العسكري العالمي ـ الإنفاق العسكري العالمي كحصّة من الناتج المحلّي الإجمالي العالمي ـ عند 2.2 بالمئة في عام 2017، بينما ارتفع الإنفاق العسكري للفرد إلى 230 للشخص الواحد.

يمكن تمييز اتّجاه الإنفاق العسكري العالمي في عام 2017 بتغيّرات جوهرية في ثلاث مناطق: آسيا وأوقيانيا، وأوروبا، والشرق الأوسط. ارتفع الإنفاق في آسيا وأوقيانيا بنسبة 3.6 بالمئة في عام 2017 ووصل إلى 477 مليار دولار، وهي زيادة تُعزى بالكامل تقريباً إلى الزيادة المستمرّة في الإنفاق العسكري الصيني. وفي أوروبا، انخفض الإنفاق العسكري بنسبة 2.2 بالمئة ووصل إلى 342 مليار دولار، وهو انخفاض معزوّ أساساً إلى الخفض الكبير للإنفاق العسكري الروسي (20– بالمئة). لكنّ أوروبا الوسطى سجّلت أكبر زيادة بالنسبة المئوية في الإنفاق العسكري في جميع المناطق دون الإقليمية (12 بالمئة) للتهديد الروسي المتصوَّر (انظر الشكل الرقم (4 ـ 2)). طرأت زيادات كبيرة نسبياً على الإنفاق العسكري في لاتفيا وليتوانيا ورومانيا خصوصاً. وللسنة الثالثة على

(1) نورد كلّ الأرقام المتّصلة بالإنفاق في عام 2017 بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي في عام 2017. ونورد أرقام الزيادات أو الانخفاضات في الإنفاق العسكري بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي (2016)، والموصوفة غالباً بأنّها تغيّرات بـ «الأرقام الحقيقية» أو المعدَّلة باحتساب أثر التضخّم، ما لم يُذكر خلاف ذلك. وتُعزى الفروق الكبيرة في الإنفاق العسكري لعام 2017 عند التعبير عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي في عام 2017 مقارنة بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2016 إلى انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل بقيّة العملات في العالم. جميع بيانات **سيبري** الخاصّة بالإنفاق العسكري متاحة للعموم في قاعدة بيانات **سيبري** للإنفاق العسكري في الموقع الإلكتروني لسيبري. كما أنّ الموقع يستعرض المصادر والطرق المستخدَمة في استنتاج البيانات الواردة في هذا الفصل.

التوالي، لم يستطع **سيبري** إعطاء تقدير للإنفاق الإجمالي في الشرق الأوسط لعدم توافر بيانات عن دول رئيسة كثيرة(2). لكنّ مجموع الإنفاق العسكري الإجمالي لدول الشرق الأوسط التي تتوافر في شأنها بيانات زاد بنسبة 6.2 بالمئة ووصل إلى 151 مليار دولار في عام 2017. هذا النموّ في الإنفاق مرتبط على الخصوص بطفرة في الإنفاق العسكري السعودي بعد انخفاض في سنة 2016 (انظر القسم (II)) وبالزيادات الكبيرة نسبياً في إنفاق إيران والعراق.

بقي الإنفاق العسكري في بقيّة العالم على حاله تقريباً في عام 2017. ففي أفريقيا، طرأ انخفاض طفيف بنسبة 0.5 بالمئة ووصل إلى 42.6 مليار دولار، وذلك عائد أساساً إلى أوّل انخفاض في إنفاق شمال أفريقيا منذ عام 2006. كما بقي الإنفاق على حاله في الأمريكات وبلغ 695 مليار دولار، حيث قوبلت الزيادة في أمريكا الجنوبية بانخفاضات في أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي.

الجدول الرقم (4 ـ 1)

الإنفاق العسكري بحسب المنطقة، 2008 ـ 2017

أرقام أعوام 2008 ـ 2017 بالدولار الأمريكي بالأسعار الثابتة وأسعار الصرف الثابتة (2016). وأرقام سنة 2017 التي تظهر في أقصى اليسار وتحمل العلامة (*) هي بمليارات الدولارات بالأسعار الحاليّة. ربّما لن يساوي جمعُ الأرقام المجاميعَ المذكورة بسبب تدوير الأرقام.

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2017(*)
المجموع العالمي	**1543**	**1652**	**1684**	**1689**	**1677**	**1652**	**1649**	**1676**	**1674**	**1693**	**1739**
المناطق الجغرافية											
أفريقيا	30.4	31.6	(33.2)	(36.0)	(36.8)	40.3	41.5	(39.3)	(38.9)	(38.7)	(42.6)
شمال أفريقيا	9.3	(10.4)	(11.4)	(14.3)	15.4	17.7	18.7	(19.1)	(19.5)	(19.1)	(21.1)
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	21.1	21.2	(21.8)	(21.7)	(21.4)	(22.6)	(22.8)	20.2	19.4	19.6	21.6
الأمريكات	759	818	841	832	789	734	694	682	675	676	695
أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي	5.3	5.8	6.3	6.5	7.1	7.5	8.2	8.5	7.9	7.3	7.6
أمريكا الشمالية	710	766	785	776	732	674	634	621	618	617	630
أمريكا الجنوبية	43.9	46.3	49.5	48.9	50.2	52.3	52.6	51.8	49.4	51.5	57.0

يتبع

(2) لا تتوافر بيانات عن قطر وسورية ودولة الإمارات العربية المتّحدة واليمن.

تابع

آسيا وأوقيانيا	295	332	340	354	368	387	409	431	453	469	477
آسيا الوسطى وجنوب آسيا	52.8	60.6	61.5	62.7	63.1	63.2	66.6	68.3	74.0	77.8	82.7
شرق آسيا	192	218	224	236	250	265	282	297	309	322	323
أوقيانيا	21.6	23.2	23.5	23.1	22.3	22.1	23.9	26.2	28.6	28.4	29.9
جنوب شرق آسيا	29.1	30.5	30.9	31.9	33.1	36.5	36.2	39.8	40.5	40.5	41.1
أوروبا	323	329	322	316	318	312	314	324	335	327	342
أوروبا الوسطى	19.2	18.6	17.9	17.5	17.2	17.0	18.0	20.4	20.7	23.1	24.1
أوروبا الشرقية	46.2	47.5	48.2	51.8	59.6	62.4	67.1	72.3	75.5	61.5	72.9
أوروبا الغربية	257	263	256	247	241	232	229	231	239	243	245
الشرق الأوسط	135	141	148	152	165	180	191	. .	. .	. .	. .
العبء العسكري **(أي الإنفاق العسكري العالمي بمثابة نسبة مئوية من الناتج المحلّي الإجمالي العالمي، وكلاهما بالقيمة الحاليّة للدولار الأمريكي)**											
العالم	2.4	2.6	2.5	2.4	2.4	2.3	2.1	2.3	2.2	2.2	
أفريقيا	1.9	2.0	1.8	1.7	1.8	2.0	2.2	1.9	1.9	1.8	
الأمريكات	1.5	1.6	1.6	1.5	1.5	1.5	1.4	1.4	1.3	1.3	
آسيا وأوقيانيا	1.7	1.9	1.7	1.7	1.7	1.7	1.8	1.9	1.9	1.7	
أوروبا	1.8	1.8	1.6	1.6	1.6	1.5	1.5	1.6	1.6	1.6	
الشرق الأوسط	4.0	4.7	4.4	4.6	5.0	5.0	5.1	5.8	5.5	5.2	
الإنفاق العسكري العالمي لكلّ فرد (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)											
	220	226	236	248	246	243	240	228	224	230	

( ) = المجموع معتمد على بيانات الدولة التي تشكّل أقلّ من 90 بالمئة من المجموع الإقليمي؛ .. = تقدير غير متاح لشكوك مرتفعة على نحو غير عادي ولعدم توافر بيانات.

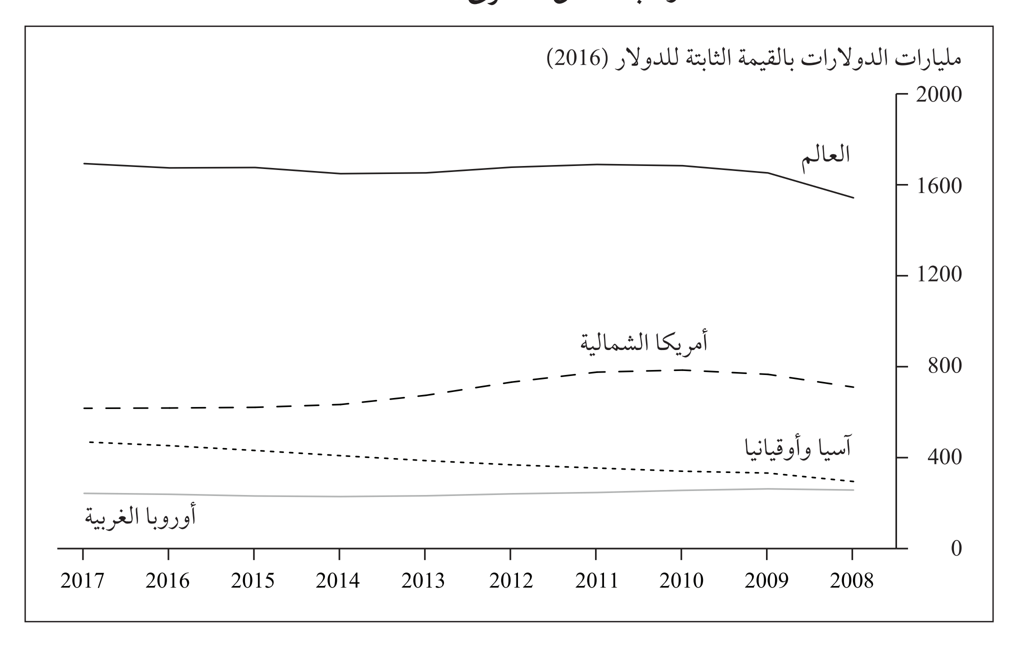
ملاحظات: المجاميع الخاصّة بالعالم، والمناطق بمثابة تقديرات مبنيّة على بيانات من قاعدة بيانات سيبري للإنفاق العسكري. عندما لا تتوافر بيانات الإنفاق العسكري لدولة ما على مدى سنين قليلة، يتمّ حساب تقديرات مبنية غالباً على افتراض أنّ معدّل التغيّر في الإنفاق العسكري لتلك الدولة مماثل لمعدّل تغير الإنفاق العسكري لمنطقتها. وعندما يتعذّر الوصول إلى تقديرات، تُستثنى تلك الدول من المجاميع. الدول المستثناة من كلّ المجاميع هي كوبا وإريتريا وكوريا الشمالية والصومال وسورية وتركمانستان وأوزبكستان. وتغطّي المجاميع الخاصّة بالمناطق مجموعات الدول ذاتها لجميع السنين. يمكن الاطّلاع على معلومات أكثر تفصيلاً عن المصادر والطرق في موقع سيبري الإلكتروني.

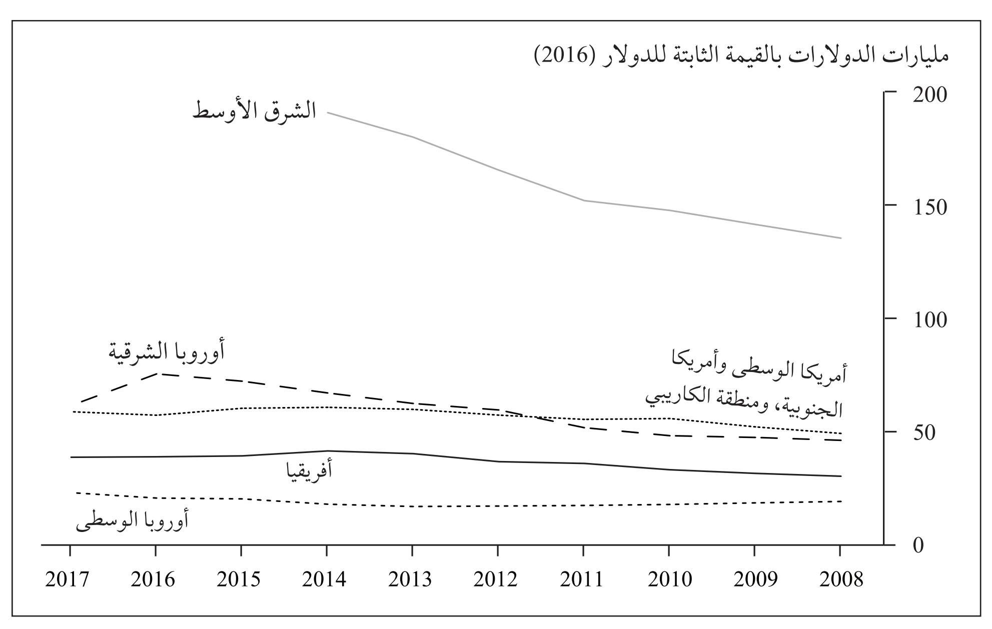
المصادر: SIPRI Military Expenditure Database, May 2018; International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, October 2017; International Monetary Fund, International Financial Statistics Database, September 2017, and United Nations Department of Economic and Social Affairs, Population Division, July 2017.

الشكل الرقم (4 ـ 1)

الإنفاق العسكري في المناطق الأكثر إنفاقاً

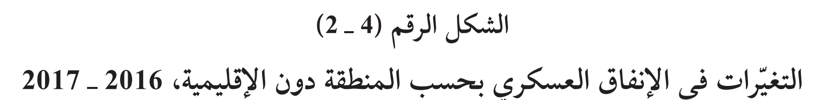
مقارنة بالمناطق الأخرى، 2008 ـ 2017



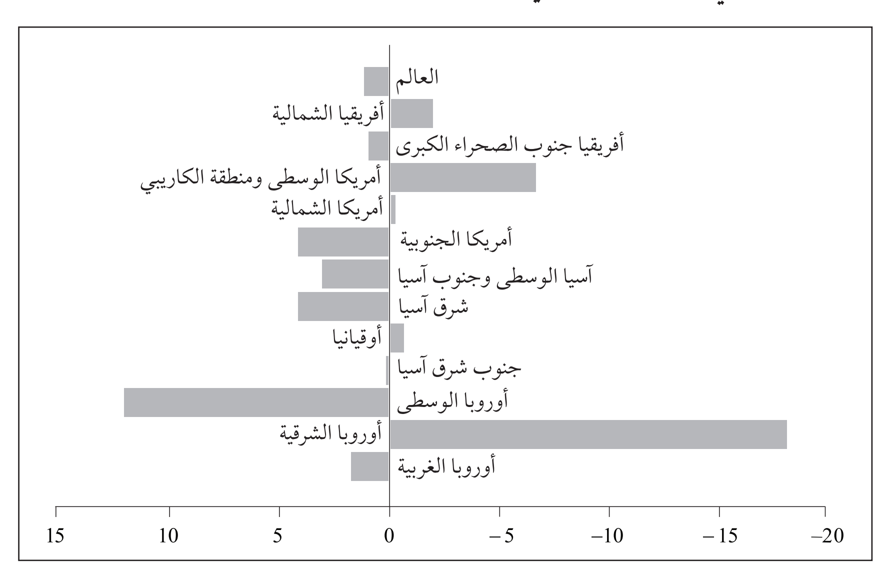


اتّجاهات الإنفاق العسكري، 2008 ـ 2017

بينما واصل الإنفاق العسكري العالمي الإجمالي اتّجاهه التصاعدي الشامل في عام 2017، بدا اتّجاه الإنفاق في أعوام 2008 ـ 2017 مضطرباً نسبياً: زيادات سنوية في أعوام 2008 ـ 2011، انخفاضات في أعوام 2012 ـ 2014، ثمّ تذبذب في الإنفاق في عامي 2015 ـ 2016 (أي ارتفاع ثمّ انخفاض). كان لجملة من الأسباب المتنوّعة تأثيرات كبيرة في الاتّجاهات في أعوام 2008 ـ 2017. يمكن إرجاع الزيادات بين عامي 2008 و2011 إلى «الحرب العالمية على الإرهاب» التي تشنّها الولايات المتّحدة وإلى الطفرة الاقتصادية في النصف الأول من العقد الأول في القرن الحالي. وتُعزى الانخفاضات التالية حتى عام 2014 من بعض النواحي إلى انسحاب قوّات أمريكية من أفغانستان والعراق، وإلى سقف الإنفاق الحكومي الأمريكي، وإلى اعتماد دول كثيرة إجراءات تقشّفية بعد عام 2009[3]. ومع أنّ إنفاق آسيا وأوقيانيا بقي يدفع الإنفاق العسكري العالمي صعوداً، أدّت التذبذبات في الإنفاق العسكري في أوروبا والشرق الأوسط منذ عام 2014 ـ لهبوط أسعار النفط ودواعٍ أمنية ـ إلى إبطاء معدّل النموّ العالمي.


الشكل الرقم (4 ـ 2)

التغيّرات في الإنفاق العسكري بحسب المنطقة دون الإقليمية، 2016 ـ 2017



ملاحظة: ليس هناك تقدير للتغيّر في الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط لكثرة الشكوك في بيانات أعوام 2015 ـ 2017. لكنّنا أدرجنا تقديراً للشرق الأوسط في الإنفاق العالمي المقدَّر. تغطّي مجاميعُ المناطق مجموعاتِ الدول ذاتها لجميع السنين. يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل عن المصادر والطرق في الموقع الإلكتروني لسيبري.

(3) A. Fleurant, «US Military Expenditure,» in: *SIPRI Yearbook 2015*, pp. 353–359.

سُجّلت أكبر الزيادات في الإنفاق العسكري على مستوى المناطق دون الإقليمية بين عامي 2008 و2017 في شمال أفريقيا (105 بالمئة) وفي ثلاث مناطق دون إقليمية في آسيا وأوقيانيا: شرق آسيا (68 بالمئة)، وآسيا الوسطى وجنوب آسيا (47 بالمئة) وجنوب شرق آسيا (39 بالمئة؛ انظر الجدول الرقم (4 ـ 2)). جاءت الزيادة في شمال أفريقيا بسبب الإنفاق المرتفع في جميع الدول الأربع، وبخاصّة الجزائر. وفي شرق آسيا، واصل إنفاق الصين العسكري صعوده تمشّياً مع نموّها الاقتصادي وتطلّعاتها إلى زيادة نفوذها العالمي[4]. ويمكن عزو الإنفاق المرتفع في آسيا الوسطى وجنوب آسيا إلى برامج شراء الأسلحة في الهند؛ وفي جنوب شرق آسيا إلى التوتّرات في محيط بحر الصين الجنوبي.

الجدول الرقم (4 ـ 2)

إحصاءات الإنفاق العسكري الرئيسي بحسب المنطقة، 2017

أرقام الإنفاق بالدولار الأمريكي بحسب الأسعار ومعدّلات الصرف الحالية. والتغيّرات هي بالأرقام الحقيقية بناء على القيمة الثابتة للدولار الأمريكي (2016).

المنطقة الإقليمية/ دون الإقليمية	الإنفاق العسكري، 2017 (مليارات الدولارات)	التغيّر (بالمئة)		التغيّرات الرئيسة، 2017 (بالمئة)[أ]			
		2016 ـ 2017	2008 ـ 2017	زيادات		انخفاضات	
العالم	**1739**	**1.1**	**9.8**				
أفريقيا[ب]	(42.6)	−0.5	28	الغابون	42	جنوب السودان	−56
شمال أفريقيا	(21.1)	−1.9	105	بنين	41	تشاد	−33
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[ب]	21.6	0.9	−6.8	السودان	35	موزمبيق	−21
				مالي	26	ساحل العاج	−19
الأمريكات	695	0.0	−11	فنزويلا	20	البيرو	−23
أمريكا الوسطى والكاريبي[ج]	7.6	−6.6	39	بوليفيا	16	غواتيمالا	−9.7
أمريكا الشمالية	630	−0.2	−13	الأرجنتين	15	المكسيك	−8.1
أمريكا الجنوبية	57.0	4.1	17	الأوروغواي	13	ترينداد وتوباغو	−7.5
آسيا وأوقيانيا[د]	477	3.6	59	الفيليبين	21	ميانمار	−28
آسيا الوسطى وجنوب آسيا[هـ]	82.7	3.0	47	كمبوديا	21	ماليزيا	−16
شرق آسيا[و]	323	4.1	68	نيبال	12	بروناي دار السلام	−14
أوقيانيا	29.9	−0.6	32	بنغلادش	7.2	كازاخستان	−7.6
جنوب شرق آسيا	41.1	0.1	39				

يتبع

(4) S. Denyer, «China's Slowing Economy Leads to Smallest Increase in Military Spending in Years,» *Washington Post*, 4/3/2016.

تابع

أوروبا	342	−2.2	1.4	رومانيا	50	روسيا	−20
أوروبا الوسطى	24.1	12	20	قبرص	22	روسيا البيضاء	−5.6
أوروبا الشرقية	72.9	−18	33	ليتوانيا	21	جورجيا	−5.4
أوروبا الغربية	245	1.7	−5.7	لاتفيا	21	مولدوفا	−4.4
				العراق	17	عُمان	−21
الشرق الأوسط[ز]	..	..	..	إيران	15	مصر	−11
				تركيا	9.7	لبنان	−9.1

( ) = تقدير غير مؤكَّد.

(أ) تُظهر القائمةُ الدولَ التي شهدت أكبر الزيادات أو الانخفاضات نظير كلّ منطقة ككلّ، وليس نظير دون المنطقة. ولم تُدرَج الدول التي لم يتجاوز إنفاقها العسكري 100 مليون دولار في سنة 2017، أو 50 مليون في أفريقيا.

(ب) استُثنيت إريتريا والصومال من هذه الأرقام.

(ج) استُثنيت كوبا من هذه الأرقام.

(د) استُثنيت كوريا الشمالية وتركمانستان وأوزبكستان من هذه الأرقام.

(هـ) استُثنيت تركمانستان وأوزبكستان من هذه الأرقام.

(و) استُثنيت كوريا الشمالية من هذه الأرقام.

(ز) لا يوجد لدى سيبري تقديرات خاصّة بالشرق الأوسط لأعوام 2015 ـ 2017. لكنّ تقديراً تقريباً للشرق الأوسط (عدا سورية) مُدرَج في المجموع العالمي.

المصدر: SIPRI Military Expenditure Database, May 2018.

في المقابل، سُجّلت انخفاضات في الإنفاق العسكري في أمريكا الشمالية (13 بالمئة)، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (6.8 بالمئة) وأوروبا الغربية (5.7 بالمئة). يرجع الانخفاض في أمريكا الشمالية (التي تضمّ كندا والولايات المتّحدة) إلى خفض الموازنة العسكرية الأمريكية. ويرجع الانخفاض في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى انخفاض الإنفاق العسكري لأنغولا والسودان. وفي أوروبا الغربية، أدّى خفض الإنفاق العسكري في إيطاليا وإسبانيا والمملكة المتّحدة، وزيادة طفيفة في ألمانيا، وثبات في فرنسا إلى خفض إجمالي دون إقليمي بين عامي 2008 و2017.

البلدان الأكثر إنفاقاً على السلاح في عام 2017

مجموعة الدول الخمس عشرة الأكثر إنفاقاً على السلاح في عام 2017 هي نفسها التي كانت في عام 2016 (انظر الجدول الرقم (4 ـ 3)). لكن طرأ بعض التغيير في ترتيب هذه الدول بين

العامين[5]. الولايات المتّحدة (باستحواذها على 35 بالمئة من الإنفاق العسكري العالمي) والصين (13 بالمئة) هما أكبر المنفقين على السلاح في العالم على الإطلاق. كما أنّ فجوة الإنفاق بين الدول التي تحتلّ المرتبة الثالثة (السعودية) والرابعة (روسيا) والخامسة (الهند) وبقيّة الدول الخمس عشرة الأكثر إنفاقاً على التسلّح آخذة في الاتّساع، إذْ رصدت كلّ من هذه الدول الثلاث أكثر من 60 مليار دولار لجيشها في عام 2017، في حين رصدت بقيّة الدول الخمس الكبار أقلّ من 50 مليار دولار (باستثناء فرنسا التي أنفقت 57.8 مليار دولار). استعادت السعودية من روسيا مرتبة ثالث أكبر منفق على السلاح عقب زيادة في الإنفاق العسكري السعودي بنسبة 9.2 بالمئة، وهبوط نسبته 20 بالمئة في الإنفاق الروسي. وارتقت الهند من المرتبة السادسة إلى الخامسة في سلّم الترتيب.

ارتقت البرازيل مرتبتين من الثالثة عشرة إلى الحادية عشرة عقب أوّل زيادة سنوية في إنفاقها العسكري منذ عام 2014. وتراجعت إيطاليا وأستراليا مرتبة واحدة. وبقي إنفاق إيطاليا العسكري على حاله في عام 2017، بينما شهدت أستراليا أوّل خفض سنوي منذ عام 2013.

لدى تحليل اتّجاهات الدول الخمس عشرة الأكثر إنفاقاً على السلاح على مدى السنين العشر الماضية، تبرز أنماط مختلفة عديدة. شهدت الصين وتركيا والهند وروسيا والسعودية وأستراليا زيادات ضخمة (تجاوزت 30 بالمئة) في أعوام 2008 ـ 2017؛ وطرأت زيادات معتدلة (10 ـ 30 بالمئة) على إنفاق كوريا الجنوبية والبرازيل وكندا؛ وطرأت زيادات طفيفة (أقلّ من 10 بالمئة) على إنفاق ألمانيا وفرنسا واليابان. تراجع الإنفاق في إيطاليا والمملكة المتّحدة، بل وفي الولايات المتّحدة، إذْ انخفض الإنفاق العسكري الأمريكي بنسبة 14 بالمئة (ما يعادل 95 مليار دولار) بين عامي 2008 و2017.

كانت حصّة الإنفاق العسكري من الناتج المحلّي الإجمالي لخمس من كبار الدول الخمس عشرة أقلّ في عام 2017 منها في عام 2016، وهي الولايات المتّحدة والهند والمملكة المتّحدة وألمانيا وإيطاليا. وزادت السعودية وروسيا وأستراليا وكندا حصّة إنفاقها من ناتجها المحلّي الإجمالي على جيوشها، بينما بقيت الحصص على حالها في الصين وفرنسا واليابان وكوريا الجنوبية والبرازيل وتركيا. ومن بين الدول الـ15 الأكثر إنفاقاً على التسلّح، بقيت السعودية حاملة العبء العسكري الأكبر لبلوغه 10 بالمئة من الناتج المحلّي الإجمالي، في حين حملت اليابان العبء العسكري الأصغر إذْ بلغت نسبته 0.9 بالمئة من الناتج المحلّي الإجمالي.

(5) ينبغي أن تكون دولة الإمارات العربية المتّحدة في عداد كبار الدول المنفقة الخمس عشرة في عام 2017، وربّما في المرتبة 11 ـ 15، لكن تعذّر التوصل إلى تقدير معقول لإنفاقها العسكري للافتقار إلى بيانات منذ عام 2014، ولذلك حُذفت من كبار الدول المنفقة الخمس عشرة.

الجدول الرقم (4 ـ 3)

البلدان الخمسة عشر ذات الإنفاق العسكري الأعلى في سنة 2017

أرقام الإنفاق والناتج المحلّي الإجمالي بالدولار الأمريكي بالأسعار ومعدّلات الصرف الحالية. والتغيّرات بالأرقام الحقيقية، وهي مبنيّة على القيمة الثابتة للدولار الأمريكي. وربّما لن يكون حاصل جمع الأرقام مساوياً للمجاميع بسبب اصطلاح تدوير الأرقام.

المرتبة		الدولة	الإنفاق العسكري، 2017 (مليارات الدولارات)	التغيّر 2008 ـ 2017 (بالمئة)	الحصّة من الناتج المحلّي الإجمالي (بالمئة)[ب]		الحصّة من الإنفاق العسكري العالمي 2017 (بالمئة)
2017	2016[أ]				2017	2008	
1	1	الولايات المتّحدة	610	−14	3.1	4.2	35
2	2	الصين	[228]	110	[1.9]	[1.9]	[13]
3	4	السعودية	[69.4]	34	[10]	7.4	[4.0]
4	3	روسيا	66.3	36	4.3	3.3	3.8
5	6	الهند	63.9	45	2.5	2.6	3.7
المجموع الفرعي للخمسة الكبار			**1038**	..	..	..	**60**
6	5	فرنسا	57.8	5.1	2.3	2.3	3.3
7	7	المملكة المتّحدة	47.2	−15	1.8	2.3	2.7
8	8	اليابان	45.4	4.4	0.9	0.9	2.6
9	9	ألمانيا	44.3	8.8	1.2	1.3	2.5
10	10	كوريا الجنوبية	39.2	29	2.6	2.6	2.3
المجموع الفرعي للعشرة الكبار			**1271**	..	..	..	**73**
11	13	البرازيل	29.3	21	1.4	1.4	1.7
12	11	إيطاليا	29.2	−17	1.5	1.7	1.7
13	12	أستراليا	27.5	33	2.0	1.8	1.6
14	14	كندا	20.6	13	1.3	1.2	1.2
15	15	تركيا	18.2	46	2.2	2.2	1.0
المجموع الفرعي للخمسة عشرة الكبار			**1396**	..	..	..	**80**
العالم			**1739**	**9.8**	**2.2**	**2.4**	**100**

[ ] = رقم تقديري.

(أ) اعتمد ترتيب الدول لعام 2016 على أرقام محدَّثة للإنفاق العسكري لسنة 2017 في الإصدار الحالي لقاعدة بيانات سيبري للإنفاق العسكري. ولذلك ربّما يختلف هذا الترتيب عن ترتيب سنة 2016 الوارد في كتاب سيبري السنوي للعام 2017 وفي منشورات سيبري الأخرى لعام 2017.

(ب) أرقام الإنفاق العسكري كحصّة من الناتج المحلّي الإجمالي مبنيّة على تقديرات الناتج المحلّي الإجمالي لسنة 2017 بحسب قواعد بيانات World Economic Outlook وInternational Financial Statistics الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

المصادر: SIPRI Military Expenditure Database, May 2018; International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, October 2017, and International Monetary Fund, International Financial Statistics Database, September 2017.

الولايات المتّحدة

بلغ الإنفاق العسكري للولايات المتحدة 610 مليارات دولار في عام 2017، بانخفاض طفيف مقداره 0.5 بالمئة عما كان عليه في عام 2016. لكن تبقى الولايات المتّحدة أكبر الدول إنفاقاً على السلاح على الإطلاق في العالم بإنفاقها ما يناهز ثلاثة أمثال (2.7) إنفاق الصين، ثاني أكبر دولة إنفاقاً على السلاح في العالم (انظر أدناه). لكن تدنّى الإنفاق العسكري في عام 2017 بنسبة 22 بالمئة عن ذروته التي بلغها في عام 2010 والتي يمكن عزوها إلى «اندفاع» الجيش الأمريكي في أفغانستان والعراق[6].

يغطّي الإنفاق العسكري الأمريكي الإجمالي النفقات الفعلية من (أ) «قاعدة الموازنة»، أي الإنفاق على الأنشطة العادية لوزارة الدفاع؛ (ب) إنفاق وزارة الطاقة على الترسانة النووية؛ (ج) الإنفاق العسكري في دوائر حكومية أخرى؛ (د) الإنفاق على عمليات الطوارئ في الخارج، وهو يغطّي العمليات العسكرية في شتّى أنحاء العالم، و(ه) إنفاق وزارة الخارجية على المساعدات العسكرية الخارجية[7].

أُقرّ قانون ضبط الموازنة (BCA) لعام 2011 بعد الإخفاق في الاتّفاق على خطّة لخفض عجز الموازنة الأمريكية عقب الأزمة المالية العالمية التي أثّرت في العائدات الحكومية[8]. يضع قانون ضبط الموازنة قيوداً على إنفاق الحكومة الأمريكية إلى عام 2021 لخفض عجز البلاد المتفاقم[9]. منذ سنّ هذا القانون والمفاوضات حول الموازنة تزداد صعوبة، وهذا يشمل الموازنة العسكرية، وقد أبرزت استقطاباً كبيراً في السياسة الأمريكية في أروقة مجلسَي الشيوخ والكونغرس وبين الكونغرس والرئيس[10]. كما أنّ انتخاب المرشّح الجمهوري دونالد ترامب رئيساً للولايات المتّحدة في عام 2016 لم يُحدث أثراً كبيراً في هذه الدينامية[11].

أدّى استمرار الخلاف في سنة 2017 إلى تأخير امتدّ نحو خمسة أشهر في إقرار الموازنة للسنة المالية 2018 التي تغطّي مدّة تبدأ بالأول من تشرين الأوّل/أكتوبر 2017 وتنتهي في 30 أيلول/

---

(6) White House, Office of the Press Secretary, «Remarks by the President in Address to the Nation on the Way forward in Afghanistan and Pakistan,» 1 December 2009.

(7) بلغ إجمالي حجم الإنفاق على المساعدات الأمريكية 7 مليارات دولار في عام 2017، أو نحو 1.1 في المئة من إجمالي الإنفاق العسكري الأمريكي. انظر: US Department of State, Congressional Budget Justification: Department of State, Foreign Operations, and Related Programs, Fiscal Year 2018 (Washington, DC: US Department of State, 2017).

(8) Budget Control Act of 2011, US Public Law no. 112-25, signed into law 2 August 2011.

(9) يستلزم قانون ضبط الموازنة (BCA) توفير 1 ترليون دولار بين عامي 2012 و2021. لمعرفة المزيد عن قانون ضبط الموازنة وخلفياته، انظر: E. Sköns and S. Perlo-Freeman, «The United States' Military Spending and the 2011 Budget Crisis,» in: *SIPRI Yearbook 2012*, pp. 162–166.

(10) Pew Research Center, «The Partisan Divide on Political Values Grows Even Wider,» 5 October 2017.

(11) C. Foran, «America's Political Divide Intensified during Trump's First Year as President,» *The Atlantic*, 5/10/2017.

سبتمبر 2018. وفي أثناء هذا التأخير، أجاز الكونغرس قرارات «مواصلة التمويل» للإبقاء على عمل المؤسّسات الحكومية[12].

وفي 19 تشرين الأوّل/أكتوبر 2017، وافق مجلس الشيوخ على الموازنة الدفاعية المدعومة من الجمهوريين للسنة المالية 2018، التي أجازها بعد ذلك مجلس النوّاب ووقّعها الرئيس في 8 شباط/فبراير 2018[13]. ووفاءً بوعد قطعه ترامب في أثناء حملته الرئاسية، شكّلت الموازنة العسكرية المعتمَدة لسنة 2018 زيادة كبيرة (وصلت إلى 700 مليار دولار) على الإنفاق العسكري الذي بلغ 610 مليارات دولار في عام 2016[14]. الهدف من زيادة الموازنة العسكرية دعم الزيادات في أعداد الجنود وبرنامج شامل لتحديث الأسلحة التقليدية والنووية. هذه المشاريع ترجمة لاستراتيجية الأمن القومي الجديدة التي تصف الصين وروسيا كمنافستين «تتحدّيان سلطة ونفوذ ومصالح» الولايات المتّحدة[15].

إحدى نتائج تطوّر الموازنة العسكرية الأمريكية في السنين الأخيرة إرباك عام حيال العمليات الجارية وانتفاء الوضوح في شأن مستوى الإنفاق العسكري الأمريكي في الوقت الحالي وفي المستقبل المنظور. كما أنّ متابعة عملية موازنة الحكومة الأمريكية المعقّدة من قِبل الجمهور العام في سياق الاستقطاب الكبير في الحياة السياسية ازدادت صعوبة بسبب النزاعات بين الكونغرس والإدارة، وبين الحزبين السياسيَّين إضافة إلى استخدام قرارات مواصلة التمويل.

الصين

الصين هي ثاني أكبر دول العالم إنفاقاً على السلاح في العالم، وقد رصدت لجيشها نحو 228 مليار دولار في عام 2017، بزيادة 5.6 بالمئة منذ عام 2016. وتبقى زيادة الإنفاق العسكري الصيني متمشّية مع مواكبة الحكومة لنموّ الناتج المحلّي الإجمالي زائد التضخّم في السنين السابقة. لذلك، بقيت نسبة العبء العسكري 1.9 بالمئة من الناتج المحلّي الإجمالي في عام 2017. إذا واصلت الصين هذه المقاربة، ستتباطأ الزيادات في الإنفاق العسكري لنضج اقتصاد البلاد وثبات معدّلات النموّ وتباطئها. في الواقع، كانت زيادة الإنفاق في عام 2017 الأدنى منذ عام 2010، ولم يصل معدّل النموّ إلى هذا المستوى المتدنّي منذ عام 1995.

---

(12) كقاعدة عامّة، تمدّد قرارات مواصلة التمويل مستوى الموارد المخصّصة للدوائر والوكالات الحكومية بناء على مخصّصات موازنة السنة السابقة.

(13) L. Gambino, «Senate Passes Trump's Budget, a First Step towards Contentious Tax Reform,» *The Guardian*, 20/10/2017.

(14) T. McCarthy, «Does the US Really Need a Huge Boost in Military Spending?,» *The Guardian*, 9/2/2018.

(15) White House, National Security Strategy of the United States of America (Washington, DC: White House, 2017), p. 2, and M. R. Gordon, «Trump Plans Shift to US Security Strategy,» *Wall Street Journal*, 18/12/2017.

تصدر الصين موازنة دفاع وطني كلّ عام، لكنّها لا تُدرج عناصر مهمّة إضافية في الإنفاق العسكري العام، لأنّها تُدرج في أجزاء أخرى في موازنة الدولة (انظر الجدول الرقم (4 ـ 4)). يمكن الحصول على بيانات عن بعض هذه العناصر الإضافية من مصادر رسمية لبعض السنين على الأقلّ (كالشرطة الشعبية المسلّحة ومصروفات تسريح الجنود)، لكنّ البيانات المتّصلة بعناصر أخرى (كالصرف الإضافي على الأبحاث والتطوير والاختبار والتقييم العسكري، وعلى المنشآت العسكرية وعلى واردات الأسلحة) غير متاحة أو ناقصة أو غير موثوق بها. لذلك، هناك شكوك كثيرة في تقدير الإنفاق العسكري الصيني الإجمالي[16].

الجدول الرقم (4 ـ 4)

عناصر تقديرات سيبري للإنفاق العسكري الصيني، 2013 ـ 2017

الأرقام بمليارات اليوان بالأسعار الحالية ما لم يُذكر خلاف ذلك. وربّما لن يكون حاصل جمع الأرقام مساوياً للمجاميع بسبب اصطلاح تدوير الأرقام.

	2013	2014	2015	2016	2017
موازنة الدفاع الوطني (مركزية ومحلّية)	741	829	908	977	1046
الشرطة الشعبية المسلّحة	139	157	164	178	196
إنفاق إضافي على البحث والتطوير والاختبار/ التكنولوجيا والتقييم العسكري	[116]	[120]	[122]	[132]	[140]
مصروفات لتسريح جنود	68	70	76	86	92
إنفاق إضافي على بناء منشآت عسكرية	[45]	[49]	[52]	[56]	[60]
واردات أسلحة	[3.7]	[8.6]	[9.3]	[8.4]	[11]
عائدات تجارية لجيش التحرير الشعبي	[1.0]	[1.0]	[1.0]	[1.0]	[1.0]
المجموع	**1115**	**1233**	**1333**	**1437**	**1544**
المجموع بمليارات الدولارات (بالأسعار الحالية)	**180**	**201**	**214**	**216**	**228**

[ ] = رقم تقديري.

المصادر: قاعدة بيانات **سيبري** للإنفاق العسكري، أيار/مايو 2018؛ وزارة المالية الصينية، وثائق متنوّعة.

هناك عنصر جدير بالملاحظة في الإنفاق العسكري الصيني وليس مدرجاً في تقدير **سيبري** حالياً، وهو «التسويات التقاعدية»، أي المبالغ المالية للعسكريين الخارجين من الخدمة. لكنّ الصين أعلنت في عام 2015 أنّها خطّطت لإعادة تنظيم جيش التحرير الشعبي، وهو ما أفضى

(16) لمعرفة منهجية سيبري في تقدير إنفاق الصين العسكري، انظر: S. Perlo-Freeman, «China's Military Expenditure,» in: *SIPRI Yearbook 2016*, pp. 516–519.

بحلول عام 2017 إلى خفض الأفراد العسكريين بمقدار 300000 جندي[17]. أدّى ذلك إلى زيادة حادّة في مصاريف بند تسوية التقاعد في الموازنة الوطنية، التي ارتفعت بنسبة 26 بالمئة من 47.4 مليار يوان (7.7 مليار دولار) في عام 2014 إلى 59.6 مليار يوان (9.6 مليار دولار) في عام 2015، وحافظت على مستوى مشابه في عام 2016 (لم تصدر بعد أرقام سنة 2017). ومع إتاحة معلومات جديدة عن هذا البند في الإنفاق، سيراجع **سيبري** منهجيته، ويعدّل تقديره للإنفاق العسكري الصيني بطريقة متّسقة إذا اقتضى الأمر.

الاتّجاهات الإقليمية

أفريقيا

بقي الإنفاق العسكري في أفريقيا على حاله تقريباً بالأرقام الحقيقية في عام 2017، مع تراجع ضئيل بنسبة 0.5 بالمئة ليصل إلى نحو 42.6 مليار دولار[18]. تماشى هذا الهبوط مع الاتّجاه النزولي منذ أن بلغ ذروته بعد الحرب الباردة في عام 2014 (انظر الجدول الرقم (4 ـ 1)). لكنّ ثلاث سنوات من خفض الإنفاق العسكري في أفريقيا لم تحل دون بقائه أعلى بنسبة 28 بالمئة في عام 2017 منه في عام 2008.

انخفض الإنفاق العسكري في شمال أفريقيا لأوّل مرّة منذ عام 2006، بهبوطه بنسبة 1.9 بالمئة ليصل إلى نحو 21.1 مليار دولار في عام 2017. ومع ذلك، كان الإنفاق أعلى بنسبة 105 بالمئة في عام 2017 منه في عام 2008. يشكّل إنفاق الجزائر العسكري نحو نصف الإنفاق العسكري لشمال أفريقيا ونحو ربع الإنفاق العسكري الأفريقي. ومع ذلك، انخفض إنفاق الجزائر العسكري بنسبة 5.2 بالمئة ووصل إلى 10.1 مليار دولار في عام 2017. تلك كانت المرّة الأولى التي انخفض فيها الإنفاق منذ العام 2003، والمرّة الثانية منذ عام 1995. يمكن عزو انخفاض الإنفاق في عام 2017 إلى تدنّي أسعار النفط وإلى استمرار تراجع العائدات الحكومية الجزائرية من استخراج المواد الهيدروكربونية، وهو ما أبقى عجز الموازنة مرتفعاً واستنزف المدّخرات الوطنية الجزائرية (التي انخفضت من 43 بالمئة من الناتج المحلّي الإجمالي في عام 2009 إلى 4.6 بالمئة وحسب في عام 2016) والاحتياطيات الدولية، فزاد الاقتراض المحلّي زيادة كبيرة ودفع إلى تقليص الإنفاق العام (الذي تدنّي إلى 5.8 بالمئة في عام 2016 مع توقّع خفضات إضافية في عام 2017)[19].

---

(17) J. Perliz, «China to Raise Military Spending, but Less than in Recent Years,» *New York Times,* 4/3/2017, and China Armed Forces, «Experts' Comments on Defense and Military Reform,» Xinhua, 27 January 2016.

(18) يُستثنى من هذا المجموع إريتريا والصومال اللتين استحال التوصّل إلى سلسلة تقديرات موثوق بها بشأنهما لإدراجها في المجموع الإقليمي.

(19) International Monetary Fund (IMF), *Algeria: Staff Report for the 2017 Article IV Consultation*, IMF Country Report no. 17/141 (Washington, DC: IMF, 2017).

بلغ الإنفاق العسكرية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 21.6 مليار دولار في عام 2017، بزيادة 0.9 بالمئة عن عام 2016، لكنّه بقي أدنى بنسبة 6.8 بالمئة عن عام 2008. الزيادة الكبيرة في الإنفاق العسكري السوداني في عام 2017 هي التي دفعت الاتّجاه التصاعدي، لكن قابل تلك الزيادة خفوض في إنفاق ثلاثٍ من الدول الأربع الكبار في تلك المنطقة دون الإقليمية: أنغولا ونيجيريا وجنوب أفريقيا. ونخصّ بالذكر أنغولا التي استمرّ انخفاض إنفاقها العسكري، فهوى بنسبة 16 بالمئة ووصل إلى 3.1 مليار دولار في عام 2017. ومع تطبيق الحكومة إجراءات تقشّفية، انخفض الإنفاق العسكري بنسبة 61 بالمئة عن ذروته التي بلغها في سنة 2014[20]. وبعدما كانت أنغولا أكبر دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إنفاقاً على التسلّح (باستحواذها على 26 بالمئة من إجمالي المنطقة دون الإقليمية في عام 2014)، تراجعت إلى المركز الثاني في عام 2016، وإلى المركز الثالث في عام 2017 (باستحواذها على 14 بالمئة من إجمالي إنفاق تلك المنطقة دون الإقليمية)، بعد السودان وجنوب أفريقيا (انظر القسم II).

شهد الإنفاق العسكري خفوضاً كبيرة أيضاً في عام 2017 في جنوب السودان (56– بالمئة)، وتشاد (33– بالمئة)، وموزمبيق (21– بالمئة) وساحل العاج (19– بالمئة). وهذه أوّل مرّة ينخفض فيها الإنفاق العسكري لساحل العاج منذ عام 2013 نظراً إلى الهبوط الحادّ في أسعار الكاكاو في العالم، وهو السلعة الرئيسة التي تصدّرها البلاد، وهو ما أدّى إلى خفض الموازنة في عام 2017 نحو 413 مليون دولار، ويشمل ذلك خفض الإنفاق العسكري بمقدار 117 مليون دولار[21]. وتذبذب إنفاق تشاد العسكري بشدّة بين سنة وأخرى، فانخفض بنسبة 33 بالمئة في عام 2017، بعد زيادة بلغت 42 بالمئة في عام 2016 وانخفاض بنسبة 37 بالمئة في عام 2015. يمكن عزو الانخفاض في عام 2017 إلى توليفة من العناصر كالانسحاب من قتال بوكو حرام في النيجر وتدنّي أسعار النفط وأزمة اقتصادية متفاقمة[22]. وعلى الرغم من تجدّد القتال في جنوب السودان بين الجيش الوطني (الجيش الشعبي لتحرير السودان) والحركة الشعبية لتحرير السودان ـ التيار المعارض (SPLM-IO)، أدّى تردّي الأوضاع الاقتصادية (كهبوط أسعار النفط، والارتفاع الكبير لأسعار الموادّ الغذائية وانخفاض قيمة العملة والتضخّم المفرط) إلى خفض إضافي في الإنفاق العسكري في عام 2017[23].

---

(20) International Monetary Fund (IMF), *Angola: Staff Report for the 2016 Article IV Consultation*, IMF Country Report no. 17/39 (Washington, DC: IMF, 2016).

(21) «Ivory Coast to Cut Budget Spending by 10 Pct on Low Cocoa Prices-President,» Reuters, 20 April 2017, and O. Monnier, «Ivory Coast Cuts Budget as Cocoa Decline Slashes Export Earnings,» Bloomberg Markets, 12 May 2017.

(22) International Monetary Fund (IMF), *Chad: Third and Fourth Reviews under the Extended Credit Facility Arrangement, and Requests for Waivers of Nonobservance of Performance Criteria, Augmentation of Access, Extension of the Current Arrangement, and Rephasing of Disbursements*, IMF Country Report; no. 16/364 (Washington, DC: IMF, 2016), and B. Balima and E. Farge, «Chad Withdraws Troops from Fight against Boko Haram in Niger,» Reuters, 12 October 2017.

(23) M. Pinaud, «South Sudan-November 2017 Update,» 27 December 2017, Armed Conflict Location and Event Data Project (ACLED), 27 December 2017; C. Soi, «There are No Clear Winners in South Sudan's War,» =

أسهم اشتداد القتال بين الحكومة السودانية والمتمرّدين في دارفور منذ منتصف عام 2017 إلى زيادة كبيرة في الإنفاق العسكري السوداني ليرتفع بنسبة 35 بالمئة ويصل في عام 2017 إلى 4.4 مليار دولار(24). وقد تزامن خمود النشاط العسكري في عام 2015 مع وصول الإنفاق العسكري السوداني إلى أدنى مستوى له منذ بداية النزاع في دارفور في عام 2003. لكنّ التزام الحكومة بعد ذلك بالردّ العسكري زاد الإنفاق العسكري السوداني في عامي 2016 و2017 ليصبح الأعلى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى(25).

شهدت الغابون الزيادة النسبية الكبرى في الإنفاق العسكري في عام 2017 مقارنة ببقيّة الدول الأفريقية. ومع أنّ الموازنة العامّة لحكومة الغابون انخفضت بنسبة 17 بالمئة، زاد الإنفاق العسكري بنسبة 42 بالمئة، فبلغ 299 مليون دولار بالمئة في عام 2017. بالتالي، أصبحت البلاد ثالث أكبر منفق على التسلّح في غرب أفريقيا بعد النيجر وساحل العاج.

تراجع الإنفاق العسكري النيجيري للسنة السادسة على التوالي بانخفاضه بنسبة 4.2 بالمئة وبلوغه 1.6 مليار دولار في عام 2017، برغم تواصل العمليات العسكرية ضدّ بوكو حرام. وفي جنوب أفريقيا، ثاني أكبر منفق على التسلّح في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، استقرّ الإنفاق العسكري عند مستوى قريب من 3.6 مليار دولار، مع انخفاض طفيف بنسبة 1.9 بالمئة في عام 2017.

الأمريكات

بقي الإنفاق العسكري في الأمريكات 695 مليار دولار في عام 2017، كعام 2016، لكنّه تدنّى بنسبة 11 بالمئة عما كان عليه في عام 2008. شكّل إنفاق دولتَي أمريكا الشمالية (كندا والولايات المتحدة) 91 بالمئة من إجمال إنفاق الأمريكات. بلغ إجمالي إنفاق أمريكا الشمالية 630 مليار دولار، وهو أدنى بنسبة 0.2 بالمئة منه في عام 2016، وأدنى بنسبة 13 بالمئة منه في عام 2008. وزاد إنفاق أمريكا الجنوبية العسكري بنسبة 4.1 بالمئة وبلغ 57.0 مليار دولار في عام 2017، وكانت الزيادة السنوية الأولى منذ عام 2014، وهو ما رفع الزيادة الإجمالية منذ عام 2008 إلى 17 بالمئة. وتراجع الإنفاق العسكري في أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي بنسبة 6.6 بالمئة بين عامي 2016 و2017 وبلغ 7.6 مليار دولار، لكنّه بقي أعلى من الإنفاق الإجمالي في عام 2008 بنسبة 39 بالمئة. وشكّل مجموع الإنفاق العسكري في أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي 64.6 مليار دولار في عام 2017 مرتفعاً بنسبة 2.7 بالمئة عن عام 2016، وبنسبة 19 بالمئة عن عام 2008.

= Al Jazeera, 20 April 2017, and International Monetary Fund (IMF), *Republic of South Sudan: Staff Report for the 2016 Article IV Consultation*, IMF Country Report no. 17/73 (Washington, DC: IMF, 2017).

(24) Nuba Reports, «A New Conflict in Darfur, More Displaced,» 1 June 2017.

(25) United Nations, Security Council, Final report of the Panel of Experts on the Sudan Established Pursuant to Resolution 1591 (2005), 22 December 2016, S/2017/22, 9 January 2017.

إن الزيادة بنسبة4.1 بالمئة في الإنفاق العسكري لأمريكا الجنوبية يمكن أن تعزى أساساً إلى الزيادة في الأرجنتين (بنسبة 15 بالمئة ليصل إلى 5.7 مليار دولار) والبرازيل (بنسبة 6.3 بالمئة ليصل إلى 29.3 مليار دولار). ويتعيّن توخّي الحذر عند النظر إلى التغيّرات في إنفاق الأرجنتين العسكري في السنة الأخيرة (بين عامي 2016 و2017 في هذه الحالة) للفروق الكبيرة والمنتظمة بين الإنفاق المرصود في الموازنة والإنفاق الفعلي. ففي كلّ عام منذ 1991، لم يتجاوز الإنفاق العسكري الفعلي 94 بالمئة من الإنفاق المرصود في موازنة العام. بالتالي، ربّما ينتج من الموازنة العسكرية المزمعة لعام 2017 والبالغة 5.7 مليار دولار إنفاقٌ عسكري فعلي يناهز 5.3 مليار دولار متى أفيد عن الإنفاق في عام 2018، وهذا يمثّل زيادة سنوية أدنى كثيراً نسبتها 6 ـ 7 بالمئة.

شكّلت زيادة الإنفاق العسكري في البرازيل مفاجأة بالنظر إلى الوضع الاقتصادي والفوضى السياسية التي تشهدها البلاد حالياً. والظاهر أنّ تيسير أهداف تقليص عجز الموازنة الحكومية (وصولاً إلى عام 2020) والإفراج عن أموال إضافية (4.1 مليار دولار) نفع كلّ القطاعات الرئيسة (التعليم والرعاية الصحّية والدفاع)، فزادت نسبة الإنفاق على هذه النواحي كحصّة من الإنفاق الحكومي الإجمالي في عام 2017 عنها في عام 2016[26]. وببلوغ الإنفاق العسكري 29.3 مليار دولار، يصبح ثالث أكبر ناحية في الإنفاق الحكومي بعد الرعاية الصحّية والتعليم.

شهد الإنفاق العسكري في أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي تغيّرات سببها في الأساس المكسيك التي شكّل إنفاقها 76 بالمئة من إجمالي إنفاق تلك المنطقة دون الإقليمية. وبعد سنين من انخراط الجيش بطريقة غير رسمية في محاربة كارتيلات المخدّرات في المكسيك، صار ذلك الدور مقنَّناً الآن بقانون الأمن الداخلي لسنة 2017. لكنّ ثِقل الضغوط الاقتصادية (كارتفاع عجز الموازنة والدَّين الحكومي) لا يزال يقيّد الإنفاق الحكومي[27]. وببلوغ الإنفاق العسكري في المكسيك 5.8 مليار دولار في عام 2017، يكون قد تدنّى بنسبة 8.1 مقارنة بعام 2016، منخفضاً للسنة الثانية على التوالي.

آسيا وأوقيانيا

بلغ الإنفاق العسكري في آسيا وأوقيانيا 477 مليار دولار في عام 2017، فزاد بنسبة 3.6 بالمئة مقارنة بعام 2016. لكنّها أدنى زيادة سنوية منذ زيادة الـ2.4 بالمئة في عام 2010.

(26) M. Ayres and S. Cascione, «Brazil Softens Budget Deficit Goals through 2020,» Reuters, 16 August 2017, and S. Cascione, «Update 1: Brazil Frees up $4 Billion in 2017 Gov’t Spending,» Reuters, 22 September 2017.

(27) D. Agren, «Amid Criticism, Mexico is on Track to Strengthen Military’s Role in Fighting Crime,» *Washington Post*, 10/12/2017; J. Webber, «Mexico Steps up Austerity Plans in 2017 Budget,» *Financial Times*, 9/9/2016, and Ley de Seguridad Interior [Internal security law], *Diario Oficial de la Federación*, vol. 771, no. 18 (December 2017).

زاد الإنفاق العسكري في المنطقة بنسبة 59 بالمئة بين عامي 2008 و2017[28]. سُجّلت أكبر الزيادات النسبية في الإنفاق العسكري بين عامي 2008 و2017 في كمبوديا (332 بالمئة) وبنغلادش (123 بالمئة) وإندونيسيا (122 بالمئة) والصين (110 بالمئة). وطرأت زيادات كبيرة أخرى (أكبر من 40 بالمئة، لكن أقلّ من 100 بالمئة) في فيتنام والفيليبين وقيرغيزستان وميانْمار وباكستان ونيبال والهند. ولم ينخفض الإنفاق العسكري إلّا في خمس دول في آسيا وأوقيانا في مدّة السنوات العشر، وهي تيمور ليستي وأفغانستان وفيجي وماليزيا وبروناي دار السلام. وارتفع الإنفاق العسكري في آسيا وأوقانيا من 17 بالمئة من الإنفاق العالمي في عام 2008 إلى 27 بالمئة في عام 2017، وذلك عائد في الأساس إلى الزيادة الكبيرة في إنفاق الصين في تلك المدّة. أضف إلى ذلك أنّ خمساً من الدول الخمس عشرة الأكثر إنفاقاً في العالم موجودة في آسيا وأوقيانيا: الصين (المرتبة الثانية) والهند (المرتبة الخامسة) واليابان (المرتبة الثامنة) وكوريا الجنوبية (المرتبة العاشرة) وأستراليا (المرتبة الثالثة عشرة).

تواصِل دول آسيوية كثيرة خططها الطويلة الأجل لتحديث قدراتها العسكرية. وتبقى التوتّرات بين العديد من الدول الآسيوية القوةَ الرئيسة الدافعة لتنامي الإنفاق العسكري في المنطقة[29]. تشهد المنطقة توتّرات دائمة كتلك التي (أ) بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية واليابان حول شبه الجزيرة الكورية، و(ب) بين الصين واليابان في بحر الصين الشرقي، و(ج) بين الصين وعدد من دول شرق آسيا حول مزاعم في بحر الصين الجنوبي، و(د) بين الهند وباكستان، و(هـ) بين الهند والصين.

مثّل إنفاق الصين العسكري، المقدّر بنحو 228 مليار دولار، 48 بالمئة من إجمالي الإنفاق الإقليمي، وزاد على ثلاثة أمثال (3.6) إنفاق الهند، ثاني أكبر المنفقين على السلاح في آسيا وأوقيانيا. وارتفع إنفاق الصين كحصّة من الإنفاق العالمي من 5.8 بالمئة في عام 2008 إلى 13 بالمئة في عام 2017.

بلغ إجمالي إنفاق الهند العسكري 63.9 مليار دولار في عام 2017، بزيادة بنسبة 5.5 بالمئة عن عام 2016، وبنسبة 45 بالمئة عن عام 2008. تخطّط الحكومة الهندية لتحديث وتعزيز القدرة العملانية لقوّاتها المسلّحة ولتطوير قدرات محلّية لإنتاج الأسلحة[30]. تبدو الخطوتان مدفوعتين، ولو جزئياً، بالتوتّرات مع الصين وباكستان.

---

(28) لا توجد بيانات متاحة عن كوريا الشمالية وتركمانستان وأوزبكستان في الأعوام 2008 ـ 2017، وهي غير مدرَجة في مجاميع آسيا وأوقيانيا. لكن أُدرجت في المجاميع البياناتُ غير المكتملة عن طاجيكستان، وهي تشير إلى حدوث زيادة. كما أنّ البيانات الخاصّة بلاوس أبعد عن الاكتمال من أن تحدّد أيّ اتّجاه واضح.

(29) A. J. Tellis, A. Marble, and T. Tanner, eds., *Strategic Asia 2010–11: Asia's Rising Power and America's Continued Purpose* (Seattle, WA: National Bureau of Asian Research, 2010), and D. Tweed, «China Tensions Fuel Acceleration in Military Spending in Asia,» Bloomberg, 22 February 2016.

(30) A. Jaitley, Indian Minister of Finance, «Budget 2018–2019,» Speech to the Lok Sabha, 1 February 2018, and G. Magnus, «Belt and Road Initiative Stokes India–China Confrontation,» *Nikkei Asian Review* (27 February 2018).

بلغ إنفاق اليابان العسكري 45.4 مليار دولار في عام 2017، كحاله تقريباً في عام 2016 (بزيادة 0.2 بالمئة)، لكنّه زاد بنسبة 4.4 بالمئة عن عام 2008. ومع أنّ التهديدات الصينية والكورية الشمالية المتصوَّرة تظلّ محور الاستراتيجية الأمنية لليابان، تركزّ البلاد أيضاً على تطوير كفاءة قوّاتها المسلّحة وترشيقها[31].

أوروبا

بلغ إجمالي الإنفاق العسكري في أوروبا 342 مليار دولار في عام 2017، مستحوذة على 20 بالمئة من الإنفاق العسكري العالمي. لكنّه تدنّى بنسبة 2.2 بالمئة عن عام 2016، وزاد قدراً ضئيلاً (1.4 بالمئة) على عام 2008. وزاد إنفاق أوروبا الوسطى بين عامي 2016 و2017 بنسبة 12 بالمئة ليصل إلى 24.1 مليار دولار، وزاد إنفاق أوروبا الغربية بنسبة 1.7 بالمئة ليصل إلى 245 مليار دولار، بينما هوى بنسبة 18 بالمئة في أوروبا الشرقية ليصل إلى 72.9 مليار دولار. ولدى معاينة المدّة العشرية 2008 ـ 2017، يتبيّن أنّ الإنفاق العسكري في أوروبا الوسطى زاد بنسبة 20 بالمئة، وفي أوروبا الشرقية بنسبة 33 بالمئة، في حين انخفض بنسبة 5.7 بالمئة في أوروبا الغربية.

ضمّت أوروبا الغربية أربعاً من الدول الخمس عشرة الأكثر إنفاقاً على التسلّح في العالم: فرنسا (المرتبة السادسة) والمملكة المتّحدة (المرتبة السابعة) وألمانيا (المرتبة التاسعة) وإيطاليا (المرتبة الثانية عشرة)، وجميعهم أعضاء في حلف الناتو. واستحوذت بالجملة على 10 بالمئة من الإنفاق العسكري العالمي في عام 2017، بعدما استحوذت على 15 بالمئة في عام 2008. يمثّل هذا الانخفاض الإجمالي لحصّة المنطقة من الإنفاق العسكري العالمي تبادلاً لافتاً للمراتب بين أكثر الدول الأوروبية الغربية إنفاقاً وبين الصين في الفترة 2008 ـ 2017. ففي عام 2008، بلغ مجموع إنفاق هذه الدول الأربع نحو ثلاثة أمثال (2.6) إنفاق الصين، لكن بحلول عام 2017، لم تنفق هذه الدول غير 78 بالمئة من إجمالي إنفاق الصين.

انخفض إنفاق فرنسا بنسبة 1.9 بالمئة ليصل إلى 57.8 مليار دولار في عام 2017، وهو الانخفاض السنوي الأوّل منذ إنهاء العمل بالتدابير التقشّفية في عام 2013. وهذا ليس بالأمر المستبعَد نظراً إلى تعهّد الحكومة الفرنسية الجديدة بخفض الموازنة العسكرية لسنة 2017 كوسيلة لخفض عجز موازنة البلاد[32].

وفي المقابل، زادت ألمانيا إنفاقها العسكري بنسبة 3.5 بالمئة في عام 2017 بعد زيادة بلغت 4.2 بالمئة في عام 2016. وببلوغ الإنفاق 44.3 مليار دولار، يكون قد وصل في عام 2017 إلى أعلى مستوى له منذ العام 1999. يلي ذلك إصدار الحكومة كتاباً أبيض عن الجيش في عام 2016.

---

(31) Japanese Ministry of Defense (MOD), *Defense Programs and Budget of Japan: Overview of FY2017 Budget Request* (Tokyo: MOD, 2016).

(32) A. J. Rubin, «France's Top General Resigns in Dispute over Military Spending,» *New York Times*, 19/7/2017.

خلَصت الحكومة في ذلك الكتاب إلى أنّ كثرة مناطق الأزمات في العالم وزيادة الآمال المعقودة على الدور الذي يجدر بألمانيا الاضطلاع به في الأمن العالمي تُوجب تعزيز قوّاتها المسلّحة وزيادات ضخمة في الإنفاق العسكري[33]. وأعلنت هدفاً طويل الأجل يتمثّل ببلوغ هدف الناتو على صعيد الإنفاق على الجيش ـ 2 بالمئة من الناتج المحلّي الإجمالي على الأقلّ ـ لكنّها لم تحدّد لذلك إطاراً زمنياً واضحاً[34]. وبناء على الناتج المحلّي الإجمالي الألماني في سنة 2017، سيعني بلوغ هدف الناتو زيادة إنفاق الحكومة على جيشها ليصل إلى نحو 70 مليار دولار، وسيكون الأعلى في أوروبا. لكنّ الهدف المعلَن لإحداث هذا التغيير الكبير أثار في عام 2017 جدالاً بين أحزاب الائتلاف الحاكم حول معدّل النموّ الزائد للإنفاق العسكري[35].

زاد الإنفاق العسكري البريطاني بنسبة 0.5 بالمئة ليصل إلى 47.2 مليار دولار في عام 2017. يتطابق هذا النموّ بالأرقام الحقيقية مع إعلان الحكومة في أيار/مايو 2017 زيادة الموازنة العسكرية بنسبة 0.5 بالمئة على الأقلّ فوق معدّل التضخّم، وهو معدّل تحقّق في السنين السابقة[36]. وتقدّر وزارة الدفاع البريطانية العبء العسكري للمملكة المتّحدة بنحو 2.2 بالمئة من الناتج المحلّي الإجمالي ـ وهو أكبر من هدف الناتو البالغ 2 بالمئة على الأقلّ[37]. لكنّ تقدير سيبري يشير إلى أنّ العبء بلغ 1.8 بالمئة في عام 2017. يمكن إرجاع هذا التباين إلى الاختلافات في تعريف الإنفاق العسكري، إذْ إنّ تعريف سيبري لا يشمل التكاليف غير النقدية الاستهلاك أو الإهلاك الذي شكّل نحو 12 مليار دولار في عام 2017. بإضافة هذا الرقم إلى مجموع سيبري، يصل العبء العسكري للمملكة المتّحدة إلى 2.2 بالمئة من الناتج المحلّي الإجمالي، وبالتالي يتطابق مع الرقم المنقول عن وزارة الدفاع.

زاد مجموع الإنفاق العسكري لدول أوروبا الشرقية بنسبة 12 بالمئة في عام 2017 ليصل إلى 24.1 مليار دولار. وزادت تلك الدول إنفاقها العسكري في عام 2017 ما عدا دولتين هما البوسنة والهرسك وصربيا، واستدلّ كثير منها بالتهديد الروسي المتصوَّر لهذه المنطقة دون الإقليمية[38]. وإذا كانت بولندا أكبر منفق على السلاح على الإطلاق في أوروبا الوسطى باستحواذها على 42 بالمئة من مجموع المنطقة دون الإقليمية في عام 2017، فقد سجّلت رومانيا الزيادة النسبية

---

(33) German Government, *Weissbuch 2016 Zur Sicherheitspolitik und zur Zukunft der Bundeswehr* [الكتاب الأبيض لسنة 2016 عن السياسة الأمنية ومستقبل بونديسْفير] German Ministry of Defence, Berlin, July 2016.

(34) لمزيد من التفاصيل عن هدف الناتو، انظر مثلاً North Atlantic Council, «Wales Summit Declaration,» Press Release (2014) 120, 5 September 2014.

(35) N. Werkhäuser, «Mehr Geld fürs Militär?,» [More Money for the Military?], *Deutsche Welle*, 8/8/2017.

(36) R. Merrick, «Theresa May Pledges to Increase Defence Spending after Military Chiefs Warn UK Losing the Ability to Fight Wars,» *The Independent*, 10/5/2017.

(37) انظر مثلاً: British Ministry of Defence, «UK Defence in Numbers,» September 2017.

(38) S. Pezard [et al.], *European Relations with Russia: Threat Perceptions, Responses and Strategies in the Wake of the Ukrainian Crisis*, Research Report; no. 1579 (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2017).

الأكبر، إذْ زاد إنفاقها العسكري بنسبة 50 بالمئة عن عام 2016 مع بدئها بتنفيذ خطّتها للمشتريات والتحديث والتوسّع العسكري للمدّة 2017 ـ 2026. ويُتوقّع أن تبلغ تكلفة الخطّة ما مجموعه 11.6 مليار دولار، وهي زادت العبء العسكري لرومانيا أصلاً فوق هدف الناتو البالغ 2 بالمئة من الناتج المحلّي الإجمالي ـ وهذه أوّل مرّة تبلغ فيها رومانيا ذلك الهدف منذ أن أصبحت عضواً في حلف الناتو في عام 2004[39]. كما سُجّلت زيادات سنوية ملحوظة أخرى في الإنفاق في هذه المنطقة دون الإقليمية وذلك في لاتفيا وليتوانيا، حيث بلغت 21 بالمئة في الدولتين.

بلغ الإنفاق العسكري في أوروبا الشرقية 72.9 مليار دولار في عام 2017، أي أقلّ بنسبة 18 بالمئة عن عام 2016. يكسر هذا الانخفاض في الإنفاق اتّجاهاً تصاعدياً بدأ في عام 1988: ففي المدة 1998 ـ 2016، زاد الإنفاق العسكري في أوروبا الشرقية كلّ سنة بالأرقام الحقيقية، إلى حدّ أنّه زاد على الإنفاق في عام 1998 بنحو 400 بالمئة.

يُعزى انخفاض الإنفاق العسكري في أوروبا الشرقية بالكامل تقريباً إلى هبوط الإنفاق العسكري الروسي الذي مثّل 91 بالمئة من المجموع دون الإقليمي في عام 2017. موّل إنفاق روسيا العسكري منذ عام 2009 برنامجاً متسارعاً لشراء معدّات جديدة وتحديث مصانع الأسلحة[40]. خُطّط لهذا البرنامج لكي يستمرّ لغاية عام 2020 أو 2025 على الأقلّ. إلّا أنّ الاقتصاد الروسي عانى عدّة نكسات منذ عام 2014، بما في ذلك الانخفاض الكبير في عائدات الصادرات النفطية، فتقلّص الإنفاق الحكومي منذ ذلك الحين. لم تتأثّر الموازنة العسكرية إلّا في سنة 2017 حين انخفضت لأوّل مرّة منذ سنة 1998. بلغ الإنفاق العسكري الروسي 66.3 مليار دولار في عام 2017، منخفضاً بنسبة 20 بالمئة عن سنة 2016 بالأرقام الحقيقية. لكن تجدر الملاحظة إلى أنّ الحكومة الروسية سدّدت لمرّة واحدة ديناً ناهز 11.8 مليار دولار (793 مليار روبل) لمنتجي السلاح الروسي في عام 2016، لذلك تخطّى الإنفاقُ السنوي المستوى المعتاد. تُخطّط روسيا لإبقاء الإنفاق عند مستوى متدنّ في الأعوام 2018 ـ 2020، وذلك يعني أنّ موازنات أعوام 2011 ـ 2020 ستجعل التحديث أدنى كثيراً مما خُطّط له أصلاً، وربّما يتدنّى عمّا كان مزمعاً بنسبة 40 بالمئة[41]. لكنّ خفض الإنفاق في عام 2017 خفّض العبء العسكري لروسيا إلى 4.3 بالمئة من الناتج المحلّي الإجمالي بعدما بلغ 5.5 بالمئة في عام 2016.

---

(39) «Romania Commits to Keep Annual Defence Spending at 2 Pct of GDP until 2026,» Reuters, 1 August 2017, and S. T. Wezeman and A. Kuimova, «Romania and Black Sea Security,» in: SIPRI Background Paper (forthcoming 2018).

(40) لمعرفة المزيد عن برنامج التسلّح الروسي، انظر مثلاً: S. Perlo-Freeman, «Russian Military Expenditure, Reform and Restructuring,» in: *SIPRI Yearbook 2013*, pp. 142–145.

(41) J. Cooper, «Military Spending in Russia's Draft Federal Budget, 2018–20,» Unpublished research note, 2 October 2017.

بلغ إنفاق أوكرانيا العسكري 3.6 مليار دولار في عام 2017. ومع أنّ إنفاقها زاد بنسبة 10 بالمئة بالقيمة الاسمية، عنى التضخّم الشديد هبوط الإنفاق العسكري بنسبة 2.0 بالمئة بالأرقام الحقيقية. وهذا مشابه للتغيّر في سنة 2016، وهو مختلف تماماً عن النموّ القوي بالأرقام الحقيقية في عامي 2014 ـ 2015، وهذا يعكس الجمود في نطاق النزاع في شرق أوكرانيا منذ عام 2016[42]. لكن تبقى المخاوف من العودة إلى تأجيج النزاع لاستمرار الاشتباكات بين الجنود الحكوميين والمتمرّدين في عام 2018.

وبسبب تحسّن الأوضاع الاقتصادية في أوكرانيا منذ عام 2016، انخفض إنفاقها العسكري من مستواه العالي البالغ 4.0 بالمئة من الناتج المحلّي الإجمالي في عام 2015 إلى 3.4 بالمئة في عام 2017[43].

الشرق الأوسط

ضمّ الشرق الأوسط سبعاً من الدول العشر ذات العبء العسكري الأكبر في العالم في عام 2017[44]. لكنّ لم يقدّر سيبري الإنفاق العسكري الإجمالي للشرق الأوسط في عام 2017 لعدم توافر بيانات دقيقة عن عدّة بلدان، هي قطر والإمارات ـ يقدَّر أنّهما من أكثر الدول إنفاقاً على الأسلحة بناء على مشترياتهما الضخمة من الأسلحة ومستويات إنفاقهما العسكري في السنين السابقة ـ وسورية واليمن.

يُظهر الإنفاق العسكري الإجمالي لكل الدول التي تتوافر في شأنها بيانات زيادة متواصلة بين عامي 2009 و2015، وهذا يُفضي إلى زيادة إجمالية مقدارها 41 بالمئة في تلك السنين. لكن مع هبوط أسعار النفط، انخفض إنفاق هذه الدول بنسبة 16 بالمئة بين عامي 2015 و2016. ثمّ زاد إنفاقها مجدّداً بنسبة 6.2 بالمئة في عام 2017، لكنّ مجموع إنفاقها بقي أدنى بنسبة 11 بالمئة عن نظيره في عام 2015.

يقدَّر أنّ السعودية والإمارات أكبر المنفقين على التسلّح في المنطقة. إنّ التهديدات القديمة التي يُتصوَّر أنّها ناشئة عن إيران والتنافس معها والتدخّل العسكري ذا الصلة في اليمن منذ عام 2015 دوافع مهمّة لإنفاقهما العسكري. كما أنّ التوترات الكبيرة التي نشأت في عام 2017 بين قطر من جانب، وبين السعودية والإمارات من جانب آخر زادت الضغوط الدافعة إلى الاستثمار في

---

(42) لمعرفة المزيد عن النزاع في أوكرانيا، انظر الفصل الثاني، القسم IV في هذا الكتاب. انظر أيضاً: S. T. Wezeman and A. Kuimova, «Ukraine and Black Sea Security,» in: SIPRI Background Paper (forthcoming 2018).

(43) World Bank, «Ukraine Economy Update,» 4 April 2017.

(44) الدول السبع هي سلطنة عُمان (12 بالمئة من الناتج المحلّي الإجمالي) والسعودية (10 بالمئة من الناتج المحلّي الإجمالي) والكويت (5.8 بالمئة من الناتج المحلّي الإجمالي) والأردن (4.8 بالمئة من الناتج المحلّي الإجمالي) وإسرائيل (4.7 بالمئة من الناتج المحلّي الإجمالي) ولبنان (4.5 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي) والبحرين (4.1 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي).

أصول عسكرية في هذه الدول. السعودية هي أكبر الدول إنفاقاً على التسلّح في المنطقة وثالث أكبر دول العالم إنفاقاً في عام 2017، فقد زاد إنفاقها العسكري بنسبة 74 بالمئة بين عامي 2008 و2015 ليصل إلى ذروته بإنفاق 90.3 مليار دولار. ثم هوى بنسبة 29 بالمئة في عام 2016، لكنّه زاد مجدّداً بنسبة 9.2 بالمئة في عام 2017 ليصل إلى 69.4 مليار دولار (انظر القسم (II)).

آخر تقدير متاح للإنفاق العسكري لدولة الإمارات كان عام 2014 (24.4 مليار دولار) حين كانت ثاني أكبر دول المنطقة إنفاقاً على التسلّح. وبالنظر إلى عملياتها العسكرية في ليبيا وسورية واليمن، ومشترياتها الكبيرة من الأسلحة في السنين الأخيرة، والتطوّرات في إنفاقها الحكومي العام، يمكن الافتراض على نحو معقول بأنّ الإنفاق العسكري لدولة الإمارات بقي مماثلاً لنظيره في عام 2014.

بحلول عام 2014، انخفض إنفاق إيران العسكري باطّراد (بنسبة 31 بالمئة) عن ذروته في عام 2006. لكنّ الاقتصاد الإيراني انتفع من الرفع التدريجي لعقوبات الاتّحاد الأوروبي والأمم المتّحدة منذ عام 2014، فيسّر ذلك زيادة الإنفاق العسكري بنسبة 37 بالمئة بين عامي 2014 و2017 ليصل إلى 14.5 مليار دولار في عام 2017[45].

بلغ إنفاق إسرائيل العسكري ذروته في عامي 2014 ـ 2015 وقت تنفيذها عمليات عسكرية في غزّة في عام 2014، ثمّ انخفض بنسبة 13 بالمئة بين عامي 2015 و2016. ومع أنّه عاود الزيادة بنسبة 4.9 بالمئة في عام 2017 ليصل إلى 16.5 مليار دولار (من دون احتساب المساعدات العسكرية الأمريكية التي تبلغ نحو 3.1 مليار دولار)، هذا المجموع أدنى كثيراً من مستويات الإنفاق في عامين 2014 و2015.

انخفض الإنفاق العسكري المصري في عام 2017 بنسبة 11 بالمئة عن عام 2016، وبنسبة 16 بالمئة عن عام 2015. وهذا تطوّر لافت للنظر، بسبب العمليات العسكرية المصرية في سيناء، ومخاوف مصر الأمنية حيال ليبيا، وإسهاماتها في التدخّل العسكري في اليمن وبرامجها الضخمة لشراء الأسلحة التي بدأت في عام 2015. ربّما تكون البيانات المتاحة غير دقيقة، بسبب الإنفاق من خارج الموازنة مثلاً. التفسير الآخر هو زيادة المعونات العسكرية الأجنبية، فالولايات المتّحدة تقدّم لمصر في العادة معونات عسكرية بقيمة 1.3 مليار دولار سنوياً، بينما موّلت السعودية مشتريات مصر الحديثة من الأسلحة الفرنسية[46].

---

(45) لمعرفة المزيد عن رفع العقوبات، انظر الفصل السابع، القسم V؛ والفصل العاشر، القسم II في هذا الكتاب.

(46) J. M. Sharp, «Egypt: Background and US Relations, Congressional Research Service (CRS) Report for Congress RL33003 (Washington, DC: US Congress, CRS, 2018), pp. 15–18, and P. Jova, «Un des Mistral vendus à l'Egypte à pris la mer» [إبحار إحدى سفن ميسترال التي بيعت لمصر] *Le Figaro*, 6/5/2016.

يُدرج سيبري المعونات العسكرية في خانة الإنفاق العسكري للدولة المانحة وليس في خانة الدولة المتلقّية.

زاد الإنفاق العسكري التركي بنسبة 46 بالمئة بين عامي 2008 و2017، ليصل إلى 18.2 مليار دولار، ولذلك احتلّت المركز الخامس عشر في قائمة الدول الأكثر إنفاقاً على التسلّح في العالم[47]. وفي العقد الحالي، زاد الإنفاق باطّراد بالأرقام الحقيقية إلّا في عام 2010. ومع أنّ الموازنة العسكرية الأصلية لعام 2017 تدنّت عن موازنة عام 2016، زاد الإنفاق الفعلي بنسبة 10 بالمئة تقريباً في أثناء العام نظراً إلى تزايد العمليات العسكرية على طول الحدود السورية والعراقية. وفي عام 2017، أنفقت تركيا 2.2 بالمئة من ناتجها المحلّي الإجمالي على الجيش، بعدما كانت النسبة 2.1 بالمئة في عام 2016. وبذلك تخطّت تركيا هدف الناتو البالغ 2 بالمئة من الناتج المحلّي الإجمالي في ثمانية من الأعوام 2008 ـ 2017 العشرة.

---

(47) لمعرفة المزيد عن الإنفاق العسكري والسياسة العسكرية التركية، انظر: S. T. Wezeman and A. Kuimova, «Turkey and Black Sea Security,» (SIPRI Background Paper, forthcoming 2018).

II الدَّين وسعر النفط والإنفاق العسكري

نان تيان
ودييغو لوبس دا سيلفا

لحجم العائدات النفطية الحكومية دور مهمّ في القرارات المتعلّقة بإنفاق الدول التي تعتمد اقتصاداتها على تصدير النفط. حين هبط سعر النفط في عام 2014 (لتبقى أسعاره متدنّية منذ ذلك الحين)، تقلّصت العائدات النفطية بشدّة في هذه الدول، وهو ما حملها على زيادة الاعتماد على مصادر تمويل بديلة (كالاستدانة أو الاقتراض) لتمويل الإنفاق، وهذا يشمل الإنفاق العسكري. لكنّ الزيادات الضخمة في الاقتراض إلى مستويات لا يمكن تحمّلها قد يعرقل التنمية الاقتصادية.

عقب انهيار أسعار النفط، تكبّدت الاقتصادات المعتمدة على تصدير النفط خسائر ضخمة في العائدات، وذلك أدّى إلى اختلالات في الاقتصاد الكلّي كزيادة التضخّم وانخفاض قيمة العملة وضغوط شديدة على الميزانية. وفي أثناء انهيار الأسعار، اختلّ الميزان التجاري لدول كأنغولا وإيران والكويت والمكسيك والسعودية لتدنّي الصادرات وثبات الواردات. ترتّب على ذلك اقتطاعات كبيرة في الإنفاق الحكومي والعسكري في دول كثيرة معتمدة على تصدير النفط، بينما بدأ مستوى الدَّين بالارتفاع.

يتوسّع هذا القسم في مناقشة كتاب **سيبري** السنوي لعام 2017 لصدمات أسعار النفط والإنفاق العسكري ليشمل دور الدَّين[1]. يبدأ القسم بعرض عامّ للعلاقة النظرية بين الدَّين والإنفاق العسكري وسعر النفط في الدول المعتمدة على تصديره. يلي ذلك تحليل تجريبي تؤيّده دراستا حالة موجزتان وبعض الاستنتاجات الرئيسة.

(1) N. Tian, «Oil Price Shocks and Military Expenditure,» in: *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 343–349.

أثر الإنفاق العسكري في الدَّين في البلدان المعتمدة على تصدير النفط في أثناء صدمات أسعار النفط

إنّ إسهام الإنفاق العسكري في تراكم دين دولة ما نقطة جوهرية جديرة بالدراسة بالنظر إلى التأثيرات الاقتصادية السلبية المحتملة للدَّين. يمكن لمستوى اقتراض معقول أن يكون نافعاً للنموّ الاقتصادي كونه يتيح انتقال رؤوس الأموال، والاستثمار، وزيادة الناتج الهامشي لرأس المال (أي المخرجات الإضافية الناتجة من استخدام وحدة رأس مال مادّي إضافية). ومن شأن زيادة الاستثمار وارتفاع عائدات الاستثمار تعزيز النموّ الاقتصادي. بيد أنّ للدَّين المفرط عواقب اقتصادية وخيمة، كونه يؤدّي إلى إنقاص عائدات الاستثمار (لأنّ للدائنين الحقّ بالمطالبة الأولى عند تحقيق أيّ مدخول) ويثبّط الاستثمار، وبالتالي يثبّط النموّ الاقتصادي. تسمّى هذه الظاهرة «الديون المتخلّدة»[(2)].

يمكن أن يكون لهبوط أسعار النفط تأثير كبير في الاقتصادات المعتمدة على تصديره. وبما أنّ سعر النفط متقلّب ويتغيّر من يوم إلى آخر، تُتَّخذ قرارات الإنفاق على أساس سنوي مع توافر حيّز محدود لتعديلات قصيرة الأجل. وعندما تنخفض عائدات النفط مع تثبيت مستوى الإنفاق، تنشأ فجوة بين الدخل والإنفاق، وهي تُموَّل بالاقتراض (الداخلي والخارجي) غالباً. لكنّ زيادة الدَّين عقب ضياع عائدات نفطية أمر غير مستَحَبّ، وربّما تلجأ الحكومات إلى تقليص الإنفاق الحكومي في السنين اللاحقة (كما حصل في الجزائر والمكسيك وروسيا والسعودية مثلاً). لمّا كانت العائدات النفطية الضائعة أكبر كثيراً من خفوض الإنفاق الحكومي غالباً، سيواصل الدَّين كحصّة من الناتج المحلّي الإجمالي صعوده في دول كثيرة.

نلاحظ هذه الظواهر في جميع الدول المعتمدة على تصدير النفط عقب الهبوط الحادّ لسعر النفط في آخر العام 2014. ولم تلجأ الدول إلى خفض إنفاق حكوماتها إلّا في موازنة عام 2016.

الإنفاق العسكري جزء من الإنفاق الحكومي، وهو يُسهم في تراكم الديون من وجهين رئيسَين. **أوّلاً**، يجري عليه ما يجري على أيّ بند آخر في الموازنة، فإذا لم تكن العائدات كافية لتغطية الإنفاق العسكري، ينشأ عجز في الموازنة؛ **ثانياً**، لا بدّ من سداد ثمن واردات الأسلحة بالعملات الأجنبية، وهو ما قد يوجب الاقتراض الخارجي[(3)]. وقدّرت إحدى الدراسات أنّ الديون الخارجية للدول

---

(2) C. M. Reinhart and K. S. Rogoff, «Growth in a Time of Debt,» National Bureau of Economic Research (NBER) Working Paper no. 15639 (January 2010); P. Krugman, «Financing and Forgiving a Debt Overhang,» *Journal of Development Economics*, vol. 29, no. 3 (November 1988), pp. 253–268, and J. D. Sachs, «The Debt overhang of Developing Countries,» in: G. A. Calvo [et al.], eds., *Debt Stabilization and Development: Essays in Memory of Carlos Diaz Alejandro* (Oxford: Basil Blackwell, 1989).

(3) J. P. Dunne, S. Perlo-Freeman, and A. Soydan, «Military Expenditure and Debt in Small Industrialised Economies: A Panel Analysis,» *Defence and Peace Economics*, vol. 15, no. 2 (2004), pp. 125–132; and J. P. =

النامية كانت ستتدنّى بنسبة 20 ـ 30 بالمئة بين عامي 1970 و1979 لولا واردات الأسلحة(4). بل إنّ الإنفاق العسكري في دولة متقدّمة كاليونان أسهم جزئياً في تنامي الدَّين، وبخاصّة الدَّين الخارجي، بسبب الاقتراض لتمويل واردات الأسلحة(5).

ينشأ عن استمرار تدنّي سعر النفط في الدول المعتمدة على تصديره مشكلة مزمنة وهي مستويات دين لا يمكن تحمّلها كحصّة من الناتج المحلّي. لذلك، ربّما ينشأ تأثير إحلال حين تختار الحكومات تقديم قطاعات معيّنة على قطاعات أخرى. في حالة الإنفاق العسكري، يعتمد الاختيار عادة على الوضع الأمني للدولة. وتُظهر الأدلّة التجريبية أنّ الدول تنتمي إلى إحدى فئتين: تضمّ **الأولى** الدول الضالعة في نزاع مسلّح أو لديها هواجس أمنية أخرى. لا يسع هذه الدول خفض إنفاقها العسكري لأنّه يهدّد بقاءها. وبما أنّه يتعيّن تثبيت الإنفاق العسكري أو زيادته في هذه الحالات، الراجح أنّ الدَّين سيزيد كحصّة من الناتج المحلّي الإجمالي ما لم تُعتمَد خفضات كبيرة في نواحٍ أخرى. وتضمّ الفئة **الثانية** الدول غير المتورّطة في نزاع مسلّح أو ليس لديها هواجس أمنية ضاغطةً. يؤدّي تقلّص العائدات في هذه الدول إلى خفوض في الإنفاق العسكري. ومع ذلك، تظلّ خفوض الإنفاق (الإنفاق الإجمالي والإنفاق العسكري معاً) قليلة نسبياً مقارنة بالعائدات النفطية الضائعة، ولذلك يواصل الدَّين صعوده.

الإنفاق العسكري والدَّين في البلدان المعتمدة على تصدير النفط، 2014 ـ 2017

بدراسة مجموعة من 15 دولة معتمدة على تصدير النفط، وهي الجزائر وأنغولا وأذربيجان والإكوادور وإيران والعراق وكازاخستان والكويت والمكسيك ونيجيريا والنرويج وروسيا والسعودية وجنوب السودان وفنزويلا، يمكن تقييم اتّجاه الإنفاق العسكري والدَّين كنسبة من الناتج المحلّي الإجمالي في الأعوام 2014 ـ 2017. اختيرت هذه الدول الخمس عشرة على أساس البيانات المتاحة عن إنفاقها العسكري، وموازنة الرعاية الصحّية والتعليم، وبهدف إدراج الدول المعتمدة على الصادرات النفطية بشدّة (أنغولا والعراق والكويت والسعودية) وباعتدال (الجزائر وأذربيجان والإكوادور وإيران وكازاخستان ونيجيريا وجنوب السودان وفنزويلا) والقليلة الاعتماد عليها (المكسيك والنرويج وروسيا)(6).

= Dunne, S. Perlo-Freeman and A. Soydan, «Military Expenditure and Debt in South America,» *Defence and Peace Economics*, vol. 15, no. 2 (2004), pp. 173–187.

(4) M. Brzoska, «The Military Related External Debt of Third World Countries,» *Journal of Peace Research*, vol. 20, no. 3 (September 1983), pp. 271–277.

(5) C. Kollias, G. Manolas, and S. Paleologouc, «Military Expenditure and Government Debt in Greece: Some Preliminary Empirical Findings,» *Defence and Peace Economics*, vol. 15, no. 3 (2004), pp. 189–1197.

(6) مزيد من التفاصيل عن هذا الاختيار، انظر أيضاً: Tian, «Oil Price Shocks and Military Expenditure».

زادت خمس دول فقط من الدول الخمس عشرة إنفاقها العسكري بين عامي 2014 و2017 (انظر الجدول الرقم (4 ـ 5)). يوجد أربع منها، الجزائر وإيران والعراق والكويت، في مناطق تشهد نزاعات مسلّحة أو توتّرات، بينما تتمتّع الخامسة، وهي النرويج، باقتصاد متنوّع وقليل الاعتماد على العائدات النفطية. كما أنّ النرويج ترى في روسيا تهديداً متعاظماً. بلغ متوسّط الزيادة في الدَّين الحكومي العام لهذه الدول الخمس 136 بالمئة بين عامي 2014 و2017، وتراوح الدَّين بين 17 بالمئة في النرويج و262 بالمئة في الكويت. أعطت هذه الدول الأولوية للأمن القومي أو الإقليمي على حساب عواقب مستويات الدَّين المرتفعة.

زاد الدَّين كحصّة من الناتج المحلّي الإجمالي في جميع الدول العشر التي خفّضت إنفاقها العسكري بين عامي 2014 و2017. عند الطرف الحدّي، زاد دَين السعودية بنسبة 989 بالمئة، وذلك عائد من بعض الوجوه إلى تصاعد الدَّين مجدّداً في عام 2017 برغم خفض الإنفاق العسكري عموماً بين عامي 2014 و2016. لكنّ العديد من الدول التسع المتبقّية التي خفّضت إنفاقها العسكري تعاني هواجس أمنية أقلّ (إلّا السودان حيث يوجد نزاع محتدم داخل الدولة)، لكنّ ديونها كحصّة من الناتج المحلّي الإجمالي زادت كون هبوط عائداتها النفطية فاق خفض نفقاتها. لكنّ متوسّط زيادة ديون، عند مستوى 60 بالمئة، كان أدنى كثيراً في هذه الدول منه في الدول الخمس التي زادت إنفاقها العسكري[7].

حين بلغ سعر النفط ذروته في عام 2014، سجّل الدَّين في أغلبية الدول المصدّرة للنفط أدنى مستوياته. وبعد عام 2014، شهد الدَّين زيادات ضخمة في مختلف المناطق ومجموعات الدخل. وتشير البيانات إلى وجود علاقة عكسية بين الدَّين وسعر النفط، بصرف النظر عن مدى الاعتماد على النفط أو زيادة الإنفاق العسكري أو نقصانه.

ومع أنّ الحاجة إلى تمويل الإنفاق المتكرّر على الجيش تُسهم بلا شك في تراكم الدَّين، يمكن عزو تأثيرات أخرى إلى سداد أثمان واردات الأسلحة. فالعديد من الدول التي سجّلت أكبر الزيادات في الدَّين كحصّة من الناتج المحلّي الإجمالي استوردت كمّيات ضخمة من الأسلحة في الخمسية 2013 ـ 2017 (كالجزائر والكويت والسعودية)[8]. كما أنّ قرار تثبيت الإنفاق العسكري أو حتّى زيادته في بعض الحالات مرتبط بالوضع الأمني للبلاد أيضاً. ذلك أنّ بعض الدول التي زادت إنفاقها العسكري، كالجزائر وإيران والعراق والكويت والسعودية، إمّا أنّها واقعة في مناطق تشهد نزاعات مسلّحة بين الدول أو داخل الدول وإما أنّها منخرطة في تلك النزاعات.

---

(7) استُثنيت فنزويلا من هذا المتوسّط لعدم توافر بيانات عن ديونها.

(8) انظر أيضاً الفصل الخامس، القسم I في هذا الكتاب.

الجدول الرقم (4 ـ 5)

الإنفاق العسكري والدَّين في بلدان مختارة معتمدة على تصدير النفط، 2014 ـ 2017

أرقام الإنفاق العسكري بالقيمة الثابتة للدولار (2016)

الدولة[أ]	الإنفاق العسكري (ملايين الدولارات)			الدَّين بمثابة حصّة من الناتج المحلّي الإجمالي (بالمئة)		
	2014	2017	التغيّر، 2014 ـ 2017 (بالمئة)	2014	2017	التغيّر، 2014 ـ 2017 (بالمئة)
الجزائر	9545	9684	1.5	7.7	18	131
أنغولا	6110	2372	−61	41	65	60
أذربيجان	1829	1479	−19	14	46	222
الإكوادور	2947	2413	−18	22	39	78
إيران	10281	14086	37	12	32	173
العراق	6956	7284	4.7	32	64	99
كازاخستان	1475	1184	−20	49	56	16
الكويت	5853	6693	14	7.5	27	262
المكسيك	6514	5533	−15	49	53	8
نيجيريا	1830	1651	−10	12	21	71
النرويج	5821	6330	8.7	28	33	17
روسيا	59929	55327	−7.7	16	17	11
السعودية	85435	69521	−19	1.6	17	989
جنوب السودان[ب]	569	59.5	−90	35	40	15
فنزويلا[ج]	535	261	−51	..	..	..

.. = بيانات غير متاحة.

(أ) اعتُمد في اختيار الدولة على عاملَين: (1) توافر بيانات عن الموازنة المخصّصة للإنفاق العسكري والتعليم والرعاية الصحّية، و(2) الطبيعة المتنوّعة للاعتماد على النفط لتغطية الاعتماد الشديد والمعتدل والمتدنّي على النفط بناء على ريع النفط كحصّة من الناتج المحلّي الإجمالي.

(ب) بيانات ديون جنوب السودان كحصّة من الناتج المحلّي الإجمالي غير متاحة للعام 2017، فاستُعيض عنها ببيانات العام 2016.

(ج) بيانات دين الحكومة الفنزويلية غير متاحة للأعوام 2014 ـ 2017. لكنّ التقارير تحدّثت عن زيادات كبيرة في الدَّين في غمرة متاعب اقتصادية شديدة.

المصادر: SIPRI Military Expenditure Database, May 2018; International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, October 2017, and International Monetary Fund, Republic of South Sudan: Staff Report for the 2016 Article IV Consultation, IMF Country Report no. 17/73 (IMF: Washington, DC, 28 February 2017).

السعودية

تكتسي حالة السعودية أهمّية خاصّة لأنّها دولة معتمدة على تصدير النفط وذات اقتصاد غير متنوّع ومنخرطة بقوّة في نزاع مسلّح. برغم انهيار أسعار النفط في عام 2014، أدّى تدخّل المملكة العسكري في اليمن، ومشاركتها في النزاع الدائر في سورية والتهديد الذي تراه في إيران إلى زيادة إنفاقها العسكري إلى مستوى قياسي في عام 2015 (انظر الشكل الرقم (4 ـ 3))[9]. تلى ذلك خفض في الإنفاق في عام 2016 بسبب الإجراءات التقشّفية التي اعتمدتها الحكومة، لكنّ الإنفاق عاود صعوده في عام 2017 بسبب نزاعات معلقة في المنطقة وللتوتّرات الناشئة مع قطر[10].

ومع هبوط سعر النفط الخام بنسبة 45 بالمئة بين عامي 2014 و2017، زاد دَين السعودية كحصّة من الناتج المحلّي الإجمالي بنسبة 989 بالمئة[11]. وكان الارتفاع الفوري للعجز في موازنة المملكة الذي وصل إلى 367 مليار دولار في عام 2015 نتيجة مباشرة لهبوط عائدات النفط وعجز الحكومة عن تمويل إنفاقها[12]. وفي إثر ذلك، طبّقت الحكومة مجموعة إصلاحات مالية ناجحة نسبياً (كخفض الإنفاق وفرض ضرائب جديدة والتشجيع على تنويع الاقتصاد)، فانخفض عجز الموازنة إلى 98 مليار دولار في عام 2016، وإلى 79 مليار دولار في عام 2017[13]. كما أنّ ارتفاع سعر النفط في عام 2017 ساعد على تحسين الأوضاع المالية في المملكة.

يشير الارتفاع الحادّ للمديونية والخفض التالي لعجز الموازنة الحكومية منذ عام 2015 إلى أنّ السعودية بحثت عن موارد بديلة لتمويل إنفاقها العسكري ـ بالاقتراض من الداخل والخارج وباستنزاف مدّخراتها من العملات الأجنبية. ومع أنّه لا يمكن إرجاع تنامي ديون المملكة إلى إنفاقها العسكري على سبيل الحصر، يشير الترابط القوي بين الإنفاق العسكري وسعر النفط والعلاقة السلبية التالية مع المديونية إلى أنّ المملكة لجأت إلى الاقتراض لتمويل جزء من نفقاتها العسكرية. وهناك دراسة منفصلة أظهرت نمطاً مشابهاً في ستّ دول شرق أوسطية أخرى غنيّة بالنفط في أعوام 1988 ـ 2002، وتوصّلت إلى وجود علاقة سببية بين الإنفاق العسكري والدَّين الخارجي[14].

---

(9) International Crisis Group, «Yemen at war,» *Crisis Group Middle East Briefing*, no. 45 (27 March 2015).
انظر أيضاً الفصل الثاني، القسم V في هذا الكتاب.

(10) E. Soloman, «Middle East Tensions Rise as Iran and Saudi Arabia Jostle for Power,» *Financial Times*, 9/11/2017.

(11) جميع الأرقام مذكورة بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

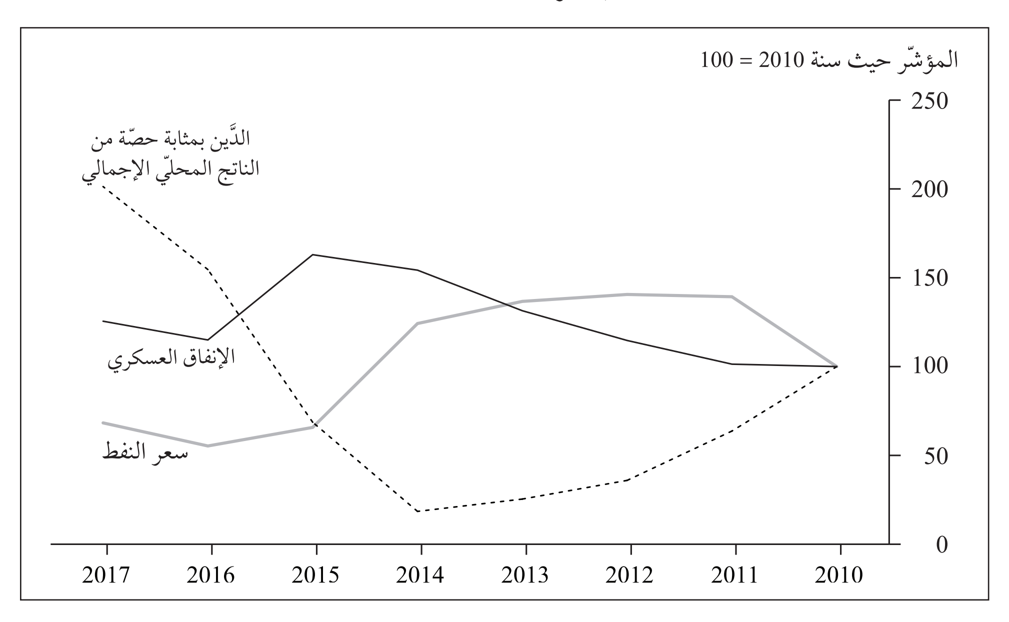
(12) «Saudi Arabia Cuts 2016 Budget Deficit, to Boost 2017 Spending,» Reuters, 22 December 2016.

(13) J. Bordoff, «The Saudi Arabian Reform Slowdown and the Oil Price Dilemma,» *Financial Times*, 11/9/2017.

(14) R. Smyth and R. K. Narayan, «A Panel Data Analysis of the Military Expenditure–External Debt Nexus: Evidence from Six Middle Eastern Countries,» *Journal of Peace Economics*, vol. 46, no. 2 (March 2009), pp. 235–250.

الشكل الرقم (4 ـ 3)

حصة الإنفاق العسكري والدَّين من الناتج المحلّي الإجمالي للسعودية
مقارنة بسعر النفط، 2010 ـ 2017



ملاحظة: الخطوط الثلاثة التي في المخطط بمثابة مؤشّرات، مع تثبيت قيم عام 2010 عند 100 بحيث تُظهر القيم المناظرة للأعوام الأخرى الفرق النسبي عن عام 2010. ويتيح الإطار الزمني 2010 ـ 2017 مؤشّراً على الاتّجاه قبل عام 2014 وبعده.

المصادر: SIPRI Military Expenditure Database, May 2018; International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, October 2017, and International Energy Agency, «Monthly Oil Price Statistics,» various years.

تشير حالة السعودية إلى أنّ نزاعاً مسلّحاً يمكن أن يزيد قوّة العلاقة بين سعر نفط متدنّ وتراكم الدَّين لاختيار إبقاء الإنفاق العسكري عند مستويات مرتفعة. ويظهر أنّ البيانات المتّصلة بالدول العيّنة الـ15 تساند هذه المقولة (انظر الجدول الرقم (4 ـ 5))، كون نموّ الدَّين أقلّ في الدول التي لا تعاني نزاعاً مسلّحاً شديداً: الإكوادور وكازاخستان والنرويج وكذلك أنغولا كما سنتحدّث أدناه.

أنغولا

أنغولا هي ثاني أكبر مُنتج للنفط في أفريقيا، وهي غير ضالعة في أيّ نزاع مسلّح منذ انتهاء حربها الأهلية في عام 2002. يمثّل قطاع النفط ثلث ناتجها المحلّي الإجمالي وأكثر من 95 بالمئة من صادراتها[15]. لذلك، تأثّر الاقتصاد الأنغولي بشدّة بانهيار أسعار النفط في عام 2014. وللتعامل مع العائدات غير الكافية، تحاول الحكومة تنشيط قطاعات اقتصادية أخرى وتقليص الإنفاق

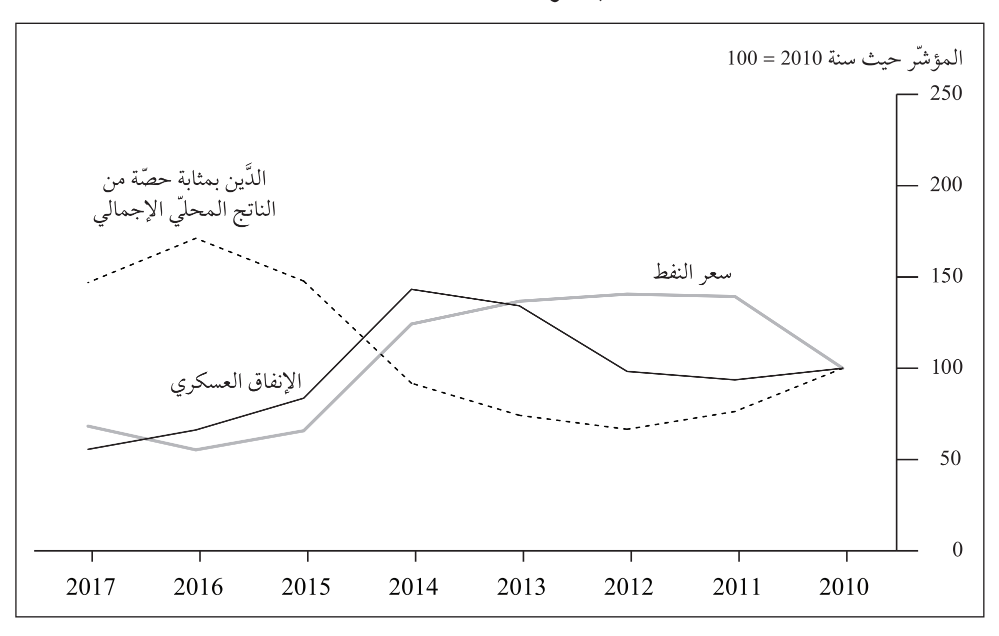
(15) World Bank, «The World Bank in Angola,» 22 January 2017.

العام[16]. انخفض الإنفاق الحكومي الإجمالي بنسبة 48 بالمئة بين عامي 2014 و2017، في حين تقلّص الإنفاق العسكري بنسبة 61 بالمئة. وعلى الضدّ من السعودية التي أوجب نزاعها العسكري المحافظة على الموازنة العسكرية، توافر لأنغولا مجال أكبر لخفض الإنفاق العسكري لإنعاش الاقتصاد. لكنّ خفض النفقات العسكرية وغيرها لم تحل دون تنامي الدَّين الإجمالي لأنغولا كحصّة من الناتج المحلّي الإجمالي بين عامي 2014 و2017 (انظر الشكل الرقم (4 ـ 4)).

الشكل الرقم (4 ـ 4)

حصة الإنفاق العسكري والدَّين من الناتج المحلّي الإجمالي لأنغولا

مقارنة بسعر النفط، 2010 ـ 2017



ملاحظة: الخطوط الثلاثة التي في المخطط بمنزلة مؤشّرات، مع تثبيت قيم عام 2010 عند 100 بحيث تُظهر القيم المناظرة للأعوام الأخرى الفرق النسبي عن عام 2010. ويتيح الإطار الزمني 2010 ـ 2017 مؤشّراً على الاتّجاه قبل عام 2014 وبعده.

المصادر: SIPRI Military Expenditure Database, May 2018; International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, October 2017, and International Energy Agency, «Monthly Oil Price Statistics,» various years

استنتاجات

لا نبالغ عندما نتحدّث عن دور سعر النفط بوصفه دافعاً رئيساً للإنفاق العسكري وغير العسكري من جانب حكومات الدول المعتمدة على تصدير النفط. وعندما انخفضت عائدات النفط، احتاجت

(16) J. Muzima and G. Gallardo, «Angola 2017,» African Economic Outlook (2017).

إلى صور تمويل بديلة ووجدتها. وأصبح الدَّين، المحلّي أو الخارجي، الخيار الأوّل الشائع لدول كثيرة بصرف النظر عن مدى تنوّع اقتصاداتها، وعمّا إذا كانت متقدّمة أو نامية، وعمّا إذا كانت ضالعة في نزاع مسلّح أم لا.

إنّ صعوبة تغيير موازنات الحكومات بسرعة والقدرة على إيجاد مصادر تمويل بديلة بسهولة تفسّر سبب اقتصار مستويات أسعار النفط المتدنّية على إحداث تغييرات طفيفة وحسب في الإنفاق العسكري (في عامَي 2014 و2015). ولم تطبّق دول كثيرة معتمدة على تصدير النفط إجراءات تقشّفية لخفض الإنفاق، العسكري وغير العسكري، إلّا بعدما أوجدت مستويات الدَّين المرتفعة حاجة إلى خفض الدَّين كحصّة من الناتج المحلّي الإجمالي. بيد أنّ خفض الإنفاق العسكري لم يعادل انخفاض سعر النفط أو عائداته دائماً، ففي الدول الخمس عشرة التي عاينّاها هنا، انخفض الإنفاق العسكري بين عامي 2014 و2017 بنسبة 16 بالمئة في المتوسّط، بينما هوى سعر النفط بنسبة تجاوزت 45 بالمئة، وكان متوسّط زيادة الدَّين العام كحصّة من الناتج المحلّي الإجمالي في حدود 154 بالمئة (انظر الجدول الرقم (4 ـ 5))[17]. وتمّ اللجوء إلى الاستدانة غالباً لتمويل الفارق بين العائدات (النفطية في الغالب) والنفقات في هذه الدول المعتمدة على تصدير النفط.

تراكم الدَّين بشدّة في كثير من الدول المعتمدة على تصدير النفط عقب انهيار أسعاره في عام 2014. ولهذا التراكم، الذي لم يقيَّم على نحوٍ وافٍ بعد، عواقب خطيرة على التنمية الاقتصادية في تلك الدول. ويشير الدليل الذي أوردناه آنفاً إلى الدور الفاعل للإنفاق العسكري في تراكم الدَّين، والراجح أنّه سيكون للمديونية الناجمة عن الإنفاق العسكري المتكرّر وعن مستوردات الأسلحة تأثير تراكمي في الدَّين العام من خلال سداد فوائد الديون. وإذْ تشير البحوث إلى أنّ زيادة الإنفاق العسكري بنسبة 1 بالمئة تؤدّي إلى زيادة الدَّين الخارجي بنسبة 1.1 ـ 1.6 بالمئة على المدى الطويل، سيكون لخفض الإنفاق العسكري على الخصوص أثر بالغ لأنّه سيخفّض الدَّين الخارجي بمقدار أكبر من القيمة التناسبية لخفض الإنفاق مع إمكان حصول خفضات تناسبية في الدَّين العام[18].

(17) استُثنيت فنزويلا من هذا المتوسّط لعدم توافر بيانات عن ديونها.

(18) M. Brzoska, «The Financing Factor in Military Trade,» *Defence and Peace Economics*, vol. 5, no. 1 (1994), pp. 67–80, and Smyth and Narayan, «A Panel Data Analysis of the Military Expenditure–External Debt Nexus: Evidence from Six Middle Eastern Countries».

III الشفافية في الإنفاق العسكري

نان تيان، دييغو لوبس دا سيلفا،
وبيتر د. ويزيمان

تُؤْثِر حكومات كثيرة عدم الكشف الكامل عن إنفاقها على النواحي العسكرية[1]. وبرغم الدعوات إلى تحسين مستويات الحوكمة الجيدة والشفافية في القطاع العسكري، يبقى جزء كبير من الإنفاق العسكري الفعلي مجهولاً. وهناك تفاوت شديد لمستويات الشفافية بين الدول[2]. تتيح دول عديدة، كاليابان ونيوزيلندا والنرويج، كمّيات هائلة من المعلومات لعموم الناس عن إنفاقها، بينما لا تتيح دول أخرى، كإريتريا وقطر وأوزبكستان وفيتنام، أيّ معلومات للعامّة على الإطلاق. لكنّ سلوك أغلب الدول يتوسّط هاتين الحالتين الحدّيتين، فتتيح معلومات عن إنفاقها العسكري من دون تفصيل أو إيراد للسياق العام. ولا تتاح في العديد من الحالات معلومات أخرى كمصادر التمويل (كتمويل فائض أو من خارج الموازنة مثلاً)، أو فئات النفقات الفعلية (معلومات إنفاق مبوَّبة مثلاً) أو الغاية من الإنفاق (كأن يكون مرتبطاً بالسياسة الدفاعية مثلاً).

من المشكلات الرئيسة التي تعترض تحسين الشفافية في الإنفاق العسكري استخدام آليات من خارج الموازنة. اللجوء إلى الإنفاق من خارج الموازنة يعني تخصيص بعض الموارد للجيش من غير خضوعها للمداولات والمناقشات المعتادة التي تسري على الموازنة العامّة. مثال ذلك، تعتمد دول كثيرة في أفريقيا وأمريكا الجنوبية على الأموال المتأتّية من استخراج الموارد الطبيعية وتصديرها لتمويل جيوشها. ولا يتمّ الإبلاغ عن هذه الأموال غالباً. وصور تحسين الشفافية في

---

(1) انظر مثلاً: Transparency International, «Government Defence Anti-corruption Index,» [n. d.].

(2) M. Gorbanova and L. Wawro, *The Transparency of National Defence Budgets: An Initial Review* (London: Transparency International, 2011).

الإنفاق العسكري هي المدخل لبناء الثقة بين الدول، وتلافي سوء إدارة الموارد، وتقليل الفساد وإيجاد مناخ للمساءلة والحوكمة الجيدة.

يعاين هذا القسم وضع الإبلاغ حالياً، ويلخّص مشكلات الشفافية الحكومية على المستويين الدولي والوطني. ويناقش أوّلاً تراجع مستوى المشاركة في تقرير الأمم المتّحدة عن النفقات العسكرية. يلي ذلك تحليل لمشكلات الشفافية على المستوى الوطني بسبب الإنفاق العسكري من خارج الموازنة. وبتقديم مثالين ـ البيرو وفنزويلا ـ، يسلّط الضوء على العواقب المحتملة لانعدام الشفافية في الإنفاق العسكري.

رفع التقارير إلى الأمم المتّحدة

وافقت الجمعية العامّة في عام 1981 على إعداد تقرير سنوي يتيح لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة تقديم بيانات طوعاً عن نفقاتها العسكرية. يهدف التقرير، الذي يسمّى تقرير الأمم المتّحدة عن النفقات العسكرية، إلى التشجيع على بناء الثقة بين الدول في المجال السياسي ـ العسكري. لكنّ المشاركة في التقرير تراجعت إلى مستوى متدنّ في الأعوام 2012 ـ 2016.

لم يقدّم في عام 2016 غير 193 دولة عضواً في الأمم المتّحدة معلومات عن نفقاتها العسكرية لعام 2015[3]. وبحلول 31 تموز/يوليو 2017، قدّمت 42 دولة على الأقلّ تقريراً عن نفقاتها لعام 2016[4]. ولم يتمّ استلام تقارير من أيّ دولة في أفريقيا أو الشرق الأوسط، ولا من أربعة من المنفقين الخمسة الكبار على التسلّح في العالم، وهم الولايات المتّحدة والصين والسعودية والهند.

كانت آلية عمل تقرير الأمم المتّحدة عن النفقات العسكرية موضوع مناقشات فريق خبراء حكوميين تابع للأمم المتّحدة (GGE) في عامي 2016 و2017، وكانت متابعة لأعمال فريق سابق في عام 2011. أقرّ فريق الخبراء بفائدة التقرير وقدّم بعض الاقتراحات البسيطة لتعديل نظام تقديم التقارير[5]. أشار (فريق الخبراء) إلى جملة من الأسباب المحتملة لتدنّي نسب المشاركة، منها ملل المسؤولين الحكوميين المشاركين في آليات بناء الثقة الدولية من تقديم التقارير؛ وعدم الثقة في المعلومات المقدّمة إلى تقرير الأمم المتّحدة؛ وعدم تصوّر وجود جدوى من تقديم

(3) N. Kelly, D. Lopes, and N. Tian, «Transparency in Military Expenditure Data,» in: *SIPRI Yearbook 2017*, p. 357.

(4) United Nations, General Assembly, «Objective Information on Military Matters, Including Transparency of Military Expenditures,» Report of the Secretary-General, A/72/328, 14 August 2017.

يعدّد هذا التقرير 41 دولة قدّمت تقارير. وقُدّم تقرير إضافي واحد على الأقلّ في عام 2017، وهو تقرير روسيا الذي أُدرج في قاعدة بيانات الأمم المتّحدة على الإنترنت. سبقت روسيا بعض الدول التي أُدرجت بياناتها في التقرير الصادر عن الأمم المتّحدة، وهذا يثير أسئلة عن شمولية هذا التقرير.

(5) United Nations, General Assembly, «Group of Governmental Experts to Review the Operation and Further Development of the United Nations Report on Military Expenditures,» A/72/293, 4 August 2017.

التقارير، ولا سيّما حين تكون المعلومات الحكومية متاحة أصلاً في مواضع أخرى في المجال العام؛ ومخاوف مستمرّة بسبب حساسية البيانات. لكنّه خلَص إلى وجوب التحقّق من أسباب تدنّي مستوى المشاركة في آلية تقديم التقارير بإعداد دراسة تجريبية. ولهذه الغاية، أعدّ فريق الخبراء استبياناً بسيطاً لتملأه الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة[6].

إنّ النتائج التي توصّل إليها فريق الخبراء وتدنّي المشاركة في الآلية في عام 2017، وهذا يشمل حقيقة أنّ 9 من الدول الـ14 الممثَّلة بفريق الخبراء ليست في عداد الدول التي قدّمت تقارير في عام 2017، لا تبشّر بالخير لجهة مستقبل تقرير الأمم المتّحدة عن النفقات العسكرية.

آليات التمويل من خارج الموازنة في الإنفاق العسكري

تُدرَج العناصر الرئيسة في الموازنات العسكرية في الموازنات الحكومية العامّة غالباً كأبواب محدّدة في موازنة «الدفاع»، أو «الدفاع والأمن» أو نفقات وزارة الدفاع. إضافة إلى ذلك، ربّما تتضمّن الأبواب المحدّدة في الموازنة لوزارات أو وظائف أخرى نفقاتٍ غاياتها عسكرية. إنّ أبواب النفقات هذه قابلة للتحديد غالباً. مثال ذلك، يُدرج الإنفاق على الموادّ الانشطارية الخاصّة بالأسلحة النووية في الموازنة الأمريكية ضمن مخصصات وزارة الطاقة، وتُدرج المعاشات التقاعدية للعسكريين في أوكرانيا وكوريا الجنوبية في صندوق تقاعدي خاصّ. وربّما تتضمّن النفقات العسكرية أيضاً بنوداً أقلّ وضوحاً في الموازنة، كنفقات البحث والتطوير وواردات الأسلحة في الصين.

الأمر الأكثر إثارة للإشكاليات لجوء دول كثيرة إلى التمويل من خارج الموازنة: إنّها نفقات غير مدرجة في موازنة الدولة وتفتقر إلى الشفافية غالباً. وهي تتضمّن في الأغلب أموالاً جُلبت من تصدير موارد طبيعية. يمكن استخدام صناديق خارجة عن الموازنة في سداد أثمان مشتريات الأسلحة، أو تلقّي دفعات من القطاع الخاصّ مقابل خدمات أمنية، أو إدارة أنشطة تجارية من قبل الجيش من دون المرور في البرلمان أو وزارة المالية. وحين لا تخضع هذه الصناديق لإدارة شديدة وإجراءات شفافة، تتيح فرصاً دسمة للإثراء الذاتي للمسؤولين العموميين والمؤسّسات التجارية الضالعة في عمليات صنع القرار.

يصعب تقييم مدى شيوع هذا النوع من الإنفاق المستتر أو حجمه. لكن يُشتبه في كونه واسع الانتشار، وربّما يكون كبيراً بما يكفي لتغيير جذري لفهم حجم واتّجاه الإنفاق العسكري لدولة ما، وهو ما يتجلّى في مثالَي البيرو وفنزويلا.

(6) United Nations, A/72/293, pp. 11-12.

البيرو

استُحدثت آلية الإنفاق من خارج الموازنة في البيرو بقانون صدر في عام 2004 لتأسيس صندوق القوّات المسلّحة والشرطة الوطنية على أن يُغذّى بعائدات حقول الغاز الطبيعي[7]. استُخدم هذا الصندوق منذ عام 2004 في شراء معدّات عسكرية وتحديثها وتطويرها تكنولوجياً وإصلاحها وصيانتها. وتمشّياً مع الممارسة المعتادة في الإنفاق من خارج الموازنة، يدار هذا الصندوق ويُنظَّم بعيداً من رقابة الكونغرس بواسطة لجنة مؤلّفة من رئيس الوزراء ووزراء الخارجية والدفاع والاقتصاد والمالية والداخلية[8]. إنّه خارج الموازنة الوطنية الرسمية بالكامل، والقرارات المتّصلة بالإنفاق ليس لها علاقة بالحقائق الاقتصادية العامّة في البلاد غالباً. لكنّها تستند في المقابل إلى توافر الموارد الطبيعية، أو معدّل استخراجها أو الطلب عليها أو مبيعاتها أو أسعارها.

توجد ثلاثة مصادر تمويل للصندوق: (أ) دفعة أوّلية من خارج الموازنة بقيمة 25 مليون دولار من الخزينة الوطنية في عام 2005 (منها 18.8 مليون دولار للقوّات المسلّحة)؛ (ب) 20 بالمئة من الرسوم المجبيّة من المجموعة 88 لمشروع كاميسي لاستخراج الغاز في عام 2005، و40 بالمئة من عام 2006 فصاعداً؛ و(ج) 30 بالمئة من الرسوم المجبيّة من المجموعة 56 لمشروع كاميسي[9]. وتتألّف المجموعة 88 من عائدات الغاز والغاز الطبيعي المسيَّل (LNG)، وعائدات منشأة (LNG) في بامبا ميلشوريتا (منذ عام 2014). وتتألف المجموعة 56 من عائدات الغاز و(LNG).

تقسَّم عائدات الصندوق بالتساوي بين جيش البيرو وسلاحها الجوّي وشرطتها الوطنية[10]. بالتالي، يخصَّص 75 بالمئة من هذا الصندوق الخارج عن الموازنة للنفقات العسكرية. تراوحت المخصّصات بين 28.7 مليون دولار كحدّ أدنى في سنة 2005 (باستثناء دفعة غير متكرّرة بلغت 25 مليون دولار) و346 مليون دولار كحدّ أقصى في سنة 2013[11]. وحُوِّل ما مجموعه 2.4 مليار دولار من عائدات الموارد الطبيعية إلى الجيش بين العامين 2015 و2017 (انظر الجدول الرقم (4 ـ 6))[12]. وشكّلت الأموال التي خُصّصت للقوّات المسلّحة البيروية من خارج الموازنة 7.7 بالمئة في المتوسّط من إجمالي نفقات بيرو العسكرية منذ عام 2005، وتراوحت بين 3.3 بالمئة كحدّ أدنى عقب انهيار أسعار النفط، و14 بالمئة كحدّ أقصى في عام 2011.

---

(7) Ley que crea el Fondo para las Fuerzas Armadas y Policía Nacional [قانون يؤسّس صندوق القوّات المسلّحة والشرطة الوطنية]، Peruvian Law no. 28455, signed into law 23 December 2004, *El Peruano*, 31/12/2014.

(8) Decreto Supremo no. 011-2005-DE Aprueban el Reglamento de la Ley No. 28455—Ley que crea el Fondo para las Fuerzas Armadas y Policía Nacional [المرسوم الأعلى رقم 011-2005-DE الذي يقرّ تنظيم القانون رقم 28455 ـ القانون الذي يؤسّس صندوق القوّات المسلّحة والشرطة الوطنية]، 29 April 2005, *El Peruano*, 2/5/2005.

(9) Ley que crea el Fondo para las Fuerzas Armadas y Policía Nacional, article 2.

(10) Ibid., article 3.

(11) جميع الأرقام مذكورة بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي، ما لم يُذكر غير ذلك.

(12) Perupetro, «Reporte de regalías histórico» [تقارير تاريخية عن الرسوم المجبيّة]، سنوات متنوّعة

الجدول الرقم (4 ـ 6)

الإنفاق العسكري من خارج الموازنة في البيرو، 2005 ـ 2017

الأرقام بالدولار الأمريكي بالأسعار الحالية ومعدّلات الصرف الحالية. وربّما لم يكون حاصل جمع الأرقام مساوياً للمجاميع بسبب اصطلاح تدوير الأرقام.

	السنوات المختارة					
	2005	**2008**	**2011**	**2014**	**2017**	**المجموع، 2005 ـ 2017**
المجموعة 56	ـ	54.4	700	423	196	3436
غاز	ـ	ـ	312	110	54.6	1228
غاز طبيعي مسيَّل	ـ	54.4	388	313	141	2208
المجموعة 88	191	354	574	645	387	5380
غاز	14.9	59.2	114	185	218	1473
منشأة بامبا ميلشوريتا للغاز	ـ	ـ	ـ	3.6	6.8	19.0
غاز طبيعي مسيَّل	177	295	461	456	162	3888
30 بالمئة من المجموعة 56		16.3	210	127	58.8	1031
20 بالمئة من المجموعة 88 (2005)؛ 40 بالمئة من المجموعة 88 (من 2006 فصاعداً)	38.3	142	230	258	155	2152
مجموع صندوق القوّات المسلّحة والشرطة الوطنية	**38.3**	**158**	**440**	**385**	**213**	**3183**
75 بالمئة من القوّات المسلّحة البيروية	28.7	118	330	288	160	2387
دفعة أوّلية	18.8	ـ	ـ	ـ	ـ	18.8
مجموع التمويل من خارج الموازنة	**47.5**	**118**	**330**	**288**	**160**	**2406**
تقدير سيبري الأوّل للإنفاق العسكري	1149	1385	2025	2929	1926	
مجموع الإنفاق العسكري (تقدير سيبري المنقَّح)	**1197**	**1504**	**2355**	**3218**	**2086**	

ـ = لا يوجد.

المصادر: SIPRI Military Expenditure Database, May 2018; and Perupetro, «Reporte de regalías histórico» [تقارير تاريخية للرسوم المجبيّة]، سنوات متنوّعة.

نُقّحت قاعدة بيانات سيبري للإنفاق العسكري لأخذ هذا الإنفاق الإضافي في الاعتبار. لكن لا تُعرف الاستخدامات الدقيقة لهذه الأموال ـ سواء لخطط المشتريات أم لخطط التحديث. وتبقى أسئلة أخرى حيال المساءلة والرقابة البرلمانية والفساد المحتمل، وهي أسئلة تؤكّد الحاجة إلى مزيد من الشفافية في الإنفاق العسكري.

فنزويلا

يوجد في فنزويلا أيضاً آلية تمويل من خارج الموازنة لجيشها، وهي الصندوق الوطني للتنمية (FONDEN) الذي تأسّس في عام 2005[13]. الأهداف الرئيسة لهذا الصندوق إدارة الاستثمارات في النواحي المتّصلة بالتنمية، كالتعليم والصحّة والبنية الأساسية، وتمويل الدَّين العام. وأُريد منه تعزيز النموّ الاقتصادي والتنمية المستدامة في فنزويلا. يستقي الصندوق موارده في الأساس من مصرف فنزويلا المركزي وشركة النفط المملوكة للدولة بتروليوس دي فنزويلا سا PDVSA)؛ انظر الشكل الرقم (4 ـ 5))[14]. ولا تتوافر معلومات عن مصادر تمويل الصندوق الوطني للتنمية بعد عام 2012.

استُخدم الصندوق الوطني للتنمية على مرّ السنين في تمويل مجموعة واسعة من المشاريع، وتوسّع نطاقه وميزانيته بدرجة كبيرة. استُخدم ما مجموعه 176 مليار دولار منذ تأسيسه ولغاية عام 2015 في تمويل 791 مشروعاً[15]. الأموال المتاحة للصندوق الوطني للتنمية تعادل إنفاق دولة صغيرة. فاستناداً إلى إحدى الدراسات، بلغت مخصّصات الصندوق في عام 2010 سبعة أمثال موازنة نيكاراغوا[16]. لكن لا تمتلك الجمعية الوطنية الفنزويلية سلطة رقابية على استثمارات الصندوق على ضخامة حجم هذا الصندوق.

---

(13) Decree no. 3854, Gaceta Oficial de la República Bolivariana de Venezuela, no. 38.261, 30 August 2005.

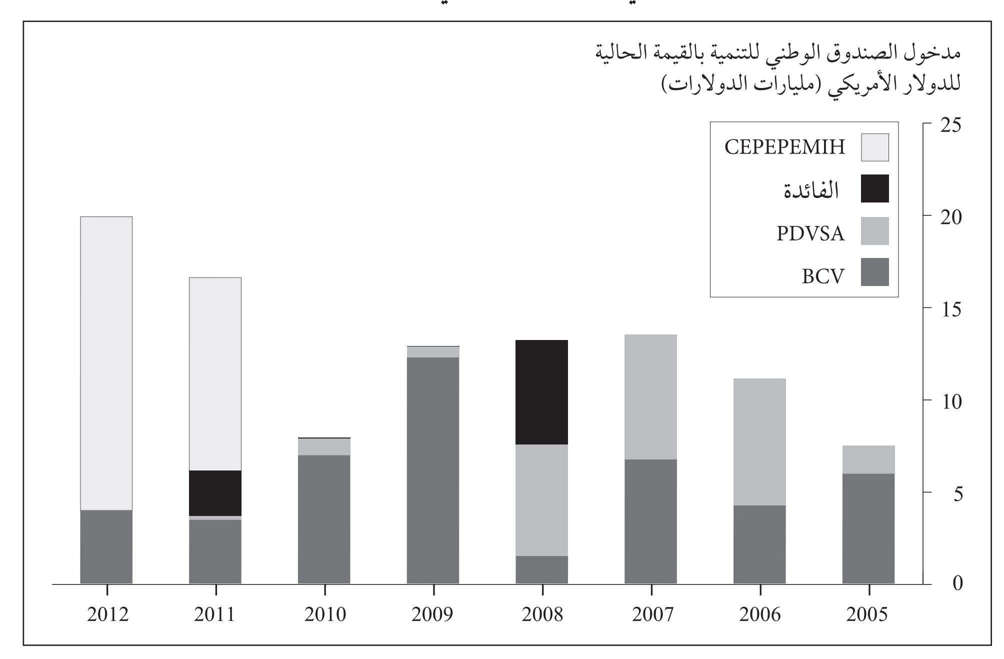
(14) أقرّت الجمعية العامّة الفنزويلية قانوناً جديداً يؤسّس آليّة خاصّة لجمع الأموال، في ظروف معيّنة، بناء على عائدات صادرات المواد الهيدروكربونية السائلة: Contribución Especial por Precios Extraordinarios y Precios Exorbitantes en el Mercado Internacional de Hidrocarburos [الإسهام الخاصّ للأسعار غير العادية والباهظة في السوق الدولية للموادّ الهيدروكربونية السائلة] (CEPEPEMIH) Decreto no. 8163 con Rango y Valor y Fuerza de Ley que Crea una Contribución Especial por Precios Extraordinarios y Precios Exorbitantes en el Mercado Internacional de Hidrocarburos [مرسوم رقم 8163 لإنفاذ القانون الذي يستحدث حصّة خاصة للأسعار غير العادية والباهظة في السوق الدولية للموادّ الهيدروكربونية]؛ Gaceta Oficial de la República Bolivariana de Venezuela (Extraordinaria), no. 6.022, 18 April 2011.

(15) Venezuelan Ministry of Popular Power for Planning and Finance (MPPPF), Memoria y Cuenta 2015 [تقرير وحسابات العام 2015] (Caracas: MPPPF, 2016).
ولا تتوافر معلومات عن المشاريع التي موّلها (FONDEN) في العامين 2016 و2017.

(16) Transparencia Venezuela, «Informe nuestro presupuesto,» no. 11 (15 December 2010), p. 8.

الشكل الرقم (4 ـ 5)

المدخول التراكمي للصندوق الوطني للتنمية، 2005 ـ 2012



BCV = مصرف فنزويلا المركزي؛ CEPEPEMIH = الحصّة الخاصّة للأسعار غير العادية والباهظة في السوق الدولية للموادّ الهيدروكربونية السائلة؛ FONDEN = الصندوق الوطني للتنمية؛ PDVSA = شركة بتروليوس دي فنزويلا سا.

المصدر: وزارة الطاقة الشعبية الفنزويلية للتخطيط والتمويل (MPPPF)، Memoria y Cuenta 2012 [تقرير وحسابات عام 2012] (Caracas: MPPPF, 2013).

المعلوم أنّ الجيش تلقّى إسهامات ضخمة من الصندوق الوطني للتنمية في صورة مخصّصات من خارج الموازنة[17]. لكنّ افتقار الصندوق إلى الشفافية يعني أنّ حجم هذه الإسهامات محلّ خلاف، إذ تتفاوت التقديرات بدرجة كبيرة بين محلّل وآخر. ويجادل البعض بأنّ موازنة الجيش زادت زيادة كبيرة بينما بقي الاستثمار الاجتماعي على حاله تقريباً[18]. ويؤكّد آخرون أنّ الموازنة العسكرية، بما في ذلك التمويل من خارج الموازنة، ليست سوى جزء ضئيل من موازنة الحكومة الفنزويلية[19].

في عام 2010، طالبت لجنةُ الحسابات التابعة للجمعية الوطنية وزارةَ التخطيط والمالية بتقديم مزيد من التوضيحات في شأن استخدام موارد الصندوق. وبعد بضعة شهور، قدّم وزير التخطيط

---

(17) M. Bromley and C. Solmirano, *Transparency in Military Spending and Arms Acquisitions in Latin America and the Caribbean*, SIPRI Policy Paper; no. 31 (Stockholm: SIPRI, 2012), p. 15.

(18) J. Corrales and M. Penfold, *Dragon in the Tropics: Hugo Chávez and the Political Economy of Revolution in Venezuela* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2011).

(19) Gott, R., Hugo Chávez and the Bolivarian Revolution, new ed. (New York: Verso, 2011), and B. Jones, *Hugo! The Hugo Chávez Story from Mud Hut to Perpetual Revolution* (Hanover: Steerforth, 2007).

جورجي غوارديني وثيقة تضمّنت تفاصيل عن كلّ الأموال التي قدّمها الصندوق في عام 2010[20]. تلك كانت أوّل معلومات موثوق بها من مصدر رسمي تساند مزاعم وتقييمات سابقة لإنفاق فنزويلا من خارج الموازنة. قدّمت الوثيقة تفاصيل عن أنواع مشتريات الأسلحة التي مُوّلت من العائدات النفطية من خارج الموازنة، فعدّدت كلّ مشتريات الأسلحة القائمة والحديثة التي سُدّد ثمنها كلّياً أو جزئياً بحلول آخر سنة 2010.

بناء على تقرير وزارة التخطيط، بدأ **سيبري** بعملية تنقيح أرقامه الخاصّة بالإنفاق العسكري الفنزويلي لتشمل مخصّصات الصندوق الوطني للتنمية التي من خارج الموازنة[21]. وحلّل **سيبري** على التحديد التقريرَ السنوي وحسابات وزارة التخطيط والمالية ووزارة الاقتصاد والمالية التي قدّمت أرقاماً مفصَّلة تكاد تشمل كلّ المشاريع التي موّلها الصندوق[22].

أتاحت المعلومات الواردة في هذا التقرير والحسابات تفاصيل إضافية عن نفقات فنزويلا العسكرية. مثال ذلك، رصد الصندوق نحو 6.2 مليار دولار لتمويل مشاريع للجيش بين عامي 2005 و2013. وزاد الإنفاق السنوي للجيش الفنزويلي من خارج الموازنة بنسبة 26 بالمئة في المتوسّط من الأموال التي قدّمها الصندوق في الأعوام 2005 ـ 2015. تفاوتت هذه الإسهامات تبعاً لتذبذب أسعار النفط (انظر الشكل الرقم (4 ـ 6)). مثال ذلك، تقلّصت إسهامات الصندوق بشدّة في عامَي 2009 و2014 حين هوت أسعار النفط.

يشير التقرير الذي عُرض على الجمعية الوطنية في عام 2010 إلى استخدام الأموال التي قدّمها الصندوق الوطني للتنمية في شراء منظومات أسلحة أساساً. على سبيل المثال، رصد الصندوق نحو 2.2 مليار دولار لشراء 24 طائرة سوخوي 30 حربية من روسيا بين عامي 2006 و2008. غير أنّ المصادر الروسية ذكرت أن تكلفة تلك الطائرات كانت في حدود 1.5 مليار دولار، وهذا يسلّط الضوء على سوء استخدام الأموال أو على الفساد[23]. إضافة إلى ما تقدّم، تُستخدم موارد الصندوق الوطني للتنمية في تغطية بعض التكاليف العملانية وتكاليف الأفراد ومشتريات الأسلحة الصغيرة.

(20) Venezuelan Ministry of Popular Power for Planning and Finance, «Proyectos y Recursos 2010 del Fonden y Fondo Chino,» April 2011.

[مشاريع موارد FONDEN في عام 2010 وصندوق الصين].

(21) N. Tian and D. Lopes da Silva, «Improving South American Military Expenditure Data,» *SIPRI Commentary*, 4 September 2017.

(22) Venezuelan Ministry of Popular Power for Planning and Finance (MPPPF), *Memoria y Cuenta, 2011-2015* (Caracas: MPPPF, 2012–2016).

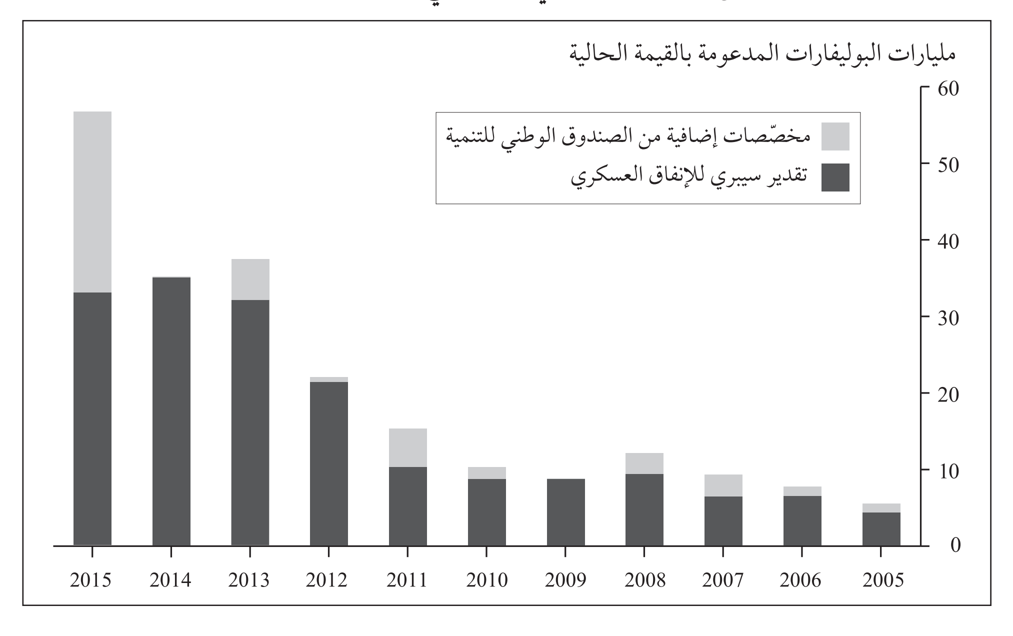
تتيح هذه التقارير بيانات عن الإنفاق في الأعوام 2011 ـ 2015. ولغاية وقت كتابة هذه السطور، لا يوجد تقارير للعامين 2016 و2017. البيانات الخاصّة بالأعوام 2005 ـ 2009 منقولة عن: J. Colgan, «Venezuela and Military Expenditure Data,» *Journal of Peace Research*, vol. 48, no. 4 (July 2011), pp. 547–556. والأرقام الخاصّة بعام 2010. منقولة عن: Venezuelan Ministry of Popular Power for Planning and Finance, «Proyectos y Recursos 2010 del Fonden y Fondo Chino».

(23) K. Makienko, «The Venezuela Contracts,» *Moscow Defense Brief*, vol. 1, no. 7 (2007).

تُظهر الأرقام المتاحة أيضاً الأولوية النسبية المعطاة لتمويل الجيش مقارنة بقطاعات أخرى. فمن أصل النواحي الإحدى والثلاثين التي تلقّت أموالاً من الصندوق الوطني للتنمية بين عامَي 2005 و2013، تلقّى الجيش 6.9 مليار دولار (21.3 مليار بوليفار مدعوم) ليكون سادس أكبر متلقّ للأموال من الصندوق. وللمقارنة، احتلّ قطاع الرعاية الصحّية المركز الثاني عشر في قائمة متلقّي الأموال بحصوله على 1.4 مليار دولار (4.3 مليار بوليفار مدعوم) لتمويل ثمانية مشاريع. بل إنّ مدفوعات الصندوق لقطاع التعليم كانت أدنى كثيراً بحصوله على 1.2 مليار دولار (3.7 مليار بوليفار مدعوم) لتمويل أربعة مشاريع[24].

الشكل الرقم (4 ـ 6)

حصة المخصّصات من خارج الموازنة المقدَّمة من الصندوق الوطني للتنمية من الإنفاق العسكري الفنزويلي، 2005 ـ 2015



FONDEN = الصندوق الوطني للتنمية.

ملاحظة: الأرقام بالقيمة الحالية للبوليفار المدعوم (بالمليارات) وليس بالدولار الأمريكي بسبب الانخفاض الشديد للبوليفار والشكوك في سعر صرف البوليفار المدعوم مقابل الدولار منذ العام 2014.

المصادر: Venezuelan Ministry of Popular Power for Planning and Finance (MPPPF), *Memoria y Cuenta, 2011-2015* (Caracas: MPPPF, 2012–2016), and J. Colgan, «Venezuela and Military Expenditure Data,» *Journal of Peace Research*, vol. 48, no. 4 (July 2011), pp. 547–556, and Venezuelan Ministry of Popular Power for Planning and Finance, «Proyectos y Recursos 2010 del Fonden y Fondo Chino».

(24) الأموال التي خُصّصت للرعاية الصحّية والتعليم بالبوليفار المدعوم مبنيّة على معدّل صرف متوسّط لتكون متّسقة مع حساب سيبري للمخصّصات العسكرية بتلك العملة.

مع أنّ احتساب دفعات الصندوق الوطني للتنمية من خارج الموازنة خطوة مهمّة نحو بيانات أكثر دقّة وموثوقية، يظلّ تقدير الإنفاق العسكري الفنزويلي أدنى من قيمته الحقيقية. فإلى جانب الصندوق، تتلقّى القوّات المسلّحة الفنزويلية أموالاً من صندوق الصين ـ فنزويلا المشترك ومن «صندوق الحجم الكبير والأجل الطويل» أيضاً. وينبغي أن تركّز الجهود المستقبلية على جمع البيانات المتّصلة بهذه المصادر الأخرى.

يجري تنقيح أرقام سيبري الخاصّة بإنفاق فنزويلا العسكري في الأوقات المناسبة تماماً. تواجه البلاد اليوم أزمة اقتصادية حادّة، إذْ تدنّى ناتجها المحلّي الإجمالي في عام 2017 عن عام 2013 بنسبة 34 بالمئة، بينما هوى الناتج المحلّي الإجمالي للفرد بنسبة 37 بالمئة[25]. اقترن هذا المشهد الاقتصادي الكئيب بانعدام استقرار سياسي متفاقم. وربّما يساعد الكشف عن مخصّصات الصندوق للقطاع العسكري على تبيان إن كانت الحكومة الفنزويلية تدير مواردها الشحيحة انطلاقاً من المصلحة العليا لشعبها أم لا.

عواقب آليات التمويل من خارج الموازنة على الإنفاق العسكري

للإدارة غير الشفافة للأموال المرصودة من خارج الموازنة تأثيرات ضارّة في الديمقراطية. فانعدام المساءلة والرقابة على هذه الأموال يُوجد بيئة دستورية عُرضة للفساد. لذلك تثار أسئلة باستمرار عن إدارة هذه الأموال[26]. كما أنّ السرّية التي تكتنف مشتريات الأسلحة المموَّلة من الصندوق الوطني للتنمية في فنزويلا، ومن مشروع كاميسي لاستخراج الغاز في البيرو، وإن بدرجة أقلّ، تُضعف الرقابة الديمقراطية كونها تُمنع من إجراء تقييم أشمل للضرورة الاستراتيجية لهذه المشتريات.

إنّ الإنفاق العسكري المرتفع في البيرو وفنزويلا، كما أظهر هذا التحليل، يؤدّي فقط إلى تأكيد أهمّية جهد سيبري الحالي لإدراج المخصّصات المالية التي من خارج الموازنة. يُظَنّ أنّ التمويل من خارج الموازنة أمر شائع (وليس مقتصراً على أمريكا الجنوبية)، وله أثر بالغ في مستوى الإنفاق العسكري كما تُظهر الحالتان الآنفتان. لكنّ تحديد آليات التمويل من خارج الموازنة يعزّز الشفافية في القطاع العسكري، وهذا يبني المساءلة الوطنية ويقوّي الثقة والصدق في ما بين الدول ويساعد على ردع الفساد العسكري.

---

(25) International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, October 2017.

(26) Transparencia Venezuela, «Nuestro presupuesto: seguimiento al Presupuesto Nacional en el 2012» [موازنتنا: متابعة الموازنة الوطنية في عام 2012]، الرقم 25 (حزيران/يونيو 2012).

الفصل الخامس

نقل الأسلحة على الصعيد الدولي والتطوّرات في إنتاج الأسلحة

سيمون ت. ويزيمان
وأود فلوران

عرض عام

زادت عمليات نقل الأسلحة الرئيسة بنسبة 10 بالمئة بين الخمسيَّتين 2008 ـ 2012 و2013 ـ 2017 لتصل إلى أعلى مستوياتها منذ انتهاء الحرب الباردة (انظر القسم I في هذا الفصل). وتشكّل الزيادة استمراراً لاتّجاه صعودي ثابت بدأ في مطلع القرن الحالي.

الولايات المتّحدة وروسيا وفرنسا وألمانيا والصين هي الدول الخمس الأكبر توريداً للأسلحة في أعوام 2013 ـ 2017، وقد استأثرت بـ74 بالمئة من إجمالي حجم صادرات الأسلحة الرئيسة. ولا تزال الولايات المتّحدة وروسيا (أو الاتّحاد السوفياتي قبل عام 1992) أكبر مورِّدي الأسلحة على الإطلاق منذ عام 1950، وقد هيمنا والمورّدون الغربيون على مرّ التاريخ على قائمة المورّدين العشرة الكبار.

في المقابل، كانت أكبر خمس دول استيراداً الهند والسعودية ومصر والإمارات والصين، وقد استأثرت معاً بـ35 بالمئة من إجمالي واردات الأسلحة. وكانت آسيا وأوقيانيا المنطقة المتلقّية الرئيسة باستئثارها بـ42 بالمئة من إجمالي حجم واردات الأسلحة الرئيسة في أعوام 2013 ـ 2017، تلتها منطقة الشرق الأوسط التي استأثرت بـ32 بالمئة. وزاد تدفّق الأسلحة إلى الشرق الأوسط بنسبة 103 بالمئة بين الخمسيتين 2008 ـ 2012 و2013 ـ 2017. وزاد تدفّق الأسلحة إلى آسيا وأوقيانيا أيضاً، وإن بنسبة 1.8 بالمئة. بالمقابل، انخفض تدفّق الأسلحة إلى أوروبا بشدّة، وذلك بنسبة 22 بالمئة، وانخفض في الأمريكات أيضاً بنسبة 29 بالمئة، وفي أفريقيا بنسبة 22 بالمئة.

مع أن بيانات **سيبري** الخاصّة بعمليات نقل الأسلحة لا تمثّل قيمتها المالية، فإن كثيراً من الدول المصدِّرة للأسلحة تنشر بيانات عن القيم المالية لصادراتها من الأسلحة (انظر القسم III). وبناء على هذه البيانات، يقدّر **سيبري** القيمة الإجمالية لتجارة الأسلحة العالمية بـ88.4 مليار دولار على الأقلّ. وكما كانت الحال في السنين القليلة الماضية، طرأت تطوّرات إيجابية معدودة على الشفافية العمومية الرسمية في عمليات نقل الأسلحة عام 2017 (انظر القسم II). فقد انخفض عدد الدول التي تقدّم لسجل الأمم المتّحدة للأسلحة التقليدية (UNROCA) تقارير عن صادراتها من الأسلحة إلى أدنى مستوى له، ومن دون حصول تغيّرات جوهرية على صعيد آليات الإبلاغ الوطنية والدولية المتنوّعة. لكن زاد عدد الدول التي صدّقت على معاهدة تجارة الأسلحة لعام 2013، والتزم معظمها بواجب الإبلاغ عن صادرات الأسلحة ووارداتها.

تمثّل قائمة **سيبري** لشركات إنتاج الأسلحة وتقديم الخدمات العسكرية المئة الكبرى أهمّ الشركات العاملة في صناعة الأسلحة (عدا الشركات الصينية) بحسب مبيعاتها المحلّية والخارجية. وبلغ إجمالي مبيعات المنتجين المئة الكبار في قائمة **سيبري** نحو 375 مليار دولار في عام 2016 (وهو آخر عام تتوافر بشأنه بيانات)، بزيادة 1.9 بالمئة عن عام 2015 (انظر القسم IV). وكان ذلك أوّل عام يشهد زيادة منذ أن بلغت المبيعات ذروتها في عام 2010. تُعزى هذه الزيادة أساساً إلى الزيادة الإجمالية في مبيعات الأسلحة التي حقّقتها الشركات التي تتّخذ من الولايات المتّحدة مقرّاً لها، والتي تهيمن على قائمة **سيبري** للمنتجين المئة الكبار. وبالجملة، استقرّت مبيعات منتجي السلاح الأوروبيين الغربيين من الأسلحة في عام 2016. وواصل إجمالي مبيعات الشركات الروسية من الأسلحة نموّه في عام 2016، بينما ظهرت اتّجاهات متضاربة في مبيعات الأسلحة التي حقّقها منتجو الأسلحة في دول صناعاتها العسكرية ناشئة وفي دول أخرى صناعاتها العسكرية راسخة. هناك جملة من العوامل الرئيسة الدافعة لنموّ مبيعات الشركات المئة الكبار من الأسلحة، منها التوتّرات الدولية والنزاعات المسلّحة في جانب المستوردين، وتطبيق استراتيجيات تصنيع عسكري على المستوى الوطني في جانب المصدِّرين. والأسباب الرئيسة الأخرى للتغيّرات في مبيعات الشركات المئة الكبرى من سنة إلى أخرى هي دمج شركات والاستحواذ على شركات وتصفية استثمارات في شركات.

I التطوّرات في عمليات نقل الأسلحة، 2017(*)

سيمون ت. ويزيمان، أود فلوران،
ألكسندرا كويموفا، نان تيان وبيتر د. ويزيمان

زاد حجم عمليات النقل الدولية للأسلحة الرئيسية بنسبة 10 بالمئة في الخمسية 2013 ـ 2017 عن الخمسية 2008 ـ 2012[1]. وهذا استمرار لاتّجاه صعودي ثابت بدأ في مطلع القرن الحالي (انظر الشكل الرقم (5 ـ 1)).

من بين سائر الخمسيات التي تغطّيها بيانات **سيبري**، بلغ حجم عمليات النقل ذروته في الخمسية 1980 ـ 1984، ثمّ انخفض بعد الخمسية 2000 ـ 2004 عندما بلغ 56 بالمئة وحسب من مستواه الذروي. وكان مجموع آخر خمسية، أي 2013 ـ 2017، أعلى بنسبة 51 بالمئة مقارنة بالخمسية 2000 ـ 2004، وكان أكبر مجموع منذ الخمسية 1989 ـ 1993

(*) المعلومات المتّصلة بشحنات وعقود الأسلحة المشار إليها في هذا الفصل منقولة عن قاعدة بيانات **سيبري** الخاصة بنقل الأسلحة لغاية آذار/مارس 2018، ما لم يُذكر خلاف ذلك. تحتوي قاعدة البيانات على بيانات عن عمليات نقل الأسلحة الرئيسة بين عامي 1950 و2017. تشير بيانات **سيبري** المتّصلة بنقل الأسلحة إلى الشحنات الفعلية للأسلحة الرئيسة، وهذا يشمل المبيعات والإنتاج بموجب ترخيص والمساعدات والهبات وعقود التأجير. يستخدم **سيبري** قيمة مؤشّر اتّجاه (TIV) لمقارنة البيانات المتّصلة بشحنات الأسلحة المختلفة ولتحديد الاتّجاهات العامّة. تحدّد قيمة مؤشّر الاتّجاه حجم عملية نقل الأسلحة فقط ـ بناء على تقييم لقدرات الأسلحة ـ ولا تحدّد قيمتها المالية. للاطلاع على تعريف لـ «الأسلحة الرئيسة»، وعلى وصف لقيمة مؤشّر الاتّجاه وحسابه، انظر الإطار الرقم (5 ـ 1). وربّما تختلف الأرقام في هذا الفصل عن الأرقام الواردة في طبعات سابقة **لكتاب سيبري السنوي** لأنّ قاعدة بيانات نقل الأسلحة تُحدَّث سنوياً.

(1) بما أنّ الشحنات على أساس سنوي يمكن أن تتذبذب، يقارن **سيبري** بين مدد تمتدّ عدّة سنين، وغالباً ما تكون مدداً خمسية، لإتاحة تقدير أكثر ثباتاً لاتّجاهات عمليات نقل الأسلحة الرئيسة. ويُستخدم متوسّط متحرّك لخمس سنين في تقدير اتّجاهات عمليات النقل على مدد طويلة.

(وهي الخمسية الأشدّ تأثّراً بانتهاء الحرب الباردة). لكنّ الحجم الإجمالي في الخمسية 2013 ـ 2017 بقي أدنى من الحجم الإجمالي في الخمسية 1980 ـ 1984 بنسبة 33 بالمئة.

التطوّرات لدى المورِّدين الكبار

حدّد **سيبري** 67 دولة بأنّها مورِّدة للأسلحة الرئيسة في الخمسية 2013 ـ 2017. وكان المورّدون الخمسة الكبار في أثناء تلك المدّة الولايات المتّحدة وروسيا وفرنسا وألمانيا والصين. وقد استأثروا معاً بـ74 بالمئة من إجمالي حجم صادرات الأسلحة الرئيسة في الخمسية 2013 ـ 2017 (انظر الجدول الرقم (5 ـ 1)). وهي الدول ذاتها التي شكّلت قائمة مورِّدي الأسلحة الرئيسة الخمسة الكبار في الخمسية 2008 ـ 2012 حين استأثرت أيضاً بـ74 بالمئة من إجمالي حجم الصادرات. لكن بما أنّ إجمالي حجم عمليات النقل زاد بين الخمسيتين 2008 ـ 2012 و2013 ـ 2017، فذلك يعني أنّ صادرات المورّدين الخمسة الكبار زادت في الخمسية 2013 ـ 2017 بنسبة 11 بالمئة على الخمسية 2008 ـ 2012. وتُعزى هذه الزيادة أساساً إلى صادرات الولايات المتّحدة وفرنسا والصين. وكانت الولايات المتّحدة وروسيا أكبر المورِّدين على الإطلاق في المدّة 2013 ـ 2017، وقد استأثرتا معاً بـ56 بالمئة من الصادرات العالمية ـ بعد أن استأثرتا بـ52 بالمئة في الخمسية 2008 ـ 2012.

على العموم، للدول الواقعة خارج أمريكا الشمالية وأوروبا دور صغير في الصادرات العالمية من الأسلحة، باستئثارها بـ12 بالمئة فقط من إجمالي حجم صادرات الأسلحة الرئيسة في الخمسية 2013 ـ 2017. وتوزّع مورِّدو الأسلحة الـ25 الكبار في الخمسية 2013 ـ 2017 على النحو التالي: 17 دولة في أمريكا الشمالية وأوروبا، و3 دول في آسيا وأوقيانيا، و3 دول في الشرق الأوسط، ودولة واحدة في أفريقيا، ودولة واحدة في أمريكا الجنوبية (انظر الجدول الرقم (5 ـ 1))[2]. ولا يزال تركيز المورِّدين في المنطقة الأوروبية الأطلسية سمة لكامل الحقبة التي تغطّيها قاعدة بيانات **سيبري** الخاصّة بنقل الأسلحة (أي 1950 ـ 2017). كما أنّ دولاً كثيرة مدرَجة في قائمة الدول الـ25 الكبار في الخمسية 2013 ـ 2017 ظهرت أيضاً في الخمسية السابقة.

---

(2) لمزيد من التفاصيل عن تغطية سيبري الإقليمية، انظر صفحة regional coverage على الموقع الإلكتروني لسيبري: <https://sipri.org/>.

الجدول الرقم (5 ـ 1)

المورّدون الخمسون الكبار للأسلحة الرئيسة، 2013 ـ 2017

يتضمّن الجدول كلّ الدول التي صدّرت أسلحة رئيسة في الخمسية 2013 ـ 2017. وهي مرتَّبة بحسب الصادرات الإجماليّة في المدّة المذكورة. والأرقام هي قيم مؤشّر اتّجاه **سيبري** (TIV). وجرى تدوير النسب المئوية التي فاقت العشرة بالمئة إلى أقرب رقم صحيح، وتدوير النسب المئوية الأدنى من 10 بالمئة إلى كسر عشري واحد. ربّما لا ينتج من جمع الأرقام والنسب المئوية المجاميع المبيّنة بسبب اصطلاح تدوير الأرقام.

المرتبة		المورِّد	حجم الصادرات (قيمة مؤشّر الاتّجاه، ملايين)		الحصّة (بالمئة)	التغير (بالمئة) مقارنة
2013 ـ 2017	2008 ـ 2012[أ]		2017	2013 ـ 2017	2013 ـ 2017	بـ 2008 ـ 2012
1	1	الولايات المتّحدة	12394	50062	34	25
2	2	روسيا	6148	31722	22	−7.1
3	4	فرنسا	2162	9706	6.7	27
4	3	ألمانيا	1653	8469	5.8	−14
5	5	الصين	1131	8312	5.7	38
6	6	المملكة المتّحدة	1214	6952	4.8	37
7	7	إسبانيا	814	4262	2.9	12
8	10	إسرائيل	1263	4248	2.9	55
9	9	إيطاليا	660	3590	2.5	13
10	11	هولندا	1167	3101	2.1	14
11	8	أوكرانيا	240	2481	1.7	−26
12	15	كوريا الجنوبية	587	1784	1.2	65
13	13	سويسرا	186	1322	0.9	−11
14	12	السويد	83	1256	0.9	−53
15	21	تركيا	244	1164	0.8	145
16	14	كندا	87	1095	0.8	−18
17	16	النرويج	134	862	0.6	14
18	20	روسيا البيضاء	23	653	0.4	12
19	22	أستراليا	97	469	0.3	15
20	36	جمهورية التشيك	110	448	0.3	467
21	17	جنوب أفريقيا	74	356	0.2	−51
22	38	دولة الإمارات العربية المتّحدة	72	319	0.2	320
23	24	فنلندا	58	313	0.2	−5.7
24	23	البرازيل	45	279	0.2	−20
25	29	البرتغال	56	253	0.2	74

يتبع

تابع

26	28	الأردن	77	242	0.2	36
27	53	إندونيسيا	102	196	0.1	2078
28	42	الهند	56	189	0.1	278
29	26	بولندا	3	184	0.1	−12
30	46	بلغاريا	–	166	0.1	337
31	31	رومانيا	–	108	0.1	−2.7
32	18	أوزبكستان	–	102	0.1	−84
33	30	سنغافورة	–	98	0.1	−32
34	19	بلجيكا	12	97	0.1	−84
35	27	النمسا	22	91	0.1	−49
36	34	الدنمارك	12	89	0.1	−4.3
37	25	إيران	10	88	0.1	−63
38	35	صربيا	2	81	0.1	−12
39	52	سلوفاكيا	22	51	0	292
40	..	هنغاريا	–	41	0	..
41	..	أيرلندا	–	39	0	−63
42	..	اليونان	30	30	0	..
43	..	مصر	–	30	0	..
44	33	تشيلي	0	20	0	−80
45	39	نيوزيلندا	4	17	0	−77
46	..	جورجيا	7	14	0	..
47	50	قيرغيزستان	5	14	0	0
48	47	بروناي دار السلام	–	12	0	−50
49	..	السودان	–	11	0	..
50	61	كولومبيا	10	10	0	..
	..	17 دولة أخرى	30	112	0.1	..
المجموع			**31106**	**145623**	**..**	**10**

.. = بيانات غير متاحة أو غير صالحة للتطبيق؛ ـ = لا توجد شحنات.

ملاحظة: تصف بيانات **سيبري** الخاصّة بنقل الأسلحة الشحناتِ الفعلية للأسلحة الرئيسة. ولإتاحة إجراء مقارنة بين البيانات المتّصلة بشحنات الأسلحة المختلفة ولتحديد الاتّجاهات العامّة، يستخدم **سيبري** قيمة مؤشّر اتّجاه (TIV). هذه القيمة ليست سوى مؤشّر على حجم عمليات نقل الأسلحة، وليست مؤشّراً على القيم الماليّة لتلك العمليات. لذلك، لا يمكن مقارنتها بالإحصاءات الاقتصادية. ويبيّن الإطار الرقم (5 ـ 1) طريقة حساب مؤشّر قيمة الاتّجاه.

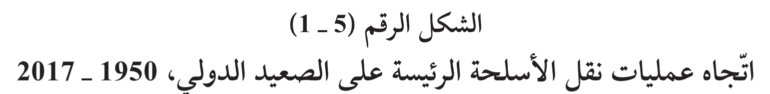
(أ) يختلف ترتيب الموردّين في الخمسية 2008 ـ 2012 عن الترتيب المنشور في **كتاب سيبري السنوي** لعام 2013 بسبب التنقيحات اللاحقة للأرقام الخاصة بتلك السنين.

المصدر: قاعدة بيانات **سيبري** الخاصة بنقل الأسلحة، آذار/مارس 2018.

الولايات المتّحدة

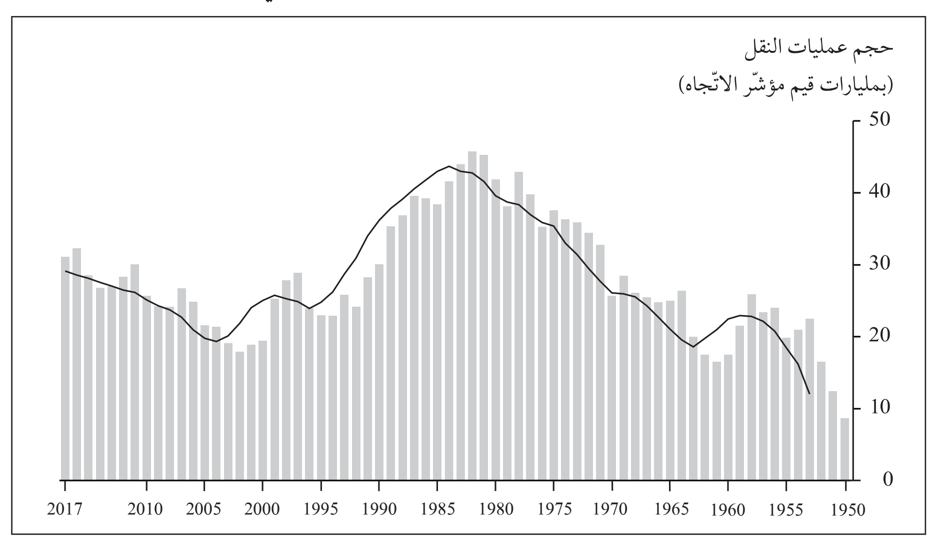
كانت الولايات المتّحدة المورّد الأوّل للأسلحة الرئيسة في المدّة 2013 ـ 2017، وهو مركز احتلّته منذ انتهاء الحرب الباردة. وكانت صادراتها في عام 2017 الأعلى في عام واحد منذ عام 1998، مع أنّ عقود كثيرٍ من هذه الشحنات وُقّعت قبل سنين.

استأثرت الولايات المتّحدة بـ34 بالمئة من إجمالي الشحنات العالمية في الخمسية 2013 ـ 2017، مقارنة بـ30 بالمئة في الخمسية 2008 ـ 2012. ثمّ زادت صادراتها من الأسلحة بنسبة 25 بالمئة بين الخمسيتين 2008 ـ 2012 و2013 ـ 2017، وهو ما زاد الفجوة اتّساعاً بين الولايات المتّحدة وسائر مصدّري الأسلحة الآخرين. وفي الخمسية 2013 ـ 2017، زادت صادرات الأسلحة الأمريكية على نظيرتها الروسية بنسبة 58 بالمئة، علماً بأنّ روسيا كانت ثاني أكبر مورِّد للأسلحة في تلك الخمسية، بينما زادت صادرات الأسلحة الأمريكية على نظيرتها الروسية بنسبة 17 بالمئة فقط في الخمسية 2008 ـ 2012.



الشكل الرقم (5 ـ 1)

اتّجاه عمليات نقل الأسلحة الرئيسة على الصعيد الدولي، 1950 ـ 2017



ملاحظة: يُظهر المخطّط الشريطي المجاميع السنوية، ويُظهر المخطّط الخطّي المتوسّطَ المتحرّك (موقّعاً عند السنة الأخيرة لكلّ خمسية) في خمسية (5 سنين). انظر الإطار الرقم (5 ـ 1) للاطّلاع على شرح لمؤشّر قيمة اتّجاه سيبري.
المصدر: قاعدة بيانات **سيبري** الخاصة بنقل الأسلحة.

استأثرت دول في الشرق الأوسط بـ49 بالمئة من صادرات الأسلحة الأمريكية في الخمسية 2013 ـ 2017، تلتها دول في آسيا وأوقيانيا (33 بالمئة) ودول في أوروبا (11 بالمئة) ودول في الأمريكات (4.8 بالمئة) ودول في أفريقيا (2.2 بالمئة؛ انظر الجدول الرقم (5 ـ 2)).

الجدول الرقم (5 ـ 2)

المورّدون العشرة الكبار للأسلحة الرئيسة ووِجهاتها، بحسب المنطقة، 2013 ـ 2017

الأرقام هي الحصص بالنسبة المئوية لإجمالي حجم الصادرات التي سلّمها المورِّد لكلّ منطقة متلقّية. ربّما لا ينتج 100 عن جمع أرقام الحصص بسبب تدوير الأرقام. جرى تدوير النسب المئوية التي تجاوزت 10 بالمئة إلى أقرب عدد صحيح. لمزيد من التفاصيل عن تغطية سيبري الإقليمية، انظر صفحة regional coverage في موقع سيبري الإلكتروني.

المنطقة المتلقّية	المورِّد									
	الولايات المتّحدة	روسيا	فرنسا	ألمانيا	الصين	المملكة المتّحدة	إسبانيا	إسرائيل	إيطاليا	هولندا
أفريقيا	2.2	13	7.5	8.4	21	1.2	1.4	1.1	12	1.9
شمال أفريقيا	1.8	10	6.1	8.3	10	1.0	ـ	ـ	10	1.2
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	0.4	2.8	1.3	0.2	11	0.2	1.4	1.1	1.8	0.6
الأمريكات	4.8	4.2	9.1	13	4.9	4.5	7.2	10	9.7	33
أمريكا الجنوبية	1.4	3.8	4.6	4.6	4.7	0.8	2.9	3.7	6.7	4.9
آسيا وأوقيانيا	33	66	31	24	72	25	49	62	18	20
آسيا الوسطى	0.1	3.3	1.0	0.6	2.8	ـ	3.4	<0.05	1.2	1.5
شرق آسيا	12	12	9.2	14	ـ	5.1	ـ	3.5	0.1	ـ
أوقيانيا	7.0	ـ	4.3	0.6	ـ	0.3	34	0.2	4.5	ـ
جنوب آسيا	7.7	38	9.1	1.6	54	8.6	0.5	49	5.5	0.9
جنوب شرق آسيا	5.5	12	7.4	7.2	15	11	11	9.2	6.4	18
أوروبا	11	6.2	10	29	0.2	4.8	1.7	24	17	13
الاتّحاد الأوروبي	9.4	<0.05	10	28	0.2	4.7	1.7	11	15	13
الشرق الأوسط	49	11	42	26	2.0	64	40	1.9	43	32
مناطق أخرى	<0.05	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	1.4	0.2	ـ

ـ = لا يوجد؛ 0.05> رقم بين 0 و0.05.

المصدر: قاعدة بيانات سيبري الخاصّة بنقل الأسلحة، آذار/مارس 2018.

صدّرت الولايات المتّحدة أسلحة رئيسة لـ98 دولة على الأقلّ في أعوام 2013 ـ 2017، وهذا عدد كبير جداً لوجهات التصدير مقارنة بأي مورّد آخر. والراجح أن الولايات المتّحدة صدّرت أيضاً عدداً صغيراً من المركبات المدرّعة الخفيفة للثوّار في سورية في عام 2017. ومن بين مورّدي الأسلحة الخمسين الكبار في أعوام ما بين 2013 و2017، لم يتلقّ أو يقدّم غير 7 دول طلبات للحصول على أسلحة رئيسة من الولايات المتّحدة خلال تلك المدّة. السعودية هي المستورد الأوّل على الإطلاق للأسلحة الأمريكية في أعوام 2013 ـ 2017، باستئثارها بـ448 بالمئة بين أعوام 2008 ـ 2012 وأعوام 2013 ـ 2017. والراجح أن يظلّ تدفّق الأسلحة الأمريكية إلى ذلك البلد كبيراً مدّة خمس سنين قادمة على الأقلّ بسبب طلبات الشراء الكبيرة المستَحَقَّة، وهي تشمل 154 طائرة حربية من طراز F-15SA (بدأت عمليات الشحن في عام 2016). لكنّ واردات الأسلحة الأمريكية إلى السعودية أثارت في عامَي 2016 و2017 مطالبات في الكونغرس الأمريكي بفرض قيود على صادرات الأسلحة الأمريكية إلى المملكة ردّاً على العمليات العسكرية التي تنفّذها في اليمن (التي انطلقت عام 2015) وأوقعت إصابات كثيرة في صفوف المدنيين واعتُبرت عشوائية[3]. غير أنّ أغلبية ضئيلة في الكونغرس الأمريكي ساندت قرارات الحكومة الأمريكية مواصلة عمليات النقل للطلبات القائمة والموافقة على طلبات جديدة ربّما تتجاوز تلك الموقّعة في السنين الأخيرة[4].

تتذبذب طلبات تصدير أسلحة أمريكية لحلفاء قدماء في بعض الأحيان بناء على طلب تلك الدول الحصول على أسلحة. مثال ذلك، انخفضت صادرات الولايات المتّحدة إلى اليونان (وهي عضو في حلف الناتو) بنسبة 79 بالمئة بين الخمسيتين 2008 ـ 2012 و2013 ـ 2017 لأنّ اليونان خفّضت مشترياتها من الأسلحة بعد عام 2009 في سياق إجراءاتها التقشّفية الرامية إلى معالجة أزمة اقتصادية حادّة. وتُستخدم عمليات نقل الأسلحة في حالات أخرى أداةً في يد السياسة الخارجية الأمريكية لبناء شراكات استراتيجية جديدة. ففي سياق الجهود الأمريكية لمواجهة نفوذ الصين المتعاظم في آسيا مثلاً، تقوّي الولايات المتّحدة روابطها بالهند، فزادت وارداتها من الأسلحة إلى ذلك البلد بنسبة 557 بالمئة بين الخمسيتين 2008 ـ 2012 و2013 ـ 2017. وزادت الولايات المتّحدة تعاونها مع فيتنام في السنين الأخيرة أيضاً، فأمّدتها بسفينة دورية كبيرة كمعونة عسكرية في عام 2017، وكانت تلك أوّل عملية لنقل أسلحة رئيسة أمريكية إلى ذلك البلد.

تصدّر الولايات المتّحدة أنواعاً مختلفة من الأسلحة. وتشكّل الطائرات، وبخاصّة الحربية، نسبة كبيرة من هذه الصادرات: 56 بالمئة في أعوام 2013 ـ 2017، حين صدّرت الولايات المتّحدة 200

(3) لمعرفة المزيد عن النزاع في اليمن، انظر الفصل الثاني، القسم V في هذا الكتاب.

(4) O. Svet, «Why Congress Supports Saudi Arms Sales,» *National Interest* (26 September 2016); D. Depetris, «Congress Must Act on Huge Saudi Arms Sales,» *Breaking Defense*, 6 June 2017, and H. Cooper, «Senate Narrowly Backs Trump Weapons Sale to Saudi Arabia,» *New York Times*, 13/6/2017.

طائرة حربية. شملت هذه الشحنات ما مجموعه 50 طائرة حربية F-35، منها 12 للمملكة المتّحدة و10 للنرويج و9 لكلّ من إسرائيل وإيطاليا و6 لليابان و2 لكلّ من أستراليا وهولندا. كما صدّرت الولايات المتّحدة 30 طائرة حربية F-15SG إلى السعودية و16 طائرة من الطراز نفسه إلى سنغافورة. في المقابل، كان حجم الصادرات الأمريكية من السفن الحربية صغيراً نسبياً. ففي أعوام 2013 ـ 2017 مثلاً، صدّرت ألمانيا وإسبانيا وهولندا سفناً حربية بأعداد أكبر من تلك التي صدّرتها الولايات المتّحدة.

روسيا

انخفضت صادرات روسيا من الأسلحة الرئيسة بنسبة 7.1 بالمئة بين أعوام 2008 ـ 2012 وأعوام 2013 ـ 2017، بينما انخفضت حصّتها في إجمالي الصادرات العالمية من 26 إلى 22 بالمئة. يُعزى جلّ هذا الانخفاض إلى خفض كبار المستوردين طلباتهم. فإذا كانت شحنات الأسلحة المورَّدة إلى الجزائر والصين قد تواصلت على مدى الخمسية 2013 ـ 2017، فقد تدنّت أحجام هذه الشحنات في الخمسية 2008 ـ 2012. وتبقى هناك أسلحة طلبتها الدولتان ولم تسلّمها روسيا. زد على ذلك، أنّ روسيا التي شحنت كمّيات ضخمة من الأسلحة إلى فنزويلا في عام 2013 لم تشحن لها شيئاً في أعوام 2015 ـ 2017 حين حلّت باقتصاد فنزويلا أزمة حادّة[5].

لروسيا وجهات تصدير أسلحة أقلّ عدداً من وجهات تصدير الأسلحة الأمريكية. سلّمت روسيا أسلحة لـ47 دولة وللمتمرّدين في أوكرانيا في أعوام 2013 ـ 2017، لكنّ أربع دول فقط كانت وجهة جلّ صادرات الأسلحة الروسية، وهي الهند وحصّتها 35 بالمئة، والصين وحصّتها 12 بالمئة وفيتنام وحصّتها 10 بالمئة والجزائر وحصّتها 10 بالمئة. واستأثرت بقيّة الدول الـ44 بأقلّ من 5 بالمئة. وعلى المستوى الإقليمي، بلغت حصّة آسيا وأوقيانيا 66 بالمئة من صادرات الأسلحة الروسية، وأفريقيا 13 بالمئة والشرق الأوسط 11 بالمئة، وأوروبا 6.2 بالمئة والأمريكات 4.2 بالمئة في أعوام 2013 ـ 2017.

دول أوروبا الغربية وأوروبا الوسطى

ضمّت قائمة مورّدي الأسلحة الرئيسة العشرة الكبار ستّ دول أوروبية غربية في أعوام 2013 ـ 2017، وهي فرنسا وألمانيا والمملكة المتّحدة وإيطاليا وهولندا. وقد استحوذت معاً على 25 بالمئة من إجمالي حجم عمليات نقل الأسلحة في العالم خلال تلك المدّة. إضافة إلى هذه

(5) لمعرفة المزيد عن الإنفاق العسكري، والدَّين والشفافية في فنزويلا، انظر الفصل الرابع، القسمين II وIII في هذا الكتاب.

الدول الستّ، تضمّنت قائمة كبار مورّدي الأسلحة الـ25 ستَّ دول أخرى في أوروبا الغربية وأوروبا الوسطى في أعوام 2013 ـ 2017 (انظر الجدول الرقم (5 ـ 1)). ويضمّ الاتّحاد الأوروبي عشراً من هذه الدول الاثنتي عشرة. زادت صادرات كلّ الدول الـ28 الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي 6.7 بالمئة في أعوام 2013 ـ 2017 عن أعوام 2008 ـ 2012. لكنّ زيادة إجمالي حجم عمليات النقل عنت أنّ حصّة الدول الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي في المجموع العالمي انخفضت من 29 بالمئة في أعوام 2008 ـ 2012 إلى 27 بالمئة في أعوام 2013 ـ 2017.

فرنسا: كانت ثالث أكبر مورِّد للأسلحة الرئيسة في أعوام 2013 ـ 2017، واستأثرت بـ6.7 بالمئة من الحجم العالمي. ارتفعت صادراتها بنسبة 27 بالمئة بين أعوام 2008 ـ 2012 وأعوام 2013 ـ 2017. شحنت فرنسا أسلحة إلى 81 دولة في أعوام 2013 ـ 2017. وعلى المستوى الإقليمي، ذهبت 42 بالمئة من صادرات فرنسا إلى الشرق الأوسط، و31 بالمئة إلى آسيا وأوقيانيا، و10 بالمئة إلى أوروبا، و9.1 بالمئة إلى الأمريكات، و7.5 بالمئة إلى أفريقيا. وكانت مصر (25 بالمئة) أكبر مستورد للأسلحة الفرنسية على الإطلاق في أعوام 2013 ـ 2017، وذلك لجهود الحكومة الفرنسية الحثيثة في بيع الأسلحة، وبسببها أتيحت للتصدير طائرات وسفن حربية كانت قيد الإنتاج للقوّات المسلّحة الفرنسية ونُقلت إلى مصر على جناح السرعة[6]. وأُبرمت صفقات كبيرة أيضاً في أعوام 2013 ـ 2017، منها 36 طائرة حربية لكلّ من الهند وقطر، و12 غوّاصة لأستراليا.

ألمانيا: كانت ألمانيا رابع أكبر مورِّد للأسلحة الرئيسة في أعوام 2013 ـ 2017، لكنّ صادراتها انخفضت بنسبة 14 بالمئة بين الخمسيتين 2008 ـ 2012 و2013 ـ 2017، وتراجعت حصّتها في المجموع العالمي من 7.4 بالمئة إلى 5.8 بالمئة. صدّرت ألمانيا أسلحة رئيسة إلى 60 دولة في أعوام 2013 ـ 2017، وكان أهمَّ المستوردين دول أوروبية استأثرت بـ29 بالمئة من إجمالي الصادرات الألمانية، بينما استأثرت دول في آسيا وأوقيانا بـ24 بالمئة، والأمريكات بنسبة 13 بالمئة وأفريقيا بنسبة 8.4 بالمئة. واستأثر الشرق الأوسط بـ26 بالمئة من صادرات الأسلحة الألمانية في أعوام 2013 ـ 2017 برغم الجدل السياسي الكبير حول توريد الأسلحة إلى دول المنطقة. ارتبطت هذه المناقشات في البداية بمخاوف بشأن استخدام الأسلحة في أعمال قمع[7]. لكنّ المناقشات شملت بعد عام 2015 مخاوف بشأن استخدام أسلحة ألمانية في نزاع اليمن، وهو ما أدّى في مطلع عام

---

(6) T. Eshel, «Paris, Cairo Close to Agreement on Rafale, FREMM deal worth 5–6 billion euros,» Defense Update, 16 January 2015, and C. Hoyle, «Rafale Exports Take off with Egyptian Delivery,» *Flight Global*, 20 July 2015.

(7) S. T. Wezeman [et al.], «Developments in Arms Transfers, 2014,» in: *SIPRI Yearbook 2015*, pp. 413–414.

2018 إلى فرض مزيد من القيود على صادرات الأسلحة الألمانية إلى السعودية وإلى بقيّة الدول المنخرطة في ذلك النزاع[8].

المملكة المتّحدة: زادت صادرات الأسلحة البريطانية بنسبة 37 بالمئة بين الخمسيتين 2008 ـ 2012 و2013 ـ 2017. وشكّلت الشحنات المرسَلة إلى السعودية، ولا سيَّما الطائرات الحربية وعتادها، 49 بالمئة من هذه الصادرات. كما كانت صادرات الأسلحة البريطانية إلى السعودية محلّ انتقاد أيضاً. مثال ذلك، تقدّمت جماعات المجتمع المدني بدعوى إلى المحكمة العليا في إنكلترا وويلز في عام 2017 لاستعراض قضائي هدف إلى التحقق ممّا إذا كانت صادرات الأسلحة البريطانية إلى المملكة قانونية أم لا بموجب تشريعات صادرات الأسلحة البريطانية. رفضت المحكمة الدعوى ورأت أنّ قرار الحكومة البريطانية مواصلة إجازة تصدير الأسلحة إلى السعودية «ليس مخالفاً للصواب أو غير قانوني»[9]. ولم تغيّر الحكومة البريطانية سياستها الخاصّة بتصدير الأسلحة إلى السعودية ونبّهت إلى أنّ انتقاد استخدام المملكة لتلك الأسلحة يهدّد صفقات أسلحة بريطانية ضخمة متوقّعة مع المملكة[10].

الصين

زادت صادرات الأسلحة الصينية الرئيسة بنسبة 38 بالمئة في أعوام 2008 ـ 2012 وأعوام 2013 ـ 2017، بينما زادت حصّتها في صادرات الأسلحة العالمية من 4.6 إلى 5.7 بالمئة. استأثرت آسيا وأوقيانا في أعوام 2013 ـ 2017 بـ72 بالمئة من صادرات الأسلحة الصينية، وأفريقيا بـ21 بالمئة، والأمريكات بـ4.9 بالمئة والشرق الأوسط بـ2 بالمئة (وهذه حصّة أصغر من حصص أيّ من كبار مورّدي الأسلحة الخمسة). شحنت الصين أسلحة رئيسة إلى 48 دولة في أعوام 2013 ـ 2017، وكانت باكستان المستورِد الرئيس (35 بالمئة) كحالها في كلّ المدد الخمسية منذ عام 1991. وطرأت زيادات ضخمة على صادرات الأسلحة الصينية إلى بنغلادش والجزائر اللتين يُعزى إليهما أغلب النموّ في إجمالي صادرات الأسلحة الصينية في أعوام 2013 ـ 2017.

---

(8) German Government, «Regierungspressekonferenz vom 22. Januar 2018» [مؤتمر صحافي حكومي في 22 كانون الثاني/يناير 2018]، 22 كانون الثاني/يناير 2018.

(9) The Queen (on the application of Campaign Against The Arms Trade) v the Secretary of State for International Trade and interveners, Case no. CO/1306/2016, High Court of England and Wales, Press summary, 10 July 2017.

انظر أيضاً: «UK Arms Sales to Saudi Arabia are Lawful, High Court Rules,» *Daily Telegraph*, 10/7/2017.

(10) D. Bond and P. Hollinger, «Criticism of Saudi Arabia «Not Helpful» for UK Weapons Sales,» *Financial Times*, 25/10/2017.

مورِّدون آخرون خارج أوروبا وأمريكا الشمالية

للدول الواقعة خارج أوروبا وأمريكا الشمالية دور صغير عموماً في الصادرات الدولية من الأسلحة الرئيسة. ومع ذلك، كانت ثمان من الدول الكبار الـ25 المورِّدة للأسلحة خارج أوروبا وأمريكا الشمالية في أعوام 2013 ـ 2017، وهي (بحسب ترتيب حجم الصادرات): الصين وإسرائيل وكوريا الجنوبية وتركيا وأستراليا وجنوب أفريقيا والإمارات والبرازيل. ومن بين هذه الدول، لا يوجد في قائمة الدول العشر الكبار غير الصين وإسرائيل.

سُجّلت زيادات كبيرة في صادرات الأسلحة الإسرائيلية (55 بالمئة)، والكورية الجنوبية (65 بالمئة) والتركية (145 بالمئة) بين الخمسيتين 2008 ـ 2012 و2013 ـ 2017. ولا تزال إسرائيل في عداد مورّدي الأسلحة الـ15 الكبار منذ عقود، وضمّت منتجاتها التي استوردتها 42 دولة على الأقلّ في أعوام 2013 ـ 2017 قذائف ورادارات وأجهزة استشعار أخرى وطائرات بلا طيّار. واعتمدت كوريا الجنوبية وتركيا سياسة الاستثمار بكثافة في صناعاتهما العسكرية بناء على زيادة الطلب المحلّي وبهدف التحوّل إلى مورِّدَين رئيسَين للأسلحة من جميع الفئات. شحنت كوريا الجنوبية في أعوام 2013 ـ 2017 أسلحة رئيسة إلى دول أوروبية لأوّل مرّة: مدفعية إلى بولندا، وسفينة دعم للمملكة المتّحدة. وزادت تركيا صادراتها العسكرية (المركبات المدرّعة أساساً) زيادة كبيرة إلى دول شرق أوسطية في أعوام 2013 ـ 2017.

التطوّرات لدى المتلقّين الكبار

كانت آسيا وأوقيانيا المنطقة المتلقّية الأولى للأسلحة الرئيسة في أعوام 2013 ـ 2017، باستحواذها على 42 بالمئة من الواردات العالمية، تلتها منطقة الشرق الأوسط بنسبة 32 بالمئة. زادت الشحنات المرسَلة إلى كِلتا المنطقتين بين الخمسيتين 2008 ـ 2012 و2013 ـ 2017. واستحوذت أوروبا (11 بالمئة) وأفريقيا (7.2 بالمئة) والأمريكات (7.1 بالمئة) على حصص أصغر كثيراً في الواردات، علماً أنّ واردات المناطق الثلاث كانت أقلّ في أعوام 2013 ـ 2017 عما كانت عليه في أعوام 2008 ـ 2012.

استحوذ مستوردو الأسلحة الخمسة الكبار، وهم الهند والسعودية ومصر والإمارات والصين، على 35 بالمئة من إجمالي واردات الأسلحة في أعوام 2013 ـ 2017 (انظر الجدولين الرقم (5 ـ 3) والرقم (5 ـ 4)). وكانت الصين والهند من بين سائر هذه الدول في عداد المستوردين الخمسة الكبار في أعوام 2008 ـ 2012 وفي أعوام 2013 ـ 2017.

الجدول الرقم (5 ـ 3)

المستوردون الخمسون الكبار للأسلحة الرئيسة، 2013 ـ 2017

يشمل الجدول كلَّ الدول والجهات الفاعلة من غير الدول التي استوردت أسلحة رئيسة في المدّة الخمسية 2013 ـ 2017. لذلك فهي مرتّبة بحسب إجمالي وارداتها في هذه المدّة. والأرقام هي قيم مؤشّر اتّجاه سيبري (TIV). وتمّ تدوير النسب المئوية التي تجاوزت العشرة بالمئة إلى أقرب عدد صحيح، بينما جرى تدوير النسب المئوية الأقلّ من 10 بالمئة إلى كسر عشري واحد. ربّما لن ينتج من جمع الأرقام والنسب المئوية للدول المجاميع المذكورة بسبب تدوير الأرقام.

المرتبة		المتلقّي	حجم الواردات (قيمة مؤشّر الاتّجاه، ملايين)		الحصّة (بالمئة)	التغير (بالمئة) مقارنة بـ
2013 ـ 2017	2008 ـ 2012[أ]		2017	2013 ـ 2017	2013 ـ 2017	2008 ـ 2012
1	1	الهند	3358	18049	12	24
2	9	السعودية	4111	14805	10	225
3	21	مصر	2355	6573	4.5	215
4	10	الإمارات	848	6370	4.4	51
5	2	الصين	1117	5786	4.0	−19
6	8	أستراليا	1806	5558	3.8	7.5
7	5	الجزائر	905	5414	3.7	0.8
8	17	العراق	712	4928	3.4	118
9	3	باكستان	710	4147	2.8	−36
10	26	إندونيسيا	1196	4014	2.8	193
11	19	فيتنام	690	3990	2.7	81
12	11	تركيا	410	3539	2.4	−14
13	4	كوريا الجنوبية	918	3239	2.2	−50
14	7	الولايات المتّحدة	547	2930	2.0	−44
15	41	تايوان	493	2846	2.0	261
16	59	عُمان	783	2546	1.7	655
17	36	إسرائيل	528	2474	1.7	125
18	16	المملكة المتّحدة	899	2260	1.6	−1.5
19	57	بنغلادش	320	2239	1.5	542
20	40	قطر	670	2212	1.5	166
21	6	سنغافورة	428	2149	1.5	−60
22	37	إيطاليا	794	2043	1.4	111
23	32	أذربيجان	279	1907	1.3	55
24	18	اليابان	500	1805	1.2	−19
25	13	فنزويلا	ـ	1533	1.1	−40
26	28	كندا	295	1470	1.0	14

يتبع

تابع

27	65	الكويت	113	1435	1.0	488
28	15	اليونان	56	1402	1.0	-44
29	44	تايلند	310	1309	0.9	93
30	12	المغرب	351	1288	0.9	-52
31	63	كازاخستان	209	1133	0.8	308
32	55	فنلندا	100	1110	0.8	208
33	39	الأردن	386	1104	0.8	26
34	22	أفغانستان	250	1064	0.7	-48
35	43	المكسيك	218	1041	0.7	53
36	29	ميانْمار	167	1024	0.7	-20
37	30	البرازيل	103	882	0.6	-31
38	31	بولندا	197	872	0.6	-30
39	50	تركمانستان	75	820	0.6	96
40	20	النرويج	361	749	0.5	-65
41	91	الفيليبين	271	744	0.5	691
42	14	ماليزيا	187	700	0.5	-72
43	71	البيرو	64	668	0.5	312
44	79	روسيا	34	663	0.5	360
45	38	كولومبيا	102	651	0.4	-33
46	27	إسبانيا	72	604	0.4	-54
47	33	هولندا	35	556	0.4	-52
48	52	نيجيريا	26	536	0.4	42
49	74	روسيا البيضاء	145	491	0.3	221
50	45	السودان	54	462	0.3	-31
..	..	153 جهة أخرى	1556	9488	6.7	..
المجموع			**31106**	**145623**	**..**	**10**

.. = بيانات غير متاحة أو غير صالحة للتطبيق؛ ـ = لا يوجد شحنات.

ملاحظة: تشير بيانات **سيبري** المتعلّقة بنقل الأسلحة إلى الشحنات الفعلية للأسلحة الرئيسة. وللسماح بإجراء مقارنة بين البيانات المتعلّقة بشحنات الأسلحة المختلفة وتحديد الاتّجاهات العامّة، يستخدم **سيبري** قيمة مؤشّر اتّجاه (TIV). هذه القيمة مؤشّر على حجم عمليات نقل الأسلحة وحسب وليست مؤشّراً على القيم الماليّة لتلك العمليات. لذلك، لا يمكن مقارنتها بالإحصاءات الاقتصادية. ويبيّن المربّع الرقم (5 ـ 1) طريقة حساب مؤشّر قيمة الاتّجاه.

(أ) يختلف ترتيب الموردّين في الخمسية 2008 ـ 2012 عن الترتيب الوارد في **كتاب سيبري السنوي** لعام 2013 بسبب التنقيحات اللاحقة للأرقام الخاصة بتلك السنين.

المصدر: قاعدة بيانات **سيبري** الخاصّة بعمليات نقل الأسلحة، آذار/مارس 2018.

الجدول الرقم (5 ـ 4)

المستوردون والمورّدون العشرة الكبار للأسلحة الرئيسة، 2013 ـ 2017

الأرقام هي النسب المئوية لحصص إجمالي حجم واردات المتلقّي من كل مورِّد. يقتصر الجدول على الدول المورِّدة التي تبلغ حصّتها 1 بالمئة أو أكثر من إجمالي واردات أيّ من المتلقّين العشرة الكبار. وجمعنا المورّدين الصغار في خانة «آخرون». وربّما لا ينتج من جمع الأرقام حاصل مقداره 100 بسبب تدوير هذه الأرقام. والنسب المئوية التي تتجاوز 10 بالمئة مدوَّرة إلى أقرب عدد صحيح.

المورِّد	المستورد									
	الهند	السعودية	مصر	الإمارات	الصين	أستراليا	الجزائر	العراق	باكستان	إندونيسيا
أستراليا	–	–	–	–	–	..	–	–	–	3.3
روسيا البيضاء	–	–	–	–	2.9	–	–	0.8	–	–
البرازيل	0.1	–	–	–	–	–	–	–	0.6	2.2
بلغاريا	–	0.1	<0.05	–	–	–	–	2.3	–	–
كندا	0.7	1.4	0.6	0.7	–	0.3	–	–	0.4	0.5
الصين	–	0.2	0.2	0.5	..	–	15	0.3	70	5.6
جمهورية التشيك	–	–	–	–	–	–	–	4.0	–	0.1
فرنسا	4.5	3.6	37	13	14	6.9	0.5	–	0.4	6.8
ألمانيا	0.7	1.8	6.3	2.1	0.7	0.7	13	0.6	0.1	7.3
إسرائيل	11	–	–	–	–	–	–	–	–	–
إيطاليا	0.2	1.5	0.3	6.6	–	2.9	6.5	3.4	3.5	0.4

يتبع

تابع

الأردن	–	–	–	–	–	–	–	–	3.3	–
هولندا	0.2	0.5	0.6	2.6	–	–	0.7	–	–	11
روسيا	62	–	21	1.4	65	–	59	22	5.7	10
جنوب أفريقيا	0.2	0.1	<0.05	1.3	–	–	0.4	<0.05	–	–
كوريا الجنوبية	–	–	0.9	–	–	–	–	8.7	–	12
إسبانيا	–	2.4	3.8	4.6	–	26	–	0.6	0.2	2.7
السويد	–	1.1	–	3.4	–	0.4	1.9	–	0.5	0.2
سويسرا	0.4	1.8	–	–	3.9	0.9	–	–	0.9	3.4
تركيا	–	1.3	–	4.4	–	–	–	–	1.3	–
الإمارات العربية المتحدة	–	–	2.5	. .	–	–	0.1	–	–	–
أوكرانيا	1.2	–	–	–	8.4	–	–	1.0	0.5	0.1
المملكة المتّحدة	3.2	23	–	1.0	2.8	0.3	1.3	–	0.3	17
الولايات المتّحدة	15	61	26	58	–	61	0.4	56	12	16
أوزبكستان	–	–	–	–	1.8	–	–	–	–	–
آخرون	0.1	0.6	0.3	0.4	–	0.7	0.6	0.9	0.1	1.0

– = لا شيء؛ 0.05> = بين 0 و0.05.

المصدر: قاعدة بيانات **سيبري** لعمليات نقل الأسلحة، آذار/مارس 2018.

أفريقيا

انخفضت واردات الدول الأفريقية من الأسلحة بنسبة 22 بالمئة بين الخمسيتين 2008 ـ 2012 و2013 ـ 2017. وكان المستوردون الثلاثة الكبار في أفريقيا في أعوام 2013 ـ 2017 الجزائر (52 بالمئة من واردات أفريقيا من الأسلحة) والمغرب (12 بالمئة) ونيجيريا (5.1 بالمئة). وكانت روسيا والصين والولايات المتّحدة مورِّدي الأسلحة الرئيسيين لأفريقيا.

في أعوام 2013 ـ 2017، تدنّت صادرات الأسلحة الروسية إلى أفريقيا بنسبة 32 بالمئة عن أعوام 2008 ـ 2012. وعلى الرغم من هذا الانخفاض، بقيت روسيا أكبر مورِّد أسلحة لأفريقيا، باستئثارها بـ39 بالمئة من إجمالي واردات المنطقة من الأسلحة. وتلقّت الجزائر 78 بالمئة من صادرات الأسلحة الروسية إلى أفريقيا في أعوام 2013 ـ 2017.

ارتفعت صادرات الأسلحة الصينية إلى أفريقيا بنسبة 55 بالمئة بين الخمسيتين 2008 ـ 2012 و2013 ـ 2017، وزادت حصّتها في إجمالي واردات أفريقيا من الأسلحة من 8.4 بالمئة إلى 17 بالمئة. تلقّت 22 دولة أفريقية جنوب الصحراء الكبرى أسلحة رئيسة من الصين في أعوام 2013 ـ 2017، واستأثرت الصين بـ27 بالمئة من واردات أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من الأسلحة، مقارنة بـ16 بالمئة في أعوام 2008 ـ 2012. وفي شمال أفريقيا، أصبحت الصين مورِّداً مهمّاً للجزائر في أعوام 2013 ـ 2017، وتضمّنت الشحنات الصينية إلى ذلك البلد ثلاث فرقاطات وقطع مدفعية.

استأثرت الولايات المتّحدة بـ11 بالمئة من صادرات الأسلحة إلى أفريقيا أعوام 2013 ـ 2017، وكان المغرب وِجهة أغلب الصادرات الأمريكية (63 بالمئة من صادرات الولايات المتّحدة إلى أفريقيا). لكنّ الشحنات الأمريكية المرسَلة إلى أفريقيا دفعات صغيرة من الأسلحة في العادة، وغالباً ما تقدَّم كمعونات، منها 8 مروحيات لكينيا و5 مروحيات لأوغندا.

تلقّت الدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى 32 بالمئة من إجمالي واردات أفريقيا في أعوام 2013 ـ 2017. أمّا الدول المستوردة الخمسة الكبار جنوب الصحراء الكبرى فهي نيجيريا والسودان وأنغولا والكاميرون وإثيوبيا. وقد استحوذت معاً على 56 بالمئة من واردات الأسلحة في هذه المنطقة دون الإقليمية. وزادت واردات نيجيريا من الأسلحة بنسبة 42 بالمئة بين أعوام 2008 ـ 2012 وأعوام 2013 ـ 2017. للأسلحة الرئيسة دور مهمّ في العمليات العسكرية التي تنفّذها الدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى. لكنّ هذه الدول تشتري أعداداً قليلة أو أسلحة رئيسة أقلّ تطوّراً لقلّة الموارد. مثال ذلك، تشهد كينيا عنفاً سياسياً داخلياً شديداً، وهي تقاتل حركة الشباب على أراضيها وفي الصومال منذ عام 2011، وقد اشترت 13 مروحية نقل ومروحيتين هجوميتين مستعملَتين و65 مركبة مدرّعة، وقليلاً من مدافع الهاوتزر الذاتية الحركة لقوّاتها المسلّحة وقوّات الأمن الداخلي في أعوام 2013 ـ 2017[11].

(11) لمعرفة النزاعات التي تنخرط فيها كينيا، انظر الفصل الثاني، القسم VI في هذا الكتاب.

الأمريكات

تراجعت واردات الأمريكات من الأسلحة الرئيسة بنسبة 29 بالمئة بين الخمسيتين 2008 ـ 2012 و2013 ـ 2017. وكانت الولايات المتّحدة أكبر موردّ للأسلحة الرئيسة للمنطقة في أعوام 2013 ـ 2017.

انخفضت واردات دول أمريكا الجنوبية من الأسلحة بنسبة 38 بالمئة بين الخمسيتين 2008 ـ 2012 و2013 ـ 2017. وشكّلت واردات هذه الدول من الأسلحة 43 بالمئة من الشحنات المرسَلة إلى الأمريكات في أعوام 2013 ـ 2017. وشكّلت صادرات روسيا 27 بالمئة من الشحنات المرسَلة إلى أمريكا الجنوبية، تلتها الولايات المتّحدة التي أرسلت 15 بالمئة وفرنسا التي أرسلت 9.8 بالمئة. تزامن الانخفاض العام في واردات دول أمريكا الجنوبية من الأسلحة مع تدنّي شدّة التوتّرات بين دول المنطقة بوجه عام في السنين الأخيرة وتدنّي النزاعات داخل الدول[12]. ومع ذلك، هناك تفاوت كبير في الطلب على الأسلحة الرئيسة بين الدول.

فنزويلا. انقطعت علاقات البلاد بالولايات المتّحدة وكثير من الدول الأوروبية من الناحية الفعلية في السنين التي أعقبت تغيّر القيادة السياسية هناك في عام 1999. وأعادت فنزويلا بناء قوّاتها المسلّحة بأسلحة مستورَدة من روسيا والصين، وصارت أكبر مستورد في أمريكا الجنوبية في العشرية 2008 ـ 2017. لكنّ واردات فنزويلا من الأسلحة الرئيسة انعدمت بحلول عام 2017 عقب الأزمة الاقتصادية التي أصابت البلاد بدءاً بعام 2014[13].

البرازيل. تراجعت واردات البرازيل من الأسلحة بنسبة 31 بالمئة بين الخمسيتين 2008 ـ 2012 و2013 ـ 2017. غير أنّ البرازيل وقّعت عقوداً بين عامي 2008 و2017 لشراء أسلحة رئيسة من المزمع تسليمها في أعوام 2008 ـ 2025، وهي تتضمّن 5 غوّاصات من فرنسا و36 طائرة حربية من السويد.

آسيا وأوقيانيا

ضمّت آسيا وأوقيانيا في أعوام 2013 ـ 2017 خمساً من كبار الدول المتلقية للأسلحة الرئيسة العشر، وهي الهند والصين وأستراليا وباكستان وإندونيسيا (انظر الجدول الرقم (5 ـ 3) والجدول الرقم (5 ـ 4)). تلقّت دول في هذه المنطقة 42 بالمئة من الواردات العالمية في الخمسية 2013 ـ 2017 مقارنة بـ46 بالمئة في الخمسية 2008 ـ 2012. وزادت واردات الأسلحة بحسب الدول في آسيا وأوقيانيا بنسبة 1.8 بالمئة بين هاتين المدّتين. وقد استأثرت روسيا بـ34 بالمئة من الأسلحة التي استوردتها المنطقة، والولايات المتّحدة بـ27 بالمئة، والصين بـ9.7 بالمئة. والمستوردون الرئيسون في آسيا وأوقيانيا هم جميع الدول الرامية إلى رفع مستوى تطوير أسلحتها المحلّية

(12) انظر أيضاً الفصل الثاني، والقسم II في هذا الكتاب.

(13) انظر أيضاً الفصل الرابع، والقسم II في هذا الكتاب.

وقدراتها الإنتاجية لإنقاص اعتمادها على المورِّدين الأجانب. لكنّ هذه الجهود حقّقت نجاحاً بدرجات متفاوتة.

لا تزال الهند وباكستان في عداد كبار مستوردي الأسلحة منذ العقود القليلة الأخيرة. وكانت الهند أكبر مستورد للأسلحة الرئيسة في أعوام 2008 ـ 2012 وأعوام 2013 ـ 2017، وكانت باكستان ثالث أكبر مستورد للأسلحة في أعوام 2008 ـ 2012 وتاسع كبار مستوردي الأسلحة في أعوام 2013 ـ 2017. لا تزال هاتان الدولتان في نزاع منذ استقلالهما في سنة 1947. ومنذ ستينيات القرن الماضي، اشتدّت التوتّرات بين الدولتين بسبب علاقتهما بالصين، وهي حليف مقرّب إلى باكستان، وطرف في نزاعات حدودية طويلة الأمد مع الهند. وصارت التوتّرات تلتهب بشكل منتظم في السنين القليلة الماضية[14]. وزادت الصين حضورها في منطقة المحيط الهندي، مدعومة بقدرات متعاظمة يراد منها بسط السيطرة العسكرية، وهذا يشكلّ للهند قلقاً إضافياً[15]. وردّاً على ذلك، تواصل الهند تحديث قوّاتها المسلّحة وتوسيعها من خلال الواردات غالباً.

الهند: استأثرت الهند بـ12 بالمئة من واردات الأسلحة العالمية في أعوام 2013 ـ 2017. وزادت واردات الهند بنسبة 24 بالمئة بين الخمسيتين 2008 ـ 2012 و2013 ـ 2017. روسيا هي المورِّد الأوّل لمشتريات الهند من الأسلحة الرئيسة، وستظلّ كذلك عدّة أعوام لاحقة بينما يجري تنفيذ عقود قائمة. وكانت مصدر 62 بالمئة من واردات الهند من الأسلحة في أعوام 2013 ـ 2017 وإن بقي حجم صادرات الأسلحة الروسية إلى الهند في تلك المدّة مماثلاً تقريباً لنظيره في أعوام 2008 ـ 2012. لكنّ روسيا تواجه منافسة قوية من مورِّدي أسلحة آخرين بينما تسعى الهند لتنويع مصادر مشترياتها من الأسلحة. فقد زادت واردات الهند من الأسلحة من الولايات المتّحدة بنسبة 557 بالمئة بين الخمسيتين 2008 ـ 2012 و2013 ـ 2017، لتصبح ثاني أكبر مورِّدي الأسلحة إلى الهند. يأتي هذا التطوّر في سياق شراكة استراتيجية متنامية بين الدولتين بدأت الولايات المتّحدة بموجبها بتزويد الهند بمعدّات عسكرية متطوّرة. تضمّنت تلك المعدّات في أعوام 2013 ـ 2017 طائرات دورية بحرية بعيدة المدى وطائرات نقل استراتيجية ومروحيات هجومية. وزادت مستوردات الهند العسكرية من إسرائيل أيضاً (بنسبة 285 بالمئة) بين الخمسيتين 2008 ـ 2012 و2013 ـ 2017، وهو ما يجعل ذلك البلد ثالث أكبر مورِّدي الأسلحة إلى الهند.

وبينما يحاول منافسو روسيا زيادة تغلغلهم في السوق الهندية، اعتمدت الهند أيضاً سياسة «اصنع في الهند» لتأمين حاجتها من الأسلحة. تحلّ هذه السياسة الجديدة محلّ سياسة سابقة رمت إلى التشجيع على تطوير وإنتاج أسلحة للهند بواسطة شركات إنتاج أسلحة مملوكة للدولة

(14) G. Anderson [et al.], «2017 Annual Defence Report,» *Jane's Defence Weekly* (13 December 2017), p. 27; A. Krishnan, «Another Armed Conflict with India Not Out of the Question, Says China Expert,» *India Today*, 4/7/2017, and S. Patranobis, «China Blames Indian Troops for Ladakh Clash, PLA Conducts Drill to Strike «Awe»,» *Hindustan Times*, 22/8/2017.

(15) انظر أيضاً الفصل الثاني، القسم III في هذا الكتاب.

Anderson [et al.], Ibid., p. 27.

الهندية ومنظّمة البحوث العسكرية الحكومية، مع الاستعانة بخبرات أجنبية إذا لزم الأمر أو الإنتاج بموجب ترخيص[16]. لهذه الكيانات المملوكة للدولة تاريخ طويل في العمل مع شركات مملوكة للدولة الروسية ولكيانات حكومية روسية. تتيح سياسة «اصنع في الهند» الجديدة للقطاع الخاصّ الهندي مزيداً من الفرص للتنافس على الطلبيات الهندية لشراء أسلحة. وهناك روابط أوثق بين القطاع الخاصّ في الهند وشركات خاصّة في دول غير روسيا، وهو يعمل مع تلك الشركات حين عرض أسلحة لتلبية المتطلّبات الهندية.

لكن هناك مقاومة متعاظمة في الدوائر السياسية والعسكرية في الهند للإفراط في الاعتماد على روسيا كمصدر للأسلحة الرئيسة. تستند هذه المقاومة إلى تصوّر أنّ روسيا ليست قادرة أو لن تقدر على تحقيق التوقّعات والوفاء بالوعود. وربّما تكون المشكلات الكثيرة المتّصلة بالتطوير والإنتاج المشترك بين الهند وروسيا للطائرة المقاتلة من الجيل الخامس (FGFA) وهي نموذج مشتَقّ من الطائرة الحربية سوخوي 57 الروسية؛ وطائرة النقل المتعدّدة المهامّ (MTA) أوضح مثالين حديثَين على هذا الاتّجاه. وقد أفصح سلاح الجوّ الهندي عن تذمّره أصلاً من (FGFA)/سوخوي ـ 57 (وكان يزمع على شراء عدد منها) بحلول عام 2017، لكن تحدّثت تقارير في مطلع عام 2018 عن بدائل منها طائرة F-35 الأمريكية[17]. أُلغي في عام 2017 مشروع (MTA) التي كانت روسيا ستتولّى تصميمها في الأساس بينما تتولّى شركة هندية مملوكة للدولة إنتاجها بعد مناقشات مع روسيا دامت 15 سنة حول تصميم الطائرة. وتفاوضت الهند في المقابل لإنتاج طائرة نقل إسبانية بواسطة شركة هندية خاصّة[18]. كما أنّ الهند لم توقّع أيّ عقود رئيسة في عام 2017 لشراء أسلحة من روسيا. وتواجه صفقات كبيرة عديدة تأخيراً متكرّراً كان يُتوقَّع الاتّفاق عليها بحلول آخر سنة 2017. لكن يظهر أنّ المسؤولين الروس غير آبهين لعدم إحراز تقدّم كون التأخير في التفاوض على عقود ضخمة ومعقّدة أمراً شائعاً. وهم يشيرون أيضاً إلى تغييرات في إجراءات الهند المتّصلة بعمليات الشراء ويزعمون أنّ مشتريات الهند من الأسلحة دورية. واستناداً إلى مسؤولين روس، لا يختلف انخفاض المبيعات في العامين 2016 ـ 2017 عن نظيره في أعوام 2008 ـ 2010، وقد جاء بين ذروتين في أعوام 2004 ـ 2008 وفي أعوام 2010 ـ 2012[19].

باكستان. طوّرت باكستان صناعتها العسكرية على مرّ السنين، لكنّ غاياتها أقلّ طموحاً من غايات الهند. وعوضاً من السعي لتطوير أسلحة متقدّمة محلّياً، بقيت الصناعة العسكرية بباكستان

(16) Indian Government, Make in India Website; US International Trade Administration, «India: Defense,» 27 July 2017, and S. Unnithan, «Unmade in India,» *India Today*, 27/2/2017.

(17) J. Noronha, «Fifth-generation Fighter Aircraft for IAF: A Mirage or Reality*?,» Indian Defence Review*, vol. 32, no. 4 (October–December 2017); V. Raghuvanshi, «Indian Air Force Wants Out of Fighter Program with Russia,» *Defense News*, 20/10/2017, and A. Shukla, «Capability Jump: IAF Looks to Buy Fifth-generation F-35 Fighter,» *Business Standard* (15 February 2018).

(18) G. Dominguez, Russia, India Terminate MTA Project, Says Report,» *Jane's Defence Weekly* (5 April 2017), p. 14, and J. C. Menon, «Indian Air Force: Grand Ambition,» European Security and Defence (February 2017), p. 39.

(19) «[Those Who Criticize Iran Today Will Fight for It],» *Kommersant*, 7 February 2018 (in Russian).

تركّز على إنتاج تصاميم أجنبية بموجب ترخيص أو تجميع أسلحة من مكوّنات أجنبية. وهذه التصاميم والمكوّنات صينية المنشأ غالباً منذ ستينيات القرن الماضي، مع أنّ باكستان تُنتج أسلحة رئيسة بموجب ترخيص من دول أخرى، كقذائف سطح ـ جوّ السويدية RBS ـ المنتَجة بترخيص، وطلبات قُدّمت لإنتاج سفن حربية بترخيص من هولندا وتركيا في سنة 2017. وعلى الرغم من استمرار التوتّرات مع الهند والنزاعات الداخلية المستمرّة، انخفضت واردات باكستان من الأسلحة بنسبة 36 بالمئة بين الخمسيتين 2008 ـ 2012 و2013 ـ 2017، وشكّلت 2.8 بالمئة من واردات الأسلحة العالمية في أعوام 2013 ـ 2017. وجاء جلّ واردات باكستان من الأسلحة في أعوام 2013 ـ 2017 من مورِّدَين فقط: الصين (70 بالمئة) والولايات المتّحدة (12 بالمئة).

بقي حجم صادرات الصين العسكرية إلى باكستان في الخمسية 2013 ـ 2017 مساوياً تقريباً لنظيره في الخمسية 2008 ـ 2012. لكن بالنظر إلى انخفاض صادرات الولايات المتّحدة من الأسلحة إلى باكستان في أعوام 2013 ـ 2017، زادت حصّة الصين في واردات باكستان من الأسلحة من 45 بالمئة في أعوام 2008 ـ 2012 إلى 70 بالمئة في أعوام 2013 ـ 2017.

تلقّت باكستان في أعوام 2008 ـ 2012 معونات عسكرية ضخمة من الولايات المتّحدة، منها 28 طائرة حربية و5 سفن دورية بحرية. وفي أعوام 2013 ـ 2017، تدنّت المعونات العسكرية الأمريكية كثيراً وانخفضت واردات البلاد من الولايات المتّحدة بنسبة 76 بالمئة. تزامن ذلك مع تعالي صيحات النقد في الكونغرس الأمريكي بسبب ما اعتُبر عدم بذل جهد من جانب باكستان للتعامل مع الإرهاب. وفي عام 2016، عرقل الكونغرس الأمريكي خطّة باكستان لشراء ثماني طائرات حربية كانت مموَّلة بمعونات عسكرية أمريكية[20]. وفي عام 2017، اتّهمت الحكومةُ الأمريكية باكستان بإيواء إرهابيين، وقرّرت في كانون الثاني/يناير 2018 تعليق المعونات العسكرية لباكستان[21].

اليابان وكوريا الجنوبية: انخفضت واردات كوريا الجنوبية من الأسلحة بنسبة 50 بالمئة وانخفضت واردات اليابان بنسبة 19 بالمئة بين أعوام 2008 ـ 2012 وأعوام 2013 ـ 2017. لكن لا تزال التوتّرات بين اليابان والصين، وبين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية، تمثّل دوافع لإبرام عقود ضخمة لشراء أسلحة جديدة بُدئ بتسليمها أو طُلبت في أعوام 2013 ـ 2017. يوجد في اليابان وكوريا الجنوبية صناعة أسلحة ضخمة، لكن تبقى الدولتان معتمدتين ولو جزئياً على استيراد الأسلحة. وهما لجأتا إلى الولايات المتّحدة لشراء أنواع مختلفة من الأسلحة المتطوّرة. ففي أعوام 2013 ـ 2017 مثلاً، بدأت اليابان بتسلّم الدفعات الأولى من أصل 42 طائرة حربية من طراز F-35 من الولايات المتّحدة، بينما تقدّمت كوريا الجنوبية بطلبات لشراء 40 طائرة من هذا الطراز. وخلال المدّة ذاتها، تقدّمت الدولتان بطلبات لشراء منظومات دفاعية جوّية وصاروخية متطوّرة من الولايات المتّحدة. وفي عامي 2013 و2017، طلبت كوريا الشمالية شراء قذائف انسيابية طويلة المدى

(20) «US Tells Pakistan It Will Have to Fund F-16s Itself,» Reuters, 2 May 2016.
(21) US Department of State, «Department Press Briefing,» 4 January 2018.

للهجوم الأرضي من ألمانيا، وتسلّمت أولى هذه القذائف في عام 2016. وفي عام 2017، اختارت اليابان قذائف مشابهة من النرويج[22].

الصين: تسجّل الصين زيادة مطّردة في قدرتها على إنتاج (وتصدير) أسلحتها المتطوّرة الخاصّة، بينما انخفضت وارداتها من الأسلحة بنسبة 19 بالمئة في أعوام 2008 ـ 2012 و2013 ـ 2017. لكنّ هذا الانخفاض لم يحل دون احتلال الصين المركز الخامس في قائمة كبار مستوردي الأسلحة في أعوام 2013 ـ 2017. تضمّنت واردات الصين طائرات حربية ومنظومات دفاع جوّي متطوّرة من روسيا. يوجد جملة من الأسباب المحتملة لقرار الصين شراء هذه الأسلحة. يُحتمل أنّ الهدف من هذه المشتريات التعويض عن تأخيرات محتملة في تطوير الصين أسلحة تكافئها. ويُحتمل أيضاً أنّ الصين رأت وقت اتّخاذ القرار أنّ أسلحتها أقلّ تطوّراً من الأسلحة الروسية. لكنّ الصين أدركت روسيا، بل تخطّتها في مجال الطائرات الحربية. ففي آخر سنة 2017، أعلنت الصين أنّ طائرتها المقاتلة J-20 من «الجيل الخامس» أصبحت عاملة ـ قبل سنوات من مكافئتها الروسية[23]. وإذا ثبتت صحّة التقارير، تصبح الطائرات الحربية المتطوّرة نوعاً آخر من الأسلحة التي ما عادت الصين بحاجة إلى استيرادها.

جنوب شرق آسيا: كانت التوتّرات بين الصين ودول كثيرة بسبب مزاعم بحرية في بحر الصين الجنوبي في العقد الماضي دافعاً مباشراً أو غير مباشر لطلب أسلحة رئيسة في جنوب شرق آسيا[24]. ومع أنّ حجم واردات الدول في هذه المنطقة دون الإقليمية لم يتغيّر كثيراً بين الخمسيتين 2008 ـ 2012 و2013 ـ 2017، فقد زاد على ضعفي حجم وارداتها بين الخمسيتين 1997 ـ 2006 و2008 ـ 2017. وشكّلت المنظومات البحرية والجوّية قسماً كبيراً من هذه الواردات في المدّة العشرية 2008 ـ 2017، وهذا يشير إلى تركيز قويّ على الأمن البحري.

الأمن والنزاعات الداخلية في دول كثيرة في جنوب شرق آسيا دوافع أخرى لاستيراد الأسلحة. لكنّ مخاوف بعض الدول المورِّدة حيال استخدام هذه الأسلحة أدّت إلى فرض قيود، كما في عام 2017 في حالة ميانْمار. قوبل استخدام جيش ميانْمار القوّة ضدّ شعب الروهينغيا، الذي بلغ أشدّه في آب/أغسطس 2017، بشجب دولي واسع النطاق[25]. كما أنّ بعض الدول، بما في ذلك جميع الدول الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي والولايات المتّحدة تفرض حظر سلاح على ميانمار منذ مدّة طويلة[26]. لكنّ دولاً أخرى أمدّت ميانْمار بالأسلحة، منها الصين التي ورّدت 68 بالمئة من

(22) I. Reynolds, «Japan Approves Record Defense Budget as North Korea Looms,» Bloomberg (22 December 2017), and J. McCurry, «Japan Boosts Defence Budget to Record Levels with Eye on North Korea,» *The Guardian*, 22/12/2017.

(23) K. Mizokami, «China's J-20 Stealth Fighter is Operational,» Popular Mechanics (29 September 2017), and D. Majumdar, «Is China's J-20 Stealth Fighter Really «Operational»?,» *National Interest*, 10/2/2018.

(24) لمزيد من التفاصيل، انظر: S. T. Wezeman, «Arms Flows to South East Asia,» in: *SIPRI Policy Paper* (forthcoming 2018).

(25) انظر أيضاً الفصل الثاني، القسم III في هذا الكتاب.

(26) لمعرفة المزيد عن حظر الأسلحة الذي فرضه الاتّحاد الأوروبي، انظر الفصل العاشر، القسم II في هذا الكتاب.

مشتريات ميانْمار من الأسلحة، تلتها روسيا التي ورّدت 15 بالمئة من مشتريات ميانْمار في أعوام 2013 ـ 2017. وتضمّنت صفقات الأسلحة الرئيسة الجارية في عام 2017 طائرات حربية تلقّتها ميانْمار من الصين وروسيا.

أوروبا

انخفضت واردات الدول الأوروبية من الأسلحة بنسبة 22 بالمئة بين الخمسيتين 2008 ـ 2012 و2013 ـ 2017. استأثرت أوروبا بـ11 بالمئة من إجمالي الواردات العالمية من الأسلحة في أعوام 2013 ـ 2017. وغداة الأزمة المالية العالمية التي بدأت في وقت قريب من عام 2008، أُرغمت دول أوروبية كثيرة على خفض طلباتها من الأسلحة، وخفّض ذلك شحنات الأسلحة التي سُلّمت في سنين عديدة تالية. غير أن اشتداد التوتّرات بين روسيا ودول أوروبية أخرى في أعوام 2013 ـ 2017 صار دافعاً لزيادة مشتريات الأسلحة في تلك المدّة فأُبرمت عقود عسكرية كبيرة كثيرة. لكنّ قرارات الشراء تلك لم تنعكس على اتّجاه الواردات في أعوام 2013 ـ 2017 لأنّه تقرّر تسليم أغلب الشحنات بعد عام 2017. مثال ذلك، قرّر كلّ من بولندا ورومانيا والسويد في عام 2017 شراء منظومات دفاع جوّي وقذائف بعيدة المدى من الولايات المتّحدة، وطلبت ليتوانيا منظومات دفاع جوّي متوسّطة المدى مع مكوّنات من النرويج والولايات المتّحدة. كما سُجّلت زيادة كبيرة في طلب أوروبا شراء قذائف هجومية أرضية بعيدة المدى. وفي أعوام 2013 ـ 2017، تسلّمت فنلندا وبولندا قذائف انسيابية تُطلق من الجوّ (ALCM) من الولايات المتّحدة بمدى يناهز 400 كم. وفي عام 2017، طلبت بولندا شراء مزيد من (ALCM) من الولايات المتحدة بمدى مقداره 1000 كم.

الراجح أن يتأثر اتّجاه واردات الأسلحة في أوروبا بشدّة على المدى القصير بصفقات سبق الاتّفاق عليها مع الولايات المتّحدة في وقت قريب من عام 2007 لتصدير طائرات F-35 حربية إلى إيطاليا (90 طائرة)، وهولندا (37 طائرة) والنرويج (52 طائرة) والمملكة المتّحدة (138 طائرة). سُلّمت 37 من هذه الطائرات في أعوام 2013 ـ 2017 ومن المقرّر تسريع وتيرة التسليم في السنين المقبلة. وشرعت الدنمارك في عملية طلب 27 طائرة حربية من طراز F-35، بينما تدرس دول أوروبية أخرى شراء طائرات F-35، كبلجيكا وألمانيا[27].

على الرغم من النزاع المسلّح الجاري في أوكرانيا الذي بدأ في عام 2014، بقيت واردات أوكرانيا من الأسلحة صغيرة في الخمسية 2013 ـ 2017[28]. لذلك أسباب عديدة، منها تردّد الولايات المتّحدة والدول الأوروبية المنتجة للسلاح في إمداد أوكرانيا بالأسلحة، وارتفاع مستوى اكتفائها

---

(27) Belga, «Aankoop F-16's: «Regering Niet Verplicht te kiezen tussen Eurofighter en F-35»» [شراء طائرات F-16: «الحكومة غير مضطرّة إلى الاختيار بين اليوروفايتر وF-35»]، De Standaard, 14 February 2017.

(28) انظر أيضاً الفصل الثاني، القسم IV في هذا الكتاب.

الذاتي في إنتاج الأسلحة وقلّة الأموال الحكومية[29]. وفي المقابل، تلقّى الثوّار في شرق أوكرانيا من روسيا دبّابات ومركبات مدرّعة وقذائف محمولة مضادّة للدبّابات وأخرى مضادّة للطائرات. لكنّ عدم توافر مصادر موثوق بها يجعل التوصّل إلى تقديرات دقيقة لكمّيات تلك الأسلحة أمراً صعباً.

اندلعت اشتباكات بين أرمينيا وأذربيجان في عام 2017 كما في السنين السابقة[30]. واستوردت أرمينيا كميّات صغيرة نسبياً من الأسلحة الرئيسة في أعوام 2013 ـ 2017 وكانت روسيا مصدر جميع وارداتها. وزادت واردات أذربيجان من الأسلحة بنسبة 55 بالمئة بين الخمسيتين 2008 ـ 2012 و2013 ـ 2017. واستوردت أذربيجان في الخمسيتين أسلحة فاقت بمقدار 12 إلى 14 ضعفاً واردات أرمينيا. وكانت روسيا المورِّد الرئيس لأذربيجان (65 بالمئة) وإسرائيل (29 بالمئة) في أعوام 2013 ـ 2017.

الشرق الأوسط

كانت أغلب دول منطقة الشرق الأوسط ضالعة بشكل مباشر في نزاع عنيف في أعوام 2013 ـ 2017، وزادت واردات دول المنطقة بنسبة 103 بالمئة بين الخمسية 2008 ـ 2012 و2013 ـ 2017. وخلال أعوام 2013 ـ 2017، أُرسل 31 بالمئة من شحنات الأسلحة التي استوردتها المنطقة إلى السعودية، و14 بالمئة إلى مصر و13 بالمئة إلى الإمارات. ولم تستورد إيران، ثاني أكثر دول الشرق الأوسط سكّاناً، غير 1 بالمئة من واردات المنطقة من الأسلحة لخضوعها لحظر سلاح فرضته الأمم المتّحدة[31]. وصدّرت الولايات المتّحدة 52 بالمئة من إجمالي شحنات الأسلحة التي أُرسلت إلى الشرق الأوسط، تلتها المملكة المتّحدة (9.4 بالمئة) وفرنسا (8.6 بالمئة).

واشترت دول شرق أوسطية كثيرة أسلحة زادت قدراتها العسكرية في أعوام 2013 ـ 2017. مثال ذلك، استوردت مصر قذائف انسيابية تُطلَق من الجوّ (ALCM) من فرنسا، واستوردت السعودية قذائف انسيابية من المملكة المتّحدة ومن الولايات المتّحدة، واستوردت الكويت من المملكة المتّحدة، واستوردت قطر قذائف انسيابية من فرنسا وقذائف بالستية من الصين، واستوردت الإمارات قذائف بالستية من الولايات المتّحدة. وقد استخدمت السعودية والإمارات بعضاً من القذائف المشتراة حديثاً في اليمن. وتلقّى المتمرّدون الحوثيون من إيران قذائف بالستية عديمة الدقّة وأطلقوا بعضها على السعودية في عام 2017.

السعودية: كانت السعودية ثاني أكبر مستورد للأسلحة الرئيسة في العالم في أعوام 2013 ـ 2017، حين زادت وارداتها بنسبة 225 بالمئة مقارنة بأعوام 2008 ـ 2012. وخلال المدّة

---

(29) S. T. Wezeman and A. Kuimova, «Ukraine and Black Sea Security,» in: *SIPRI Background Paper* (forthcoming 2018).

(30) E. Sanamyan, «Karabakh: More (Relative) Calm ahead in 2018?,» Eurasianet (12 January 2018).
انظر أيضاً الفصل الثاني، القسم IV في هذا الكتاب.

(31) انظر أيضاً الفصل العاشر، القسم II في هذا الكتاب.

2013 ـ 2017، استوردت المملكة 61 بالمئة من أسلحتها من الولايات المتّحدة و23 بالمئة من المملكة المتّحدة. وتضمّنت الشحنات في تلك المدّة 78 طائرة حربية و72 مروحية هجومية و328 دبّابة ونحو 4000 مركبة مدرّعة أخرى. وبحلول آخر عام 2017، كان المزيد من الأسلحة الأخرى في انتظار التسليم، وهذا يشير إلى استمرار نقل الأسلحة بكمّيات كبيرة لمدّة خمس سنوات قادمة على الأقلّ. وسُجّلت الذروة السابقة لواردات السعودية من الأسلحة في أعوام 1995 ـ 1999 حين كانت ثاني أكبر مستورد للأسلحة في العالم. لكنّ وارداتها كانت أكبر بنسبة 48 بالمئة في أعوام 2013 ـ 2017 مما كانت عليه في أعوام 1995 ـ 1999. وخلافاً لأواخر تسعينيات القرن الماضي، تستخدم المملكة الآن الأسلحة التي استوردتها في حرب واسعة النطاق، ولا سيَّما في اليمن.

قطر: بدأت قطر بتأكيد حضورها على نحو مطّرد في سياستها الخارجية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في وقت قريب من عام 2011، وشرعت في بناء قوّاتها المسلّحة بوتيرة عالية[32]. زادت واردات قطر من الأسلحة بنسبة 166 بالمئة بين الخمسيتين 2008 ـ 2012 و2013 ـ 2017، واستأثرت الولايات المتّحدة بـ67 بالمئة من تلك الواردات، وألمانيا بـ20 بالمئة. كما أبرمت قطر صفقات أسلحة كبيرة أخرى في أعوام 2013 ـ 2017، منها صفقة لشراء 24 طائرة حربية من فرنسا في عام 2015، واشترت فرقاطتين و4 خافرات (سفن حربية صغيرة) من إيطاليا في عام 2016، و36 طائرة حربية من الولايات المتّحدة، و24 طائرة حربية من المملكة المتّحدة، و12 طائرة من فرنسا في عام 2017. أُبرمت صفقات عام 2017 ما إن برزت التوتّرات بين قطر ودول عربية عديدة، وفي مقدّمها السعودية والإمارات العربية المتّحدة[33].

مصر: نمت واردات مصر من الأسلحة بنسبة 215 بالمئة بين الخمسيتين 2008 ـ 2012 وأعوام 2013 ـ 2017، لتصبح ثالث أكبر مستورد للأسلحة في العالم. ولا تزال الولايات المتّحدة مورِّد الأسلحة الرئيس لمصر منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي، وقد استأثرت بـ45 بالمئة من واردات مصر من الأسلحة في أعوام 2008 ـ 2012. لكنّ الولايات المتّحدة أوقفت شحن أسلحة معيّنة إلى مصر في أعوام 2013 ـ 2015، ولا سيَّما الطائرات الحربية. وفي عام 2014، أبرمت مصر صفقات أسلحة رئيسة مع فرنسا، وبدأت بتسلّم الشحنات في عام 2015. وهكذا، استأثرت فرنسا بـ37 بالمئة من واردت مصر من الأسلحة في أعوام 2013 ـ 2017 وتقدّمت على الولايات المتّحدة وأصبحت مورِّد الأسلحة الرئيس لمصر في تلك المدّة. حصل ذلك مع أنّ الولايات المتّحدة رفعت قيودها في عام 2015 وزادت شحن الأسلحة عموماً لمصر بنسبة 84 بالمئة بين أعوام 2008 ـ 2012 وأعوام 2013 ـ 2017.

(32) J. Abdullah, «Analysis: Qatar's Foreign Policy: The Old and the New,» Aljazeera, 21 November 2014.
(33) P. Hollinger, «BAE Systems Signs off £5bn Qatar Deal for 24 Typhoon Fighters,» *Financial Times*, 10/12/2017.

إسرائيل: زادت واردات إسرائيل من الأسلحة بنسبة 125 بالمئة بين أعوام 2008 ـ 2012 وأعوام 2013 ـ 2017. وكانت الولايات المتّحدة مصدر 60 بالمئة من هذه الواردات. تضمّنت الشحنات الرئيسة 9 طائرات F-35 (من أصل 50 طائرة) في أعوام 2013 ـ 2017. تقوّي هذه الطائرات بدرجة كبيرة قدرة إسرائيل على ضرب أهداف في مختلف أنحاء الشرق الأوسط. كما ورّدت ألمانيا لإسرائيل غوّاصتين في أعوام 2013 ـ 2017 وشكّلتا 30 بالمئة من واردات إسرائيل من الأسلحة في تلك المدّة. وفي عام 2017، وافقت ألمانيا على تزويد إسرائيل بثلاث غوّاصات أخرى.

الإطار الرقم (5 ـ 1)
المنهجية

تحتوي قاعدة بيانات سيبري لنقل الأسلحة المتاحة في الموقع الإلكتروني لسيبري، على معلومات بشأن شحنات الأسلحة الرئيسة المرسَلة إلى دول ومنظّمات دولية وجماعات مسلّحة من غير الدول بين عامي 1950 و2017. تصدر مجموعة جديدة من البيانات كلّ سنة، لتحلّ محلّ البيانات الواردة في طبعات **كتاب سيبري السنوي** أو إصدارات **سيبري** السابقة.

يتضمّن تعريف **سيبري** لـ «النقل» المبيعات ورخص التصنيع والمعونات والهبات ومعظم القروض أو عقود التأجير. ويتعيّن أن يكون للبند غاية عسكرية، بمعنى أنّه يتعيّن أن يكون المتلقّي قوّات مسلّحة أو قوّات شبه عسكرية أو جهازاً استخبارياً لدولة أخرى، أو جماعة مسلّحة من غير الدول أو منظّمة دولية.

تتضمّن قاعدة بيانات سيبري هذه «الأسلحة الرئيسة» فقط، وتعرَّف بأنّها: (أ) معظم الطائرات (بما في ذلك التي من دون طيار)؛ (ب) معظم المركبات المدرّعة؛ (ج) المدفعية من عيار فوق 100 مم؛ (د) أجهزة استشعار (رادارات، وأجهزة سونار، والعديد من أجهزة الاستشعار الإلكترونية السلبية)؛ (هـ) منظومات الدفاع الصاروخي والمدافع الكبيرة المضادّة للطائرات؛ (و) القذائف الموجَّهة والطوربيدات والقنابل وقذائف المدفعية؛ (ز) معظم السفن؛ (ح) محرّكات الطائرات ذات القدرة القتاليّة ومحرّكات الطائرات الكبيرة الأخرى، ومحرّكات السفن الحربية وسفن الدعم الكبيرة، ومحرّكات المركبات المدرّعة؛ (ط) معظم أبراج المركبات المدرّعة المزوّدة بمدافع أو قذائف؛ (ي) أقمار الاستطلاع الصناعية؛ (ك) منظومات إعادة التزوّد بالوقود؛ (ل) المدافع البحرية، ومنظومات إطلاق القذائف والأسلحة المضادّة للغوّاصات.

في حالات تركيب جهاز استشعار أو محرّك أو برج أو منظومات إعادة التزوّد بالوقود أو مدفع بحري أو منظومة أخرى (البنود (د) و(ح) و(ي) و(ك) و(ل)) على منصّة (مركبة أو طائرة أو سفينة)، تظهر عملية النقل في مدخل منفصل وحسب في قاعدة البيانات إذا كان مصدر البند مورّداً غير مورِّد المنصّة.

طوّر سيبري نظاماً فريداً لقياس أحجام عمليات نقل الأسلحة الرئيسة باستخدام وحدة مشتركة هي قيمة مؤشّر الاتّجاه (TIV). المراد من هذه القيمة تمثيل نقل الموارد العسكرية. ولكلّ سلاح قيمة مؤشّر اتجاه خاصّة به. وتُعطى الأسلحة المستعملة والأسلحة المستعملة التي خضعت لعملية تحديث شاملة قيمة مؤشّر مخفَّضة. ويحسب سيبري حجم عملية النقل بضرب قيمة مؤشّر اتجاه سلاح معيّن بعدد الأسلحة المسلَّمة في سنة معيّنة. لذلك، لا تمثّل قيمُ مؤشّر اتّجاه سيبري أسعارَ بيع الأسلحة المنقولة.

II الشفافية في عمليات نقل الأسلحة

مارك بروملي
وسيمون ت. ويزيمان

المعلومات الرسمية والمتاحة للعموم عن عمليات نقل الأسلحة، تصديراً أم استيراداً، مهمّة لتقييم سياسات الدول بشأن صادرات الأسلحة، والمشتريات العسكرية والدفاع. تنشر كلّ الدول تقريباً معلومات عن صادراتها ووارداتها من الأسلحة في صورة تقارير وطنية عن صادرات الأسلحة أو عبر المشاركة في آليات إبلاغ إقليمية أو دولية في مرحلة معيّنة في السنين الخمس والعشرين الماضية (مع أنّ المعلومات لا تغطّي في حالات كثيرة غير سنة واحدة أو سنين معدودات)[1]. ولغاية 31 كانون الأوّل/ديسمبر 2017، أصدرت 36 دولة تقريراً وطنياً واحداً على الأقلّ عن صادرات الأسلحة منذ تسعينيات القرن الماضي[2]. وكما في عامي 2015 و2016، لم تنشر أيّ دولة تقريراً وطنياً عن صادرات الأسلحة في عام 2017 ولم تفعل ذلك سابقاً، ولم تطرأ تطوّرات ذات شأن سواء في أنواع البيانات المذكورة أم في مقدار التفاصيل المتاحة[3]. وقد اعتُمد عدد من آليات الإبلاغ الإقليمية أو أُسّس منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي (ولا سيّما في غرب أفريقيا والأمريكات

(1) لا يغطّي هذا القسم غير أدوات الإبلاغ العامّة في مجال نقل الأسلحة. لذلك، لا يتطرّق إلى العمليات السرّية لتبادل المعلومات، كتلك الحاصلة ضمن منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا وترتيب فاسنار.

(2) يجمع سيبري كلّ التقارير الوطنية الصادرة في مجال عمليات نقل الأسلحة ويتيحها في قاعدة بيانات التقارير الوطنية في موقع سيبري الإلكتروني، <https://sipri.org/>.

(3) هناك دول لا تصدر تقارير وطنية عن صادراتها من الأسلحة، لكنّها تصدر بيانات عن القيم المالية الإجمالية لتلك الصادرات، كالهند وإسرائيل وباكستان وروسيا.

والاتّحاد الأوروبي)[4]. لكن لم تطرأ تطوّرات مهمّة على صعيد هذه الأدوات في عام 2017. ويبقى سجلّ الأمم المتّحدة للأسلحة التقليدية (UNROCA) وأداة الإبلاغ بموجب معاهدة تجارة الأسلحة (ATT) لسنة 2013 آليتَي الإبلاغ الدوليتين الرئيستين. نحلّل في هذا القسم الوضع الحالي لهاتين الأداتين.

سجلّ الأمم المتّحدة للأسلحة التقليدية (UNROCA)

تأسّس هذا السجلّ في عام 1991 وبدأ الإبلاغ في عام 1993 (عن عمليات نقل الأسلحة في عام 1992). هدفه بناء الثقة بين الدول «وتفادي تكديس الأسلحة المفرط والمزعزِع للاستقرار»[5]. لذلك، «يُطلب» إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة في كلّ عام الإبلاغ الطوعي عن معلومات عن صادراتها ووارداتها في السنة السابقة من أنواع معيّنة من الأسلحة، ولا سيّما التي تُعتبر «الأشدّ فتكاً» أو «التي لا يمكن الاستغناء عنها في العمليات الهجومية»[6]. إضافة إلى ذلك، الدول «مدعوَّة» إلى تقديم معلومات أساسية إضافية عمّا في حوزتها من الأسلحة وعن مشترياتها من الإنتاج المحلّي. والدول «مدعوَّة» منذ عام 2003 أيضاً إلى تقديم معلومات أساسية عن صادراتها ووارداتها من الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

تدنّت مستويات الإبلاغ منذ أواسط القرن الأوّل من القرن الحالي: قدّم أكثر من 100 دولة تقارير سنوية بين عامي 2000 و2006، مقارنة بـ44 دولة في عام 2015، و34 دولة في عام 2016 ـ وهذا أدنى مستوى للإبلاغ منذ استحداث الأداة (انظر الشكل الرقم (5 ـ 2)). وكما في معظم الأعوام منذ 1993، كان مستوى الإبلاغ عن سنة 2016 من جانب دول أفريقيا والشرق الأوسط متدنّياً جداً: لغاية 31 كانون الأوّل/ديسمبر 2017، لم يقدّم أيّ من الدول الأفريقية الـ33 تقارير، بينما قدّمت دولتان فقط من دول الشرق الأوسط الـ15 (أي 13 بالمئة) تقارير عن تلك السنة. وفي مناطق أخرى، هناك اتّجاه نزولي عموماً في الإبلاغ بين عامي 2012 و2016 (انظر

---

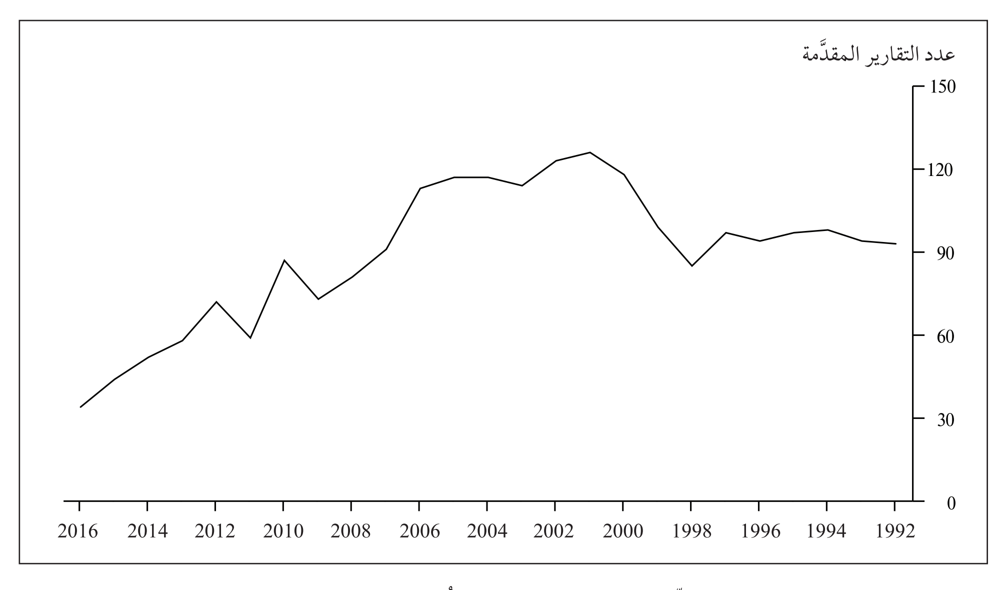
(4) تتضمّن آليات الإبلاغ الإقليمية الرئيسة (أ) الأداة التي شُكّلت بموجب اتّفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وغيرها من الموادّ ذات الصلة؛ و(ب) الأدوات التي أسّستها منظّمة الدول الأمريكية؛ و(ج) التقرير السنوي للاتحاد الأوروبي. لمزيد من التفاصيل عن أدوات الإبلاغ الإقليمية تلك، انظر: M. Bromley and S. T. Wezeman, «Transparency in Arms Transfers,» in: *SIPRI Yearbook 2016*, pp. 595-603.

(5) UN General Assembly Resolution 46/36L, 9 December 1991.

(6) هذه هي أنواع الأسلحة تلك: الدبّابات القتالية، والمركبات القتالية المدرّعة، ومنظومات المدفعية من العيار الثقيل، والطائرات الحربية، والمروحيات الهجومية، والسفن الحربية، والقذائف ومنصّات إطلاقها. هذه التقارير متاحة للعموم على الموقع الإلكتروني لمكتب الأمم المتّحدة لشؤون نزع السلاح (UNODA).

الجدول الرقم (5 ـ 5))[7]. أحد الأسباب الرئيسة لهذا التدنّي الانخفاض الشديد في عدد الدول التي تقدّم «تقارير تفيد بعدم وجود ما يبلَّغ عنه» (أي تقارير تشير إلى أنّ الدول لم تصدّر أو تورّد أسلحة رئيسة في المدّة المعنيّة). تشكّل التقارير التي تفيد بعدم وجود ما يبلَّغ عنه أكثر من 50 بالمئة من كلّ التقارير المقدَّمة في عام 2007. وبلغت النسبة 23 بالمئة في عام 2014، و32 بالمئة في عام 2015، و6 بالمئة في عام 2016 (أي تقريرين فقط يفيدان بعدم وجود ما يبلَّغ عنه).

الشكل الرقم (5 ـ 2)
عدد التقارير المقدَّمة إلى سجلّ الأمم المتّحدة للأسلحة التقليدية، 1992 ـ 2016



ملاحظة: تشير أعوام إلى عام الذي يغطّيه التقرير، لا إلى عام الذي قُدّم فيه.

اللافت للنظر أنّ دولاً معيّنة يُعرف أنّها صدّرت أسلحة مشمولة بـ «UNROCA» في عام 2015 أو 2016 أو في كِلا العامين، لكنّها لم تقدّم تقارير عن أيّ من العامين أو عن كليهما. تضمّ قائمة الدول المنتمية إلى هذه الفئة الصين وفرنسا وإسرائيل وإيطاليا، وجميعها في عداد كبار الدول المورِّدة للأسلحة في العالم بحسب بيانات سيبري (انظر القسم I).

(7) تستند هذه النتائج إلى معلومات متاحة في الموقع الإلكتروني لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية (UNROCA)، <https://www.unroca.org/>، و United Nations, General Assembly, «United Nations Register of Conventional Arms,» Report of the Secretary-General, A/72/331, 14 August 2017.

الجدول الرقم (5 ـ 5)

التقارير المقدَّمة إلى سجل الأمم المتّحدة للأسلحة التقليدية ومعاهدة تجارة الأسلحة بحسب المنطقة، 2012 ـ 2016

تشير الأعوام إلى الأعوام التي تغطّيها التقارير، لا إلى أعوام تقديمها. الأرقام التي بين أقواس إلى النسب المئوية، بحسب المنطقة، للدول الأعضاء في الأمم المتّحدة أو الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة التي قدّمت تقاريرها.

	2012		2013		2014		2015		2016	
سجلّ الأمم المتّحدة للأسلحة التقليدية (بالنسبة المئوية)										
أفريقيا	3	(6)	1	(2)	0	(0)	1	(2)	0	(0)
الأمريكات	11	(31)	9	(26)	8	(23)	8	(23)	3	(8.6)
آسيا	12	(41)	5	(17)	7	(24)	5	(17)	3	(10)
أوروبا	43	(91)	39	(83)	36	(77)	27	(57)	28	(60)
الشرق الأوسط	1	(6.7)	3	(20)	0	(0)	0	(0)	2	(13)
أوقيانيا	2	(14)	1	(7.1)	1	(7.1)	3	(21)	0	(0)
المجموع	**72**	**(37)**	**58**	**(30)**	**52**	**(27)**	**44**	**(23)**	**34**	**(18)**
معاهدة تجارة الأسلحة										
أفريقيا	..		..		..		4	(57)	6	(46)
الأمريكات	..		..		..		8	(47)	6	(30)
آسيا	..		..		..		1	(100)	1	(100)
أوروبا	..		..		..		32	(94)	34	(92)
الشرق الأوسط	..		..		..		..		..	
أوقيانيا	..		..		..		3	(100)	2	(50)
المجموع	..		..		..		**48**	**(79)**	**49**	**(65)**

.. = بيانات غير متاحة أو غير صالحة للتطبيق.

المصادر: UNROCA database; reports on UNROCA by the UN Secretary-General to the UN General Assembly (various years). وتقارير لأمانة سرّ معاهدة تجارة الأسلحة، عدّة سنوات.

أداة الإبلاغ الخاصة بمعاهدة تجارة الأسلحة

تُلزم المادّةُ 13 في معاهدة تجارة الأسلحة الدولَ الأطراف فيها بتقديم تقارير سنوية عن «الصادرات والواردات المجازة أو الفعلية من الأسلحة التقليدية»، في نسق مشابه لنسق لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية[8]. بذلت الدول الأطراف جهوداً كبيرة لتطوير عملية الإبلاغ، فاتّفقت على اعتماد قوالب لتقديم التقارير وشكّلت مجموعة عمل معنيّة بالشفافية والإبلاغ لمعاينة القضايا المتّصلة بالإبلاغ. وفي عام 2017، أعدّت مجموعة العمل وثيقة توجيه ـ اعتُمدت في المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة في عام 2017 ـ للكشف عن ممارسات الدول الأطراف والتشجيع على تقديم تقارير أكثر اكتمالاً وفي الأوقات المناسبة[9]. ومع ذلك، بقيت عملية تقديم التقارير أبعد ما يكون عن الشمولية وتدنّت في عام 2017.

بحلول 31 كانون الأوّل/ديسمبر 2017، قدّمت 49 من الدول الأطراف الـ75 (65 بالمئة) تقريراً سنوياً عن صادراتها ووارداتها من الأسلحة لعام 2016[10]. لكن لم تقدَّم تقارير قبل الأجل النهائي المحدّد في 31 أيار/مايو 2017 غير 28 دولة (37 بالمئة). وهذا يمثّل تراجعاً مقارنة بالسنة الفائتة على مستوى نسبة الدول التي تقدّم تقارير سنوية ونسبة الدول التي قامت بذلك قبل الأجل المحدّد. وبحلول 31 كانون الأوّل/ديسمبر 2017، لم يقدّم غير 48 من الدول الأطراف الـ61 (79 بالمئة) تقريراً سنوياً عن صادراتها ووارداتها من الأسلحة لعام 2015[11]. لكن قدّمت 28 دولة (46 بالمئة) تقارير قبل الأجل المحدّد في 31 أيار/مايو 2016. وفي تحليل لأسباب عدم الامتثال لشرط تقديم هذه التقارير بموجب معاهدة تجارة الأسلحة، ذُكر عدد من العوامل المساهمة، منها مدى توافر المعلومات، وانعدام القدرة والتنسيق بين الوكالات الحكومية، ومخاوف حيال حساسية هذه المعلومات[12].

يظهر حتى الساعة أنّ لأداة الإبلاغ بموجب معاهدة تجارة الأسلحة تأثيراً متفاوتاً في مستويات الشفافية الإجمالية في تجارة الأسلحة الدولية. فمن جانب، هناك علامات على أنّ الانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة يشجّع الدول على إتاحة بيانات لم تتحها لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية سابقاً عن عمليات نقل الأسلحة. على سبيل المثال، قدّمت النمسا وكوستاريكا وجمهورية

---

(8) للاطلاع على ملخّص لمعاهدة تجارة الأسلحة (ATT) وتفاصيل عنها، انظر الملحق (أ)، القسم I في هذا الكتاب. ولمزيد من المعلومات عن التطوّرات في (ATT) في عام 2017، انظر الفصل العاشر، القسم I في هذا الكتاب.

(9) Arms Trade Treaty, Working Group on Transparency and Reporting, «Co-chairs' draft report to CSP3,» ATT/CSP3.WGTR/2017/CHAIR/159/Conf.Rep, 31 July 2017, Annex D, «Reporting Authorized or Actual Exports and Imports of Conventional Arms: Questions and Answers».

(10) Arms Trade Treaty Secretariat, «Reporting,» 8 March 2018.
قدّمت اليونان تقريراً أيضاً مع أنّها غير ملزمة بذلك.

(11) قدّمت ليبيريا والبارغواي وسويسرا تقارير أيضاً مع أنّها غير ملزمة بذلك.

(12) P. Holtom and R. Stohl, *Reporting in Review: Examining ATT Reporting Experiences* (Washington, DC: Arms Trade Treaty-Baseline Assessment Project, 2017), p. 15.

الدومينيكان وليبيريا معلومات عن عمليات نقل الأسلحة الصغيرة في تقاريرها المقدّمة بموجب معاهدة تجارة الأسلحة، وهي دول لم يسبق أن قدّمت معلومات من هذا النوع إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية[13]. من جانب آخر، هناك علامات على اهتمام متزايد لدى الدول بإتاحة تقاريرها الوطنية بموجب معاهدة تجارة الأسلحة للدول الأطراف الأخرى فقط. وليس في معاهدة تجارة الأسلحة ما يشير إلى إتاحة التقارير السنوية عن صادرات وواردات الأسلحة للعموم، ولا يطلب نموذج معاهدة تجارة الأسلحة ـ خلافاً لنموذج سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ـ إلى الدول تحديد إن كان يجدر إتاحة التقرير للعموم أم توزيعه على الدول الأطراف فقط. ولا أحد غير سلوفاكيا اختارت عدم إتاحة تقريرها عن عمليات نقل الأسلحة في عام 2015 للعموم. لكنّ ثلاث دول (ليبيريا وبنما والسنغال) اختارت المحافظة على سرّية تقاريرها عن صادراتها ووارداتها من الأسلحة خلال عام 2016. وجميع هذه الدول اختارت قبل ذلك إتاحة تقاريرها لعام 2015 للعموم.

(13) P. Holtom and I. Pavesi, *Trade Update 2017: Out of the Shadows* (Geneva: Small Arms Survey, 2017), p. 13.

III القيم المالية لصادرات الدول من الأسلحة

مارك برومْلي
وجوانا تريتنباخ

هناك اهتمام قوي منذ زمن بقياس القيم المالية لصادرات الدول من الأسلحة كوسيلة لتقييم تكلفة عمليات نقل الأسلحة بالنسبة إلى الدول المستوردة وتقييم المنافع الاقتصادية للدول المصدِّرة. لم تُطوَّر قاعدة بيانات **سيبري** الخاصّة بعمليات نقل الأسلحة لقياس القيمة المالية لتجارة السلاح الدولية، لكنّ قيمة مؤشر الاتّجاه (TIV) الذي في قاعدة البيانات مصمّمة لتكون مؤشّراً على حجم المعدّات العسكرية المنقولة (انظر القسم I). المصدر الوحيد للبيانات المتعلّقة بالقيم المالية لصادرات الدول من الأسلحة هو البيانات الرسمية الصادرة عن الحكومات. لكن هناك قيود شديدة على استخدام البيانات الوطنية الرسمية في قياس القيمة المالية لتجارة السلاح الدولية، لأسباب أهمّها أنّ البيانات مبنيّة على تعريفات ومنهجيات وطنية، لذلك فهي ليست قابلة للمقارنة بالضرورة[1]. لكن طالما أنّ هذه القيود مفهومة، ربّما تمثّل البيانات مصدراً مهمّاً للمعلومات.

يستعرض الجدول الرقم (5 ـ 6) البيانات الرسمية المتّصلة بالقيم المالية لصادرات الدول من الأسلحة في السنين 2007 ـ 2016. الدول الواردة أسماؤها في الجدول هي التي قدّمت بيانات عن القيمة المالية لـ «صادرات الأسلحة» أو لـ «رخص تصدير أسلحة» أو لـ «اتّفاقيات تصدير أسلحة» أو «طلبات تصدير أسلحة» وتجاوز متوسّطُ القيم المتاحة 10 ملايين دولار. وقد نُقلت البيانات من

(1) لا يوجد تعريف متفَق عليه دولياً لما تعنيه عبارة «أسلحة»، وتستخدم الحكومات قوائم مختلفة عند جمع البيانات المتصلة بالقيم الماليّة لصادراتها من الأسلحة والإبلاغ عنها. أضف إلى ذلك أنه لا توجد منهجية موحَّدة تُملي طريقة جمع هذه البيانات والإبلاغ عنها، إذْ تبلّغ بعض الدول عن رخص التصدير الصادرة أو المستخدَمة، في حين تستخدم دول أخرى البيانات المجموعة من الدوائر الجمركية.

تقارير لحكومات وطنية أو نُقلت عنها مباشرة. تعكس تغطية البيانات المذكورة اللغة المستخدمة في المصدر الأصلي. تتفاوت الممارسات الوطنية في هذه الناحية، لكنّ عبارة «صادرات أسلحة» تشير عموماً إلى القيمة المالية للأسلحة التي شُحنت فعلاً؛ وتشير عبارة «رخص تصدير أسلحة» عموماً إلى القيم المالية لرخص تصدير الأسلحة الصادرة عن السلطة الوطنية التي منحت الرخصة؛ وتشير عبارة «اتّفاقيات تصدير أسلحة» أو «طلبات تصدير أسلحة» إلى القيم المالية للعقود أو الاتّفاقيات الأخرى الموقَّعة لتصدير أسلحة. يتمّ التحويل إلى القيمة الثابتة للدولار الأمريكي (2016) باستخدام أسعار الصرف في السوق في سنة الإبلاغ ومؤشّر أسعار المستهلكين (CPI).

بموجب قاعدة بيانات **سيبري** لنقل الأسلحة، تستحوذ الدول التي تصدر بيانات رسمية عن القيم الماليّة لصادراتها من الأسلحة على أكثر من 90 بالمئة من إجمالي حجم شحنات الأسلحة الرئيسة. يمكن بالتالي استخدام البيانات التي في الجدول الرقم (5 ـ 6) للتوصّل إلى تقدير تقريبي للقيمة الماليّة لتجارة السلاح العالمية. لكنّ استخدام البيانات بهذه الطريقة مدعاة لمشكلات كثيرة. **أولاً**، تستند مجموعات البيانات المستخدمة إلى تعريفات ومنهجيات مختلفة كما ذكرنا آنفاً، ولا يمكن المقارنة بينها بشكل مباشر. **ثانياً**، هناك دول كثيرة (كالمملكة المتّحدة) لا تصدر بيانات عن صادرات الأسلحة، ولكن تصدر بيانات عن رخص تصدير الأسلحة، بينما لا تُصدر دول أخرى (كالصين مثلاً) أيّ بيانات عن صادرات الأسلحة أو الرخص أو الاتّفاقيات أو الطلبات. ومع ذلك، بتجميع البيانات التي تُصدرها الدول بشأن القيم الماليّة لصادراتها من الأسلحة، بالإضافة إلى تقديرات خاصّة بالدول التي تقتصر على إصدار بيانات عن رخص تصدير الأسلحة أو اتّفاقيات تصديرها أو طلباتها، يمكن تقدير القيمة الإجماليّة لتجارة الأسلحة العالمية في سنة 2016 بـ88.4 مليار دولار على الأقلّ[2]. لكنّ الراجح أنّ الرقم الفعلي أكبر كثيراً.

---

(2) عند حساب هذا المجموع، استُخدمت الأرقام المتّصلة بصادرات الأسلحة إذا كانت متاحة. في حالة كندا، ضاعفنا رقم صادرات الأسلحة كون أرقام صادرات الأسلحة الخاصّة بكندا تستثني صادراتها إلى الولايات المتّحدة التي تزعم السلطاتُ الكندية أنّها تشمل أكثر من نصف صادرات كندا من التكنولوجيا العسكرية. وإذا كانت الأرقام المتاحة لعام 2015 وليس لعام 2016، تُستخدم أرقام العام 2015. وإذا لم يوجد أرقام متاحة لعام 2016 أو لعام 2015، تُستخدَم أرقام اتّفاقيات تصدير الأسلحة أو طلبات تصدير الأسلحة في سنة 2015 إن وُجدت. وبناء على تحليل لحالات سابقة أصدرت فيها دول بيانات عن كلّ من اتّفاقيات أو طلبات تصدير أو استيراد أسلحة، استُخدم الرقم الكامل لاتّفاقيات أو طلبات تصدير الأسلحة، لكن بفارق سنة واحدة. وإذا لم تكن أرقام اتّفاقيات أو طلبات تصدير الأسلحة متاحة، تُستخدم أرقام رخص تصدير الأسلحة لسنة 2016 إذا كانت متاحة. وبناء تحليل لدول تُصدر بيانات عن كلّ من صادرات الأسلحة ورخص تصدير الأسلحة، يُستخدم نصف رقم رخص تصدير الأسلحة للسنة الجارية. استُخدم هذا التقدير المعتمد على رخص التصدير أيضاً في حالة ألمانيا، مع أنّها تصدر أرقام صادراتها من الأسلحة. لكنّ أرقام صادرات أسلحة ألمانيا تتضمّن صادرات «الأسلحة الحربية» فقط، وهي فئة بضائع وخدمات أضيق كثيراً ممّا هو مشمول عموماً برخص التصدير. لذلك تقلّل هذه الأرقامُ القيمةَ الإجمالية لصادرات ألمانيا من الأسلحة.

الجدول الرقم (5 ـ 6)

القيمة الماليّة لصادرات الدول من الأسلحة استناداً إلى مصادر الحكومات الوطنية والصناعة، 2007 ـ 2016

الأرقام مبيّنة بالقيم الثابتة للدولار (2016). والسنوات المشار إليها سنوات تقويمية ما لم يُذكر خلاف ذلك.

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	تفسير البيانات
النمسا	196	343	541	544	638	611	720	722	377	707	صادرات أسلحة
	2185	1545	3497	2577	2421	2087	3247	1215	1217	4403	رخص تصدير أسلحة
بلجيكا	1426	2180	1713	1462	1239	1301	839	6070	1252	1381	رخص تصدير أسلحة
البوسنة والهرسك	. .	46	36	15	61	55	53	. .	. .	. .	صادرات أسلحة
	60	95	71	41	85	62	153	. .	. .	.	رخص تصدير أسلحة
بلغاريا	234	245	225	376	343	294	321	543	1574	1122	صادرات أسلحة
	599	776	491	431	331	469	672	1113	718	1392	رخص تصدير أسلحة
كندا(أ)	351	583	530	437	685	1090	681	731	535	541	صادرات أسلحة
كرواتيا	. .	. .	. .	79	52	68	118	95	44	82	صادرات أسلحة
	. .	. .	348	649	227	320	974	648	429	419	رخص تصدير أسلحة
جمهورية التشيك	276	310	272	316	271	368	394	575	632	762	صادرات أسلحة
	756	346	606	657	513	356	449	673	833	380	رخص تصدير أسلحة
الدنمارك	311	266	392	548	352	298	1070	197	150	244	رخص تصدير أسلحة

يتبع

تابع

إستونيا	5	10	5	<1	4	<1	1	4	4	4	صادرات أسلحة
	5	10	12	3	519	4	4	5	16	10	رخص تصدير أسلحة
فنلندا	119	152	135	86	144	78	305	300	110	146	صادرات أسلحة
	90	550	291	89	273	158	471	305	407	108	رخص تصدير أسلحة
فرنسا	7158	5129	5736	5400	5409	4491	5308	5174	6805	7721	صادرات أسلحة
	8967	10751	12688	7461	9666	6470	9403	11054	19004	15420	رخص تصدير أسلحة
ألمانيا	2392	2330	2081	3089	1906	1271	1276	2452	1746	2767	صادرات أسلحة(ب)
	13817	13609	10939	8005	16012	11922	11408	8768	14396	7638	رخص تصدير أسلحة(ج)
اليونان	52	78	353	430	335	457	..	..	..	..	رخص تصدير أسلحة
هنغاريا	27	24	26	28	27	36	42	45	52	21	صادرات أسلحة
	152	194	197	201	231	363	702	581	1441	651	رخص تصدير أسلحة
الهند(د)	96	220	77	..	..	90	121	165	325	223	صادرات أسلحة
أيرلندا	52	51	70	35	40	63	85	116	48	70	رخص تصدير أسلحة
إسرائيل	..	..	7719	7925	7469	7809	..	..	..	..	صادرات أسلحة
	6482	7052	8279	8035	6210	..	6738	5738	5772	6500	اتّفاقيات تصدير أسلحة
إيطاليا	2007	2902	3427	898	1517	4043	3792	4479	3609	3157	صادرات أسلحة
	7516	9244	10402	4739	7806	5587	2940	3566	8853	16188	رخص تصدير أسلحة

يتبع

تابع

كوريا الجنوبية	978	1153	1304	1308	2542	2460	3519	3662	3586	2548	اتّفاقيات تصدير أسلحة
ليتوانيا	70	51	68	22	71	26	22	25	30	45	صادرات أسلحة
	100	77	123	34	76	27	30	21	66	102	رخص تصدير أسلحة
الجبل الأسود	. .	28	12	9	. .	4	4	12	4	. .	صادرات أسلحة
	49	33	12	15	6	7	8	15	12	. .	رخص تصدير أسلحة
هولندا	1385	816	881	985	1145	1104	346	337	665	626	صادرات أسلحة
	1136	2054	2044	1331	617	1264	1317	2778	980	1566	رخص تصدير أسلحة
النرويج	632	769	801	668	681	697	579	473	410	427	صادرات أسلحة
باكستان(هـ)	22	58	16	19	11	14	13	17	61	. .	صادرات أسلحة
	56	27	. .	37	26	29	23	57	95	. .	رخص تصدير أسلحة
بولندا	455	601	2162	666	1259	850	1174	1237	1425	1357	رخص تصدير أسلحة
البرتغال	. .	116	25	29	37	42	241	211	214	660	صادرات أسلحة
	43	124	44	31	46	70	200	343	76	270	رخص تصدير أسلحة
رومانيا	97	93	110	135	140	87	182	161	163	181	صادرات أسلحة
	196	133	185	167	196	187	305	252	223	241	رخص تصدير أسلحة
روسيا	8566	9308	9509	11007	14618	15889	16175	15816	14683	15000	صادرات أسلحة

يتبع

تابع

صربيا	147	366	227	281	243	207	317	360	. .	. .	صادرات أسلحة
	475	949	726	1105	547	618	1051	995	. .	. .	رخص تصدير أسلحة
سلوفاكيا	59	62	68	22	15	34	42	49	64	66	صادرات أسلحة
	117	116	166	85	44	98	167	360	318	230	رخص تصدير أسلحة
سلوفينيا	5	10	8	9	13	5	4	12	12	18	صادرات أسلحة
	8	10	19	16	18	12	12	4	35	48	رخص تصدير أسلحة
جنوب أفريقيا	657	796	1031	1252	1350	1350	337	278	217	283	رخص تصدير أسلحة
إسبانيا	1478	1525	2093	1644	3606	2623	5346	4308	4178	4481	صادرات أسلحة
	3108	4125	4962	3262	4258	10698	5911	4931	11990	6138	رخص تصدير أسلحة
السويد	1645	2148	1982	2099	2286	1506	1889	1176	896	1283	صادرات أسلحة
	1170	1624	1623	2020	1791	1224	1555	662	594	7224	رخص تصدير أسلحة
سويسرا	448	743	748	677	1049	780	512	624	470	418	صادرات أسلحة
تركيا	486	642	750	698	872	1254	1432	1673	1681	1678	صادرات أسلحة
المملكة المتّحدة	22353	8929	12637	9913	9231	14523	15784	14190	11912	7961	طلبات تصدير أسلحة(و)
	2079	4027	5380	4136	10387	3578	7157	3478	9005	4369	رخص تصدير أسلحة
أوكرانيا	810	892	895	1053	1071	1070	1030	. .	577	770	صادرات أسلحة

يتبع

تابع

الولايات المتّحدة[ز]	24571	50418	23993	20035	20870	18347	20948	19696	21524	21665	صادرات أسلحة[ح]
	19297	30433	32412	23375	27618	65629	24260	31873	45516	27532	اتّفاقات تصدير أسلحة[ط]
	28369	38114	40244	37516	46813	35094	21426	63905	74883	49840	رخص تصدير أسلحة[ي]

.. = بيانات غير متاحة أو غير صالحة للتطبيق.

ملاحظة: الدول المدرَجة في هذا الجدول هي التي تُصدر بيانات رسمية عن القيم الماليّة إمّا لـ «صادرات أسلحة»، أو «عقود موقَّع عليها لتصدير أسلحة» أو «طلبات مقدَّمة لتصدير أسلحة» أو «رخص لصادرات أسلحة» لستّ سنين على الأقلّ من السنين العشر المشمولة، على أن يتخطّى متوسّط القيم المعطاة لمجموعة بيانات واحدة على الأقلّ 10 ملايين دولار. إنّ بيانات صادرات الأسلحة للدول المختلفة الواردة في هذا الجدول ليست صالحة للمقارنة بالضرورة وربّما تعتمد على تعريفات ومنهجيات شديدة الاختلاف.

(أ) الأرقام العائدة إلى كندا لا تشمل صادراتها من الأسلحة إلى الولايات المتّحدة.

(ب) هذه الأرقام تشمل صادرات «الأسلحة الحربية» فقط بحسب تعريف التشريع الألماني.

(ج) تتضمّن هذه الأرقام رخص تصدير أسلحة لمشاريع تعاونية دولية.

(د) أرقام الهند للسنين 2007 ـ 2008 و2012 ـ 2016 عائدة إلى الحقبة الممتدّة بين 1 نيسان/أبريل و31 آذار/مارس (مثلاً، الرقم العائد لسنة 2016 يغطّي المدّة بين 1 نيسان/أبريل 2016 و31 آذار/مارس 2017). والرقم العائد إلى السنة 2009 يغطي الحقبة بين 1 نيسان/أبريل 2009 و31 كانون الأوّل/ديسمبر 2009.

(هـ) تغطّي أرقام باكستان المدّة الواقعة بين 1 نيسان/أبريل و31 آذار/مارس (مثلاً، الرقم العائد لسنة 2016 يغطّي المدّة الواقعة بين 1 نيسان/أبريل 2016 و31 آذار/مارس 2017).

(و) هذه الأرقام تشمل الصادرات من المعدّات الدفاعية والمعدّات والخدمات الفضائية الجوّية الأخرى.

(ز) الأرقام العائدة للولايات المتّحدة تخصّ الحقبة الممتدّة بين 1 تشرين الأوّل/أكتوبر و30 أيلول/سبتمبر (مثلاً، الرقم العائد لسنة 2016 يشمل الحقبة الممتدة بين 1 تشرين الأوّل/أكتوبر 2015 و30 أيلول/سبتمبر 2016).

(ح) تتضمّن هذه الأرقام المعدّات المباعة بموجب برنامج المبيعات العسكرية الخارجية بين الحكومات، والمبيعات التي تتمّ بين الصناعة الأمريكية والحكومات الأجنبية مباشرة على شكل مبيعات تجارية مباشرة.

(ط) هذه الأرقام لا تشمل غير البنود المباعة بموجب برنامج المبيعات العسكرية الخارجية بين الحكومات.

(ي) هذه الأرقام لا تشمل غير المبيعات التي تتمّ مباشرة بين الصناعة الأمريكية والحكومات الأجنبية مباشرة في صورة مبيعات تجارية مباشرة.

المصادر: تقارير الحكومات الوطنية أو اقتباسات مباشرة منها. للاطلاع على قائمة شاملة بالموارد وكلّ البيانات المالية المتاحة عن صادرات الأسلحة، انظر الموقع الإلكتروني لسيبري.

IV إنتاج الأسلحة والخدمات العسكرية

أود فلوران
ونان تيان

عرض عامّ للتطوّرات في صناعة الأسلحة، 2016

يُعدّ سيبري قائمة بالمنتجين المئة الكبار، وهي تصنّف أكبر شركات إنتاج الأسلحة والخدمات العسكرية في العالم (باستثناء الصين) بناءً على مبيعاتها العسكرية. بلغ إجمالي مبيعات هذه الشركات 375 مليار دولار في عام 2016، بزيادة 1.9 بالمئة على عام 2015 (انظر الجدول الرقم (5 ـ 7))[1]. وهذه أوّل زيادة بالأرقام الحقيقية على أساس سنوي في مبيعات المنتجين المئة الكبار من الأسلحة منذ بلوغها ذروتها البالغة 420 مليار دولار في عام 2010، التي تلاها انخفاض على مدى خمس سنين متتالية. لكنّ هذا النموّ الذي تحقّق في عام 2016 لم يمنع من بقاء إجمالي مبيعات المنتجين المئة الكبار من الأسلحة أدنى بنسبة 13 بالمئة من نظيره في عام 2010، وإن كان أعلى بنسبة 38 بالمئة من نظيره في عام 2002، وهو عام بدء سيبري بالإفادة عن مبيعات الشركات المُنتجة للأسلحة.

---

(1) إنّ الشركات المدرَجة في قائمة سيبري السنوية للشركات المئة الكبرى قد تتغيّر من سنة لأخرى، وبخاصّة تلك التي تحتلّ مراتب دنيا. لذلك، المقارنات بين العائدات الإجمالية لا تتضمّن بالضرورة الشركات ذاتها كلّ سنة.

تشير خانة «مبيعات الأسلحة» إلى مبيعات المعدّات والخدمات العسكرية المقدَّمة إلى قوّات عسكرية ووزارات دفاع في شتّى ربوع العالم. والمبيعات المذكورة هي تلك العائدة إلى الشركات المصنَّفة في القائمة فقط. جميع أرقام المبيعات الواردة في هذا القسم بالقيمة الاسمية (الحالية) للدولار ما لم يُذكر خلاف ذلك، بينما التغيّرات بالنسبة المئوية والحصص بالقيمة الثابتة للدولار لسنة 2015 (أي بالقيم الحقيقية). لمزيد من التفاصيل، انظر قاعدة بيانات سيبري الخاصّة بصناعة الأسلحة، كانون الأوّل/ديسمبر 2017. انظر أيضاً: A. Fleurant [et al.], «The SIPRI Top 100 Arms-Producing and Military Services Companies, 2016,» in: SIPRI Fact Sheet (December 2017).

الجدول الرقم (5 ـ 7)

اتّجاهات مبيعات الأسلحة للشركات المدرجة في قائمة سيبري للشركات المئة الكبرى المُنتِجة للأسلحة، 2007 ـ 2016

تم تدوير النسب المئوية التي تجاوزت 10 بالمئة إلى أقربِ رقم صحيح، وتدوير النسبة المئوية التي تدنّت عن 10 بالمئة إلى خانة عشرية واحدة.

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مبيعات الأسلحة بالأسعار ومعدلات الصرف الحاليّة										
المجموع (مليارات الدولارات)	349	392	406	420	420	405	406	397	370	375
التغيّر (بالمئة)	*11*	*12*	*3.4*	*3.6*	*0.0*	*−3.7*	*0.3*	*−2.1*	*−6.9*	*1.3*
مبيعات الأسلحة بالأسعار ومعدّلات الصرف الثابتة (2016)										
المجموع (مليارات الدولارات)	371	398	426	432	408	389	381	369	368	375
التغيّر (بالمئة)	*4.6*	*7.1*	*7.1*	*1.3*	*−5.4*	*−4.7*	*−2.2*	*−3.0*	*−0.4*	*1.9*
التغيّر التراكمي منذ 2007 (بالمئة)	*0*	*7.1*	*15*	*16*	*10*	*4.9*	*2.5*	*−0.6*	*−1.0*	*0.9*

ملاحظة: تشير الأرقام الواردة في هذا الجدول إلى قائمة سيبري للمنتجين المئة الكبار في كلّ سنة، وهذا يعني أنّها تشير في كلّ سنة إلى مجموعة مختلفة من الشركات، بناء على ترتيبها المعتمد على مجموعة متّسقة من البيانات.

المصدر: قاعدة بيانات سيبري الخاصّة بصناعة الأسلحة، كانون الأول/ديسمبر 2017.

يُعزى أغلب النموّ في إجمالي مبيعات المنتجين المئة الكبار من الأسلحة في عام 2016 إلى زيادة بنسبة 4.0 بالمئة في مبيعات الأسلحة التي حقّقتها شركات تتّخذ من الولايات المتّحدة مقرّاً لها (انظر الجدول الرقم (5 ـ 8)). للولايات المتّحدة تأثير حاسم في الاتّجاه العالمي السنوي لمبيعات الأسلحة: (أ) لوجود عدد كبير من الشركات المدرجة في قائمة المنتجين المئة الكبار على أراضيها (38 شركة في تصنيف عام 2016)، (ب) لعِظم حجم مبيعات الأسلحة التي تحقّقها الشركات التي تحتلّ أعلى المراتب في التصنيف وتعمل في الولايات المتّحدة مقارنة بالشركات العاملة في الدول الأخرى (6 من المنتجين العشرة الكبار في عام 2016، منهم المنتجون الثلاثة الأُوَل، يتّخذون من الولايات المتّحدة مقرّاً لهم). وقد شكّلت مبيعات الشركات العاملة في الولايات المتّحدة 58 بالمئة من إجمالي مبيعات المنتجين المئة الكبار من الأسلحة في عام 2016.

للشركات التي تتّخذ من أوروبا الغربية مقرّاً لها تأثير كبير أيضاً في الاتّجاه السنوي لمبيعات الأسلحة التي يحقّقها المنتجون المئة الكبار. بلغ مجموع مبيعات الشركات الأوروبية الغربية

الـ25 المصنَّفة 91.6 مليار دولار في عام 2016، أي 24 بالمئة من إجمالي مبيعات المنتجين المئة الكبار. ضمّت قائمة عام 2016 شركات من ثماني دول أوروبية غربية وكيانين «أوروبيَّين غربيَّين» (انظر الجدول الرقم (5 ـ 8))[2]. سُجّلت زيادات إجمالية في مبيعات الأسلحة التي حقّقتها شركات كائنة في ألمانيا والنرويج والسويد وسويسرا والمملكة المتّحدة. وفي المقابل، سُجّلت خفوضاً إجمالية في مبيعات الأسلحة التي حقّقها كيانان أوروبيان غربيّان وشركات كائنة في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا. وعلى الرغم من هذه الاتّجاهات المتضاربة في أوروبا الغربية، حافظ مجموع مبيعات الأسلحة التي حقّقتها الشركات الكائنة في تلك المنطقة على مستواه في عام 2016، بزيادة 0.2 بالمئة عن عام 2015، وذلك عائد أساساً إلى نموّ مبيعات الشركات البريطانية والألمانية.

زاد مجموع مبيعات الأسلحة التي حقّقتها شركات عاملة في روسيا بنسبة 3.8 بالمئة، وهي زيادة مدفوعة أساساً بطلب محلّي وبتطبيق برنامج تحديث شامل وطويل الأجل يراد منه تحسين وترقية قدرات صناعة الأسلحة الروسية والسماح لها بتحقيق معايير أعلى في أداء الأسلحة. وحجز ما مجموعه 10 شركات روسية مراتب في قائمة المنتجين المئة الكبار لعام 2016، منها 7 في عداد المنتجين الخمسين الكبار. لكن ليس في عداد المنتجين العشرة الكبار شركات روسية.

يُظهر تصنيف سيبري لعام 2016 ثبات منتجي الأسلحة والخدمات العسكرية الكبار في العالم في مواقعهم. فهناك شركات كثيرة ـ مثل لوكهيد مارتن، وبي أي إي سيستمز، وثايلز أند راينميتال ـ أُدرجت في النصف العلوي للمراتب لعام 2016 كما في جميع الأعوام السابقة منذ عام 2002، وهو أوّل عام تشمله قاعدة بيانات سيبري لصناعة الأسلحة. وتُعزى في الأساس التغيّرات الكبيرة في تصنيف الشركات التي في النصف العلوي في قائمة كبار المنتجين المئة إلى عمليات دمج، واستحواذ، وتصفية استثمارات في شركات كانت مصنَّفة في الأعوام السابقة. في المقابل، هناك تذبذب أكبر على أساس سنوي في تصنيفات الشركات التي تقع في النصف السفلي لقائمة المنتجين المئة الكبار. وهذا راجع أساساً إلى أنّ التغيّر على أساس سنوي في إجمالي مبيعات الأسلحة التي تحقّقها شركة متدنّية المرتبة (مبيعاتها من الأسلحة قليلة) له غالباً تأثير أكبر نسبياً في الترتيب مقارنة بالتغيُّر بالقيمة ذاتها في مبيعات شركة عالية المرتبة (مبيعاتها من الأسلحة كبيرة). أي أنّه كلّما قلّ مجموع المبيعات الأصلية، زادت أهمّية التغيّر بالنسبة إلى ذلك المجموع.

---

(2) تشير فئة «أوروبية غربية» إلى شركات توجد ملكيتها وهياكل إدارتها في أكثر من دولة أوروبية واحدة. والشركتان الأوروبيتان الغربيتان في قائمة المنتجين المئة الكبار في سنة 2016 هما إيرباص وMBDA.

الفئات الثلاث لمنتجي الأسلحة: «منتجون رئيسون»، و«منتجون مرموقون آخرون» و«منتجون ناشئون»

صُنّفت الولايات المتّحدة وكندا وروسيا ودول في أوروبا الغربية التي لديها شركات مُنتجة للأسلحة أو للخدمات العسكرية ومُدرجة في عداد المنتجين المئة الكبار بحسب سيبري بأنّها «مُنتجة رئيسة للأسلحة» لتمتّع هذه الدول باعتراف واسع بامتلاكها قدرات شاملة لإنتاج الأسلحة. و«المنتجون المرموقون الآخرون» فئة تتضمّن دولاً لديها شركات إنتاج أسلحة وخدمات عسكرية في قائمة المنتجين المئة الكبار وتتمتّع بقدرات إنتاج أسلحة ناضجة، وكبيرة في حالات كثيرة، لكن ليس لديها نيّة في زيادة تطوير قدراتها. الدول التي انتمت إلى هذه الفئة في عام 2016 هي أستراليا وإسرائيل واليابان وبولندا وسنغافورة وأوكرانيا. أمّا «فئة منتجون ناشئون» فتتضمّن دولاً لديها شركات إنتاج أسلحة وخدمات عسكرية في عداد المنتجين المئة الكبار وأعلنت عزمها على بناء قدرات محلّية ضخمة لإنتاج الأسلحة وحقّقت درجة عالية من الاكتفاء الذاتي في اقتناء الأسلحة. الدول التي انتمت إلى هذه الفئة في عام 2016 هي البرازيل والهند وكوريا الجنوبية وتركيا.

لا ريب أنّ هذه التصنيفات غير مثالية، لكن يمكنها، كأداة تحليلية، تقديم رؤى حيال الاتّجاهات والتطوّرات على صعيد قدرات إنتاج الأسلحة، ضمن هذه الفئات وبينها. وسنتعمّق في مناقشة الاتّجاهات في عام 2016 والاتّجاهات البعيدة المدى (بين عامي 2002 و2016) في كلّ فئة في الأقسام الفرعية التالية.

المنتجون الكبار للأسلحة

إذا كانت مبيعات منتجي الأسلحة الكبار في قائمة المنتجين المئة الكبار قد زادت بنسبة 35 بالمئة بين عامي 2002 و2016، فإنّ حصّتهم في إجمالي مبيعات الأسلحة قد انخفضت بمقدار ثلاث نقاط مئوية (من 93 إلى 90 بالمئة) خلال المدّة ذاتها. بعبارة أخرى، كان نموّ إجمالي مبيعات المنتجين المئة الكبار من الأسلحة أسرع (بنسبة 39 بالمئة) بين عامي 2002 و2016 من نموّ إجمالي مبيعات الشركات الرئيسة المنتجة للأسلحة في عداد المنتجين المئة الكبار في تلك المدّة[3]. تضاءل عدد الشركات العاملة في الدول الرئيسة المنتجة للأسلحة في سنة 2016 (74 شركة) مقارنة بسنة 2002 (81 شركة). إضافة إلى ذلك، انخفضت حصّة منتجي الأسلحة العشرة الكبار (6 في الولايات المتّحدة و1 في كلّ من فرنسا وإيطاليا والمملكة المتّحدة وكيان أوروبي غربي واحد) في إجمالي مبيعات المنتجين المئة الكبار من 60 بالمئة في عام 2002 إلى 52 بالمئة في عام 2016. يشير ذلك إلى تضاؤل تركيز صناعة الأسلحة بعض الشيء، إذْ إن كبرى الشركات باتت تستحوذ على نصيب أقلّ في الحصّة السوقية للمنتجين المئة الكبار.

(3) لاحظ أنّ الشركات المدرَجة في قائمة سيبري للمنتجين المئة الكبار تتغيّر من سنة إلى أخرى.

الجدول الرقم (5 ـ 8)

الحصص الوطنية والإقليمية من مبيعات الأسلحة للشركات المدرجة في قائمة سيبري للشركات المئة الكبرى المنتجة للأسلحة في العالم باستثناء الصين في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015[أ]

تم تدوير النسب المئوية التي تجاوزت 10 بالمئة إلى أقرب رقم صحيح، وتدوير النسبة المئوية التي تدنّت عن 10 بالمئة إلى خانة عشرية واحدة.

عدد الشركات	المنطقة/الدولة[ب]	مبيعات الأسلحة (مليارات الدولارات)		التغيّرات في مبيعات الأسلحة، 2016 ـ 2015 (بالمئة)		الحصّة من إجمالي مبيعات المنتجين المئة الكبار من الأسلحة، 2016 (بالمئة)
		2016	2015[ج]	الاسمي[د]	الحقيقي[هـ]	
39	**أمريكا الشماليّة**	**218**	**207**	***5.3***	***4.0***	***58***
38	الولايات المتّحدة	217	206	*5.3*	*4.0*	*58*
1	كندا	0.8	0.8	*2.6*	*4.8*	*0.2*
25	**أوروبا الغربية**	**91.6**	**95.9**	***−4.5***	***0.2***	***24***
8	المملكة المتّحدة	36.1	39.8	*−9.2*	*2.0*	*9.6*
6	فرنسا	18.6	18.7	*−0.9*	*−0.8*	*5.0*
2	أوروبية غربية[و]	15.8	16	*−1.5*	*−1.6*	*4.2*
2	إيطاليا	10.1	10.8	*−6.5*	*−6.1*	*2.7*
3	ألمانيا	6.0	5.6	*6.8*	*6.6*	*1.6*
1	السويد	2.8	2.6	*4.9*	*5.5*	*0.7*
1	سويسرا	0.8	0.8	*0.0*	*2.8*	*0.2*
1	النرويج	0.7	0.7	*5.5*	*6.1*	*0.2*
1	إسبانيا	0.7	0.7	*−4.1*	*−3.6*	*0.2*
10	**أوروبا الشرقية**	**26.6**	**26.3**	***1.0***	***3.8***	***7.1***
10	روسيا	26.6	26.3	1.0	*3.8*	*7.1*
12	**مُنتجون مرموقون آخرون**	**20.9**	**20.3**	***2.8***	***−1.2***	***5.6***
5	اليابان	8.2	7.9	*4.1*	*−6.4*	*2.2*
3	إسرائيل	7.8	7.7	*1.6*	*0.9*	*2.1*
1	سنغافورة	1.7	1.7	*1.8*	*2.8*	*0.5*
1	بولندا	1.1	1.2	*−4.2*	*0.8*	*0.3*
1	أوكرانيا	1.1	0.9	*22*	*25*	*0.3*
1	أستراليا	0.9	1.0	*−4.1*	*−4.3*	*0.3*

يتبع

تابع

14	**مُنتِجون ناشئون**	**17.8**	**16**	***12***	***12***	***4.7***
7	كوريا الجنوبية	8.4	7.0	*19*	*21*	*2.2*
4	الهند	6.2	6.2	*−1.0*	*−1.2*	*1.6*
2	تركيا	2.3	1.9	*24*	*28*	*0.6*
1	البرازيل	0.9	0.8	*15*	*11*	*0.2*
100	**المجموع**	**375**	**366**	***2.5***	***3.1***	***100***

ملاحظة: أرقام مبيعات الأسلحة بمليارات الدولارات، بالأسعار ومعدلات الصرف الحاليّة. لكنّ جمع الأرقام قد لا يُفضي إلى المجاميع المذكورة بسبب تدوير هذه الأرقام.

(أ) مع أنّ شركات صينية كثيرة مُنتِجة للأسلحة كبيرة بما يكفي كما هو معلوم لتكون في مصافّ الشركات المئة الكبرى في قائمة سيبري، إلا أنّ الافتقار إلى بيانات دقيقة وصالحة للمقارنة يحول دون إدراجها.

(ب) تشير الأرقام الخاصّة بدولة أو بمنطقة إلى مبيعات الأسلحة للشركات المئة الكبرى الكائنة في تلك الدولة أو المنطقة، بما في ذلك الشركات الأجنبية التابعة لها. لكنّ هذه الأرقام لا تعكس مبيعات الأسلحة المنتَجة فعلاً في تلك الدولة أو المنطقة.

(ج) تشير أرقام المبيعات لسنة 2015 إلى الشركات المدرَجة في قائمة سيبري للمنتجين المئة الكبار لسنة 2015، وليس إلى الشركات المدرَجة في قائمة المنتجين المئة الكبار لسنة 2016. الأرقام هي بأسعار الدولار ومعدّلات الصرف الحاليّة (2016).

(د) يُظهر هذا العمود التغيّر في المبيعات بين عامي 2016 و2015 بالقيمة الحاليّة للدولار.

(هـ) يُظهر هذا العمود التغيّر في المبيعات بين عامي 2016 و2015 بالقيمة الثابتة للدولار (2016).

(و) الشركتان المصّنفتان بأنهما «أوروبيتين غربيّتين» هما إيرباص وMBDA.

المصدر: قاعدة بيانات سيبري الخاصّة بصناع الأسلحة، كانون الأول/ديسمبر 2017.

الولايات المتّحدة

تستفيد الشركات الكائنة في الولايات المتّحدة من أكبر طلب محلّي في العالم بالإضافة إلى استحواذها على حصّة كبيرة في السوق الدولية للأسلحة والخدمات العسكرية (انظر القسم I). وقد بلغ تمويل مشتريات الولايات المتّحدة من الأسلحة 103 مليارات دولار تقريباً، وبلغ تمويل البحث والتطوير والاختبار والتقييم 64.9 مليار دولار في عام 2016(4). زد على ذلك أنّ الوضع الدفاعي والسياسة الخارجية الثابتة للولايات المتّحدة، التي تسعى لإبقاء هيمنة الولايات المتّحدة

(4) US Department of Defense (DOD), *Office of the Under Secretary of Defense (Comptroller), National Defense Budget Estimates for FY 2018 (Revised)* (Washington, DC: DOD, 2017).

لمزيد من المعلومات عن تجارة الأسلحة على الصعيد الدولي، انظر القسم I أعلاه، وقاعدة بيانات سيبري لعمليات نقل الأسلحة.

على الشؤون العالمية، تُوجب المحافظة على قدرات ضخمة ومتطوّرة تكنولوجياً وشاملة للإنتاج الوطني للأسلحة[5].

منذ أن بدأ سيبري بجمع البيانات عن صناعة السلاح العالمية، أمْلت الشركات الكائنة في الولايات المتّحدة على الدوام الاتّجاه السنوي لمبيعات المنتجين المئة الكبار من الأسلحة، والعام 2016 ليس استثناءً، إذْ بلغ مجموع مبيعات الشركات الـ38 الكائنة في الولايات المتّحدة والمدرَجة في المنتجين المئة الكبار 217 مليار دولار في عام 2016، مستأثرة بـ58 بالمئة من إجمالي مبيعات المنتجين المئة الكبار. كما أنّ لوكهيد مارتن، أكبر منتج للسلاح في العالم، زادت مبيعاتها من الأسلحة بنسبة 11 بالمئة لتصل إلى 40.8 مليار دولار، لتزيد بدرجة كبيرة اتّساع الفجوة بينها وبين بوينغ، ثاني أكبر منتج للأسلحة في العالم. كان نموّ عائدات لوكهيد مارتن من مبيعات الأسلحة متوقَّعاً عقب استحواذها على شركة تصنيع المروحيات سيكورسْكي من يونايتد تكنولوجيز في عام 2015 وزيادة شحناتها من طائرات F-35 الحربية.

الراجح أنّ تطوّرات رئيسة كثيرة في الولايات المتّحدة في عام 2017 ستُملي الاتّجاه السنوي للقيمة الإجمالية لمبيعات المنتجين المئة الكبار من الأسلحة في عام 2017. وفي طلب اعتماد الميزانية الأولى المقدَّم إلى الكونغرس الأمريكي عقب تنصيب دونالد ترامب رئيساً في عام 2017، التزم الرئيس بمواصلة تطبيق برنامج لتحديث القدرات العسكرية النووية لبلاده والذي أطلقته الإدارة السابقة. قدّر مكتب الميزانية التابع للكونغرس الأمريكي (CBO) تكلفة هذا البرنامج بـ1.2 ترليون دولار في سحابة 30 سنة[6]. اللافت للنظر أنّه برغم احتساب تقدير (CBO) للتضخّم، تكهّنت تقديرات أخرى بأن تبلغ التكلفة الإجمالية نحو 1.7 ترليون دولار[7]. وبما أنّ برنامج التحديث يشمل منظومات رئيسة كالقذائف البالستية العابرة للقارّات، والغوّاصات العاملة بالطاقة النووية والمزوّدة بقذائف بالستية والقاذفات البعيدة المدى ذات القدرة النووية، من المحتّم أن يجني منتجو السلاح العاملون في الولايات المتّحدة مكاسب كبيرة[8]. غير أنّ تخفيض عائدات الحكومة الأمريكية من الضرائب المطبَّق في آخر سنة 2017 قد يضع على الميزانية العسكرية الأمريكية قيوداً إضافية ويُضعف قدرة الولايات المتّحدة على تطبيق هذا البرامج وغيره من برامج التحديث العسكرية (غير النووية)[9]. إضافة إلى ذلك، هناك قيود فرضها قانون ضبط الموازنة لعام 2011 على الإنفاق

---

(5) M. O’Hanlon, The *National Security Industrial Base: A Crucial Aspect of the United States, Whose Future May Be in Jeopardy*, 21st Century Defense Initiative Policy Paper (Washington, DC: Brookings, 2011).

(6) US Congressional Budget Office (CBO), *Approaches for Managing the Costs of US Nuclear Forces, 2017–2046* (Washington, DC: CBO, 2017).

(7) K. Reif: «Trump Continues Obama Nuclear Funding,» *Arms Control Today* (July-August 2017), and «CBO: Nuclear Arsenal to Cost $1.2 Trillion,» *Arms Control Today* (December 2017).

(8) للمزيد عن خطط تحديث القوّة النووية الأمريكية، انظر الفصل السادس، القسم I في هذا الكتاب.

(9) N. Goodkind, «Republican Tax Bill Could Hurt US Military, According to Top Generals,» *Newsweek* (12 December 2017), and J. Gould, «US Defense Industry to Congress: Don’t Let Tax Cuts Add to the Deficit,» *Defense News*, 28 October 2017.

من موازنة الحكومة الأمريكية في عام 2017، وسيستمرّ تأثيرها في مبيعات الشركات الكائنة في الولايات المتّحدة من الأسلحة[10].

أوروبا الغربية

بلغ مجموع مبيعات الشركات الكائنة في أوروبا الغربية من الأسلحة 91.6 مليار دولار في عام 2016. وبقيت المبيعات الإجمالية في المنطقة مستقرّة مقارنة بعام 2016. لكن إذا لم يكن قد طرأ تغيّير كبير على تراتبية الشركات الأوروبية الغربية الكبرى المنتجة للأسلحة في قائمة منتجي الأسلحة المئة الكبار على أساس سنوي، فإن مجاميع مبيعات الأسلحة الإجمالية للشركات في كلّ دولة أوروبية تتبع مسارات مختلفة لأن السوق والصناعة الأوروبية تبقى مقسَّمة بسبب الحدود الوطنية.

بلغت مبيعات ثماني شركات بريطانية من الأسلحة 36.1 مليار دولار في عام 2016، واستأثرت هذه الشركات بـ9.6 بالمئة من إجمالي مبيعات المنتجين المئة الكبار، وبأكبر حصّة في إجمالي مبيعات الشركات الأوروبية الغربية. ونما مجموع مبيعات الشركات البريطانية من الأسلحة بنسبة 2.0 بالمئة مقارنة بعام 2015. وزادت مبيعات بريتش إيروسبايس العسكرية، وهي أكبر منتجي السلاح البريطانيين، بنسبة 0.4 بالمئة، بينما زادت مبيعات الأسلحة التي حقّقتها رولز رويس، ثاني أكبر منتج للأسلحة في المملكة المتّحدة، بنسبة 4.5 بالمئة. وسجّلت GKN، وهي شركة تصنّع مكوّنات فضائية جوّية، أعلى نموّ في مبيعات الأسلحة (43 بالمئة) من بين سائر الشركات البريطانية بين عامي 2015 و2016. لكن تبقى التوقّعات القصيرة المدى بشأن منتجي الأسلحة البريطانيين محفوفة بالشكوك عقب قرار المملكة المتّحدة الخروج من الاتّحاد الأوروبي في عام 2016.

بلغ مجموع مبيعات الأسلحة التي حقّقتها الشركات الفرنسية الستّ المدرجة في المنتجين المئة الكبار 18.6 مليار دولار، واستأثرت بـ5.0 بالمئة من إجمالي المبيعات في عام 2016. وهذا يمثّل انخفاضاً في المبيعات بنسبة 0.8 بالمئة عن عام 2015. يرجع هذا التراجع الطفيف أساساً إلى تباطؤ شحنات طائرة رافال الحربية (التي تنتجها شركة داسو) مقارنة بعام 2015. وقد انخفضت مبيعات داسو من الأسلحة بنسبة 25 بالمئة في عام 2016، كما انخفضت مبيعات الأسلحة التي حقّقتها نكسترِ، وهي شركة منتجة منظومات برّية، بنسبة 19 بالمئة.

تغيّر اسم فينْميكانيكا، أكبر منتجي السلاح في إيطاليا، إلى ليوناردو عقب إعادة هيكلة في عام 2016[11]. وقد دُمجت كلّ الشركات التابعة (مثل أغوستاوِستْلاند) في الشركة الأمّ، إلّا ليوناردو دي أر

---

(10) Budget Control Act of 2011, US Public Law no. 112-25, signed into law 2 Aug. 2011.
انظر أيضاً: E. Sköns and S. Perlo-Freeman, «The United States' Military Spending and the 2011 Budget Crisis,» in: *SIPRI Yearbook 2012*, pp. 162–166
للمزيد عن القيود المفروضة على الإنفاق من الموازنة الأمريكية، انظر أيضاً الفصل الرابع، القسم I في هذا الكتاب.

(11) Leonardo, «Finmeccanica: Shareholders' Meeting Approves the Change of the Company's Name and the 2015 Financial Statements,» Press release, 28 April 2016.

أس الكائنة في الولايات المتّحدة. كما باعت الشركة مؤسّستها التجارية المتخصّصة بالنقل المدني، وهي تحصر أنشطتها الآن في القدرات الفضائية الجوية والعسكرية. بلغت مبيعات ليوناردو من الأسلحة 8.5 مليار دولار في عام 2016، متراجعة عن عام 2015 بنسبة 8.5 بالمئة. كما أنّ مبيعات الأسلحة التي حقّقتها فينكانتييري لبناء السفن، ثاني أكبر منتجي الأسلحة في إيطاليا، بلغت 1.6 مليار دولار في عام 2016، بزيادة 7.1 بالمئة. يرجع ذلك أساساً إلى شحنات سفن حربية ساحلية مرسَلة إلى الولايات المتّحدة وفرقاطات وغوّاصات إلى إيطاليا.

زاد إجمالي مبيعات الأسلحة التي حقّقتها الشركات الألمانية الثلاث المدرَجة في قائمة المنتجين المئة الكبار لعام 2016 بنسبة 6.6 بالمئة ليصل إلى 6.0 مليار دولار. وزادت مبيعات الأسلحة التي حقّقتها شركتا كروس مافي فيغمان وريانميتال اللتان تنتجان منظومات برّية بنسبة 13 بالمئة لزيادة المشتريات العسكرية الألمانية. وفي المقابل، انخفضت مبيعات تايسن كروب بنسبة 6.6 بالمئة.

هناك شركتان مدرجتان في فئة «أوروبية غربية»: MBDA (فرنسا وإيطاليا والمملكة المتّحدة) ومجموعة إيرباص (ألمانيا وإسبانيا والمملكة المتّحدة). صُنّفت MBDA في الأصل شركة تابعة لإيرباص، لكنّها مدرَجة كشركة مستقلّة في المنتجين المئة الكبار لعام 2016[12]. نمت مبيعاتها من الأسلحة بنسبة 3.1 بالمئة لتصل إلى 3.3 مليار دولار في عام 2016. كما أنّ مجموعة إيرباص مدرَجة في المنتجين العشرة الكبار في عام 2016، وقد بلغت مبيعاتها 12.5 مليار دولار، بانخفاض 2.7 بالمئة عن عام 2015. يرجع هذا الانخفاض من بعض الوجوه إلى تأخير تسليم طائرات نقل عسكرية من طراز A400.

إحدى المشكلات المزمنة التي تواجهها الدول الأوروبية الغربية المنتجة للسلاح استدامة قدرات إنتاج السلاح لديها بينما الموارد الوطنية مرهَقة وتكاليف الأسلحة من الأجيال الجديدة المزمعة مرتفعة. ومحاولات بناء تعاون أكبر بين الدول الأوروبية وتأسيس شركات أسلحة أوروبية تظلّ محدودة[13]. وعقب تصريحات أمريكية وروسية تحدّثت عن خطط تحديث أسلحة جديدة وجارية، أطلق الاتّحاد الأوروبي برنامجاً لوضع شروط أفضل لتعاون دول أعضاء في الاتّحاد على إنتاج الأسلحة، وهو التعاون الدائم المنظّم (PESCO). بموجب هذا البرنامج، رصد الاتّحاد الأوروبي لأوّل مرّة أموالاً للبحث والتطوير خصّيصاً لصناعة الأسلحة[14]. الحصول على تمويل مشروط بتقديم مشاريع تعاونية عبر الحدود، على أن يكون الهدف تأسيس شركات عبر أوروبية أكبر مُنتجة للأسلحة.

---

(12) عقب إعادة تقييم MBDA، تغيّر وضعها من «مشروع مشترك» إلى «شركة». وقد تُرجم وضعها الجديد في التعديلات التي أُدخلت على مبيعات الأسلحة التي حقّقها المنتجون المئة الكبار بحسب سيبري في السنين السابقة.

(13) من الأمثلة على ذلك اتحاد مصنّعتَي المركبات المدرّعة KMW الألمانية ونيكستِر الفرنسية. بقيت مبيعات الشركتين الإفراديتين كتوليفة شركتين باسم KNDS في صورة شركة قابضة. انظر: Reuters, «KMW and Nexter Complete Franco-German Tank Deal,» 5 December 2015.

(14) European External Action Service, «Permanent Structured Cooperation (PESCO): Deepening Defence Cooperation among EU Member States,» Fact Sheet, 5 March 2018.

روسيا

لدى روسيا 10 شركات في عداد المنتجين المئة الكبار لسنة 2016، وحصّتها 7.1 بالمئة من مبيعات الأسلحة التي حقّقها المنتجون المئة الكبار. زاد مجموع مبيعات الشركات الروسية من الأسلحة بنسبة 3.8 في عام 2016 ليصل إلى 26.6 مليار دولار. لكنّ معدّل هذه الزيادة تباطأ عن نظيره بين عامي 2014 و2015. الأسباب الرئيسة لهذا التباطؤ قيود على الأموال العامّة وتأثيرات عقوبات الاتّحاد الأوروبي والولايات المتّحدة التي ضيّقت فرص حصول الشركات الروسية على بعض المكوّنات والمنظومات الفرعية، وهو ما سبّب تأخيرات في إنتاج الأسلحة وفي تسليمها. وفي عام 2016، انخفض الناتج المحلّي الإجمالي لروسيا بنسبة 3.7 بالمئة عقب هبوط أسعار النفط والغاز وتطبيق العقوبات[15].

انتهى برنامج التسلّح الروسي (GPV) للأعوام 2011 ـ 2020 في كانون الأوّل/ديسمبر 2017[16]. يغطّي (GPV) الجديد المدّة 2018 ـ 2027 ويتضمّن تمويلاً للمشتريات بقيمة 283 مليار دولار (19 ترليون روبل) و14.9 مليار دولار (1 ترليون روبل) لبناء البنية الأساسية[17]. ووفقاً لما جاء في التقارير، يهدف (GPV) للمدّة 2018 ـ 2027 إلى تزويد روسيا بأجيال جديدة من منظومات الأسلحة الرئيسة، كأسلحة ذات سرعات فرط الصوتية، وأحدث أجيال الطائرات الحربية (ومحرّكاتها) وترسانة نووية محدَّثة[18]. كما أعطت وزارة الدفاع الروسية الأولوية للأسلحة الدقيقة التوجيه ومنظومات الدفاع الجوّي[19]. لكن هناك من يشكّك في قدرة روسيا على تنفيذ برامجها التحديثية، ولا سيّما الخاصّة بأجيال الأسلحة الحديثة بسبب القيود القائمة على الموازنة، على افتراض بقاء العقوبات وعدم ارتفاع أسعار النفط والغاز بدرجة كبيرة[20].

منتجون مرموقون آخرون

تعتمد الدول المنتمية إلى فئة المنتجين المرموقين مقاربة عامة قائمة على سياسة دعم انتقائي لقدرات إنتاج أسلحة وطنية. كما أنّ سياسة كلّ دولة تعكس ميولها الوطنية الخاصّة وأولوياتها على صعيد التمويل وقيود الميزانية. اليابان هي الدولة الأولى المنتمية إلى هذه الفئة لشركاتها الخمس

(15) A. Luhn, «Russia’s GDP Falls 3.7% as Sanctions and Low Oil Prices Take Effect,» *The Guardian*, 25/1/2016, and P. Aksenov, «Ukraine Crisis: Why a Lack of Parts Has Hamstrung Russia’s Military,» BBC News, 8 August 2015.

(16) C. Mills, «Russia’s Rearmament Programme,» House of Commons Library, Briefing Paper no. 877, 24 Jan. 2017.

(17) Russian Ministry of Defence, «New 2018–2027 State Armaments Programme Stipulates First-ever Fund Allocations for Infrastructure Construction,» 10 January 2018.

(18) D. Gorenburg, «Russia’s Military Modernization Plans: 2018–2027,» Ponars Eurasia, Policy Memo, no. 495 (November 2017).

(19) M. Boulègue, «Russia’s New State Armament Programme Offers a Glimpse at Military Priorities,» Chatham House, Expert Comment, 27 November 2017.

(20) S. T. Wezeman, «China, Russia, and the Shifting Landscape of Arms Sales,» SIPRI Commentary, 5 July 2017.

الواردة في قائمة المنتجين المئة الكبار لسنة 2016، تلتها إسرائيل بثلاث شركات. ولدى كلّ من أستراليا وبولندا وسنغافورة وأوكرانيا شركة واحدة في عداد المنتجين المئة الكبار لسنة 2016. انخفض مجموع مبيعات الأسلحة التي حقّقتها الشركات المنتمية إلى هذه الفئة بنسبة 1.2 بالمئة في عام 2016 ليصل إلى 20.9 مليار دولار. غير أنّه لم يسجّل تراجعاً في مبيعات الأسلحة غيرُ الشركات العاملة في اليابان (6.4– بالمئة) والعاملة في أستراليا (4.3– بالمئة).

إنّ فئة المنتجين المرموقين الآخرين شديدة التأثّر باتّجاهات في اليابان بسبب عدد الشركات اليابانية المصنَّفة وأحجام مبيعاتها الكبيرة نسبياً: شركة متسوبيشي هفي إندستريز (4.8– بالمئة)، وكوازاكي هفي إندستريز (16– بالمئة) ومتسوبيشي إلكتريك كوربوريشن (29– بالمئة). يُعزى هذا الانخفاض من بعض النواحي إلى ارتفاع قيمة الين أمام الدولار، وهو ما قلّص حجم الطلبيات.

زادت مبيعات الأسلحة التي حقّقتها شركة UkrOboronProm الأوكرانية بنسبة 25 بالمئة في عام 2016. وهذا عائد أساساً إلى زيادة الطلب المحلّي على خلفية النزاع في شرق أوكرانيا، واستحواذها على شركة أنتونوف المنتجة للطائرات في عام 2016 وصادراتها من الأسلحة.

وعلى صعيد الاتّجاهات الطويلة الأجل، زادت مبيعات الأسلحة التي حقّقها منتجون مرموقون آخرون في قائمة المنتجين المئة الكبار بنسبة 44 بالمئة بين عامي 2002 و2016، لتتجاوز قليلاً النموَّ الإجمالي في مبيعات الأسلحة (39 بالمئة) التي حقّقها المنتجون المئة الكبار في تلك المدّة. لذلك، طرأت زيادة طفيفة على حصّة هؤلاء المنتجين في إجمالي مبيعات المنتجين المئة الكبار من الأسلحة في تلك المدّة، إذْ زادت من 5.4 بالمئة في عام 2002 إلى 5.6 بالمئة في عام 2016. لكن قلّ عدد الشركات المنتمية إلى هذه الفئة في عام 2016 عن عام 2002 بمقدار شركتين.

المنتجون الناشئون

كوريا الجنوبية هي الأولى من حيث عدد الشركات المصنَّفة في عداد المنتجين المئة الكبار لعام 2016، بشركاتها السبع، تليها الهند (أربع شركات)، وتركيا (شركتان) والبرازيل (شركة واحدة). وحقّق بعض هذه الدول، كتركيا وكوريا الجنوبية، نجاحات في أسواق التصدير (انظر القسم I)[21]. وزاد إجمالي مبيعات الأسلحة التي حقّقتها الشركات المنتمية إلى هذه الفئة بنسبة 12 بالمئة في عام 2016 ليصل إلى 17.8 مليار دولار.

لمنتجي الأسلحة الكوريين الجنوبيين تأثير قويّ في التطوّرات السنوية في فئة المنتجين الناشئين. بلغ إجمالي مبيعات الأسلحة التي حقّقها هؤلاء المنتجون 8.4 مليار دولار في عام 2016، وهذا يمثّل زيادة بنسبة 21 بالمئة عن عام 2015، وزيادة بنسبة 430 بالمئة منذ عام 2002. بلغت حصّة منتجي الأسلحة الكوريين الجنوبيين 2.2 بالمئة من إجمالي مبيعات المنتجين المئة الكبار في عام 2016، وهو ما وضع كوريا الجنوبية في مصافّ فئة المنتجين المرموقين الآخرين كإسرائيل

(21) لمزيد من التفاصيل، انظر قاعدة بيانات سيبري لعمليات نقل الأسلحة.

واليابان. كما زادت مبيعات الأسلحة التي حقّقتها الشركات البرازيلية بنسبة 11 بالمئة، والتركية بنسبة 28 بالمئة في عام 2016. والهند هي الدولة المنتجة الناشئة الوحيدة التي انخفضت مبيعات شركاتها (1.2– بالمئة) المدرَجة في المنتجين المئة الكبار في عام 2016.

تُظهر الاتّجاهات الطويلة الأجل نموّ الحصّة الإجمالية للمنتجين الناشئين في المبيعات العسكرية الإجمالية للمنتجين المئة الكبار من 2.1 بالمئة في عام 2002 إلى 4.7 بالمئة في عام 2016. ويظهر أنّ هذه الزيادة مرتبطة كما ذكرنا بتراجع حصّة منتجي الأسلحة الكبار خلال تلك المدّة. كما أنّ عدد الشركات المصنَّفة كمنتجين رئيسيين في عداد المنتجين المئة الكبار أكبر (14 شركة) في سنة 2016 منه (5 شركات) في سنة 2002.

العوامل الدافعة لمبيعات الأسلحة

يصعب تحديد بواعث معيّنة للتغيّرات على مستوى الفئة وعلى مستوى الدولة لاختلاف المنهجيات التي بُنيت عليها بيانات المنتجين المئة الكبار، لكن يمكن الإدلاء ببعض الملاحظات العامّة. أوّل بواعث مبيعات الأسلحة وأهمّها هو قوّة الطلب المحلّي في الدولة التي تحتضن الشركات المنتجة. وهذا يصحّ في كلّ الشركات المدرجة في عداد المنتجين المئة الكبار، لكنّه شديد الوضوح في الدول التي تنمو فيها صناعة الأسلحة بسرعة، ككوريا الجنوبية. البواعث الجوهرية الأخرى هي دورات تحديث الأسلحة، والتوتّرات والنزاعات التي تزيد الطلب المحلّي على الأسلحة. في ما يختصّ بدورات التحديث، يخطّط بعض منتجي الأسلحة الكبار لبرامج عديدة لأسلحة جديدة ومكلفة، منها برامج التحديث النووي التي إمّا أنّها بدأت أو أنّها ستبدأ عمّا قريب. وهذه هي حال الولايات المتّحدة وروسيا وفرنسا على الخصوص. وهناك تأخير بوجه عام بين إعلان دولة ما شراء أجيال جديدة من الأسلحة والزيادة المناظرة في مبيعات الشركات المعنيّة لأنّ بدء العمل بهذه البرامج يستغرق وقتاً، وغالباً ما يمتدّ عقوداً. لكن إذا طُبّقت البرامج المزمعة في هذه الدول، سيكون لذلك تأثير ملموس في ترتيب المنتجين المئة الكبار في السنين اللاحقة.

يمكن أن تفسّر التوتّرات والنزاعات الإقليمية ولو جزئياً زيادة المبيعات العسكرية للمنتجين المئة الكبار في مطلع القرن والذروة التي بلغتها في عام 2010 حين كان كبار مقدّمي طلبيات الشراء أعضاء في حلف الناتو ودولاً ضالعة في الحرب في أفغانستان وفي العراق. هذا الباعث هو العامل المحفّز غالباً لكي تطبّق دولة ما برامج تحديث عسكرية شاملة. في الحقيقة، ربّما يكون تمويل المشتريات دعماً للتحديث العسكري أحد العوامل الرئيسة لزيادة مبيعات المنتجين الناشئين من الأسلحة، كون مشاريع التصنيع العسكري تشمل في العادة كثيراً من موارد البحث والتطوير والمشتريات. أمّا البواعث الرئيسة الأخرى لتغيّر مبيعات الأسلحة من سنة إلى أخرى فهي عمليات الدمج، وعمليات الاستحواذ، وتصفية الاستثمارات، وربّما يؤدّي كلّ منها إلى زيادة أو إنقاص مبيعات الأسلحة التي تحقّقها الشركة الإفرادية والحصّة الإجمالية لدولة (أو منطقة) في مبيعات الأسلحة التي يحقّقها المنتجون المئة الكبار.

الفصل السادس

القوّات النووية في العالم

شانون ن. كايل
وهانس م. كريستنسِن

عرض عام

مع بداية عام 2018، كانت تسع دول، الولايات المتّحدة وروسيا والمملكة المتّحدة وفرنسا والصين والهند وباكستان وإسرائيل وكوريا الشمالية، تمتلك نحو 14465 سلاحاً نووياً، منها 3750 سلاحاً منتشراً مع قوّات عمليات (انظر الجدول الرقم (6 ـ 1)). ويحتفظ بنحو 2000 من هذه الأسلحة في حالة تأهّب تشغيلي قصوى.

على العموم، استمرّ تراجع مخزونات الرؤوس الحربية النووية، وذلك راجع في الأساس إلى الولايات المتّحدة وروسيا اللتين يشكّل مجموع ترسانتيهما نحو 92 بالمئة من الأسلحة النووية في العالم، وهما تخفّضان قوّاتهما النووية المنتشرة عملاً بمعاهدة إجراءات الخفض الإضافي للأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحدّ منها (ستارت الجديدة) لعام 2010. لكنّ خفض الترسانة النووية في الدولتين لم تمنعهما من تطبيق برامج واسعة ومُكلفة لاستبدال وتحديث ما لديهما من رؤوس حربية نووية ونظم إيصال من قذائف وطائرات، ومرافق إنتاج الأسلحة النووية (انظر القسمين I وII في هذا الفصل).

تمتلك دول أخرى ترسانات نووية أصغر كثيراً (انظر القسمين III وIX)، لكنّ جميع هذه الدول تطوّر أو تنشر نظم أسلحة جديدة أو أعلنت عزمها على ذلك. ويُعتقد أنّ الصين والهند وكوريا الشمالية وباكستان تزيد أحجام ترساناتها النووية.

الجدول الرقم (6 ـ 1)

القوات النووية في العالم، كانون الثاني/يناير 2018

كلّ الأرقام الواردة تقريبية. والتقديرات الواردة هنا معتمدة على معلومات عامّة وتكتنفها بعض الشكوك، وهذا مبيّن في الملاحظات الملحقة بالجداول ذوات الأرقام من (6 ـ 1) ـ (6 ـ 10).

الدولة	سنة إجراء أوّل تجربة نوويّة	عدد الرؤوس الحربية المنتشرة[أ]	عدد الرؤوس الحربية المخزَّنة[ب]	رؤوس حربية أخرى	المخزون الإجمالي
الولايات المتّحدة	1945	1750[ج]	2050[د]	2650[هـ]	6450
روسيا	1949	1600[و]	2750[ز]	2500[هـ]	6850
المملكة المتّحدة	1952	120	95	ـ	215
فرنسا	1960	280	10	10	300
الصين	1964	ـ	280	ـ	280
الهند	1974	ـ	130 ـ 140	..	130 ـ 140
باكستان	1998	ـ	140 ـ 150	..	140 ـ 150
إسرائيل	..	ـ	80	..	80
كوريا الشماليّة	2006	ـ	..	(10 ـ 20)	(10 ـ 20)[ح]
المجموع[ط]		**3750**	**5555**	**5160**	**14465**

.. = معلومات غير صالحة أو غير متاحة؛ ـ = صفر؛ ( ) الرقم غير مؤكَّد.

(أ) هذه رؤوس حربية مركّبة في قذائف أو أنّها في قواعد مع قوّات عاملة.

(ب) هذه رؤوس حربية في مخزن مركزي وتحتاج إلى بعض التحضير (نقلها وتحميلها على أجهزة إطلاق) لتكون متاحة عملانياً بالكامل.

(ج) يتضمّن هذا الرقم نحو 1600 رأس حربي استراتيجي (نحو 1300 في قذائف بالستية ونحو 300 في قواعد قاذفات)، إضافة إلى نحو 150 قنبلة نوويّة غير استراتيجية (تكتيكية) منتشرة في أوروبا وتتولّى طائرات حربية أمريكية أو طائرات حربية أخرى تابعة للناتو مهمّة إيصالها.

(د) يشمل هذا الرقم نحو 50 قنبلة نوويّة غير استراتيجية مخزَّنة في الولايات المتّحدة.

(هـ) يشمل هذا الرقم الرؤوس الحربية التي أُخرجت من الخدمة وتنتظر التفكيك.

(و) يتضمّن هذا الرقم نحو 1400 رأس حربي استراتيجي مركّب في قذائف بالستية، ونحو 200 رأس حربي نووي في قواعد القاذفات الثقيلة.

(ز) يتضمّن هذا الرقم نحو 920 رأساً حربياً للقاذفات الاستراتيجية والغوّاصات ذات المحرّكات النوويّة والمسلّحة بقذائف بالستية (SSBN) في العَمرة، ونحو 1850 سلاحاً نووياً غير استراتيجي لتستخدمها القوّات البحرية وسلاح الجوّ وقوّات الدفاع الجوّي القصيرة المدى.

(ح) لا يوجد دليل من مصدر مفتوح موثوق به يؤكّد أنّ كوريا الشماليّة أنتجت أو نشرت رؤوساً حربية نوويّة عاملة.

(ط) أرقام المجموع مبنيّة على أقصى تقدير للمدى المعطى. وقد استُثنيت أرقام كوريا الشمالية من المجموع.

تتفاوت بدرجة كبيرة فرص الحصول على معلومات موثوق بها عن وضع الترسانات والقدرات النووية للدول التي تمتلك أسلحة نووية. أفصحت الولايات المتّحدة عن معلومات مهمّة عن مخزونها وقدراتها النووية، وأفصحت المملكة المتّحدة وفرنسا عن بعض المعلومات أيضاً. لكنّ روسيا ترفض الإفصاح عن معلومات مفصَّلة عن قوّاتها المحصيّة بموجب معاهدة ستارت الجديدة مع أنّها تشاطر الولايات المتّحدة هذه المعلومات؛ وتوقّفت الولايات المتّحدة عن نشر معلومات مفصّلة عن القوّات النووية الروسية والصينية. وتُدلي الحكومتان الهندية والباكستانية ببيانات عن بعض تجاربهما الصاروخية، لكنّهما لا تتيحان أيّ معلومات عن وضع أو حجم ترسانتيهما. وتنتهج إسرائيل سياسة عدم التعليق على ترسانتها النووية، ولا تقدّم كوريا الشمالية أيّ معلومات عن قدراتها النووية.

لا تزال كوريا الشمالية تعطي الأولوية لبرنامجها النووي العسكري كونه عنصراً مركزياً في استراتيجية الأمن الوطني لديها، وقد أجرت تفجيرها التجريبي السادس في عام 2017. ومع هذه التجربة، يصل العدد الإجمالي للتفجيرات النووية المسجَّلة على نطاق العالم إلى 2058 تفجيراً نووياً منذ عام 1945 (انظر القسم XI).

المادّة الانشطارية هي المادّة الخام التي تُستخدم في الأسلحة النوويّة، وهي إمّا يورانيوم عالي التخصيب (HEU) أو بلوتونيوم مفصول. أنتجت الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة كلّاً من اليورانيوم عالي التخصيب والبلوتونيوم لاستخدامهما في أسلحتها النوويّة؛ وأنتجت الهند وإسرائيل البلوتونيوم أساساً؛ وأنتجت باكستان اليورانيوم عالي التخصيب أساساً، لكنّها تزيد قدرتها على إنتاج البلوتونيوم. وأنتجت كوريا الشماليّة البلوتونيوم لاستخدامه في صنع أسلحة نوويّة، لكنّها ربّما أنتجت يورانيوم عالي التخصيب أيضاً. كما أنّ كلّ الدول التي لديها صناعة نوويّة مدنية قادرة على إنتاج موادّ انشطارية (انظر القسم X).

I القوّات النووية الأمريكية

هانس م. كريستنسِن

لا تزال الولايات المتّحدة تحتفظ لغاية كانون الثاني/يناير 2018 بمخزون عسكري يضمّ نحو 3800 رأس حربي نووي، لينخفض المخزون بمقدار نحو 200 رأس حربي عن مطلع عام 2017[1]. يتألّف هذا المخزون من نحو 1600 رأس حربي استراتيجي و150 رأساً حربياً غير استراتيجي، إضافة إلى نحو 2050 رأساً حربياً في الاحتياط ونحو 2650 رأساً حربياً أُخرج من الخدمة وينتظر التفكيك، وهو ما يجعل إجمالي المخزون نحو 6450 رأساً حربياً نووياً (انظر الجدول الرقم (6 ـ 2)). يرجع خفض الرؤوس الحربية إلى تطبيق الولايات المتّحدة برامج لإطالة عمر رؤوسها الحربية ومواصلتها تطبيق معاهدة إجراءات الخفض الإضافي للأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحدّ منها (ستارت الجديدة) في عام 2017[2].

تحديث الأسلحة النووية

أطلقت الولايات المتّحدة برنامج تحديث نووي واسع النطاق (برنامج دفاعي مستقبلي)، يرمي إلى استبدال أو ترقية: (أ) نظم الإيصال النووية البرّية والجوّية الأمريكية؛ و(ب) نظم القيادة والسيطرة لدى وزارة الدفاع الأمريكية؛ و(ج) الرؤوس الحربية النووية وبنيتها الأساسية الداعمة لدى الإدارة الوطنية للأمن النووي التابعة لوزارة الطاقة الأمريكية[3]. وبناء على تقدير صادر عن مكتب

---

(1) H. M. Kristensen, «Despite Rhetoric, US Stockpile Continues to Decline,» FAS Strategic Security Blog, Federation of Atomic Scientists, 22 March 2018.

(2) للاطلاع على ملخّص وعلى تفاصيل أخرى لمعاهدة ستارت الجديدة، انظر الملحق (أ)، القسم III في هذا الكتاب. وللمزيد عن تطبيق معاهدة ستارت الجديدة، انظر الفصل السابع، القسم II في هذا الكتاب.

(3) H. M. Kristensen, «US Nuclear Forces,» in: *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 413–415.

الموازنة التابع للكونغرس الأمريكي (CBO) في شباط/فبراير 2017، ستبلغ تكلفة تحديث وتشغيل الترسانة النووية الأمريكية والمرافق الداعم لها نحو 400 مليار دولار في المدّة 2017 ـ 2026 (بزيادة 15 بالمئة على تقدير مكتب الموازنة الذي يغطّي المدّة 2015 ـ 2024)[4]. سيستمرّ برنامج تحديث (وصيانة) الترسانة النووية وقتاً طويلاً بعد عام 2026، وستبلغ تكلفته، وفقاً لمكتب الموازنة، 1.2 ترليون دولار في المدّة 2017 ـ 2046. اللافت أنّه مع أنّ تقدير مكتب الموازنة يراعي التضخّم، تتكهّن تقديرات أخرى بأن تقترب التكلفة الإجمالية من 1.7 ترليون دولار[5]. ويعتقد مكتب الموازنة أنّ التحديث المزمَع سيزيد التكاليف الإجمالية للقوّات النووية الأمريكية في المدّة 2017 ـ 2046 بنحو 50 بالمئة مقارنة بتكاليف تشغيل واستدامة القوّات المنتشرة أصلاً[6]. ولا يُعرَف إن كان الكونغرس الأمريكي سيوافق على تمويل هذه البرامج المُكلفة (عوضاً من بناء نماذج مطوَّلة العمر وأقلّ تكلفة لتصاميم موجودة) أو إن كان سيقرّر إرجاء بعضها.

القاذفات

يشغّل سلاحُ الجوّ الأمريكي حالياً أسطولاً مؤلَّفاً من 169 قاذفة ثقيلة: 62 قاذفة B-1B، و20 قاذفة B-2A، و87 قاذفة B-52H. من هذه القاذفات، أُعلن في 1 أيلول/سبتمبر 2017 أنّ 66 قاذفة (20 قاذفة B-2A و64 قاذفة B-52H) ذات قدرة نوويّة، مع أنّه يُعتَقد أنّ 60 قاذفة فقط مكرّسة لأدوار إيصال أسلحة نوويّة (18 قاذفة B-2A و42 قاذفة B-52H)[7]. ويجري تجهيز القاذفات بنظم قيادة وسيطرة جديدة لتحسين التواصل البيني مع القوّات الأخرى ومع سلطة القيادة الوطنية الأمريكية[8].

أحرز تقدّم كبير في تطوير القاذفة البعيدة المدى من الجيل التالي، وتسمّى ب 21 ريدير (B-21 Raider). ومن المزمَع دخول القاذفة B-21 الخدمة في أواسط عشرينيات القرن الحالي[9].

لتسليح هذه القاذفات، يعكف سلاح الجوّ على تطوير قذيفة انسيابية تُطلَق من الجوّ، جديدة ومحلّ خلاف، تُسمّى LRSO (قذيفة طويلة المدى تُطلَق من بُعد) على أن يبدأ نشرها في عام

(4) US Congressional Budget Office, «Projected Costs of US Nuclear Forces, 2017 to 2026,» February 2017, p. 1.

(5) انظر مثلاً: K. Reif, «US Nuclear Modernization Programs,» Arms Control Association, Fact Sheet, March 2018.

(6) US Congressional Budget Office (CBO), Approaches for Managing the Costs of US Nuclear Forces, 2017 to 2046 (Washington, DC: CBO, 2017), p. 1.

(7) US Department of State, «New START Treaty Aggregate Numbers of Strategic Offensive Arms,» Fact Sheet, 12 January 2018.

(8) US Air Force, Presentation to the US House of Representatives Armed Services Committee, Strategic Forces Subcommittee, Subject: FY19 Posture for Department of Defense Nuclear Forces, Statement of Rand, R. (Gen.), Commander Air Force Global Strike Command, 22 March 2018.

(9) J. Gertler, Air Force B-21 Raider Long-Range Strike Bomber, Congressional Research Service (CRS) Report for Congress R44463 (Washington, DC: US Congress, CRS, 2017).

2030[10]. ويخطّط سلاح الجوّ لحيازة 1000 قذيفة، وسيُجهَّز نصفها تقريباً برؤوس حربية نووية، بينما تُستخدم البقيّة في تجارب إطلاق. ومن المزمَع تزويد القاذفات B-2A وB-52H وB-21 الجديدة بهذه القذائف[11].

القذائف البالستية ذات القواعد البرّية

عملاً بمعاهدة ستارت الجديدة، أكملت الولايات المتّحدة خفض قوّتها من القذائف البالستية العابرة للقارّات (ICBM) من 450 إلى 400 قذيفة منوتمن III منتشرة في صوامع موزَّعة على ثلاثة أجنحة صاروخية. وعقب هذا الخفض، صارت كلّ قاعدة من قواعد القذائف البالستية العابرة للقارّات الثلاث مزوَّدة بـ133 ـ 134 قذيفة منتشرة. ويُحتفَظ بالصوامع الفارغة الخمسين في حالة جهوزية، ويمكن إعادة تزويدها بالقذائف المخزَّنة إذا لزم الأمر.

كلّ قذيفة بالستية عابرة للقارات من نوع منوتمن III مزوّدة برأس حربي واحد، إما W78/ Mk12A، وحصيلته 335 كيلوطن، أو W87/Mk21 وحصيلته 300 كيلوطن. يمكن تحميل القذائف المزوَّدة برؤوس W78 برأسين حربيَّين إضافيَّين على الأكثر لثلاث ناقلات عائدة ذات رؤوس متعدّدة فردية التوجيه (MIRV) كحدّ أقصى. وفي عام 2015، أكملت قوة منوتمن III بأكملها ترقية استمرّت عقداً لإطالة عمرها حتى عشرينيات القرن الحالي. كما يجري العمل لترقية الناقلات العائدة W87/ Mk21 بشعيلة جديدة (وحدة تسليح وإشعال وإطلاق)[12].

شرع سلاح الجوّ في تطوير قذائف بالستية عابرة للقارّات من جيل جديد، تُسمّى الردع الاستراتيجي الأرضي (GBSD)، وتقرّر أن تحلّ محلّ منوتمن III في عام 2028. ويخطّط سلاح الجوّ لشراء 642 قذيفة، على أن تُنشر 400 منها، وتُخزَّن 50 قذيفة، وتُستخدَم البقيّة في تجارب إطلاق وكقطع غيار[13]. التكلفة المتوقَّعة لتطوير الردع الاستراتيجي الأرضي وإنتاجه آخذة في الازدياد، وأشارت تقديرات عام 2017 إلى أنّها ستبلغ نحو 100 مليار دولار، بعدما أشارت التقديرات الأوّلية في عام 2015 إلى أنّ التكلفة ستبلغ 62.3 مليار دولار[14].

---

(10) لمعلومات أساسية عن (LRSO) وتفاصيل عنها، انظر مثلاً: H. M. Kristensen, «LRSO: The Nuclear Cruise Missile Mission,» FAS Strategic Security Blog, Federation of American Scientists, 20 October 2015, and H. M. Kristensen, «Forget LRSO: JASSM-ER Can Do the Job,» FAS Strategic Security Blog, Federation of American Scientists, 16 December 2015, and K. Reif, «Examining the Flawed Rationale for a New Nuclear Air-launched Cruise Missile,» *Arms Control Today*, vol. 8, no. 2 (12 June 2016).

(11) US Air Force, «USAF Awards Contracts for New Nuclear Missile to Lockheed, Raytheon,» 23 August 2017; M. Stone, «US Air Force Picks Raytheon, Lockheed for Next-gen Cruise Missile,» Reuters, 24 August 2017, and D. Majumdar, «B-52, B-2 and B-21 Bombers Are Getting Nuclear-tipped Cruise Missiles,» *National Interest*, 24 August 2017.

(12) A. F. Woolf, *US Strategic Nuclear Forces: Background, Developments, and Issues*, Congressional Research Service (CRS) Report for Congress RL33640 (Washington, DC: US Congress, CRS, 2018), pp. 24–26.

(13) K. Reif, «Air Force Drafts Plan for follow-on ICBM,» *Arms Control Today* (8 July 2015).

(14) K. Reif, «New ICBM Replacement Cost Revealed,» *Arms Control Today* (March 2017).

أجرى سلاح الجوّ أربع تجارب إطلاق للقذيفة منوتمن III في عام 2017، وذلك في 8 شباط/فبراير و26 نيسان/أبريل و3 أيار/مايو و2 آب/أغسطس[15]. أُطلقت القذائف الأربع من قاعدة فاندنبيرغ الجوّية بولاية كاليفورنيا وسقطت المركبة العائدة المسيَّرة على مسافة 6760 كم في موقع رونالد ريغان لتجارب الدفاع الصاروخي في كواجالين أتول بجزر مارشال. كما أُجريت تجارب محاكاة عديدة لإطلاق قذائف بالستية عابرة للقارات أيضاً في عام 2017، منها تجربة في قاعدة إف إي وارن الجوية في وايومينغ وشملت ستّ قذائف[16].

الغواصات المزوّدة بقذائف بالستية

أكملت البحرية الأمريكية في عام 2017 خفض أنابيب إطلاق القذائف (من 24 إلى 20 أنبوباً) في جميع غواصاتها العاملة بالطاقة النووية والمزوّدة بقذائف بالستية (SSBN) من فئة أوهايو. توجّب هذا الخفض تحقيقاً للسقف الذي حدّدته معاهدة ستارت الجديدة والذي يجيز نشر 700 منصّة إطلاق استراتيجية على الأكثر. وعقب الخفوض، صار في إمكان أسطول غواصات البحرية نشر ما يصل إلى 240 قذيفة استراتيجية[17].

توجد 14 غواصة (SSBN) من فئة أوهايو، 8 في المحيط الهادئ و6 في المحيط الأطلسي، وجميعها مزوَّدة بقذائف بالستية تُطلَق من الغواصات (SLBM) من نوع ترايدنت II (D5). من هذه الغواصات الـ14، عادة ما تكون 12 غواصة عاملة وغواصتان في عمرة إعادة تزوّد بالوقود في أيّ وقت معيّن. وعادة ما يكون في البحر 8 ـ 10 غواصات (SSBN)، منها 4 أو 5 في حالة تأهّب في مناطق دورياتها المحدّدة وجاهزة لإطلاق قذائفها في غضون 15 دقيقة من تلقّي الأمر بالإطلاق.

في عام 2017، شرعت البحرية الأمريكية في إحلال نموذج قذيفة محسَّن يسمّى D5LE محلّ ترايدنت II (D5) في غواصاتها عاملة بالطاقة النووية والمزوّدة بقذائف بالستية. القذيفة D5LE مزوّدة بنظام التوجيه Mk-6 الجديد لزيادة فاعلية هذه القذيفة. وستكون D5LE سلاح الغواصات من فئة أوهايو طوال مدّة بقائها في الخدمة (حتّى عام 2042)، وستُنشَر على غوّاصات ترايدنت البريطانية (انظر القسم III). كما أنّ القذيفة D5LE ستكون في البداية سلاح غواصات (SSBN) من فئة كولومبيا الجديدة التي تقرّر بدء أولاها العمل في الدوريات في عام 2031، لكنّ هذه القذيفة ستُستبدَل في آخر المطاف بقذائف بالستية تُطلَق من الغواصات في مطلع أربعينيات القرن الحالي[18].

---

(15) US Air Force, Vandenberg Air Force Base, 30th Space Wing Public Affairs, «Minuteman III launches from Vandenberg,» 9 February 2017; US Air Force, Global Strike Command, «F. E. Warren Tests Minuteman III Missile with Launch from Vandenberg,» 26 April 2017; US Air Force, Global Strike Command, «Malmstrom Tests Minuteman III Missile with Launch from Vandenberg,» 3 May 2017, and US Air Force, Global Strike Command, «F.E. Warren Tests Minuteman III Missile with Launch from Vandenberg,» 2 August 2017.

(16) US Air Force, «90th MW Provides Unwavering Nuclear Deterrence,» 13 April 2017.

(17) Woolf, *US Strategic Nuclear Forces: Background, Developments, and Issues*,

(18) المصدر نفسه.

تحمل القذيفة البالستية الواحدة التي تطلق من الغواصات (SLBM) من فئة ترايدنت نوعين رئيسَين من الرؤوس الحربية: W76 إمّا بحصيلة 455 كيلوطن أو بحصيلة 100 كيلوطن. وتكاد تُكمل البحرية نشر نموذج مطوَّل العمر للرأس الحربي W76، واسمه W76-1. هذا الرأس الحربي مجهَّز بشعيلة جديدة تحسّن فاعليته في ضرب الأهداف. ويمكن لكلّ قذيفة بالستية تطلق من الغواصات حمل ما يصل إلى 8 رؤوس حربية، لكنّها تحمل أقلّ من هذا العدد في العادة. ولا تفصح البحرية عن عدد الرؤوس الحربية المحمَّلة على كلّ غواصة، لكنّ كلّ قذيفة تحمل من الناحية العملية 4 ـ 5 رؤوس حربية في المتوسّط، تبعاً لمقتضيات المهمّة. وتشير بيانات ستارت الجديدة إلى أنّ أسطول الغواصات (SSBN) كان يحمل 945 رأساً حربياً في أيلول/سبتمبر 2017[19].

أجرت البحرية الأمريكية تجارب إطلاق لأربع قذائف ترايدنت II (D5) من غواصة (SSBN) واحدة في عام 2017. وفي إطار اختبار القائد التقييمي التتبّعي الرقم 53، أُطلقت القذائف في المحيط الهادئ من الغواصة كنتاكي (SSBN-737) على مدى ثلاثة أيام[20]. مثّل الحدث تجربة الإطلاق الأخيرة للقذيفة ترايدنت II (D5) الأصلية. وستكون كل تجارب الإطلاق اللاحقة لترايدنت II لاختبار D5LE.

الأسلحة النووية غير الاستراتيجية

يوجد في مخزون الولايات المتّحدة نوع واحد من الأسلحة غير الاستراتيجية، وهو القنبلة B61 المدفوعة بالجاذبية. وهناك نموذجان لهذا السلاح: B61-1 وB61-4. وهناك نموذج ثالث (B61-10) أخرج من الخدمة في آخر سنة 2016. ويوجد في مخزون الولايات المتّحدة نحو 200 قنبلة B61 تكتيكية. ونُشر نحو 1150 من هذه القنابل في ستّ قواعد جوّية تابعة لحلف الناتو على أراضي خمس دول أوروبية: قاعدتا أفيانو وغيدي في إيطاليا؛ وقاعدة بوشِل في ألمانيا؛ وقاعدة أنجرليك في تركيا؛ وقاعدة كلاين بروغِل في بلجيكا؛ وقاعدة فولكِل في هولندا. أُسندت مهامّ الضربة النووية إلى سلاح الجوّ البلجيكي والهولندي، وربّما التركي (باستخدام طائرات F-16 الحربية) وإلى سلاح الجوّ الألماني والإيطالي (باستخدام طائرات تورنادو PA-200 الحربية) باستخدام قنابل B61 الأمريكية. لكنّها في عهدة أفراد سلاح الجوّ الأمريكي في زمن السلم.

أثيرت مخاوف حيال أمن الأسلحة النووية في قاعدة أنجرليك في أثناء محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا في تموز/يوليو 2016، ووردت تقارير ذكرت في آخر سنة 2017 أنّ هذه الأسلحة ربّما

(19) US Department of State, «New START Treaty Aggregate Numbers of Strategic Offensive Arms,» Fact Sheet, 12 January 2018.

(20) J. M. Daniels, US Navy, Strategic Systems Programs Public Affairs, «FCET Success: SSBN Launches Fleet Ballistic Missile,» NNS170216-21, 16 February 2017.

«سُحبت بهدوء»[21]. تبقى هذه التقارير غير مؤكَّدة، ولا تزال أنجرليك مدرَجة في أعمال تحديث قواعد التخزين النووي المزمَعة في عام 2019[22].

القنابل B61 الخمسون المتبقّية مخزّنة في الولايات المتّحدة لاستخدامها المحتمل بواسطة طائرات مقاتلة وقاذفة أمريكية دعماً للحلفاء خارج أوروبا، وهذا يشمل شرق آسيا والشرق الأوسط.

وافق حلف الناتو على تحديثٍ لوضعه النووي في أوروبا عبر نشر قنابل B61-12 الأمريكية النووية الموجَّهة والمدفوعة بالجاذبية وذلك بدءاً بالأعوام 2022 ـ 2024[23]. ستُستخدم في القنابل B61-12 الحزمة المتفجرة النووية المستخدَمة في B61-4 وحصيلتها القصوى تناهز 50 كيلوطن، لكنّها ستجهَّز بطقم ذيلي جديد لزيادة دقّة القنبلة وقدرتها على الضرب من بعيد. ستكون B61-12 قادرة على تدمير أهداف محصَّنة يتعذّر تدميرها بواسطة القنابل B61-3 أو B61-4. كما ستمكّن معدّي خطط الضربات من اختيار حصائل متدنّية لضرب أهداف قائمة تقليلاً للأضرار الجانبية[24].

بدأت اختبارات التحليق والدمج للقنابل B61-12 على الطائرات الحربية F-15E وF-16 وتورنادو. كما ستُدمَج هذه القنابل مع الطائرة F-35A الأمريكية الصنع، ويُتوقَّع أن تصبح مجازة نووياً في الأعوام 2024 ـ 2026[25]. وقد تسلّمت إيطاليا وهولندا أولى طائراتهما من طراز F-35A، والتي سيُسنَد إلى بعضها دور إيصال نووي لاحقاً[26]. وتدرس بلجيكا إمكان شراء طائرات F-35A. ومع أنّ وزارة الخارجية الأمريكية وافقت في مطلع عام 2018 على إمكان بيع 34 طائرة F-35A، لم تتّخذ بلجيكا قراراً رسمياً بعد بشراء هذه الطائرات[27]. وليس لدى ألمانيا خطّة حالياً لاستبدال طائرات تورنادو PA-200 ذات الدور النووي، ويُتوقَّع أن تطيل عمرها في الخدمة حتى عشرينيات القرن مع أنّ سلاح الجوّ الألماني يفضّل بوضوح طائرات F-35A[28].

---

(21) J. Hammond, «The Future of Incirlik Air Base,» Real Clear Defense (30 November 2017).

(22) لمعرفة الظروف والملابسات، انظر: Nuclear Threat Initiative (NTI), *Building a Safe, Secure, and Credible NATO Nuclear Posture* (Washington, DC: NTI, 2018).

(23) US Government Accountability Office (GAO), *Nuclear Weapons: DOD and NNSA Need to Better Manage Scope of Future Refurbishments and Risks to Maintaining US Commitments to NATO*, Report to Congressional Requesters, GAO-11-387 (Washington, DC: GAO, 2011), p. 13.

(24) للاطلاع على وصف للقنبلة B61-12 ومفاعيلها، انظر: H. M. Kristensen, «B61 LEP: Increasing NATO Nuclear Capability and Precision Low-yield Strikes,» FAS Strategic Security Blog, Federation of American Scientists, 15 June 2011.

(25) H. M. Kristensen and R. S. Norris, «The B61 Family of Nuclear Bombs,» *Bulletin of the Atomic Scientists*, vol. 70, no. 3 (2014).

(26) L. Seligman, «Dutch F-35s Land in the Netherlands,» *Defense News* (23 May 2016), and L. Peruzzi, «Italy Receives First Cameri-assembled F-35A,» Flight Global, 8 December 2015.

(27) Defense Security Cooperation Agency, «Belgium: F-35 Joint Strike Fighter Aircraft,» News Release 17-80, 18 January 2018.

(28) Reuters, ««F-35» für die Bundeswehr? Luftwaffe benennt Anforderungen an «Tornado»: Nachfolger» [F-35 للبونديس فير؟ سلاح الجوّ يضع اشتراطات على خليفة «التورنادو»]، *Der Spiegel*, 8/11/2017.

الجدول الرقم (6 ـ 2)

القوّات النووية الأمريكية، كانون الثاني/يناير 2018

النوع	الاسم	عدد منصّات الإطلاق	السنة الأولى للانتشار	المدى (كم)[أ]	حصيلة الرؤوس الحربية	عدد الرؤوس الحربية[ب]
القوّات الاستراتيجية						**3600**
قاذفات		107/60[ج]				880[د]
B-52H	ستراتوفورترس	87/44	1961	16000	20 x ALCM 5–150 kt[هـ]	528
B-2A	سبيريت	20/16	1994	11000	16 x B61-7, -11, B83-1 قنابل[و]	282
قذائف بالستية عابرة للقارّات		400				800[ز]
LGM-30G	منوتمن III					
	Mk-12A	200	1979	13000	1-3 x W78 335 kt	600[ح]
	Mk-21 SERV	200	2006	13000	1 x W87 300 kt	200[ط]
غوّاصات ذات محرّكات نوويّة مسلّحة بقذائف بالستية/قذائف بالستية تُطلق من البحر		240[ي]				1920[ك]
UGM-133A	ترايدنت II (D5/D5LE)					
	Mk-4	..	1992	أكثر من 7400	1-8 x W76-0 100 kt	216
	Mk-4A	..	2008	أكثر من 7400	1-8 x W76-1 100 kt	1320
	Mk-5	..	1990	أكثر من 7400	1-8 x W88 455 kt	384
القوّات غير الاستراتيجية						**200**[ل]
F-15E	سترايك إيغل	..	1988	3840	5 x B61-3, -4[م]	70
F-16C/D	فالكون	..	1987	3200[ن]	2 x B61-3, -4	70
F-16MLU	فالكون (ناتو)	..	1985	3200	2 x B61-3, -4	30
PA-200	تورنادو (ناتو)	..	1983	2400	2 x B61-3, -4	30
مخزون الأسلحة الإجمالي						**3800**[س]
رؤوس حربية منتشرة						1750
رؤوس حربية احتياطية						2050
رؤوس حربية خارج الخدمة في انتظار التفكيك						**2650**
الموجودات الإجماليّة						**6450**[ع]

.. = معلومات غير متاحة أو غير صالحة؛ ALCM = قذيفة انسيابية تُطلق من الجوّ؛ ICBM = قذيفة بالستية عابرة للقارّات؛ kt = كيلوطن؛ NATO = منظّمة حلف شمال الأطلسي؛ SERV = ناقلة عائدة ذات أمن معزَّز؛ SLBM = قذيفة انسيابية تُطلق من البحر، SSBN = غوّاصة ذات محرّك نووي مسلّحة بقذائف بالستية.

ملاحظة: الأرقام الواردة في تصريح الولايات المتّحدة بموجب معاهدة ستارت الجديدة لا تناظر بالضرورة الأرقام الواردة في الجدول بسبب قواعد الإحصاء التي تنصّ عليها المعاهدة.

(أ) المدى الأقصى من دون إعادة التزوّد بالوقود. كلّ الطائرات المزوَّدة بأسلحة نوويّة يمكنها إعادة التزوّد بالوقود في الجوّ. كما أنّ المدى الفعلي للمهمّة يعتمد على طريقة التحليق وعلى حمولة الأسلحة.

(ب) يُظهر الرقمُ العددَ الإجمالي للرؤوس الحربية المرصودة لنظم الإيصال ذات القدرة النوويّة. لكنّ عدداً ضئيلاً من هذه الرؤوس منتشر في قذائف وفي قواعد الطائرات.

(ج) للقاذفات رقمان: **الأوّل** للمهمّة النوويّة، والرقم **الثاني** للموجودات الإجماليّة. ويمتلك سلاح الجوّ الأمريكي 66 قاذفة ذات قدرة نوويّة (20 قاذفة B-2A و46 قاذفة B-52H) لا ينشر إلا 60 منها في أي وقت معيّن.

(د) من جملة الأسلحة المرصودة للقاذفات، ينتشر نحو 300 سلاح (200 قذيفة انسيابية تُطلَق من الجوّ و100 قنبلة) في قواعد القاذفات، والبقيّة مودَعة في مخزن مركزي. المخزون الإجمالي للقنابل المذكورة أكبر من ذلك الوارد في كتاب **سيبري** السنوي 2017 بعد إعادة تقدير الرؤوس الحربية للقذائف البالستية العابرة للقارّات، لكنّ قنابل كثيرة مدفوعة بالجاذبية ما عادت فاعلة على نحو كامل وتقرّر إحالتها على التقاعد بعد نشر القنابل B61-12 في عام 2020.

(هـ) لم تعد القاذفة B-52H مصمَّمة لحمل قنابل نوويّة مدفوعة بالجاذبية.

(و) القنابل الاستراتيجية المدفوعة بالجاذبية مخصَّصة للقاذفات B-2A فقط. الحصيلة النوويّة القصوى للقنابل الاستراتيجية هي القيم التي بين قوسين: B61-7 (360 كيلوطن)، B61-11 (400 كيلوطن)، B83-1 (1200 كيلوطن)، لكن لهذه القنابل حصيلة أدنى أيضاً. كما تمّ نقل قنابل B83-1 كثيرة إلى المخزون غير الفعال. وقرّرت إدارة الرئيس باراك أوباما إحالة القنابل B38-1 على التقاعد حال نشر القنابل B61-12، لكنّ إدارة الرئيس ترامب أشارت إلى إمكان الإبقاء على القنابل B83-1 مدّة أطول.

(ز) من هذه الرؤوس الحربية المخصَّصة للقذائف البالستية العابرة للقارّات، 400 فقط مركَّبة في قذائف، والبقيّة في مخزن مركزي.

(ح) ينتشر 200 رأس حربي فقط من الرؤوس الحربية W78 هذه، والبقيّة في مخزن مركزي.

(ط) ربّما يوجد 340 قنبلة أخرى W87 في حالة تخزين طويلة الأجل خارج المخزون لاستخدامها المزمَع في رؤوس حربية مستقبلية تسمَّى الرؤوس الحربية القابلة للتشغيل المتبادل.

(ي) من هذه الغوّاصات الأربع عشرة ذات المحرّكات النوويّة والمسلّحة بقذائف بالستية، تخضع في العادة غوّاصتان لعَمرة إعادة تزوّد بالوقود في أيّ وقت، ولا يُرصد لها أسلحة نوويّة. وربّما تخضع غوّاصتان أخريان أو أكثر للصيانة في أيّ وقت، وربّما لا تكون مجهَّزة بقذائف. وقد خفض عدد القذائف المنتشرة ليصل إلى 240 التزاماً بالسقف الذي حدّدته ستارت الجديدة لمنصّات إطلاق القذائف الاستراتيجية المنتشرة.

(ك) من هذه الرؤوس الحربية، ينتشر نحو 900 فقط في غوّاصات، والبقيّة في مخزن مركزي. ومع أنّ كلّ قذيفة D5 محصيّة في ستارت الجديدة على أنّها تحمل 8 رؤوس حربية وأنّها أُخضعت في الأصل لتجارب وهي مزوَّدة بـ14 رأساً حربياً، خفّضت البحرية الأمريكية حمولة كلّ قذيفة لتحمل في المتوسّط 4 ـ 5 رؤوس حربية. جميع الرؤوس الحربية W76 المنتشرة الآن هي من نوع W76-1 الجديد. ومع اكتمال إنتاج الرؤوس الحربية W76-1 في سنة 2019، ستُخرج بقيّة الرؤوس الحربية W-76-0 من الخدمة.

(ل) ينتشر نحو 150 قنبلة تكتيكية في أوروبا، وبقيّة القنابل في مخزن مركزي في الولايات المتّحدة. وبعدما يُنشر B61-12، تُخرَج بقيّة نماذج B61 الأخرى من الخدمة.

(م) الحصيلة القصوى للقنابل التكتيكية مبيّنة بين قوسين: B61-3 (170 كيلوطن)، وB61-4 (50 كيلوطن). كما يمكن اختيار حصيلة أدنى لكلّ منها. أمّا القنابل B61-10 فقد أُخرجت من الخدمة في عام 2016.

(ن) يذكر أغلب المصادر أنّ زمن التحليق الأقصى (من دون إعادة التزوّد بالوقود) يبلغ 2400 كم، لكنّ لوكهيد مارتن التي تُنتج F-16 تقول إنّه 3200 كم.

(س) من هذه الأسلحة، ينتشر نحو 1750 في قذائف بالستية، وفي قواعد قاذفات، وفي أوروبا. والبقيّة في مخزن مركزي.

(ع) إضافة إلى هذه الرؤوس الحربية الكاملة، يوجد نحو 20000 نواة بلوتونيوم مخزَّنة في منشأة بانتكس بولاية تكساس، وربّما تخزَّن 4000 نواة يورانيوم الانفجار الثاني للسلاح الحراري النووي في المنشأة Y-12 في أو ريدج بولاية تنيسي.

المصادر: US Department of Defense, various budget reports, press releases and documents obtained under the Freedom of Information Act; US Department of Energy, various budget reports and plans; US Air Force, US Navy and US Department of Energy, personal communications; «Nuclear notebook» *Bulletin of the Atomic Scientists*, various issues (author issues).

II القوّات النووية الروسية

هانس م. كريستنسِن

كانت ترسانة روسيا تضمّ نحو 4350 رأساً حربياً نووياً لغاية كانون الثاني/يناير 2018، منها نحو 2520 رأساً حربياً استراتيجياً، رُكّب نحو 1600 منها على قذائف بالستية أرضية وبحرية أو نُشر في قواعد القاذفات. وامتلكت روسيا أيضاً نحو 1830 رأساً حربياً نووياً غير استراتيجي (تكتيكي)، وجميعها في مواقع تخزين مركزية[1]. ويقدّر أنّ 2500 رأس حربي إضافي أُخرج من الخدمة أو ينتظر التفكيك، وهذا يجعل المخزون الإجمالي نحو 6850 رأساً حربياً (انظر الجدول الرقم (6 ـ 3)). يرجع خفض الرؤوس الحربية الاستراتيجية التي نشرتها روسيا إلى مواصلة تطبيق معاهدة ستارت الجديدة في عام 2017[2].

القاذفات الاستراتيجية

تشغّل قيادة الطيران البعيد المدى الروسية أسطولاً يضمّ نحو 13 قاذفة Tu-160 (بلاكجاك) و30 قاذفة Tu-95MS16 (Bear-H16) و25 قاذفة Tu-95MS6 (Bear-H6). ربّما لا يكون بعض هذه القاذفات عملانياً بالكامل، بينما يخضع البعض الآخر لترقيات متنوّعة. الحمولة القصوى لقاذفات العمليات تزيد على 600 سلاح نووي، منها نحو 200 سلاح ربّما يكون مخزّناً في قاعدتين للقاذفات الاستراتيجية. كما أنّ عمليات تحديث القاذفات قائمة على قدم وساق، بحيث سيصار إلى ترقية

---

(1) للاطلاع على عرض عام لمرافق تخزين الأسلحة النووية الروسية، انظر: P. Podvig and J. Serrat, «Lock Them up: Zero-deployed non-strategic Nuclear Weapons in Europe,» United Nations Institute for Disarmament Research, 2017.

(2) للاطلاع على ملخّص وعلى تفاصيل أخرى عن معاهدة ستارت الجديدة، انظر الملحق (أ)، القسم III في هذا الكتاب. ولمعرفة المزيد عن تطبيق ستارت الجديدة، انظر الفصل السابع، القسم II في هذا الكتاب.

كلّ القاذفات Tu-160 تقريباً وبعض القاذفات Tu-95 للمحافظة على أسطول قاذفات مكوّن من 50 ـ 60 قاذفة. القاذفات التي تمّت ترقيتها قادرة على حمل القذيفة الانسيابية النووية التي تُطلَق من الجوّ الجديدة Kh-102 (AS-23B)[3]. وأعلنت الحكومة الروسية أيضاً خططاً لاستئناف إنتاج Tu-160 لصنع ما يصل إلى 50 طائرة معدّلة تسمّى Tu-160M2، على أن يبدأ الإنتاج التسلسلي في عام 2023[4]. والراجح إحلال القاذفات الإضافية محلّ كثير من القاذفات Tu-95 (MS16 وMS6) القديمة وإتاحة منطلق لقاذفات مستقبلية من الجيل الثاني تسمّى PAK-DA التي من المزمع دخولها الخدمة في آخر عشرينيات القرن[5].

القذائف البالستية الأرضية

القوّات الصاروخية الاستراتيجية الروسية هي فرع القوّات المسلّحة المسؤول عن القذائف البالستية العابرة للقارّات (ICBM) ذات القواعد الأرضية. تألّفت لغاية كانون الثاني/يناير 2018 من 12 فرقة صاروخية موزَّعة على 3 جيوش، وهي تنشر نحو 318 قذيفة بالستية عابرة للقارات من 7 أنواع ونماذج مختلفة. يمكن لهذه القذائف حمل ما مجموعه 1138 رأساً حربياً، لكنّ سيبري يعتقد أنّ الحمولة خُفّضت لحمل أقلّ من 800 رأس حربي قليلاً، أي نحو 50 بالمئة من الرؤوس الحربية الاستراتيجية التي تنشرها روسيا. وعلى الضدّ من مزاعم تكرّرت في السنين الأخيرة بشأن «تكديس» نووي روسي، يقدّر المركز الوطني للاستخبارات الجوّية والفضائية (NASIC) التابع لسلاح الجوّ الأمريكي أنّ «عدد القذائف في قوّة القذائف البالستية العابرة للقارات الروسية يتناقص بسبب اتفاقيات تحديد الأسلحة، وهِرم القذائف ومحدودية الموارد»[6].

تخضع قوّة القذائف البالستية العابرة للقارات الروسية لبرنامج تحديث كبير للاستعاضة عن كلّ القذائف العائدة إلى الحقبة السوفياتية بأنواع جديدة، وإن لم يكن على أساس إحلال نموذج جديد مكان كلّ نموذج قديم. ويظهر أنّ برنامج الاستعاضة الذي بدأ في عام 1997 يسير على نحو أبطأ ممّا كان مزمعاً، إذْ تمّت ترقية نحو 60 بالمئة من القوّة بحلول آخر عام 2017. وتقرّر سحب بقية القذائف البالستية العابرة للقارات العائدة إلى الحقبة السوفياتية بحلول عام 2024، أي بعد ثلاث

---

(3) S. Roblin, «The Tu-95 Bear: The 60-year-old Russian Bomber America Still Chases All over the World,» *National Interest* (11 June 2017).

(4) TASS, «Russia's Upgraded Tu-160M2 Bomber to Remain state-of-the-art for Four More Decades,» 1 November 2017.

(5) TASS, «Russia to Develop First Prototype of Next-generation Strategic Bomber by Early 2020s,» 13 April 2017.

(6) US Air Force, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), *Ballistic and Cruise Missile Threat* (Wright-Patterson Air Force Base: NASIC, 2017), p. 27.

للاطلاع على مزاعم «التكديس» النووي الروسي، انظر مثلاً: B. Gertz, «Russia Sharply Expanding Nuclear Arsenal, Upgrading Underground Facilities,» Washington Free Beacon, 13 December 2017.

سنوات من التاريخ المعلَن سابقاً. وإضافة إلى حيازة قذائف جديدة، يشمل التحديث إعادة بناء جوهرية للصوامع ومراكز التحكّم بالإطلاق والحاميات ومرافق الدعم[7].

يركّز تحديث القذائف البالستية العابرة للقارات حالياً في روسيا على نموذج متعدّد الرؤوس الحربية للقذيفة RS-12، اسمه RS-24 Yars (SS-27 Mod 2). اكتمل بناء ثلاث فرق نقّالة، والعمل جارٍ على فرقتين أُخريين، ومن المزمع البدء بترقية فرقتين أخريين بحلول عام 2020. وتعدّ كتيبة RS-24 الأولى التي تُطلَق من الصوامع عاملة في كوزيلسك، وهناك كتيبة ثانية في مراحل البناء المتقدّمة[8]. وتعكف روسيا على تطوير تعديل ثالث للقذيفة RS-12M، باسم RS-26 Yars-M (SS-X-28)، وهي أخفّ وزناً من RS-24. لكن أُرجئ التطوير والنشر النهائي للقذائف RS-26[9]. وإضافة إلى ما تقدّم، تعمل روسيا على تطوير (ICBM) تُطلق من الصوامع وتعمل بوقود سائل «ثقيل»، وتسمّى RS-28 Sarmat (SS-X-29) لتحلّ محلّ RS-20V (SS-18). واستناداً إلى نائب وزير الدفاع الروسي يوري بوريسوف، ستحمل القذيفة RS-28 «أنواعاً جديدة من الرؤوس الحربية»، منها «رؤوس حربية قادرة على المناورة»[10]. وقد بدأت تجارب الإطلاق لهذه القذيفة التي تزن 200 طن، لتدخل بعدها مرحلة الإنتاجي التسلسلي قبل نشرها آخر المطاف في صوامع RS-20V المحدَّثة في سنين لاحقة. ويظهر أنّ إنتاج قذائف بالستية عابرة للقارات نقّالة على سكك الحديد قد أُرجئ أو أُلغي[11].

تُجري روسيا في العادة مناورتين واسعتَي النطاق كلّ عام تتضمّنان إطلاق قذائف بالستية عابرة للقارات نقّالة على الطرق. استُخدم في المناورتين النصف سنويتين في عام 2017 منصّات إطلاق RS-12M Topol (SS-25)، وRS-12M1 (SS-27 Mod 1) وRS-24 من جميع فرق العمليات الصاروخية. ونُشرت منصّات الإطلاق على مسافات بعيدة من قواعدها ولمدد أطول ممّا كانت عليه الحال في السنين السابقة. كما استُخدمت القذائف البالستية العابرة للقارات الروسية في مناورات استراتيجية أوسع نطاقاً إلى جانب غواصات عاملة بالطاقة النووية ومزوّدة بقذائف بالستية (SSBN) وقاذفات[12].

(7) R. Azanov, «Russia's Strategic Missile Forces as its Decisive Defense,» TASS, 19 December 2017.

(8) المصدر نفسه، و D. Andreyev and I. Zotov, «[The Nuclear Shield is Reliable],» *Krasnaya Zvezda*, 14 December 2017 (in Russian).

(9) H. M. Kristensen, «Review of NASIC Report 2017: Nuclear Force Developments,» FAS Strategic Security Blog, Federation of American Scientists, 30 June 2017.

(10) Y. Gavrilov, «Sarmat Will Fly Over Pole: Russia Designing Unique Missile,» *Rossiyskaya Gazeta* (2 June 2014). Translation from Russian, BBC Monitoring.

(11) TASS, «Russia Excludes Rail-Mobile ICBM System from Armament, Focuses on Sarmat Missile,» 6 Dec. 2017

لمزيد من التفاصيل عن (ICBM) النقّالة على سكك الحديد، انظر: H. M. Kristensen, «Russian Nuclear Forces,» *SIPRI Yearbook 2017*, p. 423.

(12) انظر مثلاً: TASS, «Some 20 Topol-M, Yars Mobile ICBM Systems Take Part in Massive Central Russian Drills,» 28 March 2017; TASS, «Eleven Strategic Missile Regiments to Hold Large-Scale Drills Across Russia,» 4 September 2017, and TASS, «Topol Ballistic Missile Test Launched from Range in Russia's South,» 26 September 2017.

تضمّنت هذه المناورات تجارب إطلاق قذائف استراتيجية، تزامن بعضها مع مناورة زاباد 17 في غرب روسيا وروسيا البيضاء في أيلول/سبتمبر 2017[13].

الغواصات المزوّدة بقذائف بالستية والقذائف البالستية التي تُطلَق من البحر

تضمّ البحرية الروسية أسطولاً مؤلّفاً من 11 غواصة ذات محرّك نووي ومزوّدة بقذائف بالستية (SSBN) نووية قادرة على الانتشار، منها 9 غواصات عائدة إلى الحقبة السوفياتية و3 (من أصل 8 يُزمع امتلاكها) من فئة جديدة ستحلّ بالتدريج محلّ الغواصات القديمة في العقد القادم. وحُوّلت غواصة قديمة إلى منصّة لتجارب إطلاق للقذائف البالستية التي تُطلق من الغواصات (SLBM)، لكنّها غير مزوّدة بقذائف نووية.

يتألّف العمود الفقري لأسطول غواصات (SSBN) الروسي من ستّ غواصات Project 667BDRM Delfin على الأكثر (أو الفئة Delta IV بحسب تسمية حلف الناتو) مخصّصة للأسطول الشمالي. ويُعتقد أنّ هناك غواصتين من فئة Project 667BDR Kalmar (Delta III) عاملتين في أسطول المحيط الهادئ، مع أنّ تقارير تحدّثت في مطلع عام 2018 عن إمكان وجود غواصة عاملة واحدة فقط من هذه الفئة[14]. ويوجد في الاحتياط (SSBN) ثالثة 667BDR Kalmar. وسيتمّ إخراج هذه الغواصات الثلاث من الخدمة في المستقبل القريب.

يوجد ثلاث غواصات (SSBN) عاملة من فئة Project 955/A) Borei) الجديدة: اثنتان في أسطول المحيط الهادئ وواحدة في الأسطول الشمالي. ويجري بناء خمس غواصات إضافية بتصميم مطوَّر يسمّى Project 955A) Borei-A)، ومن المزمع دخولها الخدمة بين عامي 2018 و2022. كلّ (SSBN) من فئة Borei تحمل 16 قذيفة بالستية تُطلَق من البحر من نوع RSM-56 Bulava (SS-N-32). وربّما ستشتري روسيا أربع غواصات (SSBN) أخرى من فئة Borei لامتلاك أسطول غواصات (SSBN) يماثل في حجمه أسطولَ الولايات المتّحدة[15].

الأسلحة النووية غير الاستراتيجية

بناء على بيانات سيبري، كان في حوزة روسيا لغاية كانون الثاني/يناير 2018 نحو 1830 رأساً حربياً في تصرّف القوّات غير الاستراتيجية. وهناك المزيد من الرؤوس الحربية غير الاستراتيجية العائدة إلى الحقبة السوفياتية التي أُخرجت من الخدمة وتنتظر التفكيك (انظر الجدول الرقم (6 ـ 3)).

---

(13) لمزيد من التفاصيل عن مناورة زاباد 17، انظر: D. Johnson, «Zapad 2017 and Euro-Atlantic Security,» *NATO Review* (14 December 2017).

(14) نشرت مؤسّسة روزاتوم الحكومية الروسية خبر عملية التخلّص من الوقود المزمعة وأوردتها على حساب تويتر @7FBTK. لكنّ إبلاغ روزاتوم ما عاد متاحاً عدا وصف على الموقع الإلكتروني: Russianforces.org . انظر: P. Podvig, «Two Project 667BDR Submarines Withdrawn from Service,» Russianforces.org, 14 March 2018.

(15) K. Bogdanov, [«Great Fleet» on the Horizon,» Lenta (23 January 2015) (in Russian).

المراد من ترسانة روسيا الضخمة من الأسلحة النووية غير الاستراتيجية في الأساس تعويض الضعف المتصوَّر لقوّاتها التقليدية. وهناك نقاش كبير بشأن دور تلك الأسلحة في الاستراتيجية النووية الروسية، كاستخدامها الأوّل المحتمل[16]. لكنّ تطوير أسلحة ذات قدرة مزدوجة يُثبت أنّ روسيا لا تزال ترى في الأسلحة النووية غير الاستراتيجية مكوّناً مهمّاً في استراتيجيتها العسكرية. ومع تحسّن دقّة الاستهداف، جُهّز بعض الأسلحة النووية برؤوس حربية ذات حصيلة تفجيرية أدنى من حصائل الرؤوس النووية التي أُنتجت في الحرب الباردة. والراجح أن يُستعاض عن الرؤوس الحربية الأخرى بأسلحة تقليدية متطوّرة في العقد القادم.

كان دخول القذيفة 3M-14 (SS-N-30A) أهمّ تطوّر شهدته البحرية الروسية، وهي نموذج نووي بعيد المدى للقذيفة الانسيابية الجديدة كاليبر التي تُطلَق من البحر (SLCM) على أهداف برّية[17]. وبينما يجري إدخال النموذج التقليدي الخدمة في تشكيلة واسعة من السفن والغواصات، فمن المرجّح أن يدمج النموذج النووي في الغواصات الهجومية ذات المحرّكات النووية في الخطّ الأمامي محلّ القذائف الانسيابية التي تُطلَق من البحر S-10 Granat (SS-N-21 Sampson). لكن يُحتمل دمج القذيفة 3M-14 النووية أيضاً في بعض سفن السطح. ويُقدَّر بأنّه يوجد نحو 810 رؤوس حربية مخصّصة لأسلحة نووية بحرية غير استراتيجية، منها القذائف الانسيابية للهجوم البرّي والقذائف الانسيابية المضادّة للسفن، والصواريخ المضادّة للغواصات وقنابل الأعماق والطوربيدات وعتاد سلاح الجوّ التابع للبحرية.

شُملت القذيفة الانسيابية التي تُطلق من البحر ياكهونت 3M-55 (SS-N-26) في تقدير حجم القوّات غير الاستراتيجية الروسية لكانون الثاني/يناير 2018، لأن المركز الوطني للاستخبارات الجوّية والفضائية (NASIC) يسمّيها سلاحاً «نووياً محتملاً» ويذكر أنّها تُستخدم في تسليح الغواصات والسفن ووحدات الدفاع الساحلي (انظر الجدول الرقم (6 ـ 3))[18]. ويجري حالياً إحلال 3M-55 محلّ القذائف الانسيابية المضادّة للسفن SS-N-9 (P-120) وSS-N-12 (P-500) وSS-N-19 (P-700) المزدوجة القدرة[19].

---

(16) انظر مثلاً: C. M. Scaparrotti, «NATO's Military Commander Concerned about Russia's Tactical Nuclear Weapons in Europe,» Atlantic Council, NATO Source, 3 May 2017, and K. Ven Bruusgaard, «The Myths of Russia's Lowered Nuclear Threshold,» War on the Rocks, 22 September 2017.

(17) يوجد إرباك شديد بشأن تسمية ما يشار إليه عموماً بالقذيفة Kalibar. هذه التسمية ليست لقذيفة ولكن لعائلة أسلحة، تضمّ القذيفة الانسيابية المضادّة للسفن 3M-54 (SS-N-27) والقذيفة المضادّة للغواصات 91R، إضافة إلى النماذج المخصّصة للهجوم البرّي 3M-1 (SSN30/A). لمزيد من التفاصيل، انظر: US Navy, Office of Naval Intelligence (ONI), *The Russian Navy: A Historic Transition* (Washington, DC: ONI, 2015), pp. 34–35, and US Air Force, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), *Ballistic and Cruise Missile Threat*, p. 37.

(18) US Air Force, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), *Ballistic and Cruise Missile Threat*, p. 6.

(19) US Navy, Office of Naval Intelligence (ONI), *The Russian Navy: A Historic Transition*, p. 34.

يوجد في حوزة سلاح الجوّ الروسي نحو 498 سلاحاً لتجهيز القاذفات المتوسّطة المدى Tu-22M3 (باكفاير سي) والقاذفات المقاتلة Su-24M (فنسر دي) والقاذفات المقاتلة الحديثة Su-34 (فولباك). ويجري تطوير قذيفة جوّ ـ سطح جديدة (Kh-32) لتحلّ محلّ Kh-22N (AS-4) المستخدمة في Tu-22M3. ويظهر أنّ سلاح الجوّ يوشك على نشر قذيفة بالستية فرط صوتية تُطلَق من الجوّ اسمها كينزال Kh-47M2 [20].

يُقدَّر بأنّ نحو 373 رأساً حربياً نووياً في تصرّف قوّات الدفاع الجوّي المزدوجة القدرة، ونظام الدفاع الصاروخي A-135 الخاصّ بموسكو ووحدات الدفاع الساحلي (وإن رُصد عدد صغير من الرؤوس الحربية لوحدات الدفاع الساحلي). ويجري تحديث جميع هذه النظم الدفاعية[21].

ويُقدَّر بأنّ نحو 148 رأساً حربياً مرصوداً لقذائف بالستية روسية قصيرة المدى (SRBM) ولقذائف انسيابية تُطلَق من الأرض (GLCM). وتتضمّن القوّات النووية غير الاستراتيجية التي تُطلَق من الأرض قذائف بالستية قصيرة المدى من نوع إسكندر إم (SS-26) التي تحلّ محلّ القذائف من نوع توشكا (SS-21) في 10 ألوية صاروخية أو أكثر. بدأ نشر هذه القذائف في عام 2004. وبحلول آخر عام 2017، كان الجيش الروسي قد استلم 10 ألوية إسكندر إم[22]. كما أنّ المرافق التي في منطقة كالينينغراد شارفت على الانتهاء في آخر سنة 2017، ويُتوقَّع أن تستلم إسكندر إم في مطلع عام 2018[23]. لكن لم يتمّ رصد أعمال بناء في كالينينغراد لمنشأة تخزين صاروخية شبيهة بتلك المقامة في قواعد القذيفة إسكندر الأخرى.

تتضمّن أسلحة الجيش النووية غير الاستراتيجية أيضاً قذيفة انسيابية تُطلَق من الأرض جديدة ذات قدرة مزدوجة تسمّى 9M729 (SSC-8)، وهي نموذج معدَّل للقذيفة 9M728 (SSC-7) المستخدَمة في النظام إسكندر إم[24].

واستناداً إلى الولايات المتّحدة، يشكّل إنتاج القذيفة الانسيابية الجديدة انتهاكاً للمعاهدة المبرمة بين الولايات المتّحدة الأمريكية واتّحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى (معاهدة إزالة القذائف النووية المتوسّطة المدى)[25]. لكنّ روسيا رفضت

---

(20) TASS, «Russian Aerospace Forces Test Launch Kinzhal Hypersonic Missile,» 11 March 2018.

(21) TASS, «Russia's Missile Early Warning System Helps Ward off Any Threat,» 29 June 2017, and N. Novichkov, «Russian Defence Minister Summarises Modernisation Progress in 2017,» *Jane's Defence Weekly* (4 January 2018).

(22) Interfax, «Ten Brigade Sets of Iskander-M Missile Systems Delivered to Russia's Ground Forces: Commander,» 22 December 2017.

(23) S. Blank, «Baltic Build-up,» *Jane's Intelligence Review*, vol. 29, no. 5 (May 2017), pp. 6–13.

(24) US Department of State, Bureau of Arms Control, Verification and Compliance, «INF Treaty: At a Glance,» Fact Sheet, 8 December 2017, p. 1.

(25) للاطلاع على ملخّص وعلى تفاصيل أخرى لـINF Treaty، انظر الملحق (أ)، القسم III في هذا الكتاب. ولمعرفة المزيد عن الجدل الدائر حول هذه المعاهدة، انظر الفصل السابع، القسم II في هذا الكتاب؛ وS. Kile, «Russian–US Nuclear Arms Control and Disarmament,» *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 477–478.

الاتّهام. وتشير تقارير غير مؤكَّدة إلى أنّه يجري نشر 9M729 في حامية واحدة على الأقلّ، ويظهر أنّ هناك خططاً لنشر إضافي لهذه القذيفة[26].

الجدول الرقم (6 ـ 3)

القوّات النووية الروسية، كانون الثاني/يناير 2018

جميع الأرقام عبارة عن تقديرات. وربّما لن ينتج من جمعها المجاميع المذكورة بسبب اصطلاح تدوير الأرقام.

النوع/التسمية الروسية (تسمية الناتو)	عدد منصّات الإطلاق	السنة الأولى لنشر القذائف	المدى (كم)[أ]	حمولة الرأس الحربي	عدد الرؤوس الحربية[ب]
القوّات الهجومية الاستراتيجية					**2520**[ج]
قاذفات	68/50[د]				616[هـ]
Tu-95MS6 (Bear-H6)	25/14	1981	10500 ـ 6500	6 x AS-15A أو ALCMs، قنابل	84
Tu-95MS16 (Bear-H16)	30/25	1981	10500 ـ 6500	16 x AS-15A أو ALCMs، قنابل	400
Tu-160 (بلاكجاك)	13/11	1987	13200 ـ 10500	12 x AS-15B أو AS-23B ALCMs، قنابل	132
قذائف بالستية عابرة للقارات	318				1138[و]
RS-20v (SS-18 Satan)	46	1992	15000 ـ 11000	10 x 500-800 kt	460
RS-18 (SS-19 Stiletto)	20	1980	10000	6 x 400 kt	120
RS-12M Topol (SS-25 Sickle)	72[ز]	1985	10500	1 x 800 kt	72
RS-12M2 Topol-M (SS-27 Mod1/silo)	60	1997	10500	1 x 800 kt	60
RS-12M1 Topol-M (SS-27 Mod1/mobile)	18	2006	10500	1 x (800 kt)	18
RS-24 Yars (SS-27 Mod 2/mobile)	90	2010	10500	4 x (100 kt)	360
RS-24 Yars (SS-27 Mod 2/silo)	12	2014	10500	4 x (100 kt)	48
RS-26 Yars-M (SS-X-28)	..	(2018)	5500+	MIRV (..kt)	..
RS-28 Sarmat (SS-X-29)	..	(2020)	10000+	MIRV (..kt)	..

يتبع

(26) M. Gordon, «Russia Deploys Missile, Violating Treaty, and Challenging Trump,» *New York Times*, 14/2/2017.

تابع

SLBM	176/11[ح]				768[ح]
RSM-50 Volna (SS-N-18 M1 Stingray)	32/2	1978	6500	3 x 50 kt	96
RSM-54 Sineva (SS-N-23 M1)	96/6	2007/1986	9000	4 x 100 kt	384
RSM-56 Bulava (SS-N-32)	48/3	2014	أكثر من 8050	6 x (100 kt)	288
القوّات غير الاستراتيجية					**نحو 1830** [ط]
ABM، دفاع جوّي/ساحلي	898				373
53T6 (SH-08, Gazelle)	68	1986	30	1 x 10 kt	68
S-300 (SA-10/20)	800[ي]	1992/1980	..	حصيلة نوويّة متدنية	290
3M-55 Yakhont (SS-N-26)	20	(2014)	400+	1 x (..kt)	10
SSC-1B (Sepal)	10	1973	500	1 x 350	5
أسلحة تُطلق من الجوّ[ك]	358				498
Tu-22M3 (باكفاير سي)	100	1974	..	3 x ASM، قنابل	250
Su-24M/M2 (فنسر دي)	150	1974	..	قنبلتان	150
Su-34 (فولباك)	98	2006	..	قنبلتان	98
MiG-31K (فوكسهاوند)	10	1983	..	1 x ASM	..
أسلحة تُطلق من البرّ	148				148
Tochka (SS-21 Scarab)	12	1981	120	(1 x 10-100 kt)	12
Iskander-M (SS-26 Stone)	120	2005	350[ل]	(1 x 10-100 kt)	120
9M729 (SSC-8)	16	2016	(2500)	1 x ..kt	16
أسلحة تُطلق من البحر					810
غوّاصات/سفن سطح/جوّ	LACM, SLCM, ASW, SAM، قنابل أعماق، طوربيدات[م]				
المخزون الكلّي					**4350**
الرؤوس الحربية المنتشرة					1600[ن]
رؤوس حربية احتياطية					2750
رؤوس حربية أُخرجت من الخدمة وتنتظر التفكيك					**2500**
الموجودات الكلّية					**6850**

.. = معلومات غير متاحة أو غير صالحة؛ ( ) = الرقم غير مؤكَّد؛ ABM = قذيفة مضادّة للقذائف البالستية ؛ ALCM = قذيفة انسيابية تُطلَق من الجوّ ؛ ASM = قذيفة جوّ ـ سطح؛ ASW = حرب مضادّة للغوّاصات؛ ICBM = قذيفة بالستية عابرة للقارّات؛ kt = كيلوطن؛ LACM = قذيفة انسيابية للهجوم البرّي؛ MIRV = ناقلة عائدة ذات رؤوس متعدّدة فردية التوجيه؛ SAM = قذيفة سطح ـ جوّ؛ SLBM = قذيفة بالستية تُطلَق من الغوّاصات؛ SLCM = قذيفة انسيابية تُطلَق من البحر.

ملاحظة: يورد الجدول العدد الإجمالي للرؤوس الحربية الذي يُعتقد أنّه متاح لنظم الإيصال. لكن لم يُنشر غير بعض من هذه الرؤوس الحربية، وهي لا تناظر بالضرورة قواعد إحصاء البيانات بحسب معاهدة ستارت الجديدة.

(أ) ذُكر مدى الطائرة لأغراض توضيحية فقط، لأنّ المدى الفعلي للمهمّة يعتمد على طريقة التحليق وعلى حمولة الأسلحة.

(ب) يُظهر الرقم العددَ الإجمالي للرؤوس الحربية، المنتشرة منها والمخزَّنة، والتي رُصدت لنظم الإيصال.

(ج) ينتشر نحو 1600 من هذه الرؤوس الحربية الاستراتيجية في قذائف بالستية تُطلَق من البرّ ومن البحر وفي قواعد القاذفات. وبقيّة الرؤوس الحربية في مخزن مركزي.

(د) الرقم الأوّل هو عدد القاذفات المفترَض أنّها محصيّة بموجب معاهدة ستارت الجديدة. والرقم الثاني هو العدد الإجمالي للقاذفات التي في المخزون. وبسبب التحديث الجاري للقاذفات، هناك شكوك كثيرة في عدد القاذفات العاملة.

(هـ) من بين الأسلحة الـ616 التي يقدّر أنّها مرصودة للقاذفات البعيدة المدى، يقدّر وجود 200 سلاح فقط في قاعدتين للقاذفات الاستراتيجية. لكنّ الأسلحة المتبقّية مخزَّنة في مرافق تخزين مركزية.

(و) من بين الرؤوس الحربية الـ1138 المتاحة لقذائف العمليات البالستية العابرة للقارات، يُعتقد أنّ نحو 800 رأس حربي مركّب على قذائف، وبقيّة الرؤوس الحربية مخزّنة.

(ز) العدد غير مؤكَّد لأنّه يجري ترقية كثير من حاميات SS-25 إلى SS-27 Mod 2.

(ح) هناك غوّاصتان أو ثلاث غوّاصات دلتا نوويّة مزوّدة بقذائف بالستية تخضع لعَمرة في أي وقت من السنة ولا تحمل قذائفَها ولا رؤوسَها الحربية النوويّة. ويُحتمل وجود غواصة عاملة واحدة فقط من فئة DELTA III.

(ط) الرؤوس الحربية النوويّة غير الاستراتيجية كلّها ليست منتشرة مع نظم إيصالها، ولكنّها في منشأة تخزين مركزية بحسب الحكومة الروسية. يوجد بعض مرافق التخزين بالقرب من قواعد العمليات.

(ي) يوجد 80 موقعاً على الأقلّ للقذائف S-300 في روسيا، ويوجد في كلّ من هذه المواقع 12 منصّة إطلاق في المتوسّط، ومع كلّ منها 2 ـ 4 قذيفة معترضة. كما يمكن تحميل كلّ منصّة إطلاق أكثر من مرّة. وقد استُبدلت القذائف SA-10 بالكامل تقريباً بالقذائف SA-20.

(ك) تُظهر الأرقام العدد الإجمالي للطائرات، لكن أُسند إلى عدد قليل منها وحسب مهمّات نوويّة. ويمكن لأغلبها حمل أكثر من سلاح نووي واحد. وتتضمّن الطائرات الأخرى ذات القدرة النووية المحتملة فروغ فوت Su-25 وفوكس بات MiG-25.

(ل) مع أنّ مصادر غير رسمية وتقارير إخبارية كثيرة تذكر أنّ مدى القذيفة SS-26 يناهز 500 كم، يقول المركز الوطني للاستخبارات الجوّية والفضائية (NASIC) التابع لسلاح الجوّ الأمريكي إنّ مداها يناهز 350 كم.

(م) يُعتقد أنّ الطوربيدات النوويّة مرصودة للغوّاصات فقط.

(ن) لاحظ أنّ العدد مختلف عن العدد المحدّد في معاهدة ستارت الجديدة للرؤوس الحربية المنتشرة بسبب قواعد الإحصاء المعتمدة في المعاهدة.

المصادر: Russian Ministry of Defence, various press releases; US Department of State, START Treaty Memoranda of Understanding, 1990–July 2009; New START aggregate data releases, various years; US Air Force, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), *Ballistic and Cruise Missile Threat* (Wright-Patterson Air Force Base, OH: NASIC, 2017); BBC Monitoring; Russian News Media; Russian Strategic Nuclear Forces website; International Institute for Strategic Studies, *The Military Balance* (London: Routledge, various issues); T. B. Cochran [et al.], Nuclear Weapons Databook, vol. 4, Soviet Nuclear Weapons (New York: Harper and Row, 1989), *IHS Jane's Strategic Weapon Systems*, various issues; *Proceedings*, US Naval Institute, various issues; «Nuclear Notebook,» *Bulletin of the Atomic Scientists*, various issues (authors' estimates).

III القوّات النووية البريطانية

شانون ن. كايل
وهانس م. كريستنسِن

تألّف المخزون النووي البريطاني لغاية كانون الثاني/يناير 2018 من نحو 215 رأساً حربياً (انظر الجدول الرقم (6 ـ 4)). وجدّدت الحكومة البريطانية التأكيد في الاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن (SDSR) لسنة 2015 على أنّها تخطّط لخفض حجم ترسانتها النووية. وقد خُفّض عدد الرؤوس الحربية النووية المتاحة تشغيلياً إلى 120 رأساً حربياً على الأكثر، علماً بأنّ الحجم الإجمالي للمخزون النووي، وهذا يشمل الرؤوس الحربية غير منتشرة، سيُخفَّض إلى 180 رأساً حربياً على الأكثر بحلول عشرينيات القرن الحالي[1].

يتكوّن الردع النووي البريطاني من مكوّن بحري لا غير، هو أربع غواصات من فئة فانغارد ذات محرّكات نووية ومزوّدة بقذائف بالستية (SSBN) من نوع ترايدنت[2]. وبموجب وضعية تسمّى الردع المستمرّ في البحر، تقوم غواصة (SSBN) واحدة بأعمال الدورية في جميع الأوقات[3]. ومع أنّه يمكن إنزال الغواصتين الثانية والثالثة إلى البحر بسرعة، فإن الرابعة تستغرق وقتاً أطول بسبب دورة العمرة والصيانة الشاملة. وفي أيلول/سبتمبر 2017، نوّهت وزارة الدفاع البريطانية بدورية الردع النووي الـ350 التي أجرتها غواصات البحرية الملكية منذ عام 1964[4].

---

(1) British Government, *National Security Strategy and Strategic Defence and Security Review 2015: A Secure and Prosperous United Kingdom*, Cm 9161 (London: Stationery Office, 2015), para. 4.66.

(2) دخلت HMS Vanguard الخدمة في كانون الأول/ديسمبر 1994، بينما دخلت الأخيرة في الصف، HMS Vengeance، الخدمة في شباط/فبراير 2001. انظر: C. Mills and N. Dempsey, «Replacing the UK's Nuclear Deterrent: Progress of the Dreadnought Class,» Briefing Paper 8010, House of Commons Library, 19 June 2017, p. 7.

(3) British Government, *National Security Strategy and Strategic Defence and Security Review 2015: A Secure and Prosperous United Kingdom*, para. 4.65.

(4) British Royal Navy, «UK Marks 350th UK Deterrent Patrol,» Press release, 29 September 2017.

يمكن تزويد غواصات (SSBN) من فئة فانغارد بما يصل إلى 16 قذيفة بالستية تُطلق من الغواصات UGM-133 Trident II (D5). وهذه القذائف ليست ملكاً للمملكة المتّحدة، ولكنّها مستأجرة من مجموعة مؤلّفة من 58 قذيفة ترايدنت مشتركة مع الولايات المتّحدة. وبموجب القيود التي بيّنها الاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن لسنة 2010، تزوّد الغواصة التي تقوم بأعمال الدورية بـ8 قذائف عاملة على الأكثر مع ما مجموعه 40 رأساً حربياً نووياً[5]. ويُحتفَظ بالقذائف في وضعية تأهّب تشغيلية مخفَّضة، ولذلك تحتاج إلى إشعار قبل عدّة أيام لتكون جاهزة للإطلاق[6].

أصبح برنامج ترايدنت محور جدال في كانون الثاني/يناير 2017 حين ذكرت صحيفة أنّ الحكومة البريطانية لم تُعلن تجربة إطلاق فاشلة لقذيفة بالستية تطلق من غوّاصة من نوع ترايدنت في الصيف الفائت، أي قُبَيل تصويت مجلس العموم البريطاني على البرنامج الذي سيخلف غواصات ترايدنت. (انظر أدناه)[7]. وأكّد مسؤولون أمريكيون حصول تجربة إطلاق في حزيران/يونيو 2016 في ميدان تجارب أمريكي قبالة سواحل فلوريدا وأنّ القذيفة انحرفت عن مسارها المرسوم وسقطت في البحر[8]. لكنّ وزارة الدفاع البريطانية رفضت التعليق على سبب الفشل، لتكون أوّل تجربة تحليق فاشلة للقذيفة ترايدنت[9]. وكانت المملكة المتّحدة قد أجرت قبل ذلك تجارب تحليق ناجحة في الأعوام 2000 و2005 و2009 و2012.

برنامج الغواصة الجديدة لقذائف ترايدنت

وافق مجلس العموم بأغلبية كبيرة في عام 2016 على اقتراح يساند التزام الحكومة ببرنامج «الاستعاضة عن الشيء بشبيهه» للاستعاضة عن غواصات (SSBN) الحالية من فئة فانغارد بأربع غواصات (SSBN) جديدة[10]. ومع أنّ الاقتراح يقرّ بأنّ الردع النووي البريطاني «يظلّ لازماً لأمن المملكة المتّحدة كما هي حاله في السنين الستين الماضية»، فإنه لم يُعط موافقة نهائية على برنامج الغواصة الجديدة. ولضبط التكاليف، أعلنت الحكومة من قبل أنّ الموافقة على الاستثمار ستتمّ على مراحل وليس بقرار وحيد يتيح الانتقال إلى مرحلة التصنيع[11].

---

(5) British Ministry of Defence, *Securing Britain in an Age of Uncertainty: The Strategic Defence and Security Review*, Cm 7948 (London: Stationery Office: 2010), pp. 5 and 38.

(6) British Ministry of Defence, «UK Nuclear Deterrent,» Fact sheet, updated 24 March 2016, p. 1.

(7) «Nuclear cover-up,» *Sunday Times*, 22/1/2017.

(8) B. Star and J. Masters, «US Official Confirms Trident Missile Failure,» CNN, 23 January 2017.

(9) L. Kuenssberg, «Trident: Defence Secretary Refuses to Give Test Missile Details,» BBC News, 23 January 2017, and E. MacAskill, «How Did the Trident Test Fail and What Did Theresa May Know?,» *The Guardian*, 23/1/2017.

(10) British Parliament, House of Commons, «UK's Nuclear Deterrent,» *House of Commons Hansard*, col. 559, vol. 613, 18 July 2016, and L. Kuenssberg, «MPs Vote to Renew Trident Weapons System,» BBC News, 19 July 2016.

(11) British Government, *National Security Strategy and Strategic Defence and Security Review 2015: A Secure and Prosperous United Kingdom*, para. 4.75.

الجدول الرقم (6 ـ 4)

القوّات النووية البريطانية، كانون الثاني/يناير 2018

الفئة	التسمية	العدد المنتشر	السنة الأولى للنشر	المدى (كم)[أ]	الحصيلة x للرؤوس الحربية	عدد الرؤوس الحربية
قذائف بالستية تُطلَق من الغوّاصات[ب]						
D5	ترايدنت II	48	1994	يتجاوز 7400	1-3 x 100 kt[ج]	215[د]

kt = كيلو طن.

(أ) ذُكر مدى القذيفة لأغراض توضيحية فقط، لأنّ المدى الفعلي للمهمّة يعتمد على طريقة التحليق وعلى حمولة الأسلحة.

(ب) تحمل الغوّاصات عاملة ذات المحرّكات النوويّة والمسلّحة بقذائف بالستية حمولة مخفَّضة لا تزيد على 8 قذائف ترايدنت II و40 رأساً حربياً نووياً. وهناك غوّاصة واحدة في دورية في أيّ وقت.

(ج) يسمّى الرأس الحربي البريطاني هولْبروك، وهو نموذج معدَّل للرأس الحربي الأمريكي W76-1 مع خيار حصيلة تفجيرية أدنى.

(د) من بين الرؤوس الحربية الـ215 التي يقدَّر وجودها في المخزون حالياً، يوجد 120 رأساً حربياً متاحاً عملانياً. والعمل جارٍ على خفض المخزون إلى 180 رأساً حربياً بحلول منتصف عشرينيات القرن الحالي.

المصادر: British Ministry of Defence, white papers, press releases and website; British House of Commons, Hansard, various issues; «Nuclear Notebook,» *Bulletin of the Atomic Scientists*, various issues (authors' issues).

أُطلق على الفئة الجديدة من غواصات (SSBN) اسم درِدنوت، وستحمل قذائف بالستية جديدة تُطلق من البحر مطوَّلة العمر ترايدنت II D5LE، لكنها ستحتوي على مقصورة قذائف تضمّ 12 أنبوباً لإطلاق القذائف، بعدما كانت مقصورةُ قذائف الفئة فانغارد تحتوي على 16 أنبوباً. وفي إطار تدبير يرمي إلى خفض التكلفة، يجري تصميم مقصورة قذائف مشتركة بالتعاون مع البحرية الأمريكية لتُستخدم لاحقاً في غواصة (SSBN) الجديدة من فئة كولومبيا[12]. إنّ استبدال القذيفة ترايدنت II (D5) ليس جزءاً من برنامج تطوير وحيازة القذيفة درِدنوت. لكنّ المملكة المتّحدة تشارك في برنامج حالي للبحرية الأمريكية لإطالة عمر خدمة القذيفة القذيفة ترايدنت II (D5) حتّى مطلع ستينيات هذا القرن[13].

كان يُتوقّع دخول غواصات درِدنوت الخدمة بحلول عام 2028، لكن يُتوقَّع الآن دخولها الخدمة في مطلع ثلاثينيات القرن. ويُعزى التأخير إلى برنامج التطوير والحيازة الموسَّع المعلَن عنه في

(12) British Ministry of Defence, «The United Kingdom's Future Nuclear Deterrent: The Dreadnought Programme,» 2017 Update to Parliament, 20 December 2017, G. Allison, «A Guide to the Dreadnought Class Nuclear Submarine,» *UK Defence Journal*, 3 January 2018, and US Navy, «United States Navy: Fact File: Trident II (D5) Missile,» 11 May 2017.

(13) C. Mills and L. Brooke-Holland, «The Costs of the UK Strategic Nuclear Deterrent,» Briefing Paper 08166, House of Commons Library, 8 December 2017, p. 9.

الاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن لسنة 2015. وبالتالي مُدّد العمر التشغيلي لغواصات (SSBN) من فئة فانغارد[14].

أرجأ الاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن لسنة 2015 أيضاً إحلال القذائف ترايدنت II محلّ الرأس الحربي الحالي البريطاني الصنع هولْبروك إلى آخر ثلاثينيات القرن على الأقلّ[15]. ويدرس مجلس العموم الحالي قراراً بشأن صنع رأس حربي جديد، والعمل جارٍ على إيجاد خيارات استبدال[16]. وفي أثناء ذلك، بدأت مؤسّسة الأسلحة الذرّية (AWE) البريطانية ببرنامج لتحسين أداء وإطالة عمر الرأس الحربي الحالي ترايدنت ـ الذي يشبه الرأس الحربي W76-1 الأمريكي والمدمج في الناقلة العائدة Mk4A الأمريكية الصنع ـ بالتعاون مع مختبرات الأسلحة النووية الأمريكية[17].

قدّرت وزارة الدفاع البريطانية تكلفة برنامج درِدنوت بـ31 مليار جنيه إسترليني (47.4 مليار دولار)، بما في ذلك تضخّم المشتريات الدفاعية على مدى عمر البرنامج. ورصدت مبلغ طوارئ إضافياً مقداره 10 مليارات جنيه إسترليني (15.3 مليار دولار) لتغطية الزيادات المحتملة[18]. وأكّدت وزارة الدفاع في المعلومات المحدّثة التي قدّمتها لمجلس العموم في سنة 2017 أنّ البرنامج باقٍ ضمن الموازنة، وأنّ 4.3 مليار جنيه إسترليني (5.5 مليار دولار) أُنفق إلى الآن على التصميم وعلى مراحل التصنيع الأولى[19]. لكن ذكرت تقارير خلال عام أنّ تكاليف منشأة دفع المفاعل النووي للغواصة من الجيل التالي تجاوزت التوقّعات كثيراً[20]. ومع انتهاء عام، سرت مخاوف في مجلس العموم من وَقْع البرنامج الذي سيخلف ترايدنت على القدرة على تحمّل تكاليف خطّة المعدّات الإجمالية لوزارة الدفاع[21].

(14) Mills and Dempsey, «Replacing the UK's Nuclear Deterrent: Progress of the Dreadnought Class».

(15) British Government, *National Security Strategy and Strategic Defence and Security Review 2015: A Secure and Prosperous United Kingdom*, paras. 4.72 and 4.76.

(16) Mills and Dempsey, Ibid., p. 3, and British Ministry of Defence, «The United Kingdom's Future Nuclear Deterrent: The Dreadnought Programme».

(17) Nuclear Information Service, «AWE: Past, Present, and Possibilities for the Future,» June 2016, pp. 26–28.

(18) British Government, *National Security Strategy and Strategic Defence and Security Review 2015: A Secure and Prosperous United Kingdom*, para. 4.76.

(19) British Ministry of Defence, «The United Kingdom's Future Nuclear Deterrent: The Dreadnought Programme».

(20) M. Hookham and T. Ripley, ««Red Alert» over Trident Reactor Costs,» *Sunday Times*, 23/7/2017.

(21) E. MacAskill, «Trident May be Removed from MoD Budget, MPs Told,» *The Guardian*, 18/12/2017, and D. Haynes, «Defence Cuts: Take Expensive Trident out of MoD Budget, Hammond Urged,» *Sunday Times*, 25/11/2017.

IV القوّات النووية الفرنسية

شانون ن. كايل
وهانس م. كريستنسِن

تضمّ الترسانة النووية الفرنسية نحو 300 رأس حربي، وهو عدد بقي ثابتاً في السنين الأخيرة. خصّصت هذه الرؤوس الحربية لتطلق من طريق 48 قذيفة بالستية تُطلق من الغواصات (SLBM) و54 قذيفة انسيابية تُطلَق من الجوّ، ويتيح ذلك لفرنسا قدرات نووية استراتيجية وتكتيكية[1].

يتألّف المكوّن الرئيس في قوّة الردع النووي الاستراتيجي الفرنسي من أربع غواصات ذات محرّكات نووية ومزوّدة بقذائف بالستية (SSBN)، من فئة ترايومفان، ويحمل كلّ منها 16 قذيفة بالستية تُطلق من الغواصات (SLBM). بدأت الغواصات بدخول الخدمة التشغيلية في عام 1997. وتحتفظ البحرية الفرنسية بوضعية ردع متواصل في البحر، حيث توجد واحدة من هذه الغواصات في دورية طوال الوقت. كما أنّ قوّة (SSBN) مدعومة بطائرات حربية ذات قواعد برّية وبحرية (انظر الجدول الرقم (6 ـ 5)).

تواصل فرنسا تحديث قوّتها المحيطية الاستراتيجية (FOST)، فالبحرية الفرنسية عاكفة على تحديث غواصاتها من فئة ترايومفان لتحمل قذائف بالستية M51 التي ستحلّ محلّ القذائف M45[2]. ولغاية كانون الأوّل/ديسمبر 2017، كانت قد اكتملت ترقية كلّ الغواصات الأربع لحمل

---

(1) F. Hollande, French President, «Discours sur la dissuasion nucléaire: Déplacement auprès des forces aériennes stratégiques» [خطاب عن الردع النووي: زيارة للقوّات الجوّية الاستراتيجية]، Istres, 19 February 2015.

(2) French Navy, «Modernisation de la force océanique stratégique: le SNLE Le Triomphant adapté au M51» [تحديث القوة البحرية الاستراتيجية: تعديل الغواصة ذات المحرّك النووي والمزوّدة بقذائف بالستية لي تريومفان لتحمل M51]، 13 آب/أغسطس 2015.

القذائف M51.1[3]. كلّ قذيفة M51 قادرة على حمل ما يصل إلى ستّة رؤوس حربية ناقلة عائدة ذات رؤوس متعدّدة فردية التوجيه (MIRV) من نوع TN-75. ويُعتقد أنّه تمّ خفض عدد الرؤوس الحربية في بعض القذائف لتحسين مرونة الاستهداف.

سيُجهَّز أسطول الغواصات الفرنسي بنموذج أبعد مدى للقذيفة M51.2 بحلول عام 2020. اُختبرت قذيفة M51.2 بنجاح في ظلّ أوضاع تشغيلية لغواصة من فئة لي ترايومفان في تمّوز/يوليو 2016، لتُجاز القذيفة وتدخل الخدمة بعد ذلك[4]. وأكّد وزير القوّات المسلّحة الفرنسي فلورنس بارلي في كانون الأوّل/ديسمبر 2017 أنّ القذيفة M51.2 عاملة[5]. صُمّمت القذيفة M51.2 لحمل الرأس الحربي النووي المحيطي (TNO) الأكثر خفاءً بحصيلة تفجيرية يمكن أن تصل إلى 150 كيلوطن[6]. وشرعت فرنسا في العمل التصميمي لقذيفة بالستية أكثر دقّة تُطلق من الغواصات M51.3[7]، ومن المقرّر أن تصبح عاملة في عام 2025[8]. وشرعت فرنسا أيضاً في عمل تصميمي تمهيدي لغواصة ذات محرك نووي مسلّحة بقذائف بالستية من الجيل الثالث اسمها SNLE 3G، وستُجهَّز بالقذائف M51.3. والهدف امتلاك غواصة عاملة تخلف الغواصة من فئة ترايومفان بحلول عام 2035[9].

---

(3) French Ministry of the Armed Forces, «Madame Florence Parly, Ministre des armées Visite de l'usine des Mureaux: Ariane Group» [لورنس بارلي، وزير القوّات المسلّحة، زيارة لمصنع مورو: مجموعة أريان]، Mureaux, 14 December 2017, p. 6.

(4) V. Groizeleau, «DCNS débute la refonte du Téméraire» [الشركة DCNS تبدأ بإعادة تشكيل لي تيميرير]، *Mer et Marine*, 8 December 2016، و French Ministry of Defence, «Le Système d'armes SNLE Le Triomphant/M51 validé en conditions opérationnelles» [التحقّق من صلاحية نظام سلاح الغواصة لي ترايومفان/M51 في ظلّ أوضاع تشغيلية]، Press release, updated 20 September 2016.

(5) French Ministry of the Armed Forces, «Madame Florence Parly, Ministre des armées Visite de l'usine des Mureaux: Ariane Group»

(6) French Senate, «Avis présenté au nom de la Commission des Affaires Étrangères, de la Défense et des Forces Armées (1) sur le Projet de Loi de Finances pour 2014, adopté par L'Assemblée Nationale: Défense: equipement des forces et excellence technologique des industries de defense» [آراء قُدّمت باسم لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والقوّات المسلّحة (1) بشأن مشروع قانون للمالية لعام 2014 الذي أقرّته الجمعية عامة: الدفاع: معدّات القوّات المسلّحة والتفوّق التكنولوجي للصناعات الدفاعية]، no. 158, 21 November 2013, pp. 51–52.

(7) Loi relative à la programmation militaire pour les années 2014 à 2019 [قانون التخطيط العسكري للأعوام 2014 ـ 2019]، French Law no. 2013-1168 of 18 December 2

(8) French Ministry of the Armed Forces, «Madame Florence Parly, Ministre des armées Visite de l'usine des Mureaux: Ariane Group».

(9) Hollande, French President, «Discours sur la dissuasion nucléaire: Déplacement auprès des forces aériennes stratégiques».

و J. Y. Le Drian, French Minister of Defence, «Discours de clôture du colloque pour les 50 ans de la dissuasion» [خطاب اختتام المؤتمر في الذكرى الخمسين للردع]، French Ministry of Defence, Paris, 20 November 2014.

الجدول الرقم (6 ـ 5)

القوّات النووية الفرنسية، كانون الثاني/يناير 2018

النوع	العدد المنتشر	السنة الأولى للنشر	المدى (كم)[أ]	حصيلة الرؤوس الحربية	عدد الرؤوس الحربية
طائرات ذات قواعد برّية					
ميراج 2000N	20	1988	2750	1 x up to 300 kt TNA	20
رافال F3[ب]	20	2010 ـ 2011	2000	1 x up to 300 kt TNA	20
طائرات تنطلق من حاملات طائرات					
رافال MF3	10	2010 ـ 2011	2000	1 x up to 300 kt TNA	10
قذائف بالستيّة تُطلَق من الغوّاصات[ج]					
M51.1	32	2010	أكبر من 6000	4-6 x 100 kt TN-75	160[د]
M51.2	16	2016	أكبر من 6000[هـ]	4-6 x 150 kt TNO	80
M51.3[و]	0	(2025)	(أكبر من 6000)	(ما يصل إلى 6 x 150 kt TNO)	0
الاحتياط					10[ز]
المجموع					**300**[ح]

.. = الرقم غير متاح أو غير صالح؛ ( ) = الرقم غير مؤكَّد؛ TNA = رأس حربيّ نوويّ منقول جوّاً؛ TNO = رأس حربيّ نوويّ محيطي، kt = كيلوطن.

(أ) ذُكر مدى الطائرة لأغراض توضيحية فقط، لأن المدى الفعلي للمهمّة يعتمد على طريقة التحليق وعلى حمولة الأسلحة.

(ب) تحمل طائرة ميراج 2000 وطائرة رافال قذيفة انسيابية جوّ ـ سطح متوسّطة المدى (ASMP-A). وتقرّر البدء بترقية منتصف العمر في عام 2022.

(ج) اكتفت فرنسا بإنتاج ما يكفي من قذائف بالستية تُطلَق من الغوّاصات لتجهيز 3 غوّاصات ذات محرّكات نوويّة؛ الغوّاصة الرابعة خارج الخدمة لإخضاعها لأعمال العَمرة والصيانة في أيّ وقت.

(د) برغم أنّ القذائف البالستية M51 التي تُطلق من البحر قادرة على حمل ما يصل إلى 6 رؤوس حربية، يُعتقَد أنّ عدد الرؤوس الحربية قد خُفّض في بعض هذه القذائف لتحسين المرونة في الاستهداف.

(هـ) مدى القذيفة M51.2 أكبر كثيراً من مدى القذيفة M51.1 بحسب وزارة الدفاع الفرنسية.

(و) القذيفة M51-3 قيد التطوير ولم يتم نشرها بعد.

(ز) يتألّف الاحتياط من 4 قذائف (ASMP-A).

(ح) أكّد الرئيس فرنسوا أولاند سقف الثلاثمئة رأس حربي في خطاب ألقاه في شباط/فبراير 2015.

المصادر: French Ministry of the Armed Forces, «Madame Florence Parly, Ministre des armées Visite de l'usine des Mureaux: Ariane Group» [Florence Parly, Minister of the Armed Forces, Visit to the Mureaux Factory: Ariane Group], Mureaux, 14 December 2017; F. Hollande, French President, «Discours sur la dissuasion nucléaire–Déplacement auprès des forces aériennes stratégiques» [Speech on Nuclear Deterrence: Visit to

the Strategic Air Forces], Istres, 19 February 2015; N. Sarkozy, French President, Speech on defence and national security, Porte de Versailles, 17 June 2008; N. Sarkozy, French President, «Presentation of SSBM «Le Terrible»,» Speech, Cherbourg, 21 March 2008; J. Chirac, French President, Speech during visit to the Strategic Forces, Landivisiau–L'lle Longue, Brest, 19 January 2006; French Ministry of Defence, various publications; French National Assembly, various defence bills; International Institute for Strategic Studies, *The Military Balance 2018* (London: Routledge, 2018); Air Actualités, various issues; Aviation Week and Space Technology, various issues; «Nuclear notebook,» *Bulletin of the Atomic Scientists*, various issues (authors' estimates)

يتألّف العنصر المنقول جوّاً في القوّات النووية الفرنسية من سربَي طائرات ميراج 2000N وطائرات Rafale F3 الحربية ذات القواعد البرّية. وستحلّ طائرات رافال B محلّ بقيّة طائرات ميراج 2000N بحلول عام 2018[10]. كما تستخدم البحرية الفرنسية سرباً وحيداً من طائرات رافال MF3 في الخارج على متن حاملة الطائرات شارل ديغول.

إنّ طائرات رافال مجهّزة بقذائف انسيابية جوّ ـ أرض مطوَّرة متوسّطة المدى (ASMP-A) التي دخلت الخدمة في عام 2009. يوجد في الترسانة النووية الفرنسية 54 قذيفة من هذه الفئة[11] ومن المقرّر البدء ببرنامج تجديد منتصف العمر للقذائف (ASMP-A) في عام 2022[12]. هذه القذائف مجهَّزة برؤوس نووية منقولة جوّاً (TNA) وذات حصيلة نووية يمكن أن تصل إلى 30 كيلوطن على ما ذُكر. وأطلقت وزارة الدفاع الفرنسية مشروعاً بحثياً لتصميم قذيفة تخلف هذه، تسمّى القذيفة جوّ ـ سطح النووية من الجيل الرابع (ASN-4G) وتتمتّع بقدرات تخفّي ومرونة معزَّزة للتغلّب على التطوّرات التكنولوجية المحتملة في الدفاعات الجوّية[13].

الحكومة الفرنسية ملتزمة بالتحديث الطويل الأجل لقوّاتها الردعية النووية ذات القواعد البرّية والبحرية، وذلك سيقتضي زيادة كبيرة في الإنفاق العسكري النووي[14]. وهناك مشروع قانون للتخطيط العسكري رصد 37 مليار يورو للأعوام 2019 ـ 2025 لصيانة القوّات والبنية الرئيسية النووية الفرنسية وتحديثها[15]. إنّها زيادة ضخمة على مبلغ الـ23 مليار يورو المرصود للقوّات والبنية الأساسية النووية للأعوام 2014 ـ 2019 في قانون التخطيط العسكري[16].

---

(10) Hollande, French President, «Discours sur la dissuasion nucléaire: Déplacement auprès des forces aériennes stratégiques»

(11) المصدر نفسه.

(12) French Senate, «Avis présenté au nom de la Commission des Affaires Étrangères, de la Défense et des Forces Armées (1) sur le Projet de Loi de Finances pour 2014, adopté par L'Assemblée Nationale: Défense: equipement des forces et excellence technologique des industries de defense,» p. 52.

(13) Le Drian, French Minister of Defence, «Discours de clôture du colloque pour les 50 ans de la dissuasion,» and P. Tran, «France Studies Nuclear Missile Replacement,» *Defense News*, 29 November 2014.

(14) J. Guisnel, «Le Casse-tête financier de la modernisation de la dissuasion nucléaire» [الأحجية المالية لتحديث الردع النووي]، *Le Point*, 12/5/2016.

(15) Agence France-Presse, «La France va consacrer 295 milliards d'euros à sa défense entre 2019 et 2025» [ستنفق فرنسا 295 مليار دولار على الدفاع بين عامي 2019 و2025]، *Le Figaro*, 7/2/2018.

(16) J. M. Collin, «Dissuasion nucléaire: L'obstination française» [الردع النووي: العناد الفرنسي]، Group for Research and Information on Peace and Security (GRIP), Report, 19 February 2015.

V القوّات النووية الصينية

شانون ن. كايل
وهانس م. كريستنسِن

لدى الصين مخزون مكوّن من نحو 280 رأساً حربياً نووياً. بقي حجم هذا المخزون ثابتاً إلى حدّ بعيد في العقد المنصرم، لكنّه يزيد الآن ببطء. رُصد نحو 234 رأساً حربياً للقذائف البالستية ذات القواعد البرّية والقواعد البحرية في الصين، ورُصدت بقيّة الرؤوس الحربية إلى قوّات غير عاملة، كالنظم الجديدة التي لا تزال قيد التطوير، والنظم التشغيلية التي ربّما يزداد عددها في المستقبل والنظم التي في الاحتياط. وربّما تتمتّع الصين أيضاً بشيء من القدرة النووية المتبقّية أيضاً (انظر الجدول الرقم (6 ـ 6)). ويُعتقد أنّ الرؤوس الحربية النووية الصينية «مفصولة» عن نظم إيصالها، بمعنى أنّها مخزّنة في أماكن منفصلة وليست متاحة للاستخدام الفوري[1].

تواصل الصين تحديث ترسانتها النووية ضمن برنامج طويل الأجل لتطوير قوّات أشدّ بأساً وأكثر قابلية للبقاء بما يوافق استراتيجيتها النووية القائمة على الثأر المؤكَّد. الهدف المعلَن للحكومة الصينية «تعزيز قدرات الردع النووي والهجوم النووي المضادّ» بتطوير قدرات «الإنذار الاستراتيجي المبْكر، والقيادة والسيطرة، والردّ السريع، وقابلية البقاء والحماية» لدى قوّاتها النووية[2]. وبمقتضى وضعية الردع الأدنى المعلَن، تركّز الصين على تحسينات نوعية لترسانتها النووية عوضاً من زيادة حجمها زيادة كبيرة[3]. تضمّنت هذه الجهود تطوير قدرات جديدة للردّ على الدفاعات الصاروخية

(1) M. A. Stokes, *China's Nuclear Warhead Storage and Handling System* (Project 2049 Institute: Arlington, VA, 12 March 2010), p. 8, and L. Bin, «China's Potential to Contribute to Multilateral Nuclear Disarmament,» *Arms Control Today*, vol. 41, no. 2 (March 2011), pp. 17–21.

(2) Chinese State Council, *China's Military Strategy*, Defense White Paper, section 4 (Beijing: Information Office of the State Council, 2015).

(3) F. Cunningham and M. T. Fravel, «Assuring Assured Retaliation: China's Nuclear Posture and US–China Strategic Stability,» *International Security*, vol. 40, no. 2 (Fall 2015), pp. 12–15.

البالستية ونظم الضربات التقليدية الدقيقة التوجيه التي تعمل الولايات المتّحدة ودول أخرى على نشرها[4].

أعادت الحكومة الصينية تنظيم القوّات النووية في سياق خطوة أكبر لإعادة هيكلة وتحديث الجيش بإمرة نظام قيادة سلس[5]. وشكّلت في مطلع عام 2016 قوّة صاروخية جديدة لجيش التحرير الشعبي (PLARF) لتكون السلاح الرابع في الجيش الصيني. تتولّى قيادة هذه القوّة المسؤولية عن القوائم الثلاث للثالوث النووي الصيني وتتولّى عهدة الرؤوس الحربية النووية الصينية والسيطرة عليها[6]. وإضافة إلى كون القوة الصاروخية الجديدة «نواة قوّة الردع الاستراتيجي»، تتولّى أيضاً إدارة النظم الصاروخية التقليدية، وهي مكلَّفة بتعزيز قدرات الضرب الدقيق المتوسط والبعيد المدى لدى الصين[7].

شدّد مسؤولون صينيون على أنّ إعادة تنظيم هيكلية القيادة النووية في البلاد لا تستتبع تغييراً في سياستها أو استراتيجيتها النووية. وتبقى الصين ملتزمة بسياسة عدم المبادأة في استخدام الأسلحة النووية، وتعهّدت بإبقاء «قدرتها النووية عند أدنى مستوى كافٍ لحماية أمنها القومي»[8]. لكنّ الحكومة الصينية لم تذكر أنّها ستغيّر سياستها القديمة القائمة على إبقاء القوّات النووية عند مستوى أهبة متدنّ في زمن السلم. وشهدت الصين في السنين الأخيرة مناقشات داخلية ضمن أروقة الجيش الصيني حول رفع مستوى الأهبة إلى وضعية أكثر جاهزية للإطلاق ضماناً للردّ[9].

القذائف البالستية ذات القواعد البرّية

تخضع ترسانة الصين من القذائف البالستية ذات القواعد البرّية والقدرة النووية لتحديث تدريجي مع إحلال نماذج قذائف نقّالة جديدة تعمل بالوقود الصلب محلّ القذائف الهرمة التي تُطلق من صوامع وتعمل بالوقود السائل. إنّ تحوّل الصين إلى اعتماد قذائف نقّالة وأكثر قابلية للبقاء مدفوع بمخاوف من أنّ التقدّم الذي أحرزته الولايات المتّحدة في الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع وأسلحتها التقليدية الدقيقة التوجيه تمثّل تهديداً استباقياً لمواقع إطلاق القذائف الثابتة والبنية الأساسية المساندة لها[10].

---

(4) L. Saalman, «China's Calculus on Hypersonic Glide,» *SIPRI Commentary*, 15 August 2017.

(5) Chinese Ministry of National Defense, «China Establishes Rocket Force and Strategic Support Force,» 1 January 2016.

(6) A. Cordesman and J. Kendall, *The PLA Rocket Force: Evolving Beyond the Second Artillery Corps (SAC) and Nuclear Dimension* (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2016), and S. Tiezzi, «The New Military Force in Charge of China's Nuclear Weapons,» *The Diplomat*, 5/1/2016.

(7) Chinese Ministry of National Defense, «China Establishes Rocket Force and Strategic Support Force».

(8) Xinhau, «China's Nuclear Policy, Strategy Consistent: Spokesperson,» 1 January 2016.

(9) انظر: E. Heginbotham [et al.] (eds.), *China's Evolving Nuclear Deterrent: Major Drivers and Issues for the United States* (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2017), pp. 131–133, and G. Kulacki, «China's Military Calls for Putting its Nuclear Forces on Alert,» Union of Concerned Scientists, January 2016.

(10) S. O'Connor, «Sharpened Fengs: China's ICBM Modernisation Alters Threat Profile,» *Jane's Intelligence Review*, vol. 27, no. 12 (December 2015), pp. 44–49.

قدّرت وزارة الدفاع الأمريكية في أحدث تقرير سنوي لها عن التطوّرات العسكرية الصينية أنّ الصين نشرت 75 ـ 100 قذيفة بالستية عابرة للقارّات (ICBM) في عام 2017[11]. ونشير إلى أنّ القذائف دوغ فنغ DF)-5A) ذات المرحلتين والتي تعمل بالوقود السائل وتُطلَق من صوامع والقذائف DF-31A النقّالة على الطرق وذات المراحل الثلاث والوقود الصلب هي حالياً القذائف البالستية العابرة للقارات عاملة الأطول مدى لدى الصين حالياً، وأنّها القذائف الوحيدة في الترسانة الصينية القادرة على الوصول إلى أيّ مكان في الولايات المتّحدة.

تعكف الصين على تطوير قذيفة بالستية عابرة للقارّات أخرى بعيدة المدى، وهي DF-41 ذات المراحل الثلاث والوقود الصلب والنقّالة على الطرق، ويقدّر أنّ مداها يتجاوز 12000 كم، وهو ما يمكّنها من ضرب أهداف في مختلف أنحاء الولايات المتّحدة القارّية[12]. ويُعتقَد أيضاً أنّها تطوّر نماذج لهذه القذيفة نقالة على سكك الحديد وأخرى ذات صوامع[13]. واستناداً إلى تقرير إعلامي رسمي صيني في عام 2017، فإن دخول القذيفة DF-41 الخدمة ممكن في النصف الأوّل من عام 2018[14]. وأجرت PLARF اختبار تحليق لقذيفة بالستية عابرة للقارّات DF-41K، والظاهر أنّها حُمّلت رأسين حربيَّين وهميَّين بالقرب من بحر الصين الجنوبي في تشرين الثاني/نوفمبر 2017. تلك كانت التجربة الثامنة للنظام منذ عام 2012[15].

بعد سنين من البحث والتطوير، عدّلت الصين عدداً ضئيلاً من قذائفها البالستية العابرة للقارّات لإيصال رؤوس حربية نووية بواسطة ناقلات عائدة ذات رؤوس متعدّدة فردية التوجيه (MIRV). وأعطت الصين الأولوية لنشر ناقلات (MIRV) لتحسين قدرة رؤوسها الحربية على الاختراق ردّاً على التطوّرات الجارية في الدفاعات الصاروخية الأمريكية، وكذلك الهندية والروسية وإن بدرجة أقلّ[16]. هذه القذيفة المجهّزة بناقلة (MIRV) نموذج معدَّل للقذيفة البالستية العابرة للقارّات DF-5A ذات الوقود السائل والتي تُطلق من صوامع وتسمّى DF-5B[17]. وفي شباط/فبراير 2017، أقرّت وزارة الدفاع الوطني الصينية بإجراء تجربة تحليق لنموذج جديد للقذيفة اسمه DF-5C، ونقلت عن

---

(11) US Department of Defense (DOD), *Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2017*, Annual Report to Congress (Washington, DC: DOD, 2017), p. 31.

(12) F. S. Gady, «China Tests New Missile Capable of Hitting Entire United States,» *The Diplomat*, 19 August 2015.

(13) J. O'Halloran (ed.), «DF-41,» *IHS Jane's Weapons: Strategic, 2015–16* (Coulsdon: IHS Jane's, 2015), pp. 21–22.

(14) X. Deng, «Missile Dongfeng-41 Matures Considerably, Will Serve PLA within Months: Analysts,» *Global Times*, 19/11/2017.

(15) B. Gertz, «China Confirms DF-41 Missile Test,» Washington Free Beacon, 6 December 2017.

(16) J. Lewis, «China's Belated Embrace of MIRVs,» in: M. Krepon, T. Wheeler and S. Mason, eds., *The Lure and Pitfalls of MIRVs: From the First to the Second Nuclear Age* (Washington, DC: Stimson Center, 2016), pp. 95–99.

(17) US Department of Defense (DOD), *Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2017*.

تقارير إخبارية أمريكية أنّ النموذج يحمل ما يصل إلى 10 رؤوس حربية. لكنّ الوزارة لم تؤكّد ما جاء في تلك التقارير[18]. ربّما يكون نشر ناقلات (MIRV) على قذائف DF-5 الهرمة إجراءً مؤقّتاً أوجبته التأخيرات في تطوير القذيفة البالستية العابرة للقارّات DF-41 النقّالة[19]. وتكهّن محلّلون صينيون بأنّ القذيفة DF-41 قادرة على حمل 6 ـ 10 رؤوس حربية بواسطة ناقلات (MIRV)، برغم وجود شكوك كثيرة في قدرتها الحقيقية[20]. وفي عام 2017، ذكرت تقارير إخبارية رسمية صينية أنّ نموذجاً جديداً للقذيفة البالستية العابرة للقارّات DF-31A، واسمه DF-31AG، قد يُجهَّز برؤوس حربية بواسطة ناقلات (MIRV)[21]. لكنّ هذا النوع من الرؤوس الحربية يقتضي إدخال تعديلات كثيرة على القذيفة DF-31A التي لا يمكنها حمل أكثر من رأس حربي واحد بحسب المركز الوطني للاستخبارات الجوّية والفضائية (NASIC) التابع لسلاح الجوّ الأمريكي[22]. لذلك، ربّما تكون القذيفة DF-31AG منصّة إطلاق مطوَّرة للقذيفة DF-31A الموجودة حالياً.

بدأت الصين في عام 2016 بنشر القذيفة البالستية المتوسّطة المدى (IRBM) الجديدة DF-26 والتي يمكن استخدامها في تسديد ضربات تقليدية أو نووية دقيقة لأهداف أرضية، وتسديد ضربات تقليدية لأهداف بحرية. ويقدَّر أنّ مدى القذيفة يتجاوز 4000 كم، وبالتالي يمكنها بلوغ أهداف في غرب المحيط الهادئ، وهذا يشمل جزيرة غوام الأمريكية[23].

تنشر القوة الصاروخية لجيش التحرير الشعبي حالياً نوعاً واحداً من القذائف البالستية المتوسّطة المدى ذات القدرة النووية، وهو القذيفة النقّالة DF-21 ذات المرحلتين وعاملة بالوقود الصلب والتي بُدئ بنشرها في عام 1996[24]. وتشير تقارير إلى أنّ نموذجاً جديداً للقذيفة DF-21 نُشر في عام 2016[25].

---

(18) Chinese Ministry of National Defense, «China Says Its Trial Launch of DF-5C Missile Normal,» Press release, 6 February 2017, and B. Gertz, «China Tests Missile with 10 Wrheads,» Washington Free Beacon, 31 January 2017.

(19) W. Minnick, «Chinese Parade Proves Xi in Charge,» *Defense News* (6 September 2015).

(20) Deng, «Missile Dongfeng-41 Matures Considerably, Will Serve PLA within Months: Analysts,» and Gertz, «China Confirms DF-41 Missile Test».

(21) R. Fisher, «DF-31AG ICBM Can Carry Multiple Warheads, Claims China's State Media,» *Jane's Defence Weekly* (16 August 2017), p. 9.

(22) US Air Force, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), *Ballistic and Cruise Missile Threat* (Wright-Patterson Air Force Base, OH: NASIC, 2017), p. 29.

(23) US Department of Defense (DOD), *Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2017*, pp. 31 and 49, and J. Wilson, «China's Expanding Ability to Conduct Conventional Missile Strikes on Guam,» US–China Economic and Security Review Commission, Staff Research Report, 10 May 2016, p. 8.

(24) J. O'Halloran, ed., «DF-21,» *IHS Jane's Weapons: Strategic, 2015–16* (Coulsdon: IHS Jane's, 2015), pp. 15–17.

تلا ذلك تصميم نموذجين لهذه القذيفة من أجل مهمّات ضرب السفن ومنع الوصول/حجب الدخول التقليدية.

(25) US Department of Defense (DOD), *Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2016,* Annual Report to Congress (Washington, DC, DOD, 2016), p. 58.

الغواصات المزوّدة بقذائف بالستية

تواصل الصين السعي لتحقيق هدفها الاستراتيجي القديم وهو تطوير ردع نووي ذي قواعد بحرية. واستناداً إلى التقرير السنوي لوزارة الدفاع الأمريكية لسنة 2017 عن القوّة العسكرية الصينية، حصلت بحرية جيش التحرير الشعبي (PLAN) على أربع غواصات ذات محرّكات نووية ومزوّدة بقذائف بالستية (SSBN) من فئة Type 094[26]. وربّما يجري بناء غواصة خامسة ذات بدن معدّل ذكر بعض المصادر أنّ اسمها Type 094A[27].

يمكن للغواصة من فئة Type 094 حمل ما يصل إلى 12 قذيفة بالستية تُطلق من الغواصات (SLBM) ذات ثلاث مراحل وتعمل بالوقود الصلب JL-2. ويقدَّر أنّ مداها الأقصى يتجاوز 7000 كم، ويُعتقد أنّها تحمل رأساً نووياً واحداً. كما يُعتقد أنّ بحرية جيش التحرير الشعبي نشرت قذائف بالستية JL-2. واستناداً إلى التقرير السنوي لوزارة الدفاع الأمريكية لعام 2017، يوجد أربع غواصات عاملة من فئة Type 094 مجهَّزة لحمل ما يصل إلى 12 قذيفة JL-2[28].

سرت تكهّنات كثيرة حول وقت شروع غواصة من فئة Type 094 مزوّدة بقذائف (SLBM) نووية من نوع JL-2 في دوريات ردعية. ومع أنّ تقارير تحدّثت في عام 2016 عن قرب تسيير الصين دوريات، لم يظهر في عام 2017 ما يُثبت حصول ذلك[29]. وفي أيار/مايو 2017، صرّح الفريق فينسنت ر. ستيوارت، مدير وكالة الاستخبارات الدفاعية الأمريكية بأنّه حال تجهيز غواصات (SSBN) من فئة Type 094 التابعة لبحرية جيش التحرير الشعبي بقذائف (SLBM) من نوع Jl-2 «ستتيح لبيجين أوّل ردع نووي ذي قواعد بحرية»[30]. ولا تزال تقارير وزارة الدفاع الأمريكية السنوية بشأن القدرة العسكرية الصينية تتكهّن منذ عام 2014 بأنّ انطلاق دوريات الردع بواسطة الغواصات وشيك، لكنّ تقرير عام 2017 لم يتطرّق إلى هذه المسألة. وسيكون تسليح الصين لغواصاتها بأسلحة نووية تغييراً جوهرياً في ممارسة صينية قديمة متمثّلة بالاحتفاظ بالرؤوس الحربية النووية في مخزن مركزي في زمن السلم.

تعكف بحرية جيش التحرير الشعبي على تطوير غواصة ذات محرّك نووي ومزوَّدة بأسلحة نووية من الجيل الثاني، وتسمّى Type 096. ورجّحت وزارة الدفاع الأمريكية انطلاق أعمال بنائها

(26) US Department of Defense (DOD), *Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2017*, p. 24.

أطلقت الولايات المتّحدة وحلف الناتو على هذه الفئة اسم Jin.

(27) R. Fisher, «Images Show Possible New Variant of China's Type 094 SSBN,» *Jane's Defence Weekly* (15 July 2016).

(28) US Department of Defense (DOD), *Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2017*, p. 60.

(29) J. Borger, «China to Send nuclear-armed Submarines into Pacific Amid Tensions with US,» *The Guardian*, 26/5/2016.

(30) V. R. Stewart, Director, US Defense Intelligence Agency, Statement for the Record, «Worldwide Threat Assessment,» Armed Services Committee, US Senate, 23 May 2017, p. 10.

في مطلع عشرينيات القرن[31]. لكنّ التقارير متباينة بشدّة بشأن معايير التصميم، بيد أنه يُتوقَّع أن تكون الغواصة الجديدة أكبر حجماً وأقلّ ضجيجاً وذات أنابيب إطلاق قذائف أكثر عدداً مقارنة بالفئة Type 094. وذُكر أنّها ستزوَّد بقذائف بالستية JL-3 أطول مدى من JL-2[32].

الطائرات والقذائف الانسيابية

استناداً إلى التقرير السنوي لوزارة الدفاع الأمريكية لسنة 2017 حول القدرة العسكرية الصينية، فإن سلاح الجوّ التابع لجيش التحرير الشعبي (PLAAF)، «غير مكلَّف بمهمّة نووية حالياً»[33]. لكن يرجَّح وجود شيء من القدرة النووية المتبقّية. وفي عام 2016، أكّد سلاح الجوّ تقارير إخبارية رسمية صينية بأنّه يبني قاذفة استراتيجية بعيدة المدى[34]. واستناداً إلى مصادر عسكرية صينية، ستتميّز الطائرة، واسمها H-20، بخصائص شبحية تضاهي خصائص القاذفة B-2 الأمريكية[35]. وذُكر أنّه أُسند إلى سلاح الجوّ مهمة «ردع استراتيجي» في عام 2012[36]. لكن لم يتأكّد إن كان للطائرة الجديدة دور نووي.

ينشر جيش التحرير الصيني حالياً أو يُعتقد أنّه يطوّر أنواعاً مختلفة من القذائف الانسيابية التي تُطلَق من الأرض ومن البحر ومن الجوّ. لكنّ تقييم المركز الوطني للاستخبارات الجوية والفضائية لتهديدات القذائف البالستية والانسيابية لسنة 2017 لم يتحدّث عن امتلاك أيّ من القذائف البالستية الصينية قدرة نووية[37]. لكنّه ذكر في تقييمه السابق الصادر في عام 2013 القذيفة دونغهاي 10 (DH-10، وكذلك تشانغجيان 10، CJ-10) بأنّها نظام «تقليدي أو نووي» (ذو قدرة مزدوجة). وأشار ستيوارت، مدير وكالة الاستخبارات الدفاعية الأمريكية، في إفادته في أيار/مايو 2017 إلى أنّ الصين تطوّر قذائف انسيابية جديدة تُطلَق من الجوّ، وأنّه «ربّما كان لإحداها حمولة نووية»، لكنّه لم يحدّد النظم[38].

---

(31) US Department of Defense (DOD), *Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2017*, p. 24.

(32) J. Dempsey and H. Boyd, «Beyond JL-2: China's Development of a Successor SLBM Continues,» Military Balance blog, International Institute for Strategic Studies, 7 August 2017.

(33) US Department of Defense (DOD), *Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2017*, p. 61.

كانت الطائرات الحربية المتوسّطة المدى وسيلة الصين الأولى لإيصال أسلحة نووية، وقد استُخدمت في تنفيذ أكثر من 12 تجربة نووية جوّية في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي. انظر: R. Norris, A. S. Burrows, and R. W. Fieldhouse, *Nuclear Weapons Databook, vol. 5: British, French, and Chinese Nuclear Weapons*, National Resources Defense Council (Boulder, CO: Westview Press, 1994), pp. 367–368.

(34) L. Zhao, «PLA Air Force Commander Confirms New Strategic Bomber,» *China Daily*, 2/9/2016, and L. Zhao, «Long-range Bomber May be in China's Plans,» *China Daily*, 7/7/2015.

(35) A. Tate, «Details Emerge about Requirement for China's New Strategic Bomber,» *Jane's Defence Weekly* (4 January 2017), p. 4.

(36) US Department of Defense (DOD), *Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2016,* p. 38.

(37) US Air Force, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), *Ballistic and Cruise Missile Threat.*

(38) Stewart, «Worldwide Threat Assessment,» Armed Services Committee, US Senate, 23 May 2017.

الجدول الرقم (6 ـ 6)

القوّات النووية الصينية، كانون الثاني/يناير 2018

النوع/التسمية الصينية (التسمية الأمريكية)	عدد منصّات الإطلاق المنتشرة	السنة الأولى للنشر	المدى (كم)[أ]	حصيلة الرؤوس الحربية	عدد الرؤوس الحربية[ب]
قذائف بالستية ذات قواعد برّية[ج]	131[د]				186
DF-4 (CSS-3)	5	1980	5500	1 x 3.3 Mt	10
DF-5A (CSS-4 Mod 2)	10	2015	12000	3 x 200-300 kt	10
DF-5B (CSS-4 Mod 3)	10	..	..	MIRV	30
DF-15 (CCS-6 Mod 1)	..	1994	600	(1 x 10-50 kt)	..[هـ]
DF-21 (CSS-5 Mods 1/2)	أكثر من 50	1991	2100[و]	1 x 200-300 kt	80
DF-21 (CSS-5 Mod 6)	..	2016	2100[و]	1 x 200-300 kt	..
DF-26 (CSS-..)	16	(2018)	أكثر من 4000	1 x 200-300 kt	16
DF-31 (CSS-10 Mod 1)	8	2006	أكثر من 7000	(1 x 200-300 kt)	8
DF-31A (CSS-10 Mod 2)	32	2007	أكثر من 11200	(1 x 200-300 kt)	32
DF-31AG (CSS-10 Mod ..)	..	(2018)	..	..	..
DF-41 (CSS-X-20)	..	(2018)	(12000)	MIRV	..
قذائف بالستية تُطلق من البحر[ز]	48				48[ح]
JL-2 (CSS-NX-14)	48	(2016)	أكثر من 7000	(1 x 200-300 kt)	48
طائرات[ط]	(20)				(20)
H-6 (B-6)	(20)	1965	3100	1 × قنبلة/(ALCM)	(20)
هجومية (..)	..	1972 ـ ..	..	1 × قنبلة	..
قذائف انسيابية[ي]	..				..
المجموع					**280**[ك]

.. = معلومات غير متاحة أو غير صالحة؛ ( ) = الرقم غير مؤكَّد؛ ALCM = قذيفة انسيابية تُطلَق من الجوّ؛ kt = كيلوطن؛ Mt = ميغا طن، MIRV = ناقلة عائدة ذات رؤوس متعدّدة فردية التوجيه.

(أ) ذُكر مدى الطائرة لأغراض توضيحية فقط، لأن المدى الفعلي للمهمّة يعتمد على طريقة التحليق وعلى حمولة الأسلحة.

(ب) الأرقام مستندة إلى تقدير وجود رأس حربي واحد لكلّ منصّة ذات قدرة نوويّة، باستثناء DF-5B ذات الرؤوس الحربية المتعدّدة الفردية التوجيه، والتي يُقدَّر أنّها تحمل 3 رؤوس حربية. لكن لا يُعتقَد أنّ الرؤوس الحربية منتشرة على منصّات إطلاق في الأوضاع العادية، ولكن يُحتفَظ بها في مرافق تخزين. كما أنّ كلّ التقديرات تقريبية.

(ج) تعرّف الصين المدى القصير لقذيفة ما بأنّه أقلّ من 1000 كم؛ والمدى المتوسّط بأنّه 1000 ـ 3000 كم؛ والمدى الطويل 3000 ـ 8000 كم؛ والمدى العابر للقارّات بأنّه أكبر من 8000 كم.

(د) يشمل التقدير منصّات الإطلاق النوويّة فقط. لكن ربّما توجد منصّات يمكن إعادة تحميل القذائف عليها مرّة واحدة أو أكثر.

(هـ) خلَصت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في سنة 1993 إلى أنّ الصين طوّرت «على نحو شبه مؤكَّد» رأساً حربياً للقذيفة DF-15، مع أنّه لم يتضّح إن تمّ نشر هذه القدرة أم لا.

(و) يُعتقد أن مدى القذيفة DF-21 النوويّة بنماذجها النوويّة المتنوعة (CSS-5 Mod 1, 2, 6) يزيد على المدى 1750 كم الذي يُذكر عادة.

(ز) يُعتقَد أنّ القذيفة البالستية التي تُطلق من غواصات JL-1، والعائدة إلى ثمانينيات القرن الماضي، ما عادت عاملة.

(ح) يعتمد التقدير على افتراض إنتاج رؤوس حربية للقذائف البالستية التي تُطلَق من الغوّاصات JL-2 والمحمَّلة على الغوّاصات ذات المحرّكات النوويّة Type 094 (الفئة جين). لكنّ الوضع العملاني للقذيفة غير واضح.

(ط) الطائرات الصينية غير مكلَّفة بمهمّات إيصال نوويّ حالياً، لكن يُفترَض هنا وجود بقاء شيء من القدرة النوويّة المتبقّية.

(ي) يُدرج تقييم المركز الوطني للاستخبارات الجوّية والفضائية (NASIC) التابع لسلاح الجوّ الأمريكي لسنة 2013 بشأن تهديدات القذائف البالستية والانسيابية القذيفةَ الانسيابية التي تُطلَق من الأرض DH-10 كقذيفة «تقليدية أو نوويّة»، وجاء في إحاطة قيادة الضربات العالمية التابعة لسلاح الجوّ الأمريكي لسنة 2013 أنّ CJ-20 قذيفة نووية. لا ترد هذه التسميات في تقييم المركز الوطني للاستخبارات الجوّية والفضائية (NASIC) لسنة 2017 في موضوع تهديدات القذائف البالستية والانسيابية، لكن ربّما تعمل الصين على تطوير قذائف انسيابية ذات قدرة نووية.

(ك) إضافة إلى نحو 254 رأساً حربياً مرصوداً للقوّات عاملة (والتي تشمل تقدير وجود قدرة متبقّية لتوجيه ضربة جوّية)، يُعتقَد أنّ 26 رأساً حربياً آخر قيد التخزين أو الإنتاج لتسليح قذائف DF-26 إضافية وقذائف DF-41 مستقبلية. ويُعتقَد أنّ المخزون الإجمالي يتألّف من نحو 280 رأساً حربياً وهو يزيد ببطء.

المصادر: US Air Force, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), Ballistic and Cruise Missile Threat, various years; US Air Force Global Strike Command, various documents; US Central Intelligence Agency, various documents; US Defense Intelligence Agency, various documents; US Department of Defense, Military and Security Developments Involving the People's Republic of China, various years; International Institute for Strategic Studies, *The Military Balance 2018* (London: Routledge, 2018); H. M. Kristensen, R. S. Norris, and M. G., McKinzie, *Chinese Nuclear Forces and US Nuclear War Planning* (Washington, DC: Federation of American Scientists/Natural Resources Defense Council, 2006), and «Nuclear Notebook,» *Bulletin of the Atomic Scientists*, various issues; Google Earth (authors' estimate).

VI القوّات النووية الهندية

شانون ن. كايل
هانس م. كريستنسِن

يقدَّر أنّ لدى الهند ترسانة مؤلّفة من 130 ـ 140 سلاحاً نووياً (انظر الجدول الرقم (6 ـ 7)). يستند هذا الرقم إلى حسابات مخزون الهند من البلوتونيوم المخصّص لصنع أسلحة نووية وإلى عدد نظم الإيصال عاملة ذات القدرة النووية. ويُعتقد على نطاق واسع أنّ الهند توسّع بالتدريج حجم مخزونها من الأسلحة النووية إضافة إلى توسيع بنيتها الأساسية لإنتاج رؤوس حربية نووية.

إنتاج الموادّ الانشطارية لأغراض عسكرية

يُعتقَد أنّ الأسلحة النوويّة الهندية معتمدة على البلوتونيوم. كان إنتاج البلوتونيوم يتمّ في مركز بهابْها للبحوث الذرّية (BARC) في ترومباي بمومباي بواسطة المفاعل الحراري سيروس الذي كان يعمل بالماء الثقيل بقدرة 40 ميغاواط حراري، والذي أُغلق في آخر سنة 2010، والمفاعل دهروفا الذي يعمل بالماء الثقيل بقدرة 100 ميغاواط. وتشغّل الهند منشأة إعادة معالجة البلوتونيوم لأغراض عسكرية في مركز بهابْها[1].

تخطّط الهند لبناء ستّة مفاعلات توليد سريعة بحلول ثلاثينيات القرن، وهو ما سيزيد إلى حدّ بعيد قدرة الهند على إنتاج البلوتونيوم الذي يمكن استخدامه في صنع أسلحة[2]. ويجري بناء

---

(1) International Panel on Fissile Material (IPFM), «Facilities: Reprocessing Plants,» 12 February 2018.

(2) M. V. Ramana, «A Fast Reactor at Any Cost: The Perverse Pursuit of Breeder Reactors in India,» *Bulletin of the Atomic Scientists* (3 November 2016).

مفاعل مولّد سريع نموذجي أوّلي (PFBR) غير مشمول بضمانات بقدرة 500 ميغاواط كهربائي في مجمّع مركز أنديرا غاندي للبحوث الذرية (IGCAR) في كالْباكام بولاية تاميل نادو. ويُتوقَّع دخول المفاعل المولّد النموذجي الأوّلي الخدمة في منتصف عام 2018 بعد معاناته من عدد من التأخيرات الفنّية[3]. وأعلن مركز أنديرا غاندي أنّه سيتمّ بناء منشأة دورة وقود مفاعل سريع (FRFCF) في كالْباكام لإعادة معالجة الوقود المستهلَك الذي يُجلَب من المفاعل المولّد السريع النموذجي الأوّلي ومن مفاعلات التوليد السريع التي ستُبنى لاحقاً. ومن المقرَّر أن تدخل هذه المنشأة الخدمة بحلول عام 2022[4].

تعكف الهند حالياً على زيادة قدراتها في مجال تخصيب اليورانيوم. وهي تُواصِل تخصيب اليورانيوم في منشأة الطرد المركزي الغازي الصغيرة في مصنع راتيهالي للموادّ النادرة بالقرب من مايسور بولاية كارْنتاكا لإنتاج يورانيوم عالي التخصيب (HEU) واستخدامه وقوداً لمفاعلات بحرية. كما بدأت الهند ببناء منشأة تخصيب جديد بالطرد الغازي المركزي على نطاق صناعي، تسمّى منشأة تخصيب الموادّ الخاصّة (SMEF)، في موقع في كارنْتاكا. ستكون منشأة ذات استخدام مزدوج، تُنتج يورانيوم عالي التخصيب لأغراض عسكرية ومدنية[5]. إنّ توسيع قدرة تخصيب اليورانيوم في الهند مدفوع بخطط لبناء مفاعلات دفْع بحرية جديدة. لكن يمكن من الناحية النظرية استخدام اليورانيوم عالي التخصيب الذي يتمّ إنتاجه في المنشآت في صنع أسلحة نوويّة حرارية أو انشطارية[6].

الطائرات

تشكّل الطائرات أنضج مكوّن في القدرات الهجومية النوويّة الهندية. وذُكر أنّ سلاح الجوّ الهندي اعتمد الطائرة الحربية ميراج 2000H المتعدّدة المهامّ لإيصال قنابل مدفوعة بالجاذبية[7]. وتسري تكهّنات على نطاق واسع بأنّه ربّما يكون للطائرة الحربية القاذفة للقنابل جاغوار IS دور إيصال نووي أيضاً[8].

---

(3) «Plan to Make 6 N-reactors Operational by 2039,» *Deccan Herald*, 5/11/2017.

(4) «HCC to Construct Fuel Processing Facility at Kalpakkam,» 7 August 2017, and World Nuclear News, «India Awards Contract for Fast Reactor Fuel Cycle Facility,» 8 August 2017.

(5) D. Albright and S. Kelleher-Vergantini, *India's Stocks of Civil and Military Plutonium and Highly Enriched Uranium, End 2014* (Washington, DC: Institute for Science and International Security, 2015).

(6) A. Levy, «India is Building a Top-secret Nuclear City to Produce Thermonuclear Weapons, Experts Say,» *Foreign Policy* (16 December 2015).

(7) G. Kampani, «New Delhi's Long Nuclear Journey: How Secrecy and Institutional Roadblocks Delayed India's Weaponization,» *International Security*, vol. 38, no. 4 (Spring 2014), pp. 94 and 97–98.

(8) S. Cohen and S. Dasgupta, *Arming without Aiming: India's Military Modernization* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2010), pp. 77–78, and India Defence Update, «SEPECAT Jaguar is India's Only Tactical Nuclear Carrying and Ground Attack Aircraft,» 13 December 2016.

القذائف ذات القواعد البرّية

بموجب برنامج تطوير القذائف الموجهة المتكاملة الذي بدأ في سنة 1983، طوّرت مؤسسة البحث والتطوير الدفاعي (DRDO) الهندية عائلتَي قذائف بالستية برّية وذات قدرة نوويّة: عائلة بريثفي (Prithvi) المؤلَّفة من ثلاثة أنواع من القذائف القصيرة المدى ذات المراحل الثلاث والوقود الصلب والنقّالة على الطرق (مع أنّه يُعتقد أنّ Prithvi-II فقط ذات قدرة نووية)، وعائلة القذائف البالستية أغني (Agni) الأبعد مدى وذات الوقود الصلب. صُمّمت هذه الأخيرة لإتاحة قدرة ردّ سريع نووي، وقد استحوذت بدرجة كبيرة على دور الإيصال النووي المسنَد إلى القذيفة بريثفي.

أغني I قذيفة نقّالة على الطرق وذات مرحلة واحدة، ويبلغ مداها 700 كم. نُشرت هذه القذيفة ذات القدرة النووية لأوّل مرّة في عام 2007.

أغني II قذيفة بالستية نقّالة على سكك الحديد، ذات مرحلتين وتعمل بالقود الصلب ويمكنها إيصال حمولة 1000 كغ بمدى يتجاوز 2000 كم. دخلت هذه القذيفة الخدمة في الجيش الهندي تحت سيطرة قيادة القوّات الاستراتيجية (SFC)، وهي الهيئة المسؤولة عن ممارسة القيادة والسيطرة التشغيلية على الأسلحة النووية في البلاد. ويظهر أنّ أغني II تعاني مشكلات تقنية؛ وبحسب التقديرات العائدة إلى سنة 2017، نُشر أقلّ من 10 منصّات إطلاق[9]. ففي 4 أيار/مايو 2017، أخفقت تجربة مستخدم لقذيفة أغني II حين تعيّن وقف التجربة بُعَيد إطلاق القذيفة. ولم يعلّق مسؤولون في وزارة الدفاع الهندية على سبب الفشل[10].

أغني III قذيفة متنقّل نقّالة على سكك الحديد، ذات مرحلتين ومدى يتجاوز 3000 كم. وقد أُدخلت الخدمة في سنة 2011، لكنّ تقديرات ذكرت في عام 2017 أنّه نُشر أقلّ من 10 منصّات إطلاق[11]. وفي 27 نيسان/أبريل 2017، أُجرت قيادة القوّات الاستراتيجية تجربة إطلاق ناجحة لقذيفة أغني III في أثناء مناورة تدريب مستخدمين. واختيرت القذيفة عشوائياً من مجموعة قذائف تمّ إنتاجها[12].

تعمل الهند على تطوير قذيفتين بالستيتين أبعد مدى، أغني IV وأغني i-V، وهما ستمنحان الهند القدرة لأوّل مرّة على ضرب أهداف في مختلف أنحاء الصين. وتخضع قذائف أغني IV النقّالة على الطرق وذات المرحلتين ومدى يتجاوز 3500 كم للتطوير وتجارب الاستخدام. واختبرت قيادة

(9) US Air Force, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), *Ballistic and Cruise Missile Threat* (Wright-Patterson Air Force Base, OH: NASIC, 2017), p. 25.

(10) R. Pandit, «Trial of Agni-II Ballistic Missile Fails: Sources,» *Times of India*, 4/5/2017.

(11) US Air Force, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), *Ballistic and Cruise Missile Threat.*

(12) «India Successfully Test Fires Nuclear Capable Agni-III Missile off Odisha Coast,» *New Indian Express*, 27/4/2017.

القوات الاستراتيجية قذيفة أغني IV بنجاح في 2 كانون الثاني/يناير 2017، وكانت سادس تجربة إطلاق ناجحة لهذه القذيفة[13].

أعطت منظّمة البحث والتطوير الدفاعي (DRDO) الأولوية لتطوير القذيفة أغني V نقّالة على الطرق وذات الثلاث مراحل ومدى يتخطّى 5000 كم. وخلافاً لقذائف أغني الأخرى، أغني V مصمَّمة لتُخزَّن وتُطلَق من منظومة حاوية متنقّلة، وهذا ترتيب يزيد، من جملة أمور أخرى، الجاهزية التشغيلية بخفض الزمن اللازم لوضع القذائف في حالة تأهّب عند نشوب أزمة[14]. وفي 18 كانون الثاني/يناير 2018، خضعت قذيفة أغني V لتجربة إطلاق للمرّة الثانية من حاوية مختومة وُضعت على شاحنة في مجمّع موقع التجارب المتكامل في جزيرة عبد الكلام (جزيرة ويلِر سابقاً). حلّقت القذيفة في مسار مبرمَج لمدى مسافة 4900 كم. تلك كانت ثالث تجربة إطلاق من حاوية على منصّة إطلاق نقّالة على الطرق، وتجربة التحليق الخامسة الناجحة للقذيفة أغني V منذ عام 2012[15]. لكن يتعيّن إخضاع القذيفة لتجارب تحليق إضافية كثيرة قبل إدخالها الخدمة.

تُواصِل الهند برنامج تطوير تكنولوجي لناقلة عائدة ذات رؤوس متعدّدة فردية التوجيه (MIRV). لكن صدر عن مسؤولين في منظّمة البحث والتطوير الدفاعي بيانات متضاربة حيال ما إذا كانت الهند سنشر هذه الناقلات على أغني V أو على أغني VI مستقبلية ذات مدى أبعد[16]. ولا تزال أغني VI في انتظار الموافقة، لكنّها قد تبدأ مرحلة التجارب قريباً في سنة 2018.

القذائف ذات القواعد البحرية

تُواصِل الهند تطوير المكوّن البحري لثالوث قوّاتها النوويّة سعياً لامتلاك قدرة توجيه ضربة ثانية مؤكَّدة. وهي تبني أسطولاً ربّما يضمّ ما يصل إلى خمس غواصات ذات محرّكات نووية ومزوّدة بقذائف بالستية كجزء من مشروع سفن ذات تكنولوجيا متقدّمة يمتدّ أربعة عقود.

أطلقت الهند غوّاصتها الأولى أريهانت ذات المحرّك النووي والمصنّعة محلّياً في سنة 2009، وأُدخلت الخدمة بشكل رسمي في 2016[17]. وذكرت تقارير إخبارية هندية في كانون الثاني/يناير

(13) T. S. Subramanian, «Agni-IV Test a «Grand Success»,» *The Hindu*, 2/1/2017.

(14) S. Aroor, «New Chief of India's Military Research Complex Reveals Brave New Mandate,» *India Today*, 13/7/2013.

(15) S. K. Gurung, «India Successfully Test-fires Nuclear-Capable Agni-5 Ballistic Missile,» *Economic Times*, 18/1/2018.

(16) R. Basrur and J. Sankaran, «India's Slow and Unstoppable Move to MIRV,» in: M. Krepon, T. Wheeler and S. Mason, eds., *The Lure and Pitfalls of MIRVs: From the First to the Second Nuclear Age* (Washington, DC: Stimson Center, 2016), pp. 149–176.

(17) P. Dinakar, «Now, India has a Nuclear Triad,» *The Hindu*, 18/10/2016.

2018 أنّ أريهانت أُخرجت من الخدمة لمدّة 10 شهور لتنفيذ إصلاحات بعدما أصاب مقصورةَ الدفع ضرر شديد لتسرّب المياه عندما تُركت كُوّة مفتوحة خطأً في أثناء مغادرتها الميناء[18]. وأُطلقت غوّاصة ثانية هي أريغات INS (كان يُظَنّ أنّ اسمها أريدهامان) في تشرين الثاني/نوفمبر 2017[19]. وذُكر أنّ العمل بدأ على غواصة ثالثة يُتوقَّع إطلاقها في سنة 2020، وعلى غواصة رابعة يُتوقَّع إطلاقها في سنة 2022[20].

الغواصة أريهانت مجهَّزة بمنظومة إطلاق عمودي من أربعة أنابيب، وستحمل ما يصل إلى 12 قذيفة بالستية K-15 (وتُعرف أيضاً باسم B05) ذات مرحلتين ومدى يبلغ 700 كم. وزعمت تقارير غير مؤكَّدة أنّ أريهانت مجهَّزة بثمانية أنابيب إطلاق لحمل 24 قذيفة K-15 (ثلاث قذائف لكلّ أنبوب إطلاق)، لكنّ المركز الوطني للاستخبارات الجوّية والفضائية التابع لسلاح الجوّ الأمريكي لم يأتِ على ذكر أنابيب إطلاق إضافية في غواصة ثانية في تقييمه لسنة 2017 لتهديدات القذائف البالستية والانسيابية[21]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2015، أجرت قيادة القوات الاستراتيجية ومؤسسة البحث والتطوير الدفاعي تجربة قذف تحت الماء لقذيفة وهمية من الغواصة أريهانت كما ذُكر، لكن لغاية آخر سنة 2017، لم تُجر تجربة الإطلاق الأولى لقذيفة K-15 من غواصة[22].

تعمل مؤسسة البحث والتطوير الدفاعي على تطوير قذيفة بالستية تُطلق من البحر ذات مرحلتين ومدى يبلغ 3500، تسمّى K-4، لتحلّ محلّ القذيفة K-15 آخر الأمر[23]. يمكن للغوّاصة أريهانت حمل أربع قذائف K-4 على الأكثر، لكنّ الغوّاصة أريغات ستكون قادرة على حمل ثماني قذائف. وفي 17 كانون الأوّل/ديسمبر 2017، أخفقت تجربة إطلاق قذيفة K-4 من منصّة مغمورة في خليج البنغال. لم يذكر المسؤولون الهنود معلومات عن سبب الإخفاق[24]. وقد اختُبرت القذيفة من قبل

(18) D. Peri and J. Joseph, «INS Arihant Left Crippled After «Accident» 10 Months Ago,» *The Hindu*, 8/1/2018.

(19) F. S. Gady, «The Indian Navy's Second Nuclear-Powered Ballistic Missile Submarine was Quietly Launched in November,» *The Diplomat*, 13/12/2017.

(20) S. Unnithan, «A Peek into India's Top Secret and Costliest Defence Project, Nuclear Submarines,» *India Today*, 10/12/2017.

(21) Indian Defence Update, «India's 2nd Nuclear Submarine «INS Aridhaman» to be Deadlier than INS Arihant,» 27 December 2016, and US Air Force, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), *Ballistic and Cruise Missile Threat.*

(22) Indian Defence News, «Confirmed: First Ejection Test of K-15 (B-05) SLBM from INS Arihant SSBN,» 28 November 2015.

(23) S. Jha, «India's Undersea Deterrent,» *The Diplomat*, 30/3/2016, and US Air Force, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), *Ballistic and Cruise Missile Threat,* p. 33.

(24) M. Pubby, «Setback for Indian Missile Programme: Two Failures in a Week, Submarine Version Stuck,» *The Print*, 24/12/2017.

أربع مرّات، بما في ذلك تجربة إطلاق من الغواصة أريهانت في عام 2016[25]. وتعمل مؤسسة البحث والتطوير الدفاعي حالياً على تطوير قذيفة بالستية تُطلق من الغواصات (SLBM)، تسمّى K-5، ويُتوقَّع أن يتجاوز مداها 5000 كم، وأعلنت خططاً لتطوير قذائف (SLBM) تسمّى K-5، وهي ذات مدى أبعد[26].

للقذيفة بريثفي II نموذج بحري ذو قدرة نوويّة وهو القذيفة دهانوش التي تُطلَق من ظهر سفينة. وذُكر أنّه يمكنها حمل رأس حربي يزن 500 كغ إلى مدى أقصى 400 كم، وأنّها مصمَّمة لضرب أهداف بحرية وساحلية على السواء[27]. دخلت دهانوش الخدمة في البحرية الهندية على سفينتَي دورية ساحليتين من فئة سوكانا في القاعدة البحرية القريبة من مدينة كروار على الساحل الهندي الغربي.

القذائف الانسيابية

تعمل مؤسسة البحث والتطوير الدفاعي منذ سنة 2004 على تطوير قذيفة بالستية سرعتها دون سرعة الصوت، تسمّى نيربهاي، ولها مدى يتجاوز 700 كم، ويُعتقد أنّ لها نماذج أرضية وبحرية وجوّية. تأخّر تطوير القذيفة لمشكلات تقنية في برمجياتها التي تتحكّم بتحليقها وفي نظامها الملاحي. وعقب ثاني تجربة إطلاق فاشلة على التوالي في كانون الأوّل/ديسمبر 2016، ذكرت مصادر من داخل مؤسسة البحث والتطوير الدفاعي أنّ برنامج بيربهاي سيُلغى على الأرجح[28]. لكنّ وزارة الدفاع الهندية أعلنت في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 أنّ مؤسسة البحث والتطوير الدفاعي أجرت تجربة تحليق ناجحة لقذيفة انسيابية نيربهاي في موقع التجارب المتكامل في جزيرة عبد الكلام وأنّها «حقّقت كلّ أهداف المهمّة»[29]. ولم تؤكّد الحكومةُ الهندية تقارير إعلامية ذكرت أنّ القذيفة نيربهاي قادرة على حمل رؤوس نووية[30].

---

(25) H. K. Rout, «Maiden Test of Undersea K-4 Missile from Arihant Submarine,» *New Indian Express*, 9/4/2016.

(26) Unnithan, «A Peek into India's Top Secret and Costliest Defence Project, Nuclear Submarines,» and Jha, «India's Undersea Deterrent».

(27) Y. Mallikarjun, «Dhanush Missile Successfully Test-fired from Ship,» *The Hindu*, updated 3 November 2016, and US Air Force, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), *Ballistic and Cruise Missile Threat.*

(28) T. S. Subramanian, «Nirbhay Missile Test «an Utter Failure»,» *The Hindu*, 21/12/2016, and H. K. Rout, «DRDO's Cruise Missile Project Nirbhay on Verge of Closuren,» *New Indian Express*, 23/12/2016.

(29) Indian Ministry of Defence, Press Information Bureau, «DRDO Conducts Successful Flight Trial of «Nirbhay» Sub-sonic Cruise Missile,» 7 November 2017.

(30) R. Pandit, «India Successfully Tests its First Nuclear-Capable Cruise Missile,» *Times of India*, 8/11/2017, and F. S. Gady, «India Successfully Test Fires Indigenous Nuclear-Capable Cruise Missile,» *The Diplomat*, 8/11/2017.

الجدول الرقم (6 ـ 7)

القوّات النووية الهندية، كانون الثاني/يناير 2018

النوع/ (التسمية الأمريكية/الهندية)	عدد منصّات الإطلاق المنتشرة	السنة الأولى للنشر	المدى (كم)[أ]	حصيلة الرؤوس الحربية[ب]	عدد الرؤوس الحربية[ج]
طائرات[د]	48				48
ميراج 2000H	32	1985	1850	1× قنبلة	32
جاغوار IS	16	1981	1600	1× قنبلة	16
قذائف بالستية تُطلق من البرّ	60				60
بريثفي II	24	2003	250	1 x 12 kt	24
أغني I	20	2007	أكبر من 700	1 x 10-40 kt	20
أغني II	8	2011	أكبر من 2000	1 x 10-40 kt	8
أغني III	8	2014	أكبر من 3200	1 x 10-40 kt	8
أغني IV	0	(2018)	أكثر من 3500	1 x 10-40 kt	0
أغني V	0	(2020)	أكثر من 5200	1 x 10-40 kt	0
قذائف بالستية تُطلق من البحر	14				16
دهانوش	2	(2013)	400	1 x 12 kt	4[هـ]
K-15 (B05)[و]	(12)[ز]	(2018)	700	1 x 12 kt	(12)
K-4	(4)[ز]	..	3500	1 x 10-40 kt	0
قذائف انسيابية	..	..	..	..	..
نيربهاي ALCM[ح]	..	..	(أكبر من 700)	..	..
المجموع					**130 ـ 140**[ط]

.. = بيانات غير متاحة أو غير صالحة؛ ( ) = الرقم غير مؤكَّد؛ kt = كيلوطن، ALCM = قذيفة انسيابية تُطلَق من الجوّ.

(أ) ذُكر مدى الطائرة لأغراض توضيحية فقط، لأنّ المدى الفعلي للمهمّة يعتمد على طريقة التحليق وعلى حمولة الأسلحة. ربّما تُخفَّض حمولات القذائف لتصل إلى مداها الأقصى.

(ب) حصائل الرؤوس الحربية النوويّة الهندية غير معلومة. لكنّ التجارب النوويّة التي أُجريت في سنة 1998 أظهرت أنّ الحصائل يمكن أن تصل إلى 12 كيلوطن. لكن بما أنّه ربّما أُدخلت رؤوس حربية معزَّزة حصيلتها أكبر في الخدمة، يمكن أن تصل الحصائل إلى 40 كيلوطن. ولا يوجد دليل من مصدر مفتوح يفيد بأنّ الهند طورت رؤوساً حربية نوويّة حرارية ذات مرحلتين.

(ج) الطائرات والقذائف على اختلاف أنواعها ذات استخدامات مزدوجة. تحمل منصّاتُ إطلاق القذائف الانسيابية أكثر من قذيفة. وهذا التقدير يفترض وجدود رأس حربي واحد في المتوسّط لكلّ منصّة إطلاق. لكنّ الرؤوس الحربية ليست منتشرة على المنصّات ولكن في مرافق تخزين منفصلة. وجميع التقديرات تقريبية.

(د) هناك طائرات حربية أخرى قاذفة للقنابل ربّما يكون لها دور نووي ثانوي، منها Su-30MKI.

(هـ) يُعتقد أنّه يمكن تحميل منصّات القذائف دهانوش مرّة واحدة.

(و) أشارت مصادر إلى القذيفة K-15 البالستية التي تُطلق من الغواصات بأنّها ساغاريكا، وهو اسم مشروع تطوير القذيفة.

(ز) تستخدم القذائف K-15 وK-4 أنابيب الإطلاق الأربعة ذاتها في الغواصة ذات المحرّك النووي والمزوّدة بقذائف بالستية أريهانت INS. يمكن لكلّ أنبوب إطلاق أن يحتوي إمّا على 3 قذائف K-15 في حاوية قذائف ثلاثية أو قذيفة K-4 واحدة الأكبر حجماً (بعدما تدخل هذه القذيفة الخدمة العملية). لذلك، ربّما يكون للقذيفة K-15 اثنتي عشرة منصّة إطلاق، وللقذيفة K-4 أربع منصّات وذلك استناداً إلى المركز الوطني للاستخبارات الجوية والفضائية التابع لسلاح الجوّ الأمريكي.

(ح) ذكرت تقارير أنّه ربّما يكون لقذيفة قيد التطوير تسمّى نيربهاي قدرة نووية، لكنّ الحكومة الهندية لم تؤكّد ذلك.

(ط) إضافة إلى الرؤوس الحربية الـ124 التي يقدَّر أنّها مرصودة لمنصّات الإطلاق المنتشرة، ربّما أُنتجت الرؤوس الحربية اللازمة للقذائف البالستية المتوسّطة المدى أغني III الحالية وأغني IV المستقبلية، وهو ما يجعل إجمالي المخزون 130 ـ 140 رأساً حربياً.

المصادر: Indian Ministry of Defence, annual reports and press releases; International Institute for Strategic Studies, *The Military Balance 2018* (London: Routledge, 2018); US Air Force, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), Ballistic and Cruise Missile Threat, various years; Indian news media reports; «Nuclear notebook,» *Bulletin of the Atomic Scientists*, various issues (authors' esitmates).

VII القوّات النووية الباكستانية

شانون ن. كايل
وهانس م. كريستنسِن

تُواصِل باكستان إعطاء الأولوية لتطوير ونشر أسلحة نوويّة ومنظومات إيصال حديثة لتكون جزءاً من «وضعية الردع الطيفي الشامل» إزاء الهند. ويُقدَّر بأنّه كان في حوزة باكستان لغاية كانون الثاني/يناير 2018 ما بين 140 و150 رأساً حربياً (انظر الجدول الرقم (6 ـ 8)). والراجح أنّ ترسانة الأسلحة النوويّة الباكستانية ستتعاظم بدرجة كبيرة في العقد القادم، مع أنّ تقديرات الزيادة في أعداد الرؤوس الحربية متفاوتة كثيراً[1].

يُعتقَد أنّ باكستان تزيد بالتدريج مخزوناتها من المـوادّ الانشطارية ذات الاستخدام العسكري، وهي تضمّ كلّاً من اليورانيوم عالي التخصيب (HEU) والبلوتونيوم (انظر القسم X). يقع مجمّع إنتاج البلوتونيوم في خوشاب بإقليم البنجاب بباكستان، وهو مكوّن من أربعة مفاعلات نووية عاملة تعمل بالماء الثقيل ومنشأة إنتاج ماء ثقيل[2]. ويظهر أنّ باكستان تزيد قدرتها على إعادة معالجة الوقود النووي المستهلَك، بمعنى فصل البلوتونيوم بطريقة كيميائية عن وقود المفاعل المشَعَّع. وتمّت توسعة منشأة صغيرة لإعادة المعالجة في منشأة المختبرات الجديدة في معهد باكستان للعلوم والتكنولوجيا (PINSTECH) بالقرب من مدينة روالْبندي.

(1) T. Dalton and M. Krepon, *A Normal Nuclear Pakistan* (Washington, DC: Stimson Center and Carnegie Endowment for International Peace, 2015), and H. M. Kristensen and R. Norris, «Pakistani Nuclear Forces, 2016,» *Bulletin of the Atomic Scientists*, vol. 72, no. 6 (October–November 2016), pp. 368–376.

(2) S. Burkhard, A. Lach, and F. Pabian, «Khushab Update,» Institute for Science and International Security, Report, 7 September 2017.

وشُيّدت منشأة أكبر لإعادة المعالجة في مجمّع تشاشما للطاقة النووية في البنجاب، وربّما صارت عاملة[3].

تُجرى عمليات تخصيب اليورانيوم في منشأة الطرد المركزي في مجمّع مختبرات خان البحثية (KRL) في مدينة كهوتا بإقليم البنجاب، وفي منشأة أصغر في بلدة غـادْوال بالبنجاب أيضاً. وربّما هناك منشأة تخصيب يورانيوم جديدة قيد الإنشاء في مجمّع خان في مدينة كهوتا[4]. لكنّ قدرة باكستان على إنتاج اليورانيوم العالي التخصيب (HEU) اللازم لصنع أسلحة نووية محدودة لمحدودية مواردها الطبيعية من اليورانيوم الطبيعي[5].

الطائرات

على الأرجح أنّ الطائرات التي أُسند إليها دور إيصال نووي هي طائرات ميراج III وميراج V التابعة لسلاح الجوّ الباكستاني. واستُخدمت الطائرة ميراج III في اختبارات التحليق التطويرية للقذيفة الانسيابية رعد ذات القدرة النووية والتي تُطلق من الجوّ، في وقت يُعتقد أنّه أُسند إلى الطائرات Mirage V دور توجيه ضربات بقنابل نووية مدفوعة بالجاذبية[6].

تُواصِل باكستان حيازة طائرات من نوع ثندر JF-17، وهي طائرة حربية خفيفة متعدّدة المهام قليلة التكلفة يتمّ إنتاجها بالتعاون مع الصين لتحلّ محلّ طائراتها الهرمة من نوع ميراج. وتحدّثت تقارير عن عزم سلاح الجوّ الباكستاني على دمج قذيفة رعد الانسيابية ذات القدرة المزدوجة والتي تُطلق من الجوّ (انظر أدناه) مع الطائرة JF-17، مع أنّه لم يتّضح إن كان ذلك يعني إسناد دور إيصال نووي إلى هذه الطائرة[7].

اشترت باكستان 40 طائرة حربية F-16A/B من الولايات المتّحدة في ثمانينيات القرن الماضي. وتحدّثت تقارير غير مؤكَّدة عن تعديل باكستان بعضاً من هذه الطائرات لتتولّى دور إيصال نووي[8].

(3) D. Albright and S. Kelleher-Vergantini, «Pakistan's Chashma Plutonium Separation Plant: Possibly Operational,» Institute for Science and International Security, Imagery Brief, 20 February 2015.

(4) C Cartwright and K. Dewey, «Spin Strategy: Likely Uranium Facility Identified in Pakistan,» *Jane's Intelligence Review*, vol. 28, no. 11 (November 2016), pp. 48–52.

(5) International Panel on Fissile Material (IPFM), «Pakistan May be Building a New Enrichment Facility,» IPFM Blog, 16 September 2016.

(6) P. Kerr and M. B. Nikitin, *Pakistan's Nuclear Weapons*, Congressional Research Service (CRS) Report for Congress RL3248 (Washington, DC: US Congress, CRS, 2016), p. 7.

(7) R. Fisher, «JF-17 Block II Advances with New Refuelling Probe,» *Jane's Defence Weekly* (27 January 2016), and U. Ansari, «Despite Missile Integration, Nuke Role Unlikely for Pakistan's JF-17,» *Defense News*, 7/2/2013.

(8) لمزيد من التحليل لدور الطائرة F-16، انظر: Kristensen and Norris, «Pakistani Nuclear Forces, 2016».

القذائف البالستية ذات القواعد البرّية

توسّع باكستان ترسانتها من القذائف البالستية ذات القدرة النوويّة التي تتألّف من سلاسل نظم قصيرة ومتوسّطة المدى. وهي تنشر حالياً القذيفة غزنوي (وتسمّى حتف ـ 3 أيضاً) والقذيفة شاهين ـ 1 (حتف ـ 4) البالستية القصيرة المدى وعاملة بالوقود الصلب والنقّالة على الطرق. ويجري تطوير نموذج أبعد مدى للقذيفة شاهين ـ 1، وهو شاهين ـ 1أ.

تنشر باكستان نوعين من القذائف البالستية المتوسّطة المدى (MRBM) وذات القدرة النوويّة: القذيفة غوري (حتف ـ 5) النقّالة على الطرق وعاملة بالوقود السائل، ويبلغ مداها 1250 كم؛ وشاهين ـ 2 (حتف ـ 6) النقّالة على الطرق وذات المرحلتين والوقود الصلب، والتي يبلغ مداها 1500 كم[9]. ويجري حالياً تطوير نموج أبعد مدى، اسمه شاهين ـ 3، وقد أُخضع لأوّل تجربة إطلاق في 2015[10]. يبلغ المدى المعلَن للقذيفة 2750 كم، وهو ما يجعلها أكبر المنظومات التي اختبرتها باكستان مدى حتّى الساعة.

يعكف مجمّع الدفاع الوطني في باكستان على تطوير قذيفة بالستية جديدة متوسّطة المدى (MRBM) وذات قدرة نوويّة، تسمّى أبابيل، وهي معتمدة على هيكل ومحرّكات شاهين ـ 3 التي تعمل بالوقود الصلب[11]. وفي 24 كانون الثاني/يناير 2017، أعلنت باكستان نجاح تجربة الإطلاق الأولى للقذيفة أبابيل والتي هدفت إلى «التحقّق من البراميترات التصميمية والتقنية المتنوّعة لنظام السلاح»[12]. واستناداً إلى دائرة الصحافة لدى القوّات المسلّحة، القذيفة «قادرة على إيصال عدّة رؤوس حربية باستخدام تكنولوجيا الناقلة العائدة ذات الرؤوس المتعدّدة الفردية التوجيه (MIRV)» ويجري تطويرها لـ «[ضمان] إمكان بقاء قذائف باكستان البالستية في بيئة الدفاع الصاروخي البالستي (BMD) المتنامي في المنطقة»[13]. وذُكر أنّ مجمّع الدفاع الوطني بباكستان يطوّر التكنولوجيا اللازمة لنشر قذائف مجهَّزة بـ(MIRV) كإجراء مضادّ لنظام الدفاع الصاروخي البالستي المرتقب في الهند[14].

---

(9) US Air Force, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), *Ballistic and Cruise Missile Threat* (Wright-Patterson Air Force Base OH: NASIC, 2017), p. 25.

(10) Pakistan Inter Services Public Relations, «Shaheen 3 Missile Test,» Press Release PR-61/2015-ISPR, 9 March 2015.

(11) مجمّع الدفاع الوطني (ويسمّى أيضاً مجمّع التطوير الوطني أو مركز التطوير الوطني) وهيئته الإشرافية، وتسمّى اللجنة الهندسية والعلمية الوطنية، هما الكيانان الرئيسان المسؤولان عن برامج تطوير القذائف في باكستان. انظر: Nuclear Threat Initiative, «National Defence Complex,» updated 27 September 2011.

(12) Pakistan Inter Services Public Relations, Press Release PR-34/2017-ISPR, 24 January 2017.

(13) المصدر نفسه.

(14) S. Tasleem, «No Indian BMD for no Pakistani MIRVS,» Stimson Center, Off Ramps Initiative, Paper, 2 October 2017.

تعطي باكستان الأولوية لتطوير قذائف قصيرة المدى وذات قدرة نووية، ويظهر أنّها مخصَّصة لأداء أدوار ومهمّات نووية تكتيكية. وسعياً لوضعية «ردع كامل»، يُولي المخطّطون الدفاعيون الباكستانيون للخيارات النوويّة اهتماماً كبيراً للردّ على مبدأ عسكري هندي يتصوّر شنّ هجمات تقليدية خاطفة ولكن محدودة على الأراضي الباكستانية باستخدام قوّات منتشرة على الخطوط الأمامية[15].

نشرت باكستان نوعين من القذائف البالستية ذات المرحلة الواحدة والتي تُطلَق من البرّ، وهما قادران على إيصال رؤوس حربية نوويّة صغيرة الحجم منخفضة القوّة، إضافة إلى إيصال رؤوس حربية تقليدية: القذيفة عبدلي (حتف ـ 2) النقّالة على الطرق، ويبلغ مداها 200 كم؛ والقذيفة نصر (حتف ـ 9) النقّالة على الطرق، ويبلغ مداها 60 كم. اختُبر نظام نصر أوّل مرّة في عام 2011 باستخدام منصّة إطلاق ذات أنبوب واحد، لكنّها ظهرت بعد ذلك مع منصّة إطلاق نقّالة متعدّدة الأنابيب يمكنها إطلاق رشق من أربع قذائف[16]. وأُجريت في 5 تموز/يوليو 2017 تجربة إطلاق على نموذج محسّن يبلغ مداه 70 كم[17].

القذائف الانسيابية ذات القواعد البحرية

تسعى باكستان، في سياق جهودها الرامية إلى تحقيق قدرة توجيه ضربة ثانية مؤكَّدة، لمضاهاة الثالوث النووي الهندي بتطوير قوّة نوويّة بحرية. وأعلنت في 9 كانون الثاني/يناير 2017 أنّها أجرت بنجاح تجربة الإطلاق الأولى لقذيفة انسيابية تُطلق من الغوّاصات (SLCM)، اسمها بابر ـ 3، من «منصّة نقّالة ومغمورة» وُضعت في المحيط الهندي[18]. ويقال إنّ القذيفة نموذج بحري للقذيفة الانسيابية (GLCM) بابور ـ 2 التي تُطلق من البرّ، وأنّ مداها 450 كم (انظر أدناه). والراجح أنّه سيتمّ تحميلها على غوّاصات في الخدمة حالياً في البحرية الباكستانية من فئة أغوستا التي تعمل بالديزل والكهرباء[19].

---

(15) M. Ahmed, «Pakistan's Tactical Nuclear Weapons and Their Impact on Stability,» Carnegie Endowment for International Peace, Regional Insight, 30 June 2016, and J. Sankaran, «Pakistan's Battlefield Nuclear Policy: A Risky Solution to an Exaggerated Threat,» *International Security*, vol. 39, no. 3 (Winter 2014-2015), pp. 118–151.

(16) U. Ansari, «Pakistan Holds Parade after 7-Year Break,» *Defense News*, 24 March 2015, and A. Haroon, «Pakistan Test Fires Hatf-IX,» Dispatch News Desk (26 September 2014).

(17) Pakistan Inter Services Public Relations, Press Release PR-344/2017-ISPR, 5 July 2017.

(18) Pakistan Inter Services Public Relations, Press Release PR-10/2017-ISPR, 9 January 2017.

(19) انظر مثلاً: F. H. Khan, «Going Tactical: Pakistan's Nuclear Posture and Implications for Stability,» Institut Français des Relations Internationales (IFRI), Proliferation Papers, no. 53, September 2015, p. 41.

وفي عام 2012، كلّفت باكستان قيادة قوّة استراتيجية بحرية لتكون «الوصيّ على قدرة توجيه البلاد ضربة ثانية»[20]. ولم يتّضح إن كانت البحرية الباكستانية طوّرت بنية أساسية للقيادة والسيطرة لإدارة قوّة نووية معتمدة على الغواصات أو ترتيبات وصاية على الرؤوس الحربية النووية المنتشرة في دورية[21].

القذائف البالستية التي تُطلَق من البرّ والجوّ

إضافة إلى القذيفة الانسيابية التي تُطلَق من البحر (SLCM) بابور ـ 3، تواصل باكستان تطوير نوعين من القذائف الانسيابية ذات القدرة النووية كجزء مكمّل لسعيها لوضعية ردع كامل. **الأول** القذيفة بابور ـ 2 التي يبلغ مداها 700 كم نموذج محسَّن للقذيفة الانسيابية التي تُطلَق من الأرض (GLCM) بابور (حتف ـ 7)، وهي تتميّز بخصائص تصميم الشبحي. اختُبرت لأوّل مرّة في عام 2016[22]. و**الثاني** هو القذيفة الانسيابية التي تُطلَق من الجوّ (ALCM) رعد (حتف ـ 8) التي تزعم باكستان إمكان تحميلها برؤوس حربية تقليدية أو نووية، ويبلغ مداها أكثر من 350 كم، وهي خضعت لسبع تجارب تحليق منذ عام 2007[23]. ومع أنّ التجارب الأوّلية أُجريت باستخدام طائرة ميراج III تابعة لسلاح الجوّ الباكستاني، ذكرت تقارير أنّه ربّما تكون القذيفة قد دُمجت مع الطائرة الحربية JF-17[24]. وفي عام 2017، كشفت باكستان عن نموذج قذيفة انسيابية (ALCM) مطوَّر، وهو رعد ـ 2 وذُكر أنّه بعيد المدى[25].

(20) R. Iskander, *Murky Waters: Naval Nuclear Dynamics in the Indian Ocean* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2015), p. 17.

(21) A. Panda and V. Narang, «Pakistan Tests New Sub-launched Nuclear-Capable Cruise Missile: What Now?,» *The Diplomat*, 10/1/2017.

(22) Pakistan Inter Services Public Relations, Press Release PR-482/2016-ISPR, 14 December 2016.

(23) Pakistan Inter Services Public Relations, Press Release PR-16/2016-ISPR, 19 January 2016.

(24) Fisher, «JF-17 Block II Advances with New Refuelling Probe».

(25) B. Khan, «Pakistan Officially Unveils Extended Range Ra’ad 2 Air-Launched Cruise Missile,» Quwa Defence News and Analysis Group, 23 March 2017.

الجدول الرقم (6 ـ 8)

القوّات النووية الباكستانية، كانون الثاني/يناير 2018

النوع/(التسمية الأمريكية/ الباكستانية)	عدد منصّات الإطلاق المنتشرة	السنة الأولى للنشر	المدى (كم)[أ]	حصيلة الرؤوس الحربية[ب]	عدد الرؤوس الحربية[ج]
طائرات	36				36
F-16A/B[د]	24	1998	1600	1 × قنبلة	24
ميراج III/V	12	1998	2100	1 × قنبلة أو رعد العابرة للقارّات	12
قذائف بالستية تُطلق من البرّ	102[هـ]				102
عبدلي (حتف ـ 2)	10	(2015)	200	1 x 12 kt	10
غزنوي (حتف ـ 3)	16	2004	290	1 x 12 kt	16
شاهين ـ 1 (حتف ـ 4)	16	2003	750	1 x 12 kt	16
شاهين ـ 1أ (حتف ـ 4)[و]	..	(2017)	900	1 x 12 kt	..
شاهين ـ 2 (حتف ـ 6)	12	2014	1500	1 x 10-40 kt	12
شاهين ـ 3 (حتف ـ 6)[ز]	..	(2018)	2750	1 x 10-40 kt	..
غوري (حتف ـ 5)	24	2003	1250	1 x 10-40 kt	24
نصر (حتف ـ 9)	24	(2013)	60 ـ 70	1 x 12 kt	24
أبابيل (حتف ـ ..)	0	..	2200	MIRV أو MRV	0[ح]
قذائف انسيابية	12				12
بابور (حتف ـ 7) GLCM	12	(2014)	350[ط]	1 x 12 kt	12
بابور ـ 2 (حتف ـ ..) GLCM	..	..[ي]	700	1 x 12 kt	..
بابور ـ 3 (حتف ـ ..) SLCM	0	..[ك]	450	1 x 12 kt	0
رعد (حتف ـ 8) ALCM	..	(2017)	350	1 x 12 kt	..
رعد ـ 2 (حتف..) ALCM	..	(2018)	أكبر من 350	1 x 12 kt	..
المجموع					**140 ـ 150**

.. = بيانات غير متاحة أو غير صالحة؛ ( ) = الرقم غير مؤكَّد؛ ALCM = قذيفة انسيابية تُطلق من الجوّ؛ GLCM = قذيفة انسيابية تُطلق من الأرض؛ MIRV = ناقلة عائدة ذات رؤوس متعدّدة فردية التوجيه؛ MRV = ناقلة عائدة ذات رؤوس متعدّدة؛ SLCM = قذيفة انسيابية تُطلق من البحر؛ kt = كيلوطن.

(أ) ذُكر مدى الطائرة لأغراض توضيحية فقط، لأنّ المدى الفعلي للمهمّة يعتمد على طريقة التحليق وعلى حمولة الأسلحة. ربّما تُخفَّض حمولات القذائف لتصل إلى مداها الأقصى.

(ب) حصائل الرؤوس الحربية النوويّة الباكستانية غير معلومة. لكنّ التجارب النوويّة التي أُجريت في سنة 1998 أظهرت أنّ الحصائل يمكن أن تصل إلى 12 كيلوطن. ربّما أُدخلت في الخدمة رؤوس حربية معزَّزة حصيلتها أكبر في وقت لاحق. ولا يوجد دليل من مصدر مفتوح يفيد بأنّ باكستان طوّرت رؤوساً حربية نوويّة حرارية ذات مرحلتين.

(ج) الطائرات والقذائف على اختلاف أنواعها ذات استخدامات مزدوجة. ويمكن لمنصّات إطلاق القذائف الانسيابية حمل أكثر من قذيفة. وهذا التقدير يفترض وجود رأس حربي واحد في المتوسّط لكلّ منصّة إطلاق. لكنّ الرؤوس الحربية ليست منتشرة على المنصّات وإنما في مرافق تخزين منفصلة.

(د) تحدّثت تقارير غير مؤكَّدة عن تعديل باكستان بعضاً من الطائرات الحربية F-16 الأربعين التي اشتُريت من الولايات المتّحدة في ثمانينيات القرن الماضي لتتولّى دور إيصال أسلحة نوويّة.

(هـ) ربّما يمكن إعادة تحميل بعض منصّات الإطلاق بالقذائف مرّة واحدة أو أكثر.

(و) لم يتّضح إن كان للقذيفة شاهين ـ 1أ التسمية ذاتها لشاهين ـ 1.

(ز) لم يتّضح إن كان للقذيفة شاهين ـ 3 التسمية ذاتها لشاهين ـ 2.

(ح) ذكرت القوّات المسلّحة الباكستانية أنّ القذيفة «قادرة على إيصال رؤوس حربية متعدّدة» باستخدام تكنولوجيا الناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعدّدة الفردية التوجيه.

(ط) تزعم الحكومة الباكستانية أنّ المدى 700 كم، وهو ضعف المدى الذي ذكره المركز الوطني للاستخبارات الجوّية والفضائية التابع لسلاح الجوّ الأمريكي (NASIC).

(ي) القذيفة بابور 2، التي اختُبرت لأوّل مرّة في 14 كانون الأوّل/ديسمبر 2016، نموذج مطوّر للقذيفة بابور الأصلية الانسيابية التي تُطلَق من الأرض.

(ك) أُجريَ اختبار الإطلاق الأوّل على القذيفة الانسيابية بابور ـ 3 التي تُطلَق من البحر باستخدام منصّة مغمورة في 9 كانون الثاني/يناير 2017.

المصادر: Pakistani Ministry of Defence; various documents; US Air Force, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), Ballistic and Cruise Missile Threat, various years; International Institute for Strategic Studies, *The Military Balance 2018* (London: Routledge, 2018), and «Nuclear Notebook,» *Bulletin of the Atomic Scientists*, various issues (authors' estimates)

VIII القوّات النووية الإسرائيلية

شانون ن. كايل
وهانس م. كريستنسِن

لا تزال إسرائيل متمسّكة بسياستها القديمة، وهي عدم تأكيد حيازتها أسلحة نوويّة أو نفي ذلك رسمياً[1]. وكمثل الهند وباكستان، لم تكن إسرائيل يوماً طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار) لسنة 1968[2].

تشير وثائق حكومية أمريكية وإسرائيلية نُزعت عنها السرّية إلى أنّ إسرائيل بدأت ببناء مخزون أسلحة نووية في مطلع ستينيات القرن الماضي باستخدام بلوتونيوم أنتجه مفاعل إسرائيل البحثي ـ 2 (IRR-2) في مركز النقب للبحوث النووية القريب من ديمونا[3]. لكن لا تتوافر معلومات كثيرة للعامة عن التاريخ التشغيلي لـ(IRR-2) غير المشمول بالضمانات وقدرته على توليد الطاقة. وبقي هذا المفاعل الهرم الذي يعمل بالماء الثقيل قيد التشغيل في عام 2017 برغم وجود عدد من المشكلات الهيكلية المحدّدة[4]. وربّما يجري تشغيله اليوم لإنتاج التريتيوم أساساً[5].

---

(1) للمزيد عن دور هذه السياسة في صنع القرارات التي تمسّ الأمن القومي الإسرائيلي، انظر: A. Cohen, «Israel,» in: H. Born, B. Gill and H. Hänggi, *SIPRI, Governing the Bomb: Civilian Control and Democratic Accountability of Nuclear Weapons* (Oxford: Oxford University Press, 2010).

(2) للاطلاع على ملخّص وعلى تفاصيل أخرى عن (NTP)، انظر الملحق (أ)، القسم I في هذا الكتاب.

(3) للاطلاع على تاريخ برنامج الأسلحة النووية لدى إسرائيل، انظر: A. Cohen, *The Worst-kept Secret: Israel's Bargain with the Bomb* (New York: Columbia University Press, 2010).

(4) «Government has No Plans to Close Aging Dimona Nuclear Facility,» *Times of Israel*, 19/9/2017.

(5) International Panel on Fissile Material (IPFM), *Global Fissile Material Report 2015: Nuclear Weapon and Fissile Material Stockpiles and Production* (Princeton, NJ: IPFM, 2015), p. 26.

الجدول الرقم (6 ـ 9)

القوّات النووية الإسرائيلية، كانون الثاني/يناير 2018

النوع	المدى (كم)[أ]	الحمولة (كغ)	الوضع	عدد الرؤوس الحربية
طائرات[ب]				..
F-16A/B/C/D/I فالكون	1600	5400	205 طائرات في المخزون، ويُعتقد أنّ بعضها مؤهّل لإيصال أسلحة نوويّة	30
قذائف بالستية ذات قواعد برّية[ج]				..
أريحا 2	1500 ـ 1800	750 ـ 1000	نحو 25 قذيفة؛ نُشرت لأول مرّة في سنة 1990	25
أريحا 3	أكبر من 4000	1000 ـ 1300	أصبحت عاملة لأوّل مرّة في الأعوام 2011 ـ 2015، ويجري إحلالها بالتدريج محلّ أريحا 2	25
قذائف انسيابية				..
..	..	..	تتحدّث شائعات عن تسليح الغوّاصات دولفن التي تعمل بالديزل والكهرباء بقذائف انسيابية نوويّة تُطلق من البحر، لكنّ المسؤولين الإسرائيليين ينكرون هذه المزاعم	..
المجموع				**80**[د]

.. = غير متاح أو غير صالح.

(أ) ذُكر مدى الطائرة لأغراض توضيحية فقط، لأن المدى الفعلي للمهمّة سيكون مختلفاً. وربما تُخفَّض حمولات القذائف لبلوغ المدى الأقصى.

(ب) ربما يكون لبعض طائرات F-15I الإسرائيلية الـ25 دور إيصال نوويّ بعيد المدى أيضاً.

(ج) قذيفة أريحا 3 مبنية على مركبة الإطلاق الفضائية شافيت، والتي إذا حُوّلت إلى قذيفة بالستية، تصبح قادرة على إيصال حمولة تزن 775 كغ مسافة 4000 كم.

(د) بحسب تقدير سيبري التقريبي، تخزّن إسرائيل 80 رأساً حربياً. لكن هناك شكوك كثيرة في حجم الترسانة النووية الإسرائيلية وقدرات رؤوسها الحربية.

المصادر: A. Cohen, *The Worst-kept Secret: Israel's Bargain with the Bomb* (New York: Columbia University Press, 2010); A. Cohen and W. Burr, «Israel Crosses the Threshold,» *Bulletin of the Atomic Scientists*, vol. 62, no. 3 (May-June 2006); A. Cohen, *Israel and the Bomb* (New York: Columbia University Press, 1998); D. Albright, F. Berkhout, and W. Walker, *SIPRI, Plutonium and Highly Enriched Uranium 1996: World Inventories, Capabilities and Policies* (Oxford: Oxford University Press, 1997); *IHS Jane's Strategic Weapon Systems*, various issues; International Institute for Strategic Studies, *The Military Balance 2018* (London: Routledge, 2018); S. Fetter, «Israeli Ballistic Missile Capabilities,» *Physics and Society*, vol. 19, no. 3 (July 1990); «Nuclear Notebook,» *Bulletin of the Atomic Scientists*, various issues (authors' estimates).

يُقدَّر أنّ لدى إسرائيل نحو 80 سلاحاً نووياً (انظر الجدول الرقم (6 ـ 9))، منها نحو 30 قنبلة مدفوعة بالجاذبية تُسقط من طائرات. ويُعتقد أنّ حصوناً كثيرة تحتوي على قنابل نووية في قاعدة تل نوف الجوّية جنوب تل أبيب. ويمكن إيصال بقية الأسلحة الخمسين بقذائف بالستية ذات قواعد أرضية. تضمّ ترسانة إسرائيل قذائف أريحا 2 البالستية المتوسّطة المدى ذات المرحلتين وعاملة بالوقود الصلب. ويُعتقد أنّها موضوعة، إلى جانب منصّات نصب/نقل نقّالة، في كهوف في قاعدة جوّية قريبة من زخاريا (زكريا) بصحراء النقب[6]. كما أُعلن أنّ أريحا ـ 3، وهي قذيفة بالستية متوسّطة المدى ذات ثلاث مراحل ومدى يتجاوز 4000 كم صارت عاملة في عام 2011[7]. وفي عام 2013، أجرت إسرائيل تجربة على قذيفة أريحا 3 باستخدام محرّك جديد يتيح للقذيفة في رأي بعض المصادر مدى عابراً للقارّات ـ أي مدى يتجاوز 5500 كم[8]. لكنّ وضعها التطويري مجهول.

ذكرت تقارير كثيرة غير مؤكَّدة أنّ إسرائيل جهّزت أسطولها من الغوّاصات الألمانية الصنع التي تعمل بالديزل والكهرباء من فئة دولفن بقذائف انسيابية تُطلق من البحر ومسلّحة برؤوس نوويّة، وهو ما يمنح إسرائيل قدرة توجيه ضربة ثانية من البحر. لكنّ المسؤولين الإسرائيليين يصرّون على إنكار تلك التقارير. وكانت إسرائيل قد اشترت ستّ غوّاصات من فئة دولفن، وتسلّمت خمساً منها. ومن المقرّر تسلُّم السادسة في آخر سنة 2019[9]. وفي تشرين الأوّل/أكتوبر 2017، أعلنت الحكومة الألمانية موافقتها على تقديم دعم مالي لصفقة تُزوِّد إسرائيل بموجبها بثلاث غواصات جديدة تحلّ محلّ غواصات دولفن الثلاث الأولى التي سُلّمت في أواخر تسعينيات القرن الماضي[10]. وستدخل الغواصات الجديدة الخدمة بدءاً بعام 2027.

(6) J. O'Halloran, ed., «Jericho Missiles,» *IHS Jane's Weapons: Strategic, 2015–16* (Coulsdon: IHS Jane's, 2015), p. 53.

(7) المصدر نفسه.

(8) A. Ben David, «Israel Tests Jericho III Missile,» *Aviation Week and Space Technology* (22 July 2013).

(9) B. Opall-Rome, «Israeli Navy Backs Netanyahu's Submarine Scheme,» *Defense News*, 19 April 2017.

(10) Reuters, «Deutschland beteiligt sich finanziell an U-Booten für Israel,» [Germany participates financially in submarines for Israel], *Der Spiegel*, 23/10/2017.

IX القدرات العسكرية النووية الكورية الشمالية

شانون ن. كايل
وهانس م. كريستنسِن

تدير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (كوريا الشماليّة) برنامجاً نشطاً لكنّه شديد الغموض لإنتاج أسلحة نوويّة. ويُقدَّر بأنّ كوريا الشماليّة ربّما أنتجت 10 ـ 20 سلاحاً نووياً (انظر الجدول الرقم (6 ـ 10)). هذا التقدير مبنيّ على حسابات كمّية البلوتونيوم التي ربّما فصلتها كوريا الشماليّة عن الوقود المستهلَك الذي ينتجه مفاعلها البحثي المهدَّأ بالغرافيت بطاقة 5 ميغاواط كهربائي في مركز يونغْبيون للبحوث العلمية النوويّة (YNSRC)، وعلى افتراضات بشأن تصاميم الأسلحة الكورية الشماليّة ومهاراتها التصنيعية. ويُعتقَد أنّ كوريا الشماليّة تزيد مخزوناتها المحدودة من البلوتونيوم القابل للاستعمال في أسلحة (انظر القسم X)، مع أنّ التقديرات مختلفة بشأن مدى هذه الزيادة وسرعتها[1]. وأشارت الصور الصناعية التي التقطتها أقمار صناعية تجارية والصور الحرارية إلى أنّ المختبر الكيميائي الإشعاعي في (YNSRC) ربّما يواصل العمل بشكل متقطّع لفصل البلوتونيوم من قضبان الوقود المستهلَك[2].

أقرّت كوريا الشماليّة علناً في سنة 2016 أنّها تنتج يورانيوم عالي التخصيب (HEU) لصنع أسلحة نوويّة[3]. وسرت تكهّنات كثيرة بأنّ كوريا الشماليّة تسعى لبناء رؤوس حربية باستعمال يورانيوم عالي

(1) انظر مثلاً: Yonhap News Agency, «North Korea has 50 kg of Weapons-grade Plutonium: Seoul's Defense White Paper,» 11 January 2017, and D. Albright and S. Kelleher-Vergantini, «Plutonium, Tritium and Highly Enriched Uranium Production at the Yongbyon Nuclear Site,» Institute for Science and International Security, Imagery Brief, 14 June 2016.

(2) J. Bermudez [et al.], «North Korea's Yongbyon Facility: Probable Production of Additional Plutonium for Nuclear Weapons,» 38 North, US–Korea Institute, 14 July 2017.

(3) Kyodo News Agency, «North Korea Confirms Restart of Plutonium Processing,» *Japan Times*, 17/8/2016.

التخصيب كمادّة انشطارية للتغلّب على القيود المفروضة على مخزونها المحدود من البلوتونيوم المفصول. لكن لا يُعرف إن كانت فعلت ذلك. زد على ما تقدّم أنّه لا يُعرف الكثير عن مخزون كوريا الشماليّة من اليورانيوم العالي التخصيب ولا عن قدرتها على تخصيب اليورانيوم(4).

وفي 3 أيلول/سبتمبر 2017، أجرت كوريا الشمالية تجربتها النووية السادسة في موقع التجارب بونغي ري تحت الأرض شمال شرق البلاد(5). وعقب إجراء التجربة، صرّح معهد الأسلحة النووية الكوري الشمالي أنّ الحدث كان تجربة ناجحة لقنبلة هيدروجينية يمكن إيصالها بقذيفة بالستية عابرة للقارّات (ICBM)(6). وبناء على أدلّة غير مباشرة، يرى بعض المعلّقين أنّ زعم كوريا الشمالية أنّ جهاز التفجير النووية المختبَر سلاح حراري نووي زعم مقبول ظاهراً(7). لكن أشار بعض الخبراء إلى استحالة الحكم بأنّ كوريا الشمالية اختبرت تصميماً لسلاح من نوع آخر، كجهاز مركّب معزّز أو حتّى جهاز انشطاري ضخم وحسب لعدم اكتشاف مخلّفات إشعاعية تميّز التفجير الحراري النووي(8).

وكانت كوريا الشماليّة قد أجرت تجارب نووية في ذلك الموقع قبل ذلك في تشرين الأوّل/أكتوبر 2006، وفي أيار/مايو 2009، وفي شباط/فبراير 2013، وفي كانون الثاني/يناير وفي أيلول/سبتمبر 2016(9). وزادت الحصائل (الطاقة التفجيرية) المقدَّرة للتجارب باطّراد.

القذائف البالستية

تعكف كوريا الشماليّة على زيادة قوّة القذائف البالستية لديها وتحديثها، وهي مؤلّفة من عشرة أنواع مُنتَجة محلّياً لمنظومات قصيرة، ومتوسّطة، ومتوسّطة أبعد مدى، وهي إمّا منتشرة أو قيد التطوير. ويُعتقَد أيضاً أنّها تطوّر قذيفة بالستية عابرة للقارّات (ICBM) ونقّالة على الطرق وقذائف

---

(4) Albright and Kelleher-Vergantini, «Plutonium, Tritium and Highly Enriched Uranium Production at the Yongbyon Nuclear Site,» and S. Hecker [et al.], *North Korean Nuclear Facilities After the Agreed Framework*, Working Paper (Stanford, CA: Freeman Spogli Institute for International Studies, Stanford University, 2016).

(5) للاطلاع على تقييم تقني للتجربة وعلى عرض عامّ للتجارب النووية على مستوى العالم منذ عام 1945، انظر القسم XI في هذا الفصل.

(6) Korean Central News Agency, «DPRK Nuclear Weapons Institute on Successful Test of H-bomb for ICBM,» 3 September 2017.

(7) انظر مثلاً: J. Lewis, «Welcome to the Thermonuclear Club, North Korea!,» *Foreign Policy* (4 September 2017).

(8) G. Dominguez, «North Korea Conducts its Sixth and Largest Nuclear Test,» *Jane's Defence Weekly* (13 September 2017), p. 6.

(9) لمعرفة المزيد عن التجارب السابقة، انظر V. Fedchenko and R. Ferm Hellgren, «Nuclear Explosions, 1945-2006,» in: *SIPRI Yearbook 2007*; V. Fedchenko, «Nuclear Explosions, 1945–2009,» in: *SIPRI Yearbook 2010*; V. Fedchenko, «Nuclear Explosions, 1945–2013,» in: *SIPRI Yearbook 2014*, and V. Fedchenko, «Nuclear Explosions, 1945–2016,» in: *SIPRI Yearbook 2017*.

بالستية تُطلَق من الغواصات (SLBM). وفي عام 2017، أجرت كوريا الشماليّة 20 تجربة صاروخية، مقارنة بـ24 تجربة في عام 2016. لكنّ أربعة من أنواع القذائف السبعة المختبَرة في عام 2017 خضعت لتجارب سابقة[10].

ذكر الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون في خطاب ألقاه في 1 كانون الثاني/يناير 2018 أنّ بلاده ستبدأ بالإنتاج الكمّي للرؤوس النووية والقذائف البالستية[11]. لكن لا تتوافر أدلّة متاحة للعموم تؤكّد زعم كوريا الشمالية بناءها رأساً حربياً صغيراً بما يكفي لإيصاله بقذيفة بالستية. وفي عام 2017، ذُكر أنّ وكالة الاستخبارات الدفاعية الأمريكية خلَصت إلى أنّ كوريا الشمالية نجحت في تصميم وإنتاج سلاح نووي عملاني يمكن إيصاله بقذيفة بالستية[12]. وفي إصدار عام 2016 للورقة البيضاء الدفاعية التي تصدر كلّ سنتين، ذكرت وزارة الدفاع الكورية الجنوبية أنّ كوريا الشمالية «بلغت مستوى مهمّاً» من التقدّم التقني نحو بناء رأس حربي منمنم، لكنّها لم تذكر إن كانت تعتقد أنّ كوريا الشمالية نجحت في بنائه[13]. وأفصحت عناصر أخرى في الوسط الاستخباري الأمريكي عن شكوك على الخصوص في القدرة التشغيلية للرؤوس الحربية على القذائف البعيدة المدى. وصرّح نائب وزير الدفاع الكوري الجنوبي سوه تشو سوك في آب/أغسطس 2017 بأنّ «كلّاً من الولايات المتّحدة وكوريا الجنوبية لا تعتقد أنّ كوريا الشمالية حازت بعد تكنولوجيا معاودة الدخول على صعيد هندسة الموادّ»[14]. وأضاف نائب رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال الأمريكي بول سيلفا في كانون الثاني/يناير 2018 بأنّ «الشيء الذي لم تُظهره [كوريا الشمالية] بعد هو تكنولوجيات الصهر والاستهداف وقابلية مركبة معاودة الدخول للبقاء»[15].

القذائف البالستية المتوسّطة والمتوسّطة ذات المدى الأبعد

بافتراض أنّ كوريا الشمالية قادرة على إنتاج رأس حربي صغير كفاية، يخمّن بعض المراقبين بأنّ حجم هواسونغ 7 المتوسّطة المدى، واسمها نودونغ أيضاً، ومداها ووضعها العملاني يجعلها

---

(10) James Martin Center for Nonproliferation Studies, North Korea Missile Test Database, 30 November 2017.

وأجرت كوريا الشمالية تجربة إضافية في عام 2017، لكن لا يُعرف نوع القذيفة.

(11) Korean Central News Agency, «Kim Jong-Un Makes New Year Address,» 1 January 2018.

(12) J. Warrick, E. Nakashima, and A. Fifield, «North Korea Now Making Missile-Ready Nuclear Weapons, US Analysts Say,» *Washington Post*, 8/8/2017.

(13) B. Park, «2016 Defense White Paper Estimates North Korea has 50kg of Plutonium,» *Hankyoreh*, 12/1/2017.

(14) «N. Korea Still Needs Time to Perfect Re-entry Technology: S. Korea Vice Def Min,» Reuters, 13 August 2017.

(15) I. Ali, «US General Says North Korea Not Demonstrated All Components of ICBM,» Reuters, 30 January 2018.

النظام الذي يرجِّح إسناد دور إيصال نووي إليه[16]. يستند تصميم نودونغ إلى قذيفة سكود العائدة إلى الحقبة السوفياتية، وهي قذيفة بالستية ذات مرحلة واحدة وعاملة بالوقود السائل، وذات مدى يقدَّر بأنّه يتجاوز 1200 كم. وقد أجرت قيادة القوّة الصاروخية الاستراتيجية لدى الجيش الكوري الشمالي خمس تجارب إطلاق على قذائف نودونغ في عام 2016[17]. لكن لمْ تُجرَ أيّ تجارب في عام 2017.

طوّرت كوريا الشمالية القذيفة هواسونغ 9 ذات المرحلة الواحدة وعاملة بالوقود السائل، وتسمّى نظام سكود ER (مدى مطوَّل). يعتمد نظام سكود ER على القذيفة هواسونغ 6 (نموذج سكود سي) مع جسم مطوَّل لحمل وقود إضافي، ويقدَّر بأنّ مداها 1000 كم[18]. وفي 6 آذار/مارس 2017، أُجريت أربع تجارب إطلاق في وقت واحد على سكود ER من مجمّع سوهي لإطلاق الأقمار الصناعية في شمال غرب كوريا الشمالية[19]. واستناداً إلى بعض التقارير، أخفقت قذيفة سكود ER خامسة في الانطلاق[20]. حلّقت القذائف نحو 1000 كم وسقطت في بحر اليابان، على مسافة 350 كم تقريباً من جزيرة هونشو اليابانية[21]. أثارت التجربة في اليابان مخاوف من كون كوريا الشمالية تطوّر قدرة على إطلاق وابل من القذائف القادرة على إرباك نظم الدفاع الصاروخي البالستي في اليابان، وهذا يشمل النظم التي لم تُنشر بعد[22].

القذيفة هواسونغ 10، وتسمّى موسودان أو BM-25، ذات مرحلة واحدة وتعمل بالوقود السائل، وذات مدى يقدَّر بأنّه يتجاوز 3000 كم. كُشف النقاب عن موسودان لأوّل مرّة في استعراض عسكري في عام 2010. بدأت تجارب الإطلاق في عام 2016 وأخفقت مرّات عديدة[23]. ولم ترد

---

(16) انظر مثلاً: M. Fitzpatrick, «North Korea Nuclear Test on Hold?,» Shangri-La Voices, International Institute for Strategic Studies, 27 May 2014.

(17) الظاهر أنّ ثلاثاً من هذه التجارب كانت ناجحة، لكنّ قذيفتين انفجرتا (الأولى في تموز/يوليو 2016 والثانية في آب/أغسطس 2016) بُعَيد إطلاقهما. انظر: K. Kwon, J. Berlinger, and J. Hanna, «North Korea Fires 2 Ballistic Missiles, South Korea and US Say,» CNN, 3 August 2016.

(18) US Air Force, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), *Ballistic and Cruise Missile Threat* (Wright-Patterson Air Force Base, OH: NASIC, 2017), pp. 18 and 25.

(19) J. Bermudez and J. Liu, «North Korea's Sohae Satellite Launching Station: Scud-ER Launch Site Visible; Activity at Vertical Engine Test Stand,» 38 North, US–Korea Institute, 17 March 2017.

(20) D. Schmerler, «Did North Korea Test a Fifth Missile Last Week?,» *NK News*, 16 March 2017.

(21) P. Hancocks and B. Westcott, «North Korea Fires Four Missiles into the Sea of Japan,» CNN, 7 March 2017.

(22) M. Rich, «North Korea Launch Could be Test of New Attack Strategy, Japan Analysts Say,» *New York Times*, 6/3/2017.

(23) R. Savelsberg and J. Kiessling, «North Korea's Musudan Missile: A Performance Assessment,» 38 North, US–Korea Institute, 20 December 2016.

أجرت كوريا 8 تجارب إطلاق لنظام Musudan في عام 2016. لم يحكم سوى على تجربة واحدة بأنّها ناجحة. وفي التجارب الأخرى، انفجرت القذائف لحظة إطلاقها أو بعدها بوقت وجيز.

أخبار عن إجراء تجارب تحليق للقذيفة موسودان في عام 2017، ووضعية برنامج تطوير هذه القذيفة غير واضحة.

القذيفة هواسونغ 12 (وتسمّيها وزارة الدفاع الأمريكية KN-17) ذات مرحلة واحدة ومدى أبعد من المتوسّط، ويُعتقد أنّ لها محركاً معزّزاً جديداً يعمل بوقود دفعي سائل، وذات خصائص تصميمية ربّما تخدم كمنصّة تجربة تكنولوجيا لقذيفة بالستية مستقبلية عابرة للقارّات[24]. وتكهّن بعض المحلّلين بأنّ القذيفة تحمل مركبة دفع لاحق (PBV) صغيرة يمكن استخدامها في تحسين دقّة الرأس الحربي إضافة إلى زيادة مداه الأقصى[25]. ويقدَّر بأنّ مدى القذيفة 3300 ـ 4500 كم، وهذا كافٍ لضرب القواعد العسكرية الأمريكية في غرب المحيط الهادئ، بما في ذلك جزيرة غوام. واختُبرت قذيفة هواسونغ 12 بنجاح لأوّل مرّة في 14 أيار/مايو 2017[26]. وقد أُجريت ثلاث تجارب في الشهر السابق وفشلت كلها[27].

وفي 28 آب/أغسطس، أجرت قيادة القوّة الصاروخية الاستراتيجية للجيش الكوري الشمالي تجربة إطلاق على قذيفة هواسونغ 12، قاطعة مسافة 2700، ومحلّقة فوق هوكايدو في شمال اليابان قبل أن تنفصل إلى ثلاثة أجزاء في أثناء معاودتها الدخول وتسقط في المحيط الهادئ[28]. ندّدت الحكومة اليابانية بشدّة بتحليق القذيفة فوقها[29]. كما أُخضعت قذيفة هواسونغ 12 لتجربة إطلاق في 15 أيلول/سبتمبر، وحلّقت فوق اليابان أيضاً وقطعت مسافة 3700 كم ـ وهي أطول مسافة تقطعها قذيفة كورية شمالية حتى الساعة ـ قبل سقوطها في المحيط الهادئ[30]. وعلى الضدّ من التجارب السابقة، أُطلقت هذه القذيفة من مركبة نصب/نقل وليس من منصّة إسمنتية، وهذا يشير إلى مستوى جاهزية تشغيلية أعلى[31].

---

(24) Y. Yi, «Hwasong-12 a Stepping Stone in North Korea's ICBM Development,» *Hankyoreh*, 16/5/2017, and R. Savelsberg, «A Quick Technical Analysis of the Hwasong-12 Missile,» 38 North, US–Korea Institute, 19 May 2017.

(25) M. Elleman, «North Korea's Hwasong-12 Launch: A Disturbing Development,» 38 North, US–Korea Institute, 30 August 2017.

(26) P. Felstead and N. Gibson, «North Korea Fires New Missile to 2000 Km Altitude,» *Jane's Defence Weekly* (24 May 2017), p. 8.

(27) A. Panda, «Exclusive: North Korea Tested its New Intermediate-range Ballistic Missile 3 Times in April 2017,» *The Diplomate*, 3/6/2017.

(28) Elleman, «North Korea's Hwasong-12 Launch: A Disturbing Development,» and P. Felstead and N. Gibson, «North Korean IRBM flies over Japan,» *Jane's Defence Weekly* (6 September 2017), p. 5.

(29) A. Fifield, «North Korean Missile Flies over Japan Escalating Tensions and Prompting an Angry Response from Tokyo,» *Washington Post*, 28/8/2017, and J. McCurry, «Trump and Abe Vow to Increase Pressure after North Korea Fires Missile over Japan,» *The Guardian*, 29/8/2017.

(30) «North Korea Fires Second Missile over Japan,» BBC News, 15 September 2017.

(31) C. Graham, D. Boyle, and N. Connor, «North Korea Fires Second Missile over Japan as US Tells China and Russia to Take «Direct Action»,» *Daily Telegraph*, 15/9/2017, and A. Panda, «North Korea Shows Increased Operational Confidence in the Hwasong-12 IRBM,» *The Diplomat*, 17/9/2017.

تعمل كوريا الشمالية على تطوير قذيفة بوكوكسيونغ 2 (بولاريس 2، وKN-15 بحسب تسمية وزارة الدفاع الأمريكية)، وهي نموذج يُطلق من البرّ للقذيفة البالستية التي تُطلق من البحر بوكوكسيونغ 1. لهذه القذيفة ذات المرحلتين وعاملة بالوقود الصلب مدى أقصى يقدَّر بأكثر من 1000 كم[32]. اختُبرت القذيفة أوّل مرّة في 12 شباط/فبراير 2017، ثم أُخضعت لتجربة ثانية في 21 أيار/مايو 2017[33]. رجّح بعض المحلّلين أن يكون تطوير كوريا الشمالية للقذيفة بوكوكسيونغ 1 جزءاً من جهد لتحسين قابلية نظمها البالستية ذات القدرة النووية للبقاء، على اعتبار أنّ إطلاق القذائف العاملة بالوقود الصلب أسرع من إطلاق القذائف العاملة بالوقود السائل، وأنّها تحتاج إلى مركبات دعم أقل، وهي عناصر ربّما تدلّ المراقبة الفوقية على مكان القذيفة[34].

القذائف البالستية ذات المدى العابر للقارّات

يسود اعتقاد على نطاق واسع بأنّ كوريا الشمالية أعطت الأولوية لبناء ونشر قذيفة بالستية بعيدة المدى يمكنها إيصال رأس حربي نووي إلى أهداف في الولايات المتّحدة القارّية. وهي سعت في السنين الأخيرة للتطوير المتسلسل لمنظومات صاروخية كثيرة ازداد مداها باطّراد وازدادت قدراتها في الإيصال تعقيداً.

كانت هواسونغ 13 (KN-08 بحسب تسمية وزارة الدفاع الأمريكية) أوّل قذيفة كشفت عنها كوريا الشمالية بمثابة سلاح نقّال على الطرق من ثلاث مراحل وذي مدى عابر للقارّات في استعراض عسكري أقيم في نيسان/أبريل 2012، مع أنّ بعض المحلّلين غير الحكوميين رأوا أنّ القذائف المعروضة ليست سوى مجسّمات[35]. كما أنّ التقديرات المتّصلة بمدى القذيفة وحمولتها تخمينية للغاية، علماً بأنّها لم تخضع لأيّ تجربة إطلاق لغاية نهاية سنة 2017.

طوّرت كوريا الشمالية أيضاً القذيفة هواسونغ 14 (KN-20 بحسب تسمية وزارة الدفاع الأمريكية)، وهي نموذج أوّلي لقذيفة بالستية عابرة للقارّات ظهر في استعراض عسكري أقيم في بيونغْ يانغ في عام 2015[36]. يبدو أنّ هذه القذيفة ذات المرحلتين تستخدم محرّكاً معزّزاً يعمل بوقود دفعي وافر الطاقة كالقذيفة هواسونغ 12 ذات المرحلة الواحدة[37]. اختُبرت القذيفة من منصّات متحرّكة مرّتين

(32) US Air Force, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), *Ballistic and Cruise Missile Threat*, p. 25.

(33) P. Felstead and N. Gibson, «North Korea Tests Trump with Ballistic Missile Launch,» *Jane's Defence Weekly* (22 February 2017), p. 16, and BBC News, «North Korea Confirms «Successful» New Ballistic Missile Test,» 21 May 2017.

(34) A. Panda, «It Wasn't an ICBM, but North Korea's First Missile Test of 2017 is a Big Deal,» *The Diplomat*, 14/2/2017.

(35) M. Schiller and R. Kelley, «Evolving Threat: North Korea's Quest for an ICBM,» *Jane's Defence Weekly* (18 January 2017), p. 24.

(36) المصدر نفسه.

(37) استناداً إلى أحد المحلّلين غير الحكوميين، الراجح أنّ كوريا الشمالية امتلكت هذا المحرّك عبر قنوات غير شرعية عاملة في روسيا أو أوكرانيا. انظر: M. Elleman, «The Secret to North Korea's ICBM Success,» IISS Voices blog, International Institute for Strategic Studies, 14 August 2017.

في عام 2014، الأولى في 4 تموز/يوليو، والثانية في 28 تموز/يوليو. وفي كلتا التجربتين، أُطلقت القذيفة في مسارات مرتفعة لتحاشي التحليق فوق اليابان، وبلغ الارتفاع الأقصى للأولى 2800 كم والثانية 3700 كم. ربّما لا تكون التجربة الثانية ناجحة بالكامل لتفكّك مركبة معاودة الدخول الخفيفة الوزن بوضوح قبل بلوغها الأرض(38). ويقدَّر أنّ مدى هواسونغ 14 يمكن أن يصل إلى 10400 كم، اعتماداً على حمولتها وعلى مسار تحليقها(39).

تطوّر كوريا الشمالية قذيفة بالستية عابرة للقارّات (ICBM) ذات مرحلتين، اسمها هواسونغ 15 (KN-22 بحسب تسمية وزارة الدفاع الأمريكية)، لكن بمرحلة ثانية أكبر كثيراً ومحرّكات معزِّزة أقوى كثيراً من تلك التي في هواسونغ 14. أُجري أوّل اختبار تحليق في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 حين أُطلقت قذيفة هواسونغ 15 في مسار مرفوع وحلّقت على ارتفاع أعلى ولمدّة أطول مقارنة بالقذائف الكورية الشمالية السابقة. ووردت في أحد التقديرات أنّ المدى الأقصى النظري لهذه القذيفة في مسار عادي يمكن أن يصل إلى 13000 كم ـ وهو مدى كافٍ لبلوغ واشنطن العاصمة وأهداف أخرى على الساحل الشرقي للولايات المتّحدة(40). لكن يُعتقد أنّ حمولة القذيفة كانت خفيفة، ولذلك سيتضاءل مداها كثيراً إذا نقلت حمولة أكبر كرأس حربي نووي(41). واستناداً إلى بيان حكومي كوري شمالي بعد التجربة، هواسونغ 15 «صاروخ انسيابي عابر للقارّات مزوّد برأس حربي نووي فائق الحجم وقادر على ضرب كامل أراضي الولايات المتّحدة» وهو «يحقّق هدف إكمال نظام الأسلحة الصاروخية»(42).

وعلى العموم، أحرزت كوريا الشمالية تقدّماً في عام 2017 نحو بناء قذيفة بالستية عابرة للقارّات وعاملة في مواجهة تحدّيات تقنية كثيرة وبسرعة فاجأت خبراء كثراً(43). لكن أشار بعض المراقبين إلى أنّه لا يزال يتعيّن على كوريا الشمالية التثبّت من أداء وجدارة نظام قذيفة بالستية عابرة للقارّات، ولا سيّما مركبة معاودة دخول القذيفة(44). بيد أنّ تقديرات الزمن اللازم لتحقيق ذلك صارت أقل خلال عام. واستناداً إلى تقرير إعلامي في عام 2017، خلَصت وكالة الاستخبارات الدفاعية

---

(38) J. Schilling, «What's Next for North Korea's ICBM?,» 38 North, US–Korea Institute, 1 August 2017.

(39) D. Wright, «North Korean ICBM Appears Able to Reach Major US Cities,» All Things Nuclear blog, Union of Concerned Scientists, 28 July 2017.

(40) D. Wright, «Re-entry of North Korea's Hwasong-15 Missile,» All Things Nuclear blog, Union of Concerned Scientists, 7 December 2017.

(41) M. Elleman, «North Korea's Third ICBM Launch,» 38 North, US–Korea Institute, 29 November 2017, and Wright, Ibid.

(42) Korean Central News Agency, «DPRK Gov't Statement on Successful Test-fire of New-Type ICBM,» 29 November 2017.

(43) W. Broad and D. Sanger, «How US Intelligence Agencies Underestimated North Korea,» *New York Times*, 6/1/2018.

(44) Wright, «Re-entry of North Korea's Hwasong-15 Missile,» and Elleman, «North Korea's Third ICBM Launch».

الأمريكية إلى أنّ كوريا الشمالية ستتمكّن من إنتاج «قذيفة بالستية عابرة للقارّات موثوق بها وذات قدرة نووية» في مرحلة ما في عام 2018. وكان الوسط الاستخباري الأمريكي قد خمّن سابقاً أنّه لن يكون لدى كوريا الشمالية قدرة قذيفة بالستية عابرّة للقارّات موثوق بها حتّى عام 2020 على أقلّ تقدير[45]. وأشار نائب وزير الدفاع الكوري الجنوبي سوه تشو سوك في إفادته في آب/أغسطس 2017 إلى أنّ كوريا الشمالية ستحتاج إلى «سنة أو سنتين إضافيتين على الأقلّ» لإتقان استخدام تكنولوجيا مركبة معاودة الدخول اللازمة لنظام إيصال قذيفة بعيد المدى[46].

القذائف البالستية التي تُطلَق من الغواصات

تطوّر كوريا الشمالية قذيفة بالستية تُطلَق من الغواصات (SLBM) اسمها بوكوكسيونغ 1 (بولاريس 1، وKN-11 بحسب تسمية وزارة الدفاع الأمريكية). اعتُمد تصميم ذو مرحلتين وعامل بالوقود الصلب الآن بعد فشل التجارب الأولى باستخدام قذيفة عاملة بالوقود السائل[47]. وعقب سلسلة محاولات فاشلة، أجرت كوريا الشمالية في آب/أغسطس 2017 أوّل تجربة إطلاق ناجحة تحت الماء للقذيفة بوكوكسيونغ 1 من غواصة تجارب[48]. وفي عام 2017، أجرت كوريا الشمالية سلسلة تجارب قذف ناجحة تحت الماء ـ أي تجارب صُمّمت لتقييم نظم حفظ الثبات وعملية قذف القذيفة من أنبوب إطلاق مغمور ـ لكنّها لم تُجر أيّ تجارب تحليق للقذيفة[49]. ويخمّن أكثر المراقبين أنّه لا يزال يتعيّن على كوريا الشمالية التغلّب على تحدّيات تقنية كثيرة لتتمكّن من تصميم قوّة (SLBM) عاملة وبنائها ونشرها. غير أنّ الصور التي التقطتها أقمار صناعية تجارية لحوض سفن في سينبو بدءاً بتشرين الثاني/نوفمبر 2017 أظهرت أنّ كوريا الشمالية تبني غواصة كبيرة جديدة قادرة على إطلاق (SLBM)[50]. ومع انتهاء ذلك العام، دفعت المخاوف من التقدّم التقني الذي أحرزته كوريا الشمالية نحو امتلاك قدرة (SLBM) الولاياتِ المتّحدة واليابان وكوريا الجنوبية إلى إجراء مناورات عسكرية لتعقّب منصّات إطلاق قذائف الغواصات لدى كوريا الشمالية[51].

---

(45) E. Nakashima, A. Fifield, and J. Warrick, «North Korea Could Cross ICBM Threshold Next Year, US Officials Warn in New Assessment,» *Washington Post*, 25/7/2017.

(46) «N. Korea Still Needs Time to Perfect Re-entry Technology: S. Korea Vice Def Min,» Reuters, 13 August 2017.

(47) J. Schilling, «A New Submarine-launched Ballistic Missile for North Korea,» 38 North, US–Korea Institute, 25 April 2016.

(48) J. M. Park and J. Kim, «North Korea Fires submarine-launched Ballistic Missile towards Japan,» Reuters, 24 August 2016.

(49) J. Ryall, «North Korea Carries out «Unprecedented» Test of Submarine Missile System,» *Daily Telegraph*, 1/8/2017.

(50) J. Bermudez, «North Korea's Submarine Ballistic Missile Program Moves Ahead: Indications of Shipbuilding and Missile Ejection Testing,» 38 North, US–Korea Institute, 16 November 2017.

(51) G. Mullany, «North Korean Submarine Missile Threat Prompts US-led Military Drills,» *New York Times*, 11/12/2017.

الجدول الرقم (6 ـ 10)

القوّات الكورية الشمالية ذات القدرة النووية المحتملة، كانون الثاني/يناير 2018

النوع[أ]	المدى (كم)	الحمولة (كغ)	الوضع	عدد الرؤوس الحربية
قذائف بالستية ذات قواعد بريّة				..
هواسونغ ـ 7 (نودونغ)	أكبر من 1200	1000	قذيفة من مرحلة واحدة تعمل بالوقود السائل. يوجد أقلّ من مئة منصّة إطلاق؛ نُشرت لأوّل مرّة في عام 1990	
هواسونغ ـ 9 (سكود ER)	1000	500	نموذج للقذيفة سكود، طُوّرت لتحمل وقوداً إضافياً	
بوكوكسيونغ ـ 2 (KN-15)	1000	..	قذيفة ذات مرحلتين وتعمل بالوقود الصلب، تُطلق من منصّة إطلاق في حامية. نموذج أرضي لقذيفة (SLBM) بوكوكسيونغ 1. اختُبرت مرّتين في عام 2017	
هواسونغ ـ 10 (موسودان، BM-25)	أكثر من 3000	(1000)	قذيفة قيد التطوير ذات مرحلة واحدة تعمل بالوقود السائل؛ أُخضعت لتجارب إطلاق عديدة فاشلة في عام 2016	
هواسونغ ـ 12 (KN-17)	3300 ـ 4500	1000	قذيفة قيد التطوير ذات مرحلة واحدة تعمل بالوقود السائل؛ مع أنّ نصف تجارب الإطلاق أخفقت في عام 2017، أعلنت كوريا الشمالية أنّها عاملة بعد تجربة إطلاق في أيلول/سبتمبر 2017	
هواسونغ ـ 13 (KN-08)[ب]	أكبر من 5500	..	قذيفة قيد التطوير تعمل بالوقود السائل ذات ثلاث مراحل، وذات مدى يمكن أن يكون عابراً للقارّات، لا يُعرف إن كانت أُخضعت لتجارب إطلاق	
هواسونغ ـ 14 (KN-20)	6700 ـ 10400	500 ـ 1000	قذيفة قيد التطوير ذات مرحلتين وتعمل بالوقود السائل. اختُبرت مرّتين في عام 2017	
هواسونغ ـ 15 (KN-22)	8500 ـ 13000	1000 ـ 1500	قذيفة قيد التطوير ذات مرحلتين وتعمل بالوقود السائل. اختُبرت مرّة واحدة في عام 2017	
تايبودونغ ـ 2[ج]	12000	..	قيد التطوير؛ نموذج لمركبة إطلاق فضائية ذات ثلاث مراحل وضعت قمراً صناعياً في المدار في عام 2012 وعام 2016.	
قذائف بالستية تُطلق من الغوّاصات				
بوكوكسيونغ ـ 1 (KN-11)	..	..	قذيفة بالستية قيد التطوير تُطلَق من البحر ذات مرحلتين وتعمل بالوقود الصلب، ستحلّ محلّ نموذج سابق يعمل بالوقود السائل	
المجموع				**(10 ـ 20)**[د]

.. = غير متاحة أو غير صالحة؛ ( ) = الرقم غير مؤكَّد؛ SLBM = قذيفة بالستية تُطلق من الغوّاصات.

(أ) القدرة التشغيلية للرؤوس الحربية الكورية الشمالية غير مؤكَّدة. وبينما تسري تكهّنات بأنّه ربّما يكون لبعض القذائف البالستية المتوسّطة المدى قدرة نووية عاملة، لا يوجد دليل موثّق من مرجع مفتوح يفيد بأنّ كوريا الشمالية طوّرت واختبرت مركبة معاودة دخول قادرة على حمل رأس حربي نووي على قذيفة بالستية بعيدة المدى، أو نشرت رؤوساً حربية مع قوّات عاملة. يسرد هذا الجدول القذائف البالستية التي ربّما يكون لها دور إيصال نووي، مع أنّه لا يعني ضمناً أنّ كلّ نوع منظومة أسلحة عاملة قيد الإنتاج على نطاق واسع.

(ب) هناك نموذج KN-14 أبعد مدى وهو قيد التطوير لكنّه لم يُختبر بعد.

(ج) أخفقت القذيفة تايبودونغ 1 ذات المرحلتين في اختبار إطلاق في سنة 1998.

(د) يقدّر سيبري أنّه ربّما يكون لدى كوريا الشمالية مادّة انشطارية كافية لصنع 20 ـ 30 رأساً حربياً. لكن بعد إجراء ستّ تجارب، زادت حصيلة إحداها على 200 كيلوطن، ربّما صار لدى كوريا الشمالية عدد صغير من الرؤوس الحربية النووية التي يمكن إيصالها.

المصادر: US Air Force, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), Ballistic and Cruise Missile Threat, various years; *IHS Jane's Strategic Weapon Systems*, various issues; International Institute for Strategic Studies, *The Military Balance 2018* (London: Routledge, 2018); «Nuclear Notebook,» *Bulletin of the Atomic Scientists*, various issues (authors' estimates).

X المخزونات العالمية من الموادّ الانشطارية وإنتاجها، 2017

موريتز كوت، ضيا ميان وبافِل بودفيغ
الفريق الدولي المعني بالمواد الانشطارية

لا غنى عن الموادّ التي يمكنها إدامة تفاعل متسلسل انشطاري متفجّر في جميع أنواع المتفجرات النوويّة، بدءاً بالأسلحة الانشطارية من الجيل الأول وانتهاءً بالأسلحة الحرارية النوويّة المتطوّرة. أكثر هذه الموادّ الانشطارية شيوعاً اليورانيوم العالي التخصيب (HEU) والبلوتونيوم. سنستعرض في هذا القسم تفاصيل المخزونات الحاليّة العسكرية والمدنية من اليورانيوم العالي التخصيب (انظر الجدول الرقم (6 ـ 11)) والبلوتونيوم المفصول (انظر الجدول الرقم (6 ـ 12))، بما في ذلك الأسلحة، وتفاصيل القدرات الحاليّة على إنتاج هذه الموادّ (انظر الجدول الرقم (6 ـ 13) والجدول الرقم (6 ـ 14) على التوالي). تعتمد المعلومات المذكورة في الجداول على تقديرات الفريق الدولي المعني بالمواد الانشطارية (IPFM). وفي آخر عام 2016، صدر آخر التصريحات السنوية التي قُدّمت إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرّية (IAEA) بشأن المخزونات المدنية من البلوتونيوم واليورانيوم العالي التخصيب، وهي تتيح بيانات لغاية آخر سنة 2016.

يبدأ إنتاج كلّ من اليورانيوم العالي التخصيب والبلوتونيوم باليورانيوم الطبيعي. يتكوّن اليورانيوم الطبيعي بالكامل تقريباً من النظير ذي التفاعل غير المتسلسل U-238، ومن نحو 0.7 بالمئة من النظير U-235، لكن يمكن زيادة تركيز U-235 بواسطة التخصيب ـ باستخدام أجهزة طرد مركزي غازية في العادة. إذا كان اليورانيوم مخصَّباً بنسبة تقلّ عن 20 بالمئة (بنسبة 3 ـ 5 بالمئة في العادة)، يسمى اليورانيوم المتدنّي التخصيب (LEU)، وهو مناسب للاستخدام في مفاعلات الطاقة. يكون اليورانيوم عالي التخصيب عندما يكون مخصّباً بـ U-235 بنسبة 20 بالمئة على الأقلّ؛ وهذا أدنى تركيز مناسب عموماً لصنع أسلحة. على أنّه لتقليل كتلة المتفجّر النوويّ إلى أدنى حدّ، يُخصَّب اليورانيوم الصالح لصنع سلاح في العادة بالنظير U-238 بنسبة تفوق 90 بالمئة. ويتمّ إنتاج البلوتونيوم في

المفاعلات النوويّة بتعريض U-238 للنيوترونات وفصله كيميائياً بعد ذلك عن الوقود المستهلَك في عملية إعادة معالجة. وهو يأتي في تشكيلة متنوعة من الخلائط النظيرية التي يصلح استخدام أغلبها في صنع أسلحة. لكنّ مصمِّمي الأسلحة يفضّلون استخدام خليط يغلب عليه البلوتونيوم ـ 239 (Pu-239) لتدنّي الحرارة الناتجة من الاضمحلال الإشعاعي لجُسيمات ألفا. وعادة ما يحتوي البلوتونيوم الذي يصلح لصنع أسلحة على أكثر من 90 بالمئة من النظير Pu-239. يحتوي البلوتونيوم الموجود في الوقود المستهلَك القياسي في مفاعلات الطاقة (البلوتونيوم الذي يصلح للاستخدام في المفاعلات) على Pu-239 بنسبة 50 ـ 60 بالمئة فقط، لكنّه يصلح لصنع سلاح ولو كان مصمَّماً على غرار سلاح من الجيل الأول. ونشير إلى أنّ جميع الدول التي لديها صناعة نوويّة مدنية تمتلك بعض القدرة على إنتاج موادّ انشطارية يمكن استخدامها في صنع أسلحة.

الجدول الرقم (6 ـ 11)

المخزونات العالمية من اليورانيوم العالي التخصيب، 2017

الدولة	المخزون الوطني (أطنان)[أ]	وضع الإنتاج	ملاحظات
الصين[ب]	14 ± 3	توقّف في سنة 1987 ـ 1989	
فرنسا[ج]	30 ± 6	توقّف في سنة 1996	يتضمّن 4.8 أطنان أُعلن أنّها لأغراض مدنية
الهند[د]	4 ± 1.4	مستمرّ	يتضمّن يورانيوماً عالي التخصيب لقلوب المفاعلات البحرية
إسرائيل[هـ]	0.3	ـ	
باكستان	3.4 ± 0.4	مستمرّ	
روسيا[و]	679 ± 120	توقّف في سنة 1987 ـ 1988	
المملكة المتّحدة[ز]	21.2	توقّف في سنة 1962	يتضمّن 1.37 طن أُعلن أنّها لأغراض مدنية
الولايات المتّحدة[ح]	574.5 (95 ليس متاحة لأغراض عسكرية)	توقّف في سنة 1992	يتضمّن يورانيوماً عالي التخصيب في احتياط بحري
دول أخرى[ط]	نحو 15		
المجموع[ي]	**نحو 1340 (95 ليس متاحاً لأغراض عسكرية)**		

(أ) أغلب هذه المادّة مخصَّبة بالنظير U-235 بنسبة 90 ـ 93 بالمئة، وهي مادّة تعتبر عموماً صالحة لصنع أسلحة. وقد أشرنا إلى الاستثناءات المهمّة. وأُخذ في الحسبان خفض تركيز اليورانيوم العالي التخصيب المدني الفائض الروسي والأمريكي الذي يصلح لصنع أسلحة لغاية آخر سنة 2016. التقديرات هي لآخر سنة 2016 من الناحية الفعلية.

(ب) يعتمد هذا التقدير المنقَّح على تقييم جديد أعدّه الفريق الدولي المعني بالمواد الانشطارية (IPFM) لإنتاج الموادّ الانشطارية ومخزوناتها في الصين.

(ج) أبلغت فرنسا الوكالةَ الدولية للطاقة الذرّية عن امتلاكها 4.8 أطنان من اليورانيوم العالي التخصيب المخصّص لأغراض مدنية لغاية آخر سنة 2016. المفترض أنّه يورانيوم عالي التخصيب بنسبة 93 بالمئة وصالح لصنع أسلحة، وإن كان 1.54 طن هذه المادّة في شكل مشعَّع. ينطبق الغموض في التقدير على المخزون العسكري البالغ نحو 26 طناً فقط ولا ينطبق على المخزون المدني المعلَن. وهناك تحليل حديث يوفّر أساساً لتقدير أدنى كثيراً لمخزون اليورانيوم العالي التخصيب الذي يصلح لصنع أسلحة (10 ± 2 أطنان على الأكثر أو 6 ± 2 أطنان على الأقلّ)، لكنّه مستند إلى دليل فحواه أنّ مدّة عمل مفاعل منشأة بيريلات للتخصيب أقصر كثيراً وأنّ قدرتها على إنتاج يورانيوم عالي التخصيب يصلح لصنع سلاح أدنى مما افتُرض سابقاً.

(د) يُعتقد أن الهند تنتج يورانيوماً عالي التخصيب (بنسبة 30 ـ 45 بالمئة) لاستخدامه كوقود للمفاعلات البحرية. والتقدير المبيّن عائد إلى اليورانيوم العالي التخصيب بنسبة 30 بالمئة.

(هـ) ربما حصلت إسرائيل من الولايات المتّحدة على نحو 300 كيلوغرام من اليورانيوم العالي التخصيب الذي يصلح لصنع أسلحة في سنة 1965 أو قبلها.

(و) ربّما يقلّل هذا التقدير من مقدار اليورانيوم العالي التخصيب في روسيا، كونه مبنيّاً على الافتراض بأنّ إنتاج اليورانيوم العالي التخصيب توقّف بالكامل في عام 1988. لكن ربّما واصلت روسيا إنتاجه بعد ذلك التاريخ لاستخدامات مدنية واستخدامات عسكرية غير متّصلة بصنع أسلحة. كما أنّ المادّة التي في نِوى المفاعلات البحرية المفرّغة ليست مشمولة في المخزون الحالي لأنّه يُعتقد أنّ اليورانيوم في هذه النِّوى مخصَّب بـU-235 بنسبة أقلّ من 20 بالمئة.

(ز) صرّحت المملكة المتّحدة عن مخزون مقداره 21.9 طناً من اليورانيوم العالي التخصيب لغاية 31 آذار/مارس 2002، من دون الإفصاح عن متوسّط نسبة تخصيبه. وقد استُهلك بعض هذه الكمّية منذ ذلك الحين في الوقود البحري. وأبلغت المملكةُ المتّحدة الوكالةَ الدولية للطاقة الذرّية في نهاية سنة 2016 عن مخزون مقداره 1.37 طن من اليورانيوم العالي التخصيب المخصّص لأغراض مدنية.

(ح) مقدار اليورانيوم العالي التخصيب لدى الولايات المتّحدة هو بالأطنان الفعلية، لا بمكافئها المخصَّب بنسبة 93 بالمئة. وفي عام 2016، أعلنت الولايات المتّحدة أنّ مخزونها منه يساوي 586.6 طناً، منه 499.4 طناً أُعلن أنّها «لبرامج الأمن القومي والأمن غير القومي، بما في ذلك الأسلحة النوويّة، ووقود تسيير السفن، والطاقة النوويّة، والعلوم». وتتألّف الكمّية 86.2 أطنان المتبقّية من 41.6 طناً «متاحة لخفض تركيز محتمل إلى يورانيوم متدنّي التخصيب، أو إذا تعذّر ذلك، تُحوَّل إلى نفايات منخفضة الإشعاع»، و44.6 طناً في صورة وقود مفاعل مستهلَك. ولغاية آخر كانون الأوّل/ديسمبر 2016، خُفّض تركيز 11.1 طن أو شُحن لخفض تركيزه. ويتضمّن الفائض البالغ 95 طناً الـ75.1 طناً المتبقّية والـ20 طناً من اليورانيوم العالي التخصيب المحتفظ به وقوداً للمفاعلات البحثية.

(ط) ذكر التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرّية لسنة 2016 أنّ 181 كمّية كبيرة من اليورانيوم العالي التخصيب خاضعة لضمانات شاملة في دول لا تمتلك أسلحة نوويّة لغاية آخر سنة 2016. وللتعبير عن الشك في مستويات تخصيب هذه الموادّ التي تأخذ شكل وقود مفاعلات بحثية في الأغلب، افترضنا وجود 15 طناً منه، منها نحو 10 أطنان في كازاخستان وقد شُعِّعت، بعدما كانت في الأصل وقوداً مخصَّباً بنسبة تزيد قليلاً على 20 بالمئة. وربّما لم تعد هذه المادّة يورانيوماً عالي التخصيب.

(ي) المجاميع مدوَّرة إلى أقرب 5 أطنان.

المصادر: International Panel on Fissile Materials (IPFM), *Global Fissile Material Report 2015: Nuclear Weapon and Fissile Material Stockpiles and Production* (Princeton, NJ: IPFM, Dec. 2015).

الصين: H. Zhang, *China's Fissile Material Production and Stockpile* (Princeton, NJ: IPFM, Dec. 2017).

فرنسا: International Atomic Energy Agency (IAEA), Communication Received from France Concerning its Policies Regarding the Management of Plutonium, INFCIRC/549/Add.5/21, 29 September 2017, and S. Philippe and A. Glaser, «Nuclear Archaeology for Gaseous Diffusion Enrichment Plants,» *Science and Global Security*, vol. 22, no. 1 (2014), pp. 27-49.

إسرائيل: H. Myers, «The Real Source of Israel's First Fissile Material,» *Arms Control Today*, vol. 37, no. 8 (October 2007), p. 56, and V. Gilinsky and R. J. Mattson, «Revisiting the NUMEC Affair,» *Bulletin of the Atomic Scientists*, vol. 66, no. 2 (March – April 2010).

المملكة المتحدة: British Ministry of Defence, «Historical Accounting for UK Defence Highly Enriched Uranium,» March 2006, and Office for Nuclear Regulation, «Annual Figures for Holdings of Civil Unirradiated Plutonium as at 31 December 2016,» 2017.

الولايات المتحدة الأمريكية: US Department of Energy (DOE), *Highly Enriched Uranium, Striking a Balance: A Historical Report on the United States Highly Enriched Uranium Production, Acquisition, and Utilization Activities from 1945 through September 30, 1996* (Washington, DC: DOE, 2001); Personal communication, US DOE, Office of Fissile Material Disposition, National Nuclear Security Administration; White House, Office of the Press Secretary, «Fact Sheet: Transparency in the US Highly Enriched Uranium Inventory,» 31 March 2016, and C. W. Irons, «Status of Surplus HEU Disposition in the United States,» Institute of Nuclear Materials Management, 57th Annual Meeting, Atlanta, 26 July 2016. Non-nuclear weapon states: IAEA, *IAEA Annual Report 2016* (Vienna: IAEA, 2017), Annex, Table A4, p. 123.

الجدول الرقم (6 ـ 12)

المخزونات العالمية من البلوتونيوم المفصول، 2017

الدولة	المخزون العسكري (أطنان)	وضع الإنتاج العسكري	مخزون مدني (أطنان)[أ]
الصين	2.9 ± 0.6	توقّف في سنة 1991	0.04
فرنسا	6 ± 1.0	توقّف في سنة 1992	65.4 (لا يتضمّن 16.3 مملوكة لأجانب)
ألمانيا[ب]	ـ	ـ	0.6
الهند[ج]	0.58 ± 0.15	مستمرّ	6.4 ± 3.5 (يتضمّن 0.4 تحت الضمانات)
إسرائيل[د]	0.9 ± 0.13	مستمرّ	ـ
اليابان	ـ	ـ	47.0 (منها 37.1 في فرنسا والمملكة المتّحدة)
كوريا الشماليّة[هـ]	0.04	مستمرّ	ـ
باكستان[و]	0.28 ± 0.09	مستمرّ	ـ
روسيا[ز]	128 ± 8 (40 ليست متاحة للأسلحة)	توقّف في سنة 2010	57.2
المملكة المتّحدة[ح]	3.2	توقّف في سنة 1995	110.3 (لا يتضمّن 23.2 مملوكة لأجانب)
الولايات المتّحدة[ط]	87.8 (49.4 ليست متاحة للأسلحة)	توقّف في سنة 1988	ـ
دول أخرى[ي]	ـ	ـ	2.3
المجموع[ك]	**نحو 230 (89 ليست متاحة للأسلحة)**		**نحو 290**

(أ) تمتلك دول عديدة بلوتونيوم من غير أن تقدّم تصريح INFCIRC/549 للوكالة الدولية للطاقة الذرّية. من هذه الدول إيطاليا وهولندا وإسبانيا والسويد التي تخزن ما لديها من بلوتونيوم في الخارج. البيانات صالحة لغاية آخر سنة 2016.

(ب) ربما يكون ذلك تقديراً زائداً لأنّه يبدو أنّ ألمانيا تشير إلى هذا البلوتونيوم على أنه وقود أكسيد مختلط غير مشعَّع (MOX) حتى وإن كان يجري تشعيعه في مفاعل.

(ج) خُفّض تقدير ما لدى الهند من بلوتونيوم مخصّص لأغراض عسكرية بعد إتاحة معلومات جديدة عن أداء مفاعل دهروفا. وكجزء من مبادرة التعاون النوويّ الهندية الأمريكية لسنة 2005، أدرجت الهند في القطاع العسكري أغلب ما لديها من بلوتونيوم مفصول من وقود مفاعلات الطاقة المستهلَك. ومع أنّ هذا البلوتونيوم صُنّف مدنياً هنا لأنّه مخصّص للاستخدام كوقود لمفاعل مولِّد، فهو لم يوضَع تحت الضمانات في اتّفاقية الضمانات «الخاصّة بالهند» التي وقّعتها الحكومةُ الهندية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرّية في 2 شباط/فبراير 2009. لكنّ الهند لا تقدّم تصريح INFCIRC/549 للوكالة الدولية للطاقة الذرّية.

(د) يُعتقد أنّ إسرائيل لا تزال تستخدم مفاعل ديمونة لإنتاج البلوتونيوم، لكنّها ربّما تستخدمه لإنتاج التريتيوم أساساً. وهذا التقدير صالح لغاية آخر سنة 2016.

(هـ) ذُكر أنّ كوريا الشماليّة صرّحت بأنّها أنتجت 37 كغ من البلوتونيوم في حزيران/يونيو 2008؛ وقد استأنفت إنتاج البلوتونيوم في سنة 2009، لكنّها استهلكت على الأرجح بعض هذه المادّة في التجارب النووية التي أجرتها في الأعوام 2009 ـ 2017.

(و) كانت باكستان تشغّل 4 مفاعلات لإنتاج البلوتونيوم في موقع خوشاب لغاية آخر سنة 2016. يفترض هذا التقدير أنّ باكستان فصلت البلوتونيوم في عام 2016 من وقود مستهلَك ومبرَّد من مفاعلَين جديدَين، بدأ الأوّل العمل في مرحلة ما في عام 2013، وبدأ الثاني العمل في آخر عام 2014 أو في مطلع عام 2015.

(ز) تتألف كمّية الأربعين طنّاً من البلوتونيوم غير المتاحة للأسلحة من 25 طنّاً من البلوتونيوم الذي كان في أسلحة أصلاً وهذه الكمّية مخزَّنة في منشأة مايك لتخزين الموادّ الانشطارية، ونحو 15 طنّاً من البلوتونيوم الذي يصلح لصنع أسلحة والذي أُنتج بين 1 كانون الثاني/يناير 1995 و15 نيسان/أبريل 2010 حين أُغلق آخر مفاعل يُنتج البلوتونيوم. ولا يمكن استخدام البلوتونيوم المنتَج بعد عام 1994 والمخزّن في زهيليزنوغورسك، لأغراض عسكرية بموجب بنود الاتفاقية الأمريكية ـ الروسية المعنيّة بفاعلات إنتاج البلوتونيوم الموقَّعة في عام 1997. التزمت روسيا بالتخلّص من 34 طنّاً من البلوتونيوم غير المتاح للأسلحة (وهذا يشمل مجمل كمّية الـ25 طنّاً من البلوتونيوم المخزَّن في مايك) كجزء من الاتّفاق الأمريكي ـ الروسي المبرَم في عام 2000 لإدارة البلوتونيوم وتصريفه. البلوتونيوم غير المتاح للأسلحة لا تدرجه روسيا في تصريحها INFCIRC/549. كما أنّها لا تُخضع البلوتونيوم الذي تصرّح عنه لاتفاقية ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرّية.

(ح) صرّحت المملكة المتّحدة عن 103.3 طناً من البلوتونيوم المدني (لا يشمل 23 طناً من البلوتونيوم المملوك لجهات أجنبية في المملكة المتّحدة) لغاية نهاية سنة 2012. وهذا يشمل 4.4 أطنان من البلوتونيوم العسكري المعلَن كفائض والخاضع لضمانات الجماعة الأوروبية للطاقة الذرّية (يوراتوم).

(ط) صرّحت الولايات المتّحدة في سنة 2012 عن مخزون بلوتونيوم مملوك للحكومة مقداره 95.4 طناً لغاية 30 أيلول/سبتمبر 2009. كما أعلنت في بيانها INFCIRC/549 للوكالة الدولية للطاقة الذرّية لسنة 2016 عن 49 طناً من البلوتونيوم غير المشَعَّع (بنوعيه المفصول والمختلط) والذي يشكّل جزءاً من المخزون المعرَّف بأنّه فائض ومخصّص للأغراض العسكرية. وترى الولايات المتّحدة أنّ ما مجموعه 61.5 طنّاً من البلوتونيوم فائض معلَن مخصّص لحاجات الأمن القومي. وهذا يشمل 49 طنّاً من البلوتونيوم غير المشَعَّع، و4.5 أطنان من البلوتونيوم الذي يجرى تصريفه كنفايات، و0.2 طن تبدّد بالاضمحلال الإشعاعي منذ عام 1994، و7.8 أطنان من البلوتونيوم المشعَّع والمملوك للحكومة. كما أنّ البلوتونيوم المصرَّح عنه في INFCIRC/549 يتضمّن 0.4 طن من البلوتونيوم المجلوب إلى الولايات المتّحدة من اليابان (331 كغ) وألمانيا (30 كغ) وسويسرا (18 كغ). وعلى غرار كمّية الـ49 طنّاً من البلوتونيوم الفائض غير المشَعَّع، لن تُستخدم هذه المادّة في صنع أسلحة. لكنّها لم تُوضع تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرّية، ولذلك فهي محصيّة مع الموادّ العسكرية.

(ي) نتج هذا التقدير من تقريب كمّيات البلوتونيوم المعلَن أنّها «مخزَّنة في أماكن في دول أخرى» من الكمّيات المعلَن أنّها «مملوكة لجهات أجنبية» في التقارير INFCIRC/549.

(ك) المجاميع مدوَّرة إلى أقرب خمسة أطنان.

المصادر: International Panel on Fissile Materials (IPFM), *Global Fissile Material Report 2015: Nuclear Weapon and Fissile Material Stockpiles and Production* (Princeton, NJ: IPFM, 2015). Civilian stocks (except for India): declarations by countries to the International Atomic Energy Agency (IAEA) under INFCIRC/549.

الصين: H. Zhang, *China's Fissile Material Production and Stockpile* (Princeton, NJ: IPFM, 2017).

كوريا الشمالية: G. Kessler, «Message to US Preceded Nuclear Declaration by North Korea,» *Washington Post*, 2/7/2008, and S. S. Hecker, «What We Really Know about North Korea's Nuclear Weapons,» *Foreign Affairs* (4 December 2017).

روسيا: Agreement Concerning the Management and Disposition of Plutonium Designated as No Longer Required for Defense Purposes and Related Cooperation (Russian–US Plutonium Management and Disposition Agreement), signed 29 August and 1 September 2000, amended April 2010, entered into force July 2011.

الولايات المتحدة الأمريكية: National Nuclear Security Administration (NNSA), *The United States Plutonium Balance, 1944–2009* (Washington, DC: NNSA, June 2012).

الجدول الرقم (6 ـ 13)

المنشآت الكبيرة لتخصيب اليورانيوم في كل أنحاء العالم وقدراتها، 2017

الدولة	اسم المنشأة أو الموقع	النوع	الوضع	عملية التخصيب[أ]	القدرة (آلاف وحدات الفصل/السنة)[ب]
الأرجنتين[ج]	بيلسانيو	مدنية	استأنفت العمل	GD	20
البرازيل	ريزندي للتخصيب	مدنية	تزيد القدرة	GC	120
الصين[د]	لانزهو	مدنية	عاملة	GC	2600
	هانزْهونغ (شانكسي)	مدنية	عاملة	GC	2000
	إيميشان	مدنية	عاملة	GC	1050
	هيبينغ	استخدام مزدوج	عاملة	GD	230
فرنسا	جورج بيسي 2	مدنية	عاملة	GC	7500
ألمانيا	أورنِكو غروناو	مدنية	عاملة	GC	4000
الهند	راتيهالي	عسكرية	عاملة	GC	15 ـ 30
إيران[هـ]	ناتنز	مدنية	عمل محدود	GC	3.5 ـ 5
	قم (فوردو)	مدنية	عاطلة من العمل	GC	..
اليابان	روكاشو[و]	مدنية	استأنفت العمل	GC	75
كوريا الشماليّة	يونغْبيون[ز]	..	غير مؤكَّد	GC	8

يتبع

تابع

هولندا	أورنكو ألْميلو	مدنية	عاملة	GC	5400
باكستان	غدوال	عسكرية	عاملة	GC	..
	كاهوتا	عسكرية	عاملة	GC	15 ـ 45
روسيا(ح)	أنغارسك	مدنية	عاملة	GC	4000
	نوفورالْسك	مدنية	عاملة	GC	13300
	سيفيرسك	مدنية	عاملة	GC	3800
	زيلينوغورسك	مدنية	عاملة	GC	7900
المملكة المتّحدة	كابينهورست	مدنية	عاملة	GC	4700
الولايات المتّحدة(ط)	أورينكو إيونيس	مدنية	عاملة	GC	4700

(أ) الطرد المركزي الغازي (GC) هو التكنولوجيا الرئيسية المستخدمة في فصل النظائر لزيادة نسبة النظير U-235 في اليورانيوم، لكن لا تزال منشآت قليلة تستخدم الانتشار الغازي (GD).

(ب) وحدة الفصل/سنة: مقياس للجهد اللازم في منشأة التخصيب لفصل يورانيوم يحتوي على نسبة معيّنة من النظير U-235 إلى مكوّنَين يحتوي **أحدهما** على نسبة مرتفعة من النظير U-235 و**الثاني** يحتوي على نسبة متدنّية منه. عندما نذكر نطاق قدرات، فذلك يعني أنّ المنشأة توسّع قدراتها أو أنّ هناك شكوكاً في التقديرات.

(ج) أعلنت الأرجنتين في سنة 2015 استئناف الإنتاج في منشأة بيلسانيو لتخصيب اليورانيوم بواسطة الانتشار الغازي، وكانت قد أُغلقت في تسعينيات القرن الماضي.

(د) أشار تقييم جديد لقدرة التخصيب لدى الصين في سنة 2015 إلى مواقع تخصيب جديدة وذكر قدرة إجماليّة أكبر كثيراً من التقديرات السابقة. جرى تحديث هذه التقديرات مجدّداً في تقرير جديد في عام 2017.

(هـ) وافقت إيران في تمّوز/يوليو 2015 على خطّة عمل شاملة مشتركة أوقفت تخصيب اليورانيوم في فوردو، لكنّها أبقت على عمل أجهزة الطرد المركزي، وحصرت قدرة التخصيب في نطانز في 5060 جهاز طرد مركزياً إيرانياً من النوع الأول (ما يعادل نحو 3500 إلى 5000 وحدة فصل في السنة) لمدّة 10 سنين.

(و) تجري إعادة تزويد منشأة روكاشو للطرد المركزي بتكنولوجيا طرد مركزي حديثة، وهي تعمل بقدرة متدنّية للغاية بنحو 75000 وحدة فصل في السنة لغاية كانون الأوّل/ديسمبر 2016.

(ز) كشفت كوريا الشماليّة منشأة يونغبيون للتخصيب في سنة 2010. لكنّ وضعها التشغيلي غير معلوم.

(ح) تشغّل زيلينوغورسك سلسلة تعاقبية لإنتاج يورانيوم عالي التخصيب لمفاعلها السريع ولوقود المفاعلات البحثية.

(ط) أُرجئت خطط بناء منشآت تخصيب جديدة بالطرد المركزي في بايكتون (الشركة الأمريكية للتخصيب، USEC) لأسباب تقنية، وفي إيغل روك (AREVA) لأسباب ماليّة.

المصادر: Indo-Asian News Service, «Argentina President Inaugurates Enriched Uranium Plant,» *Business Standard* (1 December 2015); H. Zhang, «China’s Uranium Enrichment Complex,» *Science and Global Security*, vol. 23, no. 3 (2015), pp. 171–190, and H. Zhang, *China’s Fissile Material Production and Stockpile* (Princeton, NJ: International Panel on Fissile Materials, Dec. 2017). Enrichment capacity data is based on International Atomic Energy Agency, Integrated Nuclear Fuel Cycle Information Systems (INFCIS); Urenco website; and International Panel on Fissile Materials (IPFM), Global Fissile Material Report 2015: Nuclear Weapon and Fissile Material Stockpiles and Production (Princeton, NJ: IPFM, Dec. 2015)

الجدول الرقم (6 ـ 14)

المنشآت الكبيرة لإعادة المعالجة في جميع أنحاء العالم، لغاية 2017

تعالج سائر المنشآت المذكورة وقود المفاعلات التي تعمل بالماء الخفيف (LWR)، ما لم يُذكَر خلاف ذلك.

الدولة	اسم المنشأة أو الموقع	النوع	الوضع	السعة التصميمية (طن من المعدن الثقيل/سنة)[أ]
الصين[ب]	منشأة جيوكْوان التجريبية	مدنية	عاملة	50
فرنسا	لا هيغ UP2	مدنية	عاملة	1000
	لا هيغ UP3	مدنية	عاملة	1000
الهند[ب]	كالْبكام (وقود HWR)	استخدام مزدوج	عاملة	100
	تارابور (وقود HWR)	استخدام مزدوج	عاملة	100
	تارابور ـ 2 (وقود HWR)	استخدام مزدوج	عاملة	100
	ترومباي (وقود HWR)	عسكرية	عاملة	50
إسرائيل	ديمونة (وقود HWR)	عسكرية	عاملة	40 ـ 100
اليابان	جاي أن سي توكاي	مدنية	تقرّر إغلاقها[د]	200
	روكاشو	مدنية	يُزمع بدؤها العمل في 2021	800
كوريا الشماليّة	يونغْبيون	عسكرية	عاملة	100 ـ 150
باكستان	تشاشما (وقود HWR)	عسكرية	عاملة	50 ـ 100
	نيلور (وقود HWR)	عسكرية	عاملة	20 ـ 40
روسيا[هـ]	ماياك آر تي ـ 1، أوزيرسك	مدنية	عاملة	400
المملكة المتّحدة	BNFL B205 (وقود ماغنوكس)	مدنية	تقرّر إغلاقها في 2018	1500
	BNFL Thorp، سيلافيلد	مدنية	تقرر إغلاقها في 2020	1200
الولايات المتّحدة	H-canyon، موقع سافاناه ريفِر	مدنية	عاملة	15

HWR = مفاعل يعمل بالماء الثقيل.

(أ) تشير القدرة التصميمية إلى المقدار الأقصى للوقود المستهلَك الذي صُمّمت المنشأة لمعالجته، وتقاس بالأطنان من المعدن الثقيل في السنة (tHM/yr)، حيث tHM مقياس مقدار المعدن الثقيل، وهو اليورانيوم في هذه الحالات، في الوقود المستهلَك. وغالباً ما يكون الإنتاج الفعلي نسبة صغيرة من القدرة التصميمية. ويحتوي الوقود المستهلَك في المفاعلات التي تعمل بالماء الخفيف على بلوتونيوم بنسبة نحو 1 بالمئة، ويحتوي وقود مفاعلات الماء الثقيل المهدَّأ بالغرافيت على نحو 0.4 بالمئة.

(ب) تخطّط الصين لبناء منشأة معالجة تجريبية في جويكْوان بقدرة 200 طن معدن ثقيل/سنة.

(ج) كجزء من مبادرة التعاون النوويّ المدني الهندية ـ الأمريكية لسنة 2005، قرّرت الهند عدم فتح أي من منشآت إعادة المعالجة لديها أمام عمليات التفتيش التي تجريها الوكالة الدولية للطاقة الذرّية بموجب اتّفاقية الضمانات.

(د) أعلنت وكالة اليابان للطاقة الذرّية في 2014 أنّها تخطّط لإغلاق مركز التحكّم بمنشأة توكاي لإعادة المعالجة، وهو ما يعني من الناحية الفعلية وقف أنشطة فصل البلوتونيوم الأخرى. لكنّها بقيت تعمل في عام 2016 وأنتجت كمّيات ضئيلة جداً من البلوتونيوم.

(هـ) يجري بناء مركز تجريبي اختباري بقدرة 250 طن معدن ثقيل/سنة في زهيليزنوغورسك. ومن المفترض أن يباشر العمل في عام 2018.

المصادر: البيانات المتّصلة بالقدرة التصميمية معتمدة على International Atomic Energy Agency, Integrated Nuclear Fuel Cycle Information Systems (INFCIS), and International Panel on Fissile Materials (IPFM), *Global Fissile Material Report 2015: Nuclear Weapon and Fissile Material Stockpiles and Production* (Princeton, NJ: IPFM, 2015).

XI التفجيرات النوويّة، 1945 ـ 2017

فيتالي فدْتشينكو

أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (كوريا الشمالية) تفجيرها التجريبي النووي السادس في 3 أيلول/سبتمبر 2017، عقب تجارب أُجريت في كانون الثاني/يناير وفي أيلول/سبتمبر 2016، وفي شباط/فبراير 2013، وفي أيار/مايو 2009، وفي تشرين الأوّل/أكتوبر 2006[1]. ومع تفجير عام 2017 هذا، وصل العدد الإجمالي للتفجيرات النووية المسجَّلة منذ عام 1945 إلى 2058 تفجيراً نووياً.

التفجير النووي في أيلول/سبتمبر 2017

عند الساعة 0.3:30 بالتوقيت الكوني المنسَّق (12:00 بالتوقيت المحلّي)، أجرت كوريا الشمالية تفجيراً تجريبياً تحت الأرض في منشأة بونغْيي ري للتجارب النووية أسفل جبل مانتاب شمال شرق البلاد[2]. وأعلنت وكالة الأنباء المركزية الكورية (KCNA) أنّ الحدث تجربة ناجحة لقنبلة هيدروجينية بالستية عابرة للقارّات (ICBM) ونشرت بياناً لمعهد الأسلحة النووية (NWI) في كوريا الشمالية فصّل مزايا جهاز التفجير[3].

---

(1) للاطلاع على التفجيرات السابقة، انظر: V. Fedchenko and R. Ferm Hellgren, «Nuclear Explosions, 1945–2006,» in: *SIPRI Yearbook 2007*; V. Fedchenko, «Nuclear Explosions, 1945–2009,» in: *SIPRI Yearbook 2010*; V. Fedchenko, «Nuclear Explosions, 1945–2013,» in: *SIPRI Yearbook 2014*, and V. Fedchenko, «Nuclear Explosions, 1945–2016,» in: *SIPRI Yearbook 2017*.

(2) M. Y. H. Lee, «North Korea's Latest Nuclear Test Was So Powerful It Reshaped the Mountain above It,» *Washington Post*, 14/9/2017.

(3) Korean Central News Agency, «DPRK Nuclear Weapons Institute on Successful Test of H-bomb for ICBM,» 3 September 2017.

يُعَدّ نشر مناقشة معهد الأسلحة النووية لمزايا جهاز التفجير بعد التجربة تطوّراً جديداً، إذْ إنّها أوّل مرّة تُجرى فيها مناقشة بعد التفجير الخامس في أيلول/سبتمبر 2016. ذكر معهد الأسلحة النووية أنّ تجربة أيلول/سبتمبر 2017 كانت لقنبلة «فائقة القدرة على نحو غير مسبوق» وزعم أنّها تكلّلت بالنجاح. وذكر المعهد أيضاً أنّ كوريا الشمالية أجرت «قياسات تجريبية» للتحقّق من أداء تصميم جديد لـ «قنبلة هيدروجينية» لجهة «(أ) «قدرتها التفجيرية الكلّية» (الحصيلة)، و(ب) نسبة الانشطار إلى قدرة الانشطار، و(ج) «دقّة تكنولوجيا الضغط وتكنولوجيا التحكّم ببداية التفاعل السلسلي الانشطاري للنظام الأوّل للقنبلة الهيدروجينية»، وهذا يعني أداء مجموعة التفجير الداخلي الشديد الانفجار والبادئ النيوتروني في الانفجار الأوّلي، و(د) معدل استخدام المادّة النووية في النظام الأوّل وفي النظام الثاني»، أو نسبة المادّة الانشطارية التي انشطرت في الانفجار الأوّلي إلى المادّة التي تبعثرت بفعل الانفجار، وكميّة المادّة التي إمّا انصهرت أو انشطرت في الانفجار الثاني[4]. يصعب تقديم تفسير بسيط لبعض أوصاف خصائص جهاز التفجير، كـ «كهيكل التوليفة الاتجاهية والتصميم الهيكلي الإشعاعي المتعدّد الطبقات والصامد للانفجار للنظام الأول والنظام الثاني» و«الموادّ الحرارية الخفيفة المقاوِمة للإشعاع والموادّ المقاوِمة للنيوترونات» على أساس أوصاف مستمَدّة من مصدر مفتوح لتصاميم الأسلحة الحرارية النووية. لكن يظهر أنّ هذه التصاريح موافقة للتصميم الحراري النووي الذي أعدّه «تيلِر ـ أولام» (Teller–Ulam) والذي تستخدمه في الظاهر كلّ الدول التي تمتلك أسلحة حرارية نووية[5].

وكما في التجربة الخامسة، جاء في بيان معهد الأسلحة النووية أنّه «لم يحدث انبعاث من خلال سطح الأرض ولم يحدث تسرّب لموادّ إشعاعية أو أيّ تأثير سلبي في البيئة الإيكولوجية المحيطة».

تحقّق المجتمع الدولي من تجربة كوريا الشماليّة في أيلول/سبتمبر سنة 2016

سعى المجتمع الدولي ـ منظّمات دولية، ودول إفرادية، ومؤسّسات بحثية كثيرة ـ للتحقّق من مزاعم كوريا الشماليّة حيال التجربة باستخدام توليفة من التكنولوجيات المتاحة، منها أجهزة قياس الزلازل، ومراقبة النوكليدات المُشعّة وتحليل صور الأقمار الصناعية[6].

---

(4) تحدّد نسبة الانشطار إلى طاقة الانصهار (أي نسبة الطاقة المتولّدة من التفاعلات الانشطارية والاندماجية في الحصيلة الكلّية) مقدار التلوّث الطويل الأجل الناجم عن النظائر المشعّة. وكلّما قلّ الانشطار، قلّ عمر النظائر المشعّة في السقط الذرّي، ولذلك يكون السلاح «أنظف» في نظر المخطّطين العسكريين. ولذلك أهمّية بالنسبة إلى دارسي خيار الاستخدام التكتيكي للأسلحة النووية.

(5) Korean Central News Agency, Ibid.

(6) US National Academy of Sciences, *Technical Issues Related to the Comprehensive Nuclear Test Ban Treaty* (Washington, DC: National Academy Press, 2002), pp. 39–41, and O. Dahlman [et al.], *Detect and Deter: Can Countries Verify the Nuclear Test Ban?* (Dordrecht: Springer, 2011), pp. 29–76.

معاهدةُ الحظر الشامل للتجارب النوويّة (CTBT) لسنة 1996 متعدّدة الأطراف، وستحظر حال سريانها إجراء أيّ تفجير نووي[7]. وشُكّلت اللجنة التحضيرية لمنظّمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النوويّة للتحضير لإنفاذ المعاهدة، وهذا يشمل تأسيس نظام رصد دولي (IMS) لاكتشاف التفجيرات النوويّة. وبرغم مصادقة 166 دولة على المعاهدة بحلول 1 شباط/فبراير 2018، فهي لن تصبح سارية المفعول ما لم توقّع وتصادق عليها 44 دولة لديها منشآت نوويّة مؤكَّدة. كوريا الشماليّة واحدة من هذه الدول الأربع والأربعين، لكنّها لم تصادق على المعاهدة، ولذلك لا تشارك في نظام الرصد الدولي.

استُخدمت البيانات الزلزاليّة المسجَّلة في محطّات المراقبة في شتّى أنحاء العالم لتقدير زمان ومكان وحجم تفجير أيلول/سبتمبر 2017 (انظر الجدول الرقم (6 ـ 15)). أشارت أنماط الموجات السيزمية المسجَّلة، وعمق الحادثة (أقلّ كم 1 كم) وقرب المسافة الفاصلة بين موقعها ومواقع التجارب النوويّة الخمس السابقة (مسافة لا تتخطّى بضع مئات من الأمتار) إلى أنّ الحادثة عبارة عن انفجار وليست هزّة أرضية[8]. السمة التي تميّز هذه التجربة أنّ حصيلتها (انظر أدناه) كانت كبيرة بما يكفي لإحداث هزّات لاحقة كانت هي نفسها كبيرة بما يكفي لتكتشفها محطّات رصد الزلازل[9]. وإضافة إلى ذلك، استُخدمت صور الأقمار الصناعية التي التقطها رادار ذو فتحة مصطنعة (SAR) في إظهار أنّ قمّة جبل مانتاب «انخفضت بشكل ملحوظ»، وأنّ منطقة تناهز مساحتها 35 هكتاراً «عند السفح الجنوبي الغربي للجبل أُزيحت مسافة أمتار»[10]. وذُكر أنّ الحوادث الزلزالية التي تلت الانفجار التجريبي قادت حكومتَي الولايات المتّحدة والصين إلى استنتاج أنّه حصل انهيار لتجويف الانفجار أو أنفاقه[11].

مع أنّه ليس هناك شكّ في حالات حدوث انفجار بهذه الضخامة، الصراحة هي أنّ البيانات السيزمية وحدها لا تكفي للقطع بأنّ انفجاراً حصل تحت الأرض تفجير نووي. لكن تأكّدت الطبيعة النوويّة للانفجار عقب تجربتَي كوريا الشماليّة في عامي 2006 و2013 عندما أظهرت عينات مأخوذة من الهواء آثار الراديوكسينون ـ النظائر المشعّة للإكسينون التي تتحرّر من انفجار نووي[12]. لكن لم

(7) لخلاصة وتفاصيل أخرى حول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النوويّة، انظر الملحق (أ)، القسم I في هذا الكتاب.

(8) Comprehensive Nuclear-Test-Ban Treaty Organization, International Data Centre, «Technical Findings,» 7 September 2017.

(9) I. O. Kitov and M. V. Rozhkov, «Discrimination of the DPRK Underground Explosions and their Aftershocks Using the P/S Spectral Amplitude Ratio,» Cornell University Library, Preprint, 5 December 2017.

(10) Lee, «North Korea’s Latest Nuclear Test Was So Powerful It Reshaped the Mountain above It».

(11) C. Dill, «North Korea Nuclear Test: «Tunnel Collapse» May Provide Clues,» BBC News, 3 September 2017.

(12) Fedchenko and Hellgren, «Nuclear Explosions, 1945–2006,» p. 553, and Comprehensive Nuclear-Test-Ban Treaty Organization (CTBTO), «CTBTO Detects Radioactivity Consistent with 12 February Announced North Korean Nuclear Test,» Press release, 23 April 2013.

ترد أنباء عن العثور على آثار الراديوكسينون أو أجزاء إشعاعية نشطة أخرى بعد حادثة عام 2009 أو بعد أيٍّ من حادثتَي عام 2016. وأفضى اكتشاف الراديوكسينون عقب تفجير عام 2017 إلى نتائج غامضة. وأعلنت حكومة جمهورية كوريا (كوريا الجنوبية) أنّ لجنة السلامة والأمن النوويين في البلاد عثرت على كسينون ـ 13 «في عيّنات» أرضية وجوّية وبحرية» جُمعت من مناطق محلّية عقب الانفجار[13]. واكتشفت منظّمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النوويّة أيضاً تركيزات للراديوكسينون وعاينتها، لكنّها «ليست قاطعة بشأن ربط محتمل بالحدث السيزمي في 3 أيلول/سبتمبر». وبالتالي، ذكر أنّ «نظام الرصد الدولي لم يعثر على نوكليدات مشعَّة ذات صلة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ويمكن ربطها بوضوح بتجربة نووية في كوريا الشمالية في أيلول/سبتمبر 2017»[14].

مناقشة نتائج تجربة أيلول/سبتمبر 2017

لا يصدر عن كوريا الشمالية بيانات بشأن الحصائل المقرَّرة أو المقاسة لتفجيراتها النوويّة، وهناك تفاوت كبير بين تقديرات الباحثين الدوليين. تراوحت الأقيسة المنشورة لمقدار الموجة الداخلية ـ طريقة واضحة لتسجيل حجم حدث زلزالي ـ بين 5.7 و6.3[15]. نتيجة لهذا التباين والاختلافات بين الطرق التجريبية المستخدَمة في تحويل هذه القيم إلى حصائل تفجيرية، تراوحت تقديرات الحصيلة بين 50 كيلوطن و1 ميغاطن[16]. لكن يتّفق معظم الباحثين على أنّ تجربة أيلول/سبتمبر 2017 كانت أضخم من التجربة التي سبقتها في أيلول/سبتمبر 2016. مثال ذلك، بلغت حصيلة التفجير 140 كيلوطن بحسب تقدير الحكومة الأمريكية، و120 كيلوطن بحسب تقدير الحكومة النرويجية، و100 ـ 200 كيلوطن بحسب تقدير الحكومة السويدية وباحثين جامعيين صينيين عمل كلّ منهم على حدة[17].

---

(13) Yonhap News Agency, «Traces of Xenon Detected in S. Korea Following N. Korea's Nuke Test,» 8 September 2017.

(14) American Geophysical Union (AGU), Proceedings of the AGU Fall Meeting 2017, New Orleans, 11–15 December 2017.

للاطلاع على مناقشة مفصَّلة للنوكليدات المشعّة ذات الصلة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ولإجراءات منظّمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لاكتشافها وتحليلها، انظر: L. E. De Geer, «Radionuclide Signatures for Post-explosion Environments,» in: ed. V. Fedchenko, *SIPRI, The New Nuclear Forensics: Analysis of Nuclear Materials for Security Purposes* (Oxford: Oxford University Press, 2015), pp. 128–155.

(15) لمزيد من التفاصيل عن سعة الموجة الداخلية، انظر الموقع الإلكتروني لـ United States Geological Survey، <http://www.usgs.gov>.

(16) انظر الجدول الرقم (6 ـ 15)، و Incorporated Research Institutions of Seismology, «Special Event: 2017 North Korean Nuclear Test,» 23 January 2018.

(17) A. Panda, «US Intelligence: North Korea's Sixth Test Was a 140 Kiloton «Advanced Nuclear» Device,» *The Diplomat*, 6/9/2017; NORSAR, «Large Nuclear Test in North Korea on 3 September 2017,» 3 September 2017; University of Science and Technology of China (USTC), «North Korea's 3 September 2017 Nuclear Test Location and Yield: Seismic Results from USTC,» [n.d.], and Swedish Defence Research Agency (FOI), «Nuclear Weapons Test in North Korea,» Press release, 11 September 2017.

وجد أغلب المعلّقين أنّ زعم كوريا الشمالية أنّ جهاز التفجير النووي المجرَّب في 3 أيلول/سبتمبر 2017 كان سلاحاً حرارياً نووياً مقبول ظاهرياً[18]. لكن تجدر الإشارة إلى أنّ هذه النتائج، الصحيحة بالطبع، مبنيّة على أدلّة غير مباشرة. والدليل المباشر الوحيد المرتبط بالحادثة الموصوفة في المصادر المفتوحة هو بيانات الموجة الزلزالية. يمكن أن تتيح الموجات الزلزالية دليلاً على حجم الانفجار، لكنّها لا تتيح معلومات عن الطبيعة النووية أو المعزَّزة أو الحرارية النووية لجهاز التفجير، ولا تحدّد إن كان جهاز التفجير استخدم يورانيوم أو بلوتونيوم. ويتعيّن تحليل الآثار النشطة ـ وعلى التحديد الجُسيمات الجزئية المشعّة ـ المتلازمة مع التفجير ليتبيّن نوعه بالتفصيل[19].

الحصيلة التفجيرية للجهاز المجرَّب منسجمة مع أنواع الأسلحة الثلاثة المذكورة أعلاه جميعاً (نووية أو معزَّزة أو حرارية نووية)، ولذلك لا يمكن استخدامها في التمييز بينها. مثال ذلك، ذُكر أنّ للقنبلة النووية B61 المنتشرة في الترسانة الأمريكية ـ وهي قنبلة حرارية نووية بالفعل مدفوعة بالجاذبية وذات مرحلتين ـ نماذج تتراوح حصائلها بين بضعة أطنان و300 كيلوطن[20]. وبالمقابل، بلغت حصيلة أكبر جهاز تفجير نووي انشطاري صرف معلوم اختبرته الولايات المتّحدة، وهو تفجير آيفي كينغ التجريبي في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1952، نحو 500 كيلوطن[21]. زد على ذلك إشارة بعض المعلّقين إلى أنّه سيكون بلوغ حصيلة 100 كيلوطن في تفجير تحت الأرض من دون قيود على الحجم والوزن أسهل من تصميم رأس حربي منمنم حصيلته 10 ـ 20 كيلوطن[22].

العدد المقدَّر للتفجيرات النووية، 1945 ـ 2017

بلغ عدد التفجيرات النووية المعلومة 2058 تفجيراً منذ عام 1945، وهناك ثماني دول أجرت هذه التجارب، وهي الولايات المتّحدة والاتّحاد السوفياتي والمملكة المتّحدة وفرنسا والصين والهند وباكستان وكوريا الشمالية (انظر الجدول الرقم (6 ـ 16)). يتضمّن هذا المجموع تجاربَ نووية أُجريت ضمن برامج اختبار أسلحة نووية، وتفجيرات أُجريت لأغراض سلمية والقنبلتين اللتين أُسقطتا على هيروشيما ونغازاكي في آب/أغسطس 1945. ويتضمّن المجموع أيضاً تجارب أجرتها فرنسا والاتّحاد السوفياتي والولايات المتّحدة لأغراض السلامة، بصرف النظر

---

(18) انظر مثلاً: J. Lewis, «Welcome to the Thermonuclear Club, North Korea!,» *Foreign Policy* (4 September 2017).

(19) De Geer, «Radionuclide Signatures for Post-explosion Environments,» pp. 128-155.

(20) C. Hansen, *Swords of Armageddon*, vol. 5 (Sunnyvale, CA: Chukelea Publications, 2007), p. 473.

(21) المصدر نفسه، ص 96 ـ 97.

(22) R. Kelley, «North Korea's Sixth Nuclear Test: What Do We Know So Far?,» SIPRI Expert Comment, 5 September 2017.

عن الحصيلة، وعمّا إذا كانت ناجمة عن تفجير نووي أم لا[23]. لكنّه لا يتضمّن تجارب دون حرجة لا تُديم تفاعلاً تسلسلياً نووياً. وهناك تفجيرات متزامنة، تسمّى تفجيرات رشقية أيضاً، أجرتها الولايات المتّحدة (من عام 1963) والاتّحاد السوفياتي (من عام 1965) لدواعٍ اقتصادية أساساً[24]. وشكّلت تجارب وابل من التفجيرات 20 بالمئة من التجارب السوفياتية و6ٍ بالمئة من التجارب الأمريكية.

لم تُجرِ إسرائيل أيّ تجارب نوويّة مُثبَتة. لكن هناك تأكيدات بأنّ «الوميض المزدوج» الذي رصده القمر الصناعي الأمريكي Vela 6911 في أيلول/سبتمبر 1979 كان مؤشّراً على تجربة سلاح نووي أجرتها إسرائيل بمساعدة من جنوب أفريقيا. لكنّ أيّاً من الحكومتين لم تقرّ بشكل رسمي بهذا التأكيد[25].

أُطلقت مبادرات لوقف اختياري وقانوني لإجراء التجارب، فالتزم الاتّحاد السوفياتي والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة بوقف اختياري للتجارب بين تشرين الثاني/نوفمبر 1958 وأيلول/سبتمبر 1961. وفي 10 تشرين الأوّل/أكتوبر 1963، سرى مفعول معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النوويّة (PTBT) لسنة 1963، وهي تحظر إجراء تفجيرات نوويّة في الجوّ وفي الفضاء الخارجي وتحت الماء[26]. والتزم الاتّحاد السوفياتي بوقف اختياري من جانب واحد لإجراء التجارب بين آب/أغسطس 1985 وشباط/فبراير 1987. والتزم الاتّحاد السوفياتي أيضاً ثمّ روسيا بوقف اختياري للتجارب بدءاً بكانون الثاني/يناير 1991، والتزمت الولايات المتّحدة بوقف اختياري بدءاً بتشرين الأوّل/أكتوبر 1992 إلى أن وقّعت الدولتان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT) في 24 أيلول/سبتمبر 1996. والتزمت فرنسا بوقف اختياري مشابه بين نيسان/أبريل 1992 وأيلول/سبتمبر 1995. وستحظر المعاهدة، التي لم تصبح نافذة بعد، إجراء أيّ تفجير نووي[27].

---

(23) تُعرَّض أجهزة نووية متطوّرة إلى حدّ ما في وضع يحاكي حصول حادثة في اختيار سلامة أو تجربة سلامة. يُدمَّر قلب السلاح النووي بواسطة متفجّرات تقليدية مع تحرّر كمّية ضئيلة للغاية من الطاقة الانشطارية أو من دون تحرّر شيء منها. وأجرت المملكة المتّحدة أيضاً تجارب سلامة كثيرة، لكنّها غير مدرَجة في الجدول الرقم (6 ـ 16).

(24) أجرى الاتّحاد السوفياتي تجارب متزامنة على ما يصل إلى 8 أجهزة في 23 آب/أغسطس 1975 وفي 24 تشرين الأوّل/أكتوبر 1990 (آخر تجربة سوفياتية).

(25) L. Weiss, «Flash from the Past: Why An Apparent Israeli Nuclear Test in 1979 Matters Today,» *Bulletin of the Atomic Scientists* (8 September 2015).

(26) الهند وباكستان وروسيا والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة من جملة الدول الأطراف في المعاهدة. للاطلاع على قائمة كاملة بالدول الأطراف، انظر الملحق (أ)، القسم I في هذا الكتاب.

(27) الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة من جملة الدول الأطراف في المعاهدة. للاطلاع على قائمة كاملة بالدول الأطراف، انظر الملحق (أ)، القسم I في هذا الكتاب.

الجدول الرقم (6 ـ 15)
بيانات عن التفجير النوويّ الذي أجرته كوريا الشماليّة، 3 أيلول/سبتمبر 2017

المصدر[أ]	الوقت الأصلي (UTC)	خطّ العرض	خطّ الطول	هامش الخطأ[ب]	سعة الموجة الداخلية[ج]
IDC[د]	03:30:06.09 ± 3.7	41.3256° N	129.0760° E	±6.7 كم[هـ]	6.07 ± 0.1
CEME	03:29:59.0	41.3° N	129.1° E	..	6.3
NEIC	03:30:01.760	41.332° N	129.030° E	±1.4 كم[و]	6.3
IES CAS	03:30:00	41.3° N	129.1° E	..	6.3
KMA	03:29:58	41.302° N	129.080° E	..	5.7
FOI	03:30	41.3° N	129.1° E	..	6.1

.. = بيانات غير متاحة أو غير صالحة؛ CEME = الأكاديمية الروسية للعلوم والمسح الجيوفيزيائي، والبعثة المنهجية التجريبية المركزية، منطقة أوبنينسك، روسيا؛ FOI = وكالة البحوث الدفاعية السويدية، ستوكهولم، السويد؛ IDC = مركز البيانات الدولي، فيينا التابع لمنظّمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBTO)، فيينا، النمسا؛ IES CAS = مؤسّسات العلوم الأرضية، الأكاديمية الصينية للعلوم، بيجين، الصين؛ KMA = الإدارة الرصاد الجوّية الكورية، سيول، كوريا الجنوبية؛ NEIC = هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية، المركز الوطني للمعلومات عن الزلازل، دِنفر، الولايات المتّحدة؛ UTC = التوقيت العالمي المنسَّق.

(أ) نظراً إلى الفروق بين التقديرات المتّصلة بالموقع الدقيق ومقدار الانفجار، أوردنا بيانات من ستّة مصادر، أحدها هيئة معترَف بها دولياً، و5 هيئات دولية، من أجل المقارنة.

(ب) أوردنا هوامش الخطأ بحسب ما هو مذكور في مصادر البيانات.

(ج) تشير سعة الموجة الداخلية إلى حجم الحادثة. وللتوصّل إلى تقدير صحيح بدرجة معقولة لحصيلة تفجير تحت الأرض، يلزم توافر معلومات مفصّلة (مثل الأوضاع الجيولوجية في منطقة وقوع الانفجار). لذلك، سعة الموجة الداخلية وسيلة مُرضية لتحديد حجم الانفجار.

(د) كان مركز البيانات الدولي (IDC) «في اختبار وفي وضعيّة عمل مؤقّتة وحسب»، لذلك، أسهمت ببيانات وقت الحادثة 41 من المحطّات الـ50 الرئيسة لرصد الزلازل و96 من المحطّات الـ120 المساعدة لرصد الزلازل التابعة لنظام الرصد الدولي المنبثق عن منظّمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النوويّة.

(هـ) الرقم هو طول نصف المحور الرئيسي لإهليلج الثقة. بلغت مساحة إهليلج الثقة 109 كم^2، أي أصغر بنحو 10 أمثال المساحة القصوى التي يُسمح بتفتيشها بموجب نظام التفتيش في الموقع التابع لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (1000 كم^2).

(و) الرقم هو خطأ الموقع الأفقي المعرَّف بأنه «طول الإسقاط الأكبر للأخطاء الرئيسية الثلاثة على مستوٍ أفقي».

المصادر: CTBTO, IDC, «Technical briefing,» 3 September 2017, and CTBTO, IDC, «Technical Findings,» 7 September 2017; CEME, [Information message about underground Nuclear Explosion Made in North Korea on 3 September 2017], 4 September 2017 (in Russian); NEIC, «M 6.3 Nuclear Explosion: 21 km ENE of Sungjibaegam, North Korea,» US Geological Survey, [n. d.]; IES CAS, «Research Letters: September 3, 2017, Preliminary Results of Seismological Discrimination, Depth and Equivalence Estimates for North Korea's Nuclear Tests,» 4 September 2017; KMA, Earthquake Volcano Monitoring Division, «Artificial earthquake occurred in North Hamkyung Province,» Press release, 3 September 2017, and FOI, «Nuclear Weapons Test in North Korea,» Press Release, 11 September 2017.

الجدول الرقم (6 ـ 16)

العدد المقدَّر للتفجيرات النوويّة، 1945 ـ 2017

السنة[أ]	الولايات المتّحدة[ب]		روسيا/الاتّحاد السوفياتي		المملكة المتّحدة[ب]		فرنسا		الصين		الهند		باكستان		كوريا الشماليّة		المجموع
	ج	ب	ج	ب	ج	ب	ج	ب	ج	ب	ج	ب	ج	ب	ج	ب	
1945	3	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	3
1946	2[ج]	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	2
1948	3	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	3
1949	–	–	1	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	1
1951	15	1	2	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	18
1952	10	–	–	–	1	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	11
1953	11	–	5	–	2	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	18
1954	6	–	10	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	16
1955	17[ج]	1	6[ج]	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	24
1956	18	–	9	–	6	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	33
1957	27	5	16[ج]	–	7	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	55
1958	62[د]	15	34	–	5	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	116
1960	–	–	–	–	–	–	3	–	–	–	–	–	–	–	–	–	3
1961	–	10	58[ج]	1	–	–	1	1	–	–	–	–	–	–	–	–	71
1962	39[ج]	57	78	1	–	2	–	1	–	–	–	–	–	–	–	–	178
1963	4	43	–	–	–	–	–	3	–	–	–	–	–	–	–	–	50
1964	–	45	–	9	–	2	–	3	1	–	–	–	–	–	–	–	60
1965	–	38	–	14	–	1	–	4	1	–	–	–	–	–	–	–	58
1966	–	48	–	18	–	–	6	1	3	–	–	–	–	–	–	–	76
1967	–	42	–	17	–	–	3	–	2	–	–	–	–	–	–	–	64
1968	–	56	–	17	–	–	5	–	1	–	–	–	–	–	–	–	79
1969	–	46	–	19	–	–	–	–	1	1	–	–	–	–	–	–	67
1970	–	39	–	16	–	–	8	–	1	–	–	–	–	–	–	–	64
1971	–	24	–	23	–	–	5	–	1	–	–	–	–	–	–	–	53
1972	–	27	–	24	–	–	4	–	2	–	–	–	–	–	–	–	57
1973	–	24	–	17	–	–	6	–	1	–	–	–	–	–	–	–	48

يتبع

تابع

55	-	-	-	-	1	-	-	1	-	9	1	-	21	-	22	-	1974
44	-	-	-	-	-	-	1	-	2	-	-	-	19	-	22	-	1975
51	-	-	-	-	-	-	1	3	5	-	1	-	21	-	20	-	1976
54	-	-	-	-	-	-	-	1	9	-	-	-	24	-	20	-	1977
66	-	-	-	-	-	-	1	2	11	-	2	-	31	-	19	-	1978
58	-	-	-	-	-	-	-	1	10	-	1	-	31	-	15	-	1979
54	-	-	-	-	-	-	-	1	12	-	3	-	24	-	14	-	1980
50	-	-	-	-	-	-	-	-	12	-	1	-	21	-	16	-	1981
49	-	-	-	-	-	-	1	-	10	-	1	-	19	-	18	-	1982
55	-	-	-	-	-	-	2	-	9	-	1	-	25	-	18	-	1983
57	-	-	-	-	-	-	2	-	8	-	2	-	27	-	18	-	1984
36	-	-	-	-	-	-	-	-	8	-	1	-	10	-	17	-	1985
23	-	-	-	-	-	-	-	-	8	-	1	-	-	-	14	-	1986
47	-	-	-	-	-	-	1	-	8	-	1	-	23	-	14	-	1987
40	-	-	-	-	-	-	1	-	8	-	-	-	16	-	15	-	1988
28	-	-	-	-	-	-	-	-	9	-	1	-	7	-	11	-	1989
18	-	-	-	-	-	-	2	-	6	-	1	-	1	-	8	-	1990
14	-	-	-	-	-	-	-	-	6	-	1	-	-	-	7	-	1991
8	-	-	-	-	-	-	2	-	-	-	-	-	-	-	6	-	1992
1	-	-	-	-	-	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1993
2	-	-	-	-	-	-	2	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1994
7	-	-	-	-	-	-	2	-	5	-	-	-	-	-	-	-	1995
3	-	-	-	-	-	-	2	-	1	-	-	-	-	-	-	-	1996
4	-	-	2[هـ]	-	2[هـ]	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1998
1	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2006
1	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2009
1	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2013
2	2	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2016
1	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2017
	6	-	**2**	-	**3**	-	**22**	**23**	**160**	**50**	**24**	**21**	**496**	**219**	**815**	**217**	**مجموع فرعي**
2058	**6**		**2**		**3**		**45**		**210**		**45**		**715**		**1032**		**المجموع**

ـ = ليس هناك تجربة معلومة؛ ج = في الجوّ (أو تحت سطح الماء في حالات قليلة)؛ ب = في باطن الأرض.

(أ) يقتصر الجدول على تلك السنين التي حصل فيها تفجير معلوم.

(ب) جميع التجارب التي أجرتها بريطانيا منذ سنة 1962 كانت مشتركة مع الولايات المتّحدة في موقع نيفادا للتجارب النوويّة في الولايات المتّحدة، لكنّها مدرَجة أسفل عمود «المملكة المتّحدة» فقط في هذا الجدول. أي أنّ عدد التجارب الأمريكية أكثر من العدد المذكور. ولم نُدرج في الجدول تجاربَ السلامة التي أجرتها المملكة المتّحدة.

(ج) أجريت إحدى هذه التجارب تحت الماء.

(د) أجريت اثنتان من هذه التجارب تحت الماء.

(هـ) أُدرجت تفجيرات الهند في 11 و13 أيار/مايو 1998 كتجربة واحدة نظير كلّ تاريخ. والتفجيرات الخمسة التي أجرتها باكستان في 28 أيار/مايو 1998 مدرجة كتجربة واحدة أيضاً.

(و) عرّف بروتوكول سنة 1990 الملحَق بمعاهدة عتبة حظر التجارب السوفياتية ـ الأمريكية (TTBT) لسنة 1974 «التجربةَ النوويّة الجوفية» بأنّها «إمّا تفجير نوويّ وحيد في باطن الأرض أُجري في موقع تجارب، أو تفجيران نوويّان أو أكثر في باطن الأرض أجريا في موقع تجارب ضمن منطقة محدّدة بدائرة قطرها 2 كم في غضون مدّة زمنية إجماليّة مقدارها 0.1 ثانية» (القسم I، الفقرة 2). وتعرّف معاهدة التفجيرات النوويّة للأغراض السلمية السوفياتية ـ الأمريكية (PNET) لسنة 1976 «التفجيرَ النوويّ الجوفي» بأنّه «أيّ تفجير نوويّ جوفي فردي أو جماعي لأغراض سلمية» (المادّة II(أ)). وعرّفت «التفجير الجماعي» بأنه «تفجيران نوويّان فرديان أو أكثر بحيث لا يتجاوز الفارق الزمني بين التفجيرات النوويّة المتتالية 5 ثوانٍ وبحيث يمكن وصل نقاط تركيز جميع المتفجرات بمقاطع خطوط مستقيمة يصل كل واحد منها نقطتي تركيز ولا يتعدّى طول الخط المستقيم الواحد 40 كم» (المادّة II(ج)).

المصادر: N.-O. Bergkvist and R. Ferm, *Nuclear Explosions 1945–1998* (Stockholm: Swedish Defence Research Establishment/SIPRI, 2000); Swedish Defence Research Agency (FOI), various estimates, including information from the Comprehensive Nuclear-Test-Ban Treaty Organization (CTBTO) International Data Centre and from the Swedish National Data Centre provided to the author in Feb. 2007 and Oct. 2009; Reports from the Australian Seismological Centre, Australian Geological Survey Organisation, Canberra; US Department of Energy (DOE), *United States Nuclear Tests: July 1945 through September 1992* (Washington, DC: DOE, 1994); R. S. Norris, A. S. Burrows, and R. W. Fieldhouse, *Natural Resources Defense Council, Nuclear Weapons Databook, vol. 5, British, French and Chinese Nuclear Weapons* (Boulder, CO: Westview, 1994); Direction des centres d’experimentations nucléaires (DIRCEN) and Commissariat à l’Énergie Atomique (CEA), *Assessment of French Nuclear Testing* (Paris: DIRCEN and CEA, 1998); Russian ministries of Atomic Energy and Defence, *USSR Nuclear Weapons Tests and Peaceful Nuclear Explosions, 1949 through 1990* (Russian Federal Nuclear Centre (VNIIEF): Sarov, 1996); and Natural Resources Defense Council, «Archive of Nuclear Data,» various years

القسم الثالث

عدم الانتشار، ومراقبة الأسلحة، ونزع الأسلحة، 2017

الفصل السابع

نزع الأسلحة النووية، وتحديدها ومنع انتشارها

شانون ن. كايل
وتيتي إراستو

عرض عام

شهد عام 2017 زخماً مهمّاً جديداً كان الدافع لجهود عالمية تشجّع على نزع الأسلحة النووية وعدم انتشارها. تميّز ذلك العام بالتفاوض على معاهدة حظر الأسلحة النووية (TPNW) الجديدة وفتح باب توقيعها. هذه المعاهدة أوّل اتّفاقية مُلزمة قانوناً لحظر شامل للأسلحة النووية، مع هدف نهائي هو التخلّص من هذه الأسلحة بالكلّية. أُجيز فتح التفاوض على المعاهدة بقرار صادر عن الجمعية العامة للأمم المتّحدة في آخر عام 2016، وكان مدفوعاً بدوره بتفطّن دولي متزايد للعواقب الإنسانية المدمّرة لأيّ استخدامٍ لأسلحة نووية (انظر القسم I). عكست هذه الخطوات إحباط دول كثيرة لا تمتلك أسلحة نووية لعدم جدّية امتثال الدول التي تمتلك هذه الأسلحة لواجبها المنصوص عليه في معاهدة عدم الانتشار (NPT) وهو السعي لنزع الأسلحة النووية. وإذا كان مؤيّدو معاهدة حظر الأسلحة النووية يعترفون بأنّه لن يكون لها على الأرجح أثر فوري في الترسانات النووية الموجودة، فقد شدّدوا على أثرها المعياري الطويل الأجل ـ إذْ ستعمل على نزع شرعية الأسلحة النووية والتشهير بها، وبالتالي ستُسهم في تحقيق الهدف النهائي وهو نزع الأسلحة النووية. وفي الوقت عينه، ساد إقرار في ذلك العام بأنّه سيتعيّن توضيح العلاقة بين معاهدة حظر الأسلحة النووية ومعاهدة عدم الانتشار والاتّفاقات ذات الصلة بمرور الوقت لمنع تشتّت جهود نزع الأسلحة النووية.

واصلت روسيا والولايات المتّحدة تطبيق معاهدة إجراءات الخفض الإضافي للأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحدّ منها (ستارت الجديدة). لكن يظهر أنّ احتمالات إدامة التقدّم المحرَز في

تحديد الأسلحة النووية الروسية الأمريكية منذ انتهاء الحرب الباردة تزداد ضعفاً. سينتهي أجل هذه المعاهدة في عام 2021 ما لم يتّفق الطرفان على تمديدها، لكن لم تعرب كل من روسيا والولايات المتّحدة عن اهتمام بالتفاوض على خفض لقوّاتها النووية الاستراتيجية المنتشرة وفق ما نصّت عليه المعاهدة. وفي الوقت عينه، بقيت الولايات المتّحدة تزعم أنّ روسيا تنتهك معاهدة مهمّة عائدة إلى حقبة الحرب الباردة لتحديد الأسلحة، وهي المعاهدة المبرمة بين الولايات المتّحدة الأمريكية واتّحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسّطة والأقصر مدى (معاهدة القوّات النووية المتوسطة المدى (INF))، لنشرها قذيفة انسيابية جديدة تُطلَق من الأرض وتحظرها المعاهدة (انظر القسم II). حصلت هذه التطوّرات بينما يُبرز استمرار تدهور العلاقات السياسية الروسية ـ الأمريكية الاختلافاتِ الجوهرية في أهدافهما وأولوياتهما على صعيد تحديد الأسلحة.

شهد العام تطوّرات أخرى مرتبطة بمعاهدات ومبادرات أخرى متعدّدة الأطراف بشأن نزع الأسلحة النووية، وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار (انظر القسم III). ففي شباط/فبراير، انعقد مؤتمر نزع السلاح (CD)، وهو المنتدى العالمي المتعدّد الأطراف الوحيد للتفاوض على اتّفاقيات تحديد الأسلحة ونزع السلاح، واستأنف الجهود لكسر الجمود الذي جعله عاجزاً عن اعتماد برنامج عمل منذ عام 2009. شكّل المؤتمرُ مجموعة عمل لإعداد «الخطوات المقبلة» لتقييم التقدّم على صعيد جميع بنود أجندة مؤتمر نزع السلاح وإيجاد أرضية مشتركة لبرنامج عمل لولاية تفاوضية. وفي أيار/مايو، عقدت اللجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة نزع السلاح لسنة 2020 أولى جلساتها في فيينا. كما حصلت مناسبات أخرى متّصلة ببندين «لأعمال غير مكتملة» في مجال نزع السلاح المتعدّد الأطراف وأجندة عدم الانتشار: معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية (FMCT) ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT). وفي تموز/يوليو وآب/أغسطس، التقت مجموعة تحضيرية من خبراء رفيعي المستوى في جنيف لدراسة سُبُل مباشرة التفاوض على (FMCT). وفي أيلول/سبتمبر، التأم المؤتمر العاشر لتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في نيويورك.

بقيت برامج كوريا الشمالية الرامية إلى تطوير أسلحة نووية وأسلحة دمار شامل أخرى خلافاً لقرارات مجلس الأمن الدولي مصدر قلق دولي كبير (انظر القسم IV). وفي أثناء العام، أصدر مجلس الأمن ثلاثة قرارات إضافية توسّع عقوبات قائمة أو تفرض عقوبات جديدة على كوريا الشمالي ردّاً على أنشطتها في مجال الأسلحة النووية واختبار القذائف البالستية.

واصلت إيران في عام 2017 تطبيق خطّة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) لتحديد برنامجها النووي (انظر القسم V). جاءت (JCPOA) ثمرة اتّفاق بين إيران ومجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتّحاد الأوروبي والدول الثلاث (E3/EU+3) في تموز/يوليو 2015. غير أنّ التوترات السياسية التي

شهدها العام بين إيران والولايات المتّحدة هدّدت بتقويض الخطة. ففي تشرين الأول/أكتوبر، رفض الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الشهادة بأنّ استمرار رفع العقوبات الأمريكية متناسب مع أعمال إيران بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة ـ قرار حدّد بموجب القانون الأمريكي مدّة استعراض من 60 يوماً ليقرّر الكونغرس الأمريكي إن كان يجب إعادة فرض العقوبات على إيران بعد أن رُفعت بموجب الاتّفاقية أم لا. ومع أنّ الكونغرس لم يقرّر ذلك في وقت لاحق، أصبحت الولايات المتّحدة بقرار ترامب سحب الشهادة على طرفَي نقيض مع الجهات الأخرى الموقّعة لـ (JCPOA).

I معاهدة حظر الأسلحة النووية

شانون ن. كايل

فُتح باب توقيع معاهدة حظر الأسلحة النووية التاريخية في 20 أيلول/سبتمبر 2017 بعد مفاوضات لم تستغرق وقتاً طويلاً نسبياً. هذه المعاهدة أوّل اتّفاقية دولية مُلزمة قانوناً لحظر شامل لتطوير الأسلحة النووية أو نشرها أو استخدامها، إلى حين بلوغ الهدف النهائي وهو التخلّص منها بالكلّية. وبذلك هي تتويج لحركة دولية رمت إلى إرساء أساس معياري وقانوني لحظر الأسلحة النووية. ولغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2017، وقّعت 56 دولة المعاهدة وصدّقت عليها 3 دول[1]. وسيبدأ نفاذ المعاهدة بعد تسعين يوماً من تصديق 50 دولة عليها.

تظلّ معاهدة حظر الأسلحة النووية محلّ جدل، ويبقى الدعم الدولي لها أبعد ما يكون عن الشمول، فلم تُفصح دولة واحدة تمتلك أسلحة نووية أو حلفاؤها عن رغبة في الانضمام إلى المعاهدة. ومع أنّ الوقت وحده الكفيل بإظهار الآثار العملية والمعيارية المترتّبة على المعاهدة، فقد أشعلت جدلاً أصلاً حول مستقبل الأسلحة النووية وإطار العمل القانوني المتعدّد الأطراف لنزع السلاح النووي.

يشرح هذا القسم جذور التفاوض على معاهدة حظر الأسلحة النووية، ملخِّصاً القضايا الرئيسة التي عُولجت في المحادثات والخطوات التي قادت إلى إقرار المعاهدة، ويعاين الحجج الرئيسة التي أُدلي بها دعماً لمعاهدة حظر الأسلحة النووية أو رفضاً لها. أخيراً، يسلّط الضوء على القضايا الرئيسة التي ينبغي معالجتها ضماناً لكون المعاهدة استكمالاً وليست استعاضة عن تدابير تحديد الأسلحة النووية والتدابير التنظيمية ذات الصلة.

---

(1) للاطّلاع على ملخّص لمعاهدة حظر الأسلحة النووية وعلى تفاصيل أخرى ذات صلة، انظر الملحق (أ)، القسم I في هذا الكتاب.

أصول التفاوض على معاهدة حظر الأسلحة النووية

يعكس الاهتمام بمعاهدة تحظر حيازة الأسلحة النووية أو استخدامها تفطّناً دولياً متنامياً في السنين الأخيرة للعواقب الإنسانية الكارثية لأيّ استخدام لأسلحة نووية[2]. تجلّى البُعد الإنساني في الوثيقة النهائية لمؤتمر استعراض عام 2010 لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لسنة 1968 (معاهدة عدم الانتشار). عبّرت الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار عن «قلق عميق حيال العواقب الإنسانية الكارثية لأيّ استخدام لأسلحة نووية» وجدّدت التشديد على ضرورة «امتثال جميع الدول وفي جميع الأوقات للقانون الدولي المطبَّق، وهذا يشمل القانون الإنساني الدولي»[3]. فُسّرت هذه اللغة بأنّها تفويض باتّخاذ إجراء لإبراز الوقْع الإنساني للأسلحة النووية.

التأمت بعد ذلك سلسلة مؤتمرات دولية حول الوقْع الإنساني للأسلحة النووية، جامعةً دولاً ومنظّمات دولية وجماعات المجتمع المدني. جرت وقائع هذه المؤتمرات بأوسلو في 4 ـ 5 آذار/مارس 2013، وفي نياريت بالمكسيك في 13 ـ 14 شباط/فبراير 2014، وفي فيينا في 8 ـ 9 كانون الأول/ديسمبر 2014.

أحد الإنجازات الرئيسة لهذه المؤتمرات كانت لفت الانتباه الدولي إلى البُعد الإنساني لنزع الأسلحة النووية بتقديم تحليلات مدعّمة بالوثائق لطرق تسبّب الأسلحة النووية بضرر بالغ وطويل الأجل في البيئة، والمناخ، وصحّة البشر ورفاهتهم، وفي التنمية الاجتماعية الاقتصادية بصرف النظر عن الحدود الدولية. الخلاصة الشاملة للعروض التي قُدّمت في تلك المؤتمرات هي أنّه ما من دولة أو هيئة دولية واحدة يمكنها التعامل بطريقة مناسبة مع الحالة الإنسانية الطارئة التي ستنشأ فور تفجير سلاح نووي، أو تقديم مساعدة كافية للمنكوبين[4].

وفي ختام المؤتمر الثالث والأخير، أدلت النمسا بتعهّد وطني بالعمل على «سدّ الثغرة القانونية لحظر الأسلحة النووية وإزالتها» و«التعاون... في جهود تشنيع الأسلحة النووية وحظرها وإزالتها في ضوء العواقب الإنسانية غير المقبولة والأخطار الملازمة لها»[5]. جرى تدويل التعهد النمسوي

---

(2) A. Kmentt, «The Development of the International Initiative on the Humanitarian Impact of Nuclear Weapons and its Effect on the Nuclear Weapons Debate,» *International Review of the Red Cross*, vol. 97, no. 899 (September 2015), pp. 681–709.

(3) 2010 NPT Review Conference, Final Document, Vol. I, NPT/CONF.2010/50 (Vol. I), para. 80, 28 May 2010, p. 19.

للاطّلاع على ملخّص لمعاهدة عدم الانتشار وعلى تفاصيل أخرى ذات صلة، انظر الملحق (أ)، القسم I في هذا الكتاب.

(4) H. Williams, P. Lewis, and S. Aghlani, *The Humanitarian Impacts of Nuclear Weapons Initiative: The «Big Tent' in Disarmament*, Research paper (London: Royal Institute of International Affairs, Chatham House, 2015), pp. 10–12.

(5) Austrian Federal Ministry for Europe, Integration and Foreign Affairs, «Pledge Presented at the Vienna Conference on the Humanitarian Impact of Nuclear Weapons,» 9 December 2014.

بعد ذلك ليصبح «التعهّد الإنساني بحظر الأسلحة النووية وإزالتها»، الذي أُقرّ في قرار صادر عن الجمعية العامة للأمم المتّحدة في 7 كانون الأول/ديسمبر 2015[6].

الفريق العامل المفتوح باب العضوية والمقاربات المتباعدة لنزع الأسلحة

بالتزامن مع إقرار التعهّد الإنساني، شكّلت الجمعية العامة فريقاً عاملاً مفتوح باب العضوية (OEWG) لدراسة إجراءات قانونية ملموسة، وأعراف وتوصيات للدفع بمفاوضات نزع الأسلحة النووية المتعدّدة الأطراف، للوصول إلى عالم ليس فيه أسلحة نووية[7]. عقد الفريق ثلاثة اجتماعات في جنيف في شباط/فبراير، وفي أيار/مايو وفي آب/أغسطس 2016. بيد أنّه ما من دولة تمتلك أسلحة نووية شاركت في هذه الاجتماعات.

درس الفريق العامل أربع مقاربات منفصلة لنزع الأسلحة النووية، وبرزت بتكرار في مناقشات اللجنة الأولى للجمعية الالعامة للأمم المتّحدة (المعنية بنزع السلاح والأمن الدولي) وفي دورة استعراض معاهدة عدم الانتشار. ركّزت هذه المقاربات على: (أ) اتّفاقية أسلحة نووية شاملة تتضمّن من البداية مشاركة كلّ الدول التي تمتلك أسلحة نووية وتحدّد بنود حظر الأسلحة النووية وإزالتها، وهذا يشمل تحديد وسيلة فاعلة للتحقّق والتفتيش؛ (ب) معاهدة لحظر الأسلحة النووية تتضمّن نقاط الحظر الرئيسة وواجبات كلّ الدول الأطراف وتحدّد أهدافاً سياسية لإزالة الأسلحة النووية بالكامل، لكن من غير أن تتضمّن بنوداً بشأن الترسانات النووية القائمة وإزالتها أو بشأن التحقّق منها، مع أنّه لا حاجة إلى أن تكون عالمية من البداية؛ (ج) اتّفاقية إطارية (أو استهلالية) تحدّد بنود الحظر الرئيسة وتفتح المجال أمام التفاوض اللاحق على بروتوكولات للتوسّع في تدابير إزالة الأسلحة النووية وتحقيق الأهداف ذات الصلة؛ و(د) مقاربة تقدّمية قائمة على اتّفاقيات وترتيبات نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاتّفاقيات والترتيبات الأمنية، للتوسّع في تدابير موازية قانونية وغير قانونية وتدابير بناء الثقة وصولاً إلى اتّفاقية أسلحةٍ نووية شاملة بعد الوصول إلى «نقطة دنيا»[8].

أظهرت مباحثات الفريق العامل حول جدوى المقاربات المتنوّعة وفاعليتها انقساماً واضحاً بين الدول المشاركة بشأن المقاربات المُثلى للسير قُدُماً بنزع أسلحة متعدّد الأطراف. وقد عكس

---

(6) UN General Assembly Resolution 70/48, «Humanitarian Pledge for the Prohibition and Elimination of Nuclear Weapons,» adopted 7 December 2015, A/RES/70/48, 11 December 2015.

(7) UN General Assembly Resolution 70/33, «Taking forward Multilateral Nuclear Disarmament Negotiations», adopted 7 December 2015, A/RES/70/33, 11 December 2015.

إنّ الفريق العامل «مفتوح باب العضوية» بمعنى أنّ المشاركة فيه متاحة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة.

(8) United Nations, General Assembly, Report of the open-ended Working Group Taking Forward Multilateral Nuclear Disarmament Negotiations, A/71/371, 1 September 2016.

تشير «النقطة الدنيا» إلى وضع تُخفَّض فيه الأسلحة النووية بدرجة كبيرة من أعدادها الحالية إلى عدد متدنّ ليكون منطلقاً للخطوة التالية التي تزيل كلّ الأسلحة النووية.

هذا الانقسام وضع دولة بموجب معاهدة عدم الانتشار وعضويتها في نظم معاهدات وتحالفات عسكرية أخرى(9).

أفصحت أغلبية الدول التي لا تمتلك أسلحة نووية الأعضاء في الفريق العامل عن دعمها لمعاهدةٍ تحظر الأسلحة النووية. وفي جلسة أيار/مايو 2016، قدّمت 10 دول لا تمتلك أسلحة نووية ورقة عمل مشتركة تقترح بصفة رسمية عقد مؤتمر في عام 2017 لإطلاق مفاوضات حول معاهدةٍ لحظر الأسلحة النووية (المقاربة (ب) أعلاه)(10). لقي الاقتراح معارضة دول كثيرة أعضاء في حلف الناتو ولا تمتلك أسلحة نووية، إلى جانب أستراليا واليابان وكوريا الجنوبية، لأنّها متّفقة والولايات المتّحدة على ترتيبات دفاعية تتضمّن توسيع الردع النووي. آثرت هذه الدول، التي تسمّى دول المظلّة النووية، المقاربةَ التقدّمية (المقاربة (د) أعلاه) بتطبيق تدابير قانونية وعملية فاعلة لتكون «لبِنات بناء» لدعم التقدّم نحو نزع السلاح النووي، ومن دون جدول زمني محدّد(11).

لكنّ هذا الخلاف والخلافات الجوهرية الأخرى لم تمنع الفريق العامل من اعتماد تقرير نهائي، عبر سلسلة من المناورات الإجرائية، في جلسته الختامية في آب/أغسطس 2016. أوصى التقرير بأنّ تعقد الجمعيةُ العامة للأمم المتّحدة مؤتمراً في عام 2017 لإطلاق مفاوضات حول صكّ مُلزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية وإزالتها(12).

اعتماد الجمعية العامة للأمم المتّحدة قرار الحظر

وافقت اللجنة الأولى التابعة للجمعيّة العامة للأمم المتّحدة في جلسة عام 2016 على مسودّة قرار بشأن الدعوة إلى مفاوضات في عام 2017 حول «صكّ مُلزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، وصولاً إلى إزالتها بالكلّية»(13). عارضت دول كثيرة مسودّة القرار، منها فرنسا والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة وأصدرت تفسيراً مشتركاً لتصويتها ذكرت فيه أنّ حظر الأسلحة النووية المقترَح في القرار «لا يمكن أن يشكّل بحال أساساً مقبولاً للتفاوض». وصرّحت بأنّ «مقاربة متدرّجة [قائمة

(9) J. Nielsen, «2016 Open Ended Working Group: Towards 2017 Nuclear Weapon Ban Negotiations?,» Arms Control Wonk (13 September 2016).

(10) United Nations, General Assembly, Open-ended Working Group Taking forward Multilateral Nuclear Disarmament Negotiations, «Addressing Nuclear Disarmament: Recommendations from the Perspective of Nuclear-Weapon-Free Zones,» Working paper submitted by Argentina, Brazil, Costa Rica, Ecuador, Guatemala, Indonesia, Malaysia, Mexico, Philippines and Zambia, A/AC.286/WP.34/Rev.1, 11 May 2016.

(11) United Nations, General Assembly, Open-ended Working Group Taking Forward Multilateral Nuclear Disarmament Negotiations, «A Progressive Approach to a World Free of Nuclear Weapons: Revisiting the Building Blocks Paradigm,» Working paper submitted by Australia, Belgium, Bulgaria, Canada, Estonia, Finland, Germany, Hungary, Italy, Japan, Latvia, Lithuania, Netherlands, Poland, Portugal, Romania, Slovakia and Spain, A/AC.286/WP.9, 24 February 2016.

(12) United Nations, General Assembly, Report of the Open-ended Working Group Taking Forward Multilateral Nuclear Disarmament Negotiations, A/71/371, 1 September 2016, para. 67.

(13) United Nations, General Assembly, First Committee, Resolution on «Taking forward Multilateral Nuclear Disarmament Negotiations,» A/C.1/71/L.41, 14 October 2016, para. 8.

على الإجماع] هي الطريق الوحيد للجمع بين مستلزمات نزع السلاح والمحافظة على الأمن العالمي»[14].

وفي 23 كانون الأول/ديسمبر 2016، أقرّت الجمعية العامة للأمم المتّحدة مشروع القرار، الذي قدّمته اللجنة الأولى، باسم القرار 258/71 بعد أنّ أيّدته 113 دولة وعارضته 35 وامتنعت 13 دولة عن التصويت[15]. ولم يؤيّد القرار غير كوريا الشمالية من بين الدول التسع التي يُعرَف أو يُظَنّ أنها تمتلك أسلحة نووية، بينما امتنعت الصين والهند وباكستان عن التصويت، وعارضت القرار فرنسا وإسرائيل وروسيا والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة[16]. ومن جملة الدول الأخرى المعارضة للقرار جميع الدول الأعضاء في الناتو باستثناء هولندا التي امتنعت عن التصويت، وكذلك أستراليا واليابان وكوريا الجنوبية التي التزمت الولايات المتّحدة تجاهها بتوسيع الردع النووي.

التفاوض على المعاهدة

افتتاح المفاوضات

عُقد اجتماع تنظيمي استغرق يوماً واحداً في نيويورك في 16 شباط/فبراير 2017 وشاركت فيه أكثر من 100 دولة، وذلك قبل افتتاح مؤتمر الأمم المتّحدة للتفاوض على صكّ مُلزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية. انتخبت الدول المشاركة سفيرةَ كوستاريكا إليان وايت غوميز رئيسة للمؤتمر وأقرّت أجندة مؤقّتة للجلسة الأساسية الأولى التي تقرّر عقدها في آذار/مارس[17]. واتفقت الدول أيضاً على أن يكون النظام الداخلي للمؤتمر هو ذاته الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتّحدة، والذي يستلزم، من جملة ما يستلزمه، أغلبية الثلثين في المسائل الجوهرية، وأغلبية بسيطة في المسائل الإجرائية. عنى ذلك أنّه ما من دولة واحدة أو مجموعة صغيرة من دول يمكنها عرقلة قرارات المؤتمر[18].

عُقدت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر في نيويورك في 27 ـ 31 آذار/مارس 2017، بمشاركة أكثر من 130 دولة، إلى جانب ممثّلين لمنظّمات دولية وجماعات المجتمع المدني. لم يشارك أيّ من الدول التي تمتلك أسلحة نووية في اللقاء، كما لم يشارك في المباحثات غير هولندا من بين الدول التي

(14) France, United Kingdom and United States, «Explanation of Vote», delivered by France, 27 October 2016.

(15) UN General Assembly Resolution 71/258, «Taking forward Multilateral Nuclear Disarmament Negotiations,» adopted 23 December 2016, A/RES/71/258, 11 January 2017.

(16) International Campaign to Abolish Nuclear Weapons, «Voting on UN Resolution for Nuclear Ban Treaty,» 23 December 2016.

(17) United Nations, «United Nations Conference to Negotiate Ban on Nuclear Weapons Holds First Organizational Meeting, Adopts Agenda for 2017 Substantive Session,» Press Release DC/3685, 16 February 2017, and A. Ware, «UN Commences Nuclear Abolition Negotiations,» Abolition 2000, 24 February 2017.

(18) T. Rauf, «2017: The Year in Which Nuclear Weapons Could be Banned?,» Commentary, SIPRI, 20 March 2017.

لا تمتلك أسلحة نووية ومتحالفة مع الولايات المتّحدة[19]. وفي مذكّرة صادرة في تشرين الأول/أكتوبر 2016، حذّرت الولايات المتّحدة الدول الأخرى الأعضاء في الناتو من أنّ الجهود الرامية إلى التفاوض على معاهدة تحظر الأسلحة النووية أو تنزع شرعية الردع النووي «تتعارض تماماً مع سياسات الناتو الأساسية حيال الردع»، وحثّت تلك الدول على عدم المشاركة في المفاوضات الدائرة حول معاهدة حظر[20].

ركّزت المناقشات في الجلسة الافتتاحية على الغاية من المعاهدة المقترَحة ونطاقها. وساد توافق عامّ بين الدول على تدابير الحظر الجوهرية التي يراد تقنينها في نصّ المعاهدة. من جملة هذه التدابير حظر استخدام الأسلحة النووية وامتلاكها وتطويرها وحيازتها ونقلها ونشرها، إضافة إلى حظر المساعدة بأنشطة محظورة.

لكن حصلت اختلافات حول عدد من المسائل المتّصلة بنطاق المعاهدة، كالخلافات حول حظر التهديد باستخدام الأسلحة النووية. وجرى التخلّي آخر الأمر عن العبارة المقترحة التي تحظر التهديدات النووية «تحت أيّ ظرف كان»، وذلك عائد من بعض الوجوه إلى خشية أن ترى دول كثيرة لا تمتلك أسلحة نووية وأعضاء في الناتو ذلك مناقضاً لواجباتها تجاه الناتو، ولذلك سترفض المعاهدة. وبالمثل، جرى إسقاط العبارة المقترحة التي تحظر نقل أسلحة نووية عبر أراضي الدول الموقّعة من مسودّة نصّ المعاهدة ـ وهو حظر مذكور أصلاً في معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وانقسمت الدول أيضاً حول ما إذا كان ينبغي أن يتضمّن نصّ المعاهدة عبارة تحظر التجارب النووية، فأبدى البعض قلقاً من أن يتعارض هذا الحظر مع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT) لعام 1996، وهذا سيقوّض الجهود الرامية إلى تأمين سريان مفعولها[21].

وفي المسائل الجوهرية، ظهر تنافر بين الدول بشأن ما إذا كان يجدر أن يكون لمعاهدة حظر الأسلحة النووية (TPNW) بروتوكولات التحقّق الخاصّة بها إضافة إلى البروتوكولات الموجودة في معاهدة عدم الانتشار (NPT). وظهر خلاف حول ما إذا كان يجب أن تتضمّن المعاهدة بنوداً للتفكيك المؤكَّد والإزالة المادّية لمخزونات الأسلحة النووية، أو إرجاء المسألة إلى مفاوضات

---

(19) حضرت الحكومة الهولندية الاجتماع نزولاً عند إصرار أغلبية الأحزاب في البرلمان، وعكس ذلك بدوره أحاسيس المجتمع المدني. وفي أيار/مايو 2016، أقرّ البرلمان الهولندي اقتراحاً يحثّ الحكومة على العمل من أجل حظر دولي للأسلحة النووية. انظر: S. van Oostward, «The Netherlands Should Actively Negotiate an International Nuclear Weapons Ban Treaty,» International Campaign to Abolish Nuclear Weapons, 23 May 2016.

(20) US Mission to NATO, «Defense Impacts of Potential United Nations General Assembly Nuclear Weapons Ban Treaty,» Non-paper, AC/333-N (2016)0029 (INV), 17 October 2016, and International Campaign to Abolish Nuclear Weapons, «US Pressured NATO States to Vote no to a Ban,» 1 November 2016.

(21) R. Acheson, *Banning Nuclear Weapons: Principles and Elements for a Legally Binding Instrument* (Geneva: Women's International League for Peace and Freedom, 2017), and O. Meier, S. Cordes, and E. Suh, «What Participants in a Nuclear Weapons Ban Treaty (Do Not) Want,» *Bulletin of the Atomic Scientists* (9 June 2017).

لاحقة مع الدول التي تمتلك أسلحة نووية ـ وربّما تكون متّصلة بمناقشات حول عملية لانضمام هذه الدول إلى المعاهدة. كما لم يحصل إجماع على وجوب ربط المعاهدة بصفة رسمية بنظام التحقّق الذي أرسته الوكالة الدولية للطاقة الذرّية (IAEA)، ولا سيّما اقترانه بتطبيق ضمانات الوكالة[22].

لكن ساد توافق عام بين الدول المشاركة على وجوب أن يكون نصّ المعاهدة بسيطاً نسبياً، يقنّن أعراف عدم استخدام الأسلحة النووية وعدم امتلاكها. وبإرجاء التدابير القانونية والتقنية التفصيلية إلى مفاوضات لاحقة، أمكن إبرام الاتّفاق الأوّلي بسرعة نسبياً. وأفصحت دول قليلة، كإيران ومصر، عن اهتمامها بمعاهدة أشمل مع تدابير حظر وبنود تحقّق أوسع، والراجح أنّ التفاوض عليها كان سيستلزم وقتاً أطول كثيراً[23].

إكمال المفاوضات

وفي 22 أيار/مايو 2017، عمّمت رئيسة المؤتمر مسودّة أوّلية للمعاهدة[24]. عكس نصّ المسودّة المناقشات والمشاورات غير الرسمية التي دارت في الجولة الأولى من المفاوضات، وشكّلت أساس الجولة الثانية التي بدأت في مقرّ الأمم المتّحدة في نيويورك في 15 حزيران/يونيو.

ساد توافق عام بين الدول المشاركة على الغاية الرئيسة للمعاهدة، كما هو مبيّن في ديباجتها، وعلى الواجبات العامة المبيّنة في البند 1. تُوجب المعاهدة على جميع الدول الأطراف حظر امتلاك أسلحة نووية وتطويرها وإنتاجها ونقلها واستخدامها، وتحظر على دولة طرف أن تجعل أراضيها مكاناً لنشر أسلحة نووية لدولة أخرى.

تضمّن نصّ المسودّة منع الأطراف من تنفيذ «أيّ تفجير تجريبي لسلاح نووي أو أيّ تفجير نووي آخر»، لكنّ هذه العبارة أُسقطت من النصّ النهائي. واقترحت كوبا وإيران أيضاً إضافة تدابير حظر تمويل الأسلحة النووية ونقلها، لكنّ الاقتراح أُسقط من النصّ النهائي أيضاً[25].

إحدى أكثر القضايا التي أثارت جدلاً في الجولة الثانية من المفاوضات تلك التي عالجت الضمانات والصكوك القانونية ذات الصلة والتي ترمي إلى ضمان عدم استخدام الموادّ والمرافق النووية المدنية لأغراض عسكرية. أراد عدد من الدول، وفي مقدّمها السويد وسويسرا، الاشتراط

(22) J. Carlson, «Nuclear Weapon Ban Convention: Overview of First Draft,» Nuclear Threats Monitor, Asia-Pacific Leadership Network, 26 May 2017, and Meier, Cordes and Suh, Ibid.

(23) W. C. Potter, «Disarmament Diplomacy and the Nuclear Ban Treaty,» *Survival*, vol. 59, no. 4 (August–September 2017), p. 96.

(24) United Nations Conference to Negotiate a Legally Binding Instrument to Prohibit Nuclear Weapons, Leading Towards Their Total Elimination, «Draft Convention on the Prohibition of Nuclear Weapons,» A/CONF.229/2017/CRP.1, 22 May 2017.

(25) A. Sanders-Zakre, «Nuclear Weapons Ban Treaty Adopted,» *Arms Control Today*, vol. 47, no. 6 (July-August 2017), pp. 21–22.

على جميع الأطراف في المعاهدة أن يوافقوا على التفاوض على «بروتوكول إضافي» ملحق باتّفاقيات ضماناتهم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرّية (IAEA)[26]. لكنّ البرازيل ودولاً أخرى عارضت فرض ما كان في السابق اتّفاقية طوعية. واشترط النصّ النهائي بالمقابل على الدول التي لم تفاوض بعد على اتّفاقية ضمانات شاملة مع الوكالة أن تقوم بذلك، وأن تُبقي على سريان مفعول حدّ أدنى لواجباتها المنصوص عليها في ضمانات الوكالة وقت بدء نفاذ المعاهدة. دفع ذلك بعض المراقبين إلى الشكوى من أنّ واضعي أطر المعاهدة فوّتوا فرصة لدعم أحدث ممارسات الضمانات التي ستعزّز جهود نزع الأسلحة النووية[27].

وعقب سلسلة مشاورات موازية بقيادة رئيسة المؤتمر، اكتملت مسودّة نهائية للمعاهدة في 7 تموز/يوليو 2017، وهو التاريخ النهائي الموصى به في قرار الجمعية العامة للأمم المتّحدة 258/71. ووافقت الدول المشاركة على نصّ المعاهدة الذي أيّده 122 صوتاً وعارضته دولة واحدة (هولندا) مع امتناع دولة واحدة (سنغافورة) عن التصويت[28].

فتح باب التوقيع

فُتح باب توقيع معاهدة حظر الأسلحة النووية (TPNW) في مقرّ الأمم المتّحدة بنيويورك في 20 أيلول/سبتمبر 2017. وشارك أكثر من 50 رئيس دولة ورئيس حكومة ووزير خارجية في حفل توقيع أقيم على هامش الافتتاح السنوي للجمعية العامة للأمم المتّحدة[29].

سيبدأ نفاذ المعاهدة بعد 90 يوماً من إيداع صكّ التصديق الخمسين. ولن يكون ذلك مرهوناً بتصديق أيّ دولة بعينها أو مجموعة من الدول. وكان عدد من الدول قد رأى في أثناء المفاوضات بأنّه ينبغي أن يكون لمعاهدة حظر الأسلحة النووية اشتراطات بسيطة لبدء نفاذها لتحاشي الجمود الإجرائي الطويل الذي عرقل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT) (انظر القسم III).

---

(26) من شأن بروتوكول إضافي أن يعزّز بدرجة كبيرة قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرّية على التحقّق من الاستخدام السلمي لجميع الموادّ النووية التي توقّع اتّفاقيات ضمانات شاملة. انظر: International Atomic Energy Agency, «Additional Protocol,» [n. d.].

(27) J. Wolfsthal, «Second Time is Not a Charm for the Nuclear Ban Treaty,» Arms Control Wonk, 29 June 2017.

(28) UN News Centre, «UN Conference Adopts Treaty Banning Nuclear Weapons,» 7 July 2017.

صوّتت هولندا ضدّ المعاهدة على أساس أنّها تتعارض مع واجبات البلاد تجاه حلف الناتو، وتتضمّن بنود تحقّق غير مناسبة ويمكنها تقويض معاهدة عدم الانتشار. انظر: Permanent Representation of the Netherlands to the United Nations in New York, «Explanation of Vote of the Netherlands on Text of Nuclear Ban Treaty,» 7 July 2017.

(29) International Campaign to Abolish Nuclear Weapons, «UN Nuclear Weapon Ban Treaty Opens for Signature,» 20 September 2017.

تضارب وجهات النظر بشأن المعاهدة

أبرز فتح باب توقيع معاهدة حظر الأسلحة النووية نزاعات وانقسامات قديمة حول حظر الأسلحة النووية[30]. شدّدت دول على الحاجة إلى رأب الصدع بين الدول التي تمتلك أسلحة نووية والدول التي لا تمتلكها. مثال ذلك، كانت هولندا الدولة الوحيدة التي شاركت في المفاوضات من بين جميع الدول المنتمية إلى حلف الناتو. ومع أنّها ساندت حظراً مُلزماً قانوناً من حيث المبدأ، فقد ذكرت أنّه لا بدّ له من كسب تأييد الدول التي تمتلك أسلحة نووية ليكون شاملاً وقابلاً للتثبّت منه[31].

الحجج الداعمة لمعاهدة حظر الأسلحة النووية

أدلى أنصار معاهدة الحظر بأربع حجج جامعة على الأقلّ دعماً لحظر قانوني للأسلحة النووية. وهي تركّز أساساً على الآثار المعيارية والقانونية المترتّبة على المعاهدة.

أولاً، جادل كثير من مؤيّدي المعاهدة بأنّ تحريم الأسلحة النووية واجب أخلاقي وإنساني قبل أيّ شيء آخر[32]. وكما تبيّن في المؤتمرات التي تناولت الوقْع الإنساني للأسلحة النووية، قضية حظر الأسلحة النووية واضحة: إنّها بطبيعتها غير إنسانية وعشوائية؛ وهي شديدة الخطورة لأنّها مدمِّرة على نحو فريد. بناءً على ذلك، تلحظ ديباجة معاهدة الحظر «المقتضيات الأخلاقية لنزع الأسلحة النووية والحاجة الملحّة إلى بلوغ عالم خالٍ من الأسلحة النووية والمحافظة عليه، وهذه مصلحة العامة عالمية ولها الأولوية القصوى»[33].

ثانياً، يعكس دعم معاهدة الحظر الإحباطَ المتنامي لدى كثير من الدول التي لا تمتلك أسلحة نووية لعدم إحراز تقدّم على صعيد نزع الأسلحة النووية المتعدّد الأطراف بموجب معاهدة عدم الانتشار[34]. وتعرّضت الدول التي تمتلك أسلحة نووية لانتقادات متزايدة لعدم رغبتها المتصوَّر في التعامل بجدّية مع التزاماتها المنصوص عليها في المادة 6 من معاهدة عدم الانتشار والتي تدعو إلى «إجراء مفاوضات بنيّة حسنة حول إجراءات متّصلة بوقف سباق التسلّح النووي في تاريخ مبكر

---

(30) J. Borrie [et al.], *A Prohibition on Nuclear Weapons: A Guide to the Issues* (Geneva; Oslo: United Nations Institute for Disarmament Research (UNIDIR) and International Law and Policy Institute, 2016).

(31) United Nations Conference to Negotiate a Legally Binding Instrument to Prohibit Nuclear Weapons, Leading Towards their Total Elimination, Statement by the Netherlands, Agenda Item 8(b), 28 March 2017.

(32) B. Fihn, «The Logic of Banning Nuclear Weapons,» *Survival*, vol. 59, no. 1 (February-March 2017), pp. 43–50, and T. Sauer and J. Pretorius, «Nuclear Weapons and the Humanitarian Approach,» *Global Change, Peace and Security*, vol. 26, no. 3 (September 2014), pp. 233–250.

(33) للاطّلاع على ملخّص لمعاهدة حظر الأسلحة النووية وعلى تفاصيل أخرى ذات صلة، انظر الملحق (أ)، القسم I في هذا الكتاب.

(34) J. Nielsen and P. Ingram, «Opportunities for Effective Strategic Dialogue: Bridging the Nuclear Deterrence and Disarmament Constituencies,» British–American Security Information Council (BASIC), 1 January 2017.

وبنزع الأسلحة النووية»[35]. وساد إحساس عميق بخيبة الأمل لتقصير الدول التي تمتلك أسلحة نووية في اتّخاذ خطى كثيرة نحو نزع السلاح النووي المتَّفق عليها في مؤتمرَي استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام 2000 وعام 2010[36]. حمل ذلك بدوره دولاً كثيرة لا تمتلك أسلحة نووية على مساندة عقد المفاوضات حول معاهدة حظر نووي ضمن أروقة الأمم المتّحدة لكن خارج سياق معاهدة عدم الانتشار[37].

ثالثاً، يجادل أنصار معاهدة الحظر بأنّها واجب قانوني لازم لسدّ ثغرة في القانون الدولي[38]. وهم يشيرون إلى أنّ صنفَي الأسلحة البيولوجية والكيميائية، وهما فئتان من الأسلحة غير التقليدية، محظوران صراحة كون استخدامهما يتعارض مع مقتضيات القانون الإنساني الدولي. وفي المقابل، ليس في القانون الدولي حظر قابل للتطبيق بوجه عام أو عالمي على امتلاك أسلحة نووية أو استخدامها مع أنّ وقْعها الإنساني المدمّر أشدّ كثيراً. ورأي كثير من أنصار معاهدة حظر الأسلحة النووية أنّ الأسلحة التي تُلحق بالمدنيين ضرراً غير مقبول لا يمكن أن تظلّ قانونية أو تُعتبر خياراً مشروعاً في أوقات الحرب.

أخيراً، يصرّ كثير من أنصار معاهدة حظر الأسلحة النووية (TPNW) على أنّ المعاهدة ستُحدث تحوّلاً معيارياً يصرف الخطابَ السياسي بشأن الأسلحة النووية عن مزاعم قديمة حول المنافع الأمنية التي يُزعَم أنّ الردع النووي يتيحها، ويوجّهه نحو دراسة استراتيجيات سياسية ودبلوماسية بديلة قائمة على المقتضيات الإنسانية والأخلاقية[39]. إنّ نظام معاهدة عدم الانتشار الحالي عاجز عن نزع صريح لشرعية الأسلحة النووية وممارسة الردع النووي، كونه يميّز الدول التي تمتلك أسلحة نووية عن الدولة التي لا تمتلكها. بحظر حيازة الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها، تعكس هذه المعاهدة معارضة أغلبية الدول في العالم للسياسات والممارسات الأمنية القائمة على الردع النووي[40].

---

(35) للاطّلاع على ملخّص لمعاهدة عدم الانتشار وعلى تفاصيل أخرى ذات صلة، انظر الملحق (أ)، القسم I في هذا الكتاب.

(36) انظر: 2000 NPT Review Conference, Final Document, NPT/CONF.2000/28 (Vol. I), section 15, 24 April 2000, pp. 14–15, and 2010 NPT Review Conference, Final Document, pp. 19-29.

(37) T. Cronberg, «After 72 Years, Nuclear Weapons Have Been Prohibited,» Commentary, SIPRI, 21 July 2017.

(38) G. Nystuen and K. Egeland, «A «Legal Gap»? Nuclear Weapons under International Law,» *Arms Control Today*, vol. 46, no. 3 (March 2016).

(39) P. Meyer, «The Mirage of Nuclear Deterrence,» *The NPT and the Prohibition Negotiation: Scope for Bridge-building* (Geneva: UNIDIR, 2017), pp. 3–10.

(40) Z. Mian, «After the Nuclear Weapons Ban Treaty: A New Disarmament Politics,» *Bulletin of the Atomic Scientists* (7 July 2017).

الحجج المعارِضة لمعاهدة حظر الأسلحة النووية

يرى معارضو معاهدة حظر الأسلحة النووية أنّ حظر الأسلحة النووية غير لازم، وغير واقعي وربّما يضرّ بجهود نزع السلاح النووي المتعدّدة الأطراف.

أولاً، أعربت دول معارِضة لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، ككندا وهولندا، عن رفضها الصريح للزعم القائل بأنّ عدم وجود قانون أو عرف قانوني يحظر حيازة الأسلحة النووية يشكّل ثغرة قانونية[41]. ومع أنّ رأياً استشارياً صادراً عن محكمة العدل الدولية في عام 1996 فرض قيوداً شديدة على الظروف المقبولة التي تتيح استخدام أسلحة نووية، أشارت تلك الدول إلى أنّ حيازة هذه الأسلحة ليست مخالِفة للقانون بموجب القانون الدولي العرفي الحالي. وترى هذه الدول أنّ معاهدة عدم الانتشار لا تزال تتيح الأساس القانوني اللازم والكافي لإحراز تقدّم نحو نزع الأسلحة.

ثانياً، شدّد معارضون كثر للمعاهدة أنّها إجراء غير واقعي ولا ينصح به لنزع الأسلحة النووية، إذ يمكن أن تترتّب على حظر الأسلحة النووية عواقب سلبية على الأمن الدولي. واشتكت الدول التي تمتلك أسلحة نووية ودول كثيرة مشمولة بالمظلّة النووية الأمريكية من كون الحظر لا يراعي البيئة الأمنية الدولية والوضع الجيوسياسي الحالي ودور الأسلحة النووية في المذاهب الأمنية القائمة. وحذّرت الولايات المتّحدة من أنّ الجهود الرامية إلى نزع شرعية الأسلحة النووية ستزعزع الاستقرار الاستراتيجي الوطيد الذي يشكّل أساس التركيبة الأمنية الدولية والترتيبات الأمنية الإقليمية. وعلى التحديد، يمكن للمعاهدة ـ وهي «مصمَّمة من جانب مناصري الحظر» ـ «تقويض أساس الردع النووي الأمريكي الموسَّع» الذي يعتمد عليه كثير من حلفاء الولايات المتّحدة وشركائها[42]. وفي هذا السياق، رأى بعض المراقبين أنّ المعاهدة ستُحدث انقسامات، عن قصد أو عن غير قصد، بين الحلفاء الديمقراطيين، وتُضعف ارتداع الحكومات غير الديمقراطية الأقلّ تأثّراً بالرأي عام والأعراف المعبَّر عنها في المعاهدة. وهذا بدوره يقلّل احتمال نزع حقيقي للسلاح النووي[43].

ثالثاً، أعرب المعارضون عن خوف من إمكان أن تُحدث المعاهدة إرباكاً حيال تطبيق معاهدة عدم الانتشار، وتزيد من صعوبة الوفاء بتعهّدات نزع السلاح النووي بموجب معاهدة عدم الانتشار. وأشارت دولٌ إلى أنّ معاهدة الحظر تتيح آلية استعراض موازية شاملة مع اختصاص يتداخل ولو جزئياً مع اختصاص معاهدة عدم الانتشار. وسيؤدّي ذلك بدوره إلى تشتيت جهود نزع السلاح[44].

---

(41) United Nations, General Assembly, Open-ended Working Group on Taking forward Multilateral Nuclear Disarmament Negotiations, «Reflections on the «Legal Gap for the Elimination and Prohibition of Nuclear Weapons»,» Submitted by Canada, A/AC.286/WP.20, 12 April 2016.

(42) US Mission to NATO, «Defense Impacts of Potential United Nations General Assembly Nuclear Weapons Ban Treaty».

(43) M. Harries, «The Real Problem with a Nuclear Ban Treaty,» Nuclear Policy Program, Carnegie Endowment for International Peace, 15 March 2017.

(44) Permanent Representation of the Netherlands to the United Nations in New York, «Explanation of Vote of the Netherlands on Text of Nuclear Ban Treaty,» 7 July 2017.

وأُثيرت مخاوف أيضاً من أنّ معاهدة الحظر ستصرف انتباه المحافل الدولية عن دراسة الخطوات العملانية المهمّة المتّصلة بتقليص أخطار الأسلحة النووية ومهالكها[45].

أخيراً، حذّر بعض المراقبين من أنّ معاهدة الحظر ستزيد تحدّيات منع الانتشار الحالية جسامة. مثال ذلك، يمكن أن يؤدّي تأسيس هيكلية معاهدة بديلة تحكم الأسلحة النووية إلى «البحث عن الخيار الأنسب»، بحيث قد تأمل دولة بإضعاف الإدانة الدولية لعدم امتثالها لمتطلّبات التحقّق الصارمة بموجب معاهدة عدم الانتشار بالمشاركة في معاهدة جديدة أقلّ صرامة[46]. إضافة إلى ذلك، أشار النقّاد إلى أنّ تضمين إمكان الانسحاب بعد ثلاثة أشهر من تقديم إشعار بذلك في المادّة 18 من المعاهدة سيُبرز خطر إمكان أن تستخدم دولةٌ ما لديها برنامج نووي سرّي هذه المعاهدةَ وحماياتها إلى أن تقرّر إحراز «تقدّم مفاجئ» نووي من دون سابق إنذار[47].

الخطوات التالية

إذا كان إبرام معاهدة حظر الأسلحة النووية وفتح باب توقيعها إنجازاً مهمّاً، فإن المعاهدة في حدّ ذاتها لا تتيح غير إطار عمل قانوني ومعياري عام لنزع السلاح النووي. ويتعيّن في نهاية المطاف إرفادها بنظام يمكن التثبّت منه وقابل للتنفيذ لنزع السلاح النووي إذا كان المراد رأب الصدع بين «من يمتلكون» الأسلحة النووية و«من لا يمتلكونها». ويتعيّن على عملية تصميم نظام أوّلي لنزع السلاح أن تجيب عن أسئلة غير ملحوظة في المفاوضات التي سبقت المعاهدة، كتحديد ما يجب حظره من أنشطة وموادّ ومرافق نافعة لتطوير أسلحة نووية وإنتاجها، وكيفية إدارة الأنشطة النووية ذات التطبيقات العسكرية والمدنية ومراقبتها[48].

إذا كانت المعاهدة تتيح انضمام الدول التي تمتلك أسلحة نووية وتلحظ تكليف «هيئة دولية مقتدرة» بالتحقّق من نزع أسلحة دولة ما على نحو لا يمكن الرجوع عنه، فإنّ المعاهدة لم تحدّد تلك الهيئة. لذلك، هناك حاجة إلى تحديد بروتوكولات الشفافية والتحقّق الوطنية والدولية التي تشترطها الدول التي تتولّى نزع السلاح، على أن يتولّى كيان أو كيانات دولية مسؤولية فرض هذا النظام[49].

---

(45) S. Sagan and B. A. Valentino, «The Nuclear Weapons Ban Treaty: Opportunities Lost,» *Bulletin of the Atomic Scientists* (16 July 2017).

(46) A. Mount and R. Nephew, «A Nuclear Weapons Ban Should First Do No Harm to the NPT,» *Bulletin of the Atomic Scientists*, 7 March 2017.

(47) Wolfsthal, «Second Time is Not a Charm for the Nuclear Ban Treaty».

(48) G. Perkovich, «The Nuclear Ban Treaty: What Would Follow?,» Nuclear Policy Program, Carnegie Endowment for International Peace, 31 May 2017.

(49) المصدر نفسه، و Arms Control Association, «The Treaty on the Prohibition of Nuclear Weapons at a Glance,» Fact sheet, July 2017.

يُستبعد أن يكون لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في المستقبل المنظور أي أثر في الترسانات النووية وفي خطط تحديثها في الدول التسع التي تمتلك أسلحة نووية[50]. تجدر الإشارة إلى أنّ أيّاً من هذه الدول لم يشارك في التفاوض على المعاهدة أو يُلمح إلى إمكان انضمامه إليها. إزاء هذا الوضع، يرجَّح أن يواصل منتقدو معاهدة الحظر الطعن في ما أكّده كثير من أنصار المعاهدة بأنّه إسهامها الرئيس الطويل الأجل، وهو أنّها ستكون أداة نزع شرعية الأسلحة النووية وتشنيعها من أجل الأجيال القادمة، وبالتالي إسهامها في بلوغ الهدف النهائي وهو نزع السلاح النووي.

(50) لمزيد من التفاصيل عن أحجام ترسانات الرؤوس الحربية النووية وأنواعها لدى الدول التسع التي تمتلك أسلحة نووية، انظر الفصل السادس، الأقسام I-IX في هذا الكتاب.

II تحديد الأسلحة النووية الروسية ـ الأمريكية

شانون ن. كايل

استمرّ تضاؤل احتمالات الدفع قُدُماً بأجندة تحديد الأسلحة النووية الروسية والأمريكية ونزعها في عام 2017. واشتدّت الضغوط على دور تحديد الأسلحة بوصفه أحد أسس العلاقة الاستراتيجية بين روسيا والولايات المتّحدة بعد الحرب الباردة مع تزايد تردّي العلاقات السياسية بين الدولتين.

تأزّم الوضع بعد تشديد الإدارة الأمريكية الجديدة على ربط المحادثات المستقبلية حول تحديد الأسلحة ونزعها بتحقّق فاعل من الامتثال للاتّفاقيات الراهنة.

تطبيق معاهدة ستارت الجديدة

واصلت روسيا والولايات المتّحدة تنفيذ معاهدة إجراءات الخفض الإضافي للأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحدّ منها الثنائية لسنة 2010 (ستارت الجديدة)[1]. بموجب المعاهدة، وافق الطرفان على قصر عدد الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية المنتشرة على 1550 رأساً لدى كلّ منهما، وعلى قصر عدد منصّات إطلاق القذائف الاستراتيجية المنتشرة والقاذفات الثقيلة المجهَّزة بذخائر نووية على 700 لدى كلّ منهما[2]. وأظهرت بيانات المعاهدة نصف السنوية المجموعة في أيلول/

---

(1) للاطّلاع على ملخّص لمعاهدة ستارت الجديدة وعلى تفاصيل متّصلة بها، انظر الملحق (أ)، القسم III في هذا الكتاب.

(2) بالنظر إلى «قواعد الإحصاء» في ستارت الجديدة، لا تعكس هذه الأرقام الرؤوس الحربية ومنصّات الإطلاق الاستراتيجية المنتشرة فعلاً. ومردّ ذلك في الأساس إحصاء كل قاذفة بأنّها تحمل سلاحاً واحداً فقط، مع أنّها قادرة على حمل قذائف انسيابية إضافية كثيرة تُطلَق من الجوّ. انظر أدناه والفصل السادس، القسمين I وII في هذا الكتاب.

سبتمبر 2017، أنّ كلاً من المخزونات الروسية والأمريكية صارت أدنى من معظم السقوف النهائية التي حدّدتها المعاهدة (انظر الجدول الرقم (7 ـ 1))[3].

تتضمّن معاهدة ستارت الجديدة تدابير شفافية وتحقّق، كتبادل البيانات نصف السنوية، والإخطارات وما يصل إلى 18 عملية تفتيش ميداني سنوياً ـ وهو ما أسهم في بناء ثقة متبادلة بين الطرفين حيال حجم وتركيبة القوّات النووية الاستراتيجية لدى كلّ منهما[4]. وعُقدت الجلسة الثالثة عشرة للّجنة التشاورية الثنائية التابعة للمعاهدة في جنيف بين 29 آذار/مارس و11 نيسان/أبريل 2017 لمناقشة قضايا عملية متّصلة بتنفيذها[5].

الجدول الرقم (7 ـ 1)

الأعداد الإجمالية للأسلحة الهجومية الاستراتيجية الروسية والأمريكية بموجب ستارت الجديدة، لغاية 5 شباط/فبراير 2011 و1 أيلول/سبتمبر 2017

فئة البيانات	سقوف المعاهدة[أ]	روسيا		الولايات المتّحدة	
		شباط/فبراير 2011	أيلول/سبتمبر 2017	شباط/فبراير 2011	أيلول/سبتمبر 2017
ICBM، وSLBM وقاذفات ثقيلة منتشرة	700	521	501	882	660
رؤوس حربية على ICBM وSLBM وقاذفات ثقيلة منتشرة[ب]	1550	1537	1561	1800	1393
منصات إطلاق منتشرة وغير منتشرة لـ ICBM وSLBM وقاذفات ثقيلة	800	865	790	1124	800

ICBM = قذيفة بالستية عابرة للقارات؛ SLBM = قذيفة بالستية تُطلَق من غوّاصات.

(أ) ينبغي بلوغه بحلول شباط/فبراير 2018.

(ب) تُحصى كلّ قاذفة ثقيلة، أكانت مجهَّزة بقذائف انسيابية أم بقنابل مدفوعة بالجاذبية، على أنّها تحمل رأساً حربياً واحداً فقط، ولو كانت قادرة على التزوّد بحمولة أسلحة أكبر.

المصدر: US Department of State, Bureau of Arms Control, Verification and Compliance, «New START Treaty Aggregate Numbers of Strategic Offensive Arms,» Fact Sheets, 1 June 2011 and 18 June 2018.

عندما يكتمل تنفيذ ستارت الجديدة في شباط/فبراير 2018، سينتج عنها خفوض متواضعة في القوّات النووية الاستراتيجية التي تنشرها روسيا والولايات المتّحدة. غير أنّ هذه القوّات ليست سوى جزء صغير نسبياً من ترسانة الأسلحة النووية الإجمالية لدى الدولتين. ليس في ستارت الجديدة

---

(3) US Department of State, Bureau of Arms Control, Verification and Compliance, «New START Treaty Aggregate Numbers of Strategic Offensive Arms,» Fact sheet, 18 January 2018.

(4) للاطّلاع على ملخّص لأنشطة التفتيش، انظر: US Department of State, «New START Treaty Inspection Activities,» [n. d.].

(5) US Department of State, Office of the Spokesperson, «Thirteenth Session of the Bilateral Consultative Commission under the New START Treaty,» Media note, 12 April 2017.

سقف لمخزونات الدولتين من الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية العملانية وغير المنتشرة أو الرؤوس الحربية التي أُخرجت من الخدمة وتنتظر التفكيك والتي تشكّل جزءاً مهمّاً من إجمالي ترسانتَي الدولتين من الرؤوس الحربية. كما أنّه ليس فيها سقف لترسانتيهما من الأسلحة النووية غير الاستراتيجية (التكتيكية)، التي تمثّل في حالة روسيا نحو ربع إجمالي ترسانتها من الرؤوس الحربية النووية. كان في حوزة روسيا لغاية كانون الثاني/يناير 2018 نحو 6600 رأس حربي نووي، بينما كان في حوزة الولايات المتّحدة نحو 6800 رأس حربي[6].

سينتهي أجل معاهدة ستارت الجديدة في شباط/فبراير 2021، أي بعد عشر سنين من بدء نفاذها، لكنّ المعاهدة تنصّ على إمكان اتّفاق الطرفين على تمديدها خمس سنين إضافية. وإزاء احتمالاتٍ تزداد قتامة بشأن مستقبل تحديد الأسلحة الأمريكية والروسية، انتهت السنة من دون بروز مؤشّر واضح على إمكان توافق الطرفين على تمديد[7]. وأبدى العديد من المسؤولين الأمريكيين عدم رغبة في تمديد المعاهدة مع روسيا، بينما زعمت الولايات المتّحدة أنّ روسيا تنتهك اتّفاقية مهمّة عائدة إلى حقبة الحرب الباردة ولا تزال سارية المفعول، وهي تحدّد سقوفاً لأنواع معيّنة من القذائف المتوسّطة المدى[8].

النزاع حول معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى

بقيت التوتّرات الروسية ـ الأمريكية تشتدّ في عام 2017 بسبب مزاعم أمريكية بأنّ روسيا تنتهك المعاهدة المبرمة بين الولايات المتّحدة الأمريكية واتّحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى (معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى)[9]. فبموجب هذه المعاهدة، وافق الاتّحاد السوفياتي والولايات المتّحدة على عدم حيازة أو إنتاج أو إجراء تجربة تحليق على قذيفة بالستية أو قذيفة انسيابية تُطلَق من الأرض (GLCM) وذات مدى يتراوح بين 500 و5500 كم، أو حيازة أو إنتاج منصّات إطلاق هذه القذائف. وفي عام 2014، زعمت الولايات المتّحدة أنّ روسيا تُجري تجارب تحليق على قذائف (GLCM) جديدة ذات مدى تحظره المعاهدة.

---

(6) للاطّلاع على تفاصيل عن حجم وتركيبة ترسانتَي الرؤوس الحربية النووية الروسية والأمريكية، انظر الفصل السادس، القسمين I وII في هذا الكتاب.

(7) P. Stewart, «Despite Tensions, US Sees Value in New START Treaty with Russia,» Reuters, 23 September 2017, and V. Kozin, «Nuclear Disarmament is Unthinkable until Trust is Restored between Russia and the US,» OrientalReview.org, 26 October 2017.

(8) L. Brooks, «After the End of Bilateral Nuclear Arms Control,» Center for Strategic and International Studies, CSIS Next Generation Nuclear Network, 3 November 2017.

(9) الأطراف التي تشارك حالياً في معاهدة INF هي الولايات المتّحدة والدول الأربع التي ورثت الاتّحاد السوفياتي ـ روسيا البيضاء وكازاخستان وروسيا وأوكرانيا. للاطّلاع على ملخّص للمعاهدة INF وعلى تفاصيل أخرى ذات صلة، انظر الملحق (أ)، القسم III في هذا الكتاب.

رفضت روسيا الزعم الأمريكي قائلة بأنّه لا أساس له واشتكت من إخفاق الولايات المتّحدة في تقديم أيّ دليل أو حقائق محدّدة بشأن الانتهاك الروسي المزعوم[10].

ردّت روسيا بمزاعم عدم امتثال الولايات المتّحدة لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. تضمّنت هذه المزاعم توجيه تهم للولايات المتّحدة بنشر نظام دفاعي معترض للقذائف في أوروبا، وهو نظام يمكن استخدامه أيضاً في إطلاق قذائف (GLCM) محظورة؛ واستخدام أهداف لتجارب الدفاع الصاروخي بخصائص مشابهة لخصائص القذائف المتوسطة المدى المحظورة؛ وصنع مركبات جوّية مسلّحة بلا طيار (UAVs) تقع ضمن تعريف المعاهدة لقذائف (GLCM)[11]. رفضت الولايات المتّحدة مزاعم روسيا واصفة إيّاها بأنّها محاولة لصرف الانتباه عن انتهاكها للمعاهدة. واستناداً إلى وزارة الخارجية الأمريكية، تحادثت الولايات المتّحدة في مناسبات عدّة مع مسؤولين روس لتشرح كيف أنّ النظم والأنشطة الأمريكية موافقة لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى[12].

معلومات عامة جديدة حول انتهاك روسي مزعوم للمعاهدة

انتقل النزاع حول معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى إلى المجال العام على نحو متزايد في سنة 2017 عقب قرار أمريكي بإتاحة مزيد من المعلومات المستندة إلى مصادر استخبارية حول نظام القذائف الروسي المعني. وفي أثناء جلسة استماع في الكونغرس الأمريكي في آذار/مارس 2017، أكّد الجنرال بول سيلفا، نائب رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية، تقارير إعلامية ذكرت أنّ الولايات المتّحدة تعتقد أنّ روسيا شرعت في نشر القذيفة الجديدة في انتهاك لـ «روح ومقصد» المعاهدة [13]. وأدلى سيلفا بشهادة ذكر فيها أنّ روسيا «نشرت عن قصد» القذيفة في وحدات عسكرية «لتمثّل تهديداً للناتو وللمرافق الواقعة ضمن نطاق مسؤوليات الناتو».

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2017، حدّد كريستوفر فورد، وهو مسؤول رفيع في مجلس الأمن القومي الأمريكي، في تصريح علني نظام القذيفة الروسي الذي ترصده الولايات المتّحدة بأنّه نوفيتور 9M729 الذي يسمّيه حلف الناتو SSC-8[14]. وجود هذه القذيفة معلوم منذ زمن، لكنّ خصائصها التقنية وعلاقتها بنظم القذائف الروسية بقيت موضوع تكهّنات. ويُعتقد على نطاق واسع

---

(10) Russian Ministry of Foreign Affairs, «Comments by the Russian Ministry of Foreign Affairs on the Report of the US Department of State on Adherence to and Compliance with Arms Control, Nonproliferation, and Disarmament Agreements and Commitments,» 1 August 2014.

(11) المصدر نفسه.

(12) US State Department, Bureau of Arms Control, Verification and Compliance, «Refuting Russian Allegations of US Noncompliance with the INF Treaty,» Fact sheet, 8 December 2017.

(13) US House of Representatives, Armed Services Committee, «Transcript of Hearing on Military Assessment of Nuclear Deterrence Requirements,» 8 March 2017, p. 10, and M. R. Gordon, «Russia Deploys Missile, Violating Treaty and Challenging Trump,» *New York Times*, 14/2/2017.

(14) D. Majumdar, «Novator 9M729: The Russian Missile that Broke INF Treaty's Back?,» *National Interest* (7 December 2017).

أنّها نموذج يُطلَق من الأرض للقذيفة الانسيابية نوفيتور 3M14 كاليبر التي تُطلَق من الجوّ[15]. لكن لا يُعرف إن كان يمكن تركيب القذيفة الجديدة على منصّة الإطلاق ذاتها التي تستخدمها القذيفة إسكندر إم 9M728 المُوافِقة لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسّطة المدى، وهو ما يجعل تمييز أقمار المراقبة الأمريكية بين الاثنتين أمراً صعباً[16].

لم تنشر الولايات المتّحدة الأدلة التي استخدمتها في الحكم بأنّ نوفيتور 9M729 تنتهك معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. ويبيّن آخر التقارير السنوية الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية بشأن الامتثال لتحديد الأسلحة في نيسان/أبريل 2017 أنواع المعلومات التي تقاسمتها الولايات المتّحدة مع روسيا دعماً لزعمها عدم امتثال روسيا للمعاهدة، لكنّه لا يكشف جوهر تلك المعلومات[17]. تكهّن بعض المراقبين أنّ القذيفة لم تُختبَر بمدى تحظره المعاهدة من منصّة إطلاق أرضية نقّالة وأنّ الدليل غير المباشر على حصول انتهاك إنّما يستند إلى تقييم تقني أمريكي لمدى القذيفة[18]. واستناداً إلى تقرير وزارة الخارجية لسنة 2017، أمدّت الولايات المتّحدة روسيا بالمعلومات لتثبت أن «قذائف (GLCM) التي تنتهك المعاهدة يمكنها بلوغ مدى يتراوح بين 500 و5500 كم»[19].

استمرار المراوحة بشأن الامتثال لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى

في 8 كانون الأول/ديسمبر 2017 الموافق للذكرى الثلاثين لتوقيع معاهدة الأسلحة النووية المتوسّطة المدى، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية استراتيجية أمريكية جديدة لفضّ النزاع الدائر حول المعاهدة تشمل اللجوء إلى إجراءات اقتصادية وعسكرية لـ «حثّ الاتّحاد الفدرالي الروسي على العودة إلى الامتثال»، بما في ذلك استعراض الخيارات المتاحة للولايات المتّحدة لصنع «نظم قذائف تقليدية [جديدة] متوسّطة المدى وتُطلَق من البرّ». أشار البيان إلى أنّ الولايات المتّحدة تتهيّأ لوقف أنشطة البحث والتطوير إذا عادت روسيا إلى «الامتثال الكامل الذي يمكن التثبّت منه لواجباتها المنصوص عليها في معاهدة الأسلحة النووية المتوسّطة المدى»[20]. وفي الشهر الفائت،

(15) P. Podvig, «The INF Treaty Culprit Identified: Now What?,» Russian Strategic Nuclear Forces, 5 December 2017.

(16) T. Gibbons-Neff, «This is the Ground-launched Cruise Missile that Russia has Reportedly just Deployed,» *Washington Post*, 15/2/2017.

(17) US Department of State, *Adherence to and Compliance with Arms Control, Nonproliferation, and Disarmament Agreements and Commitments* (Washington, DC: Department of State, 2017), p. 14.

(18) Podvig, «The INF Treaty Culprit Identified: Now What?».
بموجب معاهدة عدم الانتشار، لا حاجة إلى اختبار قذيفة انسيابية تُطلَق من البرّ بمدى محظور لكي تمثّل انتهاكاً للمعاهدة، بل يكفي أن يكون في مقدور القذيفة بلوغ المدى لتكون محظورة.

(19) US Department of State, *Adherence to and Compliance with Arms Control, Nonproliferation, and Disarmament Agreements and Commitments*, pp. 13-14.

(20) US Department of State, «Trump Administration INF Treaty Integrated Strategy,» Press Statement, 8 December 2017. =

وافق الكونغرس الأمريكي على تمويل عمل تطويري لنظام قذائف (GLCM) أمريكي جديد بمدى تحظره معاهدة الأسلحة النووية المتوسّطة المدى[21].

ردّاً على البيان الأمريكي، أنكر سيرغي ريابْكوف، نائب وزير الخارجية الروسي، أن يكون نظام القذيفة المعنيّ ينتهك المعاهدة، قائلاً إنّ مداها أقصر كثيراً ممّا يزعم الأمريكيون[22]. واتّهم بيان صادر عن وزارة الخارجية الروسية الولاياتِ المتّحدة بمواصلة «كيل اتّهامات لا أساس لها لروسيا بأنّها تخرق المعاهدة». وأضاف البيان، «إنّ محاولات التواصل معنا بلغة الإنذارات النهائية أو فرض ضغوط عسكرية أو سياسية على روسيا من خلال العقوبات... غير مقبولة»[23].

وفي 12 ـ 14 كانون الأول/ديسمبر 2017، عقدت وفود من الدول الخمس الأطراف في معاهدة الأسلحة النووية المتوسّطة المدى، وهي روسيا البيضاء وكازاخستان وروسيا وأوكرانيا والولايات المتّحدة، اجتماعاً في جنيف لإيجاد آلية لفضّ النزاع الدائر حول المعاهدة، عُرفت باسم لجنة التحقّق الخاصّة[24]. أفصحت الوفود عن رأي مشترك بأنّ معاهدة الأسلحة النووية المتوسّطة المدى لا تزال تضطلع بدور مهمّ في نظام الأمن الدولي القائم، ونزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وينبغي صونها وتقويتها. لكن لم ترد تقارير تفيد بإحراز تقدّم على صعيد وقف الاتّهامات المتبادلة بين روسيا والولايات المتّحدة بأنّ الطرف الآخر لا يمتثل لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسّطة المدى.

وعقب الاجتماع، عبّر حلفاء الولايات المتّحدة في الناتو عن تضامنهم مع جهودها الرامية إلى ضمان امتثال روسيا للمعاهدة. وجاء في بيان مجلس شمال الأطلسي ـ وهو الكيان الرئيس لصنع القرار في الناتو ـ إنّ «الحلفاء حدّدوا نظام قذيفة روسياً يثير مخاوف جدّية». وحثّ روسيا على «تبديد هذه المخاوف بطريقة مقبولة وشفّافة، والانخراط بنشاط في حوار تقني مع الولايات المتّحدة»[25].

= أعمال البحث والتطوير الخاصّة بقذيفة انسيابية تُطلَق من الأرض (GLCM) ليست محظورة بموجب معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. لكنّ إنتاج قذيفة كهذه وإخضاعها لتجربة تحليق يُعَدّ انتهاكاً للمعاهدة.

(21) K. Reif, «Hill Wants Development of Banned Missile,» *Arms Control Today*, vol. 47, no. 10 (December 2017), p. 5, and National Defense Authorization Act for Fiscal Year 2018, US Public Law no. 115-91, signed into law 12 December 2017.

(22) «Russia Hits back at US Charges of INF Treaty Violations,» Radio Free Europe/Radio Liberty, 10 December 2017.

(23) Russian Ministry of Foreign Affairs, «Comment by the Information and Press Department on the 30th anniversary of the INF Treaty,» 2380-08-12-2017, 8 December 2017.

(24) Russian Ministry of Foreign Affairs, «Press Release on the 31st session of the Special Verification Commission under the INF Treaty,» 2442-15-12-2017, 15 December 2017.

غاية اللجنة العمل كمنتدى «لحلّ السائل المتّصلة بالامتثال» و«التوافق على ما يلزم من تدابير لتحسين فاعلية هذه المعاهدة وقابليتها للاستمرار». للاطّلاع على ملخّص للمعاهدة INF وعلى تفاصيل أخرى ذات صلة، انظر الملحق (أ)، القسم III في هذا الكتاب، Article XIII.

(25) North Atlantic Council, «Statement by the North Atlantic Council on the Intermediate-Range Nuclear Forces (INF) Treaty,» Press Release (2017) 180, 15 December 2017.

مستقبل معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى

وصل العام إلى نهايته والقلق يتزايد من تفاقم النزاع حول معاهدة الأسلحة النووية المتوسّطة المدى بين روسيا والولايات المتّحدة إلى حدّ انهيار المعاهدة بينما لا يُظهر كِلا الطرفين التزاماً قوياً بصونها. وهناك قلق على الخصوص من أن يتبيّن أنّ جهود الإدارة الأمريكية للضغط على روسيا كي تعود إلى «الامتثال الكامل الذي يمكن التثبّت منه» بالسعي لتطوير نظام إيصال قذيفة انسيابية جديد لا يمتثل معاهدة الأسلحة النووية المتوسّطة المدى ستعود بنتائج عكسية. وعوضاً من المساعدة على إصلاح معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى وصونها، تكهّن بعض الخبراء بأنّ ذلك سيسرّع انهيار المعاهدة ويؤْذِن بتنافس صاروخي روسي ـ أمريكي جديد[26]. وحذّر آخرون من أنّ حلفاء الولايات المتّحدة في أوروبا قد لا يكونون مستعدّين لنشر القذيفة الجديدة، وأنّ خططاً رامية لذلك قد تُحدث شرخاً في الناتو كما كانت الحال قبل إبرام تلك المعاهدة في ثمانينيات القرن الماضي[27].

كما أنّ استمرار المراوحة بين روسيا والولايات المتّحدة حول انتهاكات مزعومة لتلك المعاهدة يهدّد بزعزعة اتّفاقيات أخرى كمعاهدة ستارت الجديدة. وهو بذلك يمعن في تقويض دور تحديد الأسلحة في العلاقات الاستراتيجية الروسية ـ الأمريكية، ويُبرز حين انتهاء أجل ستارت الجديدة في عام 2021 إمكان ألّا يعود هناك ما يضبط التوازن النووي بين الطرفين، أكان معاهدة سارية المفعول أم قيد التفاوض، وذلك لأوّل مرّة منذ انتهاء الحرب الباردة.

---

(26) S. Pifer, «The Looming End of the INF Treaty,» Order from Chaos, Brookings Institution, 8 December 2017.

(27) M. Krepon, «Responding to the INF Treaty Violation,» Arms Control Wonk, 5 March 2017.

III التطوّرات على صعيد نزع الأسلحة النووية المتعدّد الأطراف وعدم الانتشار

شانون ن. كايل

اللجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام 2020

عقدت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لسنة 1968 (معاهدة عدم الانتشار) لاستعراض المعاهدة عام 2020، أولى جلساتها المقرَّرة الثلاث في فيينا في 2 ـ 12 أيار/مايو 2017[1]. وترأس الجلسة السفير الهولندي هينك كور فان دير كواست[2].

كانت المناقشات مقيّدة بوجه عام وتحاشت النزاعات الشديدة التي شلّت من قبل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام 2015[3]. ساد اعتقاد على نطاق واسع بأنّ ذلك المؤتمر آل إلى فشل عندما عجزت الدول الأطراف عن الوصول إلى إجماع على وثيقة ختامية[4]. وفي أثناء اجتماع عام 2017، امتنعت الدول الأطراف إلى حدّ بعيد عن مناقشة الخلافات القديمة حول الترتيبات

---

(1) للاطّلاع على ملخّص لمعاهدة عدم الانتشار (NPT) وتفاصيل أخرى، انظر الملحق (أ)، القسم I في هذا الكتاب. لتعزيز عملية استعراض المعاهدة، قرّر مؤتمر استعراض وتوسيع معاهدة عدم الانتشار لعام 1995 أن تعقد اللجنة التحضيرية اجتماعاً كلّ ثلاث سنوات في المراحل التي تسبق مؤتمرات الاستعراض التي تُعقَد كلّ خمس سنوات. غاية اجتماعات اللجنة التحضيرية «دراسة المبادئ والأهداف والسبُل لدعم التطبيق الكامل للمعاهدة، بالإضافة إلى دعم طابعها العالمي، وإعداد توصيات بذلك لمؤتمر الاستعراض». انظر: Review and Extension Conference of the Parties to the 1995 Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons, NPT/CONF.1995/32 (Part I), New York, 11 May 1995, Decision 1, para. 4.

(2) United Nations Office for Disarmament Affairs (UNODA), «2017 Preparatory Committee for the 2020 Nuclear Non-Proliferation Treaty Review Conference,» [n.d.].

(3) انظر: H. Elbahtimy, «More Heat than Light: Reflections on the 2017 NPT Prepcom,» Commentary, European Leadership Network, 26 June 2017.

(4) أخفقت مؤتمرات استعراض (NPT) في الأعوام 1980 و1990 و2005 في الوصول إلى إجماع على وثيقة ختامية أيضاً.

اللازمة لإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وحول غياب التقدّم المتصوَّر نحو نزع الأسلحة النووية من قبل الدول الخمس التي تمتلك أسلحة نووية بموجب تعريف معاهدة عدم الانتشار[5]. كانت هذه الخلافات المصادر الأولى للنزاع الذي حال دون اعتماد وثيقة ختامية بالإجماع في مؤتمر الاستعراض لعام 2015[6].

وفي أثناء مناقشات اللجنة التحضيرية لعام 2017، ساد توافق عام بين الدول الأطراف على قضايا كثيرة متّصلة بالركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار: نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار والطاقة النووية. أفصحت دول كثيرة عن مساندتها إنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT) لعام 1996؛ وتشكيل فريق من الخبراء لدراسة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية (FMCT)؛ وتعزيز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرّية (IAEA)، بما في ذلك اتّفاقيات الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي النموذجي لـ (IAEA)؛ وتجديد التشديد على حقّ الدول الأطراف في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بموجب المادّة IV في معاهدة عدم الانتشار[7]. كما أجمعت الآراء على تأييد بيان يشجب استمرار تجارب الأسلحة النووية والتجارب الصاروخية البالستية التي تُجريها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (كوريا الشمالية)[8].

إحدى القضايا الرئيسة التي برزت في أثناء المناقشة ذلك الأثر المحتمل للمعاهدة المقترحة التي تحظر امتلاك أسلحة نووية وكانت محلّ تفاوض وقتذاك (انظر القسم I). أُثيرت على التحديد مسائل حول ما إذا كان حظر الأسلحة النووية سيصرف الانتباه، إذا طُبّق، عن جهود نزع السلاح بموجب معاهدة عدم الانتشار مع ما ينطوي عليه ذلك من تعميق الانقسامات الحالية بين الدول الأطراف في المعاهدة. أُثيرت مسائل أيضاً حول إمكان اختيار الدول ترتيب أولويات طرق تطبيق معاهدة الحظر المقترَحة، عبر تطوير بروتوكولات، أو آليات تحقّق أو إجراءات متابعة أخرى، على حساب التدابير المعمول بها في معاهدة عدم الانتشار[9].

---

(5) تصف معاهدة (NTP) دولة ما بأنّها دولة تمتلك أسلحة نووية إذا فجّرت جهازاً نووياً قبل 1 كانون الثاني/يناير 1967. الدول الخمس التي تمتلك أسلحة نووية بحسب تعريف (NTP) هي الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة.

(6) O. Meier, *The 2015 NPT Review Conference Failure: Implications for the Nuclear Order* (Berlin: German Institute for International and Security Affairs, 2015).

(7) Preparatory Committee for the 2020 Review Conference of the Parties to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons, First Session, «Chair's Factual Summary (Working Paper),» NPT/CONF.2020/PC.I/WP.40, 25 May 2017.

(8) Preparatory Committee for the 2020 Review Conference of the Parties to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons, First Session, Joint statement on «Democratic People's Republic of Korea's nuclear challenge to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons,» NPT/CONF.2020/PC.I/13, 11 May 2017.

(9) S. Pitts-Kiefer and I. Williams, «2017 NPT PrepCom: Sleepy Conference Masks Continuing Tensions,» PrepCom Primer, Nuclear Threat Initiative (NTI), 15 May 2017.

مع اقتراب اجتماع اللجنة التحضيرية من نهايته، أعدّ رئيسها موجزاً وقائعياً لمداولات الاجتماع عُمّم في وقت لاحق كورقة عمل[10]. وفي أثناء الجلسة الختامية العامة، سنحت للدول الأطراف الفرصة للتعليق على الموجز. جدّدت ملاحظاتهم بوجه عام دعم مبادئ معاهدة عدم الانتشار وأهدافها، لكنّها أبرزت أيضاً الخلافات القديمة في وجهات النظر حيال طبيعة التحدّيات الرئيسة التي تواجه نظام معاهدة عدم الانتشار[11]. وفي ضوء هذه الخلافات العالقة، جّدد بعض المراقبين المطالبة بإيلاء عناية للتغيّرات الإجرائية في عملية الاستعراض، بما في ذلك اشتراط الإجماع لإقرار وثيقة ختامية في نهاية مؤتمر الاستعراض، لئلّا تؤدّي الخلافات حول قضايا معيّنة إلى انهيار المؤتمر[12].

التحضيرات لافتتاح مفاوضات مستقبلية حول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية

معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية (FMCT) معاهدة دولية مقترَحة لحظر مواصلة إنتاج الموادّ الانشطارية بغرض استخدامها في أسلحة نووية أو في أجهزة متفجّرة نووية أخرى[13]. وفي عام 1995، وافق مؤتمر نزع السلاح (CD) على ولاية للجنة خاصّة لإجراء مفاوضات من دون شروط مسبقة على «معاهدة غير تمييزية متعدّدة الأطراف يمكن التحقّق منها دولياً وفعلياً لحظر إنتاج الموادّ الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة التفجيرية النووية»[14]. لكنّ مؤتمر نزع السلاح عجز في وقت لاحق عن اعتماد برنامج عمل لبقيّة جلساته عدا جلستيه اللاحقتين. يرجع ذلك أساساً إلى تحفّظات إجرائية أبدتها باكستان لموقفها القائل بوجوب أن تغطّي المعاهدة مخزونات الموادّ الانشطارية الموجودة وقت الموافقة على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ولم تُجرَ حتى اليوم مفاوضات بعد ذلك، ولم يتمّ تعريف بنود المعاهدة المقترَحة بعد.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2016، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتّحدة قراراً يحثّ مؤتمر نزع السلاح على الموافقة على تطبيق برنامج عمل متوازن وشامل يتضمّن الشروع الفوري في

(10) Preparatory Committee for the 2020 Review Conference of the Parties to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons, NPT/CONF.2020/PC.I/WP.40.

(11) Preparatory Committee for the 2020 Review Conference of the Parties to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons, First Session, «Summary Record of the 16th Meeting», NPT/CONF.2020/PC.I/SR.16, 28 July 2017.

(12) T. Cronberg and S. van der Meer, «Working toward a Successful NPT 2020 Review Conference,» Policy Brief, Clingendael–Netherlands Institute of International Relations, September 2017.

(13) للمزيد عن (FMCT)، انظر: Nuclear Threat Initiative, «Proposed Fissile Material (cut-off) Treaty (FMCT),» 31 May 2017.

(14) Conference on Disarmament, «Report of Ambassador Gerald E. Shannon of Canada on consultations on the most appropriate arrangement to negotiate a treaty banning the production of fissile material for nuclear weapons or other nuclear explosive devices,» CD/1299, 24 March 1995.

مفاوضات على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية على أساس ولاية عام 1995[15]. طالب القرارُ الأمينَ العام للأمم المتّحدة بتكليف «فريق خبراء تحضيري رفيع مستوى معني بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية» بعضوية 25 دولة، على أن يعمل بتوافق الآراء لدراسة وإعداد توصيات بشأن العناصر الجوهرية لمعاهدة مستقبلية غير تمييزية متعدّدة الأطراف ويمكن التحقّق منها دولياً وفعلياً (أي على أساس ولاية مؤتمر نزع السلاح لعام 1995). سيكون العمل السابق في هذا المجال منطلق مداولات الفريق، ولا سيما التقرير النهائي لفريق الخبراء الحكوميين الذي شكّله الأمين عام للأمم المتّحدة في سنة 2015 والمعني بعناصر محتملة في معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية[16].

وبغرض تأليف الفريق، التقى فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لإجراء مشاورات غير رسمية في مقرّ الأمم المتّحدة في نيويورك في 2 ـ 3 آذار/مارس 2017[17]. كانت غاية الاجتماع إشراك كل الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة في المناقشات الدائرة حول قضايا عديدة بقيت عالقة في تفويض عام 1995 وقضايا ستعالَج في مفاوضات لاحقة، كتعريف الموادّ الانشطارية المشمولة؛ ونطاق معاهدة مستقبلية، ولا سيّما تحديد إنْ كانت بنود المعاهدة ستسري على مخزونات الموادّ الانشطارية التي أُنتجت قبل بدء نفاذ المعاهدة أم لا؛ ومتطلّبات التحقّق والمراقبة؛ والترتيبات القانونية والمؤسّسية ذات الصلة[18].

عقد فريق الخبراء أولى جلساته في 31 تموز/يوليو ـ 11 آب/أغسطس 2017 في جنيف[19]. ستُعقد جلسة ثانية في عام 2018، وسيقدّم الفريق تقريراً نهائياً إلى الجمعية العامة للأمم المتّحدة في أيلول/سبتمبر 2018، وسيتوسّع في الخيارات التي يُزمَع دراستها في مفاوضات لاحقة حول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

---

(15) UN General Assembly Resolution 71/259, «Treaty banning the production of fissile material for nuclear weapons or other nuclear explosive devices,» adopted 23 December 2016, A/RES/71/259, 11 January 2017.

(16) United Nations, General Assembly, «Group of governmental experts to make recommendations on possible aspects that could contribute to but not negotiate a treaty banning the production of fissile material for nuclear weapons or other nuclear explosive devices,» A/70/81, 7 May 2015.

(17) United Nations Office at Geneva, «High Level Fissile Material Cut-Off Treaty (FMCT) Expert Preparatory Group,» 28 July 2017.

يتكوّن الفريق الرفيع المستوى من خبراء من الدول الخمس والعشرين التالية، وهم مدعوّون من قبل الأمين العام للأمم المتّحدة على أساس تمثيل جغرافي متساوٍ: الجزائر والأرجنتين وأستراليا والبرازيل وكندا والصين وكولومبيا ومصر وإستونيا وفرنسا وألمانيا والهند وإندونيسيا واليابان والمكسيك والمغرب وهولندا وبولندا وروسيا والسنغال وجنوب أفريقيا وكوريا الجنوبية والسويد والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة.

(18) لمزيد من التفاصيل عن هذه القضايا، انظر: S. N. Kile and R. Kelley, *Verifying a Fissile Material Cut-off Treaty: Technical and Organizational Considerations*, SIPRI Policy Paper; no. 33 (Stockholm: SIPRI, 2012).

(19) United Nations Office at Geneva, «High-Level Fissile Material Cut-off Treaty (FMCT) Expert Preparatory Group Concludes its first Session,» 11 August 2017.

بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

صدّقت 166 دولة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT) لسنة 1996 ووقّعتها 17 دولة إضافية لغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2017[20]. لكن لن يبدأ نفاذ المعاهدة إلّا بعد أن تصدّق عليها الدول الـ44 كلّها المذكورة في الملحق الثاني للمعاهدة، علماً بأنّ ثماني دول لم تفعل ذلك بعد، وهي الصين ومصر والهند وإيران وإسرائيل وكوريا الشمالية وباكستان والولايات المتّحدة[21]. وفي أيلول/سبتمبر 2016، وفي الذكرى العشرين للمعاهدة، أكّد مجلس الأمن الدولي أن «بدء نفاذ المعاهدة سيُسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليَّين» وحثّ جميع الدول الواردة في الملحق الثاني على المصادقة على المعاهدة «من دون مزيد من التأخير»[22].

وفي 20 أيلول/سبتمبر 2017، عُقد مؤتمر معني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (أو ما يسمّى مؤتمر المادّة XIV) في مقرّ الأمم المتّحدة في نيويورك[23]. كان ذلك المؤتمرَ العاشر منذ فتح الباب لتوقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام 1996.

جدّد المؤتمر التشديد على «الأهمّية الجوهرية» للمعاهدة وعلى الحاجة الملحّة إلى بدء نفاذها، وكرّر التأكيد «أنّ وقف جميع التفجيرات الاختبارية للأسلحة النووية وكلّ التفجيرات النووية الأخرى... يمثّل تدبيراً فاعلاً لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار»[24]. وناقش جملة من الخطوات والإجراءات الرامية إلى دعم بدء نفاذ المعاهدة في وقت مبْكر وتعميمها. ركّزت هذه الخطوات والإجراءات أساساً على مبادرات التعليم والتدريب والتوعية العامة. وشملت أيضاً دعم عمل اللجنة التحضيرية لمنظّمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBTO) لإكمال نظام التحقّق المنبثق من المعاهدة[25]. وأشار البيان الختامي للمؤتمر إلى أنّ نظام التحقّق، إضافة إلى ولايته المحدّدة

---

(20) للاطّلاع على ملخّص لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وعلى تفاصيل أخرى، انظر الملحق (أ)، القسم I في هذا الكتاب.

(21) سيبدأ نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بعد 180 يوماً من مصادقة هذه الدول الـ44، والتي كانت أعضاء في مؤتمر نزع السلاح ولديها قدرة نووية أو مفاعلات بحثية على أراضيها حين التوقيع على المعاهدة. ولغاية كانون الأول/ديسمبر 2017، لم توقّع الهند وكوريا الشمالية وباكستان المعاهدة، بينما وقّعت بقيّة الدول الخمس من أصل الدول الثماني من غير أن تصادق عليها.

(22) United Nations Security Council Resolution 2310, 23 September 2016.

انظر أيضاً: T. Rauf, «‹Unfinished Business› on the anniversary of the Comprehensive Nuclear-Test-Ban Treaty,» Commentary, SIPRI, 26 September 2016.

(23) تنصّ المادّة XIV في (CTBT) على عقد مؤتمر كلّ سنتين بواسطة الدول التي أودعت صكوك تصديقها على الاتّفاقية (عدا الدول التي ربّما تشارك بصفة مراقب) «لدراسة التدابير اللازمة لتسهيل بدء نفاذ المعاهدة في وقت مبكر».

(24) Conference on Facilitating the Entry into Force of the Comprehensive Nuclear-Test-Ban Treaty, «Report of the Conference,» CTBT-Art.XIV/2017/6, 16 November 2017, Final declaration, paras 1, 5.

(25) يتألّف نظام التحقّق المنبثق عن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من نظام رصد دولي (IMS) سيتألّف من شبكة عالمية تضمّ 321 محطّة رصد و16 مختبراً لتقصّي أدلّة حصول تفجير نووي؛ ومركز بيانات دولي (IDC) لمعالجة وتحليل البيانات المسجَّلة في محطّات الرصد ونقلها إلى الدول الأعضاء. انظر: CTBTO Preparatory Commission, «How the International Monitoring System Works».

بالمعاهدة، أثبتت جدواها في «تحقيق منافع علمية ومدنية ملموسة»، بما في ذلك نظم التحذير من موجات التسونامي وربّما نظم تحذير من كوارث أخرى[26].

اكتسبت مداولات المؤتمر طابعاً إضافياً ملحّاً غداة التفجير التجريبي النووي السادس الذي أجرته كوريا الشمالية، وزُعم أنّه جهاز حراري نووي، في 3 أيلول/سبتمبر[27]. ندّد البيان الختامي بالتجربة، وبكلّ التجارب النووية الكورية الشمالية السابقة «بأشدّ العبارات». وحثّ كوريا الشمالية على الكفّ عن إجراء مزيد من التجارب النووية وعلى الامتثال التامّ والفوري لجميع قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة. وعبّر البيان أيضاً عن تقديره لفاعلية نظام التحقّق في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في الردّ على التجارب النووية الكورية الشمالية[28].

---

(26) Conference on Facilitating the Entry into Force of the Comprehensive Nuclear-Test-Ban Treaty, Final declaration, para. 8.

انظر أيضاً: G. Venturini, «The CTBTO PrepCom at Twenty: Beyond the CTBT?,» *Nonproliferation Review*, vol. 23, nos. 3–4 (2017), pp. 345–356.

(27) انظر الفصل السادس، القسم XI في هذا الكتاب.

(28) Conference on Facilitating the Entry into Force of the Comprehensive Nuclear-Test-Ban Treaty Final declaration, para. 6.

IV الجزاءات الدولية التي فرضت على كوريا الشمالية لانتهاكها عدم الانتشار

شانون ن. كايل

لا تزال جهود كوريا الشمالية الحثيثة لتطوير برامج أسلحة نووية ونظم إيصالها بالقذائف الانسيابية سبب إدانة دولية قوية ومطالبات بأن توقف البلاد فوراً كلّ الأنشطة المتّصلة بهذه البرامج. في عام 2017، أجرت كوريا الشمالية تفجيراً تجريبياً نووياً سادساً و23 تجربة إطلاق قذائف بالستية، منها نظم قذائف جديدة بعيدة المدى[1]. دفعت هذه التجاربُ مجلسَ الأمن الدولي، ودولاً منفردة إلى فرض جزاءات مالية إضافية وجزاءات على قطاعات رئيسة في الاقتصاد الكوري الشمالي، وإلى تشديد حظر السلاح المفروض حالياً[2]. وفي الوقت عينه، بقي تطبيق الجزاءات وفرضها يواجه صعوبات كبيرة، ولا يزال الالتفاف عليها ممكناً عبر مجموعة تزداد تعقيداً من أنشطة التهريب والممارسات الخادعة.

جزاءات مجلس الأمن الدولي

بحلول آخر كانون الأول/ديسمبر 2017، أصدر مجلس الأمن الدولي تسعة قرارات تفرض جزاءات وتدابير تقييدية على كوريا الشمالية ردّاً على تجارب الأسلحة النووية وتجارب القذائف البالستية التي أجرتها البلاد منذ عام 2006 (انظر الجدول رقم (7 ـ 2)). صدرت القرارات التسعة كلّها بالإجماع واستدلّت بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتّحدة في مطالبة كوريا الشمالية بالتخلّي عن أسلحتها النووية وبرامج الأسلحة النووية على نحو كامل ويمكن التحقّق منه وعلى

(1) انظر الفصل السادس، القسم IX في هذا الكتاب.
(2) للمزيد عن حظر السلاح، انظر الفصل العاشر، القسم II في هذا الكتاب.

نحو لا رجعة عنه، وبوقف كلّ الأنشطة ذات الصلة[3]. يراقب مجلس الأمن تطبيق الجزاءات عبر لجنة شُكّلت بموجب القرار رقم 1718 (لسنة 2006) وفريق خبراء شُكّل بموجب القرار رقم 1874 (لسنة 2009)[4]. يُصدر هذا الفريق تقارير منتظمة عن وضع الجزاءات وفرضها.

وفي عام 2017، أصدر مجلس الأمن ثلاثة قرارات تضمّنت جزاءات جديدة ردّاً على تجارب الأسلحة النووية وتجارب القذائف البالستية التي أجرتها كوريا الشمالية خلال عام. صدر القرار رقم 2371 بالإجماع في 5 آب/أغسطس عقب إجراء كوريا الشمالية تجربتَي إطلاق على قذيفتين بعيدتَي المدى. حظر القرار على كوريا تصدير موادّ كثيرة كانت قرارات الجزاءات السابقة تقيّد تصديرها، كالفحم والحديد وخام الحديد والرصاص وخام الرصاص وثمار البحر. وفرض جزاءات جديدة أيضاً على أفراد وكيانات كورية شمالية، منها مصرف التجارة الخارجية (FTB)، وحظر المشاريع المشتركة الجديدة بين كوريا الشمالية وشركاء أجانب[5].

وفي 11 أيلول/سبتمبر 2017، أصدر مجلس الأمن بالإجماع القرار الرقم 2375 ردّاً على التفجير التجريبي النووي السادس الذي أجرته كوريا الشمالية في 3 أيلول/سبتمبر، ويُعتقد أنّه قنبلة هيدروجينية[6]. تضمّن القرار جملة من التدابير التي شدّدت الجزاءات المفروضة على الاقتصاد الكوري الشمالي. فرض القرار على التحديد سقفاً سنوياً لواردات كوريا الشمالية من المنتجات النفطية المكرَّرة (البنزين والمازوت وزيت الوقود الثقيل، وغير ذلك) بينما جمّد واردات البلاد من النفط الخام عند مستواها الحالي. وحظر القرار أيضاً إمداد كوريا الشمالية بالغاز الطبيعي وبجميع مكثّفاته لمنعها من تأمين بدائل للمنتجات النفطية المكرَّرة. وحظر على كوريا الشمالية تصدير جميع المنسوجات ـ مستهدفاً أكبر قطاع اقتصادي في البلاد لم يضع عليه مجلس الأمن قيوداً قبل ذلك. وأزال القرار أيضاً مصدراً رئيساً للعائدات بأن حظر على الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة إصدار رخص عمل جديدة لكوريين شماليين في نطاق ولاياتها القضائية[7]. أخيراً، تضمّن القرار بنوداً بحرية مشدّدة تُمكّن الدول من اعتراض أنشطة التهريب الكورية الشمالية لصادرات محظورة عبر البحر[8].

---

(3) يتعيّن استخدام صلاحيات الفصل السابع («ما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان») لفرض نظم الجزاءات التي يجيزها مجلس الأمن الدولي، مع أنّه لا حاجة إلى الإشارة إلى ذلك الفصل بصراحة. وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر 1945، سرى مفعول ميثاق الأمم المتّحدة الموقَّع في 26 حزيران/يونيو 1945.

(4) للاطّلاع على نصوص قرارات مجلس الأمن المذكورة في هذا القسم، انظر: United Nations, «Security Council Resolutions».

(5) UN Security Council Resolution 2371, 5 August 2017.

(6) UN Security Council Resolution 2375, 11 September 2017.

انظر أيضاً الفصل السادس، القسم XI في هذا الكتاب.

(7) استناداً إلى تقدير حكومي أمريكي، يوجد نحو 100000 كوري شمالي يعملون في الخارج ويحقّقون مداخيل سنوية للحكومة الكورية الشمالية تتجاوز قيمتها 500 مليون دولار. انظر: US Mission to the United Nations, «UN Security Council Resolution 2397 on North Korea,» Fact sheet, 22 December 2017.

(8) UN Security Council Resolution 2375.

الجدول الرقم (7 ـ 2)

موجز لقرارات مجلس الأمن الدولي التي فرضت جزاءات ردّاً على التجارب النووية وتجارب القذائف البالستية التي أجرتها كوريا الشمالية

التاريخ	القرار	البنود الرئيسة
14 تشرين الأول/أكتوبر 2006	1718	أدان التجربة النووية التي أُجريت في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2006؛ وطالب الدول بتفتيش الشحنات التجارية من وإلى كوريا الشمالية التي يُشتبه في أنّها تهرّب موادّ متّصلة بأسلحة الدمار الشمال؛ تشكيل لجنة جزاءات لرصد واستعراض الجزاءات وإعداد تقارير لمجلس الأمن.
12 حزيران/يونيو 2009	1874	أدان التجربة النووية التي أُجريت في 25 أيار/مايو 2009؛ وسّع الجزاءات ليحظر كلّ صادرات كوريا الشمالية من الأسلحة وأغلب وارداتها إلّا الأسلحة الصغيرة؛ وحظر التعاملات المالية والتدريب التقني والمساعدة على تأمين أو تصنيع أو صيانة أو استخدام أسلحة دمار شامل ونظم قذائف؛ شكّل فريق خبراء من 7 أشخاص لمساعدة لجنة الجزاءات التي تألفت بموجب القرار الرقم 1718.
22 كانون الثاني/يناير 2013	2087	شجب إطلاق قذيفة بعيدة المدى في 12 كانون الأول/ديسمبر؛ سمّى مجالات جديدة لتدابير عقابية أقرّها مجلس الأمن سابقاً.
7 آذار/مارس 2013	2094	شجب التجربة النووية التي أُجريت في 12 شباط/فبراير 2013؛ وأضاف بنوداً إلى قائمة المعدّات والتكنولوجيات المحظورة وفرض جزاءات على كيانات وأفراد جدد؛ وأجاز للدول تفتيش كلّ الشحنات المارّة عبر أراضيها من وإلى كوريا الشمالية.
2 آذار/مارس 2016	2270	شجب التجربة النووية التي أُجريت في 6 كانون الثاني/يناير 2016؛ وحظر صادرات كوريا الشمالية من الفحم والحديد، إلا إذا كانت «لأغراض معيشية»؛ وحظر صادرات كوريا الشمالية من الذهب والتيتانيوم ومعادن الأرض الثمينة.
30 تشرين الثاني/نوفمبر 2016	2321	شجب التجربة النووية التي أُجريت في 9 أيلول/سبتمبر 2016؛ وحظر صادرات كوريا الشمالية من المعادن غير الحديدية (كالنحاس والنيكل والفضة والزنك)؛ وحدّد سقفاً لصادرات كوريا الشمالية من الفحم؛ وقيّد أنشطة الدبلوماسيين والبعثات الدبلوماسية الكورية الشمالية.
5 آب/أغسطس 2017	2371	شجب تجارب إطلاق قذيفتين بالستيتين طويلتَي المدى، الأولى في 3 والثانية في 28 تموز/يوليو 2017؛ وحظر صادرات كوريا الشمالية من الرصاص والحديد وثمار البحر؛ وفرض قيوداً جديدة على مصرف التجارة الخارجية؛ وحظر مشاريع مشتركة بين كوريا الشمالية وشركاء أجانب.
11 أيلول/سبتمبر 2017	2375	شجب تجربة نووية أُجريت في 3 أيلول/سبتمبر 2017؛ وقيّد واردات كوريا الشمالية من النفط الخام والمنتجات النفطية المكرَّرة؛ وحظر كلّ صادرات البلاد من المنسوجات؛ وفرض إنهاء المشاريع المشتركة مع كيانات كورية شمالية؛ وحظر إصدار تصاريح عمل جديد لكوريين شماليين في دول أجنبية.
22 كانون الأول/ديسمبر 2017	2397	شجب تجربة إطلاق قذيفة بالستية بعيدة المدى في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2017؛ وفرض سقفاً جديداً لواردات كوريا الشمالية السنوية من المنتجات النفطية المكرَّرة؛ واشترط إعادة كلّ الكوريين الشماليين العاملين في الخارج في غضون سنتين؛ وشدّد تدابير الاعتراض البحري التي تستهدف سفناً كورية شمالية.

المصدر: United Nations, Security Council, Committee Established Pursuant to Resolution 1718 (2006), «Resolutions».

وفي 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، أجرت كوريا الشمالية تجربة إطلاق لقذيفة بالستية بعيدة المدى من نوع جديد. وردّاً على ذلك، أصدر مجلس الأمن بالإجماع القرار الرقم 2397 في 22 كانون الأول/ديسمبر، مشدِّداً الجزاءات المفروضة على ذلك البلد[9]. خفّض القرارُ بنسبة 75 في المئة الحدَّ السنوي الأقصى المحدَّد في القرار الرقم 2375 لواردات كوريا الشمالية من المشتقّات النفطية المكرَّرة لتصل إلى 500000 برميل على الأكثر في عام 2018، وفرض حدّاً أقصى على واردات النفط الخام في عام 2018 عند مستوى 4 ملايين برميل الحالي[10]. وأمهل القرارُ الدولَ الأعضاء في الأمم المتّحدة سنتين لترحيل جميع حملة الجنسية الكورية الشمالية الذين يجنون مداخيل ضمن سلطاتها القضائية، باستثناء بعض الحالات الإنسانية. أخيراً، شدّدت القرارات تدابير الاعتراض البحري لمنع الالتفاف على الجزاءات، وهذا يشمل إيعازاً جديداً للدول بأن تستولي وتحتجز السفن التي تُضبَط وهي تهرّب موادّ محظورة كالنفط والفحم.

آراء متباينة في شأن الجزاءات

شاب المفاوضاتِ حول قرارات مجلس الأمن خلافاتٌ بين الصين وروسيا من ناحية، والولايات المتّحدة من ناحية أخرى حول نطاق الجزاءات المقترَحة وشدّتها. سعت الولايات المتّحدة لفرض تدابير قاسية، مطالبةً بفرض «أشدّ [الجزاءات] الممكنة» على كوريا الشمالية في أثناء التفاوض على القرار الرقم 2375[11]. رفضت الصين وروسيا بعناد مطالبات الولايات المتّحدة فرض جزاءات شديدة تستهدف اقتصاد كوريا الشمالية كونها غير فاعلة وربّما مُخلِّة بالاستقرار. وذُكر أنّ المسؤولين الروس على الخصوص خافوا من أنّ حظراً نفطياً أو أي إجراء مشابه ربّما يسبّب قلاقل اجتماعية في كوريا الشمالية مع إمكان اتّساعها عبر حدودها مع الصين[12]. لاقت هذه المخاوف صدى في تقارير تحدّثت خلال العام عن تدهور مستمرّ للأوضاع المعيشية للكوريين الشماليين العاديين[13]. وفي آخر المطاف، أسقطت الولايات المتّحدة عدّة تدابير مقترَحة، منها فرض حظر نفطي شامل، لكسب تأييد الصين وروسيا[14].

شدّدت الصين وروسيا على وجوب أن يترافق إحكام الجزاءات الاقتصادية والمالية على كوريا الشمالية مع جهود دبلوماسية جادّة لزيادة فرص الوصول إلى تسوية سياسية شاملة[15]. وواصلتا

---

(9) UN Security Council Resolution 2397, 22 December 2017.

(10) US Mission to the United Nations, «UN Security Council Resolution 2397 on North Korea».

(11) D. Smith, «North Korea «Begging for War» Says US, Calling for Strongest Possible Sanctions,» *The Guardian*, 4/9/2017.

(12) W. Rahn, «Why China Won’t Help US against North Korea,» *Deutsche Welle*, 15/9/2017.

(13) انظر مثلاً: J. McCurry, ««Too Many Soldiers to Feed»: North Koreans fear More Sanctions as Drought Threatens Famine,» *The Guardian*, 23/8/2017.

(14) S. Sengupta, «After US Compromise, Security Council Strengthens North Korea Sanctions,» *New York Times*, 11/9/2017.

(15) M. Nichols, «UN Security Council Unanimously Steps up Sanctions on North Korea,» Reuters, 11 September 2017.

الإفصاح عن مساندتهما اقتراح اتّفاق «التجميد مقابل التجميد» الصيني كخطوة مؤقّتة. بموجب هذا الاتّفاق، توافق كوريا الشمالية على وقف كلّ تجارب الأسلحة النووية وتجارب إطلاق القذائف مقابل تقليص الولايات المتّحدة وجودها العسكري في شبه الجزيرة الكورية ووقف كلّ مناوراتها العسكرية المشتركة مع جمهورية كوريا (كوريا الجنوبية)[16]. لكنّ السفير الأمريكي لدى الأمم المتّحدة رفض اقتراح التجميد مقابل التجميد كونه «إهانة» عقب سادس تجربة سلاح نووي تُجريها كوريا الشمالية[17].

تقرير فريق الخبراء التابع للأمم المتّحدة عن منتصف المدّة

في أيلول/سبتمبر 2017، أعدّ فريق الخبراء الذي تشكّل بموجب القرار الرقم 1874 تقريرَ منتصف مدّة، ناقلاً إلى مجلس الأمن آخر نتائجه وتوصياته[18]. ذكر الفريق أنّ كوريا الشمالية أحرزت تقدّماً كبيراً في برامجها النووية والصاروخية البالستية «في تحدّ لأكثر نظم العقوبات شمولاً واستهدافاً في تاريخ الأمم المتّحدة». أظهر التحقيق الذي أجراه الفريق أنّ كوريا الشمالية واصلت انتهاك الجزاءات المالية عبر استخدام طائفة من الأنشطة المحظورة والممارسات الخادعة. وأظهر أيضاً أنّ كوريا الشمالية واصلت انتهاك الجزاءات المفروضة على قطاعات متنوّعة في اقتصادها عبر تصدير كلّ السلع المحظورة في القرارات تقريباً، مستخدمة قنوات غير مباشرة ودولاً ثالثة التملّص من الجزاءات. واستناداً إلى الفريق، أظهرت التطوّرات أنّه «كلّما توسّع نظام الجزاءات، توسّع نطاق التملّص»[19].

وبرغم زيادة معدّل تقديم التقارير الوطنية عن التطبيق لمجلس الأمن، ذكر تقرير الفريق أنّ «التطبيق الفعلي للجزاءات متخلّف كثيراً عمّا يلزم لتحقيق هدف نزع السلاح النووي»[20]. وجادل بأنّ ذلك راجع من بعض الوجوه إلى «انعدام أطر العمل القانونية والتنظيمية المحلّية المناسبة» لدى بعض الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة[21]. النتيجة العملية لذلك «تراخ في تطبيق نظام الجزاءات، بينما تقنيّات التملّص المتطوّرة [الكورية الشمالية] تقوّض أهداف القرارات الرامية إلى تخلّي [كوريا الشمالية] عن كلّ أسلحة الدمار الشامل ووقف كلّ البرامج والأنشطة ذات الصلة»[22].

---

(16) المصدر نفسه. للاطّلاع على شرح لاقتراح التجميد مقابل التجميد، انظر: Russian Ministry of Foreign Affairs, «Joint Statement by the Russian and Chinese Foreign Ministries on the Korean Peninsula's Problems,» Press Statement 1317-04-07-2017, 4 July 2017.

(17) N. Haley, US Permanent Representative to the United Nation, «Remarks at an Emergency UN Security Council briefing on North Korea,» US Mission to the United Nations, 4 September 2017.

(18) United Nations, Security Council, «Midterm Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution 1874 (2009),» 4 August 2917, S/2017/742, 5 September 2017.

(19) United Nations, S/2017/742, p. 4.

انظر أيضاً: A. Abrahamian, «The Art of Sanctions: Can North Korea Navigate Expanded Measures?,» 38 North, 21 March 2016.

انظر أيضاً: الفصل العاشر، القسم II في هذا الكتاب.

(20) United Nations, S/2017/742, p. 5.

(21) United Nations, S/2017/742, para. 60.

(22) United Nations, S/2017/742, p. 5.

جزاءات وطنية ودولية أخرى

فرضت دول كثيرة والاتّحاد الأوروبي على كوريا الشمالية جزاءات مستقلّة في عام 2017. بل إنّها مضت في بعض الحالات إلى ما هو أبعد من التدابير المدرَجة في قرارات مجلس الأمن الدولي.

وفي 20 أيلول/سبتمبر، أقفل قرارٌ تنفيذي أمريكي النظامَ المالي الأمريكي أمام كلّ مؤسّسة أجنبية أو منظّمة أو فرد يسهّل التجارة مع كوريا الشمالية[23]. ذُكر أنّ الإجراء الجديد مصمَّم للردّ على تكتيكات التملّص من الجزاءات ويستهدف مؤسّسات مالية صينية على الخصوص[24]. عارضت الصين الجزاءات الأمريكية الأحادية التي تتخطّى الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن، ولا سيّما تلك التي تفرض ولاية قضائية طويلة الباع بحكم الأمر الواقع على كيانات وأفراد صينيين[25].

فرضت الولايات المتّحدة قبل ذلك جزاءات أحادية على كوريا الشمالية ردّاً على هجمات إلكترونية عزتها إليها، وعلى انتهاكات حقوق الإنسان، وغسيل أموال وأنشطة أخرى[26]. وفي آب/أغسطس 2017، وافق الكونغرس الأمريكي على قانون مثير للجدل، هو قانون مواجهة أعداء أمريكا بالجزاءات، وهو يفرض جزاءات جديدة أو يوسّع جزاءات سابقة لكوريا الشمالية إضافة إلى إيران وروسيا[27]. يشدّد القانون، في جملة من الإجراءات الأخرى، القيود الأمريكية على بضائع وشحنات كوريا الشمالية، وعلى استخدامها العمالة القسرية[28].

وفي 16 تشرين الأول/أكتوبر 2017، أقرّ مجلس الاتّحاد الأوروبي تدابير أوروبية منفردة إكمالاً وتعزيزاً لتلك المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن الرقم 2375. من هذه التدابير حظر كلّ استثمار للاتّحاد الأوروبي في كوريا الشمالية؛ وحظر بيع منتجات نفطية مكرَّرة والنفط الخام لكوريا الشمالية؛ وتقليص حجم الحوالات المالية الشخصية التي يمكن إرسالها إلى كوريا الشمالية؛ وحظر تجديد تصاريح عمل حمَلة الجنسية الكورية الشمالية عاملين حالياً في دول أعضاء في الاتّحاد الأوروبي. أضاف الاتّحاد الأوروبي أيضاً أفراداً وكيانات إلى قائمة الأفراد والكيانات الخاضعة لتجميد أصول وقيود على السفر[29].

---

(23) White House, Presidential Executive Order on imposing additional sanctions with respect to North Korea, 20 Sep. 2017.

(24) M. Reiss, «With New North Korea Sanctions in Place, all Eyes are on China,» Lawfare, 22 September 2017.

(25) J. Meyers, «China Denounces US Sanctions on North Korea Trade,» *Los Angeles Times*, 20/8/2017.

(26) E. Albert, «What to Know about Sanctions on North Korea,» Backgrounder, Council on Foreign Relations, 3 January 2018.

(27) Countering America’s Adversaries through Sanctions Act, US Public Law 155-44, signed into law 2 Aug. 2017, and R. Rampton and P. Zengerle, «Trump Signs Russia Sanctions Bill, Moscow Calls it «Trade War»,» Reuters, 2 August 2017.

(28) Countering America’s Adversaries Through Sanctions Act sections 314-315, and Korean Central News Agency (KCNA), «US Sanctions Racket Slammed,» Naenara, 2 August 2017.

(29) Council of the European Union, «North Korea: EU Adopts New Sanctions,» Press Release 575/17, 16 October 2017.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2017، وافقت الحكومة اليابانية على تدابير تجمّد أصول أفراد وكيانات أخرى، بعضها كائن في الصين وروسيا، بعدما تبيّن أنّها تعين كوريا الشمالية على الالتفاف على جزاءات مجلس الأمن الدولي[30].

أثر الجزاءات

انتهى عام 2017 وكوريا الشمالية ترزح تحت جزاءات دولية لا يُعرف لنطاقها وشدّتها مثيل، لكن من غير ظهور مؤشّر على استعداد البلاد للتخلّي عن أسلحتها النووية أو وقف تطويرها. وعقب صدور قرار مجلس الأمن الرقم 2397، أصدرت الحكومة الكورية الشمالية بياناً ندّدت فيه بالجزاءات بوصفها «عملاً حربياً دبّرته الولايات المتّحدة وأتباعها»[31]. وتعهّد بأنّه برغم ««الجزاءات» المترهّلة»، ستواصل «تدعيم ردع[ها] النووي دفاعاً عن النفس واستئصالاً للتهديدات النووية والابتزاز والتحرّكات العدوانية الأمريكية من جذورها».

أشعل البيان نقاشاً في أوساط المحلّلين الغربيين حول مدى فاعلية الجزاءات في إرغام كوريا الشمالية على وقف برامج أسلحتها النووية وقذائفها الصاروخية والتخلّي عنها آخر المطاف. جادل بعض المحلّلين بأنّ التطبيق الفاعل لجزاءات مالية واقتصادية تزداد شدّة سيُرغم القيادة الكورية الشمالية آخر المطاف على التماس صفقة نزع سلاح نووي لتحافظ على النظام السياسي الحالي[32]. وجادل آخرون بأنّ الجزاءات وحدها لن تُرغم القيادة على تغيير حساباتها للجدوى الاستراتيجية من أسلحتها النووية[33]. على سبيل المثال، أشارت البيانات التجارية المتاحة على التحديد إلى أنّه ليس للجزاءات أثر حتّى الساعة، وأنّه يُستبعَد أن تُرغم كوريا الشمالية على التخلّي عن برنامج أسلحتها النووية والأنشطة ذات الصلة ولو ازدادت تلك الجزاءات شدّة[34]. كما أنّ تطبيق الجزاءات الأممية القائمة بقيت مثار إشكاليات كما تجلّى في استخدام كوريا الشمالية المزعوم لسفن شحن للالتفاف على القيود المفروضة على وارداتها النفطية[35]. أشار ذلك بدوره إلى وجوب أن يُولي المجتمع الدولي عناية أكبر لخيارات دبلوماسية غير عقابية في التعامل مع كوريا الشمالية لتبديد المخاوف من برنامجها النووي.

---

(30) Kyodo News Agency, «Japan to Ratchet up Economic Sanctions on North Korea,» *Japan Times*, 7/11/2017, and «Japan Expands Unilateral Sanctions against North Korea,» BBC News, 15 December 2017.

(31) Korean Central News Agency (KCNA), «Statement by the DPRK Foreign Ministry Spokesman,» 24 December 2017.

(32) J. Stanton, S. Lee, and B. Klinger, «Getting Tough on North Korea: How to Hit Pyongyang Where it Hurts,» *Foreign Affairs* (May-June 2017).

(33) J. Delury, «North Korea Sanctions: Futile, Counterproductive and Dangerous,» CNN, 2 December 2016, and R. Alcaro and E. Greco, «The Challenge from North Korea: Fostering Regional Security and Nonproliferation,» International Institutions and Global Governance Program, Council on Foreign Relations, 29 November 2017.

(34) R. Frank, «Engagement, Not Sanctions, Deserve a Second Chance,» 38 North, 13 October 2017.

(35) «North Korea: South Seizes Ship Amid Row over Illegal Oil Transfer,» BBC News, 29 December 2017.

V تطبيق خطة العمل الشاملة المشتركة في إيران

تيتي إراستو

بعد قلق دولي دام سنين حيال غاية برنامج إيران النووي، ومداه وسرّيته، وافقت إيران على خطّة عمل شامل مشتركة (JCPOA) في تموز/يوليو 2015[1]. أُريد من الالتزامات الرئيسة المنوطة بإيران بموجب خطة العمل منع إنتاج يورانيوم عالي التخصيب والبلوتونيوم ـ «وهما سبيلا» الوصول إلى سلاح نووي. يراد من هذه التدابير، المقرونة بجولات تفتيش أكثر تسلّطاً، بناء ثقة دولية بنوايا إيران، والسماح بـ«التعامل [مع برنامجها النووي] على غرار التعامل مع برنامج أيّ من الدول الأطراف [في معاهدة عدم الانتشار لعام 1968] التي لا تمتلك أسلحة نووية»[2]. وتم التثبّت من امتثال إيران لخطة العمل المشتركة بواسطة تسعة تقارير متتالية أعدّتها الوكالة الدولية للطاقة الذرّية (IAEA).

على الرغم من نجاح تطبيق الخطة، ازدادت الشكوك حول مستقبل الخطّة في عام 2017، وذلك عائد بدرجة كبيرة إلى التوتّرات السياسية بين إيران والولايات المتّحدة. يستعرض هذا القسم أوّلاً امتثال إيران للنواحي المتنوّعة للخطة في عام 2017، ثمّ يصف السياق السياسي، مركّزاً على ردود المشاركين الآخرين في الخطة على قرار مثير للجدل صادر عن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في

(1) Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA), 14 July 2015, Vienna, reproduced as Annex A of UN Security Council Resolution 2231, 20 July 2015.

لاطلاع على معلومات أساسية، انظر: T. Rauf, «Resolving Concerns about Iran's Nuclear Programme,» *SIPRI Yearbook 2016*, pp. 673–688, and T. Rauf, «Implementation of the Joint Comprehensive Plan of Action in Iran,» in: *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 505–510.

(2) Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA), 14 July 2015, Vienna, reproduced as Annex A of UN Security Council Resolution 2231, 20 July 2015.

تشرين الأول/أكتوبر بـ«سحب التصديق» على الخطة بناء على تقييمه بأنّ مواصلة رفع العقوبات الأمريكية غير متناسبة مع أعمال إيران بموجب الاتّفاق.

امتثال إيران لالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة

يُطلب من إيران بموجب الخطة الحدّ من أنشطتها في مجال تخصيب اليورانيوم، وخفض مخزونها من اليورانيوم المخصَّب، وإعادة تصميم وبناء المفاعل الذي يعمل بالماء الثقيل في أراك بدعم دولي. إضافة إلى واجبات إيران القديمة بموجب اتّفاقية ضماناتها الشاملة (CSA) مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وافقت إيران أيضاً على تطبيق مؤقّت للبنود الأشدّ في بروتوكول إضافي نموذجي في اتّفاقيتها الخاصّة بالضمانات الشاملة.

لإيران نظراء في خطة العمل هم ثلاث دول أعضاء في الاتّحاد الأوروبي ـ فرنسا وألمانيا والمملكة المتّحدة، أو E3 ـ وثلاثة أعضاء دائمين في مجلس الأمن الدولي ـ الصين وروسيا والولايات المتّحدة، بينما يضطلع الاتّحاد أوروبي نفسه بدور تيسيري. تُسمّى هذه الدول بالجملة مجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتّحاد الأوروبي والدول الثلاث. وهي ملتزمة أساساً بموجب خطة العمل بالرفع التدريجي للعقوبات ذات الصلة ببرنامج إيران النووي.

وفي عام 2017، أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أربعة تقارير تُثبت امتثال إيران المتواصل لالتزاماتها[3].

الأنشطة المتّصلة بالماء الثقيل وإعادة المعالجة

أثار التصميم السابق للمفاعل الإيراني الذي يعمل بالماء الثقيل بالقرب من أراك مخاوف حيال الانتشار لقدرته على إنتاج وقود نووي مستهلَك يحتوي على بلوتونيوم صالح لصنع أسلحة. لكنّ التصميم الجديد الذي وافقت عليه إيران بموجب خطة يُنقص مقدار البلوتونيوم المنتَج. ولتبديد المخاوف حيال إعادة معالجة الوقود النووي المستهلَك، وهي عملية تتضمّن فصل البلوتونيوم، وافقت إيران على شحن كلّ الوقود المستهلَك الذي ينتجه المفاعل الجديد إلى الخارج طوال عمره التشغيلي.

وافقت إيران أيضاً على عدم تجميع ماء ثقيل بكمّية تتجاوز حاجتها الفورية (المقدَّرة بـ130 طناً قبل تشغيل المفاعل الجديد وبـ90 طناً بعد تشغيله). ويتعيّن بيع أيّ ماء ثقيل تنتجه محطّة أراك فوق

(3) IAEA, Board of Governors, «Verification and monitoring in the Islamic Republic of Iran in Light of United Nations Security Council Resolution 2231 (2015),» Report by the Director General, 24 February 2017, GOV/2017/10; 2 June 2017, GOV/2017/24; 31 August 2017, GOV/2017/35, and 13 November 2017, GOV/2017/48.

هذه الكمّية لدول أخرى، وذكر أنّها روسيا والولايات المتّحدة[4]. وستستمرّ هذه العملية إلى سنة 2030[5].

أكّدت تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية امتثال إيران في عام 2017 لكلّ الالتزامات المذكورة أعلاه ـ منها السقف المحدّد للماء الثقيل الذي تمّ تجاوزه مؤقّتاً في عام 2016[6]. ولم تواصل إيران بناء مفاعل أراك بموجب تصميمه الأصلي، وعنت كُرَيّات اليورانيوم الطبيعي وقضبان الوقود ومجمّعات الوقود أنّ التصميم لا يزال مخزّناً[7]. وفي 12 نيسان/أبريل 2017، وقّعت المنظّمة الإيرانية للطاقة الذرية عقداً مع الشركة الوطنية الصينية للطاقة النووية لتصميم المفاعل الجديد[8].

أنشطة متّصلة بالتخصيب والوقود

بموجب خطة العمل، وافقت إيران أيضاً على عدم تخصيب اليورانيوم بنسبة تفوق 3.67 في المئة، وعلى إبقاء مخزونها من اليورانيوم المخصّب دون 300 كغ وعلى حصر أنشطة التخصيب في موقع واحد هو محطة ناتنز. تسري هذه القيود لمدّة 15 عاماً (إلى عام 2030). إضافة إلى ذلك، وافقت إيران على خفض عدد أجهزة الطرد المركزي العاملة لديها إلى 5060 جهازاً ـ نحو ربع ما كان عليه قبل خطة العمل ـ وعلى وضع أجهزة الطرد المركزي الفائضة في المخزون لمدّة 10 أعوام (إلى عام 2025)، وألّا تُستخدَم إلّا للاستعاضة عن أجهزة معيبة أو متضرّرة.

أعادت تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية التأكيد في عام 2017 أنّ إيران تواصل التزامها بالقيود المذكورة أعلاه، مع امتلاكها مخزوناً من اليورانيوم المخصّب مقداره 79.8 ـ 101.7 كغ[9]. راقبت الوكالة الاستعاضة عن 245 جهاز طرد معيباً أو متضرّراً بعدد مماثل كان في التخزين[10]. وفي شباط/فبراير 2017، قدّمت إيران تقديراً منقَّحاً لكميّة اليورانيوم المخصَّب المسترجَعة من منشأة مسحوق ثاني أكسيد اليورانيوم المخصب (EUPP) في أصفهان. يُحتفَظ بهذه المادّة في وحدات إنتاج في المنشأة. وكانت الكميّة المبلَّغ عنها (99.9 كغ) متّسقة مع تقييم سابق أعدّته (IAEA). وبحلول حزيران/يونيو 2017، كانت إيران قد خفّضت تركيز 35.7 كغ من هذه الكمّية إلى مستوى اليورانيوم الطبيعي[11].

---

(4) K. Katzman and P. K. Kerr, *Iran Nuclear Agreement*, US Congressional Research Service (CRS) Report for Congress R43333 (Washington, DC: US Congress, CRS, 2017), p. 12.

(5) Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA), 14 July 2015, Vienna, reproduced as Annex A of UN Security Council Resolution 2231, 20 July 2015, Annex I.

(6) تراوح مخزون إيران من الماء الثقيل بين 111 و128.2 طن. انظر: IAEA, GOV/2017/10, GOV/2017/24, GOV/2017/35 and GOV/2017/48.

(7) IAEA, GOV/2017/10, GOV/2017/24, GOV/2017/35 and GOV/2017/48.

(8) «China, Iran Sign First Contract for Arak Redesign,» World Nuclear News, 24 April 2017.

(9) IAEA, GOV/2017/10, GOV/2017/24, GOV/2017/35 and GOV/2017/48.

(10) ذكرت الوكالة في شباط/فبراير أنّ إيران استبدلت 124 جهاز طرد مركزي في مدّة الإبلاغ، و48 جهازاً في حزيران/يونيو، و57 جهازاً في آب/أغسطس، و16 في تشرين الثاني/نوفمبر.

(11) IAEA, GOV/2017/24.

البحث والتطوير والتصنيع والتخزين في مجال الطرد المركزي

تجيز خطة العمل لإيران إجراء بحث محدود في أجهزة طرد مركزي جديدة[12]. واستناداً إلى تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام 2017، بقيت أنشطة البحث والتطوير الإيرانية موافقة لخطة العمل. وفي كانون الثاني/يناير 2017، راقبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عملية حقن سادس فلوريد اليورانيوم في جهاز طرد مركزي IR-8 متطوّر لأوّل مرّة[13].

الشفافية والبروتوكول الإضافي وقضايا أخرى

جدّدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية التأكيد في عام 2017 أنّ إيران واصلت تطبيق البروتوكول الإضافي وأنّها تقيّم تصريحات إيران بموجب البروتوكول الإضافي. وذكرت الوكالة أيضاً أنّ إيران أتاحت لها استخدام تقنيات رصد إلكترونية وبالاتصال المباشر ومنحت المفتّشين النوويين تأشيرات دخول طويلة الأجل[14].

واصلت الوكالة الدولية للطاقة الذرّية التحقّق من عدم تحويل المادّة النووية المعلَن عنها في المرافق النووية المصرَّح عنها في إيران إلى استخدامات محظورة، لكنّها لم تستطع بعد من التحقّق من موادّ وأنشطة غير معلَن عنها، مشيرة إلى أنّ تقييماتها في هذا الصدد لا تزال جارية[15]. وللتثبّت من كون كلّ الموادّ النووية في إيران مخصَّصة للاستخدام السلمي، على الوكالة أن تصل إلى «استنتاج أعمّ» مبنيّ على سلطات معزَّزة منصوص عليها في البروتوكول الإضافي. لكنّ استكمال هذه العملية يتطلّب سنين[16].

وذكرت الوكالة في عام 2017 أنّ التحقّق من التزامات إيران الأخرى ورصدها مستمرّان[17]. من هذه الالتزامات القسم T («الأنشطة التي يمكنها الإسهام في تصميم جهاز متفجّر نووي وتطويره» في الملحق I لخطّة العمل الشاملة المشتركة. ومع أنّ الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تشكّك في امتثال إيران للقسم T، استحوذت هذه القضية على اهتمام نقّاد خطة العمل حين طلب يوكِيا أمانو، المدير العام للوكالة من اللجنة المشتركة لخطة العمل ـ التي تجمع الأطراف لمناقشة تنفيذ الاتّفاقية ـ توجيهاً أوضح بشأن كيفية التحقّق من هذه الالتزامات[18].

(12) Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA), 14 July 2015, Vienna, reproduced as Annex A of UN Security Council Resolution 2231, 20 July 2015, Annex I.

(13) IAEA, GOV/2017/10.

(14) IAEA, GOV/2017/10, GOV/2017/24, GOV/2017/35, and GOV/2017/48.

(15) IAEA, GOV/2017/10, GOV/2017/24, GOV/2017/35, and GOV/2017/48.

(16) انظر مثلاً: D. Joyner, «The JCPOA and the Broader Conclusion,» Arms Control Law: Analysis and Discussion of Legal Issues Relevant to Arms Control, 8 December 2015.

(17) IAEA, GOV/2017/24, GOV/2017/35 and GOV/2017/48.

(18) F. Murphy, «IAEA Chief Calls for Clarity on Disputed Section of Iran Nuclear Deal,» Reuters, 26 September 2017.

تحقّقت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أيضاً من نقل كلّ خام اليورانيوم المركّز (الكعكة الصفراء) في إيران إلى محطّة تحويل اليورانيوم في أصفهان ـ وهذا يشمل الـ125.4 طن التي تلقّتها إيران من كازاخستان على ما ذُكر في شباط/فبراير 2017[19]. كما بدأت إيران بتلقيم اليورانيوم المنضَّب عبر وحدات الإنتاج في منشأة مسحوق ثاني أكسيد اليورانيوم المخصب بإشراف الوكالة بغية زيادة محتوى U-235 إلى مستوى قريب من مستوى اليورانيوم الطبيعي[20].

وفي تشرين الأول/أكتوبر 2017، أبلغت إيرانُ الوكالةَ الدولية للطاقة الذرّية عن خططها لبناء مفاعل يعمل بالماء الخفيف الحرج «لأغراض بحثيّة في المستقبل القريب»[21]. هذه الخطط منسجمة مع خطة العمل التي تشجّع إيران على الاعتماد على مفاعلات الماء الخفيف (عوضاً من الثقيل) في المستقبل[22].

توتّرات سياسية تهدّد خطة العمل الشاملة المشتركة

تزايدت الشكوك حول مستقبل خطة العمل الشاملة المشتركة عقب الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي أفصح فيها الرئيس الحالي دونالد ترامب عن تحفّظاته حيال الاتّفاقية. هناك قانون أمريكي ـ قانون مراجعة الاتّفاق النووي الإيراني (INARA) لعام 2015 ـ يشترط أن يشهد الرئيس الأمريكي علناً كلّ 90 يوماً أنّ إيران ممتثلة تقنياً للاتّفاقية، وأنّ «تعليق العقوبات مناسب ومتناسب»، على نطاق أوسع، «مع تدابير إيران المحدّدة التي يمكن التحقّق منها على صعيد إنهاء برنامجها النووي المحظور»، وأنّه «حيوي لمصالح الأمن القومي للولايات المتّحدة»[23]. ومع أنّ الرئيس ترامب شهد على الاتّفاقية على مضض في نيسان/أبريل وفي تموز/يوليو، فقد اختار عدم الشهادة في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2017[24]. وإذا كان «سحب شهادة» رئيس أمريكي بأنّ الصفقة النووية مع إيران منسجمة مع القانون الأمريكي لا يعني الانسحاب من الصفقة، فهو يُطلق عجلة قواعد تشريعية معيّنة تزيد بشكل مؤقّت صلاحيات الكونغرس

---

(19) IAEA, GOV/2017/10, «Iran to Import 950 Tons of Yellow Cake, England Getting in Way,» *Tehran Times*, 25/2/2017.

(20) IAEA, GOV/2017/24.

اليورانيوم المنضَّب منتج ثانوي للتخصيب ومحتواه من U-235 أقلّ من ذلك الذي في اليورانيوم الطبيعي.

(21) IAEA, GOV/2017/48.

(22) التزام إيران «بمجاراة اتجاه التطوّر التكنولوجي الدولي في الاعتماد على الماء الخفيف فقط في مفاعلات إنتاج الطاقة والبحوث النووية المستقبلية» في (JCPOA) (هامش 1) الملحق I يقابلها التزام مجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتّحاد الأوروبي والدول الثلاث بـ «تسهيل حيازة إيران مفاعلات بحوث وطاقة نووية تعمل بالماء الخفيف لأغراض البحث والتطوير والاختبار، ولإنتاج الكهرباء وتحلية المياه» في (JCPOA) (هامش 1)، الملحق III.

(23) Iran Nuclear Agreement Review Act, US Public Law 114-17, signed into law 22 May 2015.

لا يُعرَف إن كان القانون يسري بعد رفض الشهادة أيضاً.

(24) White House, Office of the Press Secretary, «Remarks by President Trump on Iran Strategy,» 13 October 2017.

الأمريكي في اتخاذ قرار كهذا. لكنّ الأعضاء الآخرين في مجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتّحاد الأوروبي والدول الثلاث ردّوا على قرار الرئيس الأمريكي سحب الشهادة بتجديد التصريح بالتزامهم بالاتّفاقية. غير أنّ الشكوك الناتجة دفعت كثيراً من الإيرانيين إلى التشكيك في محاسن خطة العمل.

قرار سحب التصديق والجدل في الكونغرس الأمريكي

انتقدت إدارةُ ترامب خطّةَ العمل الشاملة المشتركة للطبيعة المؤقّتة للقيود المفروضة على برنامج إيران النووي. كما طالبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتوسيع استخدام سلطاتها التفتيشية بالمطالبة بدخول المواقع العسكرية في إيران[25]. ومع أنّ إيران صرّحت بأنّ هذه المواقع خارج نطاق التفتيش، لم تُشر الوكالة إلى حاجتها إلى سلطات تفتيشية إضافية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2017 جدّد أمانو القول إنّه: «لغاية اليوم، أمكننا دخول كلّ المواقع التي احتجنا إلى زيارتها. لكنّنا لا نكشف التفاصيل لأسباب تتعلّق بالسرّية، وهذا يشمل تحديد المواقع التي زارها مفتّشونا، وما إذا كانت مدنية أو عسكرية... وليس من شأن الوكالة تحديد إن كان موقع معيّن مدنياً أو عسكرياً»[26].

لكنّ مخاوف الإدارة الأمريكية ليس لها صلة غالباً بخطة العمل نفسها. فمع أنّ الولايات المتّحدة تقرّ بامتثال إيران «التقني» للاتّفاق النووي، فهي تجادل بأنّ تجارب إيران الصاروخية، وإطلاقها أقماراً صناعية وأنشطتها في المنطقة تنتهك روح خطة العمل ونصّ قرار مجلس الأمن رقم 2231 الذي يدعو إيران إلى «عدم الشروع في أيّ نشاط له صلة بقذائف بالستية مصمَّمة لتكون قادرة على إيصال أسلحة نووية»[27]. وإطلاق إيران قمراً صناعياً في 27 تموز/يوليو 2017 حمل الكونغرس الأمريكي على فرض أول جزاءات أمريكية جديدة على إيران منذ التفاوض على خطة العمل[28].

فتح قرار الرئيس ترامب سحب التصديق نافذة مدّتها شهران لكي يدرس الكونغرس إعادة فرض جزاءات على إيران لها صلة بالبرنامج النووي عبر عملية معجَّلة. حثّ الرئيسُ الكونغرس على معالجة «العيوب الخطيرة الكثيرة» في خطة العمل بتشريع يجعل كلّ القيود

---

(25) «Nuclear Inspectors Should Have Access to Iran Military Bases: Haley,» Reuters, 25 August 2017.

(26) Y. Amano, IAEA Director General, Speech on Iran, the JCPOA and the IAEA, Belfer Center for Science and International Affairs, John F. Kennedy School of Government, Cambridge, MA, 14 November 2017.

(27) UN Security Council Resolution 2231 (JCPOA), Annex B.

انظر أيضاً على سبيل المثال: E. Labott, L. Koran, and J. Diamond, «US to Extend Sanctions Waivers on Iran as Trump Signals Frustration with Nuclear Deal,» CNN, 14 September 2017, and «Ambassador Haley on Iran's Threats to Quit the JCPOA,» US Mission to the United Nations, 15 August 2017.

(28) B. Harris, «Congress Closes in on First New Iran Sanctions since Nuclear Deal,» Al-Monitor, 25 July 2017, and Countering America's Adversaries Through Sanctions Act, US Public Law 115-44, signed into law 2 August 2017.

على نشاط إيران النووي دائمة بموجب القانون الأمريكي ويمنع إيران من تطوير قذيفة بالستية عابرة للقارّات. وحذّر ترامب أيضاً من أنّه قد يُنهي من جانب واحد مشاركة الولايات المتّحدة في خطة العمل[29]. ولم يتمكّن الكونغرس من الوصول إلى اتّفاق على أيّ تشريع جديد يهدّد خطة العمل. وكان مشروع قرار تقدّم به السيناتور بوب كروكر والسيناتور توم كوتون سيجعل قيود الاتّفاق دائمة، ويضيف حدوداً إلى برنامج الطرد المركزي الإيراني، إضافة إلى جملة من الأمور الأخرى، لكنّه أخفق في تأمين دعم كافٍ من المشرّعين الأمريكيين ولم يُقدَّم بصفة رسمية[30].

ردود مجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتّحاد الأوروبي والدول الثلاث

دافع قادة الاتّحاد الأوروبي بقوّة عن خطة العمل طوال عام 2017. ففي كانون الثاني/يناير، كتبت فيديريكا موغيريني، الممثل الأعلى لسياسة الأمن والشؤون الخارجية في الاتّحاد الأوروبي: «على الرغم من النقد الذي يشدّد بشكل خادع على عيوب الاتّفاق المتصوَّرة... من المهمّ أن نقول بوضوح شديد: الاتّفاق النووي مع إيران ناجح» و«الاتّحاد الأوروبي يؤيّد الاتّفاق بحزم»[31]. وأصدر كلّ من مجموعة الدول الأوروبية الثلاث والاتّحاد الأوروبي نفسه بيانات دعماً لخطة العمل الشاملة المشتركة ردّاً على سحب الشهادة الأمريكية[32]. وإظهاراً لالتزام الاتّحاد الأوروبي بخطة العمل، اقترحت المفوّضية الأوروبية قُبَيل الموعد النهائي لتصديق الرئيس ترامب السماح لبنك الاستثمار الأوروبي بالعمل في إيران ومنح وكالات التسليف الأوروبية ضمانات للتصدير إلى إيران[33]. ومع أنّ معظم قادة الاتّحاد الأوروبي شدّدوا على أنّ خطة العمل لا تشمل غير أنشطة إيران النووية، وعارضوا إعادة التفاوض عليها، انضمّت مجموعة الدول الأوروبية الثلاث إلى الولايات المتّحدة في التنديد بتجارب

(29) White House, Office of the Press Secretary, «Remarks by President Trump on Iran Strategy,» 13 October 2017.

(30) B. Corker and T. Cotton, US Senate, «Fixing the Iran deal: Background and Key Details,» [13 Oct. 2017], and K. Manson, «Fate of Iran Deal to Land Back in Trump's Hands,» *Financial Times*, 12/12/2017.

(31) F. Mogherini, «The Iran Nuclear Deal is a Success, and the Whole World is Safer for It,» *The Guardian*, 17/1/2017.

(32) Joint statement from Prime Minister Theresa May, Chancellor Angela Merkel and President Emmanuel Macron following President Trump's statement on the US' Iran Strategy, «Declaration by the Heads of State and Government of France, Germany and the United Kingdom,» 13 October 2017, and Council of the European Union, «Iran Nuclear Deal: EU Statement on the Joint Comprehensive Plan of Action,» Press Release 590/17, 16 October 2017

(33) H. Schmid, Secretary General of the European External Action Service, «European commitment to the JCPOA,» Keynote speech, Zurich, 4 October 2017; S. Kamali Dehghan, «Europe's Business Heads Aim to Keep Iran Nuclear Deal Despite US Threat,» *The Guardian*, 6/10/2017, and L. Nasseri, «Trump's Iran Policy is a Headache for EU Business,» Bloomberg, 17 October 2017.

إيران الصاروخية وإطلاقها أقماراً صناعية[34]. كما طالب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بأن تعالج اتّفاقيةٌ جديدة برنامج القذائف البالستية الإيرانية[35].

وصفت وزارةُ الخارجية الروسية قرار سحب التصديق الأمريكي بأنّه «مناقض لروح خطة العمل ونصّها»، لكنّها أملت بأن «لا يكون له آثار سلبية في تطبيق الاتّفاق»[36]. وانتقد سيرغي لافْروف، وزير الخارجية الروسي، الجزاءات الأمريكية الجديدة لإيران أيضاً، مجادلاً بأنّها «تهدّد تطبيق» خطة العمل التي وصفها بأنّها «أحد العوامل الرئيسة في الاستقرار الدولي والإقليمي»[37]. نشير هنا إلى أنّ روسيا تعارض إعادة التفاوض على خطة العمل[38].

صرّح وانغ يي، وزير الخارجية الصيني، في أيلول/سبتمبر بأنّه «يجب على جميع الأطراف النظر إلى الجانب الإيجابي لخطة العمل، لعدم وجود اتّفاق مثالي. إذا تُجوهلت الاتّفاقية، سيتأثّر نظام عدم الانتشار الدولي بشدّة وسيزداد الوضع في الشرق الأوسط سوءاً»[39].

النقاش في إيران

من وجهة نظر إيران، انتهكت الولايات المتّحدة البنود 26 و27 و28 من خطة العمل الشاملة المشتركة بإيجاد مناخ سلبي يقوّض رفع العقوبات[40]. أثارت إيران هذه المخاوف في اجتماعات اللجنة المشتركة[41]. تميّز إيران الانتهاكات المذكورة أعلاه من احتمال إعادة فرض جزاءات متّصلة بالبرنامج النووي، التي وصفتها بأنّها «خرق فاضح» لخطة العمل[42]. وحذّر المرشد الأعلى للثورة

(34) انظر مثلاً: Joint statement from Prime Minister Theresa May, Chancellor Angela Merkel and President Emmanuel Macron following President Trump's statement on the US' Iran Strategy, «Declaration by the Heads of State and Government of France, Germany and the United Kingdom,» 13 October 2017.

انظر أيضاً: T. Erästö, «Time for Europe to Put Iran's Missile Programme in Context,» Commentary, SIPRI, 30 October 2017.

(35) «Emmanuel Macron's Exclusive Interview with CNN,» CNN, 19 September 2017.

(36) «Russia Hopes US Refusal to Recertify Iran Nuclear Deal Will Not Impact JCPOA Realization,» TASS, 13 October 2017.

(37) S. V. Lavrov, Russian Minister of Foreign Affairs, Statement at the UN General Assembly, 21 September 2017.

(38) تعليقات سيرغي ريابْكوف، نائب وزير الخارجية الروسي في مؤتمر عدم الانتشار بموسكو، 21 تشرين الأول/أكتوبر 2017.

(39) Xinhua, «China Calls for Support for Iran Nuclear Deal,» *China Daily*, 21/9/2017.

(40) تعليقات عبّاس أراغشي، نائب وزير الخارجية الإيراني في مؤتمر عدم الانتشار بموسكو، 21 تشرين الأوّل/أكتوبر 2017 على موقع يوتيوب، و«Iran Foreign Ministry submits 7th Report on JCPOA to Parliament,» Press TV, 24 October 2017.

(41) انظر مثلاً: Press release on behalf of the Joint Commission of the JCPOA (10 January 2017), Brussels, 10 January 2017; «Chair's Statement Following the 21 July 2017 meeting of the JCPOA Joint Commission,» Brussels, 21 July 2017, and «Iran Reserves Right to Respond to US Violation of JCPOA: Araqchi,» Press TV, 21 July 2017.

(42) «Iran Foreign Ministry Submits 7th report on JCPOA to Parliament,» Ibid.

الإيرانية، علي خامنئي، من أنّ إيران سوف «تحرق» الاتّفاق إذا انتهكت الولايات المتّحدة خطّةَ العمل، وطالب البرلمان الإيراني بالمعاملة بالمثل ردّاً على تصرّفات الولايات المتّحدة[43]. لكنّ الرئيس الإيراني حسن روحاني ووزير الخارجية جواد ظريف أشارا إلى أنّ إيران قد تلتزم بالاتّفاقية ولو لم تفعل الولايات المتّحدة ذلك[44].

تراجع الدعم الشعبي في إيران لخطة العمل لبطء التعافي الاقتصادي ولتجدّد المواجهة مع الولايات المتّحدة. واستناداً إلى استطلاع للرأي في حزيران/يونيو 2017، بقي ثلثا المشاركين مساندين لخطة العمل، لكنّ الأغلبية شعرت أنّها لم تُفضِ إلى تحسّن اقتصادي وأنّه يتوجّب على إيران الردّ على انتهاك أمريكي باستئناف بعض أنشطة برنامجها النووي[45]. كما أنّ التظاهرات التي سارت في الشوارع في مدن إيرانية شتّى في آخر كانون الأول/ديسمبر 2017 عكست تذمّراً عارماً من تردّي حالة الاقتصاد والأوضاع المعيشية في البلاد[46].

لم تلقَ الدعوات التي تطالب إيران بتحديد برنامجها الصاروخي تفهماً كبيراً لدى الإيرانيين. وردّاً على سحب الشهادة الأمريكي، قال الرئيس روحاني، «قذائفنا هي دفاعنا. إنّنا عاقدو العزم دائماً على الذود عن بلادنا ونحن اليوم أكثر عزماً»[47]. وأظهر استطلاع حزيران/يونيو أيضاً أنّ 63 بالمئة من الإيرانيين اعتبروا مطالبة إيران بتقليص تجاربها الصاروخية أمراً غير مقبول[48].

استنتاجات

واصلت إيران في عام 2017 العمل بالتزاماتها المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة. لكنّ مستقبل الاتّفاق يبدو قاتماً، لأنّ الولايات المتّحدة تعيد النظر في قيمة التطبيق المستمرّ لالتزاماتها المتبادلة. ومع أنّ الكونغرس الأمريكي اختار عدم تقويض خطة العمل عقب قرار سحب التصديق في تشرين الأول/أكتوبر، ربّما يقرّر الرئيس ترامب في أيار/مايو 2018 عدم رفع الجزاءات التي عُلّقت بموجب خطة العمل، وبالتالي ينتهك الاتّفاق من جانب واحد. وفي هذه الحالة، ربّما تنسحب إيران من الاتّفاق أيضاً. لكن ربّما تقرّر مواصلة الالتزام ببنود الاتّفاق عوضاً من ذلك إذا أُبقي على مبدأ المعاملة بالمثل في الالتزامات الجمعية عبر وسائل أخرى ـ ولا سيّما رفض أوروبي الامتثال إلى إعادة فرض الجزاءات الأمريكية الخارجة عن الحدود الإقليمية.

---

(43) «Iran's Khamenei Threatens to «Set Fire» to Nuclear Deal if West Violates,» Reuters, 14 June 2017, and «Iran Majlis Committee Passes Motion to Counter US Hostilities,» Press TV, 29 July 2017.

(44) انظر مثلاً: «President in a Live Televised Speech,» Official Website of the President of the Islamic Republic of Iran, 13 October 2017, and «Iran: We will Stick to Nuclear Deal if Europe Does,» *Deutsche Welle*, 15/10/2017.

(45) N. Gallagher, «Three Ways Trump's Nuclear Strategy Misunderstands the Mood in Iran,» *The Conversation* (14 October 2017).

(46) I. Kottasová, «The Economic Forces Driving Protests in Iran,» CNN Money, 2 January 2018.

(47) «President in a Live Televised Speech,» Ibid.

(48) Gallagher, «Three Ways Trump's Nuclear Strategy Misunderstands the Mood in Iran».

حتى وإن تمكّنت مجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتّحاد الأوروبي والدول الثلاث من إقناع الرئيس ترامب برفع الجزاءات في أيار/مايو، يظلّ في إمكانه إحالة المسألة على الكونغرس كلّ 90 يوماً من خلال سحب الشهادة(49). لكنّ مناخ الشك الناتج سيزيد حذر المؤسّسات التجارية والمالية من دخول السوق الإيرانية، وهذا سيبدّد منافع خطة العمل التي يُفترض أن تجنيها إيران من رفع الجزاءات. سيؤدّي ذلك إلى تآكل بطيء للاتّفاق عبر انحسار الدعم الشعبي في إيران. وبالنظر إلى هشاشة الوضع، ستصبح خطة العمل أكثر عُرضة للتحوّلات السياسية أيضاً، ولا سيّما اشتداد العداء بين الولايات المتّحدة وإيران بسبب تجاربها الصاروخية، أو قضايا إقليمية أو ردود الحكومة الإيرانية على قلاقل محتملة في البلاد.

للمحافظة على خطة، يجب على مجموعة دول الاتّحاد الأوروبي وروسيا والصين العمل بجدّ لمنع انتهاك الاتّفاق بصورة سافرة، والتصدّي لأخطار أقلّ وضوحاً ذات صلة بعراقيل أمام رفع الجزاءات وبتصعيد التوتّرات بشأن قضايا ليس لها صلة مباشرة بخطة العمل.

(49) Z. Aleem, «Trump Punted the Iran Deal to Congress: Congress Just Punted it Back,» Vox, 12 December 2017.

الفصل الثامن

التهديدات الأمنية الكيميائية والبيولوجية

جون هارت

عرض عام

واصلت الأمم المتّحدة ومنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW) والحكومات تقييم مزاعم استخدام أسلحة كيميائية في العراق وسورية في عام 2017. وبقي كلّ من مجلس الأمن الدولي والمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في حالة مراوحة لجهة مسؤولية الحكومة السورية عن استخدام أسلحة كيميائية (انظر القسم I)، بما في ذلك استخدام غاز السارين في مدينة خان شيخون في 4 نيسان/أبريل. دفع هذا الهجوم الولاياتِ المتّحدة إلى توجيه ضربات ثأرية لقاعدة جوّية سورية بواسطة قذائف توماهوك الانسيابية.

انتهى تفويض آليّة التحقيق المشتركة (JIM) بين منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتّحدة في سورية في تشرين الثاني/نوفمبر لعجز مجلس الأمن الدولي عن الموافقة على شروط تمديد. أصدرت آلية التحقيق المشتركة في أثناء عملها سبعة تقارير، وخلَصت إلى أنّ الحكومة السورية مسؤولة عن أربع حالات استخدام أسلحة كيميائية وأنّ جهات من غير الدول مسؤولة عن استخدام أسلحة كيميائية في حالتين. سيتواصل في عام 2018 عمل فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن اكتمال وصحّة الإعلانات السورية المقدَّمة إلى الأمانة التقنية وإلى بعثة تقصّي الحقائق (FFM) التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتقييم مزاعم استخدام أسلحة كيميائية في سورية. قدّمت البعثة معلومات أساسية عن مزاعم استخدام أسلحة كيميائية لآلية التحقيق المشتركة.

مع خسارة تنظيم الدولة الإسلامية أراضيه في العراق وسورية، بذلت حكومات متنوّعة جهوداً إضافية للوقوف على نوايا التنظيم وقدراته المتّصلة بالأسلحة الكيميائية. ومن شأن أعمال التحقيقات والمحاكمات الجنائية الدولية، كـ «الآليّة الدولية المحايدة والمستقلّة للمساعدة في التحقيق بشأن

الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشّد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011» التي أسّستها الجمعية العامّة للأمم المتّحدة في آخر سنة 2016، أن تسهّل في آخر المطاف الوصول إلى فهم دولي مشترك حيال المسؤولية عن جميع الحوادث الموثَّقة التي تنطوي على استخدام مؤكَّد لأسلحة كيميائية.

لم يُصرّح عن أيّ معلومات عامّة موثَّقة عن معاينة وتحليل المادّة الكيميائية (التي فُهم أنّها في إكس VX) المستخدَمة في قتل كيم جونغ نام، وهو أخ غير شقيق لكيم جونغ أون، زعيم كوريا الشمالية، في مطار كوالالمبور الدولي بماليزيا في شباط/فبراير 2017. أحالت السلطات الماليزية على المحاكمة امرأتين صوّرتهما كاميرات المراقبة وهما يضعان مادّة على وجه الضحية. قدّمت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وعدد من الدول الأعضاء للتحقيق الذي أجرته ماليزيا دعماً تقنياً غير محدّد (انظر القسم II).

كانت روسيا صاحبة أكبر مخزون من الأسلحة الكيميائية، لكنّها أكملت تدمير مخزونها في عام 2017 عملاً باتّفاقية الأسلحة الكيميائية (CWC) لعام 1993. والتأم المؤتمر الثاني والعشرون للدول الأطراف (CSP) في الاتّفاقية في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 (انظر القسم III). استعرض المؤتمر وضع التخطيط لمؤتمر استعراض الاتّفاقية الرابع الذي سيُعقَد في عام 2018، وانتخب السفيرَ الإسباني فيرناندو أرياس أميناً عامّاً جديداً. لا يُعرف إن كانت سورية، التي انضمّت إلى الاتّفاقية في عام 2013، ستعمل ضمن نظام المعاهدة (وهذا يشمل المسائل المتّصلة بالتغيّرات الوشيكة في القيادة العليا لمنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية) حيث تقوم العلاقات بين الأطراف على رسوخ مفهوم المساواة في الحقوق والواجبات. عجز الأطراف على الخصوص عن التوصّل إلى تفاهم مشترك بشأن ما إذا كان يجب التعامل مع سورية بصفتها غير متعاوِنة وغير ممتثلة من حيث الجوهر لواجباتها المنصوص عليها في المعاهدة أو ما إذا كان يجب التعامل معها كطرف «عادي» يعمل على توضيح اللغط بشأن واجباته المنصوص عليها في المعاهدة بنيّة طيّبة.

جرت الموافقة في الاجتماع السنوي للدول الأطراف (MSP) في كانون الأول/ديسمبر في اتّفاقية الأسلحة البيولوجية والسامّة (BTWC) لسنة 1972 على عملية أخرى تتخلّل دورات الاجتماعات السنوية في الأعوام 2018 ـ 2020. سيواصل الأطراف مناقشة وتعزيز فهم مشترك وعمل فاعل في مواضيع مختارة. ترغب دول في الانتقال بالتفاعلات بين الأعضاء إلى مناقشات أكثر تحديداً حول الامتثال. وواصلت تلك الدول التركيز على تعديلات لمحتوى عمليات تبادل المعلومات المُلزمة سياسياً حالياً وتكوينها والتعامل معها لتكون تدابير بناء ثقة. تمثّل حصيلة عام 2017 استمراراً للوضع الراهن حيث يجري تبادل المعلومات والآراء والممارسات المُثلى بشأن البنود المتنوّعة في الاتّفاقية في اجتماعات الخبراء السنوية واجتماعات الدول الأطراف بدعم من وحدة دعم التنفيذ (ISU) الكائنة في جنيف. كما بقي نظام اتّفاقية الأسلحة يعاني متاعب مالية لاستمرار دفع دول أطراف كثيرة مبالغ ناقصة أو إحجامها عن الدفع (انظر القسم IV).

I مزاعم استخدام أسلحة كيميائية في سورية

جون هارت

واصلت الأمم المتّحدة ومنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW) وحكومات كثيرة وهيئات المجتمع المدني دراسة مزاعم استخدام أسلحة كيميائية في سورية طوال عام 2017. لكنّ مجلس الأمن الدولي والمجلس التنفيذي للمنظّمة بقيا في حالة مراوحة حيال قضية مسؤولية الحكومة السورية عن استخدام أسلحة كيميائية. يعاين هذا القسم الترتيبات الدولية الخاصّة المستخدَمة في تقييم إعلانات سورية بموجب اتّفاقية الأسلحة الكيميائية (CWC) لعام 1993 ويستعرض تقارير بعثة تقصّي الحقائق (FFM) التابعة للمنظّمة[1]. كما يعاين التطوّرات التي شهدتها سورية في عام 2017، كاستخدام غاز السارين في مدينة خان شيخون في 4 نيسان/أبريل، والذي حمل الولايات المتّحدة على توجيه ضربات ثأرية بقذائف توماهوك الانسيابية لقاعدة جوّية سورية. أخيراً، يناقش القسم التركيز المستقبلي الراجح لعمل المنظّمة في سورية ومسألة الجزاءات المتّصلة بالأسلحة الكيميائية.

الترتيبات الخاصّة بتقييم إعلانات سورية بموجب اتّفاقية الأسلحة الكيميائية

جمعت بعثة تقصّي الحقائق التابعة للمنظّمة وحلّلت منذ تشكيلها في عام 2014 معلومات متّصلة بحالات كثيرة يُشتبَه فيها باستخدام أسلحة كيميائية في سورية[2]. قدّمت البعثة معلومات

---

(1) للمزيد عن اتّفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (اتّفاقية الأسلحة الكيميائية، CWC)، انظر أيضاً الملحق (أ)، القسم I في هذا الكتاب.

(2) انظر: J. Hart, «Chemical Disarmament in Conflict Areas,» *SIPRI Yearbook 2015*, pp. 584–585; J. Hart, «Investigation of Alleged Chemical Weapon Use in Syria and Other Locations in the Middle East,» *SIPRI Yearbook 2016*, pp. 731–739, and J. Hart, «Achieving Clarity on Syrian Chemical Weapon Declarations to the OPCW and Continued Chemical Weapon Use Allegations,» *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 518–519.

أساسية آزرت عمل آليّة التحقيق المشتركة (JIM) بين منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتّحدة والتي تألفت في آب/أغسطس 2015[3]. أعدّت الآليّة في أثناء عملها سبعة تقارير ونسبت المسؤولية عن استخدام الأسلحة الكيميائية إلى الحكومة السورية وإلى جهات من غير الدول[4]. انتهت ولاية الآليّة في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، لكنّ الترتيبات الخاصّة التي شملت بعثة تقصّي الحقائق في مزاعم استخدام أسلحة كيميائية وفريق تقييم الإعلانات (DAT) التابع للمنظّمة واصل التحقيق في اكتمال وصحّة إعلانات سورية بموجب اتّفاقية الأسلحة الكيميائية.

أراد المفاوضون على اتّفاقية الأسلحة الكيميائية استخدام بنود الاتّفاقية في التحقيق في الاستخدامات المزعومة لأسلحة كيميائية وفي إجراء عمليات تفتيش مباغتة في حالات أخرى يُشتبه فيها عدم امتثال خطير، عوضاً من استخدام ترتيبات خاصّة[5]. لكنّهم لم يتوقّعوا انضمام دولة إلى الاتّفاقية في زمن حرب أهلية، فكيف بدولة غارقة في نزاع مسلّح إقليمي طويل الأمد. أضف إلى ذلك أنّ الواجبات القانونية لدولة ما مبنيّة على فهم فحواه أنّ أراضيها واقعة تحت ولاية وسيطرة قضائية كاملة. وبالنظر إلى انعدام الأمن والفهم الواضح لمن يسيطر على أغلب الأراضي السورية منذ عام 2013 حين انضمّت سورية إلى اتّفاقية الأسلحة الكيميائية، لزم تعديل إجراءات الإعلان والتحقّق التي تتّبعها المنظّمة لتعكس الضرورات الأمنية الحسّية المتغيّرة على الأرض. كما لم يتوقّع المفاوضون عملية جيوسياسية يتيسّر بموجبها انضمام دولة إلى الاتّفاقية عبر إطار عمل متفَق عليه بين دولتين دائمتَي العضوية في مجلس الأمن الدولي، هما روسيا والولايات المتّحدة، أو اشتراك مجلس الأمن الدولي والمجلس التنفيذي للمنظّمة في الإشراف على آليات تحقّق استُحدثت خصّيصاً على مدى عدّة أعوام، لتفضي إلى نتائج فُسّرت جزئياً بناء على مصالح سياسية أوسع. وعجز مجلس الأمن والمجلس التنفيذي للمنظّمة على الخصوص عن التوصّل إلى إجماع بشأن عزو الآليّة المسؤولية إلى الحكومة السورية (انظر الجدول الرقم (8 ـ 1)).

بعد تراجع حدّة الاشتباكات في نهاية عام 2017، زارت منظمة اتّفاقية الأسلحة البيولوجية والسامّة أخيراً آخر منشأتين بقيتا خارج سيطرة الحكومة السورية ـ الضمير 1 القريب من حلب والضمير 2 القريب من دمشق ـ من أصل 27 منشأة لإنتاج أسلحة كيميائية (CWPFs) أعلنت عنها سورية في نهاية المطاف.

---

(3) UN Security Council Resolution 2235, 7 August 2015.

(4) United Nations, Security Council, first–seventh reports of the Organization for the Prohibition of Chemical Weapons–United Nations Joint Investigative Mechanism, S/2016/142, 12 February 2016; S/2016/530, 10 June 2016; S/2016/738, 24 August 2016; S/2016/888, 21 October 2016; S/2017/131, 13 February 2017; S/2017/552, 28 June 2017, and S/2017/904, 26 October 2017.

(5) هذه الانتهاكات منفصلة عن انتهاكات أقلّ يغلب عليها الطابع التقني أو الإداري. انظر: CWC, Article IX, paras. 8-25, Verification Annex, Parts X and XI.

انظر أيضاً: J. Hart, «Political and Technical Aspects of Challenge Inspections under the Chemical Weapons Convention,» paper presented at: «EU Seminar on «Challenge Inspections» in the Framework of the CWC», Vienna, 24-25 June 2004.

الجدول الرقم (8 ـ 1)

ملخّص للجهات المسؤولة التي نسبت إليها آليّة التحقيق المشتركة المسؤولية عن استخدام أسلحة كيميائية في سورية

المكان	التاريخ	الجهة المسؤولة	عامل السلاح الكيميائي
مدينة مارع	21 آب/أغسطس 2015	جهة من غير الدول	الخردل الكبريتي
قرية أم حوش	16 أيلول/سبتمبر 2016	جهة من غير الدول	الخردل الكبريتي
تل مينيس	21 نيسان/أبريل 2014	الحكومة السورية	الكلور
قرية قميناس	16 آذار/مارس 2015	الحكومة السورية	الكلور
بلدة سرمين	16 آذار/مارس 2015	الحكومة السورية	الكلور
مدينة خان شيخون	4 نيسان/أبريل 2017	الحكومة السورية	السارين (أو عامل يشبهه)

المصدر: United Nations, Security Council, «Third report of the Organization for the Prohibition of Chemical Weapons–United Nations Joint Investigative Mechanism,» S/2016/738, 24 August 2016, and United Nations, Security Council, «Seventh report of the Organisation for the Prohibition of Chemical Weapons–United Nations Joint Investigative Mechanism,» S/2017/904, 26 October 2017.

واصل فريق تقييم الإعلانات (DAT) سعيه لزيادة توضيح طبيعة المنشآت التابعة لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية (SSRC) ودورها في سورية. وأجرت الأمانة التقنية لمنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية في عام 2017 جولتَي تفتيش في منشآت مجلس البحوث مدفوعةً بنتائج زيارات سابقة وتحليلات لعيّنات أُخذت في عمليات تفتيش قبل العام 2017. أشارت النتائج إلى أنّ سورية لم تُفصح بالكامل عن جميع الموادّ الكيميائية ذات الصلة في برنامجها للأسلحة الكيميائية. لكن لم تُنشر معلومات رسمية عن ماهيّة تلك الموادّ الكيميائية[6].

وفي 30 أيلول/سبتمبر 2017، أكملت سورية إعلانها الأوّلي المقدَّم إلى المنظّمة بالتصريح عن مختبرات وغرف إضافية في مجلس البحوث[7]. وفي 2 تشرين الأول/أكتوبر 2017، قدّمت سورية أيضاً عرضاً عامّاً للأنشطة العامّة في مجلس البحوث، منها المعهد 3000[8]. وفي 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، قدّمت سورية للمنظّمة 19 وثيقة (نحو 450 صفحة) تصف أنشطة البحث والتطوير في مختبرات مجلس البحوث المعلَنة عن المدّة 1995 ـ 2010[9]. وأجرت المنظّمة جولة تفتيشية ثانية في منشآت البرزة وجمرايا التابعة لمجلس البحوث في 14 ـ 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2017[10].

---

(6) Hart, «Achieving Clarity on Syrian Chemical Weapon Declarations to the OPCW and Continued Chemical Weapon Use Allegations,» *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 514-515.

(7) OPCW, «Progress in the Elimination of the Syrian Chemical Weapons Programme,» Note by the Director-General, EC-87/DG.4, 24 November 2017, para. 8, p. 2.

(8) OPCW, EC-87/DG.4, para. 8, p. 2.

(9) OPCW, EC-87/DG.4, para. 10, p. 3.

(10) OPCW, EC-87/DG.4, para. 11, p. 3.

تقارير بعثة تقصّي الحقائق التابعة لمنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية

أصدرت بعثة تقصّي الحقائق (FFM) ثمانية تقارير على الأقلّ حول ثلاثة حوادث استخدام مزعوم لأسلحة كيمائية وتقريراً موجزاً عن أنشطتها التحقيقية طوال عام 2017[11].

تناول التقرير الأول حادثة استخدام الخردل الكبريتي في قرية أم حوش في 16 أيلول/سبتمبر 2016[12]. قابلت البعثة الضحايا وأخذت عيّنات دم لتحليلها، وعاينت قذيفة مورتر أتاحها إخصّائيون من فريق تقني كيميائي وبيولوجي وإشعاعي ونووي روسي يعمل لدى مجلس البحوث في البرزة. وجدت البعثة أنّ مقذوفاً عيار 217 مم احتوى على الخردل الكبريتي وأنّ ضحيّتين تعرّضتا للخردل الكبريتي.

أصدرت البعثة تقريرين ـ تقريراً تمهيدياً بتاريخ 12 أيار/مايو 2017، وأتبعتْه بتقرير شامل في 29 حزيران/يونيو 2017 ـ حول حادثة السارين في مدينة خان شيخون في 4 نيسان/أبريل[13]. خلَصت البعثة إلى أن غاز السارين أو مادّة تشبهه أودت بحياة 86 شخصاً على الأقلّ، لكنّها لم تحدّد الجهة المسؤولة كون ذلك خارج تفويضها. انتشرت المادّة الكيميائية من حفرة انفجار ناجم عن ذخيرة جوّية، إمّا أنّها صاروخ أُطلق من الجوّ أو قنبلة جوّية. لم تُراعَ إجراءات تتبّع المسؤولية المعمول بها عادة في المنظّمة عند تحليل العيّنات، وهي نقطة وجّهت روسيا بشأنها انتقادات قاسية. كما أنّ البعثة لم تنتشر في خان شيخون أو في قاعدة الشعيرات الجوّية التي آوت الطائرة التي هاجمت الموقع[14]. لكنّ أعضاء البعثة حضروا الفحوص التي أُجريت في دولة مجاورة، وجمعوا عيّنات طبّية أحيائية وحصلوا على عيّنات بيئية من أطراف ثالثة. وبفضل تحليلات للحمض النووي (DNA) للعيّنات الطبّية الأحيائية التي قدّمتها أطراف ثالثة وعيّنات جمعها فريق البعثة، تمكّن الفريق من ربط الأفراد الذين قابلتهم البعثة وأخذت منهم عيّنات إيجابية أظهرت وجود السارين بالعيّنات التي

(11) OPCW, Technical Secretariat, «Report of the OPCW Fact-finding Mission in Syria regarding the incident of 16 September 2016 as reported in the Note Verbale of the Syrian Arab Republic number 113 dated 29 November 2016,» S/1491/2017, 1 May 2017, «Status update of the OPCW Fact-finding Mission in Syria regarding a reported incident in Khan Shaykhun, 4 April 2017,» S/1497/2017, 12 May 2017; «Report of the OPCW Fact-finding Mission in Syria regarding an alleged incident in Khan Shaykhun, Syrian Arab Republic, April 2017,» S/1510/2017, 29 June 2017; «Analysis results of the samples provided by the Government of the Syrian Arab Republic in relation to the alleged incident in Khan Shaykhun, Syrian Arab Republic, April 2017,» S/1521/2017, 28 July 2017; «Analysis results of Samples Relating to the Alleged Use of Chemicals as Weapons in Ltamenah, Hama Governorate, Syrian Arab Republic, March 2017,», S/1544/2017, 12 October 2017; «Further clarifications why the OPCW Fact-finding Mission did not deploy to Khan Shaykhun,» S/1545/2017, 17 October 2017; «Report of the OPCW Fact-finding Mission in Syria regarding an alleged incident in Ltamenah, the Syrian Arab Republic, 30 March 2017,» S/1548/2017, 2 November 2017, and «Summary update of the activities carried out by the OPCW Fact-finding Mission in Syria in 2017,» S/1556/2017, 14 November 2017.

(12) OPCW, S/1491/2017

(13) OPCW, S/1497/2017, and OPCW, S/1510/2017.

(14) لتفسير مفصّل، انظر: OPCW, S/1545/2017.

جمعتها أطراف ثالثة في خان شيخون. وحصلت البعثة أيضاً على عيّنات من الحكومة السورية، وأُخضعت للتحليل في المختبر الكيميائية للمنظّمة وفي مختبرين معيَّنَين. أظهرت هذه العيّنات وجود مواد كيميائية مشمولة باتّفاقية الأسلحة الكيميائية، كالسارين، وثنائي أيزوبروبيل ميثيل الفوسفونات (DIMP) والهيكسامين[15]. استُخدم الهيكسامين وميثيل فوسفونايل ثنائي الفلوريد (DF) في سورية في تصنيع السارين كجزء من برنامجها السابق الذي صرّحت عنه للمنظّمة في عام 2013.

أجرت البعثة تحقيقاً أيضاً في الاستخدام المزعوم لسلاح كيميائي في بلدة اللطامنة في محافظة حماة في آذار/مارس 2017. عجزت البعثة عن زيارة موقع الحادثة، لكنّها قابلت عدداً من الضحايا وفريقاً طبّياً في دولة مجاورة وحصلت على عيّنات بيئية، بما في ذلك قطع ذخيرة. أكّد تقرير تحليل عيّنات التربة والمعادن تلك وجود السارين وعدد من نواتج التحلّل ذات الصلة، إضافة إلى نواتج مرتبطة بتصنيع السارين[16]. وخلَص تقرير البعثة عن الحادثة الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 إلى أنّه جرى استخدام السارين «على الأرجح» في اللطامنة[17]. ومرّة أخرى لم تحدِّد الجهةَ المسؤولة لخروج ذلك عن نطاق اختصاصها.

التطوّرات التي شهدتها سورية في عام 2017

اشتدّ القتال في سورية في مطلع عام 2017، لكنّه انحسر قُبيل انتهاء العام[18]. استعادت القوّات الحكومية وادي بردى وحيّ الوعر في حمص في منتصف شباط/فبراير، بينما شنّت قوّات المعارضة هجمات في درعا ودمشق وحماة بتنسيق محدود مع جبهة النصرة في شباط/فبراير وآذار/مارس[19].

وفي 28 شباط/فبراير 2017، استخدمت الصين وروسيا حقّ النقض الفيتو لتعطيل قرار لمجلس الأمن كان سيفرض جزاءات على سورية لاستخدامها أسلحة كيميائية بناء على النتائج التي توصّلت إليها آليّة التحقيق المشتركة (JIM)[20]. وفي 27 نيسان/أبريل 2017، أعاد الأمينُ العام الجديد للأمم المتّحدة أنتونيو غوتيريس تشكيل فريق القيادة العليا المكوَّن من ثلاثة أعضاء، فحلّ السفير

---

(15) OPCW, S/1521/2017.

(16) OPCW, S/1544/2017.

(17) OPCW, S/1548/2017.

(18) T. Ripley, «Syrian Government Forces Complete Multiple Encirclements of IS Fighters,» *Jane's Defence Weekly*, vol. 54, no. 35 (30 August 2017), p. 4.

لمعرفة المزيد عن النزاع في سورية، انظر الفصل الثاني، القسم V في هذا الكتاب.

(19) United Nations, «Syria: As US Responds Militarily to Chemical Attack, UN Urges Restraint to Avoid Escalation,» UN News Centre, 7 April 2017.

(20) United Nations, «Russia Blocks Security Council Action on Reported Use of Chemical Weapons in Syria's Khan Shaykhun,» UN News Centre, 12 April 2017.

الغواتيمالي إدموند موليت محلّ الأرجنتينية فرجينيا غامبا كرئيس للآليّة. والعضوان الجديدان الآخران هما ستيفان موغْل من سويسرا وجودي تشينغ هوبكينز من ماليزيا[21].

الهجوم بالأسلحة الكيميائية على خان شيخون

حصل الهجوم بالأسلحة الكيميائية على مدينة خان شيخون جنوب إدلب في 4 نيسان/أبريل 2017 في أثناء سعي القوّات الحكومية لاستعادة أراضٍ خسرتها مؤخّراً في جنوب حماة[22]. تسبّب الهجوم بمقتل 86 شخصاً على الأقلّ كما ذكرنا[23]. وردّاً على الحادثة، هاجمت الولايات المتّحدة قاعدة الشعيرات الجوّية في محافظة حمص بـ59 قذيفة توماهوك RGM-109 للهجوم الأرضي التي تصنعها رايثيون في 7 نيسان/أبريل[24]. واستناداً إلى وزارة الدفاع الأمريكية، هدف الهجوم إلى «ردع النظام [السوري] عن استخدام الأسلحة الكيميائية»[25]. وذكرت الولايات المتّحدة أنّ أسلحة كيميائية خُزّنت في تلك القاعدة الجوّية سابقاً، وأنّها على درجة عالية من الثقة بأنّ القاعدة استُخدمت في شنّ الهجوم الكيميائي[26]. ووصفت القيادة العامّة السورية الضربة الأمريكية بالـ«عدوان السافر»[27].

وفي مجلس الأمن، ندّدت إيران وروسيا بالضربة الأمريكية، بينما أفصحت أستراليا وألمانيا وإيطاليا واليابان وهولندا ونيوزيلندا والسعودية وتركيا والمملكة المتّحدة عن «بعض الدعم» للولايات المتّحدة[28]. برّر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الهجوم بأنّه رد متناسب، ورأى أنّ من «مصلحة الأمن القومي الحيوية للولايات المتّحددة منع وردع انتشار الأسلحة الكيميائية الفتّاكة واستخدامها»[29].

---

(21) United Nations, «Secretary-General Appoints Edmond Mulet of Guatemala Head of Security Council Joint Investigative Mechanism on Chemical Weapon Use in Syria,» Press release, 27 April 2017.

(22) United Nations, «Syria: As US Responds Militarily to Chemical Attack, UN Urges Restraint to Avoid Escalation».

(23) المصدر نفسه.

(24) L. Ferdinando, «US Strike Designed to Deter Assad Regime's Use of Chemical Weapons,» US DOD Press release, 7 April 2017.

للحصول على ملخص عن أنظمة الدفاع الجوي الروسية في سورية في ذلك الوقت، انظر: R. F. Johnson, «Tomahawk Strike in Syria Stokes Debate about Russian Air Defences,» *Jane's Defence Weekly*, vol. 54, no. 16 (19 April 2017), p. 4.

(25) Ferdinando, Ibid.

(26) المصدر نفسه.

(27) United Nations, «Syria: As US Responds Militarily to Chemical Attack, UN Urges Restraint to Avoid Escalation».

(28) المصدر نفسه.

(29) The White House, Office of the Press Secretary, «Statement by President Trump on Syria,» Press release, 6 April 2017.

استناداً إلى وزارة الدفاع الأمريكية، اتّخذت الولايات المتّحدة الاحتياطات لتلافي ضرب مكوّنات ربّما تتحرّر منها موادّ كيميائية سامّة أو سلائفها الكيميائية، مع أنّ الولايات المتّحدة لم تكن «تراقب القاعدة الجوّية بصفتها موقعاً كيميائياً نشطاً»[30]. أدّى الهجوم إلى تدمير نحو 20 طائرة، إضافة إلى بعض نظم قذائف سطح ـ جوّ وبعض العنابر[31]. وقدّرت وزارة الدفاع الأمريكية تضرّر طائرات ومخابئ طائرات محصّنة وخزانات وقود ومخازن لوجستية ومستودعات ذخيرة محصّنة ونظم دفاع جوّي ونظام رادار[32].

وصفت السعودية الضربة الأمريكية بأنّها «قرار شجاع»[33]. وفي 8 نيسان/أبريل، طالب الرئيس الإيراني حسن روحاني بتحقيق محايد في هجوم خان شيخون[34]. وانتقد الهجومَ الأمريكي في اليوم التالي واصفاً إيّاه بـ«العدوان الأمريكي السافر على سورية»[35]. وفي اليوم عينه، أصدر مركز القيادة المشتركة المؤلَّف من قوّات إيرانية ـ روسية وحكومية سورية وميليشيات متحالفة معها بياناً وصف الهجوم الأمريكي على القاعدة الجوّية السورية بأنّه تجاوز «الخطوط الحمر»، وأنّ الولايات المتّحدة ستكون المسؤولة عن أيّ زيادة في مستوى دعمها للحكومة السورية وعن زيادة العنف المترتّبة على ذلك[36].

وفي 11 نيسان/أبريل، أصدر البيت الأبيض موجزاً لاستخبارات الحكومة الأمريكية بشأن مسؤولية الحكومة السورية عن الهجوم بالأسلحة الكيميائية[37]. وفي 12 نيسان/أبريل، استخدمت روسيا حقّ النقض الفيتو لعرقلة قرار مقترح لمجلس الأمن صاغته فرنسا والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة وكان سيندّد بهجوم 4 نيسان/أبريل ويطالب الحكومة السورية بالعمل بالتوصيات ذات الصلة التي قدّمتها بعثة تقصّي الحقائق (FFM) وآليّة التحقيق المشتركة (JIM) التابعتين لمنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية[38]. صوّت عشرة أعضاء في مجلس الأمن لصالح القرار، فيما صوّت عضوان ضدّه (أحدهما روسيا) وامتنعت الصين وإثيوبيا وكازاخستان عن التصويت[39].

---

(30) Ferdinando, «US Strike Designed to Deter Assad Regime's Use of Chemical Weapons».

(31) المصدر نفسه.

(32) J. Garamone, «Trump Orders Missile Attack in Retaliation for Syrian Chemical Strikes,» Press release, US Department of Defense, 6 April 2017.

(33) «Iran's Rouhani Condemns US Attack on Syria, Chides Gulf Arabs,» Reuters, 9 April 2017.

(34) المصدر نفسه.

(35) المصدر نفسه.

(36) S. Al-Khalidi, «Assad's Allies Say US Attack Crosses «Red Lines»,» Reuters, 9 April 2017.

(37) The White House, «The Assad Regime's Use of Chemical Weapons on April 4, 2017,» Press Release, 11 April 2017.

(38) United Nations, «Russia Blocks Security Council Action on Reported Use of Chemical Weapons in Syria's Khan Shaykhun».

(39) المصدر نفسه.

صرّح الرئيس السوري بشار الأسد في مقابلة نُشرت في 13 نيسان/أبريل 2017 بأنّه لم تعد في حوزة سورية أيّ أسلحة كيميائية بعدما سلّمت مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية، وأنّ سورية لن تستخدمها ولو كانت تمتلكها. وأضاف أنّه لم يسبق أن استخدمت سورية أسلحة كيميائية، وأنّ الأطفال الذين ظهروا على شاشات التلفزة ربّما جُلبوا من أماكن أخرى، وأنّ أعضاء تنظيم القاعدة مشهورون «بحلق لحاهم واعتمار خوذات بيض» [ويعني بذلك قوّات الدفاع المدني السوري العاملة في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة]، وأنّ الولايات المتّحدة تعمل مع «الإرهابيين» يداً بيد وأنّها لفّقت حكاية هجوم السارين[40]. وفي 12 نيسان/أبريل، اقترحت سورية على المدير العام للمنظّمة إيفاد «بعثة تقنية» جديدة إلى خان شيخون وإلى قاعدة الشعيرات الجوّية للتحقيق في المسألة[41].

اجتماع المجلس التنفيذي لمنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية في نيسان/أبريل

التقى المجلس التنفيذي للمنظّمة في 13 نيسان/أبريل لاستعراض تحليلات البعثة التمهيدية والنتائج التي توصّلت إليها بشأن الهجوم الكيميائي. لم يتّخذ بعض أعضاء المجلس التنفيذي موقفاً حيال مسؤولية سورية عن الهجوم، بينما أدلى البعض الآخر الذي بتصريحات لم يسمح للمنظّمة بنشرها على موقعها الإلكتروني.

اتّهمت كندا «سورية وحلفاءها بصرف الانتباه عن الاستنتاجات التقنية التي لا تعجبهم بالتشكيك في الصدقية السياسية للعملية والسعي لطرح روايات متضاربة حول القضية»[42].

وفي المقابل، صرّحت كوبا بأنّ «استغلال استخدام الحكومة السورية المزعوم لأسلحة كيميائية بمنزلة ذريعة انتهاكٌ فاضح لميثاق الأمم المتّحدة والقانون الدولي وتعدّ على سيادة دولة، وهذا يفاقم النزاع في البلاد والمنطقة ويؤخّر التوصل إلى حلّ تفاوضي»[43].

وصرّحت إيران بأنّ:

منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية قامت بكلّ خطوة لازمة للتخلّص من برنامج الأسلحة الكيميائية السوري وإزالته بالكامل، وأنّ تقدّماً كبيراً وملحوظاً قد أُحرز في ضوء التعاون الكامل الذي أبدته الجمهورية العربية السورية... وقامت الأمم المتّحدة بتجريد الحكومة السورية على نحو قابل

---

(40) ClarityNews43, «President Assad: Latest interview 4/13/2017,» 13 April 2017, YouTube, and «Syria Chemical Attack «Fabricated», Assad,» BBC News, 13 April 2017.

(41) لم يُذَع الاقتراح في حدّ ذاته على الملأ، لكن أشارت إليه كندا في كلمتها أمام المجلس التنفيذي. انظر: OPCW, Executive Council, 54th meeting, Statement of Canada, 13 April 2017, p. 1.

(42) المصدر نفسه، ص 2.

(43) OPCW, Executive Council, 54th meeting, Statement of Cuba, 13 April 2017, pp. 1–2.

للتحقّق من كلّ الأسلحة الكيميائية. لذلك، الحقيقة التي لا مجال لإنكارها هي أنّ جبهة النصرة وداعش، وغيرهما، هم الأطراف الوحيدون الذين يمتلكون أسلحة كيميائية، ولهم سجلّ موثّق دولياً باستخدامها في العراق وسورية. وفي هذا الصدد، تطالب جمهورية إيران الإسلامية بتشكيل فريق خبراء دولي محايد ومختصّ للتحقيق بشكل وافٍ في كلتا الحادثتين في الميدان وتوضيح كيفية دخول هذه الأسلحة الكيميائية وعبر أيّ حدود واستخدامها في الجمهورية العربية السورية[44].

ساندت أيرلندا إحالة «جرائم حرب محتملة وجرائم ضدّ الإنسانية ارتُكبت في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية»[45]. وصرّحت الولايات المتّحدة بأنّه بناء على العيّنات التي أُخذت من خان شيخون وأثبتت وجود السارين أو «مادّة شبيهة بالسارين»، «يرجَّح أن تكون الحكومة السورية مسؤولة عن هجوم بالسارين على خان شيخون في 4 نيسان/أبريل»[46].

وانتقدت الولايات المتّحدة الموقف الروسي قائلة:

في 7 نيسان/أبريل، أصدرت دائرة الصحافة لدى رئيس روسيا بياناً رسمياً أكّد «أنّ المنظّمة سجّلت تدمير كلّ مخزونات الأسلحة الكيميائية السورية وتحقّقت منه»، وهي هيئة متخصّصة تابعة للأمم المتّحدة»... وبما أنّ روسيا تعلم بلا شك أنّ هذا القول أبعد ما يكون عن الحقيقة، لأنّ الأمين العام أوضح في مناسبات كثيرة أنّ «الأمانة عاجزة عن حلّ كلّ الثغرات المحدّدة والتناقضات والتباينات في إعلان سورية، ولذلك لا يمكن التثبّت بالكامل من أن سورية قدّمت إعلاناً يمكن اعتباره دقيقاً وكاملاً على نحو ينسجم مع اتّفاقية الأسلحة الكيميائية أو قرار مجلس الأمن EC-M-33/DEC.1 بتاريخ 27 أيلول/سبتمبر 2013». فإنه يجب على روسيا أن تتراجع رسمياً وعلى الفور عن هذا التحريف السافر[47].

اجتمع المجلس التنفيذي مرّة أخرى في 19 نيسان/أبريل للتباحث في هجوم 4 نيسان/أبريل. وذكر أحمد أوزوموجو، المدير العام للمنظّمة، أنّ:

العيّنات الطبّية الأحيائية التي جُمعت من ثلاث ضحايا في مشرحة قد أُخضعت للتحليل في مختبرين محدَّدين للمنظّمة. تشير نتائج التحليل إلى أنّ الضحايا تعرّضوا للسارين أو لمادة شبيهة بالسارين. كما أنّ عيّنات طبّية أحيائية أُخذت من سبعة أشخاص خضعوا للعلاج في المستشفيات أُخضعت للتحليل أيضاً في مختبرين محدّدين آخرَين للمنظّمة... تشير نتائج هذه التحاليل إلى تعرّضٍ للسارين أو لمادّة شبيهة بالسارين... وفي حين ستصدر تفاصيل إضافية عن التحاليل المخبرية، تبقى النتائج التحليلية غير قابلة للجدل[48].

(44) OPCW, Executive Council, 54th meeting, Statement of Iran, 13 April 2017, pp. 1–3.

(45) OPCW, Executive Council, 54th meeting, Statement of Ireland, 13 April 2017, p. 2.

(46) OPCW, Executive Council, 54th meeting, Statement of the United Kingdom, 13 April 2017, pp.1-3.

(47) OPCW, Executive Council, 54th meeting, Statement of the United States, 13 April 2017, pp. 1-3.

(48) OPCW, «OPCW Director-General Shares Incontrovertible Laboratory Results Concluding Exposure to Sarin,» Press release, 19 April 2017.

ربّما تشير عبارة «شبيه بالسارين» إلى مجموعة ميثيل الفوسفونات (مجموعة وظيفية) في العيّنات الطبّية الأحيائية. لم تكشف التقنيات التحليلية الطبّية الأحيائية غاز السارين في حالة سليمة. يمكن استخراج مجموعة ميثيل الفوسفونات من مادّة شبيهة بالسارين بناء على كحول مختلف. وربّما استُخدمت العبارة أيضاً لتلافي استخدام لغة أكثر تحديداً في الدوائر القانونية والسياسية.

أصدرت فرنسا لاحقاً بيانات وملخّصات لتقارير استخبارية نُزعت عنها السرّية عن هجوم 4 نيسان/أبريل[49]. وأصرّت روسيا على عدم وجود أدلّة موثوق بها تشير إلى مسؤولية الحكومة السورية عن الهجوم بأسلحة كيميائية[50].

ورفض المجلس التنفيذي مسودّة قرار تقدّمت به إيران وروسيا كان سيجيز تشكيل هيئة تحقيقية تقنية جديدة[51].

نحو تحديد آليّة التحقيق المشتركة للجهات المسؤولة

في 6 تموز/يوليو، أوجز إدموند موليت لمجلس الأمن الدولي التقدّم الذي أحرزته آليّة التحقيق المشتركة (JIM). وبعد الاجتماع، قال موليت لمندوبي الوسائل الإعلامية: «إنّنا نتلقّى بكلّ أسف رسائل مباشرة وغير مباشرة طوال الوقت من جهات عديدة تقول لنا كيف يجب أن نؤدّي عملنا». وأضاف أنّ نحو 20 جهة فاعلة قدّمت لأعضاء الآليّة وجهات نظرها حول ما إذا كانت الحكومة السورية مسؤولة عن أيّ من الهجمات الكيميائية (أو لا).

ولغاية 6 تموز/يوليو، كانت بعثة تقصّي الحقائق (FFM) تعطي الأولوية لستّة أو سبعة تحقيقات في استخدامات مزعومة. بقي موليت منفتحاً على فكرة زيارة الآليّة لمدينة خان شيخون ولقاعدة الشعيرات الجوّية إذا أجاز مجلس الأمن ذلك. وصرّح موليت بأنّ سورية لم تقدّم المعلومات اللازمة لزيارة القاعدة الجوّية، كسجلّات الطلعات الجوّية، وتفاصيل التحرّكات في محيط القاعدة وأسماء الأشخاص الذين ستُجري الآليّة مقابلات معهم.

أشار موليت إلى أنّ الآليّة تعمل في بيئة فائقة التسيّس، وناشد الدول الأعضاء في مجلس الأمن السماح لها بالقيام بعملها. ووعد بأن تكون النتائج أياً كانت مبنيّة على الحقائق والعلم[52].

---

(49) French Ministry for Europe and Foreign Affairs, «Chemical Attack in Syria: National Evaluation Presented by Jean-Marc Ayrault Following the Defense Council Meeting,» 26 April 2017.

(50) Russian Ministry of Foreign Affairs, «Comment by the Information and Press Department on the Investigation Launched by France into the Alleged Use of Chemical Weapons in Khan Shaykhun,» 27 April 2017, Press release.

(51) OPCW, Executive Council, «Addressing the Situation around the Alleged Use of Chemical Weapons in the Khan Shaykhun Area of Southern Idlib in the Syrian Arab Republic,» Draft decision EC-M-54/DEC/CRP.1, 13 April 2017.

(52) United Nations Radio, «Syria Chemical Weapons Investigations Proceeding «Objectively, Impartially»,» 6 July 2017. =

تقرير آليّة التحقيق المشتركة لشهر تشرين الأول/أكتوبر

في 6 تشرين الأول/أكتوبر، بعثت روسيا برسالة إلى الأمين العام للأمم المتّحدة انتقدت فيها طرق عمل بعثة التقصّي والآليّة[53]. وأعربت روسيا عن أمنيتها باستعراض التقرير المتّصل بخان شيخون قبل تحديد إن كان يجب تمديد تفويض الآليّة مدّة 12 شهراً إضافياً أم لا. وأصرّت الولايات المتّحدة على وجوب تمديد تفويض الآليّة قبل نشر التقرير[54].

استناداً إلى ميخائيل يولْيانوف، مدير دائرة مراقبة الأسلحة ومنع انتشارها التابعة لوزارة الخارجية الروسية:

حقّق فريق آليّة التحقيق المشتركة عن بُعد في حادثة خان شيخون، ومن مكاتب لاهاي ونيويورك غالباً... مع أنّه كان حريّاً بهم زيارة كلّ من خان شيخون حيث وقعت حادثة السلاح الكيميائي في 4 نيسان/أبريل، وقاعدة الشعيرات الجوّية التي كان يخزَّن فيها السارين المستخدَم في خان شيخون بحسب رواية الأمريكيين... الوضع أشبه بعملية تخريب... أولاً، رفضت بعثة الأمم المتّحدة زيارة مسرح الحادثة في خان شيخون. وأجرت تحقيقاتها في دولة مجاورة لسورية، في إشارة إلى انتفاء الشروط الأمنية اللازمة... وتبيّن مؤخّراً أنّ ذلك لا يتطابق مع الواقع. وأكّدت إدارة شؤون السلامة والأمن التابعة للأمانة العامّة للأمم المتّحدة في مجلس الأمن قبل أسبوعين أنّ الوصول السالم والآمن إلى مسرح الحادثة مضمون لفريق الأمم المتّحدة في الواقع بواسطة قادة ميدانيين محلّيين[55].

رفضت سورية نتائج التقرير السابع للآليّة، وشجبت «اعتماد [الآليّة] على أقوال مجرمين ارتكبوا هذا العمل غير الأخلاقي في خان شيخون وعلى شهود مشبوهين، إضافة إلى ما يسمّى مصادر مفتوحة»[56].

انتهت ولاية آلية التحقيق المشترك في تشرين الثاني/نوفمبر[57]. وبالتالي لم يعد في وسع منظّمة الحظر التحقيق بشكل رسمي في استمرار استخدام أسلحة كيميائية في سورية إلّا من خلال

= انظر أيضاً: United Nations, «Edmond Mulet (OPCW–UN Joint Investigative Mechanism) on chemical weapon use in Syria—SC Stakeout,» 6 July 2017.

(53) United Nations, General Assembly and Security Council, Letter dated 6 October 2017 from the Permanent Representative of the Russian Federation to the United Nations addressed to the Secretary-General, S/2017/848, 10 October 2017, and «Vote on the Syria Joint Investigative Mechanism,» What's in Blue, 23 October 2017.

(54) C Landry, «US, Russia Headed for Clash over UN Gas Attack Probe,» AFP News, 18 October 2017.

(55) «Probe into Chemical Weapon Incidents in Syria Looks Like Subversion, Diplomat Says,» TASS, 20 October 2017.

(56) S. Dadouch, «Syria Rejects Report Blaming it for April Sarin Attack: State Medis,» Reuters, 27 October 2017.

(57) للمزيد عن عمل (JIM)، انظر أيضاً: J. Hart, «Investigation of Alleged Chemical Weapon Use in Syria and Other Locations in the Middle East,» *SIPRI Yearbook 2016*, pp. 730–731, and J. Hart, «Achieving Clarity on Syrian Chemical Weapon Declarations to the OPCW and Continued Chemical Weapon Use Allegations,» *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 519–522.

بعثة تقصّي الحقائق أو بناء على طلب أعضائها فتح تحقيق في استخدام مزعوم أو القيام بتفتيش مباغت. وفي وسع المنظّمة استخدام قدرة التحقيق الجنائي لدى بعثة الاستجابة والمساعدة السريعة (RRAM) التابعة لها والتي شُكّلت في عام 2016[58]. وستملي التغيّرات الوشيكة في قيادة المنظّمة، حين يحلّ فيرناندو أرياس محلّ أحمد أوزوموجو مديراً عاماً للمنظّمة في تموز/يوليو 2018، دراسة هذه العوامل.

تطوّرات أخرى

يتيح عمل هيئات دولية غير متخصّصة في تحديد الأسلحة ومفاهيم وبيانات المسؤولين في قطاع الأمن والدفاع الضالعين عن قرب أو بشكل مباشر في سورية مزيداً من الرؤى حيال هذه القضية والآثار الجيوسياسية الأوسع التي تترتّب عليها. من ذلك أنّ لجنة التحقيق الدولية المستقلّة المعنيّة بالجمهورية العربية السورية، التي شكّلها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتّحدة في عام 2011 للتحقيق في انتهاكات الحقوق أشارت إلى أنّه «طوال عام 2016، نفّذ سلاح الجوّ السوري ضربات جوّية مستخدماً قنابل الكلور شرق مدينة حلب. ليس هناك معلومات تدعم الزعم القائل بأنّ الجيش الروسي استخدم أيّ أسلحة كيميائية في الجمهورية العربية السورية. ومع أنّه ربّما تظهر على المدنيين الذين يتعرّضون للكلور أعراض شبيهة بأعراض الذين تعرّضوا لموادّ كيميائية مسبِّبة للبثور، كالخردل الكبريتي، أمكن تحديد غاز الكلور بأنّه العامل الأرجح في حالات كثيرة»[59].

صرّح العميد الركن زاهر السكات، الذي قيل أنّه كان قائد وحدة الحرب الكيميائية في الفرقة الخامسة في الجيش السوري قبل أن ينشقّ في عام 2013، لصحيفة بريطانية في عام 2017 أنّ الحكومة السورية لم تصرّح للمنظّمة عن «كمّيات ضخمة من سلائف السارين الكيميائية وموادّ سامّة أخرى»[60].

وفي 19 نيسان/أبريل 2017، ذكر ضابط رفيع لم يُذكر اسمه في الجيش الإسرائيلي أنّ هجوم الرابع من نيسان/أبريل أجازه مسؤولون كبار في الحكومة السورية «وربّما كان معلوماً تماماً لدى الرئيس بشار نفسه»[61]. وذكر الضابط أنّ «الأسد امتلك في الماضي نحو 1200 طن من عوامل الحرب الكيميائية المركّبة في صواريخ وقذائف مدفعية وذخائر منقولة جوّاً، وأنّ أغلب هذه الترسانة

(58) أريد من (RRAM) تقوية قدرة الرد العامّة لنظام المعاهدة وهي ليست مخصوصة بسورية. انظر: OPCW, Technical Secretariat, «Establishment of a Rapid Response Assistance Team,» S/1381/2016, 10 May 2016.

(59) United Nations, Human Rights Council, «Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic,» A/HRC/34/64, 2 February 2017, para. 17, p. 6.

(60) J. Ensor, «Bashar al-Assad Still has «Hundreds of Tons» of Chemicals Stockpiled, Former Syrian Weapons Research Chief Claims,» *Daily Telegraph*, 15/4/2017.

(61) O. Heller, «IDF: «High-ranking Syrian Officers Ordered the Chemical Attack in Idlib,» Israel Defense (20 April 2017).

يمكن الاطلاع على معلومات أوفى باللغة العبرية في: <http://www.israeldefense.co.il/he/node/29287>.

قد دُمّر. وما هو متاح الآن لا يتعدّى بضعة أطنان باقية من عوامل الحرب الكيميائية. ويعكس الهجوم باستخدام غاز السارين الإحباط واليأس في جانب الأسد»[62].

مستقبل الحالة السورية

ستركّز منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW) في سورية في المستقبل على: (أ) توضيح اكتمال وصحّة إعلان سورية، مع تركيز على المنشآت التابعة لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية (SSRC) من خلال فريق تقييم الإعلانات (DAT)؛ (ب) التوصّل إلى حلّ بشأن مزاعم استخدام أسلحة كيميائية من خلال بعثة تقصّي الحقائق (FFM)؛ (ج) التحقّق من تدمير منشأتي إنتاج أسلحة كيميائية فوق الأرض؛ (د) إجراء عمليات تفتيش روتينية سنوية بتفويض من اتّفاقية الأسلحة الكيميائية لمنشآت تحت الأرض سبق تدميرها، وهذا يشمل منشآت إنتاج الأسلحة الكيميائية. وسيركّز الفريق في حالة إعلانات سورية على: (أ) دور مجلس البحوث في برنامج الأسلحة الكيميائية السوري؛ (ب) توضيح نتائج تحاليل العيّنات التي أخذتها المنظّمة من عدّة مواقع في سورية؛ (ج) توضيح طبيعة «الأنشطة الأخرى ذات الصلة بأسلحة كيميائية» التي حصلت قبل انضمام سورية إلى اتّفاقية الأسلحة الكيميائية في العام 2013[63].

إضافة إلى ما تقدّم، خضع البحث العلمي في ضحايا الأسلحة الكيميائية في العراق وسورية لاستعراض أقران في عام 2017 قبل صدوره. تضمّن البحث دراسة استباقية لأسرة تعرّضت للخردل الكبريتي في سورية في آب/أغسطس 2015، وتحليلات لنواتج التحلّل الخاصّة بالشوائب المصاحبة للخردل الكبريتي المنتَج بعملية ليفينستاين[64]. نُشرت معلومات ودراسات إضافية حول بحوث الأسلحة التقليدية والمشاريع التطويرية، منها الأجهزة المتفجّرة الارتجالية التي استخدمها المنتسبون إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسورية. ونتيجة لاستخدام الأسلحة الكيميائية

---

(62) Heller, Ibid.

انظر أيضاً: M. Chulov, «Qatari Royal Family Members Used as Leverage in Syrian Population Swap,» *The Guardian*, 14/4/2017.

(63) OPCW, Executive Council, «Progress in the Elimination of the Syrian Chemical Weapons Programme,» Note by the Director-General, EC-87/DG.2, 23 October 2017, para. 8, pp. 2–3.

(64) S. Sezigen, [et al.], «A Syrian Family Who Were Exposed to Blister Agent», poster presented by University of Health Sciences (Ankara) and Tarsus State Hospital (Mersin) at 16th Medical Chemical Defense Conference Proceedings, Bundeswehr Institute of Pharmacology and Toxicology, Munich, 5–6 April 2017, and OPCW, Scientific Advisory Board, «Report of the Scientific Advisory Board at its Twenty-fifth Session,» SAB-25/1, 31 March 2017.

انظر أيضاً: M.-M. Blum, M. Bickelhaupt, and J. Poater, «P 01 Investigation of Sulfur Mustard, Polysulfide Analogues and Reactive Intermediates from Levinstein Mustard Density Functional Theory (DFT),» 16th Medical Chemical Defense Conference proceedings, Bundeswehr Institute of Pharmacology and Toxicology, Munich, 5–6 April 2017, p. 76.

تتضمّن عملية ليفينستاين تفاعل ثاني كلوريد ثنائي الكبريت مع الإثيلين. تنتج العملية في العادة خلائط H/HD بنسبة تقارب 70 بالمئة.

في العراق وسورية، صار أخذ العيّنات الطبّية الأحيائية وبروتوكولات التحليل موحَّدة قياسياً في مجالات نزع الأسلحة الكيميائية وتحديد الأسلحة، منها اختبارات الكفاءة في مختبرات المنظّمة. وجرى التوافق على الإجراءات التمهيدية مؤقّتة، بُدئ باعتمادها في عام 2016، ضمن إطار عمل المجلس الاستشاري العلمي لدى المنظّمة. وواصلت المنظّمة إجراء اختبارات كفاءة لتحديد المختبرات التي ستتولّى تحليل العيّنات الطبّية الأحيائية[65].

أخيراً، بما أنّ بعض أعضاء فريق الآليّة ما عادوا يعملون في قضية سورية، وبالتالي باتوا أقدر على التحدّث علناً، ربّما سيساعد ذلك على التوصّل إلى تفاهم مشترك بين الحكومات في آخر المطاف بشأن الجهات المسؤولة عن جميع حوادث استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

جزاءات متّصلة باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية

كانت كندا وفرنسا والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبي من بين الجهات التي حدّدت علناً أفراداً وكيانات ضالعة في حيازة موادّ كيميائية سامّة وسلائفها لاستخدامها كوسيلة حربية في سورية[66].

وفي 30 آذار/مارس، فرض الاتّحاد الأوروبي جزاءات على أربعة ضبّاط عسكريين سوريين لدورهم في استخدام أسلحة كيميائية[67].

وفي 27 كانون الثاني/يناير 2017، أعلنت وزارة المالية الأمريكية أسماء الأفراد والكيانات التي فرضتها عليها جزاءات على خلفية أنشطة مرتبطة بالأسلحة الكيميائية في سورية، وعلى خلفية النتائج التي توصّلت إليها الآليّة[68]. وفي 24 نيسان/أبريل، فرضت جزاءات على 371 موظّفاً في مجلس البحوث على خلفية الهجوم بغاز السارين على خان شيخون[69]. وفي 12 حزيران/يونيو

---

(65) انظر: OPCW, Technical Secretariat, «Status of the Laboratories Designated for the Analysis of Authentic Biomedical Samples,» Note by the Director-General, S/1516/2017, 11 July 2017.

(66) في حالة كندا، انظر مثلاً: «Special Economic Measures Act: Regulations Amending the Special Economic Measures (Syria) Regulations,» *Canada Gazette*, vol. 151, no. 9 (3 May 2017).

في حالة الاتّحاد الأوروبي، المجلس الأوروبي: «Use of Chemical Weapons in Syria: EU Imposes Sanctions against 16 Additional Persons,» Press release, 17 July 2017.

في حالة فرنسا: French Treasury, «Liste unique de gels» [Single List of Asset Freezes], [n.d.]

وفي حالة المملكة المتّحدة: British Treasury, «Guidance: Financial Sanctions Targets, List of all Asset Freeze Targets,» 1 March 2018.

(67) European Council, «Use of Chemical Weapons in Syria: EU Imposes Sanctions against 4 High-ranking Military Officials,» Press Release 137/17, 20 March 2017.

(68) US Department of the Treasury, «Treasury Sanctions Syrian Officials in Connection with OPCW-UN Findings of Regime's Use of Chemical Weapons on Civilians,» Press release, 12 January 2017, and US Department of the Treasury, «Resource Center: Non-proliferation Designations; Syria Designations; Zimbabwe Designations Removal,» 12 January 2017.

(69) US Department of the Treasury, «Treasury Sanctions 271 Syrian Scientific Studies and Research Center Staff in Response to Sarin Attack on Khan Sheikhoun,» Press release, 24 April 2017, and US Department of the Treasury, «Syria Designations,» 24 April 2017.

2017، استهدفت وزارة المالية الأمريكية عطا الله سلمان عبد الكافي الجبوري، أحد قادة الدولة الإسلامية، لتطويره أسلحة كيميائية، إضافة إلى جملة من أسباب أخرى. ويُوصف الجبوري بأنّه «قائد كبير في [الدولة الإسلامية] في العراق مسؤول عن مصانع تُنتج [أجهزة متفجّرة ارتجالية]، و[أجهزة متفجّرة ارتجالية] تحملها مركبات، ومتفجّرات»، وبأنه «ضالع في تطوير أسلحة كيميائية»[70]. وفي اليوم عينه، حدّدت وزارةُ الخارجية أن مروان إبراهيم حسين طه العزاوي، وهو «مسؤول عراقي [في الدولة الإسلامية] على صلة بتطوير أسلحة كيميائية لصالح [الدولة الإسلامية] لاستخدامها في الحرب الجارية ضدّ قوّات الأمن العراقية». وذكرت أيضاً أنّ الجبوري «مدير الأسلحة الكيميائية والمتفجّرات» في تنظيم الدولة بمحافظة كركوك، وأنّ تنظيم الدولة طلب من الجبوري في منتصف كانون الثاني/يناير 2016 العمل على مشروع أسلحة كيميائية لاستخدامها ضدّ قوّات البشمركة العاملة في شمال العراق. وذكرت الولايات المتّحدة أنّ الجبوري تلقّى تدريباً على الأسلحة الكيميائية في سورية (في أثناء الحرب الأهلية على ما يفترض) وعاد إلى العراق في عام 2015[71].

(70) US Department of the Treasury, «Treasury Targets ISIS Leader Involved in Chemical Weapons Development,» Press Release, 12 June 2017.

(71) المصدر نفسه.

II مزاعم استخدام أسلحة كيميائية في العراق ومن جانب كوريا الشمالية

جون هارت

العراق

أطلق الجيش العراقي حملة كبيرة في تشرين الأول/أكتوبر 2016 لاستعادة الموصل في شمال العراق من تنظيم الدولة الإسلامية. وفي 3 آذار/مارس 2017، أدانت جمعية الصليب الأحمر الدولي (ICRC) استخدام الأسلحة الكيميائية في الموصل[1]. وتحدّثت الجمعية عن ظهور أعراض «مصاحبة للتعرّض لعامل كيميائي سامّ» على سبعة مرضى يتلقّون العلاج في مستشفى روزهوا، حيث يقدّم الفريق الطبّي التابع للصليب الأحمر الدولي يد العون[2]. ومع أن الصليب لم يلُم أحداً على استخدام الأسلحة الكيميائية، فقد بدا أنّ الهجمات أُطلقت من مناطق تحت سيطرة الدولة الإسلامية[3]. لكن في 10 آذار/مارس، صرّح محمّد علي الحكيم، سفير العراق لدى الأمم المتّحدة، بأنّه «ليس هناك دليل» على استخدام تنظيم الدولة الإسلامية في الموصل أسلحة كيميائية[4].

تحدّثت تقارير في كانون الثاني/يناير 2017 عن العثور على أدلّة تثبت أنّ عناصر من تنظيم الدولة حوّلوا المختبرات الكيميائية في جامعة الموصل لإنتاج أسلحة كيميائية[5]. وعقب استعادة أجزاء من الموصل، ذُكر أنّ القوّات العراقية عثرت على خردل كبريتي وعلى قذائف سطح ـ سطح

(1) ICRC, «Iraq: ICRC Strongly Condemns Use of Chemical Weapons around Mosul,» Press Release, 3 March 2017, and J. Hart, «Allegations of Use of Chemical Weapons in Iraq,» *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 523-525.

(2) المصدر نفسه.

(3) ««First Chemical Attack» in Mosul Battle Injures Twelve,» BBC News, 3 March 2017.

(4) «Iraq Says «No Evidence» of Chemical Weapons Attacks in Mosul,» Reuters, 10 March 2017.

(5) «Iraqi Forces Discover Chemical Warfare Agent in Mosul,» Associated Press, 28 January 2017.

روسية الصنع في المدينة[6]. وصرّح العميد في الجيش العراقي حيدر فاضل بأنّه تبيّن لإخصائيين فرنسيين أنّ عيّنة كيميائية أُخذت من الموصل أظهرت وجود عامل الخردل الكبريتي[7]. وأضاف فاضل أنّ منشأة لإنتاج أسلحة كيميائية كانت في الأصل في خرائب نينوي في ضواحي الموصل، لكنّها نُقلت إلى حيّ سكني لتحسين الأمن العملاني[8]. وذكر مسؤولون عراقيون أنّه يظهر أنّ أفراداً في تنظيم الدولة الإسلامية كانوا يحاولون ملء القذائف بالعامل الكيميائي[9]. وفي حزيران/يونيو 2017، تحدّث العميد حجر إسماعيل عن وجود آلاف الأطنان من الخردل والكلور في محيط مصنع المشراق وأنّه يتوجّب على قوّات الأمن العراقية حمايتها[10].

أُجري تحليل إضافي لطبيعة البحث والتطوير لدى الدولة الإسلامية وقدرته على إنتاج الأسلحة، بما في ذلك الأجهزة المتفجّرة الارتجالية[11]. فقد سعى تنظيم الدولة الإسلامية لتوحيد معايير مكوّنات الأسلحة، بما في ذلك صمامات ذخائر مقولَبة بالحقن وصواريخ تُطلَق من الكتف وطلقات هاون وأجزاء لقنابل قياسية وألغام أرضية مغلَّفة بالبلاستك[12]. وعُثر على قنابل صاروخية الدفع غير مستعملة في الموصل وكانت تحتوي على «عامل خام مسبّب للبثور شبيه بالخردل الكبريتي»[13]. وحصلت منظّمة بحوث التسلّح أثناء النزاعات (CAR) الكائنة في لندن ومنظّمات أخرى على وثائق وزارت منشآت تُظهر أنّ تنظيم الدولة الإسلامية اشتغل في «نظم إنتاج أعتدة جمعت بين البحث والتطوير، والإنتاج الكمّي والتوزيع المنظّم لتضخيم قدرة تحمّل [التنظيم] وإمكاناته»[14]. لكنّ منظّمة البحوث لم تجد دليلاً واضحاً يثبت استخدام تنظيم الدولة أسلحة كيميائية عدا تصنيع المتفجّرات[15].

أخيراً، سعت «باكس»، وهي منظّمة هولندية غير حكومية، لمزيد من توثيق التأثيرات البيئية لإحراق عنصر الكبريت في مصنع كبريت المشراق. وذكرت أنّ تنظيم الدولة الإسلامية قام بتطوير الكلور والخردل الكبريتي في مجمّع الحكمة للصناعات الدوائية بشمال الموصل[16].

---

(6) المصدر نفسه.

(7) المصدر نفسه.

(8) المصدر نفسه.

(9) المصدر نفسه.

(10) G. Winfield, «What Came Next,» CBRNe World, June 2017, p. 22.

(11) J. Ismay, T. Gibbons-Neff, and C. J. Chivers, «How ISIS Produced its Cruel Arsenal on an Industrial Scale,» *New York Times*, 10/12/2017.

(12) المصدر نفسه.

(13) المصدر نفسه.

(14) المصدر نفسه.

(15) Conflict Armament Research (CAR), *Weapons of the Islamic State: A Three-year Investigation in Iraq and Syria* (London: CAR, 2017).

(16) W. Zwijnenburg and F. Postma, *Living Under a Black Sky: Conflict Pollution and Environmental Health Concerns in Iraq* (Utrecht: Colophon, 2017), pp. 16–18.

تستند المعلومات الواردة في التقرير إلى تقارير إخبارية.

كوريا الشمالية

اغتيل كيم جونغ نام، وهو أخ غير شقيق لكيم جونغ أون، زعيم كوريا الشمالية، في مطار كوالالمبور الدولي في 13 شباط/فبراير 2017[17]. رشّت المهاجمتان على وجه الضحية مادّة فُهم أنّها في إكس (VX). وأنكرت السلطات الكورية الشمالية المسؤولية عن الحادثة[18].

شرعت السلطات الماليزية في عملية تطهير في المطار وأعلنت سلامته في 26 شباط/فبراير[19]. وقدّمت منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW) لماليزيا «موادّ تقنية لمساعدتها في تحقيقها الداخلي»[20]. ولم تُنشر معلومات يُعتَدّ بها عن عملية أخذ العيّنات وتحليلها[21].

وفي أثناء محاكمة المهاجمتين المزعومتين، ظهر أنّه كان في حوزة كيم 12 قرص أتروبين وقت الهجوم[22]. (يمكن استخدام الأتروبين في علاج حالات تسمّم بالفوسفات العضوي، وهو يُعطى بالوريد عادة).

حدّدت وزارةُ المالية الأمريكية شركة كوريا ريونْبونغ العامّة (ريونْبونغ) بأنّها متخصّصة في تأمين مشتريات للصناعات الدفاعية الكورية الشمالية وتقدّم الدعم لمبيعاتها العسكرية. وخلَصت إلى أنّ مشتريات تلك الشركة «تساعد على الأرجح برنامجَ الأسلحة الكيميائية الكوري الشمالي»[23].

---

(17) A. Fifield, «North Korean Leader's Half-Brother Killed in Malaysia in Possible Poison Attack, Police Say,» *Washington Post*, 15/2/2017.

للمزيد عن الوضع القانوني للاغتيال في القانون الإنساني الدولي، انظر: D. Murray, *Practitioners' Guide to Human Rights Law in Armed Conflict* (Oxford: Oxford University Press, 2016), section 5.171, p. 159.

(18) Korea Central News Agency (KCNA), «US, S. Korea's Absurd Sophism against DPRK over its Citizen's Death abroad Blasted,» 1 March 2017.

(19) J. Sipalan and A. Teo, «Malaysia Declares Airport Safe for Travel after Nerve Agent Attack,» Reuters, 26 February 2017.

(20) OPCW, «Opening Statement by the Director-General to the Executive Council at its Eighty-fourth Session,» EC-84/DG.26, 7 March 2017, para. 9, p. 2.

(21) P. R. Chai [et al.], «Toxic Chemical Weapons of Assassination and Warfare: Nerve Agents VX and Sarin,» *Toxicology Communications*, vol. 1, no. 1 (2017), pp. 21–23.

(22) B. Harris, «Kim's Poisoned Half-brother was Carrying Antidote, Court Told,» *Financial Times*, 2-3/12/2017, p. 6.

(23) US Department of the Treasury, «Treasury Sanctions Agents Linked to North Korea's Weapons of Mass Destruction Proliferation and Financial Networks,» Press release, 31 March 2017.

III تحديد الأسلحة الكيميائية ونزعها

جون هارت

اتّفاقية الأسلحة الكيميائية (CWC) لعام 1993 هي الأساس القانوني الدولي الرئيس لحظر الحرب الكيميائية[1]. لم يشهد عام 2017 انضمام أيّ دولة إلى الاتّفاقية، مع أنّ دولة جنوب السودان أشارت إلى عزمها على القيام بذلك في القريب العاجل. بلغ عدد الدول الأعضاء في الاتّفاقية 192 دولة لغاية عام 2017، وتُشرف منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW) على تنفيذ الاتّفاقية[2].

تطوّرات منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية

ركّزت منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية جلّ اهتمامها ومواردها على التحقيق في مزاعم متكرّرة تحدّثت عن استخدام أسلحة كيميائية في العراق وسورية، وأكّدت اكتمال إعلانات سورية وصحّتها (انظر القسمين I وII).

منذ 1 كانون الثاني/يناير 2017 وإصدار تسميات النظام المنسّق لتوصيف السلع وترميزها لعام 2017 (النظام المنسَّق (HS)) يخصّص رمزاً دولياً فريداً لـ33 من أكثر الموادّ الكيميائية المدرَجة في جداول اتّفاقية الأسلحة الكيميائية شيوعاً في التجارة[3]. وتزامن هذا التطوّر مع صدور كُتيّب منظّمة الحظر الخاصّ بالموادّ الكيميائية[4].

---

(1) للاطلاع على ملخّص لاتّفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (اتّفاقية الأسلحة الكيميائية، CWC)، وعلى تفاصيل أخرى، انظر الملحق (أ)، القسم I في هذا الكتاب.

(2) بقيّة الدول غير الأعضاء هي: مصر وإسرائيل وكوريا الشمالية. إسرائيل دولة موقّعة.

(3) OPCW, «Opening Statement by the Director-General to the Executive Council at its Eighty-fourth session,» EC-84/DG.26, 7 March 2017, para. 49, p. 7.

تأسّست تسميات النظام المنسَّق بموجب الاتّفاقية الدولية المعنية بالنظام المنسَّق لتوصيف السلع الأساسية وترميزها التي فُتح باب التوقيع عليها في 14 حزيران/يونيو 1983 وسرى مفعولها في 1 كانون الثاني/يناير 1988.

(4) OPCW, *Handbook on Chemicals*, 2017, rev. 1 (The Hague: OPCW, 2017).

استضافت الأمانة التقنية لمنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية في كانون الثاني/يناير 2017 تمرين محاكاة برعاية «فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتّحدة» (UNCTITF) لاختبار التعاون بين الوكالات ردّاً على هجوم بسلاح كيميائي أو بيولوجي. وشاركت في التمرين بعثة الاستجابة والمساعدة السريعة (RRAM) التي تأسّست في عام 2016[5].

وفي عام 2017، نشرت الأمانة التقنية نتائج مسح لاستخدام العمليات بوساطة بيولوجية[6]. ومن أصل 32 دولة طرفاً شاركت في المسح، تتبع 12 دولة على الأقلّ سياسة تقديم إعلان لمنظّمة الحظر عن موادّ كيميائية عضوية مميّزة (DOCs) منتَجة بواسطة عمليات كيميائية، أو كيميائية حيوية أو بيولوجية[7]. وكانت الصين وألمانيا والهند من جملة الدول الأطراف التي لم تشارك ولديها صناعات كيميائية ضخمة. والمسح المذكور (أ) يتيح رؤى حيال إجراءات التحقّق الروتينية لدى منظّمة الحظر؛ (ب) يشير إلى الآثار التي يُحتمل أن تترتّب على تعديل تكلفة تدخّل اتّفاقية الأسلحة الكيميائية ونطاقه ومستواه؛ (ج) يوضح صور التداخل المحتمل بين التحقّق من تحديد الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية. أحد العناصر المهمّة في الإعلانات الروتينية لاتّفاقية الأسلحة الكيميائية ونظام التحقّق الخاصّ بالصناعة الكيميائية تركيزها على المصانع الكيميائية التي تُنتج بعض الموادّ الكيميائية العضوية المميَّزة (DOCs) عن طريق التركيب. ولطالما فكّرت الدول الأطراف في إمكان أن يتضمّن تعريف هذا الإنتاج العمليات البيولوجية والعمليات بوساطة بيولوجية، ولا سيّما لإدراج أنواع معيّنة من عمليات التحفيز الإنزيمي. وقد عدّلت المنظّمة منهجيات اختيار الموادّ الكيميائية المميّزة لخفض عدد المصانع المنتجة لليوريا الخاضعة لعمليات تفتيش روتينية على سبيل المثال[8]. ومن المحتمل إجراء تعديلات مشابهة مرتبطة بعمليات ذات واسطة أحيائية. وتظلّ هذه المسألة قيد الدرس ضمن المجموعة

---

(5) OPCW, «Opening Statement by the Director-General to the Executive Council at its Eighty-fourth session,» para. 19, p. 3.

لمعرفة مسؤوليات (RRAM) وقدراتها، انظر: OPCW, Technical Secretariat, «Establishment of a Rapid Response Assistance Team,» S/1381/2016, 10 May 2016.

(6) OPCW, Technical Secretariat, «Results of the Survey on Biomediated Processes,» S/1534/2017, 14 September 2017.

انظر أيضاً: OPCW, Scientific Advisory Board, «Report of the Scientific Advisory Board's Workshop on Trends in Chemical Production,» SAB-26/WP.2, 19 October 2017

(7) OPCW, Technical Secretariat, «Results of the Survey on Biomediated Processes,» S/1534/2017, 14 September 2017, para. 5(a), p. 3.

الدول الـ32 هي أندورا والأرجنتين وأستراليا والنمسا وبنغلادش وروسيا البيضاء والبرازيل وبوركينا فاسو وكندا وتشيلي وكوستاريكا وكرواتيا وكوبا وجمهورية التشيك وفرنسا واليونان وإيران وأيرلندا وإيطاليا واليابان وهولندا ونيوزيلندا والبرتغال وروسيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وسويسرا وتايلند وتركيا والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة وأوزبكستان.

(8) المصانع التي تُنتج موادّ كيميائية مميّزة والفسفور والكبريت والفلور وثيقة الصلة بآلية التحقّق في الاتّفاقية الأسلحة الكيميائية لإمكان إعادة تشكيلها في وقت وجيز لغايات محظورة. اليوريا مركّب عضوي تطبيقاته واسعة، منها المتفجّرات. لكنّ خطره متدنّ لجهة هدف اتّفاقية الأسلحة الكيميائية وغايتها.

الصناعية للمنظّمة وغيرها. ويمكن رفع مستوى تطوير وتنسيق المنهجية المستخدمة في جمع هذه المعلومات وتحليلها.

درس المجلس الاستشاري العلمي (SAB) التابع لمنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية إمكان تكامل ممارسات التحقّق الحالية مع قدرة في التحقيق الجنائي الكيميائي وإدارة الأدلّة، وذلك جزئياً من طريق استخدام مركبات جوّية بلا طيّار. ومن شأن هذه المقاربة تعزيز الاستجابة للحالات الكيميائية الطارئة، عبر وسائل منها تعزيز قدرات المنظّمة في الكشف والتحديد والمراقبة[9]. وفي حال دعم تحقيقات في استخدام مزعوم أو إجراء عملية تفتيش مباغتة، سيكون مؤتمر الدول الأطراف (CSP) والمجلس التنفيذي أوّلاً تقييم التعليمات العملية الرئيسة وإجراءات التشغيل القياسية وإقرارها لضمان الالتزام بمبادئ وإجراءات التحقّق من خلال «الوصول المنظّم» بموجب اتّفاقية الأسلحة الكيميائية. أخيراً، تأسّس فريق العمل التقني الدولي المعني بالتحقيقات الجنائية الكيميائية (CFITWG) في نيسان/أبريل بتفويض لمعالجة التفاوتات بين العمل النظري والقدرات العملية في أداء التحقيقات الجنائية الكيميائية في الموادّ الكيميائية المستخدَمة كأسلحة. وسيخضع عمل فريق العمل لمزيد من الدرس بدءاً بعام 2018 من جانب فرقة عمل مؤقّتة جديدة تابعة للمجلس الاستشاري العلمي ومتخصّصة في التكنولوجيا والعلم الاستقصائي.

مؤتمر الدول الأطراف

التأم مؤتمر الدول الأطراف (CSP) في 27 تشرين الثاني/نوفمبر ـ 1 كانون الأول/ديسمبر 2017، وأقرّ برنامج عمل وموازنة بلغت 67,248,655 يورو (نحو 82 مليون دولار) لعام 2018، منها 28,984,106 يورو (نحو 35.5 مليون دولار) لتغطية تكاليف التحقّق، و37,830,816 يورو (نحو 46 مليون دولار) لتغطية تكاليف إدارية وغيرها[10]. وخُصّص المبلغ المتبقّي لمؤتمر استعراض اتّفاقية الأسلحة الكيميائية الرابع. وانتخب مؤتمر الدول الأطراف بالإجماع السفير الإسباني فيرناندو أرياس ليصبح الرئيس الرابع لمنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية[11]. وسيبدأ أرياس عمله في 25 تموز/يوليو 2018.

ساد توافق عام بين الدول الأطراف على أنّ نظام المعاهدة دخل الآن «مرحلة ما بعد تدمير الأسلحة الكيميائية».

وصرّحت روسيا في كلمتها في الجلسة العامّة الافتتاحية بأنّ هناك دوافع سياسية لانتقادات اكتمال وصحّة إعلانات سورية المودَعة لدى منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW)

---

(9) OPCW, Scientific Advisory Board, «Report of the Scientific Advisory Board's Workshop on Emerging Technologies,» SAB-26/WP.1, 21 July 2017.

(10) OPCW, «Decision, Programme and Budget of the OPCW for 2018,» C-22/Dec.5, 30 November 2017, para.9 (c), p. 3.

(11) عمل الدكتور غي من أستراليا مديراً عاماً بالوكالة مدّة قصيرة قبل أن يصبح النائب الأول للمدير العام.

ولاستنتاجات آليّة التحقيق المشتركة (JIM) بين منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتّحدة التي حمّلت سورية المسؤولية عن الهجمات الكيميائية[12]. وجدّدت سورية القول بأنّها لا تزال على استعداد للعمل مع المنظّمة في المسائل المتّصلة باكتمال وصحّة إعلاناتها. وأكّدت أيضاً التزامها بموضوع اتّفاقية الأسلحة الكيميائية وهدفها وطالبت بإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط[13].

صرّحت الولايات المتّحدة بأنّ «استخدام الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية يظلّ أشدّ انتهاك لاتّفاقية الأسلحة الكيميائية في تاريخ الاتّفاقية الذي يمتدّ عشرين سنة، والتحدّي الحديث الأكبر لعرف عالمي معارض لاستخدام الأسلحة الكيميائية»[14].

سعت دول أوروبا الغربية ومجموعة الدول الأخرى فحسب لتحميل الحكومة السورية مسؤولية استخدام أسلحة كيميائية في كلماتهم في الجلسة الافتتاحية[15]. وامتنعت الصين والهند والأردن وباكستان، إضافة إلى مجموعة أفريقيا ومجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي، عن اتّخاذ موقف علني حيال مسؤولية الحكومة السورية عن استخدام أسلحة كيميائية. ولم تتضح الأسباب وهي تخمينية إلى حدّ ما. فمعظم الحكومات مستعدّة بشكل غير رسمي للإقرار بمسؤولية الحكومة السورية عن بعض الهجمات الكيميائية، لكنّ بعض الحكومات لا ترغب في التورّط في نزاع روسي ـ أمريكي. وترى حكومات كثيرة أنّه لو فكّرت الدول الأخرى في مواقفها، لن تحتاج إلى اتّخاذ موقف علني. فالقدرات التحليلية الاستخبارية والأمنية مختلفة باختلاف الحكومات، وليس لدى البعض القدرة على الوصول إلى استنتاجاتها الخاصّة والعمل بمقتضاها (أو الرغبة في ذلك).

انطلاقاً من الجهود الأسترالية والسويسرية في السنين الأخيرة، أصدرت 39 دولة ورقة مشتركة لفتت الانتباه إلى الأخطار المحتملة للموادّ الكيميائية التي تؤثّر في الجهاز العصبي المركزي (CNS) تجاه موضوع اتّفاقية الأسلحة الكيميائية وهدفها[16]. طالبت هذه الدول بمواقف أكثر وضوحاً حيال هذه المسألة ضمن مجموعة الدول الأعضاء. ودعماً لهذه المبادرة، صرّحت الولايات المتّحدة بأنّه

---

(12) Russia, [Statement by G. V. Kalamanov, Deputy Minister of Industry and Trade of the Russian Federation, Head of the Russian Delegation at the 22nd Session of the Conference of the States Parties to the Convention on the Prohibition of Chemical Weapons], [no number], 27 November 2017, The Hague (in Russian).

(13) الكلمة السورية في الجلسة الافتتاحية [ترجمة فورية إلى الإنكليزية].

(14) OPCW, Conference of the States Parties, «United States of America: Statement by Andrea Hall, Senior Director for Weapons of Mass Destruction and Counterproliferation, National Security Council Delegation of the United States of America to the Twenty-Second Session of the Conference of the States Parties,» C-22/NAT.7, 27 November 2017, p. 2.

(15) تضمّ المجموعة، بالإضافة إلى الدول الأوروبية الغربية، أستراليا وكندا ونيوزيلندا وتركيا والولايات المتّحدة.

(16) الدول المشار إليها هي ألبانيا والأرجنتين وأستراليا والنمسا وبلجيكا والبرازيل وبلغاريا وكندا وتشيلي وكولومبيا وكرواتيا وقبرص وجمهورية التشيك والإكوادور وإستونيا وفنلندا وألمانيا واليونان وأيرلندا واليابان ولاتفيا وليتوانيا ولوكسمبورغ ومالطا ونيوزيلندا والنرويج والفيليبين وبولندا والبرتغال ورومانيا والسنغال وسلوفينيا وكوريا الجنوبية وإسبانيا وسويسرا وتركيا والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة والأوروغواي. انظر: OPCW, Conference of the States Parties, =

«إذا كان أوّل المستجيبين يواجهون خطراً حين يواجهون فينتالين محظوراً، كيف يمكن لسكّاننا غير المرتابين أن يكونوا آمنين حين يُرَشّ الفينتالين في الهواء ويُستخدم أداة لإنفاذ القانون؟ لكنّ هذه الأخطار لم تمنع الدول من مواصلة اقتناء هذه الموادّ الكيميائية... تشكّل الموادّ الكيميائية التي تؤثّر في الجهاز العصبي خطراً يزداد ولا يتضاءل على اتّفاقية الأسلحة الكيميائية بمرور الوقت»[17].

شهد المؤتمر على هامش فاعلياته الأنشطة التالية: (أ) استعراضاً للمستجدّات حول تحديث أو تأسيس مختبر مركزي جديد لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية؛ (ب) عروضاً ومناقشة للموادّ الكيميائية التي تؤثّر في الجهاز العصبي المركزي وصلتها ببنود اتّفاقية الأسلحة الكيميائية وبتلافي العودة إلى الحرب الكيميائية وإساءة استخدام بنود «فرض القانون»؛ (ج) عروضاً ومناقشة لقابلية تطبيق بنود الاتفاقية على الأسلحة الكيميائية المطروحة في البحر واستعراضاً للمستجدّات حيال التقييمات البيئية ونشاط إصلاح مواقع الذخائر الكيميائية؛ (د) تقديماً لنظام التبادل الآمِن للمعلومات (SIX) لنقل البيانات رقمياً بين الدول الأطراف والأمانة التقنية؛ (هـ) عرضاً «للعلوم المخصّصة للدبلوماسيين» في سياق أنشطة وتقارير المجلس الاستشاري العلمي (SAB)؛ (و) عروضاً من جانب فرنسا حول منع إساءة استخدام المنشآت الكيميائية والمنتجات الكيميائية؛ (ز) بحثاً للمستجدّات في أنشطة مجلس فريق عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية؛ (ح) عرضاً من جانب وفد اليابان للمستجدّات في وضع عمليات تدمير الأسلحة الكيميائية المهجورة (ACWs) في الصين؛ (ط) عرضاً من جانب Gesellschaft zur Entsorgung von chemischen Kampstoffen und Rüstungsaltlasten mbH (GEKA mbH) حول تدمير الموادّ الكيميائية التي شُحنت من ليبيا إلى المنشأة في عام 2016؛ (ي) عروضاً عن التأثيرات الصحّية الطويلة الأجل للتعرّض للأسلحة الكيميائية، كدراسات الأقران التي عاينت أشخاصاً تعرّضوا لأسلحة كيميائية في الحرب الإيرانية العراقية في الأعوام 1980 ـ 1988؛ (ك) عرضاً للمستجدّات حول عمل بعثة تقصّي الحقائق التابعة للمنظّمة في سورية؛ و(ل) عرضاً لكتاب صدر حديثاً يتناول تاريخ الأسلحة الكيميائية[18].

= «Joint Paper: Aerosolisation of Central Nervous System-acting Chemicals for Law Enforcement Purposes,» C-22/NAT.5, 28 November 2017.

انظر أيضاً: OPCW, Scientific Advisory Board, «Response to the Director-General's request to the Scientific Advisory Board to Provide Consideration on Which Riot Control Agents are Subject to Declaration under the Chemical Weapons Convention,» SAB-25/WP.1, 27 March 2017

(17) OPCW, Conference of the States Parties, «United States of America: Statement by Andrea Hall, Senior Director for Weapons of Mass Destruction and Counterproliferation, National Security Council Delegation of the United States of America to the Twenty-Second Session of the Conference of the States Parties,», C-22/NAT.7, pp. 2-3.

(18) B. Friedrish [et al.], eds., *One Hundred Years of Chemical Warfare: Research, Deployment, Consequences* (Cham: Springer, 2017); «Translating Ambitions: Upgrading the OPCW Chemical Laboratory to a Centre for Chemistry and Technology,» Presentation slides by private contractor, The Hague, and OPCW, Technical Secretariat, «Request from the Director-General to States Parties for Voluntary Contributions to a New Trust Fund for Upgrading the OPCW Chemical Laboratory to a Centre for Chemistry and Technology,» S/1561/2017, 8 December 2017.

تدمير الأسلحة الكيميائية

دمر 96 في المئة من مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلنة لغاية كانون الأول/ديسمبر 2017. وصرّحت ثماني دول أطراف عن مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية منذ بدء نفاذ الاتّفاقية، وهي ألبانيا والهند والعراق وكوريا الجنوبية وليبيا وروسيا وسورية والولايات المتّحدة. وفي عام 2017، أجرت منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية ستّ عمليات تفتيش في مواقع أسلحة كيميائية قديمة (OCWs) في بلجيكا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وبنما والمملكة المتّحدة. وواصلت الصين واليابان تعاونهما لتدمير الأسلحة الكيميائية المهجورة التي تركتها اليابان إبّان الحرب العالمية الثانية. وكانت هناك عشر منشآت لتدمير الأسلحة الكيميائية في آخر سنة 2016 (انظر الجدول الرقم (8 ـ 2))، وهي غير المنشآت المستخدمة لتدمير الأسلحة الكيميائية المهجورة والقديمة التي تستخدم تكنولوجيات مختلفة.

الجدول الرقم (8 ـ 2)

منشآت تدمير الأسلحة الكيميائية العاملة أو قيد الإنشاء

لغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2016

المنشأة	المكان
منشأة الربطة لتدمير الموادّ الكيميائية السامّة	ليبيا
مجموعة التخلّص من عوامل الأسلحة الكيميائية والأسلحة المهجورة (GEKA mbH)	لوير ساكسوني، ألمانيا[أ]
كيزْنِر[ب]	أودمورتيا، روسيا
منشأة بيوبلو التجريبية لتدمير العوامل الكيميائية (PCAPP)	كولورادو، الولايات المتّحدة
نظام التدمير التفجيري بمنشأة بيوبلو التجريبية لتدمير العوامل الكيميائية (PCAPP-EDS)	كولورادو، الولايات المتّحدة
منشأة بلو غراس التجريبية لتدمير العوامل الكيميائية	كنتاكي، الولايات المتّحدة
حجرة التفجير الاستاتي بمنشأة بلو غراس التجريبية لتدمير العوامل الكيميائية (BGCAPP-SDC)	كنتاكي، الولايات المتّحدة
منشأة نموذجية أولية للتدمير واختبارات التفجير (PDTDF)	ماريلاند، الولايات المتّحدة
منشأة أبيردين لاختبارات الصلاحية ونقل الموادّ الكيميائية (APG/CTF)	ماريلاند، الولايات المتّحدة
منشأة تدمير الأسلحة الكيميائية المستردَّة (RCWDF)	الولايات المتّحدة

(أ) تدمّر هذه المنشأة الأسلحة الكيميائية القديمة، والأسلحة الكيميائية التي نُقلت من ليبيا.

(ب) اكتملت عمليات التدمير في هذه المنشأة في عام 2017.

المصدر: OPCW, Technical Secretariat, «Summary of Verification Activities in 2016,» Note by the Director-General, S/1537/2017, 19 September 2017, table 4, p. 11.

الصين

أُعلن عن وجود 62416 سلاحاً كيميائياً مهجوراً ودُمّر 48851 سلاحاً لغاية 31 تشرين الأول/أكتوبر 2017[19]. وأنفقت اليابان نحو 1.3 مليار يورو (1.6 مليار دولار) على أنشطة متّصلة بالأسلحة الكيميائية المهجورة في الصين لغاية تشرين الأول/أكتوبر 2017[20].

أعربت اليابان عن أملها بإكمال تدمير كلّ الأسلحة الكيميائية المهجورة المعلومة حالياً بحلول عام 2022[21]. وتنوي اليابان إكمال عمليات تدمير كلّ الأسلحة الكيميائية المهجورة المعلَن عنها في هيربالينغ في 31 كانون الأول/ديسمبر 2016 أو قبل هذا التاريخ بحلول عام 2022[22]. وفي عام 2017، استُعيد 81 سلاحاً كيميائياً مهجوراً من هيونتشون في 13 ـ 27 حزيران/يونيو، و62 سلاحاً كيميائياً مهجوراً من شانغْزهي في 3 ـ 16 تموز/يوليو (انظر الجدول الرقم (8 ـ 3))[23].

الجدول الرقم (8 ـ 3)

وضع عمليات تدمير الأسلحة الكيميائية المهجورة في الصين

الموقع		طريقة التدمير	الوضع
غوانغْزهو	MDF	..	يجري العمل على اختيار الموقع
هيربالينغ	TDF	CDC وSDC	في الخدمة منذ عام 2014؛ دُمّر ACW 7112 لغاية تشرين الثاني/نوفمبر 2017
هاربين	MDF	CDC	قيد البناء
نانجينغ	MDF	CDC	اكتملت العمليات في عام 2012؛ دُمّر ACW 35861
شيجيازهوانغ	MDF	CDC	اكتملت العمليات في كانون الأول/ديسمبر 2016؛ دُمّر ACW 2567
تاييوان	MDF	..	يجري العمل على اختيار الموقع
ووهان	MDF	CDC	اكتملت العمليات في عام 2015؛ دُمّر ACW 264

ACW = سلاح كيميائي مهجور؛ CDC = حجرة تفجير على البارد/حجرة تفجير محكوم؛ MDF = منشأة تدمير نقّالة؛ SDC = حجرة تفجير استاتي؛ TDF = منشأة تدمير مؤقّتة.

المصدر: Japan, «3. Overview: Destruction operations,» poster no. 3, Poster session at 22nd CSP, The Hague, 27 November–1 December 2017.

(19) Japan, «5. Achievements and PLAN,» poster no. 5, Poster exhibit at 22nd CSP, The Hague, 27 November-1 December 2017.

(20) Japan, «Statement by HE Mr Hiroshi Inomata, Ambassador of Japan and Permanent Representative to the OPCW at the Eighty-Sixth Session of the Executive Council of the OPCW,» 10-13 October 2017, The Hague, p. 3.

(21) OPCW, Executive Council, «Japan: Statement by H.E. Ambassador Hiroshi Inomata, Permanent Representative of Japan to the OPCW at the Eighty-Sixth Session of the Executive Council,» EC-86/NAT.14, 10 October 2017, p. 3.

(22) Japan, «2. characteristics of ACW Destruction Project,» poster no. 2, Poster exhibit at 22nd CSP, The Hague, 27 November–1 December 2017.

(23) Japan, «4. Haerbaling Area,» poster no. 4, Poster exhibit at 22nd CSP, The Hague, 27 November–1 December 2017

العراق

صرّح العراق بأنّ مخبأين محصَّنين للأسلحة الكيميائية عائدَين إلى عهد الرئيس صدام حسين في مجمّع المثنّى في محافظة صلاح الدين قد غُلّفا بالخرسانة[24].

ليبيا

واصلت دول أطراف في معاهدة الأسلحة الكيميائية، منها دول الاتّحاد الأوروبي، رصد أموال وتقديم الدعم بصور أخرى لمعالجة 350 طناً من نواتج الخردل الكبريتي بالتحلّل المائي في مخازن الرواغة جنوب شرق ليبيا[25]. وموّل الاتّحاد الأوروبي دراسة استطلاعية بيئية للموقع في عام 2017، وتولّت مجموعة هوتزون سوليوشنز تنفيذها. واكتمل في كانون الثاني/يناير 2018 تدمير الموادّ الكيميائية التي شُحنت من الرواغة إلى (GEKA) بألمانيا في العام 2017[26].

بنما

أدارت الولايات المتّحدة إبّان الحرب العالمية الثانية منشأة اختبار أسلحة كيميائية في جزيرة سان خوسيه قبالة سواحل بنما المطلّة على المحيط الهادئ[27]. وأعلنت بنما في عام 2002 وجود أسلحة كيميائية مهجورة على أراضيها. لكنّها عادت ووصفت تلك الأسلحة بأنّها كيميائية قديمة منذ ذلك الحين.

أعلنت بنما في عام 2017 وجود ثمانية أسلحة كيميائية قديمة في الجزيرة، وهي على الشكل التالي: ستّ قنابل جوّية فئة M79 وهي تزن 1000 باوند (454 كغ) ويُعتقد أنّها ملئت في الأصل بالغاز الكيميائي فوسجين، وقنبلة جوّية واحدة فئة M78 وهي تزن 500 باوند (227 كغ) ويُعتقد أنّها مُلئت في الأصل بالغاز الكيميائي كلوريد السيانوجين، وأسطوانة صدئة وفارغة واحدة فئة M1A1. وفي وقت لاحق من ذلك العام، دمّرت بنما ذخائر في الموقع بواسطة إطلاق الشحنات في الموسم

---

(24) OPCW, Conference of the States Parties, «Opening Statement by the Director-General to the Conference of the States Parties at its Twenty-Second Session,» C-22/DG.20, 27 November 2017, para. 17, p. 3.

(25) OPCW, Executive Council, «Status of the Implementation of the Plan for the Destruction of Libya's Remaining Category 2 Chemical Weapons Outside the Territory of Libya,» Report by the Director-General, EC-87/DG.1, 23 October 2017, para. 15, p. 3.

(26) NDR1, «500 Tonnen Chemiewaffen in Munster Vernichtet» [500 Tonnes of Chemical Weapons Destroyed in Munster], NDR.de, 11 January 2018, and German Federal Foreign Office, «Vernichtung von restbeständen des libyschen chemiewaffenprogramms in Deutschland erfolgreich beendet» [Successful Completion of the Destruction in Germany of the Remnants of Libya's Chemical Weapon Programme], Press Release, 5 January 2018.

(27) L. P. Brophy and G. J. B. Fisher, *The Chemical Warfare Service: Organizing for War, United States in World War II, the Technical Services* (Washington, DC: US Army Center of Military History, 1959, reprinted 1989), p. 106.

انظر أيضاً: J. Lindsay-Poland, *Emperors in the Jungle: The Hidden History of the US in Panama* (Durham, NC: Duke University Press, 2003), and H. Johnston, *A Bridge Not Attacked: Chemical Warfare Civilian Research during World War II* (London: World Scientific, 2003).

المطير. مُسحت الموادّ الصلبة بمحلول كاوٍ، وجُمع ماء التطهير الملوَّث في مستوعبات تُحقّق المعايير الدولية للتخلّص منها في منشأة معالجةٍ وتخزين وتصريف مرخَّصة خارج الموقع. وفُجّرت المكوّنات المتفجّرة في الذخائر باستخدام عبوات ناسفة، وجُمعت الشظايا المعدنية وفُحصت بحثاً عن ملوّثات، ثم أُعيد تدويرها[28].

روسيا

أكملت روسيا تدمير مخزون أسلحتها الكيميائية في 27 أيلول/سبتمبر 2017[29]. وشكرت روسيا للدول التي آزرتها في هذا الجهد. وشكّل مجموع الإسهامات طوال أكثر من 20 سنة نحو 10 بالمئة من إجمالي تكلفة التدمير[30].

الولايات المتّحدة

بحلول 31 تشرين الأول/أكتوبر 2017، أكملت الولايات المتّحدة تدمير 91 بالمئة من أسلحتها الكيميائية من الفئة الأولى[31]. وقد شارف بناء منشأتها الأخيرة لتدمير الأسلحة الكيميائية في بلو غراس بولاية كنتاكي على الانتهاء ومن المقرّر شروعها في عمليات واسعة النطاق في عام 2020[32].

(28) OPCW, Executive Council, «Panama: Concept Plan for the Destruction of Eight Old Chemical Weapons,» EC-85/NAT.2, 16 June 2017.

(29) OPCW, «OPCW Marks Completion of Destruction of Russian Chemical Weapons Stockpile,» Press Release, 11 October 2017.

(30) الدول المشار إليها هي بلجيكا وكندا وجمهورية التشيك وفنلندا وفرنسا وألمانيا وأيرلندا وإيطاليا وهولندا ونيوزيلندا والنرويج وبولندا وسويسرا والسويد والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة. لمعرفة مزيد من التفاصيل عن مساعدة الروس في تدمير أسلحتهم الكيميائية، انظر: J. Hart, «Assistance for the Destruction of Chemical Weapons in the Russian Federation: Political and Technical Aspects,» paper presented at: The Conference on Strengthening European Action on WMD Non-Proliferation and Disarmament: How Can Community Instruments Contribute?, Brussels, 7–8 December 2005.

(31) OPCW, Conference of the States Parties, «Opening Statement by the Director-General to the Conference of the States Parties at its Twenty-Second Session,» C-22/DG.20, para. 9, p. 2.

المراد بالأسلحة الكيميائية من الفئة الأولى تلك الأسلحة المعتمدة على موادّ كيميائية تظهر في الجدول 1 في ملحق اتّفاقية الأسلحة الكيميائية الخاصّ بالموادّ الكيميائية وقطعها ومكوّناتها. لمعرفة «نظام التدمير» الخاصّ بالأسلحة الكيميائية من الفئة 1، انظر: CWC, Verification Annex, Part IV(A), paras. 15–17.

(32) OPCW, C-22/DG.20, para. 9, p. 2.

IV تحديد الأسلحة البيولوجية

جون هارت

اتّفاقية الأسلحة البيولوجية والسامّة (BTWC) لسنة 1972 هي الصكّ القانوني الرئيس لمكافحة الحرب البيولوجية[1]. وقد انضمّت ساموا إلى الاتّفاقية في عام 2017، وبلغ عدد الدول الأطراف في الاتّفاقية 179 دولة لغاية كانون الأول/ديسمبر 2017.

نظام معاهدة اتّفاقية الأسلحة البيولوجية والسامة

يعتمد نظام المعاهدة على عملية متطوّرة يرجع تاريخها إلى عام 2002، حين وافق مؤتمر الاستعراض الخامس على مجموعة أوّلية لاجتماعات في عملية سنوية تتخلّل الدورات. أهمّ القضايا التي نوقشت في مؤتمر الاستعراض الثامن في عام 2016، وفي اجتماع الدول الأطراف (MSP) كانت تحديد إن كان يجب على عملية سنوية تتخلّل الدورات أن تشير إلى صكّ مُلزم قانوناً (LBI) كموضوع تفاوضي؛ وإذا كانت الحال كذلك، تحديد إن كان يجب أن تشمل ولاية عملية تتخلّل الدورات إمكان عقد اجتماع خبراء لإعادة النظر في الصكّ أو التوصية بأن يُعيد مؤتمر الاستعراض التاسع النظر في مفاوضات 1995 ـ 2001 بتشكيل فريق مخصَّص لتعزيز الامتثال للمعاهدة[2]. لم

---

(1) للاطّلاع على ملخّص وعلى تفاصيل متعلّقة باتّفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسامّة، وتدمير تلك الأسلحة (BTWC)، انظر الملحق (أ)، القسم I في هذا الكتاب.

(2) BTWC 2017 Meeting of States Parties, «Intersessional Programme,» Submitted by Venezuela on behalf of the Group of the Non-Aligned Movement and Other States, BWC/MSP/2017/WP.21, 5 Dec. 2017, para. 9, pp. 2–3.

انظر أيضاً N. Sims, *The Evolution of Biological Disarmament*, SIPRI Chemical and Biological Warfare Studies; no. 19 (Oxford: Oxford University Press, 2001), pp. 112–191.

يأت البيان الختامي لمؤتمر الاستعراض الثامن على ذكر الصكّ، لكنّ بيان اجتماع الدول الأطراف لعام 2017 ألمح إلى صكّ كهذا[3].

واصل نظام المعاهدة العمل تحت قيود مالية لتأخّر الحكومات في سداد إسهاماتها المقدّرة أو عدم سدادها[4]. وفي 7 كانون الأول/ديسمبر 2017، لخّصت وحدة دعم التنفيذ (ISU) وضع الموازنة ومتطلّبات نظام المعاهدة[5]. وقد قُدّرت تكلفة اجتماع الدول الأطراف في الأعوام 2017 ـ 2020 بنحو 208,100 دولار[6]. ولخّصت أيضاً تكاليف اجتماعات اتّفاقية الأسلحة البيولوجية والسامة السنوية حتى الساعة (انظر الجدول الرقم (8 ـ 4)).

الجدول الرقم (8 ـ 4)

التكلفة المقدَّرة للعمليات التي تتخلّل دورات اتّفاقية الأسلحة البيولوجية والسامّة

البرنامج الذي يتخلّل الجلسات	التكلفة/السنة (دولار)
اجتماعات الدول الأطراف لأعوام 2017 ـ 2020	1109500(*)
مؤتمر الاستعراض الثامن لعام 2016	1966700
الأعوام 2012 ـ 2015	1943400
مؤتمر الاستعراض السابع لعام 2011	2010300
الأعوام 2007 ـ 2010	721700
مؤتمر الاستعراض السادس لعام 2006	1344900
الأعوام 2003 ـ 2005	542700
فريق مخصَّص لعام 2001	1357100
فريق مخصَّص لعام 2000	2926300
فريق مخصَّص لعام 1999	2489739
المجموع	**16412339**

(*) = رقم تقديري.

المصدر: D. Feakes, «Potential Cost Implications,» BTWC Implementation Support Unit, 7 December 2017.

(3) لذلك، يجب تكريس مؤتمر الخبراء الخامس لـ «دراسة النطاق الكامل للمقاربات والخيارات لزيادة ترسيخ الاتّفاقية وعملها عبر تدابير قانونية إضافية محتملة أو تدابير أخرى ضمن إطار عمل الاتّفاقية». انظر: BTWC 2017 Meeting of States Parties, «Report of the Meeting of States Parties,» BWC/MSP/2017/6, 19 December 2017, p. 8.

لمزيد من المعلومات عن الصكّ الملزم قانوناً، انظر أيضاً: BTWC 2017 Meeting of States Parties, «Intersessional Programme,» Submitted by Venezuela on behalf of the Group of the Non-Aligned Movement and Other States, BWC/MSP/2017/WP.21, p. 2.

(4) مثلاً: United Nations, Secretariat, «Status of contributions of BWC, CCW, CCM, OTW as at 30 September 2017,» 30 September 2017.

(5) D. Feakes, «Potential Cost Implications,» BTWC Implementation Support Unit, 7 December 2017

(6) المصدر نفسه، الشريحة 3.

اجتماع الدول الأطراف في عام 2017

التأم مؤتمر الاستعراض الثامن لاتّفاقية الأسلحة البيولوجية والسامّة في عام 2016، وأرجأ مسألة تحديد إن كان يجب عقد اجتماعات الدول الأطراف السنوية في أعوام 2018 ـ 2020؛ وفي هذه الحالة تحديد كيفية إعداد برنامج العمل(7). هاتان القضيتان الرئيستان اللتان ناقشهما اجتماع الدول الأطراف لعام 2017 حين التأم في 4 ـ 8 كانون الأول/ديسمبر برئاسة سفير الهند سينغ غيل.

عُقدت اجتماعات كثيرة في المرحلة التي سبقت اجتماع الدول الأطراف، وكانت مدفوعة جزئياً بحاجة متصوَّرة إلى تقليص خطر الإرهاب البيولوجي ورفع مستوى الجاهزية لتفشّي الأمراض. مثال ذلك، عرضت روسيا قدرة مختبر نقّال في مؤتمر نظّمته وزارة الخارجية الروسية في سوشي في 1 ـ 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2017(8). وسعت اجتماعات أخرى لتوسيع العضوية في المعاهدة وتحسين تطبيق بنود المعاهدة على المستوى الوطني. واستضافت فيجي حلقة عمل لدول المحيط الهادئ الجزرية بدعم من مكتب الأمم المتّحدة لشؤون نزع السلاح ووحدة دعم التنفيذ والاتّحاد الأوروبي في 27 ـ 28 تموز/يوليو(9). موّل الاتّحاد الأوروبي أيضاً حلقة عمل دعماً لبرامج المساعدة الموسَّعة لدى اتّفاقية الأسلحة البيولوجية والسامة في 28 ـ 29 آذار/مارس، وحلقة عمل برلمانية أفريقية إقليمية جمعت مسؤولية أفارقة لمناقشة الاتّفاقية واستعراضها في 27 ـ 28 آذار/مارس(10).

وفي تشرين الأول/أكتوبر، عقدت الشراكة بين الأكاديميات (IAP) حلقة عمل في ألمانيا بشأن تقييم الآثار الأمنية المترتّبة على تكنولوجيا تعديل الجينوم(11). واستضاف مختبر سبيز في حزيران/يونيو حلقته الثالثة حول تطوير شبكة مختبر دعماً للاتّفاقية(12). واستضاف معهد روبرت كوك حلقة عمل حول مختبرات بيو رفرنس في أيلول/سبتمبر(13).

التقى ودعاء اتّفاقية الأسلحة البيولوجية والسامّة ـ روسيا والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة ـ لتطوير مقاربة مشتركة من أجل عملية أخرى تتخلّل الدورات. عُمّمت النتائج في اجتماع

---

(7) G. Pearson and N. A. Sims, *Report from Geneva: The BTWC Eighth Review Conference: A Disappointing Outcome*, Review; no. 46 (Brighton: Harvard Sussex Program, 2017).

(8) «International Conference «Global Biosecurity Challenges: Problems and Solutions»,» 1–2 November 2017, Annex 1.

(9) UN Office for Disarmament Affairs, «Fiji Hosts Regional Workshop to Promote Universalization of the Biological and Toxin Weapons Convention in the Pacific,» Press release, 3 August 2017.

(10) «PGA Regional Africa Workshop to Promote Ratification and Implementation of the Biological and Toxin Weapons Convention (BTWC),» 27–28 March 2017, Sierra Leone; and Permanent Delegation of the EU to the UN and Other International Organisations in Geneva, «Report: Workshop in Support of the Biological Weapons Convention Extended Assistance Programmes,» 28–29 March 2017.

(11) Inter-Academy Partnership, «Statement by the IAP Biosecurity Working Group,» December 2017.

(12) Spiez Laboratory, «UNSGM Designated Laboratories Workshop Report, Spiez, Switzerland, 20-22 June 2017,» September 2017.

(13) لمعرفة المزيد عن مشروع معهد روبرت كوك المعني بآلية الأمين العام للتحقيق (UNSGM)، انظر: Robert Koch Institute, «UNSGM-Projekt,» 24 June 2014.

الدول الأطراف كورقة عمل حظيت بدعم واسع من الأطراف[14]. رأت الحكومات أنّ ورقة العمل تحفة فنّية استثنائية ومرحَّب بها في ضوء التشنّجات الجيوسياسية الواسعة بين الدول الثلاث.

وفي ورقة موقف حظيت بدعم تسع دول غير أوروبية وأُدرجت في اجتماع الدول الأطراف، رأى الاتّحاد الأوروبي وجوب إحراز «مزيد من التقدّم الملموس» في «جميع القضايا الرئيسة»، ولا سيّما التطبيق والامتثال الوطني، وتدابير بناء الثقة (CBMs)، والعلوم والتكنولوجيا، والمادّة V الخاصّة بالتشاور والتعاون، والمادّة VII الخاصّة بالمساعدة، وتحقيق عضوية عالمية في المعاهدة[15]. وصرّح الاتّحاد الأوروبي بأنّه يرى أنّ «الهدف الرئيس للاجتماع» هو «الموافقة على برنامج يتخلّل الدورات، يقوّي [اتّفاقية الأسلحة البيولوجية والسامة] ويعزّز تطبيقها وعالميتها»[16].

اقترح الاتّحاد الأوروبي على الاجتماع أن يركّز على ستّ نواحٍ: (أ) «التطبيق والامتثال الوطني، بما في ذلك تقاسم المعلومات حول التشريعات وتدابير التطبيقً الوطنية للسيطرة على الكائنات العضوية المسبِّبة للأمراض، والسلامة البيولوجية، ومعايير الأمن البيولوجي، والتحاور مع أصحاب مصلحة من غير الحكومات»؛ (ب) «المزيد من العمل على [تدابير بناء الثقة] لتقديم تطمينات حول الامتثال عبر عمليات تبادل المعلومات وتعزيز الشفافية، وهذا يشمل زيادة ملاءمة استمارات تدابير بناء الثقة والقيام بمبادرات استعراض أقران طوعية»، (ج) «المساعدة والتعاون عملاً بالمادّة السابعة مع مراعاة الحاجات الضاغطة على صعيد بناء القدرة للرّد على حالات تفشّي الأوبئة»؛ (د) «العلوم والتكنولوجيا لاستعراض التطوّرات ذات الصلة بطريقة أكثر منهجية وتقييم أثرها، الإيجابي والسلبي، في اتّفاقية الأسلحة البيولوجية والسامّة؛ (هـ) «استعراض إجراءات اللجنة الاستشارية التي تتيح للدول الأطراف اللجوء إلى التشاور والتعاون الثنائي والمتعدّد الأطراف عملاً بالمادّة V»؛ (و) التعميم، وهذا يشمل إقرار خطّة عمل وعقد جلسات مخصَّصة لتعزيز الالتزام العالمي بالاتّفاقية»[17].

أنفق الاتّحاد الأوروبي 6.3 مليون يورو (نحو 7.7 مليون دولار) ونظّم 26 حلقة عمل منذ عام 2006 دعماً لبلوغ عضوية عالمية في المعاهدة وتطبيقها بفاعلية[18]. وأبدى الأطراف دعماً متواصلاً لبناء شبكة من المختبرات المحدّدة لمؤازرة آلية الأمين العام للتحقيق في مزاعم استخدام أسلحة

(14) BTWC 2017 Meeting of States Parties, «Elements of a Possible Intersessional Process,» Submitted by Russia, the UK and the USA, BWC/MSP/2017/WP.10, 30 Nov. 2017

(15) European Union External Action Service, «EU Statement on the Outcome of the 2017 Meeting of States Parties of the Biological and Toxin Weapons Convention (BTWC) Geneva,» 8 December 2017, p. 1.

(16) European Union External Action Service, «Meeting of States Parties to the Biological and Toxin Weapons Convention-EU Key Messages: Reaching Consensus on an Intersessional Programme,» 6 December 2017, p. 1.

وأبدت ألبانيا والبوسنة والهرسك وجورجيا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقاً وملدوفا والجبل الأسود وصربيا وتركيا وأوكرانيا تأييدها لهذا الرأي.

(17) European Union External Action Service, Ibid., p. 2.

(18) European Union External Action Service, «Meeting of the States Parties to the Biological and Toxin Weapons Convention-EU Key Messages on Universalisation,» 7 December 2017, p. 1.

كيميائية أو بيولوجية[19]. واستضافت ألمانيا وسويسرا مناسبة جانبية كُرّست لهذا الموضوع في 7 كانون الأول/ديسمبر.

نتائج اجتماع الدول الأطراف

جاءت نتائج اجتماع الدول الأطراف ترجمة للهيكلية واللغة اللتين طُوّرتا لعملية تتخلّل الدورات كما هو مبيَّن في الورقة المشتركة التي عمّمتها الدول الثلاث التي أُودعت لديها الاتّفاقية[20]. وستُعقد ثلاثة اجتماعات للدول الأطراف وخمس جولات اجتماعات للخبراء في أعوام 2018 ـ 2020[21].

سيلتئم اجتماع الخبراء **الأوّل** ثلاث مرّات، ولمدّة يومين في كلّ مرّة، لمناقشة وترسيخ فهم مشترك وعمل فاعل على صعيد التعاون والمساعدة، مع تركيز خاصّ على تعزيز التعاون والمساعدة بموجب المادّة X التي تشجّع على الاستخدامات السلمية لعلوم الحياة والتكنولوجيات ذات الصلة. ستستعرض هذه الاجتماعات، من جملة ما ستستعرضه، تشغيل وحدة دعم الاتّفاقية لقاعدة بيانات المساعدة والتعاون.

سيلتئم اجتماع الخبراء **الثاني**، لمدّة يومين في كلّ مرّة، لمناقشة وترسيخ فهم مشترك وعمل فاعل بشأن استعراض التطوّرات، وهذا يشمل تعديل الجينوم، في مجالات العلم والتكنولوجيا المتّصلة بالاتّفاقية. وذلك سيشمل دراسة «أيّ تطوّرات أخرى في العلوم والتكنولوجيا ولها صلة بالاتّفاقية، وأنشطة المنظّمات المتعدّدة الأطراف ذات الصلة»، كمنظّمة الصحّة العالمية (WHO)، والمنظّمة العالمية لصحّة الحيوان (OIE)، ومنظّمة الأغذية والزراعة للأمم المتّحدة (الفاو)، والاتّفاقية الدولية لحماية النباتات (IPPC)، ومنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW). سيستلزم ذلك مزيداً من التفاعل بين المجلس الاستشاري العلمي (SAB) التابع للمنظّمة والاجتماعات والعمليات التي تُجرى في إطار عمل اتّفاقية الأسلحة البيولوجية والسامّة.

سيلتئم اجتماع الخبراء الثالث ثلاث مرّات، ولمدّة يوم واحد في كلّ مرّة، لمناقشة وترسيخ فهم مشترك وعمل فاعل حيال تعزيز التنفيذ على المستوى الوطني. سيشمل ذلك دراسة كمّية ونوعية البيانات المقدّمة على صعيد تدابير بناء الثقة و«التدابير الفاعلة لمراقبة الصادرات، التزاماً بكلّ بنود الاتّفاقية التزاماً كاملاً، وهذا يشمل البند X». لكنّ الإحالة إلى البند X لا تعني تأييداً عامّاً من جانب الأطراف للضوابط الاستراتيجية للتجارة.

سيلتئم اجتماع الخبراء الرابع ثلاث مرّات، ولمدّة يومين في كلّ مرّة، لمناقشة وترسيخ فهم مشترك وعمل فاعل حيال المساعدة والردّ والجاهزية. وسيستلزم ذلك التعمّق في دراسة الاقتراحات

---

(19) آخر مرّة تمّ اللجوء فيها إلى آلية الأمين العام في عام 2013 بطلب من الحكومة السورية. لمعرفة المزيد عن هذه الآلية، انظر: United Nations Office for Disarmament Affairs.

(20) BTWC 2017 Meeting of States Parties, BWC/MSP/2017/WP.10.

(21) BTWC 2017 Meeting of States Parties, BWC/MSP/2017/6.

الروسية السابقة لمعاينة كيفية إسهام الوحدات الطبّية الأحيائية النقّالة في جاهزية الأطراف للردّ على تهديدات بيولوجية طبيعية أو مفتعَلة.

سيلتئم اجتماع الخبراء الخامس ثلاث مرّات، ولمدّة يوم واحد في كلّ مرّة، لمناقشة وترسيخ فهم مشترك وعمل فاعل حيال التعزيز المؤسّساتي للاتّفاقية. ستُدرَس في هذه الاجتماعات النطاق الكامل لمقاربات وخيارات تقوية الاتّفاقية، بما في ذلك اعتماد «تدابير قانونية إضافية محتملة أو تدابير أخرى ضمن إطار عمل الاتّفاقية». يمكن أن يعني ذلك تعديلات محتملة في محتوى تدابير بناء الثقة وهيكليتها ووضعها القانوني أو التفاعلات مع نظم قانونية أخرى قائمة أو مقترَحة. مثال ذلك، ربّما يوافق الأطراف في مؤتمر الاستعراض التاسع على جعل تدابير بناء الثقة مُلزمة قانوناً.

ستناقش الاجتماعات السنوية للدول الأطراف وترسّخ فهماً مشتركاً وعملاً فاعلاً حيال مخرجات اجتماعات الخبراء. ليس لدى العملية التي تتخلّل الدورات في الأعوام 2018 ـ 2020 سلطة صناعة القرار. وسيدرس مؤتمر الاستعراض التاسع في سنة 2021 عمل ونتائج هذه العملية لتكون أساساً محتملاً لاتّخاذ قرارات مُلزمة قانونياً أو قرارات من نوع آخر.

هناك أطرف راغبة في صرف التفاعلات بين الأعضاء نحو مناقشات امتثال أكثر تخصّصاً ـ إمّا لتُظهر وضعية الامتثال الحالية بطريقة أكثر شمولاً أو منهجية أو لإعادة النظر في مزاعم سابقة بشأن حصول انتهاكات ـ وهي واصلت التركيز على تعديلات محتملة لمحتوى عمليات تبادل المعلومات المُلزمة سياسياً حالياً وهيكليتها وطريقة معالجتها، لتعمل كتدابير بناء ثقة، بما في ذلك الاعتماد على الزيارات في منطقة البينيلوكس (بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ) لمنشآت علوم الحياة التي جرت عام 2015[22]. وهناك أطراف ترى أنّ تدابير بناء الثقة غير كافية في حدّ ذاتها، وأنّه يلزم الاتّفاق على صكّ مُلزم قانوناً لتكون بالمقابل الهدف. تمثّل حصيلة عام 2017 استمراراً للوضع الراهن حيث يجري تبادل المعلومات والآراء وخيرة الممارسات بشأن مختلف بنود الاتّفاقية في اجتماعات الخبراء ومؤتمرات الدول الأطراف السنوية بدعم من وحدة دعم التنفيذ التي مقرّها جنيف. ولا يزال نظام المعاهدة يركّز على العملية، ويبقى تطوّر هذا النظام مهمّاً منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي على الأقلّ ـ وإن لم يُذكَر ذلك أو يُغفل إلى حدّ ما[23].

---

(22) مثلاً: J. Revill, *Compliance Revisited: An Incremental Approach to Compliance in the Biological and Toxin Weapons Convention*, Occasional Paper; no. 31 (Monterey, CA: Center for Nonproliferation Studies, 2017); W. S. Carus, «A Century of Biological-Weapons Programs, 1915–2015: Reviewing the Evidence,» *Nonproliferation Review*, vol. 24, nos. 1–2 (2017), pp. 129–153, and BTWC 2015 Meeting of States Parties, «Outline of Key Features and Objectives,» Submitted by Belgium, Luxembourg and the Netherlands, BWC/MSP/2015/MX/WP.13, 6 August 2015.

(23) انظر مثلاً: J. P. Zanders, J. Hart, and F. Kuhlau, «Biotechnology, Biological Defence Research and the BTWC,» *SIPRI Yearbook 2002*, pp. 680–683 [on biodefence projects]; M. Leitenberg and R. A. Zilinskas, *The Soviet Biological Weapons Program: A History* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2012) [on legacies of former state BW programmes]; M. Wheelis, L. Rózsa, and M. Dando, *Deadly Cultures: Biological Weapons Since 1945* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2005), and Sims, *The Evolution of Biological Disarmament*.

عرض فرِد إيكلي، كان أستاذاً في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا (MIT) ثمّ أصبح مدير وكالة مراقبة التسلّح ونزع الأسلحة الأمريكية، في عام 1961 إطار عمل نموذجياً لدراسة التعامل مع انتهاكات اتّفاقيات نزع الأسلحة وتحديدها. وفيه لحظ: «أن الدليل على حصول انتهاك ما يجب أن يكون... قوياً لإقناع الناس بحجيّته ونزاهته. وستكون أي نتيجة تتوصّل إليها منظّمة دولية مؤثّرةً في هذا الصدد، ولا سيّما في الرأي العام خارج الدول المتأثّرة مباشرة»[24]. ويمكن للدول الأطراف في اتّفاقية الأسلحة البيولوجية والسامّة أن تنظر مستقبلاً في الدروس التي تستفيدها الاتفاقية من تحليل إيكلي وتنبيهه إلى أن أطر التحقّق يجب أن تقدّم أدلّة تقبلها كل الدول بوصفها ذات حجّية ونزيهة.

إضافة إلى ذلك، أكّد مشروع تاريخي استغرق ثلاث سنوات أنجزته مؤخّراً جامعة سَسِكس وجامعة لندن أنّ قضايا تحديد الأسلحة الكيميائية والبيولوجية شديدة الترابط[25]. وهذا يقتضي استمرار تعاضد تطبيق اتّفاقية الأسلحة البيولوجية والسامّة مع اتّفاقية الأسلحة الكيميائية لعام 1993، من طريق مزيد من المشاورات التي تُجريها وحدة تنفيذ الاتّفاقية والمجلس الاستشاري العلمي حول التطوّرات العلمية والتكنولوجية ذات الصلة في علوم الحياة والكيمياء. وستتيح اجتماعات العملية التي ستتخلّل الدورات في الأعوام 2018 ـ 2020 برنامجاً لتحقيق فهم مشترك حول الاتّجاهات البعيدة المدى لنظام المعاهدة والآثار المترتّبة عليها بالنسبة إلى نزع الأسلحة المتعدّد الأطراف وتحديد السلاح بوجه عام.

---

(24) F. C. Iklé, «After Detection-What?,» *Foreign Affairs*, vol. 39, no. 2 (January 1961), p. 218.

(25) B. Balmer, C. McLeish, and A. Spelling, *Understanding Biological Disarmament: The Historical Context of the Origins of the Biological Weapons Convention (BWC)* (London: University College London, 2017).

الفصل التاسع

تحديد الأسلحة التقليدية

إيان دايفس

عرض عام

بات تنظيم فئات الأسلحة المختلفة بمنزلة وسيلة لمحاولة زيادة الامتثال للقانون الدولي الإنساني موضوعاً مهمّاً في تحديد الأسلحة التقليدية. لكنّ المشاركة في الاتّفاقيات الإنسانية للحدّ من التسلّح أبعد ما يكون عن العالمية، بينما لا تزال الدول الأطراف في اتّفاقيات كهذه تواجه تحدّيات كثيرة في التنفيذ. واستناداً إلى بعض الدول وجماعات المجتمع المدني، هناك ثغرات أيضاً في الحدّ من الأسلحة لأسباب إنسانية وقانون نزع السلاح ويلزم معالجتها. وفي عام 2017، تواصلت المفاوضات الرامية إلى التصدّي لبعض من هذه التحدّيات ضمن إطار عمل اتّفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معيّنة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر لعام 1981 (اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة)؛ انظر القسم I؛ واتّفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادّة للأفراد وتدمير تلك الألغام لعام 1997 (اتّفاقية الألغام المضادّة للأفراد)، انظر القسم II؛ والاتّفاقية بشأن الذخائر العنقودية لعام 2008 (CCM) التي نناقشها في القسم III.

انضمّت أفغانستان ولبنان إلى اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة في عام 2017، ليصبح عدد الدول الأطراف 125 دولة. كما أنّ هذه الاتّفاقية أدت إلى مناقشات حول كيفية تنظيم تكنولوجيات جديدة أو ناشئة. انصبّ التركيز في عام 2017 على منظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل (LAWS). ولأوّل مرّة، دارت هذه المناقشات على مستوى فريق خبراء حكوميين (GGE) ركّز على الأبعاد التكنولوجية والعسكرية والأخلاقية/القانونية للتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتّاكة. ومع أنّه لم تُتَّخذ قرارات جوهرية، فقد صدرت توصيات بأن يجتمع الفريق مرّة أخرى في

عام 2018 لمدّة 10 أيام مع تركيز على تصنيف المنظومات الخاضعة للدراسة والآثار المترتّبة على التفاعل بين الإنسان والآلة.

أودت أسلحة متفجّرة بحياة 15399 مدنياً على الأقلّ في الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2017، بزيادة بنسبة 42 في المئة على المدّة ذاتها في عام 2016. لكنّ القلق الدولي المتعاظم حيال استخدام أسلحة حارقة وأسلحة متفجّرة في مناطق آهلة بالسكّان، وهذا يشمل الأجهزة المتفجّرة الارتجالية من قِبل جماعات مسلّحة من غير الدول، لم يُفضِ إلى نتائج ملموسة جديدة في المناقشات التي دارت ضمن إطار اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة. وما زاد غياب التوافق شدّة إلغاء اجتماعات خبراء كثيرة لنقص التمويل. لكنّ الدول الأطراف وافقت على التعمّق في بحث بعض القضايا في عام 2018.

في عام 2017، باتت سريلانكا الدولة الطرف الـ163، وفلسطين الدولة الطرف الـ164 في اتّفاقية الألغام المضادّة للأفراد التي احتفلت بذكراها السنوية العشرين في أيلول/سبتمبر. حصدت هذه الألغام في عام 2016 أكبر عدد من الضحايا على مستوى العالم منذ عام 1999، وذلك عائد أساساً إلى النزاعات المسلّحة في أفغانستان وليبيا وأوكرانيا واليمن. وأعلنت الجزائر وموزمبيق خلوّ أراضيهما من الألغام الأرضية في 2017، لكنّ 57 دولة وأربع مناطق أخرى بقيت ملوّثة بالألغام. كما دارت في عام 2017 مناقشات حول الألغام عدا الألغام المضادّة للأفراد (MOTAPM) ضمن إطار اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة.

صادقت بنين ومدغشقر على اتّفاقية الذخائر العنقودية (CCM) في عام 2017، ليصل إجمالي عدد الدول الأطراف فيها إلى 102 دولة. واستمرّ استخدام الذخائر العنقودية في سورية واليمن في عام 2017.

I اتّفاقية تقييد استعمال أسلحة تقليدية معيّنة

إيان دايفس
ومايكا فربروغن

تحديد الأسلحة لدواعٍ إنسانية

تمثّل الأعراف والمبادئ الإنسانية أساس نظم كثيرة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح[1]. ذهب جلّ التركيز على التكنولوجيات التقليدية في السنين الأخيرة (1990 ـ 2010) إلى الذخائر العنقودية والألغام الأرضية، إضافة إلى الجهود الرامية إلى الحدّ من انتشار الأسلحة الصغيرة. تضمّنت هذه الجهود خطوات لتحسين معايير إنتاج الأسلحة والاتّجار بها واستخدامها، إضافة إلى أشكال حظر فئة بأكملها من الأسلحة. تتبنّى اتّفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معيّنة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر لعام 1981 (اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة) كِلتا المقاربتين. تحظر اتّفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (اتّفاقية الألغام المضادّة للأفراد)، التي سنناقشها في القسم II، واتّفاقية الذخائر العنقودية (CCM)، التي سنناقشها في القسم III، فئة بأكملها من الأسلحة، وإن كانت فئة ضيّقة نسبياً. نستعرض في هذا القسم المفاوضات التي جرت ضمن إطار اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة. ونعاين أيضاً الجهود

---

(1) زيد في توسيع نصّ القانون الدولي لنزع السلاح لدواعٍ إنسانية في عام 2017 بإقرار معاهدة حظر الأسلحة النووية في 7 تموز/يوليو. انظر المناقشة في الفصل السابع، القسم I. لمعرفة التطبيق الأوسع للأعراف والمبادئ الإنسانية على تحديد الأسلحة، انظر: I. Anthony, «International Humanitarian Law: ICRC Guidance and its Application in Urban Warfare,» *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 545–553.

لقراءة نقدية في سياق تاريخي لأجندة نزع الأسلحة لدواعٍ إنسانية، انظر: N. Cooper, «Humanitarian Arms Control and Processes of Securitization: Moving Weapons along the Security Continuum,» *Contemporary Security Policy*, vol. 32, no. 1 (2011), pp. 134–158, and B. Docherty, «Ending Civilian Suffering: The Purpose, Provisions, and Promise of Humanitarian Disarmament Law,» *Austrian Review of International and European Law*, vol. 15 (2010), pp. 7–44.

الجارية لتوسيع نطاق اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة، ولا سيّما المناقشات حول منظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل، واستخدام الأسلحة المتفجّرة في المناطق الآهلة بالسكان (EWIPA) والأسلحة الحارقة، التي كانت محور تركيز المفاوضات على التكنولوجيات التقليدية في السنين الأخيرة.

نطاق الاتّفاقية

تحظر اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة وبروتوكولاتها الخمسة أو تقيّد استخدام أنواع معيّنة من الأسلحة تُسبّب للمتحاربين معاناة غير لازمة أو غير مبرَّرة أو تؤثّر في المدنيين بطريقة عشوائية[2]. تسمّى هذه الاتّفاقية معاهدة إطارية يمكن في إطارها إبرام اتّفاقيات معيّنة في صورة بروتوكولات. ولغاية آخر كانون الأول/ديسمبر 2017، بلغ عدد الدول الأطراف في الاتّفاقية الأصلية وبروتوكولاتها 125 دولة. وانضمّت أفغانستان ولبنان إلى الاتّفاقية عام 2017. لكن ليس كلّ الدول الأطراف صادق على كلّ البروتوكولات المعدَّلة أو الإضافية.

هذه الاتّفاقية مهمّة أيضاً لمواجهة التحدّيات التي يمثّلها تطوير أو استخدام أسلحة جديدة ومنظوماتها على صعيد القانون الدولي الإنساني (IHL). تضمّنت الاتّفاقية في الأصل ثلاثة بروتوكولات: حظر استخدام الأسلحة التي تحتوي على أجزاء لا يمكن اكتشاف وجودها في جسم الإنسان بالأشعّة السينية (البروتوكول الأوّل)؛ وتنظيم استخدام الألغام الأرضية والفخاخ المتفجّرة والأجهزة المماثلة (البروتوكول الثاني)؛ والحدّ من استخدام الأسلحة الحارقة (البروتوكول الثالث). وأضافت الدول بروتوكولين آخرين في السنين التالية: أضيف البروتوكول الرابع الذي يحظر استخدام ونقل أسلحة الليزر المسبّبة للعمى في عام 1996؛ وأُضيف البروتوكول الخامس المعنيّ بمخلّفات الحرب من المتفجّرات في عام 2003. علاوة على ذلك، وسّعت التعديلاتُ الاتّفاقية وقوّتها، إذ توسّع نطاقها في عام 2001 مثلاً ليشمل أوضاع نزاع مسلّح داخل الدول.

أظهرت هذه التطوّرات أنّ اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة أداة دينامية للردّ على التقدّم في تكنولوجيا الأسلحة والتطوّرات في طبيعة النزاع المسلّح وخوضه، وإن يتوجّب في الغالب سلوك مسار يوازن بين الحاجات الإنسانية والمتطلّبات الاستراتيجية العسكرية. لكنّ التوفيق بين الحاجات الإنسانية والمتطلّبات الاستراتيجية العسكرية ازداد صعوبة في السنين الأخيرة لاختلاف الآراء في تفسير عبارة «المتطلّبات الاستراتيجية العسكرية» واستغلال طريقة عمل الاتّفاقية المبنيّة على إجماع الآراء، وهو ما أوصل مناقشات كثيرة ضمن إطار الاتّفاقية إلى حالة استعصاء. لكن لا يزال جميع الدول الأطراف في الاتّفاقية يلتقون بانتظام إمّا في اجتماع سنوي للأطراف المتعاقدة السامية (الدول

(2) للاطلاع على ملخّص لاتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة، انظر الملحق (أ)، القسم I في هذا الكتاب.

الأطراف) أو في مؤتمر استعراض (كلّ خمس سنين)، حيث يتدارسون أيضاً عمل فريق الخبراء الحكوميين (GGE) الذي تألّف في عام 2001 والتأم في صور متنوّعة منذ ذلك الحين.

انقسمت الدول في مؤتمر الاستعراض الخامس في عام 2016 إلى فريقين، ساند الأوّل تدابير جديدة أو استعراضات لبعض البروتوكولات القائمة لمعالجة الضرر الإنساني الناجم عن استخدام الأسلحة المتفجّرة في المناطق الآهلة بالسكّان، والأسلحة الحارقة والتكنولوجيات الجديدة؛ بينما جادل الثاني بأنّ القانون الحالي كافٍ وأنّ الحاجة تقتصر على تحسين الامتثال له. وكانت الحصيلة النهائية مؤتمر الاستعراض لعام 2016 الذي أخفق في إحراز أيّ تقدّم في معالجة هذه القضايا(3).

عُقدت عدّة اجتماعات في إطار اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 في المرحلة التي سبقت اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية في المدينة في 22 ـ 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2017: (أ) اجتماع الخبراء الحكوميين المعنيّ بمنظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل (LAWS) في 13 ـ 17 تشرين الثاني/نوفمبر؛ (ب) المؤتمر الحادي عشر للأطراف المتعاقدة السامية المعنيّ بالبروتوكول الخامس في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2017؛ (ج) المؤتمر السنوي التاسع للأطراف المتعاقدة السامية المعنيّ بالبروتوكول الثاني المعدَّل في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2017. إلّا أنّ أسباباً مالية حالت دون عقد اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين التي كانت مزمَعة في نيسان/أبريل وفي آب/أغسطس للتباحث في منظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل وكذلك اجتماعات الخبراء للتحضير لمؤتمرات البروتوكول الخامس والبروتوكول الثاني المعدَّل. وفي تموز/يوليو 2017، عمّم رئيس المؤتمر السفير البريطاني ماثيو رولاند اقتراحات لتصحيح الوضع المالي الضعيف للاتّفاقية(4). يرجع نقص تمويل الاتّفاقية إلى توليفة من ديون مستحَقَّة على دول أعضاء معيّنة لم تسدّد اشتراكاتها المقدَّرة وتطبيق نظام إدارة مالية معقّد في الأمم المتّحدة، لأنّه يشترط سداد كلّ الأموال اللازمة لاجتماع معيّن قبل التئامه.

فريق الخبراء الحكوميين المعنيّ بمنظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل

غدت اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة من جديد محور نقاش دبلوماسي حول أخطار منظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل(5). لكن مرّت سنوات على مناقشات الخبراء التي لم تنقطع، ولا تزال هذه المنظومات مفتقرة إلى تعريف متفق عليه بوجه عام، مع أنّ المجتمع المدني يصفها

---

(3) انظر مناقشة مؤتمر استعراض اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة لعام 2016 في: I. Davis [et al.], «Humanitarian Arms Control Regimes: Key Developments in 2016,» *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 554–561

(4) Letter of the Chairperson, Ambassador Matthew Rowland of the United Kingdom, dated 6 July 2017, containing the Non-paper on the financial issue.

(5) انظر: *SIPRI Yearbook 2014* and *SIPRI Yearbook 2017* for earlier accounts of the discussion on the regulation of LAWS: I. Anthony and C. Holland, «The Governance of Autonomous Weapons,» *SIPRI Yearbook 2014*, and Davis [et al.], «Humanitarian Arms Control Regimes: Key Developments in 2016».

في العادة بأنّها أسلحة قادرة على انتقاء أهدافها وضربها، وهذا يشمل استهداف الأفراد، من دون مشاركة مباشرة من مشغّل بشري[6].

تخضع هذه المنظومات لمناقشة دولية بين الحكومات ضمن إطار عمل اتّفاقية الأسلحة المعيّنة منذ عام 2014، وهي نوقشت بين عامي 2014 و2016 في سياق اجتماعات الخبراء غير الرسمية. وفي أثناء مؤتمر الاستعراض الخامس للاتّفاقية في كانون الأول/ديسمبر 2016، تقرّر خضوع هذه المنظومات للمناقشة ضمن إطار فريق خبراء حكوميين، عملاً بتوصية اجتماع الخبراء. كما أقرّ مؤتمر الاستعراض الخامس توصيته بشأن المواضيع التي يجب مناقشتها، وأبرزها تحديد خصائص منظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل وتوسيع تعريف عملي لهذه المنظومات، إضافة إلى تطبيق المبادئ والقوانين الدولية ذات الصلة، ولا سيّما القانون الدولي الإنساني. كما صدرت توصيات بأن يعاين فريق الخبراء الحكوميين: (أ) الامتثال لقانون حقوق الإنسان الدولي متى كان صالحاً للتطبيق؛ (ب) المسؤولية والمساءلة القانونية والسياسية؛ (ج) المسائل الأخلاقية والمعنوية؛ (د) الانعكاسات على الأمن والاستقرار الإقليميَّين والدوليَّين؛ (هـ) الانعكاسات على الحدّ الأدنى للحكم بوجود نزاعات مسلّحة؛ (و) خطر سباق تسلّح؛ (ز) أخطار الانتشار، بما في ذلك من وإلى جماعات فاعلة من غير الدول؛ (ح) أخطار ذات صلة بالعمليات السيبرانية[7]. وتقرّر أن يلتقي فريق الخبراء الحكوميين لمدّة عشرة أيام في عام 2017، على أن يكون الاجتماع الأول في 24 ـ 28 نيسان/أبريل 2017 أو في 21 ـ 25 آب/أغسطس 2017؛ والاجتماع الثاني في 13 ـ 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2017. لكنّ الاجتماع الثاني هو الوحيد الذي التأم بسبب مشكلات الموازنة التي تقدّم الحديث عنها. ترأس فريق الخبراء الحكوميين أمانديب سينغ غيل، سفير الهند في مؤتمر نزع السلاح[8].

ليس هناك تعريف واحد متَّفَق عليه لمنظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل، وتعثّرت مناقشات دبلوماسية كثيرة سابقة ناقشت هذه القضية بسبب محاولة الوصول إلى تعريف عملي. وتلافياً لهذا الاستعصاء، وجّه الرئيس سينغ غيل فريقَ الخبراء الحكوميين بعيداً من المناقشات المعنيّة بتعريف هذه المنظومات، ليكون هدفه في المقابل تطوير فهم مشترك أفضل للقضايا الرئيسة[9]. تألّف الجزء الرئيس من برنامج العمل من ثلاثة أفرقة معنيّة بالأبعاد التكنولوجية والعسكرية والقانونية والأخلاقية للتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتّاكة

(6) لعرض مفصّل لما تعنيه منظومات الأسلحة الفتّاكة ذاتيّة التشغيل وطريقة عملها، انظر: V. Boulanin and M. Verbruggen, *Mapping the Development of Autonomy in Weapon Systems* (Stockholm: SIPRI, 2017).

(7) Davis [et al.], «Humanitarian Arms Control Regimes: Key Developments in 2016,» p. 560.

(8) United Nations, «Final Document of the Fifth Review Conference,» CCW/CONF.V/10, 23 December 2016.

(9) A. Singh Gill, Chairperson of the Group of Governmental Experts on LAWS, United Nations, Food-for-thought Paper, CCW/GGE.1/2017/WP.1, 4 September 2017.

الذاتيّة التشغيل، وبمناقشة تفاعلية حول ورقة «مادّة التفكير» التي قدّمها الرئيس ومناقشة الخطوات المقبلة[10].

أظهرت عروض الخبراء والنقاشات العامّة طائفة واسعة من وجهات النظر في نواحي المواضيع الثلاثة. ركّز الفريق **الأوّل** على الأبعاد التقنية وقضايا متصوَّرة كوجود ذكاء عام اصطناعي (أو ذكاء فائق)، وسرعة تطوّر الذكاء الاصطناعي والتحدّيات على صعيد تطوير ذكاء اصطناعي موثوق به وآمِن. وبرغم تفاوت تحليلات هذه التطوّرات التكنولوجية والتكهّنات بشأنها، اتّفق جميع الأفرقة على استبعاد أن يؤدّي حظرٌ لمنظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل إلى عرقلة الاستخدامات السلمية للذكاء الاصطناعي[11].

ركّز الفريق **الثاني** على الأبعاد العسكرية واستعرض أثر التشغيل الذاتي في الحرب، كالنواحي التي يرَجَّح استخدامه فيها وأثره الأكبر، وكيفية مكاملته مع نظم القيادة والسيطرة القائمة. وساد توافق عامّ بين الخبراء والدول على السواء على وجوب المحافظة على السيطرة البشرية في صورة ما على منظومات الأسلحة، ولا سيّما في مجال اختيار الأهداف وضربها. لكن لم يحصل إجماع على ماهيّة ما تستلزمه السيطرة البشرية، إذْ رأت دولٌ عدم وجود أخطار أخرى مصاحبة لمنظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل ويتعذّر التعامل معها بالاقتصار على ممارسة سيطرة بشرية مناسبة.

عالج الفريق **الثالث** الأبعاد القانونية والأخلاقية، لكن تعذّر الوصول إلى اتّفاق على غير القضايا الأكثر جوهرية: **أوّلاً**، إذا توافقت أغلبية الدول على إمكان أن تكون استعراضات المادّة 36 وسيلة ممتازة لضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني، فهي لم توافق على أنّها كافية في حدّ ذاتها للتعامل مع التحدّيات التي تُوجدها منظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل[12]. **ثانياً**، إذا اتّفقت جميع الدول على قابلية تطبيق القانون الدولي الإنساني على منظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل، تفاوتت الآراء حول إمكان تطبيق قانون حقوق الإنسان الدولي على منظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل، مثل الحقّ في الحياة، والمحاكمة العادلة، والتجمّع السلمي والكرامة الإنسانية[13].

أشار الرئيس سينغ غيل في تلخيصه للنقاشات إلى الحاجة إلى تطوير الفهم المشترك لمنظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل. اقترحت دول كثيرة اعتماد تعريف عملي، لكنّ هذه المقاربة لم تتكلّل بالنجاح أيضاً. وذكر الرئيس غيل أنّ ذلك عاقبة الاختلاف بشأن النطاق. من جملة نقاط

---

(10) A. Singh Gill, Chairperson of the Group of Governmental Experts on LAWS, United Nations, «Provisional Programme of Work,» CCW/GGE.1/2017/2/Rev.1, 8 November 2017.

(11) Reaching Critical Will, «CCW Report,» vol. 5, no. 2 (14 November 2017), p. 5.

(12) استعراضات المادّة 36 عبارة عن استعراضات قانونية لمعرفة إن كانت الأسلحة الجديدة، ووسائل أو طرائق المحاربة منسجمة مع واجبات دولة ما بموجب القانون الدولي. لمزيد من المعلومات عن استعراضات المادّة 36، انظر: V. Boulanin and M. Verbruggen, *Article 36 Reviews: Dealing with the Challenges Posed by Emerging Technologies* (Stockholm: SIPRI, 2017).

(13) Reaching Critical Will, «CCW Report,» vol. 5, no. 3, 15 November 2017.

الخلاف الجوهرية تحديد إن كان يجب أن يتضمّن التعريف منظومات منتشرة أصلاً أم لا، وما إذا كان يجب الاقتصار في تطبيقه على المنظومات الهجومية أم على الهجومية والدفاعية معاً، وما إذا كان يجدر تمييز المنظومات الذاتيّة التشغيل بالكامل عن المنظومات شبه ذاتيّة التشغيل. وفي حين رأت دول أنّه ليس لمنظومات الأسلحة الذاتيّة التشغيل بالكامل وجود بعد، شدّدت دول أخرى على تكنولوجيات السلائف أو على نشر تكنولوجيات ذات قدرة تشغيل ذاتي متزايدة بإبراز مدى صعوبة هذا التمييز. كما أنّ بعض الدول اعتبرت التعريفات العملية سابقة لأوانها في هذه المرحلة من النقاش. وبعيداً من مسألة التعريفات العملية، تأسّف الرئيس غيل على انقضاء 18 شهراً من دون إجراء مناقشة رسمية لمنظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل. وأعربت أغلب الدول عن اهتمامها بالانتقال إلى مرحلة جديدة والبدء بتطوير ردود سياسية وقانونية ملموسة، لكنّ الإجماع لازم لفعل ذلك، وهو أمر لم يتحقّق بعد. لذلك، أكّدت الدول عزمها على الإكثار من مناقشة هذا الموضوع في عام 2018[14].

اقتُرحت حلول مختلفة للسير بالمناقشات قدُماً. وضع ائتلاف المجتمع المدني القضية على أجندة الأسلحة التقليدية، وهو يدعو في حملة وقف الروبوتات القاتلة إلى حظر استخدام منظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل. البرازيل والعراق وأوغندا آخر الدول التي أفصحت عن تأييدها لفرض حظر، بينما تؤيّد 22 دولة هذه المقاربة[15]. الخياران الآخران اللذان دارت حولهما أكثر النقاشات في عام 2017 هما صكّ قانون جديد مُلزم قانوناً لتنظيم هذه المنظومات، وهذا اقتراح حركة عدم الانحياز؛ وإعلان سياسي حول هذه المنظومات، وهذا اقتراح فرنسا وألمانيا. إضافة إلى ذلك، نوقش إمكان تجميد تطوير هذه المنظومات واستخدامها. غير أنّ عدداً صغيراً جداً من الدول، ولا سيّما الولايات المتّحدة وروسيا، رأت أنّ السير في المناقشة قدُماً مبْكر جداً، وآثرت التركيز على تحقيق نتائج ملموسة[16]. وأنهى فريق الخبراء الحكوميين أعماله بالتوصية بأن يلتقي لمدّة 10 أيام في عام 2018 لاستئناف المناقشات. وأشار التقرير النهائي للفريق إلى أنّه في سياق تركيز المناقشات على خصائص المنظومات التي تتم دراستها، تُستحسن الدعوة إلى فهم مشترك وزيادة تقييم التفاعل بين البشر والآلات[17].

---

(14) United Nations, Group of Governmental Experts of the High Contracting Parties to the Convention on Prohibitions or Restrictions on the Use of Certain Conventional Weapons Which May Be Deemed to Be Excessively Injurious or to Have Indiscriminate Effects, Report of the 2017 Group of Governmental Experts on Lethal Autonomous Weapons Systems (LAWS), CCW/GGE.1/2017/CRP.1, Geneva, 20 November 2017, Annex II: Chair's Summary of the discussion.

(15) الدول التسع عشرة المتبقية هي الجزائر والأرجنتين وبوليفيا وتشيلي وكوستاريكا وكوبا والإكوادور ومصر وغانا وغواتيمالا والكرسي الرسولي والمكسيك ونيكاراغوا وباكستان وبنما والبيرو وفلسطين وفنزويلا وزيمبابوي. انظر: Campaign to Stop Killer Robots, «Country Views on Killer Robots,» 16 November 2016.

(16) Reaching Critical Will, «CCW Report».

(17) United Nations, Report of the 2017 Group of Governmental Experts on Lethal Autonomous Weapons Systems (LAWS).

حصلت تطوّرات جديرة بالاهتمام في مناقشة المنظومات خارج إطار اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة. ففي أستراليا وبلجيكا وكندا، وقّع العلماء مطالبة بحظر هذه المنظومات ورفعوها إلى حكوماتهم الوطنية[18]. إضافة إلى ذلك، دعا 116 خبيراً في الصناعة إلى تجديد الجهود في المناقشات الدائرة حول هذه المنظومات في عام 2017، حين اتّضحت استحالة التئام الجلسة الأولى ضمن إطار اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة[19].

اجتماعات البروتوكول الخامس والبروتوكول الثاني المعدَّل

اجتماع البروتوكول الخامس: المخلفات الحربية المتفجرة

ترأس سفير إستونيا، أندري بونغ، المؤتمر السنوي الحادي عشر للأطراف المتعاقدة السامية في البروتوكول الخامس. يلحظ هذا البروتوكول المشكلات الإنسانية الخطيرة في مرحلة ما بعد النزاع بسبب المخلّفات الحربية المتفجّرة (ERW) ـ الألغام الأرضية، والعتاد غير المتفجر، والعتاد المتفجّر المهجور ـ ويقترح تدابير علاجية لتقليل ظهورها وآثارها وأخطارها. ركّز المؤتمر على التطبيق العملي للمادّة 4 من اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة، وعلى تسجيل المعلومات وحفظها ونقلها، وهو الأمر الذي سيكون له بالغ الأثر في التخلّص من المخلّفات الحربية المتفجّرة وفي حماية المدنيين آخر المطاف[20]. ونوقش وأُقرّ اقتراح آلية وطنية جديدة للمساعدة على الإبلاغ تحسيناً لمعدّل الإبلاغ ونوعيته[21]. أخيراً، وافق المؤتمر على تركيز العمل بموجب البروتوكول الخامس في عام 2018 على إزالة البقايا المنفجرة وعلى مواصلة الجهود على صعيد الإبلاغ الوطني.

اجتماع البروتوكول الثاني المعدَّل: الألغام الأرضية والأجهزة المتفجّرة الارتجالية

ترأس سفير كمبوديا، بيتْريز لندونو سوتو، المؤتمر السنوي التاسع عشر للأطراف المتعاقدة السامية في البروتوكول الثاني المعدَّل. استعرض المؤتمر وضع البروتوكول وعمله، ودرس المسائل

(18) Members of the Australian AI research community, Letter to Australian Prime Minister Malcolm Turnbull, Re: An international ban on the weaponization of artificial intelligence, 2 November 2017; Members of the Belgian artificial intelligence (AI) and robotics research community, «Autonomous Weapon Systems: An Open Letter from Belgian Scientists,» 6 December 2017, and Members of the Canadian AI Research Community, Letter to Canadian Prime Minister Justin Trudeau, Re: An International Ban on the Weaponization of Artificial Intelligence, 2 November 2017.

(19) «An open letter to the Convention on Certain Conventional Weapons», The Future of Life Institute, 21 August 2017.

(20) UNODA, Joint Letter by the Presidents-designate of the Conferences of the High Contracting Parties to Amended Protocol II and to Protocol V, 2 November 2017.

(21) Proposal on the Provision of Expert Assistance for National Reporting under Protocol V on Explosive Remnants for War (ERW), CCW/P.V/CONF/2017/2, 26 September 2017, and Eleventh Conference of the High Contracting Parties to Protocol V on Explosive Remnants of War to the Convention on Prohibitions or Restrictions on the Use of Certain Conventional Weapons Which May Be Deemed to Be Excessively Injurious or to Have Indiscriminate Effects, «Final Report», CCW/P.V/CONF/2017/5, 4 December 2017.

الناشئة عن التقرير الوطنية التي قدّمتها الدول الأطراف. احتوت هذه التقارير على معلومات عن مجموعة من المسائل المتّصلة البروتوكول، مثل: (أ) نشر المعلومات عن البروتوكول في أوساط القوّات المسلّحة والسكّان المدنيين؛ (ب) إزالة الألغام وبرامج إعادة التأهيل؛ (ج) الخطوات المتَّخَذة لتحقيق الشروط التقنية للبروتوكول؛ (د) التشريع المتّصل بالبروتوكول؛ (هـ) التدابير المتَّخَذة لتبادل المعلومات التقنية على المستوى الدولي، والتعاون الدولي على إزالة الألغام والتعاون والمساعدة التقنية، إضافة إلى تطوير تكنولوجيات لحماية المدنيين من الآثار العشوائية التي تسبّبها الألغام[22].

بحث المجتمعون أيضاً مسألة الأجهزة المتفجّرة الارتجالية، وركّزوا على تبادل المعلومات بشأن التدابير الوطنية والممارسة المُثلى حيال السمات العامّة لهذه الأجهزة وأنواعها الجديدة؛ وعلى طرق إزالة هذه الأجهزة لأغراض إنسانية؛ وعلى طرائق حماية المدنيين منها[23]. ازدادت أهمّية هذه المسألة الأخيرة في السنين الأخيرة، إذْ وُثّق مقتل أكثر من 109000 شخص أو إصابته بسبب هذه الأجهزة بين عامَي 2011 و2016، وزادت نسبة المدنيين فيهم على 81 بالمئة. وهذا يمثّل نحو 57 بالمئة من إجمالي إصابات المدنيين من جرّاء أسلحة متفجّرة في أثناء هذه المدّة[24]. تستخدم الجماعات المسلّحة من غير الدول هذه الأجهزة في صور شتّى، كالتفجير من بعد، أو مع أجهزة توقيت، أو في هجمات انتحارية، وتستخدم مركبات جوّية تجارية بلا طيار أحياناً في إيصال هذه الأجهزة[25].

وبرغم وجود نطاق واضح للعمل ضمن إطار اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة حيال هذه الأجهزة، وبالنظر إلى أنّها تشكّل هاجساً إنسانياً واستراتيجياً عسكرياً في الوقت عينه، يغلب على الصعوبات الرئيسة الطابع التقني: ما هو محتوى بروتوكول اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة المعنيّ بهذه الأجهزة؟ وكيف يمكن للدول مراقبة الموادّ التي يمكن استخدامها في هذه الأجهزة، علماً بأنّ استخداماتها مزدوجة دائماً، ولهذا تنتشر في المجتمع؟ لم يتوصّل المؤتمر إلى استنتاجات ملموسة حول هذه المسألة، مع أنّ الدول الأطراف وافقت على التوسع في مناقشة الأجهزة المتفجّرة الارتجالية في عام 2018، وعلى مواصلة استعراض عمل البروتوكول ووضعه بوجه أعمّ.

---

(22) UNODA, Joint Letter by the Presidents-designate of the Conferences of the High Contracting Parties to Amended Protocol II and to Protocol V, 2 November 2017, and Nineteenth Annual Conference of the High Contracting Parties to Amended Protocol II to the Convention on Prohibitions or Restrictions on the Use of Certain Conventional Weapons Which May Be Deemed to Be Excessively Injurious or to Have Indiscriminate Effects, «Final Document,» Advance version, 1 December 2017.

(23) UNODA, Joint Letter by the Presidents-designate of the Conferences of the High Contracting Parties to Amended Protocol II and to Protocol V, 2 November 2017.

انظر أيضاً مناقشة موضوع الأجهزة المتفجّرة الارتجالية في: Davis [et al.], «Humanitarian Arms Control Regimes: Key Developments in 2016,» p. 554.

(24) Action on Armed Violence, Improvised Explosive Device (IED) Monitor 2017, October 2017.

(25) R. Davies, «Drones and the IED Threat,» *Action on Armed Violence* (26 July 2017).

بُذلت جهود أخرى للتصدّي لتهديد الأجهزة المتفجّرة الارتجالية في سنة 2017، منها إصدار مجلس الأمن قراره رقم 2370 في 2 آب/أغسطس 2017، الذي دعا إلى تدابير وطنية أشدّ لمنع إمداد الإرهابيين بالأسلحة وسلائف المتفجّرات؛ وإصدار اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامّة للأمم المتّحدة قراراً حول هذه المسألة في تشرين الأول/أكتوبر[26].

اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية

عُقد في 22 ـ 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية في اتّفاقية الأسلحة المعيّنة لسنة 2017 برئاسة السفير البريطاني ماثيو رولاند. استعرض المؤتمر التقدّم نحو تعميم الاتّفاقية والامتثال لها. وكلّف فريق الخبراء الحكومي المعنيّ بمنظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل بالاجتماع لمدّة عشرة أيام في عام 2018 برئاسة الهند المستمرّة (كما ذكرنا)؛ ووافق على أن يضع في أجندة اجتماعه التالي «القضايا المستجدّة في سياق مواضيع وأهداف الاتّفاقية»، مع دعوة مفتوحة إلى الدول الأطراف لتقديم أوراق عمل حول القضايا التي تنوي إثارتها. ووافق المجتمعون أيضاً على جملة من التدابير الرامية إلى تحسين الوضع المالي للاتّفاقية[27]. ونوقشت قضايا جوهرية ثلاث هي الأسلحة الحارقة، واستخدام الأسلحة المتفجّرة في المناطق الآهلة بالسكّان، والألغام عدا الألغام المضادّة للأفراد (MOTAPM).

الأسلحة الحارقة

يحظر البروتوكول الثالث في اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة استخدامات محدّدة للأسلحة الحارقة، لكنّ قيوده أخفقت في منع تأذّي المدنيين من استخدامها في السنين الأخيرة في سورية وأوكرانيا واليمن ومناطق أخرى. يوجد في البروتوكول ثغرتان رئيستان: تنظيم ضعيف لاستخدام الأسلحة الحارقة التي تُطلق من البرّ مقارنة بالنماذج التي تُسقَط من الجوّ؛ وصيغة غير مناسبة في موضوع الذخائر المتعدّدة الأغراض كالفوسفور الأبيض الذي يمكن استخدامه في أغراض عديدة في ميدان القتال ـ كستار حاجب أو ستار دخاني، وفي إطلاق الإشارات ووضع العلامات وكسلاح حارق.

ذكرت منظّمة هيومان رايتس واتش وتقارير أخرى أنّ الحكومة السورية والقوّات الروسية استخدمت الأسلحة الحارقة في مناطق سكّانية في سورية في عام 2017[28]. وعلى التحديد، وثّقت

---

(26) UN Security Council Resolution 2370, 2 August 2017, and UN General Assembly, First Committee, Countering the threat posed by improvised explosive devices, A/C.1/72/L.15/Rev.1, 24 October 2017.

(27) Meeting of the High Contracting Parties to the Convention on Prohibitions or Restrictions on the Use of Certain Conventional Weapons Which May Be Deemed to Be Excessively Injurious or to Have Indiscriminate Effects, Geneva, 22–24 November 2017, Final Report, Advance version, 29 November 2017.

(28) Human Rights Watch and Harvard Law School International Human Rights Clinic, An Overdue Review: Addressing Incendiary Weapons in the Contemporary Context, Memorandum to Delegates at the Meeting of States Parties to the Convention on Conventional Weapons, November 2017, pp. 14–19.

المنظّمة 22 هجوماً بالأسلحة الحارقة في سورية في عام 2017، وهو ما يمثّل نحو ربع إجمالي عدد الهجمات الموثَّقة في السنين الخمس الماضية التي مضت على النزاع المسلّح في سورية. مثال ذلك، أظهر شريط فيديو بُثّ على الإنترنت في 16 آذار/مارس استخدام أسلحة حارقة في بلدة أم الكراميل القريبة من حلب[29].

سورية ليست دولة طرفاً في البروتوكول الثالث، لذلك فهي غير ملزمة بقيوده، وهي تستخدم أسلحة حارقة روسية الصنع أو عائدة إلى الحقبة السوفياتية منذ عام 2012. لكنّ روسيا صادقت على البروتوكول، ويُحظَر عليها استخدام أسلحة حارقة تُسقَط من الجوّ في مناطق تكتظّ بالمدنيين. وقد أنكرت روسيا استخدام أسلحة حارقة أو أيّ أسلحة أو ذخائر محظورة في سورية على الرغم من الأدلّة التي تُثبت العكس[30].

إضافة إلى ذلك، استخدم التحالف الذي تقوده الولايات المتّحدة ذخائر الفوسفور الأبيض في قتال تنظيم الدولة الإسلامية في مدينة الرقّة بسورية، وفي مدينة الموصل بالعراق في عام 2017[31]. وعقب الحوادث الموثَّقة في آذار/مارس وحزيران/يونيو 2017، صرّح الناطق باسم التحالف بأنّ «طلقات الفوسفور الأبيض تُستخدم كستار حاجب وفي التمويه ووضع العلامات بطريقة تراعي بالكامل التأثيرات الحارقة المحتملة في المدنيين والمنشآت المدنية»[32]. وفي ما يتّصل بالحادثة التي شهدتها الموصل، صرّحت القوّات الأمنية العراقية أنّها استخدمت هذه الذخائر لتشكيل ستار دخاني، وأصدر التحالف الذي تقوده الولايات المتّحدة بياناً علّل فيه «استخدامه ذخائر دخانية وذخائر دقيقة لإسكات العدوّ وتوفير غطاء للمدنيين الفارّين»[33].

ندّدت دول كثيرة، إضافة إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية والجمعية العامّة للأمم المتّحدة ومنظّمات غير حكومية كثيرة بالهجمات الأخيرة بالأسلحة الحارقة وطالبت بإعادة النظر في البروتوكول الثالث وبتقويته[34]. وبرغم إحراز تقدّم ضئيل في مؤتمر الاستعراض الخامس في عام 2016، وبالنظر إلى ظهور البروتوكول بنداً منفصلاً في أجندة اجتماع للدول الأطراف لأوّل مرّة منذ إقرار اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة في عام 1980، سادت توقّعات بأن يكون ذلك فرصة لإجراء

---

(29) M. Broomfield, «New Footage Shows Russia Using «White Phosphorous» in Syria, Activists Claim,» *The Independent*, 16/3/2017.

(30) انظر مثلاً: المصدر نفسه، و Human Rights Watch, «Syria/Russia: Incendiary Weapons Burn in Aleppo, Idlib,» 16 August 2016.

(31) A. Barnard, «US-led Forces Said to Have Used White Phosphorus in Syria,» *New York Times*, 10/6/2017.

(32) المصدر نفسه. انظر: T. Gibbons-Neff, «US-led Forces Appear to Be Using White Phosphorous in Populated Areas in Iraq and Syria,» *Washington Post*, 9/6/2017, and Human Rights Watch, «Iraq/Syria: Danger from US White Phosphorus,» 14 June 2017.

(33) Human Rights Watch, «Iraq/Syria: Danger from US White Phosphorus».

(34) انظر مناقشة الأسلحة الحارقة، في: Davis [et al.], «Humanitarian Arms Control Regimes: Key Developments in 2016,» pp. 556-557.

مناقشة معمَّقة بشأن الأذى الذي تُحدثه الأسلحة الحارقة وملاءمة البروتوكول. لكنّ النتائج اقتصرت على إدانة جماعية من جانب الدول الأطراف لاستخدام الأسلحة الحارقة، مجدّدين التشديد على أهمّية البروتوكول ومطالبين بتعميمه وتطبيقه كاملاً. لكنّ المؤتمر لم يلتزم بتقوية البروتوكول في المستقبل، مع أنّ الدول الأطراف قرّرت إبقاء القضية كبند منفصل في أجندة اجتماع عام 2018[35].

الأسلحة المتفجّرة في المناطق الآهلة بالمدنيين

استناداً إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية، «تُخاض النزاعات المسلّحة على نحو متزايد في مراكز سكّانية، لكن باستخدام منظومات أسلحة صُمّمت في الأصل لكي تُستخدم في ميادين قتال مفتوحة. عندما تُستخدم الأسلحة المتفجّرة في مناطق آهلة بالمدنيين، يُرجَّح إلى حدّ بعيد أن يكون للأسلحة المتفجّرة ذات التأثيرات واسعة النطاق تأثيراتٌ عشوائية. وهي سبب رئيس لإصابة المدنيين ولعرقلة الخدمات اللازمة لبقائهم»[36]. والراجح على الخصوص أن يكون للأسلحة المتفجّرة ذات الشعاع التدميري الكبير، أو ذات منظومة الإيصال غير الدقيقة، أو التي لديها قدرة على إسقاط ذخائر متعدّدة على منطقة واسعة وقْع إنساني هائل على المناطق الحضرية. يرجع ذلك إلى الانفجار المباشر وتأثيرات التشظّي، وإلى تدمير مساكن المدنيين والبنية التحتية الأساسية، وهو ما قد يسبّب لاحقاً وفاة مدنيين وإصابتهم ونزوحهم على نطاق يفوق الإصابات المدنية المباشرة الناتجة من الهجوم[37]. وعندما تُستخدم الأسلحة المتفجّرة في مناطق آهلة بالمدنيين، ليس بالأمر المستغرب أن يشكّل المدنيون أكثر من 90 بالمئة من المصابين[38].

أُفيد في الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2017 عن مقتل 15399 مدنياً على الأقلّ بأسلحة متفجّرة ـ بزيادة نسبتها 42 بالمئة على المدّة ذاتها من عام 2016 حين بلغ إجمالي عدد القتلى 10877 مدنياً. نجمت أغلبية وفيات المدنيين (8932) عن أسلحة أُطلقت من الجوّ. وهذه زيادة نسبتها 82 بالمئة مقارنة بعام 2016 حين قُتل 4902، وزيادة نسبتها 1169 بالمئة مقارنة بعام 2011 حين قُتل 704 في غارات جوّية[39]. وأدّى استخدام جهات من غير الدول أجهزة متفجّرة ارتجالية إلى

(35) Meeting of the High Contracting Parties to the Convention on Prohibitions or Restrictions on the Use of Certain Conventional Weapons Which May Be Deemed to Be Excessively Injurious or to Have Indiscriminate Effects, Geneva, 22–24 November 2017, Final Report, Advance version, 29 November 2017.

(36) ICRC, «Explosive Weapons in Populated Areas,» Fact sheet, 14 June 2016.

انظر أيضاً: «Areas of Harm: Understanding Explosive Weapons with Wide Area Effects,» AX and Article 36, October 2016.

(37) لمعرفة المزيد عن وقْع تدمير البنية الأساسية المدنية، انظر مثلاً: ICRC, «Diary: ICRC President on the Ground in Yemen,» 25 July 2017.

(38) ICRC, «Explosive Weapons in Populated Areas,» Fact sheet, 14 June 2016

انظر أيضاً الموقع الإلكتروني لـ International Network on Explosive Weapons (INEW), <http://www.inew.org>.

(39) «First 11 Months of 2017 Sees 42% Increase in Civilian Deaths from Explosive Weapons Compared to 2016,» Action on Armed Violence, 8 January 2018, and K. McVeigh, ««Crazy Numbers»: Civilian Deaths from Airstrikes almost Double in a Year,» *The Guardian*, 8/1/2018.

مقتل 3874 مدنياً في الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2017، وهو مماثل لعدد من قُتلوا في عام 2016. وشهدت العاصمة الصومالية مقديشو أسوأ حادثة عالمية استُخدم فيها سلاح متفجّر وحيد عندما انفجرت شاحنة أوقعت 512 قتيلاً على الأقلّ في تشرين الأول/أكتوبر 2017[40].

قدّمت النزاعات في أفغانستان والعراق وسورية وأوكرانيا واليمن ومناطق أخرى أدلّة واضحة على نمط التدمير المتواصل هذا. ففي اليمن مثلاً، أوقع الاستخدام العشوائي وغير المتناسب للأسلحة المتفجّرة من قبل جميع الأطراف، بما في ذلك التحالف الذي تقوده السعودية في غاراته الجوّية، إصابات كثيرة في صفوف المدنيين. قُتل 10000 مدني على الأقلّ منذ نشوب الحرب في آذار/مارس 2015[41]. وحتى عندما تُستخدم ذخائر دقيقة التوجيه (PGMs) في مناطق آهلة بالمدنيين، ربّما تلحق بالمدنيين إصابات مرتفعة على نحو غير مقبول.

شنّ التحالف الذي تقوده الولايات المتّحدة أكثر من 27500 غارة جوّية على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسورية منذ آب/أغسطس 2014. ويزعم التحالف التزامه بعملية دقيقة لاختيار الأهداف، وأنّه يستخدم ذخائر دقيقة التوجيه غالباً لتقليل إصابات المدنيين. لكنّ تقييماً مستقلّاً للغارات الجوّية التي نفّذها التحالف في العراق في مدّة 18 شهراً وجد أنّ خُمْس الغارات الجوّية أدّت إلى مقتل مدنيين ـ وهو معدّل يزيد 31 ضعفاً على المعدّل الذي أقرّ به التحالف[42]. وأمكن تحديد أربع مشكلات ربّما أسهمت في انعدام الدقّة هذا: (أ) ضعف الحوافز العسكرية الاستراتيجية التي تشجّع على حماية المدنيين؛ و(ب) تحوّلات جديدة في تكتيكات الاستهداف وتقنيّاته وإجراءاته؛ و(ج) مقاربة «الجرم بالتبعيّة» في الاستهداف ـ حيث يجري إحصاء القتلى في جوار الهدف المقصود على أنّهم ليسوا مدنيين؛ و(د) تقليص الموارد التحقيقية لدى العسكريين لرصد إصابات المدنيين[43].

بما أنّ القانون الدولي الإنساني لا يضع حدوداً واضحة لاستخدام الأسلحة المتفجّرة في المناطق الآهلة بالسكّان، ترى دول ومنظّمات غير حكومية حاجة إلى قيد محدّد بموجب المعاهدة يتيح توجيهاً واضحاً وعالمياً لتطبيق القانون الدولي الإنساني على هذا الاستخدام. تقود النمسا بدعم من ائتلاف المجتمع المدني الرائد حول هذه القضية، وهو الشبكة الدولية

---

(40) «Death Toll from Somalia Truck Bomb in October Now at 512: Probe Committee,» Reuters, 30 November 2017.

لمعرفة المزيد عن النزاع في الصومال، انظر الفصل الثاني، القسم VI في هذا الكتاب.

(41) P. Wintour, «Saudi-led Airstrikes Kill 68 Civilians in One Day of Yemen's «Absurd» War»,» *The Guardian*, 28/12/2017.

لمعرفة المزيد عن النزاع في اليمن، انظر الفصل الثاني، القسم V في هذا الكتاب.

(42) A. Khan and A. Gopal, «The Uncounted,» *New York Times Magazine* (16 November 2017).

(43) M. Garlasco, «How to Fix the US Military's Broken Targeting System,» Just Security, 12 December 2017.

المعنيّة بالأسلحة المتفجّرة، المناقشاتِ الرامية إلى تطوير أداة سياسية لمعالجة هذه المشكلة الإنسانية. وسعت دول بقيادة ألمانيا لإدراج استخدام الأسلحة المتفجّرة في المناطق الآهلة بالسكّان في إطار عمل اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة. ووافق مؤتمر الاستعراض لعام 2016 على وجوب أن يستطلع اجتماع عام 2017 «التحدّيات الناشئة عن استخدام أسلحة تقليدية في نزاعات مسلّحة ووقْعها على المدنيين، ولا سيّما في المناطق التي يوجد فيها تجمّعات للمدنيين»[44].

أوضح الأمين العام للأمم المتّحدة أنتونيو غوتيريس في أوّل تقرير رفعه إلى مجلس الأمن الدولي حول حماية المدنيين في النزاعات المسلّحة في أيار/مايو 2017 الآثارَ المدمّرة في المدنيين حين تُستخدم أسلحة متفجّرة ذات تأثير واسع النطاق في مناطق آهلة بالمدنيين في أثناء النزاع، وطالب الدول بالانخراط البنّاء في العملية التي تقودها النمسا[45]. وكان خلفه بان كي مون ولجنة الصليب الأحمر الدولية يطالبان باستمرار الدولَ بالامتناع عن استخدام الأسلحة المتفجّرة في المناطق الآهلة بالسكّان. وقدّمت النمسا وألمانيا ورقتَي عمل حول هذه الأسلحة في اجتماع اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة في تشرين الثاني/نوفمبر[46]. لكنّ القضية خُفّضت إلى منزلة «مسائل أخرى» في الاجتماع عقب اعتراض تركيا التي ذكرت النمسا أنّها إحدى الدول الخمس التي شهدت مقتل وإصابة أكبر عدد من المدنيين بسبب أسلحة متفجّرة (إلى جانب أفغانستان وإيران وسورية واليمن)[47]. لكنّ عدم توافق الآراء حول طريقة التصدّي لمشكلة الأسلحة المتفجّرة في المناطق الآهلة بالسكّان عنى عدم خروج الاجتماع باقتراحات ملموسة وعدم الإتيان على ذكر المسألة في وثيقة التقرير النهائي.

اجتمع ممثّلو 19 دولة أفريقية ومكتب الأمم المتّحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ولجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظّمات المجتمع المدني في العاصمة الموزمبيقية مابوتو في 27 ـ 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 لعقد مؤتمر إقليمي حول حماية المدنيين من استخدام الأسلحة المتفجّرة في المناطق الآهلة بالسكّان[48].

---

(44) انظر المناقشة حول الأسلحة المتفجّرة في المناطق الآهلة بالسكّان في: Davis [et al.], «Humanitarian Arms Control Regimes: Key Developments in 2016,» pp. 557-558.

(45) United Nations, Security Council, Report of the Secretary-General on the protection of Civilians in Armed Conflict, S/2017/414, 10 May 2017.

(46) Convention on Certain Conventional Weapons, Meeting of High Contracting Parties, Emerging issues of relevance to the Convention, Submitted by Austria, CCW/MSP/2017/WP.1, 19 October 2017; Use of Explosive Weapons in Populated Areas (EWIPA), Submission by Germany, CCW/MSP/2017/WP.2, 25 October 2017.

(47) انظر تغريدة السفير النمسوي توماس هاجنوزي: Thomas Hajnoczi. @ThomasHajnoczi, Twitter, 22 November 2017.

(48) Communique from Maputo regional conference on the protection of civilians from the use of explosive weapons in populated areas, 28 November 2017.

الألغام عدا الألغام المضادّة للأفراد

تركّز المناقشات المتّصلة بالألغام عدا الألغام المضادّة للأفراد (MOTAPM) على الألغام المضادّة للمركبات، ويشمل ذلك الألغام المضادّة للدبابات. وُضع هذا الموضوع على مائدة النقاش مرّات كثيرة على مدى أكثر من عقد ضمن إطار اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة، لكن من دون توافق الدول الأطراف على كيفية السير بالنقاش قُدُماً. وفي 29 آب/أغسطس 2017، عقد مكتب إدارة شؤون نزع السلاح بالأمم المتّحدة ودائرة الأمم المتّحدة للأعمال المتعلّقة بالألغام ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية اجتماعاً غير رسمي للتباحث في موضوع الألغام عدا الألغام المضادّة للأفراد[49]. لكن في اجتماع اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة في تشرين الثاني/نوفمبر، أعيق التقدّم أيضاً، مع أنّ الرئيس المنتخَب كُلّف في التقرير النهائي بعقد مشاورات مفتوحة وغير رسمية حول الطريقة المُثلى للتعامل مع استمرار الاختلاف في وجهات النظر حول هذا النوع من الألغام وإعداد تقرير بذلك لاجتماع عام 2018[50].

(49) العروض متاحة في مكتب الأمم المتّحدة في جنيف، «MOTAPM: Latest News!».

(50) Meeting of the High Contracting Parties to the Convention on Prohibitions or Restrictions on the Use of Certain Conventional Weapons Which May Be Deemed to Be Excessively Injurious or to Have Indiscriminate Effects, Geneva, 22–24 November 2017, Final Report, Advance version, 29 November 2017.

II اتّفاقية الألغام المضادّة للأفراد

إيان دايفس

تحظر اتّفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام لعام 1997 (اتّفاقية الألغام المضادّة للأفراد)، من جملة ما تحظره، استخدام ونشر وإنتاج ونقل الألغام المضادّة للأفراد ـ وهي ألغام تنفجر باللمس البشري، وتسمّى «المنشَّطة بفعل الضحية» أيضاً؛ لذلك تشمل الأجهزة المتفجّرة الارتجالية التي تعمل كألغام مضادّة للأفراد، وتسمَّى «الألغام المرتجَلة» أيضاً.

التطوّرات الرئيسة في عام 2017

انضمّت إلى الاتّفاقية دولتان، هما سريلانكا وفلسطين، في عام 2017 ليصبح عدد الدول الأطراف 164 دولة بحلول آخر العام، منهم جميع الدول الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي، وكلّ الدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى، وكلّ الدول في الأمريكات إلّا كوبا والولايات المتّحدة. ولم يبقَ خارج المعاهدة إلّا 33 دولة[1]. شكّل انضمام سريلانكا تطوّراً مهمّاً لأنّها استخدمت هذه الألغام في الماضي، وهي تبذل حالياً جهداً كبيراً لإزالتها[2]. وبالمثل، شكّل انضمام فلسطين تطوّراً مهمّاً لأنّ نحو 20 كم^2 من أراضيها موبوءة بالألغام الأرضية والألغام المضادّة للمركبات والمخلّفات الحربية المتفجّرة الأخرى (ERW)[3].

---

(1) للاطلاع على ملخّص لاتّفاقية الألغام المضادّة للأفراد، انظر الملحق (أ)، القسم I في هذا الكتاب.

(2) Human Rights Watch, «Sri Lanka Joins Global Landmine Treaty,» 14 December 2017.

(3) ICBL, «Palestine Accedes to the Mine Ban Treaty,» News release, 3 January 2018.

صادف في شهر أيلول/سبتمبر 2017 الذكرى السنوية العشرون لتوقيع الاتّفاقية وتأسيس كلّ من دائرة الأمم المتّحدة للأعمال المتعلقة بالألغام (UNMAS) وفريق التنسيق المشترك بين الوكالات المعنيّ بالإجراءات المتعلّقة بالألغام ويضمّ ممثّلين على المستوى التنفيذي لوكالات الأمم المتّحدة التي تشارك في الإجراءات المتعلّقة بالألغام لإعداد أو تنقيح السياسات والاستراتيجيات، وتحديد الأولويات لدى العناصر الفاعلة في الأمم المتّحدة وتقاسم المعلومات(4). تشمل الإجراءات المتعلّقة بالألغام إزالة الألغام الأرضية وغيرها من المخلّفات الحربية المتفجّرة، بما في ذلك الذخائر المتفجّرة المتروكة بعد انتهاء النزاع، للإفراج عن الأراضي ووضعها مجدّداً في تصرّف المجتمع. تشمل إزالة الألغام طائفة من الأنشطة الرامية إلى تطهير المناطق الملوّثة بالألغام والمخلّفات الحربية المتفجّرة، كعمليات المسح التقني وغير التقني، وإعداد الخرائط ووضع العلامات لتحديد المناطق الملغومة ونزع ألغامها.

يندر إلى حدّ بعيد اليوم أن تلجأ الدول إلى استخدام الألغام المضادّة للأفراد من جديد، ولم يُسجَّل استخدام هذه الألغام إلّا في ميانمار وسورية ـ كلتاهما خارج المعاهدة ـ بين تشرين الأول/أكتوبر 2016 وتشرين الثاني/نوفمبر 2017(5). ففي ميانمار مثلاً، تستخدم القوّات الأمنية الألغام المضادّة للأفراد منذ 20 سنة، وزُعم في عام 2017 أنّها بنت أسيجة وزرعت ألغاماً أرضية على امتداد الحدود لمنع أبناء الروهينغيا الفارّين من هجمات القوّات الحكومية من عبور الحدود نحو بنغلادش(6). وفي أيلول/سبتمبر، طالب رئيس اتّفاقية الألغام المضادّة للأفراد حكومة ميانْمار بتوضيح الوضع ودراسة السماح لبعثة تقصّي حقائق مستقلّة بدخول البلاد(7).

إن استخدام جماعات من غير الدول للألغام المضادّة للأفراد، بما في ذلك الألغام المرتجَلة التي تنفجر بفعل الضحية، في النزاعات أصبح مشكلةً متفاقمة. فقد استخدمت هذه الجماعات الألغام المرتجَلة والألغام المضادّة للأفراد في تسعة بلدان على الأقلّ بين تشرين الأول/أكتوبر 2016 وتشرين الأول/أكتوبر 2017، وهي أفغانستان والهند والعراق وميانمار ونيجيريا وباكستان وسورية (بما في ذلك الاستخدام المكثّف للألغام المرتجَلة من جانب تنظيم الدولة الإسلامية) وأوكرانيا واليمن(8). ولم تعاود الجماعات المسلّحة من غير الدول استخدام الألغام المضادّة للأفراد في كولومبيا وذلك منذ بدء الرصد في عام 1999.

---

(4) UN Mine Action Service, and United Nations, General Assembly, Assistance in Mine Action, Report of the Secretary-General, A/72/226.

(5) ICBL-CMC, *Landmine Monitor 2017* (Geneva: ICBL-CMC, 2017), pp. 1 and 8–18.

يركّز التقرير على السنة التقويمية 2016 لكن مع إدراج معلومات لغاية تشرين الثاني/نوفمبر 2017 متى أمكن ذلك.

(6) K. N. Das, «Bangladesh Protests over Myanmar's Suspected Landmine Use Near Border,» Reuters, 5 September 2017.

لمعرفة المزيد عن النزاع في ميانْمار، انظر أيضاً الفصل الثاني، القسم III في هذا الكتاب.

(7) «Landmine Treaty President Calls for Fact-finding Mission in Myanmar,» APM Convention, Press release, 22 September 2017.

(8) ICBL-CMC, *Landmine Monitor 2017*, pp. 1 and 8-18.

استناداً إلى برنامج رصد الألغام لعام 2017، بلغت الإصابات الناجمة عن الألغام المضادّة للأفراد على مستوى العالم أعلى مستوى لها منذ 18 عاماً. أوقعت النزاعات المسلّحة في أفغانستان وليبيا وأوكرانيا واليمن إصابات كبيرة على نحو استثنائي للسنة الثانية على التوالي بسبب الألغام والمخلّفات الحربية المتفجّرة الأخرى في عام 2016. سجّل برنامج رصد الألغام في ذلك العام الذي هو آخر عام تتوافر عنه بيانات، 8605 إصابات بسبب الألغام/المخلّفات الحربية المتفجّرة، منها 2089 إصابة قاتلة على الأقلّ، وهذا أعلى رقم إجمالي مسجَّل منذ عام 1999 (حين سُجّلت 9228 إصابة) وأعلى رقم للإصابات السنوية على الإطلاق بسبب ألغام مرتجَلة[9].

بعد وصول الدعم الدولي للإجراءات المتعلّقة بالألغام في عام 2015 إلى أدنى مستوى له منذ 10 سنين، زاد في عام 2016 بأكثر من 85 مليون دولار: قدّمت 32 جهة مانحة 479.5 مليون دولار لأربعين دولة وثلاث مناطق أخرى. وأسهم المانحون الخمسة الكبار في مجال نزع الألغام ـ الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبي واليابان وألمانيا والنرويج ـ بسبعين بالمئة من إجمالي التمويل الدولي في عام 2016[10]. وفي عام 2017، التأمت ثلاثة مؤتمرات أخرى لجمع التبرّعات، انطلاقاً من المؤتمرات الثلاثة التي عُقدت في عام 2016، دعماً لإجراءات نزع الألغام: مؤتمر جمع التبرّعات الدولي الثاني لتطبيق الاتّفاقية في جنيف في 28 شباط/فبراير 2017، ومؤتمران فرديان دعماً للعراق (في تموز/يوليو) وكولومبيا (في أيلول/سبتمبر)[11]. وفي نيسان/أبريل 2017، أعلنت المملكة المتّحدة عن حزمة مساعدات بقيمة 100 مليون جنيه إسترليني (124 مليون دولار) لدعم مشاريع إزالة الألغام الأرضية في أفغانستان وكمبوديا والصومال جنوب السودان على مدى الأعوام الثلاثة القادمة[12].

وضعت الدول الأطراف في عام 2014 هدفاً مشتركاً وهو إكمال نزع الألغام بحلول عام 2025. وفي عام 2016، تمّ تطهير نحو 170 كم^2 من الألغام الأرضية ـ وهي مساحة مماثلة لتلك التي طُهّرت في عام 2015 ـ ودُمّر أكثر من 232000 لغم أرضي ـ بزيادة كبيرة على عام 2015[13]. وفي عام 2017، أعلنت الجزائر وموزمبيق خلوّ أراضيهما من الألغام الأرضية[14]. ومن بين الدول السبع والخمسين

---

(9) المصدر نفسه، ص 2 و51 ـ 62.

(10) المصدر نفسه، ص 3 و81 ـ 91.

(11) المصدر نفسه، ص 82 ـ 83، و «Second Pledging Conference for the Anti-Personnel Mine ban convention,» APM website.

عقدت ثلاثة مؤتمرات لجمع التبرّعات في عام 2016، بما في ذلك مؤتمر الإعلان عن التبرّعات الأوّل لتطبيق اتّفاقية الألغام المضادّة للأفراد في آذار/مارس. انظر: Davis [et al.], «Humanitarian Arms Control Regimes: Key Developments in 2016,» p. 564.

(12) UK Department for International Development (DFID), «UK Triples Support for Action against Landmines on 20th Anniversary of Princess Diana's Iconic Angola Visit,» DFID Press release, 4 April 2017.

(13) ICBL-CMC, *Landmine Monitor 2017*, pp. 2-3 and 31-48.

(14) «After Decades of Work, Algeria One of the Most mine-affected Countries in the World, is Now Free from this Scourge,» APM Convention website, 10 February 2017.

والمناطق الأربع الأخرى ذات السيادة المتنازَع عليها التي يُعرف تلوّثها بالألغام، هناك 33 دولة طرف في اتّفاقية الألغام المضادّة للأفراد. لكن يبدو أنّ أربعاً منها فقط في طريقها إلى الالتزام بمهلة العشر سنين لإزالة التلوّث المعروف بالألغام الأرضية، وهي تشيلي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وموريتانيا والبيرو[15]. ومن بين الدول التي لا يزال يتعيّن عليها الوفاء بواجبها المتّصل بنزع الألغام بعض من أكثر الدول تأثّراً بالألغام في العالم، وهي أفغانستان وأنغولا والبوسنة والهرسك وكمبوديا وكولومبيا والعراق وصربيا وتايلند وزيمبابوي.

باتت أوكرانيا دولة في حالة انتهاك لاتّفاقية الألغام المضادّة للأفراد لتخطّيها المهلة المنتهية في 1 حزيران/يونيو 2016 لإزالة الألغام، من دون أن تطلب تمديداً للمهلة. وهي منتهكة للاتفاقية أيضاً لتخطّيها المهلة المحدَّدة لها لتدمير مخزونها[16]. لكنّ الدول دمّرت مجتمعة مخزونات تجاوزت الـ 53 مليون لغم مضادّ للأفراد، منها أكثر من 2.2 مليون لغم دُمّر في عام 2016. ويُقدَّر إجمالي المخزون العالمي المتبقّي اليوم بأقلّ من 50 مليون لغم. ويقدَّر أنّ الدول الأكثر تكديساً للألغام هي على الترتيب روسيا (26.5 مليون لغم)، وباكستان (6 ملايين) والهند (4 ـ 5 ملايين) والصين (5 ملايين) والولايات المتّحدة (3 ملايين)[17]. وبعد أن تخطّت روسيا البيضاء مهلتها الأصلية، أكملت تدمير مخزوناتها في عام 2017، بما في ذلك أكثر من 3 ملايين لغم من نوع PFM-1. وهذا النوع خطر جداً ويكتنف تدميرَه صعوبات تقنية كبيرة[18].

الاجتماع السادس عشر للدول الأطراف في اتّفاقية الألغام المضادّة للأفراد

تُعقد الاجتماعات السنوية للدول الأعضاء في المعاهدة في أماكن مختلفة من العالم. التأم الاجتماع السادس عشر للدول الأطراف في اتّفاقية الألغام المضادّة للأفراد في فيينا في 18 ـ 21 كانون الأول/ديسمبر 2017 برئاسة السفير النمسوي توماس هاجنوزي[19].

عبّر المؤتمر عن القلق حيال تزايد استخدام الألغام الأرضية المرتجَلة، ودعا إلى تقديم مساعدة مستدامة لضحايا تلك الأسلحة، وأقرّ بالحاجة إلى بذل مزيد من الجهود المستدامة الهادفة في مجال نزع الألغام إلى تحقيق هدف طموح بالوصول إلى عالم خالٍ من الألغام بحلول عام 2025.

---

(15) ICBL-CMC, Ibid., pp. 2-3 and 31-48.

(16) انظر المناقشة حول أوكرانيا والألغام الأرضية، في: Davis [et al.], «Humanitarian Arms Control Regimes: Key Developments in 2016,» pp. 565-566.

(17) ICBL-CMC, Ibid., pp. 3-4 and 18-19.

(18) «Belarus Destroys over Three Million Hazardous Landmines Fulfilling its Ottawa Convention Obligations: Over 50 Million Landmines Have Now Been Destroyed,» APM Convention website, 7 April 2017.

(19) للاطلاع على الوقائع والوثائق وبيانات الدول الأطراف، انظر: «Sixteenth Meeting of the States Parties,» APM website.

وعبّر المؤتمر عن القلق أيضاً لكون أوكرانيا الآن دولة في حالة عدم امتثال وطالبها بتقديم طلب تمديد مهلتها النهائية لإزالة الألغام في أقرب فرصة ممكنة[20].

طلبت خمس دول أطراف ـ أنغولا والإكوادور والعراق وتايلند وزيمبابوي ـ تمديداً للمهل النهائية لإزالة الألغام وقُبلت طلباتها[21]. وطلب العراق، الذي انضمّ إلى الاتّفاقية في عام 2007، تمديداً لغاية 2028 وقُبل طلبه وذلك بسبب تلوّث جديد للأجهزة المتفجّرة الارتجالية التي خلّفها النزاع مع تنظيم الدولة الإسلامية. خصّص العراق أكثر من 250 مليون دولار منذ عام 2008 لأنشطته المتعلّقة بنزع الألغام، وطهّر أراضي تزيد مساحتها على 551 كم^2 ودمّر 124072 لغماً مضادّاً للأفراد[22]. وقد مُنحت الدول الأربع الأخرى تمديدات لمهلها ضمن مدّة تحقيق هدف خلوّ العالم من الألغام بحلول عام 2025.

وفي 21 كانون الأول/ديسمبر، الذي صادف آخر أيام المؤتمر، أشارت فلسطين إلى عزمها على الانضمام إلى الاتّفاقية، وهذا ما فعلته في 29 كانون الأول/ديسمبر. وانتُخبت سفيرة أفغانستان ثريا دليل رئيسة للاجتماع السابع عشر للدول الأطراف في الاتّفاقية الذي تقرّر عقده في 26 ـ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2018[23].

استنتاجات

ختمت الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية ـ الائتلاف المناهض للذخائر العنقودية (ICBL-CMC) تقريرها لسنة 2017 بالقول بأنّ تنفيذ اتّفاقية الألغام المضادّة للأفراد والامتثال لها «ممتاز» بوجه عام. فقد احتُرمت الواجبات الأساسية إلى حدّ بعيد، وجرى التعامل مع النواحي الغامضة متى نشأت بطريقة مُرضية[24]. وبالمثل، وصف رئيس الاتّفاقية التقدّمَ المحرَز منذ عام 1997 بأنّه

---

(20) «Landmine Treaty at 20: Gains Made in Mine Clearance, Stockpile Destruction and Universalization,» APM Convention Press Release, 22 December 2017.

(21) Analysis of the request submitted by Angola for an extension of the deadline for completing the destruction of anti-personnel mines in accordance with Article 5 of the Convention, APLC/MSP.16/2017/WP.2, 1 December 2017; Analysis of the request submitted by Ecuador for an extension of the deadline for completing the destruction of anti-personnel mines in accordance with Article 5 of the Convention, APLC/MSP.16/2017/WP.4, 20 October 2017; Analysis of the request submitted by Iraq for an extension of the deadline for completing the destruction of anti-personnel mines in accordance with Article 5 of the Convention, APLC/MSP.16/2017/WP.6, 24 October 2017; Analysis of the request submitted by Thailand for an extension of the deadline for completing the destruction of anti-personnel mines in accordance with Article 5 of the Convention, APLC/MSP.16/2017/WP.10, 23 October 2017, and Analysis of the request submitted by Zimbabwe for an extension of the deadline for completing the destruction of anti-personnel mines in accordance with Article 5 of the Convention, APLC/MSP.16/2017/WP.14, 23 October 2017.

(22) «Landmine Treaty at 20: Gains Made in Mine Clearance, Stockpile Destruction and Universalization,» APM Convention Press Release, 22 December 2017.

للمزيد عن التحدّيات التي تواجه أنشطة إزالة الألغام في الشرق الأوسط بوجه عام، انظر: «Death Fields: Challenges Facing Mine Action in the Middle East,» Future for Advanced Research and Studies, 31 October 2017,

(23) APM Convention press release, Ibid.

(24) ICBL-CMC, *Landmine Monitor 2017*, pp. 4 and 93-95.

«باهر»، مع تعبيره عن القلق من الزيادات الأخيرة في أعداد ضحايا الألغام، التي تُعزى بدرجة كبيرة إلى استخدام جهات من غير الدول ألغاماً مرتجَلة مضادّة للأفراد[25]. لكن لا يزال يجري تقويض الاتّفاقية برفض بعض أقوى الدول توقيعها، كالصين وإيران وإسرائيل وكوريا الشمالية وروسيا والسعودية والولايات المتّحدة[26].

لكن تبقى شواغل متعلّقة بالامتثال في قضايا صغيرة قليلة: انتهاك أوكرانيا للمادّة 5 لتخطّيها مهلتها النهائية التي كانت مقرّرة في 1 حزيران/يونيو 2016 لإزالة الألغام (كما ذكرنا)؛ والتحقيقات التي لا تزال منتظَرة على خلفية إقرار اليمن باستخدام ألغام مضادّة للأفراد في عام 2011؛ وتجاوز اليونان وأوكرانيا مهلتيهما لتدمير مخزونيهما؛ والدول الأطراف الإحدى والسبعين التي تحتفظ بألغام مضادّة للأفراد لأغراض التدريب والبحث، منها 37 دولة تحتفظ بأكثر من 1000 لغم (يحتفظ كلّ من بنغلادش وفنلندا وتركيا بأكثر من 12000 لغم)؛ والإبلاغ السنوي الضعيف من جانب الدول الأطراف ـ لم يقدّم غير 48 في المئة فقط من الدول تقارير سنوية عن عام 2016، بزيادة طفيفة على العام الذي قبله (45 بالمئة)[27].

(25) «President's Final Declaration–Towards a Mine-free World,» AP Mine Ban Convention, December 2017.

(26) «Why do Land Mines Still Kill So Many?,» *New York Times*, 6/1/2018.

(27) ICBL-CMC, *Landmine Monitor 2017*, pp. 4 and 93-95.

III اتّفاقية الذخائر العنقودية

إيان دايفس

تعالج اتّفاقية الذخائر العنقودية (CCM) لعام 2008 العواقب الإنسانية والإضرار غير المقبول بالمدنيين بسبب الذخائر العنقودية. تُرسي الاتّفاقية حظراً غير مشروط وإطار عمل. وتشترط أيضاً تدمير المخزونات في غضون ثماني سنين، وتطهير المناطق الملوَّثة ببقايا الذخائر العنقودية في غضون 10 سنين، وتقديم المساعدة لضحايا هذا السلاح. بلغ عدد الدول الأطراف في الاتّفاقية 102 دولة مع 17 دولة موقّعة لغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2017[1].

التطوّرات الرئيسة في عام 2017

صوّتت 134 دولة، منها 30 دولة غير موقّعة الاتّفاقية، لصالح قرار الجمعية العامّة للأمم المتّحدة الثالث الداعم لاتّفاقية الذخائر العنقودية[2]. يتيح القرار للدول التي لم تنضمّ إلى الاتّفاقية فرصة مهمّة للإشارة إلى مساندتها للأساس المنطقي للمعاهدة ولموضوع تعميمها. ولم يصوّت ضدّ القرار غير روسيا وزيمبابوي (كما عارضتا قرار عام 2016)، بينما امتنعت 36 دولة عن التصويت[3].

---

(1) صادقت بنين ومدغشقر على اتّفاقية الذخائر العنقودية في عام 2017. وأعلنت دولة جنوب السودان عزمها على الانضمام أيضاً، لكنّها لم تقدّم صكّ انضمامها بحلول آخر العام. للاطلاع على ملخّص للاتّفاقية، انظر الملحق (أ)، القسم I في هذا الكتاب.

(2) United Nations General Assembly, Implementation of the Convention on Cluster Munitions, A/C.1/72/L.41, 12 October 2017.

(3) Cluster Munitions Coalition, «United Nations Votes on Cluster Munitions Resolution,» 9 November 2017.

تلتزم معظم الدول التي لا تزال خارج الاتّفاقية التزاماً عملياً بحظر استخدام الذخائر العنقودية وإنتاجها. لكنّ الإدانة الدولية لم تحل دون استمرار استخدام الذخائر العنقودية في دولتين في عام 2017: في سورية حيث تُستخدم منذ منتصف عام 2012، وفي اليمن حيث تُستخدم منذ عام 2015[4]. واستناداً إلى مرصد الذخائر العنقودية لعام 2017، حصل أكثر من 600 هجوم بالذخائر العنقودية في سورية في المدّة الخمسية وصولاً إلى تموز/يوليو 2017، كما حصل 238 هجوماً منفصلاً على الأقلّ منذ آب/أغسطس 2016 نفّذت معظمها القوات المسلّحة التابعة للحكومة السورية[5]. وعُزيت هجمات أخرى إلى روسيا التي أطلقت عمليات مشتركة في سورية في أيلول/سبتمبر 2015. لكن في ورقة موقف مرفقة برسالة موجَّهة إلى منظّمة هيومان رايتس واتش في كانون الأول/ديسمبر 2016، زعم وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أنّ استخدام الذخائر العنقودية في سورية منسجم مع القانون الدولي الإنساني، من غير أن ينكر صراحة استخدامها أو يعترف به[6].

وفي اليمن، ينخرط ائتلاف من الدول بقيادة السعودية في عمليات عسكرية ضدّ جماعة الحوثيين ـ وهي حركة دينية ـ سياسية يقودها الشيعة في الغالب تأسّست في مدينة صعدة في شمال اليمن في تسعينيات القرن الماضي ـ وحلفائهم منذ آذار/مارس 2015. وقد وُثّق 23 هجوماً على الأقلّ استُخدمت فيها ذخائر عنقودية في اليمن منذ بداية النزاع، لكنّ وتيرة الهجمات تراجعت منذ النصف الثاني لعام 2016[7]. وفي 15 حزيران/يونيو، أصدر البرلمان الأوروبي قراراً ثالثاً ندّد بالغارات الجوّية التي شنّها التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن، بما في ذلك استخدامه ذخائر عنقودية[8]. واتُّفق على قرارات مشابهة في شباط/فبراير 2016 وفي تموز/يوليو 2015. إضافة إلى ذلك، سرت مزاعم غير مؤكَّدة في شأن استخدام ذخائر عنقودية من قِبل الجيش الوطني الليبي في ليبيا، ومن قِبل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق في عام 2016 أو في النصف الأوّل من عام 2017[9].

---

(4) لمعرفة المزيد عن النزاع في سورية، انظر الفصل الثاني، القسم V في هذا الكتاب.

(5) يركّز مرصد الذخائر العنقودية لعام 2017 على السنة التقويمية 2016، مع إدراج معلومات لغاية تموز/يوليو 2017 متى أمكن ذلك. انظر: International Campaign to Ban Landmines–Cluster Munition Coalition (ICBL-CMC), *Cluster Munition Monitor 2017* (Geneva: ICBL-CMC, 2017), pp. 15-18.

(6) S. Lavrov, «Russia's Position on the Use of Cluster Munitions in Syria,» Position Paper annexed to letter to HRW from Sergey Lavrov, Russian Minister of Foreign Affairs, 9 December 2016. (in Russian, with unofficial translation).

(7) ICBL-CMC, *Landmine Monitor 2017*, p. 18; Amnesty International, «Yemen: Saudi Arabia-led Coalition Uses Banned Brazilian Cluster Munitions on Residential Areas,» 9 March 2017, and HRW, «Yemen: Cluster Munitions Wound Children,» 17 March 2017.

(8) European Parliament, Resolution on the Humanitarian Situation in Yemen, P8_TA(2017)0273, Strasbourg, 15 June 2017.

(9) ICBL-CMC, Ibid., pp. 22-23, and N. Bulos, «Islamic State Fires Cluster Bombs at Iraqi Government Forces,» *Los Angeles Times*, 21/2/2017.

بموجب اتّفاقية الذخائر العنقودية، أكملت الدول الإحدى والأربعون الأطراف التي لديها مخزونات من الذخائر العنقودية تدمير نحو 1.4 مليون سلاح يحتوي على 175 مليون ذخيرة فرعية. وهذا يمثّل تدمير 97 بالمئة من كلّ الذخائر العنقودية و98 بالمئة من كلّ الذخائر الفرعية المعلَن عن تخزينها بموجب المعاهدة. ولم تكمل أيّ دولة طرف تدمير مخزونها من الذخائر العنقودية في النصف الثاني من عام 2016 أو في النصف الأوّل من عام 2017، لكن يُتوقّع أن تقوم إسبانيا وسويسرا بذلك في عام 2018[10]. ولم يستطع مرصد الذخائر العنقودية تقديم تقدير عالمي لكمّية الذخائر العنقودية التي تخزّنها حالياً دول غير موقّعة الاتّفاقية، لأنّ عدداً قليلاً جدّاً كشف معلومات عن الأنواع والكمّيات التي يمتلكها.

ترى الولايات المتّحدة، وهي دولة غير موقّعة الاتّفاقية، أنّ الذخائر العنقودية ضرورة عسكرية، لكنّها اقترحت في عام 2008 سياسة لخفض معدّل إخفاق السلاح إلى 1 بالمئة أو أقلّ من ذلك بحلول عام 2019 ـ وهو معيار مهمّ بالنظر إلى خطورة الذخائر الفرعية غير المنفجرة على المدنيين في مناطق النزاع. لكنّ وزارة الدفاع الأمريكية صرّحت في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 أنّها لن تتمكّن من الوفاء بتعهّدها لعام 2008. بموجب السياسة الجديدة، يمكن أن يواصل الجيش الأمريكي استخدام ذخائر عنقودية لا تحقّق معيار الواحد بالمئة أو أقلّ من الذخائر الفرعية غير المنفجرة في الأوضاع الشديدة لتلبية المتطلّبات المباشرة لخوض المعارك. زد على ذلك أنّه بينما ستواصل وزارة الدفاع الأمريكية الاستغناء عن الذخائر العنقودية التي تتجاوز معدّل الواحد بالمئة، ليس في السياسة الجديدة أجل نهائي لتحقيق ذلك. وفي المقابل، «سيحتفظ [الجيش الأمريكي] بالذخائر العنقودية الموجودة في مخزوناته النشطة حالياً إلى حين الاستعاضة عن القدرات التي تتيحها بذخائر محسَّنة أو أكثر موثوقية»[11].

قدّمت 82 دولة طرف تقرير شفافية أوّلياً لغاية تموز/يوليو 2017، بينما قصّرت 18 دولة طرف في القيام بذلك ـ منها خمس دول توجّب عليها فعل ذلك أصلاً في عام 2011. ولغاية 30 تموز/يوليو 2017، قدّمت 50 دولة طرف تقاريرها المحدَّثة المتعلّقة بالشفافية عن أنشطتها في عام 2016، في حين لم تقم 27 دولة طرف بذلك بعد[12].

زادت متطلّبات إزالة الذخائر العنقودية في دول كثيرة بسبب النزاعات وانعدام الأمن، لكنّ أمكن في عام 2016 تطهير 88 كم^2 على الأقلّ من الأراضي الملوّثة، وهو ما أدّى إلى تدمير 140000

(10) ICBL-CMC, Ibid., pp. 26-34.

(11) R. Burns, «US Putting off Planned Ban of its Use of Cluster Bombs,» Associated Press, 30 November 2017, and A. Feickert and P. K. Kerr, *Cluster Munitions: Background and Issues for Congress*, RS22907 (Washington, DC: Congressional Research Service, 2017).

(12) ICBL-CMC, *Landmine Monitor 2017*, pp. 36-37.

ذخيرة فرعية ـ زادت الأراضي المطهَّرة والذخائر الفرعية المدمَّرة مقارنة بعام 2015[13]. ودُمّر أكثر من 535000 ذخيرة فرعية وتم تطهير 425 كم^2 على الأقلّ في العالم أجمع بين عامَي 2010 و2016. ولا تزال 26 دولة على الأقلّ و3 مناطق أخرى ملوَّثة بالذخائر العنقودية[14]. يستحيل التوصّل إلى تقدير دقيق لإجمالي المساحات الملوَّثة لصعوبة الوقوف على مدى التلوّث والتقدّم في التطهير في دول كثيرة، ولا سيّما غير الموقّعة.

أفادت موزمبيق عن إكمالها تطهير أراضيها من الذخائر العنقودية في كانون الأول/ديسمبر 2016، وبذلك يصل العدد الإجمالي للدول الأطراف التي فعلت ذلك بموجب الاتّفاقية إلى ثماني دول[15]. ويمكن القول إنّه لا دولة غير كرواتيا في طريق الالتزام بمهلة العشر سنين المحدَّدة لها للتطهير، من أصل 13 دولة طرف فيها مناطق أُعلن أنّها ملوّثة ولديها برامج تطهير جارية[16].

وعقب حلقة عمل سابقة عُقدت في أفريقيا في آب/أغسطس 2016، عقدت في عام 2017 ثلاث حلقات عمل هدفت إلى التشجيع على تعميم الاتّفاقية وتطبيقها: في بانكوك في 16 ـ 17 آذار/مارس، وفي كامبالا في 29 ـ 30 أيار/مايو، وفي راكيتيي بكرواتيا في 12 ـ 13 حزيران/يونيو[17].

الاجتماع السابع للدول الأطراف في اتّفاقية الذخائر العنقودية

عُقد الاجتماع السابع للدول الأطراف في اتّفاقية الذخائر العنقودية في جنيف في 4 ـ 6 أيلول/سبتمبر 2017 برئاسة ألمانيا. وكانت ألمانيا قد عقدت لقاءات ثنائية في وقت سابق من العام مع ما لا يقلّ عن 14 دولة أنتجت و/أو خزّنت ذخائر عنقودية، منها البرازيل والسعودية وسورية وأوكرانيا[18]. كان اجتماع الدول الأطراف هذا ثاني اجتماع رسمي منذ إقرار خطّة عمل دوبروفنيك لعام 2015، وهي خطّة عمل تستغرق خمسة أعوام وتتيح للدول خريطة طريق لتطبيق الاتّفاقية

---

(13) المصدر نفسه، ص 53 ـ 54.

(14) الدول الأطراف التي يوجد فيها بقايا ذخائر عنقودية هي أفغانستان والبوسنة والهرسك وتشاد وتشيلي وكرواتيا وألمانيا والعراق ولاوس ولبنان والجبل الأسود والصومال والمملكة المتّحدة. والدول الموقّعة هي أنغولا؛ والدول غير الموقّعة هي أذربيجان وكمبوديا وجورجيا وإيران وليبيا وصربيا وجنوب السودان والسودان وسورية وطاجيكستان وأوكرانيا وفيتنام واليمن؛ والمناطق الأخرى: كوسوفو وناغورنو كرباخ والصحراء الغربية. انظر: المصدر نفسه، ص 53 ـ 63.

(15) الدول الأخرى هي ألبانيا وجمهورية الكونغو وغرينادا وغينيا بيساو وموريتانيا والنرويج وزامبيا. انظر: المصدر نفسه، ص 63.

(16) الدول الاثنتا عشرة الأخرى هي أفغانستان والبوسنة والهرسك وتشاد وتشيلي وكولومبيا وألمانيا ولاوس والعراق ولبنان والجبل الأسود والصومال والمملكة المتّحدة. انظر: المصدر نفسه، ص 63 ـ 69.

(17) CCM, Seminar Final Report, «Cooperating to Implement the CCM: The Country Coalition Concept,» 16-17 March 2017, Bangkok; CCM, «Final Report on Convention on Cluster Munitions Ratification Seminar,» Kampala, 29-30 May 2017, and CCM, «The Workshop on Enhancing Implementation of Articles 3 and 4 of the CCM in South-East Europe: The Country Coalition Concept,» Croatia, 12-13 June 2017.

(18) Minutes of the CCM Coordination Committee Meeting, Geneva, 23 March 2017.

وتعميمها[19]. «عبّرت» الدول الأطراف في التقرير النهائي للاجتماع «عن قلقها الشديد حيال الحوادث الأخيرة والأدلّة التي تشير إلى استخدام ذخائر عنقودية في مناطق مختلفة في العالم، وندّدت بأيّ استخدام من جانب أيّ جهة»[20]. يضاف إلى ذلك أنّه بعد ملاحظة أنّ أقلّ من نصف الدول الأطراف قدّمت مساهمة مالية لموازنة وحدة دعم تنفيذ الاتّفاقية لسنة 2016 ـ التي لم تكن تغطيتها لتكتمل لولا أنّ بضع دول أطراف قدّمت إسهامات مالية كبيرة فاقت الإسهامات المقدَّرة الواجبة عليها ـ أقرّ الاجتماع بياناً سياسياً كملحق بالتقرير النهائي الذي ذكر جملة من التدابير المحدّدة لتحسين الإجراءات المالية للاتّفاقية[21].

---

(19) أُقرّت خطّة عمل دوبروفنيك في مؤتمر الاستعراض الأوّل لاتّفاقية الذخائر العنقودية في دوبروفنيك بكرواتيا في 11 أيلول/سبتمبر 2015. للاطلاع على نصّ الخطّة، انظر: CCM, «Dubrovnik Action Plan,» [n. d.].

للاطلاع على تحديث بشأن التقدّم، انظر: CCM, «Convention on Cluster Munitions, 7MSP Progress Report: Monitoring Progress in Implementing the Dubrovnik Action Plan, Submitted by the President of the Seventh Meeting of States Parties, CCM/MSP/2017/9, 10 July 2017.

(20) CCM, Final Report, CCM/MSP/2017/12, 25 September 2017.

انظر أيضاً تغطية الاجتماع بواسطة: Cluster Munition Coalition, «The Seventh Meeting of States Parties».

(21) CCM, Final Report, CCM/MSP/2017/12, 25 September 2017.

الفصل العاشر

ضوابط الاستخدام المزدوج وتجارة الأسلحة

مارك بروملي

عرض عام

تواصلت الجهود العالمية والإقليمية المتعدّدة الأطراف في عام 2017 لتقوية ضوابط تجارة الأسلحة التقليدية، والموادّ ذات الاستخدام المزدوج وذات الصلة بالأسلحة التقليدية والبيولوجية والكيميائية والنووية ومنظومات إيصالها. استمرّ تنامي العضوية في الأدوات الدولية والمتعدّدة الأطراف الرامية إلى اعتماد وترسيخ معايير متّفَق عليها لضوابط الاستخدام المزدوج وتجارة الأسلحة. وفي الوقت عينه، لا يزال ضمان التطبيق الفاعل لهذه الأدوات ـ والتوصّل إلى اتّفاق حول وسائل «التطبيق الفاعل ـ تحدّياً. يمكن ملاحظة ذلك في الاختلافات بين المنظّمات غير الحكومية والدول حول كيفية قياس وضمان التطبيق الفاعل لمعاهدة تجارة الأسلحة (ATT) لعام 2013، وحول انتهاكات كثيرة أُبلغ عنها لقرارات حظر الأسلحة الصادرة عن الأمم المتّحدة. برزت أيضاً الصعوبات المتلازمة مع ضمان مواكبة ضوابط الاستخدام المزدوج وتجارة الأسلحة للتطوّرات التكنولوجية وتطوّر أنماط التجارة. هذا ما تجلّى في المناقشات التي دارت في اجتماعات أنظمة مراقبة الصادرات حول تحديث قوائم المراقبة ووثائق التوجيه والجهود الرامية إلى تنظيم عمليات النقل غير الملموس للتكنولوجيا (ITT).

عُقد المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة في جنيف في أيلول/سبتمبر 2017 (انظر القسم I). وبينما صدر عن المؤتمر عدّة قرارات رئيسة، ظهرت من جديد التوتّرات بين الدول الأطراف في المعاهدة ووسط المنظّمات غير الحكومية الذي ساند إبرام المعاهدة. زد على ذلك أنّه في حين عدد الدول الأطراف في المعاهدة يزداد، استمرّ تراجع مستويات الامتثال لواجبات الإبلاغ والتمويل في عدّة نواحٍ. ركّزت الجهود الرامية إلى زيادة عدد الدول الأطراف على

آسيا في السنين الأخيرة، والراجح أن يستمرّ هذا الاتّجاه بالنظر إلى تعيين السفير الياباني نوبوشيغي تاكاميزاوا رئيساً للمؤتمر الرابع للدول الأطراف. لكن إذا كانت آسيا تواجه جملة من التحدّيات الأمنية التي تنوي المعاهدة التصدّي لها، تُبرز ديناامياتها السياسية الحالية عراقيل كبيرة في طريق استمرار زيادة عدد الدول الأطراف.

شهد عام 2017 خمسة وثلاثين قرار حظر سلاح متعدّدة الأطراف: فرضت الأمم المتّحدة 13 قراراً، وفرض الاتّحاد الأوروبي 21 قراراً، وفرضت جامعة الدول العربية قراراً واحداً (انظر القسم II). ومن بين قرارات الحظر الواحدة والعشرين التي فرضها الاتّحاد الأوروبي، طبّقت تسعةٌ منها مباشرة قراراتِ حظر صادرة عن الأمم المتّحدة، وثلاثة قرارات مشابهة لقرارات حظر أممية لكنّها مختلفة في النطاق الجغرافي أو في أنواع الأسلحة المشمولة، وتسعة قرارات ليس لها نظير أممي. اقتصرت أغلب قرارات الحظر هذه على الأسلحة التقليدية. لكنّ قرارات الحظر التي فرضتها الأمم المتّحدة والاتّحاد الأوروبي على إيران وكوريا الشمالية والحظر الذي فرضه الاتّحاد الأوروبي على روسيا شمل أيضاً صادرات الموادّ ذات الاستخدام المزدوج. كما فُرض حظر أسلحة جديد متعدّد الأطراف في عام 2017، وهو الحظر الذي فرضه الاتّحاد الأوروبي على فنزويلا. وكما في السنين السابقة، أظهرت تحقيقات الأمم المتّحدة مشكلاتٍ في تطبيق قرارات الحظر التي أصدرتها، إذْ أُفيد عن انتهاكات كثيرة. لكنّ نطاق هذه الانتهاكات وأهمّيتها تفاوتت كثيراً، حيث شمل بعضها شحنات ضخمة من الأسلحة انتهكت الحظر، وشمل البعض الآخر تقصيراً من دولة مورِّدة أو مستورِدة في إبلاغ لجنة جزاءات عن نقل أسلحة.

حدّثت أنظمة مراقبة صادرات السلاح الأربعة المتعدّدة الأطراف قوائمها الخاصة بمراقبة التجارة وإرشاداتها وهي: مجموعة أستراليا (المعنيّة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية)، ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف (MTCR)، ومجموعة مورّدي الموادّ النووية (NSG)، وترتيب واسينار بشأن ضوابط تصدير الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات المزدوجة الاستخدام (ترتيب واسينار (WA)). وكما في السنين السابقة، أحد التحدّيات الرئيسة التي واجهتها هذه الأنظمة الأربعة كان ضمان قدرة قوائم المراقبة على مواكبة التطوّرات السريعة غالباً في السلع والبرمجيات والتكنولوجيا (انظر القسم III). ففي السنين الأخيرة، واجهت هذه الأنظمة صعوبات في قبول أعضاء جدد، لاشتراط موافقة جميع الأعضاء الحاليين على طلب الانضمام. لكنّ الهند قُبلت في ترتيب واسينار في عام 2017، وقُبلت في مجموعة أستراليا في مطلع عام 2018. جاء ذلك بعد انضمامها إلى نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف في عام 2016. لكن لا يزال طلب الهند الانضمام إلى مجموعة مورِّدي الموادّ النووية يلقى معارضة قويّة من جانب مجموعة من الدول بقيادة الصين. كما طرأت بعض التغيرات على ضوابط الصادرات لدى الاتّحاد الأوروبي عام 2017. شملت التطوّرات الرئيسة مناقشات بشأن الاستعراض الجاري لنظام الاستخدام المزدوج لدى الاتّحاد الأوروبي.

فرض وتطبيق الضوابط على عمليات النقل غير الملموس للتكنولوجيا شرط في أنظمة مراقبة الصادرات الرئيسة، وضوابط الاتّحاد الأوروبي على تجارة الأسلحة والموادّ ذات الاستخدام المزدوج، وقرارات حظر الأسلحة الصادرة عن الأمم المتّحدة والاتّحاد الأوروبي. اكتشاف هذه العمليات أمر بالغ الصعوبة، لذلك تكابد السلطات الوطنية لتطبيق الضوابط عليها. وإضافة إلى ذلك، تتحمّل الشركات والمعاهد البحثية تكاليف امتثال ضخمة بسبب الضوابط على هذه العمليات (انظر القسم IV). لن تزداد هذه المشكلات في هذه الناحية إلّا حدّة في السنين المقبلة، لكون الشركاء التجاريين الجدد والتكنولوجيات تزيد حجم ونطاق العمليات التي يُحتمل شمولها في ضوابط التصدير. ودارت مناقشة في عام 2017 حول الطريقة المُثلى لهيكلة عمليات النقل غير الملموس للتكنولوجيا وتطبيقها، ولا سيّما في سياق استعراض نظام الاستخدام المزدوج لدى الاتّحاد الأوروبي. تتضمّن التحدّيات الرئيسة في هذه الناحية تحديد إمكان وكيفية تطبيق ضوابط التصدير على الحوسبة السحابية والنشر الأكاديمي، إضافة إلى التحدّيات الناجمة عن عمليات التصنيع إضافة ـ وتسمّى أيضاً الطباعة الثلاثية الأبعاد ـ إلى كونها أداة تمكين لعمليات النقل غير الملموس للتكنولوجيا وعنصر مضاعفة لأخطار الانتشار المصاحبة.

I معاهدة تجارة الأسلحة

مارك بروملي
وكوليا بروكمان

معاهدة تجارة الأسلحة لعام 2013 هي أوّل اتّفاقية دولية مُلزمة قانوناً لتحديد معايير تنظّم الاتّجار بالأسلحة التقليدية وتمنع عمليات نقل السلاح المحظورة[1]. منذ بدء نفاذ المعاهدة في كانون الأول/ديسمبر 2014 وجلّ تركيز الدول الأطراف وشرائح المجتمع المدني المهتمّة منصبّ على الطرائق البيروقراطية لتأسيس أمانة عاملة وعلى النواحي الأخرى لبنية المعاهدة. وبحلول آخر عام 2016، تأسّست أمانة معاهدة تجارة الأسلحة وصار لدى الأطراف قوالب متفَق عليها للتقرير الأولي بشأن الخطوات المتّخَذة لتطبيق المعاهدة وللتقرير السنوي بشأن الواردات والصادرات. وفي خلال عام 2017، تحوّل الاهتمام أكثر فأكثر نحو تعميم المعاهدة ومسألة كيفية قياس وضمان التطبيق الفاعل من جانب الدول الأطراف. والراجح أنّه سيتبيّن أنّ كلتا المسألتين كثيرة المتطلّبات.

بلغ عدد الدول الأطراف في المعاهدة 93 دولة لغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2017. ووقّعت 41 دولة أخرى على المعاهدة لكن من غير أن تصادق عليها. وفي عام 2017، انضمّت ثلاث دول إلى المعاهدة، هي هندوراس وكازاخستان وفلسطين، مقارنة بانضمام 12 دولة في عام 2016. التمثيل متدنّ على نحو ملحوظ في الشرق الأوسط وآسيا، بينما لا تزال الدول الكبرى المصدِّرة للسلاح، كالصين وروسيا والولايات المتّحدة، خارج المعاهدة والراجح أن تظلّ كذلك في المستقبل القريب.

---

(1) للاطّلاع على ملخّص لمعاهدة تجارة الأسلحة وعلى تفاصيل ذات صلة، انظر الملحق (أ)، القسم I في هذا الكتاب. كما أنّ بروتوكول الأمم المتّحدة المتعلّق بالأسلحة النارية صكّ مُلزم قانوناً أيضاً، لكنّه لا يشمل غير ضوابط تجارة الأسلحة النارية: United Nations, General Assembly, Resolution 55/255, Protocol against the Illicit Manufacturing of and Trafficking in Firearms, their Parts and Components and Ammunition, supplementing the UN Convention against Transnational Organized Crime (UN Firearms Protocol), adopted 31 May 2001, entered into force 3 July 2005.

وفي هذه الأثناء، يمكن للمناقشات الدائرة حول تطبيق المعاهدة أن تُحدث انقسامات ـ ولا سيّما بين الدول الأطراف ووسط المنظّمات غير الحكومية المناصرة للمعاهدة ـ حول طريقة تقييم التطبيق وضمانه.

عُقد المؤتمر الثالث للدول الأطراف في جنيف في 11 ـ 15 أيلول/سبتمبر 2017، وترأسه السفير الفنلندي كلاوس كورهونين، وحضرته 79 دولة من أصل الدول الـ93 الأطراف ـ وهو قريب من عدد الدول التي شاركت في المؤتمر الثاني للدول الأطراف ـ إلى جانب 23 دولة موقّعة و4 دول مراقِبة و24 منظّمة إقليمية ودولية ومنظّمة غير حكومية واتّحاد صناعي[2]. توزّعت المناقشات عموماً على ستّ نواحٍ: التطبيق، والشفافية والإبلاغ؛ وعمل أمانة المعاهدة؛ والتحضيرات لمؤتمر الدول الأطراف الرابع؛ وتعميم المعاهدة؛ والمساعدات الدولية[3]. يلخّص هذا القسم النواحي الرئيسة للمناقشات في هذه المجالات، ويحدّد نقاطاً عريضة بشأن الآفاق المستقبلية للمعاهدة. وفي سياق مناقشة تعميم المعاهدة والمساعدات الدولية، تتضمّن هذه النقاط تركيزاً مفصلاً على آسيا حيث يتدنّى مستوى تطبيق المعاهدة بصورة ملحوظة.

تطبيق المعاهدة

برز انقسام واضح في المؤتمر الثالث للدول الأطراف، كحال المؤتمر الثاني للدول الأطراف، بين الدول الأطراف وأغلب المنظّمات غير الحكومية حول القضايا التي يجب إدراجها في المناقشة بشأن تطبيق المعاهدة. وعلى التحديد، تمنّت منظّمات غير حكومية كثيرة المشاركة في نقاش حول ما إذا كانت صادرات أسلحة معيّنة لبعض الدول الأطراف ـ ولا سيّما عمليات نقل الأسلحة إلى السعودية لاستخدامها في النزاع الدائر في اليمن ـ مُوافِقة لشروط المعاهدة[4]. لكنّ معظم الدول الحاضرة حرصت على تجنّب ما اعتبرته مناقشات لحالات معيّنة يُحتمل أن تكون حسّاسة ومثيرة للخلاف، وركّزت في المقابل على كيفية تعديل الأدوات التشريعية والرقابية الوطنية للسماح بتطبيق فاعل للمعاهدة. ووافقت الدول الأطراف على تحويل الفريق العامل المخصّص الحالي المعنيّ بالتطبيق الفاعل للمعاهدة إلى فريق عامل دائم، وساندت مسودّةَ القائمة التي أعدّها الفريق للنواحي التي ستُعطى لها الأولوية في المرحلة التي تسبق مؤتمر الدول الأطراف الرابع[5]. تضمّ اللائحةُ أنظمة المراقبة الوطنية وإجراءات تقييم الصادرات، وضوابط النقل العابر وإعادة الشحن، والتحويل

(2) Arms Trade Treaty, 3rd Conference of States Parties, «Final Report,» ATT/CSP3/2017/SEC/184/Conf.FinRep.Rev1, 15 September 2017.

(3) Arms Trade Treaty, 3rd Conference of States Parties, «CSP3 Provisional Annotated Programme of Work,» ATT/CSP3/2017/SEC/152/Conf.AnnPoW, 13 July 2017.

(4) R. Isbister, «Much Ado about Nothing? Reflections on the Third ATT Conference of States Parties,» Saferworld, 20 September 2017.

(5) Arms Trade Treaty, 3rd Conference of States Parties (note 2).

وحفظ السجّلات[6]. ويظهر أنّ قائمة المواضيع لم تدع مجالاً لمناقشات حول صادرات أسلحة معيّنة وهي تبرز كذلك قلّة اهتمام جُل الدول الأطراف بهذا الموضوع.

مع ذلك، برزت مؤشّرات محدودة على إمكان تحويل مؤتمرات الدول الأطراف اللاحقة إلى محافل لمناقشة عمليات نقل أسلحة مثيرة للجدل وتطوير معايير موحَّدة وتطبيقها. ونشير على الخصوص إلى أنّ مجموعة من دول الأمريكات المشارِكة في المؤتمر الثالث للدول الأطراف طالبت جميع الدول الأطراف في المعاهدة بالامتناع عن نقل الأسلحة بجميع أنواعها إلى فنزويلا في ضوء واجبات هذه الدول بموجب مادّتي المعاهدة 6 و7 وسلوك حكومة فنزويلا في أثناء الأزمة الجارية التي تعصف بالبلاد[7]. ونشير إلى أنّ فنزويلا لم توقّع على المعاهدة أو تنضمّ إليها. وفرض الاتّحاد الأوروبي لاحقاً على فنزويلا حظر أسلحة (انظر القسم II)، لكن لم يتّضح إن كان لمجريات المؤتمر الثالث للدول الأطراف أثر في هذا القرار. وأطلقت دول دعوات مماثلة في اجتماعات مجلس الأمن الدولي لفرض قيود على صادرات الأسلحة إلى وجهات معيّنة[8]. يُظهر الإعلان بشأن فنزويلا أنّ معاهدة تجارة الأسلحة أوجدت محفلاً جديداً لدول ليست أعضاء في مجلس الأمن لإطلاق دعوات كهذه، كما أوجدت مجموعة معايير موحّدة جديدة يحال إليها. لكن لم يتّضح إن كان في مقدور المعاهدة مواصلة أداء هذه الوظيفة إذا تحقّق هدف التعميم لأنّه سيصعب على الدول «التسمية والتشهير» بدول طرف أخرى في المعاهدة وفي أحد محافلها.

تضمّنت الجلسات التي عالجت تطبيق المعاهدة مناقشة أيضاً للعلاقة بين المعاهدة وأهداف التنمية المستدامة، ولا سيّما الهدف 16.4 الذي يُلزم الدول بالحدّ من تدفّقات الأسلحة غير المشروعة. جاء تضمين أهداف التنمية المستدامة في أجندة المؤتمر الثالث للدول الأطراف ثمرة نمط ترسّخ في اجتماع يُعقَد كلّ سنتين التأم في عام 2016 لمناقشة برنامج عمل الأمم المتّحدة المعنيّ بالأسلحة الصغيرة والخفيفة. تُبيّن الوثيقة الختامية لذلك الاجتماع أنّ التطبيق الفاعل لبرنامج العمل يساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأنّه ربّما يكون قياس تطبيق البرنامج وسيلة بديلة لقياس مدى تحقيق هذه الأهداف[9]. ويبرز التقرير النهائي للمؤتمر الثالث للدول الأطراف

(6) Arms Trade Treaty, Ad Hoc Working Group on Effective Treaty Implementation, «Co-chairs' draft report to CSP3,» ATT/CSP3.WGETI/2017/CHAIR/158/Conf.Rep, 31 July 2017.

(7) تضمّ مجموعة الدول هذه الأرجنتين والبرازيل وكندا وتشيلي وكولومبيا وكوستاريكا وغواتيمالا وهندوراس والمكسيك وبنما والبارغواي والبيرو. كانت البرازيل وكندا وتشيلي وكولومبيا وقت صدور البيان قد وقّعت على معاهدة تجارة الأسلحة ولم تصادق عليها. Arms Trade Treaty, 3rd Conference of States Parties, «Intervención de los países que suscribieron la Declaración de Lima en ocasión de la Tercera Conferencia de los Estados Partes del Tratado sobre el Comercio de Armas [بيان الدول الموقِّعة على إعلان ليما في المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة]، 11 أيلول/سبتمبر 2017.

(8) في العام 2017 مثلاً، طالبت الولايات المتّحدة الدول في مجلس الأمن الدولي بوقف تصدير الأسلحة إلى ميانْمار. N. Haley, «Remarks at a UN Security Council Briefing on the Situation in Burma,» US Permanent Representative to the United Nations, New York, 28 September 2017.

(9) انظر: I. Davis [et al.], «Humanitarian Arms Control Regimes: Key Developments in 2016,» in: *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 566–569.

الصلات بين تطبيق المعاهدة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ويُلزم الفرق العاملة الثلاث التي تعمل بين الدورات (والمعنيّة بالتطبيق الفاعل للمعاهدة، والشفافية والإبلاغ، وتعميم المعاهدة) لمواصلة استكشاف صور التآزر بين معاهدة تجارة الأسلحة وأهداف التنمية المستدامة[10]. أحد الآثار الرئيسة المترتّبة على إقامة هذه الصلة ـ التي أشارت إليها دول ومنظّمات غير حكومية ـ أنّه ربّما تُسهم في إقناع الدول بالتوقيع على المعاهدة والمصادقة عليها[11]. لكن يظهر أنّ القلق يساور العديد من الدول التي هي أهداف رئيسة لجهود تعميم المعاهدة التوعية بها ـ ولا سيّما الواقعة في آسيا ـ على الخصوص حيال انعكاسات الانضمام إلى المعاهدة على الأمن القومي على المدى القصير، وربّما لن تتأثّر بالحجج التي تتحدّث عن المنافع الكثيرة للتنمية المستدامة على المدى الطويل.

الشفافية ورفع التقارير، وأمانة معاهدة تجارة الأسلحة والمؤتمر الرابع للدول الأطراف

أحد الآمال الرئيسة المعلَّقة على معاهدة تجارة الأسلحة أن تؤدّي شروط رفع التقارير إلى زيادة مستويات الشفافية على صعيدَي عمليات مراقبة نقل الأسلحة وعمليات نقل الأسلحة. كلّ دولة طرف مُلزمة بتزويد أمانة المعاهدة بتقرير أوّلي يفصّل «التدابير المتخَذة لتطبيق هذه المعاهدة»[12]. ويتعيّن على الدول الأطراف أيضاً تزويد أمانة المعاهدة بتقرير سنوي «عن السنة التقويمية السابقة بشأن الصادرات والواردات المرخَّصة أو الفعلية من الأسلحة التقليدية»[13]. لكن برغم ارتفاع مستويات الإبلاغ، فهي أبعد ما تكون عن الشمول. فلغاية 3 آذار/مارس 2018، لم يقدّم تقارير غير 62 دولة (68 بالمئة) من أصل الدول الأطراف الاثنتين والتسعين التي توجّب عليها تقديم تقرير أوّلي عن تطبيق المعاهدة[14]. كما أنّه لغاية التاريخ عينه، لم يقدّم تقارير غير 49 دولة (65 بالمئة) من أصل الدول الأطراف الخمس والسبعين التي توجّب عليها تقدير تقرير سنوي عن عام 2016 حول وارداتها وصادراتها من الأسلحة بحلول أيار/مايو 2017[15].

الإسهامات المالية ناحية أخرى لم تفِ فيها الدول الأطراف بواجباتها بالكامل. يُطلب إلى جميع الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة الإسهام باشتراك مالي مقدَّر لتغطية تكاليف تنظيم

(10) Arms Trade Treaty, 3rd Conference of States Parties (note 2).

(11) انظر: L. Spano and P. Alpers, *Reinvigorating the Narrative: The Broader Benefits of the Arms Trade Treaty* (Sydney: Centre for Armed Violence Reduction, 2017).

(12) Arms Trade Treaty, Article 13(1) (note 1).

(13) فُتح باب التوقيع على معاهدة تجارة الأسلحة في 3 حزيران/يونيو 2013 وأصبحت نافذة في 24 كانون الأول/ديسمبر 2014، Article 13(3). لا تنصّ المعاهدة صراحة على الإعلان عن أيّ من هذه التقارير، مع الإشارة فقط إلى أنّها «ستتاح وتوزَّع على الدول الأطراف من قِبل الأمانة».

(14) Arms Trade Treaty Secretariat, «Reporting,» 3 March 2018.

(15) المصدر نفسه. قدّمت اليونان تقريراً أيضاً مع أنّه لم يتوجّب عليها ذلك. لوصف أكثر تفصيلاً لمحتوى تقارير الدول بشأن الواردات والصادرات من الأسلحة، انظر الفصل الخامس، القسم II في هذا الكتاب.

مؤتمرات الدول الأطراف وعمل أمانة المعاهدة. إلّا أنّ عدداً كبيراً من الدول يقصّر في سداد ما عليه. ولغاية 5 شباط/فبراير 2018، لم يسدّد غير 58 دولة (67 بالمئة) اشتراكاتها من أصل الدول الست والثمانين التي قُدّرت إسهاماتها، ولم يسدّد غير 14 دولة (47 بالمئة) اشتراكاتها من أصل الدول الثلاثين الموقّعة التي قُدّرت إسهاماتها لعام 2017، وبلغ إجمالي الإسهامات 86 بالمئة من الميزانية السنوية. إذا أضفنا الإسهامات غير المسدَّدة إلى ميزانية 2015 ـ 2016، يكون عجز المعاهدة التراكمي قد بلغ 270760 دولار[16]. وأشار التقرير النهائي للمؤتمر الثالث للدول الأطراف إلى أنّ الدول الأطراف عبّرت عن «قلق عميق» حيال الاشتراكات غير المدفوعة إضافة إلى الأثر المحتمل «للنقص المحتمل في التمويل في تنظيم أيّ اجتماعات لاحقة»[17].

اتُّخذت قرارات رئيسة أخرى في المؤتمر الثالث للدول الأطراف حيال شكل ووظيفة المؤتمر الرابع وخطّة العمل للمدّة الانتقالية. عُيّن السفير الياباني نوبيشيغي تاكاميزاوا رئيساً للمؤتمر الرابع الذي تقرّر عقده في طوكيو في 20 ـ 24 آب/أغسطس 2018[18]. وعقب القرارات التي اتُّخذت في المؤتمر الثالث، صارت الفرق العاملة المعنية بالتطبيق الفاعل للمعاهدة، والشفافية والإبلاغ، وتعميم المعاهدة هيئات دائمة لها برامج عمل طموحة في المرحلة التي تسبق المؤتمر الرابع. لكنّ المناقشات المتعلّقة بالأنشطة المستقبلية للفرق العاملة أوجدت أيضاً واحدة من نواحي الاختلاف الحقيقية القليلة بين الدول الأطراف في المؤتمر الثالث. وجدت الدول صعوبة على الخصوص في الاتّفاق على القواعد التي ستحكم الظروف التي ستكون فيها اجتماعات الفريق العامل مؤصدة أمام المراقبين ـ كالمنظّمات غير الحكومية ـ أو الدول الموقّعة[19]. وفي النهاية، يشير التقرير النهائي للمؤتمر الثالث إلى أنّ القواعد التي ستُغلق بموجبها الاجتماعات «ستُدرَس في أثناء العملية التحضيرية غير الرسمية لـ[المؤتمر الرابع للدول الأطراف] بهدف حلّ هذه المسألة في [المؤتمر الرابع للدول الأطراف]»[20].

تعميم المعاهدة والمساعدة الدولية: تركيز على آسيا

يوجد خلل في التوازن الجغرافي في مستويات مشاركة الدول في عملية معاهدة تجارة الأسلحة، والراجح بقاؤه في المستقبل المنظور. ونشير على الخصوص إلى أنّ معدّلات التوقيع والانضمام والمصادقة تظلّ أعلى كثيراً في أوروبا وأفريقيا والأمريكات منها في آسيا والشرق الأوسط (انظر الجدول الرقم (10 ـ 1)). ويبقى تعميم المعاهدة أحد تحدّياتها الرئيسة، وكان أحد المواضيع الرئيسة التي تمحورت حولها المناقشات في المؤتمر الثالث. وإضافة إلى الموافقة على تحويل الفريق

(16) Arms Trade Treaty Secretariat, «Status of Contributions to ATT Budgets as at 5 February 2018».
(17) Arms Trade Treaty, 3rd Conference of States Parties (note 2).
(18) المصدر نفسه.
(19) Isbister, «Much Ado about Nothing? Reflections on the Third ATT Conference of States Parties».
(20) Arms Trade Treaty, 3rd Conference of States Parties (note 2).

العامل المخصّص المعنيّ بتعميم المعاهدة إلى فريق عامل دائم، عاينت الدول الأطراف طائفة من المبادرات المحتملة الرامية إلى زيادة عدد الأطراف في المعاهدة[21].

الجدول الرقم (10 ـ 1)

التصديق على معاهدة تجارة الأسلحة، والانضمام إليها، والموقّعون عليها بحسب المنطقة، لغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2017

المنطقة	عدد الدول	عدد الأطراف	عدد الموقّعين	عدد غير الموقّعين
أفريقيا	53	22	17	14
الأمريكات	35	23	6	6
آسيا	29	3	7	19
أوروبا	48[أ]	41	2	5
الشرق الأوسط	16[ب]	1	5	10
أوقيانيا	14	4	4	6
المجموع	**195**	**94**	**41**	**60**

ملاحظة: فُتح باب المعاهدة للتوقيع إلى أن أصبحت نافذة في كانون الأول/ديسمبر 2014. وبذلك ما عاد في مقدور الدول الانضمام إليها. ويمكن لدولة موقّعة حالياً القبول بالمعاهدة أو الموافقة عليها أو المصادقة عليها لتصبح دولة طرفاً. ويتعيّن على دولة غير موقِّعة الانضمام إلى المعاهدة مباشرة لتصبح دولة طرفاً.

(أ) يشمل هذا الرقم الكرسي الرسولي.

(ب) يشمل هذا الرقم فلسطين.

المصدر: United Nations, Treaty Collection.

لا يزال تدنّي معدّل مشاركة الدول الآسيوية في معاهدة تجارة الأسلحة مصدر قلق خاصّ منذ نفاذها. ولو استثنينا الشرق الأوسط، تكون آسيا صاحبة أدنى مستوى لجهة عدد الموقّعين والدول الأطراف. ومن بين الدول الآسيوية الـ29، لم يكن طرف في المعاهدة لغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2017 غير ثلاث دول هي اليابان وكازاخستان وكوريا الجنوبية[22]. ولغاية آخر عام 2017، وقّعت سبع دول آسيوية أخرى، هي بنغلادش وكمبوديا وماليزيا ومنغوليا والفيليبين وسنغافورة وتايلند، على المعاهدة لكن لم تصادق عليها. وأشارت ماليزيا والفيليبين وسنغافورة في كلمتيهما الرسميتين

(21) المصدر نفسه.

(22) انضمّت كازاخستان إلى معاهدة تجارة الأسلحة في كانون الأول/ديسمبر 2017، ولذلك سيبدأ نفاذ المعاهدة بالنسبة إلى هذه الدولة في آذار/مارس 2018.

في المؤتمر الثالث إلى ترجيح المصادقة على المعاهدة قريباً، لكن لا تزال هذه الدول الثلاث تواجه تحدّيات في نواحٍ كثيرة[23].

هناك إقرار واسع بتدنّي مستوى القبول بمعاهدة تجارة الأسلحة في آسيا، وصار محور الاهتمام والجهد الدبلوماسي في السنين الأخيرة. ففي آذار/مارس 2017، زار السفير كورهونين، رئيس المؤتمر الثالث للدول الأطراف، الصين وإندونيسيا وتايلند للترويج لتعميم المعاهدة في آسيا[24]. والراجح إيلاء آسيا اهتماماً متزايداً في المرحلة التي تسبق المؤتمر الرابع، ولا سيّما مع تولّي اليابان رئاسة هذه الجلسة.

إضافة إلى ذلك، نُفّذت طائفة من المشاريع القانونية والتقنية والمساعدة المادّية وبُذلت جهود لبناء القدرة والتدريب في آسيا، وهي تتضمّن مشاريع توعية كبيرة كمشروع الاتّحاد الأوروبي للشراكة المتبادلة (EUP2P)، وهو مشروع جديد تمّت الموافقة عليه عام 2017؛ وحلقات العمل الإقليمية والوطنية التي أقامها مركز الأمم المتّحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح (UNRCPD) في آسيا والمحيط الهادئ ومناطق أخرى[25]. لكن من بين المشاريع الـ17 التي وافقت عليها أمانة المعاهدة لكي تموَّل بواسطة صندوق التبرعات الاستئماني (VTF) لديها عام 2017، هناك مشروع واحد فقط يجري تنفيذه من جانب دولة آسيوية، هي الفيليبين[26]. وعلى الضدّ من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، يجري القيام بعمل كبير في آسيا أيضاً بشأن التوعية والمساعدة في مجال ضوابط صادرات الموادّ ذات الاستخدام المزدوج وغيرها لدى الاتّحاد الأوروبي والولايات المتّحدة. ويمكن لعمل مستقبلي على بناء القدرة من أجل المعاهدة الاعتماد على القدرات المتاحة في نواحٍ ذات صلة وتهيئة صور تعاضد بين مشاريع بناء القدرة المناظرة.

يرى أنصار معاهدة تجارة الأسلحة أنّ آسيا تواجه طائفة من التحدّيات الكبيرة المتّصلة بالأمن من النوع الذي يراد من المعاهدة تخفيفه. وفي غمرة مجموعة من التوتّرات المستمرّة التي عاودت الظهور، تعمد دول كثيرة في آسيا على الخصوص، ولا سيّما في جنوب شرق القارّة، إلى زيادة وارداتها من الأسلحة وتقوية قدراتها الدفاعية الوطنية[27]. مثال ذلك، زادت إندونيسيا والفيليبين

(23) Arms Trade Treaty, 3rd Conference of States Parties, «Statements».

(24) Arms Trade Treaty Secretariat, «Universalization trip China and ASEAN-March 2017».

(25) للاطّلاع على عرض عام لهذه الأنشطة، انظر قاعدة بيانات: Mapping ATT-relevant Cooperation and Assistance Activities Project.

(26) Arms Trade Treaty Secretariat, «1st Voluntary Trust Fund Cycle (2017): Overview of Projects Approved for ATT VTF funding,» 8 November 2017.

تأسّس صندوق التبرعات الاستئماني في عام 2016 لدعم المشاريع التي تساعد الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة والدول الموقّعة بالإضافة إلى «دول أخرى أظهرت التزاماً واضحاً لا لَبْس فيه بالانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة». وهو يموَّل بتبرّعات من الدول الأطراف ومن كيانات أخرى، ويخضع لإشراف أمانة المعاهدة. انظر: Arms Trade Treaty, 2nd Conference of States Parties, «Terms of Reference for the ATT Voluntary Trust Fund,» ATT/CSP2/2016/WP.3/Rev.1, 24 August 2016.

(27) R. Stohl and P. Holtom, «Assessing ATT Implementation in the Asia-Pacific Region,» Arms Trade Treaty Baseline Assessment Project, 2017, p. 1.

وفيتنام وارداتها العسكرية زيادة كبيرة في السنين الأخيرة، بينما تنخرط ماليزيا وسنغافورة في مشاريع توسّعية ضخمة لقوّاتها العسكرية[28]. في سياق كهذا، يمكن لإبلاغ فاعل ومنهجي عن واردات الأسلحة بموجب معاهدة تجارة الأسلحة أن يكون وسيلة لخفض التوتّرات الإقليمية. كما أنّ تدابير الرقابة المحكمة المفروضة على نقل الأسلحة والآليّات الأفضل لتقاسم المعلومات حول مسارات التحويل، كما هو مطلوب بموجب المعاهدة، ستعود بالنفع العميم على كثير من الأطراف في آسيا حيث يثير تهريب السلاح قلقاً كبيراً.

أفصحت دولٌ آسيوية عن ارتيابها في الطبيعة المُلزمة قانوناً للمعاهدة، وهي غير مستعدّة للمصادقة عليها إلى أن تضمن وفاء تشريعاتها الوطنية بكلّ شروط المعاهدة[29]. لكن يظهر في حالات كثيرة أنّ العوائق التي تحول دون الانضمام إلى المعاهدة أكثر تأثّراً بالهواجس السياسية العامّة منها بتحدّيات التطبيق التقنية. ونشير إلى أنّ دولاً كثيرة في المنطقة تمتلك أصلاً الأدوات القانونية والتشريعية اللازمة لتحقيق المعايير المنصوص عليها في المعاهدة[30]. كما أنّ اهتمام بعض هذه الدول بالمصادقة على المعاهدة قد يضعف للخوف من أنّها ستقلّص تجارتها مع الموردين الرئيسيين في المنطقة ـ ولا سيّما الصين وروسيا والولايات المتّحدة، وهي دول يُستبعَد انضمامها إلى المعاهدة في المستقبل القريب. كما أنّ القلق من كون الشفافية الزائدة ستكشف نقاط القوّة والضعف على الصعيد الوطني يزيد الدول تردّداً في الانضمام إلى المعاهدة. وستظلّ المسائل المتعلّقة بالأمن السياسي المحلّي والإقليمي تؤثّر في الرغبة السياسية للدول الآسيوية في التوقيع والمصادقة على معاهدة تجارة الأسلحة[31].

التغلغل المحدود لمعاهدة تجارة الأسلحة في آسيا انعكاس وعاقبة لتدنّي المشاركة المسبقة للمنطقة في التعاون الأمني وتحديد الأسلحة وتدابير بناء الثقة. ففي مناطق أخرى من العالم، أقرّت منظّمات إقليمية، كالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) والاتّحاد الأوروبي ومنظّمة الدول الأمريكية (OAS) ومنظّمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، معايير مشتركة لضوابط صادرات الأسلحة وآليّاتٍ لتقاسم المعلومات حول صادرات أو واردات الأسلحة[32]. تعبّر هذه الآليّات عن رغبة في الانخراط في مناقشات متعدّدة الأطراف حول قضايا أمنية حسّاسة، وتشيع معرفة أيضاً بالثقة المتبادلة بهذه التدابير. وهذا ما ينعكس في التلازم بين عضوية هذه المنظّمات

---

(28) P. D. Wezeman [et al.], «Trends in International Arms Transfers, 2017,» SIPRI Fact Sheet, March 2017, and F. Heiduk, *An Arms Race in Southeast Asia? Changing Arms Dynamics, Regional Security and the Role of European Arms Exports*, SWP Research Paper RP10 (Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik, 2017), pp. 9-20.

(29) G. Persi Paoli and E. Kytomaki, *Towards a Universal Arms Trade Treaty: Understanding Barriers and Challenges in South-East Asia* (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2016), pp. 29–31.

(30) Stohl and Holtom, «Assessing ATT implementation in the Asia-Pacific Region,» p. 1.

(31) M. Weiss, «The Arms Trade Treaty in the Asia-Pacific: Small Steps toward Improving a Difficult Relationship,» *The Diplomat*, 22 December 2017.

(32) انظر: P. Holtom and M. Bromley, *Implementing an Arms Trade Treaty: Lessons on Reporting and Monitoring from Existing Mechanisms*, SIPRI Policy Paper; no. 28 (Stockholm: SIPRI, 2011).

من ناحية، والدعم القويّ لمعاهدة تجارة الأسلحة والأعداد الكبيرة للموقّعين والمصادقين عليها من ناحية أخرى[33]. لكن لم يتحقّق شيء على هذا القدر من الطموح بواسطة رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN) أو التجمّعات على المستوى الإقليمي أو دون الإقليمي في آسيا[34]. وبالمثل، يعكس هذا الغياب قلّة اهتمام أوساط الدول الآسيوية باستحداث مثل هذه الآليّات ويشيع خوفاً عامّاً من الآثار المترتّبة على الصكوك الجديدة كمعاهدة تجارة الأسلحة[35].

(33) Control Arms, *ATT Monitor Report 2017* (New York: Control Arms Secretariat, 2017), pp. 9-11.

(34) اعتُمدت معايير محدودة لها صلة بالضوابط على الأسلحة الصغيرة والمتوسّطة من جانب منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا ـ والمحيط الهادئ (APEC) والمؤتمر المعنيّ بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا (CICA) ومنظّمة شنغهاي للتعاون (SCO). لكن لا يُعرف مدى تطبيق هذه الضوابط. انظر: Heiduk, *An Arms Race in Southeast Asia? Changing Arms Dynamics, Regional Security and the Role of European Arms Exports*, p. 28.

(35) Weiss, «The Arms Trade Treaty in the Asia-Pacific: Small Steps toward Improving a Difficult Relationship».

II الحظر المتعدّد الأطراف على الأسلحة والموادّ ذات الاستخدام المزدوج

مارك بروملي
وبيتر د. ويزيمان

كان في عام 2017 خمسة وثلاثون حظراً سارياً متعدّد الأطراف على الأسلحة: فرضت الأمم المتّحدة 13 حظراً، والاتّحاد الأوروبي 21 حظراً، وجامعة الدول العربية حظراً واحداً (انظر الجدول الرقم (10 ـ 2)[1]. فرض الاتّحاد الأوروبي تسعةَ قرارات حظر كتطبيق مباشر لقرارات حظر أسلحة صادرة عن الأمم المتّحدة، وفرض ثلاثة قرارات حظر مشابهة لقرارات حظر صادرة عن الأمم المتّحدة، لكن اختلفت عنها في النطاق الجغرافي أو في أنواع الأسلحة المشمولة، وفرض تسعة قرارات حظر ليس لها نظير في قرارات الأمم المتّحدة[2]. وليس للحظر الوحيد الذي فرضته جامعة الدول العربية على سورية نظير أممي. كما فرض الاتّحاد الأوروبي على فنزويلا حظر أسلحة جديداً متعدّد الأطراف في عام 2017.

تغطّي أغلب قرارات الحظر هذه الأسلحة التقليدية والمعدّات والخدمات العسكرية فقط. لكنّ ثلاثة قرارات حظر تغطّي أيضاً صادرات معيّنة من الموادّ ذات الاستخدام المزدوج: المعدّات

(1) يضاف إلى ما تقدّم حظر طوعي واحد متعدّد الأطراف كان سارياً، وبموجبه طلب مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (CSCE)، والذي صار اسمه منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا) إلى جميع الدول المشاركة فرض حظر على شحنات الأسلحة إلى القوّات الأرمينية والأذربيجانية المنخرطة في حرب في منطقة ناغورنو كرباخ. انظر: Conference on Security and Co-operation in Europe, Committee of Senior Officials, Statement, annex 1 to Journal no. 2 of the Seventh Meeting of the Committee, Prague, 27–28 February 1992.

(2) العمليات الثلاث التي اختلفت عن نظيراتها المفروضة من الأمم المتّحدة هي حظر على كلّ من إيران وكوريا الشمالية، وهما يشملان أنواعاً من الأسلحة لا تشملها قرارات الحظر المكافئة الصادرة عن الأمم المتّحدة، وحظر على السودان، وهو يغطّي البلاد بأسرها، بينما يطبّق حظر الأمم المتّحدة على منطقة دارفور فقط. وعمليات الحظر التسع التي ليس لها نظير أممي تلك المفروضة على روسيا البيضاء والصين ومصر وميانْمار وروسيا وجنوب السودان وسورية وفنزويلا وزيمبابوي. وأشرنا في الجدول الرقم (10 ـ 2) إلى العمليات التسع التي تطبّق قرارات الحظر الصادرة عن الأمم المتّحدة.

والبرمجيات والتكنولوجيات التي يمكن استخدامها في أغراض مدنية وفي أسلحة تقليدية أو بيولوجية أو نووية أو في منظومات إيصالها. تلك قرارات الحظر التي فرضتها الأمم المتّحدة والاتّحاد الأوروبي على إيران وعلى كوريا الشمالية والحظر الذي فرضه الاتّحاد الأوروبي على روسيا[3].

أبرزت التحقيقات المتنوّعة التي أجرتها الأمم المتّحدة في عام 2017 بشأن تطبيق قرارات حظر الأسلحة الأممية حصول انتهاكات تفاوتت في نطاقها وخطورتها. وعلى الضدّ من قرارات حظر الأسلحة الأممية، ليس هناك آليّات منهجية لمراقبة الامتثال لقرارات الحظر التي فرضها الاتّحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية.

يستعرض هذا القسم بدوره اقتراحات إصدار قرارات حظر أممية جديدة على جنوب السودان وسوريا، وتطبيقَ قرارات حظر أمميّة قائمة معيّنة، والتطوّرات في قرارات الحظر الصادرة عن الاتّحاد الأوروبي.

التهديد بفرض قرارات جديدة لحظر الأسلحة صادرة عن الأمم المتحدة

أُدرج في مجلس الأمن مشروع قرار واحد فقط يقترح فرض الأمم المتّحدة حظر أسلحة على سورية في العام 2017. وتكرّرت مطالبات منتظمة بفرض حظر أسلحة على المتحاربين في جنوب السودان منذ اندلاع الحرب هناك في العام 2013[4]. وفي آذار/مارس 2017، أعلنت فرنسا والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة دعمها من جديد في مجلس الأمن لفرض حظر أسلحة، لكن لم يُقدَّم مشروع قرار رسمياً يدعو إلى هذا التدبير[5].

سورية

اقترحت فرنسا والمملكة المتّحدة في شباط/فبراير 2017 مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي يتضمّن حظر نقل ما يلي إلى سورية: (أ) الكلور، و(ب) الموادّ الكيميائية المدرَجة في جداول اتّفاقية الأسلحة الكيميائية لسنة 1993 وقائمة مكمّلة لها، و(ج) الأسلحة والموادّ ذات الصلة

(3) تسري قرارات الحظر التي فرضتها الأمم المتّحدة والاتّحاد الأوروبي على إيران وكوريا الشمالية على الموادّ ذات الاستخدام المزدوج المدرَجة على قوائم مجموعة مورِّدي الموادّ النووية ونظام الرقابة على تكنولوجيا الصواريخ. ويسري الحظر الذي فرضه الاتّحاد الأوروبي على روسيا على عمليات نقل كلّ الموادّ المدرجة في قائمة الموادّ ذات الاستخدام المزدوج لدى الاتّحاد إلى مستخدمين نهائيين عسكريين.

(4) لتحليل وافٍ للتطوّرات قبل عام 2017، انظر: M. Bromley, N. Kelly, and P. D. Wezeman, «Multilateral Embargoes on Arms and Dual-use Goods,» in: *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 589–590.

(5) United Nations, «No Military Solution in South Sudan, Security Council Presidential Statement Stresses, Urging Immediate End to Violence against Aid Workers,» UN Meeting Coverage SC/12761, 23 March 2017.

المستخدَمة في إيصال الموادّ الكيميائية كأسلحة، مع الإشارة إلى المروحيات خصوصاً[6]. تلك كانت أوّل مرّة يُدرَج فيها قرار في مجلس الأمن الدولي يطالب بفرض حظر سلاح على سورية منذ عام 2011.

جاء القرار ردّاً على تقرير لآلية التحقيق المشتركة بين منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتّحدة في تشرين الثاني/أكتوبر 2016، خلَص إلى أنّ القوّات الحكومية السورية استخدمت المروحيات في إسقاط قنابل تحتوي على غاز الكلور[7]. صيغ القرار في كانون الأول/ديسمبر 2016، لكن ذُكر أن تقديمه رسمياً تأخّر بينما كانت الدول تدرس سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة[8].

صوّت تسعة من الأعضاء الخمسة عشر في مجلس الأمن لصالح القرار، بينما استخدمت الصين وروسيا حقّ النقض الفيتو. جادلت الصين بأنّ التحقيق في استخدام أسلحة كيميائية في سورية لم يكتمل بعد وأنّ القرار لا يخدم إدامة محادثات السلام[9]. أمّا الحجة الرئيسة التي ساقتها روسيا دعماً لاستخدامها حقّ النقض الفيتو فهي حكمها على استنتاجات آليّة التحقيق المشتركة بأنّها غير مُقْنعة، وجادلت بأنّ هذه الاستنتاجات بُنيت على معلومات مشكوك فيها وأنّ تقرير الآليّة منحاز لكون أغلب أعضائها ممثّلين لدول تسعى لتغيير النظام في سورية. وجادلت أيضاً بأنّ الغاية الحقيقية للجزاءات المقترَحة إضعاف الحكومة السورية وليس مراقبة الأسلحة الكيميائية.

تطبيق قرارات حظر الأسلحة الصادرة عن الأمم المتّحدة

كما في السنين السابقة، وردت في عام 2017 تقارير كثيرة تحدّثت عن انتهاكات كثيرة لقرارات حظر الأسلحة الصادرة عن الأمم المتّحدة. تفاوتت هذه الانتهاكات بشدّة من حيث نطاقها وخطورتها، إذْ تضمّن بعضها شحن كمّيات ضخمة من الأسلحة في انتهاك للحظر، بينما انطوى البعض الآخر على تقصير دولة مورِّدة أو مستورِدة في إبلاغ لجنة جزاءات لعملية نقل. وهذا القسم يوضح هذه التباينات إلى جانب مشكلات أخرى متّصلة بتطبيق قرارات الحظر الأممية بالتعمّق في تفاصيل حالات إيران واليمن وكوريا الشمالية وليبيا والصومال.

---

(6) United Nations, Security Council, Draft resolution, S/2017/172, 28 February 2017.

للاطلاع على ملخّص اتّفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (اتّفاقية الأسلحة الكيميائية (CWC)) وعلى تفاصيل ذات صلة، انظر أيضاً الملحق (أ) القسم I في هذا الكتاب.

(7) United Nations, Security Council, «Fourth Report of the Organization for the Prohibition of Chemical Weapons–United Nations Joint Investigative Mechanismm,» S/2016/888, 21 October 2016.

لمعرفة المزيد عن آليّة التحقيق المشتركة في سوريا، انظر أيضاً الفصل الثامن، القسم I في هذا الكتاب؛ ولمعرفة المزيد عن النزاع في سورية، انظر أيضاً الفصل الثاني، القسم V في هذا الكتاب.

(8) What's in Blue, «Syria: Draft Resolution Imposing Sanctions Regarding the Use and Production of Chemical Weapons,» Security Council Report, 25 February 2017.

(9) United Nations, Security Council, 7893rd meeting, S/PV.7893, 28 February 2017, pp. 6–8 and 9–10.

إيران واليمن

أُدخل في كانون الثاني/يناير 2016 تعديل جوهري في قرار الأمم المتّحدة حظر الأسلحة على إيران عقب إقرار خطّة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) وقرار مجلس الأمن الرقم 2231 في تموز/يوليو 2015[10]. أجاز التعديل عمليات نقل الأسلحة والموادّ ذات الاستخدام المزدوج من وإلى إيران، بشرط الحصول على موافقة مسبَقة من مجلس الأمن الدولي[11]. لم يقدَّم غير طلب واحد لتصدير أسلحة إلى إيران بين كانون الثاني/يناير 2016 وكانون الأول/ديسمبر 2017 وذلك من دولة لم يُذكر اسمها. لكنّ مجلس الأمن أخفق في تأمين الإجماع اللازم للموافقة على الطلب[12]. وقدّمت أربع دول 24 طلباً بين كانون الثاني/يناير 2016 وكانون الأول/ديسمبر 2017 للموافقة على تزويد إيران بموادّ على قائمة المراقبة لدى مجموعة موردي الموادّ النووية[13].

لم يُقدَّم أيّ طلب إلى مجلس الأمن الدولي للموافقة على تصدير أسلحة من إيران بين كانون الثاني/يناير 2016 وكانون الأول/ديسمبر 2017[14]. ومع ذلك، سرت مزاعم كثيرة تحدّثت عن تصدير إيران أسلحة إلى سورية والعراق واليمن (انظر أدناه)[15]. إن امتثال إيران لآليّة الموافقة على تصدير الأسلحة والموادّ ذات الاستخدام المزدوج من وإلى إيران ليس في عداد التزاماتها بموجب خطّة العمل الشاملة المشتركة. لكنّ شحنات الأسلحة الإيرانية المزعومة ستمثّل انتهاكاً لقرار مجلس الأمن الرقم 2231، وكذلك القرار الرقم 2216 في حالة شحنات الأسلحة إلى اليمن[16].

يحظر قرار الأمم المتّحدة بشأن اليمن نقل الأسلحة إلى جهات فاعلة من غير الدول في ذلك البلد. وقد تركزّت المزاعم والتحقيقات المتّصلة بانتهاك الحظر على تقارير حول شحن إيران أسلحة إلى قوّات الحوثي التي سيطرت على أجزاء واسعة من شمال اليمن. وفي عام 2017، واصل فريق خبراء الأمم المتّحدة المعنيّ باليمن والأمانة العامّة للأمم المتّحدة تحقيقاتهما بشأن أسلحة صغيرة

---

(10) Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA), Vienna, 14 July 2015, reproduced as Annex A of UN Security Council Resolution 2231, 20 July 2015.

للاطلاع على تحليل وافٍ لخطّة العمل ولجدول رفع حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتّحدة على إيران، انظر:
I. Anthony, M. Bromley, and P. D. Wezeman, «The Role and Impact of International Sanctions on Iran,» in: *SIPRI Yearbook 2016*, pp. 87–114, and T. Rauf, «Resolving Concerns about Iran's Nuclear Programme,» in: *SIPRI Yearbook 2016*, pp. 673–688.

ولمعرفة المزيد عن تطبيق الخطّة في عام 2017، انظر الفصل السابع، القسم V في هذا الكتاب.

(11) UN Security Council Resolution 2231 (note 10).

(12) United Nations, Security Council, «Third Six-month Report of the Facilitator on the Implementation of Security Council Resolution 2231 (2015),» S/2017/537, 27 June 2017, para. 32.

(13) United Nations, Security Council, «Fourth Six-month Report of the Facilitator on the Implementation of Security Council Resolution 2231 (2015),» S/2017/1058, 15 December 2017, para. 31.

(14) United Nations, S/2017/1058, para. 38.

(15) A. Qaidaari, «Is Iran Becoming a Major Regional Arms Producer?,» *Iran Business News* (24 March 2016), and E. Schmitt, «Iran is Smuggling Increasingly Potent Weapons into Yemen, US Admiral Says,» *New York Times*, 18/9/2017.

(16) UN Security Council Resolution 2216, 14 April 2015.

وخفيفة إيرانية الصنع جرى الاستيلاء عليها في المياه الدولية في عامَي 2015 و2016 والمفترض أنّها كانت في طريقها إلى مستخدمين نهائيين في اليمن[17]. كما حقّقت أمانة الأمم المتّحدة في مزاعم سعودية بأنّ إيران أمدّت قوّات الحوثي بمركبات جوّية بلا طيّار وبمكوّنات تدخل في صناعة قوارب مفخّخة، وعاينت موادّ ذكرت السعودية أنّها استولت عليها في اليمن[18].

واصلت قوّات الحوثي إطلاق قذائف بالستية على السعودية في عام 2017، بما في ذلك الرياض التي تبعد عن اليمن مسافة 800 كم[19]. وفي كانون الثاني/يناير 2018، ذكر فريق خبراء الأمم المتّحدة المعنيّ باليمن أنّه حدّد بقايا قذائف ومعدّات عسكرية ذات صلة ومركبات جوّية حربية بلا طيّار إيرانية الصنع وصلت إلى اليمن بعد فرض حظر الأسلحة عليه. وخلَص الفريق إلى أنّ إيران انتهكت حظر الأسلحة لتقصيرها في اتّخاذ التدابير اللازمة لمنع الإمداد المباشر أو غير المباشر، أو بيع، أو نقل قذائف بالستية وصهاريج تخزين لمحرّكات القذائف والمركبات الجوّية بلا طيّار إلى تحالف الحوثي ـ صالح[20].

كوريا الشمالية

يحظر قرار الأمم المتّحدة على كوريا الشمالية نقل أسلحة وموادّ معيّنة ذات استخدام مزدوج من وإلى البلاد. يشكّل هذا الحظر جزءاً من مجموعة واسعة من جزاءات فرضها مجلس الأمن الدولي ردّاً على برامج الأسلحة النووية والقذائف البالستية لدى كوريا الشمالية[21]. وفي السنين الأخيرة، توسّعت بدرجة كبيرة آليّات مراقبة الامتثال لنظام الجزاءات.

وفي آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2017، واصلت الأمم المتّحدة توسيع الجزاءات ردّاً على تجارب القذائف البالستية التي أجرتها كوريا الشمالية في تموز/يوليو 2017 وعلى تجربتها النووية السادسة في 3 أيلول/سبتمبر 2017[22].

تضمّن التوسيع الثاني زيادة نطاق آليّات المراقبة الملحقة بالجزاءات. ودعا مجلس الأمن الدول على الخصوص إلى تفتيش السفن في أعالي البحار، بعد موافقة دولة العلم، «إذا حصلت على

---

(17) United Nations, Security Council, «Fourth Report of the Secretary-General on the Implementation of Security Council Resolution 2231 (2015),» S/2017/1030, 8 December 2017, para. 33.

لمعرفة المزيد عن النزاع في اليمن، انظر الفصل الثاني، القسم V في هذا الكتاب.

(18) United Nations, S/2017/1030, paras. 34-35.

(19) United Nations, Security Council, «Final Report of the Panel of Experts on Yemen,» S/2018/68, 26 January 2018, p. 25.

(20) المصدر نفسه، ص 2.

(21) لمعرفة المزيد عن برامج الأسلحة النووية والقذائف البالستية الكورية الشمالية، انظر الفصل السادس، القسم IX في هذا الكتاب. ولمعرفة المزيد عن نظام الجزاءات المفروض على هذه البرامج، انظر الفصل السابع، القسم IV في هذا الكتاب.

(22) UN Security Council Resolution 2371, 5 August 2017, and UN Security Council Resolution 2375, 11 September 2017.

معلومات تتيح أسساً معقولة للاعتقاد» بأنّها تحمل شحنة تحظرها قرارات مجلس الأمن[23]. كما أوعز القرار إلى لجنة الجزاءات المعنيّة بدراسة إضافة أيّ سفينة ترفض طلب تفتيش إلى قائمة الكيانات الخاضعة للجزاءات[24].

لم يمنع فرض واحد من أكثر نظم جزاءات الأمم المتّحدة اتّساعاً وتسلّطاً على كوريا الشمالية مواصلتها تحقيق تطوّرات سريعة في برامج الأسلحة النووية والصاروخية في عام 2017[25]. كما وثّق فريق خبراء الأمم المتّحدة المعنيّ بكوريا الشمالية انتهاكات شاملة وواسعة النطاق للجزاءات التي فرضتها عليها الأمم المتّحدة. أشار تقرير الفريق في آب/أغسطس 2017 إلى أنّه «مع توسّع نظام الجزاءات، توسّع نطاق التهرّب منها»[26]. إلّا أنّ الحوادث التي شهدها العام 2017 بيّنت صعوبة التحديد الدقيق للجهات التي تستورد منها كوريا الشمالية التكنولوجيا اللازمة لتطوير برامج أسلحتها، والأهمّ منذ ذلك صعوبة تحديد مدى اعتماد البلاد على المستوردات أو قدرتها على الاعتماد على تطوير التكنولوجيات محلّياً.

ففي آب/أغسطس 2017، زعم المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS)، وهو مؤسّسة بحثية مقرّها لندن، أنّ التقدّم السريع الذي أحرزته كوريا الشمالية في تطوير قذائف بالستية عائد إلى حيازتها محرّكات R-250 مؤخّراً[27]. هناك خلاف حول المصدر الدقيق لتلك المحرّكات، إذْ ذكر التقرير أنّ مصدرها مكتب يوزْهنوي الحكومي للتصميم، فيما أشير إلى مصادر محتملة أخرى في أوكرانيا وروسيا أيضاً. لكنّ مكتب يوزْهنوي أنكر أن يكون مصدر المحرّكات واستدلّ بإدانة مواطنَين كوريَّين شماليَّين ضُبطا وهما يحاولان سرقة معلومات من المكتب في عام 2011 كدليل على الضوابط المطبَّقة لديه[28].

شدّدت تقارير أخرى على أنّ اعتماد كوريا الشمالية على مصادر خارجية في النواحي الرئيسة لبرنامج أسلحتها النووية وقذائفها البالستية لم يمنعها من إظهار قدرة محلّية متزايدة على إتقان تقنيات إنتاج معقّدة معيّنة[29]. تشير هذه الاستنتاجات إلى أنّ الضوابط التي تفرضها الأمم المتّحدة، ولو بصرامة، على شحنات الأسلحة والموادّ ذات الاستخدام المزدوج ربّما تبطّئ برامج الأسلحة النووية والقذائف البالستية الكورية الجنوبية، لكنّها لن توقفها بالكامل على الأرجح.

(23) UN Security Council Resolution 2375, para. 7.

(24) UN Security Council Resolution 2375, para 8.

(25) لمزيد من المعلومات، انظر الفصل السادس، القسمين IX وXI في هذا الكتاب.

(26) United Nations, Security Council, «Midterm Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution 1874 (2009),» S/2017/742, 5 September 2017, p. 4.

(27) M. Elleman, «The Secret to North Korea's ICBM Success,» International Institute for Strategic Studies (IISS), IISS Voices, 14 August 2017, and W. J. Broad and D. E. Sanger, «North Korea's Missile Success is Linked to Ukrainian Plant, Investigators Say,» *New York Times*, 14/8/2017.

(28) Broad and Sanger, Ibid.

(29) D. Salisbury, «Why Didn't Sanctions Stop North Korea's Missile Program?,» *Defense News* (15 August 2017).

واصل فريق الخبراء التابع للأمم المتّحدة تحقيقاته في حالات سابقة انتهكت فيها كوريا الشمالية قيود الأمم المتّحدة على صادرات البلاد من الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية والخدمات العسكرية إلى ستّ دول كلّها أفريقية، وهي أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإريتريا وموزمبيق وناميبيا وأوغندا. ذكر الفريق في كلّ هذه الحالات أنّ الدولة المستوردة لم تُجب بشكل وافٍ عن استعلاماته بشأن الانتهاكات المزعومة[30]. حقّق الفريق أيضاً في تقارير عائدة إلى عام 2017 بشأن مشاركة شركات كورية شمالية في أنشطة قذائف بالستية في سورية، وفي صيانة منظومات دفاع جوّي في سورية وتنزانيا[31]. ذكر الفريق أنّ الدولتين اعترضتا شحنات مرسلة من كوريا الشمالية إلى سورية وأنّه يعاين تقارير من دولة ثالثة تفيد بأنّ لوِجهة هذه الشحنات صلة ببرنامج الأسلحة الكيميائية في سورية[32].

وفي عام 2017، وردت معلومات جديدة حول الوِجهة المقصودة للثلاثين ألف قنبلة صاروخيّة الدفع وجدت على متن سفينة كورية شمالية تم اعتراضها بالقرب من السواحل المصرية في آب/أغسطس 2016. وصف الفريقُ الحادثة بأنّها «أكبر مصادرة للذخيرة في تاريخ الجزاءات المفروضة [على كوريا الشمالية]»[33]. ومع أنّه كان للسلطات المصرية دور رئيس في مصادرة تلك الأسلحة وتدميرها بعد ذلك، أشارت مصادر كثيرة إلى أنّ الجيش المصري كان المستورِد المقصود[34]. تُبرز هذه الحالة مدى بقاء كوريا الشمالية جزءاً من شبكات توريد الأسلحة في العالم.

ليبيا

يجيز حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتّحدة على ليبيا نقل أسلحة إلى حكومة الوفاق الوطني المعترَف بها دولياً بشرط الحصول على موافقة مسبقة من لجنة الجزاءات الأممية المعنية[35]. وفي عام 2017، أشار فريق الخبراء إلى حالات كثيرة تلقّت فيها جماعات مسلحة متنوّعة في ليبيا شحنات أسلحة وموادّ ذات صلة من حكومات أجنبية لم تُعطَ موافقة مسبقة. من أهمّ عمليات النقل في عام 2017 إمداد الإمارات العربية المتّحدة للجيش الوطني الليبي الذي يقوده المشير خليفة حفتر بشاحنات ومركبات مدرّعة[36].

---

(30) United Nations, S/2017/742 (note 26), paras. 22-27 and 29.

(31) Ibid., (note 26), paras. 28 and 30.

(32) Ibid., para. 28.

(33) United Nations, Security Council, «Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution 1874 (2009),» 30 January 2017, S/2017/150, 27 February 2017, p. 4.

(34) J. Warrick, «A North Korean Ship Was Seized off Egypt with a Huge Cache of Weapons Destined for a Surprising Buyer,» *Washington Post*, 1/10/2017.

(35) United Nations, Security Council, «Final Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution 1973 (2011),» S/2015/128, 23 February 2015.

للمزيد عن النزاع في ليبيا، انظر الفصل الثاني، القسم V في هذا الكتاب.

(36) United Nations, Security Council, «Final Report of the Panel of Experts on Libya Established Pursuant to Resolution 1973 (2011),» S/2017/466, 1 June 2017, para. 166.

يظلّ تحديد ما يمثّل عملية نقل أسلحة في نظر حكومة الوفاق الوطني صعباً بالنظر إلى مجموعة القوى الخاضعة لسيطرتها اسمياً. ففي أيار/مايو 2016، شكّل فايز سرّاج، رئيس حكومة الوفاق، الحرسَ الرئاسي الليبي، لكنّ الجيش الوطني الليبي يعتبر هذه القوّة الجديدة منافسة له[37]. وفي حزيران/يونيو 2017، صرّح العميد نجم الدين الناكوع، قائد الحرس الرئاسي، بأنّه جرى التقدّم رسمياً بطلب إلى مجلس الأمن الدولي كي يستثني قوّاته من كلّ القيود المفروضة على واردات الأسلحة[38]. لكن لم يطرأ تعديل على نطاق حظر الأسلحة في عام 2017. وكما أشار فريق خبراء الأمم المتّحدة المعنيّ بليبيا في عام 2017، «لم تتطوّر على النحو المتوقّع العمليةُ السياسية التي صُمّمت استثناءاتُ حظر الأسلحة لمساندتها، لكون العلاقات بين الجماعات المسلحة والكيانات السياسية قائمة على الصفقات والمصالح العابرة»[39].

الصومال

خلَص فريق الرصد التابع للأمم المتّحدة المعني الصومال في عام 2017 إلى أنّ الأسلحة لا تزال تصل إلى الجماعات المسلحة في البلاد. وأبرز على الخصوص دليلاً يشير إلى أنّ معدل وصول شحنات الأسلحة إلى بونتلاند وحدها يناهز شحنة واحدة شهرياً وهي تأتي من اليمن أساساً[40].

يشترط حظر الأسلحة، الذي تفرضه الأمم المتّحدة على الصومال، على الحكومة الصومالية أن ترفع إلى لجنة الجزاءات ذات الصلة التابعة لمجلس الأمن الدولي تقريراً مسبقاً عن كلّ مشترياتها العسكرية من الخارج، وأن تقدّم معلومات عن تركيبة قوّاتها المسلحة وتقوم بخطوات لتأمين مخزونات تلك الأسلحة. وفي عام 2017، كرّرت الحكومة الصومالية مطالباتها السابقة برفع كامل للقيود المفروضة على مشترياتها من الأسلحة. لكنّ فريق الرصد عارض ذلك، مشيراً إلى أنّه جرى الإبلاغ جزئياً أو لم يجرِ الإبلاغ مطلقاً عن عدد من شحنات الأسلحة إلى أجهزة حكومية في السنتين الماضيتين[41].

وعلى الرغم من التحسّن المتواضع، تبقى هناك عيوب في إدارة الحكومة الصومالية للأسلحة والذخائر، لا سيّما لجهة توزيعها ومتابعتها[42].

---

(37) I. El Amrani, «New Risks in Libya as Khalifa Haftar Dismisses UN-backed Accord,» 21 December 2017.

(38) Xinhua, «Interview: Libyan General Requests UNSC to Exclude Libyan Presidential Guard from Arms Embargo,» 19 June 2017.

(39) United Nations, S/2017/466, para. 107.

(40) United Nations, Security Council, Report on Somalia of the monitoring group on Somalia and Eritrea, S/2017/924, 2 November 2017, p. 6.

للمزيد عن النزاع في الصومال، انظر الفصل الثاني، القسم VI في هذا الكتاب.

(41) United Nations, S/2017/924 (note 40), pp. 6-7.

(42) C. Gaffey, «Why Somalia Wants a 25-year Arms Embargo Lifted,» *Newsweek* (12 May 2017).

قرارات حظر الأسلحة الصادرة عن الاتّحاد الأوروبي

فنزويلا

فرض مجلس الاتّحاد الأوروبي على فنزويلا جزاءات في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، وهذا يشمل حظراً على إمدادات الأسلحة والموادّ التي قد تُستخدم في القمع الداخلي[43]. السبب المباشر للجزاءات تقييم المجلس حيال حصول مخالفات كثيرة في الانتخابات على مستوى المحافظات لعام 2017 وحقيقة عدم قبول جزء كبير من المعارضة بالنتائج. جادل المجلس أيضاً بأنّ تشكيل جمعيّة تأسيسية «سلطاتها مطلقة» أمعن في تقويض المؤسّسات الديمقراطية والمستقلّة في فنزويلا وأنّ «التقارير... عن انتهاكات حقوق الإنسان والحرّيات الأساسية سبب إضافي لدقّ ناقوس الخطر»[44].

يشمل حظر الأسلحة كلّ شحنات البضائع والتكنولوجيات المدرَجة في قائمة الاتّحاد الأوروبي المشتركة للمعدّات العسكرية، ما لم تكن عقود هذه الشحنات موقَّعة قبل 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2017. كما أنّ القرار يحظر شحن «معدّات قد تُستخدم في القمع الداخلي» كمركبات مكافحة الشغب، وأنواع معيّنة من الدروع الواقية من المتفجّرات والرصاص[45]. وكما هي الحال في الجزاءات التي فرضها الاتّحاد الأوروبي على إيران وسورية، تضع الجزاءات المفروضة على فنزويلا قيوداً على نقل طائفة من المعدّات والتكنولوجيات والبرمجيات التي يمكن استخدامها في مراقبة الإنترنت أو الاتّصالات الهاتفية. لكنّ تحديد القيود المفروضة أضيق في حالة فنزويلا منه في حالة إيران وسورية، إذْ يتعيّن وقف الصادرات إلى إيران وسورية إذا كانت الموادّ ستُستخدم «في مراقبة أو اعتراض... الاتّصالات عبر الإنترنت أو الهاتف»[46]. وفي المقابل، يتعيّن وقف الصادرات إلى فنزويلا إذا كانت ستُستخدم «في القمع الداخلي»[47]. لكنّ الجزاءات لا تعرّف معنى «القمع الداخلي» في هذا السياق.

---

(43) Council Decision (CFSP) 2017/2074 of 13 November 2017 Concerning Restrictive Measures in View of the Situation in Venezuela, *Official Journal of the European Union*, L 295, 14 November 2017.

(44) Council of the European Union, «Venezuela: EU Adopts Conclusions and Targeted Sanctions,» Press Release 643/17, 13 November 2017.

(45) Council Regulation (EU) 2017/2063 of 13 November 2017 concerning restrictive measures in view of the situation in Venezuela, *Official Journal of the European Union*, L 295, 14 November 2017.

(46) Council Regulation (EU) 359/2011 of 12 April 2011 concerning restrictive measures directed against certain persons, entities and bodies in view of the situation in Iran, Official Journal of the European Union, L 100, 14 April 2011, Article 1b; and Council Regulation (EU) 36/2012 of 18 January 2012 concerning restrictive measures in view of the situation in Syria and repealing Regulation (EU) 442/2011, *Official Journal of the European Union*, L 16, 19 January 2012, Article 4.

(47) Council Regulation (EU) 2017/2063, article 6.

مصر

توصّلت الدول الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي في عام 2017 إلى اتّفاق سياسي تعلّق بموجبه تصدير معدّات إلى مصر إذا كان استخدامها في القمع الداخلي ممكناً، وتعيد تقييم رخص تصدير المعدّات العسكرية وتعيد النظر في مساعداتها الأمنية لمصر، وهي تدابير بقيت مطبّقة في عام 2017[48].

يظهر أنّ هذه التدابير لم تؤثّر في تدفّق الأسلحة عموماً إلى مصر، كما أنّها لم تؤثّر في النواحي العسكرية أو الأمنية للعلاقات بين الاتّحاد الأوروبي ومصر. وقد صدّرت دول كثيرة أعضاء في الاتّحاد الأوروبي كمّيات ضخمة من الأسلحة إلى مصر منذ عام 2013[49]. ولم تُذكر التدابير ولا صادرات الأسلحة إلى مصر في تقرير للجنة أوروبية عن العلاقات بين الاتّحاد الأوروبي ومصر ولا في بيان أوروبي مصري مشترك صادر في تموز/يوليو[50]. لكنّ كِلتا الوثيقتين أشارت إلى إمكان إقامة تعاون بين الاتّحاد الأوروبي ومصر في مجالَي الأمن ومكافحة الإرهاب.

ميانْمار

فرض الاتّحاد الأوروبي على ميانْمار حظر توريد أسلحة منذ عام 1991، وكان جزءاً من مجموعة جزاءات أشمل للضغط من أجل إحلال الديمقراطية والردّ على انتهاكات حقوق الإنسان. وفي عام 2013، قادت الإصلاحات السياسية في البلاد إلى رفع الاتّحاد الأوروبي كلّ الجزاءات إلّا حظر توريد الأسلحة.

وردّاً على أعمال العنف التي قام بها جيش ميانْمار ضدّ طائفة الروهينيغيا، طالب مجلس الاتّحاد الأوروبي في تشرين الأول/أكتوبر 2017 جميع الأطراف بإنهاء العنف فوراً وطالب جيش ميانْمار بإنهاء عمليّاته[51]. وفي هذا السياق، أكّد الاتّحاد الأوروبي صلاحية الحظر الذي يفرضه الاتّحاد الأوروبي حالياً على واردات ميانْمار من الأسلحة وعلى المعدّات التي يمكن استخدامها في القمع الداخلي[52].

---

(48) European External Action Service, Communication with authors, 3 October 2017.

للمزيد عن النزاع في مصر، انظر الفصل الثاني، القسم V في هذا الكتاب.

(49) انظر مثلاً: SIPRI Arms Transfers Database.

(50) European Commission, High Representative of the Union for Foreign Affairs and Security Policy, «Report on EU–Egypt relations in the framework of the revised ENP,» Joint staff working paper, SWD(2017) 271 final, 13 July 2017, and Council of the EU, «Joint Statement by Federica Mogherini, High Representative of the Union for Foreign Affairs and Security Policy and Sameh Shoukry, Minister of Foreign Affairs of Egypt following the 7th Session of the EU–Egypt Association Council,» Statements and Remarks 496/17, 25 July 2017.

(51) لمعرفة المزيد عن النزاع في ميانْمار، انظر الفصل الثاني، القسم III في هذا الكتاب.

(52) Council of the European Union, «Council Conclusions on Myanmar/Burma,» 13099/17, 16 October 2016.

السعودية

خلَص البرلمان الأوروبي في شباط/فبراير 2016 إلى وجود أدلّة قويّة على أنّ العمليات العسكرية السعودية التي بدأت في عام 2015 تضمّنت انتهاكات للقانون الإنساني الدولي. ولذلك أقرّ قراراً غير مُلزم طالب الممثّل السامي للاتّحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية «بإطلاق مبادرة ترمي إلى فرض حظر توريد أسلحة من جانب الاتّحاد الأوروبي على السعودية»[53]. وفي أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2017، أصدر البرلمان قرارات جدّدت مطالبة الاتّحاد الأوروبي بحظر توريد أسلحة إلى المملكة[54].

الجدول الرقم (10 ـ 2)

قرارات حظر الأسلحة المتعدّدة الأطراف النافذة في عام 2017

الهدف[أ]	تاريخ فرض الحظر أوّل مرّة	التطوّرات الرئيسة في 2017
قرارات حظر توريد الأسلحة الصادرة عن الأمم المتّحدة		
جمهورية أفريقيا الوسطى (NGF)	5 كانون الأول/ديسمبر 2013	مُدّد لغاية 31 كانون الثاني/يناير 2018
جمهورية الكونغو الديمقراطية (NGF)	28 تموز/يوليو 2003	مُدّد لغاية 1 تموز/يوليو 2018
إريتريا	23 كانون الأول/ديسمبر 2009	
إيران	23 كانون الأول/ديسمبر 2006	
العراق (NGF)	6 آب/أغسطس 1990	
تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، والقاعدة والأفراد والكيانات المنتسبة إليهما	16 كانون الثاني/يناير 2002	
كوريا الشمالية	15 تموز/يوليو 2006	
لبنان (NGF)	11 آب/أغسطس 2006	
ليبيا (NGF)	26 شباط/فبراير 2011	
الصومال (NGF)	23 كانون الثاني/يناير 1992	مُدّد حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2018
السودان (دارفور)	30 تموز/يوليو 2004	
اليمن (NGF)	14 نيسان/أبريل 2015	مُدّد لغاية 26 آذار/مارس 2018
طالبان	16 كانون الثاني/يناير 2002	

يتبع

(53) European Parliament, Resolution of 25 Feb. 2016 on the Humanitarian Situation in Yemen, 2016/2515(RSP).

لمعرفة المزيد عن النزاع في اليمن، انظر الفصل الثاني، القسم V في هذا الكتاب؛ وللمزيد عن دور السعودية في المنطقة، انظر الفصل الأول، القسم II في هذا الكتاب.

(54) European Parliament, Resolution of 13 September 2017 on Arms Export: Implementation of Common Position 2008/944/CFSP, 2017/2029(INI); and European Parliament, Resolution of 30 November 2017 on the situation in Yemen, 2017/2849(RSP).

تابع

قرارات حظر توريد الأسلحة الصادرة عن الاتّحاد الأوروبي		
القاعدة وطالبان والأفراد والكيانات المنتسبة إليهما(*)	17 كانون الأول/ديسمبر 1996	
روسيا البيضاء	20 حزيران/يونيو 2011	مُدّد لغاية 28 شباط/فبراير 2018
الصين(ب)	27 حزيران/يونيو 1989	
جمهورية أفريقيا الوسطى (NGF)(*)	23 كانون الأول/ديسمبر 2013	
جمهورية الكونغو الديمقراطية (NGF)(*)	7 نيسان/أبريل 1993	
مصر(ب)	21 آب/أغسطس 2013	
إريتريا(*)	1 آذار/مارس 2010	
إيران	27 شباط/فبراير 2007	
العراق (NGF)(*)	4 آب/أغسطس 1990	
كوريا الشمالية	20 تشرين الثاني/نوفمبر 2006	
لبنان (NGF)(*)	15 أيلول/سبتمبر 2006	
ليبيا (NGF)(*)	28 شباط/فبراير 2011	
ميانْمار	29 تموز/يوليو 1991(ج)	مُدّد حتى 30 نيسان/أبريل 2018
روسيا	31 تموز/يوليو 2014	مُدّد حتى 31 كانون الثاني/يناير 2018
الصومال (NGF)(*)	10 كانون الأول/ديسمبر 2002	
جنوب السودان	18 تموز/يوليو 2011	
السودان	15 آذار/مارس 1994	
سورية	9 أيار/مايو 2011	
فنزويلا	13 تشرين الثاني/نوفمبر 2017	
اليمن (NGF)(*)	8 حزيران/يونيو 2015	
زيمبابوي	18 شباط/فبراير 2002	مُدّد لغاية 20 شباط/فبراير 2018
قرارات حظر توريد الأسلحة الصادرة عن جامعة الدول العربية		
سورية	3 كانون الأول/ديسمبر 2011	

(*) = حظر فرضه الاتّحاد الأوروبي في تطبيق مباشر لحظر فرضته الأمم المتّحدة؛ NGF = حظر يسري على قوّات غير حكومية (وربّما يُجيز شحنات الأسلحة إلى الدولة الهدف بشرط استيفاء شروط معيّنة).

(أ) ربّما تغيّر الهدف منذ فرض الحظر أوّل مرّة. الهدف المذكور هنا لغاية آخر عام 2017.

(ب) قرارات الحظر الصادرة عن الاتّحاد الأوروبي ضدّ الصين ومصر التزامات سياسية، بينما بقيّة القرارات مُلزمة قانوناً.

(ج) فرض الاتّحاد الأوروبي ودوله أوّل حظر توريد أسلحة على ميانْمار في عام 1990.

المصادر: United Nations, Security Council, «Sanctions»; and European Commission, «Restrictive Measures (Sanctions) in Force,» 4 August 2017.

يتيح SIPRI Arms Embargo Archive عرضاً مفصّلاً لأغلب قرارات الحظر المتعدّدة الأطراف النافذة منذ عام 1950، إلى جانب الصكوك الرئيسة التي تُرسي قرارات الحظر أو تعدّلها.

لم يتّخذ مجلس الاتّحاد الأوروبي إجراءً عقب ذلك لغاية آخر عام 2017، وبقيت السعودية سوقاً مهمّة لصادرات أسلحة كثير من الدول الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي[55].

(55) انظر الفصل الخامس، القسم I في هذا الكتاب.

III أنظمة مراقبة الصادرات

سيبيل باور، كوليا بروكمان،
مارك بروملي وجيوفانا ماليتا

توجد أربعة أنظمة مراقبة صادرات متعدّدة الأطراف ـ مجموعة أستراليا (AG) ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف (MTCR) ومجموعة مورِّدي الموادّ النووية (NSG) وترتيب واسينار بشأن ضوابط تصدير الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات المزدوجة الاستخدام (ترتيب واسينار (WA)) ـ تنسّق ضوابط التجارة على السلع والتكنولوجيات التي يرتبط استخدامها بالأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو النووية أو التقليدية (انظر الجدول الرقم (10 ـ 3))[1]. تقوم هذه الترتيبات المُلزمة سياسياً على مبدأ الإجماع وتُطبَّق وتُنفَّذ من خلال قوانين وطنية وإقليمية[2]. كما أنّ الأنظمة تؤدّي وظيفة مهمّة وهي إرساء معايير بينما يطبّق عدد ما فتئ يزداد من غير الأعضاء قوائم ضوابط الأنظمة ومعاييرها.

يلتقي ممثّلو الحكومات، من دوائر سياسية وتقنية واستخبارية ومانحة تراخيص وفارضة قوانين، كلّ سنة في تجمّعات مختلفة ضمن الأنظمة، وترفع تقريراً إلى الجلسة العامّة المناظرة التي تتّخذ قرارات بشأن تغييرات في قوائم الرقابة، وتُصدر وثائق تتضمّن توجيهات وممارسات جيدة. تنتقل رئاسة النظام بالمداورة بين الدول المشاركة سنوياً، إلّا في مجموعة أستراليا التي لا تزال أستراليا ترأسها منذ تأسيسها. يخدم رؤساء الهيئات الفرعية المتنوّعة عدّة سنين في العادة ويتمّ التوافق

(1) للاطلاع على أوصاف موجزة وقوائم الدول المشاركة في هذه الأنظمة، انظر الملحق (ب) القسم III في هذا الكتاب.

(2) مع أنّه ليس كلّ الدول الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي تشارك في جميع الأنظمة، فهي مُلزَمة بها قانوناً من خلال نظام الاتّحاد الأوروبي المتعلّق بالموادّ ذات الاستخدام المزدوج. انظر: Council Regulation (EC) no. 428/2009 of 5 May 2009 setting up a Community regime for the control of exports, transfer, brokering and transit of dual-use items, *Official Journal of the European Union*, L 134, 29 May 2009.

عليهم بالإجماع. أمّا ترتيب واسينار فهو النظام الوحيد الذي له أمانة سرّ قائمة ودائمة ورئيس وفريق عمل داعم.

مع أنّ مراقبة الصادرات تظلّ محور تركيز الأنظمة، يجري وعلى نحو متزايد إدراج الوساطات والنقل العابر وإعادة الشحن أيضاً في نطاق الضوابط وتحويلها إلى موضوع مناقشات فريق الخبراء والجلسات العامّة. وبالنظر إلى أنّه يجري إرسال صادرات كثيرة عوضاً من نقلها، يصحّ ما تقدّم في عمليات نقل التكنولوجيا والتكنولوجيات الناشئة غير الملموسة كعمليات التصنيع بالإضافة ((AM) أو ما يسمّى الطباعة الثلاثية الأبعاد؛ انظر القسم IV). الموضوع المهيمن لدى الأنظمة في عام 2017 كان التكيّف مع التطوّرات التكنولوجية، بما في ذلك إمكان استغلال الفضاء الإلكتروني. ويبقى إشراك الدول غير المشاركة وتوسيع العضوية موضوعاً قائماً في جميع الأنظمة. لكنّ صعوبة الوصول إلى إجماع سياسي حول قبول مقدّمي طلبات جدد، إلى جانب الهواجس حيال بقاء عضوية ضخمة وتقاسم معلومات ربّما تكون حسّاسة حصرت العضوية في 35 ـ 48 دولة، بحسب النظام.

الجدول الرقم (10 ـ 3)

أنظمة مراقبة الصادرات الأربعة المتعدّدة الأطراف

النظام (سنة التأسيس)	النطاق	عدد المشاركين (لغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2017)	رئيس الجلسات العامّة، 2017	الجلسة العامّة، 2017
مجموعة أستراليا (1985)	المعدّات والموادّ والتكنولوجيا والبرمجيات التي يمكن أن تسهم في أنشطة أسلحة كيميائية وبيولوجية	42[أ]	أستراليا	26 ـ 30 حزيران/يونيو، باريس
نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف (1987)	المركبات الجوّية بلا طيار القادرة على إيصال أسلحة دمار شامل	35	أيسلندا وأيرلندا	16 ـ 20 تشرين الأول/أكتوبر، دبلن
مجموعة مورِّدي الموادّ النووية (1974)	الموادّ والبرمجيات والتكنولوجيا النووية وذات الصلة بالمجال النووي	48[ب]	سويسرا	22 ـ 23 حزيران/يونيو، بيرن
ترتيب واسينار (1995)	الأسلحة التقليدية والموادّ والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج	42	فرنسا	6 ـ 7 كانون الأول/ديسمبر، فيينا

(أ) إضافة إلى ذلك، أصبحت الهند المشاركة الـ43 في مجموعة أستراليا في كانون الثاني/يناير 2018.

(ب) إضافة إلى ذلك، المفوّضية الأوروبية ورئيس لجنة زانغر مراقبان دائمان في مجموعة مورِّدي الموادّ النووية.

المصادر: Australia Group; Missile Technology Control Regime; Nuclear Supplier Group; and Wassenaar Arrangement on Export Controls for Conventional Arms and Dual-use Goods and Technologies.

مع ذلك، حصلت تطوّرات كبيرة في عضوية الأنظمة في عام 2017، ولا سيَّما تلك المتّصلة بالهند. فعقب إبرام الهند اتّفاقاً نووياً مدنياً مع الولايات المتّحدة في العام 2005، سعت الهند للانضمام إلى مجموعة مورِّدي الموادّ النووية. تحوّلت هذه الخطوة إلى خطّة أكثر طموحاً للانضمام إلى الأنظمة الأربعة كلّها. وبعد أن انضمّت الهند إلى نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف في العام 2016، نجحت جهود الهند الرامية إلى الانضمام إلى ترتيب واسينار في كانون الأول/ديسمبر 2017 وإلى مجموعة أستراليا في كانون الثاني/يناير 2018. لكنّ مساعيها للانضمام إلى مجموعة مورِّدي الموادّ النووية لم تتكلّل بالنجاح. وعلى الصعيد المحلّي، عُدَّ انضمام الهند إلى ترتيب واسينار وإلى مجموعة أستراليا نجاحاً دبلوماسياً باهراً يمكن أن يساند جهود الهند للانضمام إلى مجموعة مورِّدي الموادّ النووية[3]. ربّما تيسّر الانضمام إلى هذه الأنظمة لحقيقة أنّ الصين ليست عضواً فيها ولحلّ نزاع دبلوماسي قديم مع إيطاليا[4].

إضافة إلى هذه الأنظمة الأربعة، أرسى الاتّحاد الأوروبي أساساً قانونياً مشتركاً لضوابط التصدير، والوساطة والنقل العابر للموادّ ذات الاستخدام المزدوج وإعادة شحنها والبرمجيات والتكنولوجيا وكذلك المعدّات العسكرية وإن بدرجة أقلّ. إنّها المنظّمة الإقليمية الوحيدة التي قامت بهذه الخطوات. يدخل الاتّحاد الأوروبي تغييرات جوهرية في الضوابط التي يفرضها على الاتّجار بموادّ ذات استخدام مزدوج، و«يعيد صياغة» نظام الاتّحاد الأوروبي المتعلق بالمواد ذات الاستخدام المزدوج[5]. بدأت العملية في عام 2011، ويُستبعد اكتمالها قبل آخر عام 2018[6].

مجموعة أستراليا

تسعى مجموعة أستراليا «لتقليص خطر المساعدة على انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية» عبر «مواءمة تدابير إصدار تراخيص التصدير الوطنية لدى الدول المشارِكة»[7]. توسّعت تغطية المجموعة منذ تأسيسها ردّاً على استخدام أسلحة كيميائية في الحرب الإيرانية ـ العراقية بين عامَي 1980 و1988 لتشمل الأسلحة البيولوجية والموادّ والمعدّات والتكنولوجيا التي يمكن استخدامها في تطبيقات ذات صلة بها. ومع أنّ القوائم المرفَقة باتّفاقية الأسلحة الكيميائية لعام 1993 تغطّي

(3) «Boost for NSG Membership, India Joins Australia Group,» *Economic Times*, 19/1/2018, and A. Kumar, «Big Diplomatic Win as India Joins Australia Group for Controlling Chemical and Biological Weapons,» News18.com, 19 January 2018.

(4) A. Panda, «Wassenaar Arrangement Admits India as its 42nd Member,» *The Diplomat* (8 December 2017).

لمعرفة المزيد عن النزاع الدبلوماسي مع إيطاليا، انظر: S. Bauer and G. Maletta, «The Export Control Regimes,» in: *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 603-606.

(5) Council Regulation (EC) no. 428/2009 of 5 May 2009 (note 2).

(6) S. Bauer and M. Bromley, «Developments in EU Dual-use and Arms Trade Control,» in: *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 612-615.

(7) Australia Group, «The Australia Group: An Introduction», and Australia Group, «Objectives of the Group».

الموادّ الكيميائية فقط، تغطّي فإن مجموعة أستراليا قوائم إنتاج المعدّات والتكنولوجيا أيضاً[8]. كما أنّ تقارير المجموعة الرسمية تشير صراحة منذ عام 2004 إلى دول الشحن العابر إضافة إلى دول التصدير[9].

كما في عام 2016، عكست الجلسة العامّة لمجموعة أستراليا في عام 2017 الآثار المترتّبة على الاستخدام المزعوم والفعلي للأسلحة الكيميائية في العراق وسورية[10]. اطّلعت الدول المشارِكة الـ42 على تقرير بعثة تقصّي حقائق أوفدتها منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى سورية، والذي صدر في أثناء انعقاد الجلسة العامّة، وعلى البيانات ذات الصلة التي أصدرها المدير العام للمنظّمة وأكّدت استخدام غاز السارين في حادثة حصلت في 4 نيسان/أبريل 2017 في مدينة خان شيخون بسورية[11]. كما كرّر المجتمعون التعبير عن القلق حيال الأنشطة المتّصلة بأسلحة كيميائية وبيولوجية في كوريا الشمالية. جاء ذلك عقب مقتل كيم جونغ نام، الأخ غير الشقيق للزعيم الكوري كيم جونغ أون، باستخدام عامل الأعصاب الفسفوري العضوي VX في ماليزيا في 13 شباط/فبراير 2017[12]. تكرّر التعبير عن هذه الهواجس في بيان منفصل صادر عن مجموعة أستراليا في 30 حزيران/يونيو بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لنفاذ اتّفاقية الأسلحة الكيميائية[13].

وفي سياق تعامل مجموعة أستراليا مع الدول غير المشارِكة، وبخاصّة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قرّرت الجلسة العامّة لعام 2016 عقد اجتماع تنفيذي بين الدورات في عام 2017، بما في ذلك اجتماع خبراء بشأن التكنولوجيات الجديدة والآخذة في التطوّر وحوار لمجموعة أستراليا مع دول أمريكية لاتينية/في بيونس آيرس في 14 ـ 16 شباط/فبراير[14]. واستضاف الاجتماع أيضاً جلسة مفتوحة لممثّلي الصناعة والشركات الصيدلانية لـ «تشجيع الحوار الشامل مع القطاع الخاصّ»[15]. أُثني على الاجتماع لكونه «عالي الإنتاجية»، واتُّفق في الجلسة العامّة لعام

---

(8) للاطّلاع على ملخّص لاتّفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (اتّفاقية الأسلحة الكيميائية (CWC)) وعلى تفاصيل أخرى ذات صلة، انظر الملحق (أ)، القسم I في هذا الكتاب.

(9) Australia Group, «2004 Australia Group Plenary,» June 2004.

(10) للمزيد عن مزاعم استخدام أسلحة كيميائية في العراق وسورية، انظر الفصل الثامن، القسمين I وII في هذا الكتاب.

(11) OPCW, Technical Secretariat, «Report of the OPCW Fact-finding Mission in Syria regarding an alleged incident in Khan Shaykhun, Syrian Arab Republic April 2017», Note by the Technical Secretariat, S/1510/2017, 29 June 2017, and Australia Group, «Statement by the Chair of the 2017 Australia Group Plenary» 30 June 2017.

(12) Australia Group, «Statement by the Chair of the 2017 Australia Group Plenary».

انظر أيضاً الفصل الثامن، القسم II في هذا الكتاب.

(13) Australia Group, «Statement by Australia Group Participants on the 20th Anniversary of the Entry into Force of the Chemical Weapons Convention,» 30 June 2017.

(14) Argentinian Ministry of Foreign Affairs and Worship, «Intersessional Meeting of the Australia Group,» Press Release No. 036/17, 14 February 2017, and Australia Group, «Statement by the Chair of the 2017 Australia Group Plenary».

(15) Argentinian Ministry of Foreign Affairs and Worship, «Intersessional Meeting of the Australia Group».

2017 «على دراسة عقد حوارات أكثر انتظاماً لمجموعة أستراليا كنموذج للتوعية الإقليمية»[16]. ستُعقد اجتماعات ما بين دورات مجموعة أستراليا لعام 2018 في لندن وسيتضمّن أوّل حوار لها مع أفريقيا[17].

وعلى العموم، وافقت الجلسة العامّة على تعزيز التوعية بالمحافل الدولية ذات الصلة وعلى «مواصلة برنامج نشط للتوعية والمشاركة الدولية في عامَي 2017 ـ 2018»[18]. كما أجرت المجموعة زيارات توعية إلى الهند وماليزيا وميانْمار وصربيا في عام 2017[19].

وتعزيزاً لتدابير مواجهة انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وافقت الجلسة العامّة على «زيادة الوعي بالتكنولوجيات الناشئة، والاستغلال المحتمَل للمجال السيبراني، والتطوّرات العلمية»، كما وافقت على تعزيز الجهود لمنع الإرهاب البيولوجي والكيميائي. وبقي التركيز منصبّاً على العمل مع الصناعة والدوائر الأكاديمية[20].

نتج من تنقيح الخبراء التقنيين السنوي لقائمة الموادّ الكيميائية والبيولوجية أمور منها إضافة ن.ن. هيدروكلوريد ثاني إيزوبروبيل أمينو الإيثانول (N,N-Diisopropylaminoethanethiol hydrochloride)، وهو سلف محتمل للفي إكس (VX) وناتج تحلّل محتمل للفي إكس.

برغم بروز «دعم قويّ» في أثناء الجلسة العامّة لمنح الهند عضوية مجموعة أستراليا، خلَصت الجلسة إلى عدم انضمام دولة جديدة. لكن تمّ التوصّل إلى إجماع في المرحلة التي تتخلّل الجلسات، لتصبح الهند رسمياً المشارك الثالث والأربعين في المجموعة في 19 كانون الثاني/يناير 2018[21].

نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف

صادف عام 2017 الذكرى السنوية الثلاثين لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف الذي تأسّس في عام 1987 لمنع انتشار منظومات إيصال الأسلحة النووية بلا طيار بمراقبة صادرات البضائع والتكنولوجيات ذات الصلة[22]. ازدادت عضوية النظام في تلك السنين الثلاثين من 7 إلى 35 دولة وتوسّع نطاقه ليشمل كلّ أنواع المركبات الجوّية بلا طيار والقادرة على إيصال أسلحة نووية أو بيولوجية أو كيميائية، بعد أن كان مقتصراً على القذائف. وفي جلسات النظام العامّة الحادية والثلاثين التي انعقدت في دبلن في تشرين الأول/أكتوبر 2017، تولّت أيرلندا وأيسلندا معاً الرئاسة

(16) Australia Group, Ibid.
(17) J. Lambert, «Preventing Chemical and Biological Weapons Proliferation: The Australia Group,» Presentation, 25th Asian Export Control Seminar, Tokyo, 27 February–1 March 2018.
(18) Australia Group, «Statement by the Chair of the 2017 Australia Group Plenary» 30 June 2017.
(19) Representative of an AG participating State, Correspondence with author, 19 November 2017.
(20) Australia Group, «Statement by the Chair of the 2017 Australia Group Plenary» 30 June 2017.
(21) Australia Group, 'India joins the Australia Group,» Press release, 19 January 2018.
(22) لمزيد من التفاصيل، انظر الموقع الإلكتروني لـ Missile Technology Control Regime (MTCR): <http://mtcr.info>.

التناوبية في عامَي 2017 ـ 2018[23]. وهذه المرّة الثانية التي يُستخدم فيها هذا النموذج لتمكين الدول الصغيرة من تولّي دور الرئاسة[24].

وفي أثناء الدورة التي استغرقت أسبوعاً في دبلن، ناقشت وفود الدول الشريكة الخمس والثلاثين وتبادلت المعلومات حول التطوّرات الجارية والمحتملة على صعيد انتشار القذائف منذ الدورة السابقة التي انعقدت في مدينة بوسان بكوريا الجنوبية في تشرين الأول/أكتوبر 2016[25]. نوقشت برامج الأسلحة النووية والصاروخية الكورية الشمالية «ردّاً على الزيادة الكبيرة في عمليات إطلاق القذائف البالستية والتطوّر الكبير في تكنولوجيا القذائف» في السنة الماضية[26]. وعبّرت الدول الأعضاء عن التزامها المستمرّ «بالتحلّي باليقظة القصوى عند مراقبة عمليات النقل» التي ربّما تساعد البرنامج الصاروخي الكوري الشمالي، وذكّرت صراحة بالتزامها بقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة[27].

ذُكر أنّ الوفد الأمريكي اقترح نقل المركبات الجوّية بلا طيار التي تتدنّى سرعاتها القصوى عن 650 كم/الساعة من الفئة I (التي تتضمّن مكوّنات مع «اتّجاه قوي نحو رفض» ترخيصها) إلى الفئة II التي تخضع صادرات المركبات الجوّية بلا طيار فيها لقيود أقلّ من جانب الدول الشريكة في النظام[28]. ترى الولايات المتّحدة نفسها في وضع غير موات أمام المنافسَين الرئيسيَّين في سوق المركبات الجوّية الحربية بلا طيار، أي الصين وإسرائيل، وهما ليستا عضوين في النظام[29]. لكنّ اعتماد السرعة معياراً في تمييز المركبات الجوّية العسكرية بلا طيار عن منظومات الفئة I الأخرى يمثّل تغييراً جوهرياً في قائمة المراقبة لدى النظام، ولا يُعرف إن كانت الولايات المتّحدة ستقدر على حشد دعم كافٍ لقرار يصدر بالإجماع بهذا المعنى.

دعا وزير الخارجية الأيرلندي سايمون كوفيني في خطاب افتتاح الجلسة العامّة إيرانَ إلى إظهار التزامها بخطّة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) ـ التي تمّ التوصّل إليها في تموز/يوليو 2015 مع الصين وفرنسا وألمانيا وروسيا والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبي لكبح برنامجها النووي ـ «بوقف كلّ الأنشطة المتّصلة بالقذائف البالستية والتي لا تنسجم وروح الاتّفاقية» ودعا الكونغرسَ الأمريكي إلى مواصلة التزامه بالاتّفاقية[30]. وكما في عام 2016، تطرّق

(23) Missile Technology Control Regime, «Public Statement from the Plenary Meeting of the Missile Technology Control Regime,» Dublin, 20 October 2017.

(24) ترأست هولندا ولوكسمبورغ معاً رئاسة النظام في عامَيْ 2015 ـ 2016.

(25) Missile Technology Control Regime, Ibid.

(26) المصدر نفسه. انظر أيضاً الفصل السابع، القسم IV في هذا الكتاب.

(27) Missile Technology Control Regime, Ibid.

(28) V. Insinna and A. Mehta, «Here's How the Trump Administration Could Make It Easier to Sell Military Drones,» *Defense News* (19 December 2017).

(29) E. C. Ewers [et al.], *Drone Proliferation: Policy Choices for the Trump Administration, Papers for the President* (Washington, DC: Center for a New American Security, 2017).

(30) S. Coveney, Irish Minister for Foreign Affairs and Trade, Speech at the 31st meeting of Missile Technology Control Regime, Dublin, 18 October 2017, and Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA), =

البيان العامّ في ختام الدورة العامّة إلى الخطّة أيضاً. أكّد البيان استمرار التزام الدول الشريكة بتنفيذ البنود المتّصلة بالقذائف في قرار مجلس الأمن الدولي الرقم 2231 الذي يساند خطّة العمل[31]. جاء ذلك بعد أسبوع واحد فقط من إيثار الرئيس الأمريكي عدم الشهادة بأنّ استمرار رفع الجزاءات متناسب مع أعمال إيران بموجب خطّة العمل في 13 تشرين الأول/أكتوبر وبعد تكرّر مزاعم أعضاء في الإدارة الأمريكية بأنّ أنشطة التجارب الصاروخية الإيرانية تنتهك القرار الرقم 2231 و«روح» خطّة العمل[32]. وكما في السنين السابقة، جدّدت الدول الشريكة في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف (MTCR) الإعراب عن قلقها حيال «البرامج الصاروخية الجارية في الشرق الأوسط وشمال شرق آسيا وجنوب آسيا»[33].

ناقش المجتمعون في الجلسة العامّة قضايا متّصلة بالعضوية، لكن لم يجرِ البتّ في أيّ طلبات قائمة[34]. وقامت كوريا الجنوبية، رئيسة النظام المنتهية ولايتها، بجولات توعية عديدة في عام 2017، منها جولات في باكستان (كانون الثاني/يناير) وسنغافورة (شباط/فبراير) وكازاخستان (آذار/مارس) وميانْمار (أيار/مايو) والكويت (تموز/يوليو). وفي عام 2017، انضمّت كازاخستان إلى إستونيا ولاتفيا لتكون الدولة الثالثة التي تعلن التزاماً منفرداً بالخطوط الإرشادية وقوائم الرقابة للنظام[35]. ولم تصبح مقاربة التعميم مقنّنة إلّا في الجلسة العامّة التي عُقدت في أوسلو في عام 2014: بات الآن يُطلب إلى أيّ دولة ترغب في الالتزام من جانب واحد تقديم بلاغ رسمي إلى فرنسا التي تتولّى أعمال التنسيق في النظام[36].

استضافت فرنسا في باريس في نيسان/أبريل 2017 الاجتماعَ السنوي لأعمال التنسيق المعزَّز ـ وهو الاجتماع على مستوى وضع السياسات الذي يتخلّل الدورات. تبادلت الدول في ذلك الاجتماع خبراتها في كبح الجهود المبذولة في مجال المشتريات والبرامج الصاروخية المعنيّة، ولا سيّما لدى الدول الخاضعة لجزاءات الأمم المتّحدة حالياً[37]. تضمّن ذلك مناقشات حول برامج الأسلحة النووية والصاروخية الكورية الشمالية والجزاءات الأممية ذات الصلة[38].

= Vienna, 14 July 2015, reproduced as Annex A of UN Security Council Resolution 2231, 20 July 2015.
لمعرفة المزيد عن تنفيذ خطّة العمل الشاملة المشتركة في العام 2017، انظر الفصل السابع، القسم V في هذا الكتاب.

(31) Missile Technology Control Regime, Ibid.

(32) انظر الفصل السابع، القسم V في هذا الكتاب.

(33) Missile Technology Control Regime, Ibid.

(34) المصدر نفسه.

(35) Missile Technology Control Regime, «MTCR Partners».

(36) Missile Technology Control Regime, «Adherence Policy».

(37) Missile Technology Control Regime, «Joint Statement Agreed by Consensus during the Reinforced Points of Contact 2017 to Celebrate the 30th Anniversary of the MTCR,» Paris, 13 April 2017.

(38) لمعرفة المزيد عن البرنامج الصاروخي لدى كوريا الشمالية، انظر الفصل السادس، القسم IX، والفصل السابع، القسم IV في هذا الكتاب.

ناقشت اجتماعات الخبراء السنوية التي عُقدت قبل الجلسة العامّة اتّجاهات الانتشار وأنشطة الشراء والوساطات وقضايا النقل العابر وإعادة الشحن والاتّجاهات الرئيسة للتكنولوجيا، وهذا يشمل «الأخطار والتحدّيات الكبيرة التي تمثّلها عمليات النقل غير الملموس للتكنولوجيا»[39]. كما ألقى رئيس مدوّنة لاهاي لقواعد السلوك لمكافحة انتشار القذائف البالستية (HCOC) كلمة في الجلسة العامّة.

مدوّنة لاهاي لقواعد السلوك لمكافحة انتشار القذائف الانسيابية

جاءت مدوّنة لاهاي لقواعد السلوك لمكافحة انتشار القذائف البالستية (HCOC)، التي احتُفل بذكراها السنوية الخامسة عشرة في عام 2017، تكملة لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف (MTCR). تأسّست مدوّنة لاهاي ضمن إطار نظام المراقبة في العام 2002 لتأخذ لاحقاً شكل مبادرة منفصلة لبناء الثقة وأداة للشفافية في مجال انتشار القذائف البالستية.

انعقد الاجتماع السنوي السادس عشر لمدوّنة لاهاي في فيينا في 6 ـ 7 حزيران/يونيو 2017 بحضور وفود من 64 دولة من أصل الدول المشارِكة الـ138[40]. تسلّمت بولندا رئاسة المدوّنة من كازاخستان لعامَيْ 2017 ـ 2018. وأعلنت الرئاسة الجديدة أنّ أهدافها هي «التطبيق الكامل الشامل للمدوّنة بجميع نواحيها، وتقوية مبادرات التوعية للدفع بعملية تعميم المدوّنة»[41]. أشادت الدول المشارِكة في مدوّنة لاهاي باشتراك الهند في عام 2016 لكونه خطوة مهمّة نحو التعميم، ولا سيّما بسبب برامج قذائفها البالستية وبرامجها الفضائية. وطالبت بانضمام مزيد من الدول إلى المبادرة لعدم توقيع دول جديدة عليها في عام 2017 ولأنّ الدول التي لديها برامج صاروخية كبيرة، كالصين وإيران وكوريا الشمالية وباكستان، تبقى خارجها.

مجموعة مورِّدي المواد النووية

تهدف مجموعة مورِّدي الموادّ النووية (NSG) إلى منع انتشار الأسلحة النووية بمراقبة عمليات نقل الموادّ النووية والموادّ والمعدّات والبرمجيات والتكنولوجيا ذات الصلة.

تسلّمت سويسرا رئاسة مجموعة مورِّدي الموادّ النووية في عام 2017 وستُسلّمها للاتفيا في عامَي 2018 ـ 2019[42]. وسُلّمت رئاسة المجموعة الاستشارية التابعة لمجموعة المورّدين للمكسيك،

---

(39) Missile Technology Control Regime, Ibid.

(40) Hague Code of Conduct, «16th Regular Meeting of the Subscribing States to the Hague Code of Conduct against Ballistic Missile Proliferation,» Press release by HCOC subscribing states, [n. d.].

(41) المصدر نفسه.

(42) Nuclear Suppliers Group, «Public Statement: Plenary Meeting of the Nuclear Suppliers Group Bern, 22–23 June 2017,» 23 June 2017.

وسُلّمت رئاسة اجتماع تبادل المعلومات (التي كان يتولاها مسؤولون أمريكيون سابقاً) لسويسرا. وستبقى السويد رئيسة فريق الخبراء التقنيين[43].

سلّط بيان الجلسة العامّة لعام 2017 الضوء على هواجس الانتشار المتّصلة بكوريا الشمالية، وجدّد دعم مجموعة المورّدين لقرارات مجلس الأمن الدولي، منها القرار الرقم 2356 الصادر في 2 حزيران/يونيو 2017 والذي يدين بقّوة التجارب النووية الكورية الشمالية[44].

جدّدت الجلسة العامّة لمجموعة المورّدين تأكيد اهتمامها بإيجاز منسّق الفريق العامل المعنيّ بقناة المشتريات بموجب خطّة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)[45]. وبموجب الاتّفاقية، تألّف فريقٌ عامل معنيّ بالمشتريات لاستعراض اقتراحات الدول الراغبة في إتاحة موادّ ذات استخدام مزدوج ولها صلة بالبرنامج النووي لإيران. يرفع الفريق توصية إلى مجلس الأمن الدولي الذي إليه يرجع قرار رفض أيّ عملية نقل مقترَحة أو قبولها[46].

واصلت الدورة العامّة مناقشاتها حول التوعية المعزّزة و«عمّمت على المشاركين غير الأعضاء في مجموعة مورِّدي الموادّ النووية تقريراً عن التوعية» بينما درست خيارات دعم هذه الأنشطة[47]. كما وافقت على توجيه منقَّح لجهودها التوعوية.

الهند وباكستان

تستلزم قواعد مجموعة المورّدين الحالية أن تكون الدول المشاركة أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار (NPT) لسنة 1968. لكنّ ذلك لم يمنع دولتين ليستا طرفاً في معاهدة عدم الانتشار، وهما الهند وباكستان، من تقديم طلب انضمام إلى مجموعة المورّدين. قدّمت الهند طلب عضوية في أيار/مايو 2016، لكنّها واجهت معارضة قوية من مجموعة دول تقودها الصين في الجلسة العامّة التي انعقدت بعد ذلك بأسابيع قليلة في عام 2016[48]. لكن نوقشت «الجوانب التقنية والقانونية والسياسية» للمشاركة من جانب دول غير منتمية إلى مجموعة مورِّدي الموادّ النووية، وأبدت المجموعة استعداداً جديداً للسعي لاتّفاق حول معايير مشاركة الدول غير الأعضاء في المجموعة. وتقرّر على الخصوص أن يُجري رئيس الجلسة العامّة لعام 2016، السفير الأرجنتيني رفاييل ماريانو

(43) Nuclear Suppliers Group, «Organisation», and Nuclear Suppliers Group.

(44) Nuclear Suppliers Group, Ibid.

انظر أيضاً الفصل السابع، القسم IV في هذا الكتاب.

(45) Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA), Vienna, 14 July 2015, reproduced as Annex A of UN Security Council Resolution 2231, 20 July 2015, Nuclear Suppliers Group, «Public Statement: Plenary Meeting of the Nuclear Suppliers Group Bern, 22–23 June 2017».

(46) Delegation of the European Union to the International Organisations in Vienna, «JCPOA procurement channel,» 24 August 2016.

(47) Nuclear Suppliers Group, «Public Statement: Plenary Meeting of the Nuclear Suppliers Group Bern, 22–23 June 2017».

(48) Bauer and Maletta, «The Export Control Regimes,» pp. 607-609.

غروسي المكلَّف (الذي رأس الجلسة العامّة عام 2015) مشاورات مع المشاركين بحثاً عن حلّ محتمل. جاءت حصيلة هذه المشاورات مسودّة بيان يبيّن مجموعة معايير ويلزم طالبي العضوية غير الأعضاء في مجموعة الموردّين بتحقيقها[49]. لكنّ الوثيقة التي خضعت لمناقشة مستفيضة في آخر عام 2016 خيّبت أمل باكستان التي وصفتها بأنّها «تمييزية بوضوح» لقبولها طلب الهند ورفضها طلب باكستان[50].

استأنفت الجلسة العامّة لمجموعة الموردّين لعام 2017 مناقشاتها حول التعامل مع الدول التي لا تشارك في المجموعة، وأشار بيان المجلس صراحة إلى مناقشة حول علاقة المجموعة بالهند[51]. لكنّ إفصاح الرئاسة السويسرية عن دعمها مشاركة الهند في المجموعة لم يُسهم في تسجيل جلسة عام 2017 أيّ تطوّر في القضية[52]. ومرّة أخرى نوقشت «الجوانب التقنية والقانونية السياسية» لمشاركة الدول غير الأعضاء في مجموعة الموردّين وأخذت علماً بعزم الرئاسة على تنظيم لقاء غير رسمي حول القضية. انعقد هذا اللقاء غير الرسمي في 16 تشرين الثاني/نوفمبر في فيينا وأعطى المناقشات زخماً جديداً[53]. لكن بقيت الآراء منقسمة حول معايير المشاركة الواجب إدراجها.

تشبّثت الصين بموقفها من مشاركة الدول التي ليست في مجموعة الموردّين، وهو ما شدّد عليه متّحدث باسم وزارة الخارجية الصينية في أيار/مايو وفي حزيران/يونيو 2017 قبل الجلسة العامّة[54]. ولا تزال الصين تحبّذ «مقاربة من خطوتين»: على مجموعة مورِّدي الموادّ النووية التوسّع أولاً في «قرار غير تمييزي» يُطبَّق على جميع الدول غير الأطراف في المجموعة، ليصار عندئذٍ إلى مناقشة الطلبات التي تقدّمها تلك الدول[55]. هذا الموقف مبنيّ على افتراض أنّ معاهدة عدم الانتشار «أساس سياسي وقانوني لنظام دولي لعدم الانتشار النووي»[56].

(49) المصدر نفسه، ص 607 ـ 608.

(50) K. Davenport, «Export Group Mulls Membership Terms,» *Arms Control Today*, vol. 47, no. 1 (January-February 2017), and Pakistani Ministry of Foreign Affairs, «Record of the Press Briefing by Spokesperson on 29 December 2016,» 29 December 2016.

(51) Nuclear Suppliers Group, «Public Statement: Plenary Meeting of the Nuclear Suppliers Group Bern, 22–23 June 2017».

(52) A. Chandrasekhar, «Swiss Want Inclusive Membership of Nuclear Suppliers Group,» swissinfo.ch, 8 June 2017.

(53) D. G. Kimball, «NSG Renews Membership Debate,» *Arms Control Today* (1 December 2017).

(54) Press Trust of India, «On India's NSG bid, China Remains Roadblock, Says No Change in Stand,» New Delhi Television (NDTV), 22 May 2017, and Chinese Ministry of Foreign Affairs, «Foreign Ministry spokesperson Hua Chunying's Regular Press Conference on June 6, 2017,» 6 June 2017.

(55) D. R. Chaudhury, «India to Keep Outreach to NSG Members Low Key,» *Economic Times*, 17/6/2017, and Chinese Ministry of Foreign Affairs, Ibid.

(56) Chinese Ministry of Foreign Affairs, «Foreign Ministry Spokesperson Hua Chunying's Regular Press Conference on May 23, 2016,» 23 May 2016, and Chinese Ministry of Foreign Affairs, «Foreign Ministry Spokesperson Hong Lei's Remarks on Issues Related to Enlargement of NSG,» 12 June 2016.

تبنّت الولايات المتّحدة ـ التي تساند طلب الهند ولا تساند طلب باكستان ـ موقفاً فحواه أنّ تأمين الإجماع ممكن «إذا سُعي إليه»[57]. واستباقاً للجلسة العامّة في حزيران/يونيو، نالت الهند دعماً علنياً روسياً، ودعت الدول الأخرى إلى الاقتداء بروسيا[58]. الأمر اللافت أنّ باولو جنتيلوني، رئيس الوزراء الإيطالي، أعرب في تشرين الأول/أكتوبر عن دعمه أيضاً «للمشاركة المكثّفة» من جانب الهند في ترتيب واسينار، ومجموعة أستراليا ومجموعة مورّدي الموادّ النووية، مجادلاً بأنّها «تعزّز جهود منع الانتشار على الصعيد النووي»[59]. ونشير إلى أنّ إيطاليا كانت من أشدّ معارضي انضمام الهند إلى نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، قبل انضمامها إليه في عام 2016، وإن كان السبب قضية ثنائية غير ذات صلة[60]. لم تقنّن الهند أيّ اتّفاقية تعاون نووي مدني أخرى مع أيّ من أعضاء مجموعة المورّدين في عام 2017، لكن ذُكر أنّها استأنفت حوارها مع الاتّحاد الأوروبي حول اتّفاقية من هذا النوع في تشرين الثاني/أكتوبر[61]. وإضافة إلى ذلك، بدأ نفاذ اتّفاقية التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بين الهند واليابان في تموز/يوليو 2017[62].

عقب قبول الهند في ترتيب واسينار في كانون الأول/ديسمبر 2017 وفي مجموعة أستراليا في كانون الثاني/يناير 2018، صرّح متّحدث باسم وزارة الخارجية الهندية بأنّ بلاده تواصل تركيز جهودها على نيل دعم دول أخرى لطلبها الانضمام إلى مجموعة المورّدين وأنّ هناك أملاً الآن بامتلاك بلاده «المؤهّلات» للانضمام إلى المجموعة[63]. لكن بدا أنّ تصوّر الصين لعضوية مجموعة المورّدين لم يتأثّر بانضمام الهند إلى ترتيب واسينار، لأنّ «للآليّات المتعدّدة الأطراف المختلفة أدواراً ومعايير مختلفة لقبول أعضاء جدد»، وذلك بحسب ناطق باسم وزارة الخارجية الصينية[64].

في هذه الأثناء، استمرّ الخلاف حول توريد الصين تكنولوجيا نووية لباكستان غير العضو في معاهدة عدم الانتشار ولا تشملها الضمانات الكاملة النطاق للوكالة الدولية للطاقة الذرّية (IAEA)[65]. ففي تموز/يوليو 2017، اتّفقت الدولتان على التعاون في مجال استغلال اليورانيوم

---

(57) Kimball, «NSG Renews Membership Debate».

(58) Press Trust of India, «Russia Extends Support for India’s NSG Membership, Permanent Seat in UNSC,» *Hindustan Times*, 1/6/2017, and «India Asks Countries Friendly with China to Convince it on NSG Issue,» *Hindustan Times*, 6/6/2017.

(59) India–Italy joint statement during the Visit of Prime Minister of Italy to India, Indian Ministry of External Affairs, 30 October 2017.

(60) Bauer and Maletta, «The Export Control Regimes,» pp. 603-604.

(61) I. Bagchil, «India, European Union Restart Talks on Civil Nuclear Agreement,» *Times of India*, 19/10/2017.

(62) S. Umeda, «Japan/India: Diet Approves Civil Nuclear Cooperation Agreement,» US Library of Congress, Global Legal Monitor, 14 June 2017.

(63) «India Enters Australia Group, Inches Closer to Joining Nuclear Suppliers Group,» The Wire (New Delhi), 19 January 2018.

(64) Press Trust of India, «China Downplays India’s Entry into Wassenaar Arrangement,» *Economic Times*, 13/12/2017.

(65) للمزيد عن هذه القضية، انظر أيضاً: *SIPRI Yearbook 2011*, pp. 432–434; *SIPRI Yearbook 2012*, pp. 384–385; *SIPRI Yearbook 2013*, pp. 453–455; *SIPRI Yearbook 2014*, pp. 466–469; *SIPRI Yearbook 2015*, pp. 635–636; *SIPRI Yearbook 2015*, pp. 764–765, and *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 607–609.

والتنقيب عنه، وتقدّمت باكستان إلى الصين بمزيد من الطلبات لبناء محطّات نووية[66]. التعاون النووي المدني بين الصين وباكستان سبق كثيراً المناقشات الأخيرة حول معايير القبول الممكنة بعضوية الدول غير المنضوية في معاهدة عدم الانتشار في مجموعة مورِّدي الموادّ النووية، ودأبت الصين على الدفاع عنه لانسجامه مع مبادئ مجموعة المورّدين ووقوعه تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرّية.

ترتيب واسينار

يدعو ترتيب واسينار إلى تعزيز «الشفافية وتحمّل مزيد من المسؤولية» في عمليات نقل الأسلحة التقليدية والموادّ ذات الاستخدام المزدوج المتّصلة بها. ويسعى تحديداً «لمنع التكديس المزعزع للاستقرار» لهذه الموادّ ووصولها إلى يد الإرهابيين[67].

التقت الفرق العاملة المعتادة في عام 2017 للتحضير للجلسة العامّة السنوية. وعُقدت هذه الجلسة في 6 ـ 7 كانون الأول/ديسمبر 2017 في فيينا حيث تُعقد عادة، واستلمت فرنسا الرئاسة التناوبية[68].

الحصيلة الرئيسة للجلسة العامّة في العام 2017 كانت قبول الهند لتصبح الدولة الثانية والأربعين المشاركة في ترتيب واسينار، وهذا أوّل قبول جديد منذ قبول المكسيك في العام 2011. مثّل ذلك نجاحاً باهراً لحملة طويلة الأمد نظّمتها الهند لدخول كلّ أنظمة رقابة الصادرات، عقب قبولها عضواً في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف (MTCR) في عام 2016[69]. وكانت الهند قد حدّثت في وقت سابق في عام 2017 قوائم المراقبة الوطنية لديها الخاصّة بالبضائع ذات الطابع العسكري وبالموادّ ذات الاستخدام المزدوج لمواءمتها مع قائمة ترتيب واسينار، وبالتالي إزالة عقبة أخرى كانت تعترض انضمامها[70].

عدّلت الجلسة العامّة لعام 2017 على نطاق واسع أجزاء مختلفة من قوائم ترتيب واسينار الرقابية، كتوضيحات مراقبة «المحطّات الأرضية للمركبات الفضائية، ومحرّكات الديزل الخاصة بالغوّاصات، والتكنولوجيا المتّصلة ببرمجيات الاختراق، وبرمجيات اختبار المحرّكات التربينية

---

(66) «China, Pakistan Agree to Uranium Cooperation,» World Nuclear News, 31 July 2017, and «Pakistan Places Orders with China to Build Nuclear Power Plants,» *The Nation*, 4/7/2017.

(67) Wassenaar Arrangement, «Introduction».

(68) Wassenaar Arrangement, Statement issued by the Plenary Chair on 2017 Outcomes of the Wassenaar Arrangement on Export Controls for Conventional Arms and Dual-Use Goods and Technologies, Vienna, 7 December 2017.

(69) «India Set to Become Member of Export Control Regime Wassenaar Arrangement,» *The Hindu*, 8/12/2017.

(70) «Updated SCOMET list as per 31/01/2018,» Directorate General for Foreign Trade, Ministry of Commerce and Industry of India, and S. Notani, «India's DGFT Overhauls SCOMET,» *WorldECR*, no. 60 (June 2017).

الغازية، والمحوّلات التناظرية الرقمية، وذاكرات غير متلاشية وأمن المعلومات» إضافة إلى تخفيف الضوابط على «الكاميرات الميكانيكية العالية السرعة والحواسيب الرقمية»[71]. يعكس اتّساع نطاق الموادّ المشمولة اتّساع تغطية قوائم ترتيب واسينار الرقابية الخاصّة بالأسلحة التقليدية، والموادّ ذات الاستخدام المزدوج على الخصوص، وسرعة تطوّر قدرات الموادّ المشمولة، وسرعة ازدياد انتشار الموادّ العالية الأداء.

لا تزال الضوابط على برمجيات الاختراق محور تركيز النقاش والاهتمام منذ اعتماد هذه الضوابط في عام 2013. أُقرّت هذه الضوابط في البداية للسيطرة على النظم التي تستخدمها أجهزة فرض القانون والأجهزة الاستخبارية كي تراقب من بعيد، وتسيطر، في حالات معيّنة، على الحواسيب والهواتف النقّالة من غير أن تُكتشف (انظر القسم IV أيضاً). لكن سرعان ما شرعت الشركات والباحثون في الإفصاح عن مخاوف من أنّ اللغة المستخدَمة في قوائم المراقبة تشمل أيضاً نظماً وعمليات لا غنى عنها في أمن تكنولوجيا المعلومات، ولا سيّما النظم التي تُستخدم في تجارب الاختراق وعمليات كشف مواطن الضعف[72].

وفي الولايات المتّحدة، دفعت شراسةُ مقاومة قطاع تكنولوجيا المعلومات الحكومةَ إلى إرجاء تطبيق الضوابط على الصعيد الوطني مع أنّه أحد الواجبات المترتّبة على مشاركة الدول في ترتيب واسينار[73]. وفي عامَي 2016 و2017، اقترحت الولايات المتّحدة إدخال تعديلات على ضوابط ترتيب واسينار المعنيّة ببرمجيات الاختراق[74]. عنت المعارضة التي أبدتها الدول المشارِكة في عام 2016 أنّه لا يمكن التوافق إلا غير تغييرات طفيفة[75]. لكن أُضيفت في عام 2017 ملاحظات تفسيرية أكثر تفصيلاً إلى ضوابط ترتيب واسينار توضيحاً لعدم سريانها على البرمجيات المصمَّمة لتوفير تحديثات للبرمجيات أو برمجيات الكشف عن مواطن الضعف والردّ على الحوادث السيبرانية[76]. رحّب الخبراء باللغة الجديدة على نطاق واسع، مصرّحين بأنّها تبدّد كثيراً من المخاوف التي أثاروها[77].

---

(71) Wassenaar Arrangement, Statement issued by the Plenary Chair on 2017 Outcomes of the Wassenaar Arrangement on Export Controls for Conventional Arms and Dual-Use Goods and Technologies, Vienna, 7 December 2017.

(72) S. Bratus [et al.], «Why Wassenaar Arrangement's Definitions of Intrusion Software and Controlled Items Put Security Research and Defense at Risk, and How to Fix it,» 9 October 2014.

تُستخدم أدوات «اختبار الاختراق» لاختبار أمن شبكة بتنفيذ هجمات محاكاة لتحيد مواطن الضعف. و«كشف مواطن الضعف» هو الوسيلة التي من خلالها تُحدَّد مواطن الضعف في البرمجيات ويُبلَّغ عنها.

(73) Wassenaar Arrangement, «Initial Elements,» Public Documents, vol. I, Founding Documents, WA-DOC (17) PUB 001 ([Vienna]: Wassenaar Arrangement Secretariat, 2017, section III(1).

(74) E. Galperin and N. Cardozo, «Victory! State Department Will Try to fix Wassenaar Arrangement,» Electronic Frontier Foundation, 29 February 2016.

(75) I. Thomson, «Wassenaar Weapons Pact Talks Collapse Leaving Software Exploit Exports in Limbo,» The Register, 21 December 2016.

(76) Wassenaar Arrangement, «List of Dual-use Goods and Technologies and Munitions List,» WA-LIST (17) 1, 7 December 2017.

(77) K. Moussouris, «Serious Progress Made on the Wassenaar Arrangement for Global Cybersecurity,» *The Hill*, 17/12/2017.

وكما في السنين السابقة، كانت «التطوّرات التكنولوجية واتّجاهات السوق» أحد الموضوعات الرئيسة في مناقشات أوساط ترتيب واسينار[78]. وأشارت رئاسة الجلسة العامّة إلى «وجوب القيام بمزيد من العمل للتصدّي لهذه التحدّيات». الأولوية الرئيسة الأخرى التي جرى التشديد عليها كانت «أنشطة توعية الدول غير الأعضاء والتشجيع على الالتزام الطوعي بمعايير ترتيب واسينار»[79].

وفي أثناء الجلسة العامّة لعام 2017، ناقشت الدول المشاركة أيضاً اقتراحات كثيرة بشأن الخطوط الإرشادية الجديدة لأفضل الممارسات وحدّدت خطوطاً إرشادية قائمة أخرى ينبغي تحديثها على الوجه المناسب في عام 2018[80]. تغطّي الخطوط الإرشادية لأفضل الممارسات في ترتيب واسينار مروحة واسعة من المواضيع في مجال تطبيق ضوابط الصادرات، وهي جزء رئيس في عمل ترتيب واسينار على تحسين معايير المراقبة لدى كلّ من الدول المشاركة وغير المشاركة في الترتيب. واتُّفق على استعراض وتحديث منتظم للوثائق التوجيهية ـ لم يجرِ تحديث بعضها منذ سنين ـ كجزء من عملية التقييم الذاتي[81].

أخيراً، أدخلت الدول المشاركة في الترتيب تحسينات على تقاسم المعلومات إلكترونياً في النظام المعني بالموافقة على تراخيص التصدير أو رفضها، وناقشت «كيفية تعزيز تطبيق مراقبة الصادرات على المستوى الوطني في نواحٍ كتقييم خطر تجارة الأسلحة والاستخدام النهائي الفاعل وضمانات المستخدم النهائي وإعادة التصدير وضوابط عمليات النقل غير الملموس للتكنولوجيا، إضافة إلى أحكام شاملة لجميع الحالات»[82].

---

(78) Wassenaar Arrangement, Statement issued by the Plenary Chair on 2017 Outcomes of the Wassenaar Arrangement on Export Controls for Conventional Arms and Dual-Use Goods and Technologies, Vienna, 7 December 2017.

(79) المصدر نفسه.

(80) المصدر نفسه.

(81) Wassenaar Arrangement, Statement issued by the Plenary Chair on 2016 outcomes of the Wassenaar Arrangement on Export Controls for Conventional Arms and Dual-Use Goods and Technologies, Vienna, 8 December 2016.

(82) Wassenaar Arrangement, Statement issued by the Plenary Chair on 2017 Outcomes of the Wassenaar Arrangement on Export Controls for Conventional Arms and Dual-Use Goods and Technologies, Vienna, 7 December 2017.

IV الضوابط على عمليات النقل غير الملموس للتكنولوجيا والتصنيع بالإضافة

مارك بروملي، كوليا بروكمان، وجيوفانا ماليتا

لا يقتصر تطبيق ضوابط عمليات نقل الأسلحة التقليدية والموادّ ذات الاستخدام المزدوج على عمليات النقل الملموس ـ أي تحرّكات السلع المادّية ـ ولكن يشمل عمليات النقل غير الملموس لأنواع معيّنة من التكنولوجيا والبرمجيات. يشار إلى هذه العمليات عموماً بعمليات النقل غير الملموس للتكنولوجيا (ITT)، وهي تشمل عمليات النقل الإلكتروني أو الشفهي للبرمجيات والبيانات التقنية والمعرفة والمساعدة التقنية. يخضع لمراقبة تصدير الأسلحة والموادّ ذات الاستخدام المزدوج مكوّناتٌ مادّية كثيرة ليس في اقتنائها منفعة كبيرة ما لم يكن في مقدور مالكها الحصول على برمجيات، أو بيانات تقنية أو معرفة أو مساعدة تقنية ذات صلة. لذلك، يُنظر على نطاق واسع إلى مراقبة عمليات النقل غير الملموس للتكنولوجيا على أنّها عنصر لازم في نظام مراقبة الصادرات لدى الدولة. لهذا السبب، تتضمّن النظم الرئيسة لمراقبة الصادرات، وضوابط الاتّحاد الأوروبي، وقرارات حظر الأسلحة الصادرة عن الأمم المتّحدة والاتّحاد الأوروبي مستلزمات لفرض ضوابط على الأنواع المختلفة لعمليات النقل غير الملموس للتكنولوجيا وتطبيقها. لكنّ الضوابط على هذه العمليات تُوجد جملة من المشكلات الخاصّة لكلّ من المشرِّعين الساعين لاكتشاف عمليات النقل المحظورة والشركات والمعاهد البحثية الساعية للامتثال للتشريعات.

من المرجّح أن تشتدّ صعوبة التطبيق والامتثال. وعلى وجه الخصوص، أن التطوّرات في مجالات كالحوسبة السحابية تزيد حجمَ البرمجيات والبيانات التقنية التي يمكن نقلها إلكترونياً وتثير أسئلة عويصة حيال ما إذا كان يجب تطبيق ضوابط الصادرات وكيفية تطبيقها. وفي هذه الأثناء، من شأن ازدياد سهولة سفر الأفراد على المستوى الدولي زيادة صعوبة تعقّب ومراقبة عمليات نقل المعرفة والمساعدة التقنية بين الأشخاص. زد على ذلك أنّ التصنيع إضافة (AM) ـ ويسمّى أيضاً

الطباعة الثلاثية الأبعاد ـ يمكن أن تزيد نطاق وتعقيد السلع الخاضعة للمراقبة والتي يمكن إنتاجها بالاقتصار غالباً على برمجيات منقولة وبيانات تقنية. كما يمكن للتصنيع بالإضافة تغيير المهارات والخبرة الهندسية اللازمة مقارنة بعمليات التصنيع التقليدية، وتقليص الاعتماد على عمليات نقل السلاح الخاضعة للمراقبة. لكن يُستبعد أن يؤدّي انتشار التصنيع بالإضافة إلى إنقاص مهارات إنتاج الأسلحة والموادّ ذات الاستخدام المزدوج.

بقيت الضوابط على عمليات النقل غير الملموس للتكنولوجيا نقطة نقاش رئيسة في أنظمة مراقبة التصدير وفي الاستعراض الجاري لنظام الاستخدام المزدوج لدى الاتّحاد أوروبي في عام 2017[1]. وواصلت الدول مساعيها لإرساء معايير مشتركة ضمن أنظمة مراقبة الصادرات لتطبيق الضوابط على عمليات النقل غير الملموس للتكنولوجيا ودراسة إن كان في المستطاع توسيع الضوابط على مكائن التصنيع بالإضافة والبرمجيات والتكنولوجيا والموادّ ذات الصلة وكيفية ذلك (انظر القسم III). ركّزت مناقشات الاتّحاد الأوروبي على كيفية تيسير عمليات النقل غير الملموس للتكنولوجيا (ITT) التي لا تمثّل خطر انتشار كبيراً ـ كعمليات النقل بين فروع مختلفة لشركة واحدة ـ وعلى إرساء مقاربة واضحة ومتّسقة في تطبيق الضوابط على الحوسبة السحابية. نستعرض في هذا القسم التحدّيات الرئيسة المصاحبة للضوابط على عمليات النقل غير الملموس للتكنولوجيا، وانعكاسات التطوّرات في مجال التصنيع بالإضافة (AM) على جهود منع الانتشار النووي، والمناقشات الأخيرة حول هذه القضايا ضمن أنظمة مراقبة الصادرات والاتّحاد الأوروبي.

عمليات النقل غير الملموس للتكنولوجيا

تشترط أنظمة مراقبة التصدير الأربعة كلّها ـ بنصوص متشابهة إلى حدّ ما ـ فرض ضوابط على عمليات النقل غير الملموس للتكنولوجيا، ونعني بذلك مجموعة أستراليا، ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف (MTCR) ومجموعة مورِّدي الموادّ النووية (NSG) وترتيب واسينار بشأن ضوابط تصدير الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات المزدوجة الاستخدام (ترتيب واسينار (WA))[2]. مثال ذلك، يفرض ترتيب واسينار ضوابط على التكنولوجيا والبرمجيات اللازمة أو المصمَّمة لتطوير منتج خاضع للرقابة أو إنتاجه أو استخدامه. وفي المقابل، يعرّف التكنولوجيا بأنّها شاملة لكلّ من

(1) Council Regulation (EC) no. 428/2009 of 5 May 2009 Setting up a Community Regime for the Control of Exports, Transfer, Brokering and Transit of Dual-use Items, *Official Journal of the European Union*, L 134, 29 May 2009.

(2) Wassenaar Arrangement, «List of Dual-use Goods and Technologies and Munitions List,» WA-LIST (16) 1 Corr. 1, 17 February 2017; Missile Technology Control Regime, «Equipment, Software and Technology Annex,» 19 October 2017; Nuclear Suppliers Group, «Guidelines for Nuclear Transfers,» annexed to IAEA Document INFCIRC/254/Rev.13/Part 1, 8 November 2016; Nuclear Suppliers Group, «Guidelines for Transfers of Nuclear-related Dual-Use Equipment, Materials, Software, and Related Technology,» annexed to IAEA document INFCIRC/254/Rev. 10/Part 2, 8 November 2016, and Australia Group, «Australia Group Common Control Lists,» [n. d.].

البيانات التقنية (كالتصاميم الأولية، والخطط والمخطّطات والنماذج) والمعرفة والمساعدة التقنية (كالتعليمات والمهارات والتدريب والمعرفة العملية والخدمات الاستشارية)[3]. يحدّد كل نظام أيضاً أنواعاً معيّنة من التكنولوجيا والبرمجيات غير الخاضعة للمراقبة، ولا سيّما تلك المستخدَمة «في المجال العام»[4]. يمكن نقل أنواع معيّنة من التكنولوجيا والبرمجيات باستخدام وسائل ملموسة. مثال ذلك، يمكن إدراج بيانات تقنية في كُتيّبات استعمال تقنية منشورة وموادّ تدريبية، أو يمكن تحميل برمجيات على قرص مدمج أو تحميلها مسبقاً على حاسوب، أو يمكن نقل موادّ ملموسة من دولة إلى أخرى. لكنّ كثيراً من عمليات نقل التكنولوجيا والبرمجيات تتمّ باستخدام وسائل غير ملموسة.

عمليات النقل غير الملموس للبيانات التقنية والبرمجيات

يمكن إجراء عملية نقل غير ملموس لبيانات تقنية ولبرمجيات، كتصاميم أوّلية أو ملخّصات تخطيطية أو مخطّطات أو برمجيات عبر بريد إلكتروني أو تحميل أو تنزيل مخدّم (server) أو حوسبة سحابية أو منصّة مشاركة على الإنترنت. وإضافة إلى خضوع أنواع معيّنة من البيانات التقنية والبرمجيات للمراقبة لأنّها لازمة أو مصمَّمة لتطوير منتج خاضع للمراقبة أو إنتاجه أو استخدامه، ربّما تخضع هذه الأنواع أيضاً لضوابط خاصّة قائمة بذاتها من دون الإشارة إلى منتج آخر خاضع للمراقبة. مثال ذلك، تخضع النظم التي تستخدم نموذج تشفير معيّن للمراقبة باعتبارها من الفئة 5 في قائمة الموادّ ذات الاستخدام المزدوج في ترتيب واسينار[5]. تشمل هذه الضوابط طائفة واسعة من السلع الملموسة التي تستخدم مستوى معيّناً من التشفير في الأنظمة ذات الصلة والتي يجري إنتاجها في جملة من القطاعات المختلفة، كقطاعات الاتّصالات والنقل والطاقة[6]. لكنّها تشمل أيضاً سلعاً يجري نقلها إلكترونياً ـ ولا سيّما البرمجيات الحاسوبية بصورها المختلفة ـ وتُستخدم في القطاع المصرفي وفي أمن تكنولوجيا المعلومات وفي مجالات أخرى.

لطالما كان تطبيق ضوابط الصادرات على الشيفرة أحد أكثر النواحي إثارة للجدل والخلافات الساخنة في ضوابط التجارة، ولا سيّما في الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبي. أدّى فرض الولايات المتّحدة ضوابط الصادرات على الشيفرة في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي إلى

(3) Wassenaar Arrangement, note 2, pp. 3 and 227.

(4) Missile Technology Control Regime, Ibid., p. 7.

(5) الضوابط على هذه النظم جزء من قائمة الموادّ ذات الاستخدام المزدوج في ترتيب واسينار منذ تسعينيات القرن الماضي. انظر: N. Saper, «International Cryptography Regulation and the Global Information Economy,» *Northwestern Journal of Technology and Intellectual Property*, vol. 11, no. 7 (Fall 2013).

(6) European Commission, «Impact Assessment: Report on the EU Export Control Policy Review Accompanying the Document Proposal for a Regulation of the European Parliament and of the Council Setting up a Union Regime for the Control of Exports, Transfer, Brokering, Technical Assistance and Transit of dual-use Items,» Commission staff working document, Brussels, SWD(2016) 315 final, p. 34.

ما سُمّي حروب الشيفرة. جادل كثر في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات (ICT) آنذاك بأنّ توسيع ضوابط الصادرات لتشمل الشيفرة أضرّ بالقدرة التنافسية التجارية، وانتهك حرّية التعبير ومثّل تهديداً لأمن تكنولوجيا المعلومات[7]. تجاوبت الولايات المتّحدة بأن ألانت باطّراد ضوابط صادرات الشيفرات باعتماد نظام إعفاءات و«تراخيص مفتوحة» تتيح القيام بشحنات متعدّدة بموجب التصريح نفسه[8]. إلّا أنّه ليس لكثير من هذه الإعفاءات والتراخيص المفتوحة في الاتّحاد الأوروبي مثيل.

جرى مؤخّراً توسيع الضوابط على عمليات نقل البرمجيات لتشمل الاتّجار بما يسمّى أنظمة المراقبة السيبرانية. تتيح تكنولوجيا المراقبة السيبرانية مراقبة استغلال البيانات أو المحتوى المخزَّن أو المعالَج أو المنقول باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، كالحواسيب والهواتف النقّالة وشبكات الاتّصالات السلكية واللاسلكية[9]. كما وسّع ترتيب واسينار بدءاً بعام 2012 فصاعداً، وبعده الاتّحاد الأوروبي، الضوابط على الموادّ ذات الاستخدام المزدوج لتشمل مجموعة كبيرة من تكنولوجيات المراقبة السيبرانية. العديد من البنود المشمولة سلع ملموسة، ولا سيّما معدّات اعتراض الاتّصالات السلكية واللاسلكية وأنظمة مراقبة بروتوكول الإنترنت الشبكية. لكن يتمّ استخدام وسائط إلكترونية لنقل برمجيات الاختراق التي تُستخدم لمراقبة الحواسيب والهواتف النقّالة من بعيد والتي أصبحت خاضعة لضوابط ترتيب واسينار في عام 2013 (انظر القسم III)[10]. أضف إلى ذلك أنّ كثيراً من أنظمة المراقبة السيبرانية تتطلّب تحديثات شبه مستمرّة للبرمجيات لتبقى خفيّة وتعمل بفاعلية[11].

لطالما صعُب على المشرّعين والشركات تطبيق ضوابط الصادرات على عمليات النقل غير الملموس للبيانات التقنية والبرمجيات. لكنّ الصعوبات زادت شدّة للتزايد المطّرد لأحجام البيانات التي تُنقل إلكترونياً وروتينياً خلال عمليات التسويق والإنتاج والبيع. يمكن مثلاً لشركة عاملة في أحد القطاعات الخاضعة لمراقبة صادرات الأسلحة والموادّ ذات الاستخدام المزدوج نقل بيانات تقنية أو برمجيات مرّات كثيرة في اليوم في سياق نقلها للبيانات بين فروعها المختلفة وبينها وبين شركات أخرى في سلسلة توريد معيّنة[12]. حين تكون الموادّ المعنيّة خاضعة لمراقبة صادرات

---

(7) J. J. Grimmett, *Encryption Export Controls*, Congressional Research Service (CRS) Report for Congress RL30273 (Washington, DC: Library of Congress, CRS, 2001).

(8) Grimmett, Ibid.

(9) انظر: M. Bromley [et al.], «ICT Surveillance Systems: Trade Policy and the Application of Human Security Concerns,» *Strategic Trade Review*, vol. 2, no. 2 (Spring 2016).

(10) S. Bauer and I. Mićić, «Export Controls Regimes,» in: *SIPRI Yearbook 2014*, pp. 471–472.

(11) K. Page, «Six Things We Know from the Latest Fin Fisher Documents,» *Privacy International* (15 August 2014).

(12) M. Bromley and S. Bauer, *The Dual-Use Export Control Policy Review: Balancing Security, Trade and Academic Freedom in a Changing World*, Non-proliferation Papers; no. 48, EU Non-proliferation Consortium (March 2016).

أسلحة أو موادّ ذات استخدام مزدوج، ربّما تصبح كلّ مرحلة في هذه العملية خاضعة لإجراءات الترخيص.

من المرجّح أن تزداد حدّة التحدّيات ـ على المشرّعين والشركات على السواء ـ مع التوسّع في استخدام الحوسبة السحابية في التخزين المبسّط وفي استرجاع البيانات. برزت الحوسبة السحابية في مطلع القرن، وتعرّف في الإطار العام بأنّها «استخدام موارد حوسبة مشتركة عوضاً من موارد محلّية خاصّة لخزن البرمجيات أو التكنولوجيا والتعامل مع التطبيقات» وتلك الموارد المشتركة التي ربّما تكون بعيدة جغرافياً عن المستخدم[13]. ومع تزايد حجم البيانات التقنية المنقولة بواسطة الحوسبة السحابية، برزت للمشرّعين وللشركات تحدّيات متّصلة بالامتثال. إحدى المشكلات الخاصّة إمكان التخزين المادّي للبيانات في مواضع متعدّدة، بحسب النموذج المستخدم، والتي ربّما يكون بعضها خاضعاً لقيود مراقبة الصادرات. المشكلة الأخرى هي التحديد الدقيق للبنود الخاضعة لضوابط التصدير، وبخاصّة حين يُسنَد تأمين الخدمات السحابية إلى طرف ثالث، وهي ممارسة تزداد شيوعاً.

برز تطوير ضوابط أكثر بساطة واتّساقاً على عمليات نقل البيانات التقنية بمنزلة محور رئيس في الاستعراض الجاري لنظام الاستخدام المزدوج لدى الاتّحاد الأوروبي[14]. نشرت المفوّضية الأوروبية في أيلول/سبتمبر 2016 اقتراحاً يسعى لزيادة توضيح تطبيق ضوابط عمليات النقل غير الملموس للتكنولوجيا بالقول إنّ تطبيق الضوابط واجب فقط حين تتاح التكنولوجيا «لأشخاص قانونيين وطبيعيين ولشِراكات» خارج الاتّحاد الأوروبي، عوضاً من «وِجهة» خارج الاتّحاد بكلّ بساطة، كما هي الحال اليوم[15]. واقترحت أيضاً إذن تصدير عام جديداً ليعتمده الاتّحاد الأوروبي في «نقل البرمجيات والتكنولوجيا بين الشركات»[16]. المراد من الصيغة الجديدة، ولو جزئياً، «تسهيل استخدام الخدمات السحابية»[17]. لكنّ ديجيتال يوروب، وهي منظّمة صناعية تمثّل شركات التكنولوجيا الرقمية الأوروبية، رأت أنّ الصيغة في حاجة إلى مزيد من التوضيح، ولا سيّما «بحذف عنصر 'إتاحة'... البرمجيات والتكنولوجيا في صورة إلكترونية»[18]. يظهر أنّ الخوف، ولو بموجب

---

(13) R. Tauwhare, «Cloud Computing and Export Controls,» Tech UK, February 2016.

(14) Council Regulation (EC) no. 428/2009 (note 1), Article 2.2 (iii).

للمزيد عن الاستعراض، انظر: S. Bauer and M. Bromley, «Developments in EU Dual-use and Arms Trade Controls,» in: *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 622-626.

(15) European Commission, «Proposal for a Regulation of the European Parliament and of the Council Setting up a Union Regime for the Control Of Exports, Transfer, Brokering, Technical Assistance and Transit of Dual-use Items (Recast),» COM(2016) 616 final, 28 September 2016, p. 19.

(16) المصدر نفسه، ص 8.

(17) المصدر نفسه، ص 7.

(18) Digital Europe, «European Commission Proposed Recast of the European Export Control Regime: Making the Rules Fit for the Digital World,» February 2017.

الصيغة التي اقترحتها المفوّضية، نابع من أنّ الشركة التي تتيح الخدمات السحابية ستكون مسؤولة عن الجهة التي تنزّل المعلومات، لا أنّها ستكون مسؤولة عن مستخدم الخدمات السحابية فقط.

أتاح استعراض نظام الاستخدام المزدوج لدى الاتّحاد الأوروبي أيضاً فرصة لإعادة النظر في المناقشات حول تطبيق ضوابط الصادرات على الشيفرة. وأكّدت لجنة الشؤون الخارجية التابعة للبرلمان الأوروبي موقفها من اقتراح المفوّضية قائلة بأنّه «ليس كل تكنولوجيا تستلزم ضوابط» وجادلت بأنّه «يجب تسهيل صادرات التكنولوجيات التي تقوّي حماية حقوق الإنسان فعلاً، كالتشفير»[19]. لكن يظهر في الوقت الحالي أنّ الدول الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي تميل إلى الإبقاء على الضوابط الحالية على التشفير. ويظهر أنّ إحدى حسنات الضوابط الحالية تمكينها الحكوماتِ من مراقبة ـ وربّما السيطرة على ـ تكنولوجيات وأنظمة ليست خاضعة لمراقبة الصادرات بشكل مباشر، لكنّها تكتسي أهمّية مع ذلك، من منظور الأمن القومي أو حقوق الإنسان. مثال ذلك، كانت صادرات برمجيات الاختراق وأنظمة مراقبة سيبرانية أخرى خاضعة لضوابط الصادرات على أساس مستوى التشفير الذي تستخدمه إلى أن أُضيفت إلى قائمة مراقبة ترتيب واسينار[20].

عمليات النقل غير الملموس للمعرفة والمساعدة التقنية

يمكن حصول عمليات نقل غير ملموس للمعرفة والمساعدة التقنية عبر طائفة من الوسائل غير الملموسة، منها المقرّرات التعليمية الأكاديمية في مناهج تعليمية حسّاسة، وتطوير المهارات والخدمات الاستشارية[21]. كما أنّ الأنشطة الرامية إلى ترويج التطبيقات السلمية للتكنولوجيات المزدوجة الاستخدام (كبناء القدرة والمساعدة على التطبيق على المستوى الوطني والتدرّب على الردّ على هجوم أو حادثة تنطوي على استخدام موادّ خطرة) يمكن أن تشمل هذا النوع من عمليات النقل بين الأشخاص للمعرفة التي قد تُستخدم في تطوير أو إنتاج أو استخدام أحد البنود المدرَجة في قوائم المراقبة في أنظمة مراقبة الصادرات[22].

كما تستلزم النصوصُ المُستخدمة عادة في أغلب قرارات مجلس الأمن الدولي التي تفرض عقوبات ضوابطَ على المساعدة التقنية، وجلّها مرتبط بأنشطة عسكرية أو تقديم أسلحة وموادّ ذات

---

(19) European Parliament, Committee on Foreign Affairs, «Opinion of the Committee on Foreign Affairs for the Committee on International Trade on the proposal for a regulation of the European Parliament and of the Council setting up a Union regime for the control of exports, transfer, brokering, technical assistance and transit of dual-use items (recast) (COM(2016)0616—C8-0393/2016—2016/0295(COD)),» 2016/0295(COD), 31 May 2017, p. 3.

(20) «British Government Admits it has Already Started Controlling Exports of Gamma International's FinSpy,» Privacy International, 9 September 2012.

(21) V. G. Rebolledo, *Intangible Transfers of Technology and Visa Screening in the European Union*, Non-proliferation Papers; no. 13, EU Non-proliferation Consortium, March 2012, p. 5.

(22) I. Hunger and O. Meier, «Between Control and Cooperation: Dual-Use, Technology Transfers and the Non-Proliferation of Weapons of Mass Destruction,» Friedensforschung DSF, no. 37, Deutschen Stiftung Friedensforschung (DSF), 2014, p. 11.

صلة أو صيانتها أو استخدامها[23]. في حالة كوريا الشمالية، دعا مجلس الأمن على التحديد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة إلى «التحلّي باليقظة ومنع التعليم أو التدريب المتخصّص لحملة الجنسية [الكورية الشمالية] الموجودين على أراضيها أو على يد مواطنيها في مجالات يمكن أن تُسهم في أنشطة انتشار نووي [كورية شمالية] حسّاسة وتطوير أنظمة إيصال أسلحة نووية»[24].

بموجب نظام الاستخدام المزدوج لدى الاتّحاد الأوروبي، تعريف «الصادرات» شامل «للنقل الشفهي للتكنولوجيا حين توُصف عبر الهاتف» لأشخاص قانونيين أو طبيعيين ولشراكات خارج الاتّحاد الأوروبي[25]. وبما أنّ النظام جزء من السياسة التجارية المشتركة للاتّحاد الأوروبي، فلن يكون استخدامه في تنظيم حركة الناس عبر الحدود ممكناً. لذلك، ينظّم الإجراء المشترك للمجلس 2000/401/CFSP صوراً معيّنة للمساعدة التقنية «الشخصية» على نحو منفصل[26]. لكنّ الإجراء المشترك لا يفرض غير ضوابط على المساعدة التقنية المقدَّمة خارج الاتّحاد الأوروبي والتي لها صلة بأسلحة الدمار الشامل، أو على آليّات تقديمها ذات الصلة أو الاستخدامات النهائية العسكرية في دول خاضعة لقرارات حظر صادرة عن الاتّحاد الأوروبي أو منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) أو الأمم المتّحدة[27]. لذلك، بقيت المساعدة التقنية والمعرفة المتلازمة مع موادّ أخرى ذات استخدام مزدوجة وخاضعة للمراقبة خارج نطاق ضوابط الاتّحاد الأوروبي. ربّما يتغيّر هذا الواقع لأنّ استعراض مسودّة المفوّضية لنظام الاستخدام المزدوج لدى الاتّحاد الأوروبي في أيلول/سبتمبر 2016 ربّما يتضمّن تعريفاً قانونياً للمساعدة التقنية ويوضح الضوابط المطبَّقة[28].

التحدّي الآخر في هذا المجال له صلة بعمليات نقل المعرفة أو المساعدة التقنية التي ربّما تحصل عبر وصول مواطن أجنبي يتلقّى مقرّراً تعليمياً جامعياً أو يشارك في برنامج تدريب في إحدى الصناعات على سبيل المثال. هذا الوضع مشمول في الولايات المتّحدة بالضوابط على «صادرات

---

(23) انظر مثلاً: UN Security Council Resolution 2216, 14 April 2015, para. 14, and UN Security Council Resolution 2127, 5 December 2013, para. 54.

(24) UN Security Council Resolution 1874, 12 June 2009, para. 28.

انظر أيضاً: UN Security Council Resolution 2270, 2 March 2016.

استخدم مجلس الأمن اللغة ذاتها أيضاً في القرار الرقم 1737 الخاصّ بإيران والذي أُوقف العمل به غداة تطبيق خطّة العمل الشاملة المشتركة. انظر: UN Security Council Resolution 1737, 27 December 2006, para. 17.

(25) Council Regulation (EC) no. 428/2009, (note 1), Article 2.2(iii).

(26) Council Joint Action of 22 June 2000 concerning the control of technical assistance related to certain military end-uses (2000/401/CFSP), *Official Journal of the European Union*, L 159, 30 June 2000.

(27) المصدر نفسه.

(28) الأساس القانوني لهذا التوسيع المحتمل لنطاق النظام هو بند في معاهدة لشبونة لسنة 2007 يجعل «تقديم خدمات المساعدة التقنية التي تشمل حركة عبر الحدود» من اختصاص الاتّحاد الأوروبي. انظر: European Commission, «Proposal for a Regulation of the European Parliament and of the Council Setting up a Union Regime for the Control Of Exports, Transfer, Brokering, Technical Assistance and Transit of Dual-use Items (Recast),» and Treaty of Lisbon amending the Treaty on European Union and the Treaty establishing the European Community, signed 13 December 2007, entered into force 1 December 2009, *Official Journal of the European Union*, C 306, 17 December 2007.

معيّنة» تغطّي عمليات نقل تكنولوجيا خاضعة للمراقبة إلى دولة أجنبية[29]. وهو مشمول في الاتّحاد الأوروبي إما بنظام الاستخدام المزدوج أو بالإجراء المشترك 2000/401/CFSP المعنيّ بالمساعدة التقنية، ولذلك تعيّن إكمال هذه الأدوات القانونية بسياسات أخرى، كسياسات تأشيرات السفر[30]. إنّ آليات فحص تأشيرات الدخول المعمول بها لمنح تأشيرات قصيرة الأجل لدخول منطقة شنغن (التي تتداخل بدرجة كبيرة مع الاتّحاد الأوروبي) لا تراعي الهواجس المتعلّقة بانتشار أسلحة الدمار الشامل لكونها تُعنى أساساً بـ«أخطار الهجرة غير الشرعية، والإرهاب والجريمة»[31]. وبما أنّ «التأشيرات الطويلة الأجل اختصاص وطني على سبيل الحصر في جميع الدول الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي، بصرف النظر عن التزامها بشنغن»، فربّما تتفاوت الضوابط بين دولة وأخرى في الاتّحاد الأوروبي، ولا سيّما في برامج التعليم والتدريب المهني للطلاب الأجانب[32]. مثال ذلك، تستخدم المملكة المتّحدة نظام إقرار التكنولوجيا الأكاديمية (ATAS) لفحص طلبات الباحثين الأجانب في الدراسات العليا للدراسة في مجالات حساسة ذات صلة بالانتشار النووي[33].

لطالما كان تطبيق الضوابط على عمليات نقل المعرفة والمساعدة التقنية عسيراً على المشرّعين والشركات والباحثين. وعلى التحديد، ربّما يتضمّن توفير المعرفة والمساعدة التقنية حركةَ أشخاص عبر الحدود وفي عقولهم معلومات حسّاسة معيّنة، وهو ما يجعلها قضية شاملة حيث لا يمكن التعامل ببساطة مع المراقبة الفاعلة بضوابط الصادرات، بل ربّما يلزم إكمالها بأدوات أخرى كسياسات تأشيرات السفر. ربّما يشمل الامتثال للضوابط في حالة الشركات والمعاهد البحثية متابعة الأفراد الذين لديهم معرفة بتكنولوجيا مشمولة بضوابط ومواطني هذه الشركات، وهو أمر بالغ الصعوبة.

التصنيع بالإضافة

تصف هذه المقاربة التحويلية أنواعاً معيّنة لعملية تصنيع ينتج عنها جسم بأيّ شكل معيّن عبر وضع وإلصاق طبقات متتالية من المادّة. يمكن لمكائن التصنيع بالإضافة إنتاج تشكيلة من الموادّ الخاضعة لضوابط ـ بدءاً بالأسلحة الصغيرة الأساسية وانتهاءً بالمكوّنات الرئيسة لمحرّكات الصواريخ ـ باستخدام موادّ كالبوليميرات أو المعادن أو السبائك[34]. يُطلَق في الغالب على مكائن

(29) US Department of Commerce, Bureau of Industry and Security, «Guidance on reexports/transfers (in-country) of US-origin items or non-US-made items subject to the Export Administration Regulations (EAR),» 30 October 2015.

(30) Rebolledo, *Intangible Transfers of Technology and Visa Screening in the European Union*, p. 8.

(31) المصدر نفسه، ص 11.

(32) المصدر نفسه، ص 11.

(33) British Foreign and Commonwealth Office, «Guidance: Academic Technology Approval Scheme (ATAS),» 3 March 2017.

(34) G. Walther, «Printing Insecurity? The Security Implications of 3D-Printing of Weapons,» *Science and Engineering Ethics*, vol. 21, no. 6 (December 2015), pp. 1435–1445, and Aerojet Rocketdyne, «Aerojet Rocketdyne Successfully Tests Engine Made Entirely with Additive Manufacturing,» 23 June 2014.

التصنيع بالإضافة التي تستخدم البوليميرات الطابعات الثلاثية الأبعاد لشبهها بالطابعات النفاثة للحبر، لكنّ العبارة ليست كافية لوصف مكائن أكثر تطوّراً، وبخاصّة مكائن التصنيع بالإضافة للمعادن الصالحة للصناعة. يمكن بواسطة تكنولوجيا التصنيع بالإضافة إنتاج مكوّنات لازمة للأسلحة النووية، ومرافق تخصيب اليورانيوم والقذائف وأسلحة تقليدية أخرى. إلّا أنّ عامّة هذه التطبيقات الحسّاسة لا تزال في مرحلة تجريبية، والتكنولوجيا لم تبلغ النضج الكافي لتمثّل سيناريو واقعياً يستطيع فيه فرد الضغط على زرّ ببساطة أو يُقدَّم كمنتج مكتمل عالي الأداء(35). وبحسب التكنولوجيا المعنيّة، يلزم أداء عمليات إكمال إضافية غالباً لامتلاك خصائص أداء رئيسة، كالقدرة على تحمّل إجهاد ميكانيكي كبير. كما أنّ الحاجة إلى مهندس متخصّص يُعدّ التصاميم لمكوّنات مُنتَجة بالتصنيع بالإضافة تزيد العراقيل أمام من يودّ استخدام هذه التكنولوجيات في تصنيع موادّ خاضعة للمراقبة. ومع ذلك، أُثيرت مخاوف من وَقْع هذه التكنولوجيا على ضوابط الصادرات وعلى جهود منع الانتشار النووي الأخرى، وهو ما يجعل الوَقْع المستقبلي المحتمل للتكنولوجيا في هذا المجال موضع نقاش حام(36).

تعتمد مكائن التصنيع بالإضافة على ملفّات بناء رقمية لإتاحة المعلومات اللازمة لإنتاج أوتوماتيكي لمنتج ذي شكل معيّن وخصائص أداء معيّنة. يمكن نقل ملفّات البناء هذه أو إتاحتها بسهولة باستخدام عمليات النقل الرقمية، أو الحوسبة السحابية أو أنواع أخرى من تطبيقات تقاسم الملفّات. تستخدم تكنولوجيا التصنيع بالإضافة عمليات نقل غير ملموس، كما أنّه بزيادة أتمتة عملية التصنيع التي يمكن استخدامها في محاولة الالتفاف على ضوابط الصادرات والانخراط في أنشطة متّصلة بالانتشار النووي تُعين على تقليص العوائق المعرفية أمام إنتاج موادّ خاضعة للمراقبة(37). ومن شأن مزايا التصنيع بالإضافة هذه زيادة انتفاع جهة تسعى للتهرّب من الضوابط المفروضة على الصادرات وذلك باستغلال التحدّيات التي تواجه مراقبة عمليات النقل غير الملموس للتكنولوجيا(38). بالتالي، تُبرز التطوّرات في مجال التصنيع بالإضافة ضرورة تطبيق ضوابط فاعلة على هذه العمليات.

يتيح التصنيع بالإضافة الاستغناء عن مركزية إنتاج السلع الخاضعة لمراقبة الصادرات. وكلّما ازدادت التكنولوجيا نضجاً، قويَ إمكان زيادة معدّل حلول عمليات النقل الرقمية محلّ

---

(35) R. Kelley, *Is Three-dimensional (3D) Printing a Nuclear Proliferation Tool?*, Non-proliferation Papers; no. 54, EU Non-proliferation Consortium, February 2017.

(36) انظر: M. Kroenig and T. Volpe, «3-D Printing the Bomb? The Nuclear Nonproliferation Challenge,» *Washington Quarterly*, vol. 38, no. 3 (Fall 2015), pp. 7–19, and A. Nelson, «The Truth about 3-D Printing and Nuclear Proliferation,» War on the Rocks, 14 December 2015.

(37) G. Christopher, «3D Printing: A Challenge to Nuclear Export Controls,» *Strategic Trade Review,* vol. 1, no. 1 (Autumn 2015), p. 18.

(38) K. Brockmann and S. Bauer, «3D Printing and Missile Technology Controls,» SIPRI Background Paper, November 2017.

عمليات نقل السلع في سلسلة تورد منتجاً ما[39]. بتقليص الحاجة إلى نقل سلع خاضعة للمراقبة عبر الحدود، يُقلّص هذا الاتّجاهُ فرص إخضاع سلعة خاضعة للمراقبة لعمليات الفحص وتدابير التحقّق. بالتالي، ربّما ستقلّ فاعلية أنواع المراقبة هذه مع تقلّص فرص فرض ضوابط محسوسة على عمليات نقل مكائن التصنيع بالإضافة وعلى الموادّ الوسيطة التي يمكنها استخدامها، كمساحيق معادن معيّنة. لذلك، درست سلطاتُ إصدار التراخيص الوطنية والأنظمةُ المتعدّدة الأطراف لمراقبة الصادرات كيفيةَ تطبيق أو إمكان توسيع ضوابط التصدير الحالية الخاصّة بالسلع والتكنولوجيا لتشمل التصنيع بالإضافة. مثال ذلك، أقرّت الجلسة العامّة لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف (MTCR) لعام 2016 بأنّ التصنيع بالإضافة يمثّل «تحدّياً رئيساً لجهود مراقبة الصادرات الوطنية»[40]. وردّاً على ذلك، يمكن تعزيز ضوابط الصادرات وتوسيعها في مجالات ثلاثة: (أ) الضوابط على نقل ملفّات البناء والبيانات التقنية اللازمة الأخرى؛ و(ب) الضوابط على تصدير مكائن التصنيع بالإضافة وبرمجياتها؛ و(ج) الضوابط على الموادّ المستخدمة في عملية التصنيع بالإضافة.

عمليات نقل ملفّات البناء مشمولة أساساً في ضوابط التكنولوجيا إذا كان العنصر الذي يصفه ملفُّ البناء مشمولاً بضوابط الصادرات. إلّا أنّ تطبيق هذه الضوابط متفاوت بين الدول، لا سيّما على صعيد نطاق وتعقيد المعلومات في ملفّات البناء التي تستلزم استيفاء شروط الترخيص. لكن ليس في أي نظام مراقبة صادرات توجيه بعد حيال طريقة تطبيق هذه الضوابط.

وبالمثل، ليس هناك نظام مراقبة صادرات يغطّي مكائن التصنيع بالإضافة، باستثناء نوع معيّن واحد من معدّات الإنتاج في قائمة المراقبة الخاصّة بترتيب واسينار. غير أنّ بعض مكوّنات مكائن التصنيع بالإضافة، كأجهزة الليزر الشديدة القوّة، مشمولة بالضوابط. جرى تقديم عدد من الاقتراحات ضمن أطر الأنظمة لإدراج مكائن تصنيع بالإضافة ذات أبعاد وخصائص أداء معيّنة في قوائم المراقبة، لكنّها قوبلت بالرفض[41]. ربّما يبدو اقتراح ضوابط جديدة عملية بسيطة، وجرت العادة على الاستدلال باقتراح ضوابط على أدوات مكائن التحكّم العددي الحاسوبي (CNC) التنقيصي كمثال، لكنّ هذا المثال يُبرِز بعض التحدّيات أيضاً، منها مشكلات محتملة مرافقة لفرض ضوابط على مكائن تُستخدم في المجال المدني أساساً، وعيوب قوائم المراقبة في الأنظمة المتنوّعة التي تستخدم مقاييس مختلفة لتعريف المكائن الخاضعة للمراقبة[42].

---

(39) M. Palmer, «Ship a Design, Not a Product! Is 3D Printing a Threat to Export Controls?,» *WorldECR,* no. 43 (September 2015), pp. 30–31.

(40) Missile Technology Control Regime, «Public Statement from the Plenary Meeting of the Missile Technology Control Regime (MTCR),» Busan, 21 October 2016.

(41) R. Finck, French Secretariat-General for National Defence and Security, «3D Printing», Presentation at: The 20th Anniversary Practical Export Control Workshop of the Wassenaar Arrangement, 27–28 June 2016.

(42) Brockmann and Bauer, «3D Printing and Missile Technology Controls».

أضف إلى ذلك أنّه ما من نظام مراقبة صادرات يراقب على التحديد موادّ مصمَّمة للاستخدام كموادّ وسيطة في التصنيع بالإضافة. تغطّي قائمة مراقبة الموادّ المزدوجة الاستخدام في ترتيب واسينار مجموعة من المعادن والسبائك التي يأخذ بعضها شكل مساحيق، لكنّها معرَّفة تبعاً للخصائص الكيميائية والفيزيائية المحدّدة اللازمة لعمليات إنتاج أخرى، ولذلك تتداخل جزئياً وحسب مع موادّ مصمَّمة خصّيصاً لتُستخدم في التصنيع بالإضافة. وبما أنّ الموادّ الوسيطة الخاصّة بالتصنيع بالإضافة مزدوجة الاستخدام بالبداهة، سيكون فرض ضوابط جديدة من دون انعكاسات على الاستخدامات المدنية المشروعة أمراً صعباً. لكنّ إحدى الطرائق الممكنة لتوسيع الضوابط على هذه الموادّ الوسيطة حصر الضوابط الجديدة في مساحيق المعادن ذات الخصائص الضيّقة التعريف والتي تُستخدم في الطباعة المعدنية العالية الأداء.

استنتاجات

إنّ مسألة كيفية صياغة ضوابط فاعلة على عمليات النقل غير الملموس للتكنولوجيا وتطبيقها موضوع حوار ومناقشة جوهرية حالياً ضمن أنظمة مراقبة الصادرات وفي سياق استعراض نظام الاستخدام المزدوج لدى الاتّحاد الأوروبي. وحقيقة أنّ كثيراً من الشركات والمعاهد البحثية التي تعتمد على عمليات النقل غير الملموس أو التي تستخدمها، تشغّل في الغالب أحدث المتاح في ميادينها المناظرة تزيد المخاطر المتّصلة بالانتشار النووي، إلا أنّها تقوّي الحجج الاقتصادية المناوئة لفرض تشريعات مضنية أيضاً. وممّا يدلّل على الطبيعة الشائكة لعملية الموازنة هذه مدى اعتماد التطبيق الفاعل لضوابط النقل غير الملموس على الامتثال الداخلي والتشريع الذاتي الفاعل من جانب الشركات والمعاهد المعنيّة. تتمّ عمليات النقل غير الملموس للتكنولوجيا بوجه خاصّ بسبل لا تترك أيّ دليل مادّي. لذلك، يصعب منع حصول عمليات نقل غير مرخَّصة وإيجاد الدليل اللازم لإثبات انتهاك الضوابط.

هذه ليست مشكلة بالضرورة في حالات كثيرة لأنّ هواجس منع الانتشار لدى المشرّعين وحاجة الشركات إلى المحافظة على سرّية المعلومات التجارية متطابقة غالباً. مثال ذلك، عند تصدير تكنولوجيا إلى عميل أجنبي، سيكون لدى كثير من الشركات مصلحة تجارية في ضمان وصولها إلى وِجهتها المقصودة وعدم إعادة تصديرها من دون موافقة. وستكون هذه أهدافاً مشتركة مع السلطة الوطنية التي منحت الشركة رخصة التصدير. لكنّ المسائل تزداد صعوبة حين لا تتطابق مصالح السلطات التي تصدر التراخيص مع مصالح الشركة أو المعهد البحثي المعنيّ. مثال ذلك، للشركات مصلحة تجارية محدودة في الاحتفاظ بسجلّات مفصَّلة لحركة التكنولوجيا عبر الحدود إذا كانت تتنقّل بين أمكنة خاضعة لملكيتها ورقابتها. لكن ربّما تشترط السلطات المانحة للتراخيص على الشركة أو المعهد البحثي الاحتفاظ بسجلّات عن هذه التنقّلات.

الأمر الأصعب حين يُدخل النقلُ غير الملموس للتكنولوجيا بعضَ القطاعات والجهات ذات الخبرة المحدودة في هذه الضوابط ضمن نطاق ضوابط الصادرات، أو حين تتعارض الوسائل التقليدية في العمل مع الممارسات الراسخة في هذه الناحية. وتشير التوتّرات مع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات (ICT) في مسألة التشفير إلى استبعاد إمكان أن تكون ضوابط الصادرات قادرة، بمفردها، على حلّ المشكلات المتّصلة بمنع الانتشار والتي تودّ الدول معالجتها. زد على ذلك أنّ التطوّرات في مجال التصنيع بالإضافة (AM) والتكنولوجيات الناشئة الأخرى ستغيّر النماذج التقليدية في التجارة والإنتاج بوسائل ربّما تُبرز لأطر عمل مراقبة الصادرات المعتمدة على الدول تحدّياتٍ جديدة. ومن شأن توسيع الحوار بين أنظمة مراقبة الصادرات حول سبل التعاطي مع النقل غير الملموس للتكنولوجيا والتصنيع بالإضافة مساعدة هذه الأنظمة على تطوير ضوابط أكثر اتّساقاً[43].

(43) المصدر نفسه.

الملحقات

الملحق (أ): اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح

الملحق (ب): الهيئات الدولية للتعاون الأمني

الملحق (ج): وقائع عام 2017

الملحق (أ)

اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح

يسرد هذا الملحق المعاهدات المتعدّدة الأطراف والثنائية، والاتفاقيات، والبروتوكولات، والاتفاقات المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وقد أدرجت وضعية الاتفاقيات والأطراف المشاركة فيها والموقّعين عليها اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2018 ما لم يذكر خلاف ذلك.

ملاحظات

1 ـ قسّمت الاتفاقات إلى المعاهدات الشاملة (أي معاهدات متعدّدة الأطراف مفتوحة أمام كل الدول، القسم الأول)، والمعاهدات الإقليمية (أي معاهدات متعدّدة الأطراف مفتوحة أمام دول منطقة بعينها، القسم الثاني)، والمعاهدات الثنائية (القسم الثالث). وقد أدرجت الاتفاقات ضمن كل قسم بحسب التاريخ الذي تم فيه اعتمادها أو توقيعها أو عرضها للتوقيع (اتفاقات متعدّدة الأطراف) أو توقيعها (اتفاقيات ثنائية). كما حدّد تاريخ بدء نفاذ المعاهدات المتعدّدة الأطراف والجهة الوديعة.

2 ـ المصدر الرئيسي للمعلومات هو قوائم الدول الموقّعة والأطراف كما قدمتها الجهات الوديعة للمعاهدات. تظهر بحروف سوداء في قوائم الأطراف والموقّعين أسماء الدول التي صدّقت على الاتفاق المعني أو انضمّت إليه أو خلفت عليه أو وقّعت عليه خلال سنة 2017.

3 ـ الدول والمنظمات المدرجة باعتبارها أطرافاً هي التي صدّقت على الاتفاقات أو انضمّت إليها أو خلفت عليها. وفي بعض الأحيان، تدلي أقاليم سابقة غير متمتعة بالحكم الذاتي، عند حصولها على الاستقلال، ببيانات عامة تفيد بمواصلة الالتزام بجميع الاتفاقات التي أبرمتها القوة الحاكمة السابقة. لا يدرج هذا الملحق كأطراف إلا الدول الجديدة التي أدلت بتصريح لا نزاع فيه بشأن استمرار الالتزام أو أخطرت الجهة الوديعة بخلافتها. يواصل الاتحاد الروسي التقيّد بالالتزامات الدولية للاتحاد السوفياتي. وتواصل صربيا التقيّد بالتزامات دولة اتحاد صربيا والجبل الأسود.

4 ـ إن الاتفاقات المتعددة الأطراف المدرجة في هذا الملحق مفتوحة أمام كل الدول أو لكل الدول في المنطقة المعنيّة للتوقيع أو التصديق عليها أو الانضمام إليها أو الخلافة عليها، ما لم يُذكر

خلاف ذلك. وليس كل الموقعين والأطراف أعضاء في الأمم المتحدة. وقد أوردنا تايوان باعتبارها طرفاً في الاتفاقات التي صدّقت عليها، وإن لم تكن دول كثيرة تعترف بها بوصفها دولة مستقلة.

5 ـ يورد مكان وجود نسخة دقيقة لنص المعاهدة (في منشور مطبوع أو على الإنترنت) متى تيسر ذلك. وربما تقدّم ذلك الجهة الوديعة أو وكالة أو أمانة على صلة بالمعاهدة، أو في مجموعة معاهدات الأمم المتحدة **United Nations Treaty Series** (متاحة على الرابط <http://treaties.un.org>).

I المعاهدات الشاملة

بروتوكول تحريم استخدام غازات خانقة أو سامّة أو غازات أخرى في الحرب، وتحريم طرائق المحاربة الجرثومية (بروتوكول جنيف 1925)

وقِّع في جنيف في 17 حزيران/يونيو 1925؛ أصبح نافذاً في 8 شباط/فبراير 1928؛ الجهة الوديعة: الحكومة الفرنسية.

يحظر البروتوكول الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامّة أو الغازات الأخرى وطرائق المحاربة الجرثومية. ويظل البروتوكول أساساً جوهرياً للتحريم الدولي للحرب الكيميائية والبيولوجية، وتلقى مبادئه وأهدافه والتزاماته دعماً صريحاً من اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمّية لعام 1972 واتفاقية الأسلحة الكيميائية لعام 1993.

الأطراف (141): أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وباربودا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلادش، بربادوس، بلجيكا، بنين، بوتان، بوليفيا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشيلي، الصين، كوستاريكا، ساحل العاج، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا. بيساو، الكرسي الرسولي، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، الكويت، لاوس، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقاً)، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، المالديف، مالطا، موريشيوس، المكسيك، مولدوفا، موناكو، منغوليا، المغرب، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفيليبين، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، روسيا، رَوَاندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، السعودية، السنغال، صربيا، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سريلانكا، السودان، سوازيلند، السويد، سويسرا، سورية، تايوان، تنزانيا، تايلند، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، أوروغواي، الولايات المتحدة، فنزويلا، فيتنام، اليمن.

ملاحظة: انضمّت أرمينيا إلى البروتوكول في أوائل سنة 2018، وقدّمت فلسطين طلباً للانضمام، إضافة إلى الأطراف المئة وواحد وأربعين (141) لغاية 1 كانون الثاني/يناير 2018.

عند الانضمام إلى البروتوكول، أدخلت بعض الدول تحفّظات تدعم حقها في استخدام الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية ضد غير الأطراف في البروتوكول أو الائتلافات التي تضم غير أطراف، أو رداً على استخدام هذه الأسلحة من

جانب طرف منتهك. وقد سحبت كثير من هذه الدول تحفّظاتها، ولا سيَّما بعد إبرام معاهدة الأسلحة البيولوجية والسمّية لعام 1972 ومعاهدة الأسلحة الكيميائية لعام 1993 لأن هذه التحفّظات لا تتوافق مع التزاماتها بموجب هاتين المعاهدتين.

إضافة إلى هذه التحفّظات «الصريحة»، فإن عدداً من الدول التي أعلنت خلافتها على البروتوكول عند استقلالها ورثت تحفّظات «ضمنية» من الدول السابقة لها. على سبيل المثال، تنطبق هذه التحفّظات «الضمنية» على الدول التي استقلّت عن فرنسا والمملكة المتحدة قبل أن تسحب الدولتان الأخيرتان تحفّظاتهما أو تعدّلانها. ولا ترث الدول التي انضمت إلى البروتوكول (بدلاً من الخلافة عليه) التحفّظات بهذه الطريقة.

نص البروتوكول: League of Nations, Treaty Series, vol. 94 (1929), pp. 65–74, <http://disarmament.un.org/treaties/t/1925/text>.

اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية (اتفاقية الإبادة الجماعية)

فتح باب التوقيع عليها في باريس في 9 كانون الأول/ديسمبر 1948؛ أصبحت نافذة في 12 كانون الثاني/ يناير 1951؛ الجهة الوديعة: الأمين العام للأمم المتحدة.

بموجب الاتفاقية يُعلن أنّ أي تكليف بأعمال يراد بها القضاء التامّ أو الجزئي على مجموعة وطنية أو إثنية أو عرقية أو دينية جريمة يعاقِب عليها القانون الدولي.

الأطراف (149): أفغانستان، ألبانيا*، الجزائر*، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين*، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين*، بنغلادش*، بربادوس، روسيا البيضاء*، بلجيكا، بليز، **بنين**، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا،* بوركينا فاسو، بوروندي، الرأس الأخضر، كمبوديا، كندا، تشيلي، الصين*، كولومبيا، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كوستاريكا، ساحل العاج، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، الإكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا بيساو، هايتي، هندوراس، هنغاريا*، أيسلندا، الهند*، إيران، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، الكويت، قيرغيزستان، لاوس، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقاً)، **ملاوي**، ماليزيا*، المالديف، مالي، المكسيك، مولدوفا، موناكو، منغوليا*، الجبل الأسود*، المغرب*، موزمبيق، ميانمار*، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، باكستان، فلسطين، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفيليبين*، بولندا*، البرتغال*، رومانيا*، روسيا*، رَوَاندا*، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، السعودية، السنغال، صربيا*، سيشيل، سنغافورة*، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا*، سريلانكا، السودان، السويد، سويسرا، سورية، طاجيكستان، تنزانيا، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، المملكة المتحدة، أوكرانيا*، الإمارات العربيّة المتحدة*، أوروغواي، الولايات المتحدة*، أوزبكستان، فنزويلا*، فيتنام*، اليمن*، زيمبابوي.

* بتحفظ و/أو إعلان.

دول وقعت لكن لم تصدّق (1): جمهورية الدومينيكان.

نص الاتفاقية: United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/Treaties/1951/01/1951011208-12PM/Ch_IV_1p.pdf>.

اتفاقية جنيف الرابعة الخاصّة بحماية المدنيين في زمن الحرب

فُتح باب التوقيع عليها في جنيف في 12 آب/أغسطس 1949؛ أصبحت نافذة في 21 تشرين الأول/أكتوبر 1950؛ الجهة الوديعة: المجلس الاتحادي السويسري.

تضع الاتفاقية (الرابعة) قواعد لحماية المدنيين في مناطق تشملها الحرب وفي المناطق المحتلة. وقد صيغت هذه الاتفاقيّة في المؤتمر الدبلوماسيّ المنعقد بين 21 نيسان/أبريل و12 آب/أغسطس 1949. من الاتفاقيّات الأخرى التي اعتُمدت في الفترة نفسها: الاتفاقيّة الأولى المتعلّقة بتحسين وضع جرحى ومرضى القوّات المسلّحة في الميدان؛ والاتفاقيّة الثانية المتعلّقة بتحسين وضع جرحى ومرضى وغرقى القوّات المسلّحة في البحر؛ والاتفاقيّة الثالثة الخاصّة بمعاملة سجناء الحرب.

الأطراف (196): أفغانستان، ألبانيا*، الجزائر، أندورا، أنغولا*، أنتيغوا وباربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا*، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلادش*، بربادوس*، روسيا البيضاء، بلجيكا، بليز، بنين، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بتسوانا، البرازيل، بروناي دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، الرأس الأخضر، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، التشيلي، الصين*، كولومبيا، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهوريّة الكونغو، جزر كوك، كوستاريكا، ساحل العاج، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك*، الدنمارك، جيبوتي، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إستونيا، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا*، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا بيساو*، غويانا، هايتي، الكرسي الرسولي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران*، العراق، أيرلندا، إسرائيل*، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباتي، كوريا الشمالية*، كوريا الجنوبية*، الكويت*، قيرغيزستان، لاوس، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا (جمهوريّة مقدونيا اليوغسلافية سابقاً)*، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، المالديف، مالي، مالطا، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزمبيق، ميانمار، ناميبيا، نارو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا*، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عُمان، باكستان*، بالاو، فلسطين، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفيليبين، بولندا، البرتغال*، قطر، رومانيا، روسيا*، رَوَاندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، ساو تومي وبرينسيب، السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، إسبانيا، سريلانكا، السودان، سورينام*، سوازيلند، السويد، سويسرا، سورية، طاجيكستان، تنزانيا، تايلند، تيمور ليشتي، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، المملكة المتحدة*، أوكرانيا*، الإمارات العربية المتحدة، الأوروغواي*، الولايات المتحدة*، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا، فيتنام*، اليمن*، زامبيا، زيمبابوي.

* بتحفظ و/أو إعلان.

نص الاتفاقية: Swiss Federal Department of Foreign Affairs, <https://www.fdfa.admin.ch/dam/eda/fr/documents/aussenpolitik/voelkerrecht/geneve/070116-conv4_e.pdf>.

البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام 1949 والمتعلق بحماية ضحايا الصراعات المسلحة الدولية.
البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف لعام 1949 والمتعلق بحماية ضحايا الصراعات المسلحة غير الدولية.

فُتح باب التوقيع عليهما في بيرن في 12 كانون الأول/ديسمبر 1977 وأصبحا نافذين في 7 كانون الأول/ديسمبر 1978، الجهة الوديعة: المجلس الاتحادي السويسري.

يؤكد البروتوكولان أن حق الأطراف الضالعة في صراعات مسلحة دولية أو غير دولية في اختيار سبل أو وسائل المحاربة ليس مطلقاً وأن استخدام الأسلحة أو وسائل المحاربة التي تسبّب إصابات بليغة أو معاناة لا لزوم لها محظور.

أطراف البروتوكول الأول (174) والبروتوكول الثاني (168): أفغانستان، ألبانيا، الجزائر*، أنغولا[1]*، أنتيغوا وباربودا، الأرجنتين*، أرمينيا، أستراليا*، النمسا*، جزر البهاما، البحرين، بنغلادش، بربادوس، روسيا البيضاء*، بلجيكا*، بليز، بنين، بوليفيا*، البوسنة والهرسك*، بتسوانا، البرازيل*، بروناي دار السلام، بلغاريا*، بوركينا فاسو*، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا*، الرأس الأخضر*، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي*، الصين*، كولومبيا، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية*، جمهوريّة الكونغو، جزر كوك*، كوستاريكا*، ساحل العاج، كرواتيا، كوبا، قبرص*، جمهورية التشيك*، الدنمارك*، جيبوتي، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، مصر*، السلفادور*، غينيا الاستوائية، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا*، فرنسا*، الغابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا*، غانا، اليونان*، غرينادا، غواتيمالا، غينيا*، غينيا ـ بيساو، غويانا، هايتي، الكرسي الرسولي، هندوراس، هنغاريا*، أيسلندا*، العراق[1]، أيرلندا*، إيطاليا*، جامايكا، اليابان*، الأردن، كازاخستان، كينيا، كوريا الشمالية[1]، كوريا الجنوبية*، الكويت، قيرغيزستان، لاوس*، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين*، ليتوانيا*، لوكسمبورغ*، مقدونيا (جمهوريّة مقدونيا اليوغسلافية سابقاً)*، مدغشقر*، ملاوي، المالديف، مالي*، مالطا*، موريتانيا، موريشيوس*، المكسيك[1]، ميكرونيزيا، مولدوفا، موناكو، منغوليا*، الجبل الأسود، موزمبيق، ناميبيا*، ناورو، نيبال، هولندا*، نيوزيلندا*، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج*، عُمان، بالاو، فلسطين، بنما*، باراغواي*، بيرو، الفيليبين*، بولندا*، البرتغال*، قطر*، رومانيا*، روسيا*، رَوَاندا*، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، ساو تومي وبرينسيب، السعودية*، السنغال، صربيا*، سيشيل*، سيراليون، سلوفاكيا*، سلوفينيا*، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، **جنوب السودان**، إسبانيا*، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد*، سويسرا*، سورية*[1]، طاجيكستان*، تنزانيا، تيمور ليشتي، توغو*، تونغا*، ترينيداد وتوباغو*، تونس، تركمانستان، أوغندا، المملكة المتحدة*، أوكرانيا*، الإمارات العربية المتحدة*، أوروغواي*، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا، فيتنام[1]، اليمن، زامبيا، زيمبابوي.

* مع تحفظ و/أو إعلان.

1 طرف في البروتوكول الأول فقط.

نص البروتوكول الأول: Swiss Federal Department of Foreign Affairs, <https://www.fdfa.admin.ch/dam/eda/fr/documents/aussenpolitik/voelkerrecht/geneve/77prot1_en.pdf>.

نص البروتوكول الثاني: Swiss Federal Department of Foreign Affairs, <https://www.fdfa.admin.ch/dam/eda/fr/documents/aussenpolitik/voelkerrecht/geneve/77prot2_en.pdf>.

معاهدة المنطقة القطبية الجنوبية

وقِّعت في واشنطن، دي سي، في 1 كانون الأول/ديسمبر 1959؛ أصبحت نافذة في 23 حزيران/يونيو 1961؛ الجهة الوديعة: الحكومة الأمريكية.

تعلن المعاهدة أن المنطقة القطبية الجنوبية منطقة تُستخدم لأغراض سلمية حصراً. وتحرّم أي إجراء ذي طبيعة عسكرية في المنطقة القطبية الجنوبية، مثل إقامة قواعد وتحصينات عسكرية، وتنفيذ مناورات عسكرية أو اختبار أي نوع من الأسلحة. وتحظر المعاهدة أي تفجير نووي وكذلك التخلّص من النفايات المشعّة في المنطقة القطبية الجنوبية. وتنص المعاهدة على حق تفتيش جميع المحطات والمنشآت في المنطقة القطبية الجنوبية في الموقع لضمان الامتثال لأحكامها.

الأطراف التي تظهر اهتمامها بالمنطقة القطبية الجنوبية بإجراء نشاط بحثي علمي جوهري فيها، مثل إنشاء محطة علمية، أو إرسال بعثة علمية، يحقّ لها أن تصبح أعضاء استشاريين. وطبقاً للمادة التاسعة، تُعقد اجتماعات تشاورية في فترات منتظمة لتبادل المعلومات والتشاور بشأن أمور تتعلّق بالمنطقة القطبية الجنوبية، وكذلك لاقتراح تدابير حكومية تعزيزاً لمبادئ المعاهدة وأهدافها.

الأطراف (53): الأرجنتين*، أستراليا*، النمسا، روسيا البيضاء، بلجيكا*، البرازيل*، بلغاريا*، كندا، تشيلي*، الصين*، كولومبيا، كوبا، جمهورية التشيك، الدنمارك، الإكوادور*، إستونيا، فنلندا*، فرنسا*، ألمانيا*، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، أيسلندا، الهند*، إيطاليا*، اليابان*، كازاخستان، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية*، ماليزيا، موناكو، منغوليا، هولندا*، نيوزيلندا*، النرويج*، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، البيرو*، بولندا*، البرتغال، رومانيا، روسيا*، سلوفاكيا، جنوب أفريقيا*، إسبانيا*، السويد*، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة*، أوكرانيا*، أوروغواي*، الولايات المتحدة*، فنزويلا.

* أعضاء استشاريّون بموجب المادّة التاسعة من المعاهدة.

نص المعاهدة: Secretariat of the Antarctic Treaty, <http://www.ats.aq/documents/ats/treaty_original.pdf>

فُتح باب التوقيع على البروتوكول الخاص بالحماية البيئية (**بروتوكول مدريد 1991**) في 4 تشرين الأول/أكتوبر 1919 ونافذاً في 14 كانون الثاني/يناير 1998. وقد وصف القارّة القطبية الجنوبية بأنها احتياطي طبيعي مخصّص للسلام والعلوم.

نص البروتوكول: Secretariat of the Antarctic Treaty, <http://www.ats.aq/e/ep.htm>

معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الغلاف الجوي وفي الفضاء الخارجي وتحت الماء (معاهدة حظر التجارب الجزئية)

وقَّعتها في موسكو ثلاثة أطراف أصلية في 5 آب/أغسطس 1963، وفُتح باب التوقيع عليها أمام الدول الأخرى في لندن وموسكو وواشنطن، دي سي، في 8 آب/أغسطس 1963؛ أصبحت نافذة في 10 تشرين الأول/أكتوبر 1963؛ الجهات الوديعة: الحكومات البريطانية والأمريكية والروسية.

تحظر المعاهدة تنفيذ أي تفجير اختباري لسلاح نووي أو أي تفجير نوويّ آخر: (أ) في الغلاف الجوي، أو خارج حدوده، بما في ذلك الفضاء الخارجي، أو تحت الماء، بما في ذلك المياه الإقليمية أو أعالي البحار؛ (ب) في أي بيئة أخرى إذا كان مثل هذا التفجير يؤدّي إلى وجود الحطام الإشعاعيّ خارج الحدود الإقليمية للدولة التي يجري التفجير تحت سلطتها أو سيطرتها.

الأطراف (126): أفغانستان، أنتيغوا وباربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، بنغلادش، روسيا البيضاء، بلجيكا، بنين، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بتسوانا، البرازيل، بلغاريا، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي، كولومبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كوستاريكا، ساحل العاج، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، فيجي، فنلندا، الغابون، غامبيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا . بيساو، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، كوريا الجنوبية، الكويت، لاوس، لبنان، ليبيريا، ليبيا، لوكسمبورغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، مالطا، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، البيرو، الفيليبين، بولندا، رومانيا، روسيا، رَوَاندا، ساموا، سان مارينو، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا،

إسبانيا، سريلانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، سورية، تايوان، تنزانيا، تايلند، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، أوروغواي، الولايات المتحدة، فنزويلا، اليمن، زامبيا.

وقّعت لكن لم تصدِّق (11): الجزائر، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، إثيوبيا، هايتي، مالي، باراغواي، البرتغال، الصومال.

نص المعاهدة: Russian Ministry of Foreign Affairs, <http://mddoc.mid.ru/api/ia/download/?uuid=561590f5-ed1a-4e2a-a04e-f715bccb16ad>.

معاهدة المبادئ المنظِّمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى (معاهدة الفضاء الخارجي)

فُتح باب التوقيع عليها في لندن وموسكو وواشنطن، دي سي، في 27 كانون الثاني/يناير 1967؛ أصبحت نافذة في 10 تشرين الأول/أكتوبر 1967؛ الجهات الوديعة: الحكومات البريطانية والروسية والأمريكية.

تحظر المعاهدة وضع أي أجسام تحمل أسلحة نووية في مدار محيط بالأرض أو وضع أي نوع آخر من أسلحة الدمار الشامل، ونصب مثل هذه الأسلحة على أجرام سماوية أو تركيزها في الفضاء الخارجي بأي طريقة أخرى. ويُمنع أيضاً إقامة قواعد ومنشآت وتحصينات عسكرية، واختبار أي نوع من الأسلحة، وإجراء مناورات عسكرية على الأجرام السماوية.

الأطراف (108): أفغانستان، الجزائر، أنتيغوا وباربودا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، بنغلادش، بربادوس، روسيا البيضاء، بلجيكا، بنين، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، كندا، تشيلي، الصين، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، غينيا بيساو، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، كينيا، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، الكويت، لاوس، لبنان، ليبيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مدغشقر، مالي، **مالطا**، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، ميانمار، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، **نيكاراغوا**، النيجر، نيجيريا، النرويج، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، روسيا، سانت فينسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، السعودية، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سريلانكا، السويد، سويسرا، سورية، تايوان، تايلند، توغو، تونغا، تونس، تركيا، أوغندا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، الولايات المتحدة، فنزويلا، فيتنام، اليمن، زامبيا.

وقّعت لكن لم تصدّق (25): بوليفيا، بتسوانا، بوروندي، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، كولومبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إثيوبيا، غامبيا، غانا، غويانا، هايتي، الكرسي الرسولي، هندوراس، إيران، الأردن، ليسوتو، ماليزيا، الجبل الأسود، بنما، الفيليبين، رواندا، صربيا، الصومال، ترينيداد وتوباغو.

نص المعاهدة: British Foreign and Commonwealth Office, Treaty Series no. 10 (1968), <https://assets.pub lish ing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/270006/Treaty_Principles_Activities_Outer_Space.pdf>

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار)

فُتح باب التوقيع عليها في لندن وموسكو وواشنطن، دي سي، في 1 تموز/يوليو 1968؛ أصبحت نافذة في 5 آذار/مارس 1970؛ الجهات الوديعة: الحكومات البريطانية والروسية والأمريكية.

تعرّف المعاهدة الدولة الحائزة على أسلحة نووية بأنها دولة صنعت سلاحاً نووياً أو أي جهاز نووي متفجّر آخر وفجرته قبل 1 كانون الثاني/يناير 1967. ووفقاً لهذا التعريف فإن هناك خمس دول حائزة أسلحة نووية: الصين، وفرنسا، وروسيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. وتعرّف كل الدول الأخرى بأنها دول غير حائزة أسلحة نووية.

تحظر المعاهدة على الدول الحائزة أسلحة نووية نقل أسلحة نووية أو أي أجهزة نووية متفجّرة أخرى إلى أي متلقّ أو منحه السيطرة عليها، فضلاً عن مساعدة أي دولة غير حائزة أسلحة نووية أو تشجيعها أو حثّها على صنع أو حيازة مثل هذه الأسلحة أو الأجهزة. كما أنها تحظر على الدول غير الحائزة أسلحة نووية تلقّي أسلحة نووية أو أجهزة نووية متفجّرة أخرى من أي مصدر، وكذلك صناعتها أو حيازتها بأي طريقة أخرى.

وتتعهّد الأطراف بتسهيل تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية من أجل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وضمان إتاحة المنافع المحتملة من التطبيقات السلمية للتفجيرات النووية للأطراف غير الحائزة أسلحة نووية في المعاهدة. وتتعهّد أيضاً بمتابعة المفاوضات بنيّة طيبة بشأن التدابير الفعّالة المتعلّقة بوقف سباق التسلح النوويّ في وقت قريب ونزع الأسلحة النووية، وبشأن معاهدة لنزع الأسلحة بوجه عام وكامل.

وتتعهّد الدول غير الحائزة أسلحة نووية بعقد اتفاقات ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بغية منع تحويل الطاقة النووية من الاستخدامات السلمية إلى أسلحة نووية أو أجهزة نووية متفجّرة أخرى. وقد أقرّ في سنة 1997 بروتوكول نموذجي إضافي لاتفاقات الضمانات، يعزّز التدابير، وتوقّع كل دولة على حدة بروتوكولات ضمانات إضافية مع الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة.

وقرر مؤتمر استعراض وتمديد، عُقد في سنة 1995 طبقاً للمعاهدة، بقاء المعاهدة نافذة المفعول إلى وقت غير محدد.

الأطراف (192): أفغانستان*، ألبانيا*، الجزائر*، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وباربودا*، الأرجنتين*، أرمينيا*، أستراليا*، النمسا*، أذربيجان*، جزر البهاما*، البحرين، بنغلادش*، بربادوس*، روسيا البيضاء*، بلجيكا*، بليز*، بنين، بوتان*، بوليفيا*، البوسنة والهرسك*، بتسوانا، البرازيل*، بروناي دار السلام*، بلغاريا*، بوركينا فاسو*، بوروندي، الرأس الأخضر، كمبوديا*، الكاميرون*، كندا*، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي*، الصين*[ا]، كولومبيا، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية*، جمهورية الكونغو، كوستاريكا*، ساحل العاج*، كرواتيا*، كوبا*، قبرص*، جمهورية التشيك*، الدنمارك*، جيبوتي، دومينيكا*، جمهورية الدومينيكان*، الإكوادور*، مصر*، السلفادور*، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا*، إثيوبيا*، فيجي*، فنلندا*، فرنسا*[ا]، الغابون، غامبيا*، جورجيا، ألمانيا*، غانا*، اليونان*، غرينادا*، غواتيمالا*، غينيا، غينيا . بيساو، غويانا*، هايتي، الكرسي الرسولي*، هندوراس*، هنغاريا*، أيسلندا*، إندونيسيا*، إيران*، العراق*، أيرلندا*، إيطاليا*، جامايكا*، اليابان*، الأردن*، كازاخستان*، كينيا، كريباتي*، كوريا الجنوبية*، كوريا الشمالية[أ]، الكويت*، قيرغيزستان*، لاوس*، لاتفيا*، لبنان*، ليسوتو*، ليبيريا، ليبيا*، ليختنشتاين*، ليتوانيا*، لوكسمبورغ*، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقاً) *، مدغشقر*، ملاوي*، ماليزيا*، المالديف*، مالي*، مالطا*، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس*، المكسيك*، مكرونيزيا، مولدوفا، موناكو*، منغوليا*، الجبل الأسود، المغرب*، موزمبيق، ميانمار*، ناميبيا*، ناورو*، نيبال*، هولندا*، نيوزيلندا*، نيكاراغوا*، النيجر، نيجيريا*، النرويج*، عُمان، بالاو، فلسطين، بنما، بابوا غينيا الجديدة*، باراغواي*، بيرو*، الفيليبين*، بولندا*، البرتغال*، قطر، رومانيا*، روسيا*[ا]، رواندا، سانت كيتس ونيفيس*، سانت لوسيا*،

سانت فنسنت وجزر غرينادين*، ساموا*، سان مارينو*، ساو تومي وبرينسيب، السعودية، السنغال*، صربيا*، سيشيل*، سيراليون، سنغافورة*، سلوفاكيا*، سلوفينيا*، جزر سليمان*، الصومال، جنوب أفريقيا*، إسبانيا*، سريلانكا*، السودان*، سورينام*، سوازيلند*، السويد*، سويسرا*، سورية*، تايوان، طاجيكستان*، تنزانيا*، تايلند*، توغو، تيمور ليشتي، توغو*، تونغا*، ترينيداد وتوباغو*، تونس*، تركيا*، تركمانستان، توفالو*، أوغندا*، المملكة المتحدة*[أ]، أوكرانيا*، الإمارات العربية المتحدة*، أوروغواي*، الولايات المتحدة*[أ]، أوزبكستان*، فانواتو، فنزويلا*، فيتنام*، اليمن*، زامبيا*، زيمبابوي*.

* دولة طرف ذات اتفاقات ضمانات نافذة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما تتطلّب المعاهدة، أو تبرمها دولة حائزة أسلحة نووية على أساس طوعي.

| دولة حائزة أسلحة نووية كما تعرّفها المعاهدة.

أ أعلنت كوريا الشمالية انسحابها من معاهدة عدم الانتشار في 10 كانون الثاني/يناير 2003. وكان ثمة اتفاق ضمانات نافذاً في ذلك الوقت. وتنازع الأطراف الأخرى في الوضعية الحالية لكوريا الشمالية.

نص المعاهدة: International Atomic Energy Agency, INFCIRC/140, 22 Apr. 1970, <http://www.iaea.org/sites/default/files/publications/documents/infcircs/1970/infcirc140.pdf>.

بروتوكولات ضمانات إضافية نافذة (133): أفغانستان، ألبانيا، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وباربودا، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بنغلادش، البحرين، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بتسوانا، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، كاميرون، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد،، تشيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطيّة، جمهورية الكونغو، كوستاريكا، ساحل العاج، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهوريّة التشيك، الدنمارك[1]، جيبوتي، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، إستونيا، الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، هايتي، الكرسي الرسولي، **هندوراس**، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كوريا الجنوبيّة، الكويت، قيرغيزستان، لاتفيا، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقاً)، مدغشقر، ملاوي، مالي، مالطا، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزمبيق، ناميبيا، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، بالاو، بنما، باراغواي، بيرو، الفيليبين، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، رواندا، سانت كيتس ونيفيس، **السنغال**، سيشيل، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سوازيلند، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تنزانيا، **تايلند**، توغو، تركيا، تركمانستان، أوغندا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فاناتوا، فيتنام.

1 أصبح بروتوكول إضافي لأرض غرينلند الدنماركية نافذاً في 22 آذار/مارس 2013.

ملاحظة: أبلغت إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرّية أنها ستطبّق اعتباراً من 16 كانون الثاني/يناير البروتوكول الإضافي الذي وقّعت عليه في سنة 2003 ولم تصدّقه. ووافقت تايوان على تنفيذ التدابير التي يتضمنها نموذج بروتوكول الضمانات الإضافية.

نص نموذج بروتوكول الضمانات الإضافية: International Atomic Energy Agency, INFCIRC/540 (corrected), September 1997, <https://www.iaea.org/sites/default/files/infcirc540c.pdf>.

معاهدة حظر وضع أسلحة نووية وأسلحة دمار شامل أخرى في قاع البحر وقعر المحيط وتحت تربته التحتية (معاهدة قاع البحر)

فُتح باب التوقيع عليها في لندن وموسكو وواشنطن، دي سي، في 11 شباط/فبراير 1971؛ أصبحت نافذة في 18 أيار/مايو 1972؛ الجهات الوديعة: الحكومات البريطانية والروسية والأمريكية.

تحظر المعاهدة زرع أي أسلحة نووية أو أي أنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل أو وضعها في قاع البحر وقعر المحيط وتربته التحتية خارج الحدّ الخارجي لمنطقة تمتد 12 ميلاً (19 كم) في

قاع البحر، فضلاً عن المنشآت أو أجهزة الإطلاق أو أي مرافق أخرى مصممة خصّيصاً لتخزين مثل هذه الأسلحة أو اختبارها أو استخدامها.

الأطراف (95): أفغانستان، الجزائر، أنتيغوا وباربودا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، روسيا البيضاء، بلجيكا، بنين، البوسنة والهرسك، بتسوانا، البرازيل*، بلغاريا، كندا*، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، الصين، جمهورية الكونغو، ساحل العاج، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، جمهورية الدومينيكان، إثيوبيا، فنلندا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا . بيساو، هنغاريا، أيسلندا، الهند*، إيران، العراق، أيرلندا، إيطاليا*، جامايكا، اليابان، الأردن، كوريا الجنوبية، لاوس، لاتفيا، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين، لوكسمبورغ، ماليزيا، مالطا، موريشيوس، المكسيك*، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، النرويج، بنما، الفيليبين، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، روسيا، رواندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساو تومي وبرينسيب، السعودية، صربيا*، سيشيل، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سوازيلند، السويد، سويسرا، تايوان، توغو، تونس، تركيا*، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة، فيتنام*، اليمن، زامبيا.

* مع تحفظ و/أو إعلان.

وقَّعت لكنها لم تصدِّق (21): بوليفيا، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كولومبيا، كوستاريكا، غينيا الاستوائية، غامبيا، غينيا، هندوراس، لبنان، ليبيريا، مدغشقر، مالي، ميانمار، باراغواي، السنغال، سيراليون، السودان، تنزانيا، أوروغواي.

نص المعاهدة: British Foreign and Commonwealth Office, Treaty Series no. 13 (1973), <https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/269694/Treaty_Prohib_Nuclear_Sea-Bed.pdf>.

اتفاقيّة حظر تطوير وإنتاج وتخزين الأسلحة الجرثومية (البيولوجية) والسامة وتدميرها (معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية والسامة، BTWC)

فُتح باب التوقيع عليها في لندن وموسكو وواشنطن، دي سي، في 10 نيسان/أبريل 1972؛ أصبحت نافذة في 26 آذار/مارس 1975؛ الجهات الوديعة: الحكومات البريطانية والروسية والأمريكية.

تحظر المعاهدة تطوير العوامل الجرثوميّة أو العوامل البيولوجيّة الأخرى أو الموادّ السامّة أو إنتاجها أو تخزينها أو حيازتها بوسائل أخرى أو الاحتفاظ بها أياً يكن أصلها أو طريقة إنتاجها أو أنواعها وبكميات لا مبرّر لها لأغراض وقائية أو حمائية أو سلمية أخرى، فضلاً عن أسلحة ومعدات أو وسائل إيصال معدَّة لاستخدام مثل هذه العوامل السامة لأغراض عدوانية أو في نزاع مسلح. ويجب أن تُدمَّر العوامل والمواد السامة والأسلحة والمعدات ووسائل الإطلاق التي تملكها الدول الأطراف، أو تحويلها إلى أغراض سلمية في موعد لا يتعدى تسعة أشهر من تاريخ نفاذ المعاهدة لكل بلد.

وتعقد الدول الأطراف اجتماعات سنوية سياسية وفنية لتعزيز تنفيذ الاتفاقية. وثمة وحدة لدعم التنفيذ مكوّنة من ثلاثة أشخاص، مقرّها جنيف، تدعم الأطراف في تنفيذ المعاهدة، بما في ذلك تسهيل جمع وتوزيع تدابير بناء الثقة السنوية، كما تدعم جهودها لتحقيق العضوية الشاملة.

الأطراف (180): أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وباربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا*، أذربيجان، جزر البهاما البحرين*، بنغلادش، بربادوس، روسيا البيضاء، بلجيكا، بليز، بنين، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بتسوانا، البرازيل، بروناي دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، الرأس الأخضر، كمبوديا، الكاميرون، كندا، تشيلي،

الصين*، كولومبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، جزر كوك، كوستاريكا، ساحل العاج، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك*، الدنمارك، **دومينيكا**، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، غينيا الاستوائية، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا . بيساو، غويانا، الكرسي الرسولي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند*، إندونيسيا، إيران، العراق، أيرلندا*، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية*، الكويت*، قيرغيزستان، لاوس، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقاً)، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا*، المالديف، مالي، مالطا، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك*، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزمبيق، ميانمار، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عُمان، باكستان، بالو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفيليبين، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، روسيا، رواندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، **ساموا**، سان مارينو، ساو تومي وبرينسيب، السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا*، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سريلانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا*، تايوان، طاجيكستان، تايلند، تيمور ليشتي، توغو، تونغا، ترنيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، المملكة المتحدة*، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، الولايات المتحدة، أوزبكستان، **فانواتو**، فنزويلا، فيتنام، اليمن، زيمبابوي.

* بتحفظ و/أو إعلان.

وقّعت لكن لم تصدق (6): جمهورية أفريقيا الوسطى، مصر،، هايتي، الصومال، سورية، تنزانيا

إضافة إلى المئة وثمانين دولة طرفاً لغاية 1 كانون الثاني/يناير 2018، انضمّت فلسطين إلى الاتفاقية في 9 كانون الثاني/ يناير 2018.

نص المعاهدة: British Foreign and Commonwealth Office, Treaty Series no. 11 (1976), <https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/269698/Convention_Prohibition_Stock_Bacterio.pdf>.

اتفاقيّة حظر الاستخدام العسكري أو أي استخدام معادٍ آخر لتقنيات التعديل البيئي (اِتفاقية إنمود)

فُتح باب التوقيع عليها في جنيف في 18 أيار/مايو 1977؛ أصبحت نافذة في 5 تشرين الأول/أكتوبر 1978؛ الجهة الوديعة: الأمين العام للأمم المتحدة.

تحظر الاتفاقية الاستخدام العسكري أو أي استخدام عدائي آخر لتقنيات التعديل البيئي ذات التأثير الواسع أو الدائم أو الحادّ بمثابة وسائل للتدمير أو الإضرار أو إلحاق الأذى بدول أطراف في المعاهدة. ويشير مصطلح «تقنيات التعديل البيئي» إلى أي تقنية لإحداث تغيير . من خلال تلاعب متعمّد بعمليات طبيعية . في ديناميات الأرض أو تركيبها أو بنيتها، بما في ذلك نباتاتها وحيواناتها، ويابستها، ومحيطها المائي، وغلافها الجوي، أو الفضاء الخارجي. وتحدّد التفاهمات التي تم التوصّل إليها في أثناء المفاوضات، لكنها لم تدوَّن في المعاهدة، مصطلحات «واسع» و«دائم» و«حاد».

الأطراف (78): أفغانستان، الجزائر، أنتيغوا وباربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، بنغلادش، روسيا البيضاء، بلجيكا، بنين، البرازيل، بلغاريا، الرأس الأخضر، الكاميرون، كندا، تشيلي، الصين*، كوستاريكا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، دومينيكا، مصر، إستونيا، فنلندا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، الهند، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية*، الكويت، قيرغيزستان، ليتوانيا، لاوس، ملاوي، موريشيوس،

منغوليا، هولندا*، نيوزيلندا، نيكارغوا، النيجر، النرويج، باكستان، **فلسطين**، بنما، بابوا غينيا الجديدة، بولندا، رومانيا، روسيا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساو تومي وبرينسيب، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، إسبانيا، سريلانكا، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تونس، المملكة المتحدة، أوكرانيا، أوروغواي، الولايات المتحدة، أوزبكستان، فيتنام، اليمن.

* مع إعلان.

وقّعت لكن لم تصدّق (16): بوليفيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إثيوبيا، الكرسي الرسولي، أيسلندا، إيران، العراق، لبنان، ليبيريا، لوكسمبورغ، المغرب، البرتغال، سيراليون، سورية، تركيا، أوغندا.

نص الاتفاقية: United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/Treaties/1978/10/1978100500-39-AM/Ch_XXVI_01p.pdf>.

اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والمنشآت النووية

فُتح باب التوقيع على الاتفاقية الأصلية في فيينا ونيويورك في 3 آذار/مارس 1980؛ أصبحت نافذة في 8 شباط/فبراير 1987. اعتُمدت التعديلات في 8 تموز/يوليو 2005؛ وأصبحت الاتفاقية المعدّلة نافذة لدى الدول المصدّقة عليها في 8 أيار/مايو 2016؛ الجهة الوديعة: المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

تُلزم الاتفاقية الأصلية ـ كانت تسمى **اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية** ـ الأطراف بحماية المواد النووية التي تُستخدم للأغراض السلمية في أثناء النقل الدولي.

وستلزم الاتفاقية التي عدّلت وأعيدت تسميتها الأطراف بحماية المنشآت النووية والمواد المستخدمة للأغراض السلمية في أثناء التخزين والنقل.

الأطراف (155): أفغانستان، ألبانيا، الجزائر*، أندورا*، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين*، أرمينيا، أستراليا، النمسا*، أذربيجان*، جزر البهاما، البحرين*، بنغلادش، روسيا البيضاء، بلجيكا*، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشيلي، الصين*، كولومبيا، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كوستاريكا، ساحل العاج، كرواتيا، كوبا*، قبرص*، جمهورية التشيك، الدنمارك*، جيبوتي، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور*، غينيا الاستوائيّة، إستونيا، الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية*، فيجي، فنلندا*، فرنسا*، الغابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان*، غرينادا، غواتيمالا*، غينيا، غينيا بيساو، غويانا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند*، إندونيسيا*، أيرلندا*، إسرائيل*، إيطاليا*، جامايكا، اليابان، الأردن*، كازاخستان، كينيا، كوريا الجنوبية*، الكويت*، قيرغيزستان، لاوس*، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ*، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقاً)، مدغشقر، ملاوي، مالي، مالطا، جزر مارشال، موريتانيا، المكسيك، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزمبيق*، **ميانمار**، ناميبيا، ناورو، هولندا*، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، نيوي، النرويج*، عُمان*، باكستان*، بالاو، بنما، باراغواي، بيرو*، الفيليبين، بولندا، البرتغال*، قطر*، رومانيا*، روسيا*، رواندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا*، سان مارينو، السعودية*، السنغال، صربيا، سيشيل، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا*، إسبانيا*، السودان، سوازيلند، السويد*، سويسرا*، طاجيكستان، تنزانيا، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا*، تركمانستان، أوغندا، المملكة المتحدة*، أوكرانيا، الإمارات العربيّة المتحدة، أوروغواي، الولايات المتحدة، أوزبكستان، فيتنام، اليمن، زامبيا.

* بتحفظ و/أو إعلان.

ملاحظة: إضافة إلى 155 طرفاً لغاية 1 كانون الثاني/يناير 2018، انضمّت فلسطين إلى الاتفاقية في11 كانون الثاني/ يناير 2018.

وقعت لكن لم تصدّق (1): هايتي.

نص الاتفاقية: International Atomic Energy Agency, INFCIRC/274, Nov. 1979, <https://www.iaea.org/sites/default/files/infcirc274.pdf>

أطراف الاتفاقية المعدَّلة (115): ألبانيا، الجزائر، أنتيغوا، وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا*، أستراليا، النمسا، أذربيجان*، البحرين، **بنغلادش**، بلجيكا*، **بوليفيا**، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، بلغاريا، بوركينا فاسو، الكاميرون، كندا*، تشيلي، الصين، كولومبيا، **كوستاريكا**، ساحل العاج، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك*، جيبوتي، جمهورية الدومينيكان، **الإكوادور**، السلفادور، إستونيا، إستونيا، الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية*، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، هنغاريا، الهند، إندونيسيا، أيرلندا، إسرائيل*، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كوريا الجنوبية، الكويت، قيرغيزستان، لاتفيا، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقاً)، **مدغشقر**، مالي، مالطا، جزر مارشال، موريتانيا، المكسيك، مولدوفا، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، **ناميبيا**، ناورو، هولندا*، نيوزيلندا*، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، باكستان*، باراغواي*، بيرو، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، روسيا، سانت لوسيا، سان مارينو، السعودية، صربيا، سيشيل، سنغافورة*، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سوازيلند، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تونس، تركيا*، تركمانستان، الملكة المتحدة*، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، الولايات المتحدة*، أوزبكستان، فيتنام.

* بتحفّظ و/أو إعلان.

ملاحظة: إضافة إلى 115 طرفاً لغاية 1 كانون الثاني/يناير 2018، وافقت على الاتفاقية المعدّلة فلسطين في 11 كانون الثاني/يناير 2018.

النص المعدَّل للاتفاقية: International Atomic Energy Agency, INFCIRC/274/Rev.1/Mod.1, 9 May 2016, <https://www.iaea.org/sites/default/files/infcirc274r1m1.pdf>.

اتفاقية المحظورات أو القيود على استخدام أسلحة تقليدية معينة يمكن مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (اتفاقية «الأسلحة غير الإنسانية»)

فُتح باب التوقيع على الاتفاقية والبروتوكولات 1 و2 و3 في نيويورك في 10 نيسان/أبريل 1981؛ أصبحت نافذة في 2 كانون الأول/ديسمبر 1983؛ الجهة الوديعة: الأمين العام للأمم المتحدة.

الاتفاقية «معاهدة جامعة» يُمكن أن تُعقد بموجبها اتفاقات محدّدة على شكل بروتوكولات. ولكي تصبح أي دولة طرفاً فيها يجب عليها أن تصدّق على اثنين من البروتوكولات على الأقل.

فُتح باب التوقيع على **تعديل المادّة 1 من الاتفاقيّة الأصليّة** في جنيف في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2001. وهو يوسّع نطاق التطبيق ليشمل النزاعات المسلّحة غير الدوليّة. وأصبحت الاتفاقيّة المعدّلة نافذة في 18 أيار/مايو 2004.

البروتوكول 1 يحظر استخدام أسلحة يُقصد بها الإيذاء بشظايا لا يمكن كشفها في الجسم البشري بالأشعة.

البروتوكول 2 يحظر أو يقيّد استخدام الألغام والأشراك وغيرها من الأجهزة. **البروتوكول 2 المعدّل**، الذي أصبح نافذاً في 3 كانون الأول/ديسمبر 1998، يعزّز القيود المتعلقة بالألغام المضادّة للأفراد.

البروتوكول 3 يقيّد استخدام الأسلحة الحارقة.

البروتوكول 4، الذي أصبح نافذاً في 30 تموز/يوليو 1998، يحظر استخدام الأسلحة الليزرية المصمَّمة خصّيصاً لإحداث عمى دائم للرؤية غير المعزّزة.

البروتوكول 5، الذي أصبح نافذاً في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2006، يقرّ بالحاجة إلى تدابير ذات طبيعة عامّة لتقليل مخاطر مخلّفات الحرب من المتفجّرات وآثارها.

الأطراف في الاتفاقية والبروتوكولات الأصلية (125): أفغانستان[2]، الجزائر[2]، ألبانيا[2]، أنتيغوا وبربودا[1]، الأرجنتين*، أستراليا، النمسا، البحرين[5]، بنغلادش، روسيا البيضاء، بلجيكا، بنين[2]، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي[4]، الرأس الأخضر، كمبوديا، الكاميرون، كندا*، تشيلي[2]، الصين*، كولومبيا، كوستاريكا، ساحل العاج[5]، كرواتيا، كوبا، قبرص*، جمهورية التشيك، الدنمارك، جيبوتي، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، إستونيا[2]، فنلندا، فرنسا*، الغابون[2]، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا بيساو، الكرسي الرسولي*، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، العراق، أيرلندا، إسرائيل*[1]، إيطاليا*، جامايكا[2]، اليابان، الأردن[2]، كازاخستان[2]، كوريا الجنوبية[3]، الكويت[2]، لاوس، لاتفيا، **لبنان**[2]، يسوتو، ليبيريا، ليختنشتاين، ليتوانيا[2]، لوكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقاً)، مدغشقر، المالديف[2]، مالي، مالطا، موريشيوس، المكسيك، مولدوفا، موناكو[3]، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب[4]، ناورو، هولندا*، نيوزيلندا، نيكاراغوا[2]، النيجر، النرويج، باكستان، بنما، فلسطين[2]، بنما، باراغواي، بيرو[2]، الفيليبين، بولندا، البرتغال، قطر[2]، رومانيا*، روسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، السعودية[2]، السنغال[5]، صربيا، سيشيل، سيراليون[2]، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سريلانكا، السويد، سويسرا، طاجيكستان، توغو، تونس، تركيا*[3]، تركمانستان[1]، أوغندا، المملكة المتحدة*، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة[2]، أوروغواي، الولايات المتحدة*، أوزبكستان، فنزويلا، زامبيا.

* بتحفظ و/أو إعلان.

(1) طرف في البروتوكولين 1 و2 لعام 1981 فقط.

(2) طرف في البروتوكولين 1 و3 لعام 1981 فقط.

(3) طرف في البروتوكول 1 لعام 1981 فقط.

(4) طرف في البروتوكول 2 لعام 1981 فقط.

(5) طرف في البروتوكول 3 لعام 1981 فقط.

أطراف وقعت على الاتفاقية والبروتوكولات الأصلية لكن لم تصدّق عليها (4): مصر، نيجيريا، السودان، فيتنام.

الأطراف الموقّعة على الاتفاقيّة المعدّلة والبروتوكولات الأصليّة (86): **أفغانستان**، الجزائر، ألبانيا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بنغلادش، روسيا البيضاء، بلجيكا، **بنين**، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، كندا، تشيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، جمهورية التشيك، الدنمارك، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا بيساو، الكرسي الرسولي*، هنغاريا، أيسلندا، الهند، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كوريا الجنوبيّة، الكويت، لاتفيا، **لبنان**، ليسوتو، ليبيريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقاً) مالطا، المكسيك*، مولدوفا، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، النرويج، بنما، الباراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، صربيا، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سريلانكا، السويد، سويسرا، تونس، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، أوروغواي، الولايات المتحدة، زامبيا.

* بتحفّظ و/أو إعلان.

الأطراف في البروتوكول 2 المعدّل (104): **أفغانستان**، ألبانيا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا*، بنغلادش، روسيا البيضاء*، بلجيكا*، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، كمبوديا، الكاميرون، كندا، تشيلي، الصين*، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك*، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، إستونيا، فنلندا*، فرنسا*، الغابون، جورجيا، ألمانيا*، اليونان*، غرينادا، غواتيمالا، غينيا بيساو، الكرسي الرسولي، هندوراس، هنغاريا*، أيسلندا، الهند، أيرلندا*، إسرائيل*، إيطاليا*، جامايكا، اليابان، الأردن، كوريا الجنوبية*، الكويت، لاتفيا، **لبنان**، لليبيريا، ليختنشتاين*، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقاً)، مدغشقر، المالديف، مالي، مالطا، مولدوفا، موناكو، الجبل الأسود، المغرب، ناورو، هولندا*، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، النرويج، باكستان*، بنما، باراغواي، بيرو، الفيليبين، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا*، سانت فنسنت وجزر غرينادين، السنغال،

صربيا، سيشيل، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا*، إسبانيا، سريلانكا، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تونس، تركيا، تركمانستان، المملكة المتحدة*، أوكرانيا*، أوروغواي، الولايات المتحدة*، فنزويلا، زامبيا.

* بتحفظ و/أو إعلان.

الأطراف في البروتوكول 4 (108): أفغانستان، الجزائر، ألبانيا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أستراليا*، النمسا*، بنغلادش، روسيا البيضاء، بلجيكا*، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، كمبوديا، الكاميرون، كندا*، تشيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، الغابون، جورجيا، ألمانيا*، اليونان*، غرينادا، غواتيمالا، غينيا بيساو، الكرسي الرسولي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، أيرلندا*، إسرائيل*، إيطاليا*، جامايكا، اليابان، كازاخستان، الكويت، لاتفيا، ليسوتو، ليبيريا، ليختنشتاين*، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقاً)، مدغشقر، المالديف، مالي، مالطا، موريشيوس، المكسيك، مولدوفا، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، ناورو، هولندا*، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، النرويج، باكستان، بنما، الباراغواي، بيرو، الفيليبين، بولندا*، البرتغال، قطر، رومانيا، روسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، السعودية، صربيا، سيشيل، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا*، إسبانيا، سريلانكا، السويد*، سويسرا*، طاجيكستان، تونس، تركيا، المملكة المتحدة*، أوكرانيا، أوروغواي، الولايات المتحدة*، أوزبكستان.

* بتحفظ و/أو إعلان.

الأطراف في البروتوكول 5، (94): أفغانستان، ألبانيا، الأرجنتين*، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلادش، روسيا البيضاء، بلجيكا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، **بوركينا فاسو**، بوروندي، الكاميرون، كندا، تشيلي، الصين*، كوستاريكا، ساحل العاج، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، الغابون، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا بيساو، الكرسي الرسولي*، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، كوريا الجنوبية، الكويت، لاوس، لاتفيا، **ليسوتو**، ليبيريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقاً)، مدغشقر، مالي، مالطا، مولدوفا، **الجبل الأسود**، هولندا، نيوزيلندا*، نيكاراغوا، النرويج، باكستان، بنما، الباراغواي، البيرو، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، روسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، السعودية، السنغال، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تونس، تركمانستان، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، الولايات المتحدة*، زامبيا.

* بتحفّظ و/أو إعلان.

نصوص الاتفاقية الأصلية والبروتوكولات: United Nations Treaty Collection, <http://treaties.un.org/doc/Treaties/1983/12/1983120201-19AM/XXVI-2-revised.pdf>

نص الاتفاقية المعدّلة: United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/Treaties/2001/12/20011221 01-23AM/Ch_XXVI_02_cp.pdf>

نص البروتوكول 2 المعدّل: United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/Treaties/1996/05/19 96050301-38AM/Ch_XXVI_02_bp.pdf>

نص البروتوكول 4 المعدّل: United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/Treaties/1995/10/19 95101301-30AM/Ch_XXVI_02_ap.pdf>

نص البروتوكول 5 المعدّل: United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/Treaties/2003/11/20 03112801-19AM/Ch_XXVI_02_dp.pdf>

اتفاقيّة حظر تطوير وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدميرها (اتفاقية الأسلحة الكيميائية)

فُتح باب التوقيع عليها في باريس في 13 كانون الثاني/يناير 1993؛ أصبحت نافذة في 29 نيسان/أبريل 1997؛ الجهة الوديعة: الأمين العام للأمم المتحدة.

تحظر المعاهدة تطوير الأسلحة الكيميائيّة وإنتاجها وحيازتها ونقلها وتخزينها واستخدامها. ويتكوّن نظام معاهدة الأسلحة الكيميائية من أربع ركائز: نزع الأسلحة، وعدم الانتشار، والمساعدة والحماية من الأسلحة الكيميائية، والتعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية للكيمياء.

تعهّد كل طرف بتدمير أسلحته الكيميائية بحلول 29 نيسان/أبريل 2012. وبحلول ذلك التاريخ، لم تكن إلا ثلاثة أطراف قد دمّرت مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية من بين الأطراف السبعة التي أعلنت عنها في ذلك التاريخ (ألبانيا، والهند، وكوريا الجنوبية)، وأكملت روسيا تدمير مخزونها في سنة 1917، في حين تواصل العراق وليبيا وروسيا والولايات المتحدة تدمير مخزوناتها. أما مخزون الأسلحة الكيميائية الذي أعلنت عنه سورية عندما انضمّت إلى المعاهدة في سنة 2013، فقد دُمّر في سنة 2016. وسيتواصل تدمير الأسلحة الكيميائية القديمة والمهجورة عندما يّكشف عنها في ميادين القتال السابقة على سبيل المثال.

الأطراف (192): أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلادش، بربادوس، روسيا البيضاء، بلجيكا، بليز، بنين، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بتسوانا، البرازيل، بروناي دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، الرأس الأخضر، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، جزر كوك، كوستاريكا، ساحل العاج، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، جيبوتي، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا بيساو، غويانا، هايتي، الكرسي الرسولي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباتي، كوريا الجنوبية، الكويت، قيرغيزستان، لاوس، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقاً)، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، المالديف، مالي، مالطا، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزمبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، نيوي، النرويج، عُمان، باكستان، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفيليبين، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، روسيا، رواندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، ساو تومي وبرنسيبي، السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سريلانكا، سورينام، السودان، سوازيلند، السويد، سويسرا، سورية، طاجيكستان، تنزانيا، تايلند، تيمور ليشتي، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، الولايات المتحدة، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا، فيتنام، اليمن، زامبيا، زيمبابوي.

دول وقعت ولم تصدّق (1): إسرائيل.

نص الاتفاقية: United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/Treaties/2007/12/13/XXVI-3.en.pdf>.

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

فُتح باب التوقيع عليها في نيويورك في 24 أيلول/سبتمبر 1996؛ لم تصبح نافذة؛ الجهة الوديعة: الأمين العام للأمم المتحدة.

تحظر المعاهدة إجراء أي تفجير اختباري لسلاح نووي أو أي تفجير نووي آخر، وتحثّ كل طرف على منع أي تفجير نووي كهذا في أي مكان تحت سلطته أو سيطرته والامتناع عن التسبّب

بإجراء أي تفجير اختباري لسلاح نووي أو أي تفجير نووي آخر أو التشجيع عليه أو المشاركة فيه بأي طريقة.

تصبح المعاهدة نافذة بعد 180 يوماً من تاريخ إيداع صكوك تصديق 44 دولة مدرجة في قائمة في ملحق للمعاهدة. وتمتلك كل الدول الـ44 مفاعلات لتوليد الطاقة النووية و/أو مفاعلات أبحاث نووية.

الدول المطلوب منها التصديق لنفاذ المعاهدة (44): الجزائر، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بنغلادش، بلجيكا، البرازيل، بلغاريا، كندا، تشيلي، الصين*، كولومبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصر*، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، هنغاريا، الهند*، إندونيسيا*، إيران*، إسرائيل*، إيطاليا، اليابان، كوريا الشمالية*، كوريا الجنوبية، المكسيك، هولندا، النرويج، باكستان*، بيرو، بولندا، رومانيا، روسيا، سلوفاكيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة*، فيتنام.

* دول لم تصدق على المعاهدة.

التصديقات المودعة (166): أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلادش، بربادوس، روسيا البيضاء، بلجيكا، بليز، بنين، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بتسوانا، البرازيل، بروناي دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، الرأس الأخضر، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي، كولومبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطيّة، جزر كوك، كوستاريكا، ساحل العاج، جمهورية الكونغو، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، جيبوتي، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا بيساو، غويانا، هايتي، الكرسي الرسولي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، إندونيسيا، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباتي، كوريا الجنوبية، الكويت، قيرغيزستان، لاوس، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقاً)، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، المالديف، مالي، مالطا، جزر مارشال، موريتانيا، المكسيك، ميكرونيزيا، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزمبيق، **ماينمار**، ناميبيا، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عُمان، بالاو، بنما، باراغواي، بيرو، الفيليبين، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، روسيا، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السودان، سورينام، السويد، سوازيلند، سويسرا، طاجيكستان، تنزانيا، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فاناتوا، فنزويلا، فيتنام، زامبيا.

وقعت لكن لم تصدّق (17): الصين، جزر القمر، مصر، غينيا الاستوائية، غامبيا، إيران، إسرائيل، نيبال، بابوا غينيا الجديدة، ساو تومي وبرنسيبي، جزر سليمان، سريلانكا، تايلند، تيمور ليشتي، الولايات المتحدة، اليمن، زيمبابوي.

نص المعاهدة: United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/Treaties/1997/09/1997091007-37AM/Ch_XXVI_04p.pdf>.

اتفاقية حظر استخدام الألغام المضادّة للأفراد وتخزينها وإنتاجها ونقلها وتدميرها

فُتح باب التوقيع عليها في أوتاوا في 3 ـ 4 كانون الأول/ديسمبر 1997 وفي نيويورك في 5 كانون الأول/ديسمبر 1997؛ أصبحت نافذة في 1 آذار/مارس 1999؛ الجهة الوديعة: الأمين العام للأمم المتحدة.

تحظر الاتفاقية الألغام المضادة للأفراد، وهي معرَّفة بأنها ألغام مصمَّمة لتنفجر عند قدوم شخص ما أو اقترابه منها أو ملامستها وأنها تُقعِد أو تجرح أو تقتل شخصاً واحداً أو أكثر.

يتعهّد كل طرف بتدمير كل الألغام المضادة للأفراد المخزونة لديه في أقرب وقت ممكن على ألّا يتجاوز أربع سنوات من تاريخ نفاذ الاتفاقية بالنسبة إلى تلك الدولة الطرف. ويتعهّد كل طرف أيضاً بتدمير جميع الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملغّمة التي تقع تحت سلطته أو سيطرته في تاريخ لا يتجاوز عشر سنين من نفاذ التنفيذ بالنسبة إلى تلك الدولة الطرف.

الأطراف (164): أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين*، أستراليا*، النمسا*، جزر البهاما، بنغلادش، بربادوس، روسيا البيضاء، بلجيكا، بليز، بنين، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروناي دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، الرأس الأخضر، كمبوديا، الكاميرون، كندا*، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي*، كولومبيا، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، جزر كوك، كوستاريكا، ساحل العاج، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك*، الدنمارك، جيبوتي، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، غامبيا، ألمانيا، غانا، اليونان*، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا ـ بيساو، غويانا، هايتي، الكرسي الرسولي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، إندونيسيا، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، كيريباتي، الكويت، لاتفيا، ليسوتو، ليبيريا، ليختنشتاين، ليتوانيا*، لوكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقاً)، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، المالديف، مالي، مالطا، موريتانيا، موريشيوس*، المكسيك، مولدوفا، موناكو، الجبل الأسود*، موزمبيق، ناميبيا، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، نيوي، النرويج، بنما، بالو، بابوا نيو غينيا، باراغواي، بيرو، الفيليبين، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، رَوَاندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، ساو تومي وبرنسيبي، السنغال، صربيا*، سيشيل، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا*، جنوب السودان، إسبانيا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد*، سويسرا*، طاجيكستان، تنزانيا، تايلند، تيمور ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، المملكة المتحدة*، أوكرانيا، أوروغواي، فاناتوا، فنزويلا، اليمن، زامبيا، زيمبابوي.

* مع تحفظ و/أو إعلان.

وقعت لكن لم تصدق: جزر مارشال.

نص الاتفاقية: United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/Treaties/1997/09/1997091807-53-AM/Ch_XXVI_05p.pdf>.

اتفاقية الذخائر العنقودية

فُتح باب التوقيع عليها في أوسلو في 3 كانون الأول/ديسمبر 2008. أصبحت نافذة في 1 آب/أغسطس 2010. الجهة الوديعة الأمين العام للأمم المتحدة.

أهداف الاتفاقية هي حظر استخدام وإنتاج ونقل وتخزين الذخائر العنقودية التي تلحق أذى غير مقبول بالمدنيين، ووضع إطار عمل للتعاون والمساعدة يضمن توفير الرعاية المناسبة وإعادة تأهيل الضحايا، وتطهير المناطق الملوثة، والتثقيف بغية تقليل المخاطر، وتدمير المخزونات. لكن الاتفاقية لا تسري على الألغام.

الأطراف (102): أفغانستان، ألبانيا، أندورا، أنتيغوا وبربودا، أستراليا، النمسا، بلجيكا*، بليز، **بنين**، البوسنة والهرسك، بتسوانا، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، الرأس الأخضر، الكاميرون، كندا، تشاد، تشيلي، كولومبيا، جزر القمر، جزر كوك، جمهورية الكونغو، كوستاريكا، ساحل العاج، كرواتيا، **كوبا**، جمهورية التشيك، الدنمارك، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور*، فيجي، فرنسا، ألمانيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا بيساو، غويانا، الكرسي الرسولي*، هندوراس، هنغاريا، العراق، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاوس، لبنان، ليسوتو، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقاً)، **مدغشقر**، ملاوي، مالي، مالطا، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، مولدوفا، موناكو، الجبل الأسود، موزمبيق، ناورو،

هولندا، نيوزلندا، نيكاراغوا، النيجر، النرويج، فلسطين، بالاو، بنما، باراغواي، بيرو، البرتغال، رواندا، ساموا، سانت كيتس ونيفيس، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، السنغال، سيشيل، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سوازيلند، السويد، سويسرا، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، المملكة المتحدة، الأوروغواي، زامبيا.

* بتحفظ و/أو إعلان.

وقعت لكن لم تصدّق (17): أنغولا، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، قبرص، جيبوتي، غامبيا، هايتي، إندونيسيا، جامايكا، كينيا، ليبيريا، ناميبيا، نيجيريا، الفيليبين، رواندا، ساو تومي وبرنسيبي، الصومال، تنزانيا، أوغندا.

ملاحظة: إضافة إلى المئة وطرفين (102) لغاية 1 كانون الثاني/يناير 2018، انضمّت سريلانكا إلى الاتفاقية في 1 آذار/مارس 2018.

نص الاتفاقية: United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/Publication/CTC/26-6.pdf>.

معاهدة تجارة الأسلحة

فُتح باب التوقيع عليها في نيويورك في 3 حزيران/يونيو 2013؛ أصبحت نافذة في 24 كانون الأول/ديسمبر 2014. الجهة الوديعة الأمين العام للأمم المتحدة.

الغرض من المعاهدة وضع أعلى المعايير الدولية المشتركة الممكنة لتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية، ومنع واستئصال الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية ومنع تحويلها. ومن الأمور الأخرى، تحظر المعاهدة أي دولة طرف من التصريح بنقل أسلحة إذا كانت ستستخدم في ارتكاب إبادة جماعية، أو جرائم ضدّ الإنسانية، أو جرائم حرب. وتتطلب المعاهدة أيضاً من الدولة المصدّرة تقييم احتمال أن تقوّض الأسلحة المقترح تصديرها السلام والأمن أو أن تستخدم لارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي أو القانون الدولي لحقوق الإنسان. وعلى كل طرف أن يقدّم تقريراً سنوياً بخصوص صادرات الأسلحة التقليدية أو وارداتها المصرّح بها أو الفعلية.

التصديقات المودعة (92): ألبانيا، أنتيغوا وباربودا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، بربادوس، بلجيكا، بليز، بنين، بوتان، البوسنة والهرسك، بلغاريا، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، كوستاريكا، ساحل العاج، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان، السلفادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، **اليونان**، غرينادا، **غواتيمالا**، غينيا، غويانا، **هندوراس**، هنغاريا، أيسلند، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كوريا الجنوبية، لاتفيا، ليسوتو، ليبيريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقاً)، مدغشقر، مالي، مالطا، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، مولدوفا، **موناكو**، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، رومانيا، سانت كيتس ونيفس، سانت فنسنت وجز غرينادين، ساموا، سان مارينو، السنغال، صربيا، سيشل، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، توغو، ترينيداد وتوباغو، توفالو، المملكة المتحدة، أوروغواي، زامبيا.

ملاحظة: إضافة إلى الاثنين وتسعين (92) طرفاً لغاية 1 كانون الثاني/يناير 2018، أودعت كازاخستان وفلسطين صكوك انضمامها في سنة 2017، لكنهما لم تصبحا طرفين إلا في آذار/مارس 2018.

وقعت لكن لم تصدّق (41): أندورا، أنغولا، البحرين، بنغلادش، البرازيل، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، تشيلي، كولومبيا، جزر القمر، جمهورية الكونغو، جيبوتي، الغابون، غينيا بيساو، هايتي، إسرائيل، كيريباتي، لبنان، ليبيا، ملاوي، ماليزيا، منغوليا، موزمبيق، ناميبيا، ناورو، بالاو، الفيليبين، رواندا، ساو تاومي وبرنسيبي، سنغافورة، سورينام، سوازيلند، تنزانيا، تايلند، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة، فانواتو، زيمباوبوي.

نص المعاهدة: United Nations Office for Disarmament Affairs <https://treaties.un.org/doc/Treaties/2013/04/2013041012-01PM/Ch_XXVI_08.pdf>.

معاهدة حظر الأسلحة النووية

فُتح باب التوقيع عليها في نيويورك في 20 أيلول/سبتمبر 2017؛ لم تصبح نافذة الجهة الوديعة الأمين العام للأمم المتحدة.

تذكر المعاهدة في ديباجتها العواقب الإنسانية والبيئية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية وتحتجّ بمبادئ القانون الإنساني الدولي وقواعد القانون الدولي المطبقة في النزاعات المسلحة. وتحظر المعاهدة على الدول الأطراف تطوير الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى أو اختبارها أو إنتاجها أو تصنيعها أو الحصول عليها أو امتلاكها أو تخزينها. ويحظر على الدول الأطراف استخدام الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية أو التهديد باستخدامها. وأخيراً، لا يجوز للدول الأطراف السماح بتمركز الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى أو تركيبها أو نشرها في أراضيها.

تحدد الاتفاقية إجراءات إزالة الأسلحة النووية لأي دولة طرف تمتلكها أو تحوزها أو تسيطر عليها بعد 7 تموز/يوليو 2017، على أن تشرف عليها «سلطة أو سلطات دولية مختصة» تعينها الدول الأطراف. ويتعين على كل طرف الحفاظ على اتفاقات الضمانات القائمة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعليه، في أدنى حدّ، أن يبرم وينفّذ اتفاق ضمانات شامل (وثيقة معلومات الوكالة الدولية للطاقة الذرية INFCIRC/153) مع الوكالة. وتتضمن المعاهدة أيضاً أحكاماً بشأن مساعدة ضحايا اختبار الأسلحة النووية أو استخدامها، واتخاذ التدابير اللازمة والمناسبة للمعالجة البيئية للمناطق الملوّثة.

تصبح المعاهدة نافذة بعد 90 يوماً من إيداع صكّ التصديق الخمسين. ولا تخلّ عضوية المعاهدة بالالتزامات المتوافقة الدولية الأخرى (مثل معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية). والمعاهدة غير محدودة المدة. وللدول الأطراف الحق في الانسحاب من المعاهدة بعد 12 شهراً من تقديم إخطار رسمي باعتزامها القيام بذلك.

التصديقات المودعة (3): غويانا، الكرسي الرسولي، تايلند.

وقّعت ولم تصدّق (53): الجزائر، النمسا، بنغلادش، البرازيل، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشيلي، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، كوستاريكا، ساحل العاج، كوبا، إكوادور، السلفادور، فيجي، غامبيا، غانا، غواتيمالا، هندوراس، إندونيسيا، أيرلندا، جامايكا، كيريباتي، لاوس، ليبيا، ليختنشتاين، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، المكسيك، ناميبيا، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، بالاو، فلسطين، بنما، باراغواي، بيرو، الفيليبين، ساموا، سان مارينو، ساو تومي وبرينسيبي، جنوب أفريقيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، توغو، توفالو، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فيتنام.

ملاحظة: إضافة إلى الدول الثلاث التي صدّقت على المعاهدة لغاية 1 كانون الثاني/يناير 2018، فقد صدّقت عليها المكسيك في 16 كانون الثاني/يناير 2018، وكوبا في 30 كانون الثاني/يناير، وفلسطين في 22 آذار/مارس، وفنزويلا في 27 آذار/مارس. كما وقّعت كازاخستان على المعاهدة في 2 آذار/مارس، إضافة إلى الدول الثلاث والخمسين (53) التي وقّعت على المعاهدة ولكن لم تصدّق عليها لغاية 1 كانون الثاني/يناير 2018.

نص المعاهدة: United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/Treaties/2017/07/2017070703-42-PM/Ch_XXVI_9.pdf>.

II المعاهدات الإقليمية

معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)

فُتح باب توقيع المعاهدة الأصلية في مدينة مكسيكو في 14 شباط/فبراير 1967؛ أصبحت نافذة في 22 نيسان/أبريل 1968. عُدلت المعاهدة في أعوام 1990 و1991 و1992؛ الجهة الوديعة: الحكومة المكسيكية.

تحظر المعاهدة على أي بلد من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اختبار أي سلاح نووي أو استخدامه أو صناعته أو إنتاجه أو حيازته بأي وسيلة، فضلاً عن تلقي أي بلد من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والبحار المحيطة أي سلاح نووي وتركيبه ونشره وامتلاكه بأي صورة من الصور.

وعلى الأطراف إبرام اتفاقات مع الوكالة الدولية للطاقة الذريّة لتطبيق الضمانات على أنشطتها النووية. وللوكالة السلطة الحصرية لإجراء عمليات تفتيش خاصة.

وباب توقيع المعاهدة مفتوح أمام كل الدول المستقلة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وبموجب البروتوكول الإضافي الأول، تتعهّد الدول التي لها أراضٍ ضمن المنطقة (فرنسا، هولندا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة) بتطبيق قانون إخلاء هذه الأراضي من الأسلحة النووية العسكرية.

وبموجب البروتوكول الإضافي الثاني تتعهّد الدول النووية المعترف بها ـ الصين، فرنسا، روسيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة ـ باحترام قانون إخلاء أمريكا اللاتينيّة من الأسلحة النووية وعدم المساهمة في أعمال تنطوي على خرق للمعاهدة وعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد أطراف المعاهدة.

أطراف المعاهدة الأصلية (33): أنتيغوا وباربودا[1]، الأرجنتين[1]، جزر البهاما، باربادوس[1]، بليز[2]، بوليفيا، البرازيل[1]، تشيلي[1]، كولومبيا[1]، كوستاريكا[1]، كوبا[1]، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان[3]، الأكوادور، السلفادور[1]، غرينادا[4]، غواتيمالا[1]، غويانا[1]، هايتي، هندوراس، جامايكا[1]، المكسيك[1]، نيكاراغوا[3]، بنما[1]، باراغواي[1]، بيرو[1]، سانت كيتس ونيفيس[1]، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سورينام[1]، ترينيداد وتوباغو[1]، أوروغواي[1]، فنزويلا[1].

1 صدّقت على تعديلات أعوام 1990 و1991 و1992.

2 صدّقت على تعديلات عامَي 1990 و1992 فقط.

3 صدّقت على تعديلات عام 1992 فقط.

4 صدّقت على تعديلات عامَي 1991 و1992 فقط.

أطراف البروتوكول الإضافي الأول (4): فرنسا*، هولندا، المملكة المتحدة*، الولايات المتحدة*.

أطراف البروتوكول الإضافي الثاني (5): الصين*، فرنسا*، روسيا*، المملكة المتحدة*، الولايات المتحدة*.

* بتحفّظ و/أو إعلان.

النص الأصلي للمعاهدة: United Nations Treaty Series, vol. 634 (1968),<https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/Volume634/v634.pdf>.

النص المعدل للمعاهدة: Agency for the Prohibition of Nuclear Weapons in Latin America and the Caribbean, S/Inf. 652 Rev. 3, 29 Jan. 2002, <http://www.opanal.org/wp-content/uploads/2015/08/Treaty_Tlatelolco.pdf>.

معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ (معاهدة راروتونغا)

فُتح باب التوقيع في راروتونغا في 6 آب/أغسطس 1985؛ أصبحت نافذة في 11 كانون الأول/ديسمبر 1986؛ الجهة الوديعة: أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ.

حُدّدت منطقة جنوب المحيط الهادئ الخالية من الأسلحة النووية بأنها تلك الواقعة بين منطقة تطبيق معاهدة تلاتيلوكو في الشرق والساحل الغربي لأستراليا والحدّ الغربي لبابوا غينيا الجديدة، وبين منطقة تطبيق معاهدة المنطقة القطبية الجنوبية في الجنوب وخط الاستواء، تقريباً، في الشمال.

تحظر المعاهدة صنع أي جهاز نووي متفجّر أو حيازته بطرق أخرى، فضلاً عن امتلاك مثل هذا الجهاز أو السيطرة عليه من قبل الأطراف في أي مكان داخل المنطقة الموصوفة في مرفق أو خارجها. وتتعهّد الأطراف أيضاً بعدم توريد المواد أو المعدات النووية إلا إذا كانت خاضعة لضمانات الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة ومنع وضع أي جهاز نووي متفجّر على أراضيها فضلاً عن اختباره، وتتعهّد بعدم إلقاء وبمنع إلقاء النفايات المشعّة وغيرها من المواد المشعة في البحر في أي مكان ضمن المنطقة. ويحتفظ كل طرف بحريّته في السماح بزيارات السفن والطائرات الأجنبيّة وعبورها.

المعاهدة مفتوحة أمام توقيع أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ.

بموجب **البروتوكول الأول**، تتعهّد فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بتطبيق محظورات المعاهدة المتعلّقة بصنع الأجهزة النووية المتفجّرة ووضعها واختبارها في الأراضي المسؤولة عنها دولياً والواقعة ضمن المنطقة.

وبموجب **البروتوكول الثاني**، تتعهّد الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بعدم استخدام أو التهديد باستخدام جهاز نووي متفجّر ضد الأطراف في المعاهدة أو ضد أي إقليم ضمن المنطقة التي يتولى طرف في البروتوكول الأول المسؤولية عنها دولياً.

وبموجب **البروتوكول الثالث** تتعهّد الصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وروسيا بعدم اختبار أي جهاز نووي متفجّر في أي مكان ضمن المنطقة.

الأطراف (13): أستراليا، جزر كوك، فيجي، كيريباتي، ناورو، نيوزيلندا، نيوي، بابوا غينيا الجديدة، ساموا، جزر سليمان، تونغا، توفالو، فانواتو.

الأطراف في البروتوكول الأول (2): فرنسا، المملكة المتحدة؛ **وقّعت لكن لم تصدّق (1)**: الولايات المتحدة.

الأطراف في البروتوكول الثاني (4): الصين، فرنسا*، روسيا، المملكة المتحدة*؛ **وقّعت لكن لم تصدّق (1)**: الولايات المتحدة.

الأطراف في البروتوكول الثالث (4): الصين، فرنسا، روسيا، المملكة المتحدة؛ **وقّعت لكن لم تصدّق (1)**: الولايات المتحدة.

* بتحفّظ و/أو إعلان.

نص المعاهدة، Pacific Islands Forum Secretariat, <http://www.forumsec.org/wp-content/uploads/2018/02/South-Pacific-Nuclear-Zone-Treaty-Raratonga-Treaty-1.pdf>.

معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا

وقِّعت المعاهدة الأصلية 16 دولة عضواً في حلف الناتو و6 دول أعضاء في حلف وارسو في باريس في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1990؛ أصبحت نافذة في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 1992، الجهة الوديعة: الحكومة الهولندية.

تحدّد المعاهدة سقوفاً لخمس فئات من التجهيزات المحدودة بموجب معاهدة ـ دبابات القتال، ومركبات القتال المدرّعة، والمدفعية من عيار 100 ملم على الأقل، والطائرات القتالية، والمروحيّات الهجومية ـ في منطقة تمتد من المحيط الأطلسي إلى جبال الأورال (منطقة الأطلسي ـ الأورال).

تم التفاوض مع الدول الأعضاء في منظمة معاهدة وارسو وحلف الناتو وتوقيع المعاهدة ضمن إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (أصبح منظمة الأمن والتعاون في أوروبا منذ سنة 1995).

وقد أدخل **اتفاق طشقند لعام 1992**، الذي اعتمدته الجمهوريات السوفياتية السابقة (باستثناء إستونيا ولاتفيا وليتوانيا) التي لديها أراضٍ ضمن منطقة الأطلسيّ ـ الأورال، وأدخلت **وثيقة أوسلو لعام 1992** (الوثيقة النهائية للمؤتمر الاستثنائي للدول الأطراف في معاهدة القوّات المسلّحة التقليديّة في أوروبا) تعديلات على المعاهدة اقتضاها نشوء دول جديدة بعد تفكّك الاتحاد السوفياتي.

الأطراف (30): أرمينيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، بلجيكا[2]، بلغاريا[2]، كندا[2]، جمهورية التشيك[2]، الدنمارك[2]، فرنسا، جورجيا، ألمانيا[2]، اليونان، هنغاريا[2]، أيسلندا[2]، إيطاليا[2]، كازاخستان، لوكسمبورغ[2]، مولدوفا[2]، هولندا[2]، النرويج، بولندا، البرتغال[2]، رومانيا، روسيا[1]، سلوفاكيا[2]، إسبانيا، تركيا[2]، المملكة المتحدة[2]، أوكرانيا، الولايات المتحدة[2].

(1) في 14 تموز/يوليو 2007 أعلنت روسيا نيتها تعليق المشاركة في المعاهدة والوثائق والاتفاقيات المرفقة بها، وأصبح ذلك نافذاً في 12 كانون الأول/ديسمبر 2007. وفي آذار/مارس 2015، أعلنت روسيا أنها اتخذت قراراً بوقف المشاركة تماماً في المعاهدة.

(2) في تشرين الثاني/نوفمبر ـ كانون الأول/ديسمبر 2011، أبلغت هذه البلدان الجهة الوديعة أنها ستتوقّف عن أداء التزاماتها بموجب المعاهدة في ما يتعلّق بروسيا.

وقد اعتمد مؤتمر الاستعراض الأول لمعاهدة القوات المسلحة التقليديّة في أوروبا **وثيقة المجنبة لعام 1996**، التي أعادت تنظيم المناطق الجانبية جغرافياً وعددياً، الأمر الذي سمح لروسيا وأوكرانيا بنشر المزيد من التجهيزات المحدودة بموجب المعاهدة.

النص الأصلي للمعاهدة (1990): Dutch Ministry of Foreign Affairs, <https://treatydatabase.overheid.nl/en/Verdrag/Details/004285/004285_Gewaarmerkt_0.pdf>.

نص المعاهدة الموحّد (1993): Dutch Ministry of Foreign Affairs, <http://wetten.overheid.nl/BWBV0002009/>.

نص وثيقة المجنبة: Organization for Security and Co-operation in Europe, <http://www.osce.org/library/14099?download=true>, annex A.

البيان الختامي للمفاوضات المتعلقة بتعداد أفراد القوات المسلحة التقليدية بأوروبا (اتفاق CFE-1A)

وقّعه الأطراف في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا في هلسنكي في 10 تموز/يوليو 1992؛ أصبح نافذاً بالتزامن مع معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، الجهة الوديعة: الحكومة الهولندية.

يحدد الاتفاق الملزم سياسياً سقوفاً لعدد الأفراد في القوات المسلحة التقليدية المتمركزة في قواعد برّية للأطراف داخل منطقة الأطلسي إلى الأورال.

نص الاتفاق: Organization for Security and Co-operation in Europe, <http://www.osce.org/library/14093?download=true>.

الاتفاق المتعلق بتعديل معاهدة القوات المسلحة التقليدية بأوروبا

وقّعه الأطراف في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في هلسنكي في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1999، ولم يصبح نافذاً. الجهة الوديعة: الحكومة الهولندية.

بعد حلّ حلف وارسو وانضمام بعض أعضائه السابقين إلى حلف الناتو، يحل هذا الاتفاق محل التوازن العسكري بين كتلة وأخرى في معاهدة القوّات المسلّحة التقليديّة في أوروبا بحدود قصوى لمقتنيات كل دولة من التجهيزات المحدودة بموجب المعاهدة، وينصّ على هيكلية جديدة للقيود، وآليات جديدة للمرونة العسكرية، وحدود فرعية للمجنبة، وتعزيز الشفافية. وسيفتح نظام القوات المسلّحة التقليدية في أوروبا أمام سائر الدول الأوروبية الأخرى. وسيصبح نافذاً عندما يصدق عليه كل الموقعين.

وتحتوي الوثيقة الختامية لمؤتمر الدول الأطراف لمعاهدة القوات المسلّحة التقليدية في أوروبا لعام 1999، مع مرفقاتها، على ترتيبات ملزمة سياسياً في ما يتعلق بجورجيا ومولدوفا وأوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، وانسحابات القوات المسلحة من الأراضي الأجنبية (المعروفة بالتزامات إسطنبول) وقد جعل العديد من الموقّعين على اتفاقية التعديل تصديقهم متوقّفاً على تنفيذ هذه الالتزامات السياسية.

تصديقات مودعة (3): روسيا البيضاء، كازاخستان، روسيا*[1].

* بتحفظّ و/أو مع إعلان.

1 أعلنت روسيا في 14 تموز/يوليو 2007عن عزمها تعليق مشاركتها في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا والوثائق والاتفاقيات المرفقة بها، وأصبح ذلك نافذاً في 12 كانون الأول/ديسمبر 2007. وفي آذار/مارس 2015، أعلنت روسيا أنها اتخذت قراراً بوقف المشاركة تماماً في المعاهدة.

ملاحظة: صدّقت أوكرانيا على اتفاق تعديل معاهدة القوات المسلّحة التقليدية في أوروبا لعام 1999 لكنها لم تودع صكوكها لدى الجهة الوديعة.

نص الاتفاقية: Dutch Ministry of Foreign Affairs, <https://treatydatabase.overheid.nl/en/Verdrag/Details/009241/009241_Gewaarmerkt_0.pdf>.

نص المعاهدة المعدّلة بموجب اتفاق سنة 1999: *SIPRI Yearbook 2000*, pp. 627-42.

نص الوثيقة الختامية: Organization for Security and Co-operation in Europe, <http://www.osce.org/library/14114>.

معاهدة الأجواء المفتوحة

فُتح باب توقيعها في هلسنكي في 24 آذار/مارس 1992؛ أصبحت نافذة في 1 كانون الثاني/يناير 2002؛ الجهتان الوديعتان: الحكومتان الكندية والهنغارية.

تلزم المعاهدة الأطراف بفتح أراضيها أمام طلعات مسح جوية غير مسلّحة بموجب إشعار قصير. وتمتدّ منطقة التطبيق من فانكوفر (كندا)، إلى فلاديفوستوك (روسيا) شرقاً.

تم التفاوض على المعاهدة بين الدول الأعضاء في حلف وارسو وحلف الناتو. وتستطيع أي دولة التقدّم للانضمام إلى المعاهدة اعتباراً من 1 تموز/يوليو 2002.

الأطراف (34): روسيا البيضاء، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، جمهورية التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة.

وقعت لكن لم تصدّق (1): قيرغيزستان.

نص المعاهدة: Canada Treaty Information, <http://www.treaty-accord.gc.ca/text-texte.aspx?id=102747>.

معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك)

وقّعتها الدول العشر الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) في بانكوك في 15 كانون الأول/ديسمبر 1995؛ أصبحت نافذة في 27 آذار/مارس 1997؛ الجهة الوديعة: الحكومة التايلندية.

تشمل منطقة جنوب شرق آسيا الخالية من الأسلحة النووية الأراضي والرفوف القارية والمناطق الاقتصادية الحصرية للدول الأطراف. وتحظر المعاهدة تطوير أو صنع أو حيازة أسلحة نووية داخل أو خارج نطاق المنطقة فضلاً عن وضع أسلحة نووية في المنطقة أو نقلها عبرها. ويجوز لكل دولة طرف أن تقرّر بنفسها ما إذا كانت ستسمح بزيارات السفن والطائرات الأجنبية وعبورها. وتتعهّد الأطراف بعدم إلقاء أي مواد أو نفايات مشعة في البحر أو إطلاقها في الغلاف الجوي ضمن المنطقة أو التخلّص من المواد المشعة على اليابسة. وينبغي للأطراف عقد اتفاقية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق ضمانات شاملة على أنشطتها النووية السلمية.

المعاهدة مفتوحة للتوقيع أمام كل دول جنوب شرق آسيا.

وبموجب **بروتوكول** للمعاهدة يتعيّن على الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة أن تتعهّد بعدم استخدام أسلحة نووية أو التهديد باستخدامها ضد أي دولة طرف في المعاهدة. ينبغي أيضاً أن تتعهد بعدم استخدام الأسلحة النووية ضمن منطقة جنوب شرق آسيا الخالية من أسلحة نووية. ويصبح البروتوكول نافذاً بالنسبة إلى كل دولة طرف عند إيداعها صك التصديق.

الأطراف (10): بروناي دار السلام، كمبوديا، إندونيسيا، لاوس، ماليزيا، ميانمار، الفيليبين، سنغافورة، تايلند، فيتنام.

البروتوكول: لا يوجد موقّعون، ولا أطراف.

نص المعاهدة والبروتوكول: ASEAN Secretariat, <http://asean.org/?static_post=treaty-on-the-southeast-asia-nuclear-weapon-free-zone>.

معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندابا)

فُتح باب توقيعها في القاهرة في 11 نيسان/أبريل 1996؛ أصبحت نافذة في 15 تموز/يوليو 2009؛ الجهة الوديعة: الأمين العام للاتحاد الأفريقي.

تشمل المنطقة الأفريقية الخالية من الأسلحة النووية بّر قارّة أفريقيا، والدول الجزرية الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، وكل الجزر التي يعتبرها الاتحاد الأفريقي جزءاً من أفريقيا.

تحظر المعاهدة إجراء الأبحاث في الأجهزة النووية المتفجّرة وتطويرها وصنعها وحيازتها واختبار أو تركيز أي جهاز نووي متفجّر. ويحتفظ كل طرف بحريّته في السماح بزيارات السفن والطائرات الأجنبية وعبورها. وتحظر المعاهدة أيضاً أي هجوم على منشآت نووية. وتتعهّد الأطراف بعدم إلقاء النفايات المشعة والمواد المشعة الأخرى أو السماح بإلقائها في أي مكان داخل المنطقة. وعلى الأطراف عقد اتفاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تطبيق ضمانات شاملة على أنشطتها النووية السلمية.

والمعاهدة مفتوحة للتوقيع أمام كل دول أفريقيا.

بموجب **البروتوكول الأول** يتعيّن على الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة التعهّد بعدم استخدام أي جهاز نووي متفجّر ضد أطراف المعاهدة أو التهديد باستخدامه.

وبموجب **البروتوكول الثاني** يتعيّن على الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة التعهّد بعدم اختبار الأجهزة النووية المتفجّرة في أي مكان ضمن المنطقة.

وبموجب **البروتوكول الثالث** تتعهّد فرنسا وإسبانيا باحترام أحكام المعاهدة المتعلّقة بهذه الأراضي ضمن الأراضي المسؤولة عنها دولياً.

الأطراف (41): الجزائر، أنغولا، بنين، بتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، تشاد، جزر القمر، جمهورية الكونغو، ساحل العاج، غينيا الاستوائية، إثيوبيا، الغابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا ـ بيساو، كينيا، ليسوتو، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية (الصحراء الغربية)، سيشيل، السنغال، جنوب أفريقيا، سوازيلند، تنزانيا، توغو، تونس، زامبيا، زيمبابوي.

وقَّعت لكن لم تصدّق (13): الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، مصر، إريتريا، ليبيريا، المغرب، ساو تومي وبرنسيبي، سيراليون، الصومال، السودان، أوغندا.

البروتوكول الأول، التصديقات المودعة (4): الصين، فرنسا*، روسيا*، المملكة المتحدة*؛ **وقعت لكن لم تصدق (1):** الولايات المتحدة*.

البروتوكول الثاني، التصديقات المودعة (4): الصين، فرنسا، روسيا*، المملكة المتحدة*؛ **وقعت لكن لم تصدّق (1):** الولايات المتحدة*.

البروتوكول الثالث، التصديقات المودعة (1): فرنسا*.

* بتحفّظ و/أو إعلان

نص المعاهدة: African Union, <http://au.int/sites/default/files/treaties/7777-treaty-0018_-_the_african_nuclear-weapon-free_zone_treaty_the_treaty_of_pelindaba_e.pdf>.

اتفاق الحدّ من الأسلحة دون الإقليمي (اتفاق فلورنسا)

اعتمده 5 أطراف أصليين في فلورنسا وأصبح نافذاً في 14 حزيران/يونيو 1996

تم التفاوض على الاتفاق برعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفقاً للولاية في المادة الرابعة من المرفق 1 ـ ب لاتفاق الإطار العام لعام 1995 للسلام في البوسنة والهرسك (اتفاقية دايتون). وهو يضع سقوفاً عددية لأسلحة الأطراف المتحاربة سابقاً. وقد أدرجت خمس فئات من الأسلحة التقليدية الثقيلة: دبابات القتال، وعربات القتال المدرعة، والمدفعية الثقيلة (75 ملم وما فوق)، والطائرات القتالية، والمروحيّات الهجومية. وأُنجزت إجراءات التقليص في 31 تشرين الأول/أكتوبر 1997. وبحلول ذلك التاريخ كان قد دمّر 6580 قطعة سلاح، أو 46 بالمئة من حيازات ما قبل حزيران/يونيو 1996. وبحلول 1 كانون الثاني/يناير 2010، تم طوعاً تدمير 2650 قطعة سلاح أخرى.

يتولّى ممثل رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجموعة الاتصال (فرنسا وألمانيا وإيطاليا، وروسيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) مدعومة بالدول الأخرى الأعضاء في المنظمة، مراقبة تنفيذ الاتفاق والمساعدة على ذلك. وبموجب خطة عمل من مرحلتين اتفق عليها في تشرين الثاني/نوفمبر 2009، ستنقل المسؤولية عن تنفيذ الاتفاق إلى الأطراف في 5 كانون الأول/ديسمبر 2014، عقب توقيع مجموعة من التعديلات على الاتفاق.

الأطراف (4): البوسنة والهرسك، كرواتيا، الجبل الأسود، صربيا.

نص الاتفاق: Croatian Ministry of Defence, <https://web.archive.org/web/20120303180926/http://arhiva.morh.hr/hvs/SPORAZUMI/tekstovi/SSKN-engleski.pdf>

اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة التصنيع غير المشروع والتهريب المحظور للأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة

فُتح باب التوقيع للدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية في واشنطن، دي سي، في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 1997؛ أصبحت نافذة في 1 تموز/يوليو 1998؛ الجهة الوديعة: الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية.

تهدف الاتفاقية إلى منع التصنيع غير المشروع والتهريب المحظور للأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة ومكافحتها والقضاء عليها، وتعزيز وتسهيل التعاون وتبادل المعلومات والخبرات بين الأطراف.

الأطراف (31): أنتيغوا وباربودا، الأرجنتين*، جزر البهاما، بربادوس، بليز، بوليفيا، البرازيل، تشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، غرينادا، غواتيمالا، غويانا، هايتي، هندوراس، المكسيك، نيكاراغوا، بنما، باراغواي، بيرو، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وغرينادين، سورينام، ترينيداد وتوباغو، أوروغواي، فنزويلا.

* بتحفظ.

وقعت لكن لم تصدق (3): كندا، جامايكا، الولايات المتحدة.

نص الاتفاقية: OAS, <http://www.oas.org/en/sla/dil/inter_american_treaties_A-63_illicit_manufacturing_trafficking_firearms_ammunition_explosives.asp>.

اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الشفافية في حيازة الأسلحة التقليدية

فُتح باب التوقيع للدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية في غواتيمالا سيتي في 7 حزيران/يونيو 1999؛ أصبحت نافذة في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2002؛ الجهة الوديعة: الأمانة العامّة لمنظمة الدول الأمريكية.

تهدف هذه الاتفاقية إلى المساهمة على وجه أكمل في الانفتاح والشفافية الإقليميّة في حيازة الأسلحة التقليدية عن طريق تبادل المعلومات بشأن مثل هذه الحيازة، بغية تعزيز الثقة بين الدول في الأمريكات.

الأطراف (17): الأرجنتين، بربادوس، البرازيل، كندا، تشيلي، كوستاريكا، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، غواتيمالا، المكسيك، نيكارغوا، بنما، باراغواي، بيرو، أوروغواي، فنزويلا.

وقعت لكن لم تصدق (6): بوليفيا، كولومبيا، دومينيكا، هايتي، هندوراس، الولايات المتحدة.

نص الاتفاقية: OAS, <http://www.oas.org/en/sla/dil/inter_american_treaties_A-64_transparency_conventional_weapons_adquisitions.asp>.

البروتوكول المتعلق بمراقبة الأسلحة النارية والذخيرة وغيرها من المواد ذات الصلة في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

فُتح باب التوقيع للدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في بلانتير في 14 آب/أغسطس 2001؛ أصبح نافذاً في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2004؛ الجهة الوديعة الأمين التنفيذي لمنطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

يهدف البروتوكول إلى إدراج منع الصناعة غير المشروعة للأسلحة النارية والذخائر والمواد الأخرى ذات الصلة ومكافحتها والقضاء عليها، ومنع تراكمها المفرط والمزعزع للاستقرار، والاتجار بها، وحيازتها، واستخدامها في المنطقة.

الأطراف (11): بتسوانا، ليسوتو، ملاوي، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، جنوب أفريقيا، سوازيلند، تنزانيا، زامبيا، زيمبابوي.

وقّعت لكن لم تصدّق (2*): جمهورية الكونغو الديمقراطية، سيشيل**.

* ثمة ثلاث دول أعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، أنغولا وجزر القمر ومدغشقر، لم توقّع البروتوكول ولم تصدّق عليه.

** وقعت سيشيل البروتوكول في سنة 2001، لكنها لم تصدّق عليه قبل أن تنسحب من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في سنة 2004. وعادت للانضمام إليها في سنة 2008.

نص البروتوكول: SADC, <http://www.sadc.int/files/8613/5292/8361/Protocol_on_the_Control_of_Firearms_Ammunition2001.pdf>.

بروتوكول نيروبي لمنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي ومراقبتها والحدّ منها

وقّعته الدول العشر الأعضاء في أمانة نيروبي المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وسيشل في نيروبي في 21 نيسان/أبريل 2004؛ أصبح نافذاً في 5 أيار/مايو 2006؛ الجهة الوديعة المركز الإقليمي

المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المجاورة (RECSA).

تشمل أهداف البروتوكول منع التصنيع غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليها والاتجار بها وحيازتها واستخدامها في المنطقة دون الإقليمية. ويشرف على تنفيذه المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المجاورة.

الأطراف (9): بوروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، رواندا، السودان، أوغندا.

وقعت لكنها لم تصدّق (6): جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو، سيشيل، الصومال، جنوب السودان، تنزانيا.

نص البروتوكول: RECSA, <https://web.archive.org/web/20140721014017/http://www.recsasec.org/publications/Nairobi_Protocal.pdf>.

اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الأسلحة الصغيرة، والأسلحة الخفيفة، وذخائرها والموادّ الأخرى ذات الصلة

اعتمدتها الدول الأعضاء الخمس عشرة في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا في 14 حزيران/يونيو 2006؛ أصبحت نافذة في 29 أيلول/سبتمبر 2009. الجهة الوديعة رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

تلزم الاتفاقية الأطراف بمنع ومحاربة التراكم المفرط والمخلّ بالاستقرار للأسلحة الصغيرة والخفيفة في الدول الخمس عشرة الأعضاء في الجماعة.

الأطراف (14): بنين، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، ساحل العاج، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، توغو.

وقعت لكن لم تصدّق (1): غامبيا.

نص الاتفاقية: ECOWAS Executive Secretariat, <http://documentation.ecowas.int/download/en/publications/ConventiononSmallArms.pdf>.

معاهدة إنشاء منطقة خالية من من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى (معاهدة سيميبلاتينسك)

وقّعتها الدول الخمس في آسيا الوسطى في سيميبلاتينسك في 8 أيلول/سبتمبر 2006، وأصبحت نافذة في 21 آذار/مارس 2009. الجهة الوديعة: حكومة قيرغيزستان.

تحدّد منطقة آسيا الوسطى الخالية من الأسلحة النووية بأراضي كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان. وتلزم الاتفاقية الأطراف بعدم إجراء بحوث على أي أسلحة نووية أو أجهزة تفجير نووية أخرى بأي وسيلة كانت، أو تطويرها أو تصنيعها، أو تخزينها، أو تملّكها بطريقة أخرى، أو السيطرة عليها.

وستتعهّد الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بموجب بروتوكول بعدم استخدام أجهزة متفجّرة نووية أو التهديد باستخدامها ضد الأطراف في المعاهدة.

الأطراف (5): كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، تركمانستان، أوزبكستان.

أطراف البروتوكول (4): الصين، فرنسا*، روسيا، المملكة المتحدة*؛ **وقّعت لكن لم تصدّق (1)**: الولايات المتحدة.

* بتحفّظ.

نص المعاهدة: United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/NoVolume/51633/Part/I-51633-080000028023b006.pdf>.

اتفاقية دول وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وذخائرها وجميع الأجزاء والمكوّنات التي يمكن استخدامها لصناعتها وإصلاحها وتجميعها (اتفاقية كينشاسا)

فتح باب التوقيع للدول العشر الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ورواندا في برازافيل في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2010؛ أصبحت نافذة في 8 آذار/مارس 2017؛ الجهة الوديعة الأمين العام للأمم المتحدة.

تهدف الاتفاقية إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغير والخفيفة في وسط أفريقيا (وهي أراضي الدول العشر الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ورواندا) وتهريبها ومكافحتها والقضاء عليها، وتعزيز مراقبة منطقة تصنيع الأسلحة الصغيرة والخفيفة وتجارتها ونقلها، ومكافحة العنف المسلّح وتخفيف المعاناة الإنسانية التي تتسبّب بها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة، وتعزيز التعاون والثقة بين الدول الأطراف.

الأطراف (7): أنغولا، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جمهورية الكونغو، الغابون، ساو تومي وبرنسيبي.

وقعت لكن لم تصدّق (4): بوروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، غينيا الاستوائية، رواندا.

نص الاتفاقية: United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/Treaties/2010/04/2010043001-12-PM/Ch_xxvi-7.pdf>.

وثيقة فيينا لعام 2011 الخاصة بتدابير بناء الثقة والأمن

اعتمدتها الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في فيينا في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2011؛ أصبحت نافذة في 1 كانون الأول/ديسمبر 2011.

تقوم وثيقة فيينا 2011 على وثيقة ستوكهولم 1986 الخاصّة بتدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في أوروبا ووثائق فيينا السابقة (1990، 1992، 1994، 1999). وقد نصّت وثيقة فيينا 1990 على تبادل المعلومات العسكرية، وتبادل الموازنات العسكرية، وإجراءات خفض المخاطر، وشبكة اتصالات، وتقييم سنويّ لتنفيذ تدابير بناء الثقة والأمن. وقد وسّعت وثيقتا فيينا لعامي 1992 و1994 مجال التطبيق وأدخلتا آليات ومعايير جديدة على الأنشطة العسكرية والتخطيط الدفاعي والاتصالات العسكرية. وقدّمت وثيقة فيينا لعام 1999 تدابير إقليمية تهدف إلى زيادة الشفافية والثقة في سياق ثنائي ومتعدّد الأطراف وإقليمي وأدخلت بعض التحسينات، ولا سيَّما في ما يتعلّق بالتدابير التقييديّة.

أدرجت وثيقة فيينا 2011 استعراضات مسائل مثل توقيت أنشطة التحقّق والبيانات العملية لأنواع الأسلحة ومنظومات المعدات الجديدة. وأقرّت أيضاً إجراء لتحديث وثيقة فيينا كل خمس سنوات لكن لم تتم إعادة الإصدار المقرّرة في عام 2016.

نص الوثيقة: Organization for Security and Co-operation in Europe, <http://www.osce.org/fsc/86597?download=true>.

III المعاهدات الثنائية

معاهدة الحد من أنظمة القذائف المضادة للقذائف البالستية

وقَّعتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في موسكو في 26 أيار/مايو 1972؛ أصبحت نافذة في 3 تشرين الأول/أكتوبر 1972؛ لم تعد نافذة ابتداء من 13 حزيران/يونيو 2002.

تعهّد الطرفان ـ روسيا والولايات المتحدة ـ بعدم بناء دفاعات وطنيّة مضادّة للهجوم بالقذائف البالستية والحدّ من تطوير ونشر دفاعات مسموح بها مضادة للقذائف الاستراتيجية. وحظرت المعاهدة على الطرفين تجهيز قذائف الدفاع الجوي أو الرادارات أو العربات القاذفة بالقدرة التقنية على مواجهة قذائف بالستية استراتيجية وعدم اختبارها في صيغة أنظمة قذائف استراتيجيّة مضادّة للقذائف البالستية. وأدخل **بروتوكول 1974** لمعاهدة الحدّ من القذائف المضادّة للقذائف البالستيّة قيوداً عددية أخرى على الدفاعات المضادّة للقذائف البالستية المسموح بها.

في سنة 1997 وقّعت روسيا البيضاء وكازاخستان وروسيا وأوكرانيا والولايات المتحدة مذكرة تفاهم تسمي روسيا البيضاء وكازاخستان وأوكرانيا أطرافاً في المعاهدة إلى جانب روسيا باعتبارها دولاً تخلف الاتحاد السوفياتي، ومجموعة من البيانات المتفق عليها التي تحدّد الخطّ الفاصل بين الدفاعات المضادة للقذائف الاستراتيجية (غير المسموح بها بموجب المعاهدة) والدفاعات المضادّة للقذائف غير الاستراتيجية أو قذائف الميدان (المسموح بها بموجب المعاهدة). وقد صدّقت روسيا على مجموعة اتفاقات سنة 1997 بشأن الدفاع المضاد للقذائف في نيسان/أبريل 2000، لكن لم تصبح نافذة بسبب عدم تصديق الولايات المتحدة عليها.

وفي 13 كانون الأول/ديسمبر 2001، أعلنت الولايات المتحدة انسحابها من معاهدة الحدّ من القذائف المضادّة للقذائف البالستيّة، وأصبح ذلك نافذاً في 13 حزيران/يونيو 2002.

نص المعاهدة والبروتوكول: *US Department of State*, <https://www.state.gov/t/avc/trty/101888.htm#protocolabm>.

معاهدة الحدّ من تجارب الأسلحة النووية تحت الأرض (معاهدة عتبة حظر التجارب)

وقَّعتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في موسكو في 3 تموز/يوليو 1974؛ أصبحت نافذة في 11 كانون الأول/ديسمبر 1990.

يتعهد الطرفان بعدم إجراء أي تجربة لسلاح نووي تحت الأرض تتعدى قوّته 150 كيلوطن. وفي سنة 1990، حل بروتوكول جديد محل بروتوكول التحقّق لعام 1974.

نص المعاهدة والبروتوكول: *United Nations Treaty Series*, vol. 1714 (1993), <https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/Volume1714/v1714.pdf>.

معاهدة التفجيرات النووية تحت الأرض لأغراض سلمية (معاهدة التفجيرات النووية السلمية)

وقَّعتها الولايات المتحدة وروسيا في واشنطن، دي سي، في 28 أيار/مايو 1976؛ أصبحت نافذة في 11 كانون الأول/ديسمبر 1990.

يتعهد الطرفان ـ روسيا والولايات المتحدة ـ بعدم إجراء أي تفجير نووي فردي تحت الأرض لأغراض سلمية تتعدّى قوتّه 150 كيلوطن أو أي مجموعة تفجيرات تتعدى حصيلتها مجتمعة 150 كيلوطن، وعدم إجراء أي مجموعة تفجيرات تتعدى حصيلتها مجتمعة 150 كيلوطن ما لم يمكن تحديد التفجيرات الإفرادية في المجموعة وقياسها وفقاً لإجراءات تحقّق متفق عليها. وفي عامة 1990، حلّ بروتوكول جديد محل بروتوكول التحقق لعام 1976.

نص المعاهدة والبروتوكول: *United Nations Treaty Series*, vol. 1714 (1993) <https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/Volume1714/v1714.pdf>.

معاهدة إزالة القذائف ذات المدى المتوسّط والمدى الأقصر

وقَّعتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في واشنطن، دي سي، في 8 كانون الأول/ديسمبر 1987؛ أصبحت نافذة في 1 حزيران/يونيو 1988.

تُلزم المعاهدة الطرفين ـ الولايات المتحدة وروسيا ـ بتدمير كل القذائف البالستية والجوّالة (كروز) ذات المدى المتراوح بين 500 و5500 كلم (المدى المتوسط، 1000 ـ 5500 كلم، والمدى الأقصر، 500 ـ 1000 كلم) وقواعد إطلاقها بحلول 1 حزيران/يونيو 1991. وقد تم التخلص من 2692 قذيفة بحلول 1 أيار/مايو 1991. وفي سنة 1994، جرى توسيع العضوية في المعاهدة لتشمل روسيا البيضاء وكازاخستان وأوكرانيا. وأجريت على مدى 10 سنين بعد 1 حزيران/يونيو 1991 عمليات تفتيش ميدانية للتحقّق من الامتثال. كما استمر استخدام أقمار المراقبة الاصطناعية في جمع البيانات بعد انتهاء عمليات التفتيش الميدانية في 31 أيار/مايو 2001.

في سنة 1994، وسّعت عضوية المعاهدة لتشمل روسيا البيضاء وكازاخستان وأوكرانيا.

نص المعاهدة: *United Nations Treaty Series*, vol. 1657 (1991) <https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/Volume1657/v1657.pdf>.

معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحدّ منها (ستارت 1)

وقَّعتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في 31 تموز/يوليو 1991؛ أصبحت نافذة في 5 كانون الأول/ديسمبر 1994؛ انتهت صلاحيتها في 5 كانون الأول/ديسمبر 2009.

ألزمت المعاهدة الطرفين الأصليين ـ الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ـ بإجراء خفض مرحليّ في قواتهما النووية الاستراتيجية الهجومية على امتداد فترة سبع سنين. وهي تضع حدوداً عددية لوسائط إطلاق الأسلحة النووية الاستراتيجية المنشورة ـ القذائف البالستية العابرة للقارات والقذائف البالستية التي تطلق من الغواصات والقاذفات الثقيلة ـ ولما تحمله من رؤوس نووية.

وفي بروتوكول تسهيل تنفيذ معاهدة ستارت (**بروتوكول لشبونة لعام 1992**)، الذي أصبح نافذاً في 5 كانون الأول/ديسمبر 1994، اضطلعت روسيا البيضاء وكازاخستان وأوكرانيا أيضاً بالتزامات الاتحاد السوفياتي السابق بموجب المعاهدة.

نص المعاهدة والبروتوكول: Department of State, <http://www.state.gov/t/avc/trty/146007.htm>.

معاهدة المزيد من خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحدّ منها (ستارت 2)

وقّعتها الولايات المتحدة وروسيا في موسكو في 3 كانون الثاني/يناير 1993؛ لم تصبح نافذة.

تلزم المعاهدة الطرفين بإزالة قذائفهما البالستية العابرة للقارات ذات المركبات العائدة المتعدّدة والمستقلّة التوجيه وبخفض عدد رؤوسها النووية الاستراتيجية المنشورة بحيث لا تزيد على 3000 ـ 3500 لدى كل طرف (مع إمكان نشر ما لا يتجاوز 1750 رأساً نووياً على قذائف بالستية تُطلق من الغواصات) بحلول 1 كانون الثاني/يناير 2003. وفي 26 أيلول/سبتمبر 1997 وقَّع الطرفان بروتوكولاً للمعاهدة يتيح تمديد فترة تنفيذ المعاهدة إلى نهاية سنة 2007.

صدّقت الدولتان الموقّعتان على معاهدة ستارت 2، لكن لم تتبادلا صكوك التصديق. لذا فإن المعاهدة لم تصبح نافذة. وفي 14 حزيران/يونيو 2002، أعلنت روسيا أنها لم تعد ملزمة بمعاهدة ستارت 2 رداً على نفاذ مفعول انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة القذائف المضادّة للقذائف البالستيّة في 13 حزيران/يونيو.

نص المعاهدة والبروتوكول: US Department of State, <http://www.state.gov/t/avc/trty/102887.htm>.

معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (معاهدة سورت، معاهدة موسكو)

وقّعتها الولايات المتحدة وروسيا في موسكو في 24 أيار/مايو 2002؛ أصبحت نافذة في 1 حزيران/يونيو 2003؛ لم تعد نافذة اعتباراً من 5 شباط/فبراير 2011.

تلزم المعاهدة الطرفين بخفض عدد الرؤوس النووية الاستراتيجية المنشورة تشغيلياً بحيث لا يتعدى عددها مجتمعة 1700 ـ 2200 رأس لدى كل طرف بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2012. حلت محلها اتفاقية ستارت الجديدة في 5 شباط/فبراير 2011.

نص المعاهدة: *United Nations Treaty Series*, vol. 2350 (2005) <https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/Volume2350/v2350.pdf>.

المعاهدة المتعلقة بالمزيد من خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحدّ منها (ستارت الجديدة، معاهدة براغ)

وقّعتها الولايات المتحدة وروسيا في براغ في 8 نيسان/أبريل 2010؛ أصبحت نافذة في 5 شباط/فبراير 2011.

تلزم المعاهدة الطرفين ـ روسيا والولايات المتحدة ـ بخفض عدد (أ) القذائف البالستية العابرة للقارات، والقذائف البالستية التي تطلق من الغواصات، والقاذفات الثقيلة إلى 700؛ (ب) الرؤوس الحربية في القذائف البالستية العابرة للقارات والقذائف البالستية التي تطلق من الغواصات والرؤوس الحربية المحسوبة للقاذفات الثقيلة المنتشرة إلى 1550؛ (ج) أجهزة إطلاق القذائف البالستية العابرة للقارات المنتشرة وغير المنتشرة وأجهزة إطلاق القذائف البالستية التي تطلق من الغواصات والقاذفات الثقيلة إلى 800. ويجب إنجاز الخفض بحلول 5 شباط/فبراير 2018. وستحل لجنة ثنائية المسائل المتعلقة بالالتزام وقضايا التنفيذ الأخرى. ويحتوي بروتوكول للمعاهدة على آليات التحقّق.

تلي المعاهدة ستارت 1 وتحل محل معاهدة سورت. وستبقى نافذة لمدة 10 سنين ما لم تحل محلها اتفاقية لاحقة.

نص المعاهدة والبروتوكول: US Department of State, <http://www.state.gov/t/avc/newstart/c44126.htm>.

الملحق (ب)

الهيئات الدولية للتعاون الأمني

يصف هذا الملحق المنظمات الدولية الرئيسية، والهيئات الحكومية الدولية، وهيئات تطبيق المعاهدات، وأنظمة مراقبة النقل التي تتضمن أهدافها تعزيز الأمن أو الاستقرار أو السلام أو تحديد الأسلحة. كما يدرج أعضاؤها أو المشاركون فيها لغاية 1 كانون الثاني/يناير 2018. تقسم الهيئات إلى ثلاث فئات: الهيئات ذات الاهتمام العالمي أو العضوية العالمية (**القسم الأول**)؛ الهيئات ذات الاهتمام الإقليمي أو العضوية الإقليمية (**القسم الثاني**)؛ وأنظمة ضوابط التجارة الاستراتيجية (**القسم الثالث**).

تدرج أولاً الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفي الهيئات التابعة لنظام الأمم المتحدة، تليها سائر المنظمات الأخرى وفقاً للتسلسل الألفبائي. وتجدر الإشارة إلى أن الأعضاء أو المشاركين في هذه المنظمات ليسوا جميعاً دولاً أعضاء في الأمم المتحدة. وتظهر الدول التي التحقت بالمنظمة أو شاركت فيها لأول مرة في عام 2016 بأحرف سوداء. وتقدّم عناوين المواقع الإلكترونية التي تضم معلومات عن كل منظمة إذا كانت متوافرة. وللاطلاع على اتفاقيات تحديد الأسلحة ونزع السلاح المذكورة هنا، انظر الملحق (أ).

I الهيئات ذات الاهتمام العالمي أو العضوية العالمية

الأمم المتحدة (UN)

تأسست الأمم المتحدة، وهي المنظمة الحكومية الدولية العالمية، في عام 1945 بعد اعتماد ميثاقها. ويقع مقرّها في نيويورك في الولايات المتحدة. تضم الأمم المتحدة ست هيئات رئيسة هي الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC)، ومجلس الوصاية (الذي عُلقت أعماله في عام 1994)، ومحكمة العدل الدولية (ICJ)، والأمانة العامة.

تضم الجمعية العامة ست لجان رئيسة. اللجنة **الأولى** (لجنة نزع السلاح والأمن الدولي) تتعامل مع نزع السلاح ومسائل الأمن الدولي ذات الصلة؛ وتتعامل اللجنة الرابعة (لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار) مع العديد من الموضوعات بما في ذلك إنهاء الاستعمار، واللاجئين الفلسطينيين وحقوق الإنسان، وحفظ السلام، والإجراءات المتعلقة بالألغام، والفضاء الخارجي، والإشعاع الذري، وجامعة السلام.

مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، وهو إدارة تابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، يحثّ على نزع السلاح النووي والبيولوجي والكيميائي والأسلحة التقليدية. وتضمّ الأمم المتحدة أيضاً عدداً كبيراً من الوكالات المتخصصة وغيرها من الهيئات المستقلة الأخرى.

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (193) وعام انتسابها:

إثيوبيا، 1945
أذربيجان، 1992
الأرجنتين، 1945
الأردن، 1955
أرمينيا، 1992
إريتريا، 1993
إسبانيا، 1955
أستراليا، 1945
إستونيا، 1991
إسرائيل، 1949
أفغانستان، 1946
الإكوادور، 1945
ألبانيا، 1955
ألمانيا، 1973
الإمارات العربيّة المتحدة، 1971
أنتيغوا وبربودا، 1981
أندورا، 1993
إندونيسيا، 1950
أنغولا، 1976
الأوروغواي، 1945
أوزبكستان، 1992
أوغندا، 1962
أوكرانيا، 1945
إيران، 1945
أيرلندا، 1955
أيسلندا، 1946
إيطاليا، 1955
بابوا ـ غينيا الجديدة، 1975
باراغواي، 1945
باكستان، 1947
بالاو، 1994
البحرين، 1971
البرازيل، 1945
بربادوس، 1966
البرتغال، 1955
بروناي دار السلام، 1984
بلجيكا، 1945
بلغاريا، 1955
بليز، 1981
بنغلادش، 1974
بنما، 1945
بنين، 1960
بوتان، 1971
بوتسوانا، 1966
بوركينا فاسو، 1960
بوروندي، 1962
البوسنة والهرسك، 1992
بولندا، 1945
بوليفيا، 1945
البيرو، 1945

تايلند، 1946
تركمانستان، 1992
تركيّا، 1945
ترينيداد وتوباغو، 1962
تشاد، 1960
تشيلي، 1945
تنزانيا، 1961
توغو، 1960
توفالو، 2000
تونس، 1956
تونغا، 1999
تيمور ليشتي، 2002
جامايكا، 1962
الجبل الأسود، 2006
الجزائر، 1962
جزر الباهاما، 1973
جزر سليمان، 1978
جزر القمر، 1975
جزر مارشال، 1991
جمهوريّة أفريقيا الوسطى، 1960
جمهوريّة التشيك، 1993
جمهوريّة الدومينيكان، 1945
جمهوريّة الكونغو، 1960
جمهوريّة الكونغو الديمقراطيّة، 1960
جمهوريّة كوريا الديمقراطيّة الشعبيّة (كوريا الشماليّة)، 1991
جمهوريّة كوريا (كوريا الجنوبيّة)، 1991
جمهوريّة لاو الديمقراطيّة الشعبيّة (لاوس)، 1955
جمهوريّة مقدونيا اليوغسلافيّة سابقاً، 1993
جنوب أفريقيا، 1945
جنوب السودان، 2011
جورجيا، 1992
جيبوتي، 1977
الدنمارك، 1945
دومينيكا، 1978
الرأس الأخضر، 1975
رواندا، 1962
روسيا، 1945
روسيا البيضاء، 1945
رومانيا، 1955
زامبيا، 1964
زيمبابوي، 1980
ساحل العاج، 1960
ساموا الغربيّة، 1976
سان مارينو، 1992
سانت فنسنت وجزر غرينادين، 1980
سانت كيتس ونيفيس، 1983
سانت لوسيا، 1979
ساو تومي وبرنسيبي، 1975
سريلانكا، 1955
السلفادور، 1945
سلوفاكيا، 1993
سلوفينيا، 1992
سنغافورة، 1965
السنغال، 1960
سوازيلند، 1968
السودان، 1956
سورية، 1945
سورينام، 1975
السويد، 1946
سويسرا، 2002
سيراليون، 1961
سيشيل، 1976
صربيا 2000
الصومال، 1960
الصين، 1945
طاجيكستان، 1992
العراق، 1945
عُمان، 1971
الغابون، 1960
غامبيا، 1965
غانا، 1957
غرينادا، 1974
غواتيمالا، 1945
غويانا، 1966

غينيا، 1958
غينيا الاستوائيّة، 1968
غينيا . بيساو، 1974
فانواتو، 1981
فرنسا، 1945
الفيليبين، 1945
فنزويلا، 1945
فنلندا، 1955
فيتنام، 1977
فيجي، 1970
قبرص، 1960
قطر، 1971
قيرغيزستان، 1992
كازاخستان، 1992
الكاميرون، 1960
كرواتيا، 1992
كمبوديا، 1955
كندا، 1945
كوبا، 1945
كوستاريكا، 1945
كولومبيا، 1945
الكويت، 1963
كيريباتي، 1999
كينيا، 1963
لاتفيا، 1991
لبنان، 1945
لوكسمبورغ، 1945
ليبيا، 1955
ليبيريا، 1945
ليتوانيا، 1991
ليختنشتاين، 1990
ليسوتو، 1966
مالديف، 1965
مالطا، 1964
مالي، 1960
ماليزيا، 1957
مدغشقر، 1960
مصر، 1945
المغرب، 1956
المكسيك، 1945
ملاوي، 1964
المملكة العربيّة السعوديّة، 1945
المملكة المتحدة، 1945
منغوليا، 1961
موريتانيا، 1961
موريشيوس، 1968
موزمبيق، 1975
مولدوفا، 1992
موناكو، 1993
ميانمار، 1948
ميكرونيزيا، 1991
ناميبيا، 1990
ناورو، 1999
النرويج، 1945
النمسا، 1955
نيبال، 1955
النيجر، 1960
نيجيريا، 1960
نيكاراغوا، 1945
نيوزيلندا، 1945
هايتي، 1945
الهند، 1945
هندوراس، 1945
هنغاريا، 1955
هولندا، 1945
الولايات المتحدة، 1945
اليابان، 1956
اليمن، 1947
اليونان، 1945

الموقع الإلكتروني: <http://www.un.org/>.

مجلس الأمن الدوليّ

يتولّى مجلس الأمن مسؤولية المحافظة على السلام والأمن الدوليين. وعلى كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الامتثال لقراراته. وهو يضمّ خمسة أعضاء دائمين، يستطيع أي منهم نقض قرارات المجلس، وعشرة أعضاء غير دائمين تنتخبهم الجمعية العامة للأمم المتحدة لمدة سنتين. الأعضاء الدائمون: الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

الأعضاء غير الدائمين (10): بوليفيا*، **ساحل العاج****، إثيوبيا*، **غينيا الاستوائية****، كازاخستان*، **الكويت****، هولندا***، **بيرو****، **بولندا****، السويد*

ملاحظة: كانت الولاية 2017 ـ 2018 المرة الأولى في أكثر من خمسة عقود التي يتفق فيها عضوان على اقتسام المدّة بينهما: شغلت إيطاليا العضوية في عام 2017 وهولندا في عام 2018.

* عضو في عام 2017 ـ 2018

** عضو في عام 2018 ـ 2019

*** عضو في عام 2018

الموقع الإلكتروني: <http://www.un.org/en/sc/>.

مؤتمر نزع السلاح (CD)

مؤتمر نزع السلاح هيئة متعدّدة الأطراف للتفاوض على تحديد الأسلحة يراد لها أن تكون المنتدى التفاوضي المتعدّد الأطراف الوحيد. وقد توسّع وأعيدت تسميته عدّة مرّات منذ عام 1960. وهو ليس هيئة تابعة للأمم المتحدة، لكنه يرفع تقاريره إلى الجمعية العامّة للأمم المتحدة. يوجد مقرّه في مدينة جنيف السويسريّة.

الدول الأعضاء (65): الجزائر، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بنغلادش، روسيا البيضاء، بلجيكا، البرازيل، بلغاريا، الكاميرون، كندا، تشيلي، الصين، كولومبيا، جمهوريّة الكونغو الديمقراطيّة، كوبا، الإكوادور، مصر، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، هنغاريا، الهند، إندونيسيا، إيران، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، كينيا، كوريا الشماليّة، كوريا الجنوبيّة، ماليزيا، المكسيك، منغوليا، المغرب، ميانمار، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، النرويج، باكستان، البيرو، بولندا، رومانيا، روسيا، السنغال، سلوفاكيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سريلانكا، السويد، سويسرا، سورية، تونس، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة، فنزويلا، فيتنام، زيمبابوي

الموقع الإلكتروني: <http://www.unog.ch/cd>.

الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّية (IAEA)

منظّمة حكوميّة دوليّة تعمل ضمن نظام الأمم المتحدة. وينصّ نظامها الأساسيّ الذي أصبح نافذاً في عام 1957 على تعزيز الاستخدامات السلميّة للطاقة الذريّة وضمان عدم استخدام الأنشطة النوويّة لأغراض عسكريّة. وبموجب معاهدة عدم الانتشار لعام 1968 ومعاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النوويّة، يتعيّن على الدول غير الحائزة أسلحة نوويّة قبول الضمانات التي وضعتها الوكالة لإظهار الوفاء بالتزاماتها بعدم صناعة الأسلحة النوويّة. يقع مقرّ الوكالة في مدينة فيينا النمساوية.

الأعضاء (169): أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلادش، بربادوس، روسيا البيضاء، بلجيكا، بليز، بنين، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروناي دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهوريّة أفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي، الصين، كولومبيا، جمهوريّة الكونغو الديمقراطيّة، جمهورية الكونغو، كوستاريكا، ساحل العاج، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهوريّة التشيك، الدنمارك، جيبوتي، دومينيكا، جمهوريّة الدومينيكان، الإكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غويانا، هايتي، الكرسي الرسولي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كوريا الجنوبيّة، الكويت، قيرغيزستان، لاوس، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا (جمهوريّة مقدونيا اليوغسلافيّة سابقاً)، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، مالي، مالطا، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزمبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، البيرو، الفيليبين، بولندا، البرتغال، قطر، رواندا، رومانيا، روسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، السعوديّة، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سريلانكا، السودان، سوازيلند، السويد، سويسرا، سورية، طاجيكستان، تنزانيا، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، **تركمانستان**، أوغندا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، دولة الإمارات العربيّة المتحدة، الأوروغواي، الولايات المتحدة، أوزبكستان، فنزويلا، فيتنام، اليمن، زامبيا، زيمبابوي.

ملاحظات: كانت كوريا الشمالية عضواً في الوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى حزيران/يونيو 1994. إضافة إلى الدول الواردة أعلاه، وافق المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على عضوية الرأس الأخضر، وجزر القمر، وغامبيا، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وتونغا. وستصبح العضوية نافذة عندما تودع الدول الصكوك القانونية اللازمة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الموقع الإلكتروني: <http://www.iaea.org/>.

محكمة العدل الدولية (ICJ)

أنشئت محكمة العدل الدولية في عام 1945 بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وهي الهيئة القضائية الرئيسة للأمم المتحدة. تضطلع المحكمة بتسوية النزاعات القانونية التي تقدّمها الدول، وتقدّم آراء استشارية بشأن المسائل القانونية التي تحيلها عليها هيئات الأمم المتحدة المأذون لها ووكالاتها المتخصصة. تتكوّن المحكمة من 15 قاضياً تنتخبهم الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن لولاية مدتها 9 سنين. يوجد مقرّها في مدينة لاهاي الهولندية.

الموقع الإلكتروني: <http://www.icj-cij.org/>.

اللجنة الاستشارية الثنائية (BCC)

اللجنة الاستشارية الثنائية منتدى أنشئ في عام 2010 بموجب المعاهدة الروسية ـ الأمريكية بشأن تدابير زيادة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحدّ منها (ستارت الجديدة، معاهدة براغ) لبحث القضايا المتعلقة بتنفيذ المعاهدة. وقد حلّت محل اللجنة المشتركة للامتثال والتفتيش التي أنشئت بموجب معاهدة ستارت لعام 1991. وعلى اللجنة الاجتماع مرتين في السنة في مدينة جنيف السويسرية ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك. ويتسم عملها بالسرية.

الموقع الإلكتروني: US Department of Defense, Under Secretary of Defense for Acquisition and Sustainment, <https://www.acq.osd.mil/tc/nst/NSTtoc.htm>.

الكومنولث

أنشئ في شكله الحالي في عام 1949، وهو منظمة من البلدان المتقدمة والنامية تهدف إلى تعزيز الديمقراطيّة وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة المستدامة داخل دولها الأعضاء وخارجها. توجد أمانتها في العاصمة البريطانية لندن.

الأعضاء (52): أنتيغوا وباربودا، أستراليا، جزر الباهاما، بنغلادش، بربادوس، بليز، بوتسوانا، بروناي دار السلام، الكاميرون، كندا، قبرص، دومينيكا، فيجي، غامبيا، غانا، غرينادا، غويانا، الهند، جامايكا، كينيا، كيريباتي، ليسوتو، ملاوي، ماليزيا، مالطا، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، ناورو، نيوزيلندا، نيجيريا، باكستان، بابوا ـ غينيا الجديدة، رواندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سريلانكا، سوازيلند، تنزانيا، تونغا، ترينيداد وتوباغو، توفالو، أوغندا، المملكة المتحدة، فانواتو، زامبيا.

ملاحظة: إضافة إلى الأعضاء الاثنين والخمسين لغاية 1 كانون الثاني/يناير 2018، انضمّت غامبيا ثانية إلى الكومنولث في 8 شباط/فبراير 2018،

الموقع الإلكتروني: <http://www.thecommonwealth.org/>.

منظّمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النوويّة (CTBTO)

تبدأ المنظمة عملها عندما تصبح معاهدة الحظر الشامل للتجارب النوويّة لسنة 1996 نافذة. وستقوم بحل مسائل الامتثال للمعاهدة وتؤدي دور منبر للتشاور والتعاون بين الدول الأطراف. وقد ألّفت لجنة تحضيرية للإعداد لأعمال المنظمة، وبخاصة إنشاء نظام الرصد الدولي الذي يتكوّن من محطات زلزالية وصوتية هيدرولية ومحطات دون صوتية ومحطات نويدات مشعّة يتم من خلالها نقل البيانات إلى مركز البيانات الدولي التابع لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النوويّة. يوجد مقرّها في العاصمة النمسوية فيينا.

الدول الموقعة على المعاهدة (183): انظر الملحق (أ).

الموقع الإلكتروني: <http://www.ctbto.org/>.

فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية

هيئة حكومية دولية لصنع السياسات تهدف إلى وضع معايير دولية وتطوير السياسات وتعزيزها على المستويين الوطني والدولي. وقد أنشأتها في عام 1989 مجموعة الدول السبع لتفحّص تدابير مكافحة تبييض الأموال وتطويرها. وسّعت ولايتها في عام 2001 لتشمل مساعي مكافحة تمويل الإرهاب، وفي عام 2008 أيضاً لتشمل تمويل المساعي الخاصة بانتشار أسلحة الدمار الشامل. وتوجد أمانتها في العاصمة الفرنسية باريس.

الأعضاء (37): الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بلجيكا، البرازيل، كندا، الصين، الدنمارك، المفوّضية الأوروبية، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، مجلس التعاون الخليجي، هونغ كونغ (الصين)، أيسلندا، الهند، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، لوكسمبورغ، ماليزيا، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، البرتغال، روسيا، سنغافورة، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

الموقع الإلكتروني: <http://www.fatf-gafi.org/>.

المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي

شراكة دولية للبلدان والمنظمات الدولية الملتزمة بتقوية القدرة على منع الإرهاب النووي، وكشفه، والردّ عليه. تعمل المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي لتحقيق هذا الهدف بإجراء أنشطة متعدّدة الأطراف لتقوية خطط البلدان الشريكة وسياساتها وإجراءاتها وقابليتها للعمل المشترك.

المشاركون (88): أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، روسيا البيضاء، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، الرأس الأخضر، كمبوديا، كندا، تشيلي، الصين، ساحل العاج، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، الهند، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كوريا الجنوبيّة، قيرغيزستان، لاتفيا، ليبيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغسلافيّة سابقاً)، مدغشقر، ماليزيا، مالطا، موريشيوس، المكسيك، الجبل الأسود، المغرب، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، النرويج، باكستان، بالاو، بنما، باراغواي، الفيليبين، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، السعودية، صربيا، سيشيل، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، سريلانكا، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، تركيا، تركمانستان، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة، أوزبكستان، فيتنام، زامبيا.

مراقبون رسميون (5): الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الاتحاد الأوروبي، منظمة الشرطة الجنائية الدولية (إنتربول)، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة، معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة.

الموقع الإلكتروني: <http://www.gicnt.org/>.

مجموعة الدول السبع (G7)

مجموعة البلدان الصناعيّة الكبرى السبعة التي تجتمع منذ سبعينيّات القرن العشرين بصورة غير رسميّة على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات. ويمثّل رئيسا المجلس الأوروبي والمفوّضية الأوروبية الاتحاد الأوروبي في اجتماعات القمّة.

بين عامَي 1997 و2013 كانت مجموعة الدول السبع وروسيا تجتمع في صيغة مجموعة الدول الثماني. وعقب قيام روسيا بضمّ القرم، قرّرت دول المجموعة في آذار/مارس الاجتماع من دون روسيا حتى إشعار آخر.

الأعضاء (7): كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

الموقع الإلكتروني: <https://g7.gc.ca/en/>.

الشراكة العالمية لمناهضة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل

أطلقت مجموعة الدول الثماني الشراكة العالمية في عام 2002 للتعامل مع مسائل عدم الانتشار، ونزع السلاح، ومكافحة الإرهاب، والأمان النووي. يجتمع أعضاء الشراكة العالمية بانتظام، بالتوافق مع تداول رئاسة مجموعة الدول السبع، وهدفها الرئيسي إطلاق مشروعات خاصة لمواجهة إساءة استعمال أسلحة ومواد الدمار الشامل وخفض المخاطر الكيميائية، والبيولوجية، والإشعاعية، والنووية. وقد مدّدت لأجل غير محدد في أيار/مايو 2011.

الأعضاء (32): أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، جمهورية التشيك، الدنمارك، الاتحاد الأوروبي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كوريا الجنوبية، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، الفيليبين، بولندا، البرتغال، روسيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، أوكرانيا.

ملاحظة: مع أن روسيا استُبعدت من مجموعة الدول الثماني، فإنها لم تطرد رسمياً من الشراكة العالمية، لكنها لم تُدعَ للمشاركة.

الموقع الإلكتروني: <http://www.gpwmd.com/>.

المحكمة الجنائية الدولية (ICC)

محكمة جنائية دولية مستقلة تتعامل مع القضايا المتعلقة بجرائم الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضدّ الإنسانية. يقع مقر المحكمة في لاهاي بهولندا.

أقرّ نظام المحكمة في روما في عام 1998 وأصبح نافذاً في 1 تموز/يوليو 2002. وتحدد التعديلات التي أدخلت على نظام روما الأساسي في عام 2010 جريمة العدوان وتوسّع الظروف التي يعتبر فيها استخدام الأسلحة الكيميائية جريمة حرب. وتوسّع التعديلات المعتمدة في عام 2017 تعريف جريمة الحرب لتشمل استخدام الأسلحة الجرثومية والبيولوجية والسمّية، والأسلحة التي تجرح بشظايا لا يمكن كشفها بالأشعة السينية، وأسلحة الليزر. وتطبّق هذه التعديلات على الدول التي صدقت عليها فحسب.

الأطراف في نظام روما (123): أفغانستان، ألبانيا، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بنغلادش، بلجيكا، بيليز، بنين، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، الرأس الأخضر، كمبوديا، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، كولومبيا، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، جزر كوك، كوستاريكا، ساحل العاج، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، جيبوتي، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غويانا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، الأردن، كينيا، كوريا الجنوبية، لاتفيا، ليسوتو، ليبيريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغسلافيّة سابقاً)، مدغشقر، ملاوي، المالديف، مالطا، مالي، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، مولدوفا، منغوليا، الجبل الأسود، ناميبيا، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، فلسطين، بنما، باراغواي، بيرو، الفيليبين، بولندا، البرتغال، رومانيا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سان فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سورينام، السويد، سويسرا، تنزانيا، تيمور ليشتي، طاجيكستان، تيمور ليشتي، ترينداد وتوباغو، تونس، أوغندا، المملكة المتحدة، الأوروغواي، فانواتو، فنزويلا، زامبيا.

الدول غير الأطراف التي قبلت ولاية محكمة العدل الدولية (1): أوكرانيا

ملاحظات: انسحبت بوروندي من المحكمة في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2017. أما غامبيا وجنوب أفريقيا اللتان أعلنتا في عام 2016 أنهما ستنسحبان، فقد ألغتا إعلانهما في عام 2017. وفي 17 آذار/مارس 2018، قدّمت الفيليبين إخطاراً مدته 12 شهراً بأنها ستنسحب من محكمة العدل الدولية.

الموقع الإلكتروني: <http://www.icc-cpi.int/>.

حركة عدم الانحياز (NAM)

أنشئت في عام 1961 بمثابة منبر للتشاور وتنسيق المواقف في الأمم المتحدة بشأن قضايا السياسة والاقتصاد وتحديد الأسلحة بين الدول غير المنحازة.

الأعضاء (120): أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، أذربيجان*، جزر البهاما، البحرين، بنغلادش، بربادوس، روسيا البيضاء، بليز، بنين، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، بروناي دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي، كولومبيا، جزر القمر، جمهوريّة الكونغو الديمقراطيّة، جمهورية الكونغو، ساحل العاج، كوبا، جيبوتي، دومينيكا، جمهوريّة الدومينيكان، الإكوادور، مصر، غينيا الاستوائيّة، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، الغابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا ـ بيساو، غويانا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران، العراق، جامايكا، الأردن، كينيا، كوريا الشماليّة، الكويت، لاوس، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، المالديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، منغوليا، المغرب، موزمبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عُمان، باكستان، فلسطين، بنما، بابوا ـ غينيا الجديدة، البيرو، الفيليبين، قطر، رواندا، سانت كيتس ونيفيز، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساو تومي وبرنسيب، السعوديّة، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، الصومال، جنوب أفريقيا، سريلانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، سورية، تنزانيا، تايلند، تيمور ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركمانستان، أوغندا، الإمارات العربيّة المتحدة، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا**، فيتنام، اليمن، زامبيا، زيمبابوي.

* الدولة التي تستضيف القمة في عام 2019.

** الدولة التي استضافت القمة في عام 2016.

الموقع الإلكتروني: <http://www.nambaku.org/>.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

أنشئت في عام 1961، وتسعى إلى تعزيز الرفاه الاقتصاديّ والاجتماعيّ عن طريق تنسيق السياسات بين الدول الأعضاء. يوجد مقرّها في العاصمة الفرنسية باريس.

الأعضاء (35): أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، تشيلي، جمهوريّة التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبيّة، لاتفيا، لوكسمبورغ، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

الموقع الإلكتروني: <http://www.oecd.org/>.

منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW)

تنفّذ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية اتفاقيّة الأسلحة الكيميائية لعام 1993. وتشرف المنظمة، التي يوجد مقرّها في مدينة لاهاي الهولنديّة، على تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية والبنية التحتية المرافقة، وتنفيذ نظام للتحقّق من عدم عودة ظهور مثل هذه الأسلحة، وتقديم المساعدة والحماية للدول الأطراف المهدّدة بمثل هذه الأسلحة، وتسهيل التعاون الدولي لتقوية الامتثال للاتفاقية والمشاركة فيه، وتعزيز الاستخدامات السلمية للكيمياء.

الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية (192): انظر الملحق (أ).

الموقع الإلكتروني: <http://www.opcw.org/>.

منظمة التعاون الإسلامي (OIC)

أنشأت الدول الإسلاميّة هذه المنظّمة (سابقاً منظمة المؤتمر الإسلامي) في عام 1969 لتعزيز التعاون بين الأعضاء ودعم السلام والأمن ونضال الشعب الفلسطينيّ وسائر الشعوب الإسلاميّة. توجد أمانتها في مدينة جدة السعوديّة.

الأعضاء (57): أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أذربيجان، البحرين، بنغلادش، بنين، بروناي دار السلام، بوركينا فاسو، الكاميرون، تشاد، جزر القمر، ساحل العاج، جيبوتي، مصر، الغابون، غامبيا، غينيا، غينيا ـ بيساو، غويانا، إندونيسيا، إيران، العراق، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، لبنان، ليبيا، ماليزيا، المالديف، مالي، موريتانيا، المغرب، موزمبيق، النيجر، نيجيريا، سلطة عُمان، باكستان، فلسطين، قطر، السعوديّة، السنغال، سيراليون، الصومال، السودان، سورينام، سورية، طاجيكستان، توغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، دولة الإمارات العربيّة المتحدة، أوزبكستان، اليمن.

الموقع الإلكتروني: <http://www.oic-oci.org/>.

لجنة التحقق الخاصة (SVC)

تأسست اللجنة بموجب معاهدة إزالة القذائف المتوسطة والأقصر مدى لعام 1987 لتكون بمثابة منتدى لحل المسائل المتعلقة بالامتثال واتخاذ التدابير الضرورية لتحسين فرص نجاح المعاهدة وفعاليتها. وقد اجتمعت اللجنة، التي لم تجتمع منذ عام 2000، في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، وثانية في كانون الأول/ديسمبر 2017.

الدول الأطراف في المعاهدة (5): انظر الملحق (أ).

II الهيئات ذات الاهتمام الإقليمي أو العضوية الإقليمية

الاتحاد الأفريقي (AU)

أنشئ الاتحاد الأفريقي رسمياً في عام 2001 وأطلق في عام 2002. حلّ محل منظّمة الوحدة الأفريقيّة التي أنشئت في عام 1963. عضويته مفتوحة أمام كل الدول الأفريقية. ويهدف الاتحاد الأفريقي إلى تعزيز الوحدة والأمن وحلّ النزاعات والديمقراطيّة وحقوق الإنسان والتكامل السياسي والاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا. تشمل أجهزته الرئيسة الجمعية العامة (المجلس الأعلى)، والمفوّضية (الأمانة العامة)، والبرلمان الأفريقي، ومجلس السلام والأمن. يوجد مقرّ الاتحاد الأفريقي في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا.

الأعضاء (55): الجزائر، أنغولا، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، الرأس الأخضر، جمهوريّة أفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، جمهوريّة الكونغو الديمقراطيّة، جمهوريّة الكونغو، ساحل العاج، جيبوتي، مصر، غينيا الاستوائيّة، إريتريا، إثيوبيا، الغابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا ـ بيساو، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، موريشيوس، **المغرب***، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، الصحراء الغربيّة (الجمهوريّة العربيّة الديمقراطيّة الصحراويّة)، ساو تومي وبرنسيبي، السنغال، سيشيل، سيراليون، الصومال، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، السودان، سوازيلند، تنزانيا، توغو، تونس، أوغندا، زامبيا، زيمبابوي.

* قُبلت المغرب في الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير 2017 بعد أن انسحبت من منظمة الوحدة الأفريقية في عام 1984.

الموقع الإلكتروني: <http://www.au.int/>.

مجلس السلام والأمن

هذا المجلس الذي يتكون من 15 عضواً هو الجهاز الدائم لاتخاذ القرار في الاتحاد الأفريقي لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها. وهو الركيزة الأساسية لهيكل السلام والأمن الأفريقي.

الأعضاء لولاية مدته 3 سنوات من 1 نيسان/أبريل 2016 ـ 31 آذار/مارس 2019 (5): جمهورية الكونغو، مصر، كينيا، نيجيريا، زامبيا.

الأعضاء لولاية مدتها سنتان من 1 نيسان/أبريل 2016 ـ 31 آذار/مارس 2018 (10): الجزائر، بوتسوانا، بوروندي، تشاد، النيجر، رواندا، سيراليون، جنوب أفريقيا، توغو، أوغندا.

الأعضاء لولاية مدتها سنتان من 1 نيسان/أبريل 2018 ـ 31 آذار/مارس 2020 (10): أنغولا، جيبوتي، غينيا الاستوائية، الغابون، ليبيريا، المغرب، رواندا، سيراليون، توغو، زيمبابوي.

منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (APEC)

تأسس منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ في عام 1989 لتعزيز النمو الاقتصادي والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويناقش هذا المنتدى على نحو متزايد منذ أواسط تسعينيات القرن الماضي الأمن والقضايا السياسية، بما في ذلك مكافحة الإرهاب، وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وأنظمة المراقبة الفعالة للنقل. يوجد مقره في سنغافورة.

الاقتصادات الأعضاء (21): أستراليا، بروناي دار السلام، كندا، تشيلي، الصين، هونغ كونغ، إندونيسيا، اليابان، كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، نيوزيلندا، بابوا غينيا الجديدة، البيرو، الفيليبين، روسيا، سنغافورة، تايوان، تايلند، الولايات المتحدة، فيتنام.

الموقع الإلكتروني: <http://www.apec.org/>.

رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان ASEAN)

أنشئت هذه الرابطة في عام 1967 لتعزيز التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة فضلاً عن السلام والأمن الإقليميّين في جنوب شرق آسيا. يوجد مقرّ الأمانة العامّة في العاصمة الإندونيسيّة جاكرتا.

الأعضاء (10): بروناي دار السلام، كمبوديا، إندونيسيا، لاوس، ماليزيا، ميانمار، الفيليبين، سنغافورة، تايلند، فيتنام.

الموقع الإلكتروني: <http://www.asean.org/>.

المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (ARF)

تأسس المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام 1994 لمعالجة القضايا الأمنية، والمساهمة في بناء الثقة والدبلوماسية الوقائية في منطقة آسيا والمحيد الهادئ.

المشاركون (27): الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، أستراليا، بنغلادش، كندا، الصين، الاتحاد الأوروبي، الهند، اليابان، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، منغوليا، نيوزيلندا، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، روسيا، سريلانكا، تيمور ليشتي، الولايات المتحدة.

الموقع الإلكتروني: <http://www.aseanregionalforum.asean.org/>.

آسيان زائد ثلاثة (APT)

بدأ التعاون في آسيان زائد ثلاثة في عام 1997 عقب الأزمة المالية الآسيوية، وتحوّل إلى مؤسسة رسمية في عام 1999. وهو يهدف إلى رعاية التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني والاستقرار المالي في أوساط المشاركين فيه.

المشاركون (13): الدول الأعضاء في آسيان بالإضافة إلى الصين واليابان وكوريا الجنوبية.

الموقع الإلكتروني: <http://www.asean.org/asean/external-relations/asean-3>.

قمة شرق آسيا (EAS)

بدأت قمة شرق آسيا في عام 2005 بمثابة منتدى إقليمي للحوار بشأن المسائل الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية بغية تعزيز السلم والاستقرار والازدهار الاقتصادي في شرق آسيا. وتعقد الاجتماعات السنوية بالترابط مع قمم آسيان.

المشاركون (18): الدول الأعضاء في آسيان، أستراليا، الصين، الهند، اليابان، كوريا الجنوبية، نيوزيلندا، روسيا، الولايات المتحدة.

الموقع الإلكتروني: <http://www.asean.org/asean/external-relations/east-asia-summit-eas/>.

منظمة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO)

أنشأ ستة من الموقّعين على معاهدة الأمن الجماعي لعام 1992 هذه المنظّمة رسمياً في عام 2002 ـ 2003. وهي ترمي إلى تعزيز التعاون بين أعضائها. ومن أهدافها الردّ بمزيد من الكفاءة على المشكلات الاستراتيجية في المنطقة مثل الإرهاب والاتجار بالمخدّرات. يوجد مقرها في العاصمة الروسية موسكو.

الأعضاء (6): أرمينيا، روسيا البيضاء، كازاخستان، قيرغيزستان، روسيا، طاجيكستان.

الموقع الإلكتروني: <http://www.odkb-csto.org/>.

رابطة الدول المستقلّة (CIS)

أنشئت في عام 1991 بمثابة إطار للتعاون المتعدّد الأطراف بين الجمهوريات السوفياتيّة السابقة. يوجد مقرّها في مينسك، عاصمة روسيا البيضاء.

الأعضاء (11): أرمينيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، كازاخستان، قيرغيزستان، مولدوفا، روسيا، طاجيكستان، تركمانستان*، أوكرانيا*، أوزبكستان.

لم تصدّق تركمانستان على ميثاق الرابطة لسنة 1993 لكنها تشارك في أنشطتها كعضو مشارك منذ عام 2005. ولم تصدّق أوكرانيا على الميثاق وهي عضو مشارك غير رسمي منذ عام 1993.

الموقع الإلكتروني: <http://www.cis.minsk.by/>.

الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (ECCAS)

تأسست الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في عام 1983 لتعزيز الحوار السياسي، وتشكيل اتحاد جمركي، ووضع سياسات مشتركة في منطقة وسط أفريقيا. كما تنسّق أنشطتها بموجب اتفاقية وسط أفريقيا لمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنعها وإصلاحها وتركيبها (اتفاقية كنشاسا). توجد الأمانة العامة للجماعة في ليبرفيل، عاصمة الغابون.

الأعضاء (11): أنغولا، بوروندي، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، غينيا الاستوائية، الغابون، رواندا، ساو تومي وبرنسيبي.

الموقع الإلكتروني: <http://www.ceeac-eccas.org/>.

المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا (CICA)

انطلق هذا المؤتمر في عام 1992 وأنشئ رسمياً في عام 1999 بمثابة منتدى لتعزيز التعاون الأمنيّ وتدابير بناء الثقة بين الدول الأعضاء. كما يشجّع التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. توجد أمانته العامة في أستانا، عاصمة كازاخستان.

الأعضاء (26): أفغانستان، أذربيجان، البحرين، بنغلادش، كمبوديا، الصين، مصر، الهند، العراق، إيران، إسرائيل، الأردن، كازاخستان، كوريا الجنوبية، قيرغيزستان، منغوليا، باكستان، فلسطين، قطر، روسيا، طاجيكستان، تايلند، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، أوزبكستان، فيتنام

الموقع الإلكتروني: <http://www.s-cica.org/>.

مجلس أوروبا (COE)

أنشئ في عام 1949، وفتح باب عضويته لكل الدول الأوروبية التي تقبل بمبدأ سيادة القانون وتضمن حقوق مواطنيها الإنسانية وحرّياتهم الأساسية. يوجد مقره في مدينة ستراسبورغ الفرنسية. من بين هيئاته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وبنك التنمية لمجلس أوروبا.

الأعضاء (47): ألبانيا، أندورا، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جمهوريّة التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليختنشتاين، لتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا (جمهوريّة مقدونيا اليوغسلافيّة السابقة)، مالطا، مولدوفا، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا

الموقع الإلكتروني: <http://www.coe.int/>.

مجلس دول بحر البلطيق (CBSS)

أنشئ في عام 1992 بمثابة منظّمة حكوميّة دوليّة إقليميّة للتعاون بين دول منطقة بحر البلطيق. توجد أمانته العامة في العاصمة السويديّة ستوكهولم.

الأعضاء (12): الدنمارك، إستونيا، المفوّضيّة الأوروبيّة، فنلندا، ألمانيا، أيسلندا، لاتفيا، ليتوانيا، النرويج، بولندا، روسيا، السويد.

الموقع الإلكتروني: <http://www.cbss.org/>.

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)

أنشئت في عام 1975 لتعزيز التجارة والتعاون والمساهمة في تنمية غرب أفريقيا. وفي عام 1981 اعتمدت بروتوكول المساعدة المتبادلة في الشؤون الدفاعيّة. توجد أمانتها التنفيذيّة في العاصمة النيجيريّة أبوجا.

الأعضاء (15): بنين، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، ساحل العاج، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا ـ بيساو، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، توغو.

الموقع الإلكتروني: <http://www.ecowas.int/>.

الاتحاد الأوروبي (EU)

منظّمة للدول الأوروبيّة التي تتعاون في مجالات واسعة منها سوق واحدة ينتقل فيها الناس والبضائع والخدمات ورأس المال بحرية، وعملة مشتركة لبعض الأعضاء، وسياسة خارجية وأمنية مشتركة. هيئاتها الرئيسة هي المجلس الأوروبي، ومجلس الاتحاد الأوروبي (يسمّى أيضاً مجلس الوزراء)، والمفوضية الأوروبية (الأمانة العامة)، والبرلمان الأوروبي، ومحكمة العدل الأوروبية. يقوم الممثّل الأعلى للاتحاد للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية بتنسيق السياسة الخارجية والأمنية المشتركة والسياسة الأمنية والدفاعية المشتركة بمساعدة الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية. يوجد المقرّ الرئيس للاتحاد الأوروبي في العاصمة البلجيكية بروكسل.

الأعضاء (28): النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مالطا، هولندا، بولندا، البرتغال، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، المملكة المتحدة*.

* في 29 آذار/مارس 2017 أبلغت المملكة المتحدة المجلس الأوروبي عن اعتزامها ترك الاتحاد الأوروبي في 29 آذار/مارس 2019 بتطبيق المادّة 50 من معاهدة الاتحاد الأوروبي.

الموقع الإلكتروني: <http://europa.eu/>.

الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (EAEC أو Euratom)

أنشئت بموجب معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبيّة للطاقة الذريّة لسنة 1957 (معاهدة يوراتوم) لتشجيع تطوير الطاقة النوويّة للأغراض السلميّة وإدارة نظام الضمانات الإقليميّ المتعدّد الأطراف الذي يشمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبيّ (بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية). وتضطلع وكالة يوراتوم للإمداد، ومقرّها لوكسمبورغ، بمهمة ضمان الإمداد المنتظم والمنصف للخامات، والموارد، والمواد الانشطارية الخاصة إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

الأعضاء (28): الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

الموقع الإلكتروني: <http://ec.europa.eu/euratom/>.

وكالة الدفاع الأوروبية (EDA)

وكالة تابعة للاتحاد الأوروبي، وتخضع لإدارة المجلس. تأسست في عام 2004 للمساعدة على تطوير القدرات الدفاعية الأوروبية، وتعزيز التعاون الأوروبي في الأسلحة، والعمل على إقامة قاعدة تكنولوجية وصناعية قوية للدفاع الأوروبي. يتولى المجلس التوجيهي للوكالة اتخاذ القرارات، ويتكوّن من وزراء الدفاع في الدول الأعضاء المشاركة والممثّل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية (بوصفه رئيساً للوكالة). يوجد مقر الوكالة في العاصمة البلجيكية بروكسل.

الدول الأعضاء المشاركة (27): النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مالطا، هولندا، بولندا، البرتغال، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، المملكة المتحدة.

الموقع الإلكتروني: <http://eda.europa.eu/>.

مجلس التعاون الخليجي (GCC)

يسمى رسمياً مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تأسس في عام 1981 لتعزيز التكامل الإقليمي في مجالات مثل الاقتصاد والمالية والتجارة والإدارة والتشريع، فضلاً عن رعاية التقدّم العلمي والتقني. يتعاون أعضاء المجلس أيضاً في مجالات السياسة الخارجية والمسائل العسكرية والأمنية. والمجلس الأعلى هو أعلى سلطة في مجلس التعاون. يوجد مقره في العاصمة السعودية الرياض.

الأعضاء (6): البحرين، الإمارات العربية المتحدة، عُمان، قطر، الكويت، السعودية.

الموقع الإلكتروني: <http://www.gcc-sg.org>.

الهيئة الحكوميّة الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد IGAD)

أنشئت إيغاد في عام 1996 لتوسيع التعاون الإقليمي وتعزيز السلام والاستقرار في القرن الأفريقي. وقد حلّت محل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية، التي أنشئت في عام 1986. توجد أمانتها العامة في جيبوتي.

الأعضاء (8): جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، الصومال، جنوب السودان، السودان، أوغندا.

الموقع الإلكتروني: <http://www.igad.org/>.

المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى (ICGLR)

أطلق المؤتمر في عام 2004، ويعمل على تعزيز السلام والأمن، والاستقرار السياسي والاجتماعي، والنمو والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وفي عام 2006 اعتمدت الدول الأعضاء ميثاق السلام والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى الذي أصبح نافذاً في عام 2008. توجد أمانته التنفيذية في العاصمة البوروندية بوجمبورا.

الأعضاء (12): أنغولا، بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كينيا، رواندا، جنوب السودان، السودان، تنزانيا، زامبيا.

الموقع الإلكتروني: <http://www.icglr.org/>.

جامعة الدول العربية

أنشئت جامعة الدول العربيّة في عام 1945 بغية توثيق أواصر الوحدة بين الدول العربيّة وتعزيز التعاون السياسيّ والاقتصاديّ. وقّع الأعضاء معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصاديّ في عام 1950. وفي عام 2015، أقرّت الجامعة العربية إنشاء قوة عسكرية مشتركة لحفظ السلام الإقليمي. يوجد المقرّ الدائم للجامعة في العاصمة المصرية القاهرة.

الأعضاء (22): الجزائر، البحرين، جزر القمر، جيبوتي، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، موريتانيا، المغرب، عُمان، فلسطين، قطر، السعوديّة، الصومال، السودان، سورية*، تونس، الإمارات العربيّة المتحدة، اليمن.

* علقت عضوية سورية في أنشطة الجامعة في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

الموقع الإلكتروني: <http://www.lasportal.org/>.

منظمة معاهدة شمال الأطلسي (حلف الناتو)

أنشئت بموجب معاهدة شمال الأطلسيّ لعام 1949 (معاهدة واشنطن) باعتبارها حلفاً عسكرياً غربياً. وتحدّد المادّة 5 في المعاهدة التزام الأعضاء بالردّ على أي هجوم مسلّح يتعرّض له أي طرف في المعاهدة. يوجد مقرّها في العاصمة البلجيكيّة بروكسل.

الأعضاء (29): ألبانيا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، جمهوريّة التشيك، الدنمارك، إستونيا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، الجبل الأسود، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

الموقع الإلكتروني: <http://www.nato.int/>.

مجلس الشراكة الأوروبيّة ـ الأطلسيّة (EAPC)

يجمع المجلس بين حلف الناتو وشركائه في الشراكة من أجل السلام باعتباره منتدى للتحاور والتشاور. وهو الإطار السياسي الإجمالي لبرنامج الشراكة من أجل السلام الثنائي.

الأعضاء (50): الدول الأعضاء في حلف الناتو، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، روسيا البيضاء، البوسنة والهرسك، كرواتيا، فنلندا، جورجيا، أيرلندا، كازاخستان، قيرغيزستان، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغسلافيّة سابقاً)، مالطا، مولدوفا، الجبل الأسود، روسيا، صربيا، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تركمانستان، أوكرانيا، أوزبكستان.

الموقع الإلكتروني: <http://www.nato.int/cps/en/natolive/topics_49276.htm>.

مبادرة إسطنبول للتعاون (ICI)

أنشئت المبادرة في عام 2004 وترمي إلى المساهمة في الأمن العالمي والإقليمي على المدى الطويل بعرض التعاون الأمني الثنائي العملي مع حلف الناتو على بلدان منطقة الشرق الأوسط الكبير.

المشاركون (32): الدول الأعضاء في حلف الناتو، البحرين، قطر، الكويت، الإمارات العربية المتحدة.
الموقع الإلكتروني: <http://www.nato.int/cps/en/natolive/topics_52956.htm>.

لجنة الناتو ـ جورجيا (NGC)

أنشئت في أيلول/سبتمبر 2008 بمنزلة منتدى للمشاورات السياسية والتعاون العملي لمساعدة جورجيا في تحقيق هدف العضوية في حلف الناتو.

المشاركون (30): الدول الأعضاء في حلف الناتو وجورجيا.
الموقع الإلكتروني: <http://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_50091.htm>.

مجلس حلف الناتو ـ روسيا (NRC)

أنشئ في عام 2002 بمنزلة آلية للتشاور وبناء الإجماع والتعاون واتخاذ القرارات والإجراءات بشأن المسائل الأمنية. يركّز على المجالات ذات الاهتمام المشترك المحدّدة في قانون تأسيس المجلس في عام 1997 بشأن العلاقات المتبادلة والتعاون الأمن والمجالات الجديدة، مثل مكافحة الإرهاب وإدارة الأزمات وعدم الانتشار.

المشاركون (30): الدول الأعضاء في حلف الناتو وروسيا.

ملاحظة: في نيسان/أبريل 2014، عقب التدخّل العسكري الروسي في أوكرانيا، علّق حلف الناتو كل التعاون العملي مع روسيا، بما في ذلك في مجلس حلف الناتو ـ روسيا، على الرغم من استمرار الاجتماعات على مستوى السفراء أو مستوى أعلى.

الموقع الإلكتروني: <http://www.nato-russia-council.info/>.

لجنة حلف الناتو ـ أوكرانيا (NUC)

أنشئت في عام 1997 من أجل التشاور في القضايا السياسية والأمنية، ولمنع الصراعات وحلها، وعدم الانتشار، وعمليات نقل الأسلحة ونقل التكنولوجيا، وغيرها من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

المشاركون (30): الدول الأعضاء في حلف الناتو وأوكرانيا
الموقع الإلكتروني: <http://www.nato.int/cps/en/natolive/topics_50319.htm>.

منظمة التعاون المشترك في مجال التسلّح (OCCAR)

أنشأت فرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة هذه المنظّمة في عام 1996 واتخذت صفة قانونية منذ عام 2001. تهدف إلى توفير ترتيبات تتسم بالفعالية والكفاءة لإدارة برامج تسلّح تعاونية معينة. يوجد مقرها في مدينة بون الألمانيّة.

الأعضاء (6): بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا، المملكة المتحدة.
المشاركون (7): فنلندا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، هولندا، بولندا، السويد، تركيا.
الموقع الإلكتروني: <http://www.occar.int/>.

وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (OPANAL)

أنشئت بموجب معاهدة تلاتيلولكو لسنة 1967 لحل مسائل الالتزام بالمعاهدة بالتعاون مع الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة. يوجد مقرها في العاصمة المكسيكية مكسيكو سيتي.

الأطراف في معاهدة تلاتيلولكو (33): انظر الملحق (أ).

الموقع الإلكتروني: <http://www.opanal.org/>.

منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية ـ غوام GUAM

مجموعة من أربع دول أنشئت لتعزيز الاستقرار والأمن، ويرجع تاريخها إلى عام 1997. تأسست المنظمة في عام 2006. ويتعاون أعضاؤها لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتجارة في ثماني فرق عمل. توجد أمانتها العامة في العاصمة الأوكرانية كييف.

الأعضاء (4): أذربيجان، جورجيا، مولدوفا، أوكرانيا.

الموقع الإلكتروني: <http://guam-organization.org/>.

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)

انطلقت في عام 1973 باسم مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وأعيدت تسميتها باسم منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام 1995. يراد لها أن تصبح الأداة الأساسيّة للإنذار المبكّر ومنع الصراعات وإدارة الأزمات وإعادة التأهيل عقب النزاع في منطقتها. يوجد مقر المنظمة في العاصمة النمسوية فيينا، وتوجد مؤسساتها الأخرى في أمكنة أخرى في أوروبا.

تتكوّن ترويكا المنظمة من الرئيس الحالي والرئيسين السابق واللاحق. ويتعامل منتدى التعاون الأمنيّ التابع لها، مع تحديد الأسلحة وتدابير بناء الثقة والأمن.

المشاركون (57): ألبانيا، أندورا، أرمينيا، النمسا*، أذربيجان، روسيا البيضاء، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، كرواتيا، قبرص، جمهوريّة التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، الكرسي الرسولي، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا**، كازاخستان، قيرغيزستان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغسلافيّة سابقاً)، مالطا، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا***، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تركيا، تركمانستان، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة، أوزبكستان.

* الرئاسة في عام 2017

** الرئاسة في عام 2018

*** الرئاسة في عام 2019

الموقع الإلكتروني: <http://www.osce.org/>.

المجموعة الاستشارية المشتركة (JCG)

أنشئت هذه المجموعة المرتبطة بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بموجب معاهدة القوات المسلّحة التقليدية في أوروبا لعام 1972 لتعزيز أهداف المعاهدة وتنفيذها بالتوفيق بين أوجه الغموض في التفسير والتفسير. يوجد مقرّها في العاصمة النمسوية فيينا.

أعضاء معاهدة القوات المسلّحة التقليدية في أوروبا (30): انظر الملحق (أ).

ملاحظة: في عام 2007، علّقت روسيا مشاركتها في المعاهدة، وفي آذار/مارس 2015 أعلنت رسمياً عن الوقف التام لمشاركتها في المعاهدة.

الموقع الإلكتروني: <http://www.osce.org/jcg/>.

مجموعة مينسك

تدعم مجموعة مينسك عملية مينسك، وهي منتدى مستمر للمفاوضات بشأن تسوية الصراع في ناغورنو كاراباخ.

الأعضاء (13): أرمينيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، فنلندا، فرنسا*، ألمانيا، إيطاليا، روسيا*، السويد، تركيا، الولايات المتحدة*، ترويكا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (النمسا، وإيطاليا وسلوفاكيا)

* يتشارك ممثلو هذه الدول الثلاث رئاسة المجموعة.

الموقع الإلكتروني: <http://www.osce.org/mg/>.

اللجنة الاستشارية للسماوات المفتوحة (OSCC)

أنشئت اللجنة بموجب معاهدة الأجواء المفتوحة لعام 1992 لحل المسائل المتعلّقة بالامتثال للمعاهدة.

أطراف معاهدة السماوات المفتوحة (34): انظر الملحق (أ).

الموقع الإلكتروني: <http://www.osce.org/oscc/>.

منظمة الدول الأمريكية (OAS)

مجموعة من دول القارّات الأمريكيّة التي اعتمدت ميثاق المنظمة في عام 1948 بغية تعزيز السلام والأمن في نصف الكرة الغربيّ. تستند أنشطتها إلى أربعة هي أركان الديمقراطية وحقوق الإنسان والأمن والتنمية. توجد الأمانة العامّة للمنظّمة في العاصمة الأمريكيّة واشنطن دي سي.

الأعضاء (35): أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، جزر البهاما، بربادوس، بليز، بوليفيا، البرازيل، كندا، تشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا*، دومينيكا، جمهوريّة الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، غرينادا، غواتيمالا، غويانا، هايتي، هندوراس، جامايكا، المكسيك، نيكاراغوا، باناما، الباراغواي، البيرو، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سورينام، ترينيداد وتوباغو، الأوروغواي، الولايات المتحدة، فنزويلا.

* بموجب قرار صادر في 3 حزيران/يونيو 2009، انتهى مفعول القرار الذي اتخذ في عام 1962 باستبعاد كوبا من منظمة الدول الأمريكية. ووفقاً لقرار عام 2009 فإن مشاركة كوبا في المنظمة «ستكون نتيجة عملية حوار». وقد رفضت كوبا المشاركة في أنشطة المنظمة.

الموقع الإلكتروني: <http://www.oas.org/>.

منظمة التعاون الاقتصادي لبلدان البحر الأسود (BSEC)

أنشئت في عام 1992. وهي تهدف إلى ضمان السلام والاستقرار والازدهار في منطقة البحر الأسود وتعزيز التعاون والتقدّم الاقتصادي وتطويره. توجد أمانتها الدائمة في مدينة إسطنبول التركيّة.

الأعضاء (12): ألبانيا، أرمينيا، أذربيجان، بلغاريا، جورجيا، اليونان، مولدوفا، رومانيا، روسيا، صربيا، تركيا، أوكرانيا.

الموقع الإلكتروني: <http://www.bsec-organization.org/>.

منتدى جزر المحيط الهادئ

أسس المنتدى في عام 1971 باسم منتدى جنوب المحيط الهادئ، ويهدف إلى تعزيز التعاون في التنمية المستدامة والنموّ الاقتصادي والحوكمة والأمن. وهو يراقب تنفيذ معاهدة راروتونغا لسنة 1985، التي أنشأت منطقة جنوب المحيط الهادئ الخالية من الأسلحة النووية. توجد أمانته العامة في سوفا عاصمة فيجي.

الأعضاء (18): أستراليا، جزر كوك، فيجي، بولينيزيا الفرنسية، كيريباتي، جزر مارشال، ميكرونيزيا، ناورو، نيو كاليدونيا، نيوزيلندا، نيوي، بالاو، بابوا ـ غينيا الجديدة، ساموا، جزر سليمان، تونغا، توفالو، فانواتو.

الموقع الإلكتروني: <http://www.forumsec.org/>.

المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة في منطقة البحيرات الكبرى، والقرن الأفريقي، والدول المجاورة (RECSA)

أنشئت أمانة نيروبي المعنية بالأسلحة الصغيرة والخفيفة لتنسيق تنفيذ إعلان نيروبي لسنة 2000 بشأن مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي. وتحوّل المركز الإقليمي في عام 2005 للإشراف على تنفيذ بروتوكول نيروبي لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. يوجد مقرّه في نيروبي عاصمة كينيا.

الأعضاء (15): بوروندي، جيبوتي، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية الكونغو، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، رواندا، سيشيل، الصومال، جنوب السودان، السودان، تنزانيا، أوغندا.

الموقع الإلكتروني: <http://www.recsasec.org/>.

مجلس التعاون الإقليمي (RCC)

أطلق مجلس التعاون الإقليمي في عام 2008 بمنزلة خلف لميثاق استقرار جنوب شرق أوروبا الذي كان الاتحاد الأوروبي قد أطلقه في مؤتمر جنوب شرق أوروبا الذي انعقد في عام 1999. يعزّز المجلس التعاون المتبادل والتكامل الأوروبي الأطلسي لجنوب شرق أوروبا لحفز التنمية في المنطقة بما يعود بالنفع على شعوبها. ويركز على ستة مجالات تحظى بالأولوية: التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والطاقة والبنية التحتية، والعدل والشؤون الداخلية، والتعاون الأمني، وبناء رأس المال

البشري، والتعاون البرلماني. توجد أمانة المجلس في سارايفو عاصمة البوسنة والهرسك، ولديه مكتب ارتباط في العاصمة البلجيكية بروكسل.

الأعضاء (46): ألبانيا، النمسا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، مجلس أوروبا، بنك التنمية لمجلس أوروبا، كرواتيا، جمهورية التشيك، الدنمارك، البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، بنك الاستثمار الأوروبي، الاتحاد الأوروبي، ألمانيا، فنلندا، فرنسا، اليونان، هنغاريا، المنظمة الدولية للهجرة، أيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، مقدونيا (جمهوريّة مقدونيا اليوغسلافيّة سابقاً)، مولدوفا، الجبل الأسود، منظمة معاهدة شمال الأطلسي، النرويج، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بولندا، رومانيا، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، مبادرة تعاون دول جنوب شرق أوروبا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية للأمم الخاصة بأوروبا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بعثة الإدارة المؤقتة للأمم المتحدة في كوسوفو، الولايات المتحدة، البنك الدولي.

الموقع الإلكتروني: <http://www.rcc.int/>.

منظمة شانغهاي للتعاون (SCO)

أنشئت المجموعة السلف، أي دول شانغهاي الخمس، في عام 1996، وفي عام 2001 أعيدت تسميتها وفُتح باب عضويّتها لكل الدول التي تدعم أهدافها. وتتعاون الدول الأعضاء في تدابير بناء الثقة والأمن الإقليمي وفي المجال الاقتصادي. يوجد مقر أمانة المنظمّة في العاصمة الصينيّة بكين. ويوجد هيكل المنظمة الإقليمي لمكافحة الإرهاب في العاصمة الأوزبكية طشقند.

الأعضاء (8): الصين، الهند، كازاخستان، قيرغيزستان، باكستان، روسيا، طاجيكستان، أوزبكستان.

الموقع الإلكتروني: <http://www.sectsco.org/>.

منظومة التكامل لأمريكا الوسطى (SICA)

أنشئت في عام 1991 بتوقيع بروتوكول تيغوسيغالبا. ومن أهداف المنظمة إنشاء نموذج جديد للأمن الإقليمي بناء على التوازن المعقول للقوات، وتقوية السلطة المدنية، والتغلّب على الفقر المدقع، وتعزيز التنمية المستدامة، وحماية البيئة، والقضاء على العنف والفساد والاتجار بالمخدّرات والسلاح. يوجد مقر المنظومة في العاصمة السلفادورية سان سلفادور.

الأعضاء (8): بليز، كوستاريكا، جمهورية الدومينيكان، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، نيكاراغوا، بنما.

الموقع الإلكتروني: <http://www.sica.int/>.

محادثات الأطراف الستة

بدأت محادثات الأطراف الستة في عام 2003 بمثابة مبادرة دبلوماسية صينية تهدف إلى حل الخلاف بشأن كيفية معالجة برنامج الأسلحة النووية الكوري الشمالي. ولم تعقد أي مفاوضات منذ عام 2009، عندما أعلنت كوريا الشمالية أنه ستنسحب من المحادثات.

المشاركون (6): الصين، اليابان، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، روسيا، الولايات المتحدة.

الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC)

أنشئت في عام 1992 لتعزيز التنمية الاقتصاديّة الإقليميّة والمبادئ الأساسيّة للسيادة والسلام والأمن وحقوق الإنسان والديمقراطيّة. وقد حلّت محل مؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الأفريقي الذي أنشئ في عام 1980. يهدف جهاز التعاون السياسي والدفاعي والأمني التابع للجماعة إلى تعزيز السلام والأمن في المنطقة. توجد أمانتها العامة في غابورون، عاصمة بوتسوانا.

الأعضاء (16): أنغولا، بوتسوانا، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليسوتو، مدغشقر، ملاوي، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، سيشيل، جنوب أفريقيا، سوازيلند، تنزانيا، زامبيا، زيمبابوي.

الموقع الإلكتروني: <http://www.sadc.int/>.

اتحاد أمم أمريكا الجنوبية (UNASUR)

منظمة حكومية دولية تهدف إلى تعزيز التكامل الإقليمي، والحوار السياسي، والتنمية الاقتصادية، والتنسيق في المسائل الدفاعية بين الدول الأعضاء فيها. أصبحت معاهدته التأسيسية لعام 2008 نافذة في 11 آذار/مارس 2011 وسيحل تدريجاً محل جماعة دول الأنديز والسوق المشتركة الجنوبية (مركوسور). يوجد مقره في كيتو، عاصمة الإكوادور.

الأعضاء (12): الأرجنتين*، بوليفيا، البرازيل، تشيلي*، كولومبيا*، الإكوادور، غويانا، باراغواي*، بيرو*، سورينام، أوروغواي، فنزويلا.

* في 20 نيسان/أبريل 2018، علّقت هذه الدول الست عضويتها في يوناسور لمدة عام واحدة.

الموقع الإلكتروني: <http://www.unasursg.org/>.

III أنظمة مراقبة التجارة الاستراتيجية

مجموعة أستراليا (AG)

مجموعة غير رسمية من الدول والمفوّضية الأوروبية تأسّست في عام 1985. وتجتمع مجموعة أستراليا سنوياً لتبادل الآراء وأفضل الممارسات بشأن ضوابط التجارة الاستراتيجية لضمان عدم استخدام المواد والتكنولوجيا والمعدّات المزدوجة الاستخدام لدعم أنشطة الحرب أو البرامج الكيميائية أو البيولوجية.

المشاركون (42): الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، قبرص، كرواتيا، جمهوريّة التشيك، الدنمارك، إستونيا، المفوّضيّة الأوروبيّة، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبيّة، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مالطا، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة.

الموقع الإلكتروني: <http://www.australiagroup.net/>.

مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف البالستيّة (HCOC)

إن مبدأ مدوّنة لاهاي لسنة 2002 هو الحاجة إلى لجم انتشار أنظمة القذائف البالستيّة القادرة على إطلاق أسلحة الدمار الشامل. وعلى الدول المشاركة ممارسة التحفّظ في تطوير هذه القذائف واختبارها ونشرها. تعمل وزارة الخارجيّة النمسويّة بمثابة أمانة عامّة لها.

الدول المشاركة (138): أفغانستان، ألبانيا، الأرجنتين، أندورا، أنتيغوا وبربودا، أستراليا، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، روسيا البيضاء، بلجيكا، بنين، البوسنة والهرسك، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الرأس الأخضر، الكاميرون، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي، كولومبيا، جزر القمر، جمهورية الكونغو، جزر كوك، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، جمهوريّة التشيك، الدنمارك، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا ـ بيساو، غويانا، هايتي، الكرسي الرسولي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، العراق، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباتي، كوريا الجنوبية، لاتفيا، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغسلافيّة سابقاً)، مدغشقر، ملاوي، مالديف، مالطا، مالي، جزر مارشال، موريتانيا، ميكرونيزيا، مولدوفا، موناكو، منغوليا، المغرب، الجبل الأسود، موزمبيق، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، الباراغواي، البيرو، الفيليبين، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، رواندا، سانت كيتس ونيفس، ساموا، سان مارينو، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، تنزانيا، طاجيكستان، تيمور ليشتي، تونغا، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الأوروغواي، الولايات المتحدة، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا، زامبيا.

ملاحظة: إضافة إلى المئة وثمان وثلاثين دولة مشاركة لغاية 1 كانون الثاني/يناير 2018، اشتركت ليسوتو في مدوّنة لاهاي في كانون الثاني/يناير 2018.

الموقع الإلكتروني: <http://www.hcoc.at/>.

نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف (MTCR)

مجموعة غير رسميّة من البلدان التي تسعى منذ عام 1987 لتنسيق الجهود الوطنية لترخيص الصادرات بغية منع انتشار أنظمة القذائف القادرة على إطلاق أسلحة الدمار الشامل. وتطبّق البلدان المبادئ التوجيهيّة لنقل الموادّ الحسّاسة ذات الصلة بالقذائف. وليس لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف أمانة عامة. وتوزّع أوراق عمل النظام عبر نقطة اتصال في وزارة الخارجية الفرنسية.

الشركاء (35): الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بلجيكا، البرازيل، بلغاريا، كندا، جمهوريّة التشيك، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، الهند، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبيّة، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، روسيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة.

الموقع الإلكتروني: <http://www.mtcr.info/>.

مجموعة موردي المواد النووية (NSG)

أنشئت في عام 1975 وكانت تعرف سابقاً أيضاً باسم نادي لندن. وهي تنسّق الضوابط الوطنيّة لنقل المواد النوويّة وفقاً للمبادئ التوجيهية لنقل المواد النوويّة (إرشادات لندن التي اتُّفق عليها لأول مرة في عام 1978)، وتحتوي على «لائحة المواد الحساسة» التي توجب تطبيق ضمانات الوكالة

الدوليّة للطاقة الذريّة عند تصديرها لأغراض سلمية إلى أي دولة غير حائزة أسلحة نووية، والمبادئ التوجيهية بشأن نقل المعدات والمواد والبرمجيات ذات الاستخدام النووي المزدوج والتكنولوجيا المتصلة بها (إرشادات وارسو). وتنفّذ كل دولة مشاركة المبادئ التوجيهية للمجموعة وفقاً لقوانينها وممارساتها الوطنية. وليس لمجموعة مورّدي المواد النووية أمانة عامّة. وتعمل البعثة الدائمة لليابان في فيينا بمثابة نقطة اتصال وتقوم بمهمّة الدعم العملي.

المشاركون (48): الأرجنتين، أستراليا، النمسا، روسيا البيضاء، بلجيكا، البرازيل، بلغاريا، كندا، الصين، كرواتيا، قبرص، جمهوريّة التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، ايسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، كوريا الجنوبية، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مالطا، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة.

الموقع الإلكتروني: <http://www.nuclearsuppliersgroup.org/>.

المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار (PSI)

منتدى متعدّد الأطراف أقيم استناداً إلى مبادرة أمريكية أعلنت في عام 2003، ويركّز على التعاون لإنفاذ القانون من أجل اعتراض أسلحة الدمار الشامل غير المشروعة، وتقنيات القذائف والمواد ذات الصلة واحتجازها عند عبورها في البرّ أو الجو أو البحر. وقد أصدر بيان مبادئ الحظر الخاص بالمبادرة في عام 2003. ليس للمبادرة أمانة عامة، لكن ينسّق أنشطتها فريق من الخبراء التشغيليين.

المشاركون (105): أفغانستان، ألبانيا، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين*، أرمينيا، أستراليا*+، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، روسيا البيضاء، بلجيكا، بليز، البوسنة والهرسك، بروناي دار السلام، بلغاريا، كمبوديا، كندا*، تشيلي، كولومبيا، كرواتيا+، قبرص، جمهورية التشيك+، الدنمارك*، جيبوتي+، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان، السلفادور، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا*+، جورجيا، ألمانيا*+، اليونان*، الكرسي الرسولي، هندوراس، أيسلندا، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا*+، اليابان*+، الأردن، كازاخستان، كوريا الجنوبية*+، قيرغيزستان، الكويت، لاتفيا، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا+، لوكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقاً)، ماليزيا، مالطا، جزر مارشال، مولدوفا، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، هولندا*+، نيوزيلندا*+، النرويج*+، عمان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، الباراغواي، الفيليبين، بولندا*+، البرتغال*+، قطر، رومانيا، روسيا*، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، السعودية، صربيا، سنغافورة*+، سلوفاكيا، سلوفينيا+، إسبانيا*+، سريلانكا، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا*+، تركمانستان، أوكرانيا+، الإمارات العربية المتحدة+، المملكة المتحدة*+، الولايات المتحدة*+، أوزبكستان، فانوتو، فيتنام، اليمن.

* عضو في فريق الخبراء التشغيليين

+ مضيف لعمل المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، 2003 ـ 2017.

الموقع الإلكتروني: US Department of State, <http://www.state.gov/t/isn/c10390.htm>.

ترتيب واسينار (WA)

تأسس ترتيب واسينار بشأن ضوابط تصدير الأسلحة التقليديّة والسلع والتقنيات المزدوجة الاستخدام في عام 1996. وهو يهدف إلى منع الدول التي يثير سلوكها قلق الدول الأعضاء من

حيازة الأسلحة والسلع والتقنيات الحسّاسة المزدوجة الاستخدام ذات الاستعمالات العسكريّة. توجد أمانته العامة في العاصمة النمسوية فيينا.

المشاركون (42): الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، جمهوريّة التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، الهند، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبيّة، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مالطا، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة.

الموقع الإلكتروني: <http://www.wassenaar.org/>.

لجنة زانغر

أنشئت لجنة مصدّري المواد النوويّة، وتدعى لجنة زانغر، في الفترة 1971 ـ 1974، وهي مجموعة من البلدان المورّدة للمواد النووية التي تعقد اجتماعات غير رسمية مرّتين في السنة لتنسيق ضوابط نقل المواد النووية بحسب قائمة المواد الحسّاسة التي تحدّث بانتظام، والتي يتعين عند تصديرها إخضاعها لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهي تكمّل عمل مجموعة موردي المواد النووية.

الأعضاء (39): الأرجنتين، أستراليا، روسيا البيضاء، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، الصين، كرواتيا، جمهورية التشيك، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، كوريا الجنوبيّة، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة.

الموقع الإلكتروني: <http://www.zanggercommittee.org/>.

الملحق (ج)

وقائع عام 2017

إيان دايفس

يورد هذا الجدول الزمني الأحداث المهمة ذات الصلة بالتسلّح، ونزع السلاح، والأمن الدولي في عام 2017. ويشار إلى الكلمات الأساسية في العمود الثالث إلى اليسار.

1/1	مسلّح يقتل 39 شخصاً في نادٍ ليلي في مدينة اسطنبول التركية. والدولة الإسلامية تعلن مسؤوليتها.	تركيا؛ الدولة الإسلامية
1/1	أنطونيو غوتيرس يصبح الأمين العام التاسع للأمم المتحدة.	الأمين العام للأمم المتحدة
1/3	فريق العمل الاستشاري، الذي عيّنته الحكومة السريلانكية في شباط/فبراير 2016، ينشر تقريره النهائي في شأن طموحات المواطنين السريلانكيين إلى الحقيقة والعدالة.	سريلانكا
1/7	التحالف الذي تقوده السعودية والقوات اليمنية يشنّ هجوماً عسكرياً جديداً على القوات الحوثية في جنوب غرب اليمن، بجوار مضيق باب المندب.	السعودية؛ اليمن
1/18	مقتل 45 شخصاً، بينهم 5 مفجّرين انتحاريين من القاعدة في المغرب الإسلامي، بتفجير سيارة مفخّخة في معسكر بمدينة غاو شمال مالي.	مالي؛ القاعدة في المغرب الإسلامي
1/20	دونالد ترامب يبدأ عمله بمثابة الرئيس الخامس والأربعين للولايات المتحدة، متعهّداً باتباع سياسة تقوم على «أمريكا أولاً».	الولايات المتحدة
1/20	عقب الضغط الدبلوماسي والتهديد بأن تستخدم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا القوة، الرئيس الغامبي يحيى جامي يتنحّى، متيحاً للرئيس المنتخب أداما بارو تولّي الرئاسة.	غامبيا؛ إكواس
1/21	ملايين الأشخاص في العالم ينضمّون إلى المسيرة النسائية رداً على تنصيب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة.	المسيرة النسائية

1/23	الرئيس الأمريكي ترامب يسحب الولايات المتحدة من الشراكة عبر المحيط الهادئ، وهي اتفاق تجاري إقليمي بين 11 بلداً مطلاً على المحيط الهادئ.	الولايات المتحدة؛ الشراكة عبر المحيط الهادئ
1/25	مقتل 28 شخصاً على الأقل في هجوم شنّه الشباب على فندق في مقديشو، عاصمة الصومال.	الصومال؛ الشباب
1/26	تعليق الجمعية الوطنية لأيرلندا الشمالية، وهي الهيئة التشريعية المفوّضة بموجب اتفاق الجمعة العظيمة، وبقاؤها معلّقة طوال السنة.	المملكة المتحدة؛ أيرلندا الشمالية
2/8	رئيس الوزراء السابق محمد عبد الله محمد يفوز بالانتخابات الرئاسية في الصومال، ويهزم الرئيس حسن شيخ محمد.	الصومال
2/9	مقتل 34 شخصاً على الأقل وجرح نحو 50 بتفجير قنبلة في سوق بالصومال. والاعتقاد بأن الشباب هي المسؤولة.	الصومال؛ الشباب
2/11	كوريا الشمالية تستثير إدانة دولية لتجربتها إطلاق قذيفة بالستية متوسّطة المدى عبر بحر اليابان.	كوريا الشمالية؛ انتشار القذائف
2/13	اغتيال أخي الزعيم الكوري الشمالي غير الشقيق في مطار كوالالمبور الدولي بماليزيا، من طريق عامل أعصاب شديد السمّية على ما أفيد.	كوريا الشمالية، ماليزيا، اغتيال
14 ـ 2/16	عقد اجتماع مجموعة أستراليا المعني بالتنفيذ بين الدورات في بيونس أيريس بالأرجنتين، بما في ذلك اجتماع الخبراء بشأن التقنيات الجديدة والمتطوّرة.	مجموعة أستراليا
2/16	هجوم انتحاري على أحد أبرز الأضرحة الصوفية في باكستان في سيهوان شريف، ومقتل 88 شخصاً على الأقل وإصابة أكثر من 200.	باكستان؛ التطرّف الإسلامي
2/16	عقد اجتماع تنظيمي لمدة يوم واحد في نيويورك بحضور أكثر من 100 دولة، قبل افتتاح مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على أداة ملزمة قانونياً لحظر الأسلحة النووية.	معاهدة حظر الأسلحة النووية
2/20	الأمم المتحدة تعلن عن مجاعة في جنوب السودان نتيجة الحرب المستمرة وانهيار الاقتصاد.	الأمم المتحدة؛ جنوب السودان
2/22	باكستان تعلن عملية جديدة لمكافحة الإرهاب في كل أنحاء البلاد، ردّ الفساد، مركّزة على البنجاب، أكبر أقاليمها.	باكستان؛ مكافحة الإرهاب
2/23 ـ 3/3	انعقاد محادثات سلام بشأن سورية برعاية الأمم المتحدة في مدينة جنيف السويسرية، من دون أن تسفر عن أي اختراق.	سورية؛ الأمم المتحدة
2/25	أذربيجان تفيد عن مقتل ستة من جنودها في تبادل لإطلاق النار في القسم الجنوبي من خطّ التماس مع ناغورنو كاراباخ.	أذربيجان؛ أرمينيا؛ ناغورنو كاراباخ
2/28	الصين وروسيا تنقضان قراراً لمجلس الأمن يفرض جزاءات على سورية لاستخدامها أسلحة كيميائية، بناء على نتائج آلية التحقيق المشتركة التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.	الأمم المتحدة؛ سورية؛ الأسلحة الكيميائية؛ آلية التحقيق المشتركة
2/28	انعقاد مؤتمر لإعلان التبرّعات لتنفيذ اتفاقية حظر الألغام المضادّة للأفراد في مدينة جنيف السويسرية.	اتفاقية حضر الألغام المضادّة للأفراد

3/1	الأزمة السياسة المقدونية تزداد عمقاً بعد رفض الرئيس جورج إيفانوف تكليف زعيم المعارضة زوران زاييف، من الحزب الديمقراطي الاشتراكي، بتشكيل حكومة جديدة على الرغم من حصوله على تأييد أغلبية برلمانية.	مقدونيا؛ أزمة سياسية
2 ـ 3/3	فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بمعاهدة وقف إنتاج الموادّ الانشطارية يجتمع لإجراء مشاورات غير رسمية في الأمم المتحدة بنيويورك.	الفريق الرفيع المستوى المعني بمعاهدة وقف إنتاج الموادّ الانشطارية
3/3	اللجنة الدولية للصليب الأحمر تدين استخدام الأسلحة الكيميائية في معركة الموصل بالعراق.	اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ العراق؛ الأسلحة الكيميائية
3/6	الولايات المتحدة تبدأ نشر منظومة دفاع المنطقة المضادّة للقذائف البالستية عند ارتفاعات عالية حدّية (ثاد) في كوريا الجنوبية.	الولايات المتحدة؛ كوريا الجنوبية، منظومات القذائف الدفاعية
3/8	نفاذ اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنعها وإصلاحها وتركيبها (اتفاقية كنشاسا).	اتفاقية كنشاسا
3/10	الأمم المتحدة تحذّر من أن العالم يواجه أكبر أزمة إنسانية منذ الحرب العالمية الثانية، تعرّض ما يصل إلى 20 مليون نسمة لمخاطر المجاعات في اليمن والصومال وجنوب السودان ونيجيريا	الأمم المتحدة؛ اليمن؛ الصومال؛ جنوب السودان؛ نيجيريا؛ أزمة إنسانية
3/20	الاتحاد الأوروبي يفرض جزاءات على أربعة مسؤولين عسكريين لدورهم في استخدام الأسلحة الكيميائية.	الاتحاد الأوروبي؛ سورية؛ الأسلحة الكيميائية؛ جزاءات
3/21	أوكرانيا تفرض حصاراً اقتصادياً على الأراضي الخاضعة للانفصاليين الذين يحظون بدعم روسي.	أوكرانيا
3/22	مقتل ستة أشخاص، بينهم المهاجم، وجرح 50 في هجوم إرهابي على مقربة من البرلمان في المملكة المتحدة. والمهاجم يدهس بمركبته المشاة على جسر وست منستر ويطعن شرطياً قبل أن ترديه الشرطة. والدولة الإسلامية تدّعي المسؤولية.	المملكة المتحدة؛ الدولة الإسلامية
3/24	مقتل 39 شرطياً في جمهورية الكونغو الديمقراطية في كمين رجال ميليشيا كموينا نسابو في كمويشا بمقاطعة كاساي.	جمهورية الكونغو الديمقراطية
3/27 ـ 4/2	انعقاد مؤتمر الوفاق الوطني في مالي، بحضور الجماعات المسلّحة والأحزاب السياسية المعارضة.	مالي
27 ـ 3/31	انعقاد الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على أداة ملزمة قانونياً لحظر الأسلحة النووية في نيويورك. ومشاركة أكثر من 130 دولة، إلى جانب ممثّلين عن منظمات دولية وجماعات المجتمع المدني.	معاهدة حظر الأسلحة النووية
3/29	الحكومة البريطانية تطبّق المادة 50 من معاهدة لشبونة، بادئة عملية مغادرة الاتحاد الأوروبي (بركزيت)	المملكة المتحدة؛ الاتحاد الأوروبي؛ بركزيت

3/30	إسرائيل تعلن خططاً لبناء أول مستوطنة جديدة في الضفة الغربية بعد أكثر من خمس وعشرين سنة.	إسرائيل؛ فلسطين
3/30	حدوث هجوم مزعوم بالأسلحة الكيميائية في اللطامنة، بمحافظة حماة في سورية.	سورية؛ الأسلحة الكيميائية
3/30	الرئيس الأمريكي ترامب يرخي قواعد الاشتباك الأمريكية في الصومال، ويوقّع أمراً توجيهياً يحدّد أنحاء من الصومال بوصفها «منطقة أعمال عدائية فاعلة»، تنطبق عليها قواعد استهداف المناطق الحربية.	الولايات المتحدة؛ الصومال
3/31	اندلاع احتجاجات عنيفة في أسنسيون، عاصمة باراغواي. والمحتجّون يهاجمون مبنى البرلمان ويضرمون فيه النار بعد تصويت الشيوخ بالموافقة على مشروع قانون يعدّل الدستور لرفع قيد الولاية على الرئاسة.	باراغواي
3/31	مجلس الأمن الدولي يقرّ بأهمية أزمة بحيرة تشاد ويصدر بالإجماع القرار الرقم 2349 الذي يدعو لمكافحة الإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة.	الأمم المتحدة؛ حوض بحيرة تشاد
4 ـ 4/7	الولايات المتحدة، ودول أخرى، تحمّل نظام الرئيس بشار الأسد مسؤولية الهجوم بأسلحة كيميائية على خان شيخون الذي أسفر عن مقتل 80 شخصاً على الأقل. وبعد ثلاثة أيام تشنّ ضربة بالقذائف على القاعدة الجوية التي يعتقد أن الهجوم انطلق منها.	سورية؛ الولايات المتحدة؛ الأسلحة الكيميائية
4/9	هجومان انتحاريان منفصلان تشنّهما الدولة الإسلامية على كنيستين قبطيتين في مصر يسفران عن مقتل 48 شخصاً.	مصر؛ الدولة الإسلامية
4/9	في أثناء انتخابات فرعية في سريناغار بكشمير، قوات الأمن الهندية تطلق النار على محتجين هاجموا مراكز الاقتراع ورموها بالحجارة، فتقتل سبعة أشخاص. وبالإجمال، قتل ثمانية أشخاص وجرح أكثر من 200 في اشتباكات في يوم الانتخاب.	الهند؛ كشمير
4/10	الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيرس، يدعو المغرب وحركة بوليساريو إلى استئناف محادثات السلام وسط عقود من التوتّرات الإقليمية بسبب السيادة على الصحراء الغربية.	الأمم المتحدة؛ المغرب؛ الصحراء الغربية
4/12	هيئة الطاقة النووية الإيرانية توقّع عقداً مع الشركة الصينية الوطنية للطاقة النووية لتصميم فكرة مفاعل نووي جديد.	إيران؛ الصين؛ التعاون النووي
4/13	الجيش الأمريكي يسقط أكبر قنبلة غير نووية على الإطلاق تنشر في أثناء القتال، مستهدفاً قاعدة للدولة الإسلامية في أفغانستان. والقنبلة GBU-43/B (أم القنابل) تضرب نفقاً معقّداً في مقاطعة نانغارهار.	الولايات المتحدة؛ أفغانستان؛ الدولة الإسلامية
4/16	استفتاء في تركيا وافق على تغييرات دستورية لإقامة «نظام رئاسي»، على الرغم من أن معظمها لن تصبح نافذة إلا بعد انتخابات سنة 1919.	تركيا
4/21	طالبان تخترق قاعدة للجيش في مدينة مزار شريف بمحافظة بلخ في أفغانستان، وتقتل 140 جندياً على الأقل.	طالبان؛ أفغانستان

4/21	الماويون يكمنون لدورية للشرطة في ولاية تشاتيسغار الهندية، ويقتلون 25 على الأقل، في ما يعتقد بأنه أسوأ هجوم على قوات الأمن في المنطقة منذ سنة 2010.	الهند؛ الإرهاب
4/24	الولايات المتحدة تفرض جزاءات على 271 مسؤولاً وعالماً سورياً لعلاقتهم بالهجوم بالسارين على بلدة خان شيخون السورية في 4 نيسان/أبريل.	الولايات المتحدة؛ سورية؛ الأسلحة الكيميائية؛ جزاءات
4/25	تفجير انتحاري تشنّه الدولة الإسلامية في في شمال سيناء المصرية يسفر عن مقتل 40 شخصاً على الأقل.	مصر؛ الدولة الإسلامية
4/27	محتجّون يبلغ عددهم نحو 200 يهاجمون البرلمان المقدوني بعد انتخاب سياسي ألباني نائباً. والاشتباكات داخل البرلمان وخارجه تتسبّب في جرح 70 شخصاً	مقدونيا
4/28	مجلس الأمن الدولي يمدّد بالقرار الرقم 2351 بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، ويدعو إلى مفاوضات جديدة بين المغرب وحركة بوليساريو.	الأمم المتحدة؛ المغرب؛ الصحراء الغربية
5/2	فايز السرّاج، رئيس الحكومة الليبية المعترف بها دولياً، يجتمع بالمشير خليفة حفتر، المعارض العسكري الرئيس، للمرة الأولى بعد أكثر من سنة.	ليبيا
2 ـ 5/12	اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم الانتشار لعام 1968 المقرّر في سنة 2020 يعقد أولى جلساته الثلاث المقرّرة في العاصمة النمسوية فيينا.	اللجنة التحضيرية لمؤتمر معاهدة عدم الانتشار
5/6	اتفاق على وقف جزئي لإطلاق النار في غرب سورية، وإنشاء مناطق خفض التصعيد في اتفاق بين إيران وروسيا وسورية وتركيا.	سورية؛ روسيا؛ إيران؛ تركيا
5/7	تحرير 82 تلميذة من بين 276 تلميذة خطفتهم بوكو حرام في نيجيريا في عام 2014 في تبادل للمسجونين مع الجماعة.	نيجيريا؛ بوكو حرام
5/9	الولايات المتحدة تقرّر تسليح بعض الميليشيات الكردية في سورية، ولا سيّما وحدات حماية الشعب الكردي، ما يرفع التوتّر بينها وبين تركيا.	سورية؛ الولايات المتحدة؛ تركيا؛ الأكراد
5/9	قنبلة في متجر متعدّد الأقسام في باتاني بتايلند تصيب 80 مدنياً بجراح. والجماعة المتمرّدة الرئيسية، الجبهة الثورية الوطنية، تدّعي المسؤولية عنها.	تايلند؛ الإرهاب
5/11	الصومال يوافق في مؤتمر لندن على ميثاق أمني مع المانحين الدوليين، يتلقّى بموجبه الجيش والشرطة الصومالية التدريب على تولّي الواجبات التي يؤدّيها الاتحاد الأفريقي.	الصومال؛ الاتحاد الأفريقي
5/12	تعرّض الحواسيب في مختلف أنحاء العالم لهجوم إلكتروني واسع النطاق يؤثّر في 150 بلداً على الأقل.	الأمن الإلكتروني
5/18	الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تصدّق على الاستعراض السنوي المنسّق بشأن الدفاع كنشاط تجريبي يجرى لمدة سنتين بدءاً بخريف سنة 2017.	الاتحاد الأوروبي؛ التعاون العسكري
5/20	إعادة انتخاب حسن روحاني رئيساً لإيران، بفوزه بـ 57 في المئة من أصوات 41 مليون ناخب، بعدما ساند أغلبية الناخبين جهوده الإصلاحية.	إيران

5/22	مقتل 23 شخصاً على الأقل وإصابة أكثر من 500 بجراح في هجوم انتحاري على حفلة موسيقية في مانشستر بالمملكة المتحدة. ويعتقد أن المفجّر يعمل بمفرده رغم إعلان الدولة الإسلامية مسؤوليتها.	المملكة المتحدة؛ الدولة الإسلامية
5/22	الرئيس سيلفا كير (جنوب السودان) يعلن وقفاً لإطلاق النار من جانب واحد ويطلق عملية للحوار الوطني.	جنوب السودان
5/23	الرئيس رودريغو دوتيري يعلن الأحكام العرفية في جزيرة مندناو في جنوب الفيليبين بعد استيلاء نحو 100 من الدولة الإسلامية على أنحاء واسعة من مدينة مراوي. وفرار أكثر من 170,000 مدني قسراً.	الفيليبين؛ الدولة الإسلامية
5/24	انفجار قنبلة مزروعة على جانب الطريق بقافلة حاكم مقاطعة مانديرا بكينيا، ومقتل 5 من الحرّاس الشخصيين. وهجمات الشباب بين 8 و25 أيار/مايو على قوات الأمن والمدنيين في شمال شرق البلاد تتسبّب بمقتل 18 شخصاً.	كينيا؛ الشباب
5/26	الدولة الإسلامية تشنّ هجومها الرئيس الأول في صعيد مصر، الذي يسفر عن مقتل 29 شخصاً. والحكومة المصرية تردّ بشنّ غارات جوية في ليبيا وتكثيف القمع في الداخل.	مصر؛ الدولة الإسلامية؛ ليبيا
5/31	شاحنة مفخّخة تنفجر على مقربة من المنطقة الدبلوماسية المحصّنة في العاصمة الأفغانية كابل، وتسفر عن مقتل 150 شخصاً على الأقل.	أفغانستان
5/31	بعد أكثر من 5 أشهر على إجراء الانتخابات، وتحت ضغط دولي متزايد، الرئيس المقدوني إيفانوف يوافق أخيراً على تكليف زعيم المعارضة زوران زاييف من الحزب الديمقراطي الاشتراكي بتشكيل الحكومة.	مقدونيا
6/1	الرئيس الأمريكي ترامب يعلن أنه سيسحب الولايات المتحدة من اتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ، رغم عدم القدرة على إتمام ذلك إلى حين اقتراب نهاية ولايته بسبب الهيكل القانوني للاتفاق ولغته.	الولايات المتحدة؛ اتفاق باريس
6/2	مجلس الأمن الدولي يعتمد بالإجماع القرار الرقم 2356 الذي يدين تطوّرات الأسلحة النووية والقذائف البالستية الكورية الشمالية الأخيرة ويوسّع نطاق الجزاءات.	الأمم المتحدة؛ كوريا الشمالية؛ جزاءات
6/3	في المملكة المتحدة، هجوم إرهابي إسلامي على جسر لندن يوقع 8 قتلى و48 جريحاً.	المملكة المتحدة؛ الدولة الإسلامية
6/5	السعودية والبحرين ودولة الإمارات ومصر تقطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر وتغلق طرق المواصلات معها.	قطر؛ دول الخليج
6/5	الجبل الأسود تصبح العضو التاسع والعشرين في منظمة معاهدة شمال الأطلسي (حلف الناتو).	الجبل الأسود؛ حلف الناتو
6 ـ 6/7	الاجتماع السنوي السادس عشر بشأن مدوّنة لاهاي لقواعد السلوك يعقد في العاصمة النمسوية فيينا بحضور 64 دولة من الدول الموقّعة البالغ عددها 138.	مدوّنة لاهاي لقواعد السلوك
6/7	المفوّضية الأوروبية تطلق صندوق الدفاع الأوروبي للبحوث وتطوير القدرات العسكرية.	الاتحاد الأوروبي؛ صندوق الدفاع الأوروبي

6/7	هجومان إرهابيان تشنّهما الدولة الإسلامية في طهران ما يسفر عن مقتل 17 مدنياً وجرح 138 آخرين، وهو ما يعدّ أول هجوم للدولة الإسلامية في إيران.	إيران؛ الدولة الإسلامية
6/8	هجوم يشنّه الشباب على قاعدة عسكرية في بونتلاند بالصومال، ما يسفر عن مقتل 70 شخصاً على الأقل، والمسؤولون الصوماليون يقولون إنه أشدّ الهجمات فتكاً في البلاد منذ سنوات.	الصومال؛ الشباب
6/8	الاتحاد الأوروبي يوافق على إنشاء القدرة العسكرية المعنية بالتخطيط والتصرّف لتخطيط بعثات التدريب وبناء القدرات وتنفيذها.	الاتحاد الأوروبي؛ التعاون العسكري
6/15	البرلمان الأوروبي يعتمد قراراً ثالثاً يدين الضربات الجوية في اليمن التي يشنّها التحالف بقيادة السعودية، بما في ذلك استخدام الذخائر العنقودية.	الاتحاد الأوروبي؛ السعودية؛ اليمن؛ الذخائر العنقودية
6/15	استئناف مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على أداة ملزمة قانونياً لحظر الأسلحة النووية في نيويورك، بغية إقرار معاهدة قبل انتهاء المحدثات في 7 تموز/يوليو.	معاهدة حظر الأسلحة النووية
6/18	قاذفة أمريكية تسقط مقاتلة للحكومة السورية في جنوب غرب الرقّة سورية، والقوات الأمريكية تشن عدة ضربات جوية ضد قوات موالية للحكومة حاولت الاقتراب.	سورية؛ الولايات المتحدة
6/18	خمس فتيات انتحاريات من بوكو حرام يقتلن 12 شخصاً بقرية كوفا قرب ميدوغوري في نيجيريا. وذلك جزء من سلسلة من الهجمات على مدى عدة أيام في ولاية بورنو الشمالية الشرقية خلّفت 80 قتيلاً مدنياً على الأقل.	نيجيريا؛ بوكو حرام
6/18	ردّاً على الهجمات الإرهابية في طهران في وقت سابق من الشهر، الحرس الثوري الإسلامي الإيراني يطلق ست قذائف بالستية سطح ـ سطح من قواعد محلية مستهدفاً قواعد الدولة الإسلامية في سورية.	إيران؛ سورية؛ الدولة الإسلامية
6/19	في إطار عملية سلام مندمجة، أدى اجتماع مع الجماعات المسلّحة في روما إلى «اتفاق سلام سياسي» في جمهورية أفريقيا الوسطى. لكن سرعان ما تخطّاه استئناف أعمال العنف.	جمهورية أفريقيا الوسطى
6/21	الأمير محمد بن سلمان، ابن الملك السعودي سلمان، يسمّى ولياً للعهد في تغيير يزيح ابن عمه الأكبر سناً، الأمير محمد من نايف.	السعودية
6/21	الدولة الإسلامية تدمّر جامع نوري الكبير في الموصل بالعراق.	العراق؛ الدولة الإسلامية
6/25	منظمة الصحة العالمية تقدّر وجود ما يزيد على 200,000 حالة إصابة بالكوليرا في اليمن.	منظمة الصحة العالمية؛ اليمن
6/26	في كولومبيا، مراقبو الأمم المتحدة يفيدون بأن القوات المسلحة الثورية لكولومبيا، فارك، أكملت تسليم أسلحتها إلى بعثة الأمم المتحدة قبل يوم من الموعد النهائي في 27 حزيران/يونيو، بموجب اتفاق سلام سنة 2016.	كولومبيا؛ فارك؛ الأمم المتحدة
6/27	سلسلة من الهجمات الإلكترونية باستخدام البرمجية الخبيثة بيتيا، ما يؤثّر في مؤسسات بأوكرانيا.	أوكرانيا؛ الأمن الإلكتروني

29 ـ 6/30	في الجولة السابعة من المشاورات الرفيعة المستوى بشأن الشؤون العسكرية في اليابان، الصين واليابان تتفقان، من ضمن أمور أخرى، على إطلاق آلية اتصالات جوية وبحرية بأسرع ما يمكن.	الصين؛ اليابان
6/30	الذكرى العشرون لنفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية.	اتفاقية الأسلحة الكيميائية
7/3	سلسلة من تجارب القذائف الكورية الشمالية المتسارعة في الأشهر الأخيرة تبلغ ذروتها بإطلاق قذيفة بالستية عابرة للقارات.	كوريا الشمالية؛ انتشار القذائف البالستية
7/7	مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صكّ ملزم قانونياً لحظر الأسلحة النووية ينجز مشروعاً نهائياً لمعاهدة حظر الأسلحة النووية يعتمد بتصويت 122 دولة مشاركة لصالحه، مقابل اعتراض دولة واحدة (هولندا) وامتناع دولة واحدة (سنغافورة) عن التصويت.	معاهدة حظر الأسلحة النووية
7/7	الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيرس، يعلن انهيار المفاوضات بشأن توحيد قبرص بعد جولة أخرى من المحادثات بين الزعماء القبارصة اليونانيين والأتراك في سويسرا.	قبرص
7/7	مقتل 23 جندياً على الأقل في تفجير سيارتين مفخّختين بنقطتي تفتيش في شمال شبه جزيرة سيناء بمصر.	مصر؛ الدولة الإسلامية
7/22	القوات الحوثية تدّعي أنها أطلقت قذيفة بالستية نحو السعودية، وهي المحاولة الأخيرة من بين محاولات عديدة لضرب أهداف في الأراضي السعودية بقذائف بالستية طويلة المدى.	اليمن؛ السعودية؛ انتشار القذائف
7/27	إيران تطلق قمراً اصطناعياً، ما يدفع الكونغرس الأمريكي إلى فرض أول عقوبات أمريكية جديدة على إيران منذ المفاوضات على خطة العمل الشاملة المشتركة.	إيران؛ الولايات المتحدة؛ جزاءات
7/28	كوريا الشمالية تجري تجربتها الثانية لإطلاق قذيفة بالستية عابرة للقارّات في هذا الشهر.	كوريا الشمالية؛ انتشار القذائف
7/30	الحكومة الفنزويلية بقيادة الرئيس نيكولاس مادورو تقرّ تصويتاً لانتخاب جمعية تأسيسية تتمتّع بسلطة حلّ مؤسسات الدولة، بما في ذلك البرلمان الذي تسيطر عليه المعارضة، وإعادة كتابة الدستور. واشتداد احتجاجات المعارضة.	فنزويلا
8/2	مجلس الأمن الدولي يعتمد القرار الرقم 2370، الذي يدعو إلى مزيد من التدابير الوطنية الصارمة للتصدّي لتهديد الأجهزة المتفجّرة الارتجالية، بما في ذلك منع تزويد الإرهابيين بالأسلحة وسلائف المتفجّرات.	الأمم المتحدة؛ أجهزة متفجّرة مرتجلة
8/2	الكونغرس الأمريكي يقرّ قانون مكافحة أعداء أمريكا من طريق العقوبات.	إيران؛ كوريا الشمالية؛ روسيا؛ الولايات المتحدة؛ جزاءات
8/5	مجلس الأمن الدولي يوافق بالإجماع على فرض جزاءات جديدة على التجارة والاستثمار في كوريا الشمالية، في إطار القرار الرقم 2371.	الولايات المتحدة؛ كوريا الشمالية؛ جزاءات

8/7	وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسّق الإغاثة في حالات الطوارئ، ستيفن أوبرايان، يبلغ مجلس الأمن الدولي بأن الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى يظهر دلائل تنذر بوقوع إبادة جماعية، ويدعو إلى مزيد من القوات لبعثة حفظ السلام.	جمهورية أفريقيا الوسطى
8/8	العنف يشوب الانتخابات العامة في كينيا، وورود تقارير عن وفاة 37 شخصاً والطعن في نتيجة الانتخابات الرئاسية.	كينيا
13 ـ 8/17	مسلّحان يشتبه بانتمائهما إلى الإسلاميين المتشدّدين يقتلان 19 شخصاً في واغادوغو، عاصمة بوركينا فاسو. واصطدام مركبة عسكرية بجهاز تفجير مرتجل في الشمال بعد ذلك بأربعة أيام، ما يسفر عن مقتل 3 جنود.	بوركينا فاسو
8/15	ثلاث انتحاريات من بوكو حرام يقتلن 27 شخصاً في شمال شرق نيجيريا.	نيجيريا؛ بوكو حرام
8/17	مقتل ستة عشر شخصاً وإصابة أكثر من 130 بجراح في هجومين للدولة الإسلامية في برشلونة بإسبانيا.	إسبانيا؛ الدولة الإسلامية
8/22	الرئيس الأمريكي ترامب يعلن استراتيجية جديدة خاصة بأفغانستان، تشتمل على تحوّل من النهج القائم على الوقت إلى نهج قائم على الأوضاع وعن زيادة نحو 4000 جندي على عديد القوات.	الولايات المتحدة؛ أفغانستان
8/24	في اليمن، الرئيس السابق علي عبد الله صالح ينظم مهرجاناً كبيراً في العاصمة صنعاء، ما يؤدّي إلى تزايد الغارات الجوية للتحالف الذي تقوده السعودية.	اليمن
8/25	متشدّدون يشنّون هجمات منسّقة على 30 مركزاً للشرطة وقاعدة للجيش في ولاية راخين شمال ميانمار. ورداً على ذلك، شنّ الجيش:عمليات تطهير» تسبّبت في هرب 38,000 من الروهينغيا إلى بنغلادش.	ميانمار؛ الروهينغيا
25 ـ 8/30	الإعصار هارفي يضرب الولايات المتحدة ويتسبّب بدمار واسع في منطقة هيوستن، معظمه ناجم عن فيضانات لم يسبق لها مثيل. وقد سجّل مقتل 90 شخصاً على الأقل وخسائر تصل إلى 198.6 مليار دولار، ما يجعل هارفي أكبر الكوارث الطبيعية تكلفة في تاريخ الولايات المتحدة.	الولايات المتحدة؛ الطقس المتطرّف
8/28	**إنهاء مواجهة حدودية بين الهند والصين بعد أن استمرّت 73 يوماً، عقب مبادرات دبلوماسية من الجانبين.**	الهند؛ الصين
8/29	كوريا الشمالية تطلق قذيفة بالستية متوسطة المدى فوق شمال اليابان، متسبّبة بإطلاق صفّارات الإنذار وإدانة دولية.	كوريا الشمالية؛ اليابان
8/30	فشل إجراء تصالحي أقدم عليه الرئيس بول بيا بإطلاق بعض زعماء الأقلية الناطقة باللغة الإنكليزية المسجونين لوقف الاضطراب في الكاميرون.	الكاميرون
9/1	فرار ما يقدّر بأكثر من 580,000 مدني روهينغي عبر الحدود إلى بنغلادش، ما تسبّب بواحدة من أسرع أزمات اللاجئين منذ الحرب العالمية الثانية.	ميانمار؛ بنغلادش؛ الروهينغيا
9/1	المحكمة العليا الكينية تبطل نتيجة الانتخابات الرئاسية التي جرت في آب/أغسطس، ومنحت الفوز للرئيس أوهورو كينياتا، وتأمر بإعادة إجرائها.	كينيا

9/1	الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يطرد 755 دبلوماسياً أمريكياً رداً على عقوبات أمريكية.	روسيا؛ الولايات المتحدة
9/3	كوريا الشمالية تجري سادس وأكبر تجاربها النووية، وتوقد فتيل توتّرات إقليمية ودولية.	كوريا الشمالية؛ الانتشار النووي
9/4	الحكومة الكولومبية وجيش التحرير الوطني، ثاني أكبر جماعة حرب عصابات في البلاد، يعلنان وقفاً مؤقّتاً لإطلاق النار.	كولومبيا؛ جيش التحرير الوطني
4 ـ 9/6	انعقاد الاجتماع السادس للدول الأطراف في اتفاقية حظر الذخائر العنقودية في جنيف بسويسرا.	اتفاقية الذخائر العنقودية
9/5	مجلس الأمن الدولي يعتمد بالإجماع القرار الرقم 2374 الذي ينشئ نظاماً للجزاءات المفروضة على مالي، بما في ذلك حظر السفر وتجميد أصول الأفراد والهيئات التي تعرقل تنفيذ اتفاق السلام.	الأمم المتحدة؛ مالي
9/5	جماعات حقوق الإنسان في السلفادور تقدّم تقريراً إلى لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، يسجّل وقائع أعمال القتل خارج القضاء التي نفّذتها عناصر شرطية تعمل ضمن الشرطة الوطنية السلفادورية.	السلفادور
6 ـ 9/10	الإعصار إيرما، أشدّ الأعاصير المسجلّة في حوض المحيط الأطلسي خارج البحر الكاريبي وخليج المكسيك، يضرب منطقة البحر الكاريبي والولايات المتحدة. والعاصفة تتسبّب بمقتل 134 شخصاً وأضرار بقيمة 63 مليار دولار على الأقل.	منطقة الكاريبي؛ الولايات المتحدة؛ الطقس المتطرّف
9/11	مجلس الأمن الدولي يوافق بالإجماع على القرار الرقم 2375 رداً على تجربة التفجير النووي السادسة التي أجرتها كوريا الشمالية. ويتضمّن القرار عدة تدابير تشدّد الجزاءات المفروضة على الاقتصاد الكوري الشمالي.	الأمم المتحدة؛ كوريا الشمالية؛ جزاءات
11 ـ 9/15	المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة ينعقد في جنيف بسويسرا.	معاهدة تجارة الأسلحة
9/19	الرئيس الأمريكي ترامب يبلغ الجمعية العامة للأمم المتحدة أنه سيدمّر كوريا الشمالية تماماً إذا هدّدت الولايات المتحدة أو حلفاءها.	كوريا الشمالية؛ الولايات المتحدة؛ الأسلحة النووية
19 ـ 9/25	بعد مرور أسبوعين فقط على إعصار إيرما الذي ضرب منطقة البحر الكاريبي، الإعصار ماريا يضرب مناطق مماثلة، ويتسبب في 94 حالة وفاة على الأقل وأضرار تقدر بأكثر من 103 مليارات دولار.	منطقة الكاريبي؛ الطقس المتطرّف
19 ـ 9/25	رؤساء الدول ووزراء الخارجية وغيرهم من المسؤولين رفيعي المستوى يجتمعون في نيويورك، للمشاركة في المناقشة الرفيعة المستوى التي تجريها الجمعية العامة للأمم المتحدة للقضايا العاجلة والناشئة المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين.	الأمم المتحدة
9/20	المؤتمر المعني ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بموجب المادة الرابعة عشرة من المعاهدة يعقد في نيويورك.	معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
9/20	فتح باب توقيع معاهدة حظر الأسلحة النووية.	معاهدة حظر الأسلحة النووية

9/20	ائتلافا الطوارق المسلّحان الرئيسان في مالي، المنبر (الذي يدعم الوحدة الوطنية) ومجلس تنسيق حركات أزواد الانفصالي، يتوصّلان إلى اتفاق يتضمن وقفاً لإطلاق النار، وإطلاق سراح السجناء، وغيرها من تدابير بناء الثقة.	مالي
9/20	مجلس الأمن الدولي والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية تقرّ خطة الأمم المتحدة للعمل في ليبيا التي أطلقتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.	ليبيا؛ الأمم المتحدة؛ الاتحاد الأوروبي؛ الجامعة العربية
9/23	أربعون جريمة قتل في يوم واحد تمثل أعلى حصيلة للقتلى في السلفادور في يوم واحد في هذه السنة. والإبلاغ عن مقتل ما يقرب من 200 شخص في ذلك الأسبوع في أعمال العنف التي ألقت الشرطة باللوم فيها على القتال بين العصابات الإجرامية.	السلفادور
25 ـ 9/29	كردستان العراق يجري استفتاء على الاستقلال عن العراق يصوّت فيه أكثر من 92 بالمئة لصالح الاستقلال، ما يفاقم التوتّرات مع الحكومة المركزية في بغداد وفي المنطقة. والحكومة العراقية تحظر الرحلات الدولية من كردستان العراق وإليه بعد مرور أربعة أيام.	العراق؛ الأكراد
9/26	رفع الحظر عن قيادة المرأة للسيارة رسمياً في السعودية (لكن التغيير لا يصبح نافذاً قبل حزيران/يونيو 2018).	السعودية
9/27	روسيا تستكمل تدمير مخزونها من الأسلحة الكيميائية.	روسيا؛ الأسلحة الكيميائية
27 ـ 9/28	الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص يعقد في نيويورك. ويقيّم الإنجازات والفجوات والتحدّيات، بما في ذلك تنفيذ الصكوك القانونية ذات الصلة.	الأمم المتحدة؛ الاتجار بالبشر
10/1	إصابة أكثر من 800 شخص بعدما حاولت الشرطة منع التصويت في استفتاء الاستقلال الذي نظمته حكومة كاتالونيا الإقليمية في شمال شرق إسبانيا، وهو استفتاء أعلنت الحكومة الإسبانية أنه غير قانوني. والحكومة الكاتالونية تفيد بأن 43 بالمئة من الناخبين اقترعوا، وأن 90 في المئة منهم أيّدوا الاستقلال.	إسبانيا؛ كاتالونيا
10/1	الولايات المتحدة تشهد أخطر حادثة إطلاق نار جماعي في تاريخها الحديث، بحيث قتل مسلح واحد في لاس فيغاس ما لا يقل عن 58 شخصاً وأصاب أكثر من 500 آخرين.	الولايات المتحدة؛ عنف الأسلحة
10/1	اشتداد المواجهة بين الحكومة الكاميرونية والأقلية الناطقة باللغة الإنكليزية في جنوب غرب وشمال غرب البلاد بعد قيام الانفصاليين الناطقين باللغة الإنكليزية بإعلان استقلال رمزي.	الكاميرون
10/4	في النيجر، 50 مقاتلاً تقريباً من جماعة تابعة «للدولة الإسلامية» ينصبون كميناً لدورية نيجيرية ويقتلون 4 جنود أمريكيين من فريق للعمليات الخاصة الأمريكية كان يرافق الدورية.	النيجر؛ الولايات المتحدة؛ الدولة الإسلامية

5 ـ 10/11	انعقاد محادثات تسوية بين مجلس تنسيق حركات أزواد والمنبر في أنفيس بمالي، واختتامها بالاتفاق على خريطة طريق لتنفيذ الالتزامات التي تم التوصل إليها خلال المحادثات.	مالي
10/6	الحملة الدولية لإلغاء الأسلحة النووية تفوز بجائزة نوبل للسلام.	جائزة نوبل للسلام؛ نزع الأسلحة النووية
10/12	الولايات المتحدة الأمريكية تعلن انسحابها من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) وإسرائيل تحذو حذوها على الفور.	الولايات المتحدة؛ إسرائيل؛ اليونسكو
10/13	الرئيس الأمريكي ترامب يرفض إعادة التصديق على الاتفاق النووي الإيراني (خطة العمل الشاملة المشتركة).	إيران؛ الولايات المتحدة؛ خطة العمل الشاملة المشتركة
10/14	شاحنتان مفخّختان تقتلان أكثر من 350 شخصاً، معظمهم من المدنيين، في مقديشو بالصومال في أخطر هجوم إرهابي تشهده البلاد على الإطلاق. والاشتباه بأن حركة الشباب هي التي نفّذت الهجوم.	الصومال؛ الشباب
10/16	مجلس الاتحاد الأوروبي يعتمد عقوبات جديدة للاتحاد الأوروبي لاستكمال الجزاءات التي نصّ عليها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2375 وتعزيزها.	الاتحاد الأوروبي؛ كوريا الشمالية؛ جزاءات
16 ـ 10/20	نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف يعقد اجتماعه الحادي والثلاثين في دبلن بأيرلندا.	نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف
10/17	رئيس عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جنوب السودان يحّذر مجلس الأمن الدولي من انزلاق البلاد في الفوضى والعنف المتفاقم.	جنوب السودان
10/17	مقتل أكثر من 70 شخصاً في أفغانستان، معظمهم من الشرطة، في هجمات شنّتها طالبان في مقاطعتي باكتيا وغزني.	أفغانستان؛ طالبان
10/17	القوات المسلّحة السورية تعلن التحرير الكامل للرقّة، العاصمة الفعلية للدولة الإسلامية.	سورية؛ الدولة الإسلامية
10/19	طالبان تشنّ هجوماً على قاعدة عسكرية في إقليم قندهار بجنوب أفغانستان وتقتل أكثر من 40 جندياً.	أفغانستان؛ طالبان
10/20	مقتل ما لا يقل عن 56 شخصاً في هجوم شنته داعش على مسجد في العاصمة الأفغانية كابل.	أفغانستان؛ الدولة الإسلامية
10/25	شي جين بنغ يتسلّم ولايته الثانية أميناً عاماً للحزب الشيوعي الصيني في مؤتمره الوطني التاسع عشر، وكتابة نظريته السياسية، «فكر شي جين بنغ»، في دستور الحزب.	الصين
10/26	إطلاق مؤشر عالمي جديد للمرأة والسلام والأمن في نيويورك، في حدث على هامش مناقشة مجلس الأمن الدولي المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن في سنة 2017. ويقيس المؤشر التقدّم في مشاركة المرأة والوصول إلى العدالة والأمن.	النساء؛ السلام والأمن
10/26	إعادة إجراء انتخابات رئاسية في كينيا يتخلّلها مزيد من العنف. وإعلان فوز الرئيس كينياتا.	كينيا

10/27	بعد تصويت برلمان كاتالونيا على إعلان الاستقلال، الحكومة الإسبانية تقصي الحكومة الكاتالونية وتدعو إلى إجراء انتخابات إقليمية جديدة. والنائب العام في إسبانيا يوجه اتهامات بالتمرّد إلى قادة كاتالونيا والتحريض وإساءة استخدام الأموال العامة.	إسبانيا؛ كاتالونيا
10/29	استقالة رئيس إقليم كردستان العراق، مسعود بارزاني، بعد استعادة الحكومة العراقية مدينة كركوك المتنازع عليها وحقولها النفطية، إضافة إلى أجزاء أخرى من الأراضي المتنازع عليها عقب استفتاء الاستقلال الذي أجري سابقاً في الإقليم الكردي.	العراق؛ الأكراد
10/31	شخص يدعي أنه يعمل لصالح الدولة الإسلامية يدهس عدداً من الأشخاص بشاحنة في نيويورك، ما يسفر عن مقتل 8 أشخاص وإصابة 11 آخرين. وذلك أشدّ هجوم إرهابي فتكاً تشهده المدينة منذ 11 أيلول/سبتمبر 2001.	الولايات المتحدة؛ الدولة الإسلامية
11/3	تحرير دير الزور في سورية والقائم في العراق من الدولة الإسلامية.	سورية؛ العراق؛ الدولة الإسلامية
11/4	التحالف الذي تقوده السعودية يصعّد حملة القصف في اليمن، رداً على الهجوم الحوثي الذي تم إحباطه بقذيفة على العاصمة السعودية الرياض.	اليمن؛ السعودية
11/5	السعودية تحتجز 11 أميراً و4 وزراء وعشرات من الوزراء السابقين في إطار حملة مزعومة لمكافحة الفساد.	السعودية
11/5	نشر بعض تفاصيل أوراق الفردوس على الملأ، وهي مجموعة من 13.4 مليون وثيقة إلكترونية سرية تتعلق بالاستثمارات الخارجية التي تم تسريبها إلى صحيفة ألمانية.	أوراق الفردوس
6 ـ 11/17	انعقاد المؤتمر السنوي الثالث والعشرين للأطراف بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في بون بألمانيا. والتوصل إلى اتفاق على أسس «كتاب القواعد» لرسم التقدم الحاصل في تقليص انبعاثات الكربون.	تغيّر المناخ؛ اتفاق باريس
11/13	مجلس الاتحاد الأوروبي يفرض جزاءات على فنزويلا، بما في ذلك فرض حظر على توريد الأسلحة والمواد التي يمكن استخدامها للقمع الداخلي.	الاتحاد الأوروبي؛ فنزويلا؛ جزاءات
11/13	غارات جوية على سوق في الأتارب بشمال سورية تقتل 53 شخصاً على الأقل. والاعتقاد بأنها من تنفيذ الحكومة السورية أو روسيا.	سورية؛ روسيا
13 ـ 11/14	رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) والصين تعلنان رسمياً، في مؤتمر القمة الحادي والثلاثين لآسيان المنعقد في مانيلا بالفيليبين، بدء المفاوضات بشأن تفاصيل مدونة قواعد السلوك في بحر الصين الجنوبي.	آسيان؛ الصين
13 ـ 11/17	اجتماع فريق الخبراء الحكوميين المعني بأنظمة الأسلحة الفتّاكة الذاتية التشغيل في جنيف بسويسرا، لمناقشة الأبعاد التكنولوجية والعسكرية والأخلاقية/القانونية للتقنيات الناشئة في مجال تلك الأنظمة.	فريق الخبراء الحكوميين المعني بأنظمة الأسلحة الفتّاكة الذاتية التشغيل
11/15	وضع الرئيس الزيمبابوي روبرت موغابي قيد الإقامة الجبرية وسيطرة الجيش على البلاد.	زيمبابوي

11/16	انتهاء ولاية آلية التحقيق المشترك لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في سورية.	سورية؛ الأسلحة الكيميائية؛ آلية التحقيق المشترك
11/16	قبيل الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في سنة 2018، المحكمة العليا في كمبوديا تحل حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، حزب المعارضة الرئيس لحزب الشعب الكمبودي الذي يتزعمه رئيس الوزراء، هون سين، وتحظر ممارسة السياسة لمدة خمس سنوات على أكثر من مئة من أعضائه.	كمبوديا
11/20	انعقاد المؤتمر الحادي عشر للأطراف المتعاقدة السامية في البروتوكول الخامس (بشأن مخلّفات الحرب المتفجّرة) لاتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة في جنيف بسويسرا.	البروتوكول الخامس لاتفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة
11/21	انعقاد المؤتمر السنوي التاسع عشر للأطراف المتعاقدة السامية في البروتوكول الثاني المعدل (بشأن الألغام الأرضية والأجهزة المتفجّرة الارتجالية) لاتفاقية الأسلحة المعيّنة في جنيف بسويسرا.	البروتوكول الثاني لاتفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة
11/21	الإفادة عن أن غارة جوية أمريكية في الصومال قتلت أكثر من 100 مسلح من حركة الشباب.	الصومال؛ الولايات المتحدة؛ الشباب
11/21	استقالة رئيس زيمبابوي موغابي بعد حكم دام 37 سنة، بعد أن تخلى عنه الجيش وحزبه.	زيمبابوي
11/22	المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة تحكم على راتكو ملاديتش، القائد الصربي البوسني السابق، بالسجن مدى الحياة، بعد إدانته بارتكاب جرائم إبادة جماعية وجرائم حرب في نزاعات البلقان قبل أكثر من عقدين.	البوسنة والهرسك؛ المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة
22 ـ 11/24	انعقاد اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية الأسلحة المعيّنة في جنيف بسويسرا. والمناقشات تتركّز على الأسلحة الحارقة والأسلحة المتفجّرة في المناطق الآهلة بالسكان و«الألغام غير الألغام المضادة للأفراد».	اتفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة
11/23	ميانمار وبنغلادش توقعان اتفاقاً للعودة الطوعية إلى الوطن، لكن الشروط اللازمة للعودة الطوعية والآمنة للاجئين الروهينغيا غير موجودة حتى الآن.	ميانمار؛ بنغلادش؛ الروهينغيا
11/24	متشدّدون إسلاميون يهاجمون مسجداً في شبه جزيرة سيناء المصرية، ما يسفر عن مقتل ما لا يقل عن 305 أشخاص وجرح ما لا يقل عن 128 شخصاً في أشدّ الهجمات الإرهابية فتكاً في تاريخ مصر الحديث. وعدم إعلان أي جماعة مسؤوليتها، ولكن الدولة الإسلامية هي المشتبه فيه الرئيس.	مصر؛ الإرهاب
11/26	الانتخابات العامة في هندوراس تطلق أزمة بتأجيل العدّ النهائي للأصوات ومرشّح تحالف المعارضة، سلفادور نصر الله يدّعي تزوير الانتخابات. واندلاع احتجاجات في عدّة أنحاء من البلاد عندما اتضح أن الرئيس الحالي خوان أورلاندا فاز بهامش صغير.	هندوراس
11/27	منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تفيد بحدوث تقدّم كبير في المحادثات المعقودة في فيينا بين زعماء من مولدوفا وإقليم ترانسنستريا المنفصل عنها.	مولدوفا؛ ترانسنستريا
27 ـ 11/28	اجتماع مؤتمر إقليمي بشأن حماية المدنيين من استخدام الأسلحة المتفجّرة في المناطق الآهلة بالسكان في مابوتو بموزمبيق.	الأسلحة المتفجّرة في المناطق المأهولة بالسكان

11/27 ـ 12/1	اجتماع المؤتمر الثاني والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في مدينة لاهاي الهولندية، للاتفاق على برنامج سنة 2018 وموازنتها.	اتفاقية الأسلحة الكيميائية
28 ـ 11/92	كوريا الشمالية تطلق تجربة لنوع جديد من القذائف البالستية الطويلة المدى. والزعيم الكوري الشمالي كيم يونغ أون يقول إن بلاده استكملت قواتها النووية وحقّقت هدفها بأن تصبح قوة نووية.	كوريا الشمالية؛ انتشار الأسلحة النووية والقذائف
11/30	اندلاع اشتباكات مسلّحة في العاصمة اليمنية صنعاء بين قوات الحوثي وصالح المتحالفة معاً سابقاً.	النيجر؛ الولايات المتحدة؛ المركبات الجوية بلا طيار
11/30	حكومة النيجر تأذن للولايات المتحدة باتخاذ قاعدة لمركباتها الجوية بلا طيار في العاصمة نيامي واستخدامها.	اليمن
12/2	الرئيس اليمني السابق صالح يتواصل مع التحالف الذي تقوده السعودية لقتال الحوثيين ويعرض محادثات سلام إذا رفع الحصار عن اليمن.	اليمن؛ السعودية
12/4	الحوثيون يقتلون الرئيس اليمني السابق صالح، شريكهم وحليفهم السابق، وبدء مرحلة جديدة في الصراع تشمل غارات جوية مكثّفة يشنّها التحالف الذي تقوده السعودية.	اليمن؛ السعودية
4 ـ 12/8	الاجتماع السنوي للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمّية يوافق على عملية إضافية بين جلسات الاجتماعات السنوية للفترة الممتدة بين سنتي 2018 و2020.	اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمّية
12/5	الإمارات العربية المتحدة تعلن إقامة تحالف سياسي وعسكري مع السعودية، ما يثير شكوكاً بشأن مستقبل مجلس التعاون الخليجي الذي أنشئ قبل 36 سنة.	الإمارات؛ السعودية؛ مجلس التعاون الخليجي
12/6	المجتمع الدولي والفلسطينيون يدينون إعلان الرئيس الأمريكي ترامب بأن الولايات المتحدة تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل.	الولايات المتحدة؛ إسرائيل؛ فلسطين
6 ـ 12/7	انعقاد الجلسة العامة لترتيب واسينار في فيينا. وقبول الهند بمثابة الدولة المشاركة الثانية والأربعين.	ترتيب واسينار؛ الهند
12/7	الرئيس رجب طيّب أردوغان يقوم بأول زيارة من رئيس تركي لليونان منذ 65 سنة.	تركيا؛ اليونان
12/7	وزراء خارجية البلدان التي ترأس جماعة مينسك في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يصدرون بياناً مشتركاً يؤيّد استئناف الدبلوماسية المكثّفة بشأن ناغورنو كاراباخ.	منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ مجموعة مينسك؛ ناغورنو كاراباخ
12/8	الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة يتوصّلان إلى اتفاق بشأن شروط بركزيت، بعد شهور من المفاوضات، وافتتاح المحادثات بشأن العلاقات في المستقبل.	المملكة المتحدة؛ الاتحاد الأوروبي؛ بركزيت
12/8	في الذكرى الثلاثين لتوقيع معاهدة إزالة القذائف المتوسطة والأقصر مدى لعام 1987، وزارة الخارجية الأمريكية تعلن استراتيجية أمريكية جديدة لحل الخلاف بشأن المعاهدة مع روسيا.	الولايات المتحدة؛ معاهدة إزالة القذائف المتوسّطة والأقصر مدى

12/9	العراق يعلن الانتصار في حربه على الدولة الإسلامية. فبعد هجمات استغرقت وقتاً طويلاً، تمكّنت قوات عراقية مختلفة من إجبار الدولة الإسلامية على الانسحاب من معقلها في مدينة موصل العراقية.	العراق؛ الدولة الإسلامية
12/11	الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تفعّل رسمياً التعاون الهيكلي الدائم بشأن الدفاع الوارد في معاهدة لشبونة	الاتحاد الأوروبي؛ التعاون الهيكلي الدائم؛ التعاون العسكري
12/11	الرئيس الروسي بوتين يزور سورية ويعلن خفض القوات الروسية في البلاد بعد إعلان الانتصار على الدولة الإسلامية.	سورية؛ روسيا؛ الدولة الإسلامية
12 ـ 12/14	وفود من خمسة أطراف في معاهدة إزالة القذائف المتوسطة والأقصر مدى (روسيا البيضاء وكازاخستان وروسيا وأوكرانيا والولايات المتحدة) تعقد اجتماعاً للجنة التحقّق الخاصة، وهي آلية حلّ المنازعات بشأن المعاهدة، في جنيف.	معاهدة إزالة القذائف المتوسّطة والأقصر مدى
12/13	تمديد أجل الأحكام العرفية سنة أخرى في مندناو بالفيليبين.	الفيليبين
12/13	إدانة 12 عضواً في جماعة ميليشيا كونغولية باغتصاب فتيات في قضية مشهودة لمكافحة الإفلات من العقاب في جرائم العنف الجنسي.	جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ العنف الجنسي
12/14	مقتل ثمانية عشر شرطياً في هجوم شنّه الشباب على أكاديمية الشرطة الصومالية.	الصومال؛ الشباب
12/15	الكونغرس المكسيكي يقرّ قانوناً يعزّز دور الجيش في محاربة الجريمة المنظمة، ويجيز نشر الجنود في المناطق التي تسيطر عليها عصابات المخدّرات.	المكسيك
12/17	في الذكرى الثانية للاتفاق السياسي الليبي لعام 2015، المشير خليفة حفتر يعتبر أن الاتفاق انتهى وأن المؤسسات ذات الصلة به لم تعد صالحة.	ليبيا
12/18	الولايات المتحدة تستخدم حقّ النقض في مجلس الأمن الدولي لأول مرة منذ ست سنوات لمنع قرار ينتقد انتقاداً غير مباشر قرار إدارة ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.	الولايات المتحدة؛ إسرائيل؛ فلسطين؛ الأمم المتحدة
18 ـ 12/21	الاجتماع السادس عشر للدول الأطراف في اتفاقية الألغام المضادّة للأفراد يعقد في فيينا.	اتفاقية حظر الألغام المضادّة للأفراد
12/19	الحوثيون في اليمن يطلقون قذيفة بالستية أخرى على العاصمة السعودية الرياض، والقوات السعودية تعترضها فوق المدينة.	اليمن؛ السعودية
12/20	المبعوث الأمريكي الخاص إلى أوكرانيا، كورت فولكر، يقول إن سنة 2017 هي أشدّ السنوات عنفاً حتى الآن في الصراع في أوكرانيا.	أوكرانيا

12/20	الولايات المتحدة تؤكّد وقوع عمليات برية متعدّدة تشمل قوات أمريكية في اليمن.	الولايات المتحدة؛ اليمن
12/21	حكومة جنوب السودان وجماعات المعارضة المسلّحة توقّع اتفاقاً لوقف الأعمال العدائية.	جنوب السودان
21 ـ 12/22	جولة محادثات السلام الثامنة التي تدعمها روسيا وإيران وتركيا تعقد في أستانا، عاصمة كازاخستان، وتنتهي باتفاق على عقد مؤتمر للسلام في سورية في سوتشي بروسيا في كانون الثاني/يناير 2018.	سورية؛ محادثات السلام في أستانا
12/22	مجلس الأمن الدولي يوافق بالإجماع على القرار الرقم 2397، الذي يشدّد الجزاءات على كوريا الشمالية، بما في ذلك تدابير لقطع ما يصل إلى 90 بالمئة من واردات البلاد من النفط.	الأمم المتحدة؛ كوريا الشمالية؛ جزاءات
12/24	غواتيمالا تحذو حذو الولايات المتحدة وتعلن أنها ستنقل سفارتها في إسرائيل إلى القدس، وهندوراس وبنما تفعلان الشيء نفسه بعد يومين.	إسرائيل؛ فلسطين
12/28	بدء احتجاجات مناهضة للحكومة في مدينة مشهد الإيرانية وانتشارها بسرعة إلى مدن وبلدات أخرى، حيث اتخذت بعداً سياسياً أيضاً.	إيران
12/29	في بيان مشترك بشأن مرور 1000 يوم على الحرب في اليمن، رؤساء ثلاث هيئات للأمم المتحدة يكرّرون دعوة أطراف النزاع إلى السماح الفوري بوصول المساعدات الإنسانية ووقف القتال.	اليمن؛ الأزمة الإنسانية
12/29	هجوم على مسيحيين أقباط خارج العاصمة المصرية القاهرة يسفر عن مقتل تسعة أشخاص على الأقل.	مصر؛ الدولة الإسلامية
12/30	حشود تهاجم مباني حكومية في العاصمة الإيرانية طهران	إيران

حول المؤلّفين

خوسيه ألفارادو كوبار (José Alvarado Cóbar)
(غواتيمالا)

مساعد باحث في برنامج سيبري للسلام والتنمية، يجري بحوثاً عن الجندر والنزاعات. قبل انضمامه إلى سيبري، أكمل دراسته العليا عن تفكّك المنظمات النسائية في أثناء عمليات السلام والنتائج المحتملة عند بناء السلام بعد انتهاء الصراع. كما أجرى بحوثاً عن الاتجار بالبشر، وعنف العصابات، والنزاعات المتصلة بالتعدين في الولايات المتحدة وغواتيمالا، فضلاً عن رصد وتقييم مشاريع الصحة والتعليم في الأردن.

إيان أنطوني (Ian Anthony)
(المملكة المتحدة)

مدير برنامج الأمن الأوروبي في معهد سيبري. تشمل مؤلفاته المنشورة مؤخّراً «Våldets polarisering i svenska städer» [The Polarization of Violence in Swedish Cities], *Våldsbejakande extremism* [Violent extremism] (SOU, Aug. 2017, co-author, in Swedish); «Secure Cities: Inclusivity, Resilience and Safety», *SIPRI Insights on Peace and Security*, no. 2017/3 (August 2017); «European Security after the INF Treaty,» *Survival: Global Politics and Strategy* (December 2017-January 2018); «Closing Sweden's Military Security Deficit: The National Debate on NATO Membership,» (NATO Defence College, March 2018, co-author); and «Military Dimensions of a Multipolar World: Implications for Global Governance,» *Strategic Analysis* (May 2018).

سيبيل باور (Sibylle Bauer)
(ألمانيا)

مديرة دراسات التسلّح ونزع السلاح بمعهد سيبري ومديرة برنامج سيبري المعني بالاستخدام المزدوج ومراقبة تجارة الأسلحة. صمّمت منذ عام 2005 ونفّذت أنشطة بناء القدرات في أوروبا وفي جنوب شرق آسيا، مع التركيز على القضايا القانونية ومسائل الإنفاذ المتعلّقة بتعزيز مراقبة العبور والسمسرة وضوابط التصدير. وعملت قبل التحاقها بسيبري في عام 2003 باحثة في معهد الدراسات الأوروبيّة في بروكسل. تشمل مؤلفاتها المنشورة مؤخّراً «3 D Printing and Missile Technology Controls,» SIPRI Background Paper (Nov. 2017, co-author); *Challenges and Good Practices in the Implementation of the EU's Arms and Dual-use Export Controls: A Cross-sector Analysis* (SIPRI, July 2017, co-author); and *Setting the Stage for Progress towards Nuclear Disarmament* (SIPRI, April 2018, co-author).

كوليا بروكمان (Kolja Brockmann)
(ألمانيا)

مساعد باحث في برنامج سيبري لمراقبة الاستخدام المزدوج وتجارة الأسلحة. يجري بحوثاً في مجال عدم الانتشار ومراقبة الصادرات، ويركّز على الامتثال، ونقل التكنولوجيا، والتصنيع إضافة إلى معاهدة تجارة الأسلحة. في السابق، أجرى تدريباً داخلياً في سيبري عن التجمع المعني بعدم الانتشار، التابع للاتحاد الأوروبي، وتدريباً داخلياً في المكتب الاتحادي الألماني للشؤون الاقتصادية ومراقبة الصادرات. نال شهادة الماجستير في عدم الانتشار والأمن الدولي من كلية كنغز بلندن. تشمل مؤلفاته المنشورة مؤخّراً: *The Challenge of Emerging Technologies to Export Controls: Controlling Additive Manufacturing and Intangible Transfers of Technology* (April 2018, co-author), and *Challenges and Good Practices in the Implementation of the EU's Arms and Dual-use Export Controls: A Cross-sector Analysis* (July 2017, co-author).

مارك بروملي (Mark Bromley)
(المملكة المتحدة)

مدير برنامج سيبري المعني بالاستخدام المزدوج وتحديد الأسلحة، حيث تركّز أبحاثه على الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لتنظيم التجارة الدولية للأسلحة. كان سابقاً محلّل سياسات للمجلس البريطاني ـ الأمريكي لأمن المعلومات. تشمل مؤلّفاته المنشورة مؤخّراً: «Export Controls, Human Security and Cyber-surveillance Technology: Examining the Proposed Changes to the EU Dual-use Regulation» (SIPRI, December 2017); «Challenges and Good Practices in the Implementation of the EU's Arms and Dual-use Export Controls: A Cross-sector Analysis,» (SIPRI, 2017, co-author); and «ATT-related Outreach Assistance in Latin America and the Caribbean: Identifying Gaps and Improving Coordination,» SIPRI Background Paper (February 2017, co-author).

مارينا كاباريني (Marina Caparini)
(كندا)

باحثة أولى في مشروع السلام والتنمية في سيبري. تركّز أبحاثها على بناء السلام والعلاقة بين الأمن والتنمية. أجرت بحوثاً عن جوانب متنوّعة من حوكمة الأمن والعدالة في سياقات ما بعد النزاع وما بعد الأنظمة السلطوية، بما في ذلك تطوير الشرطة، والإشراف على الاستخبارات، والعلاقات بين المدنيين والعسكريين، وتنظيم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. وتركّز مؤخّراً على الشرطة في دعم عمليات السلام وبناء القدرات، وردود السياسات على التشريد القسري، والهجرة غير القانونية، والجريمة المنظمة، والتطرّف العنيف. وقبل التحاقها بمعهد سيبري في كانون الأول/ديسمبر 2016، تولّت كاباريني مناصب عليا في المعهد النرويجي للشؤون الدولية، والمركز الدولي للعدالة الانتقالية، ومركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلّحة.

إيان دايفس (Ian Davis)
(المملكة المتحدة)

المحرّر التنفيذي **لكتاب سيبري السنوي** وزميل أول مشارك في مشروع التسلّح ونزع السلاح في سيبري. شغل بين سنتي 2014 و2016 منصب مدير إدارة التحرير والمطبوعات والمكتبة في سيبري، وكان مسؤولاً عن فريق من المحرّرين وإدارة موازنة الإدارة وتدفّق العمل. وقبل التحاقه بسيبري، شغل عدّة مناصب عليا وعمل مستشاراً مستقلاً للأمن البشري ومراقبة الأسلحة. لديه سجلّ طويل من البحوث والمنشورات عن مسائل الأمن الدولي والإقليمي والمدوّنات عن المسائل ذات الصلة بحلف الناتو. وتشمل مؤلّفاته المنشورة مؤخّراً

The British Bomb and NATO: Six Decades of Contributing to NATO's Strategic Nuclear Deterrent (November 2015).

تيتي إراستو (Tytti Erästö)

(فنلندا)

باحثة في مشروع سيبري للأسلحة النووية، في إطار برنامج نزع السلاح والحد من الأسلحة وعدم الانتشار. تركز بحوثها الأخيرة والحالية على الاتفاق النووي الإيراني، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، والنزاع بشأن منظومات القذائف الدفاعية بين الولايات المتحدة وحلف الناتو وروسيا، والنظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار. عملت سابقاً في صندوق بلاوشيرز في واشنطن دي سي، ومركز بيلفر للعلوم والشؤون الدولية، وكلية هارفرد كينيدي، ومركز فيينا لنزع السلاح وعدم الانتشار، ومعهد تامبيري لأبحاث السلام في فنلندا. تشمل مؤلّفاتها المنشورة مؤخّراً: «Time for Europe to Put Iran's Missile Programme in Context,» SIPRI Topical Backgrounder (October 2017), and «Will the EU and the USA Part Ways On the Iran Deal?,» SIPRI Topical Backgrounder (October 2017, co-author).

فيتالي فدتشينكو (Vitaly Fedchenko)

(روسيا)

باحث أول في برنامج سيبري المعني بالأمن الأوروبي، وهو مسؤول عن مسائل الأمن النووي والأبعاد السياسية والتكنولوجية والتعليمية لتحديد الأسلحة النووية وعدم الانتشار. كان في السابق باحثاً زائراً بمعهد سيبري، وعمل في مركز دراسات السياسات في روسيا ومعهد البحوث الدولية التطبيقية في موسكو. وهو مؤلّف ومؤلّف مشارك للعديد من المنشورات في الطب الشرعي النووي، والأمن النووي، وعدم الانتشار الدولي والمساعدة في نزع السلاح، والقوات النووية، والدورة الدولية للوقود النووي.

أود فلوران (Aude Fleurant)

(كندا/فرنسا)

مديرة برنامج الأسلحة والإنفاق العسكري في سيبري. تركّز اهتماماتها البحثية على تحوّل السوق العسكرية وتحليل تفاعل القوى المحرّكة للعرض والطلب. كانت سابقاً مديرة الأسلحة واقتصاد الدفاع في معهد البحوث الاستراتيجية في الأكاديمية العسكرية في باريس. ألّفت الكثير من المقالات عن صناعة الأسلحة والإنفاق العسكري في أثناء عملها في الأكاديمية العسكرية وسيبري. تشمل مؤلفاتها المنشورة مؤخّراً «Trends in World Military Expenditure, 2017,» SIPRI Fact Sheet (May 2018, co-author) and «Trends in International Arms Transfers, 2017,» SIPRI Fact Sheet (February 2018, co-author).

ريتشارد غياسي (Richard Ghiasy)

(هولندا)

باحث ومدير مشروع في برنامج سيبري المعني بالصين والأمن العالمي، حيث يتركّز اهتمامه الشامل على العلاقة بين الأمن والتنمية. يعنى بدراسة السياسة الخارجية والأمنية للصين، والعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والصين، والصين وآسيا الوسطى، والتكامل بين أوروبا وآسيا في البنية التحتية والاقتصاد، وكل الشؤون المتعلقة بالسياسة والتنمية والأمن في أفغانستان. في الآونة الأخيرة، تركّزت أبحاثه على التكامل الأوروبي الآسيوي في الاقتصاد والبنى التحتية والأمن. وأجرى ذلك بالدرجة الأولى من طريق تحليل النتائج الأمنية لمبادرة الحزام والطريق *The Silk Road Economic Belt: Considering Security Implications and EU-China Cooperation Prospects* (SIPRI, Feb. 2017, co-author). أقام غياسي في الصين

فترات مطوّلة وأجرى بحوثاً ميدانية وقدّم نتائجه في أكثر من 30 بلداً.

زوي غورمان (Zoë Gorman)

(الولايات المتحدة)

مساعدة باحث في برنامج سيبري المعني بمنطقة الساحل/غرب أفريقيا. تشمل اهتماماتها البحثية تطوير طرائق جديدة للتحليل الكمي لمسائل السلام والأمن من أجل صنع السياسات واستكشاف التفاعل بين النزاعات داخل الدول والتطرف العنيف. لديها تخصّص مزدوج في العلوم السياسية والفيزياء من جامعة يال، وقد كتبت وثائق سياسية عن الأمن في أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمركز وسائل الإعلام ومبادرات السلام في نيويورك، ومؤسسة كويليام في لندن، ومؤسسة ابتكارات لمكافحة الفقر في أكرا. كما عملت منسقة اتصالات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة 2015، وأدارت حملة سياسية ناجحة في ألاسكا.

جون هارت (John Hart)

(الولايات المتحدة)

باحث أول ورئيس مشروع الأمن الكيميائي والبيولوجي في برنامج سيبري المعني بنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. عمل أيضاً مستشاراً أول في منظمة الحظر الشامل للتجارب النووية.

شانون ن. كايل (Shannon N. Kile)

(الولايات المتحدة)

باحث أول ورئيس مشروع الأسلحة النووية في برنامج سيبري المعني بنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. مجالات أبحاثه الرئيسيّة هي تحديد الأسلحة النوويّة وعدم الانتشار، مع اهتمام خاصّ بإيران وكوريا الشمالية. تنظر أعماله أيضاً في مسائل الأمن الإقليمي المتصلة بأفغانستان والشرق الأوسط. ساهم في كثير من منشورات سيبري، بما في ذلك فصول عن تحديد الأسلحة النووية والقوات النووية وتكنولوجيا الأسلحة، **لكتاب سيبري السنوي** منذ سنة 1994.

فلوريان كرامب (Florian Krampe)

(ألمانيا/السويد)

باحث في برنامج سيبري المعني بتغيّر المناخ والمخاطر، متخصص في بحوث السلام والنزاع، والأمن البيئي والمناخي، والأمن الدولي. تتركّز اهتماماته الأكاديمية الأساسية على أسس السلام والأمن، وبخاصة عمليات بناء السلام عقب النزاع المسلح. يركز حالياً على الأمن المناخي وإدارة الموارد الطبيعية في مرحلة ما بعد النزاع، مع اهتمام خاص بالأسس الإيكولوجية لسلام يتسم بالمرونة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وكرامب باحث منتسب في كلية بحوث التعاون الدولي في مجال المياه في قسم بحوث السلام والنزاع بجامعة أوبسالا، ويعمل أيضاً في مركز اليونسكو للتعاون الدولي في مجال المياه.

هانس م. كريستنسِن (Hans M. Kristensen)

(الدنمارك)

مدير مشروع المعلومات النوويّة في اتحاد العلماء الأمريكيّين في واشنطن دي سي وزميل أول مشارك في سيبري. وهو مستشار مألوف لوسائل الإعلام الإخبارية والمؤسسات المعنية بالشؤون النووية، ومؤلف مشارك لعمود **المفكّرة النووية** في *Bulletin of the Atomic Scientists*. تشمل مؤلّفاته المنشورة مؤخراً: «INF, New START and What Really Matters for US–Russian Nuclear Arms Control,» Russia Matters (February 2017); «The Growing Threat of Nuclear War and the Role of the Health Community,» *World Medical Journal* (October 2016), and «Nuclear Arsenals: Current

Developments, Trends and Capabilities,» *International Review of the Red Cross* (co-author, July 2016).

ألكسندرا كويموفا (Alexandra Kuimova)
(روسيا)

مساعدة باحث في برنامج الأسلحة والإنفاق العسكري في سيبري. تركّز في عملها باستخدام قواعد بيانات سيبري عن الإنفاق العسكري، وصناعة الأسلحة ونقل الأسلحة، على التطوّرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والدول التي نشأت بعد تفكّك الاتحاد السوفياتي. قبل انضمامها إلى سيبري، عملت كويموفا متدرّبة في إدارة التحديات والتهديدات الجديدة بوزارة خارجية الاتحاد الروسي. وأكملت أيضاً تدريباً داخلياً صيفياً في جامعة عبد المالك السعدي بالمغرب وجامعة القاهرة. تشمل مؤلّفاتها المنشورة مؤخّراً «Trends in International Arms Transfers, 2017,» SIPRI Fact Sheet (March 2018, co-author) and «The SIPRI Top 100 Arms-producing and Military Services Companies, 2016,» SIPRI Fact Sheet (December 2017, co-author).

موريتز كوت (Moritz Kütt)
(ألمانيا)

باحث مشارك ما بعد الدكتوراه في برنامج العلوم والأمن العالمي بجامعة برنستون. تشمل بحوثه الحالية عمليات محاكاة إنتاج الموادّ الانشطارية في المفاعلات النووية وإزالتها، وتقنيات التحقق الجديدة من الرؤوس النووية في تطبيقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

يابر فان دير لين (Jaïr van der Lijn)
(هولندا)

مدير برنامج إدارة النزاعات وعمليات السلام في سيبري. وهو أيضاً زميل أبحاث أول في معهد هولندا للعلاقات الدولية «كلنغندال» وزميل مشارك في جامعة رادباوند نيميجن. تشمل اهتماماته البحثية مستقبل عمليات السلام، وتقييم عمليات السلام وعوامل نجاحها وفشلها، والنهُج الشاملة في البعثات. تشمل مؤلفاته المنشورة مؤخّراً: *Peacebuilding and Friction: Global and Local Encounters in Post-conflict Societies* (Routledge, 2016, co-editor); «Peacekeepers under Threat? Fatality Trends in UN Peace Operations,» SIPRI Policy Brief (September 2015, co-author); *African Directions: Towards an Equitable Partnership in Peace Operations* (SIPRI, 2017, co-author); and «Multilateral Peace Operations and the Challenges of Organized Crime,» SIPRI Background Paper (February 2018).

دييغو لوبس دا سيلفا (Diego Lopes da Silva)
(البرازيل)

باحث مشارك في برنامج الأسلحة والإنفاق العسكري في سيبري. يحمل شهادة دكتوراه في السلام والدفاع والأمن الدولي من جامعة ولاية ساو باولو. تناولت مؤلّفاته بالدرجة الأولى مسائل تجارة الأسلحة والشفافية في الإنفاق العسكري. تولّى قبل عمله في سيبري مناصب بحثية في فريق الدراسات الدفاعية والأمن الدولي وشبكة الدفاع والأمن في أمريكا اللاتينية.

جيوفانا ماليتا (Giovanna Maletta)
(إيطاليا)

مساعدة باحث في برنامج الاستخدام المزدوج ومراقبة تجارة الأسلحة في سيبري. تشمل بحوثها عن مراقبة الصادرات مسائل الامتثال والإنفاذ، مع تركيز خاصّ الاستخدام المزدوج وسياسات مراقبة صادرات الأسلحة في الاتحاد الأوروبي. تعمل أيضاً في أنشطة ذات صلة بدور سيبري في الاتحاد المعني بعدم الانتشار ونزع الأسلحة في الاتحاد الأوروبي. تشمل مؤلّفاتها المنشورة مؤخّراً:

The Challenge of Software and Technology Transfers to Non-proliferation Efforts: Implementing and Complying with Export Controls (SIPRI, April 2018, co-author), and *Challenges and Good Practices in the Implementation of the EU's Arms and Dual-use Export Controls: A Cross-sector Analysis* (SIPRI, July 2017, co-author).

نيل ميلفين (Neil Melvin)

(المملكة المتحدة)

مدير مشروع سيبري المعني بالسلام والأمن في القرن الأفريقي. شغل سابقاً مناصب رفيعة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأمانة ميثاق الطاقة والاتحاد الأوروبي. وشغل أيضاً مناصب في مركز الدراسات الأوروبية والمعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس)، إضافة إلى مناصب تعليمية في كلية لندن للاقتصاد، وجامعة ليدز، وكلية بروكسل للدراسات الدولية. وملفن زميل أبحاث زائر في جامعة هارفرد، ولديه دكتوراه من جامعة أكسفورد.

ضيا ميان (Zia Mian)

(باكستان/المملكة المتحدة)

مدير مشارك لبرنامج العلوم والأمن العالمي في جامعة برنستون، حيث يدير مشروع السلام والأمن في جنوب آسيا. يركّز عمله على مسائل الأسلحة النووية وتحديد الأسلحة ونزع السلاح، ومسائل الطاقة النووية في الهند وباكستان. وهو محرّر مشارك لمجلة **العلوم والأمن العالمي** (*Science and Global Security*). ورئيس مشارك للفريق الدولي المعني بالموادّ الانشطارية. شارك في تأليف كتاب *Unmaking the Bomb: A Fissile Material Approach to Nuclear Disarmament and Nonproliferation* (MIT Press, 2014).

بافل بودفيغ (Pavel Podvig)

(روسيا)

باحث في برنامج العلوم والأمن العالمي بجامعة برنستون وزميل أبحاث أول في معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. بدأ عمله في القضايا الأمنية في مركز دراسات تحديد الأسلحة بمعهد موسكو للفيزياء والتكنولوجيا، الذي كان أول مؤسسة أبحاث مستقلة في روسيا مخصصة لتحليل القضايا التقنية المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح. يدير بودفيغ مشروعه البحثي الخاص، القوات النووية الروسية (RussianForces.org). وهو أيضاً محرر مشارك في مجلة **العلوم والأمن العالمي** (*Science and Global Security*) وعضو في الفريق الدولي المعني بالمواد الانشطارية.

تيمو سميت (Timo Smit)

(هولندا/السويد)

باحث في برنامج إدارة النزاعات وعمليات السلام في سيبري. وهو مسؤول عن صيانة قاعدة بيانات سيبري لعمليات السلام المتعدّدة الأطراف، بما في ذلك جمع البيانات، وإجراء البحوث حول اتجاهات حفظ السلام. قبل التحاقه بسيبري في سنة 2014، عمل في معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية والجمعية البرلمانية لحلف الناتو.

دان سميث (Dan Smith)

(المملكة المتحدة)

مدير معهد سيبري. لديه سجلّ حافل بالبحوث والمنشورات في مجموعة واسعة من مسائل النزاع والسلام. يركّز عمله الحالي على العلاقة بين تغيّر المناخ واتجاهات النزاعات العالمية. وقد عمل أربع سنوات في الفريق الاستشاري لصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، اثنتان منها (2010 ـ 2011) بوصفه رئيساً للفريق. يعمل أيضاً منذ عام 2014 أستاذاً للسلام والنزاع بجامعة مانشستر. وهو مؤلّف

إصـدارات متتالية من **أطالس السياسة**، و**الحرب والسلام**، و**الشرق الأوسط**، ومدوّنة عن السياسة الدولية.

في سو (Fei Su)
(الصين)

مساعدة باحث. في برنامج الصين والأمن العالمي في سيبري، الذي انضمت إليه لأول مرة في آذار/ مـارس 2015 كـمـمثّلة للبرنامج في بكين. تركّز اهتماماتها البحثية على السياسة الخارجية والأمنية للصين، ولا سيّما علاقة الصين مع كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية واليابان. تجري حالياً أبحاثاً ضمن مجال الاقتصاد الجغرافي في مشروع يحلل آثار طريق الحرير البحري الصيني المترتّبة على بحر الصين الجنوبي ومنطقة المحيط الهندي. قبل التحاقها بسيبري، درست سو في سيول لمدة ثلاث سنوات، حيث حسّنت إجادتها للغة الكورية. وهي حاصلة على الماجستير في الإدارة العامة من كلية الدراسات العليا للإدارة العامة في جامعة سيول الوطنية، مع التركيز على الحوكمة. كتبت رسالتها باللغة الكورية عن تأثير حجم الحكومة على الفساد في الصين.

نان تيان (Nan Tian)
(جنوب أفريقيا)

باحث في برنامج الأسلحة والإنفاق العسكري في سيبري، حيث يتولى المسؤولية عن برنامج الإنفاق العسكري. وهو خبير بمنطقتي أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وتركّز اهتماماته البحثية على أسباب الإنفاق العسكري والحرب الأهلية وآثارهما، وعلى قضايا تتصل بالشفافية والمساءلة في إعداد الموازنات العسكرية والإنفاق والمشتريات. عمل سابقاً اقتصادياً معنياً بتغيّر المناخ في الصندوق العالمي للطبيعة وكان محاضراً في جامعة كيب تاون. ينشر في مجلة **الدفاع واقتصادات السلام** (*Defence and Peace Economics*) و**مجلة اقتصاد السلام والأمن** (*The Economics of Peace and Security Journal*).

جوانا تريتنباخ (Johanna Trittenbach)
(ألمانيا)

كانت متدرّبة في برنامج الاستخدام المزدوج ومراقبة تجارة الأسلحة (تشرين الثاني/نوفمبر 2017ـشباط/فبراير 2018)، حيث عملت في تحديات التقنيات الناشئة لضوابط تصدير الأسلحة، وكذلك في قواعد بيانات مختلفة. تركّز اهتماماتها البحثية على اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة الدولية والإقليمية وتنفيذها والامتثال لها. وقبل أن تبدأ دراساتها العليا في القانون الدولي العام، تجري حالياً تدريباً داخلياً في مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ في كاتماندو، وتعمل على تنفيذ برنامج تجريبي معني بمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من منظور جنساني.

مايكا فيربروغن (Maaike Verbruggen)
(هولندا)

باحثة تحمل شهادة دكتوراه في معهد الدراسات الأوروبية بجامعة بروكسل الحرّة. عملت بين عامَي 2016 و2017 مساعدة باحثة في سيبري، في المسائل المتعلّقة بالتقنيات العسكرية والأمنية الناشئة، وهي خبيرة في موضوع التحدّيات التي تشكّلها التقنيات العسكرية الناشئة أمام تحديد السلاح. من مجالات اهتمامها الخاصة النتائج التي يرتّبها تغيّر طبيعة العلم والتكنولوجيا على الابتكارات العسكرية، واحتمالات التآزر بين أنظمة مراقبة الأسلحة لتنظيم التقنيات العسكرية الناشئة. تحمل شهادة الماجستير في دراسات السلام والنزاعات من جامعة أوسلو، وعملت متدرّبة في مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، ودائرة

عدم الانتشار، وتحديد الأسلحة، ونزع السلاح، وضوابط تصدير الأسلحة في وزارة الخارجية الهولندية.

بيتر ويزيمان (Pieter D. Wezeman)

(هولندا/السويد)

باحث أول في برنامج سيبري المعني بالأسلحة والإنفاق العسكري. ساهم في العديد من منشورات سيبري منذ سنة 1994، بما في ذلك استعراضات سيبري السنوية لاتجاهات نقل الأسلحة وصناعة السلاح والإنفاق العسكري. كما نشر، من جملة ما نشر، عن الإنفاق العسكري والقدرات العسكرية في الشرق الأوسط، وحظر الأسلحة المتعدّد الأطراف، وتدفّق الأسلحة إلى أفريقيا، وصناعة الأسلحة الأوروبية. بين عامَي 2003 و2006، عمل أيضاً محللاً أول في وزارة الدفاع الهولندية في مجال انتشار الأسلحة، وفي عام 2007 عمل خبيراً تقنياً خبيراً في فريق الأمم المتحدة للخبراء الحكوميين الذي استعرض تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية.

سيمون ويزيمان (Siemon T. Wezeman)

(هولندا)

باحث أول في برنامج سيبري المعني بالأسلحة والإنفاق العسكري. تشمل مجالات أبحاثه رصد عمليات نقل الأسلحة، والإنفاق العسكري، وشركات إنتاج الأسلحة، مع اهتمام خاص بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ ومناطق الاتحاد السوفياتي السابق، واستخدام الأسلحة في النزاعات، والشفافية في عمليات نقل الأسلحة، وتطوير تقنيات الأسلحة التقليدية. تشمل مؤلفاته الأخيرة:
«Military Capabilities in the Arctic: A New Cold War in the High North?,» SIPRI Background Paper (October 2016); «Trends in World Military Expenditure, 2017,» SIPRI Fact Sheet (May 2018, co-author), and «Trends in International Arms Transfers, 2017,» SIPRI Fact Sheet (February 2018, co-author).

فهرس

- ب -

- ص -

- ض -

- ط -

- ف -

- ق -

ـ ك ـ

ـ ل ـ

ـ م ـ

- ن -

- هـ -